

المحشى بحاشية

كتفالم يحجع وتحملافظا

للعلامة محمد أشفاق الهزحمن الكاند هلوى يلثي



طبعة عديرة تصححة ملونة

مكاللشك

تستم لخطباعة والنشير معية نرده وي موجي اطبية (المهلا) كانتهي واكستان



المحشى بحاشية



للعلامة محمد أشفاق البرحمن الكاند هلوي يلث

المجلد الأول

طبعة عبربرة مصححة ملونة



قسم الطباعة والنشر جبيعة تودهري ممدعلي الغبرية (م) كراتشي - باكستان

اسم الكتاب : المُخطَّ اللَّهُ اللّ

عدد الصفحات : 608

السع : =/750 روبية (٣ محلدات)

الطبعة الأولى : ٢٣١١هـ/ ٢٠١١ع

اسم الناشر : مَنْجُدُ اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى

جمعية شودهري محمد على الخيرية

Z-3، اوورسيز بنكلوز، جلستان جوهر، كراتشي. باكستان

الهاتف : +92-21-34541739, +92-21-37740738 :

الفاكس : 92-21-34023113

الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

al-bushra@cyber.net.pk : البريد الإلكتروني

يطلب من : مكتبة البشوي، كراتشي. باكستان 2196170-221-92+

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. 4399313-321-92

المصباح، ١٦ - اردو بازار، لاهور. 17-424656,7223210-49-49+

بك ليندُ، ستى پلازه كالج رودُ، راولپندَى.5773341,5557926-5-59+

دار الإخلاص، نزد قصه خواني بازار، پشاور. 91-2567539-91-92+

مكتبة رشيدية، سركي رود، كوئته. 7825484-333-92+

وأيضًا يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

مقدمة الناشر

الحمد لله الذي نور أساس الشرع بالقرآن العظيم وقوّمه، وزيّنه بالسنة الشريفة ونقّحه، ووضّحه بالمجتهدين وأصّله، والصلاة والسلام على من خصّ الله تعالى بأعظم الكمالات وشرّفه، وجعل أقواله حجة وكرّمه، وعلى آله وأصحابه ما أثنى عبد على مولاه وعظّمه.

أما بعد، فإن علم الحديث أجلّ العلوم الدينية مقاما، وأشرفها رتبة ومكانا، وأقواها درجة وبرهانا، كيف لا! وقد حرض النبي عليه بالدعاء لحاملي هذا العلم كما روى ابن عباس فقال: قال رسول الله : اللهم ارحم خلفائي، قلنا: ومن خلفاؤك يا رسول الله؟ قال: الذين يروون أحاديثي ويعلمونها الناس، فوقف جمع من العلماء والمحدثين أعمارهم لخدمة هذا العلم الشريف منذ عهد رسول الله إلى يومنا هذا خدمة لا نظير لها في الأديان غير الإسلام، ودوّنوا الكتب والرسائل ونقلوا الأحاديث فيها نقلا قد روعي فيه ألفاظ خير الأنام إلى آخر ما يمكن لهم، حتى وصل الحديث إلينا غضا طريا، لامعا مضيئا.

ومن هذه الكتب التي فاقت شهرته وانتشرت سُمعته كتاب الموطأ للإمام مالك، وهو من أهم الكتب في علم الحديث وله أهمية كبرى لدارسي هذا العلم، خاصةً لمقلدي إمام دار الهجرة أبي عبد الله مالك بن أنس المدني وتلقاه العلماء بالقبول، وتناولوه دراسة وشرحا، وقد فضل جماعة من العلماء هذا الكتاب على "الجامع الصحيح" للإمام البخاري.

وإنا مكتبة البشرى قد عزمت على طباعة جميع الكتب الدراسية، مراعين في ذلك متطلبات عصرنا الراهن، وتنفيذا لعزمنا وتحقيقا لهدفنا أردنا طباعة الموطأ للإمام مالك وإخراجه في ثوبه الجديد وطباعته الفاخرة، وكل ذلك بفضل الله وتوفيقه، ثم بجهود إخوتنا الذين بذلوا جهودهم في تنضيده وتصحيحه، وكذلك في إخراجه بهذه الصورة الرائعة، فجزاهم الله كل خير، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد المتواضع، ويجعله في ميزان حسناتنا، إنه سميع مجيب.

منهج عملنا في هذا الكتاب:

قد تقرر أن الكتاب الموطأ للإمام مالك أحد الكتب الأساسية في منهج مدارسنا العربية، بل أصل الأصول في فقهنا الحنفي أيضاً، ولأهمية هذا الكتاب قمنا بإحداث طبعه في طراز جديد، فخطونا فيه الخطوات التالية:

- بذلنا مجهودنا في تصحيح الأخطاء الإملائية والمعنوية التي قد توارثت قديمًا.
 - وراعينا قواعد الإملاء وعلامات الترقيم؛ ليسهل فهمها.
 - ووضعنا العناوين في رؤوس الصفحات.
 - وقمنا بتجلية النصوص القرآنية خاصة باللون الأحمر.
- وأشرنا إلى التعليقات التي في حاشية الكتاب باللون الأسود الغامق في المتن.
 - وجلّينا سائر عناوين الشرح باللون الأحمر؛ تيسيرا على القارئ.
 - وشكّلنا ما يلتبس أو يشكل على إخواننا الطلبة.
 - وما وجدنا من عبارة طويلة فيها يلى السطر للتوضيح وضعناها في الحاشية.
- وما اطلعنا عليه من تكرار شرح الكلمة حذفناه من الذيل واكتفينا بذكره في الحاشية فقط؛
 تجنباً عن التكرار.

هذا، وإن مما هو جدير بالذكر والقول أنه قد قام بتصحيح كتاب الموطأ للإمام مالك لجنة من العلماء والمحققين فلا تجد منهجه إلا منهجا سليما من العيوب، بذل فيه الباحثون غاية جهد، وقاموا بعمل جليل أخذ وقتاً طويلاً، على أنهم لا يدّعون لأنفسهم العصمة والكمال، ولكن الواقع يشهد لهم بذلك، فجزاهم الله تعالى خيراً.

مكتبة البشري

كراتشي، باكستان

بِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

وُقُوتُ الصَّلاةِ

بسم الله إلى بدأ المصنف في كتابه بالتسمية مقتصراً عليها، كما هو عادة أكثر المحدثين بدون كتابة الحمد والشهادة، مع ورود الروايات فيهما؛ لما أنه ليس في أحد منها التقييد بالكتابة، مع ما في الروايات من المقال على قواعد المحدثين، وقيل: اقتداء ينزول القرآن؛ إذ أول ما نزل "اقرأ"، وتأسياً بكتب النبي المحلوث أو بكتبه الله القضايا، ومن المعلوم أن كتب الحديث كلها جمع لقضاياه في العبادات والمعاملات وغيرها، ويمكن الاعتذار عنه بأن هذا التأليف لم يكن عند المصنف في أمر ذي بال، كما هو مشهور عند مشايخ الدرس في أمثال هذا المحل وقوت الصلاة: الوقوت جمع كثرة لوقت كبّدر وبُدُور، وهكذا في أكثر الروايات، وفي رواية ابن بكير: أوقات الصلاة بجمع القلة، ورجع هذه الرواية بأن الصلاة خمسة فهي أنسب بجمع القلة، ووجه الأولى: بكير: أوقات الصلاة بحمين القلة، ورجع هذه الرواية بأن الصلاة خمسة فهي أنسب بجمع القلة، ووجه الأولى: يشمل ثلاثة أوقات: وقت استحباب وجواز وقضاء، أو يقال: إنه شاع استعمال أحد الجمعين بدل الآخر، أو يقال: إن الفرق بين الجمعين في الغاية دون المبدأ عند بعض المحققين. والصلاة سميت بحا على قول الجمهور؛ لأنها يقال: إن الفرق بين الجمعين في الغاية دون المبدأ عند بعض المحققين. والصلاة سميت بحا على قول الجمهور؛ لأنها يعنى الرحمة، ولذا سميت بحا صلاة الجنازة، مع أنه ليس فيها ركوع ولا سحود.

ثم اعلم أن العلماء اتفقوا على أن ابتداء وقت الظهر من الزوال بلا خلاف. قال الزرقاني: هذا ما استقر عليه الإجماع، وكان فيه خلاف قلم عن بعض الصحابة أنه جوز الظهر قبل الزوال، وعن أحمد وإسحاق مثله في الجمعة، وكذا نقل عليه الإجماع ابن عبد البر وصاحب "المغني". وأما انتهاء وقت الظهر فقال مالك وطائفة: إنه يدخل وقت العصر بمصير ظل الشيء مثله، ولا يخرج وقت الظهر، وقالوا: يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات صالح للظهر والعصر، لصلاته على في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله، وقد صلى العصر في اليوم الأول في ذلك الوقت، وقال الجمهور: لا اشتراك ولا فاصلة بينهما، وقال بعض الشافعية وداود بالفاصلة بينهما أدى فاصلة، ورد برواية مسلم مرفوعاً: ووقت الظهر ما لم يحضر العصر، ثم قال الجمهور وصاحبا أبي حنيفة: إنه فاصلة، ورد الرواية عن الإمام أنه لا يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر، وهو رواية عن الإمام الأعظم أبي حنيفة في في علم، وأما أول وقت العصر: فعلى الخلاف المذكور في آخر وقت الظهر، والحاصل: أن هناك المحتلافين: الأول: أن بين الوقتين اشتراكاً عند بعض المالكية، وفاصلة عند بعض الشافعية، ولا اشتراك ولا فاصلة عند الجمهور. والثاني: أن انتقال الوقت من الظهر إلى العصر بالمثل كما قال به الجمهور، أو بالمثلين كما هو المشهور عن الإمام أبي حنيفة هي. وأما آخر وقت العصر: فقيل: إلى المثلين، وقيل: إلى الاصفرار، وجمهور الأئمة = عند الإمام أبي حنيفة هي. وأما آخر وقت العصر: فقيل: إلى المثلين، وقيل: إلى الاسفرار، وجمهور الأئمة = المشهور عن الإمام أبي حنيفة هي. وأما آخر وقت العصر: فقيل: إلى المثلين، وقيل: إلى الاسفرار، وجمهور الأئمة =

١ - حَدَّثَنا يحِيى بن يحِيى، أنا مَالِك بْن أَنَس عَنْ ابْنِ شِهَابِ

= على أنه إلى غروب الشمس. وأول المغرب: مجمع على أنه من الغروب، نقل عليه الإجماع ابن عبد البر وصاحب "المغني" وجماعة، وآخره عند أثمتنا الثلاثة وبه قال الحنابلة كما في "المغني": هو غروب الشفق، وهو أحد قولي الشافعي ومالك علمًا مع الاختلاف فيما بينهم في الشفق، كما سيحيء، وقالا في قولهما الثاني: لا وقت له إلا وقت واحد، قاله الباجي، وهو أن يتطهر ويصلي ثلاث ركعات. وأجمعوا على أن أول وقت العشاء مغيب الشفق، وأما آخر وقتها فقيل: ثلث الليل، وروي ذلك عن الشافعي ومالك عملًا، قاله الباجي، وقبل: نصف الليل، وروي عنهما أيضاً، وقبل: إلى طلوع الفجر، وبه قالت الحنفية، وكذا قال في "المغني": إن وقت الاحتيار إلى ثلث الليل، ووقت الصبح طلوع الفجر الثاني، وأجمعوا على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر الثاني، وآخر وقتها قبل: إلى الإسفار، وروي ذلك عن مالك والشافعي، وقبل: إلى طلوع الشمس، وعليه الجماعة حتى نقل الإمام الطحاوي الإجماع عليه.

حدثنا: مقولة لتلميذ يجيى بن يجيى الليثي صاحب النسخة، وهو ابنه عبيد الله - مصغراً - ابن يجيى الليثي، فقيه قرطبة ومسند الأندلس، قال عبيد الله: حدثنا أبي ووالدي يجيى بن يجيى بن كثير الليثي، قال يجيى: "أنا" هو مخفف لقولهم: "خيرنا" كما أن قولهم: "ثنا" مخفف لقولهم: "حدثنا". قال النووي: قد جرت العادة بالاقتصار على الرمز في "حدثنا وأخبرنا"، واستمر الاصطلاح من قديم الأعصار إلى زماننا، واشتهر ذلك بحيث لا يخفى، فيكتبون من حدثنا "ثنا" بالثاء المثلثة والنون والألف، وربما حذفوا المثلثة ويقتصرون بالنون والألف، وربما يكتبون "دنا" بالدال قبل "نا". قال العراقي: ويكتبون من أخبرنا "أنا"، زاد ابن الصلاح فيها "أرنا"، وزاد الجزري فيه "ابنا" و"رنا"، قاله القاري. قلت: والفرق بين التحديث والإخبار من مسائل أصول الحديث، والكلام فيه طويل، وتقدم نبذ منه في مقدمة هذا التعليق فارجع إليه.

عن ابن شهاب: قال المناوي: اعلم أن طريق السند والعنعنة لم يتعرضوا لحله؛ لظهوره، والحاصل: أن "أخبر" لازم يتعدي للمخبر عنه بــ "عن" وللمخبر به بــ "الباء"، ويستعمل كثيراً بمعنى الإعلام، وههنا استعمل متعدياً، والمعنى: أخبرنا مالك ناقلاً عن ابن شهاب، وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب الزهري، منسوب إلى حده الأعلى، سكن الشام، إمام من أئمة الحديث المتفق على حلالته وإتقانه، لقي عشراً من الصحابة، يتكرر ذكره في الحديث تارة بلفظ "الزهري" وتارة بلفظ "ابن شهاب" نسبة إلى حد حده. قال الذهبي في "الميزان": الحافظ الحجة كان يدلس في النادر، ولد ١٥هـ، وقبل: ٢٥هـ، وقبل: ١٢٥هـ، وقبل: ١٢٥هـ، ودفن بقرية "شغت" من أطراف الشام، وله في "الموطأ" (١٣٣) حديثاً مرفوعاً، قاله الزرقاني.

عمر بن عبد العزيز: بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي، أبو حفص أمير المؤمنين، ولي إمرة المدينة للوليد، وكان مع سليمان بن عبد الملك كالوزير، وولي الخلافة بعده، فعد من الخلفاء الراشدين، توفي سليمان في صفر ٩٩هـ، واستخلفه يوم مات، توفي في رجب ١٠١هـ، وله أربعون سنة، ومدة خلافته سنتان ونصف.

أخر الصلاة إلى عن وقته المستحب، كما يدل عليه رواية الليث عند البخاري، قاله الحافظ. "الصلاة" أي صلاة العصر، كما نص عليه في رواية البخاري وأبي داود، ولذا استشهد عروة فيما سيأتي من رواية عائشة وفي صلاة العصر. "يوماً" أي في أيام إمارته على المدينة في زمان الحجاج والوليد بن عبد الملك، قاله ابن عبد البر وغيره، وفي لفظ "يوم" إشارة إلى أنه لم يكن عادته وإن كانوا بنو أمية معروفين بالتأخير في الصلاة، بل في سياق أي داود بلفظ: كان قاعداً على المنبر، إشارة إلى أن سبب التأخير كان شغلاً من مصالح المسلمين. "فدخل عليه" أي على عمر بن عبد العزيز عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي المدني التابعي الكبير ابن أخت عائشة في أحد الفقهاء السبعة قال ابن عيينة؛ أعلم الناس بحديث عائشة في ثلاثة؛ القاسم وعروة وعمرة بنت عبد الرحمن. "فأحبره" أي أخبر عروة عمر بن عبد العزيز بقصة المغيرة الآتية، وفيها لملاطفة الإنكار لاسيما لمن علم انقياده اللحق وحرصه على معرفته؛ فإن ذلك أقرب إلى الرجوع إلى الحق، وأسلم لنفسه من الغضب، مع ما فيه من التأنيس لعمر بأنه لم ينفرد في هذا الأمر، بل قد ابتلى بمثله كثير من فضلاء الصحابة.

المغيرة بن شعبة إلخ: بن مسعود بن معتب الثقفي الصحابي المشهور، أسلم قبل الحديبية، وقيل: أول مشاهده الحندق، وولي إمرة البصرة ثم الكوفة، ومات سنة خمسين. "أخر الصلاة" أي صلاة العصر، كما في رواية عبد الرزاق. "يوماً وهو" أي المغيرة إذ ذاك بالكوفة أمير عليها من قبل معاوية بن أبي سفيان، ولا منافاة بينه وبين رواية البخاري: "وهو بالعراق"؛ إذ الكوفة من جملة العراق، نعم التعبير بالكوفة أولى من التعبير بالعراق؛ لأنه أخص. "فدخل عليه" أي على المغيرة، وفي دخول أبي مسعود على المغيرة ودخول عروة على عمر في دليل في جواز دخول العلماء على الأمراء. "أبو مسعود" عقبة بن عمرو الأنصاري البدري صحابي جليل، اختلف في شهوده بدراً، وحقق الشيخ في "البذل" شهوده البدر، مات بعد ٤٠هـ، وقيل: قبلها، فقال أبو مسعود: "ما هذا التأخير يا مغيرة! أليس" كذا الرواية، وقيل: الأقصح "ألست" بلفظ الخطاب، "قد علمت" ظاهره علم المغيرة بذاك، ويحتمل أنه ظن علم المغيرة به لصحبته وحلالته، ويؤيد الأول رواية البخاري في غزوة بدر بلفظ: "لقد علمت" بلفظ التحقيق.

أَنَّ جَبْرِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ الله ﷺ عُنَّى فَصَلَّى رَسُولُ الله ﷺ عُمْ صَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ الله عَمْرُ الله عَمْرُونَةً عَلَى الله عَمْرُ وَالشَّمْسُ فِي حُمْرِتِهَا قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ.

أن جبريل إلح: بكسر الجيم وفتحها اسم أعجمي؛ ولذا منع عن الصرف، فيه ثلاث عشر لغات، ذكرها السيوطي في "التنوير"، نزل صبيحة الإسراء عند الزوال، كما عليه كافة العلماء، ولذلك سميت الظهر الأول، فصلى حبريل الظهر، فصلى رسول الله في الظهر معه مقتدياً به، كما هو ظاهر الروايات. وقال القاري: إن إمامة حبريل لم يكن على حقيقته، بل على النسبة المحازية من الدلالة بالإبماء والإشارة، ثم صلى حبريل العصر، فصلى رسول الله في المغرب معه، ثم صلى حبريل المغرب، فصلى رسول الله المغرب معه، ثم صلى حبريل العشاء، فصلى رسول الله في العشاء معه، ثم صلى حبريل الصبح، فصلى رسول الله في الصبح معه. قال عياض: إذا اتبع فيه حقيقة اللفظ يؤدي أن صلاته في وقعت بعد فراغ صلاة حبريل في لكن المنصوص في عياض: إذا اتبع فيه حقيقة اللفظ يؤدي أن صلاته في وقعت بعد فراغ على جواز الاقتداء بمن يقتدي بغيره، بعده، ثم لا يصح الاستدلال بهذا الحديث على اقتداء المفترض بالمتنفل، ولا على جواز الاقتداء بمن يقتدي بغيره، كما وهمه رواية عبد الرزاق بلفظ: "قصيح بأصحابه: الصلاة جامعة، فاجتمعوا فصلى حبريل بالنبي في وصلى النبي بالنبي بال

ثم قال إلى: حبريل عليم: "بمذا أمرت" بالخطاب على المشهور، وروي بالضم أي أمرت بتبليغه، ثم احتجاج أبي مسعود على المغيرة، واحتجاج عروة على عمر بهذا الحديث، إن كانا أخرا الصلاة عن جميع وقتها ظاهر، وإن كانا أخراها إلى آخر الوقت؛ فلما فيه من القرب على الفوات، فقال عمر بن عبد العزيز: "اعلم" بصيغة الأمر من الإعلام أو العلم، وقيل: بصيغة المتكلم، ويؤيد الأول رواية الشافعي بلفظ "اتق الله يا عروة وانظر ما تقول"، =

= والمقصود الاحتياط أو الاستثبات في نزول حبريل أو إمامته؛ لما فيه من إمامة المفضول للأفضل، وهو الظاهر عندي للسياق الآتي "ما تحدث به يا عروة، أو" بفتح الهمزة الاستفهامية والواو العاطفة على مقدر "إن" بكسر الهمزة على الأشهر "جبريل هو الذي أقام لرسول الله ﷺ وقت الصلاة"، وفي رواية البخاري: وقوت الصلاة، "قال عروة" مسنداً لما رواه أي نعم "كذلك كان بشير" بفتح الموحدة مكبراً بن أبي مسعود الأنصاري المدني التابعي الجليل، ذكر في الصحابة؛ لكونه ولد في عهد النبي ﷺ ورآه، "يحدث عن أبيه" أبي مسعود الأنصاري. قال ابن عبد البر: هذا السياق منقطع عند جماعة من العلماء؛ لأن ابن شهاب لم يقل: حضرت مراجعة عروة لعمر، وأيضاً عروة لم يقل: حدثني بشير، لكن الاعتبار عند الجمهور لثبوت اللقاء لا الصيغ، "قال عروة": هو متصل بالسند المتقدم ليس بمعلق كما زعم الكرماني، وهو مروي في "الصحيحين" و"موطأ محمد"، ومقصود عروة بهذا الأثر مزيد التأكيد على مقصده بكثرة الروايات، وبأن عائشة الله أفقه النساء روت تعجيل العصر، فعروة أنكر أولاً برواية إمامة جبريل، ثم أكده برواية عائشة علما، فقال: "ولقد حدثتني أم المؤمنين عائشة ﴿ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ عَالَمُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَّمُ عَلَّمُ عَلَّهُ عَلَّمُ عَالَمُ عَلَّمُ عَلَّمُ عَلَّهُ عَلَّمُ عَلَّهُ عَلَّمُ عَالَمُ عَلَّمُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّمُ عَلَّمُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّمُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّمُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَيْ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْكُ عَلَّهُ عَلّ الصديقة بنت الصديق "زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر" قال الزرقان: سميت العصر؛ لألها تعصر، رواه الدار قطني عن أبي قلابة وعن محمد بن الحنفية أي يبطأ بما. قال الجوهري: قال الكسائي: يقال: جاء فلان عصراً أي بطيئاً، وقال الإمام محمد في "موطئه": قال بعض الفقهاء: إنما سميت العصر؛ لأنما تؤخر، فإطلاق الاسم يدل على تأخير العصر كما سيجيء، لا يقال: إن مقصود عروة من ذكر الرواية الإنكار على التأخير، وهو لا يصح؛ لأن احتهاد عروة ﴿ حجة لمقلديه لا على سائر الناس، وهذا بعد ثبوت أن عروة استدل به على التعجيل، وبدون ثبوته خرط القتاد. "والشمس" أي والحال أن ضوء الشمس "في حجر قما" - بضم الحاء وسكون الجيم – أي بيتها، الحجر: المنع، سميت الحجرة بذلك؛ لمنعها المال ووصول الأغيار من الرجال، وللبيهقي: "في قعر حجرتما"، والضمير إلى عائشة ﴿ عبرت عن نفسها بغائب قبل أن تظهر أي ترتفع، يقال: ظهر فلان السطح إذا علاه، قال المشايخ: استدل عروة بمذا على تعجيل العصر، وقال الطحاوي: لا دلالة فيه على التعجيل؛ لاحتمال أن الحجرة كانت قصيرة الجدار، فلم تكن تحتجب عنها إلا بقرب غروبها، فيدل على التأخير لا على التعجيل، وروى الإمام محمد ره في كتابه "الحجج" عن إبراهيم النخعي قال: أدركت أصحاب عبد الله بن مسعود وهم يصلون العصر في آخر وقتها، وروى أيضاً عن عمر ﴿ أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري ﴿ أن صلَّ العصر والشمس بيضاء نقية قبل أن تدخلها صفرة، ثم قال: وبه نقول. قلت: وقد رويت الروايات في تأخير العصر أكثر من تعجيلها، روت أم سلمة ﷺ: كان ﷺ أشد تعجيلاً للظهر منكم وأنتم أشد تعجيلاً للعصر منه، رواه أحمد والترمذي، فالحاصل: أن تأخير العصر أفضل من التعجيل بها، وأثر عروة لا يدل إلا على التأخير كما تقدم، ولو سلم فالروايات في التأخير أكثر، كما في المطولات من "الزيلعي" و"العيني"، من شاء فليرجع إليها. ٢ - مَالك عَنْ زَيْد بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَسَالَهُ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الصَّبْحِ، فَسَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ الله ﷺ حَتَّى إِذَا كَانَ مِن الْغَد صَلَّى الصَّبْحَ مِنَ الْغَد بَعْدَ أَنْ أَسْفَرَ، ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ صَلَّى الصَّبْحَ مِنَ الْغَد بَعْدَ أَنْ أَسْفَرَ، ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ السَّائلُ عَنْ وَقْتِ الصلاقِ؟ قَالَ هَا أَنَا ذَا يَا رَسُولَ الله! قَالَ: مَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَقْتُ.
 ٣ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْت عَبْد الرَّحْمَن، عَنْ عَائشَة زَوْجِ النَّبِيِّ عَلَى الله قَالَ:

أنه قال إلخ: أي عطاء قال، اتفقت رواة "الموطأ" على إرساله، وقد ورد موصولاً من حديث أنس ﷺ عند البزار، ومن حديث عبد الرحمن بن يزيد 🤲 عند الطبراني، ومن حديث زيد بن حارثة 🚓 عند أبي يعلي، قاله الزرقاني. "جاء رجل" لم أقف على اسمه "إلى رسول الله ﷺ" وكان إذ ذاك في سفر، كما في حديث زيد بن حارثة "فسأله عن" تحديد "وقت صلاة الصبح"، والسؤال كان عن جميع الأوقات، واختصره الراوي، أو كان عن صلاة الصبح خاصة كما هو الظاهر، ثم كان المقصود تحديد جميع الوقت كما يظهر من الجواب، قال: "فسكت عنه رسول الله ﷺ أي عن بيان الوقت، بل أمره بالصلاة معه يومين؛ لأن التعليم القعلي أقوى مع أنه بهذا الطريق يحصل العلم لجماعة ولا يختص بالسائل فقط، وفيه جواز تأخير البيان عن وقت السؤال لمصلحة. "حتى إذا كان من الغد" وكان ﷺ بقاع نمرة بالجحفة، كما في حديث زيد. "صلى الصبح حين طلع الفحر" أي بعد طلوع الفحر الثاني متصلاً، ولفظ "الحين" يستعمل في أمثال هذا المحل على المبالغة. "ثم صلى الصبح من الغد" وفي رواية زيد: حتى إذا كان بذي طوى أخرها. قال السيوطي: فيحتمل أن تكون قصة واحدة، ويحتمل تعدد القصة. قلت: والظاهر الوحدة، وهذان الموضعان في طريق مكة. "بعد أن أسفر" أي أضاء وانكشف جداً، وفي حديث زيد: فصلاها أمام الشمس. "ثم قال ﷺ: أين السائل"؟ هذا يقتضي اهتمامه ﷺ بالتعليم، وقد حص السائل لفضل اجتهاده وبحثه عن العلم. "عن وقت الصلاة" وفي حديث أنس عن وقت صلاة الغداة، قال الراوي: فقال السائل: "ها" حرف تنبيه "أنا" مبتدأ "ذا" خبره "يا رسول الله"، "قال ﷺ: ما بين هذين الوقتين وقت" للصلاة، ولفظ "البين" يدل على أن وقت صلاته عَذِرٌ في اليومين خارج عن الوقت، وهو ظاهر البطلان، فيمكن أن يوجه بأنه ثبت بقوله ﷺ كون ما بينهما وقتاً للصلاة، وثبت بفعله ﷺ كون هذين الوقتين وقتاً لها، والأوجه أن يقال: إن إشارة هذين إلى وقت ابتداء الصلاة في اليوم الأول، وانتهاء الصلاة في اليوم الثاني، فيثبت كل الوقت بالقول والبداية والنهاية بالفصل أيضاً.

إِنْ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ لَيُصَلِّي الصُّبْحَ، فَيَنْصَرفُ النِّسَاءُ متلففات بِمُرُوطِهِنَّ

إن كان إلى البصريين بين المحففة والنافية، والكوفيون يجعلونها بمعنى "إلا"، و"إن" نافية. "الصبح فينصرف النساء" من الصلاة أو إلى البيوت، وفيه إشارة إلى مبادرتمن في الانصراف، كما هو مصرح في الروايات. "متلففات" بفائين في الصلاة أو إلى البيوت، وفيه إشارة إلى مبادرتمن في الانصراف، كما هو مصرح في الروايات. "متلففات" بفائين في رواية يحيى وجماعة، وروي بفاء ثم عين، وعزاه عياض لأكثر رواة "الموطأ"، والمعنى متقارب، فالتلفف هو الاشتمال في الثوب، والتلفع أن يشتمل بالثوب حتى يجلل به حسده، واللفاع ما يجلل به حسده، ثوباً كان أو غيره، قيل: الالتفاع لا يكون إلا بتغطية الرأس، والتلفف يكون مع التغطية وغيره. "بمروطهن" - بضم الميم - جمع مرط - بكسرها -: أكسية من صوف أو حز، وقيل: كساء من صوف مربع سداه شعر، وقيل: هي الإزار. "ما يعرفن" أنساء أم رجال، وقيل: لا يعرف أعيانهن بأن لا يكون الامتياز بين خديجة وزينب، وهذا أوجه وإن ضعفه النووي، أنساء أم رجال، وقيل: لا يعرف أعيانهن بأن لا يكون الامتياز بين خديجة وزينب، وهذا أوجه وإن ضعفه النووي، تعليلية "الغلس" - بفتح المعجمة واللام - بقايا ظلمة الليل يخالطها ظلام الفجر، وقال ابن الأثير: ظلمة آخر الليل تعليلية "الغلس" - بفتح المعجمة واللام - بقايا ظلمة الليل يخالطها ظلام الفجر، وقال ابن الأثير: ظلمة آخر الليل الغداة حين يعرف الرجل حليسه؛ لأن هذا في حال دون حال مع أن النساء متلففات مغطيات رؤوسهن.

ثم الأئمة قد اختلفوا في أفضل وقت الفجر، فقال مالك والشافعي وأحمد هـ: في رواية إن التغليس بصلاة الفجر أولى، وفي رواية أخرى لأحمد هـ على ما ذكره الشعراني: أن الاعتبار بحال المصلين، إن شق عليهم التغليس كان الإسفار أفضل، وإن اجتمعوا كان التغليس أفضل، وقال الطحاوي: يبدأ بالتغليس ويطول القراءة حتى يسفر حداً، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد هـ: إن الإسفار أفضل، واستدلوا بروايات فعله وقوله وآثار الصحابة هـ، أما الروايات: فأخرج أصحاب السنن الأربعة وغيرهم من رواية رافع بن خديج، قال: قال الشفروا بالفجر؛ فإنه أعظم للأجر، قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وقال الحافظ في "الفتح": صححه غير واحد، وأخرجه ابن حبان بلفظ: أسفروا بصلاة الصبح؛ فإنه أعظم للأجر، وفي لفظ للطبراني والطحاوي: كلما أسفرتم بالفجر فإنه أعظم للأجر، وأخرجه البزار من حديث أنس بلفظ: أسفروا بصلاة الفجر؛ فإنه أعظم للأجر، وأخرج ابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه والطبراني والإمام محمد في كتابه "الحجج" عن رافع بن خديج سمعت رسول الله محلق قال لبلال: يا بلال! نور بصلاة الصبح حتى يبصر القوم مواضع نبلهم، وروي عن أنس في أنه على كان يصلي الصبح حين يفسخ البصر، وأخرج الطحاوي من حديث جابر في قال: كان على يؤخر الفجر كاسمها، ومن حديث رافع مرفوعا: نوروا بالفجر؛ فإنه أعظم للأجر، وعن بلال مثله، وعن عاصم بن عمرو عن رجال من قومه من الأنصار من الصحابة ألهم قالوا: قال رسول الله الله المناه، وعن عاصم من حديث أبي برزة: أن النبي الله كان ينصرف من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جليسه، البخاري ومسلم من حديث أبي برزة: أن النبي كان ينصرف من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جليسه، =

مَا يُعْرَفْنَ من الْغَلَس. التعليد

= وأخرجا أيضاً عن ابن مسعود، قال: ما رأيت رسول الله ﷺ صلى بغير وقتها إلا بجمع؛ فإنه جمع بين المغرب والعشاء بجمع، وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها يعني وقتها المعتاد؛ فإنه صلى هنالك في الغلس، ولا يمكن أن صلاها قبل الفجر، وأخرج أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبيد عن أبي الدرداء مرفوعاً: أسفروا بالفحر تغموا. وأما الآثار فأخرج الطحاوي عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه، قال: كان على يصلي بنا الفحر ونحن نتراءي بالشمس؛ مخافة أن يكون قد طلعت. وعن الساتب: صليت خلف عمر الصبح فقرأ فيها بالبقرة، فلما انصرفوا استشرفوا الشمس، فقالوا: طلعت، فقال: لو طلعت لم تجدنا غافلين. وعن زيد بن وهب: صلى بنا عمر صلاة الصبح فقرأ بني إسرائيل والكهف، حتى جعلت أنظر إلى جدار المسجد هل طلعت الشمس. وعن أنس: صلى بنا أبو بكر 🤲 صلاة الصبح، فقرأ بسورة آل عمران، فقالوا: كادت الشمس تطلع، فقال: لو طلعت لم تجدنا غافلين. وعن عبد الرحمن بن يزيد قال: كنا نصلي مع ابن مسعود، فكان يسفر بصلاة الصبح. وعن جبير بن نفير: صلى بنا معاوية الصبح فغلس، فقال أبو الدرداء: أسفروا هِذَه الصلاة. وعن إبراهيم النخعي قال: ما اجتمع أصحاب رسول الله 🎏 على شيء ما احتمعوا على التنوير، أخرجه ابن أبي شيبة والطحاوي، ثم قال الطحاوي: فأخبر ألهم كانوا اجتمعوا على ذلك، ولا يجوز عندنا – والله أعلم – اجتماعهم على خلاف ما قد كان رسول الله ﷺ فعله إلا بعد نسخ ذلك وثبوت خلافه، وبسط الكلام صاحب "البدائع" ثم قال: فإن ثبت التغليس في وقت فلعذر الخروج إلى سفر، أو كان ذلك في ابتداء حين كن يحضرن الجماعات، ثم لما أمرن بالقرار في البيوت انتسخ ذلك، قال الإمام محمد في كتابه "الحجج": قد حاء في ذلك آثار مختلفة من التغليس والإسفار بالفجر، والإسفار أحب إلينا؛ لأن القوم كانوا يغلسون فيطيلون القراءة، فينصرفون كما ينصرف أصحاب الإسفار، ويدرك النائم وغيره الصلاة، وقد بلغنا عن أبي بكر الصديق ١٠٠٥: أنه قرأ بسورة البقرة في صلاة الصبح، فإلهم كانوا يغلسون لذلك، فأما من خفف وصلى بسورة المفصل ونحوها فإنه ينبغي له أن يسفر، وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: أسفروا بالفحر؛ فإنه أعظم للأحر حديث مستفيض معروف. قلت: وحديث قراءة أبي بكر ﴿ البقرة يأتي في "الموطأ"، وأخرجه الطحاوي أيضاً، وأخرج عنه أيضاً أنه قرأ فيها بآل عمران، وأخرج الطحاوي عن عمر ﴿ أَنَّهُ صلَّى فقرأ بسورة يوسف وسورة الحج قراءة بطيئة، وسيأتي في "الموطأ" أيضاً، وروي عنه أيضاً: أنه قرأ فيها بسورة البقرة، وروي عنه أيضا: أنه قرأ فيها بني إسرائيل وسورة الكهف، ولا بد لمن يقرأ أمثال هذه السور أن يفرغ في الإسفار. وقال العلامة العيني في شرح البخاري: ولنا أحاديث كثيرة في هذا الباب رويت عن جماعة من الصحابة - ثم بسطها ولا يسعها هذا المختصر - تدل على الإسفار بالصبح، فعلم هذا كله أنه لو ثبت التغليس، فيحمل على الخصوصية، كما يدل عليه الدوام بالإسفار أو على الانتساخ، كما قاله صاحب "البدائع" والطحاوي، أو على العذر، أو على أطول القراءة كسورة البقرة، فيحمل على الخصوصية أيضاً؛ لقوله ﷺ: صل بالقوم صلاة أضعفهم فتأمل، ولا يحتاج إلى هذا كله بعد ما تقدم أن أصحاب النبي ﷺ ما اجتمعوا على شيء ما اجتمعوا على التنوير.

٤ - مَالك عَنْ زَيْد بْن أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاء بْن يَسَارٍ، وَعَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، وَعَنْ الْأَعْرَجِ
 كُلُّهُمْ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ الصَّبْح قَبْلَ

كلهم إلخ: أي كل واحد من هؤلاء الثلاثة. "بحدثه" أي يحدث كل واحد منهم زيداً، ولفظ محمد في "موطئه": يحدثونه. "عن أبي هريرة ١٠٤٠ الدوسي الصحابي الجليل "أن رسول الله ﷺ قال: من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس، لفظ "أن" مصدرية يعني قبل طلوع الشمس. "فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر" ظاهر الحديث أن مدرك الركعة الواحدة منهما مدرك لتمام الصلاة، وليس عليه أداء ما بقي، ولم يقل به أحد من العلماء، قال النووي: أجمع المسلمون على أنه ليس على ظاهره، قال ابن الملك في شرح قوله ﷺ: فقد أدرك الصلاة: هو محتاج إلى التأويل؛ لأن مدرك ركعة لا يكون مدركاً لكل الصلاة إجماعاً، فقال الإمام مالك والشافعي وأحمد ﷺ في توجيه الحديث: إنه أدرك الوقت فليتم صلاته، وقد ورد مصرحاً في بعض الروايات بلفظ: "فليتم صلاته"، وبلفظ: "فليضف إليها أخرى"، فعندهم إذا صلى ركعة من العصر أو الفجر، ثم خرج الوقت قبل سلامه، فلا تبطل صلاته بل يتمها، ولكن الحديث بمذا المعني يخالف روايات النهي عن الصلاة في هذه الأوقات، وهي روايات مشهورة، والحمل على معني يخالف الروايات الشهيرة مما لا يليق بأهل النظر، ولذا قالت الحنفية - شكر الله سعيهم -: إنه لو أريد به هذا المعني ووقع التعارض بين الروايات، فيترجح روايات النهي؛ لما تقرر في الأصول أن المحرم يترجح عند التعارض، وهذا أحد الوجوه في معني الحديث، والأوجه: أن يحمل الأحاديث على معنى لا يوجب التعارض، فقيل: إنه محمول على صلاة الجماعة. والمعنى أن من أدرك جزءًا من الجماعة فقد أدرك فضلها، فليتم صلاته بعد فراغ الإمام، ولا يشكل حينئذ تخصيص الركعة وتخصيص هاتين الصلاتين، أما الأول؛ فلما نقله العيني عن بعض الشافعية أنه إنما أراد 🏨 بذكر الركعة البعض، ولذا روي عنه ﷺ: من أدرك ركعة، ومن أدرك ركعتين، ومن أدرك سجدة، قال: وقيد الركعة خرج مخرج العادة؛ فإن غالب ما يمكن معرفة الإدراك به ركعة أو نحوها. وأما الثاني؛ فلما نقل السيوطي في "التنوير": أن تخصيص هاتين الصلاتين بالذكر دون غيرها، مع أن الحكم ليس خاصا بحما بل يعم جميع الصلوات؛ فلأنما طرفا النهار. قلت: أو يقال: إنه ورد ذكر العصر والفجر مخرج العادة دون الاحتراز، ولذا لم يذكر في بعض الروايات، كما سيحيء فيما ترجم به المصنف يقوله: "من أدرك ركعة من الصلاة"، فحينئذ يكون هذا الحديث في معنى الأحاديث العمومة الآتي تقريرها بعد باب واحد، ولو سلم التخصيص ههنا، فيقال: لما منع ﷺ عن الصلاة بعد العصر وبعد الفجر، فيحتمل أن يتوهم متوهم أن النهي يشمل أيضاً فراغ الإمام عن الصلاة وإن لم يفرغ هذا المصلى بعد، وقال بعض العلماء في معنى الحديث: إنه محمول على معنى إدراك الصبي البلوغ، والحائض الطهارة، والكافر الإسلام، يعني لو يدركون هؤلاء من وقت الصبح أو العصر بقدر ركعة، يفرض عليهم تلك الصلاة، = أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً منْ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ.

٥ - مَالِكَ عَنْ نَافِعِ مَوْلَى عَبْد الله بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ كَتَبَ إِلَى عُمَّالِه: إِنَّ أَهَمَّ أَمْرِكُمْ عَنْدي الصَّلَاةُ، فَمَنْ حَفِظَهَا وَحَافَظَ عَلَيْهَا حَفظَ دينَهُ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لما سَوَاهَا أَضْيَعُ، ثُمَّ كَتَبَ أَنْ صَلُّوا الظُّهْرَ إِذَا كَانَ الْفَيْءُ ذِرَاعًا

- وحينئذ لا يخالف أيضاً روايات النهي عن الصلاة، وإلى هذا مال الطحاوي، ولا يشكل عليه الروايات التي بلفظ: "فليتم صلاته" أو بلفظ: "فليضف إليها أخرى"؛ لأن معنى قوله: "فليتم": فليأت بأعلى وجه التمام في وقت آخر، كما قال به الشيخ أكمل الدين في "شرح المشارق".

أن عمر إلخ: والحديث منقطع؛ لأن نافعا لم يلق عمر ﴿ مُ اللَّ عَمَّالُه " - بتشديد الميم - جمع عامل، "إن" بفتح الهمزة وكسرها. "أهم أمركم" ولفظ "المشكاة" برواية "الموطأ": أموركم. "عندي" واعتقادي "الصلاة" فيه أن لهم أموراً مهمة ولكن للصلاة مزية، ووجه المزية ما ورد فيه من الروايات حتى ورد: من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر، وقال الله تعالى: ﴿حافظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاةِ الْوُسْطَى﴾ (البقرة:٣٣٨)، وقال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهـمْ خَلْفَ أضاعُوا الصَّلاةَ ﴾ (مريم:٩٥). "فمن حفظها" أي علم ما لا يتم إلا به من الوضوء والوقت وغيرهما، أو أدى بشرائطها وأركانها. "وحافظ عليها" أي سارع إلى فعلها في وقتها، أو داوم عليها، أو لم يبطلها بالسمعة والرياء. "حفظ دينه" يحتمل معنيين: أحدهما: حفظ معظم دينه وعماده، كما ورد: الحج عرفة. والثاني: حفظ سائر دينه؛ فإن المواظبة عليها يستدل به على صلاح المرء، قاله الباجي. قلت: والظاهر الثاني، وقد ورد مرفوعًا: ثلاث من حفظهن فهو ولى حقاً، ومن ضيعهن فهو عدو حقاً: الصلاة والصيام والجنابة، "ومن ضيعها" بأن أخرها فضلاً عن تركها رأساً "فهو لما سواها" من بقية أمور الدين "أضيع" على وزن أفعل وهو قليل، واللغة المشهورة هو أشد تضييعاً.

ثم كتب إلخ: إليهم بعد هذا التنبيه المذكور "أن" مصدرية "صلوا الظهر إذا كان الفيء" وهو الظل الذي تفيء عنه الشمس بعد الزوال أي ترجع، قال تعالى: ﴿حَتَّى تَقِيءُ إِلِّي أَمْرِ اللَّهَ﴾ (احجرات:٩)، فما كان قبل الزوال من الظل فليس بفيء "ذراعاً": وهو ربع القامة، واستدل به على تعجيل الظهر، ولو صح الاستدلال به حمل على الشتاء؛ لروايات أبي ذر وأبي هريرة رشم وغيرهما، قال ﷺ: إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، مع أن الحديث لو سرح فيه النظر لا يدل إلا على التأخير؛ لقوله: "إلى أن يكون ظل أحدكم مثله" وهو آخر وقت الظهر عندهم، فإما أن يقال: إن عمر ﴿ أَمْرُ بَأَدَاءُ الصَّلَاةُ فِي آخرِ الوقت، أو كان وقت الظهر عنده إلى المثلين، ولذا استدل الباجي من المالكية بمذا الحديث على استحباب التأخير في مسجد الجماعة. قال الباجي: والدليل لنا على الشافعي هـ: = إِلَى أَنْ يَكُونَ ظلَّ أَحَدَّكُمْ مثْلَهُ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةٌ بَيْضَاءُ نَقَيَّةٌ قَدْرَ مَا يَسيرُ الرَّاكَبُ فَرْسَخَيْن أَوْ ثَلَاثَةً قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتْ الشَّمْسُ،

= حديث عمر علم، وإنما خاطب بذلك عماله وأمراءه الذين يقيمون الصلاة في مسجد الجماعة. "والعصر" بالنصب، أي وصل العصر "والشمس" الواو حالية "مرتفعة بيضاء نقية" ونقاؤها أن لا يشوب بياضها صفرة، والبياض والصفرة يعتبران في الأرض والجدار لا في عين الشمس، حكاه ابن نافع في "المبسوط" عن الإمام مالك رثيه، قاله الباجي. قلت: وفي "الهداية": والمعتبر تغير القرص، وهو أن يصير بحال لا تحار فيه الأعين، هو الصحيح، وفي هوامشه: قال شمس الأئمة: أحذنا بقول الشعبي وهو تغير القرص؛ لأن تغير الضوء يحصل بعد الزوال. "قدر ما يسير الراكب" ظرف لقوله: "مرتفعة" أي ارتفاعها مقدار أن يسير الراكب إلى المغرب "فرسخين" للمبطئ "أو ثلاثة" فراسخ للجاء السريع، وقيل: شك من المحدث، وقيل: فرسخين في الشتاء وثلاثة في الصيف، والأظهر أنه بمعنى الحرز والتقدير، فلا حاجة إلى التوجيه، وسيأتي في الأثر الآتي الجزم بثلاثة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال، واختلف الأقوال في تفسير الميل. "قبل غروب الشمس" وأنت خبير بأنه لا تقدير في الحديث بشيء من الساعات؛ لأنه يختلف باختلاف المراكب والأوقات، والعجب كل العجب من الذين قالوا: إن هذا السير لا يمكن إلا بعد أن صلى العصر قبل المثلين، بل على المثل متصلاً، مع أنهم قالوا بمسير اثنين وعشرين ميلاً من بعد الجمعة إلى العصر، كما سيجيء في وقت الجمعة. "والمغرب" بالنصب "إذا غربت الشمس" ولا خلاف بين أهل السنة في استحياب أداء المغرب في أول وقتها، مع أن الأئمة قالوا: لضيق وقتها كما تقدم، وكرهت الحنفية أيضاً تأخيرها. "والعشاء إذا غاب الشفق" وسيحيء الكلام على المراد بالشفق في محله. "إلى ثلث الليل" وهو محسوب من وقت الغروب. "فمن نام قبل العشاء فلا نامت عينه" دعاء بنفي الاستراحة على من ينام عن الصلاة؛ لأنه على كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها، وقيل: إخبار أي لا خير في ذلك النوم، كما في "الفتح الرحماني"، والأول أرجح، وكان ابن عمر الله عن يسب من ينام قبله. "فمن نام فلا نامت عينه" وروي هذه الجملة في "مسند البزار" عن عائشة مرفوعاً، قاله السيوطي. "فمن نام فلا نامت عينه" كرره ثلاثاً زيادة في التنفير. قال الترمذي: قد كره أكثر العلماء النوم قبل العشاء، ورخص فيه بعضهم، وبعضهم في رمضان خاصة. قال الحافظ: ومن نقلت عنه الرخصة قيدت عنه في أكثر الروايات بما إذا كان له من يوقظه، أو عرف من عادته أنه لا يستغرق، وحمل الطحاوي الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء، والكراهة على ما بعد دخوله. وقال ابن عابدين: قال في "البرهان": ويكره النوم قبلها والحديث بعدها؛ لنهي النبي ﷺ عنهما إلا حديثًا في خير؛ لقوله ﷺ: لا سمر بعد العشاء إلا لأحد رجلين: مصل أو مسافر، وفي رواية: أو عرس انتهي. وقال الطحاوي: إنما كره لمن خشي فوت الوقت أو

الجماعة، وأما من وكل نفسه إلى من يوقظه فيباح له.

وَالْعِشَاءَ إِذَا غَابَ الشُّفَقُ إِلَى تُلُثِ اللَّيْلِ، فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ، فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ، فَمَنْ نَامَ فَلا نَامَتْ عَيْنُهُ، وَالصُّبْحَ وَالنُّجُومُ بَادِيَةٌ مُشْتَبكَةٌ.

٦ - مَالِكَ عَنْ عَمِّه أَبِي سُهَيْل بن مالك، عَنْ أبيه: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّاب كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الأشعري: أَنْ صَلَ الظُّهْرَ إِذَا زَاغَتْ الشُّمْسُ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيْضَاءُ نَقِيَّةٌ قَبْلَ أَنْ تَدْحُلِهَا صُفْرَةٌ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتْ الشَّمْسُ، وَأَخِّرْ الْعشَاءَ مَا لَمْ تَنَمْ، وَصَلَّ الصُّبْحَ وَالنُّجُومُ بَادِيَةٌ مُشْتَبِكَةٌ، وَاقْرَأْ فيهَا بسُورَتَيْن طَويلَتَيْن منْ الْمُفَصَّل.

٧ - مَالِك عَنْ هِشَام بْن عُرُورَةً، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: أَنْ صَلِّ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيْضَاءُ نَقَيَّةٌ قَدْرَ مَا يَسيرُ الرَّاكبُ

الصبح إلخ: منصوب "والنحوم" بالرفع، الواو حالية "بادية" بالباء أي ظاهرة من البدو: وهو الظهور. "مشتبكة" قال ابن الأثير: اشتبكت النجوم أي ظهرت، واختلط بعضها ببعض لكثرة ما ظهر منها. قلت: وهذا إذا قرأ مثل قراءة عمر ١٠٠٠ كما تقدم أنه كان يقرأ بسورة البقرة، وكذا عن الصديق الأكبر ١٠٠٠ أما إذا قرأ بقصار السور فالأولى الإسفار، كما تقدم مفصلا.

أن صل إلخ: بصيغة الأمر. "الظهر" بالنصب "إذا زاغت" أي مالت "الشمس"، ولا ينافي ما تقدم إذا فاء الفيء ذراعاً؛ لأن هذا مجمل وهو مفسر "والعصر" منصوب "والشمس" الواو حالية "بيضاء نقية" بالنون والقاف، تقدم تفسيره في الحديث المتقدم، وهو المراد بقوله: "قبل أن تدخلها" أي الشمس "صفرة" بأن لا تحار فيه الأعين عندنا، وباعتبار الأرض والجدار عند المالكية كما تقدم. "والمغرب إذا غربت" أي توارت بالغروب "الشمس" أي على الفور. "وأخر العشاء"؛ لأن تأخيره مستحب "ما لم تنم"؛ لأن النوم قبلها مكروه كما تقدم "وصل الصبح والنجوم بادية مشتبكة" تقدم في الحديث السابق. "واقرأ فيها" أي في صلاة الصبح "بسورتين طويلتين" بعد الفاتحة ولم يذكرها؛ لما أنها متقرر عند الكل "من المفصل". قال العلماء: سبع السور من أول القرآن السبع الطول، ثم ذوات المثين أي ذات نحو مائة آية، وهي إحدى عشر سورة يأتي بيالها في التراويح، ثم المثاني وهي عشرون سورةً، ثم المفصل كمعظم سمى به؛ لكثرة الفصول فيه ببسم الله، أو لقلة المنسوخ منه، كما في "القاموس"؛ ولذا سمى بـــ"انحكم" أيضاً كما في "الشامي". قلت: واستحب الحنفية بل الأئمة الأربعة قراءة طوال المفصل في الصبح، كما سيأتي في أبواب القراءت، وسيأتي هناك الاختلاف في تعيين المفصل.

وَلا تَكُنْ من الْغَافلينَ.

٨ - مَالِكَ عَنْ يَزِيدَ بْن زِيَادٍ، عَنْ عَبْد الله بْن رَافع مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْج النَّبيِّ عَلْم، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ وَقْت الصَّلَاةِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا أُخْبُرُكَ صَلِّ الظُّهْرَ إِذَا كَانَ ظلُّكَ مثْلَكَ، وَالْعَصْرَ إِذَا كَانَ ظلُّكَ مثْلَيْكَ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتْ الشَّمْسُ، وَالْعشَاءَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ تُلُث اللَّيْل، وَصَلِّ الصُّبْحَ بغَبَشِ يَعْني: الْغَلَسَ.

ثلاثة فراسخ إلخ: تقدم إلا أن هذا الراوي لم يذكر لفظ: "أو فرسخين"، فإن حملت الأولى على الشك فهذه الرواية لم يقع فيها الشك وجزم راويها، وإن تحمل الأولى على التنويع فهذه الرواية وقع فيها الاختصار كما ترى. "وأن صل العشاء ما بينك" المراد به أول الوقت، أجمله؛ لمعرفة المخاطب به، يعني ما بينك إذا كنت في الوقت "وبين ثلث الليل"؛ فإنه الوقت المستحب. "فإن أحرت" لضرورة ومصلحة "فإلى شطر الليل" أي نصف الليل، ويتضح وجهه بما قال الطحاوي بعد سرد الروايات في وقت العشاء: فثبت بتصحيح هذه الآثار أن أول وقت العشاء الآخرة من حين يغيب الشفق إلى أن يمضى الليل كله، ولكنه على أوقات ثلاثة، فأما من حين يدخل وقتها إلى أن يمضى ثلث الليل، فأفضل وقت صليت فيه، وأما من بعد ذلك إلى أن يتم نصف الليل ففي الفضل دون ذلك، وأما بعد نصف الليل دون كل ما قبله. "ولا تكن من الغافلين" بأن تؤخر عن النصف أيضاً، والأوجه أن يقال: إن هذا القول لا يختص بالتنبيه على صلاة العشاء، بل هو تنبيه على المحافظة على الصلوات كلها؛ لقوله ﷺ: من حافظ على هؤلاء الصلوات لم يكتب من الغافلين، ويحتمل أن يكون الإشارة إلى فوت العشاء خاصة، كما روى الطحاوي عن نافع بن جبير قال: كتب عمر الله إلى أبي موسى: وصل العشاء أي الليل شئت، ولا تكن من الغافلين.

ظُلُكُ مِثْلُيكُ إِلْخُ: وهذا صريح فيما ذهب إليه الإمام الأعظم أبو حنيفة ١٠٠٠ في ظاهر الرواية عنه: أنه يخرج وقت الظهر ويدخل وقت العصر بالمثلين، وكهذا الأثر استدل الإمام محمد على مسلك الإمام؛ لأنه أمر بصلاة الظهر إذا تحقق المثل، والعصر إذا صار المثلان. "والمغرب" بالنصب "إذا غربت الشمس" كما تقدم. "والعشاء ما بينك" أي أول وقته كما تقدم "وبين ثلث الليل، وصل الصبح بغبش" - بفتح الغين المعجمة والباء الموحدة وشين معجمة: بقايا ظلمة الليل "يعني" يريد بالغبش "الغلس" فسره به؛ لأن الغبش في اللغة يكون قبل الغلس، والظاهر أنه تفسير من يجيى بن يجيى؛ لأنه وقع ههنا في رواية ابن بكير وغيره: بغلس. ٩ - مَالَكُ عَنْ إسْحاقَ بْن عَبْد الله بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَس بْن مَالَكِ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ يَحْرُجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرو بْن عَوْفٍ فَيَحدُهُمْ يُصَلُّونَ العَصرَ.

١٠ - مَالَكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالَكٍ، أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى قُبَاءٍ فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفْعَةٌ.

كنا نصلي العصر: قول الصحابي: "كنا نفعل كذا" مختلف عند أهل الأصول، فقيل: مرفوع وهو اختيار الحاكم، وقيل: موقوف، وإليه مال الدار قطني وغيره، وقال الحافظ ابن حجر: الحق أنه موقوف لفظا مرفوع حكما. قلت: لكن الحديث مرفوع قطعاً صرّح برفعه ابن المبارك وغيره بلفظ: "كنا نصلي العصر مع رسول الله ﷺ، أخرجه النسائي، "ثم يخرج الإنسان إلى بين عمرو بن عوف". قال العيني: كانت منازلهم على الميلين من المدينة المنورة بقباء. "فيحدهم يصلون العصر" قيل: فيه دليل على تعجيل النبي ﷺ العصر. قلت: بل فيه دليل على أن المعروف عند الصحابة كلهم ﴿ كان تأخيرها، ولذا كانوا يؤخرونها بنو عمرو بن عوف وأهل قباء وأهل العوالي وغيرهم، كما يجيء في الروايات، فظهر منه أيضاً ألهم كانوا على ثقة من أن تعجيله ﴿ كان لحاجة ولمصلحة دعته إليه، وإلا فأي رجل يكون أشد تأسياً به ﴿ من الصحابة هذا، وقال الرازي في "الأحكام": لا يمكن الوقوف منه على مقدار معلوم من الوقت؛ لأنه على المسافة والسرعة في المثني، كذا في "الفتح الرحماني".

١١ - مَالِك عَنْ رَبيعَةَ بْن أبي عَبْد الرَّحْمَن، عَنْ الْقَاسِمِ بْن مُحَمَّد، أَنَّهُ قَالَ: مَا أَدْرَكْتُ النَّاسَ إِلَّا وَهُمْ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ بِعَشِيِّ.

وَقْتُ الْجُمْعَةِ

١٢ - مَالك عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلِ بْنِ مَالكِ، عَنْ أَبِيه أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَرَى طَنْفَسَةً لَعَقيل ابْنِ أَبِي طَالب يَوْمَ الْجُمُعَة تُطْرَحُ إِلَى جدَار الْمَسْجد الْغَرْبِيِّ، فَإِذَا غَشيَ الطِّنْفسَةَ كلها

يصلون الظهر بعشي: والعشي من بعد الزوال إلى الغروب، وقيل: إلى الصباح، والمقصود بيان التأخير في صلاة الظهر، والإنكار على من أنكرها. قال في "الاستذكار": قال مالك: يريد الإبراد بالظهر. قلت: ويؤيده أيضاً ما سيأتي من النهي عن الصلاة في الهاجرة. وقت الجمعة: بضم الميم لغة الحجاز، وفتحها لغة تميم، وإسكالها لغة عقيل، اسم ليوم من أيام الأسبوع، قاله الزرقاني، قال النووي: قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجماهير العلماء من الصحابة ومن بعدهم: لا تجوز الجمعة إلا بعد زوال الشمس، و لم يخالف في هذا إلا أحمد بن حنبل وإسحاق فجوزاها قبل الزوال، وآخر وقتها آخر وقت الظهر عند الجمهور، واختلف فيه المالكية، فقال الباجي: آخر وقتها عند ابن الماحشون وغيره إلى العصر، ولا يجوز أن عند ابن الماحشون وغيره إلى العصر، ولا يجوز أن يؤتى به في وقت الضرورة انتهى مختصراً، والظاهر أن المقصود منه إخراج الوقت المشترك.

طنفسة إلى: بكسر الطاء والفاء وبضمها، وبكسر الطاء وفتح الفاء: بساط له خمل دقيق. قال في "الفتح الرحماني": الخمل بفتح المعجمة والميم فلام: الأهداب. وفي "المطالع": الأفصح كسر الطاء وفتح الفاء. وقال أبو على القالي: بفتح الفاء لا غير، وقيل في معناه: إنه بساط صغير، وقيل: حصير من سعف. وقال الباجي: الطنافس بسط كلها. "لعقيل" بفتح العين مكبراً "ابن أبي طالب" الهاشمي أحي علي وجعفر، وكان الأسن صحابي عالم بالنسب، كذا في "التقريب"، قال له النبي في إني أجبك حبين: حباً لقرابتك، وحباً لما كنت أعلم من حب عمي إياك، توفي سنة ستين، وقيل: بعدها زمن معاوية في. "يوم الجمعة تطرح إلى جدار المسجد" النبوي "الغربي" صفة جدار. قال الباجي: وإنما كانت تطرح؛ لبحلس عليها عقيل بن أبي طالب ويصلي عليها الجمعة، والصلاة على نحو الطنفسة حائز عندنا بلا كراهة، وقال الباجي: السحود على الطنافس مكروه عند مالك، وكذلك كل ما ليس من نبات الأرض إلا لضرورة، ونقل في "الفتح الرحماني" عن العيني: تجوز الصلاة على الطنفسة والبساط، وصلى ابن عباس على مسح وعلى طنفسة، وصلى على المسح عمر بن عبد العزيز وجابر وعبد الله وعلى بن أبى طالب في

ظلُّ الْجدَارِ، خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فصلَّى الْجُمُعَة، قَالَ: ثُمَّ نَرْجِعُ بَعْدَ صَلَاةِ والدأي سَهَالِ الْجُمُعَة فَنَقيلُ قَائلَة الضَّحَاءِ.

خوج عمر إلى: في زمان خلافته، فصلّى بالناس الجمعة بعد الخطبة، و لم يذكرها؛ لما أنه معلوم عند الكل، قال الحافظ: هذا إسناد صحيح، وهو ظاهر في أن عمر على كان يخرج بعد زوال الشمس، وفهم بعضهم عكس ذلك، ولا يتجه إلا أن حمل على أن الطنفسة كانت تفرش خارج المسجد، وهو بعيد، والذي يظهر ألها كانت تفرش له داخل المسجد. قلت: بل هو المتعين، كما يدل عليه لفظ "إذا غشي"، وأيضاً قد حاء في رواية عبد الرحمن ابن مهدي عن مالك بلفظ: "كان لعقيل طنفسة مما يلي الركن الغربي" الحديث، وروي أيضاً: أن العباس على كان له طنفسة في أصل جدار المسجد، فإذا نظر إلى الظل قد حاوز الطنفسة أذن المؤذن، الحديث مختصراً، فعلم بحذا كله أن عمر على يتأخر بعد الزوال قليلاً، ولذا أخرج محمد الحديث في وقت الجمعة، وقال: بحذا ناخذ، قال مالك والد أبي سهيل: "ثم نرجع" بصيغة المتكلم "بعد صلاة الجمعة، فنقيل" من القيلولة: وهو النوم في الظهيرة على ما قاله العيني، وفي "المجمع": المقبل والقبلولة: الاستراحة نصف النهار وإن لم يكن معها نوم، واحتاره صاحب "الفتح الرحماني" بدليل قوله تعالى: هوأحُسنُ مقبلاه (الفرقان: ٢٤)، والجنة لا نوم فيه.

"قائلة" على وزن "فاعلة" بمعنى القيلولة. قال في "القاموس": القائلة: نصف النهار، قال قبلاً وقائلة وقيلولة ومقالاً ومقيلاً. "الضحاء" قال البوي: بفتح الضاد والمد: هو اشتداد النهار مذكر، وأما بالضم والقصر: فعند طلوع الشمس مؤنث. وقال الباحي: بالفتح والمد: حرّ الشمس، وبالضم والقصر: ارتفاعها عند طلوعها، وقبل: الضحى من حين طلوع الشمس إلى أن يرتفع النهار وتبيض الشمس جداً، ثم يعود بعد ذلك الضحاء إلى قريب من نصف النهار، والمراد في الحديث: ألهم كانوا يرجعون بعد صلاة الجمعة، فيدركون ما فالهم من راحة قائلة الضحى بالتهجير إلى الصلاة، واستدل بالحديث على حواز الجمعة قبل الزوال؛ لألهم كانوا يقيلون بعد الجمعة، والقيلولة لا تكون إلا في نصف النهار، فعلم أن الجمعة تكون قبل الزوال، وأنت خبير بأنه لا يصح الاستدلال أصلاً؛ لأنه أطلق رسول الله مقامه، وقد يطلق على النائب اسم المنوب، كما أطلق رسول الله على على السحور اسم الغداء، فقال لعرباض بن سارية: هلم إلى العداء المبارك. أخرجه أبو داود والنسائي، فكما أنه لا يصح الاستدلال بقوله مقام على جواز السحور وقت الغداء، وهو بعد طلوع الفحر إلى الزوال، كذلك لا يصح الاستدلال بلفظ "القيلولة" على جواز الجمعة قبل الزوال، كما هو من أجلى البديهيات، فما استدل الإمام مالك مجلة المحدث على أن عمر على يصلى الجمعة بعد الزوال، كما هو من أجلى البديهيات، فما استدل الإمام مالك مجلة الحديث على أن عمر على يصلى الجمعة بعد الزوال، ويتأخر حين غشى الظل الطنفسة كلها، لا غبار فيه.

١٣ - مَالَكُ عَنْ عَمْرُو بن يجيى المازنيّ، عَن ابْن أبي سليطٍ: أن عُثْمَان بن عَفَّانَ صلّى الحُمعة بالمدينة وصلّى الْعَصْر بمَلَلٍ. قالَ مَالِكٌ: وذَلكَ للتَّهْجير وَسُرْعَة السَّيْر.

مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً منَ الصَّلَاةِ

١٤ - مَالك عَنْ ابْن شِهَاب، عَنْ أَبِي سَلَمة بْن عَبْد الرَّحْمَن، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلاة فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلاة.

عثمان بن عفان إلج: ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرة، وأحد الستة أهل الشورى بويع له يوم الاثنين لليلة بقيت من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين. "صلى الجمعة بالمدينة، وصلى العصر من يومها بملل" بفتح الميم ولامين - بوزن "جمل": موضع بين مكة والمدينة، قال مالك: يوجد هذه العبارة في أكثر النسخ، وبينهما أي بين المدينة وملل اثنان وعشرون ميلاً، وكذا قاله ابن وضاح، وقيل: ثانية عشر، وقيل: سبعة عشر ميلاً. "قال مالك: وذلك" أي إدراك العصر بملل "للتهجير" أي لصلاة الجمعة وقت الهاجرة، وهي انتصاف النهار بعد الزوال. "وسرعة السير" ولا يستبعد فيه أحد يعرف سرعة المراكب سيما الحمر العربية؛ فإنهم يصلون إلى قياء بأسرع من نصف الساعة، وقد قيل: بينهما ثلاثة أميال، ومقصود الإمام بهذا الأثر إثبات التهجير للجمعة.

من أدرك ركعة إلخ: حذف جواب الشرط في الترجمة؛ استغناء بذكره في الحديث، أو إنكاراً على فهم السامع إذا قدر مثل لفظ: ما حكمه؛ فإن مثل هذا الجزاء العام يفهمه كل سامع، والظاهر من صنع الإمام مالك على أنه أراد بذكر هذه الآثار بيان المسبوق ومدرك الركعة والسجدة مع الإمام، وأراد بما تقدم من رواية العصر والفحر بيان إدراك الوقت، ولذا أورد الإمام محمد في "موطئه" الرواية الماضية في الفوت عن الوقت، وأورد هذه الروايات في الرجل يسبق ببعض الصلاة، فتأمل وتشكر.

فقد أدرك الصلاة: قال ابن الملك: محتاج إلى التأويل؛ لأن مدرك الركعة لا يكون مدركاً لكل الصلاة إجماعاً. قلت: كذا قال غيره كما تقدم في المواقيت، واختلف العلماء في توجيهه، فقيل: محمول على فضل صلاة الجماعة، يعني يحصل له ثواب الجماعة، ويؤيده ما رواه أبو علي الحنفي عن مالك في هذا الحديث بلفظ: "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الفضل"، ويؤيده أيضاً ما رواه عبد الوهاب بن أبي بكر عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: فقد أدرك الصلاة وفضلها، وإعلال الحافظ ابن عبد البر إياه ليس بشيء؛ لأنه على أصول المحدثين من زيادة الثقة، مع أن له متابعة أيضاً، ولو سلم فالرواية الضعيفة ترجح أحد الوجوه المحتملة، وقال بعضهم: محمول على حكم صلاة الجماعة، يعني مدرك الركعة مدرك لحكمها كله من سهو الإمام ولزوم الإتمام وغير ذلك، على حكم صلاة الجماعة، يعني مدرك الركعة مدرك لحكمها كله من سهو الإمام ولزوم الإتمام وغير ذلك، =

٥١ - مَالِكَ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا فَاتَتْكَ الرَّكْعَةُ فَقَدْ فَاتَتْكَ الرَّكْعَةُ فَقَدْ فَاتَتْكَ الرَّكْعَةُ فَقَدْ فَاتَتْكَ السَّجْدَةُ.

١٦ – مَالك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِت كَانَا يَقُولان: مَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ السَّحْدَةَ.

١٧ - مَالك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَ**ن** أَبِا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ السَّجْدَةَ،

- ويؤيدهم: "من أدرك الركعة مع الإمام فقد أدرك الصلاة"، وقالوا: تقدير الحكم أنسب من تقدير الفضل، وأيا ما كان فالحديث في هذين التوجيهين محمول على صلاة الجماعة، وعليها حمله الإمام محمد هيئ إذ ذكره في "باب الرحل يسبق ببعض الصلاة"، وعليه حمله الباجي في "المنتقى"، وهو الظاهر من صنيع الإمام مالك في كما تقدم منا، وقال بعضهم: محمول على إدراك الوقت لوجوب الصلاة، يعني من لم يكن أهلاً للصلاة ثم صار أهلاً وقد بقي من وقت الصلاة قدر ركعة أو أقل، لزمته الصلاة، ويؤيده ما رواه عمار بن مطر عن مالك بسنده بلفظ: "فقد أدرك الصلاة ووقتها"، ويؤيده أيضاً ما زاده النسائي في هذا الحديث بلفظ: "إلا أنه يقضي ما فاتحا"، وقيل: المراد بـــ"الركعة" الركوع، وبالصلاة الركعة، يعني من أدرك ركوعاً فقد أدرك الركعة، يعني يعتد بهذه الركعة وإن لم يدرك القيام، وله مؤيدات أخر، ويحتمل أن يكون هو مراد الإمام مالك في؛ إذ ذكر الروايات الآتية تفسيراً لها، والأوجه عندي أن كل هذا محتمل، والحديث من جوامع الكلم، والأحاديث الخاصة المؤيدات مظهرة لأحكام خاصة يشملها هذا الحديث، ويؤيده أن الإمام ذكره ههنا في المواقيت، واستدل به أيضاً في "أبواب الجمعة"، كما سيأتي هناك، والله أعلم.

فقد فاتتك السجدة: أيضاً، يعني لا يعتبر بهذه السجدة ولا يعتد بها، ولا تكون مدركاً للركعة بإدراك السحدة بدون الركوع. قال الباحي: لا خلاف بين الأمة أن من أدرك سجدة من صلاة الإمام فإنه لا يعتد بها، وإنما يعتد بها إذا أدرك الركعة. وقال الزرقاني: هو الذي استقر عليه الاتفاق، وكان فيه شذوذ قديم. من أدرك الركعة: ومعنى الإدراك أن يركع المأموم قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع، يعني أدرك الإمام راكعاً، فكبر وركع قبل رفع الإمام رأسه، فقد أدرك الركوع، وإذا أدرك الركوع فقد أدرك السجدة بالأولى، وبه قال الأئمة الأربعة، وقبل: إذا أحرم والناس في ركوع أجزأه وإن لم يدرك الركوع، وقبل غير ذلك، بسطنها العلامة العيني، والصحيح الأول. أن أبا هويرة إلى المربعة ما أخرجه البخاري في رسالته "القراءة خلف الإمام" عن أبي هريرة وله أنه قال: إذا أدركت القوم وهم ركوع فم يعتد بتلك الركعة، ذكره الحافظ في "التلخيص الحبير"، لكن قال ابن عبد المبر: هذا

قول لا نعلم أحداً من الفقهاء قال به، وفي إسناده نظر. قلت: فلا إشكال حينتذ. "ومن فاته قراءة أم القرآن الفائحة =

وَمَنْ فَاتَهُ قَرَاءَةُ أُمِّ الْقُرْآنِ فَقَدْ فَاتَهُ خَيْرٌ كَثَيرٌ. وفي نسخة: فاتنه

مَا جَاءَ فِي دُلُوكِ الشَّمْسِ وَغَسَقِ اللَّيْل

١٨ - مَالِكَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: دُلُوكُ الشَّمْسِ مَيْلُهَا.

١٩ - مَالك عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُخْبِرٌ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عَبَّاس كَانَ يَقُولُ: دُلُوكُ الشَّمْس إذا فَاءَ الْفَيْءُ، وَغَسَقُ اللَّيْلِ اجْتَمَاعُ اللَّيْل وَظُلْمَتُهُ.

= فقد فاته خير كثير" وثواب جزيل. قال الباجي: معناه أن من أدرك الركعة فقد أدرك الاعتداد بالسجدة كما تقدم، ولكن ليست فضيلة من أدرك الركعة دون قراءة كفضيلة من أدرك القراءة أيضاً من أولها إلى آخرها مع زيادة، يعني مدرك الركوع وإن جعل مدرك الركعة، لكن ثواب من اشترك في الصلاة من الأول كثير جداً، وقيل: المراد به ما فاته من موضع التأمين، والأول أوجه.

دلوك الشمس إلخ: المذكورين في قوله تعالى: ﴿ أَقِمِ الصّلاة لدُلُوكِ السَّسْسِ إلى غَسَق اللَّيل ﴾ (الإسراء:٧٨)، ولما كانت هذه الآية في بيان أوقات الصلاة، ذكر الإمام علله تفسيره في المواقيت. دلوك الشمس ميلها: قال الباجي: الميل بتسكين الياء – فيما ليس بخلقة ثابتة، يقال: مالت الشمس ميلاً، وأما الخلق والأحسام فبفتح الياء، يقال: في الحائط ميل، والمراد في الحديث وقت الزوال وهو أحد الأقوال في تفسيرها، فحينئذ يكون المراد بالآية أول وقت الظهر، وروي هذا التفسير عن ابن عباس وأبي هريرة وغيرهما، وأخرج السيوطي في "الدر" عن عمر الله الملهل الشمس قال: لزوال الشمس، وأخرج بطرق عن ابن مسعود في قال: دلوك الشمس غروها، وكذا أخرج عن على الله القول الثاني في تفسيرها، فحينئذ يكون المراد بالآية أول وقت المغرب. قال في "القاموس": دلكه بيده مرسه، والشمس دلوكاً غربت أو اصفرت أو مالت أو زالت عن كبد السماء، وقال في "المجمع": الدلوك يراد به زوالها عن وسط السماء وغروها أيضاً، وأصل الدلوك الميل، وسيأتي التفسير الثالث في الحديث الآتي.

إذا فاء الفيء: قال الباجي: أي ذراعاً، فعلى هذا هو قول ثالث في تفسير الدلوك، والأصل أن الدلوك هو الميلان، فيصدق على كل ميل لها، وأخرج السيوطي هذا التفسير عن ابن عباس الله فقط برواية ابن ابي شيبة وابن جرير، وعلى هذا التفسير فالمراد به أول الوقت المستحب للظهر، وهذا كله على تفسير الباجي وقول صاحب "القاموس"؛ إذ فرق بين "مالت" و"زالت" وجعلهما قولين، وإلا فالظاهر أن المراد هو ميل الزوال، كما هو مروي عن ابن عمر الله و"فاء الفيء" معناه رجع الظل صادق على كليهما، بل على الثاني أظهر. "وغسق الليل" قال في "القاموس": الغسق محركة: ظلمة أول الليل. "احتماع الليل وظلمته" وصف الليل بالاحتماع، وإنما هو في الحقيقة الوقت ولا يوصف بالاحتماع،

جَامِعُ الْوُقُوتِ

٢٠ - مَالَكُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْد الله بْن عُمَر أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: اللَّذي تَفُوتُهُ صَلاةُ الْعَصْر كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ.

= وإنما يجتمع بذلك ظلامه. وقوله: "ظلمته" عطف على الاجتماع، والمراد بذلك سواده، قاله الباجي. قلت: هذا أيضاً أحد الأقوال في تفسيره، وأخرج السيوطي عن أبي هريرة: غسق الليل غروب الشمس، وعن ابن مسعود عليه أنه العشاء الآخرة، وعنه أيضاً: أنه بدو الليل. قال الزرقاني: هذه الآية إحدى الآيات التي جمعت الصلاة الخمس، فدلوك الشمس إشارة إلى الظهرين، وغسق الليل إلى العشائين، وقرآن الفجر إلى صلاة الصبح.

الذي تفوته إلخ: فيه رد على من كره أن يقال: فاتتنا الصلاة، واختلف العلماء في المراد بالفوات، فقيل: الفوات عن الجماعة، واختاره المهلب وغيره، ويؤيده رواية ابن مندة: الموتور أهله وماله من وتر صلاة الوسطى في جماعة، وهي صلاة العصر، وقيل: فواقما أن تدخل الشمس صفرة، وبه قال الأوزاعي، أخرجه عنه أبو داود في "سننه". قال السيوطي: وروي هذا في "علل ابن أبي حاتم" مرفوعاً، لكن قال أبو حاتم: التفسير من نافع، وقيل: فواقما غروب الشمس، وروي هذا عن نافع في هذا الحديث. قال الحافظ: وتفسير الراوي إن كان فقيها أولى من غيره. وقال السيوطي: روي هذا مرفوعاً في "ابن أبي شيبة" بلفظ: من ترك العصر حتى تعيب الشمس من غير عذر فكانما وتر أهمه وماله روي عن الإمام مالك بلك تفسيرها بذهاب الوقت، وهو محتمل للمختار وغيره، قاله الزرقاني، فيمكن حمله على الثاني والثالث، لكن الراجح عندي حمله على الثالث كما سيحيء تحت الحديث الناسي أو العامد، فروي عن سالم أن هذا فيمن فاتته ناسياً، الثالث. ثم اختلف العلماء في أن المراد في الحديث الناسي أو العامد، فروي عن سالم أن هذا فيمن فاتته ناسياً، معاينة الثواب الذي يعطى المصلون كأنما وتر أهله وماله، فالأسف في حق العامد أشد. وقال الداودي: إنما هو العامد. وقال الدوي: كأنه أظهر؛ لما في البخاري": "من ترك صلاة العصر"، وهذا ظاهر في الرواية السابقة من غير عذر. وقال العين: كأنه أظهر؛ لما في البخاري": "من ترك صلاة العصر"، وهذا ظاهر في العمد صلاة العصر.

والحتلفوا في أن الحكم هل يختص بالعصر؟ فقيل: نعم؛ لزيادة فضلها وكونها الوسطى، وكونها في وقت اشتغال الناس وغير ذلك، وقيل: لا يختص والصلوات كلها سواسية، والحديث خرج جواباً لمن سأل عن فوت العصر، ولو سأل عن غيرها لأجيب بها، ويؤيده عموم ما ورد بلفظ: "من تفوته الصلاة" ورد بأن الحديث ضعيف، وفي المشاهير تخصيص العصر، ورجع التخصيص الرافعي والنووي، ويؤيده رواية البخاري: "إن من الصلوات صلاة من فاتته كأنما وتر أهله وماله"، فقال ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ هي صلاة العصر. "كأنما" كذا في نسخ "الموطأ"، =

٢١ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ انْصَرَفَ منْ صَلاةِ الْعَصْرِ فَلَا الْعَصْرِ؟ فَذَكَرَ لَهُ الرَّجُلُ فَلَقي رَجلًا لَمْ يَشْهَدُ الْعَصْرَ، فَقَالَ: مَا حَبَسَكَ عَنْ صَلاةِ الْعَصْرِ؟ فَذَكَرَ لَهُ الرَّجُلُ عُنْ صَلاةً الْعَصْرِ؟ فَذَكرَ لَهُ الرَّجُلُ عُذْرًا، فَقَالَ له عُمَرُ: طَفَقْت. قَالَ مَالك: وَيُقَالُ: لكُلِّ شَيْءٍ وَفَاءٌ وَتَطْفيفٌ.

٢٢ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعيدٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الْمُصَلِّيَ لَيُصَلِّي الصَّلاةَ وَمَا فَاتَهُ وَقَاتُهُ وَقَاتُهُ ، وَلَمَا فَاتَهُ مِن وَقْتُهَا ، وَلَمَا فَاتَهُ مِن وَقْتُهَا ، وَلَمَا فَاتَهُ مِن وَقْتُهَا أَعْظَمُ ، أَوْ أَفْضَلُ مِن أَهْلَه وَمَاله.

= وفي بعض الروايات: فكأنما، والمبتدأ إذا تضمن معنى الشرط حاز في خبره الفاء وتركها. "وتر" بضم الواو وكسر الفوقية. قال في "القاموس": وتره ماله: نقصه إياه "أهله وماله" بنصب اللامين في رواية الأكثرين؛ لأنه مفعول ثان، والضمير في "وتر" الراجع إلى "الذي تفوته" مفعوله الأول، وروي برفعهما بمعنى أخذ، فحينئذ لا يضمر شيء في "وتر"، بل يقوم الأهل والمال مقام ما لم يسم فاعله، وقال ابن عبد البر: معناه عند أهل الفقه واللغة أنه كالذي يصاب بأهله وماله إصابة يطلب بها وتراً، والوتر الجناية التي يطلب ثارها، فيحتمع عليه غمان: غم المصيبة وغم طلب الثأر، قاله السيوطي. وفيه أقوال أخر بسط في المطولات كالعيني والزرقاني وغيرهما، والمعنى أنه يلحقه من الأسف عند معاينة الثواب كما تقدم، وقيل: المعنى كأنه فات منه مثل ما فات الثواب عن الموتور ماله وأهله، وقيل: يجب عليه من الأسف مثل الأسف الذي يلحق الموتور أهله وماله، وهذا المعنى في العامد أظهر؛ لأنه أتى كبيرة. قال السيوطي: وقع في بعض الروايات زيادة: "وهو قاعد"، وفيه إشارة إلى أنه أخذ العامد أظهر؛ لأنه أتى كبيرة. قال السيوطي: وقع في بعض الروايات زيادة: "وهو قاعد"، وفيه إشارة إلى أنه أخذ العصر إنما هو بالسعي على الأهل والاشتغال بالمال، فذكر أن تفويتها نازل منزل فقدهما.

طففت: بفائين أي نقصت نفسك حظها من الأجر؛ لأنه لا يمكنه أن يصلي في المسجد جماعة إذا كان له إمام راتب، قاله الباجي. "قال مالك: ويقال: لكل شيء وفاء" بالمد "وتطفيف" أي مقابل الوفاء، وهو في اللغة: الزيادة على العدل والنقصان منه. وها فاته وقتها إلخ: والحال أنه "ما" نافية "فاته وقتها"؛ لكونه صلاها فيه، ولكن الما" موصولة "فاته من وقتها" الأفضل والمستحب "أعظم، أو أفضل" شك من الراوي، وفي نسخة: بالواو. "من أهله وماله" قال الباجي: قال مالك في حديث يجيى: لا يعجبني ذلك، ووجه كراهية مالك لهذا الحديث أن ظاهره يخالف قوله علية: من فاتته العصر كأنما وتر، وجعل يجيى بن سعيد في فوات بعض الوقت ما جعله النبي الله في فوات جميعه، ففي ذلك أشد التضييق على الناس، وأخرج ابن عبد البر عن فوات بعض رفعه: أن الوجل ليدرك الصلاة وما فاته خير من أهله وماله، وأخرج الدار قطني نحوه عن أبي هريرة مرفوعاً، فالظاهر أن المراد في الحديث بالصلاة أداؤها في وقتها المكروه، فحيئذ لاضيق فيه، نعم لو حمل على أول الوقت على الظاهر أن المراد في الحديث بالصلاة أداؤها في وقتها المكروه، فحيئذ لاضيق فيه، نعم لو حمل على أول الوقت علي الناس، وأحديث بلك أنه الموقت فيه، نعم لو حمل على أول الوقت علي الناس، وأحديث بله ما على أول الوقت علي الناس أو الحديث بالصلاة أداؤها في وقتها المحروه، فحيئذ لاضيق فيه، نعم لو حمل على أول الوقت علي الله الناس أو الموقة المحروة الدار قطبي فيه المعروة الموقة المحروة الدارة في المحروة الموقة في المارة في وقتها المحروة المحروة المحروة الدارة في الموقة في المحروة الدارة في المحروة الموقة في المحروة الدارة في المحروة المح

قَالَ مَالك: مَنْ أَدْرَكَهُ الْوَقْت وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَأَخَّرَ الصَّلاةَ ناسِياً أَوْ سَاهِيًا حَتَّى قَدَمَ عَلَى أَهْلِهِ، أَنَّهُ إِنْ كَانَ قَدَمَ عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ فِي الْوَقْتِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي صَلاةً الْمُقِيمِ، وَإِنْ كَانَ قَدِمَ وَقَدْ ذَهَبَ الْوَقْتُ فَلِينَ الْوَقْتُ فَلِينَ عَلَيْهِ اللَّهُ إِنَّهُ إِنَّمَا يَقْضِي مَثْلَ الَّذِي كَانَ عَلَيْه. وَقَدْ ذَهَبَ الْوَقْتُ فَلْيُصَلِّ صَلاةً النَّاسَ وَأَهْلَ الْعلْمِ بِبَلَدَنَا. قَالَ مَالك: الشَّفَقُ الْحُمْرَةُ وَقَالَ اللهُ اللهُ

ففيه ضيق، كما قاله به الإمام مالك في، فالأوجه عندي أن يراد بالصلاة صلاة العصر في وقت الاصفرار،
 فحينئذ ما فات وقتها، لكن لما وصلت في وقت الكراهة دخل في الوعيد، وهذا أوجه من طرح الأثر.

وهو في سفو: يقصر فيه الصلاة. "فأخر الصلاة" عن أول الوقت "ناسياً أو ساهياً" بلفظ "أو" في أكثر النسخ، والسهو على ما حكاه عياض: شغل عن الشيء، والنسيان غفلة عنه وآفة. وقال الباجي: السهو: الذهول عن الشيء تقدمه، ذكر أو لا، والنسيان لابد أن يتقدمه الذكر. "حتى قدم" غاية لقوله: "أخر"، "على أهله" كناية عن تمام السفر، سواء كان له أهل أم لا. "أنه إن كان قدم على أهله وهو في الوقت، فإنه يصلي صلاة المقيم" يعني يتم الصلاة؛ لأنه صار مقيماً، وبه قال الحنفية؛ لأن الوجوب وإن كان بأول الوقت وكان إذ ذاك مسافراً، لكنه لما لم يصل انتقل الوجوب منه إلى الجزء المتصل بالأداء، كما بسط في الأصول. "وإن كان قدم" على أهله وصار مقيماً "و"الحال أنه "قد ذهب الوقت" بتمامها "فليصل صلاة المسافر" يعني مقصورة؛ "لأنه إنما كان يقضي مثل الذي كان عليه" وهو صلاة السفر.

قلت: وكذا في "كتاب الحجج" روي عن أبي حنيفة على، قال الباجي: وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي على يقضيها حضرية. قال ابن عبد البر في "الاستذكار": من نسي صلاة في حضر فذكرها في سفر، أو نسيها في السفر وذكرها وهو مقيم، صلاها كما لزمته، إنما يقضي ما فاته على حسب ما فاته، وهو قول أبي حنيفة والثوري، وقال الأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل: يصلي في المسألتين جميعا صلاة حضر، وقد كان يقول الشافعي ببغداد مثل قول مالك، ثم رجع عنه بمصر، وقال الحسن البصري وطائفة من البصريسين: من نسي صلاة الحضر فذكرها في السفر صلاها سفرية، وفي العكس صلاها حضرية، كما لو ذكرها وهو مريض، أو ذكرها في صحة وقد لزمته في المرض، وبهذا قال المزي والطبري. "قال مالك: وهذا الأمر" أي التفصيل الذي قلته هو "الذي أدركت عليه الناس" أي التابعين "وأهل العلم" أي الفقهاء "ببلدنا" المدينة المنورة – زادها الله تعالى شرفا وكرامة –.

فأخر الصلاة: عن أول الوقت أو كل الوقت. الشفق الحمرة إلخ: التي ترى في أفق المغرب بعد غروب الشمس، هذا هو المعروف في مذهب الإمام مالك هي، وبه قال الإمام الشافعي هي والإمام أحمد هي، وبه قال الإمامان أبو يوسف ومحمد هي من الحنفية، وهو رواية عن الإمام أبي حنيفة هي، وحكى الداودي أن ابن القاسم قال عن مالك في السماع: إن البياض عندي أبين، قاله الباجي، وقال العيني: وبه قال عمر بن عبد العزيز =

النَّوْم عَن الصَّلاةِ

٢٤ - مَالِكُ عَنْ ابْن شِهَابٍ، عَنْ سَعيد بْن الْمُسَــيَّب أَنَّ رَسُولَ الله عِلَى حينَ قَفَلَ

= وابن المبارك والأوزاعي في رواية، ومالك في رواية، وزفر بن الهذيل، وروي عن أبي بكر الصديق وعائشة وأبي هريرة ومعاذ بن حبل وأبي بن كعب وعبد الله بن الزبير في. "فإذا ذهبت الحمرة فقد وحبت صلاة العشاء" على مذهب الإمام مالك على، "وخرجت" بصيغة الخطاب "من وقت المغرب"، واختلفت الروايات عن الإمام مالك في آخر وقت المغرب، وما في "المدونة" مثل ما في "الموطأ": أنه يخرج وقت المغرب بدخول العشاء، وبه قالت الحنفية، كما تقدم في أول المواقيت. وقال الزرقاني: "وخرجت من وقت المغرب" أي المختار، وإلا فوقتها الليل كله. قلت: فهذا قول ثالث في المغرب عندهم غير ما تقدما أول المواقيت.

فأما من أفاق إلخ: اختلف العلماء في المغمى عليه، فقال مالك والشافعي هذا: لا قضاء عليه إذا استوعب الإغماء وقت الصلاة كله، وقال الحنفية: لا قضاء عليه إذا أغمى أكثر من يوم وليلة، وأما فيه وفي الأقل منه يقضي، وقال الحنابلة: قضى ما فات وإن كان ألف صلاة، كذا في "الهداية" وحواشيه، فرواية ابن عمر أولها الإمام مالك في بأن الإغماء كان مستوعباً للوقت، وحملها الحنفية بأنه كان مستوعباً ليوم وليلة، ولذا قال الإمام محمد في "موطئه" بعد هذا الحديث: قال محمد: وهذا نأخذ إذا أغمى عليه أكثر من يوم وليلة، وأما إذا أغمى عليه يوماً وليلة أو أقل قضى صلاته. بلغنا عن عمار بن ياسر: أنه أغمى عليه أربع صلوات، ثم أفاق أفضاها. قلت: والقرينة تؤيد الحنفية؛ لأنه روي عن ابن عمر في في المغمى عليه يوماً وليلة أنه قال: يقضي، أخرجه الإمام محمد في كتابه "الآثار"، فلو حمل فعله هذا على أقل من يوم وليلة يناقض قوله: فاغتنم وتشكر. النوم عن الصلاة: أي ما حكمه هل هو مثل الإغماء أو يخالفه؟ أن وسول الله في هريرة. "حين قفل" أي عند الحنفية والمالكية مع أنه موصول عند مسلم وأبي داود وغيرهما برواية سعيد عن أبي هريرة. "حين قفل" أي

رجع إلى المدينة، والقفول: الرجوع من السفر، ولا يقال لمن ابتدأ السفر: قفل إلا للقافلة تفاؤلاً في البداءة أيضاً، –

مِنْ خَيْبَرَ أَسْرَى حَتَّى إِذَا كَانَ من آخر اللَّيْلِ عَرَّسَ، وَقَالَ لبلالٍ: "اكْلاً لَنَا الصُّبْحَ"،

= فمن قال: القافلة الراجعة فقط فقد غلط، قاله ابن رسلان، "من" غزوة "خيبر" بخاء معجمة مفتوحة، فتحتية ساكنة، فموحدة مفتوحة آخره راء مهملة، لم ينصرف للعلمية والتأنيث. قال الأصيلي: هذا غلط من ابن شهاب، والصواب من حنين بمهملة ونون, قال الباجي: والصواب ما قاله ابن شهاب، وصوبه ابن عبد البر أيضاً، قاله ابن رسلان، وقال النووي: ما قاله الأصيلي غريب ضعيف، وخيبر: اسم موضع على ثمانية برد من المدينة، خرج إليها النبي في آخر محرم سنة ٧هـ، كذا في "البذل". وقال العيني: خيبر: بلغة اليهود حصن، قيل: أول ما سكن فيها رجل من بني إسرائيل يسمى خيبر فسميت به، على سنة مراحل من المدينة المنورة، وكانت الغزوة في جمادى الأولى سنة ٧هـ. وقال الزرقاني: وخيبر أخو يثرب ابنا قانية بن مهابيل، وكانت في صدر الإسلام داراً لبني قريظة والنضير. قال الزرقاني: بين خيبر والمدينة سنة وتسعون ميلاً.

ثم اختلف مشايخ الحديث في أن قصة التعريس وقعت للنبي مرة أو تعددت؛ لما اختلفت الروايات فيها حداً؟ ففي رواية: "حين قفل من خيبر" كما تقدم، أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه أيضاً، وفي الصحيحين وأبي داود عن عمران وأبي قتادة: "كنا في سفر" بالإلهام، وكذا عند أبي داود عن عمر بن أمية أيضاً، وفي "مسلم" و"أبي داود" عن ابن مسعود: "أقبل في من الحديبية ليلاً"، ويأتي من مرسل زيد بن أسلم: "بطريق مكة"، ولعبد الرزاق من مرسل عطاء، والبيهةي عن عقبة بن عامر، والطبراني عن ابن عمرو: "كان بطريق تبوك"، ولأبي داود عن أبي قتادة: "في حيش للأمراء"، فحاول ابن عبد البر الجمع بين الروايات بأن زمان خيبر قريب من زمان الحديبية، وطريق مكة يصدق عليها أيضاً. قال الحافظ: ولا يخفى تكلفه. وقال الأصيلي أيضاً: لم يقع إلا راحدة، ورجع النووي والقاضي عياض تعدد القصة؛ لكثرة اختلاف الأحاديث فيها كما سيحيء بعضها. وقال السيوطي: لا يجمع إلا بتعدد القصة، وإليه مال أكثر المحدثين. وقال أبو بكر بن العربي: ثلاث مرات، أحدها: رواية أبي قتادة لم يحضرها أبو بكر وعمر، والثانية: حديث عمران حضراها، والثالثة: حضرها أبو بكر وبلال محنى، قاله العينى، وإليه مال الزرقان كما سيحيء.

أسوى: أي سار ليلاً، يقال: أسرى وسرى لغتان بمعنى، وفي رواية أبي مصعب: أسرع، ولأحمد من حديث ذي مخبر: كان يفعل ذلك لقلة الزاد، فقال له قائل: يا نبي الله! انقطع الناس وراءك حتى إذا كان من آخر الليل أي مع السحر، كما في رواية ابن عمرو عند الطبراني، وأخذه الكرى، كما في "مسلم" و"أبي داود"، وفي حديث أبي قتادة: فقال بعض القوم: يا رسول الله! لو عرست بنا؟ فقال في أحاف ان ساموا عن الصلاة، فقال بلال: "أنا أوقظكم"، الحديث أخرجه البخاري. "عرس" بتشديد الراء، وجمهور أهل اللغة على أن التعريس نزول المسافر أخر الليل للنوم والاستراحة، ولا يسمى نزول أول الليل تعريساً، وقيل: لا يُختص بزمن، بل مطلق نزول المسافر =

= للاستراحة يسمى تعريساً. قال ابن رسلان: وفي الحديث يعرسون في نحر الظهيرة. و"قال لله لبلال" بن رباح التيمي مولى أبي بكر هـ، أبو عبد الله المؤذن، أسلم قديماً، وعذب في الله كثيراً، شهد بدراً والمشاهد كلها، مات بالشام زمن عمر في سنة ١٧هـ، وقيل: بعدها، وله بضع وستون سنة. "اكلاً" بالهمزة على صيغة الأمر، أي احفظ وارقب والمصدر كلاء - بفتح الكاف والمد - على ما قاله السيوطي. وقال ابن رسلان: بكسر الكاف. "الصبح" بحيث إذا طلع توقظنا، وهو المراد بما في أكثر الروايات: "اكلاً لنا الليلة" أي حتمها. "ونام رسول الله في وأصحابه" بالرفع، على أنه عطف على الفاعل المظهر. قال القاري: ويجوز النصب على المفعول معه. "وكلاً" - بصيغة الماضي - "بلال" قصلي، كما في "مسلم" "ما قدر له" بالبناء للمفعول، أي ما يسر الله له، "ثم استند إلى راحلته للملاء المركب من الإبل، ذكراً كان أو أنثى، قاله ابن رسلان، ولفظ "المشكاة": فلما قارب الصبح استند إلى راحلته موجه الفحر. "وهو مقابل الفحر" أي متوجه لجهة طلوع الفحر؛ ليطلع علمه. "فغلت أي بلالاً "عيناه" كناية عن النوم، يعني نام بلا قصد، قال المشايخ: هذا كان تنبيهاً لبلال إذا لم يفوض علم. "فاله، إذا أظهر خوف فوت الصلاة نبيه في فقال: أوقظكم، كما تقدم.

فلم يستيقظ إلخ: فإن قبل: كيف يجمع هذا لقوله بن تنام عيني ولا ينام قلي المجاب: بأن الوقت من مدركات العين، وهي نائمة دون القلب، مع احتمال أن يكون هذا الوقت مستثنى من القاعدة، كما يستأنس من الفاظ حديث ابن مسعود على عند أحمد، ذكرها الزرقاني في أواخر الباب، ولفظه: لو أن الله أراد أن لا تناموا لم تناموا ولكن أراد أن تكوبوا لمن بعدكم. "ولا بلال ولا أحد من الركب" جمع راكب، وفي مسلم: "ولا أحد من أصحابه حتى ضربتهم الشمس" أي أصابهم شعاعها وحرها، قاله عياض، وفي رواية للبخاري: "وما أيقظنا إلا حر الشمس"، زاد مسلم وأبو داود: "فكان رسول الله في أولهم استيقاظاً"، وهو يخالف حديث عمران عند البخاري في أن النبي من المنتجه ما رجحه عياض: أن النوم عن البخاري في أن النبي في أن النبي المناه أوما الحافظ، ولذا قال السيوطي: لا يجمع إلا بتعدد القصة.

"ففزع رسول الله ﷺ اختلف العلماء في معنى هذا الفزع، وسببه على أربعة أقوال، فقال الخطابي: معناه انتبه من نومه، يقال: أفزعت الرجل من نومه ففزع، أي انتبهته فانتبه. وقال الأصيلي: ففزع لأجل عدوهم؛ لخوف أن يتبعهم، ولا معنى لقوله؛ لأنه ﷺ لم يتبعه عدو في انصرافه من خيبر ولا من حنين، بل انصرف من كليهما ظافراً غانماً، مع أن القصة وقعت قريباً من المدينة المنورة، كما في "الزرقاني". وقال القرطبي: قد يكون الفزع بمعنى المبادرة إلى الشيء، أي بادر إلى الصلاة، نقله عنه ابن رسلان. قال ابن عبد البر: يحتمل أن يكون تأسفاً على ما فاتهم من الوقت، ٣

حَتَّى ضَرَبَتْهُم الشَّمْسُ، فَفَرْعَ رَسُولُ الله ﷺ، فقال: ما هذا يا بلال؟ فَقَالَ بِلالٌ: يَا رَسُولَ الله ﷺ: اقْتَادُوا،....

= ويؤيده رواية مسلم عن أبي قتادة: "فجعل بعضنا يهمس إلى بعض ما كفارة ما صنعنا بتفريطنا في صلاتنا" الحديث، وفي رواية أبي قتادة عند أبي داود: "فقال بعضهم لبعض: قد فرطنا في صلاتنا"، وكل من هذه الأربعة موجه إلا الثاني. "فقال في ما هذا" التقصير "يا بلال! فقال بلال" معتذراً حين قال له رسول الله في يا بلال! أين ما قلت، كما في حديث أبي قتادة عند البحاري، فقال: "يا رسول الله! أخذ بنفسي الذي أخذ بنفسك"، يعني أن الله عزوجل استولى بقدرته علي كما استولى عليك، ويحتمل أن يكون المعنى النوم غلبني كما غلبك مع منزلتك أي كان نومي بطريق الاضطرار دون الاختيار ليصح الاعتذار، وليس فيه احتجاج بالقدر كما توهم. القادو! بالقاف والمثناة الفوقية بصيغة الأمر، من الاقتياد أي ارتحلوا، يقال: قاد البعير واقتاده إذا جر حبله أي سوقوا، ويأتي تعليله في التالي. قال العيني: فإن قلت: ما كان السبب في أمره في بالارتحال من ذلك المكان؟ فلت الكراهة، وفيه نظر؛ لأن في حديث الباب " لم يستيقظوا إلا وجدوا حر الشمس"، وذلك لا يكون إلا أن يذهب وقت الكراهة، وقيل: هذا منسوخ بقوله على: فليصلها إدا ذكرها، وفيه نظر؛ لأن الآية مكية، والقصة أن يذهب وقت الكراهة، وقيل: هذا منسوخ بقوله على: فليصلها إدا ذكرها، وفيه نظر؛ لأن الآية مكية، والقصة بعد الهجرة، وقيل: تحرزاً من العدو، وقيل: ليستيقظ النائم وينشط الكسلان، وقيل: لكراهة الوقت، ورد خديث الصلاة، وقيل: تحرزاً من العدو، وقيل: ليستيقظ النائم وينشط الكسلان، وقيل: لكراهة الوقت، ورد خديث عمران بلفظ: "حيق وجدوا حر الشمس"، وللطبراني: "حتى كانت الشمس في كبد السماء".

قلت: لا يذهب عليك أن الوقعة قد تكررت، فلا يمكن الإنكار أن تأخيره على مرة كان لكراهة الوقت، ففي رواية مسلم: "حتى إذا استيقظ رسول الله هي فلما رقع رأسه ورأى الشمس قد بزغت، فقال: ارتحلوا، فسار بنا حتى إذا ابيضت الشمس نزل فصلى"، وأكثر روايات أبي داود على أنه هي أخر حتى إذا ارتفعت الشمس صلى، فهذه كلها صريحة في أن التأخير كان لمبدأ الطلوع، فلا بجمع بينها إلا بأنه مرة انتبهوا عند حرارة الشمس، ومرة عند طلوعها، ولذا ترى العلامة العيني رد ههنا التأخير لكراهة الوقت، كما تقدم في كلامه؛ لأن الحديث الذي شرحه كان لفظه: "فكان أول من استيقظ رسول الله في والشمس في ظهره" الحديث، وقال في موضع آخر: وفي الحديث أقوى دليل لنا على عدم جواز الصلاة عند طلوع الشمس؛ لأنه في ترك الصلاة حتى ابياضت الشمس، ولورود النهي فيه أيضاً، وذلك؛ لأن لفظ هذا الحديث: "فاستيقظ النبي في وقد طلع حاجب الشمس" الحديث، وفي آخره: "فلما ارتفعت الشمس وابياضت قام فصلى".

فبعثوا رواحلهم: أي أثاروها لتقوم، والرواحل جمع راحلة، "واقتادوا" - بصبغة الماضي - أي جرروها "شيئاً" قليلاً، حتى خرجوا من الوادي في قصة، وخرجوا من الوقت المكروه أيضاً في قصة أخرى. "ثم أمر رسول الله تللاً فأقام الصلاة" ولأحمد وأبي داود من حديث ذي مخبر: "فأمر بلالاً فأذن، ثم قام محمد فأقام الصلاة" الحديث، وبوب البخاري على حديث أبي قتادة: "باب الأذان بعد الصبح، وهو غير عجل، ثم أمره فأقام الصلاة" الحديث، وبوب البخاري على حديث أبي قتادة: "باب الأذان بعد ذهاب الوقت"، وأحرج أبو داود بطريق معمر عن الزهري: "فأمر بلالاً فأذن وأقام"، وقال في آخره: لم يذكر الأذان في حديث الزهري أو ممن فوقه، إلا أن رواية المن بكير عن مالك بإثبات الأذان يدل على أنه وقع الاختصار من تحته، وهذا كله عندنا الحنفية؛ إذ قالوا: يؤذن المفائتة ويقيم لها، وبه قال أحمد بن حنبل شي وأبو ثور، وقال مالك والشافعي: من فاتته صلاة أو صلوات لا يؤذن لشيء منها، ويقيم لكل صلاة لرواية الباب، والقياس يؤيدهم؛ لأن الأذان لإعلام الناس بالوقت، وههنا ليس بإعلام بل تخليط عليهم، وقال سفيان: لا يؤذن ولا يقام، مختصر من "الباجي"، لكن تركنا القياس للأثر. "فصلى قم رسول الله محمد الله الترجمة، قال الزرقاني: أو يقال: إن المراد الغفلة عنها، سواء كان بنوم أو رسيان، فاكتفى بالنسيان عن النوم؛ لأنه مثله بجامع الغفلة.

فليصلها إذا ذكرها: قال النووي: شذ بعض أهل الظاهر، فقال: لا يجب قضاء الفائتة بغير عذر، وزعم ألها أعظم من أن يخرج من وبال معصية هذا القضاء، وهذا خطأ من قائله. وقال الشوكاني: ذهب داود وابن حزم إلى أن العامد لا يقضي الصلاة لهذا الحديث، ثم نقل عن ابن تيمية أنه اختار ما ذكره، ثم بسط الكلام فيه، ورده الشيخ – نور الله مرقده – في "البذل"، لو شئت فارجع إليه. قال العيني: فإن قلت: هذا يقتضي أن يلزم القضاء في الحال إذا ذكر، مع أن القضاء من جملة الواجبات الموسعة اتفاقاً. قلت: أحيب عنه: بأنه لو تذكرها ودام التذكر مدة وصلى في أثنائه، صدق أنه صلى حين التذكر، وليس يلازم أن يكون في أول التذكر، وجواب آخر: أن "إذا" للشرط، كأنه قال: فليصل إذا ذكر، يعني لو لم يذكره لا يلزم عليه القضاء.

وحاصل ما قاله ابن رسلان أن الظرف يقدر متسعاً، وإلا يلزم الإتيان بجميع الصلاة في وقت التذكير، وهي اللحظة البسيرة، وهي بديه الفساد؛ فإن الله عزوجل يقول: ﴿وَأَقِمِ الصّلاةَ لذكْرِي﴾، كذا في نسخ "الموطأ"، والصواب في رواية الزهري: للذكرى بالألف واللام وفتح الراء بعدها ألف مقصورة، وكان الزهري كذلك يقرئها، =

٥٢ - مَالِكُ عَنْ زَيْد بْن أَسْلَمَ أَنَّهُ قَالَ: عَرَّسَ رَسُولُ الله ﷺ لَيْلَةً بطَريق مَكَّةً، وَوَكُلَ بِلاَلاً أَنْ يُوقِظَهُمْ للصَّلاة، فَرَقَدَ بلال وَرَقَدُوا حَتَّى اسْتَيْقَظُوا وَقَدْ طَلَعَتْ عَلَيْهِمْ الشَّيْمُسُ، فَاسْتَيْقَظَ الْقَوْمُ وَقَدْ فَزعُوا، فَأَمْرَهُمْ رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يَرْكَبُوا

= قال الزرقاني: فعلم أن في الحديث تغيراً من الراوي، وإنما هو "للذكرى"، فبان أن استدلاله في بحذه القرأة؛ فإن معناها لتذكر أي لوقت التذكر. قال عياض: وذلك هو المناسب لسياق الحديث، وعرف أن التغير من دون مالك لا من مالك ولا ممن فوقه. قال في "الصحاح": الذكرى نقيض النسيان. قلت: والقراءة المشهورة: ﴿وَأَقَمَ الْصَلَاةُ لَذَكُرِي﴾، واختلف في تفسير الآية على الأقوال الكثيرة ذكرها أهل التفسير وشيء منها في "البذل"، وتوجيه الاستدلال على النسخ المشهورة بأن يقال: إن اللام بمعنى الظرف، أي إذا ذكرتني أو ذكرت أمري بعد ما نسيت، أو كنى بذكره تعالى ذكر الصلاة، فيكون المعنى وقت ذكرها، فوضع ضمير "الله" موضع ضمير "الصلاة"؛ لشرافتها وخصوصيتها، أو قدر المضاف أي وقت ذكر صلاتي، قاله العيني.

عرس رسول الله ﷺ إلخ: عند الصبح "بطريق مكة" قال الذين حاولوا الجمع بين الروايات لميلهم إلى توحيد القصة، منهم ابن عبد البر: إن طريق خيبر وطريق مكة من المدينة واحد. و"وكل" بتخفيف الكاف من باب وعد وبتشديدها "بلالاً" على سؤاله، كما تقدم "أن يوقظهم للصلاة فرقد بلال" بعد ما سهر مدة "ورقدوا" أي ناموا واستمروا راقدين "حتى استيقظوا" "و"الحال أنه "قد طلعت عليهم الشمس" وأصابحم حرها "فاستيقظ القوم وقد فزعوا" أسفاً على فوت الصلاة لا لخوف كما تقدم، "فأمرهم رسول الله ﷺ أن يركبوا"، وفي المتقدمة: "فاقتادوا"، ولا منافاة بينهما مع احتمال أن أمرهم بالتخيير، أو انقسموا فاقتاد بعضهم وركب الآخرون، كما هو ظاهر. "حتى يخرجوا" ولفظ "المشكاة" عن مالك: "حتى حرجوا" "من ذلك الوادي" الذي عرس فيه، "وقال ﷺ: إن هذا واد به شيطان" ولمسلم عن أبي هريرة: هذا واد حضرنا فيه الشيطان. قال ابن رشيق: قد علَّله بذلك، ولا يعلمه إلا هو، وقال عياض: هذا أظهر الأقوال في تعليله. قلت: وهذا يؤيد الحنفية في قولهم: إن القضاء لا يصلي في الأوقات الثلاثة: الطلوع والغروب والاستواء؛ لأنه ﷺ أخر قضاء الصبح؛ لحضور الشيطان في هذا الوادي، و لم يصلها فيه، وقد ثبت حضور الشيطان في هذه الأوقات الثلاثة أيضاً، كما يجيء في "الموطأ" أيضاً: إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان، فإذا ارتفعت فارقها، ثم إذا استوت قارنها، فإذا زالت فارقها، فإذا دنت للغروب قارنها، فإذا غربت فارقها، ولهي رسول الله ﷺ عن الصلاة في تلك الساعات، فعلم أن المراد بالصلاة المنهية في هذا الحديث مطلقها المتناول للقضاء أيضاً لأثر الشيطان في الوقت، كما أثر في الوادي في هذا الحديث، فإن قلت: إن النبي ﷺ منع عن التشاؤم، وههنا قد تشاءم بذلك الوادي، وأجيب: بأنه لم يكن تشاؤماً، بل كان لجيرٌ علمه؛ ولذا اقتصره الجمهور على مورده، كما سيجيء من كلام الباجي.

حَتَّى يَخْرُجُوا مَنْ ذَلِكَ الْوَادِي، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا وَادٍ بِهِ شَيْطَانَ، فَرَكِبُوا حَتَّى خَرَجُوا مِنْ ذَلِكَ الْوَادِي، ثُمَّ أَمَرَهُمْ رَسُولُ الله ﷺ: أَنْ يَنْزِلُوا وَأَنْ يَتَوَضَّؤُوا، وَأَمَرَ بلالاً أَنْ يُنَادِيَ بالصَّلاة أَوْ يُقِيمَ، فَصَلَّى رَسُولُ الله ﷺ بالنَّاسِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إلَيْهِمْ وَقَدْ رَأَى مَنْ فَزَعهمْ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الله قَبَضَ أَرْوَاحَنَا وَلَوْ شَاءَ لَرَدَّهَا إلَيْنَا فِي حين غَيْر هَذَا، فَإِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَن الصَّلاةِ أَوْ نَسيَهَا ثُمَّ فَزِعَ إلَيْهَا، فَلْيُصَلِّهَا

فركبوا حتى خرجوا إلى: غير بعيد، اختلف العلماء في أن حكم التحول من الوادي الذي أصاب فيه الشيطان والغفلة متعد أو مختص بتلك الجماعة، والجمهور على الثاني؛ لأنه في يعرف أثر الشيطان وأخبر به، ونحن لا نعرف هل فيه أثر الشيطان باق أم لا؟ بسطه الباجي، "ثم أمرهم رسول الله في أن ينزلوا وأن يتوضؤوا" "ثم توضأ في وتوضأ الناس" في رواية مسلم، "وأمر بالالاً – المؤذن – أن ينادي بالصلاة" أي يؤذن "أو يقيم" كذا بالشك في روايته، وتقدم "أنه في أمر بالالاً فأذن، ثم قام في، فصلى ركعتين اللتين قبل الصبح، ثم أمره فأقام الصلاة، "فصلى رسول الله في بالناس" الصبح قضاء، "ثم انصرف – أي التفت – إليهم وقد رأى من" أي بعض "فصلى رسول الله في بالناس" الصبح قضاء، "ثم انصرف – أي التفت – إليهم وقد رأى من" أي بعض "قتال: يا أيها الناس! إن الله قبض أرواحنا" كما في قوله تعالى: ﴿الله يتوفّى الْأَنْفُسَى والزمر:٢٤)، زاد في "أبي داود" القال: يا أيها الناس! إن الله قبض أرواحنا" كما في قوله تعالى: ﴿الله في حين – أي وقت – غير هذا" قبل ذاك من حديث ذي مخبر: "ثم ردها إلينا". "ولو شاء الله عزوجل لردها إلينا في حين – أي وقت – غير هذا" قبل ذاك الوقت أو بعده، قال العز بن عبد السلام: في كل حسد روحان: روح اليقظة التي أجرى الله العادة ألها إذا كانت في الجسد كان الإنسان مستيقظاً، فإذا نام خرجت ورأت المنامات، وروح الحياة التي أجرى الله العادة ألها إذا كانت كانت في الجسد فهو حي، ثم في فوت صلاته في من المصالح ما لا يخفى. قال السيوطى: لأحمد من حديث كانت عباس موقوفاً: "ما يسرين بما المدنيا وما فيها يعني الرخصة"، ولابن أبي شيبة عن مسروق: "ما أحب أن لي الدنيا وما فيها بصلاة رسول الله عد طلوع الشمس".

فإذا رقد أحدكم إلخ: غافلاً وذاهلاً "عن الصلاة" أو نسيها" وفي حكمها العامد بالطريق الأولى كما تقدم، وخصهما بالذكر؛ ليرتفع التوهم بسقوط القضاء عنهما؛ لرفع القلم عنهما، وكوفهما لم يأثما مع أنه لا يليق بشأن المسلم أن يقضي الصلاة عامداً فلم يحتج إلى بيانه، ولفظة "أو" للتنويع، ويحتمل الشك، "ثم فزع إليها" أي تنبه باليقظة أو التذكر "فليصلها" حين القضاء، "كما كان يصليها في وقتها" ولا قضاء له إلا ذلك، لا كما توهم أن يقضيها مرة أخرى في وقتها من الغد.

كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا في وَقْتَهَا، ثُمَّ الْتَفَتَ رَسُولُ الله ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: إِنَّ الشَّيْطَانَ أَتَى بلالاً وَهُوَ قَائمٌ يُصَلِّي فَأَضْجَعَهُ، فَلَمْ يَزَلْ يُهَدِّئُهُ، كَمَا يُهَدَّأُ الصَّبيُّ حَتَّى نَامَ، ثُمَّ دَعَا رَسُولُ الله عِلَى بلالاً، فَأَخْبَرَ بلالٌ رَسُولَ الله عِنْ مثْلَ الَّذي أَخْبَرَ رَسُولُ الله ﷺ أَبَا بَكْرِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرِ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الله.

النَّهْي عَن الصَّلاة بالْهَاجرَة

٢٦ - مالك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاء بْنِ يَسَارِ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: إِنَّ شَدَّةَ الْحَرِّ

إن الشيطان: أي شيطان الوادي أو شيطان بلال أو الشيطان الأكبر "أتى بلالاً وهو قائم يصلى" نفلاً بالسحر "فأضجعه" أي أسنده لما تقدم، ويمكن أنه اضطجع في هذه القصة إن كانت الأخرى، "فلم يزل يهدئه" من الإهداء، قال ابن عبد البر: أهل الحديث يردون هذا اللفظ بلا همز، وأصلها عند أهل اللغة الهمز أي يسكنه وينومه، من هدأت الصبي إذا وضعت وضربت يدك عليه لينام "كما يهدأ" ببناء المحهول "الصبي حتى نام" بلال، "ثم دعا رسول الله ﴿ بِلالاً" فسأله عن ذلك، "فأخبر بلال رسول الله ﴿ مثل الذي أخبر رسول الله ﴿ أَبَا بكر"، وفيه تأنيس لبلال واعتذار عنه، "فقال أبو بكر: أشهد أنك رسول الله" لما شاهد من المعجزة الباهرة. ثم اختلف العلماء في حواز قضاء الصلاة في الأوقات الثلاثة المنهية عنها، فقال مالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق كه: تقضى الصلاة في كل وقت، لهي عن الصلاة أو لم ينه، قاله الخطابي، واستدلوا بعموم حديث: مبصنها إدا دكرِها، وأنكر الحنفية حوازها في الأوقات الثلاثة؛ للنهي عن الصلاة فيها في الروايات المشهورة، بسطها الزيلعي والعيني، وخصصوا بما عموم حديث الباب، كما أن سائر الأئمة خصصوا عموم أحاديث النهي بحديث الباب، وللحنفية قرائن ترجح قولهم، منها: ما تقدم من روايات مسلم وأبي داود: أنه ١٠ أخرها حتى ارتفعت الشمس، وهذا بمنزلة النص الصريح. ومنها: ما تقدم من ابن رسلان وغيره: أن الجزاء ههنا يقدر موسعاً لامحالة، وإلا فيفسد الكلام. ومنها: أنه إذا تعارض العمومان فالترجيح للمحرم، على ما ثبت في الأصول، وغير ذلك من المرجحات القوية التي تندو بأعلى صوتما أن روايات النهي لا تقبل التأويل، وروايات الباب لا مفر لأحد فيها عن التأويل. الصلاة بالهاجرة: وهي نصف النهار عند اشتداد الحر، قاله الجوهري وغيره، وكذا قاله العيني، والنهي للكراهة، كما هو مأخوذ عن مفهوم الروايات. قال إن شدة الحر إلخ: قال ابن العربي: هذا من مراسيل عطاء التي تكلم الناس فيها. وقال ابن عبد البر: يقويه الأحاديث المتصلة التي رواها مالك وغيره من طرق كثيرة، قاله السيوطي. قال البوني: قدم المرسل على المسند؛ لأنه يراهما سواءً. قلت: والحديث أخرجه البحاري بطرق. "إن شدة الحرمن فيح" =

مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنْ الصَّلَاةِ، وَقَالَ: اشْتَكَت النَّارُ إلى رَبِّهَا فَقَالَتْ: يَا رَبًّ! أَكُلَ بَعْضي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفَسَيْنِ فِي كُلِّ عَامٍ: نَفَسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفَسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفَسٍ فِي الصَّيْف.

- بفتح الفاء وإسكان التحنية، آخره حاء مهملة: هو سطوع الحر؛ إذ الفيح الوسع، قيل: أصله الواو من فَاحَ يَفُوخُ فهو فيح كهان يَهُونُ فهو هين، فخفف. (القاري) "جهنم" اسم أعجمي عند أكثر النحاة، وقيل: عربي، لم يصرف للتأنيث والعلمية، سميت به؛ لبعد قعرها. قال العيني: يقال: بئر جهنام بعيدة القعر، ثم ظاهر الحديث أن اشتداد الحر في الأرض من فيحها حقيقة، وعليه الجمهور، وصوبه النووي. وقال الحافظ: يؤيده "اشتكت النار"، وقيل: مجاز أي كأنه نار جهنم في الحر، فاجتنبوا ضرره، وعلى هذا فشكواها مجاز كما سيحيء. قال عياض: كلا الحملين ظاهر، والحقيقة أولى. "فإذ اشتد" - بوزن افتعل - من الشدة "الحر فأبردوا" بقطع الهمزة وكسر الراء، أي أخروا حتى يبرد الوقت، وحقيقة الإبراد الدخول في البرد، والأمر: أمر استحباب وإرشاد، وقيل: للوجوب، حكاه القاضي عياض. "عن الصلاة" "عن" بمعنى الباء كما قاله النووي، أو زائدة أو للمجاوزة، أي تجاوزوا عن وقنها المعتاد، والمراد بالصلاة الظهر كما سيحيء في الحديث الآتي. "وقال في: اشتكت النار إلى ربحا" حقيقة بلسان المقال، ورجحه فحول الرجال: ابن عبد البر وعياض والقرطبي والنووي وابن المنبر والتوربشني، قاله الزرقاني، ولا مانع منه؛ لأن قدرة الله عزوجل أعظم من ذلك، فيخلق له آلة اللسان كما حلق لهدهد ما خلق من العلم والإدراك، وحمله البيضاوي على المجاز، فقال: شكواها كناية عن غليالها وازدحام أحزائها، قاله العيني "فقالت: يا رب! أكل بعضي بعضاً": يريد به المجاز، فقال: شكواها كناية عن غليالها وازدحام أحزائها، قاله العيني "فقالت: يا رب! أكل بعضي بعضاً": يريد به كثرة حرها، وأنها تضيق بما فيها، ولا بقدما ما تأكله وتحرقه حتى يعود بعضها على بعض، قاله البحي.

فاذن لها: رجما عزوجل "بنفسين" تثنية نفس بفتح الفاء: وهو ما يخرج من الجوف ويدخل فيه من الهواء، وقيل: يمعني التنفس، لو حمل أول الحديث على الجقيقة فظاهر، ولو حمل أوله على المجاز كما تقدم، فنفسها كناية عن لهبها، وخروج ما برز منها في كل عام "نفس في الشتاء ونفس في الصيف" بجر نفس في الموضعين على البدلية أو البيان، ويحتمل الرفع على أنه حبر مبتدأ محذوف، والنصب بتقدير أعني، قاله القاري وغيره. قال السيوطي: ولمسلم زيادة: فما ترول من شدة البرد فدلك من رميررها، وما ترول من شدة الحر فهو من سومها. فإن قيل: كيف يجمع بين الحر والبرد في جهنم؟ فالجواب: أن جهنم فيها زوايا، فيها نار وفيها زمهرير. وقال مغلطاي: لقائل أن يقول: إن الذي محلق الملك من ثلج، قادر على جمع الضدين في محل واحد، وأيضاً فنار جهنم هذه من أمور الآخرة، لا تقاس على أمور الدنيا، لا يقال: إن شدة البرد إذا كانت من أثر جهنم فينبغي فيها التأخير أيضاً، والنبي من أثر جهنم فينبغي فيها التأخير أيضاً، والنبي من أثر حهنم فينبغي فيها التأخير أيضاً، والنبي من أثر حهنم فينبغي فيها التأخير أيضاً، والنبي من أثر حهنم فينبغي فيها التأخير أيضاً، والنبي من أثر حكما يتأخر يزداد البرد بحر بالصلاة؛ لأنه لا رفق بتأخيرها، بل الرفق في تقديمها، قاله الباحي، وهو ظاهر؛ لأن

٢٧ - مَالَكُ عَنْ عَبْد الله بْن يَزِيدَ مَوْلَى الأَسْوَد بْن سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْن عَبْد الرَّحْمَن، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثُوْيَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "إذًا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِ دُوا عَنْ الصَّلاةِ؛ فَإِنَّ شدَّةَ الْحَرِّ منْ فَيْح جَهَنَّمَ"، وَذَكَرَ: "أَنَّ النَّارَ اشْتَكَتْ إلى رَبِّهَا فَأَذِنَ لَهَا فِي كُلِّ عَامِ بِنَفَسَيْنِ: نَفَسِ فِي الشِّتَاءِ وَنَفَس فِي الصَّيْفِ". ٢٨ – مالك عَنْ أَبِي الزِّنَاد، عَنْ الأَعْرَج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "إذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِ دُوا عَنْ الصَّلاة؛ فَإِنَّ شدَّةَ الْحَرِّ منْ فَيْح جَهَنَّمَ".

فأبودوا إلخ: بقطع الهمزة "عن الصلاة" تقدم الكلام على لفظ "عن"، والمراد بالصلاة الظهر، كما أشار إليه المصنف بالتبويب، وبه صرح في حديث أبي سعيد عند البخاري بلفظ: "أبردوا بالظهر"، وحمل بعضهم الصلاة على عمومها، فقال به أشهب: بالعصر، وأحمد: في العشاء في الصيف، ولم يقل به أحد في المغرب؛ لضيق الوقت. "فإن شدة الحر من فيح جهنم" تعليل لمشروعية الإبراد، والحكمة فيه دفع المشقة؛ لأنما تسلب الخشوع، وقيل: لأنما ساعة تسجر فيها جهنم، واستشكل بأن الصلاة مظنة وجود الرحمة، ففعلها مظنة طرد العذاب، فكيف أمر بتركها؟ وأحيب بأن التعليل إذا جاء من الشارع وجب قبوله وإن لم يفهم، واستنبط التعليل بأن وقت ظهور أثر الغضب لا ينجع فيه الطلب إلا ممن أذن له، والصلاة لا تنفك عن طلب ودعاء، ويؤيده حديث اعتذار الأنبياء كلهم للأمم في المحشر سوى نبينا عالمًا. فلم يعتذر؛ لأنه أذن له، ويمكن أن يقال: إنما من أوقات المشقة التي هي مظنة سلب الخشوع فناسب الإبراد. "وذكر" أي النبي 🎉 فهو بالإسناد المذكور، ووهم من جعله موقوفاً أو معلقاً، وقد أفرده أحمد ومسلم من طريق آخر مرفوعا.

فإن شدة الحر إلخ: تقدم الكلام على متن الحديث. قال العيني: اختلف العلماء في الجمع بين هذه الأحاديث المذكورة، وحديث حباب: "شكونا إلى النبي ﷺ حر الرمضاء فلم يشكنا" رواه مسلم، فقال بعضهم: الإبراد رخصة والتقديم أفضل، وقال بعضهم: حديث خباب منسوخ بالإبراد، وإلى هذا مال أبو بكر الأثرم في "كتاب الناسخ والمنسوخ" والطحاوي، وقال: وجدنا ذلك في حديثين، أحدهما: حديث المغيرة: كنا نصلي بالهاجرة، فقال لنا ﷺ: أبر دوا، فتبين بما أن الإبراد كان بعد التهجير، وحديث أنس ﷺ: "إذا كان البرد بكروا، وإذا كان الحر أبردوا"، ويقال: حديث خباب كان بمكة، وحديث الإبراد بالمدينة، فإنه برواية أبي هريرة، وقد أسلم سنة ٧هـــ، وقال الخلال في "علله" عن أحمد: آخر الأمرين من النبي 🏗 الإبراد، وحمل بعضهم حديث خباب على ألهم طلبوا تأخيراً زائداً على قدر الإبراد، وقال أبو عمر في قول خباب: "لم يشكنا": يعني لم يحوجنا إلى الشكوي، =

النَّهْيُ عَنْ دُخُول الْمَسْجِد بريح الثُّوم وَتَغْطيَة الْفَم

٢٩ - مَالِك عَن ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعيد بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: مَنْ أَكُلَ من هذه الشَّجَرَة، فَلا يَقْرُب مساحدَنَا يُؤدْنِنَا بِريح الثُّوم".

= فهذه ستة وجوه، واختار القاري الخامس، فقال: والتأخير يفيد إلى آخر الوقت لئلا يعارض إلخ. قال ابن قدامة في "المغني": ولا نعلم في استحباب تعجيل الظهر في غير الحر والغيم خلافاً، قال الترمذي: وهو الذي الحتاره أهل العلم من أصحابه ﷺ ومن بعدهم، وأما في شدة الحر فكلام الخرقي يقتضي استحباب الإبراد على كل حال، وهو ظاهر كلام أحمد، وهو قول إسحاق وأصحاب الرأي وابن المنذر، وقال القاضي: إنما يستحب الإبراد بثلاثة شروط: شدة الحر، وأن يكون في البلدان الحارة، ومساجد الجماعات، فأما من صلاها في بيته أو مسجد بفناء بيته فالأفضل تعجيلها، وهذا مذهب الشافعي ١٠٠٠. قلت: كذا في "الدر المحتار" وغيره إذ قال: وتأخير ظهر الصيف مطلقاً أي بلا اشتراط شدة حر وحرارة بلد وقصد جماعة، وما في "الجوهرة" وغيره من اشتراط ذلك منظور فيه. قال الشامي: الشروط الثلاثة مذهب الشافعية صرحوا بما في كتبهم، وأما مذهب مالك على ما نقله الزرقاني، فندب الإبراد في جميع السنة، ويزاد لشدة الحر.

بريح الثوم: بضم الثاء المثلثة، بسط المحد في منافعه كثيراً منها: أنه مسحن للنفخ، مخرج للدود، ومدر جداً، وهذا أفضل ما فيه حيد للنسيان وغير ذلك، فعد خمسة وعشرين منافع وعدة مضار.

من هذه الشجرة: يعني الثوم، وفيه محاز؛ لأن المعروف في اللغة أن الشجر ما له ساق، وما لا ساق له فنجم، وبه فسر ابن عباس قوله عزوجل: ﴿والنَّحُمُ والشَّحرُ يَسْجُدانِ﴾ (الرحمن:٦)، وقيل: بينهما عموم وخصوص، فكل نحم شجر ولا عكس، وقيل: غير ذلك. "فلا يقرب" وفي نسخة: "فلا يقربن" بنون التأكيد وفيه مبالغة؛ فإن القرب إذا كان ممنوعاً فالدخول أولى. "مساجدنا" بلفظ الجمع، وكذا في رواية أحمد على العموم بجميع المساجد، وقيل: خاص بمسجد المدينة لنزول جبريل علم، ورد بأن الملائكة تحضر في غيره، وقيل: أراد به مسجد خيبر؛ لما نقل الباحي عن أبي سعيد أنه قال: لما فتحت خيبر وقع أصحاب رسول الله ﷺ في تلك البقلة الثوم، والناس حياع، فأكلنا منها أكلاً شديداً، ثم رحنا إلى المسجد، فوجد رسول الله ﷺ الريح، فقال: من أكل هذه الشجرة الخبيثة فلا يغشنا في المسجد، فقال الناس: حرمت حرمت، فبلغ ذلك النبي على، فقال: يا أيها الناس! ليس لي تحريم ما أحل الله لكنها شحرة أكره ريحها، قال الشامي عن العيني: وعلة النهي أذى الملائكة، وأذى المسلمين لا يختص بمسحده ﷺ بل الكل سواء لرواية "مساجدنا"، وعليه الجمهور لعموم العلة، وهي قوله علمٌ: يؤذينا بريح الثوم، زاد في حديث حابر: وليقعد في بيته، ومثل الثوم البصل والكراث، كما في حديث مسلم، وألحق به الشامي نقلاً عن العيني كل ما له رائحة كريهة. قلت: ومثله شرب الدخان المتداول في هذا الزمان، = ٣٠ - مالك عَنْ عَبْد الرَّحْمَن بْن الْمُجَبَّر أَنَّهُ يَرَى سَالَمَ بْنَ عَبْدِ الله إِذَا رَأَى الإِنْسَانَ يُغَطِّي فَاهُ وَهُوَ يُصَلِّي، حَبَذَ النُّوابَ عَنْ فيه جَبْذًا شَديدًا، حَتَّى يَنْزعَهُ عَنْ فيه.

= ثم أكل ذلك ليس بحرام؛ لما روي عن أبي سعيد المتقدم، ولحديث حابر عند أبي داود، قال 🕳 : كن فبايي ألاحي من لا تناحي. وهذا كله فيمن أكله نياً، فأما من أكل نضيحاً فلا مانع؛ لحديث عمر ... "فليمتها نضحاً"، قال الإمام محمد: إنما كره ذلك لريحه فإذا أمته طبحاً فلا بأس به، وهو قول أبي حنيفة والعامة 🗠 . المجبر: بضم الميم وفتح الحيم والموحدة الثقيلة.

يغطى فاه إلخ: أي فمه وهو في حالة الصلاة، "جبذ" بجيم فباء موحدة فذال معجمة، أي حذب "الثوب عن فيه حبذاً" قال المجد: الجبذ الجذب، وليس مقلوبة بل لغة صحيحة، ووهم الحوهري وغيره "شديداً" مبالغة في الإنكار، فهو أبلغ في تعليمه، "حتى ينزعه" أي يبعده "عن فيه" قال الباجي: ومعنى ذلك أن الخشوع مشروع ومقصود في الصلاة، واللثام ينافي الخشوع؛ لأن معناه الكبر. قال الشامي: ويكره التلثم، وهو تغطية الأنف والضم في الصلاة؛ لأنه يشبه فعل المحوس حال عبادتهم النيران. قال الزيلعي: ونقل الطحاوي عن أبي السعود: أنما تحريمة.

كِتَابُ الطَّهَارَةِ الْعَمَلُ فِي الْوُضُوءِ

٣١ – مَالك عَنْ عَمْرُو بْن يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبيه أَنَّهُ قَالَ لَعَبْد الله بْنِ زَيْد بْنِ عَاصِمِ

أنه: الضمير على الظاهر لـ "يجي"، "قال لعبد الله بن زيد" وروى محمد في "موطئه" عن أبيه يجيى أنه سمع حده أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد، فجعل السائل أبا حسن، وفي رواية للبخاري: شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد، فجعل السائل عمرو. فالحاصل: أنه اختلف في هذه الرواية موالي السائل: يجيى أو الحسن الوضاري عمرو، قال الحافظ: والذي يجمع هذا الاختلاف أن يقال: اجتمع عند عبد الله بن زيد أبو الحسن الأنصاري وابنه عمرو، وابن ابنه يجيى بن عمارة، فسألوه عن صفة الوضوء، وتولى السؤال منهم عمرو بن أبي الحسن، فحيث نسب السؤال إليه كان على الحقيقة، وحيث نسب إلى أبي حسن فعلى المجاز؛ لكونه الأكبر وكان حاضراً، وحيث نسب السؤال ليحيى فعلى المجاز أيضاً؛ لكونه ناقل الحديث، فقد حصل الجمع، ويؤيده رواية الإسماعيلي عن عمرو عن أبيه: "قال: قلنا" بلفظ الجمع المشير إلى ألهم اتفقوا على السؤال، ورواية أبي نعيم في "المستخرج" عن عمرو بن أبي حسن قال: "كنت كثير الوضوء، فقلت لعبد الله بن زيد" صريحة في أن متولي السؤال كان عمروا، فلله الحمد والمنة. "وهو حد عمرو بن يجيى" المازي كذا لجميع رواة "الموطأ"، بل كذا في جميع روايات الإمام مالك خ في غير "الموطأ" أيضاً، كسنن أبي داود والنسائي وغيرهما. قال ابن عبد البر: انفرد به مالك، و لم يتابعه عليه أحد، و أم يقل أحد: إن عبد الله بن زيد حد عمرو. وقال ابن دقيق العيد: هذا وهم هبع من يجيى بن يجيى أو غيره، وأعجب منه أن ابن وضاح - وكان من أئمة الفقه والحديث - سئل عنه، فقال: هو حده لأمه. وقال الحافظ: الضمير راجع إلى الرجل القائل الثابت في أكثر الروايات، فإن كان أبا حسن فهو حده وحقيقة، أو ابنه عمرو فمحاز؛ لأنه عم أبيه يجيى؛ لأن نسبهم هكذا:



ووهم من زعم أن الضمير لعبد الله وليس هو جد عمرو لا حقيقة ولا بحازاً، وقول صاحب "الكمال" ومن تبعه: =

- وَهُوَ جَدُّ عَمْرُو بْن يَحْيَى، وَكَانَ مَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ -: هَلْ تَسْتَطِيعُ أَ**نْ** تُريَنِي كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟ قَالَ عَبْدُ الله بْنُ زَيْد: نَعَمْ،

= "إن عمرواً هو ابن بنت عبد الله بن زيد" غلط توهمه من هذه الرواية فلا تغفل. "وكان" - أي عبد الله بن زيد - "من أصحاب رسول الله ﷺ "كذا قاله المشايخ، والأوجه عندي أن يرجع الضمير إلى جد عمرو المذكور؛ إذ كون عبد الله بن زيد من الصحابة ظاهر، وكون السائل من الصحابة في حيز الخفاء بعد ما أنه قريب لفظاً، وكونه سائلاً لصفة وضوئه ﷺ أيضاً يوهم عدم صحبته، فإذا التنبيه على كونه صحابياً أشد احتياجاً من التنبيه على بيان صحبة عبد الله بن زيد، والله أعلم.

أن تويني: أي أربي فيه ملاطفة الطالب للشيخ، كأنه أراد الإراءة بالفعل؛ ليكون أبلغ في التعليم، و"أن" مصدرية، والجملة في محل النصب مفعول لـــ"تستطيع". "كيف كان رسول الله تي يتوضأ" للصلاة؟ "قال عبد الله بن زيد: نعم" أربك "فدعا بوضوء" - بفتح الواو - ما يتوضأ به، وفي رواية للبخاري: فدعا بماه، وفي أخرى له: فدعا بتور، "فأفرغ" من أفرغت الإناء إذا قلبت ما فيه أي صب الماء، يقال: فرغ وأفرغ لغتان "على يده" زاد أبو مصعب وغيره: اليمنى، وفي رواية ابن وضاح وغيره بالتثنية، فالتقدير على إحدى يديه، أو يراد باليد الجنس، فيتفق الروايتان، ولم يذكر فيه النية أو التسمية؛ لأتمام من الأقوال دون الأفعال، أو لأتحما تخفيان، قاله القاري. قلت: أو لبيان الجواز بعض الروايات إلا في بعض الروايات إلا في رواية "المصابيح" فبدونه. قال ابن حجر: وجه الاحتياج إلى التكرار أن الاقتصار على الأول يوهم التوزيع. (قاري) قال الحافظ: "ثلاثاً"، وهؤلاء حفاظ قد اجتمعوا، فرواية وهيب عند البخاري وخالد عند مسلم والدراوردي عند أبي نعيم بلفظ: "ثلاثاً"، وهؤلاء حفاظ قد اجتمعوا، فرواية مقدمة على رواية الحافظ الواحد كذا في "التنوير". قال الحافظان ابن حجر والعيني: إن قلت: لم لا يحمل هذا على وقعتين؟ قلت: المخرج واحد، والأصل عدم التعدد.

"ثم مضمض" كذا في أكثر النسخ، وفي بعضها: تمضمض، والمضمضة لغة: تحريك الماء في الفم. قال العيني: قال ابن سيده: مضمض وتمضمض، وكماله أن يجعل الماء في فيه ثم يديره ويمجه، وأصله التحريك، ومنه مضمض النعاس في عينيه إذا تحرك، واستعمل في المضمضة لتحريك الماء في الفم. قال النووي: وأقلها أن يجعل الماء في فيه، ولا يشترط الإدارة على المشهور عند الجمهور. "واستنثر" كذا ليجيى، ولأبي داود بدله: واستنشق، ففي رواية يحيى لم يذكر الاستنشاق؛ لأن ذكر الاستنثار دليل عليه؛ فإنه لا يكون إلا بعد الاستنشاق. "ثلاثاً" تنازع فيه الفعلان، أي تمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً، وقيل: فيه الجمع بين المضمضة والاستنشاق من كل غرفة، وهو مختلف عند العلماء، بسطه العلامة العيني، فلو ثبت الجمع بالحديث يحمل على بيان الجواز. قال الترمذي: قال الشافعي: إن جمعهما في كف واحد فهو جائز، فإن فرقها فهو أحب إلينا، وبوب أبو داود في "سننه" في الفرق بين المضمضة والاستنشاق، وذكر فيه حديث طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جدد، وفيه: فرأيته يفصل بين المضمضة والاستنشاق، =

فَدَعَا بِوَضُوءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدِهِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَرَ ثَلاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجُهَهُ ثَلاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْه مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، بَدَأً بِمُقَدَّم رَأْسِه ثُمَّ ذَهَبَ هِمَا

= وأخرجه النيموي عن شقيق بن سلمة، قال: شهدت علياً وعثمان ﴿ توضأ ثلاثاً ثلاثاً، وأفردا المضمضة من الاستنشاق، ثم قالا: هكذا رأينا رسول الله ﷺ توضأ، رواه ابن السكن في "صحيحه". قال الباجي: ودليلنا من جهة المعنى أن هذين عضوان منفصلان، فوجب أن يفصل بينهما في الطهارة كاليدين.

غسل وجهه ثلاثا: لم تختلف الروايات في ذلك، قال ابن قدامة في "المغني": وغسل الوجه واحب بالنص والإجماع، وهو من منابت شعر الرأس إلى ما انحدر من اللحيين والذقن وإلى أصول الأذنين، ويتعاهد المفصل، وهو ما بين اللحية والأذن. وقال مالك: ما بين اللحية والأذن ليس من الوجه، ولا يجب غسله؛ لأن الوجه ما تحصل به المواجهة، وهذا لا يحصل به المواجهة. قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً من فقهاء الأمصار قال بقول مالك هذا.

غسل يديه مرتين إلخ: قال الحافظ: لم تختلف الروايات عن عمرو في غسل اليدين مرتين، ولمسلم من طريق حبان بن واسع عن عبد الله بن زيد، وفيه: "غسل يده اليمني ثلاثاً ثم الأخرى ثلاثاً"، فيحمل على أنه وضوء آخر. قال ابن رسلان: لكون مخرج الحديث غير متحد. "إلى المرفقين" تثنية مرفق بكسر الميم وفتح الفاء، وبفتح الميم وكسر الفاء لغتان مشهورتان، وهو العظم الناتي في آخر الذراع، سمي به؛ لأنه يرتفق به في الإتكاء ونحوه، واتفق الأئمة على دخولهما في غسل اليدين، وخالفهم زفر هيه، وحكي عن مالك هيه أيضاً، ورد كما في "الباجي"، قال الإمام الشافعي هيه في "الأم": لا أعلم مخالفاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء، فعلى هذا فزفر أيضاً محجوج بإجماع من قبله، وكذا من قال بذلك من أصحاب الظواهر، قاله الحافظ، و لم يبق الاحتياج إلى الدلائل بعد إجماع الأربعة، وذكر شيء منها في "البذل".

مسح رأسه بيديه: زاد ابن الطباع: "كله"، قال النووي: مسح جميع الرأس مستحب باتفاق العلماء، وأما مقدار المفروض فمختلف حداً، بسطه العلامة العيني، فقال الفقهاء في هذا ثلاثة عشر قولاً: ستة عن المالكية، وثلاث روايات للحنفية، وللشافعية قولان، وحكي عن أحمد قولين. قلت: لكن الروايات المشهورة عن الأئمة: أن الاستيعاب واجب عند المالكية، وبعض الرأس عند الشافعي، وهما روايتان عن أحمد، وربع الرأس أو مقدار الناصية عندنا الحنفية؛ لرواية مغيرة بن شعبة هي: "أنه على توضأ ومسح على الناصية" رواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه مطولاً ومختصراً، والبسط في المطولات "العيني" وغيره. "فأقبل بمما وأدبر" الذهاب إلى جهة القفاء إدبار، والإقبال عكسه كما في كتب اللغة، فحينئذ يكون الحديث حجة لمن قال: السنة أن يبدأ بمؤخر الرأس، ولذا بوب عليه الترمذي: البداءة بمؤخر الرأس، لكن يخالفه التفسير الآتي. "بدأ بمقدم رأسه إلح" فقيل: =

إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدُّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ثُمَّ غَسَلَ رَجْلَيْه.

= إن الواو لمطلق الجمع، فمعناه أدبر فأقبل، ويعضده رواية وهيب عند البحاري: "فأدبر بهما وأقبل"؛ وقيل: معناه أقبل إلى جهة قفاه ورجع، من تسمية الفعل بابتدائه أي بدأ بقبل الرأس، قاله الحافظ، ثم فسر "الإقبال" و"الإدبار" بقوله: "بدأ" أي ابتدأ عطف بيان لقوله: "أقبل وأدبر"، ولذا لم يدخلها الواو "بتقدم" بفتح الدال المشددة، ويجوز كسرها مع التخفيف، "رأسه ثم ذهب بهما" أي البدين "إلى قفاه" بالقصر وحكي مده وهو قليل، مؤخر العنق، وفي "القاموس": وراء العنق، يذكر ويؤنث "ثم ردهما" أي البدين "حتى رجع" بالمسح "إلى المكان الذي بدأ منه" وهو مقدم الرأس، فاستوعب المسح جهتي الرأس بالمسح.

قال الحافظ: والظاهر أن قوله: "بدأ" إلى آخره من الحديث، وليس مدرجاً من كلاه مالك - قال ابن عبد البر: روى ابن عيية هذا الحديث، فذكر فيه مسح الرأس مرتبن، وهو خطأ لم يذكره أحد غيره، قال: وأظنه تأوله على أن الإقبال مرة والإدبار أخرى. قلت: وهذا ليس هو التكرار الذي المحتلف فيه الأئمة، بل هو مستحب عند الكل، والمختلف فيه التكرار بماء حديد. قال العيني: قوله: "ثم مسح برأسه" يقتضي مرة واحدة. كذا فهمه غير واحد من العلماء، وإليه ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد، وهو وجه للشافعية كما قاله ابن رسلان، وقال الشافعي حق المشهور عنه: يستحب التثليث كغيرها، ثم استدل على توحيد المسح بقوله: ولنا: أن عبد الله بن زيد وصف وضوء رسول الله من قال: ومسح برأسه مرة واحدة متفق عليه، وروي عن على: أنه توضأ ومسح برأسه مرة واحدة، وقال: هذا وضوء النبي في من أحب أن ينظر إلى طهور رسول الله من فلينظر إلى هذا، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وكذلك وصف عبد الله بن أبي أوق وابن عباس وسلمة بن الأكوع والربيع كلهم قالوا: مسح برأسه مرة واحدة، وحكايتهم لوضوئه في إخبار عن الدوام، ولا يداوم إلا على الأفضل والأكمل، قالوا: مسح برأسه مرة واحدة، وحكايتهم لوضوئه في التيمم والمسح على الحبيرة وسائر المسح، ولم يصح من أحاديثهم شيء صريح، قال أبو داود: أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن مسح الرأس مرة.

أه عسل رجليه: إلى الكعبين كما في رواية وهيب عند البخاري، والبحث فيه كالبحث في "إلى المرفقين"، قاله الزرقاني، والمراد بالكعبين هما العظمان الناتيان عند مفصل الساق والقدم، وما قال الزرقاني تبعاً للحافظ من أنه حكى محمد عن أبي حنيفة وابن القاسم عن مالك أنه العظم الذي في ظهر القدم عند معقد الشراك، ردّه الشيخ في "البذل" تبعاً للعيني، بأن النقل عن الإمام ليس بصحيح، نعم روي عن محمد حد لكنه من باب الحج في المحرم إذا لم يجد النعلين يلبس الخفين، ويقطعهما أسفل من الكعبين بمذا التفسير، وليس هو من باب الوضوء فتأمل، ثم قال الإمام محمد في "موطئه" بعد تخريج هذا الحديث. قال محمد: هذا حسن، والوضوء ثلاثاً ثلاثاً أفضل، والاثنان يجزئان، والواحدة إذا أسبغت تجزئ أيضاً، وهو قول أبي حنيفة

٣٢ – مالك عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَن الأَعْرَج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "إذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَحْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً، ثُمَّ لِيَنْثِرْ، وَمَن اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ".

٣٣ – مَالَكَ عَن ابْن شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلانِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ، وَمَن اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتر".

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مالكاً يَقُولُ في الرَّجُلِ يَتَمَضْمَضُ وَيَسْتَنْثُرُ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحدَةٍ: إِنَّهُ لا بَأْسَ بذَلكَ.

٣٤ - مَالَكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرِ ذَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ مَاتَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ، فَدَعَا بِوَضُوءٍ، فَقَالَتْ لَه عَائِشَةُ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَن!

ومن استجمر إلخ: أي استعمل الجمار، وهي الحجارة الصغار في الاستنجاء، وحمله بعضهم على استعمال البحور، يقال: تجمر واستحمر، واختلف قول مالك وغيره في تفسيره بالقولين المذكورين، ونقل الباجي رجوع الإمام مالك إلى القول الأول. وقال سحنون: القول ما رجع إليه مالك. وقال عياض: الأول أظهر. وقال النووي: هو الصحيح المعروف، قاله السيوطي. واختلف العلماء في الاستنجاء، فقال أبو حنيفة ومالك عمد: سنة، وقال الشافعي وأحمد عمه: واحب، كذا في "الاستذكار" و"المغني". "فليوتر" ندباً عند أبي حنيفة ومالك وداود ومن وافقهم؛ لزيادة: من فعل فقد أحسن. ومن لا فلا حرح في رواية أبي سعيد عن أبي هريرة عند أبي داود وابن ماجه وغيرهما بسند حسن، وقال الشافعي وأحمد هـ: واجب، قاله الزرقاني.

من غرفة واحدة: قال الباجي: يحتمل الوجهين: أحدهما أن يفعل المضمضة كلها والاستنثار كله من غرفة واحدة، يعني الست من غرفة واحدة، والثاني أن يجمع كل مضمضة واستنثارة في غرفة واحدة، فيأتي الكل بثلاث غرفات. قلت: والاحتمال الثالث أن يفعل كلاَّ منهما بغرفة واحدة، فيكون الكل من غرفتين، كما تقدم من "مختصر الخليل" أنه لا بأس بذلك، يعني يجوز وإن كان الأفضل خلافه، قاله الزرقاني والباحي. قلت: وبه قالت الحنفية.

دخل: أي عبد الرحمن "على" أخته "عائشة" أم المؤمنين "زوج النبي - . يوم مات سعد بن أبي وقاص" مالك بن أهيب، أحد العشرة المبشرة، وأحد الستة الشوري، وأول من رمي في سبيل الله، فارس الإسلام، واحد من فداه رسول الله ﴿ بَابِيهِ وَأَمُّهِ، آخر العشرة موتاً، مات بالعتيق سنة ٥٥هــ على المشهور. "فدعا" عبد الرحمن "بوضوء" أي بماء يتوضأ به، "فقالت له عائشة حمد" وكأنما رأت منه تقصيراً أو خافت عليه ذلك، فقالت على وجه التنبيه. أَسْبِعُ الْوُضُوءَ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنْ النَّارِ. ٣٥ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْن مُحَمَّدِ بْن طَحْلاءَ عَنْ عُثْمَانَ بْن عَبْد الرَّحْمَن: أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَتَوَضَّأُ بِالْمَاءِ وُضُوءً لِمَا تَحْتَ إِزَارِهِ.

أسبغ الوضوء إلخ: بفتح الهمزة من الإسباغ، وهو إبلاغه موضعه وإيفاء كل عضو حقه. "الوضوء" بضم الواو أي أتم الوضوء بإتيان فرائضه وواحباته وسننه، ولو ثبت فتح الواو لكان له وحه وحيه أيضاً، أي أوصل ماء الوضوء إلى الأعضاء بطريق الاستيعاب، كذا في "البذل". "فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ويل" قال النووي: أي هلكة وخيبة. وقال الحافظ: اختلف في معناه على أقوال: أظهرها ما رواه ابن حبان في "صحيحه" مرفوعاً: "ويل" واد في جهنم. وفي "النهاية": الويل الخزي والهلاك، والتنوين فيه للتعظيم، أي هلاك عظيم وعقاب أليم. "للأعقاب" جمع عقب بكسر القاف وسكونها، وهو مؤخر القدم "من النار" يعني تختص بالعذاب إذا قصر في غسلها، زاد عياض: "فإن مواضع الوضوء لا تمسها النار" كما جاء في أثر السجود: أنه محرم على النار. وقال البغوي: معناه: لأصحاب الأعقاب المقصرين في غسلها، ويلحق بالأعقاب ما في معناها من جميع الأعضاء، ويؤيده رواية عبد الله ابن الحارث بزيادة: ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار، وتخصيصها بالذكر لما وقع التقصير فيه حينئذ كما ورد مفصلاً، والحديث يدل على استيعاب غسل الرجلين، وأن المسح لا يجزئ؛ إذ لو أحزأ المسح لما توعد بالنار، وعليه جمهور الفقهاء، ولم يثبت خلاف هذا عن أحد يعتد به في الإجماع، فلا عبرة لقول الشيعة وغيرهم القائلين بوجوب المسح بظاهر قراءة. وقال الزرقاني: و لم يثبت من أحد من الصحابة حلاف ذلك إلا عن على وابن عباس وأنس ﷺ وثبت عنهم الرجوع عن ذلك. قال ابن أبي ليلي: أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين، وادعى الطحاوي وابن حزم أن المسح منسوخ، وبسط شيئاً من الكلام عليه ابن قدامة في "المغني". يتوضأ: أي يتطهر، والوضوء قد يراد به غسل بعض الأعضاء، من الوضأة وهي الحسن كما في "النهاية"، وهو المراد ههنا "بالماء وضوءً لما تحت إزاره" كناية عن موضع الاستنجاء. قال العيني: قال مالك: أراد به الاستنجاء، كذا في "الفتح الرحماني"، والحديث يحتمل أن يكون من قول عمر ١٠٠٠ أو فعله، وإلى الأول مال الزرقاني؛ إذ قال: إنه سمع عمر بن الخطاب يقول: يتوضأ إلخ، فحينئذ يكون لفظ "يتوضأ" ببناء المجهول، واحتار الباحي الثاني، فقال: يريد أنه سمع وقع الماء وحركة يديه، فحينئذ يكون ببناء الفاعل، ثم عموم اللفظ يتناول الاستنجاء بالغائط والبول، لكن ظاهر قول الإمام في آخر ما جاء في البول قائماً يدل على أنه اقتصره على الأول؛ إذ نسب الوضوء للغائط إلى من سبق، والوضوء للفرج إلى نفسه، لكن لم تحصل بعد ما اقتضى إلى الاقتصار على أحدهما؛ فإن عموم ما تحت إزاره يتناول كليهما، وغرض الإمام مالك ١١٨ بإخراج هذا الحديث رد على من أنكر الاستنجاء بالماء، وقد ورد الإنكار عن بعض الصحابة والتابعين، كما يأتي الإنكار عن سعيد بن المسيب وغيره في جامع الوضوء، =

قَالَ يَحْيَى: سُئلَ مَالك عَنْ رَجُلٍ تَوَضَّأَ فَنَسي، فَغَسَلَ وَجْهَهُ قَبْلَ أَنْ يَمْضَمْض، أَوْ غَسَلَ فِجْهَهُ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَ وَجْهَهُ، فَقَالَ: أَمَّا الَّذي غَسَلَ وَجْهَهُ قَبْلَ أَنْ يَمْضَمْض فَلْيُمَضْمِض، وَلا يُعِدْ غَسْلَ وَجْهه فَلْيَغْسِلْ وَجْهه، وَأَمَّا الَّذي غَسَلَ ذرَاعَيْه قَبْلَ وَجْهه فَلْيَغْسِلْ وَجْهه، ثُمَّ لَيُعدُ غَسْلَ ذرَاعَيْه قَبْلَ وَجْهه فَلْيَغْسِلْ وَجْهه، ثُمَّ لَيُعدُ غَسْلَ ذرَاعَيْه مَكَانه أَوْ بحَضْرَة ذلك.

= قال الإمام محمد بعد تخريج هذا الحديث: وبهذا نأخذ، والاستنجاء بالماء أحب إلينا من غيره، وهو قول أبي حنيفة. وما نقل عن الإمام مالك على أنه أنكر الاستنجاء بالماء أنكره الزرقاني، وقال: معروف مذهبه أن الماء أفضل، وأفضل منه الجمع بينه وبين الحجر. قال في "مختصر الخليل": وندب جمع ماء وحجر ثم ماء. وقال في "المغني": وهو مخير بين الاستنجاء بالماء والأحجار في قول أكثر أهل العلم، فإن أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل، وإن اقتصر على الحجر أجزأه بغير خلاف بين أهل العلم للأعبار، ولأنه إجماع الصحابة، والأفضل أن يستحمر بالحجر ثم يتبعه الماء إلى قال الشامي: اعلم أن الجمع بين الماء والحجر أفضل، ويليه في الفضل الاقتصار على الحجر، وتحصل السنة بالكل وإن تفاوت في الفضل.

عن رجل توضأ إلخ: وضوء الصلاة "فنسي" فيه، "فغسل وجهه" مثلاً "قبل أن يمضمض" يعني غير الترتيب بين الفرض والسنة، "أو غسل ذراعيه" مثلاً "قبل أن يغسل وجهه" فغير الترتيب في الفرائض، "فقال" الإمام في حوابه: "أما الذي غسل وجهه قبل أن يمضمض فليمضمض فله، ولا يعد غسل وجهه"؛ لأن ترتيب السنن مع الفرائض مستحب وقد فات. قلت: هذا عند المالكية، وبه قالت الحنفية، وأما عند الشافعية فالظاهر خلافه؛ إذ قل ابن رسلان في "شرح أبي داود": الترتيب في السنن شرط كما في الفرائض. "وأما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه، ثم ليعد غسل ذراعيه حتى يكون غسلهما" أي الذراعين "بعد" غسل "وجهه" على وجه السنية، وهذا "إذا كان" ذلك أي المتوضي "في مكانه" أي في مكان الوضوء "أو بحضرة ذلك" أي قريباً منه، أما إذا أبعد فلا حاجة إلى التكلف؛ فإن الوضوء قد تم؛ لأن الترتيب بين أعضاء الوضوء سنة عند المالكية على المشهور، وكذا عند الحنفية خلافاً للشافعية هي وهو رواية على بن زياد عن مالك رواه الباجي. قال الزرقاني: المشهور، وكذا عند الحنفية، وأما عند المالكية فهذه رواية ابن القاسم، وأما في رواية ابن حبيب ففرق بين العامد والناسي. قلت: وعد صاحب "مختصر الخليل" الترتيب من السنن. وقال في "المغني": والترتيب في الوضوء على ما في الآية واحب عند أحمد لم أر عنه فيه الترتيب من السنن. وقال في "المغني": والترتيب بين اليمني واليسرى، ولا نعلم فيه خلافاً؛ لأن مخرجهما والثوري وأصحاب الرأي. وقال أيضاً: لا يجب الترتيب بين اليمني واليسرى، ولا نعلم فيه خلافاً؛ لأن مخرجهما في الكتاب واحد، قال تعالى: ﴿ وَاللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمِ والحد، قال تعالى أبن رسلان.

قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالك عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يَعضمض أو يَسْتَنْشِرَ حَتَّى صَلَّى، قَالَ: لَيْسَ عَلَيْه أَنْ يُعِيدَ صَلاتَهُ، وَلْيُمَضْمضْ أو ليستنثر لِمَا يَسْتَقْبِلُ إنْ كَانَ يُريدُ أَنْ يُصَلِّيَ.

وضُوء النَّائِم إذَا قام إلى الصَّالاةِ

٣٦ - مَالكَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَن الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخلَهَا فِي وَضُوئه؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لا يَدْري أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ".

يحضمض أو يستنثر إلى: "أو" بلفظ النرديد على أكثر النسخ "يستنثر حتى صلى، قال" الإمام: "ليس عليه أن يعيد صلاته"؛ لأفما من سنن الوضوء كما تقدم مفصلاً. قال الزرقاني: فما على تاركهما ولو عمداً إعادة، وقيد النسيان إنما وقع في السؤال. قلت: وبه قالت الحنفية. "وليمضمض" إن ترك المضمضة "أو ليستنثر" إن تركها "لما يستقبل" - بكسر الباء - أي لما يصلي بعد ذلك من الصلوات إن كان يريد أن يصلي بعد ذلك بهذا الوضوء، وإلا فلا حاجة له. قال في "مختصر الخليل"؛ ومن ترك فرضاً أتى به وبالصلاة، وسنة فعلها لما يستقبل. وأما مسألة الموالة فنذكر الكلام عليه في المسح على الخفين، وذكره في "الموطأ" في مسح الرأس إجمالاً.

وضوء النائم إلى: الظاهر في مقصود الترجمة بيان كيفية وضوء النائم، فعلم من الحديث استحباب غسل البدين إذ ذاك، فهو أشد تأكيداً من غير النائم، حتى قال بعضهم بوجوبه في حقه كما سيحيء، والأوجه أن يكون مقصود الترجمة أن وضوء النائم لا يجب على الفور، بل إذا قام إلى الصلاة. "قال: إذا استيقظ" وهو لازم بمعنى تبقظ أحدكم من نومه، أشكل عليه بوجهين، الأول: ما الفائدة في قوله: "من نومه"؛ إذ الاستيقاظ لا يكون إلا من النوم؟. والثاني: أنه ما الفائدة في قوله: "أحدكم من نومه" فإن أحداً لا يستيقظ من نوم غيره، فلو قيل: "من نوم أو من النوم"، لكان أخصر؟ وأحيب عن الأول بأن الاستيقاظ قد يكون من الغشية وغيره، يقال: استيقظ فلان من غشيته أو غفلته، وأحيب عن الثاني بما قال الفاكهاني: إنما قال ذلك لمعنى لطيف حداً، وهو الإشارة إلى أن نومه من مغائر لنومنا، فإن قلت: قوله: "أحدكم" تعطي هذا المعنى؟ قلت: أحل؟ لكنه جاء على طريق المبالغة والتأكيد، كذا في "ابن رسلان". "فليغسل" بصيغة الأمر "يده" بالإفراد، زاد مسلم وغيره: ثلائاً، والمراد الكف لا ما زاد عليه اتفاقاً، والمراد اليمنى، ثم يغسل منه يده اليسرى كما في "المحيط". "قبل أن يدحلها في وضوئه" - بفتح الواو - الماء الذي يتوضأ به أي في إلإناء المعد للوضوء، ولمسلم: "في الإناء الموغيره من طرق: "فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها"، = به أي في الإناء المعد للوضوء، ولمسلم: "في الإناء"، ولمسلم وغيره من طرق: "فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها"، =

٣٧ - مالك عَنْ زَيْد بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: إِذَا نَامَ أَحــدُكُمْ مُضْطَجعًا فَلْيَتَوَضَّأْ.

٣٨ - مالك عَنْ زَيْد بْن أَسْلَمَ أَنَّ تَفْسِيرَ هَذَه الآيَة: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُوُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّه

= ويلحق بإناء الوضوء إناء الغسل، وكذا الآنية سواه، وخرج منه الحياض التي لا تفسد بغمس اليد على تقدير نجاستها أيضاً، والأمر للندب عند الأئمة الثلاثة والجمهور؛ لما علله بقوله: "فإن أحدكم لا يدري أين" قد استشكل هذا التركيب؛ لأن انتفاء الدراية لا يمكن أن يتعلق بالاستفهام، فيكون فيه مضاف محذوف، وليست استفهاماً وإن كانت صورته صورة استفهام، يعني لا يدري تعيين الموضع الذي باتت يده، قاله السيوطي وغيره. "باتت" بمعنى صارت عند الجمهور "يده" زاد ابن حزيمة والدار قطني: "منه" أي من جسده يعني هل لاقت مكاناً طاهراً منه أو نجساً، وحمله الإمام أحمد حير على الوجوب في نوم الليل دون النهار؛ لأن حقيقة البيات بالليل، وفي رواية عنه استحبابه في نوم النهار. قال في "المغني": وغسل اليدين ليس بواجب عند غير القيام من النوم بغير خلاف نعلمه، أما عند القيام من نوم الليل فروي عن أحمد حير وجوبه، وهو الظاهر عنه، وروي عنه أنه خلاف نعلمه، أما عند القيام من نوم الليل والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي علمي ولا تختلف الرواية في أنه لا يجب غسلها من نوم النهار، وسوى الحسن في نوم الليل ونوم النهار في الوجوب.

ثم قال الإمام الشافعي: سبب الحديث ألهم كانوا يستنجون بالأحجار والبلاد حارة، فإذا نام أحدهم عرق، فلا يأمن النائم أن تطوف يده على ذلك الموضع النحس أو قذر غير ذلك. فعلم بهذا أنه للشك في نجاسة اليد، فمنى وقع الشك فيها كره له غمسها في الإناء قبل الغسل، سواء كان ليلا أو نحاراً، أو وقع الشك بدون النوم كما قاله النووي، ولا يصح الاستدلال به على وجوب غسلهما مطلقاً كما فعله بعض أهل الظاهر، وعلى هذا يكون مؤدى الحديث استحياب الناب الغسا للمستبقظ خاصة، وبئيت استحياب البداية بغسا البدين لغم المستبقظ بأفعاله تشخيل

الحديث استحباب الغسل للمستيقظ حاصة، ويثبت استحباب البداية بغسل اليدين لغير المستيقظ بأفعاله على فليتوضأ: وحوباً لانتقاض وضوئه، وبه قالت الحنفية. قال في "البدائع": النوم مضطحعاً في الصلاة أو حارجها ناقض بلا خلاف. وقال الزرقاني: هذا ونحوه محمول عند مالك على ما إذا كان ثقيلاً، وسيأتي الكلام على المذاهب بعد ذلك. تفسير هذه الآية إلى: فسر تمام الآية العلامة العيني في "شرح البخاري" بما لا مزيد عليه، ولا يسعه هذا الوحيز، لو شئت التفصيل فارجع إليه. "يا أيها الذين آمنوا" فيه تغليب للرحال "إذا قمتم" فيه التفات "إلى الصلاة" وسيأتي المراد بالقيام إلى الصلاة "فاغسلوا" والغسل لغة: الإسالة "وجوهكم" جمع وجه، وحده =

قَالَ مَالك: الأَمْوُ عَنْدَنَا أَنَّهُ لا يَتَوَضَّأُ منْ رُعَافٍ وَلا منْ دَمٍ وَلا منْ قَيْحٍ يَسيلُ مِن الْجَسَد، وَلا يَتَوَضَّأُ إلا منْ حَدَثٍ يَخْرُجُ منْ دُبُرِ أَوْ ذَكَرِ أَوْ نَوْمٍ.

= من قصاص الشعر إلى أسفل الذقن إلى شحمتي الأذن، حكى ذلك أبو الحسن الكرحي عن البردعي، وقال الرازي: ولا نعلم خلافاً بين الفقهاء في هذا المعنى. قلت: إلا ما روي عن الإمام مالك على كما تقدم، "وأيديكم إلى المرافق" أي مع المرافق كما تقدم "وامسحوا" والمسح لغة: الإصابة كما في "افداية" "برؤوسكم" أي كلها على الاستحباب بالاتفاق، وقد تقدم الكلام على مقدار الوحوب "وأرحلكم" بالنصب عطفاً على "أيديكم" وهو قراءة نافع وابن عامر والكسائي، وبالجر على الجوار في قراءة الباقين "إلى الكعبين" أي مع الكعبين "أن ذلك" أي وحوب الوضوء "إذا قمتم" إلى الصلاة "من المضاجع" جمع مضجع "يعني النوم" يعني إذا قمتم من النوم إلى الصلاة وجب الوضوء، فالمراد بالقيام القيام من النوم، وهذا أحد الأقوال في تفسير الآية، أخذ به زيد بن أسلم وجماعة من المالكيين، على ما قاله الباجي.

وقالوا: إن الآية ورد فيها ذكر سائر الأحداث، فينبغي أن يحمل أولها على النوم، ليحتمع فيها أنواع الأحداث الملوحبة للوضوء. قال في "تفسير الخازن": ظاهر الآية يقتضي وحوب الوضوء عند كل صلاة، وهو مذهب داود الظاهري، وذهب جمهور العلماء من الصحابة ومن بعدهم إلى أنه يجزئ عدة صلوات بوضوء واحد، وأجيب عن ظاهر الآية: أن المعنى "إذا قمتم إلى الصلاة" وأنتم على غير طهر، فحذف ذلك لدلالة المعنى، وقيل: معنى الآية إذا قمتم إلى الصلاة من النوم، وقيل: أمر ندب، ندب أن يجدد لها طهارة وإن كان على طهر، وقيل: هذا إعلام من الله عزوجل رسوله أن لا وضوء عليه، إلا إذا قام إلى الصلاة دون غيرها من الأعمال، والقول الأول هو المختار في معنى الآية. وقال البيضاوي: ظاهرها يوجب الوضوء على كل قائم إلى الصلاة وإن لم يكن عدثاً، والإجماع على خلافه، فقيل: مطلق أريد به التقييد، والمعنى: إذا قمتم إليها عدثين، وقيل: الأمر للندب، وقيل: كان أولاً ثم نسخ، وهو ضعيف؛ لكون المائدة من آخر القرآن نزولاً. واختلف أقوال الحنفية فيه، وهذا المختصر لا يسعها، للوضوء، فقيل: الصلاة، وقيل: ما لا يحل إلا به، وبسط الشامي أقوال الحنفية فيه، وهذا المختصر لا يسعها، والبحث أصولي لا يحتاج إليه في شرح الحديث، فتركناه روماً للاختصار.

الأمر عندنا إلى: المعمول به عندنا "أنه لا يتوضأ" ببناء الجهول "من رعاف" كغراب وهو خروج الدم من الأنف، والرعاف أيضاً الدم بعينه، قال الإمام محمد بعد أن أخرج عدة الروايات عن مالك في نقض الوضوء بالرعاف: وهذا كله نأخذ، فأما الرعاف فإن مالك بن أنس كان لا يأخذ بذلك، ويأتي الكلام على وضوء أصحاب الأعذار في المستحاضة. "ولا من دم" خرج من الجسد ولو بحجامة أو فصد، "ولا من قيح يسيل من الجسد" وعدم نقض الوضوء بخروج نحو الدم مذهب الإمام مالك يشم، ولذا قال: "عندنا"، وبه قال الإمام الشافعي بنه، وقال الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه عليه: الدم من نواقض الوضوء، وقيدوه بالسيلان. =

٣٩ - مَالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنَ عُمَرَ أنه كَانَ يَنَامُ جَالسًا، ثُمَّ يُصَلِّي وَلا يَتَوَضَّأُ. الطَّهُور للْوُضُوء

٤٠ - مَالك عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ - منْ آل بَنِي الأَزْرَق -،
 عَنْ مُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ وَهُوَ منْ بَنِي عَبْد الدَّارِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ

= قال ابن قدامة في "المغني": والقيء الفاحش والدم الفاحش والدود الفاحش أي من نواقض الوضوء، وجملته أن الخارج من البدن من غير السبيل ينقسم قسمين: طاهراً ونجساً، فالطاهر لا ينقض الوضوء على حال، والنجس ينقض الوضوء في الجملة رواية واحدة، روي ذلك عن ابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب وعلقمة وعطاء وقنادة والثوري وأصحاب الرأي، وكان مالك والشافعي وابن المنذر وغيرهم لا يوجبون منه وضوءً. قال الشوكاني: وذهب إلى أن الدم من نواقض الوضوء القاسمية وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وقيدوه بالسيلان، وذكر دلائلهم، ولما سلك الإمام مالك كله طريق بيان المذهب معرضاً عن الدلائل اقتفينا أثره، وكان الأوجه للمصنف أن يذكر هذا فيما سيأتي من باب الرعاف، وسيأتي هناك أيضاً شيء من الكلام عليه.

"ولا يتوضأ" ببناء المجهول "إلا من حدث يخرج من ذكر" وهو البول والمذي والمني في بعض الأحوال، "أو دبر" وهو الغائط والريح ولو بدون صوت، "أو نوم" عطف على حدث، والمراد بالنوم عند المالكية النوم الثقيل، واختلف العلماء في تحديد النوم الناقض للوضوء على ثمانية مذاهب ذكرها النووي، ومذهب الحنفية فيه أن النوم مضطحعاً أو متكاً على شيء لو أزيل لسقط ناقض. قال ابن قدامة في "المغني" في موجبات الوضوء وزوال العقل: إلا أن يكون النوم اليسير حالساً أو قائماً، وزوال العقل على ضربين: نوم وغيره، فأما غير النوم وهو الجنون والإغماء والسكر، وما أشبهه من الأدوية المزيلة للعقل، فينقض الوضوء يسيره وكثيره إجماعاً. قال ابن المنذر: أجمع العلماء على وحوب الوضوء على المغمى عليه، ولأن هؤلاء حسهم أبعد من حس النائم، والضرب الثاني: النوم، وهو ناقض وحوب الوضوء في الجملة في قول عامة أهل العلم إلا ما حكي عن أبي موسى الأشعري وغيره، ثم ذكر اختلاف الأئمة في تحديد النوم الناقض، والروايات عن الأئمة فيها مختلفة جداً.

يصلي ولا يتوضأ: لعدم الاستناد عندنا الحنفية، ولخفة النوم عند المالكية. للوضوء: يعني ينبغي ويجب للوضوء أن يكون ماءً مطهراً كما يظهر من جوابه عليه؛ لأنه ﷺ علل جواز الوضوء منه بكونه طهوراً.

أنه سمع أبا هريرة: الحديث اختلف في تصحيحه وتضعيفه، صححه ابن خزيمة وابن حبان وابن المنذر والخطابي والطحاوي وابن مندة والحاكم وابن حزم والبيهقي وآخرون "يقول: حاء رجل إلى رسول الله ﷺ" من بني مدلج كما في "مسند أحمد"، قيل: اسمه عبد الله، هكذا ذكره الدار قطني وابن بشكوال كما في "ابن رسلان" "فقال: =

إِلَى رَسُول الله ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله! إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ وَنَحْملُ مَعَنَا الْقَليلَ من الْمَاء، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطشْنَا، أَفَنَتَوَضَّأُ بِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ والْحِلُّ مَيْتَتُهُ".

= يا رسول الله إنا نركب" فيه حواز ركوب البحر بغير حج ولا عمرة ولا جهاد؛ لأن السائل إنما ركبه للصيد كما جاء من غير طريق، ولا يشكل عليه بما في جهاد أبي داود: لا يركب البحر إلا حاج أو معسر الحديث؛ لأنه ضعيف كما صرح به أهل الفن، أو يقال: إن النهي للإرشاد. "البحر" أي مراكبه من السفن، واختلف أهل اللغة في اشتقاق البحر، فقيل: سمي لسعته، وقيل: لشقه الأرض، بسطه ابن رسلان، والمراد به هناك المالح؛ لأنه المتوهم فيه لملاحته ومرارته ونتن ربحه، وقيل: غيره. "ونحمل معنا القليل" بقدر الاكتفاء "من الماء" العذب، فيه حجة على أن إعداد الماء الكافي للطهارة مع القدرة عليه غير واجب؛ لأنحم أحبروا أتحم يحملون القليل من الماء، قاله ابن رسلان، "فإن توضأنا به" فينفد و"عطشنا" بكسر الطاء المهملة، "أفنتوضأ" من ماء البحر، وسأل عن الوضوء؛ لأن كل ما كان مزيلاً للحدث فمزيل للخبث بالطريق الأولى، ولعل منشأ السؤال ما أخرجه أبو داود وغيره من حديث: فإن تحد البحر ناراً، وقد روي عن ابن عمرو بن العاص وغيره: أنه لا يجوز التطهر به، وفي "الشرح الكبير" عن ابن عمرو: التيمم أعجب إلي منه، وقيل: منشأ السؤال موت الحيوانات فيه، وقيل: تغير لونه وطعمه، وكان من المعقول عندهم أن الطهور هو الماء المفطور على خلقة السليم في نفسه الخلى من الإعراض المؤثرة فيه.

هو الطهور: - بفتح الطاء - البالغ في الطهارة "ماؤه" و لم يقل في حوابه: "نعم"، مع حصول الغرض منه؛ ليقرن الحكم بعلته، وهي الطهورية المتناهية في بابحا، أو يقال: إنه لو قال: "نعم" لما جاز الوضوء به إلا لضرورة؛ لأنه عليه وقع سؤالهم. وقال ابن دقيق العيد: لو قال: "نعم" لم يستفد منه من حيث اللفظ إلا جواز الوضوء الذي وقع السؤال عنه، وإذا قال: "الطهور إلح" أفاد جواز رفع الأحداث أصغرها وأكبرها وإزالة الأنجاس به لفظاً، كذا في "ابن رسلان". ويشكل على الحديث أن المسند المحلى باللام ينحصر فيه المسندة إليه كما هو المشهور عند أهل الفن، وأحبب بأنه قد يكون عكسه، فينحصر المسند اليه في المسند، وهو المقصود هناك، ذكره على هذا النسق؛ لشدة اهتمام وصف الطهورية. ثم مذهب الجمهور والأئمة الأربعة طهوريته مطلقاً، ومنعه قوم مطلقاً، وأجازه قوم ضرورة كما في "الميزان" للشعراني. قال الزرقاني: الطهور به حلال صحيح كما عليه جمهور السلف والخلف، وما نقل عن بعضهم من عدم الإجزاء به مزيف أو مؤول. "والحل" أي الحلال ميتته بالفتح، وأخطأ من كسره؛ إذ هي الحالة، والمراد ما زهق روحه بغير ذبح. قال العلماء: لما عرف الله المينة، وقال آخرون: سأله عن الماء فأجابه عنه وعن الطعام؛ لعلمه بغير ذبح. قال العلماء: لما عن سؤاله بيان الميتة، وقال آخرون: سأله عن الماء فأجابه عنه وعن الطعام؛ لعلمه بأنه قد يعوزهم الزاد فيه كما يعوز الماء، وقال آخرون: كان المتوهم أنه يموت فيه الحيوان، والميتة لجسة احتاج أن بعلمهم أن حكم ميتته بخلاف غيره؛ كي لا يتوهم أنه يتنجس بحلولها، فهو بمنزلة العلة؛ لقوله: "الطهور ماؤه"، وهذا أوجه ما قالوا في معن الحديث، فيكون الحل لما سبقه، ح

= ويكون المعنى الطهور ماؤه؛ لأن ميتته طاهر، ولا يحتاج إذا إلى التخصيص بالسمك وغيره، ولا يخالف أحداً. وأما على ما هو المشهور بين العلماء في معناه من أنه تأسيس، فاختلف فيه الأئمة، قال النووي: أجمع المسلمون على إباحة السمك، وقال أصحابنا: يحرم الضفدع للحديث في النهي عن قتلها، قالوا: وفيما سوى ذلك ثلاثة أوجه، أصحها يحل جميعه، والثاني: لا يحل أي إلا السمك، والثالث: يحل ما له نظير مأكول في البر. قال الشعراني: ومن ذلك قول أبي حنيفة: لا يؤكل من حيوان البحر إلا السمك، وما كان من جنسه مع قول مالك: إنه يجوز أكل غير السمك من السرطان وكلب الماء والضفدع وحنزيره، لكن الخنزير مكروه عنده، وروي أنه توقف فيه، ومع قول أحمد: يؤكل جميع ما في البحر إلا التمساح والضفدع والكوسج، وذكر الروايات الثلاثة للشافعية، ثم قال: ورجح بعض الشافعية أن كل ما في البحر حلال إلا التمساح والضفدع والحية والسرطان والسلحفاة، وسئل مالك على عن الخنزير فقال: حرام، فقيل له: إنه من البحر، فقال: إن الله حرم لحم الخنزير وأنتم سميتموه حنزيراً. فعلم بهذا أن عموم الحديث مخصوص عند أكثر الأثمة فهو مخصوص بالسمك عندنا الحنفية للأثر. قال في "البدائع": ولنا: قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلحُمُ الْجَنْزِيرِ (المائدة:٣) من غير فصل بين البري والبحري، وسئل على عن ضفدع يجعل في الدواء، فنهي عن قتله أحرجه أبو داود في الطب، فصل بين البري والبحري، وسئل على عن ضفدع يجعل في الدواء، فنهي عن قتله أحرجه أبو داود في الطب، فصل بين البري والبحري، وسئل على عن ضفدع يجعل في الدواء، فنهي عن قتله أحرجه أبو داود في الطب، فلم المن البري والبحري، وسئل على عن ضفد خاصة بدليل قوله على: أحل لنا المبتنان: السمك والجراد.

قلت: وحديث العنبر المشهور بين أهل الحديث أخرجه البخاري ومسلم وجماعة يؤيد الحنفية؛ لأن أبا عبيدة قال أولاً: ميتة، ثم قال: لا بل نحن رسل رسول الله وفي سبيل الله وقد اضطررتم إليه، الحديث، فلو كان كل ما في البحر حلالاً لما قال أولاً: ميتة، ولما احتاج لإباحته إلى الوجوه الثلاثة المذكورة، وهذا كله بعد إثبات أن حديث الباب يخالف الحبال كما تقدم من أنه لو أريد به الطاهر فيكون حلة لما قبله، ولا يخالف أحداً.

فسكبت: أي صبت كبشة. قال الرافعي: يقال: سكب يسكب سكباً أي صب فسكب سكوباً أي انصب، والظاهر أنه بسكون التاء للتأنيث. وقال الأهري: بضم التاء على المتكلم. قال القاري: لكن أكثر النسخ المصححة بالتأنيث، ويؤيد المتكلم ما في "المصابح" قالت: "فسكبت له" أي لأبي قتادة "وضوءا" بالفتح أي الماء الذي يتوضأ به، "فجاءت هرة لتشرب منه" حال أو صفة، "فأصغى" بغين معجمة أي أمال "لها الإناء حتى شربت" الهرة منه أي الإناء بالسهولة، وفيه تصرف للضيف في مال المضيف، والمسألة خلافية كما بسط ابن رسلان، "قالت كبشة: فرآني" أبو قتادة "أنظر إليه" نظر المتعجب أو المنكر، "فقال" أبو قتادة: "أتعجبين" إصغائي لها "يا ابنة أخي" هذا على عادة العرب يقولون: يا ابن عمي، يا ابن أحي وإن لم يكن الأخ حقيقة، وأيضاً أن المؤمنين إحوة =

فَأَصْغَى لَهَا الإِنَاءَ حَتَّى شَرَبَتْ، قَالَتْ كَبْشَةُ: فَرَآنِي أَنْظُرُ إِلَيْه، فَقَالَ: أَتَعْجَبِينَ يَا ابْنَةَ أَخِي؟

= مع أن أباها صحابي أيضاً، فأخوة الصحبة أيضاً ظاهرة، "قالت: فقلت: نعم" أتعجب منه، "فقال": لا تعجبي "إن رسول الله ﷺ قال: إنها ليست بنجس" بفتح الجيم على المصدر، فيستوي فيه المذكر والمؤنث كذا ضبطه المنذري والنووي وابن دقيق العيد وغيرهم، وقيل: بكسر الجيم على أنه صفة، والتذكير باعتبار السور. قال القاري: قال بعض الأئمة: بفتح الجيم أي ألها ليست بذات نحس، وفيما سمعنا وقرأنا على مشافخنا بكسر الجيم، وهو القياس أي ليست بنجسة، ولم يلحق الناء نظراً إلى ألها في معنى السؤر. "إنما هي من الطوافين عليكم" أي الذين يدخلونكم ويخالطونكم، وقيل: الطائف الذي يخدمك برفق، شبهها بالمماليك؛ لقتلها المؤذيات، قاله القاري. "أو الطوافات" بلفظ: "أو"، فقيل: للشك، وقيل: للتنويع، ويؤيد التنويع رواية الواو.

ثم اختلف العلماء في سؤر الهرة، فقال الإمام مالك والشافعي وأحمد حير: طاهر، وقال الإمام: مكروه بكراهة تحريمية أو تنزيهية قولان كما في "الهداية". قال في "الدر المختار": طاهر للضرورة مكروه تنزيها في الأصح إن وحد غيره، وإلا لم يكره أصلاً كأكله الفقير، واستدل الحنفية بروايات فيها الأمر بغسل الإناء من ولوغ الهرة، منها قوله ﷺ: الحر سبع. ومنها حديث أبي هريرة عند الترمذي، وفيه: وإدا ولعت الحرة غسلت مرة، ومنها روايات أبي هريرة موقوفًا عند الدار قطني وغيره في غسل الإناء من ولوغ الهرة مرة أو مرتين، قال النيموي في "آثار السنن" عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: يعسل الإناء إدا ولغ فيه الكلب سنع مرات، وإذا ولعت فيه الهرة عسل مرة، رواه الترمذي وصححه، وعنه مرفوعاً: طهور الإناء إدا ولغ فيه الهر أن يعسل مرة أو مرتين. رواه الطحاوي وأخرون، وقال الدار قطني: هذا صحيح، وعنه قال: إذا ولغ الهرة في الإناء فأهرفه واغسله مرة، رواه الدار قطني وإسناده صحيح. قال النيموي: والموقوف أصح في الباب. قلت: وقد أخرج الطحاوي عن ابن عمر أنه كان لا يتوضأ بفضل الكلب والهر، وما سوى ذلك فليس به بأس، وعنه أيضاً: أنه قال: لا توضأ من سؤر الحمار ولا الكلب ولا السنور، وعن سعيد: إذا ولغ السنور في الإناء فاغسله مرتين أو ثلاثًا، وعن الحسن وسعيد بن المسيب في السنور يلغ في الإناء قال أحدهما: يغسله مرة، وقال الآخرون: يغسله مرتين، وعنهما يقولان: اغسل يعني من سؤر الهر. وأجاب الطحاوي عن رواية الباب بألها محمولة على مماسة الثياب وغيرها؛ لأن المرفوع منها قوله ك: ليست بنحم الحديث، والإصغاء فعل أبي قتادة، ومجرد قوله عليه: ليست بنحس لا يثبت نجاسة السؤر، وأجيب أيضاً: بأن الحديث أعلُّه ابن مندة بأن حميدة الراوية له عن كبشة مجهولة وكذلك كبشة، وقال: لا يعرف لهما رواية إلا في هذا الحديث، ومحلها محل الجهالة، ولا يثبت هذا الجزء بوجه من الوجود، كذا في "جوهر النقي"، ثم قال: وحديث أبي قتادة إسناده مضطرب اضطراباً كثيراً، وبين البيهقي بعضه إلى آخر ما قال: لا يقال: إن الحديث صححه أيضاً جماعة فتساويا؛ لأن الجرح مقدم على ما اشتهر بينهم، مع أن المصير عند تعارض الروايات إلى القياس، فرجح حديث النجاسة؛ لأن السؤر متولد من اللحم، وهو حرام على أن الحنفية قالوا: طاهر للضرورة مكروه تنزيها كما تقدم جمعاً بين الأدلة.

قَالَتْ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِن الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ أَوَ الطَّوَّافَاتِ". قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالك: لا بَأْسَ بِه إِلا أَنْ تَرَى فِي فِيها نَجَاسَةٌ. عَلَيْكُمْ أَوَ الطَّوَّافَاتِ". قَالَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّد بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّد بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ صَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّد بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ صَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّد بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حَاطِبٍ أَنَّ عُمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ فِي رَكْبٍ فِيهِمْ عَمْرُو ابْنُ الْخَطَّابِ خَرَجَ فِي رَكْبٍ فِيهِمْ عَمْرُو ابْنُ الْعَاصِ لِصَاحِبِ الْحَوْضِ:

لا بأس به: أي بالوضوء من فضله، وفي نسخة "بها" أي بسؤرها "إلا أن ترى في فيها"، وفي نسخة: "على فيها"، وفي نسخة: الفيها"، وفي نسخة: "فمها" "تجاسة" فلا يجوز الوضوء من سؤره بالاتفاق بيننا وبينهم، إلا أن أصحاب المالكية قيدوه بشرط أن يغير الماء، وعندنا مطلق لا يقيد بشيء، وللحنابلة فيها روايتان كما في "المغني".

حتى وردوا: أي الركب، وخص عمرواً بالذكر؛ لما وقع منه سؤال الماء "حوضا" وجاء وقت الصلاة، "فقال" له عمرو بن العاص لصاحب الحوض: يا صاحب الحوض! لا تخبرنا"؛ لأنا لم نكلف بالتفحص، فلو فتحنا هذا الباب على "عمر بن الخطاب فيه: يا صاحب الحوض! لا تخبرنا"؛ لأنا لم نكلف بالتفحص، فلو فتحنا هذا الباب على أنفسنا لوقعنا في المشقة، "فإنا نرد على السباع" وهي ما يفترس الحيوان ويأكله قهراً "وترد" السباع "علينا"، المختلف العلماء في نجاسة الماء، فقالت الظاهرية والإمام مالك في: لا يتنحس الماء بملاقاة النحاسة ما لم يتغير أحد أوصافه الثلاثة، وذهب الحنفية والشافعية والحنابلة وإسحاق على إلى أنه يتنحس القليل بملاقاة النحاسة وإن لم يتغير أحد أوصافه، لكن اختلفوا في تعيين القليل فذهب الإمامان الشافعي وأحمد على إلى التحديد بالقلتين، وقال الإمام أبو جنيفة بي على ما نقله عنه الإمام محمد في "موطئه": إن تحركت ناحية منه بتحريك الناحية الأخرى، وقدره متأخرو الحنفية عشر في عشر، وفي تحديده أقوال أخر محلها كتب الفقه.

وظاهر الحديث يؤيد الذين قالوا بتنجيس الماء بملاقاة النجاسة، وإلا فلم يكن لسؤال عمرو بن العاص ولا لمنع عمر الله وجهاً، هذا إذا كان الماء قليلاً، وأما إذا كان كثيراً كما هو ظاهر ماء الفلاة، لكونه مورداً للركب والقوافل والسباع، فلا يخالف أحداً، ويحتمل أن يكون غرض الإمام بإخراج الحديث الاستدلال على مسألة سؤر السباع بقول عمر الله إنا نرد على السباع وهم يردون علينا"، وسؤر السباع ظاهر عند مالك، وكذلك عند الإمام الشافعي الله، وسؤر سباع الوحش نجس عند الإمام، وهما روايتان عن الحنابلة. قال في "البدائع"؛ ولنا: حديث عمرو هذا، فلو لم يتنجس الماء القليل يشربها منه، لم يكن للسؤال ولا للنهي معنى. قلت: ولا دليل فيه على قلة الماء أيضاً، بل قال الباجي المالكي: والمقدار الذي لا يكره استعماله من الماء الذي ولغت فيه السباع على قلة الماء أيضاً، بل قال الباجي المالكية على أيضاً يحملونه على الكثير لإخراج الكراهة.

يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ! هَلْ تَردُ حَوْضَكَ السِّبَاعُ؟ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: يَا صَاحِبَ الْحَوْض! لا تُخْبِرْنَا؛ فَإِنَّا نَردُ عَلَى السِّبَاعِ وَتَردُ عَلَيْنَا.

٤٣ - مَالَكُ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِنْ كَانَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ لَيَتَوَضَّؤُونَ فِي زَمَان رَسُول الله ﷺ جَميعًا.

مَا لا يَحِبُ فيه الْوُضُوءُ

فالحاصل أن في الحديث مسألتين، الأولى: مسألة سؤر السباع، والحديث فيها حجة للحنفية نصاً، ويخالف من خالفهم وحجة عليهم. والثاني: مسألة تحديد الماء، والحديث لا يخالف فيها الحنفية؛ لأتحم قائلون أيضاً بتحديد الماء، فإذا تكون القلتان بموضع لا يتحرك أحد جانبيه بتحريك الآخر، لا يتنحس عند الحنفية أيضاً.

إن إلى: مخففة من المثقلة، واسمها ضمير الشأن "كان الرحال والنساء" ظاهره التعميم فاللام للحنس "في زمان رسول الله على " فيه أن الصحابي إذا أضاف الفعل إلى زمان المصطفى يكون حكمه حكم الرفع، وقيل: لا؛ لاحتمال أنه في لم يطلع عليه، والمسألة من مباحث الأصول، وقد أشبعت الكلام فيه في رسالتي التي شرحتها في أصول الحديث على مسألة الحنفية - وفقني الله لإتمامها -. "ليتوضؤون جميعا" أي حال كونهم بحتمعين لا متفرقين، زاد ابن ماجه في هذا الحديث: "من إناء واحد"، ولا مانع من ذلك قبل نزول الحجاب، وأما بعده فيختص بالزوجات والمحارم، وقال ابن التين حكاية عن سحنون في معناه: يتوضأ الرحال فيذهبون، ثم يأتي النساء فيتوضئن. قال النووي: أما تطهر الرحل والمرأة من إناء واحد، فهو جائز بإجماع المسلمين لهذه الأحاديث، وأما تطهر المرأة بفضل الرحل فهو جائز أيضاً بالإجماع، وأما تطهر الرحل بفضلها فذهب جمهور الصحابة والتابعين والأئمة الثلاثة إلى جوازه، سواء خلت به أو لم تخل. وقال أحمد وأبو داود: لا يجوز إذا خلت به، وروي عن ابن عمر وغيره: المنع بشرط أن تكون حائضاً أو حنباً، وحجة الجمهور حديث الباب، وفعل ميمونة وغيرها من أزواج البي المنع بشرط أن تكون حائضاً أو حنباً، وحجة الجمهور حديث الباب، وفعل ميمونة وغيرها من أزواج البي فوله في: الماء لا جب، أخرجه أبو داود وغيره. قال الزرقاي عن ابن عبد البر: الآثار في معناه متواترة.

الموضوء: يحتمل أن يراد بالوضوء الأعم من الاصطلاحي واللغوي للحديث المبدو به، قاله الزرقاني، والأوجه عندي: أن يراد به الاصطلاحي، وهو المناسب للمقام، ويوجه إدخال الرواية بتوجيه. أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ عِلَى، فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ أُطيلُ ذَيْلي وَأَمْشي في الْمَكَانِ الْقَذر، قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: قَالَ رَسُولُ الله عِلى: يُطَهِّرُهُ مَا بَعْدَهُ.

٥٤ - مَالك أَنَّهُ رَأَى رَبيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْد الرَّحْمَن يَقْلسُ مِرَارًا مَاءً، وَهُوَ فِي الْمَسْجد، فَلا يَنْصَرفُ وَلا يَتَوَضَّأُ حَتَّى يُصَلِّيَ.

سألت أم سلمة: اسمها هند، وقيل: اسمها رملة، و لم يصح، بنت أبي أمية بن المغيرة القرشية المحزومية "زوج النبي ﷺ" تزوجها بعد أبي سلمة سنة أربع أو قبلها، وتوفيت سنة ٦١هـ، "فقالت" أي حميدة: "إني امرأة أطيل" من الإطالة "ذيلي" تريد أنها تطيل الثوب؛ ليستر قدميها في مشيها على عادة العرب، ولم يكن نسائهم يلبسن الخفاف، فكن يطلن الذيل للستر، ورخص النبي ﷺ في ذلك لذلك المعنى، قاله الياجي. "وأمشى في المكان القذر" بذال معجمة. قال النووي: أراد به نحاسة يابسة، والمعنى: أنه لا يمكنها ترك المشي للضرورة، والطريق قد لا يخلو عن هذا. "قالت أم سلمة" قال ابن عبد البر: روى الحديث حسين بن الوليد عن مالك، فقال: عن حميدة أنها سألت عائشة، وهذا خطأ، وإنما هو لأم سلمة كما رواه الجفاظ في "الموطأ" وغيره. "قال رسول الله ﷺ" في جواب مثل هذا السؤال: "يطهره" أي الذيل "ما بعده" أي المكان الذي بعد هذا المكان القذر بزوال ما يتشبث بالذيل من القذر اليابس، وهذا التأويل على تقدير صحة الحديث متعين؛ لانعقاد الإجماع على أن الثوب إذا أصابته نجاسة لا يطهر إلا بالغسل، فإطلاق التطهير مجاز، قاله القاري، وروى ابن عبد البر وغيره عن الإمام مالك: أنه في اليابس، وأما النجاسة مثل البول ونحوه يصيب الثوب، أو بعض الجسد لا يطهره إلا الغسل، قال: وهذا إجماع الأمة، وروي مثل ذلك عن الإمام الشافعي والإمام أحمد بيثيًا، وروي عن بعض أصحاب مالك عموم الخبر في الرطبة واليابسة كما بسطه الباجي، لكنه خلاف ما تقدم من الإجماع، نعم لو حمل هذا الحديث على معنى حديث الامرأة الأشهلية الذي أخرجه أبو داود، وفيه: "فكيف نفعل إذا مطرنا"، فيمكن أن يؤول بأن المراد به طين الشارع الذي لا يتحقق نجاسته، فتأمل، إلا أهما حديثان متغائران على الظاهر، ثم مناسبة الحديث بالترجمة على تقدير العموم ظاهر، أما على تقدير الخصوص بأن يراد به الوضوء الشرعي كما هو الأوجه، فيكون غرض الإمام: أنه لا يجب الوضوء بأمثال هذه الصور.

يقلس إلخ: الرأي، "يقلس" بكسر اللام من باب ضرب. قال في "النهاية": القلس بالتحريك، وقيل: بالسكون ما خرج من الجوف ملء الفم أو دونه، وليس بقيء، فإن عاد فهو القيء، "مرارا ماءً، وهو في المسجد" أي النبوي، قاله الزرقاني "فلا ينصرف" من المسجد "ولا يتوضأ"؛ لأنه ليس بناقض مطلقاً، كما عند المالكية والحنابلة.

قَالَ يَحْيَى: سُئلَ مَالك عَنْ رَجُلٍ قَلَسَ طَعَامًا، هَلْ عَلَيْه وُضُوءٌ؟ قَالَ: لَيْسَ عليه وُضُوءٌ، وَلَيُمَضْمِضْ مَنْ ذَلكَ وَلْيَغْسَلْ فَاهُ.

٤٦ - مَالَكَ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ حَنَّطَ ابْنًا لِسَعِيدِ بْن زَيْدٍ وَحَمَلَهُ،

سئل: - ببناء المجهول - الإمام مالك يه عن رجل "قلس طعاماً، هل عليه وضوء؟ قال" الإمام: "ليس عليه وضوء" شرعي، "وليمضمض من ذلك" يعني "وليغسل فاه"، وبه قال الإمام الشافعي، وينقض به الوضوء عندنا الحنفية، بشرط أن يكون ملأ الفم، وكذا عند الحنابلة كما تقدم عن "المغني" بسط الإمام محمد الآثار فيه في كتابه "الحجج"، منها: ما قال: أحبرنا سفيان عن المغبرة، قال: سألت إبراهيم عن القلس، قال: إذا وسع فليتوضأ، ثم واستدل عليه الزيلعي بحديث عائشة مرفوعاً: من أصابه قيء أو رعاف أو قلس أو مدي، فينتسرف، فيتوضأ، ثم ألب على صلاته، أخرجه ابن ماجه والدار قطني بطرق، وابن عدي في "الكامل"، والبيهقي في "سننه" وغيرهم. قال الزيلعي: وحديث عائشة صحيح، وروي عن الشافعي: ليست هذه الرواية ثابتة عن البي في وإن صحت فيحمل على غسل الدم لا على وضوء الصلاة. قال الزيلعي: هذا الحمل غير صحيح؛ إذ لو حمل الوضوء في هذا الحديث على غسل الدم فقط، لبطلت الصلاة الانصراف، ثم بالغسل، ولما جاز له أن يبني على صلاته، بل يستقبل الصلاة. وإسماعيل بن عياش فقد وثقه ابن معين، وزاد في الإسناد عن عائشة، والزيادة عن الثقة مقبولة، والمرسل عندنا حجة. واستدل أيضاً بحديث أبي سعيد الخدري في هذا المعنى، وذكر المقال في سنده، وبحديث معدان عن أبي نادردا، وفيه: فقال ثوبان: أنا صببت له وضوءه، قال الترمذي: هو أصح شيء في الباب، وقال الحاكم: صحيح عبى شرط الشيخين.

حنط: بفتح الميملة والنون الثقيلة والطاء المهملة آخر الحروف، أي طيب بالحنوط، وهو كل شيء خلط من الطيب للميت خاصة، ولفظ "حنط" بالطاء المهملة، هو الصواب كما في نسخة الزرقاني و"التنوير"، وهكذا في رواية محمد، وكذا أخرجه البخاري، فما في بعض النسخ القديمة من لفظ: حنك بالكاف في آخره ليس بصواب وإن صح معناه؛ فإن التحنيك هو جعل التمر الممضوغ في حنك الصبي عند الولادة. قال الشيخ في "المستوى": وعلى كل تقدير فعليه عامة أهل العلم. "ابناً لسعيد بن زيد" اسمه عبد الرحمن كما في رواية اللبث عن نافع "وحمله" أي رفع جنازته "ثم دخل المسجد فصلى و لم يتوضأ" فعلم أن حمل الجنازة ليس من نواقض الوضوء. قال الباحي: لا خلاف أن من حنط ميتاً لا وضوء عليه، ومن حمله فلا وضوء عليه عند جمهور الفقهاء، وما روي في ذلك: "من غسل ميتاً فيعتسل، ومن حمله فليتوضأ" فليس بثابت، ولو صح كان معناه: أن يتوضأ إن كان محدثًا؛ ليكون على وضوء، فيصلي عليه مع المصلين. والأثر أخرجه البخاري في الجنائز. قال الحافظ: وكأنه أشار إلى تضعيف ما رواه أبو داود عن أبي هريرة: "من غسل الميت فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ" رواة ثقات إلا عمرو بن عمير، فليس بمعروف.

ئُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالك هَلْ فِي الْقَيْء وُضُوءٌ؟ قَالَ: لا، وَلَكَنْ لَيَتَمَضْمَضْ مَنْ ذَلكَ وَلْيَغْسَلْ فَاهُ وَلَيْسَ عَلَيْه وُضُوءٌ.

تَرك الْوُضُوء مما مَسَّت النَّارُ

٤٧ - مَالك عَنْ زَيْد بْن أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاء بْن يَسَارٍ، عَنْ عَبْد الله بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَكُلَ كَتِفَ شَاةٍ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأُ.

٤٨ - مَالَكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْر بْنِ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ اللهِ عَلَمُ خَيْبَرَ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصَّهْبَاء، النُّعْمَان: أَنَّهُ أَحْبَرَهُ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَمْ خَيْبَرَ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصَّهْبَاء،

توك الوضوء إلخ: قال النووي: كان الخلاف فيه معروفاً بين الصحابة والتابعين، ثم استقر الإجماع على أن لا وضوء مما مست النار إلا لحوم الإبل، فقال أحمد بالوضوء منه، واختاره ابن خزيمة وغيره من محدثي الشافعية. وقال المهلب: كانوا في الجاهلية قد ألفوا قلة التنظيف، فأمروا بالوضوء مما مست النار، ولما تقررت النظافة في الإسلام وشاعت، نسخ الوضوء تيسيراً على المسلمين. ونقل الإجماع على ترك الوضوء منه الباجي والشعراني وابن قدامة في "المغني"، وقد روي عنه واجباً الوضوء منه، فقال بعضهم: لم يكن الوضوء منه واجباً قط، وإنما معناه المضمضة وغسل اليدين، وقال آخرون: كان واجباً، ثم نسخ لرواية جابر: "كان آخر الأمرين ترك الوضوء مما مست النار"، وقيل: حديث حابر هذا اختصره شعيب، فغير معناه، قاله الباجي. قلت: وبه جزم أبو داود؛ إذ "سننه": هذا اختصار من الحديث الأول.

عام خيبر إلخ: سنة غزوة خيبر، بخاء معجمة مفتوحة، تقدم ضبطها والخروج إليها تحت حديث ليلة التعريس، "حتى إذا كانوا" أي النبي مل والصحابة "بالصهباء" بفتح الصاد المهملة والمد، "وهي" أي الصهباء "من أدنى" أي أسفل "خيبر" أي طرفها مما يلي المدينة، وفي رواية للبخاري: وهي على روحة من خيبر، وبين البخاري في الأطعمة: أن لفظ: "هي أدنى من خيبر" مدرج من قول يحيى، "نزل رسول الله مل فصلى العصر بحا ثم دعا" فيه جمع الرفقة على الزاد في السفر "بالأزواد" جمع زاد، وهو ما يؤكل في السفر، ودعاها؛ ليصيب من لا زاد عنده، "فلم يؤت" ببناء المجهول "إلا بالسويق" هو ما يؤخذ من الشعير والحنطة، وقال أعرابي: هو عدة المسافر، وطعام العجلان، وبلغة المريض، "فأمر به" أي أمر رسول الله ملى بالسويق "فثري" المثلثة وشد الراء المكسورة، ويجوز تخفيفها، =

وَهِيَ مِنْ أَدْنَى خَيْبَرَ، نَزَلَ رَسُولُ الله ﷺ فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَعَا بِالأَزْوَاد، فَلَمْ يُؤْتَ إلا بالسُّويق، فَأَمَرَ به، نُفُرِّي، فَأَكُلَ رَسُولُ الله ﷺ وَأَكَلْنَا، ثُمَّ قَامَ إلى الْمَغْرِبِ فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

٤٩ - مَالِكَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ عَنْ مُحَمَّد بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْد الله بْنِ الْهُدَيْرِ: أَنَّهُ تَعَشَّى مَعَ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ، ثُمَّ صَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

. ٥ - مَالِكُ عَنْ ضَمْرَةً بْنِ سَعِيدِ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ: أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَكُلَ بفتح الطاه وسكون المبه خُبْزًا وَلَحْمًا، ثُمَّ مَضمض، وَغسل يَدَيْه، وَمَسَحَ بِمِمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. ٥١ - مَالَكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدَ الله بْنَ عَبَّاسٍ كَانَا لا يَتَوَضَّآنِ مما مَسَّتِ النَّارُ.

⁼ أي بل بالماء، "فأكل" منه "رسول الله ﷺ، وأكلنا" معه، زاد في رواية للبخاري: "وشربنا" أي من الماء أو من مائع السويق، "ثم قام" رسول الله ﷺ "إلى المغرب فمضمض" قبل دخول الصلاة "ومضمضنا" وإن لم يكن الدسومة فيه، لكن يحتبس بقاياه بين الأسنان، "ثم صلى و لم يتوضأ" فيه الوجهان: إثبات الهمزة الساكنة علامة للجزم، والآخر حذفها كما يقال: لم يخش، ولا يقال: في هذا روايتان، بل يقال: لغتان أو وجهان أو نحوهما، كذا في "الفتح الرحماني" عن العيني، والمعنى أنه ﷺ لم يتوضأ من أكل السويق، وأخذ المهلب من الحديث: أنه يجوز للإمام أن يأخذ المحتكرين بإخراج الطعام عند قلته؛ ليبيعوه من أهل الحاجة، وأن الإمام ينظر لأهل العسكر فيجمع الزاد؛ ليصيب من لا زاد عنده.

أنيه إلخ: أي ربيعة "تعشى" أي أكل العشاء: وهو طعام المساء "مع عمر بن الخطاب ﷺ، والظاهر: أنه طعام مسته النار وإن احتمل الاكتفاء بالتمر وغيره، "ثم صلى" عمر ﴿ عُمَّ "وَلَمْ يَتُوضَأً"، ويجوز فيه لغة وجهان: إبقاء الهمزة وهو الأشهر وحذفها. أكل خبزا ولحما: مطبوحاً "ثم مضمض" فاه "وغسل يديه"؛ لأنه سنة الطعام "ومسح بهما" أي اليدين "وجهه" لينشف يديه، وليزيل عنه الشعث، وتزول الدسومة بمسح اللحية، "ثم صلى و لم يتوضأ" أخرجه الطحاوي أيضا.

٥٢ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْن سَعِيدٍ: أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ الله بْنَ عَامر بْن رَبِيعَةَ عَنْ الرَّجُلِ
يَتُوَضَّأُ لِلصَّلاة، ثُمَّ يُصِيبُ طَعَامًا قَدْ مَسَّتْهُ النَّارُ، أَيْتَوَضَّأُ؟ قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي يَفْعَلُ
ذَلكَ، وَلا يَتَوَضَّأُ.

٥٣ - مَالك عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ وَهْبِ بْن كَيْسَانَ: أَنَّهُ سَمعَ جَابِرَ بْنَ عَبْد الله الأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: رَ**أَيْتُ أَبَا بَكْر** الصِّدِّيقَ أَكَلَ لَحْمًا، ثُمَّ صَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأُ.

٥٤ - مَالك عَنْ مُحَمَّد بْنِ الْمُنْكَدر: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ دُعيَ لطَعَام، فَقُرِّبَ إلَيْه خُبْزٌ وَلَحْمٌ، فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ أَيَي بِفَضْلِ ذَلكَ الطَّعَام، فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ صَلَّى، ثُمَّ أَيَي بِفَضْلِ ذَلكَ الطَّعَام، فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ صَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأُ.

يتوضأ للصلاة إلخ: يعني لا يكون محدثاً، بل يكون متوضاً، "ثم يصيب" أي يأكل "طعاما قد مسته النار، أيتوضاً؟" بجمزة الاستفهام، أي من أكله، "قال" عبد الله: "رأيت أبي" وهو عامر بن ربيعة بن كعب العنزي، بفتح المهملة وسكون النون وزاي، حليف آل الخطاب "يفعل ذلك" أي يأكله "ولا يتوضأ"، وفي نسخة: يصلي، والمعنى واحد، سأله عن فعله، فأجابه عن فعل أبيه؛ ليعلم عمله ومستدله معاً.

رأيت أبا بكر الخ: خليفة رسول الله ﷺ أبا بكر الصديق الله الكل لحما ثم صلى ولم يتوضأ" أخرجه الطحاوي نحواً من عشرة طرق، فهؤلاء الخلفاء الأربعة وعامر وابن عباس الله عنه ما توضؤوا به بعد النبي ﷺ، فهو من أدلة النسخ.

دعي إلخ: ببناء المجهول "لطعام" دعته امرأة من الأنصار، كما في الطريق الموصلة، قاله الزرقاني. قلت: هكذا في رواية الترمذي والطحاوي والبيهقي، وفي رواية أبي داود عن محمد بن المنكدر عن جابر بلفظ: "قربت" على المتكلم، فتأمل. "فقرب" ببناء المجهول "إليه خبز ولحم" من شاة ذبحتها الأنصارية له على رواية الجماعة، "فأكل منه، ثم توضأ" للأكل منه، أو لأنه كان محدثاً وهو الظاهر، "ثم صلى" الظهر، "ثم أبي" وفي رواية: "ثم دعي" "بفضل" أي بقية "ذلك الطعام، فأكل الله منه، ثم صلى" العصر "ولم يتوضأ"، فعلم أن الوضوء لا يجب بأكل ما مسته النار، والحديث لا يخالف رواية عائشة في: "ما شبع على من لحم في يوم مرتين"؛ لأن حديث حابر هذا ليس فيه الشبع، أو يحمل حديث عائشة على علمها.

٥٥ - مالك عَنْ مُوسَى بْن عُقْبَةَ، عَنْ عَبْد الرَّحْمَن بْن يَزيدَ الأَنْصَارِيِّ: أَنَّ أَنسَ بْنَ مَالِكٍ قَدَمَ مِنْ الْعِرَاقِ، فَدَخَلَ عَلَيْه أَبُو طَلْحَة وَأَبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، فَقَرَّبَ لَهُمَا طَعَامًا قَدْ مَسَّتْهُ النَّارُ فَأَكُلُوا مِنْهُ، فَقَامَ أَنسْ، فَتَوَضَّأَ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَة وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: مَا هَذَا يَا أَنسُ! أَعِرَاقِيَّةٌ؟ فَقَالَ أَنسٌ: لَيْتَنِي لَمْ أَفْعَلْ، وَقَامَ أَبُو طَلْحَة وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، فَصَلَيًا، وَلَمْ يَتَوَضَأَ.

جَامِع الْوُضُوءِ

٥٦ - مالك عَنْ هشام بْن عُرْوَةَ، عَنْ أبيه: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سُئلَ عَنْ الاسْتِطَابَةِ،
 فَقَالَ: "أَوَ لا يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلاثَةَ أَحْجَارِ".

فقال أبو طلحة إلى: "فقال" له "أبو طلحة وأبي بن كعب: ما هذا الوضوء يا أنس؟ أعراقية؟" أي أبالعراق استفدت هذا العلم! وتركت عمل أهل المدينة؟ "فقال أنس: ليتني لم أفعل" انقياد منه لقولهما ورجوع إلى رأيهما. قال الباجي: يحتمل أن وضوء أنس عبد كان على التجديد والوضوء على الوضوء، فأنكرا عليه موافقة لمن توضأ منه، فعلى هذا قول أنس: "ليتني لم أفعل"؛ لما أنه ظهر منه الموافقة في غير الصواب، وما يوهم الشبهة، وإظهار التحرز عن التشبه بمن يتوضأ مما مسته النار. "وقام أبو طلحة وأبي بن كعب، فصليا ولم يتوضئا"؛ لما أنه كان متعارفاً بينهم. قال الزرقائي: وهذا من الحجج القوية الدالة على نسخ الوضوء منه، ومن ثم ختم به هذا الباب، وهو يفيد أيضاً رد ما ذهب إليه الخطابي من حمل أحاديث الأمر على الاستحباب؛ إذ لو كان مستحباً ما ساغ لهما الإنكار عليه.

سئل إلى: ببناء المجهول "عن الاستطابة" هو طلب الطيب، والاستطابة: الاستنجاء، يقال: استطاب وأطاب إطابة؟ لأن المستنجى تطيب نفسه بإزالة الحبث، "فقال أنه: أو لا يجد أحدكم ثلاثة أحجار" يستطيب بما؟ يريد بالمناك التيسير والتسهيل، كما هو ظاهر من السياق؛ لأن المحدث لا يكاد يعدم مثل هذا غالباً، وعلقه بالثلاث؟ لأنه مما يقع به الإنقاء في الغالب، قاله الباجي، فقصر الاستجمار على ما كان من جنس الأرض كما فعله أصبغ خلاف الرخصة، فتأمل، وتقدم أن الاستنجاء سنة عند الحنفية والمالكية، وكذلك التثليث مندوب عندهما خلافاً للشافعية والحنابلة؛ لألهم قالوا بوجوب كل منهما.

٥٧ - مَالك عَنْ الْعَلاء بْن عَبْد الرَّحْمَن، عَنْ أبيه، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمَقْبُرَة، فَقَالَ: السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ! وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بكُمْ لاحقُونَ، وَدَدْتُ أَنِي قَدْ رَأَيْتُ إِخْوَانِنَا، قالُوا: يَا رَسُولَ الله! أَلَسْنَا بِإِخْوَانِك؟

خوج إلى المقبرة: فيه حواز الخروج إلى المقبرة؛ لأن ظاهر لفظ "خرج" يقتضي القصد إلى المقبرة – بتثليث الباء والكسر أقلها - موضع القبور، والظاهر البقيع، "فقال" ليحصل لهم ثواب التحية: "السلام عليكم" فيه إشارة إلى أنهم يعرفون الزائر، ويدركون كلامه وسلامه، قاله القاري، وقيل: ويحتمل ألهم أحيوا له حتى سمعوا كلامه كأهل القليب، وقيل: ليتمثل أمته بعد ذلك له. "دار قوم مؤمنين" بنصب "دار" على الاختصاص أو النداء، وقيل: يحتمل الجر على البدلية، والمراد على الكل أهل الدار، "وإنا إن شاء الله بكم لاحقون" اختلف أقوال المشايخ في هذا الاستثناء؛ لما أن الموت لا شك فيه، وأظهرها أنه للتبرك فقط، وقيل: امتثالًا لقوله تعالى: ﴿ لا تَتُّولُ اللَّمِ يُ (الكهف:٢٣)، وقد يجيء في المحقق أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿لتَدْحُلُنَ الْمَسْجَدِ الْحَرَامِ﴾ (النتح:٢٧)، وقيل: لمجرد تحسين الكلام كما هو عادة العرب، وقيل: باعتبار اللحوق في هذا المكان والموت بالمدينة، وقيل: إن "إن" بمعيني "إذ"، وقيل: راجع إلى استصحاب الإيمان لمن معه من المؤمنين، وقيل: عاد الاستثناء ليعض من معه يظن به النفاق، وقيل: راجع إلى استصحاب الإيمان معه ﷺ؛ فإن الأنبياء دعوا التوقي عن الفتنة، قال إبراهيم عنهُ: ﴿وَاحْتُبْنِي وَيَنِيَّ أَنْ نَعُبُد الْأَصّْنَامِ﴾ (إبراهيم:٢٥)، وقال يوسف عليلا: ﴿تَوَفَّنِي مُسَّلَماً وأَلْحَقْنِي بالصَّالِحِينَ﴾ (يوسف:١٠١)، وقال نبينا عليه أفضل الصلاة: اللهم اقبضني إليك غير مفتون، وقال عليمة: وما أدري، وأبي رسول الله ما يفعل بي ولا بكم، وقيل: بمنسزلة الدعاء للملحق بهم، والاستثناء يرجع إليهم بألهم ماتوا على الإسلام، وقيل: إن "إن" بمعنى كما على ما رواه الداودي فهذه عشرة أقوال للعلماء، رجح بعضها ورد بعضها، كما رد الرابع بقوله ﷺ للأنصار: انحيا محياكم. والممات تماتكم. ووجهه بأنه يحتمل أن يكون هذا قبل ذلك، وكذا أخطأ النووي من السادس إلى الثامن، والتفصيل يناسب المطولات.

وددت: - بكسر الدال - أي تمنيت وأحببت، ووجه اتصال ودّه بذلك برؤية أصحاب القبور أنه جاء تصوراً للاحقين بتصور السابقين، وقيل: كشف له هي عالم الأرواح كلها، "أني قد رأيت" أي في الدنيا على الظاهر بصيغة المتكلم الواحد، وفي "المشكاة" عن مسلم: "إنا قد رأينا" بصيغة الجمع، فالمراد هو على مع الصحابة، لكي ينتقل الصحابة من علم اليقين إلى عين اليقين، "إخواننا" المسلمين "قالوا" وفي نسخة: فقالوا "يا رسول الله! ألسنا"، ولفظ "المشكاة" عن مسلم: "أو لسنا" بزيادة الواو، "بإخوانك، قال" رسول الله على: "بل أنتم أصحابي" لم ينتف الأخوة لهم، بل ذكر لهم مرتبة زائدة، والاتصاف في محل الثناء يجب أن يكون بأرفع حالاته وأفضل صفاته، وصفة الصحبة من الصفات التي لا يلحقهم فيها أحد، وتعريف الصحابي مشهور عند المحدثين، والمعن: =

قَالَ: بَلْ أَنتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْض، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله! كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ يَأْتِي بَعْدَكَ مِنْ أُمَّتِكَ؟ قَــالَ: أَرَأَيْتَ! لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ

= أن لكم مرتبة الصحبة على الأخوة، واللاحقون لهم الأخوة فقط، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخُوةٌ﴾ (الحجرات: ١٠). "وإخواننا الذين لم يأتوا بعد" ولم يلحقوا إلى الآن، "وأنا" أكون "فرطهم" بفتح الفاء والراء "على الحوض" أي متقدمهم في المحشر على حوضي ويجدوني عنده، ولكل بني حوض، يقال: فرطت القوم إذا تقدمتهم؛ لترتاد لهم الماء و قميع لهم الدلاء، فشبه النبي ﷺ نفسه الشريفة بالرائد الذي يسبق على أصحابه؛ ليهيئ لهم ما يحتاجون إليه، ففيه بشارة لهذه الأمة هنيئًا لمن كان النبي ﷺ فرطه. "فقالوا" أي الصحابة ﷺ، ولما حملوا التمني والرؤية على ما بعد التوفي، أو انتقلوا منه إلى رؤيته ﷺ في المحشر، فقالوا: "يا رسول الله! كيف تعرف" في المحشر "من يأتي بعدك من أمتك" أي من يلد بعد وفاتك و لم تره في الدنيا؟ "قال ﷺ: أرأيت" أي أحبرني "لو كان" مثلاً "لرجل خيل غر" بضم المعجمة وشد الراء جمع أغر أي ذو غرة، وهي بياض في جبهة الفرس، "محجلة" بميم فجيم من التحجيل، وهو بياض في ثلاثة قوائم من قوائم الفرس، وأصله من الحجل، وهو الخلحال، وقيا : القيد "في خيل" أي مختلطة فيهم "دهم" بضم الدال وسكون الهاء جمع أدهم وهو الأسود، "بمم" جمع بميم، قيل: هو الأسود أيضاً تأكيد، وقيل: هو الذي لا يخالط لونه لون سواه، سواء كان أسود أو أحمر أو غيرهما، بل يكون لونه خالصاً، زاده مبالغة، "ألا يعرف خيله؟" الهمزة للإنكار، "قالوا: بلي" حرف إيجاب "يا رسول الله!" يعرفها، "قال ﷺ: فإلهم" أي المصلين من أمة الإجابة على ما قاله ابن دقيق العيد، وبه جزم الأنصاري في "شرح البخاري"، وقيل: إنما تكون حتى لمن لم يتوضأ كما يقال لهم: أهل القبلة من صلى ومن لم يصل، وفيه نظر؛ لأن هذا فضيلة وتشريف، فيختص بالمصلين بخلاف كولهم أهل القبلة. "يأتون يوم القيامة" حال كولهم "غرا" أصله اللمعة في جبهة الفرس، ثم استعمل في الجمال والشهرة وطيب الذكر مطلقاً، والمراد هناك: النور التام على سائر الوجه، وفي حديث عبد الله بن بسر نقله السيوطي عن ابن عبد البر: أمتى يوم القيامة غر من السحود محجلون من الوضوء، والجمع عندي بأن الوجه يتنور بالوضوء، والجبهة أشد تنويراً من سائر الوجه لموضع السجود، فطوبي لمن تنور وجهه في الدنيا والآخرة. "محجلين" أي متنورة الأعضاء "من" أجلية "الوضوء" بالضم أو بالفتح على أنه الماء، وظاهره: أنما تكون لمن توضأ في الدنيا في حياته ولو متيمماً طول العمر لعذر؛ لأن التيمم وضوء المسلم، كما ورد مصرحاً في رواية النسائي، لا من وضاه الغاسل بعد الموت و لم يتوضأ أبداً، ثم الحليمي وغيره استدل بأمثال هذا الحديث على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة، وفيه نظر؛ لأنه ثبت في "البخاري" في قصة سارة مع الملك أنما قامت تتوضأ وتصلي، وفي قصة جريج الراهب أنه قام فتوضأ، فالظاهر أن التخصيص في فضيلة الغرة والتحجيل، وصرح به رواية مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: لكم سيما ليست لأحد غيركم تردون على غراً، الحديث، و"سيما" بالكسر العلامة، صرح به الزرقاني من المالكية، وكذا الشامي من الحنفية.

خَيْلٌ غُرُّ مُحَجَّلَةٌ فِي خَيْلٍ دُهُم بُهُم، أَلا يَعْرِفُ خَيْلَهُ، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ الله! قَالَ: فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ يَوْمَ الْقَيَامَة غُرًّا مُحَسِجًا بِنَ مِنْ الْوُضُوء، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ يَوْمَ الْقيَامَة غُرًّا مُحَسِجًّا بِنَ مَنْ الْوُضُوء، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَلا يُذَاذُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ، فأَنَاديهمْ: أَلا هَلُمَّ، أَلا هَلُمَّ، أَلا هَلُمَّ، أَلا هَلُمَّ، فَلا يُذَاذُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ، فأَنَاديهمْ: أَلا هَلُمَّ، فَيُقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: فَسُحْقًا فَسُحْقًا فَسُحْقًا فَسُحْقًا.

وأنا فرطهم: كرره تأكيداً وليس في رواية مسلم التكرار "فلا يذادن" بالذال المعجمة الأولى فألف فدال مهملة، أي لا يطردن، كذا في رواية يحيى وغيره على صيغة النهي، أي لا يفعل أحد فعلاً يذاد به عن حوضي، ويشهد له حديث سهل بن سعد مرفوعاً: إني فرطهم على الحوش، من ورد شرب، ومن شرب لم يظمأ أبداً، وليردن علي أقوام أعرفهم ويعرفونني، ثم يحال بيني وبينهم، ورواه الأكثرون بلفظ: فليذادن بلام التأكيد على الإحبار، وفي رواية عند مسلم: ألا! ليذادن، "رجل" بالإفراد في رواية يجيى على الجنس، وبالجمع عند غيره من جميع الرواة. قلت: وفي بعض النسخ من رواية يجيى أيضاً: رجال، "عن حوضي كما يذاد البعير" يطلق على الذكر والأنثى من الإبل كالإنسان، والجمل يختص بالذكر، "الضال" الذي لا رب له فيسقيه، "أناديهم: ألا هلم" بفتح الميم مشددة، فيه لغتان، أفصحها يستوي فيه التذكير والتأنيث، والجمع والإفراد في لغة الحجاز، وبحذا جاء في القرآن أي تعالوا، "ألا هلم" ذكره ثلاثاً للتأكيد وبيان الملاطفة، "فيقال: إلهم قد بدلوا" بتشديد الدال أي غيروا، "بعدك" سنتك، وفي رواية: ما تدرى ما أحدثوا بعدك.

فأقول فسحقا: بضم الحاء المهملة وسكونها لغنان أي بُعداً "فسحقا" فسحقا ثلاث مرات، ونصبه بتقدير: ألزمهم الله، أو سحقهم سحقاً، وأشكل على الحديث بوجهين: الأولى: أنه يستشكل بقوله بلله: تعرض على أعمالكم، فما كان من حسن حمدت الله عليه، وما كان من سيئ أستغفر الله لكم، أخرجه البزار بإسناد جيد، وأصرح منه رواية سعيد بن المسيب بلفظ: "ليس من يوم إلا وتعرض على النبي بلفط أعمال أمته غدوة وعشياً، فيعرفهم بسيماهم وأعمالهم"، فلا يصح حينئذ ما أجيب عن رواية البزار: بأنه يحتمل أن يعرض الأعمال عليه بلله إجمالاً؛ لأنه على ما في هذا الجواب من البعد يرده رواية سعيد بن المسيب، وأجيب أيضاً بأن مناداتهم لزيادة الحسرة والنكال عليهم، ورد عليه قوله لميلا: فأقول: يا رب! إنهم من أمتي. قلت: والظاهر عندي: أن العرض لو صح لا يلزم منه أنه لمي يخفظهم في كل وقت سيما وقت الحشر. والثاني: أنهم لو كانوا مسلمين فلم طردهم النبي بله، وقال: "سحقاً سحقاً"، ولو لم يكونوا مسلمين فأين الغرة والتحجيل الذي عرفهم النبي بله به؟ وأجيب: بأنه يحتمل أن المنافقين سحقاً"، ولو لم يكونوا مسلمين فأين الغرة والتحجيل الذي عرفهم النبي بله أنه الباجي. وقال عياض: هو الأظهر؛ لما ورد: أن المنافقين يعطون نوراً ويطفاً عند الحاجة عند الصراط، فلا يبعد أن يعطون هناك أيضاً، فيذادون عند الورود =

٥٨ - مالك عَنْ هشَام بْن عُرْوَةً، عَنْ أبيه، عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْن عَفَّانَ: أَنَّ عُثْمَانَ ابْن عَفَّانَ بُن عَفَّانَ: أَنَّ عُثْمَانَ الْمُوَدِّنُ فَآذَنَهُ بِصَلاة الْعَصْر، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأً،

= على الحوض نكالاً ومكراً بحم، وقيل: يحتمل أنه لمن عرفه ﷺ في حياته ثم ارتد، أو كان منافقاً فناداه ﷺ لإظهاره الإسلام، وقيل: إنهم المبتدعة الذين لم يخرجوا من الإسلام كالروافض والخوارج، فيدفعوا عنه، ثم يشفع فيهم النبي ﷺ بعد ما يدخلون في جهنم. قال الشراح: ومن اللطائف أن "الموطأ" لم يذكر فيه حديث فيه ذكر أحد من الصحابة يعني بالسوء إلا هذا الحديث، وروى من سمع مالكاً أنه ذكر هذا الحديث ورد أنه لم يخرجه في "الموطأ". جلس على المقاعد إلخ: قيل: هي حجارة يقرب دار عثمان يقعد عليها مع الناس. وقال الداودي: هي الدرج، وقيل: دكاكين حول داره، وروي هذا عن مالك. وقال عياض: لفظه يقتضي أنه حرت العادة بالقعود فيها. وقال الباجي: موضع عند باب المسجد بالمدينة. قلت: ودار عثمان هيم أيضاً قريب بباب حبريل عليم بالمدينة. "فجاء المؤذن فآذنه" أي أعلم عثمان "بصلاة العصر" قال الباجي: كان المؤذن يعلمه باجتماع الناس بعد الأذان؛ لشغله بأمور الناس. قلت: فيه حواز التثويب لمثل القاضي وغيره. "فدعا" عثمان "بماء" للوضوء "فتوضأ، ثم قال: والله لأحدثنكم" أكد بالقسم واللام لزيادة تحريضهم على حفظه "حديثًا لولا أنه" كذا روى يجيي وغيره بالنون والضمير، أي لولا أن معناه في كتاب الله موجود كما سيأتي في آخر الحديث، "ما حدثتكموه" أي هذا الحديث أبداً؛ لفلا تتكلوا، ولكن لما كان معناه في كتاب الله موجوداً كما سيأتي، فلا فائدة في ترك الرواية، وروى أبو مصعب وغيره بلفظ: "لولا آية" بالياء والمد وهاء التأنيث، أي لولا آية في كتاب الله تتضمن معناه ما حدثتكموه، قاله الباجي. وقال الحافظ: إن النون تصحيف من بعض الرواة. قلت: هذا إذا أريد بالآية غير الآية الأولى كما سيأتي، "ثم" بعد هذا التمهيد "قال" عثمان ﴿: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما من امرئ" لفظ "من" زائدة لتأكيد النص على العموم "يتوضأ فيحسن وضوءه" بإتيان السنن والآداب بكمالها، والفاء بمعنى "ثم"؛ لأن إحسان الوضوء ليس بمتأخر عنه حين يعطف بالفاء، بل لبيان المرتبة، "ثم يصلي الصلاة" المكتوبة مع الخشوع كما في رواية مسلم. "إلا غفر له" ببناء المجهول "ما بينه" أي بين صلاته بالوضوء "وبين صلاة الأخرى حتى يصليها" أي الأخرى، والمراد: الشروع في الأخرى والفراغ منها، والمؤدى واحد، وهو أن الغفران لا يقتصر إلى مجيء الوقت بل إلى أداء الصلاة الأخرى، وظاهر الحديث يعم الكبائر والصغائر، لكن العلماء حصوها بالصغائر؛ لما وقع في الروايات بقيد: "ما لم يأت كبيرة"، ولما عليه العامة من أن الكبائر لا يغفر إلا بالتوبة، اللهم إلا أن يقال: إنه دخل في كمال الوضوء الإتيان بالأدعية فيه، وفيها الاستغفار، وأيضاً حقيقة التوبة الندم، وقد دخل في الخشوع، فيعم الكبائر والصغائر بهذا الطريق، كذا أفاده شيخي ووالدي نور الله مرقده، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهُ لا يَغْفُرُ أَنْ يُشْرِكُ بِهِ ويغْفُرُ مَا دُونِ دلك لَمِنْ يَشَاءُ﴾ (النساء:٤٨)، ثم قال ابن العربي في "عارضة الأحوذي": وهذا التكفير إنما هو للذنوب المتعلقة بمحقوق الله سبحانه، وأما المتعلقة بحقوق الآدميين، فإنما يقع النظر فيها بالمقاصة مع الحسنات والسيآت، كما بينا في الأصول.

ثُمَّ قَالَ: وَالله لأُحَدِّنَنَكُمْ حَديثًا لَوْلا أَنَّهُ آيةٌ في كتَابِ الله مَا حَدَّثْتُكُمُوهُ، ثُمَّ قَالَ: سَمَعْتُ رَسُولَ الله عَلَيْ يَقُولُ: مَا مِنْ امْرِئٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهُ، ثُمَّ يُصلِّي الصَّلاةَ الله عُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلاة الأُخْرَى حَتَّى يُصلِّيهَا.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالك: أُرَاهُ يُريدُ هَذه الآيةَ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفاً مِنَ اللَّيْل إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾.

٥٩ - مَالُكُ عَنْ زَيْد بْنِ أَسلَم، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْد الله الصُّنَابِحِيِّ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "إِذَا تَوَضَّاً الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ فَمَضْمَضَ خَرَجَتْ الْحَطَايَا مِنْ فيه، ...

لولا أنه إلح: أي لولا أن معناه في كتاب الله. قال مالك أراه: أي أظن عثمان على "يريد" بقوله: "لولا أنه في كتاب الله" "هذه الآية" التي في سورة هود وهي: "أقم الصلاة طرفي النهار" الغداة والعشي، أي الصبح والظهر والعصر "وزلفا" جمع زلفة أي طائفة "من الليل" المغرب والعشاء "إن الحسنات" كالصلوات الخمس "يذهبن السيآت" والذنوب كالتقبيل واللمس كما يدل عليه نزول الآية، "ذلك ذكرى" أي عظة "للذاكرين" أي المتعظين، نزلت فيمن قبل أجنبية كما رواه الشيحان. قال الباجي: وعلى هذا التفسير تصح الروايتان بلفظ الياء والنون كما تقدم، لكن في "الصحيحين" عن عروة: أن المراد بالآية قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكُتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيْنَاتِ ﴾ (البقرة:١٥٩)، وهو راوي الحديث، ورواه بالجزم، فهو أولى بالقبول، ولذا رجحه الحافظ والنووي وجماعة، بخلاف الإمام مالك؛ فإنه ذكره بالظن، والجزم أولى، فيكون المعنى على تفسير عروة: لولا آية تمنع من كتمان العلم ما حدثتكم به، وعلى هذا لا تصح رواية النون.

إذا توضأ إلخ: أي شرع الوضوء، "العبد المؤمن فمضمض" وفي نسخة بزيادة التاء، "خرجت الخطايا من فيه" أي فمه. قال الباجي: يحتمل أن يكون معنى ذلك: أن فيما يفعله من المضمضة كفارة لما يختص الفم من الخطايا، فعبر عن ذلك بخروجها منه، ويحتمل أن يكون معنى ذلك أن يعفو تعالى عن عقاب ذلك العضو بالذنوب التي اكتسبها الإنسان وإن لم يختص بذلك العضو، ووقع غلط من الكاتب فيما نقله الزرقاني عن الباجي، فليحرر وقال ابن العربي: أما خطايا العين: فهي النظر إلى ما لا يحل قصداً إليه، وخطايا اليد: اللمس لما لا يجوز، وخطايا الرجل: المشي فيما لا ينبغي، وخطايا الفم: المراودة على الفاحشة، والمواعدة في المعصية، وخطايا الأنف: شم ما لا يحل كطيب مغصوب، أو على امرأة أجنبية؛ فإن شم الطيب المغصوب صغيرة وإتلافها بالاستعمال كبيرة. وقال عياض: خروج الخطايا استعارة لحصول المغفرة عند ذلك؛ لأن الخطايا في الحقيقة ليست بأحسام فتخرج، =

= وإنما هو تمثيل شبه الخطايا الحاصلة باكتساب أعضائه بأحسام ردية امتلأ بما وعاء أريد تنظيفه. قال ابن العربي في "عارضة الأحوذي": يعني غفرت الخطايا؛ لأنها أفعال وأعراض لا تبقى، فكيف توصف بدخول أو خروج، ولكن البارئ لما أوقف المغفرة على الطهارة الكاملة في العضو، ضرب ذلك مثلاً بالخروج, "فإذا استنثر" بوزن استفعل أي أخرج ماء الاستنشاق، قيل: خص الاستنثار؛ لأن القصد خروج الخطايا، وهو يناسب الاستنثار، مع ما فيه من زيادة المبالغة في التنظيف، وهو المقصود، وقيل: عبر به تنبيها على زيادة المبالغة في التنظيف؛ لأنه الغاية المطلوبة من الاستنشاق. "خرجت الخطايا من أنفه" كشم ما لا يجوز، "فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه" قال ابن العربي: يقتضي طهارة الوجه، وكذلك كل عضو يطهر بغسله، فيمس به المصحف إذا غسل يديه بهما، أو يمسه بوحهه إذا غسله، لعلمائنا في ذلك اختلاف بيناه في الفقه إلخ. قلت: وهذا مبني على تجزي الحدث وعدمه، والمعتمد عندنا الحنفية عدم الجواز. قال في "الدر المحتار": اختلفوا في مسه بغير أعضاء الطهارة، وبما غسل منها، وفي القراءة بعد المضمضة، والمنع أصح. قال ابن عابدين: كذا في "شرح الزاهدي"، وظاهره: أن المقابل صحيح يجوز الإفتاء به، لكن في "السراج": الصحيح أنه لا يجوز، فليس أفعل على بابه إلخ، وقال في موضع آخر: قال الشيخ قاسم: الحديث بمعنى المانعة الشرعية عما لا يُحل بدون الطهارة، لا يتجزء بلا حلاف عند أبي حنيفة وصاحبيه إلخ، والعجب من الشيخ ابن العربي ذكر ههنا الاختلاف فيه و لم يقض بشيء، وقال في باب الوضوء بعد الغسل: إن الحدث لا يرتفع عن الوجه بحال، حتى يغسل الرجلين، بدليل إجماع الأمة على أن الرجل لو غسل وجهه ويديه في الوضوء، لم يجز له أن يمس به المصحف، لا عندنا ولا عندهم، وإنما غسل الوجه موقوف مراعاً، فإن كمل ثبت له الحكم، وإن لم يكمل بطل كركعة.

أشفار عينيه إلخ: جمع شفر أي أهدابهما، وقال ابن قتيبة: العامة تجعل أشفار العين الشعر، وهو غلط، وإنما الأشفار: حروف العين التي ينبت عليها الشعر. قال الباجي: حعل العينين مخرجاً لخطايا الوجه دون الفم والأنف؛ لأنهما يختصان بطهارة مشروعة في الوضوء دون العينين. وقال ابن العربي: هذا لمعنيين، أحدهما هذا، والثاني: أن الفم والأنف قد يكون منه كبيرة، كالكذب وشم الطيب حتى يمني، والعين لا يكون منه كبيرة إلخ. قلت: أو جعل شم الطيب حتى يمني كبيرة، فالنظر حتى يمني مثله. "فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت أظفار يديه" جمع ظفر بضمتين على أفصح لغاته، وبما قرئ في السبعة، ويجيء أيضاً بإسكان الفاء وكسر الظاء كحمل وبكسرتين. قال ابن العربي: لا تطهر اليمني حتى يغسل اليسرى؛ لأنهما في حكم العضو الواحد، وهو ظاهر كحمل وبكسرتين. قال ابن العربي: لا تطهر اليمني حتى يغسل اليسرى؛ لأنهما في حكم العضو الواحد، وهو ظاهر قوله: "غسل يديه"، ولأجل هذا اتفق العلماء على سقوط الترتيب بينهما. "فإذا مسح برأسه" أي مستوعباً لتكميل السنة أو الفرض على اختلاف الأئمة. "خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه" تـ ثنية أذن بضمتين، =

حَتَّى تَخْرُجَ منْ تَحْت أَظْفَار يَدَيْه، فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسه خَرَجَتْ الْخَطَايَا منْ رَأْسِهِ حَتَّى تَخْرُجَ منْ أَذُنَيْه، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْه خَرَجَتْ الْخَطَايَا منْ رِجْلَيْه حَتَّى تَخْرُجَ منْ تَحْت أَظْفَار رِجْلَيْه"، قَالَ: ثُمَّ كَانَ مَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَصَلاتُهُ نَافِلَةً لَهُ.

٠٠ - مَالِكَ عَنْ سُهَيْلِ بْن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله عَنْ قَالَ: إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ، أَوْ الْمُؤْمِنُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِه كُلُّ خَطِيئَةٍ

وقد تسكن الذال. قال الباجي: فيه دليل على أن الأذنين من الرأس؛ لأنه جعلهما مخرجاً لخطاياد، كما جعل العينين مخرجاً لخطايا البدين، إلا أغما ينفر دان لأحد الماء لهما في آخر ما قاله في تأويل الحديث إلى مذهبه، وإلا فأنت خبير بأن الحديث بمنزلة النص على ما قاله الحنفية من أن الأذنين تلحق بالرأس وفي حكمه، ولا يؤخذ لهما ماء حديد، ولذا يخرج الخطايا المتعلقة بهما من مسح الرأس، وأصرح منه حديث الطبراني عن أبي أمامة، وإذا مسح برأسه كفر به ما سمعت أذناه إلج؛ لأهما ملحق بالرأس كالعينين بالوجه، ولذا لا يحتاج لهما لماء جديد، وسيأتي مذاهب العلماء فيه في بابه. "فإذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت أظفار رجليه" ولما كان الغسل أصلاً، والمسح على الخفين نائبه، ذكر الأصل، ففي حكمه نائبه، "قال في ثم كان مشيه إلى المسحد وصلاته" نافلة كانت أو فريضة "نافلة له" أي زيادة له في الأجر على خروج الخطايا، ومن المعلوم: ما في المشي إلى المسحد وفي الصلاة من الثواب الجزيل، ثم ظاهر هذا الحديث تكفير الذنوب بمجرد الوضوء، وظاهر الحديث المتقدم التكفير بالوضوء مع الصلاة، فقيل: كل منهما مكفر، أو الوضوء المجرد مكفر لذنوب أعضاء، أو الوضوء، ومع الصلاة مكفر لجميع الأعضاء، أو الوضوء مكفر للذنوب الظاهرة، ومع الصلاة أيضاً، قاله المابح، وقيل: إن الوضوء يكفر ما مضى، والصلاة مستقبل ذنوبه، ولذا قال في حديث عثمان: "إلى الصلاة الأخرى"، قاله الباجي، وقيل: غير ذلك.

إذا توضاً إلى: أي أراد وشرع الوضوء "العبد" قال الزرقاني: فيه إيماء إلى أنه عبادة "المسلم أو المؤمن" شك من الراوي، قيل: ويحتمل التنبيه منه على على ترادفهما شرعاً واعتباراً، والأول وجيه، والمؤمنة في حكم المؤمن، وفي القيد تنبيه على أنه مع الكفر لا ينفع شيء. "فغسل وجهه" عطف تفسير على "توضأ" أو مرتب على الشرط أي أراد الوضوء، فغسل "خرجت من وجهه" حواب "إذا" "كل خطيئة" وإثم "نظر إليها" أي الخطيئة يعني إلى سببها إطلاقاً؛ لاسم المسبب على السبب مبالغة "بعينيه" بالإفراد على الجنس، ويروى بالتثنية زاده تأكيداً مبالغة، وإلا فالنظر لا يكون إلا بالعين، فإن قيل: الوجه يتناول الفم والأنف، فلم المحتص بالعين؟ يَجاب: بأن الحروج منهما بالمضمضة والاستنشاق، ولم يكن للعين شيء يخرج به فذكره، وقيل: إن العين طليعة القلب ورائده، فإذا ذكرت أغنت عن سائرها، وقيل: =

نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، أو نحو هذا، فَإِذَا غَسَلَ يَكَيْه خَرَجَتْ منْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاء، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ؛ حَتَّى يَحْرُجَ نَقيًّا منْ الذَّنُوبِ.

٦١ - مَالِكَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي طَلْحَةً، عَنْ أَنَس بْنِ مَالِكِ، أَنَّهُ قَالَ: النَّاسَ يَتُوَضَّؤُونَ مِنْهُ. أَن أَن يَوْضُؤُوا

= لأن جناية العين أكثر، فإذا خرج الأكثر خرج الأقل فهو كالغاية لما غفر، والأول أوجه؛ فإن الرواية مختصرة جداً كما سترى، فترك فيها ذكر المضمضة والاستنشاق أيضاً "مع الماء أو مع آخر قطر الماء" شك من الراوي، وقيل: لأحد الأمرين نظراً إلى البداية والنهاية، زاد في النسخ الهندية بعد ذلك: "أو نحو هذا"، وهذا شك من الراوي بلا مرية. فإذا غسل يديه: بالتثنية "خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها" أي عملتها، والبطش الأخذ بعنف، "يداه" كلمس الأجنبية، ويدخل فيه كتابة إثم "مع الماء، أو مع آخر قطر الماء". ثم اعلم أن الحديث لا يوجد فيه إلا ذكر الوجه واليدين على النسخ الموجودة عندي، وزاد الزرقاني برواية ابن وهب، وكذا ما أخرجه الخطيب في "المشكاة" عن مسلم: ذكر الرجلين أيضاً، فقالا: "فإذا غسل رجليه" أو مسحهما "خرجت كل خطيئة مشتها" والضمير إلى الخطيئة، والنصب بنزع الخافض أي مشت إليها أو فيها، أو يكون المرجع مصدراً: أي مشت المشية "رجلاه" زاده تأكيداً، وكذا لفظ: "يديه" و"عينيه" مبالغة في الإضافة "مع الماء، أو مع آخر قطر الماء" إلى ههنا انتهت الزيادة التي زادها الزرقاني والخطيب، وليس فيهما ذكر المسح. وقال السيوطي: في رواية ابن وهب ذكر الرأس أيضاً، وكذا قاله الباجي. "حتى يخرج نقياً" بالنون والقاف: أي نظيفاً "من الذنوب" وتقدم أنه يختص بالصغائر عند الجمهور. **فالتمس الناس إلخ**: أي طلب الناس "وضوءا" بالفتح ما يتوضؤون به، "فلم يجدوه" أي لم يصيبوا الماء، "فأتي" بضم الهمزة بناء للمفعول "رسول الله ﷺ بوضوء" بالفتح "في إناء" صغير وفي رواية: قال لي رسول الله ﷺ: انطلق إلى بيت أم سلمة، فأتيته بقدح ماء إما ثلثه وإما نصفه (الحديث). "فوضع رسول الله ﷺ في ذلك الإناء يده" اليمني بعد ضم الأصابع، وفيه حجة لمن قال: إن الأمر بغسل اليد قبل إدخالهما الإناء أمر استحباب لا وحوب كما بسط في محله. "ثم أمر الناس يتوضؤون" وفي رواية: "أن يتوضؤوا" "منه" أي من ذلك الإناء، والظاهر: أنه عليه علمه بالوحي، أو دعا به وتيقن بقبوله.

قَالَ أَنَسٌ: فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ تَحْت أَصَابِعِه، فَتَوَضَّأُ النَّاسُ حَتَّى تَوَضَّؤُوا مِنْ عند آخرهم.

الله المُحْمر أَنَّهُ سمع أَبَا هريرةَ يَقُولُ: مَنْ توضأ فأحسن بضو الله ويكون الحيم الله المُحْمر أَنَّهُ سمع أَبَا هريرةَ يَقُولُ: مَنْ توضأ فأحسن بضو الجمون الحيم ويكون الحيم الصَّلاة، فإنه في صلاة مَا كان يَعْمِدُ إلَى الصَّلاة، ويستعق المعلاة على العام المنطقة الله المنظمة المناه المنطقة المنطقة المنظمة المنظمة المنطقة المن

فرأيت الماء ينبع: بفتح التحتانية أول الحروف، فنون ساكنة، فموحدة مضمومة، ويجوز كسرها وفتحها أي يخرج. وفي "القاموس": نبع ينبع مثلثة خرج من العين إلخ، وفي رواية: يفور "من تحت" وفي رواية: من بين "أصابعه" قال النووي: في كيفية النبع قولان، أحدهما: أن الماء يخرج من نفس أصابعه وينبع من ذاتما، وهو قول المزين وأكثر العلماء. والثاني: أنه تعالى أكثر الماء في ذاته، فصار يفور من بين أصابعه، قاله القاري. قال العلماء: إن نبع الماء من بين الأصابع أبلغ معجزة من نبعه من الحجر، كما وقع لموسى عليه؛ لأن خروج الماء من الحجارة معهودة بخلاف الأصابع، فلله در من قال بالفارسية:

آنچه خوبال بمه دارند تو تنهاداری

"فتوضأ الناس" كلهم وكانوا ثمانين رحلاً كما في رواية حميد عن أنس عند البخاري، وله عن الحسن عن أنس: كانوا سبعين أو نحوه، وفي "مسلم": سبعين أو ثمانين، وفي حديث قتادة عن أنس عند الشيخين: قال قتادة: قلنا لأنس: كم كنتم؟ قال: كنا ثلاث مائة أو زهاء ثلاث مائة، وعند الإسماعيلي: ثلاث مائة بالجزم، والظاهر: تعدد القصة مرة سبعين أو ثمانين، ومرة زهاء ثلاث مائة. قال القرطبي: نبع الماء من بين أصابعه محمل تكرر في عدة مواطن في مشاهد عظيمة. "حتى توضؤوا من عند آخرهم". قال الكرماني: "حتى" للتدريج و"من" للبيان، أي توضأ الناس حتى توضأ الذين هم عند آخرهم، وهو كناية عن جميعهم، و"عند" بمعنى "في"؛ لأن "عند" وإن كانت للظرفية الخاصة، لكن المبالغة تقتضي أن تكون للظرفية المطلقة، فكأنه قال: الذين هم في آخرهم. قال التيمي: المعنى توضأ القوم حتى وصلت النوبة إلى آخرهم. وقال النووي: إن "من" ههنا بمعنى "إلى" وهي لغة، وتعقبه الكرماني، ورده الزرقاني. قال القاري في "شرح الشفاء": إلى انتهاء أولهم، فالقضية معكوسة للمبالغة، والمراد جميعهم.

فأحسن وضوءه: بإتيان سننه وفضائله، وبخنب منهياته، "ثم خرج" من بيته "عامداً" أي قاصداً "إلى الصلاة" خاصة دون غيرها، "فإنه في" حكم "صلاة" باعتبار الأجر والثواب، وباعتبار الخشوع وترك العبث، كما في رواية أبي داود عن كعب بن عجرة مرفوعاً: إذا توضأ أحدكم، فأحسن وضوءه، ثم خرج عامداً إلى الصلاة فلا يشبكن يديه فإنه في صلاة، ويستمر هذا الحكم. "ما دام يعمد" بكسر الميم أي يقصد من باب ضرب، وفي لغة قليلة من باب فرح، وفي نسخة: ما كان يعمد "إلى الصلاة" ما دام مستمراً على هذا القصد، ولا يمنعه من الخروج عن المسجد إلا الصلاة، وفي رواية لمسلم: لا يزال أحدكم في صلاة ما كانت الصلاة تحبسه. "وإنه" بفتح الحمرة وكسرها "يكتب له بإحدى خطوتيه" بضم الخاء المعجمة، وبه جزم الحافظ وغيره، وهو ما بين القدمين، =

وَإِنَّهُ يُكْتَبُ لَهُ بِإِحْدَى خُطُوتَيْه حَسَنَةٌ، وَيُمْحَى عَنْهُ بِالأُحْرَى سَيِّئَةٌ، فَإِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمْ الإِقَامَةَ فَلا يَسْعَ؛ فَإِنَّ أَعْظَمَكُمْ أَجْرًا أَبْعَدُكُمْ دَارًا، قَالُوا: لِمَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: مِنْ أَجْلِ كَثْرَةِ النِّعِيْنِ اللهِ الْعَرْمَةِ الْعَلْمَكُمْ أَجْرًا أَبْعَدُكُمْ دَارًا، قَالُوا: لِمَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: مِنْ أَجْلِ كَثْرَةِ النِّعِلَا .

77 - مَالِكَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ: يُسْأَلُ عَنْ الْوُضُوءَ وَالنَّسَاء. مِنْ الْغَائِطِ بِالْمَاءِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: إِنَّمَا ذَلِكَ وُضُوءُ النِّسَاء.

٦٤ - مَالَكُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الأَعْرَج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ:

= وقيل: بالفتح بمعنى المرة الواحدة، والمراد بما اليمنى. قال القرطبي: الرواية بالضم وهو ما بين القدمين، والتي بالفتح هي المصدر. "حسنة" بالرفع، "ويمحى عنه بالأحرى" أي البسرى، كما وقع مصرحاً في رواية ابن عمر عند الحاكم وغيره، وفي رواية سعيد عن بعض الأنصار عند أبي داود: "سيئة". قال الباجي: يحتمل أن لخطائه حكمين: ببعضها يكتب وببعضها يمحى، وهو ظاهر اللفظ، وقبل: هما واحد، وكتابة الحسنات هو بعينه محو السيئات. "فإذا سمع أحدكم الإقامة" للصلاة وهو بمشي إليها، "فلا يسع" أي لا يسرع كما روي مرفوعاً، بل يمشي على هيئته فيه من كثرة الخطا، مع أن في العدو من اعتشاء البطن بالنفس ما يزيل الخشوع؛ "فإن أعظمكم أجراً أبعدكم داراً" من المسجد، "قالوا: لم" أي لأي وجه يكون بعيد الدار أعظم أجراً "يا أبا هريرة" مع أنه خلاف الظاهر؛ "قال" أبو هريرة: هو "من أجل كثرة الخطا" - بضم الحناء وفتح الطاء - جمع حطوة بالضم، وقد حاء في قصة بني سلمة عند مسلم إذ قال لهم عليه: دياركم تكتب آثاركم، ولا يعارضه ما ورد: إن من شوم الدار بعدها عن المسجد؛ لأن الشامة من حيث أنه يؤدي إلى فوات الجماعة، بل ربما يؤدي إلى فوات الوقت أيضاً؛ لما أنه لا يسمع الأذان مثلاً، والفضل بالنسبة إلى من يختمل المشاق ويحضر الصلاة، والأوجه عندي: أن الشامة باعتبار المكان، والأجر باعتبار المكين والمجيء، فلا تعارض.

يسأل إلى: ببناء المجهول عن الوضوء، أي الاستنجاء "من" سببية "الغائط بالماء، فقال سعيد: إنما ذلك وضوء النساء" قال الباجي: يحتمل أنه أراد أن ذلك عادة النساء، وعادة الرحال الاستجمار، ويحتمل أنه يريد بذلك عيب الاستنجاء بالماء كما قال عليه: التصفيق للنساء، وهذا - أي قول سعيد - لا يراه مالك، ولا أكثر أهل العلم، والاستنجاء عندهم بالماء أفضل، وجميع الفقهاء على أن الاستجمار يجزئ مع وجود الماء. قلت: تقدم الكلام عليه مفصلاً، وبمعنى قول سعيد روي عن حذيفة بن اليمان إذ قال: لا يزال في يدي نتن، وعن ابن عمر: أنه كان لا يستنجئ بالماء، وعن ابن الزبير: ما كنا نفعله.

"إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ".

٦٥ – مَالك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: اسْتَقيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا وَاعْمَلُوا،....

إذا شرب إلخ: قال الحافظ: كذا للموطأ، والمشهور عن أبي الزناد بلفظ: "ولغ" وهو المعروف لغة، يقال ولغ يلغ بالفتح فيهما إذا شرب بلسانه، أو أدخل لسانه فيه فحركه إلخ، وهو خاص بالسباع، ويقال: ليس شيء من الطيور يلغ غير الذباب، والظاهر: أن ابن الزناد روى بكلا اللفظين. قال ابن العربي: الولوغ للسباع كالشرب لبني آدم، وقد يستعمل الشرب في السباع، وقد يستعمل الولوغ في بني آدم "الكلب في" بمعنى "من" أو ضمن "شرب" معنى "ولغ"، فعدي تعديته "إناء أحدكم" الظاهر: تعميم الآنية، والإضافة ليست للتخصيص، "فليغسله" لا يتوقف على أن يكون هو الغاسل، وزاد على بن مسهر عن الأعمش عن أبي صالح وأبي رزين وأبي هريرة: "فليرقه"، أخرجه مسلم وغيره، وتكلم المحدثون على هذه الزيادة "سبع مرات" عند الإمام مالك والشافعي، وهو رواية عن الإمام أملك والشافعي، وهو

قال النووي: في مذهب مالك أربعة روايات ثم ذكرها، وذكر الباجي أكثر منها. قال ابن قدامة في "المغني": وقال أبو حنيقة: لا يجب العدد في شيء من النجاسات، إنما يغسل حتى يغلب على الظن نقاؤه من النجاسة؛ لأنه روي عن النبي في أنه قال في الكلب يلغ في الإناء: يغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً، فلم يعين عدداً؛ لأنما نجاسة، فلم يجب فيها العدد كما لو كانت على الأرض. وإجمال الكلام فيه: أن الحنابلة قالوا بالتتريب، فأثبتوا رواياته، والشافعية والمالكية لم يقولوا بالتتريب، فتكلموا على هذه الزيادة كما بسطه الحافظ، ولخصه الزرقاني، واستدل الحنفية بما رواه الدار قطني عن أبي هريرة فيه الكلب يلغ في الإناء: يغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً، وبما رواه ابن العربي مرفوعاً، ورواه الدار قطني موقوفاً عن أبي هريرة فيه: أنه كان إذا ولغ الكلب في الإناء أهرقه ثم غسله ثلاث مرات. قال النيموي: إسناده صحيح، وحينئذ يعارض روايات السبع والثمانية والتتريب كلها، لكن القرائن تؤيدهم؛ فإن التشديد في أمر الكلاب كان أولاً، ثم رخص فيه، ووقع التيسير فيه تدريجاً كما هو مودى روايات الشدة، ثم بعد ذلك على من له أدن ممارسة بالحديث، فكذلك يحمل روايات الثمانية والتتريب على زمان أشد الشدة، ثم بعد ذلك نزل الأمر إلى السبع مع التتريب، ثم إلى السبع بدونه، ثم صار مثل سائر النحاسات، ويؤيده أيضاً إفتاء أبي هريرة فيه بالثلاث مع أنه راوي الحديث، وما أورده عليه الحامة العيني، ثم احتلفوا في أن هذا الحكم للنحاسة أو لغيرها، فالجمهور والأئمة الثلاثة على الأول، وقال المالكية: الحكم تعبدي ولا يتنجس، والكلب عندهم طاهر كما قاله الباجي.

استقيموا إلخ: أي لا تزيغوا وتميلوا عما سن لكم، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾ (فصلت:٣٠) وهو من جوامع الكلم الشامل للأصول والفروع وأعمال القلوب والجوارح؛ إذ الاستقامة امتثال كل مأمور واجتناب كل منهي، ولا تحصل الاستقامة مع شيء من الاعوجاج، قالت الصوفية: الاستقامة حير من ألف كرامة، =

وَخَيْرُ أَعْمَالِكُمْ الصَّلاةُ، وَلا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إلا مُؤْمنٌ.

مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ بِالرَّأْسِ وَالْأَذُنَيْنِ

٦٦ – مَالِك عَنْ نَافِعِ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ

= قال الرازي: الاستقامة أمر صعب شديد؛ لشمولها العقائد والأعمال والأخلاق عن طرفي الإفراط والتفريط إلخ، ولذا قال عليمًا: "ولن تحصوا" أي لن تطيقوا أن تستقيموا حق الاستقامة لعسرها، ولذا قيل في وجه قوله عليمًا: شيبتين هود: إنه نزل فيه: ﴿فَاسْتَقَمُّ كَمَا أُمرُتِ ﴿ (هود: ١١٢١) والغرض من قوله ﷺ: ولن تحصوا تنبيه على أنه لا يظن أحد بنفسه الاستقامة كلية، فيقع في ورطة العجب والغرور، وقيل: لئلا يتكل على عمله، أو تنبيه على أن لا يمل أحد بالجد والسعى؛ لما رأى عن نفسه التقصير فيه، فنبه رحمة ورأفة عليهم بأن الحقيقة عسير، بل لا يمكن فسددوا وقاربوا، قال تعالى: ﴿عَلِمُ أَنْ لِنْ تُحْصُوهُ فَتَابِ عَلَيْكُمْ﴾ (المزمل:٢٠). وقيل: معنى قوله عليمة: ولم تحصوا أي سائر الأعمال الصالحة فما أخذتم من الأعمال استقيموا عليه، فيكون من باب "حير العمل ماديم عليه"، وقيل: معناه لن تحصوا ثوابه وأجره لو استقمتم، ويؤيده رواية ابن ماجه عن أبي أمامة: استقيموا ونعما استقمتم، الحديث. "واعملوا" بتقديم الميم في أكثر النسخ أي الأعمال الصالحة كلها على حسب الطاقة والوسعة. "وحير أعمالكم" بالواو، وفي بعض النسخ: واعلموا أن خير أعمالكم بتقديم اللام وبلفظ "أن"، فحينئذ يطابق الروايات المتقدمة المسندة "الصلاة" لجمعها العبادات الكثيرة من القراءة والتسبيح والتكبير، وهي معراج المؤمن، ولذا قالت العلماء: إنما أفضل العبادات بعد الشهادتين، واختلفت الأحاديث الواردة في أفضل الأعمال، ففي هذا الحديث هكذا، وفي حديث أبي ذر: أي الأعمال حير؟ قال: إيمال بالله، وحهاد في سبيل الله، وغير ذلك من الروايات الكثيرة، ووجه التوفيق: أنه ﷺ أجاب لكل بما يليق بحاله، ويكون أصلح لشأنه، أو يقال: إن الأفضلية مختلفة باختلاف الأوقات والأحوال كما هو ظاهر، وفي رواية: "ولن يخافظ على الوضوء" الظاهري والباطني، وهو طهارة الباطن من الأدناس الباطنية، وكماله طهارة السر عن الغير، اللهم ارزقني "إلا مؤمن" كامل الإيمان، فيه استحباب إدامة الوضوء وتحديده، وقالت الصوفية: طهارة الظاهر تؤثر في طهارة الباطن، فعليك بدوام الوضوء.

المسح بالرأس والأذنين: تثنية أذن بضمتين، وقد تسكن الذال المعجمة، أما مسح الرأس فقد تقدم، وغرض المصنف بالترجمة إثبات أنه يجب مسح الرأس بعينه، ولا يكفي النيابة بالعمامة. وأما مسح الأذنين فاختلف العلماء في ألهما يمسحان ببقية ماء الرأس، أو بماء جديد، فذهب الإمام مالك والشافعي وأحمد على إلى أنه يؤخذ لهما ماء جديد، وذهب الإمام أبو حنيفة هي إلى ألهما يمسحان مع الرأس بماء واحد. قال الشيخ ابن القيم في "الهدي": لم يثبت عنه النالم أنه أخد لهما ماء حديد، وقال الشعراني في "ميزانه": ومن ذلك قول الأنمة الثلاثة: إن الأذنين من الرأس يستحب مسحهما معه مع قول الشافعي هي: إلهما عضوان مستقلان يمسحان بماء جديد، =

كَانَ يَأْخُذُ الْمَاء بِأُصْبُعَيْهِ لأَذُنَيْهِ.

٦٧ - مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْد الله الأَنْصَارِيَّ سُئل عَن الْمَسْح عَلَى الْعمَامَةِ،
 فَقَالَ: لِا جَتَّى يُمْسَحَ الشَّعْرُ بِالْمَاءِ.

فَقَالَ: لا حَتَّى يُمْسَحَ الشَّعْرُ بِالْمَاءِ. أَى لا يَوْنَ ٦٨ - مَالكُ عَنْ هِشَامِ بْن عُرُوةَ أَنَّ أَبَاهُ عُرُوةَ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَنْزِعُ الْعِمَامَةَ، وَيَمْسَحُ رَأْسَهُ بِالْمَاءِ.

= وقال الزهري: هما من الوجه يغسلان معه، وقال الشعبي وجماعة: ما أقبل منهما فمن الوجه يغسل معه، وما أدبر فمن الرأس يمسح معه إلخ، ولا يشكل عليك مخالفة كلام الشعراني بما نقل عن "البذل" وغيره؛ فإن كلام ناقلي المذاهب فيها مضطربة جداً، وبمثل الشعراني نقله القاري عن "شرح السنة" وغيره إذ قال: قال الشافعي: يمسحان بثلاثة مياه جدد، وذهب أكثرهم إلى ألهما من الرأس يمسحان معه، وبه أخذ أبو حنيفة ومالك وأحمد مشر، وكذا نقله الترمذي عن أحمد، وذكر في هامش "الموطأ" عن "المحلى" أبا حنيفة مع مالك، والشافعي مع أحمد، والظاهر أن سببه اختلاف روايات الأئمة في ذلك، والأرجح عندي ما يظهر من ملاحظة أكثر الكتب اتحاد قول أبي حنيفة مع أحمد، وقول مالك مع الشافعي. قال ابن رسلان تحت حديث عثمان بلفظ "فأخذ ماء فمسح برأسه وأذنيه": ظاهره أنه مسح رأسه وأذنيه بماء واحد، وهو مذهب أحمد. قلت: وحديث التكفير بالوضوء يؤيد الحنفية، وقد روي عنه بي الأذنان من الرأس، وفي رواية صفة وضوئه بي مسح رأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما"، وغير ذلك من الروايات التي تؤيد الحنفية بسطها الزيلعي، وهذا المحتصر لا يسعها.

كان يأخذ الماء إلخ: الجديد "بأصبعيه" بالتثنية "لأذنيه" كلتيهما، يحتمل أنه الله على كان يأخذ الماء باليدين كلتيهما، كتمل أنه يمسح الأذنين بالسبابتين فقط، ويحتمل أنه يأخذ الماء بحما فقط. قلت: وما نقله الزيلعي عن البيهقي برواية مالك عنه بلفظ "وكان يعيد أصبعيه في الماء، فيمسح بحما أذنيه يؤيد الثاني. قال الشيخ ابن القيم: لم يثبت أنه الخائد للأذنين ماء جديداً، وقد صح ذلك عن ابن عمر الله قلت: تقدم قول الحنفية في ذلك، وروي مثل قولهم عن جماعة من الصحابة والتابعين، قاله ابن عبد البركما في "النيل"، فلا يضر الحنفية أثر ابن عمر الحما بعد أن قال بمثل قولهم جماعة من الصحابة والتابعين، والروايات المرفوعة سالمة للحنفية خالية عن المعارضة.

سئل إلخ: ببناء المجهول "عن المسح على العمامة" بكسر العين: ما يعتم به الرجل رأسه، "فقال" جابر الله الا" يجزئ "حتى يمسح الشعر بالماء" وبه قال الإمام أبو حنيفة ومالك والشافعي والجمهور عظم، وأباحه لبعض الآثار الإمام أحمد وداود وجماعة مع الخلاف بينهم في التوقيت والشرائط كما في "النيل". قال الخطابي: فرض الله مسح الرأس، وحديث مسح العمامة محتمل لتأويل، فلا يترك المتيقن للمحتمل. قلت: وحمله الإمام محمد على النسخ كما سيأتي: كان ينزع العمامة إذا توضأ، ويمسح رأسه بالماء لا على العمامة، ذكره تأييداً لما تقدم.

٦٩ - مَالَكُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ رَأَى صَفِيَّةً بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ امْرَأَةً عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ تَنْزِعُ لِجَمَارَهَا، وَتَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهَا بِالْمَاءِ وَنَافِعٌ يَوْمَئِدٍ صَغِيرٌ.

قال يحيى: وسُئِلَ مَالك عَن الْمَسْحِ عَلَى الْعَمَامَة وَالْخِمَارِ، فَقَالَ: لا يَنْبَغي أَنْ يَمْسَحَ الرَّجُلُ وَلا الْمَرْأَةُ عَلَى عِمَامَةٍ وَلا خِمَارِ، وَلْيَمْسَحَا عَلَى رُؤوسِهِمَا.

قال يحيى: وسُئِلَ مَالِك عَنْ رَجُلٍ تَوَضَّاً، فَنَسِيَ أَنْ يَمْسَحَ رَأْسَهُ حَتَّى جَفَّ وُضُوؤهُ، قَالَ: أَرَى أَنْ يَمْسَحَ بِرَأْسِهِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى أَنْ يُعِيدَ الصَّلاةَ.

تنوع إلى عند الوضوء "خمارها" بكسر المعجمة: ما تغطي به رأسها، "وتمسح على رأسها بالماء" قال الباجي: وحكم المرأة في ذلك حكم الرجل، قال الإمام محمد في "موطئه": وبحذا ناخذ لا يمسح على الخمار، ولا العمامة، بلغنا أن المسح على العمامة كان، فترك، وهو قول أبي حنيفة والعامة من فقهائنا. "ونافع يومئذ صغير" ولفظ "موطأ محمد": قال نافع: وأنا يومئذ صغير، فهو اعتذار منه بأنه كيف رآها، وفيه قبول رواية الصغير إذا رواها كبيراً، وهي من مباحث أصول الحديث. قال السيوطي في "التدريب": تقبل رواية المسلم البالغ ما تحمله قبلهما، يعني في حال الكفر الصبا، ومنع الثاني أي قبول رواية ما تحمله في الصبا قوم فأخطؤوا؛ لأن الناس قبلوا رواية ما تحمله في الصباة كالحسن والحسين وابن عباس وغيرهم عنه ثم ذكر الأقوال المختلفة في استحباب سن السماع أحداث الصحابة كالحسن والحسين وابن عباس وغيرهم عنه ثم ذكر الأقوال المختلفة في استحباب سن السماع من ثلاثين سنة وعشرين سنة، وذكر في آخره: ونقل القاضي عياض أن أهل الصنعة حدّدوا أول زمن يصح فيه السماع للصغير بخمس سنين، ونسبه غيره للجمهور. وقال ابن الصلاح: وعليه استقر العمل بين أهل الحديث. المسح على العمامة إلى المرأة الفاق فلا يعتبر به، "وليمسحا على رؤوسهما" بصيغة الجمع في الرؤوس؛ على عمامة ولا خمار"، ولو وقع اتفاقاً فلا يعتبر به، "وليمسحا على رؤوسهما" بصيغة الجمع في الرؤوس؛ لكراهة توالي الثنيتين كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدُ صَعَتُ قُلُوبُكُمُا ﴿ (انحرم: ٤)

وسئل مالك إلخ: أيضاً "عن رجل توضأ فنسي" في وضوئه "أن يمسح على رأسه" فما مسح "حتى حف وضوؤه، قال: أرى" بفتح الألف أي أعتقد "أن يمسح برأسه" وحده، ولا يعيد الوضوء؛ لأن الموالاة والترتيب وإن كانت واجبة عندهم، لكنها سقطت بالنسيان، ولذا قال الباحي من المالكية: إن ذكر بحضرة الوضوء أو قربه، مسح رأسه وما بعده ليحصل الترتيب، وأما عندنا الحنفية فلا إشكال في صحة الوضوء؛ لعدم وجوهما، وإن كان ذلك الناسي قد صلى بحذا الوضوء الذي نسي المسح فيه، يلزم عليه أن يعيد الصلاة بعد مسح الرأس؛ لتركه قرض الوضوء، وهو متفق عليه بين الأئمة.

مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

٧٠ - مَالِكَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبَّادٍ بْنِ زِيَادٍ،

المسح على الخفين: قال القاري: أخره عن الوضوء تأخير النائب عن المناب، والمسح: هو إصابة اليد المبتلة بالعضو، وإنما عدي بـــ"على" إشارة إلى موضعه، وهو فوق الخف دون أسفله، والخف: ما يستر الكعب، ويمكن به ضروريات السفر، وإنما ثني بالخف؛ لأن المسح لا يجوز على أحدهما دون الآخر. قال الحصكفي في "الدر": هو لغةً إمرار اليد على الشيء، وشرعاً: إصابة البلة لخف مخصوص في زمن مخصوص، والخف شرعاً: الساتر للكعبين فأكثر من جلد ونحود، وشرط مسحه ثلاثة أمور: كونه ساتر القدم مع الكعب، وكونه مشغولاً بالرجل؛ ليمنع سراية الحدث، وكونه مما يمكن متابعة المشي المعتاد فيه فرسخا فأكثر. ثم قال ابن المنذر عن ابن المبارك: ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف؛ لأن كل من روي عنه منهم إنكاره روي إثباته، وصرح جمع من الحفاظ بأن أحاديثه متواترة المعنى، وجمع بعضهم رواته فبلغوا مائتين. قال الكرخي: أحاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفين، وسئل أنس بن مالك الله عن علامات أهل السنة والجماعة، فقال: أن تحب الشيخين، ولا تطعن في الحسنين، وتمسح على الخفين، وروي عن الإمام أبي حنيفة في شرائط أهل السنة أنه قال: أن تفضل الشيخين، وتحب الختنين، وتمسح على الخفين، وروي عنه في أنه قال: ما قلت بالمسح حتى جاءن مثل ضوء النهار، ولولا أنه لا خلف فيه ما مسحنا. وقال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً أنكره إلا مالكاً في رواية، أنكرها أكثر أصحابه، والروايات الصحيحة عنه مصرحة بإثباته، وموطئه يشهد للمسح في الحضر والسفر، وعليها جميع أصحابه. وأثبت الباحي رجوع الإمام إلى المسح في السفر والحضر، فاتفقت الأمة كلها على جوازه إلا شرذمة من المبتدعة، كالخوارج ظناً منهم أنه لم يرد به القرآن، وكالشيعة ظناً منهم أن علياً 👛 امتنع عنه، ورد الأول بحمل القراءتين في آية الوضوء على الحالتين بيّنهما الحديث، ورد الثاني بأنه لم يثبت الامتناع عن على 🐎 بإسناد موصول يثبت بمثله. قال في "الاستذكار" بعد ذكر الحديث الآتي: وفيه دليل على الحكم الجليل الذي فرق بين أهل السنة وأهل البدع الذي لا ينكره إلا مبتدع خارج عن جماعة المسلمين أهل الفقه والأثر لا خلاف بينهم في ذلك بالحجاز والعراق والشام وسائر البلدان، إلا قوم ابتدعوا فأنكروا المسح على الخفين، وقالوا: إنه خلاف القرآن وعمل القرآن نسخه، ومعاذ الله! أن يخالف رسول الله ﷺ كتاب ربه الذي جاء به، قال تعالى: ﴿فَلا وَرَبُّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فيمَا شَحَرَ بَيْنَهُمْ ﴿ (الساء:٦٥)، والقائلون بالمسح هم الجم الغفير، والعدد الكثير الذي لا يجوز

عليهم الغلط ولا التواطق، وهم جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين، وقد روي عن مالك الإنكار في الحضر، والروايات عنه بإحازة المسح في الحضر والسفر أكثر وأشهر، وعلى ذلك بني موطأه، وهو مذهبه عند كل من سلك اليوم سبيله لا ينكره منهم أحد، والحمد لله، كذا نقله عنه ابن رسلان، ثم قيل: هو من خصائص

هذه الأمة، ورخصة شرعت ارتفاقاً لهم؛ لدفع الحرج المنفي عنهم.

وهو منْ وَلَد الْمُغِيرَةِ بْن شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَن الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ ذَهب لِحَاجَتِهِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، قَالَ الْمُغِيرَةُ: فَذَهَبْتُ مَعَهُ بِمَاء، فَجَاءَ رَسُولُ الله ﷺ،

وهو من ولد إلخ: بضم الواو وسكون اللام، أو بفتحهما. قال المجد في "القاموس": الولد محركة، وبالضم والكسر والفتح واحد وجمع. "المغيرة بن شعبة" هذا وهم من الإمام مالك؛ إذ جعل عباداً من أولاد المغيرة، قاله الشافعي على ومصعب الزبيري وأبو حاتم والدار قطني وابن عبد البر، بسط أقوالهم السيوطي في "التنوير". قال ابن عبد البر؛ ولم يختلف رواة "الموطأ" عنه في ذلك، وانفرد يجي وعبد الرحمن بن مهدي هناك بوهم ثان أيضاً، فقالا: عن أبيه المغيرة بن شعبة، و لم يفله غيرهما، وإنما يقولون: عن المغيرة بن شعبة، فيكون منقطعاً؛ لأن عباداً لم يسمع من المغيرة ولا رأه، وإنما يرويه الزهري عن عبادة عن عروة وحده. وقال الدار قطني وابن المديني وابن معين: فوهم مالك في إسناده في موضعين، أحدهما: قوله: عباد من ولد المغيرة، والثاني: إسقاطه من الإسناد عروة وحمزة، قاله السيوطي. قال الحافظ في "قذيبه": والأصل إنما هو عن الزهري، عن عباد بن زياد، عن ابن المغيرة، عن أبيه المغيرة، هكذا رواه جماعة من المحدثين، وذكر البخاري أن بعضهم رواه عن مالك أيضاً زياد، عن ابن المغيرة، عن أبيه المغيرة، هكذا رواه جماعة من المحدثين، وذكر البخاري أن بعضهم رواه عن مالك أيضاً كذلك، ومع هذا كله فالحديث عن المغيرة مقواتر، ذكر البزار أنه روى عنه ستون رجلاً، قاله الزرقاني.

ذهب لحاجته إلح: قبل الفحر كما في رواية مسلم، وفي رواية ابن سعد: فلما كان من السحر انطلق لحاجته أي لقضاء حاجة الإنسان، وقد تبرز للغائط كما في مسلم "في غزوة تبوك" بفتح المثناة الفوقية وضم الموحدة، غير منصرف للعلمية والتأنيث، وقيل: وزن فعل مع وزن "تقول" فأجوف، وقيل: ثلاثي صحيح على وزن فعول، اسم حاهلي أو إسلامي لمكان، بينه وبين المدينة من جهة الشام أربعة عشر مراحل، وبينه وبين دمشق إحدى عشرة، وهي آخر مغازيه مخ حرج إليها يوم الخميس في رجب سنة تسع، وجاء الصديق فيها بكل ماله، والفاروق بنصفه، وجهز عثمان ثلث الجيش، وخلف علياً على أهله، ورجع المدينة في رمضان، كما في "المجمع"، وهي الغزوة المعروفة بغزوة العسرة، قاله ابن رسلان. "قال المغيرة: فذهبت معه هي بماء" في إداوة، وفي رواية المبخاري: أنه شي أمره أن يتبعه، فانطلق حتى توارى عني، ثم أقبل فتوضأ. قال ابن رسلان: فيه ذهاب التلميذ مع بعد قضاء الحاجة. قال ابن رسلان: قال ابن عبد البر: في الآثار كلها أن الإداوة كانت مع المغيرة، وليس في شيء بعد قضاء الحاجة. قال ابن رسلان: قال ابن عبد البر: في الآثار كلها أن الإداوة كانت مع المغيرة، وليس في شيء بها إلاداوة" أخرجه أبو داود، فاستدل به من قال بحواز الاستنجاء بالأحجار مع وجود الماء، فإن ثبت بطريق أخذ الماء في ذلك اليوم، وإلا فالاستدلال صحيح، وأيا ما كان فالفقهاء اليوم بجمعون على أن الاستنجاء بالماء أفضل وبالأحجار رخصة. "فسكبت" أي صببت "عليها أي على يديه "لماء"، فغسل يديه كما في رواية مسلم يعني كفيه كما في رواية أبي داود، فغسلهما فأحسن غسلهما كما في رواية أحمد، ثم تمضمض واستنشق كما في جهاد البخاري، و

- وفي الحديث جواز الاستعانة في الوضوء. وقال الشامي بعد ما بسط الكلام: إن الاستعانة إن كانت بصب الماء أو استقائه أو إحضاره، فلا كراهة فيه أصلاً ولو بطلبه، وإن كانت بالغسل أو بالمسح فتكره بلا عذر. قلت: وعلى هذا فلا يحتاج إلى ما أجابه صاحب "الدر المختار" إذ قال: وأما استعانته علية بالمغيرة فلتعليم الجواز، قلت: وقد ورد الاستعانة بصب الماء في عدة روايات، منها في دفع أسامة من عرفة في حجة الوداع عند مسلم بلفظ: "فصببت عليه الماء"، وعند ابن ماجه والبخاري في "الكبير" عن صفوان بن عسال: صببت على رسول الله في في الحضر والسفر في الوضوء، قاله ابن رسلان، ثم صببت الماء فغسل وجهه ثلاثاً كما في رواية أحمد عليه، فعلم أن في الرواية اخبره في هذه الرواية عن المفروض فقط.

ثم ذهب إلح: أي شرع بخرج يديه "من كمي" تثنية كم بضم الكاف وتشديد الميم مضاف إلى "جبته" وهي ما قطع من الثياب مشمراً، قاله السيوطي والزرقاني، وزاد في رواية لمسلم: "وعليه جبة من صوف" زاد في رواية أبي داود: "من جباب الروم". "فلم يستطع من" أجلية "ضيق كمي الجبة" إخراج اليدين إلى المرفقين، فيه ليس الثياب الضيقة في السفر؛ لأنه أعون عليه. قال ابن عبد البر: بل هو مستحب في الغزو، وقال ابن رسلان: فيه فضيلة لبس الضيق من الثياب والأكمام. وقال ابن عبد البر: ينبغي أن يكون ذلك في الغزو، ومستحباً؛ لما في ذلك من التأهب، وليس به بأس عندي في الحضر؛ لأنه لم يوقف على أن ذلك لا يكون إلا في السفر. وذكر ابن وهب أن أمير المؤمنين عمر أمل وأى بعض الوافدين عليه طويل الكم، فأمر أن يقطع منه ما جاوز أطراف الأصابع. قال ابن عطية: وكان من بغي قارون أنه زاد في ثيابه شبراً على ثياب الناس. "فأخرجهما" أي اليدين "من تحت الجبة" زاد مسلم: وألقى الجبة على منكبيه "فغسل يديه" اليمني ثلاثاً واليسرى ثلاثاً كما في رواية أحمد، فغسلهما إلى المرفق كما في رواية أبي داود، منكبيه "فغسل يديه" اليمامة. "ومسح برأسه" ولفظ مسلم: "ومسح بناصيته وعلى العمامة"، وفيه مسح الرأس واستحباب التكميل على العمامة. "ومسح على الخفين" هو المقصود بذكر الحديث، وفيه رد على من رأى نسخ واستحباب التكميل على العمامة. "ومسح على الخفين" هو المقصود بذكر الحديث، وفيه رد على من رأى نسخ واستحباب التكميل على العمامة. "ومسح على الخفين" هو المقصود بذكر الحديث، وفيه رد على من رأى نسخ المسح بآية المائدة؛ لأمّا نزلت في غزوة المريسيع، والقصة في غزوة تبوك، وهي بعدها باتفاق.

فجاء رسول الله ﷺ إلخ: إلى القوم وموضع الصلاة، ولفظ مسلم: ثم ركب وركبت، فانتهينا إلى القوم، وقد قاموا إلى الصلاة، "وعبد الرحمن بن عوف" بن عبد عوف الزهري أحد العشرة المبشرة "يؤمهم" أي المسلمين، ولابن سعد: فأسفر الناس بصلاتهم حتى خافوا الشمس فقدموا عبد الرحمن، وهذا يرد ما قاله ابن رسلان من أن الحديث يحتج به على أن أول وقت الصلاة أفضل؛ لأنها لو أخرت لشيء من الأشياء عن أول وقتها، لأخرت =

وَقَدْ صَلَّى كِمْ رَكْعَةً، فَصَلَّى رَسُولُ الله ﷺ الرَّكْعَةَ الَّتِي بَقيَتْ عَلَيْهِمْ، فَفَزِعَ النَّاسُ، فُلمًا قَضَى رَسُولُ الله عِلَيْ قَالَ: "أَحْسَنْتُمْ".

٧١ – مَالك عَنْ نَافِعِ وَعَبْد الله بْنِ دينَارٍ، أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ قَدمَ الْكُوفَةَ عَلَى سَعْد بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَهُوَ أَمـيرُهَا، فَرَآهُ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ يَمْسَحُ عَلَى الْحُفَّيْن،

= لإمامة رسول الله ﷺ. "وقد" الواو حالية "صلى" عبد الرحمن "بحم ركعة" من الفحر كما في "مسلم" وغيره، زاد أحمد: قال المغيرة: فأردت تأخير عبد الرحمن، فقال ﷺ: دعه، وعند ابن سعد: فسبح الناس له حين رأوا رسول الله ﷺ حتى كادوا يفتنون، فجعل عبد الرحمن يريد أن ينكص، فأشار إليه ﷺ أن اثبت، ولفظ مسلم: فلما أحس بالنبي ﷺ ذهب يتأخر فأوماً إليه.

فصلي رسول الله ﷺ إلخ: مع القوم "الركعة التي يقيت عليهم" يعني الركعة التي أدركها معهم، ولفظ مسلم وأبي داود: "فصلي وراء عبد الرحمن بن عوف الركعة الثانية، ثم سلم عبد الرحمن، فقام ﷺ في صلاته" الحديث، وفيه قيام المسبوق إلى أداء ما فات بعد تسليم الإمام، وهل يقوم بعد تسليمة واحدة أو التسليمتين مختلف عند الأئمة كما في ابن رسلان. "ففزع الناس" لسبقهم رسول الله ﷺ بالصلاة. فلما قضى: أي أتم "رسول الله ﷺ" صلاته، وفرغ من أداء الركعة التي سبق بما، وفي رواية لأبي داود: "و لم يزد عليها شيئا"، والخدري وابن الزبير وابن عمر يقولون: من أدرك الفرد من الصلاة فعليه سجدتا السهو؛ لأنه جلس مع الإمام في غير موضع الجلوس فتأمل، "قال" لهم؛ تسكينًا لما بمم من الفزع، أو تأنيسا لهم وإمضاءً لفعلهم: "أحسنتم" إذا أديتم الصلاة في وقتها. سعد بن أبي وقاص إلخ: الزهري، ولفظ محمد في "كتابه الآثار" عن ابن عمر، قال: قدمت العراق لغزوة جلولاء، فرأيت سعداً يمسح على الخفين الحديث. "وهو" أي سعد "أميرها" من جانب عمر ١٠٠٠ "قرآه عبد الله بن عمر يمسح على الخفين، فأنكر" ابن عمر "ذلك" المسح "عليه" أي على سعد؛ لأنه لم يبلغه المسح مع قدم صحبته وكثرة روايته، ولم ير أباه ولا أحداً من الصحابة يمسحون؛ إذ قد يخفي على قديم الصحبة من الأمور الجلية في الشرع ما يطلع عليه غيره، قاله الزرقابي نقلاً عن الحافظ، والحديث أخرجه البخاري في "الصحيح" بمعناه. قلت: ويشكل عليه ما رواه ابن أبي خيثمة في "تاريخه الكبير"، وابن أبي شيبة في "مصنفه" من رواية عاصم عن سالم عنه قال: رأيته ﷺ يمسح على الخفين بالماء في السفر، ويمكن الجواب عنه بأن رواية الصحيح أولى، ولو سلم، فيوجهه إنكار ابن عمر الله المسح في الحضر، كما يفهم من كلام العيني والقسطلاني وغيرهما من شراح البخاري؛ إذ قالوا: إنما أنكر على سعد مسحه في الحضر، كما هو مبين في بعض الروايات، وأما السفر فكان ابن عمر الله يعلمه، ورواه عن النبي ﷺ. "فقال له" أي لابن عمر رقم السعد" بن أبي وقاص: "سل أباك" عمر رفه "إذا قدمت عليه" المدينة، ولعله علم من عمر عليه =

فَأَنْكُو ذَلِكَ عَلَيْه، فَقَالَ لَهُ سَعْدُ: سَلْ أَبَاكَ إِذَا قَدَمْتَ عَلَيْه، فَقَدِمَ عَبْدُ الله، فَنَسِيَ أَنْ يَسْأَلُ عُمَرَ عَنْ ذَلِكَ حَتَّى قَدَمَ سَعْدٌ، فَقَالَ: أَسَأَلْتَ أَبَاكَ؟ فَقَالَ: لا، فَسَأَلَهُ عَبْدُ الله فَقَالَ عُمْدُ الله فَقَالَ عُمْدُ الله: وَقَالَ عُمْدُ الله: وَقَالَ عُمْدُ الله: وَقَالَ عُمْدُ: نَعَمْ، وَإِنْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مَنْ الْغَائِطِ؟ قَالَ عُمَرُ: نَعَمْ، وَإِنْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مَنْ الْغَائِطِ.

٧٢ - مَالك عَنْ نَافِعِ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ بَالَ بِالسُّوق، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ دُعيَ لِجَنَازَةٍ ليُصَلِّيَ عَلَيْهَا حِينَ دَحَلَ الْمَسْجِدَ، فَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا.

أي على الجنازة

الموافقة في ذلك؛ لعلمه منه، أو لمفاوضة المسألة "فقدم عبد الله" بن عمر المدينة، "فنسي أن يسأل عمر الله فلك" أي المسح "حتى قدم سعد" المدينة، "فقال" لابن عمر؛ إزالة لإنكاره: "أسألت أباك" عن المسح؟ "فقال: لا، فسأله عبد الله، فقال عمر في: إذا أدخلت رجليك في الخفين، وهما" أي الرجلان "طاهرتان" من الحدث والخبث، "فامسح عليهما، قال عبد الله" متعجباً أو دفعاً لاحتمال أن يكون هذا في الوضوء على الوضوء دون الوضوء عن الحدث: "وإن جاء أحدنا من الغائط؟ قال عمر في: نعم، وإن جاء أحدكم من الغائط"، وفي "البحاري": عن المحدث: "وإن جاء أحدثا من الغائط؟ قال عمر في: أنه مسح على الخفين، وأن ابن عمر في سال أباه عن أبي سلمة عن ابن عمر في عن النبي في فلا تسأل غيره، وللإسماعيلي: "إذا حدثك سعد عن النبي فلا تبغ وراء حديثه شيئاً"، وفي رواية لمحمد في "كتابه الآثار": فقال عمر في: عمك أفقه منك، ثم ظاهر الحديث أن الرجل إذا لبس الخفين على وضوء كامل، يجوز له المسح عليهما، وهذا إجماع، وهو مدلول الحديث.

فأنكر ذلك: أنكر ابن عمر المسح على سعد. بال بالسوق: وفي نسخة: في السوق بالضم، سمي به؛ لأن الناس يساقون إليه، وقيل: بالفتح اسم موضع، والظاهر أن بوله كان في موضع أعد لذلك. "ثم توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه"، وفي رواية محمد عنه: ومسح برأسه، ولعل في الحديث اختصاراً، أو اكتفى ابن عمر هما على المفروض فقط لضرورة، وإجزاء المسح على الخفين، "ثم دعي" ببناء المجهول "لجنازة ليصلي عليها حين دخل المسجد" النبوي "فمسح على خفيه" داخل المسجد أو خارجه، أما الثاني فلا إشكال، وأما الأول فقد استحاز؛ لعدم الماء الذي يقطر منه، والوضوء في المسجد مختلف عند المالكية، قاله الباجي باسطاً. قلت: أما الوضوء في المسجد فعده أيضاً صاحب "الدر المختار" من الحنفية في منهيات الوضوء، فقال: ومنها: التوضؤ في المسجد إلا في إناء أو موضع أعد لذلك، لكن علم منه أن بحرد المسح على الخفين لا يدخل في الكراهة. "ثم صلى عليها" =

٧٣ - مَالَكُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رُقَيْشٍ الأشعري أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ أَنسَ بْنَ مَالك أَتَى قُبَاء، فَبَالَ، ثُمَّ أَتِي بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إلى الْمِرْفَقَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الْجُفَيْنِ، ثُمَّ جَاءَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى.

قَال يَحْيَى: سُئلَ مَالك عَنْ رَجُلِ تَوَضًّا وُضُوءَ الصَّلاةِ، ثُمَّ لَبِسَ خُفَّيْهِ، ثُمَّ بَالَ ثُمَّ نَزَعَهُمَا،

= أي على الجنازة داخل المسجد أو خارجه، مختلف عند العلماء كما يجيء في الجنائز، ثم ظاهر الحديث تفريق الوضوء رد هو يخالف المالكية والحنابلة؛ إذ قالوا بفرضية الموالات، ويوافق الحنفية؛ إذ لم يقولوا بها، وهما قولان للشافعي ك، وأوَّلوا المالكية هذا الحديث بوحوه، منها: أنه لعله نسى المسح، أو يكون هذا مذهبه، أو يكون برجليه علة لم يمكنه الجلوس في السوق، أو عجز الماء عن الكفاية، وأنت خبير بما في هذه التوجيهات، والأوجه من هذه كلها ما أجاب به الباجي، فقال: روى على بن زياد عن مالك: أن من أخر مسح خفيه في الوضوء وحضرت الصلاة، فليمسحهما ويصلي ولا يخلع، وهذا يحتمل تجويز التفريق في الطهارة أجمع، ويحتمل أن يكون لتجويزها في المسح خاصة، وقد فسر ذلك محمد بن مسلمة في "المبسوط"، وقال: إن ذلك إذا صار إلى المسح فهو خفيف. أتمي قباء: بضم القاف تقدم ضبطه في المواقيت "فبال" المقصود منه بيان تقدم الحدث على الوضوء، والتنبيه على أن المسح لم يكن في تحديد الوضوء بل في وضوء الحدث، "ثم أتي" ببناء المجهول "بوضوء" بالفتح: ما يتوضأ به، "فتوضأ" ثم فسره بقوله: "فغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ومسح برأسه، ومسح على الخفين" اكتفى على المفروض بياناً للجواز، أو هو اختصار من الراوي، "ثم جاء المسجد فصلي" الغرض منه ومن الذي قبله أن المسح معمول عند الصحابة بعده ﷺ، فلو كان منسوخاً كما زعمه الخوارج ما مسحوا، وأيضاً قد ورد في "مسلم" وغيره برواية حرير أنه قال: رأيته ﷺ يمسح، وقد أسلم حرير بعد نزول آية الوضوء بزمان؛ ولذا قال إبراهيم النجعي: فكان يعجبهم هذا الحديث؛ لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة. قلت: وأصرح منه ما ذكره صاحب "السعاية" عن الطبراني بلفظ أنه كان معه ﷺ في حجة الوداع، فذهب للتبرز، فرجع، فتوضأ، ومسح على خفيه. عن رجل توضأ إلخ: "وضوء الصلاة" وغسل رجليه "ثم لبس خفيه، ثم بال" أو أحدث بشيء آخر "ثم نزعهما" أي الخفين، "ثم ردهما" أي لبس الخفين "في رجليه"، ثم توضأ ومسح عليهما "أيستأنف الوضوء؟ قال" الإمام: "لينزع حفيه ثم ليتوضأ" أي يستأنف الوضوء، وزيادة: "وليتوضأ" توجد في النسخ الهندية دون المصرية "وليغسل رجليه"؛ لأن المسح على الخفين قد بطل بنزعهما، فلا يجوز مسحهما، وبه قالت الحنفية إلا أنه يكفي عندهم غسل الرحلين، ولا يحتاج إلى استيناف الوضوء، ولعل الأمر بالاستيناف في كلام الإمام مالك محمول على بقاء الموالاة. "وإنما يمسح على خفيه" وفي نسخة: على الخفين "من أدخل رجليه في الخفين وهما" أي الرجلان "طاهرتان طهر الوضوء" وفي نسخة: تطهر الوضوء. "فأما من أدخل رجليه في الخفين وهما غير طاهرتين بطهر" وفي نسخة: تطهر الوضوء، =

تُمَّ رَدَّهُمَا فِي رَجْلَيْهِ أَيَسْتَأْنِفُ الْوُضُوءَ؟ قَالَ: ليَنْزعْ خُفّيْهِ، ثُمَّ لِيَتَوَضَّأَ، وَلْيَغْسَلْ رَجْلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ مَنْ أَدْخَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخُفَّيْنِ، وَهُمَا طَاهِرَتَانِ تطهر الْوُضُوءِ، وَأَمَّا مَنْ أَدْخَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخُفَّيْنِ وَهُمَا غَيْرُ طَاهِرَتَيْنِ تَطَهُّرَ الْوُضُوءِ، فَلا يَمْسَحُ عَلَى الْحُفَّيْنِ. قَالَ يجيي: وسُئلَ مَالك عَنْ رَجُلِ تَوَضَّأَ وَعَلَيْه خُفَّاهُ، فَسَهَا عَنِ الْمَسْح عَلَى الْحُفَّيْنِ حَتَّى جَفَّ وَضُوءُهُ وَصَلَّى، قَالَ: ليَمْسَحْ عَلَى خُفَّيْهِ، وَلَيْعِدْ الصَّلاةَ، وَلا يُعيدُ الْوُضُوءَ. قال يحيى: وسُئلَ مَالك عَنْ رَجُلِ غَسَلَ قَدَمَيْه، ثُمَّ لَبِسَ خُفَّيْهِ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْوُضُوءَ، فَقَالَ: لِيَنْزِعْ خُفَيْهِ، ثُمَّ لْيَتَوَضَّأُ وَيَغْسِلُ رِجلَيْه.

= "فلا يمسح على الخفين". قلت: و لم يقل به الحنفية كما تقدم. قال ابن قدامة في "المغني": أما إن غسل إحدى رجليه فأدخلها الخف، ثم غسل الأخرى وأدخلها الخف لم يجز المسح أيضاً، وهو قول الشافعي وإسحاق ونحوه عن مالك، وحكى بعض أصحابنا رواية أخرى عن أحمد: أنه يجوز، وهو قول يجيى بن آدم وأبي ثور وأصحاب الرأي؛ لأنه أحدث بعد كمال الطهارة، وقيل أيضاً فيمن غسل رجليه ولبس خفيه ثم غسل بقية أعضائه: يجوز له المسح، وهذا مبنى على أن الترتيب غير واجب في الوضوء، وقد سبق. قلت: وقد تقدم الكلام على الترتيب في محله.

وعليه خفاه فسها إلخ: في وضوئه "عن المسح على الخفين" وما تذكر "حتى جف وضوءه وصلى" بذلك الوضوء الناقص. "قال: يمسح على خفيه" إذا تذكر ويعيد الصلاة؛ لأنه صلى بناقص الوضوء. قلت: وكذلك عندنا الحنفية في الفرائض، أما النوافل فلا إعادة فيه عندنا؛ لأنه ما صح الشروع فيه، صرح به في كتب الفروع. "ولا يعيد الوضوء" لأن الموالات والفور وإن كان واحباً عند المالكية لكن سقط بالنسيان، وأما عندنا الحنفية فلا إشكال فيه؛ لأن الموالات ليست بواجبة عندنا، فلا يحتاج إلى إعادة الوضوء.

رجل غسل قدميه: أي رجليه، "ثم لبس خفيه، ثم استأنف الوضوء، فقال: لينزع خفيه، ثم ليتوضأ"؛ لأن الوضوء الأول لم يصح عند المالكية؛ لعدم الترتيب "وليغسل رجليه" ثم يلبس الخفين؛ لأنه لم يلبس الخفين أولاً على طهارة كاملة، وهذا هو المشهور عند المالكية و لم يقل به الحنفية كما تقدم، بل يمسح عندهم، وهو رواية ابن القاسم عن الإمام مالك في "العتبية"، ومما يجب أن يحفظ أن المسح لا يرفع الحدث عند الجمهور. وقال داود: يرفع الحدث الأصغر، فمن خلع الخفين بعد المسح لا يبطل المسح عنده، ويبطل عند الجمهور، قاله الباجي، وأيضاً المسح لا تعلق له بالحدث الأكبر فيجب النزع له. قال في "المغنى": فإن حواز المسح مختص بالحدث الأصغر، ولا يجزئ المسح في جنابة ولا غسل واجب ولا مستحب، لا نعلم في هذا خلافًا.

الْعَمَل فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

٧٤ - مَالِكُ عَنْ هِشَامِ بْن عُرْوَةَ أَنَّهُ رَأَى أَبَاهُ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَيْن، وَكَانَ لا يَزِيدُ اللهِ عَلَى الْخُفَيْن، وَكَانَ لا يَزِيدُ إِذَا مَسَحَ عَلَى الْخُفَيْن، وَكَانَ لا يَزِيدُ إِذَا مَسَحَ عَلَى الْخُفَيْن عَلَى أَنْ يَمْسَحَ ظُهُورَهُمَا وَلا يَمْسَحُ بُطُونَهُمَا.

٧٥ - مَالك أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ كَيْفَ هُوَ؟ فَأَدْخَلَ ابْنُ شِهَابٍ إحْدَى يَدَيْه تَحْتَ الْخُفِّ وَالْأَخْرَى فَوْقَهُ، ثُمَّ أَمَرَّهُمَا.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالك: وَقَوْلُ ابْنِ شِهَابٍ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِليَّ فِي ذَلكَ.

يمسح على الخفين: "قال" هشام: "وكان عروة لا يزيد إذا مسح على الخفين على أن يمسح ظهورهما" جمع ظهر، والمراد: الجانب الفوقاني "ولا يمسح بطونهما" جمع بطن، والمراد التحتاني، واختلف العلماء في محل المسح، فقال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل: إن محله ظاهر الخفين، وقال مالك والشافعي: يمسح ظاهرهما وباطنهما، إلا أنه لو اكتفى على الباطن فقط لا يؤدي على المشهور عنهما، وقال الزهري وهو قول الشافعي كله: إن من مسح بطونهما ولم يمسح ظهورهما أجزأه، قاله الشوكاني. قلت: وهو رواية عن المالكية كما في "الباجي"، والأثر حجة للحنفية والجمهور كما ترى، وروي عن على الله الدين الدين الرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيته ﷺ يمسح على ظهر خفيه، وروي عنه أيضاً: ما كنت أرى باطن القدمين إلا أحق بالمسح، حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظهر خفيه، أخرجهما أبو داود وغيره، ونقل الزيلعي عن الدار قطني عن عمر ﷺ سمعت رسول الله ﷺ يأمر بالمسح على أظهر الخف ثلاثة أيام، الحديث. وفي الباب روايات أخر بسطها أهل التطويل واختصرها ابن قدامة في "المغني"، واختلف العلماء في قدر الإجزاء، فقال أبو حنيفة: يجزئه قدر ثلاثة أصابع، وقال مالك بالاستيعاب، وقال الشافعي: ما يقع عليه اسم المسح، وقال أحمد: مسح الأكثر، قاله القاري والشعراني. كيف هو: أي كيف صفته المستحبة؟ "فأدخل ابن شهاب إحدى يديه" الظاهر اليسرى "تحت الخف" للرحل اليمني "والأخرى" أي اليد اليمني "فوقه" من الخف، "ثم أمرهما" وفي نسخة: أمرها من الإمرار أي أمدهما، حتى استوعب المسح جميع الخف كما هو المرجح عند المالكية، لقولهم بالاستيعاب؛ ولذا "قال يجيي: قال" الإمام "مالك: وقول" أي فعل "ابن شهاب" المذكور "أحب ما سمعت إليّ" متعلق بـــ"أحب" "في ذلك" متعلق بـــ"سمعت" أي في كيفية المسح. قلت: وهذا يؤيد القول المشهور لهم كما تقدم، و لم يقل به الحنفية؛ لما روي عن على 🌼: "لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه" أخرجه أبو داود والدارمي معناه، ولغير ذلك من الآثار كما تقدم.

مَا جَاءَ في ا**لرُّعَافِ** والقيء

٧٦ - مَالِكَ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا رَعَفَ انْصَرَفَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَجَعَ فَبَنَى وَلَمْ يَتَكَلَّمْ.

٧٧ - مَالك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عَبَّاسٍ.....٧٧

الوعاف: كغراب مصدر رعف. قال الجحد: كنصر ومنع وكرم وعني وسمع خرج من أنفه الدم رعفاً ورعافاً كغراب. ويقال: رعف وأرعف. قال الأزهري: ولم يعرف رعف في فعل الرعاف يعني مبنياً لما لم يسم فاعله، كذا في "الفتح الرحماني"، والرعاف أيضاً الدم بعينه، وتقدم اختلاف العلماء فيه قبيل الطهور للوضوء، ويوجد في النسخ الهندية بعده: والقيء. قال الزرقاني: ويقع في نسخ سقيمة: والقيء، ولا وجود لها في النسخ العتيقة المقروءة، ويلزم عليها أنه ترجم بشيء ولم يذكره، وكان أصلها هامشاً فأدخله الناسخ جهلاً. قلت: ولا يوجد في نسخة الزرقاني ولا نسخة الباحي، ولكن لما وحد في أكثر النسخ فيمكن أن يوجه أن حكمها لما كان عند الإمام واحداً ذكرهما، وأثبت الأولى آثاراً والثانية اجتهاداً؛ لأنه لما تحقق عنده بالآثار أن الوضوء لا يكون من غير السبيلين، ثبت حكم القيء أيضاً؛ لكونه من غير السبيلين، أو يقال: إنه لما تقدم بعض الآثار الواردة في القيء أشار المصنف ه بالترجمة التنبيه على ما تقدم، و لم يذكر ههنا تشحيذًا للأذهان إن سلم من تصرف النساخ. والاختلاف في القيء كالخلاف في الدم كما تقدم من ابن قدامة في "المغني"، وحاصله أن القيء الفاحش والدم الفاحش ينقضان الوضوء عند الإمام أحمد رواية واحدة، يعني لا خلاف فيه عندهم، وكذلك عند الحنفية، وروي عن قتادة والثوري وإسحاق مثله، وكان مالك والشافعي عيًّا وغيرهما لا يوجبون منهما وضوءًا، واستدل الحنفية والحنابلة بروايات، منها: رواية أبي الدرداء: أنه الله قلة قاء فتوضأ، قال ثوبان: صدق أنا صببت له وضوءًا، رواه الأثرم والترمذي، وقال: هذا أصح شيء في هذا الباب، قيل لأحمد: حديث ثوبان ثبت عندك؟ قال: نعم، وتقدم شيء من الكلام عليه. كان إذا رعف إلخ: في صلاته "انصرف" منها "فتوضأ" وضوءه للصلاة "ثم رجع" إلى مصلاه "فبني" على صلاته "ولم يتكلم"؛ إذ لو تكلم في الصلاة بطلت، وسيأتي الكلام على البناء في آخر الباب الآتي، وفي الأثر حجة للحنفية في أن الرعاف تاقض للوضوء، ولما كان هذا الأثر مخالفاً للمالكية، أوله الزرقاني وغيره بغسل الدم، وهذا التأويل رواه البيهقي عن الشافعي أيضاً، لكنه مع أنه خلاف الظاهر يأباه مذهب ابن عمر ﴿ اللَّهُمَا أيضاً؛ فإن مذهبه كما في "المغني" و"الشرح الكبير" وغيرهما نقض الوضوء منه، وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن ابن عمر اللهما: "من رعف في صلاته فلينصرف وليتوضأ" الحديث، فلا يجوز توجيه أثر على خلاف مذهبه. كَانَ يَوْعُفُ فَيَحْرُجُ فَيَغْسِلُ الدَّمَ، ثُمَّ يَرْجِعُ، فَيَبْنِي عَلَى مَا قَدْ صَلَّى.

٧٨ - مَالِك عَنْ يَزِيدَ بْن عَبْد الله بْن قُسَيْطٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّهُ رَأَى سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّب رَعَفَ وَهُوَ يُصَلِّي، فَأَتَى حُجْرَةً أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتِيَ بِوَضُوءٍ، فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَجَعَ، فَبَنَى عَلَى مَا قَدْ صَلَّى.

الْعَمَل في الرُّعَافِ

٧٩ - مَالِكَ عَنْ عَبْد الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ الأَسْلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ سَعيدَ بْنَ الْمُسَيَّب

يرعف: في صلاته "فيخرج" عن مصلاه؛ ليغسل الدم عنه ويتوضأ، "ثم يرجع" إلى المصلي، فيبني على ما قد صلي، ولو سلم أنه هجه كنان يكتفي على غسل الدم، فلعل مذهبه ﴿ كَانَ إِذْ ذَاكَ عَدَمَ نَقْضَ الوضوء منه؛ فإنه اختلف العلماء في مذهبه ١٠٠٠، فنقل الشوكاني عنه مثل مالك، وفي "المغيّى" و"الشرح الكبير" مثل الحنفية، الظاهر عندي أن مذهبه يوافق الحنفية، فروي عنه عدم الوضوء أيضاً على قلة الدم، والوضوء على كثرته، وكل روى عنه مثل ما رآه يفعله، وفي الحديث لم يذكر عدم الوضوء، فلا حجة فيه لأحد، وقد نقل ابن عبد البر عن ابن عباس أنه قال: إذا فحش أي ينقض الوضوء. يزيد: بتحتية فزاي معجمة "ابن عبد الله بن قسيط" بقاف فسين آخره طاء مهملتين مصغراً ابن أسامة "الليثي" أبي عبد الله المدني، وثقه النسائي وغيره، مات ١٣٢هـ.، وله تسعون سنة.

وهو يصلي إلخ: الواو حالية "يصلي فأتي حجرة" أم المؤمنين "أم سلمة ﴿ زوج النبي ﷺ؛ لأنما أقرب موضع إلى المسجد، فيقل المشي في أثناء الصلاة، "فأتي" ببناء الجمهول "بوضوء" - بالفتح - أي ماء الوضوء، "فتوضأ" وضوءه للصلاة كما هو ظاهر اللفظ، وأوله الزرقابي بغسل الدم تأويلًا إلى مذهبه، "ثم رجع" إلى المسجد، "فبني على ما قد صلى" أفاد أن الرعاف ناقض عنده أيضاً، وروى عنه في "مصنف عبد الرزاق" من قوله ما يوافق فعله هذا من أنه قال: "إن رعفت في الصلاة فاشدد منخريك، وصل كما أنت، فإن خرج من دم شيء فتوضأ، وأتم على ما مضى ما لم تتكلم"، فهذا نص منه على إيجاب الوضوء عند خروج الدم، وأيضاً نقل مذهبه في "المغني" و"الشرح الكبير" نقض الوضوء، فتأويل العلامة الزرقاني الله ههنا أيضاً بغسل الدم غلط فاحش، ولما كان آثار الباب كلها مؤيداً للحنفية، أعرضنا عن ذكر غيرها من دلائل المذاهب، وبسطها الشيخ في "البذل"، فارجع إليه إن شئت، والآثار في مسألة البناء يؤيد الحنفية، وسيأتي المذاهب في ذلك.

العمل في الرعاف: قال الزرقاني: وهو كثير، فيخرج إلى غسله، وقليل فيفتله بأصابعه حتى يجف ويتمادى على صلاته، فغرض الشارح بمذا الكلام بيان الفرق بين الترجمتين بأن المراد في الترجمة الأولى الكثير فيحرج ويغسل، =

يَرْعُفُ فَيَحْرُجُ مِنْهُ الدَّمُ حَتَّى تَحْتَضِبَ أَصَابِعُهُ مِنِ الدَّمِ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ أَنْفِهِ، تُمَّ يُصَلِّي وَلا يَتَوَضَّأُ.

٨٠ – مَالك عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُحَبَّرِ، أَنَّهُ رَأَى سَالِمَ بْنَ عَبْدِ الله يَخْرُجُ منْ أَنْفِهِ اللهَّ مَ خَتَّى تَخْتَضِبَ أَصَابِعُهُ، ثُمَّ يَفْتِلُهُ، ثُمَّ يُصَلِّي وَلا يَتَوَضَّأُ.

والمراد في الثانية القليل فلا يخرج عن الصلاة، ويمكن أن يوجه الفرق بينهما، بأن المراد من الأولى ما ورد في الرعاف من الآثار المختلفة، من الغسل في بعضها والوضوء في الآخر، وأما المقصود من هذه الترجمة بيان العمل، والراجح أن المعمول به عند الإمام عدم الوضوء، ثم الفرق بين القليل والكثير كما هو عند المالكية كذلك عند الحنفية، كما سيحيء في كلام الإمام محمد في آخر الباب.

حتى تختضب أصابعه: قال الباجي: ظاهره أنها تختضب كلها فهو في حيز الدم الكثير، ولعله أراد الأنامل العليا من أصابع يده، وإن ذلك في حيز اليسير، أو من الدم الذي يخرج من أنفه. "ثم يصلي" بعد غسل الأصابع إن كان هذا المقدار يكثر عن الدرهم، والمعفو عند الجمهور هذا المقدار فقط، وبدونه إن كان قليلاً عنه: "ولا يتوضأ" أما عند المالكية؛ فلأن الرعاف ليس بناقض، وأما عند الحنفية فلعله يكون قليلاً عنده، كما تقدم من كلام الباجي، وقال أيضاً: قوله: "يصلي ولا يتوضأ" يحتمل معنيين، بحتمل أنه يقصد أن مثل هذا المقدار من الدم لا يوجب الوضوء، فهو مذهب من يقول: إن خروج الدم ينقض الطهارة، والوجه الثاني: أنه يريد به أنه لا يغسل الدم الخارج من أنفه، وسيجيء من كلام الإمام محمد، وهو الأوجه؛ لئلا يخالف ما تقدم عنه من الوضوء، وإن لم يجمع بهذا فالرواية المتقدمة أرجح؛ لأن يزيد بن عبد الله أوثق من عبد الرحمن بن حرملة، كما لا يخفي على من له ممارسة بالرجال. ثم يفتله: بكسر الناء أي يحركه، ولفظ رواية محمد: أنه رأى سالم بن عبد الله يدخل أصبعه في أنفه، أو أصبعيه ثم يخرجها وفيها شيء من دم، فيفتله، ثم يصلي ولا يتوضأ. قال الباجي: هذا في اليسير على ما تقدم، فلا يغسله، وكذا عند الحنفية لم يتوضأ؛ لقلته، قال الإمام محمد بعد سرد هذه الروايات كلها: وبمذا كله نأخذ، أما الرعاف فإن مالك بن أنس كان لا يأخذ بذلك، ويرى إذا رعف الرجل في صلاته أن يغسل الدم ويستقبل الصلاة، فأما أبو حنيفة فإنه يقول بما روى مالك عن ابن عمر ﷺ، وعن سعيد بن المسيب: أنه ينصرف فيتوضأ، ثم يبني على ما صلى إن لم يتكلم وهو قولنا، وأما إذا أدخل الرجل أصبعه في أنفه، فأخرج عليها شيئاً من دم، فهذا لا وضوء فيه؛ لأنه غير سائل ولا قاطر، وإنما الوضوء في الدم مما سال أو قطر، وهو قول أبي حنيفة راء، فعلم بمذا أن رواييتي الباب محمولتان على القليل بالاتفاق بين الحنفية والمالكية، فلا وضوء إذًا عند الحنفية، ولا غسل الدم عند المالكية.

الْعَمَلُ فيمَنْ غَلَبَهُ الدَّمُ منْ جُرْح أَوْ رُعَافٍ

٨١ - مَالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَهُ أَنهُ دَخَلَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِن اللَّيْلَة الَّتِي طُعِنَ فيهَا، فَأَيْقَظَ عُمَرَ لِصَلاةِ الصَّبْح، فَقَالَ عُمَرُ: نَعَمْ، وَلا حظ في الإسلامِ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلاةَ، فَصَلَّى عُمَرُ عَلَيْهِ وَجُرْحُهُ يَبْعَبُ دَمًا.

الدم من جرح إلخ: اعلم أن الدم السائل نحس عند المالكية أيضاً كما هو عند الحنفية، والمعفو عندهم أيضاً مقدار الدرهم كما في "مختصر الخليل"، والفرق بين الحنفية والمالكية في نقض الوضوء فقط، والشافعية مع المالكية، والحنابلة مع الحنفية كما تقدم، ومقصود الإمام بالترجمة أنه صار معذوراً، فلا يفسد صلاته به، ويقتصر في الثياب أيضاً، وبه قالت الحنفية، وقالوا أيضاً: لا ينقض وضوؤه بهذا الدم.

أخبره: أي أخبر مسور عروة "أنه دخل"، وظاهره أن الداخل المسور، وفي نسخة: دخل رجل وظاهره أنه غيره، ويحتمل أنه عبر نفسه بالغائب "على" أمير المؤمنين ثاني الخلفاء الراشدين "عمر بن الخطاب هيه من الليلة التي طعن" ببناء المجهول "فيها" من أبي لؤلؤة فيروز النصراني، وقيل: اليهودي عبد لمغيرة بن شعبة. قال الباجي: قوله: إنه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي طعن فيها؛ "ظاهره أن وقت صلاة الصبح من الليل؛ لأن الذي صح عن عمر منه أنه طعن في صلاة الصبح من أول ركعة، ولعل هذا مخالف لتلك الرواية، ويحتمل أنه أراد بذلك من الوقت المتصل بتلك الليلة، وعند مالك أن النهار من طلوع الفجر، وقد روى عيسى عن ابن القاسم: أن عمر هيه مات من يومه الذي طعن فيه. قلت: ليت شعري ما أشكل على الباجي في توضيح الرواية تعيين الليلة، فإطلاق الليلة على صلاة الصبح تجوزاً ليس بمستبعد، بل قال صاحب "القاموس": الليل من مغرب الشمس إلى طلوع الفجر أو الشمس، وحمله الصبح تجوزاً ليس بمستبعد، بل قال صاحب "القاموس": الليل من مغرب الشمس إلى طلوع الفجر أو الشمس، وحمله على الليلة الآتية كما يظهر من كلامه ليس بوجيه؛ فإن أهل التاريخ اتفقوا على أنه على توفي من يومه ذلك، فهذه الصلاة التي طعن فيها، ومعنى الإيقاظ: التنبيه من الغشيان.

قال الحافظ في "الفتح": فصلى عبد الرحمن صلاة خفيفة بأقصر سورتين: "الكوثر" و"إذا جاء نصر الله" و"الفتح"، وفي رواية: ثم غلب عمر النزف حتى غشي عليه، فاحتملته في رهط حتى أدخلته بيته، فلم يزل في غشيته حتى أسفر، فنظر في وجوهنا، فقال: أصلى الناس؟ فقلت: نعم، قال: "لا إسلام لمن ترك الصلاة"، ثم توضأ، وفي رواية: فتوضأ وصلى، وجرحه يثعب دماً، وإني لأضع أصبعي الوسطى فما تسد الفتق، فعلم منه أن القصة لتلك الصلاة لا غير. "فأيقظ عمر لصلاة الصبح" تقتضي أن ذلك يجب عليه، والصلاة لا تسقط لجرح ولا شدة مع بقاء العقل، ولذلك قال عمر هذا ولا حظ في الإسلام إلخ" قال أبو عمر: قال ابن عباس الما عن عمر الله احتملته أنا ونفر من الأنصار حتى أدخلناه منزله، فلم يزل في غشية واحدة حتى أسفر، فقال رحل: إنكم لن تفزعوه المتملته أنا ونفر من الأنصار حتى أدخلناه منزله، فلم يزل في غشية واحدة حتى أسفر، فقال رحل: إنكم لن تفزعوه المتحديدة النفرة عنه المناه ا

٨٢ - مَالَكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: مَا تَرَوْنَ فيمَنْ غَلَبَهُ الدَّمُ

= بشيء إلا بالصلاة، قال: فقلنا: الصلاة يا أمير المؤمنين! "فقال عمر: نعم" بفتحتين أي أستيقظ، أو بكسر فسكون أي نعم ما أيقظتني إليه "ولا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة" اختلف العلماء في تارك الصلاة عمداً تكاسلاً بعد الاتفاق على أن تاركه منكراً كافر، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام أو لم بخالط المسلمين، بحيث يبغه وجوب الصلاة، فقال مالك والشافعي: إنه لا يكفر بل يفسق، فإن تاب وإلا فقتلناه حداً كالزاني المحصن إلا أنه يقتل بالسيف، وذهب جماعة إلى أنه يكفر، وهو مروي عن علي في وإحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل، وبه قال ابن المبارك وإسحاق بن راهويه، وهو وجه لبعض الشافعية، وذهب أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة والمزني من الشافعية إلى أنه لا يكفر، ولا يقتل بل يحبس حتى يتوب، كذا في "النيل". وبعد هذا فاختلف العلماء في معنى قول عمر في على احتلافهم في حكمه، فقيل: لا حظ له في الإسلام أي يكفر. قال السيوطي: أخذ بظاهره من كفر بترك الصلاة تكاسلاً، ولكن الجمهور لما لم يقولوا بكفره كما تقدم مع الاختلاف بينهم في أخذ بظاهره من كفر بترك الصلاة تكاسلاً، ولكن الجمهور لما لم يقولوا بكفره كما تقدم مع الاختلاف بينهم في وأرفعها شأناً، فمن تركها بطل نصيبه من سائر الأعمال، وقيل: معناه: ليس له في الإسلام حظ يحقن به دمه، قالد المنجد إلا في المسجد إلا في المسجد" و"لا إيمان لمن لا أمانة له"، وهو كلام خرج على ترك عمل كخبر: "لا صلاة لحار المسجد إلا في المسجد" و"لا إيمان لمن لا أمانة له"، وهو كلام خرج على ترك عمل الصلاة لا على حجودها. قلت: وهو ظاهر السياق.

"فصلى عمر الله الصبح "وجرحه يثعب" بمثلثة فعين مفتوحة أي يجري ويتفجر "دماً" ولما كان عمر المحدود في حكم المعذور عند الحنفية والمالكية معاً، فما بطل صلاته بخروج الدم، واغتفر في ثيابه أيضاً، ولذا لا يصح الاستدلال به على الحنفية في عدم انتقاض الوضوء من خروج الدم؛ ولذا قيد ترجمة الباب بغلبة الدم، وبوّب عليه الشيخ الدهلوي في "المصفى": باب من به جرح سائل يغتفر له ما يتعلق بحسده وثوبه من ذلك الجرح، وذكر في "المسوى" في آخر الحديث: قلت: وعليه أهل العلم، وتعب أي سال، والمشهور من مذهب الشافعي أن الدماميل والقروح وموضع الفصد والحجامة إن كان دمها يدوم سيلانه غالباً كالمستحاضة، يجب غسله لكل فريضة، وصحح النووي العفو عن قليله وكثيره؛ لعموم البلوى. وفي "العالمگيرية": إن كان بحال يتنجس الثوب ثانياً قبل الصلاة جاز أن لا يغسل، وإلا فلا.

فيمن غلبه الدم إلخ: أي يكثر سيلانه "فلم ينقطع عنه" وسؤال سعيد لأصحابه على سبيل الاستخبار بالمسائل والتدريب بالفهم، ويحتمل أن يكون تنبيها لهم، قاله الباجي. "قال يجيى بن سعيد" المذكور: ولعل التلامذة سكتوا أدباً، فأجاب سعيد بن المسيب بنفسه، ويحتمل ألهم أيضاً أجابوا المسألة على وفق اجتهادهم وحذفه الراوي، ورواية محمد في "موطئه" بغير هذا السياق، ولفظه: أحبرنا يجيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن الذي يرعف، =

مِنْ رُعَافٍ فَلَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهُ؟ قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: ثُمَّ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَرَى أَنْ يُومئَ بِرَأْسِهِ إِيمَاءً، قَالَ مَالك: وَذَلكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إليَّ فِي ذَلكَ.

الْوُضُوءُ من الْمَذْي

٨٣ - مَالَكُ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْد الله، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ الرَّجُلِ الله عَنْ الله عَنْ الرَّجُلِ الله عَنْ الرَّجُلِ اللهِ عَنْ الرَّجُلِ اللهِ عَن الرَّجُلِ عَن الرَّجُلِ اللهِ عَنْ الرَّجُلِ اللهِ عَنْ الرَّجُلِ عَن الرَّجُلِ اللهِ عَنْ الرَّجُلِ اللهِ عَنْ الرَّجُلِ عَن الرَّجُلِ اللهِ عَنْ الرَّبُولِ اللهِ عَنْ الرَّجُلِ اللهِ عَنْ الرَّجُلِ اللهِ عَنْ الرَّبُولِ اللهِ عَنْ الرَّبُهُ اللهِ عَنْ الرَّبُولِ اللهِ عَنْ الرَّبُولِ اللهِ اللهِ عَنْ الرَّبُولِ اللهِ عَنْ الرَّبُولِ اللهِ اللهِ عَنْ الرَّبُولِ اللهِ اللهِ عَنْ الرَّبُولِ اللهِ اللهِ عَنْ الرَّبُولِ اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ الرَّبُولِ اللهِ اللهِ عَنْ الرَّبُولِ اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ الرَّبُولِ اللهِ اللهِ عَنْ الرَّبُولِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ الرَّبُولِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ الللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله

= فيكثر عليه كيف يصلي؟ قال: يؤمئ إيماء برأسه في الصلاة. "ثم قال سعيد بن المسيب" في حواب ما سألهم: "أرى أن يؤمئ برأسه إيماء" قال الباحي: واختلف أصحابنا في توجيه ذلك، فقال ابن حبيب: إنما ذلك ليدراً عن ثوبه الفساد بالإيماء له؛ لأنه لو ركع وسحد لأفسد ثوبه، وقال محمد بن مسلمة: إنما ذلك إذا كان الرعاف يضر به في ركوعه كالرمد، ومن لا يقدر على السحود. قلت: والتوجيه الأول يختص بالمالكية؛ لأن عندنا الحنفية لا ينقض وضوؤه بذلك العذر، ويغتفر في ثوبه أيضاً، بل ارتفع نحاسة في حقه للعذر وعفي عنه، وأما التوجيه الثاني فيتمشى على قواعدنا أيضاً، وهو الأوجه؛ لأنه منقول عن تلميذ صاحب الكتاب والراوي عنه، فقال الإمام محمد على "موطئه": وأما إذا كثر الرعاف على الرجل فكان إن أوماً برأسه إيماء لم يرعف، وإن سجد رعف، أوماً برأسه إيماء وأجزأه، وإن كان يرعف كل حال سجد.

الوضوء من المذي: يفتح الميم وسكون الذال المعجمة، وتخفيف الياء على الأفصح، وكغنى: ماء أبيض رقيق لا يخرج عند الملاعبة أو النظر أو تذكر الجماع، وقيل: يخرج عند الشهوة الضعيفة، وقد لا يحس بخروجه، وفي حكمه الودي بالمهملة عندنا الحنفية، وسيجيء في الباب الآتي. أمره إلخ: أي المقداد "أن يسأل له" أي لعلي، "رسول الله في عن الرجل إذا دنا" أي قرب "من أهله" أي حليلته "فخرج منه المذي" للملاعبة، "ماذا" يجب، "عليه" من الوضوء أو الغسل؟ وذكر أبو داود والنسائي وغيرهما سبب السؤال عن علي هه قال: "كنت رحلاً مذاء، فجعلت أغتسل منه في الشتاء حتى تشقق ظهري" الحديث. "قال علي" وهذا اعتذار منه هم من أنه لا يسأله بنفسه: "فإن عندي" وتحتي "ابنة رسول الله في وأنا" لأجلها "ستحيي" ذكر اليافعي في "الإرشاد": أن الحياء على أقسام، ونقله في "التعليق الممجد"، لو شئت التفصيل فارجع إليه. "أن أسأله" أي رسول الله في عن ذلك؛ عن ذلك؛ المأن المذي يخرج من الملاعبة، وفي السؤال عن كثرته تعريض بحال ابنته، ومثل ذلك لا يكاد يفضح بحضرة الأكابر. "قال المقداد: فسألت رسول الله في عن حكم "ذلك"، وظاهره أن متولي السؤال المقداد، واحتلفت الروايات فيه كثيراً بسطها العيني أحسن بسط، وللنسائي وغيره أن علياً هه أمر عماراً أن يسأل، وفي "الترمذي" الروايات فيه كثيراً بسطها العيني أحسن بسط، وللنسائي وغيره أن علياً هو أمر عماراً أن يسأل، وفي "الترمذي" و"ابن ماجه" وغيرهما عن على قال: سألت النبي ماجه" وغيرهما عن على قال: سألت النبي عن على نالذي، فقال: من المذي الوضوء ومن المن الغسل.

إِذَا دَنَا مِنْ أَهْلِهِ فَحَرَجَ مِنْهُ الْمَدْيُ، مَاذَا عَلَيْه؟ قَالَ عَلَيِّ: فَإِنَّ عَنْدي ابْنَةَ رَسُولِ الله ﷺ وَأَنَا أَسْتَحِيي أَنْ أَسْأَلُهُ، قَالَ الْمِقْدَادُ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ الله ﷺ عَنْ ذَلكَ، فَقَالَ النبي ﷺ: "إِذَا وَجَدَ ذَلكَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَنْضَحْ فَرْجَهُ بِالْمَاءِ، وَلْيَتَوَضَّأُ وُضُوءَهُ لِلصَّلاةِ".

= واختلف العلماء في الجمع بينهما بأقوال: فجمع ابن حبان بأن علياً الله أمر عماراً أن يسأل، ثم أمر مقداداً بذلك، ثم سأل بنفسه، قال الحافظ: وهو جمع جيد إلا آخره فيخالفه قوله: "وأنا أستحيى إلخ". قلت: ويمكن أن يجاب عنه بأن الاستحياء كان مانعاً في الابتداء، لكنها لما أبطاً في السؤال سأل بنفسه؛ لشدة احتياجه إليه. وقال الحافظ: فتعين حمله على المحاز بأن بعض الرواة أطلق أنه سأله لكونه الآمر بذلك، وبه جزم الإسماعيلي والنووي، وجمع بعضهم بأن السؤال بالواسطة كان لخصوص نفسه، والحياء منه واضح، وباشر نفسه عن مطلق حكم المذي، وهو محتمل وإن لم يرتضه القاري، وجمع العلامة العيني بأنه هم أمر عماراً هما، ثم أمر المقداد أن يسأله، فسأله "أحدهما أو كلاهما"، ثم سأل هو بنفسه لمزيد الاحتياج أو الاحتياط، وأيده باختلاف الجواب في الروايات.

وجمع شيخي - نور الله مرقده - عند قراءتنا عليه بجمعين، أحدهما: أنه أمر أحدهما أولاً ثم الآخر منهما، ولمأ أبطأ في السؤال سأل في بنفسه؛ لشدة احتياجه إليه، وسألا أيضاً في الأوقات المختلفة وأحبراه به، ولذا اختلفت الأجوبة، ويصح إذاً نسبة السؤال إلى كل منهم على الحقيقة. والثاني: أنه في سألهما معاً أن يسألاه ولا كما ورد عند عبد الرزاق عن حابس قال: "تذاكر على المقداد وعمار المذي، فقال على: إنني رجل مذاء فاسألا عن ذلك النبي في فسأله أحد الرجلين" الحديث، فتولى السؤال أحدهما وهو المقداد مثلاً بمحضر عمار وعلى في. قال الحافظ: الظاهر أن علياً كان حاضر السؤال، ثم أيده بوجهين، وفي هذين الاحتمالين يبدو الجموع الكثيرة بأنه في أمرهما منفرداً فسألاه بحتمعاً، وكذا العكس، وغير ذلك مما لا يخفى على المتأمل.

إذا وجد ذلك: أي حروج المذي "أحدكم" بالرفع، "فلينضح" ضبطه النووي بكسر الضاد، وقيل: الأفصح الفتح، بسطه السيوطي، واختلف في ضبطه شراح البخاري، ونقل صاحب "الفتح الرحماني" تغليط الكسر عن العيني، والنضح لغة: الرش والغسل، ويراد به الغسل الخفيف، ويوضحه رواية القعنبي وابن بكير وغيرهما بلفظ: فليغسل فرحه بالماء. اعلم أن العلماء بعد ما أجمعوا على أن في المذي الوضوء دون الغسل، وعلى أن المذي نحس، ولا حلاف فيهما لمن يعتد به، خالفوا هناك في ثلاثة مسائل، أحدها: الاكتفاء على الحجر فلا يجوز عند بعض المحدثين؛ إذ قالوا: يتعين الماء لغسله، كما يظهر من "النيل" و"المغني" وغيرهما. قال الطيبي: لا يجوز الاقتصار على الحجر لندرته. قال الشوكاني: ويستدل به على أنه يتعين الماء في تطهيره. قال العيني: قال عياض: اختلف أصحابنا في المذي هل يجزئ منه الاستجمار كالبول أو لابد من الماء؟ ويجوز عندنا الحنفية الاكتفاء على الحجر، كما صرح به =

٨٤ - مَالك عَنْ زَيْد بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ قَالَ: إِنِّي لأَجِدُهُ يَنْحَدِرُ مَّنِي مثْلَ الْخُرَيْزَة، فَإِذَا وَحَدَ ذَلكَ أَحَدُكُمْ فَلْيَغْسِلْ ذَكَرَهُ، وَلْيَتَوَضَّأُ وُضُوءَهُ للصَّلاةِ يَعْنى الْمَذْيَ.

٨٥ - مَالِكُ عَنْ زَيْد بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ جُنْدُبٍ مَوْلَى عَبْد الله بْنِ عَيَّاشٍ، أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْد الله بْنِ عَيَّاشٍ، أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْد الله بْنَ عُمَرَ عَن الْمَذْيِ، فَقَالَ: إذَا وَجَدْتُهُ فَاغْسلْ فَرْجَكَ، وَتَوَضَّأُ وُضُوءَكَ للصَّلاة.

= في "البدائع" وغيره، وصححه النووي من الشافعية في مؤلفاته غير شرحه على "مسلم". وقال الحافظ: وهو المعروف، وفي المذهب: قال ابن رسلان: وصحح النووي في غير شرح مسلم جواز الاقتصار على الأحجار؛ إلحاقاً للمذي بالبول، وحملاً للأمر به على الاستحباب، أو على أنه خرج مخرج الغالب، وهو المعروف في مذهب الشافعي في روالاحتلاف الثاني هل يغسل موضع النجاسة فقط، أو الذكر بتمامه فقط، وهو رواية عن المالكية كما في "الباجي"، أو مع الأنثيين أيضاً، وهو رواية عن الحنابلة كما في "المغني"، والأول قول الجمهور كما قاله الحافظ، وهو رواية عن المالكية، وبه قال أبو حنيفة والشافعي كما في "الباجي"، وبه قال داود الظاهري مع ظاهرية، وقال: إيجاب غسل كله شرع لا دليل عليه كما في "النيل"، وحملوا روايات الغسل على الاستحباب كما تقدم عن "المغني" لا يتنزهون عن المذي تنزههم عن البول؛ ظناً منهم أنه أخص كما نقله القاري، فشدد النبي في في ذلك كما في مسألة الكلاب. والثالث: حكى الطحاوي عن قوم ألهم قالوا بوجوب الوضوء بمحرد خروجه، ثم رد عليهم بحديث على مرفوعاً بلفظ: فيه الوضوء وفي المن الغسل، فعرف بهذا أن حكم المذي حكم الأول وغيره من نواقض الوضوء، وما نقل في بعض حواشي "الهداية" رواية للإمام أحمد في وحوب الغسل لم أرها الإجماع على أنه من نواقض الوضوء، وما نقل في بعض حواشي "الهداية" رواية للإمام أحمد في وحوب الغسل لم أرها ولا كتبهم، بل في "المغني" من كتب الحنابلة، وكذا في غيره ذكروا الإجماع على وحوب الوضوء فقط.

إلى الأجده إلج: أي المذي يتحدد، وفي نسخة: من الانحدار أي ينزل، والحدور ضد الصعود "مني مثل الخريزة" بخاء معجمة، فراء مهملة، فتحتية، فزاي معجمة تصغير خرزة بفتحتين، وهي الجوهرة، وفي رواية عنه: مثل الجمانة، وهي اللؤلؤ. "فإذا وجد ذلك أحدكم فليغسل ذكره" تمامه أو موضع المذي كما تقدم، و"ليتوضأ وضوءه للصلاة" من غير فرق "يعني المذي" بيان للضمير في قوله: "إني لأجده" ويحتمل أن يكون تفسيراً لقوله: "ذكره" بأن المراد من غسله غسل المذي لا غسل تمامه كما يشير إليه كلام الإمام محمد؛ إذ قال بعد ذكر الحديث: وبحذا نأخذ، يغسل موضع المذي ويتوضأ وضوءه للصلاة، وهو قول أبي حنيفة هـ.

الرُّخْصَةُ فِي تَرْك الْوُضُوعِ من الودي

٨٦ - مَالَكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَهُ وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ،
فَقَالَ: إِنِّي لأَجِدُ الْبَلَلَ وَأَنَا أُصَلِّي، أَفَأَنْصَرِفُ؟ فَقَالَ لَهُ سَعِيدٌ: لَوْ سَالَ عَلَى فَجِذِي
مَا انْصَرَفْتُ حَتَّى أَقْضِيَ صَلاتِي.

٨٧ - مَالك عَن الصَّلْت بْنِ زبيد أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ عَن الْبَلَل أَجدُهُ، فَقَالَ: الْضَحْ مَا تَحْتَ تَوْبِكَ بِالْمَاءِ، وَاللهُ عَنْهُ.

توك الموضوء من الودي"، ولفظ "الرخصة" يؤيد الأول؛ لأن في الترجمة السابقة الوضوء من المذي، فيناسبه الرخصة فيدل المذي "الودي على ما عليه جميع أهل اللغة وأهل الفقه من المذاهب ما يتعقب البول، فحكمه حكم البول عند الكل، فذكره بدون البول ليس بوجيه، وأيا ما كان فالترجمة مؤولة؛ لأن المذي والودي من نواقض الوضوء عند الحكر، فذكر الإجماع فيه في "المغني" وغيره، وكذا عدهما من النواقض في متون الحنفية والمالكية، فالمراد في الترجمة من المذي سلس المذي، كما صرح به المالكية أيضاً، فحاصل الترجمة أن المذي إذا صار يتسلسل، فرحص في ترك الوضوء منه؛ لأنه صار في حكم المعذور. قال الزرقاني: أي الحارج من فساد وعلة.

أنه إلح: أي يميى "سمعه" أي سعيداً يقول "ورجل" حال "يسأله" أي سعيداً، "فقال" السائل: "إن لأحد البلل وأنا أصلي" يعني أحد في صلاتي بللاً يخرج من ذكري "أفأنصرف" أي أقطع الصلاة؟ "فقال له سعيد" في حوابه: "لو سال على فخذي ما انصرفت" عن الصلاة "حتى أقضي" أي أتم "صلاتي"؛ لأن مذهب سعيد أن ذلك مما لا ينقض الطهارة وإن قطر وسال، ولا يمنع صحة الصلاة. وقال البغوي: يشبه أن يكون معني الأثر المبالغة في دفع الشك عن القلب، كذا في بعض الحواشي عن "المحلي"، فحمله مالك في على سلس المذي، كما قاله الزرقاني عن الباجي، ومذهب مالك في أن ما يخرج من مذي أو مين أو بول على وجه السلس لا ينقض الطهارة، خلافاً للأثمة الثلاثة؛ إذ قالوا بنقض الوضوء، إلا أن الشافعي في يقول: يتوضأ لكل صلاة، وقالت الحنفية: يتوضأ لوقت كل صلاة، ولا يلتفت إلى ما نقله الشوكاني من موافقة الإمام أحمد بالإمام الشافعي في، بالدلائل أنما تتوضأ لوقت كل صلاة، ولا يلتفت إلى ما نقله الشوكاني من موافقة الإمام أحمد بالإمام الشافعي في المدلائل ألما تتوضأ لوقت كل صلاة، ولا يلتفت إلى ما نقله الشوكاني من موافقة الإمام أحمد بالإمام الشافعي في المدلائل ألم تتوضأ لوقت كل صلاة، ولا يلتفت إلى ما نقله الشوكاني من موافقة الإمام أحمد بالإمام الشافعي في المدلائل ألم توضأ لوقت كل صلاة، ولا يلتفت إلى ما نقله الشوكاني من موافقة الإمام أحمد بالإمام الشافعي في المدلائل ألم توضأ لوقت كل صلاة، ولا يلتفت إلى ما نقله الشوكاني من موافقة الإمام أحمد بالإمام الشافعي وسلاء المستحاضة؛ إذ أمرها النبي المدلوث عند كل صلاة.

انضح: أي اغسل "ما تحت توبك" أي إزارك أو سراويلك "بالماء، واله" أمر من لهي يلهي كرضي يرضي أي اشتغل "عنه" بغيره دفعاً للوسواس. قال في "البدائع": لأنه من باب الوسوسة، فيحب قطعها، أدخله الإمام في هذا الباب، -

الْوُضُوء منْ مَسِّ الْفَرْج

٨٨ - مَالك عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ

= وكذا الإمام محمد في "موطئه"، وليس في اللفظ ما يقتضي كونه مذياً، فإما أن يقال: إنه قد تحقق عند الإمام كون السؤال عن المذي، أو يقال: إنه استوى عنده بلل المذي وبلل البول الخارجان على وجه السلس، فلذا أدخله في بابه الباجي، ويمكن أن يوجه أن وسوسة البلل أعم من أن يكون مذياً أو بولاً لما كان في عدم نقض الوضوء كالمذي عنده أدخله في بابه. قال الإمام محمد بعد تخريج الحديث: وبهذا نأخذ إذا كثر ذلك من الإنسان، وهو قول أبي حنيفة كله.

الفرج: مأخوذ من الانفراج. قال صاحب "المغني": اسم لمحرج الحدث يتناول الذكر وقبل المرأة والدبر. قلت: والظاهر أن مراد المصنف هو الذكر فقط؟ لأن القبل والدبر معما فيهما من كثرة الاختلاف بين الأئمة، حتى لا ينقض الوضوء بمس الدبر عند المالكية لا يتعلق بحما أحد من الأحاديث كما ترى، والوضوء من مس الذكر اختلف فيه أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ونقدم على اختلاف الأئمة في ذلك مناظرة جرت بين أئمة الحديث. قال ابن العربي بسنده إلى رجاء بن المرجي: قال: اجتمعنا في مسجد الحيف أنا وأحمد بن حنبل وعلى بن المديني وثيبي بن معين، فتناظرنا في مس الذكر، فقال يجيى: يتوضأ، وقال على بن المديني: بقول الكوفيين نقول ونقلد قولهم، واحتج يجي بحديث بسرة، واحتج على بن المديني بحديث قيس بن طلق، وقال ليحيى: كيف تتقلد إسناد بسرة؟ ومروان أرسل شرطياً حتى رد جوابحا إليه، فقال: وقد أكثر الناس في قيس بن طلق ولا يحتج بحديثه، فقال أحمد بن حنبل: كلا الأمرين على ما قلتما، فقال يجيى بن معين: من قال: قال سفيان من مس الذكر، فقال على: وكان ابن مسعود يقول: لا يتوضأ منه، وقال يجيى بن معين: من قال: قال سفيان عن أبي قيس عن هزيل عن عبد الله، وقال: حدثني أبو نعيم، حدثنا مسعر، عن عمير بن سعد، عن عمار ابن ياسر قال: ما أبالي مسسته أو أنفي، قال أحمد: عمار وابن عمر واختلفا، فابن مسعود أولى أن يتبع، فقال له ابن العربي: هذا منتهى الكلام. قلت: وما قيل: أبو قيس لا يُعتج به، فمشكل؛ لأنه رقم عليه الحافظ في "قذيه" وابن غير، والذار قطني وابن غير. وابن غير وابن غير، وابن غير وابن غير وابن غيرة وابن غير وابن غيرة وبن شياء وابن غيرة وابنه أبي وابن غيرة واب

ثم الوضوء من مس الذكر مختلف عند الأئمة أيضاً، فقالت الحنفية قولاً واحداً: لا ينقض الوضوء منه مطلقاً، وهو رواية عن الحنابلة كما في "المغني" وغيره، ورواية عن الإمام مالك كما قال به سحنون وغيره، كما به قال ربيعة والثوري وابن المنذر، وقالت الشافعية على: ينقض الوضوء، وهو رواية عن المالكية والحنابلة مع الاختلاف الكثير فيما بينهم في شرائطه، فقيل: لا فرق بين العامد وغيره، قاله الشافعي وغيره، وهو رواية عن أحمد، والرواية الأحرى عنه =

عُرْوَةً بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَتَذَاكَرْنَا مَا يَكُونُ منْهُ الْوُضُوءُ،

= لا يتتقض إلا بمسه قاصداً، وقيل: لا ينقضه إلا المس بباطن الكف، قال به الشافعي ومالك، وعن أحمد: لا فرق بين بطنه وكفه كما في "المغني"، وفيه اختلافات أخر لا نطول الكلام بذكرها، بسطها ابن العربي في "شرح الترمذي" إلى أربعين من الأبحاث، والفروع المحتلفة، والجملة ألهم اضطربوا في مصداق الأحاديث، فقيل: مصداقه باطن الكف فقط، وقيل: ظهره أيضاً، وقيل: المذراع أيضاً، وقيل: بشرط الشهوة، وقيل: بدولها أيضاً، واضطرب أقوالهم على ما تقدم في أنه هل ينقض بمس ذكر الغير أو لا؟ وهل ينقض مسه بأصبع زائدة أو لا؟ وهل ينقض بمس ذكر الغير أو لا؟ وهل ينقض بمس الذكر المقطوع أم لا؟ وكذلك إذا يمس موضع القطع منه، وكذلك اختلفوا في مس الدبر والأنثيين، والمس بالحائل وبدونه، ومس البهيمة، وللشافعي فيه قولان، وكذلك في مس الخنثى وغير ذلك، ولا يذهب عليك أن مثل هذا الاضطراب في مصداق الرواية الواحدة يورث الشبهة في الاحتجاج بها، فإنه لم يتعين للقائلين بالنقض أيضاً للرواية بحملاً، ولا خلاف بين القائلين بعدم النقض.

هروان بن الحكم: بن أبي العاص الأموي المدني، ولا يثبت له صحبة، كان كاتب عثمان، ولي إمرة المدينة في زمن معاوية هما به بعد موت معاوية بن يزيد بن معاوية بالجابية في آخر سنة ٢٤هـ، ومات في رمضان سنة ٥٦هـ، ولي الحلافة تسعة أشهر. "فتذاكرنا" الظاهر أن هذا الدخول والتذاكر كان حين إمارته على المدينة المنورة، بل هو المتعين كما صرح به في رواية النسائي عن عروة يقول: ذكر مروان في إمارته على المدينة أنه يتوضأ من مس الذكر، الحديث، وفيه تذاكر العلم والاجتماع إليه "ما يكون" أي يجب "منه الوضوء" يعني تذاكرنا في نواقض الوضوء، "فقال مروان: و" عطف على ما ذكر من الكلام ههنا يجب "من مس الذكر" جمعه مذاكير على خلاف القياس فرقاً بينه وبين الذكر ضد الأنثى "الوضوء" واحب؟ "فقال عروة: ما علمت ذلك" وفي رواية الطحاوي: فأنكر عروة ذلك، لا يقال: إن منزلة عروة في العلم وجلالته دليل على أن جهله عن كونه ناقضاً يوجب التردد في كونه ناقضاً؛ لأنه قد يمكن أن لا يعلم العالم الكبير شيئاً مع حلالته، "فقال مروان" بن الحكم: "أخبرتني بسرة" بضم الموحدة وسكون السين المهملة "بنت صفوان ألها سمعت رسول الله مجمد علي أذا مس أحدكم ذكره".

قال الباجي: المس يطلق من جهة اللغة على مسه بأي جزء كان من جسده، وعلى أي وجه مسه عليه إلا أنه من جهة العرف والعادة، فجرى ذلك في الأكثر على المس باليد؛ لأن المس في الغالب إنما يكون بها. "فليتوضأ" زاد ابن حبان: "وضوءه للصلاة". قلت: ذكر الإمام أولا الحديث المرفوع المذكور في إثبات الترجمة، ثم ذكر في تأييده آثار الصحابة كما ستجيء، وأما الذين قالوا بعدم انتقاض الوضوء من مس الذكر استدلوا بحديث طلق بن علي وغيره من المرفوعات، وبآثار الصحابة أيضاً، أما الحديث فأخرجه الإمام محمد في "موطئه" عن أيوب بن عتبة، عن قيس ابن طلق أن أباه حدثه أن رجلاً سأل رسول الله من عن رجل مس ذكره أيتوضاً؟ قال: هل هو إلا بضعة من حسدك، وهذا الحديث أخرجه عن قيس بن طلق جماعة، منهم أيوب كما ترى، وأخرجه عنه الطحاوي أيضاً، حسدك، وهذا الحديث أخرجه عن قيس بن طلق محمد في من وأخرجه عنه الطحاوي أيضاً،

فَقَالَ مَرْوَانُ: وَمِنْ مَسِّ الذَّكْرِ الْوُضُوءُ؟ فَقَالَ عُرْوَةُ: مَا عَلِمْتُ ذلك، فَقَالَ مروان: أَخْبَرَتْنِي

= وابن خسرو في "مسند أبي حنيفة" وأحمد، ومنهم محمد بن جابر ١٩٥٥ عند ابن ماجه والطحاوي. وقال أبو داود: ورواه هشام بن حسان وسفيان الثوري وشعبة وابن عيينة وجرير الرازي عن محمد بن حابر عن قيس، ومنهم عبد الله بن بدر عند الترمذي وأبي داود والنسائي، قال الترمذي: هذا أحسن شيء في الباب، وقال أيضاً: حديث ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر أصح وأحسن. ومنهم أيوب بن محمد عند ابن عدي كما في "عقود الجواهر". قال الشوكاني: الحديث صححه عمرو بن على الفلاس، وقال: هو عندنا أثبت من حديث بسرة، وروي عن على بن المديني أنه قال: هو عندنا أحسن من حديث بسرة. وقال الطحاوي: إسناده مستقيم غير مضطرب بخلاف حديث بسرة، وصححه أيضاً ابن حبان والطبراني وابن حزم. وفي "سبل السلام شرح بلوغ المرام": أخرجه الخمسة، وصححه ابن حبان. وقال ابن المديني - وهو حافظ العصر، وقدوة أهل هذا الشأن من تلاميذه البخاري وأبو داود، وقال ابن المهدي: على بن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ -: هو أحسن من حديث بسرة، وصححه الطبراني وابن حزم، وفي الباب عن أبي أمامة كما ذكره الترمذي، وأخرجه ابن ماجه وعن علقمة بن مالك الخطمي نحوه، لكن قال في الجواب: أنا أفعل ذلك، وعن عائشة رفعته: لا أبالي إياه مسست أو أنفي إلى آخر ما ذكره في "عقود الجواهر"، وأجاب الحنفية أيضاً عن حديث بسرة على ما تقدم بما قاله الخطابي: إن أحمد بن حنبل وابن معين يعثًا تذاكرا وتكلما في الأحبار التي رويت في هذا الباب، وكان عاقبة أمرهما أنهما اتفقا على سقوط الاحتجاج بحديث طلق وبسرة لتعارضهما، وبما بسطه الطحاوي وقال: كان ربيعة يقول لهم: ويُحكم، مثل هذا يأخذ به أحد، ونعمل بحديث بسرة؟ والله لو أن بسرة شهدت على هذا النعل ما أجزت شهادتما، إنما قوام الدين الصلاة، وقوام الصلاة الطهور، فلم يكن في صحابة رسول الله عليه من يقيم هذا الدين إلا بسرة. قال ابن زيد: على هذا أدركنا مشيختنا، ما منهم واحد يرى في مس الذكر وضوءا.

وبسط الطحاوي الكلام على المسألة حق البسط، وتكلم في عبد الله بن أبي بكر أيضاً كما تقدم، وبما ينقل عن مشايخ الحنفية أن الحديث يروى عن امرأة والحكم معلق بالرجال، فكيف يختص برواية النساء؟ وبما ثبت في الأصول: أن المسألة التي يعم بها البلوى لا يعتبر فيه خبر واحد، سيما مثل هذا الخبر، وبما ذكر عن البيهقي: أن الشيخين لم يخرجاه لاختلاف وقع في سماع عروة عن بسرة أو سماعه عن مروان، وبما نقل عن ابن معين ثلاثة أحاديث لم يصح منها شيء، حديث: كل مسكر خمر، وحديث: من مس ذكره فليتوضأ، وحديث: لا نكاح إلا بولي، وما قبل: إنه لا يصح النقل عن ابن معين رده العيني، وأنت خبير بأنه لو فرض صحة الحديث لا حجة فيه أيضاً؛ لما أنه متروك الظاهر عند الكل إجماعاً؛ فإن المس لغة كما تقدم من كلام الباحي مطلق فما قيده، ومن القيود بالشهوة، أو بباطن اليد، أو بعدم الحائل أو نحو ذلك تقييدات لإطلاق الحديث، وصريح في ألهم أيضاً لا يقولون بالحديث. قال الشعراني: إلهم اتفقوا على أن من مس ذكره أو دبره بعضو من أعضائه غير يده لا ينقض، على أن حديث = قال الشعراني: إلهم اتفقوا على أن من مس ذكره أو دبره بعضو من أعضائه غير يده لا ينقض، على أن حديث =

بُسْرَةُ بِنْتُ صَفْوَانَ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ الله ﷺ "يَقُولُ: "إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأً". ٨٩ – مَالك عَنْ إِسْماعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدِ ابْنِ أَبِي وَقَاصٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدِ ابْنِ أَبِي وَقَاصٍ، فَاحْتَكَكْتُ، ابْنِ أَبِي وَقَاصٍ، فَاحْتَكَكْتُ، وَقَالَ إِنْ أَبِي وَقَاصٍ، فَاحْتَكَكُتُ، فَقَالَ : فَعُمْ فَتَوَضَّأً، فَقُمْتُ فَقَالَ : فَعُمْ فَتَوَضَّأً، فَقُمْتُ فَتَوَضَّأً، فَقَالَ : فَعُمْ فَتَوَضَّأً، فَقُمْتُ فَتَوَضَّأَتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ.

= بسرة يحتمل أن يكون المراد به البول، والمس كناية عن الاستطابة، ولا بعد فيه، ولا يبعد أيضاً أن يكون المراد بالوضوء غسل اليد استحباباً كما سترى في أثر مصعب، وبل هو المتعين عندي لزيادة الطبراني في "الكبير" و"الأوسط" في حديث بسرة هذا بعد ذكره أو أنثيبه أو رفغيه كما في "جمع الفوائد"، وليس في مس الرفغين الوضوء، وعند أحمد نعم غسل اليد من باب التنزه، وليت شعري ما المانع لهم في إيجاب الوضوء بمس الرفغين، وزيادة الثقة عندهم حجة، ويحتمل بيان الأفضل والاستحباب والوضوء لغاية التنزه كما بسطه الشعراني في "ميزانه"، وحديث طلق فارغ عن هذه الاحتمالات كلها، فوجب العمل به، هذا تلخيص معارضة المرفوع بالمرفوع، ثم ذكر المصنف التأييد لمذهبه بالآثار، فتذكر أيضاً الآثار المؤيدة للحنفية بعد هذا إن شاء الله تعالى. كنت أمسك: أي نأخذ المصحف "على أبي سعد بن أبي وقاص"؛ لأجل قراءة غيباً أو نظراً "فاحتككت" قال الزرقاني: تحت إزاري. قلت: أي من فوقه كما سيجيء من كلام الباجي. "فقال سعد" والدي: "لعلك مسست؟" قال الزرقاني: كسر السين الأولى أفصح من فتحها أي لمست ذكرك. قال مصعب: قلت: نعم. قال الباجي ك. يحتمل أن يكون احتكاكه دون الثوب، فباشر ذكره بيده، ويحتمل أن يكون من فوق الثوب، ويرى سعد فيه الوضوء أيضاً، وقد روى ابن القاسم عن مالك فيمن مس ذكره فوق ثوب عليه الوضوء. قلت: ومن لم يقل بعموم الانتقاض قيده بلمس الكف بلا حائل، قال سعد: قم فتوضأ، فقمت ممتثلاً لأمره، فتوضأت، ثم رجعت، هكذا أخرجه الطحاوي هذا الأثر برواية الحكم عن مصعب، ثم قال: وقد روي عن مصعب خلاف ذلك، فأخرج عن إسماعيل بن محمد عن مصعب، وفيه: فاحتككت فأصبت فرجي، فقال: أصبت فرجك؟ قلت: نعم احتككت، قال: اغمس يدك في التراب، و لم يأمرني أن أتوضأ، ثم روي بطريق الزبير بن عدي عن مصعب مثله، غير أنه قال: قم فاغسل يدك. قال الطحاوي: فقد يجوز أن يكون الوضوء الذي رواه الحكم في حديثه هو غسل اليد على ما بينه الربير؛ لئلا يتضاد الروايتان. قال في "السعاية": ومن ههنا ظهرت سخافة قول الزرقابي في شرح حديث سعد: إن إرادة الوضوء اللغوي ممنوع، وسنده أنه خلاف المتبادر، ثم روى الطحاوي الطريقين من سعد من قوله أيضاً: إنه لا وضوء فيه، ولا يذهب عليك أن الأمر بالوضوء محتمل التأويلات كما تقدم.

٩ - مَالِكَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فليتوضأ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ.

٩١ - مَالِكَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَ**نْ مَسَّ ذَكَرَهُ** فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْه الْوُضُوءُ.

٩٢ - مَالِك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهُ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ يَغْتَسِلُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَتِ! أَمَا يجْزِيكَ الْغُسْلُ مِنْ الْوُضُوءِ؟ قَالَ بَلَى، وَلَكِنِّي أَحْيَانًا أَمَسُّ ذَكَري فَأَتَوَضَّأُ.

٩٣ - مَالِكُ عَنْ نَافِع، عَنْ سَالِم بْنِ عَبْدِ الله أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ في سَفَرِ، فَرَأَيْتُهُ بَعْدَ أَنْ طَلَعَت الشَّمْسُ تَوَضَّأَ ثُمَّ صَلَّى،

مس أحدكم ذكره إلخ: أي بلا حائل عند الجمهور، وبالحائل أيضاً عند بعضهم كما تقدم "فليتوضأ" وكان هذا مذهبه 👶 كما روي عنه من غير طريق "فقد وجب عليه الوضوء" هكذا في جميع النسخ الموجودة عندنا من الهندية والمصرية، وترك من بعض النسخ القديمة لفظ "فقد وجب عليه الوضوء"، وهو سهو من الناسخ، نعم لا يوجد في النسخ المصرية قوله: "فليتوضأ" بل فيها: "إذا مس أحدكم ذكره، فقد وجب عليه الوضوء"، وهو من اختلاف النسخ. من مس ذكره: قلت: يشكل عليه ما تقدم أول الباب من قول عروة: "ما علمت ذلك" وأنكر كونه ناقضاً؛ إذ أخبره به مروان، وروايات الإنكار عن عروة على مروان شهيرة.

رأيت أبي عبد الله إلخ: بنصب "عبد الله" على المفعولية "يغتسل ثم يتوضأ، فقلت له: يا أبت! أما يجزيك" أي ألا يكفيك "الغسل من الوضوء" حتى تحتاج إلى الوضوء سيما إذا سبق الوضوء على الغسل السنة؟ "فقال: بلي" يجزئ، "ولكني أحياناً" في بعض الأوقات "أمس ذكري" سهواً أو لضرورة، "فأتوضأ" للمس لا لأن الغسل لا يجزئ، وقد تقدمه أنه كان ذلك مذهبه رهم. توضأ ثم صلى: وقد كان صلى الصبح في وقتها، "قال" أي سالم: "فقلت له: إن هذه لصلاة" كذا في النسخ المصرية، وفي النسخ الهندية: "إن هذه الصلاة ما كنت تصليها قبل ذلك اليوم؟" "فقال" ابن عمر الله: "إني بعد أن توضأت لصلاة الصبح مسست فرجي، ثم نسيت أن أتوضأ" فصليت الصبح بدون الوضوء، فتذكرت الآن، "فتوضأت وعدت لصلاتي" قال الباجي: روى ابن القاسم وابن نافع عن مالك أنه يعيد الصلاة في الوقت، فإن خرج الوقت فلا إعادة عليه، وهذا على رواية نفي وجوب الوضوء من مس الذكر، =

قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ هَذِهِ الصَلاة مَا كُنْت تُصَلِّيهَا؟ قَالَ: إنِّي بَعْدَ أَنْ تَوَضَّأْتُ لِصَلاةِ الصُّبْح مَسِسْتُ فَرْجي، ثُمَّ نَسِيتُ أَنْ أَتَوَضَّأَ، فَتَوَضَّأْتُ وَعُدْتُ لِصَلاتِي.

الْوُضُوء منْ قُبْلَة الرَّجُل امْرَأَتَهُ

٩٤ – مَالَكُ عَن ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ

وروي عن ابن القاسم نفي الإعادة في الوقت وغيره، وذهب أصحابنا العراقيون إلى أنه يعيد أبداً. قلت: لكن المشهور عند المالكية هو الإعادة في الوقت وبعدها، وهو عندنا الحنفية، فلما لم ينتقض منه الوضوء لا إعادة مطلقاً، وغرض الإمام مالك بحذه الآثار أن انتقاض الوضوء كما ثبت بالرواية المرفوعة كذلك هو مذهب سعد وابن عمر وعروة الله فعلم بحذا أنه ليس بمنسوخ.

وأما الإمام محمد على فأخرج أولاً حديث طلق المرفوع في عدم الانتقاض، ثم ذكر الآثار الدالة على عدم انتقاض الوضوء عن ابن عباس بطريقين، وسعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وإبراهيم النخعي وحذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص وأبي الدرداء كلهم قالوا بعدم انتقاض الوضوء من مس الذكر، تركنا أسانيدهم للاختصار. قال ابن رسلان: وروى الطبراني في "الكبير" بإسناد رجاله موثقون عن أرقم بن شرحبيل، قال: حككت حسدي وأنا في الصلاة، فأفضت إلى ذكري، فقلت لعبد الله بن مسعود فقال لي: اقطعه – وهو يضحك – أين تعزله منك؟ إنما هو بضعة منك. وعن عبد الرحمن بن علقمة قال: سئل ابن مسعود وأنا أسمع عن مس الذكر فقال: هل هو إلا أنف طرفك، ورجاله موثوقون. وذكرت هذين الأثرين لاعتراف ابن رسلان الشافعي بتوثيق رجاله، وحديث أرقم بن شرحبيل قال في "مجمع الزوائد": رواه الطبراني في "الكبير"، ورجاله موثوقون، وهذا كله على جهة الفقه والثبوت، فدون ثبوت الوضوء بمس الذكر من الحنفية الروايات خرط القتاد، نعم لو توضأ أحد للحروج عن الخلاف فمثاب ومأجور، ولذا عده الشامي من الحنفية من المندوبات، وأيضاً فيه عمل بقوله على الوضوء على الوضوء نور.

قبلة الرجل امرأته: القبلة بضم القاف وسكون الباء اسم من قبلت تقبيلاً، هذا أيضاً مختلف عند العلماء. وذكر في "شرح الكبير" و"المغني": أن للإمام أحمد فيه ثلاث روايات، وهو مذهب العلماء، فروي عنه أنها تنتقض الوضوء مطلقاً، وبه قال الإمام الشافعي هي وروي أنها تنتقض بشهوة جعله صاحب "المغني" المشهور في المذهب، وبه قال الإمام مالك وإسحاق والثوري، وروي عنه أنه لا ينقض بحال، وبه قال الإمام أبو حنيفة وصاحباه إلا في المباشرة الفاحشة، وقال قوم: ينقض الحرام ولا ينقض الحلال، وبه قال عطاء، والأصل أن الاختلاف مبنى على تفسير الآية كما سيأتى.

يَقُولُ: قُبْلَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ وَجَسُّهَا بِيَدِهِ من الْمُلامَسَةِ، فَمَنْ قَبَّلَ امْرَأَتَهُ أَوْ جَسَّهَا بِيَدِهِ وَلِيَعْدِهِ وَلِيعِنْهِ وَلَهُ وَكُلُّهُ وَلِيعِنْهِ وَلِيعِنْهِ وَلِيعِنْهِ وَلَيْهِ وَلِيعِنْهِ وَلَهُ وَلِيعِنْهِ وَلِيعِنْهِ وَلِيعِنْهِ وَلَهُ وَلَهُ وَكُلُّهُ وَلِيعِنْهُ وَلِيعِنْهِ وَلِيعِنْهِ وَلِيعِنْهِ وَلِيعِنْهِ وَلَهُ وَلِيعِنْهِ وَلِيعِنْهِ وَلِيعِنْهِ وَلَوْنِهِ وَلِيعِنْهِ وَلِيعِنْهُ وَلِيعِنْهِ وَلِيعِنْهِ وَلِيعِنْهِ وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِيعِنْهِ وَلِيعِنْهِ وَلِيعِنْ وَلِي وَلِيعُونُ وَلِي وَلِيعِنْ وَلِي وَلِيعِنْ وَلِي وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِي وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِي وَلِيعِنْ وَلِي وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِي وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِي وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِي وَلِيعِنْ وَلِي وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِي وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِي وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِي وَلِيعِنْ وَلِي وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِي وَلِي وَلِي وَلِي وَلِي وَلِيعِنْ وَلِيعِنْ وَلِي وَلِي وَلِيعِنْ وَلِي وَلِيعِلْمِ وَلِي وَلِيعِلْمِ وَلِيعِلْ وَلِي وَلِيعِلْمِ وَلِيعِلْ وَلِيعِلْمِ وَلِي وَلِيعِلْمِ وَلِيعِلْمِ وَلِيعِلِي وَلِيعِلْمِ وَلِيعِلْمِ وَلِيعِلْمِ وَلِيعِلْمِ وَلِي وَلِيعِلْمِ وَلِي وَلِيعِلْمِ وَلِيعِلْمِ وَلِي وَلِي وَلِي وَلِيعِلْمِ وَلِيعِلْمِ وَلِيعِلْمِ وَلِي وَلِيعِلْمِ وَلِي وَلِي وَلِيعِلْمِ وَلِي وَلِي وَلِي وَلِي وَلِيعِلْمِ وَلِيعِلْمِ وَلِي وَلِيعِلْمِ وَلِي وَلِي وَلِي وَلِي وَلِي وَلِي وَلِي وَلِي وَلِي وَل فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ.

٩٥ – مَالك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ: منْ قُبْلَةِ الرَّجُل امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ. ٩٦ - مَالِكَ عَنْ ابْن شِهَابٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: منْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ.

وجسها: بشدة السين. قال في "القاموس": هو المس باليد كالاجتساس "بيده" أي بلا حائل "من الملامسة" التي ذكرها الله عزوجل في قوله: ﴿أَوْ لامسُّتُمْ النِّساءِ﴾ (النساء:٢٤) "فمن قبل" بتشديد الباء "امرأته" مثلاً "أو حسها بيده، فعليه الوضوء" يشكل على هذا الأثر ما سيأتي في جامع غسل الجنابة: "أن جواريه يغسلن رجليه"، ويمكن التوفيق بينهما: أن أثر الباب مقيد بالشهوة كما قال به المالكية، أو يقال: إن مذهب ابن عمر ﴿ أنه لا ينقض مس المرأة الرجل بخلاف عكسه، لكنه يتوقف على تحقيق مذهب ابن عمر ﴿ فِي ذلك، و لم أره بعد. ثم اختلف الصحابة 🍰 في المراد بقوله تعالى: ﴿ وَ لا سُتُمُ النِّساءَ ﴾ على قولين: الأول أن المراد به لمسها وجسها بيده، روي هذا عن ابن عمر وابن مسعود الله وقع في قراءة: "أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ" واللمس حقيقة في المس باليد، وحمله على الجماع مجاز، والحقيقة أولى، وأحيب بأن المصير إلى المجاز واحب عند القرائن، وهناك قرائن توجد كما ستجيء، وأيضاً الحقيقة متروكة عند الجمهور أيضاً؛ لأن الآية مقيدة عند أكثرهم بالشهوة، وأيضاً يرده الروايات الآتية الدالة على عدم انتقاض الوضوء منه، وهي لكثرتما بلغت إلى درجة الشهرة.

والقول الثاني: أن المراد به المجامعة؛ لأن المفاعلة حقيقة في الاثنين، وروي ذلك عن ابن عباس وعلى والحسن ومجاهد وقتادة كما في "الخازن"، قال ابن عباس ﴿ إِن الله حيى كريم يكني عن الجماع بالملامسة، ورجح ذلك التفسير بوجوه، منها: كونه عن ابن عباس، وهو بحر التفسير واللغة. ومنها: أنه حقيقة المفاعلة. ومنها: أنه مؤيد بالروايات الكثيرة، فمنها: حديث عائشة ﷺ قالت: "إن كان رسول الله ﷺ ليصلي وإني لمعترضة بين يديه اعتراض الجنازة حتى إذا أراد أن يوتر مسنى برجله" رواه النسائي. قال الحافظ في "التلخيص": إسناده صحيح. وقال الزيلعي: إسناده على شرط مسلم. ومنها: حديث إبراهيم التيمي عن عائشة: "أنه ١١٠٠ كان يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ" رواه أبو داود والنسائي. وقال النسائي: ليس في الباب أحسن من هذا إن كان مرسلاً. قال الشوكاني: قال الحافظ: روي من عشرة أوجه أوردها البيهقي في "الخلافيات" وضعفها، وصححه ابن عبد البر وجماعة. ومنها: حديث عروة بن الزبير عن عائشة بمعناه أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه، وما قيل: إنه ليس بابن الزبير بل هو عروة المزين مردود، أقام الشيخ في "البذل" سبعة براهين على كونه ابن الزبير، كيف لا؟ وقد صرح في رواية ابن ماجه والدار قطني وابن أبي شيبة ومسند أبي حنيفة ومسند أحمد بكونه ابن الزبير، =

الْعَمَلُ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ

٩٧ - مَالِكَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ

= فلو ثبت الرواية من عروة المزين أيضاً كما أحرجه أبو داود، فهو طريق آخر للحديث، ولذا قال الشوكاني: الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من طريق عروة بن الزبير عن عائشة هيا، وأخرجه أيضاً أبو داود من طريق عروة المزني، وغاية ما أوردوا على الحديث الإرسال، وأنت خبير بأن المرسل حجة عند الحنفية والمالكية، وعند غيرهم إذا توبع فهناك أيضاً إن حبر بكثرة طرقه كما قاله الشوكاني. قال الزيلعي: كلهم ثقات وسنده صحيح، ومال ابن عبد البر إلى تصحيحه، فقال: صححه الكوفيون، وثبتوه برواية الثقات، وحبيب لا ينكر لقائه عروة.

ومنها: حديث عائشة في الصحيح وغيره بألفاظ مختلفة في لمسها قدم رسول الله ﴿ في الصلاة. قال الشوكاني: وما قاله ابن حجر في "الفتح": إن اللمس يحتمل أن يكون بحائل، أو ذلك خاص به ﷺ تكلف ومخالفة الظاهر، ومن أقوى الأدلة في ذلك: أبو حنيفة عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة بن الزبير، عن عائشة قالت: "كان النبي ﷺ يصبح صائماً، ثم يتوضأ للصلاة، فيلقي المرأة من نسائه فيقبلها" الحديث، هكذا أخرجه طلحة النذل في "مسنده"، ولا يلتفت إلى ما قبل: إنه ليس بابن الزبير بعد التصريح في رواية إمام الأئمة أبي حنيفة بأنه ابن الزبير، ومن أقواها أيضاً: أبو حنيفة عن أبي روق عطية بن الحارث الهمداني، عن إبراهيم بن يزيد التيمي، عن حفصة: "أن النبي ﷺ كان يتوضأ للصلاة ثم يقبل ولا يجدد وضوءه" كذا أخرجه ابن خسرو في "مسنده"، عن حمد بن عبيد الله، عن عمرو بن شعيب، عن زينب بنت أبي سلمة، عن عائشة: "أنه ﷺ خرج إلى المسجد فصلى و لم يتوضأ"، هكذا أخرجه ابن خسرو وطلحة والأشناني في فمر كما، فقبلها، ثم خرج إلى المسجد فصلى و لم يتوضأ"، هكذا أخرجه ابن خسرو وطلحة والأشناني في مسانيدهم، وعند ابن ماجه من طريق حجاج عن زينب السهمية، عن عائشة بلفظ: "كان يتوضأ، ثم يقبل مسانيدهم، وعند ابن ماجه من طريق حجاج عن زينب السهمية، عن عائشة بلفظ: "كان يتوضأ، ثم يقبل ولا يتوضأ، وبما فعل بي". قال الزيلعي: سنده حيد، فبعد هذه النصوص لا يبقى المحل للإنكار.

المعمل في غسل الجنابة: بالضم الفعل المخصوص، وهو المراد هناك، وبالفتح المصدر، وبالكسر: ما يغسل به من الماء وغيره، وقيل: بالضم والفتح مصدر، وقيل: المضموم مشترك بين الفعل وماء الغسل. وقال ابن حجر: هو لغة سيلان الماء على البدن، وشرعاً: سيلانه مع التعميم بالنية. قال القاري: المراد بالسيلان أعم من الإسالة، ولا تخصيص بالبدن، وقيد النية مبني على مذهبه. "الجنابة" أي كيفية الغسل من الجنابة. قال العيني: والجنابة الاسم، وهو في اللغة البعد، وسمي الإنسان جنب؛ لأنه لهي أن يقرب من مواضع الصلاة ما لم يتطهر، يستوي فيه الذكر والأنثى، والواحد والجمع.

كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنِ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فَغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُدْخلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاء، فَيُحَلِّلُ هَا أُصُولَ شَعْرِهِ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلاثَ غَرَفَاتٍ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ يُفيضُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ.

٩٨ - مَالِك عَن ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يَغْتَسلُ منْ إِنَاءٍ هُوَ الْفَرَقُ من الْجَنَابَةِ.

كان إذا اغتسل إلخ: أي أراد وشرع الغسل، "بدأ فغسل يديه" قبل أن يدخلهما الإناء كما في رواية الترمذي، وهو على الوجوب إذا كان عليهما شيء من النجاسة، وعلى الاستحباب إذا لم يكن، وهو الظاهر، ثم غسل فرجه كما ورد في الروايات. "ثم توضأ كما يتوضأ للصلاة" احتراز عن الوضوء اللغوي، وهو غسل اليدين مثلا، والمراد بالوضوء الكامل على الظاهر، وهو مذهب مالك والشافعي ﷺ، وقالت الحنفية: إن كان في مستنقع أحر غسل القدمين، وإلا فلا، قاله الزرقاني. قلت: وصرح صاحب "الدر" من الحنفية أيضاً باستحباب الأول، وكذلك فيه روايتان عن الإمام مالك على أيضاً، ذكرهما الباجي، وكذا عن أحمد كما ذكرهما صاحب "المغني"، ومن قال بتأخير غسل الرجلين أخذ برواية ميمونة الله المفصلة فيها تأخير غسل الرجلين، وروي في حديث عائشة ﷺ أيضاً عند مسلم وغيره، والجمع بين الروايتين باختلاف محل الغسل كما قاله الحنفية أولى.

يدخل أصابعه في الماء: فيأخذ الماء كما في رواية مسلم "فيخلل بما" أي بأصابعه أصول شعره، قال الزرقاني: هذا التحليل غير واحب اتفاقاً إلا أن كان الشعر ملبداً بشيء يحول بين الماء وبين الوصول إلى أصوله، "ثم يصب ﷺ على رأسه ثلاث غرفات" بفتح الراء جمع غرفة. قال ابن العربي: الغرفة بفتح الغين وضمها فإذا فتحتها جمعتها غرفات، وإذا ضمتها جمعتها غرف، ومعنى فتح الغين المرة الواحدة، وضم الغين ملأ اليد من الماء. قال ابن العربي: خص ثلاثًا لأحد معنيين، قال بعضهم: لأنما سنة الطهارة، وهذا ضعيف؛ لأن العدد مسنون في الوضوء دون الجنابة، والصحيح أن ذلك القصد إلى تفهم تعميم الغسل؛ فإن الأولى تصيب ما اتفق من الموضع، والثانية تعميمه إلا اليسير، والثالثة تستوفيه بيقين. قلت: لم أتحصل بعد الفرق بين الوجهين؛ فإن مآلهما واحد؛ لأن سنية الثلاثة في الطهارة لأجل هذا المعني، وكونما مسنوناً في الوضوء لا يستلزم عدم السنية في الغسل "بيديه" جميعاً "ثم يفيض" أي يسيل "الماء" مبتدياً بالميامن "على جلده" أي بدنه "كله" زاده تأكيداً، والحديث حجة للجمهور في عدم وجوب الدلك خلافاً للمالكية؛ إذ قالوا بوجوب الدلك، فأولوا الحديث بأن المراد بالإفاضة الغسل مع الدلك.

كان يغتسل من إناء: وكان من شبه بفتحتين كما في رواية. قال الباجي: قولها: "كان يغتسل من إناء" يحتمل معنيين، أحدهما: أنه يغتسل من هذا الإناء وإن استعمل اليسير من مائه أو كله أو أكثر منه، فيتناول ذلك إباحة = ٩٩ - مَالِكَ عَنْ نَافِعِ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِن الْجَنَابَةِ بَدَأَ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدِهِ الْيُمْنَى فَغَسَلَهَا، ثُمَّ غَسَلَ فَرْحَهُ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَحْهَهُ،...

= الوضوء بذلك الإناء، وقد أجمع الفقهاء على جواز الوضوء بكل إناء طاهر ليس فيه ذهب ولا فضة، إلا ما يروى عن ابن عمر أنه يمنع من إناء الشبه وغيره. والثاني: أنه يستعمل في غسله ملأ ذلك الإناء، فتقصد به الإخبار عن مقدار الماء. قلت: فيكون الحديث على التسمية الأول من بيان ظروف الوضوء والغسل، لا من باب مقدار الماء لهما. "هو الفرق" بفتحتين على الأشهر الأفصح، وقيل: بسكون الراء، ونقل السيوطي عن الأزهري أنه في كلام العرب بالفتح، والمحدثون يسكنونه. واحتلف في مقداره، فقيل: ثلاثة آصع، ونقل أبو عبيد الاتفاق عليه، والظاهر اتفاق اللغويين، وقيل: صاعان، وقيل: ثمانية أرطال، وحكى ابن الأثير أنه بالفتح ستة عشر، وبالإسكان مائة وعشرون رطلاً. قال في "المجمع": هو بالحركة يسع ستة عشر رطلاً، وبالسكون مائة وعشرون رطلاً، وهذا لا يناف اغتساله من الصاع لاختلاف الأحوال مع أنه لا يريد أنه يغتسل من ملائه، بل يريد أنه إناء يغتسل منه. قلت: وفي "الكفاية على الهداية" أقوال أخر في مقداره، لو شئت التفصيل فارجع إليه، واكتف منا بالإشارة.

"من الجنابة" أي بسبب الجنابة. قال القاري: ثم الإجماع على أنه لا يشترط قدر معين في ماء الوضوء والغسل، ولكن يسن أن لا ينقص ماء الوضوء عن مد، وماء الغسل عن صاع تقريباً. وفي "شرح المغني": ويتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع، فإن أسبغ بدونهما أجزأه، وبه قال الشافعي يلك وأكثر أهل العلم، وقيل: لا يجزئ دون الصاع في الغسل والمد في الوضوء، وحكى ذلك عن أبي حنيفة. قلت: ونقل الباجي الخلاف فيه إلى الشيخ أبي إسحاق دون أبي حنيفة وهو الأوجه؛ فإن مقدار الماء عندنا الحنفية عده صاحب "الدر المختار" من سنن الغسل، نقل الشامي عن "الحلية": نقل غير واحد إجماع المسلمين على أن ما يجزئ في الوضوء والغسل غير مقدر بمقدار، وما في ظاهر الرواية من أن أدني ما يكفي في الغسل صاع وفي الوضوء مد للحديث المتفق عليه، ليس بلازم، بل هو بيان أدبي القدر المسنون. قال في "البحر": حتى من أسبغ بدون ذلك أجزأه. قلت: وكذلك في غيرها من كتب الفقه، فنسبة الخلاف فيه إلى الحنفية لا يصح.

إذا اغتسل من الجنابة: أي بسببها "بدأ" بالوضوء "فأفرغ" أي صب الماء "على يده اليمني" بيده اليسرى "فغسلها" واكتفى بغسل اليمني ليمكن غرف الماء به، ولا معني لغسل اليسري لما سيباشر بما في غسل الفرج "ثم غسل فرجه" بشماله بدأ به قبل الوضوء؛ لما فيه من إزالة النجاسة الظاهرية الحقيقية، "ثم مضمض" بيمينه "واستنثر" بشماله بعد ما استنشق بيمينه، وتقدم معني الاستنثار وأخويه في الوضوء. واختلف العلماء في المضمضة والاستنشاق في الغسل، فقال أبو حنيفة وصاحباه وأحمد بوجوبهما، وقال مالك والشافعي عيث بسنيتهما، واستدل الأولون بما روى الدار قطني والبيهقي من حديث بركة بن محمد الحلبي عن يوسف بن أسباط، عن سفيان، عن خالد الحذاء، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة ١٠٠٠. قال: قال رسول الله ﷺ: المضمضة والاستنشاق للحب ثلاثًا فريضة، قال القدوري - = في "تجريده": قولهم: "بركة الحلمي ضعيف" ليس بصحيح؛ لأن ابن معين أثنى عليه في كتبه الأخيرة، وقد روي الخبر من غير طريق مرسلاً، كذا في "الفتح الرحماني" عن "نحاية النهاية". قال الزيلعي: قال الشيخ تقي الدين في "الإمام": وقد روي هذا الحديث موصولاً من غير حديث بركة، ثم أخرجه بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً: المضمضة والاستنشاق ثلاثا للحنب فريصة، قال الدار قطني: غريب تفرد به سليمان عن همام، ثم ذكر الكلام على ضعفه، وأخرجه البيهقي بسنده عن ابن عباس أنه سئل عمن نسي المضمضة والاستنشاق، قال: لا يعيد إلا أن يكون جنباً. قال صاحب "السعاية على شرح الوقاية": فهذه الروايات كلها شاهدة على فرضيتها، وضعف بعضها يرتفع بضم الآخر، وأخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعاً: إل تحت كل شعر جنابة فاعسلوا الشعر، وفي الأنف أيضاً شعر، وأخرج أبو داود بمعناه عن على مرفوعاً، وسكت عليه، وأيضاً استدل عليه بمواظبته عليهما في الغسل هذا، وقوله تعالى: ﴿ وإنْ كُنتُم حُنااً فَاطَهُرُوا الله (المائدة: من القوى الأدلة في الباب أمر تعالى باطهار وهو تطهير جميع البدن إلا أن ما تعذر إيصال الماء إليه خارج كذا في "الهداية".

ونضح إلى النصح في العينين أحد، قال ابن عبد البر: لم يتابع ابن عمر هم على النضح في العينين أحد، قال: وله شذائذ شذ فيها، حمله عليها الورع، روي عن الإمام مالك ليس العمل على حديث ابن عمر في نضح العينين، قال الإمام محمد هم بعد تخريج هذا الحديث في "موطئه": وهذا كله نأخذ إلا النضح في العينين؛ فإن ذلك ليس بواجب على الناس في الجنابة، وهو قول أبي حنيفة ومالك بن أنس والعامة. قال الطحطاوي على "المراقي": ولا يجب إيصال الماء باطن العينين ولو في الغسل؛ للضرر، وهذه العلة تنتج الحرمة، وبه صرح بعضهم، وقالوا: لا يجب غسلها من كحل نحس ولو أعمى؛ لأنه مضر مطلقاً. وفي "ابن أمير الحاج": يجب إيصال الماء إلى أهداب العينين وموقيهما. قلت: وما يخطر في البال – والله أعلم – أن ابن عمر أم استنبطه من قوله الشربوا الماء أعينكم أخرجه الدار قطني بسند ضعيف كما ذكره ابن رسلان، وكان معني قوله الله عند العامة هو تعاهد الماقين، لكن ابن عمر شح حمله على ظاهره، فكان ينضح في عينيه، فتأمل وتشكر.

"ثم غسل يده اليمنى، ثم غسل يده اليسرى" مع المرفقين. قال الباحي: إخبار عن استعمال التيمن في غسله والترتيب، ولا خلاف أن هذا الترتيب مستحب وليس بمستحق. "ثم غسل رأسه" و لم يذكر في الحديث المسح، والصحيح استحبابه ليس عليه في "المبسوط"؛ لأنه أتم للغسل، كذا في "الفتح الرحماني" عن العيني. قال الشامي: هو الصحيح. وفي "البدائع": أنه ظاهر الرواية. قلت: عموم الحديث المتقدم يتناوله إلا أن الرواة لصفة غسله ولم جماعة، منهم: عائشة في فذكرت بلفظ "يتوضأ كما يتوضأ للصلاة"، وميمونة وذكرت الوضوء مفصلة و لم تذكر المسح، بل ذكرت بدأ غسل الرأس، وصرف ابن العربي في شرح الترمذي حديث عائشة إلى حديث ميمونة، والأوجه عندي التوسع. "ثم اغتسل وأفاض" تفسير لـ "اغتسل" "عليه" أي على بدنه "الماء" على اليمين أولاً ثم على اليسار.

١٠٠ - مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَائِشَةَ سُئِلَتْ عَنْ غُسْلِ الْمَرْأَةِ مِنِ الْجَنَابَةِ، فَقَالَتْ: لِتَحْفِنْ عَلَى رَأْسَهَا بِيَدَيْهَا. لِتَحْفِنْ عَلَى رَأْسَهَا بِيَدَيْهَا.

وَاجِبِ الْغُسْلِ إِذًا الْتَقَى الْخِتَانَانِ

١٠١ - مَالِكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ.....

سئلت إلى: بيناء المجهول "عن غسل المرأة من الجنابة، فقالت: لتحفن" بكسر اللام وفتح التاء وسكون الحاء وكسر الفاء. قال الزرقاني: من ضرب. قال في "المجمع": الحفن: أخذ الشيء براحة الكف وضم الأصابع. وقال في "القاموس": الحفن أخذك الشيء براحتك، والأصابع مضمومة على "رأسها ثلث حفنات من الماء" بفتح الفاء جمع حفنة كسحدة وسحدات، وهي ملأ اليدين من الماء، كذا في "الزرقاني". وفي "القاموس": الحفنة ملأ الكف، والمرأة تصب ثلاثاً، وربما تصب أكثر، قالت عائشة في: كان رسول الله في يفيض على رأسه ثلاثاً، ونحن نفيض على رأسنا خمساً من أحل الضفر، وهذا يُختلف باختلاف أحوال الرجال والنساء من شعر كثير وقليل، ومضفور وغيره، كذا في "العارضة" بتغير. ولتضغث: بإسكان الضاد وفتح الغين المعجمتين من باب فتح، والضغث: معالجة شعر الرأس باليد عند الغسل كألها تخلط بعضه ببعض؛ ليدخل فيه المعنى المعنى المعنى الشهة في حائفا تخلط عضه ببعض؛ ليدخل فيه الماء، وفي حديث عائشة في عند الغسل من الجنابة، ويكفيها الحثيات إذا بلت أصول شعرها، وكذلك عند الغسل من الحيض، وبه قال الإمام مالك كما نقله الزرقاني خلافاً لما في "المبنى" حيث قال: لا يختلف المذهب في أنه لا يجب نقضه من الجنابة، ولا أعلم فيه خلافاً بين العلماء، إلا ما روي عن عبد الله بن عمرو، المذهب في أنه لا يجب نقضه من الجنابة، ولا أعلم فيه خلافاً بين العلماء، إلا ما روي عن عبد الله بن عمرو، واتفق الأثمة الأربعة على أن نقضه غير واجب (للحنابة) إلا أن يكون في رأسها حشو أو سدر يمنع وصول الماء واتفق الأثمة فيجب إزالته، وإن كان خفيفاً لا يمنع لا يجب، والرجل والمرأة في ذلك سواء.

واجب الغسل إذا إلخ: الظاهر أن الواجب بمعنى المصدر و"إذا" ظرفية أي وحوب الغسل عند التقاء الختانين، ويحتمل أن يكون من إضافة الصفة إلى الموصوف أي بيان الغسل الواجب عند التقائهما، ويحتمل غيرهما من التوجيهات. و"الحتانان" تثنية ختان، وهو موضع القطع من الذكر، وفرج الجارية، والحتن: بسكون التاء القطع، يقطع من الرجل ما يغطي الحشفة، ومن المرأة حليدة في أعلى فرجها تشبه عرف الديك، بينها وبين مدخل الذكر جلدة رقيقة، كذا في "الزرقاني" و"المجمع"، ويقال لحتان المرأة: الخفاض، وثنيا ههنا بلفظ الحتان تغليباً. قال ابن العربي: قال: حتن الغلام ختناً إذا قطعت جلدة كمرته، والحتان موضع الختن، وهو من المرأة الحفاض، فالحفاض للمرأة كالحتان للرجل، فكان نظام الكلام أن يقول: التقاء الحتان الحفاض، لكن لما ثناهما رد أحدهما إلى الآخر كما يقال: العمران، وذلك كثير، وقد يرد الأدنى إلى الأعلى كالحتانين.

وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَعَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا يَقُولُونَ **إِذَا مَسَ** الْحَتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ.

١٠٢ - مَالِكَ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ الله، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ؟ فَقَالَتْ: هَلْ تَدْرِي

إذا مس إلخ: أي حاوز كما في رواية الترمذي "الختان" من الرجل "الختان" من المرأة، وهو مشاكلة؛ لأنه من المرأة يسمى خفاضاً في اللغة كما تقدم "فقد وحب الغسل" وإن لم ينزل، والمراد بالمس المجاوزة والتغييب لا حقيقة المس، سواء كانا مختنين أو لا، فلو وقع المس بلا إيلاج لم يجب الغسل بالإجماع. وقيل: المراد به الحقيقة بأن المس العادي لازم للدخول؛ فإن ختان المرأة فوق محل البول، وهو فوق الفرج الذي هو محل الولد، فلا يكون محاذاة الختانين والتقائهما إلا بعد الغيبوبة. ثم لا يذهب عليك أن ذكر سعيد بن المسيب الغسل بمذا التأكيد الذي يظهر مع ذكر الثلاثة من الأكابر، وبداية الإمام مالك به الباب؛ لمكان اختلاف الصحابة 🍰 في هذه المسألة، كما سيجيء في حديث أبي موسى، ثم أثر الباب يخالف ما روي في حديث زيد عن عثمان ﴿ أَنَّهُ قَالَ: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ويغسل ذكره، سمعته من رسول الله ﷺ. قال زيد: فسألته علياً والزبير وطلحة وأبي بن كعب، فأمروه بذلك، رواه الشيخان، لكن قال الإمام أحمد: حديث معلول؛ لأنه ثبت عن هؤلاء الخمسة الإفتاء بخلافه. وقال على بن المديني: شاذ. وقال الحافظ وغيره: إن الحديث ثابت من جهة اتصال سنده وحفظ رواته، وليس هو فرداً ولا يقدح فيه إفتائهم بخلافه؛ لأنه ثبت عندهم ناسخه فذهبوا إليه، فكم من حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية.

وقد ذهب الجمهور إلى نسخه بحديث أبي هريرة مرفوعاً: إذا جلس بين شعبها الأربعة، وبحديث عائشة مرفوعا نحوه، وبما رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه وغيرهم عن أبي بن كعب: أن الفتيا التي كانوا يقولون: "الماء من الماء" رخصة، كان رسول الله ﷺ رخص بما في أول الإسلام، ثم أمر بالاغتسال بعد، صححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما، وقال الإمام الشافعي كله العرب يقتضي أن الجنابة يطلق حقيقة على الجماع وإن لم ينزل، ولا خلاف أن الزنا الذي يجب له الحد هو الجماع وإن لم ينزل. وقال الطحاوي: أجمع المهاجرون والخلفاء الأربعة على أن ما أوجب الجلد والرجم أوجب الغسل، وعليه عامة الصحابة والتابعين وجمهور فقهاء الأمصار.

هل تدري إلخ: تلاطفه بذاك الكلام، أو تعاقبه به "هل تدري ما مثلك يا أبا سلمة؟" فقال: لا، أو لم تحتج إلى الجواب، فقالت: مثلك "مثل الفروج" بشدة الراء المهملة آخره جيم كتنور، ويضم كسبوح فرخ الدحاج، كذا في "القاموس" في باب الجيم. "يسمع الديكة" بزنة عنبة جمع ديك ذكر الدحاج "تصرخ" بضم التاء أي تصيح وتصوت "فيصرخ معها" قيل: غرضها بهذا الكلام المعاتبة عليه؛ لأنه كان لا يغتسل من التقاء الختانين لروايته = مَا مَثَلُكَ يَا أَبَا سَلَمَةَ؟ مَثَلُ الْفَرُّوجِ يَسْمَعُ الدِّيكَةَ تَصْرُخُ فَيَصْرُخُ مَعَهَا، إذَا جَاوَزَ أي ما صفنك الْحتَان الختَانَ فَقَدْ وَجَبَ الغسْل.

١٠٣ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا مُوسَى الأَشْعَرِيَّ أَتَى عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهَا: لَقَدْ شَقَّ عَلَيَّ اخْتِلافُ أَصْحَابِ رسول الله ﷺ

= عن سعيد حديث الماء بالماء كما هو مخرج في "أبي داود" وغيره، وفي آخر الحديث: وكان أبو سلمة يفعل ذلك يعني لا يغتسل إلا من الإنزال، فعاتبته على تقليده؛ لأنحا في كانت أعلم بمثل هذه المسائل، وقيل: يحتمل أنه كان في زمن الصبا قبل البلوغ، فرآهم يسألون مسائل الجماع، فسأل عنها كالفروج يسمع صياح الديكة فيصبح معهم وإن لم يبلغ مبلغ الصراخ، وقيل: يحتمل أنه كان يتكلم في المسائل كلام المشايخ، ويبحثهم و لم يبلغ مبغنهم. وحيئذ لا يختص بهذا السؤال خاصة، ثم أجابت سؤاله فقالت: "إذا حاوز" أي غاب "الختان" مرفوعاً "اختان" مندوباً "فقد وجب الغسل" لعلها في فهمت عن مقتضى المحل والكلام أنه لا يسأل عن جميع ما يوجب العسل، وإن كان اللفظ عاماً بل السؤال خاص بما أجابت، فهو يحتمل الاحتصار في الرواية.

لقد شق إلخ: أي صعب "علي" بياء المشددة المحتلاف أصحاب رسول الله ولله شق عليه لقوة ما معهم من الدلائل والأعبار الصحاح التي يتعلق بحا الفريقان، فيشق عليه ترك بعضها والأحد بالبعض، وفي رواية مسلم: عن أي موسى، قال: اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار، فقال الأنصار: لا يجب الغسل إلا من الماء، وقال المهاجرون: بل إذا خالط فقد وجب الغسل، قال أبو موسى: فإنا أشفيكم في ذلك، فقمت، فاستأذنت على عائشة، الحديث. "في أمر إني لأعظم" وأكبره "أن أستقبلك" وأواجهك "به" أي بذلك الأمر؛ لكونه مما الدين، "ما" موصولة "كنت سائلاً عنه أمك فسلني" فإني أنا أيضاً أمك زاده في "مسلم"، وفيه تنبيه على أن حرمتها مؤيدة، وألها في ذلك بمنزلة الأم، وإن ما يجوز للرجل أن يستقبل به أمه فلا عليه أن يستقبل به أم المؤمنين، "فقال أبو موسى: الرجل يصيب أهله" أي يجامع حليلته "يكسل" بضم الياء وكسر السين، وقيل: بفتح كسل، ويقال: كسل الزجل يصبب أهله" أي يجامع حليلته "يكسل" بضم الياء وكسر السين، وقيل: بفتح كسل، ويقال: أكسل في الجير سقطت كما في رواية مسلم، وهذا مثل يذكر في وجود المتعطش المشتاق إلى فقالت عائشة في: على الخير سقطت كما في رواية مسلم، وهذا مثل يذكر في وجود المتعطش المشتاق إلى فقالت عائشة في: على حقيقة.

فِي أَمْرِ، إِنِّي لأَعْظِمُ أَنْ أَسْتَقْبِلَكِ به، فَقَالَتْ: مَا هُوَ؟ مَا كُنْتَ سَائِلاً عَنْهُ أُمَّكَ فَسَلْني عَنْهُ، فَقَالَ: الرَّجُلُ يُصِيبُ أَهْلَهُ، ثُمَّ يُكْسِلُ وَلا يُنْزِلُ، فَقَالَتْ: إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ: لا أَسْأَلُ عَنْ هَذَا أَحَدًا بَعْدَكِ أَبَدًا. ١٠٤ – مَالِكَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ كَعْبٍ مَوْلَى عُثْمَانَ بْن عَفَّانَ أَنَّ مَحْمُودَ بْنَ لَبِيدٍ الأَنْصَارِيُّ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَنِ الرَّجُلِ يُصيبُ أَهْلَهُ،

إذا جاوز الختان إلخ: قال ابن عبد البر: وهذا وإن لم ترفعه ظاهرا لكن يدخل في المرفوع معنى؛ لأنه محال أن ترى رأيها حجة على الصحابة المختلفين، ومحال أيضاً تسليم أبي موسى رأيها مجرداً مع اختلاف الصحابة فيه، فلم يبق إلا أن أبا موسى علم أنما سمعت. قلت: رواية مسلم عن أبي موسى عن عائشة نص في الرفع، قالت: قال رسول الله ﷺ: إذا حلس بين شعبها الأربع. ومس الختان الختان فقد وجب الغسل، "فقال أبو موسى الأشعري: لا أسال عن هذا الأمر أحداً بعدك أبداً" يريد أنه قد أخذ بقولها في ذلك ووثق بعلمها.

الرجل يصيب أهله إلخ: أي يجامع أهله "ثم يكسل" أي يدركه فتور كما تقدم "ولا ينزل" ما حكمه؟ "فقال زيد: يغتسل" يشكل عليه ما روي عن زيد أنه كان يقول: لا غسل عليه، والظاهر أن رواية الباب بعد رجوعه عنه كما سيأتي مفصلاً. "فقال له" أي لزيد "محمود: إن أبي بن كعب كان لا يرى الغسل" في الإكسال، "فقال له زيد: إن أبي بن كعب نزع" بنون وزاي أي كف ورجع "عن ذلك" القول "قبل أن يموت". وأخرج ابن أبي شيبة والطبراني عن رفاعة بن رافع قال: كنت عند عمر فقيل له: إن زيد بن ثابت يفتي الناس في المسجد بأنه لا غسل على من يجامع و لم ينزل، فقال عمر ١١٥٥؛ على به، فأتي به، فقال يا عدو نفسه! أو بلغ من أمرك أن تفتي برأيك؟ قال: ما فعلت يا أمير المؤمنين! وإنما حدثني عمومتي عن رسول الله ﷺ، قال أي عمومتك؟ قال أبي بن كعب وأبو أيوب ورفاعة، فالتفت عمر إلي، وقال: ما تقول؟ قلت كما نفعله على عهد رسول الله ﷺ فحمع عمر الناس، فاتفقوا على أن الماء لا يكون إلا من الماء إلا على ومعاذ ﷺ، فقالا: "إذا التقي الختانان فقد وجب الغسل"، فقال عمر ﷺ لقد اختلفتم وأنتم أهل بدر، فقال على لعمر: سل أزواج النبي ﷺ، فأرسل إلى حفصة فقالت: لا أعلم، فأرسل إلى عائشة فقالت: "إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل"، فتحتم عمر عيه وقال: لا أوتي بأحد فعله و لم يغتسل إلا ألهكته عقوبة، فحديث الباب إفتاء منه بعد القصة، وعلى هذا فلا يشكل أيضاً ما روى أبو داود والترمذي وجماعة عن أبي بن كعب: أن الماء من الماء كان رخصة أرخصها رسول الله ﷺ في أول الإسلام؛ لأن هذه الرواية تحمل على ما بعد الرجوع.

ثُمَّ يُكْسِلُ وَلا يُنْزِلُ، فَقَالَ زَيْدٌ: يَغْتَسلُ، فَقَالَ لَهُ مَحْمُودٌ: إِنَّ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ كَانَ لا يَرَى الْغُسْلَ، فَقَالَ لَهُ زَيْدُ: إِنَّ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ نَزَعَ عَنْ ذَلكَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ. ١٠٥ - مَالك عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا حَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ.

وُضُوءُ الْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ أَوْ يَطْعَمَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسلَ

١٠٦ – مَالك عَنْ عَبْد الله بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْد الله بْن عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّاب

قبل أن يغتسل: يعني أن الجنب إذا أراد أن يأكل شيئاً قبل الغسل أو ينام قبله، فهل يتوضأ؟ وما حكم الوضوء؟ أما الوضوء لمن أراد النوم، فقال الظاهرية وابن حبيب من المالكية بوجوبه، والجمهور والأئمة الأربعة باستحبابه، وما نقل ابن العربي عن مالك والشافعي أنه لا يجوز له أن ينام قبل أن يتوضأ أنكر عليه على، قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً أوجبه إلا طائفة من أهل الظاهر، وسائر الفقهاء لا يوجبونه، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق. قال العيني: وذهب طائفة إلى أن الوضوء المأمور به الجنب هو غسل الأذى منه، وغسل ذكره ويديه، وهو التنظيف، وذلك يسمى عند العرب وضوء، قالوا: وابن عمر ﴿ لا يتوضأ عند النوم الوضوء الكامل، كما سيأتي في آخر الباب، وهو روى الحديث وعلم مخرجه. أما الوضوء لمن أراد أن يأكل أو يشرب، فقد اتفق الكل على استحبابه، قاله الشوكاني. قلت: لكن مقتضى عباراتم أن الوضوء للنائم آكد من الوضوء للأكل، بل كلام بعضهم كالباحي والطحاوي وغيرهم يشير إلى عدم الاستحباب في الأكل، فالظاهر أن تأكده في النوم أشد منه في الأكل، بوب الشيخ ابن تيمية في "منتقى الأخبار" استحباب الوضوء لمن أراد النوم، ثم ذكر بعده باب تأكيد ذلك للجنب، واستحباب الوضوء له لأجل الأكل والشرب والمعاودة، وهذا نص في أن الوضوء للنوم آكد منه لهؤلاء الثلاثة. ذكر عمر بن الخطاب إلخ: ومقتضى الحديث أنه من مسانيد ابن عمر الله ، ورواه أبو نوح عن مالك فزاد فيه عن عمر، وكذا روى أيوب عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر أخرجه النسائي. قال الحافظ: ليس في هذا الاختلاف ما يقدح في صحة الحديث، فالظاهر أن ابن عمر ﴿ حضر هذا السؤال. "أنه تصيبه" ضمير المفعول لابن عمر، كما هو مصرح في رواية النسائي بطريق نافع "الجنابة من الليل" أي في الليل، وتمام سؤاله ﷺ محذوف كما يدل عليه الجواب، أو اكتفى في السؤال على هذا القدر، وفهم النبي ﷺ غرض السؤال أنه النوم قبل الغسل،

"فقال له رسول الله ﷺ: توضأ" يمكن أن يكون ابن عمر ﴿ حاضراً إذ ذاك، فخاطبه بذلك، ويمكن يكون الخطاب لعمر ﴿ الله كان سائلاً، وفي رواية أبي نوح فقال: "ليتوضأ ويرقد" المراد بالوضوء على الظاهر وضوء الصلاة = لِرَسُولِ اللهِ عَلَيْ أَنَّهُ تَصِيبُهُ الجَنَابَة مِنِ اللَّيْلِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: "تَوَضَّأُ وَاغْسِلْ وَفِي نَسِعَةَ: هَنَاهِ اللهِ عَلَيْ أَنَّهُ تَصِيبُهُ الجَنَابَة مِنِ اللَّيْلِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله عَلَيْ: "تَوَضَّأُ وَاغْسِلْ

ارْ اللَّهِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: إِذَا أَصَابَ أَحَدُكُمْ الْمَوْأَقَ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَنَامَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسلَ، فَلا يَنَمْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ وُضُوءَهُ لِلصَّلاةِ.

١٠٨ - مَالِكُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، أَوْ يَطْعَمَ وَهُوَ حُنُبٌ، غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِه، ثُمَّ طَعِمَ أَوْ نَامَ.

🛥 كما في حديث عائشة 🎭 الآتي، وكما هو مصرح في رواية غيرها، ويحتمل الوضوء اللغوي بمعنى غسل الذكر والأيدي، وغير ذلك كما سيأتي في آخر الباب. و"اغسل ذكرك" أي قبل الوضوء كما في رواية أبي نوح بلفظ: "اغسل ذكرك ثم توضأ" فالواو في حديث الباب لمحرد الجمع " ثم نم" والحديث قد استدل به من قال بوجوب الوضوء، وحمله الجمهور على الاستحباب لرواية عائشة ﷺ: "كان ﷺ ينام جنباً ولم يمس ماء" أخرجه أبو داود والترمذي، واستدل ابن خزيمة وأبو عوانة عليه بقوله ﷺ: إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة، وبأثر ابن عمر الله الآتي.

إذا أصاب أحدكم المرأة: أي حامع المرأة، "ثم أراد أن ينام قبل أن يغتسل، فلا ينم" بصيغة النهي "حتى يتوضأ وضوءه للصلاة" وفي "الصحيحين" عنها واللفظ لمسلم: "أنه ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة قبل أن ينام"، وفي الحديث تنبيه على أن الوضوء في الأحاديث ليس بمعنى النظافة والغسل، بل الوضوء بالمصطلح الشرعي. ومسح برأسه إلخ: ولم يغسل رجليه كما هو الظاهر، وصرح به الطحاوي، ويؤيده ما روي عن ابن عمر الله عنها من قوله أخرجه الطحاوي. "ثم طعم أو نام" قال الباجي: وكان ابن عمر رضي يسوي بينهما أي النوم والطعام، وبه قال عطاء، وأما مالك فقال: لا يتوضأ إلا من أراد أن ينام فقط، وأما من أراد أن يطعم أو يعاود الجماع فلم يؤمر بالوضوء. وقال ابن عبد البر: أتبعه بفعل ابن عمر الله أنه كان لا يغسل رجليه إعلاما بأن هذا الوضوء ليس بواجب، و لم يعجب مالكاً فعل ابن عمر. قلت: الظاهر أن ابن عمر 🚓 بعد ما أمره النبي ﷺ بالوضوء لم يتركه إلا لبيان الجواز، واستدل الطحاوي بفعله هذا على نسخ الوضوء في الأكل حاصة، مع أن الحديث كما يدل على نسخ الوضوء للأكل يدل على نسخه للنوم أيضاً، بل دلالته في النوم أصرح؛ لأن ابن عمر ريس أمر

إِعَادَةُ الْجُنُبِ الصَّلاةَ وَغُسْلُه إِذَا صَلَّى وَلَمْ يَذْكُرْ، وَغَسْلُهُ ثَوْبَهُ اللهُ عَلَى وَلَمْ يَذْكُرْ، وَغَسْلُهُ ثَوْبَهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهُ عَلَى كَبُرَ فِي صَلاة مِن الصَّلُواتِ، ثُمَّ أَشَارَ إلَيْهِمْ بِيَدِهِ أَنْ امْكُثُوا فَذَهَب، ثُمَّ رَجَعَ وَعَلَى عَبِدِ اللهِ اللهُ اللهُ

من أنه يمكن أن يكون لعذر كما اختاره الحافظ في "الفتح"؛ لاحتمال أن يكون لما قد فُدِعَ في خيبر في رجليه،
 فلا يجدي نفعاً، كيف وكان عليه إذ ذاك المسح على الجبيرة أو الرجل، فتأمل.

وغسله إلخ: بالرفع، "إذا" ظرفية "صلى" والحال أنه "لم يذكر" أي الجنابة، "وغسله" بالرفع أي بيان غسله "ثوبه" الذي أصابه المني. كبر إلخ: تكبيرة الإحرام "في صلاة من الصلوات" روى أبو داود وابن حبان برواية أبي بكرة ألها صلاة الصبح، ويعارض الحديث ما في "الصحيحين" عن أبي هريرة "أنه من عرج وقد أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف، حتى إذا قام في مصلاه انتظرنا أن يكبر، فانصرف"، وفي رواية لمسلم عن الزهري: قبل أن يكبر، فانصرف، ويمكن الجمع بأن يقال: إن معنى قوله: "كبر" في حديث الباب مؤول بأن أراد أن يكبر، ولكن الظاهر ألهما واقعتان أبداه عياض والقرطبي احتمالاً. وقال النووي: هو الأظهر، وحزم ابن حبان، ويؤيده تغاير سياق الروايتين. قال الحافظ في "الفتح" بعد ذكر أحاديث الصحيح: فيه دليل على أنه انصرف قبل أن يدخل في الصلاة، وهو معارض لرواية أبي داود وغيره، ويمكن الجمع بحمل قوله: "كبر" على "أراد أن يكبر" أو بألهما واقعتان، فإن ثبت وإلا فما في الصحيح أصح.

ثم أشار إليهم إلخ: وفي رواية الصحيح عن أبي هريرة: "فقال لنا: مكانكم"، وفي رواية للبخاري: "ثم قال: على مكانكم"، وفي رواية لأبي داود: "ثم قال: كما أنتم". "فذهب، ثم رجع" بعد إزالة الحدث "وعلى جلده أثر الماء" أي ماء الغسل أو الوضوء، ولما كان عند الإمام مالك حكم الحدث السابق واللاحق واحداً، يعني إذا صلى الإمام ناسياً محدثاً أو جنباً، ثم تذكر، وكذلك إذا أحدث في وسط الصلاة، ففي كلا الحالين يفسد صلاته عند المالكية ولا يجوز البناء، فلذا ذكر هذا الحديث في إعادة الصلاة؛ لأن لفظ "كبر" لو حمل على ظاهره، فيبطل الصلاة عند المالكية أيضاً ويجب الإعادة، فيصح إدخال الحديث في باب الإعادة، وأما عندنا الحنفية فحديث الباب عندنا ليس من باب الجنابة، بل من باب سبق الحدث في الصلاة، ولذا أدخله الإمام محمد في "موطئه" في هذا الباب، وقال فيه: قال محمد: وكذا نأخذ، من سبقه حدث في صلاة فلا بأس أن ينصرف، ولا يتكلم، فيتوضأ ثم يبني على ما صلى، وأفضل ذلك أن يتكلم ويتوضأ ويستقبل صلاته، وهو قول أبي حنيفة، وليس هذا قصة الجنابة المذكورة في "الصحيحين" وغيرهما، وإيرادات العلامة عبد الحي في "حاشية الموطأ" من المستغربات؛ فإن حمل الحديث على معني يخالف جميع الأمة وإيرادات العلامة عبد الحي في "حاشية الموطأ" من المستغربات؛ فإن حمل الحديث على معني يخالف جميع الأمة وإيرادات العلامة عبد الحي في "حاشية الموطأ" من المستغربات؛ فإن حمل الحديث على معني يخالف جميع الأمة وإيرادات العلامة عبد الحي في "حاشية الموطأ" من المستغربات؛ فإن حمل الحديث على معني يخالف جميع الأمة وإيرادات العلامة عبد الحي في "حاشية الموطأ" من المستغربات؛ فإن حمل الحديث على معني يخالف جميع الأمة ح

= ويخالف أصول الصلاة من القبائح كما ترى، وقد تقدم أن عياضاً والقرطبي والنووي وابن حبان كلهم قالوا بتعدد القصة، فلا مانع من أن يحمل رواية "انتظرنا تكبيره" على قصة الجنابة، ورواية "كبر" على الحدث في الصلاة. ما أورد الشيخ عبد الحي في "التعليق الممجد" على استنباط الإمام محمد فمبني على وحدة القصتين، إلا قوله: ولم ينقل أنه استخلف أحداً، وأنت خبير بأن اتحاد القصتين خلاف ما عليه الجمهور، وعدم النقل لشيء يغائر نقل العدم، والحجة في الثاني دون الأول، واستدل ببعض ألفاظ الرواية على حواز تقديم تحريمة المقتدي، وأنت خبير بأن حديث الباب ساكت عنه، فلذا أعرضنا عنه الكلام، وسيأتي شيء من اختلاف الأئمة في هذه المسألة في باب ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام، وحديث الباب في حمله على قصة الجنابة مع شروع الصلاة مشكل على الجمهور كلهم كما تقدم من أقوال الحنفية والمالكية. قال ابن رسلان: وقال الشافعي: لو أن إماماً صلى على الجمهور كلهم كما تقدم من أقوال الحنفية والمالكية. قال ابن رسلان: وقال الشافعي: لو أن إماماً صلى لأتحم يأتمون به عالمين أن صلاته فاسدة، وليس له أن يبني على ركعة صلاها جنباً، ولو علم بعضهم دون بعض، فسدت صلاة من علم. قلت: وكذلك عند الحنابلة، فعلم أن حديث الباب في حمل قوله: "كبر" على معناه الحقيقي لا يوافق أحداً من الأثمة، فإما أن يحمل على المجاز من قوله: أراد أن يكبر، كما قاله الحافظ، أو يحمل على إبداء الحدث في تعدد القصة كما هو رأى الإمام محمد في.

الجرف إلح: بضم الجيم والراء آخره فاء، كذا ضبطه الحافظ والسيوطي، وقيل: بسكون الراء كما قال به المجد، موضع على ثلاثة أميال من المدينة جهة الشام، وهو في اللغة ما جرفته السيول، وأكلته من الأرض، وقيل: جمع جرفة بكسر الجيم وفتح الراء، وكان فيها أموال أهل المدينة، ويعرف بئر جثيم، وبئر جمل بالجيم والميم المفتوحتين، كذا في "الفتح الرحماني"، والظاهر أنه كان فيها أموال عمر على أيضاً كما سيأتي. "فنظر" في ثوبه "فإذا هو قد احتلم" يعني رأى على ثوبه من أثر المني ما دله على الاحتلام. قال العيني: مشتق من الحلم بالضم، "وصلى" في تلك الحالة النائم تقول منه: حلم بالضم، "وصلى" في تلك الحالة "و لم يغتسل"؛ لعدم الشعور بالاحتلام، وما شعوت إلح: بفتحتين أي ما علمت، الظاهر أنه لم يتذكر احتلامه، "وصليت" إطلاق الصلاة عليه مجاز؛ لأنحا لم تنعقد لفوت الشرط "وما اغتسلت، قال" زبيد: "فاغتسل وغسل ما" وصليت" إطلاق الصلاة عليه مجاز؛ لأنحا لم تنعقد لفوت الشرط "وما اغتسلت، قال" زبيد: "فاغتسل وغسل ما" موصولة "رأى في ثوبه" من أثر الاحتلام، "ونضح" أي رش "ما لم ير" فيه أذى؛ لأنه شك هل أصابه المني أم لا؟ فرشه أو غسله خفيفاً احتياطاً، قال الباجي: هذا حكم ما يشك فيه من الثياب أن تنضح في قول مالك علم. وقال وحنيفة والشافعي: لا تنضح، وهو محمول على الطهارة. وقال ابن قدامة في "المغني"؛ وإذا خفي موضع النحاسة =

في تُوْبِهِ، وَنَضَحَ مَا لَمْ يَرَ، وَأَذَّنَ، وَأَقَامَ ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ارْتَفَاعِ الضُّحَى مُتَمَكِّنًا.

۱۱۱ - مَالك عَنْ إسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ سُلَيْمَان بْن يَسَارٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الحطَّابِ عَدَا إِلَى أَرْضِهِ بِالْحُرُفِ فَرأَى فِي تَوْبِهِ احْتِلامًا، فَقَالَ: لَقَدْ ابْتُلِيتُ بِالاحْتِلامِ مُنْذُ وُلِيت أَمْرَ النَّاسِ، فَاغْتَسَلَ وَغَسَلَ مَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ مِن الاحْتِلامِ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ أَنْ طَلَعَت الشَّمْسُ. النَّاسِ، فَاغْتَسَلَ وَغَسَلَ مَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ مِن الاحْتِلامِ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ أَنْ طَلَعَت الشَّمْسُ. ١١٢ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ صَلَّى بِالنَّاسِ الصَّبْحَ، ثُمَّ غَدَا إِلَى أَرْضِهِ بِالْحُرُفِ فَوجَدَ فِي ثَوْبِهِ احْتلامًا، فَقَالَ: إِنَّا صَلَّى بِالنَّاسِ الصَّبْحَ، ثُمَّ غَدَا إِلَى أَرْضِهِ بِالْحُرُفِ فَوجَدَ فِي ثَوْبِهِ احْتلامًا، فَقَالَ: إِنَّا صَلَّى بِالنَّاسِ الصَّبْحَ، ثُمَّ غَدَا إِلَى أَرْضِهِ بِالْحُرُفِ فَوجَدَ فِي ثَوْبِهِ احْتلامًا، فَقَالَ: إِنَّا لَمُ اللَّهُ وَقُ مَا اللَّهُ وَقُ مَن اللَّهُ وَقَالَ الْمَوْدِةِ وَعَلَى اللَّهُ مَنْ ثَوْبِهِ، وَعَادَ لِصَلاتِهِ.

= من الثوب، استطهر حتى يتيقن أن الغسل قد أتى على النجاسة، وبمذا قال النخعى والشافعي ومالك وابن المنذر، وقال عطاء والحكم وحماد: وإذا خفيت النجاسة نضحه كله، وقال ابن شبرمة: يتحرى مكان النجاسة فيغسله، ولا يذهب عليك أن النقل عن مالك لا يصح؛ لما تقدم من خلافه في ذلك، وسيأتي من كلام الزرقابي أيضاً ما ينص على وجوب النضح عندهم. قلت: فيحتمل أن يكون مذهب عمر ﴿ مثل ما قاله مالك ﴿ ويحتمل أنه رشه دفعاً للوسواس وتطييباً للقلب، ويحتمل أن يراد بالنضح الغسل الخفيف كما هو متعارف. وفي "التنوير": نضح ما لم ير فيه أثراً مبالغة في التنظيف، وفيه دليل على أن من انتبه فرأى منياً و لم يذكر احتلاماً فعليه الغسل، وهو إجماع. قال في "المغني": لا نعلم فيه خلافاً كذا قال غيره، لكن قال ابن العربي: وذهب جميع العلماء إلى أن عليه الغسل، وقال الشافعي عشه: متى رأى الماء الدافق و لم يذكر احتلاماً، فلا يجب عليه الغسل، ولكنه يستحب. غدا إلخ: أي ذهب أول النهار "إلى أرضه بالجرف" فيه دليل على من ولى شيئاً من أمور المسلمين له أن يخرج إلى أرضه، ويتعاهد ضيعته وأمور دنياه؛ لئلا يؤدي إلى ضياعه وفساده. "فرأى في ثوبه احتلاما" أي أثره من المني، "فقال: لقد ابتليت" ببناء المجهول بالاحتلام "منذ وليت أمر الناس" وذلك لأنه 🚓 لاشتغاله بأمرهم ليلاً ونحاراً ما اشتغل بالنساء، فكثر الاحتلام، وقيل: إن ابتلاءه كان لأمر آخر، لكن كان وقته ذاك فعير به. "فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه من" أثر "الاحتلام"، وهو المني "ثم صلى بعد أن طلعت الشمس" وعلت كما مرّ في الرواية المتقدمة. صلى بالناس الصبح: مع الجماعة "ثم غدا إلى أرضه بالجرف، فوجد في ثوبه احتلاماً فقال: إنا لما أصبنا الودك" بفتحتين دسم اللحم والشحم، "لانت" من اللين "العروق" قيل: لما كان يطعمه الوفود، ويأكل معهم استثلافًا، لكن المشهور أنه ﴿ مَا يَعْيَرُ مَنَ حَالُهُ شَيَّءَ بِالوَّلَايَةِ، ولم يصطنع لهم إلا ما كان يأكله بنفسه تعليماً لهم، وإنكاراً على السرف، وقيل: قد كان امتنع من أكل الودك والسمن لما أجدب الناس، وقال: لتصبرن على أكل الزيت =

١١٣ - مَالِكَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ

= ما دام السمن يباع بالأواقي، وجعل على نفسه أن لا يأكل سمناً حتى يأكله جميع الناس، ثم لما أخصب فعاد فأكل السمن، قاله الباجي. "فاغتسل وغسل الاحتلام من ثوبه، وعاد لصلاته" اختلف العلماء فيمن صلى خلف جنب أو محدث وهو ناس، فلم يعلم هو ولا المأمومون حتى فرغوا من الصلاة، فقال الأئمة الثلاثة: إن صلاة الإمام باطلة، وصلاتهم صحيحة، وروي عن على أنه يعيد ويعيدون، وبه قال ابن سيرين والشعبي وأبو حنيفة وأصحابه، كذا في "المغني". وقال الزرقاني: لا إعادة على من صلى خلف جنب أو محدث إذا لم يعلموا، وكان الإمام ناسياً، فإن كان عالماً بطلت صلاقم، وقال الشافعي: صحيحة في الوجهين إذا لم يعلموا؛ لألهم لم يكلفوا علم حال الإمام، ويأثم هو في العمد دون السهو، وقال أبو حنيفة: باطلة في الوجهين؛ لارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام.

قلت: واستدل بأثر عمر ﷺ من قال: لا إعادة على المقتدين بأنه ﷺ أعادها وحده. قال الباجي وابن عبد البر: ذكر مالك حديث عمر ﷺ بعدة طريق ليس في شيء منها أنه صلى بالناس إلا في طريق يجيى بن سعيد، وهو أحسنها. قلت: ولا دليل فيه أنه ما أمرهم بالإعادة إذا رجع من الحرف، بل في رواية عبد الرزاق تصريح بالإعادة، فإنه روى بسنده عن القاسم، عن أبي إمامة قال: صلى عمر ﷺ بالناس وهو جنب، فأعاد و لم يعد الناس، فقال له على ﷺ.

قال القاسم: وقال أبن مسعود مثل قول علي، كذا في "الزيلعي"، ولا يذهب عليك أن في قوله: "فرجعوا إلى قول علي" إيماء إلى إجماع الناس على ذلك، واستدل الحنفية أيضاً بقوله في: الإمام ضامن، أخرجه أبو داود والترمذي، قبل: في سنديهما اضطراب، لكن رواه أحمد في مسنده حدثنا قتيبة، حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً، وهذا سند الصحيح. قال في :"التنقيح": روى مسلم في "صحيحه" بهذا الإسناد ونحواً من أربعة عشر حديثاً، قاله الزيلعي، قال الترمذي: وفي الباب عن عائشة وسهل بن سعد وعقبة بن عامر، ثم ذكر الترمذي الإضطراب في الرواية بأنه روي عن أبي صالح عن أبي هريرة، وعن أبي صالح عن عائشة في المواية بأنه روي عن أبي حديثه عن عائشة في وقال البخاري: حديثه عن عائشة أصح. قلت: بل كلاهما صحيحان، وصححهما معاً ابن حبان، وقال: سمع أبو صالح هذين الخبرين من عائشة وأبي هريرة في جميعاً، وقال البعمري: والكل صحيح، والحديث متصل، كذا في "البذل". وقال العيني في "شرح البخاري": رواه الحاكم مصححاً عن سهل بن سعد.

وإذا ثبت ذلك فصلاة الإمام متضمنة لها، فصحتها بصحتها، وفسادها بفسادها، فإذا صلى الإمام حنباً لم تصح صلاته؛ لفوات الشرط، وهي متضمنة لصلاة المأموم، فتفسد صلاته أيضاً، واستدلوا أيضاً بأثر على الله ذكره الزيلعي وابن التركماني بعدة طرق أمر فيه بإعادة القوم، واستدلوا أيضاً بحصر قوله على المام ليؤتم به. وإن مبنى الخلاف في الحقيقة بيننا وبينهم أن المؤتم عندهم تبع الإمام في مجرد الموافقة لا الصحة والفساد، وعندنا تبع له حقيقة الاتباع حتى في الصحة والفساد، ويتفرع على هذا الخلاف عدة المسائل الخلافية بيننا وبينهم.

أنه اعتمر مع عمر إلخ: هذا مشكل حداً؛ لأن يُعِيى ولد في خلافة عثمان، إلا أن يقال: إن هذا مقولة أبيه. قال الدوري عن ابن معين: بعضهم يقول عنه: سمعت عمر، وإنما هو عن أبيه أنه سمع عمر ﴿ مَالُهُ الحافظ في "تَمذيبه"، ولا بد من هذا التوجيه؛ لأن أهل الرجال لا يذكرون في مشايخ يجيي عمر ﴿ مِنْ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ وَالْ وَالْ كُرُونَ عمر الله في مشايخ أبيه، كما لا يخفي على من تفحص كتبهم، ثم رأيت ابن التركماني ذكر هذا الأثر عن مصنف عبد الرزاق بهذا اللفظ، وسنده عن معمر وابن جريج، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن يحيي بن عبد الرحمن بن حاطب أن أباه أخبره أنه اعتمر مع عمر، وأن عمر ﴿ عرس الحديث، فحمدت الله عزوجل فهو الميسر لكل عسير، وتحقق من هذا أن ما وقع في نسخ "الموطأ" سهو من الكاتب، والصواب عن يجيي بن عبد الرحمن عن أبيه أنه اعتمر الحديث. وفي "الفتح الرحماني": قال ابن معين وغيره: يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عمر رهب باطل. قلت: فأبوه هو عبد الرحمن هذا ابن حاطب بن أبي بلتعة بن عمرو بن عمير، قيل: له رؤية، وذكره ابن معين في تابعي أهل المدينة، وقال ابن مندة وأبو نعيم: ولد في عهده ﷺ. قال في "التقريب": له رؤية، وعدّوه في كبار ثقات التابعين. عرس إلخ: بمهملات مثقلاً أي نزل آخر الليل "ببعض الطريق قريباً من بعض المياه" ولم يصلوا إلى المياه كما سترى؛ لعدم الحاجة إليه ظاهراً، أو كان ماثلاً عن الطريق، أو لوجه آخر. "فاحتلم عمر ١٠٠٠، وقد كاد أن يصبح، فلم يجد مع الركب ماء" يغتسل به ويغسل ثوبه "فركب حتى جاء الماء" الذي عرس بقربه. قال الباجي: وذكر أن الماء الذي جاءه هو ماء الروحاء، "فجعل يغسل" فيه ترجمة الباب "ما رأى من أثر ذلك الاحتلام، حتى أسفر جدا" فيه أيضاً دليل على نجاسة المني؛ إذ اهتم له حتى ذهب الوقت الأفضل عنده، قاله الباحي. قلت: وفي هذا الأثر حجة على نجاسة المني بوجود، منها: غسل عمر وتأخيره للصلاة لأجله، وأمر ابن العاص بالاستبدال، وقول عمر عشد: "أفكل الناس يجد ثياباً" وقول عمر عله أيضاً: "أغسل ما رأيت"، "فقال له عمرو بن العاص: أصبحت" أي أسفرت "ومعنا ثياب" أخر، "فدع ثوبك يغسل" بعد ذلك، وهذا دليل على بحاسة الثوب عند عبد الله بن عمرو بن العاص أيضاً؛ إذ أمر باستبداله، وكان بمحضر الصحابة ولم ينكره أحد.

وَاعَجَبًا لَكَ يَا عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ! لَئِنْ كُنْتَ تَجِدُ ثِيَابًا أَفَكُلُّ النَّاسِ يَجِدُ ثِيَابًا؟ وَالله! لَوْ فَعَلْتُهَا لَكَانَتْ سُنَّةً، بَلْ أَغْسِلُ مَا رَأَيْتُ وَأَنْضِحُ مَا لَمْ أُر.

قَالَ يجيى: قَالَ مَالك في رَجُلِ وَجَدَ في تَوْبِهِ أَثَرَ احْتِلَامِ، وَلا يَدْرِي مَتَى كَانَ، وَلا يَذْكُرُ شَيْئًا رآه في مَنَامِهِ، قَالَ: لِيَغْتَسِلْ منْ أَحْدَثِ نَوْم نَامَهُ، فَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى بَعْدَ ذَلكَ النَّوْم فَلْيُعِدْ مَا كَانَ صَلَّى بَعْدَ ذَلكَ النَّوْم، منْ أَجْل أَنَّ الرَّجُلَ رُبَّمَا احْتَلَمَ وَلا يَرَى شَيْئًا، وَيَرَى وَلا يَحْتَلَمُ فَإِذَا وَجَدَ فِي ثُوْبِهِ مَاءً فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ، ولا يتزل

واعجبا لك إلخ: تعجب عليه؛ إذ لم ير حال جميع الناس، فلا يُجد أكثرهم إلا ثوباً واحداً "لئن كنت" بتاء الخطاب "تجد ثيابا" عديدة "أفكل الناس يجد ثياباً؟ والله لو فعلتها" بتاء المتكلم "لكانت سنة" متبعة، وذلك لعلمه بمكانه في قلوب المسلمين؛ ولاشتهار قوله ﷺ: عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين، فخشي التضييق على من ليس له إلا ثوب واحد. "بل أغسل ما رأيت، وأنضح ما لم أرد" قال الزرقاني: وهو طهر لما شك فيه كأنه دفع لوسوسة، وأباه بعضهم، وقال: لا يزيده النضح إلا انتشاراً، قاله ابن عبد البر. وقال الباجي: مقتضاه وحوب النضح؛ لأنه لا يشتغل عن الصلاة بالناس مع ضيق الوقت إلا بأمر واحب مانع للصلاة، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا ينضح بالشك، وهو على طهارته. قلت: وهذا كله على مذهب المالكية، وتقدم أن الجمهور حملوه على الغسل الخفيف أو غير ذلك. وجله في ثوبه: وإن لم يتذكر الاحتلام "فعليه الغسل" وجوبا، فالمدار على وجود الماء، وهكذا ورد عند أبي داود وغيره برواية عائشة مرفوعاً. قال الشوكاني: أحرجهما الخمسة، وذكر في معناها حديث حولة وغيرها، وقال: والحديث يدل على وجوب الغسل على الرجل والمرأة إذا وقع الإنزال، وهو إجماع إلا ما يحكي عن النخعي. وفي "البذل" عن الخطابي قال: و لم يختلفوا في أنه إذا لم ير الماء، وكان رأى في النوم أنه قد احتلم فإنه لا يجب عليه الاغتسال، وكذا نقل العيني الإجماع على الثاني، وذكر اختلاف بعضهم في الأول، يعني إذا رأى بللا و لم يتذكر احتلاماً. قال ابن رسلان: ولا يجب الغسل عند الشافعي كه حتى يذكر بعد التنبه من النوم أنه حامع أحدا في النوم. قال ابن العربي: من رأى في تُوبه بللاً، فلا يخلو أن ينام فيه أو لا ينام فيه، فإن لم ينم فيه فلا شيء عليه، وإن نام فيه فلا يُخلو أن يتيقن أنه احتلام، أو يشك هل هو احتلام أم لا؟ فوجب فيه الغسل أو يستحب على الاختلاف، وإن تيقن أنه احتلام فلا يخلو أن يذكر أنه احتلم أو لا يذكر، فإن ذكر فلا خلاف أنه يغتسل، وإن لم يذكر احتلاماً فاختلف فيه العلماء، فذهب جميع العلماء إلى أنه يجب الغسل، وقال الشافعي عطه: لا يجب بل يستحب. قلت: هذا كله في رؤية الاحتلام يعني المني، أما إذا شك في المني أو المذي أو الودي فهو مختلف بين الحنفية أيضاً، وذكر لها ابن عابدين أربعة عشر صوراً، فارجع إليه.

وَذَلِكَ أَنَّ عُمَرَ أَعَادَ مَا كَانَ صَلَّى لآخِرِ نَوْمٍ نَامَهُ، وَلَمْ يُعِدْ مَا كَانَ قَبْلَهُ.

غُسْلُ الْمَرْأَة إِذَا رَأَتْ فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يرَى الرَّجُلُ

١١٤ - مَالَكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ قَالَتْ لِرَسُولِ الله ﷺ:
 يا رسول الله! الْمَرْأَةُ تَرَى في الْمَنَامِ مثل مَا يَرَى الرَّجُلُ أَتَغْتَسِلُ؟ فَقَالَ لَهَا

وذلك إلى: أي دليله "أن عمر" بن الخطاب لما رأى في ثوبه أثر الاحتلام أعاد من الصلوات "ما كان صلى لآخر" أي بعد آخر. أن أم سليم إلى: كذا في النسخ الموجودة عندنا، وكذا في رواية الإمام محمد. قال الزرقاني: وكل من رواه عن مالك لم يذكر فيه عائشة إلا ابن نافع وابن أبي الوزير، فروياه عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة أن أم سليم، وذكر عدة متابعات لها، وبسطها في "التنوير"، وأخرجه أبو داود برواية يونس عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، ثم قال: وكذا روى الزبيدي ويونس وابن أسمي الزهري وابن أبي الوزير، عن مالك، عن الزهري، فالظاهر أن الراجح في رواية "الموطأ" الإرسال وفي غيره الاتصال، واختلفوا في الاتصال على مخرج الحديث، فقيل: عائشة في، وقيل: أم سلمة، وقيل: كلاهما كما سيأتي في الحديث الآتي، وقال فيه: ابن أبي أويس عن عروة، عن أم سليم كما ذكره السيوطي والزرقاني وغيرهما، وسكتوا عن الكلام عليه إلا أن الترمذي عد ممن في الباب أم سليم أيضاً، هذا ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً. ثم أم سليم هذه – بضم السين وفتح اللام – هي بنت ملحان – بكسر الميم وسكون اللام، والحاء المهملة، والنون – ابن خالد الأنصارية، المحتلف في اسمها على أقوال، كانت تحت مالك بن النضر – بالضاد المعجمة – في الجاهلية، فولدت له أنساً، فلما أسلمت عرض الإسلام على زوجها، فغضب وحرج إلى الشام، وهلك هناك مشركاً، وخلف عليها بعده أبو طلحة أسلمت عرض الإسلام على زوجها، فغضب وحرج إلى الشام، وهلك هناك مشركاً، وخلف عليها بعده أبو طلحة أسلمت عرض الإسلام على زوجها، فغضب وحرج إلى الشام، وهلك هناك مشركاً، وخلف عليها بعده أبو طلحة الأنساء فقالت: بشرط أن تسلم فأسلم وتزوجها، وقالت: لا آخذ منك صداقاً لإسلامك، فولدت له عبد الله ابن أبي طلحة، لها أربعة عشر حديثاً عن رسول الله منه، ماتت في خلافة عثمان في

مثل ما يرى الرجل: أي الاحتلام والإنزال، ولأحمد من رواية أم سليم: إذا رأت المرأة أن زوجها يجامعها في المنام، وروي عن ابن سيرين لا يحتلم درع إلا على أهله. "أتغتسل" بحمزة الاستفهام "فقال لها رسول الله على زاد في رواية ابن أبي شيبة: هل تحد شهوة؟ قالت: لعله، قال: بل تحد بللاً؟ قالت: لعله، قال: "نعم فلتغتسل" إذا رأت الماء، ولمسلم من حديث أنس: فقالت عائشة: يا أم سليم! فضحت النساء، ولابن ماجه من رواية أم سلمة فقلت: فضحت النساء الحديث، وفي رواية ابن أبي شيبة: فلقيتها النسوة، فقلن: فضحتنا عند رسول الله على قالت: ما كنت لأنتهي حتى أعلم في حل أنا أم في حرام، ولا مانع من الجمع فيمكن أنمن رددن كلهن متفرقة أو مجتمعة، وفي الحديث دليل على وجوب الغسل عليهن بالإنزال في المنام، ونفى ابن بطال الخلاف فيه، "فقالت لها" =

رَسُولُ الله ﷺ: "نَعَمْ فَلْتَغْتَسل" فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: أُفِّ لَكِ، وَهَلْ تَرَى ذَلِكِ الْمَرْأَةُ؟ إذا رات الله فَقَالَ لَهَا رَسُولُ الله ﷺ: "تَرَبَتْ يَمِينُكِ وَمَنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ".

= أي لأم سليم "عائشة عِشر: أف لك" بضم الهمزة وكسر الفاء، وضمها وفتحها بالتنوين وتركه، هذه ست لغات. قال السيوطي: بل فيها نحو أربعين لغة، ونظمها في "التنوير"، وهي كلمة تستعمل في الاستحقار والتضجر والكراهة، وههنا بمعنى الإنكار. قال في "القاموس": كلمة تكره، ولغاتما أربعون. وفي "لسان العرب": يقولون لما يكرهون ويستثقلون: أف لك. ثم في هذا الحديث أن الإنكار كان عن عائشة 🌦، ويؤيده رواية مسلم عن أنس، وفيها: "وعنده عائشة ﷺ الحديث، وعند مسلم وغيره بطرق مختلفة أن الإنكار كان عن أم سلمة ﴿ وأهل الحديث يقولون: إن الصحيح هناك أم سلمة لا عائشة ينه. لكن جمع عياض باحتمال أنحما أنكرتا معاً، وتبعه النووي والحافظ وغيرهما. قال الحافظ في "الفتح": قال النووي في "شرح مسلم": يحتمل أن تكون عائشة وأم سلمة جميعاً أنكرتا على أم سليم، وهو جمع حسن؛ لأنه لا يمتنع حضور أم سلمة وعائشة ﴿ عند النبي ﷺ. وقال النووي في "شرح المهذب": يجمع بين الروايات بأن أنسأ وعائشة وأم سلمة حضروا القصة، والذي يظهر أن أنسأ لم يُعضر القصة، وإنما تلقى ذلك من أمه أم سليم، وفي "صحيح مسلم" من حديث أنس عليه ما يشير إلى ذلك، وروى أحمد من حديث ابن عمر نحوها، وإنما تلقى ذلك ابن عمر من أم سليم أو غيرها. وهل ترى ذلك إلخ: بكسر الكاف "المرأة" ولعلها أنكرتما؛ لأنما لم تعلم لندرتما في النساء مع حداثة سن عائشة ﴿ وقيل: لا يُحتلم كل النساء. قال السيوطي: وأي مانع من أن أمهات المؤمنين تكون محفوظة من الاحتلام؛ لأنه من الشيطان، فلم يسلطه عليهن تكريمًا له على وأورد عليه بأن الخصوصيات لا تثبت بالاحتمال، ولا يسلم احتصاص الاحتلام بالشيطان، فقد يكون للشبع وغيره. قال في "السعاية": القول المحقق في هذا المقام أنه لا يدعى نفي مطلق الاحتلام عن أزواج النبي ﷺ. ولا يدعى منع وقوعه عنهن، بل يقال: يمتنع أنمن يحتلمن برؤية رجل يطأهن؛ إذ قد جعلن أمهات المؤمنين، ومحرمة على المسلمين، فلا يدع الله تعالى عدوه أن يتمثل بالرجال، ويريهن وطنهم بمن. فقال لها رسول الله ﷺ: وفي رواية أنس ﷺ عند مسلم: فقالت عائشة: يا أم سليم! فضحت النساء تربت يمينك، فقال ﷺ: بل أنت تربت يميك، وهذا اللفظ مبسوط الكلام عند المشايخ في معناه الحقيقي والمرادي، وبسط فيها السيوطي والزرقاني والباجي وغيرهم، والأكثر على أن معناه افتقرت، وهي كلمة جارية على ألسنة العرب لا يقصدون بها معناه الحقيقي، ولا الدعاء على المخاطب. قال ابن العربي في "شرح الترمذي": تربت يمينك أو يدك، للعلماء فيه عشرة أقوال، الأول: معناه استغنيت، قاله عيسى بن دينار. الثاني: ضعف عقلك، قاله ابن نافع. الثالث: تربت من العلم، قاله ابن كيسان. الرابع: تربت يمينك إن لم تفعل هذا، قاله ابن عرفة. الخامس: حث على العلم كقوله: تُكلتك أمك، ولا يريد أن تثكل. السادس: المعنى أنه إن كان اتغطت فغطى، قاله ابن الأنباري. السابع: أصابها التراب، قاله أبو عمر بن العلاء. الثامن: خابت، وهو محتمل. التاسع: ثربت بالمثلثة في أوله، قاله الداودي. =

١١٥ - مَالِكَ عَنْ هِشَام بْن عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةً زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمِ امْرَأَةُ أَبِي طَلْحَةَ الأَنْصَارِيِّ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله! إنَّ الله لا يَسْتَحْيي من الْحَقِّ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ منْ غُسْلِ إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ: "نَعَمْ إِذَا رَأَتِ الْمَاءَ".

= العاشر: أنه دعاء خفيف، قاله بعض أهل العلم. ثم ذكر ابن العربي ترجيح بعضهم على بعض، وبسط الكلام فيه. "ومن أين يكون الشبه" فيه لغتان مشهورتان: بكسر الشين وسكون الباء، والثاني: فتحهما أي شبه الولد لأحد أبويه وأقاربه، وعند مسلم في رواية عائشة ١٠٠٨: وهل يكون الشبه إلا من قبل ذلك إذا علا ماؤها ماء الرجل أشبه الولد أحواله، وإذا علا ماء الرجل ماءها أشبه أعسامه، ولما تحقق أن لها منياً فخروجه والاحتلام ليس بمستبعد. قال الحافظ ولي الدين: فيه استعمال القياس؛ لأن معناه من كان منه إنزال عند الجماع أمكن منه الإنزال عند الاحتلام، فأثبت الأول بدليل الشبه، وقاس عليها الثاني. والحديث الثاني نص على أن لها ماء، وسيأتي هناك ذكر من أنكره. اللهم اغفر لكاتبه، ولمن سعى في إشاعته، ومصححه، ولآبائهم، واجعله لهم قربة ونحاة.

عن أم سلمة إلخ: وقد تقدمت الرواية عن عائشة ﴿ قال عياض عن أهل الحديث: الصحيح أن القصة وقعت لأم سلمة لا لعائشة، ويدل على ترجيح هذه الرواية ظاهر صنيع البخاري، قاله الزرقاني تبعاً للحافظ، وقوى أبو داود رواية عائشة المتقدمة بكثرة المتابعات كما تقدم، ونقل ابن عبد البر عن الذهلي أنه صحح الروايتين معاً وقال: هما حديثان عندنا، ويؤيده ما تقدم من الجمع في الإنكار على أم سليم، وتقدم أن الحديث عند مسلم وغيره من مسند أنس ﴿ وَهِهِ أَيضاً، فقيل: لعله أيضاً كان موجوداً، لكن قال الحافظ: الظاهر أنه لم يكن موجوداً إنما أخذها عن أمه أم سليم وقع عند أحمد من مسند ابن عمر فهما أيضاً. قال الحافظ: وإنما تلقى ذلك ابن عمر من أم سليم أو غيرها. لا يستحيي إلج: بيائين في لغة الحجاز، وياء واحد في لغة تميم "من الحق" أي لا يأمر أن يستجيي من الحق، أو لا يمتنع من ذكره امتناع المستحيى. قال ابن العربي: الحياء بالمد صفة تقوم بالقلب يكون عندها ترك الإقدام على المعني الذي يريد أن يفعله، وهو تغير من سمات الحدوث لا يجوز على الله تعالى، فإن عبر به سبحانه وتقدس عن نفسه عاد المعني إلى مجازه، وهو الإخبار عن ثمرته، والمعنى إن الله لا يترك ولا يمنع أو ما أشبه ذلك، وقدمت بذلك بين يدي كلامها اعتذاراً بأن السؤال عنه لا بد منه مع أنه مما يستحيى بمثله، وروي عن عائشة ﴿ "نعم النساء نساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين". "هل على المرأة من" زائدة "غسل إذا هي احتلمت" أي رأت في المنام أن زوجها يجامعها كما تقدم. قال السيوطي: هو افتعال من الحلم - بضم الحاء وسكون اللام - وهو ما يراه النائم في نومه، وخصصه العرف ببعض ذلك وهو رؤية الجماع، "قال ﷺ: "نعم" يجب الغسل "إذا رأت الماء" أي المني، قيد به؛ لأن الحالم قد يرى الإنزال في المنام ولا ينزل حقيقة، فلا غسل عليه اتفاقاً، وفي هذين الحديثين إثبات المني للمرأة أيضاً.

جَامعُ غُسْلِ الْجَنَابَة

١١٦ - مَالِك عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لا بَأْسَ بأَنْ يُغْتَسَلَ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ مَا لَمْ تَكُنْ حَائِضًا أَوْ جُنْبًا.

١١٧ - مَالك عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَعْرَقُ فِي الثَّوْبِ، وَهُوَ جُنُبٌ، ثُمَّ يُصلِّى فيهِ.

يصلى عير. ١١٨ - مَالَكُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَغْسَلُ جَوَارِيه رِحْلَيْهِ وَيُعْطِينَهُ الْخُمْرَةَ، وَهُنَّ حُيَّضٌ.

كان يقول: لا بأس إلخ: أي يجوز "بأن يغتسل" الرجل "بفضل" وضوء "المرأة" أو بفضل غسلها "ما لم تكن المرأة حائضاً أو حنباً" وقت استعمال الماء؛ فإن ابن عمر على كان لا يرى أن يغتسل الرحل بفضل المرأة الجنب أو الحائض، وبه قال الشعبي والأوزاعي، وأما الأئمة الثلاثة ما خلا الإمام أحمد فأباحوه مطلقاً كما تقدم في المياه، قال الإمام محمد بعد هذا الحديث: قال محمد: لا بأس بفضل وضوء المرأة، وغسلها، وسؤرها وإن كانت حنباً أو حائضاً، بلغنا أن النبي كان يغتسل هو وعائشة من إناء واحد ليتنازعان الغسل جميعاً، فهو فضل غسل المرأة الجنب، وهو قول أبي حنيفة. كان يعرق: بفتح الراء أي يرشح حلده في الثوب، وهو حنب، ثم يصلي فيه أي في هذا الثوب؛ فإن عرق الجنب طاهر بالاتفاق؛ لأن الجنابة حدث لا يتعلق منه في الثوب شيء. قال ابن المنذر: أجمع عوام أهل العلم على أن عرق الجنب طاهر، ثبت ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعائشة وغيرهم من الفقهاء في؛ كذا في "المغني"، وقد ورد في "الصحيحين" عن أبي هريرة أنه في لقيه في بعض طريق المدينة وهو حنب، فانخنس منه فذهب فاغتسل، ثم حاء فقال في: أين كنت يا أبا هريرة! قال: كنت حنبا، فكرهت أن أحالسك وأنا على غير طهارة، فقال في: سبحان الله! إن المؤمن لا ينحس.

كان يغسل جواريه: جمع حارية رحليه. قال سحنون: في الوضوء، ولعله كان لشغل أو ضعف أو لبيان جواز، إلا أنه يشكل عليه ما تقدم في الوضوء من القبلة أن ابن عمر كان يقول: حسها بيده من الملامسة، ويحتمل أنه على كان يفرق بين ملامسة الرحل المرأة وملامسة المرأة الرجل، كما هو مقتضى ألفاظ الأثرين، لكن لم أره عند أحد، أو يقال: إنه كان يرى الملامسة الناقضة مقيداً بالشهوة كما هو مذهب بعضهم، وإلا فبين عموم الأثرين تعارض لا يخفى. ويعطينه: أي يعطين الجواري ابن عمر على "الخمرة" - بضم الخاء المعجمة وسكون الميم -: مصلى صغير يعمل من سعف النخل، قبل: سميت خمرة؛ لسترها الوجه والكفين، وقبل: لألها تغطي الوجه عند المسجدة، وقبل: =

وسُئِلَ مَالك عَنْ رَجُلٍ لَهُ نِسْوَةٌ وَجَوَارِي هَلْ يَطَوُهُنَّ جَمِيعًا قَبْلَ أَنْ يَغْتَسلَ؟ فَقَالَ: لا بَأْسَ بِأَنْ يُصِيبَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسلَ، فَأَمَّا النِّسَاءُ الْحَرَائِرُ فَإِنه يُكرَهُ أَنْ يُصِيبَ الرَّجُلُ الْحَارِيَة، ثُمَّ يُصِيبَ الرَّجُلُ الْحَارِيَة، ثُمَّ يُصِيبَ الرَّجُلُ الْحَارِية، ثُمَّ يُصِيبَ الرَّجُلُ الْحَارِية، ثُمَّ يُصِيبَ الرَّجُلُ الْحَارِية، ثُمَّ يُصِيبَ الأَخْرَى وَهُوَ جُنُب، فَلا بَأْسَ بذَلك. قال يحيى: وسئيلَ مَالك عَنْ رَجُلٍ جُنُب وصَعِعَ لَهُ مَا يُعْتَسلُ مَنه، فَسَهَا، فَأَدْحَلَ أُصْبُعَهُ فيه لِيَعْرِفَ حَرَّ الْمَاء مَنْ بَرْدِهِ، قَالَ وَصَعِعَ لَهُ مَا يُكُنْ أَصَابَ أَصَابِعَهُ أَذْى، فَلا أَرَى ذَلِكَ يُنَجِّسُ عَلَيْهِ الْمَاء .

= لأن حيوطها مستورة، وإذا كانت كبيرة تسمى حصيراً. "وهن حيض" بضم وتشديد الياء جمع حائض حال لكلا الفعلين، والمعنى: أن عرقها وكل عضو منها لا نجاسة فيه وهو ظاهر، فلا يتأثر الحيض فيها بحيث يمنع الاستخدام، أو ينحس شيئاً أصابه يده أو بدونه؛ لأن نجاسة الحائض حكمية لا تمنع إلا مثل الصلاة، وبوّب عليه الإمام محمد في "موطئه" باب المرأة تغسل بعض أعضاء الرجل وهي حائض، وأيد هذا الأثر برواية عائشة هي المرفوعة: "كنت أرجل رأس رسول الله من وأنا حائض"، وسيحيء في جامع الحيضة، ويؤيد الجزء الثاني روايتها على أيضاً قال لها على: ناوليني الخمرة من المسجد.

فأما النساء الحرائر إلخ: فكذلك في باب الوطء قبل الغسل عند الجميع؛ لطوافه على نسائه بغسل، إلا أنه لم كان العدل بين الحرائر واجباً، "فإنه يكره أن يصيب الرجل المرأة الحرة في يوم الأخرى"، وطوافه على عليهن مؤول كما سيجيء، بخلاف الإماء، فلا عدل فيهن، فبين حكم معاودة الجواري بقوله: "فأما أن يصيب الرجل" أي يجامع "الجارية، ثم يصيب الأخرى وهو حنب، فلا بأس بذلك" فبين يجيى أولاً حكم الغسل عند المعاودة، وهذا حكم نفس المعاودة، ولما لم يكن بين الإماء والحرائر فرق في حكم الغسل، جمعهما في قول واحد، وكان الفرق بينهما في حكم المعاودة، فذكر أولاً حكم الحرائر ثم حكم الإماء، فلا تكرار، وطوافه على نسائه، فقيل: لم يكن العدل واحباً عليه إنما يفعله تبرعاً، وقبل: كان في مرجع السفر وغيره، و لم يشرع القسم، وقبل: كان برضا صاحب الليلة، وفيه أقوال أخر محلها المطولات. وقال ابن العربي: وكان له ساعة لا يكون لأزواجه منها، فيدخل صاحب الليلة، وفيه أقوال أخر محلها المطولات. وقال ابن العربي: وكان له ساعة لا يكون لأزواجه منها، فيدخل فيها على جميع أزواجه فيطأهن أو بعضهن، وفي "مسلم" عن ابن عباس: أن تلك الساعة تكون بعد العصر، فلو اشتغل عنها لكان بعد المغرب وغيره، والحنفية والمالكية متفقون في هذه المسألة، وكذا في المسألة الآتية.

وضع: ببناء المحهول، ويحتمل المعلوم "له ماء يغتسل منه، فسها" مثلاً "فأدخل أصبعه فيه" أي في ذلك الماء "ليعرف حر الماء من برده، قال مالك: إن لم يكن أصاب أصابعه" وفي نسخة: أصبعه "أذى" أي نجاسة حقيقة =

التَّيَمُّم

١١٩ - مَالك عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَن بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَــيْدَاءِ أَوْ بِذَاتِ الْجَيْش،

"فلا أرى ذلك" أي إدخال الأصابع في الماء "ينجس عليه" أي المغتسل "الماء" وبهذا قال الأئمة كلهم، والماء طهور بالاتفاق، قائه الزرقاني. وقال ابن قدامة: سئل عن جنب وضع له ماء، فأدخل يده ينظر حره من برده، قال: إن كان أصبعاً فأرجو أن لا يكون به بأس، وإن كان اليد أجمع فكأنه كرهه.

التيمم: الفعل من الأم، وهو لغة: مطلق القصد، بخلاف الحج فإنه قصد إلى معظم، واصطلاحاً: قصد الصعيد بمسح بصفة مخصوصة ونية مخصوصة. قال ابن رسلان: هو في اللغة: القصد، وفي الشرع: القصد إلى الصعيد يمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها. وقال السكيت: الفنيسلوا صعيداً (النساء: ٢٠) أي اقصدوا صعيداً، ثم كثر استعماله حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب، فعلى هذا هو مجاز لغوي، وعلى الأول حقيقة شرعية، ولاعتبار القصد في مفهومه اللغوي وجبت النية فيه عندنا بخلاف أصليه من الوضوء والغسل، وأيضاً الغسل بالماء طهارة حسية، قلا يشترط لها النية إلا لخصوص الأجر والمثوبة، بخلاف التيمم فإنه طهارة حكمية، وفي الظاهر إنما هو غيرة صورة، فاحتاج إلى النية، ليصير بها كالطهارة الحقيقية.

خرجنا مع رسول الله إلخ: فيه حواز سفر الرجل بأهله، ويحتمل حروحهن جميعاً كما هو ظاهر مقتضى اللفظ، ويحتمل البعض؛ لما كان من دأبه الله أن يسهم بين نسائه إذا أراد سفراً في بعض أسفاره. قال ابن عبد البر في "التمهيد": قيل: هو في غزوة بني المصطلق، وجزم بذلك في "الاستذكار"، وبه قال ابن سعد وابن حبان، وغزوة بني المصطلق هي غزوة المريسيع، وكان الخروج إليها يوم الاثنين للبلتين خلتا من شعبان سنة خمس، ورجحه في "الإكليل"، وقال البحاري عن ابن إسحاق: سنة ست، وقال عن موسى بن عقبة: سنة أربع، وفيها وقعت قصة الإفك كان ابتداؤها بسبب العقد. قال البكري في حديث الإفك: فانقطع عقد لها من جزع ظفار، فحلس الناس ابتغاء إلخ، وسيحيء في حديث الباب أن ابتداء التيمم أيضاً بسبب العقد، فإن ثبت هذا يقال: إنه انقطع العقد في هذا السفر مرتين لاختلاف السيافين، وذهب جماعة إلى تعدد الواقعة في سفرين؛ لما في "الطبراني" عن عائشة الما الله كان من أمر عقدي ما كان، وقال أهل الإفك ما قالوا، فحرحت مع رسول الله في غزوة أخرى، فسقط أيضاً عقدي حتى حبس الناس على التماسه، فقال أبو بكر: يا بنية! في كل مرة تكونين عناء وبلاء على الناس" الحديث، ففيه تصريح بأن ضياع العقد كان في غزوتين، وبذلك حزم محمد بن حبيب الأخباري، فقال: سقط عقدها مرتين: في غزوة بني المصطلق وفي ذات الرقاع.

الْقَطَعَ عِقْدٌ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ الله ﷺ عَلَى الْتِمَاسِهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ،

= واختلف أهل المغازي في أيهما كانت أولاً؟ قال الحافظان ابن حجر والعيني: واستبعد بعضهم سقوط العقد في المريسيع؛ لأن المريسيع من ناحية مكة بين قديد والساحل، وهذه القصة كانت من ناحية خيبر؛ لقولها في الحديث: "حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش" وهما بين المدينة وخيبر كما جزم به النووي. قلت: في كلام النووي نظر كما سيأتي، فلا استبعاد في وقوع القصة في غزوة المريسيع، حتى إذا كنا بالبيداء – بفتح الموحدة والمد الشرف الذي قدام ذي الحليفة من طريق مكة جزم به أبو عبيد البكري. قال الكرماني: موضع بين مكة والمدينة، وجزم ابن التين هي ذو الحليفة كذا في "العيني". "أو" للشك من الراوي، وقيل: الشك من عائشة المائليني جزم الكرماني "بذات الجيش" – بفتح الجيم وسكون التحتية وشين معجمة – موضع على بريد من المدينة، وأيضاً كون القصة في طريق مكة يؤيده رواية الحميدي بسنده عن عائشة في: أن القلادة سقطت مكة والمدينة، وأيضاً بين مكة والمدينة، وأيضاً للنسائي وغيره عنها: كان ذلك بمكان يقال له: الصلصل، وهو أيضاً جبل عند ذي الحليفة، قاله العيني. وقال الزرقاني: فقول النووي: البيداء وذات الجيش بين المدينة وخيبر الرقاع، وذات الرقاع كانت عند خيبر، فيمكن تصحيح كلام النووي بأن القصة هذه عنده ليست هي ما الرقاع، وذات الرقاع كانت عند خيبر، فيمكن تصحيح كلام النووي بأن القصة هذه عنده ليست هي ما ذكرت في روايات النسائي وغيره، بل هي التي وقعت في غزوة ذات الرقاع، فتأمل وتشكر، فالجمع هذا حسن، ذكرت في روايات النسائي وغيره، بل هي التي وقعت في غزوة ذات الرقاع، فتأمل وتشكر، فالجمع هذا حسن،

"انقطع عقد لي" بكسر المهملة وسكون القاف، وكل ما يعقد ويعلق في العنق يسمى قلادة، وفي رواية أبي داود: ألها كانت من جزع ظفار. قال ابن الأثير: كقطام موضع باليمن، ويروى من جزع أظفار، هو نوع من طيب، قاله ابن رسلان، والإضافة إلى عائشة مجازي؛ لكولها في يدها؛ لما في رواية البخاري: ألها استعارته من أسماء أحتها، قيل: كان ثمنها اثني عشر درهماً، قاله العيني، وفي الحديث جواز اتخاذ النساء الحلي تجملاً لأزواجهن، واستصحاب الحلي في السفر، قاله ابن رسلان. قلت: وأيضاً جواز استعارة الحلي. "فأقام رسول الله الله الباجي: لم يكن المقام لأجل انقطاعه، وإنما كان لأجل ضياعه؛ لأن معناه القطع بغير علمها، فلما ذكرت أمره أخفى عليها مكانه "على التماسه" أي لأجل طلبه حتى يمكن الطلب بذهاب الظلام المانع من الالتماس، أو لانتظار من أرسله لطلبه، وفيه الاعتناء بحفظ أموال المسلمين وإن قلّت، "وأقام الناس" أيضاً "معه الله وليسوا على ماء" أي ما أقاموا في موضع الماء، "وليس معهم" أيضاً "ماء" يحتمل أنه في لم يظن عدم الماء، ويحتمل أنه أقام مع علمه بعدم ماء الوضوء (باجي) ليكون ذلك سنة في حفظ الأموال، فيجوز للرجل المقام على طلب ماله وحفظه أدى ذلك إلى العملاة بالبيم، ويؤخذ منه جواز السفر بطريق لا ماء فيه، كذا قاله الشراح. قلت: لكن يشكل عليه أن القصة كانت في البيداء ويؤخذ منه جواز السفر بطريق لا ماء فيه، كذا قاله الشراح. قلت: لكن يشكل عليه أن القصة كانت في البيداء

وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءُ، فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَقَالُوا: أَلا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ فَيُهَا؟

= أو ذات الجيش أو الأبواء أو الصلصل، كما تقدم من الروايات المختلفة، وكلها أسماء لمواضع الماء، ويمكن الجواب عنه بما يخطر في البال – والله أعلم بحقيقة الحال – بأن القيام لم يكن عين هذه المواضع، وإلا فيشكل الجمع بين هذه الروايات أيضاً، بل كان في أمكنة النزول، فالتعبير في كل رواية بموضع مشهور قريب من محل القيام للتعريف، فيصح نسبة القربة بمواضع متفرقة، ولا يشكل أيضاً بقولها: "وليسوا على ماء".

فأتى الناس إلى أبي بكو: والد عائشة ها، وفيه شكوى المرأة إلى أبيها وإن كان لها زوج، "فقالوا" له: "ألا ترى" بحمرة الاستفهام "ما صنعت عائشة ها؛" فإنحا "أقامت برسول الله هي وبالناس، وليسوا على ماء وليس معهم ماء"، ونسبة الإقامة إلى عائشة ها؛ لكونحا سبب القيام، "قالت عائشة ها: فحاء أبو بكر ها ليعاتبني "ورسول الله هي واضع رأسه على فخذي" بالذال المعجمة، وفيه جواز دخول الرجل على بنته وإن كان زوجها عندها إذا علم رضاه به، ويحتمل أن دخول الصديق ها كان ليذكره شي شكوى الناس وحالة الماء، لكنه التحد نام"، وكان في إذا ينام لا يوقظه أحد لأجل الوحي، "فقال" أبو بكر ها لعائشة: "حبست" أي منعت "رسول الله في عن الرحيل "والناس" بالنصب "وليسوا على ماء وليس معهم ماء" وفيه ضرر شديد، "قالت "منسزلة الأحبي، فقال: ما شاء الله أن يقول، "وجعل يطعن بيدد" - بضم العين - وكذا كل ما هو حسي، بمنسزلة الأحبي، فقال: ما شاء الله أن يقول، "وجعل يطعن بيدد" - بضم العين - وكذا كل ما هو حسي، والعنوي بالفتح على المشهور، وحكي كل منهما في كليهما "في خاصرتي" هي الشاكلة، وخصر الإنسان وصطه، وفيه تأديب الرجل بنته وإن كانت متزوجة، ويمكن أنه ها أراد المبالغة في عتبها؛ ليكون تحريكها سبباً لإيقاظه في المناح، ولا يصح كما يظهر من كلام الحافظ الآتي على فخذي فنام" - بالنون من النوم في جميع النسخ الموجودة عندنا، وهو الصواب، وفي نسخة الزرقاني: بالقاف من القيام، ولا يصح كما يظهر من كلام الحافظ الآتي -.

"رسول الله على حتى أصبح" هكذا في نسخ "الموطأ" بلفظ: "حتى". قال الزرقاني: هكذا الرواية في "الموطأ" حتى، ولفظ البخاري في التيمم: "فقام حين أصبح على غير ماء". قال الحافظ: كذا أورده ههنا، وأورده في فضل أبي بكر بلفظ: "فنام حتى أصبح"، وهي رواية مسلم ورواية "الموطأ"، والمعنى فيهما متقارب؛ لأن كلا منهما يدل على أن قيامه من نومه كان عند الصبح على غير ماء، واستدل ببعض ألفاظ الرواية على ترك التهجد في السفر، قاله الزرقاني وابن رسلان وغيرهما، فإن لم يكن التهجد واجباً عليه في فلا إشكال، وإن كان واجباً ففي الاستدلال نظر، وهل تيمم النبي في الحديث ساكت، فظاهره نعم، لكن قال ابن عبد البر: ومعلوم عند جميع أهل المغازي أن النبي في المديث نص في تيممه في .

أَقَامَتْ بِرَسُولِ الله ﷺ وَبِالنَّاسِ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، ولَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَجَاءَ أَبُو بَكْرِ وَرَسُولُ الله ﷺ وَاضِعٌ رَأْسَهُ عَلَى فَجِذِي قَدْ نَامَ، فَقَالَ: حَبَسْتِ رَسُولَ الله ﷺ وَالنَّاسَ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَاتَبْنِي أَبُو بَكْرٍ، وَجَعَلَ وَالنَّاسَ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَاتَبْنِي أَبُو بَكْرٍ، وَجَعَلَ وَالنَّاسَ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَاتَبْنِي أَبُو بَكْرٍ، وَجَعَلَ يَطْعُنُ بِيدِهِ فِي خَاصِرَتِي، فَلا يَمْنَعُنِي مِن التَّحَرُّكِ إلا مَكَانُ رَأْسِ رَسُولَ الله ﷺ عَلَى فَخِذِي، فَنَامَ رَسُولُ الله تَعَالَى آيَةَ التَّيَمُّم، فَخِذِي، فَنَامَ رَسُولُ الله تَعَالَى آيَةَ التَّيَمُّم،

فأنزل الله تعالى آية إلخ: قال ابن العربي: هذه معضلة ما وحدت لدائها من دواء؛ لأنا لا نعلم أي الآيتين عنت عائشة ﴿ مَا اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ الوضوء، وأورد الواحدي الحديث في أسباب النزول عند آية النساء. قال الحافظ: وخفي على الجميع ما ظهر للبخاري ألها آية المائدة بلا تردد؛ لروايته في التفسير، فنزلت آية: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إذا قَمْتُمْ إِلَى الصَّلاقِ، (المائدة:٦)، واستدل به على أن الوضوء كان واحباً قبل نزول الآية، ولذا استعظموا نزولهم على غير ماء، فالحكمة في نزول الآية بعد العمل؛ ليكون فرضه متلواً بالتنزيل، فيمكن أن يوجد أن الوضوء في الأول كان لكل صلاة، محدثًا كان أو لا، ثم لما نزلت الآية اقتصر على المحدث فقط، وقيل: يحتمل أن أول آية الوضوء نزل قديمًا، ثم نزل يقيتها وهو ذكر التيمم، لكن رواية البخاري في التفسير تؤيد الأول، وزاد في رواية "الموطأ" لمحمد وغيره ههنا: "فتيمموا"، وليس في رواية يحيى وغيره، قاله الزرقاني. قلت: واختلفت الروايات في غير "الموطأ" أيضاً، فهو موجود في رواية البخاري، ولا يوحد في رواية النسائي، وأيضاً يوحد في بعض النسخ الموجودة عندنا برواية يجيى، ولعله إلحاق من بعض النساخ؛ إذ صرح الزرقاني أنه ليس في رواية يجيى. قال الحافظ: ويحتمل أنه أخبر عن فعل الصحابة أي تيمموا بعد نزول الآية، ويحتمل أنه بيان لما نزل، وحكاية لبعض الآية، أي قوله تعالى: ﴿فَتَيَمُّمُوا صعيداً طيّباً﴾ (المائدة:٦). "فقال أسيد" - بضم الهمزة وفتح السين المهملة -، مصغر أسد بن الحضير - بضم الحاء المهملة، وفتح الضاد المعجمة، فتحتية ساكنة آخره راء مهملة - ابن سماك الأنصاري الأشهلي أبو يجيي، الصحابي الجليل. "ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر" والمراد بآل أبي بكر نفسه مع أهله وأتباعه، والمعني أن بركاتكم متوالية على الصحابة متكررة، وكانوا سبباً لكل ما لهم فيه رفق ومصلحة للمسلمين. وفي "البخاري" من وجه آخر: فقال أسيد لعائشة ﷺ جزاك الله خيراً، فوالله ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعا الله لك وللمسلمين فيه خيرا، وفي لفظ له: "إلا جعل الله لك منه مخرجاً، وجعل للمسلمين فيه بركة"، وفي تفسير إسحاق المسيبي: أن النبي ﷺ قال لها: ما أعظم بركة قلادتك. فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ الحُضَيْرِ: مَا هِيَ بِأُوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: فَبَعَشَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ، فَوَجَدْنَا الْعِقْدَ تَحْتَهُ.

قال يجيى: سُئلَ مَالك عَنْ رَجُلٍ تَيَمَّمَ لِصَلاةٍ حَضَرَتْ، ثُمَّ حَضَرَتْ صَلاةٌ أُخْرى أَيَيَمَّمُ لَهَا

قالت فبعثنا إلخ: أي أثرنا "البعير الذي كنت" راكباً "عليه" في حالة السير، "فوحدنا العقد تحته" وظاهره أن الجماعة التي أرسلها النبي ﷺ أسيد بن حضير وغيره، كما في كتب الصحاح ما وحدوها، لكن يشكل عليه ما في "البخاري" بطريق عبد الله بن نمير عن هشام بن عروة عن أبيه بلفظ: "فبعث رسول الله ﷺ وحلاً فوجدها"، فظاهر لفظ البخاري أن العقد أتى به ذلك الرجل المبعوث، ويمكن الجمع بين رواية "البخاري" و"الموطأ" بأن أسيداً كان رأس من بعث لذلك، ولذا سمى في بعض الروايات وحده، ولذا ورد في بعض الروايات: بعث رجلاً و لم يجدوا العقد، فلما رجعوا ونزلت الآية وأرادوا الرحيل وأثاروا البعير، فوحده أسيد تحته، ويحتمل أن ضمير "وجدها" إلى النبي ﷺ مجازاً واختصاراً، وبالغ الداودي في توهيم رواية عروة، ونقل عن إسماعيل القاضي أنه حمل الوهم فيه إلى ابن نمير، ثم ليس في شيء من طرق حديث عائشة الله كيفية التيمم، وسيحيء في الباب الثاني الكلام عليه. تيمم لصلاة حضرت الخ: فصلى تلك الصلاة، "ثم حضرت صلاة آخرى" أي جاء وقت أخرى، أو أراد الصلاة الأحرى، وتوضيح الكلام: أن ههنا مسألتين، الأولى: أداء الفرضين في الوقتين بتيمم واحد، فمنعه مالك والشافعي، وأباحه الحنفية، ولأحمد فيه روايتان. والثانية: أداؤهما في وقت واحد، فمنعه أيضاً الشافعي ومالك، وأباحه الحنفية وأحمد كما سيحيء مفصلاً، وعلى كلتيهما يصح حمل كلام "الموطأ"، لكن لفظ: "حضرت صلاة أخرى" أوفق بالأول. "أيتيمم" بممزة الاستفهام "لها" أي للصلاة الأخرى "أم يكفيه" أي الرجل "تيممه ذلك"؟ الذي تيمم للصلاة الأولى، "فقال" الإمام: "بل يتيمم" لها وكذلك يتيمم "لكل صلاة" فريضة على حدة؛ "لأن عليه أن يبتغي" أي يطلب "الماء لكل صلاة" عند وقتها "فمن ابتغي" أي طلب "الماء فلم يجده فإنه" حينئذ يباح له التيمم، و"يتيمم" إذاً لهذه الصلاة التي حضرت، وبهذا قال الإمام الشافعي، وهو المشهور عن الإمام أحمد. وقال أبو حنيفة الإمام وأصحابه: إنه يصح التيمم قبل وقت الصلاة؛ لأنها طهارة تبيح الصلاة، فأبيح تقديمها على وقت الصلاة كسائر الطهارات. قال صاحب "المغني": المذهب أن التيمم يبطل بخروج الوقت ودخوله، فيبطل بكل واحد منهما، وبه قال مالك والشافعي والليث وإسحاق، وروي عن أحمد أنه قال: القياس أن التيمم بمنـزلة الطهارة حتى يجد الماء أو يحدث، وهو مذهب سعيد بن المسيب والحسن والزهري والثوري وأصحاب الرأي، وروي عن ابن عباس وأبي جعفر، ثم قال: وله أن يصلي به ما شاء من الصلاة، فيصلي الحاضرة، ويجمع بين الصلاتين، ويقضى فوائت، ويتطوع قبل الصلاة وبعدها، وقال مالك والشافعي عين لا يصلي به فرضين. قلت: لكن قال ابن العربي المالكي: قال أبو حنيفة: يجوز أن يصلي به فريضة أخرى، وفي المذهب تفصيل، =

أُمْ يَكُفيهِ تَيَمُّمُهُ ذَلك؟ فَقَالَ: بَلْ يَتَيَمَّمُ لِكُلِّ صَلاةٍ؛ لأَنَّ عَلَيْه أَنْ يَبْتَغيَ الْمَاءَ لِكُلِّ صَلاةٍ؛ لأَنَّ عَلَيْه أَنْ يَبْتَغيَ الْمَاءَ لِكُلِّ صَلاةً، فَمَن ابْتَغَى الْمَاءَ فَلَمْ يَحِدْهُ، فَإِنَّهُ يَتَيَمَّمُ.

قَالَ يَحَيى: وسُئلَ مَالك عَنْ رَجُلٍ تَيَمَّمَ أَيَوُمُّ أَصْحَابَهُ وَهُمْ عَلَى وُضُوءٍ؟ قَالَ: يَوُمُّهُمْ غَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَلَوْ أُمَّهُمْ هُوَ لَمْ أَرَ به بَأْسًا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالك في رَجُلٍ تَيَمَّمَ حِينَ لَمْ يَجِدْ مَاءً، فَقَامَ فَكَبَّرَ، وَدَخَلَ في الصَّلاة، فَطَلَعَ عَلَيْه إنْسَانٌ مَعَهُ مَاءً.....

= وقال الشوكاني في "النيل" في حديث عمرو بن شعيب: جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً أيما أدركتني الصلاة، وقد استدل بالحديث على اشتراط دخول الوقت للتيمم؛ لتقييد الأمر بالتيمم بإدراك الصلاة، وإدراكها لا يكون إلا بعد دخول الوقت قطعاً، وقد ذهب إلى ذلك الاشتراط الشافعي ومالك وأحمد وداود على مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسلُوا﴾ (المائدة:٢)، ولا قيام قبله، والوضوء خصه الإجماع والسنة، وقال أبو حنيفة وأصحابه: إنه يجزئ قبل الوقت كالوضوء، وهذا هو الظاهر، ولم يرد ما يدل على عدم الإجزاء، والمراد بقوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ اللهِ عَلَى اشتراط الوقت حتى يقال: خصص الوضوء الإجماع.

أيؤم أصحابه وهم إلح: أي والحال ألهم "على وضوء؟" "قال" الإمام: "يؤمهم" أي المتوضئين "غيره" يعني يؤمهم أحد من المتوضئين "أحب إلي" بتشديد الياء، "ولو أمهم هو" أي ذلك المتيمم "لم أر به"، وفي نسخة: "بذلك" أي بإمامته أيضاً "بأساً" أي حرجاً، يعني أن الأفضل أن يؤم المتوضئين متوضئ، لكن لو أمهم متيمم يجوز الصلاة أيضاً لكنه خلاف الأفضل، قاله الباحي. قلت: ويصح اقتداء المتوضئ بالمتيمم عندنا الحنفية على قول الشيخين خلافاً لمحمد على "الشامي". وفي "البخاري": أم ابن عباس وهو متيمم. قال العيني: وهذا مذهب أصحابنا، وبه قال الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وعن محمد بن الحسن: لا يجوز، وبه قال الحسن بن حيي، وكره مالك وعبد الله بن حسن ذلك، فإن فعل أجزاه، ومعنى قول العيني: "كره" أي عده خلاف الأفضل كما صرح به الباجي وهو صاحب المذهب، وصاحب البيت أدرى بما فيه.

حين لم يجد هاء: للوضوء، "فقام" ليصلي، "فكبر" للتحريمة، "ودخل في الصلاة، فطلع عليه إنسان معه ماء، قال" الإمام مالك: "لا يقطع صلاته، بل يتمها" أي صلاته تلك "بالتيمم" الذي أبدأ الصلاة به "وليتوضأ" بعد ذلك "لما يستقبل" أي لما سيأتي "من الصلاة" وفي نسخة: "من الصلوات"، اعلم أن واحد الماء بعد التيمم قبل الشروع في الصلاة يتوضأ عند الجميع إلا ما قال أبو سلمة: ليس عليه استعمال الماء، وكذا واحد الماء بعد أداء الصلاة بالتيمم لا إعادة عليه عند الأئمة الأربعة والجمهور، إلا ما قال طاؤوس وغيره: إنه يعيد في الوقت كما في "الباجي" و"النيل". =

قَالَ: لا يَقْطَعُ صَلاَتُهُ، بَلْ يُتِمُّهَا بِالتَّيَمُّمِ، وَلْيَتُوضَّأْ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِن الصَّلُوَاتِ، قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالك: مَنْ قَامَ إِلَى الصَّلاةِ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً فَعَمِلَ بَمَا أَمْرَهُ الله به مِنْ التَّيَمُّمِ، وَقَدْ أَطَاعَ الله عَرِّوَجَلَّ، وَلَيْسَ الَّذي وَجَدَ الْمَاءَ بِأَطْهَرَ مِنْهُ، وَلا أَتَمَّ صَلاةً؛ لأَنَّهُمَا أُمِرًا جَمِيعًا، فَكُلِّ عَملَ بَمَا أَمْرَهُ الله عزَّوَجَلَّ بِه، وَإِنَّمَا الْعَمَلُ بَمَا أَمَرَ الله تعالى بِه

= أما واجد الماء في وسط الصلاة فاختلفت الأئمة في ذلك، فقال الحنفية: يبطل صلاته، وبه قال الثوري وأحمد، وقال مالك والشافعي: يمضي فيها، وروي ذلك عن أحمد إلا أنه رجع عنه، قال أحمد: كنت أقول: يمضي، ثم تدبرت فإذا أكثر الأحاديث على أنه يخرج، وهذا يدل على رجوعه عن هذه الرواية، قاله صاحب "المغني"، ثم ذكر الدلائل على فساد الصلاة، منها قوله علته: الصعيد الطب وضوء المسلم وإن لم نجد الماء عشر سنين، فإذا وحدت الماء فأمسه حلدك، أخرجه أبو داود والنسائي، يدل بمفهومه على أنه لا يكون طهوراً عند وجود الماء، ومنطوقه على وجوب إمساسه جلده عند وجود الماء، ولأنه قدر على استعمال الماء فبطل تيممه كالخارج من الصلاة، ولأن التيمم طهارة ضرورية، فبطلت بزوال الضرورة كطهارة المستحاضة كذا في "المغني". قلت: ويصح الاستدلال على ذلك برواية حذيفة عند مسلم مرفوعاً: فضلنا بثلاث الحديث، وفي آخرد: وحعلت تربتها طهوراً.

قال مالك إلى الصلاة الدليل؛ لقوله الأول بعدم فساد الصلاة "من قام إلى الصلاة" أي أرادها فطلب الماء، "فلم يجد ماء فعمل بما أمره الله به من التيمم"؛ إذ قال تعالى: فولم تجذوا ماء فتيمموا والساء " وأقد أطاع الله عزوجل"؛ إذ فعل ما أمر به فتيمم، فصار بمنزلة المتوضى، "وليس الذي وجد الماء وتوضأ بأطهر منه" أي المتيمم "فكل "ولا أتم صلاة منه" بل هما سيئان في الطهارة؛ "لأنحما أمرا" ببناء المجهول "جميعاً" بأمرين: الوضوء والتيمم "فكل عمل بما أمره الله عزوجل به" أي بذلك العمل، "وإنما كان العمل" واحباً "بما أمر الله تعالى به" لكليهما "من الوضوء" بيان لقوله: العمل المن وجد الماء، والتيمم لمن لم يجد الماء قبل أن يدخل في الصلاة " فإذا دخل في الصلاة المؤلفة عزوجل، فلا وجه لنقض الصلاة. قلت: ولكن يشكل على هذا ما تقدم من إيجاب الوضوء لوقت كل صلاة؛ فإن التيمم إذا صار بمنزلة الوضوء سواء بسواء، وامتثل المتيمم بما أمر به، فلا وجه القضه بخروج الوقت، وكذا يشكل عليه أيضاً ما تقدم من قول الإمام مالك على: إن كون إمام المتوضئين متوضأ أحب إلى مع أن الذين قالوا: تنقض الصلاة برؤية الماء، قالوا أيضاً: إن العمل بما أمره الله عزوجل، وأمره تعالى: أضلم تحدُوا ماء في والمائي فيا الوجه لنقضه أن هذا الكلام والدليل يؤيد مذهبهم أو مذهب غيرهم؛ فإن التيمم إذا صار كالوضوء سواء، فما الوجه لنقضه بخروج الوقت؟ وما المانع من أن يصلى الصلوات المتكثرة بتيمم واحد؟.

من الْوُضُوءِ لِمَنْ وَحَدَ الْمَاءَ، وَالتَّيَمُّم لِمَنْ لَمْ يَحِد الْمَاءَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّلاة. قالَ يَحْيَى: قَالَ مَالك فِي الرَّجُلِ الْجُنُبِ: إِنَّهُ يَتَيَمَّمُ، وَيَقْرَأُ حزْبَهُ مِن الْقُرْآنِ، وَيَتَنَفَّلُ مَا لَمْ يَجِدْ مَاءً، وَإِنَّمَا ذَلكَ فِي الْمَكَانِ الَّذي يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فيه بِالتَّيَمُّم.

الْعَمَلُ فِي التَّيَمُّم

١٢٠ - مَالِكُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ أَقْبُلَ هُوَ وَعَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ مِنِ الْحُرُفِ حَتَّى إِذَا كَانَا...

إنه يتيمم إلخ: إذا أراد قراءة القرآن ولا يجد الماء، أو لا يقدر على استعماله، يتيمم "ويقرأ حزبه" وهو ما يجعله الإنسان على نفسه، من قراءته سورة أو صلاة كالورد، والحزب: النوبة في ورود الماء كذا في "المجمع" "من القرآن ويتنفل" قال الزرقاني: تبعاً للقرض بعده، ويصلي عند الحنفية مطلقاً بدون قيد التبعية "ما لم يجد ماء" وأما إذا وحد فلا يجوز له التيمم، "وإنما ذلك" أي حاز القراءة والتنفل بالتيمم "في المكان" والموضع "الذي يجوز له أن" يتيمم و"يصلي فيه" أي في ذلك الموضع "بالتيمم" والمراد بذلك الموضع فقدان الماء حقيقة أو حكماً بأن لا يقدر على استعماله. قال صاحب "المغني": يجوز التيمم لكل ما يتطهر له من نافلة، أو مس مصحف، أو قراءة قرآن، أو سحود تلاوة، أو شكر، أو لبث في المسجد، قال أحمد: يتيمم ويقرأ جزءه يعني الجنب، وبذلك قال مالك والشافعي والثوري وأصحاب الرأي، وقال أبو مخرمة: لا يتيمم إلا لمكتوبة، وكره الأوزاعي أن يمس المتيمم المصحف.

العمل في التيمم: بيان كيفيته، ولما كان التيمم عند المالكية ضربة للوجه والكفين على المشهور في مذهبهم كما سيحيى، وما ذكر الإمام فيها من الروايات ليس فيها إلا الضربتين والمرفقين بخلاف مذهبه، فيؤول أن المراد بالعمل في التيمم في هذه الترجمة بيان كيفية التيمم المسنون، وإليه يشير كلام الزرقاني، والأوجه عندي أن يقال: إن للمالكية فيها روايتين كما سيحيى، وهذا محمول على إحدى الروايتين عن الإمام مالك، وإليه يشير كلام الباحي في "شرحه". أنه أقبل هو إلخ: نافع "وعبد الله بن عمر" روي موقوفاً ومرفوعاً. قال الدار قطني: الصواب وقفه، كذا في "التلخيص الحبير" وغيره. "من الجرف" بضمتين أو بسكون الثاني موضع على ثلاثة أميال من المدينة كما تقدم، "حتى إذا كانا بالمربد" بكسر الميم وسكون الراء بعدها موحدة مفتوحة آخره دال مهملة، وقيل: الرواية بالفتح والمنغة بالكسر بحلس الإبل، أو حشبة تعرض فتمنع الإبل عن الخروج، والمراد في الحديث موضع على ميل، وقيل: على ميلن ميلن من المدينة، نزل عبد الله بن عمر في فتيمم، وهذا يؤيد الحنفية في قولهم: إن الماء إذا يكون على ميل فيعد معدوماً، ولم أتحقق بعد فيه أقاويل الأئمة إلا أن في "الإقناع" في فقه الشافعية: قدره بحد الغوث عند الخوف، فيعد معدوماً، ولم أتحقق بعد فيه أقاويل الأئمة إلا أن في "الإقناع" في فقه الشافعية: قدره بحد الغوث عند الخوف، في الحضر، واضطربت أقوال ناقلي المذاهب في تلك المسألة، والظاهر أنه لاختلاف روايات الأئمة في ذلك، = في الحضر، واضطربت أقوال ناقلي المذاهب في تلك المسألة، والظاهر أنه لاختلاف روايات الأئمة في ذلك، =

بِالْمِرْبَدِ نَزَلَ عَبْدُ الله، فَتَيَمَّمَ صَعِيدًا طَيِّبًا، فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى.

= نقل في الحاشية عن "المحلى"، وفي الأثر: أن ابن عمر فلم كان يرى جواز التيمم في الحضر، وبه قال الإمام أبو حنيفة ومالك، وقال الشافعي: تجب الإعادة لمن تيمم في الحضر. وفي "المغني": تيمم في قصير السفر وطويله، وهو ما يبيح القصر والفطر، والقصير ما دون ذلك، فيباح التيمم فيهما جميعاً، وبه قال الشافعي ومالك عيم"، وقيل: لا يباح إلا في السفر الطويل، وإن عدم الماء في الحضر بأن انقطع عنهم أو حبس في مصر، فعليه التيمم والصلاة، وهذا قول مالك والثوري والأوزاعي والشافعي عشم، وقال أبو حنيفة على رواية عنه: لا يصلي.

ثم لو تيمم في الحضر وصلى ثم قدر على الماء، فهل يعيد؟ على روايتين، إحداهما: يعيد، وهو مذهب الشافعي في الثانية: لا، وهو مذهب مالك في. وقال الزرقاني: وإلى جوازه في الحضر ذهب مالك وأصحابه وأبو حنيفة والشافعي؛ لأنه شرع لإدراك الوقت، فإذا لم يجد الحاضر الماء تيمم، والآية خرجت على الأغلب من أن المسافر لا يجد الماء، كما أن الأغلب أن الحاضر يجده، فلا مفهوم له، وقال أبو يوسف وزفر: لا يجوز التيمم في الحضر بحال، ولو خرج الوقت. قال العيني: إن فاقد الماء في الحضر الخائف فوت الوقت يتيمم، قاله عطاء بن أبي رباح، وبه قال الشافعي على، ومذهبنا جواز التيمم لعادم الماء كذا في "الأسرار"، وفي شرح الطحاوي: التيمم في المصر لا يجوز إلا في ثلاث: فوت الجنازة، وفوت العيد، وخوف الجنب البرد بسبب الاغتسال.

صعيداً طيباً: اختلف العلماء في تفسيره، وسيأتي الكلام عليه في آخر الباب الثاني. "فمسح بوجهه ويديه إلى المرفقين" وهذا تفسير لقوله: "تيمم"، "ثم صلى" اختلف العلماء في كيفية التيمم في موضعين، الأول: في الضربات، فقال مالك في رواية وأحمد: يكفي ضربة واحدة للوجه والكفين، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وهو رواية عن الإمام مالك كما في "الباجي": لابد للمتيمم من ضربتين: ضربة للوجه وضربة لليدين، وقال ابن المسيب وابن سيرين: ثلاث ضربات: ضربة للوجه وضربة للكفين وضربة للذراعين. قال ابن قدامة: المسنون عند أحمد التيمم بضربة واحدة، فإن تيمم بضربتين حاز، وبه قال الأوزاعي ومالك وإسحاق، وقال الشافعي: لا يجزئ إلا بضربتين، وبه قال الثوري وأصحاب الرأي.

والثاني: في مقدار اليدين، فقال مالك في إحدى الروايتين وعند الشافعي في القديم وأحمد: إن الفرض مسح الكفين فقط، وقال الجنفية والشافعي في الجديد، وهو إحدى الروايتين عن الإمام مالك: إن الفرض إلى المرفقين، وقال ابن شهاب: إلى الآباط، وأقوال أخر لا يلتفت إليها، قاله ابن العربي وغيره، وحديث الباب ساكت عن بيان الضربات، ومؤيد لمن ذهب إلى المرفقين، وحمله الآخرون على الاستحباب والسنية، لكن الآثار الآتية عن ابن عمر محمد صريحة في الضربتين، فيحمل هذا أيضاً عليها. قال ابن الشحنة في "لهاية النهاية": وللحمهور قوله علية: التيمم ضربتان ضربة للوحه، وضربة لليدين إلى المرفقين، روي هذا من حديث ابن عمر شر عند الحاكم والدار قطني في سننه، وروي أيضاً من حديث جابر وعائشة هيد كذا في "الفتح الرحماني". قلت: ومن حديث عمار وأسلع وأبي هريرة وأبي أمامة =

١٢١ - مَالِك عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَتَيَمَّمُ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ.

قال يجيى: سُئِلَ مَالِكٌ كَيْفَ التَّيَمُّمُ؟ وَأَيْنَ يَبْلُغُ بِهِ؟ فَقَالَ: يَضْرِبُ ضَرْبَةً لِوَجْهه وَضَرْبَةً لِيَدَيْهِ، وَيَمْسَحُهُمَا إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ.

تَيَمُّم الْجُنبِ

١٢٢ - مَالِك عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ الرَّجُلِ

= وأبي الجهيم أيضاً، والكلام في الدلائل طويل لا يسع هذا المقام. فمنها: رواية عمار قال: كنت في القوم حين نزلت الرخصة في المسح بالتراب إذا لم نجد الماء، فأمرنا فضربنا واحدة للوجه، ثم ضربة أخرى للبدين إلى المرفقين، رواه البزار، وقال الحافظ: بإسناد حسن. ومنها: حديث جابر على عن النبي تلا قال: التيمم ضربة للوجه، وضربة للذراعين إلى المرفقين، رواه الدار قطني والحاكم، وقال: صحيح الإسناد و لم يخرجاه، وقاله العيني، أخرجه البيهقي أيضاً والحاكم من حديث إسحاق الحربي، وقال: إسناد صحيح، وقال الذهبي: إسناده صحيح. ومنها: حاء رجل فقال: أصابتني حنابة وإني تمعكت في التراب، فقال: اضرب هكذا، وضرب بيديه الأرض فمسح وجهه، ثم ضرب بيديه فمسح بحما إلى المرفقين، رواه الحاكم والدار قطني والطحاوي، قال الحاكم: وإسناده صحيح. ومنها: ما روي عن نافع، قال: سألت ابن عمر عن التيمم، فضرب بيديه إلى الأرض ومسح بحما ذراعيه، رواه الطحاوي وإسناده صحيح. ومنها: أثر سالم عن ابن عمر وفيه: ثم ضرب ضربة أخرى، ثم مسح بحما يديه إلى المرفقين، وأواه الدار قطني وإسناده صحيح، قاله النيموي. قلت: ولا يذهب عليك ما حققنا قبل أن من أقوى المرجحات واله الدار قطني وإسناده صحيح، قاله النيموي. قلت: ولا يذهب عليك ما حققنا قبل أن من أقوى المرجحات عندنا الحنفية كون المعني أوفق بالقرآن، والأوفق به ههنا الضربتان ومسح اليدين إلى المرفقين، فتأمل وتشكر.

يتيمم إلى المرفقين: وكان هذا مذهبه، ومذهب ابنه سالم والحسن والثوري كما في "المغني". "قال يجيى: سئل مالك كيف التيمم؟ وأين يبلغ به" في اليدين؟ "فقال: يضرب ضربة لوجهه" وفي نسخة: للوجه، "وضربة" أحرى "ليديه" وفي نسخة: لليدين "ويمسحهما إلى المرفقين" وهذا على إحدى الروايتين عن الإمام كما بسطه الباجي، وأما على الرواية الثانية فيحمل على الاستحباب كما مشى عليه الزرقاني، وقد عرفت أن ظاهر كلام الإمام في "الموطأ" إيجاب التيمم إلى المرفقين، وهو ظاهر "المدونة" للإمام مالك ساله، وحمله على إحدى الروايتين أوجه من حمله على الاستحباب كما لا يخفى.

تيمم الجنب: مجمع عليه عند العلماء، ولم يخالف فيه أحد من الخلف ولا السلف إلا ما روي عن عمر وابن مسعود الله وحكي مثله عن النجعي من عدم حوازه للجنب، وقيل: إن الأولين رجعا عن ذلك، قاله الشوكاني. =

= قال ابن قدامة في "المغني": وإباحة التيمم للحنب قول جمهور العلماء، منهم علي وابن عباس وعمرو بن العاص وأبو موسى وعمار هي، وبه قال الثوري ومالك والشافعي وأبو ثور وإسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي، وكان ابن مسعود لا يرى التيمم للحنب، ونحوه عن عمر هي. وقال ابن العربي: حكي عن ابن مسعود أنه لم يره، وانعقد الإجماع بعد ذلك على جوازه للنصوص.

تَّم يدرك الماء: ما ذا يفعل؟ وهل يعيد ما صلى؟ "فقال سعيد: إذا أدرك الماء، فعليه الغسل" واحب "لما يستقبل" من الصلوات، ولا إعادة لما صلى قبل؛ لأنه أتى ما لزمه، وتقدم أن واجد الماء بعد التيمم قبل الصلاة يتوضأ عند الجميع إلا أبي سلمة ﷺ، وواجد الماء بعد أداء الصلاة لا إعادة عليه عند الجميع إلا ما قال طاؤس وغيره، وواجد الماء في وسط الصلاة مختلف فيه، قال الشوكاني: وإذا صلى الجنب بالتيمم، ثم وحد الماء، وحب الاغتسال بإجماع العلماء إلا ما يحكي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال: لا يلزمه، وهو مذهب متروك بإجماع من بعده ومن قبله. احتلم وهو في سفر: وأما حكم الحضر فمختلف عند العلماء كما تقدم مبسوطا. "ولا يقدر على الماء إلا على قدر" أي على مقدار يكفي "الوضوء" فقط دون الغسل، "وهو" أي المحتلم على يقين من أنه "لا يعطش حتى يأتي" ويُعلل إلى الماء، إما لأنه وقت البرد مثلاً لا يعطش في مثل هذا الوقت، أو لأن عنده شيئاً آخر يغين عن العطش، وكذلك إذا يكون ماء الشرب مثلاً غير ذلك الموجود عنده. "قال" الإمام: "يغسل بذلك الماء" الذي يكفي الوضوء فقط "فرجه" المتلطخ بالمني، "و"يغسل "ما أصابه" من أعضاء البدن شيء "من ذلك الأذي" أي من الاحتلام، وهذا يستقيم على مذهب من قال بنجاسة المني؛ لأنه إن كان طاهراً وكان غسله لمجرد النظافة لا يجوز صرف الماء إلى ذلك. "ثم يتيمم صعيدا طيباً كما أمره الله عزوجل"؛ لأنه داخل في حكم عادم الماء والموجود الذي لا يكفي في حكم العدم. قلت: وبه قالت الحنفية. قال الباجي: وبه قال جمهور الفقهاء، وقال عطاء والحسن: يتوضأ بذلك الماء ويصلي. وقال ابن قدامة في "المغنيُّ: وإذا وحد الجنب ما يكفي بعض أعضائه لزمه استعماله ويتيمم للباقي، نص عليه أحمد فيمن وجد ما يكفيه لوضوئه وهو جنب قال: يتوضأ به ويتيمم، وبه قال عبدة ومعمر، وهو أحد قولي الشافعي هُم وقال الحسن والزهري وحماد ومالك وأصحاب الرأي وابن المنذر والشافعي في القول الثاني: يتيمم ويتركه؛ لأن هذا الماء لا يطهره، فلا يلزمه استعماله كالمستعمل. وقال ابن العربي: إذا وجد من الماء ما لا يكفيه لا يلزمه استعماله، وبه قال أبو حنيفة 🌦، وقال الشافعي 🌦: يستعمله فيما قدر. ويتيمم لما نقص.

قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالِكَ عَنْ رَجُلِ جُنُبِ أَرَادَ أَنْ يَتَيَمَّمَ فَلَمْ يَجِدْ تُرَابًا إِلا تُوابَ سَبَخَةٍ هَلْ يَتَيَمَّمُ بِالسِّبَاخِ؟ وَهَلْ تُكْرَهُ الصَّلاةُ فِي السِّبَاخِ؟ فَقَالَ مَالِكَ: لا بَأْسَ بِالصَّلاةِ فِي السِّبَاخِ، وَالتَّيَمُّمِ مِنْهَا؛ لأَنَّ الله تَعَالَى قَالَ: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴿ اللهِ اللهِ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّبا ﴾ فَكُلُّ مَا كَانَ صَعِيدًا فَهُوَ مُتَيَمَّم به، سِبَاخًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ.

إلا تواب سبخة: بسين مهملة فموحدة، فخاء معجمة مفتوحات أرض مالحة لا تكاد تنبت، وإذا وصفت الأرض يقال: أرض سبحة - بكسر الموحدة - أي ذات سباخ. "هل يتيمم بالسباخ؟" وأيضاً "وهل تكره الصلاة في السباخ" أولا؟ "فقال مالك: لا بأس بالصلاة في السباخ"، وكذلك لا بأس في "التيمم منها". قلت: كذلك عندنا الحنفية، وفي "الشرح الكبير": أما السبخة فعن أحمد أنه يجوز التيمم بما، وهو مذهب الشافعي والأوزاعي وابن المنذر. قال الزرقائي: وبه قال جمهور الفقهاء إلا إسحاق بن راهويه، قاله ابن عبد البر، زاد الباجي: وروي عن بحاهد أنه قال: لا يتيمم بالسباخ. قلت: وهو رواية عن أحمد كما في "الشرح الكبير"، واحتج ابن خزيمة للحمهور بقوله ﷺ: أريت دار هجرتكم سبخة ذات نخل. يعني المدينة وقد سماها طيبة، فعلم أن السبخة داخلة في الطيب؛ ولذا استدل عليه الإمام فقال: "لأن الله تبارك تعالى قال: ﴿فَيَكُمُوا صَعِيداً طَّيِّبا﴾ (النساء: ٢٠)"، والصعيد وجه الأرض، كان عليه تراب أم لا، قاله الخليل وابن العربي والزجاج قائلًا: لا أعلم فيه خلافًا بين أهل اللغة. "فكل ما كان" أي كل شيء يكون "صعيداً فهو متيمم" وفي نسخة: يتيمم "به، سباخا كان أو غيره" اختلف أهل التفسير في المراد بالآية، ويبني عليه اختلاف الفقهاء في اشتراط التراب للتيمم، فمذهب الإمام مالك كما صرح به الزرقاني، ويؤيده كلامه في "الموطأ": الجواز بوجه الأرض، كان عليه تراب أو لا. قال الزرقاني: وبمذا قال أبو حنيفة وأحمد، وعنه أيضاً كالشافعي عِله: إنه يجوز بالتراب خاصة. وقال ابن قدامة في "المغنى": لا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر ذي غبار يعلق باليد، وبمذا قال الشافعي وإسحاق وأبو يوسف وداود، وقال مالك وأبو حنيفة عيًّا: يجوز بكل ما كان من جنس الأرض كالنورة والزرنيخ والحجارة، وقال الأوزاعي: الرمل من الصعيد، وعن أحمد رواية أحرى في السبخة والرمل: أنه يجوز التيمم به إلى آخر ما بسطه. قال الزرقاني: يتيمم من وجه الأرض كلها؛ لأنه مدلول الصعيد لغة، وقال ﷺ: حعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، رواه الشيخان في حديث جابر ١١٠٠٠ فكل موضع جازت الصلاة فيه من الأرض جاز التيمم به، وقال ﷺ: يُحشر الناس على صعيد واحد، أي أرض واحدة، وقال ابن عباس هما: أطيب الصعيد أرض الحرث، فدل على أن الصعيد يكون غير أرض الحرث. وفي "السعاية": وأقوى المذاهب في هذا الباب هو جواز التيمم بكل ما كان من جنس الأرض، مستنداً بالأحاديث الواردة فيه بلفظ: "الصعيد والأرض"، وبظاهر الآية؛ فإن الصعيد أطبق أهل اللغة على أنه وجه الأرض، كان عليه غبار أو لم يكن، =

مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ من امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ

١٢٣ - مالك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ رَسُولَ الله ﷺ فَقَــالَ: مَا يَحِلُّ لِي

= وقد رد على الشافعي هم بحديث أبي جهيم هم؛ فإن فيه: "أن النبي ﷺ تيمم على جدار في المدينة"، ومن المعلوم أن حيطان المدينة كانت مبنية من أحجار سود من غير تراب، فلو لم تثبت الطهارة على الأحجار لم يفعله رسول الله ﷺ، كذا ذكره الطحاوي وابن بطال وابن القصار المالكيين. قلت: وما أورد عليه الكرماني رده العيني، وجمعهما صاحب "السعاية" في شرحه على "شرح الوقاية"، فارجع إليه إن شتت، ولا يسعهما هذا الوجيز.

ما يحل للوجل إلى الفرج الله العالم أن مباشرة الحائض على ثلاثة أنواع: أحدها: المباشرة في الفرج بالوطء، وهو حرام بالنص والإجماع، ومستحله يكفر على الاختلاف فيما بينهم في وجوب الكفارة على من أتاها، نتركه روماً للاختصار، ولم يذكر المصنف أيضاً حديث الكفارة؛ لأنه لم يقل بها، وكذا لا يجب عندنا الحنفية، وهو الأصح من قولي الشافعي وإحدى الروايتين من أحمد كذا في "البذل". والثاني: المباشرة بما فوق السرة ودون الركبة باليد أو الذكر وغيره، وهو مباح بالإجماع. قال العيني: إلا ما حكي عن عبيدة السلماني وغيره من أنه لا يباشر شيئاً منها، فهو شاذ منكر مردود بالأحاديث الصحيحة المذكورة في "الصحيحين" وغيرهما في مباشرة النبي في فوق الإزار. والثالث: الاستمتاع بما بينهما خلا الفرج والدبر، فمختلف فيما بين الأئمة، قال أحمد ومحمد والثوري وإسحاق: مباح، ورجحه الطحاوي من الحنفية، فقالوا: إن الممتنع منها الفرج فقط. قال العيني: وهو أقوى دليلاً، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأكثر العلماء: لا يجوز، وهما روايتان عن أبي يوسف، كذا في "البذل" و"المغني". ثم اعلم أن مقصود الترجمة بيان النوع المباح والحرام من أنواع المباشرة كما يدل عليه ملاحظة الروايات، وإلا فيحل له منها غير المباشرة كل شيء؛ لأنها لا تمنع من غير المباشرة كما يدل عليه ملاحظة الموايات، وإلا فيحل له منها غير المباشرة كل شيء؛ لأنها لا تمنع من غير المباشرة إلا عشرة أشياء، وهي رفع على وجه التعوذ لا النظر فيه، والجماع، ودخول المسجد، والطواف، فلفظ الترجمة وهو "ما يحل" وإن كان عاماً لكن المقصود منه خاص، وهو بيان المباشرة خاصة لا بيان كل ما يحل له.

أن رجلاً سأل إلخ: كذا رواه مالك مرسلاً. قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً رواه بهذا اللفظ مسنداً، ومعناه صحيح ثابت. "فقال: ما" استفهامية "بحل من امرأتي؟" وكذا حكم الجارية "وهي حائض" اللفظ وإن كان عاماً لفظاً، لكن المراد خاص بالاستمتاع بمثل الوطء؛ لأن السؤال على عين من الأعيان ينصرف عرفا إلى المنافع المقصودة منه، والمقصود من المرأة: الاستمتاع؛ ولذا أجيب بستحديد الاستمتاع. "فقال رسول الله على التشد" – بفتح الناء وضم الشين المعجمة، آخره دال، خبر معناه الأمر "عليها إزارها" وهو ما تأتزر به وسطها، "ثم شانك" بالنصب – أي دونك. قال القاري: ويجوز رفعه على الابتداء، والخبر محذوف تقديره: مباح وجائز "بأعلاها" =

الطيب المطيب عربي الخرب الما في العود.

من امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لتَشُدَّ عَلَيْهَا إِزَارَهَا ثُمَّ شَأْنَكَ بِأَعْلاهَا".

175 - مالك عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ مُضْطَحِعَةً مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ، وَأَنَّهَا وَثَبَتْ وَثْبَةً شَدِيدَةً، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ الله ﷺ: "مَا لَك؟ لَعَلَّكِ نَفِسْتِ يَعْنِي الْحَيْضَة؟" فَقَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: "فَشُدِّي عَلَى نَفْسِكِ إِزَارَكِ، ثُمَّ عُودِي إِلَى مَضْجَعِكِ".

- أي استمتع بها إن شئت، فنص على موضع الإباحة، وهو كان مقصود السائل ومنشأ السؤال: أن بعض الاستمتاع حرام بنص الآية، قال تبارك وتعالى: ﴿ فَاعْتَزِلُوا النَّسَاءَ في الْمَحِيضِ البقرة:٢٢٢)، وبعضها مباح ظاهراً بلا خفاء كالنظر والمساكنة في البيت؛ لأنه على والصحابة ما أخرجوها من البيوت، فكان مقصود السائل تحديد المباح، وتمييزه عن المحظور فحصل نصاً. والحديث حجة للجمهور على منع ما تحت الإزار، لكن قال العيني في "شرح البخاري": وعند محمد وغيره يتحنب شعار الدم فقط، وهذا أقوى دليلاً لحديث أنس العيني في "شرح البخاري": وعند محمد وغيره يتحنب شعار الدم فقط، وهذا أقوى دليلاً لحديث أنس العيني أن عائشة إلخ: قال ابن عبد البر: لم يختلف رواة "الموطأ" في إرسال هذا الحديث، ولا أعلم أنه روي بهذا اللفظ أن عائشة هي البتة، ويتصل معناه من حديث أم سلمة في "الصحيحين" و"النسائي" بلفظ عن أم سلمة: "ينا أنا مع رسول الله في مضطجعة في خميلة" الحديث. "كانت مضطجعة" قال الزرقاني: أي نائمة على جنبها. في "والقاموس": ضجع كمنع ضجعاً وضجوعاً: وضع جنبه بالأرض، كالضجع واضطجع. "مع رسول الله في ثوب واحد، قاله الزرقاني، "وأفحا قد وثبت" أي قفزت، والوثوب عامة يستعمل بمعني المبادرة والمسارعة وهو المراد ههنا، ويدل عليه قوله: "وثبة شديدة" خوفاً من أن يطلب الاستمتاع بها، أو تقذر لنفسها، فلم ترض اللضاجعة مع يصل إليه في شيء من الدم، أو خوفاً من أن يطلب الاستمتاع بها، أو تقذر لنفسها، فلم ترض المضاجعة مع يصل إليه في شيء من الدم، أو خوفاً من أن يطلب الاستمتاع بها، أو تقذر لنفسها، فلم ترض المضاجعة مع

ما لك: أي شيء حدث لك، ودعاك إلى الوثوب؟ قال أبو عمر: فيه أنه ولا يعلم الغيب إلا ما علمه الله تعالى "لعلك نفست" بفتح النون وكسر الفاء على المعروف في الرواية وهو المشهور لغة، أي حضت. قال الخطابي: أصل هذه الكلمة من النفس إلا ألهم فرقوا بين بناء الفعل من الحيض والنفاس، فقالوا في الحيض بفتح النون، وفي الولادة بضمها. قال النووي: هو ههنا بفتح النون وكسر الفاء، هذا هو المعروف في الرواية الصحيح المشهور في اللغة، ونقل عن الأصمعي وغيره: الوجهان في الحيض والنفاس، وأصل ذلك كله خروج الدم، والدم يسمى نفساً، قاله السيوطي. قال الحافظ: ثبت في روايتنا بالوجهين فتح النون وضمها يعني الحيضة، بالفتح: =

١٢٥ - مالك عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عُبَيْدَ الله بْنَ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ أَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ زَوْجِ الله بْنِ عُمَرَ أَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ زَوْجِ الله بْنِ عُمَرَ أَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُهَا، هَلْ يُبَاشِرُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَتْ: لِتَشُدَّ إِزَارَهَا عَلَى أَسْفَلِهَا، ثُمَّ يُبَاشِرُهَا إِنْ شَاءً.

١٢٦ - مالك أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْد الله وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ سُئلا عَن الْحَائِضِ هَلْ يُصِيبُهَا زَوْجُهَا إِذَا رَأَتْ الطَّهْرَ قَبْلَ أَنْ تَغْتَسلَ؟ فَقَالا: لا، حَتَّى تَغْتَسلَ.

= مرة من الحيض تفسير من بعض الرواة؛ لإطلاق "نفست" على الحيض والولادة معاً "قالت: نعم" نفست، "قال: فشدي" أمر مؤنث من الشد، "على نفسك إزارك" قال الباجي: ونفسها حقيقتها يعني شدي الإزار على ما حرت به العادة، فهو في معنى قوله: "فشدي عليك إزارك". قلت: ويحتمل أن يكون المراد بالنفس الدم؛ لما قد ورد عن عائشة في أنها قالت: يجتنب شعار الدم وله ما سوى ذلك، فحينئذ تكون دليلاً لأهل المذهب الأول، "ثم عودي إلى مضجعك" بفتح الميم والجيم: موضع الضحوع، والجمع مضاجع، وفيه حواز النوم مع الحائض في لحاف واحد، بل استحباها.

يسألها إلى: الألها أعرف ذلك من غيرها لموضعها من رسول الله على وألها عرفت ذلك من فعله الله مراراً "هل يباشر الرحل امرأته وهي حائض؟ فقالت: لتشد" بكسر اللام وتشديد الدال المفتوحة أي لتربط "إزارها على أسفلها" أي ما بين سرقما وركبتها على الوجه المعتاد "ثم يباشرها" بمثل العناق وغيره لا الجماع "إن شاء" أي يجوز له سالم بن عبد الله إلى: ابن عمر "وسليمان بن يسار" وكلاهما من فقهاء التابعين "سئلا" ببناء المجهول "عن الحائض هل يصيبها" أي يجامعها "زوجها إذا رأت الطهر؟" أي علامة من القصة وغيرها، وإلا فحقيقة الطهر ليس بمرئي قبل أن تغتسل. "فقالا": أي كل منهما أي "لا" يجامعها "حتى تغتسل" سواء انقطع حيضها لأكثر المدة أو أقلها، وهو مذهب مالك، وبه قال الشافعي وأحمد وزفر، وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن انقطع لأكثره حاز وطؤها قبل الغسل، وإن انقطع قبل ذلك منع حتى تغتسل، أو يحكم بطهرها بمجيء آخر وقت الصلاة، وهناك مذهب آخر، وهو أنه يحل الوطء بمجرد الانقطاع مطلقاً، لكن بعد إصابة الماء بالوضوء، وأخرجه الطبراني عن طاؤس ومجاهد.

واستدل الحنفية بوجوه، منها: أن قوله تعالى: ﴿حتّى يطْهُرُنَ ﴾ (البقرة:٢٢٢) الغاية تدل على أن الاعتزال ينتهي إلى الطهارة من المحيض وانقطاعه، وقوله تعالى: ﴿فإذا تطّهَرُن ﴾ (البقرة:٢٢٢) يدل على الإتيان بعد الغسل، فحملنا كلا الدلالتين في كلا الحالين؛ لئلا يترك أحدهما، قال محمد بعد ذكر أثر الباب: وهذا نأخذ، لا تباشر حائض عندنا حتى تحل لها الصلاة، أو تجب عليها، وهو قول أبي حنيفة هذه.

طُهْرُ الْحَائِضِ

١٢٧ - مالك عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ عَنْ أُمِّهِ مَوْلاةِ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ النِّسَاءُ يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ بِالدِّرَجَةِ فِيهَا الْكُرْسُفُ فِيهِ الصُّفْرَةُ مِنْ دَمِ الْحَيْضَة، يَسْأَلْنَهَا عَنِ الصَّلاةِ فَتَقُولُ لَهُنَّ: لا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاء، تُرِيدُ بذلك الطَّهْرَ مِن الْحَيْضَةِ.

طهر الحائض: يعني كيف يعلم الطهارة من الحيض وانقضائه، وما العلامة عليه؟ قال ابن العربي: الحيض شيء كتبه الله تعالى على بنات آدم عليه، والتقصير في علومه ومسائله أمر لم يزل يتقادم، وقد كنا جمعنا فيه نحواً من خمس مائة ورقة، أحاديثه نحو من مائة، وطرقها نحو من مائة وخمسين، إلا أنه أمر يأكل الكبد ويميض الكتد، وإذا كان شيئاً كتبه الله صار عادة مستمرة وقضية مستقرة، والنساء ليس فيه على باب واحد ولا في صفة مفردة، بل تختلف فيه أحوالهن باختلاف البلدان والأسنان والأهوية والأزمان، وترخى الرحم والدم، فيكثر تارة ويقل أخرى.

كان النساء إلى البخاري في تعليقه: "وكن نساء" الحديث. "يبعثن" فيه حواز معاينة كرسف النساء للنساء "إلى جمع معنى، ولفظ البخاري في تعليقه: "وكن نساء" الحديث. "يبعثن" فيه حواز معاينة كرسف النساء للنساء "إلى عائشة" أم المؤمنين؛ لكونها أعلم الناس بهذا الأمر لمكافها من النبي الله بما لم يكن فيه غيرها، وسؤالها عنه يستحيي بمثلها النساء "بالدرجة" بكسر الدال وفتح الراء والجيم جمع درج بضم فسكون. قال ابن بطال: كذا يرويه أصحاب الحديث. وقال في "المجمع": وهو كالسفط (جامه وان) تضع فيه المرأة خف متاعها وطيبها. قال العيني: وهو عند الباجي بفتح الدال والراء، وهو بعيد عن الصواب. قال في "المجمع": وقيل: بالضم فالسكون على أنه تأنيث الدرج، وقيل: بالضم على أنه مفرد، وجمعه درج كترسة وترس، وأصله: شيء يدرج أي يلف فيدخل في حياء الناقة، ثم يخرج ويترك على حوار فتشمّة فتظنّه ولدها فترأمه، وبسط الكلام عليه العيني، والمراد هناك: وعاء أو خرقة. قال الحافظ: والمراد به ما تحتشى المرأة من قطنة وغيرها لتعرف هل بقى من أثر الحيض شيء أم لا؟.

"فيها الكرسف" بضم الكاف وإسكان الراء، وضم السين المهلة آخره فاء: القطن، قاله أبو عبيد، كذا في "العيني" يضعنه في الفرج لاختبار الطهر، واخترنه لبياضه ونقائه، وتجفيفه الرطوبات، فتظهر فيه آثار الدم ما لا تظهر في غيره. "فيه الصفرة من دم الحيضة" أي آثار الدم "يسألنها عن" وحوب "الصلاة" أدائها، "فتقول" عائشة "لهن" إذا رأت فيه شيئاً من الأثر: "لا تعجلن" بالفوقية على المشهور، وسكون اللام على الخطاب وقيل: بالمثناة التحتية أيضاً على بناء جمع المؤنث غائباً. قال العيني: ويجوز ههنا الوجهان وكذا في "ترين"، أي لا تعجلن بالصلاة "حتى ترين" أصله ترائين؛ لأنه من الرؤية، وهو غاية للتأخير المفهوم بعدم العجلة. "القصة" بفتح القاف وشد الصاد المهملة، =

١٢٨ - مالك عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمَّتِهِ، عَنْ بِنْتِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنْهُ بَلَغَهَا:

- وفي تفسيرها أقوال: فقيل: ماء أبيض يدفعه الرحم عند انقطاع الحيض، وقال مالك: سألت النساء عنه، فإذا هو أمر معلوم عندهن يرينه عند الطهر. وقيل: شيء يخرج مثل المني، وقيل: مثل الجص، وقيل: هو كناية عن الحص، وقيل: مثل البول، وقيل: شيء يشبه الخيط الأبيض يخرج من القبل في آخر الحيض، وقيل: هو كناية عن حفاف المقطنة والخرقة التي تحتشي، ورد بأن الجفوف قد يحدث في أثناء الحيض أيضاً. قلت: وفي "المحيط": القصة في حديث عائشة في الطين الذي يغسل به الرأس، وهو أبيض يضرب لونه إلى الصفرة، أرادت ألها لا تخرج من الحيض حتى ترى البياض الخالص. "البيضاء" تأكيد لبياض القصة، "تريد" عائشة "بذلك" القول "الطهر من الحيضة" وكانت تحكم بأن كل ما يرى من الكدرة والصفرة في زمن الحيض حيض، وهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد، وقال أبو يوسف وأبو ثور: لا يكون حيضاً إلا أن يتقدمه دم أسود كما في "المبخي"، أو ما لم يتقدمه دم يوماً وليلة كما في "الباحي". قال العيني: وروى البيهقي بسنده أرسلت امرأة من قريش إلى عمرة كرسفة قطن فيها - أظنه أراد الصفرة - تسألها إذا لم تر من الحيضة إلا هذا أطهرت؟ قالت: لا حتى ترى البياض خالصاً، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ومالك، فإن رأت صفرة في زمن الحيض ابتداء فهو عندهم حيض، خالها أبو يوسف: لا، حتى يتقدمها دم.

أنه إلح: الضمير للشأن "بلغها" أي بنت زيد "أن النساء" فاعل بلغ "كن يدعون" أي يطلبن. قال العبني: بلفظ جمع المؤنث، ويشترك في هذه المادة الجمع المذكر والمؤنث، وفي التقدير مختلف، فوزن الجمع المذكر يفعلون، ووزن الجمع المؤنث يفعلن. قال الحافظ: ووقع في رواية الكشميهني يدعين. وقال صاحب "القاموس": دعيت لغة في دعوت، ولم ينبه عليه صاحب "المشارق" ولا "المطالع". وتكلم عليه العلامة العيني. "بالمصابيح" جمع مصاح، وهو السراج "من حوف الليل" في أوقات المنام "ينظرن إلى" القصة الدالة على الطهر، يعني يطلبن بالمصابيح لينظرن بها إلى ما في الكراسيف حتى يقفن على ما يدل على "الطهر، فكانت" ابنة زيد "تعيب ذلك" التكلف "عليهن، وتقول: ما كان النساء" أي نساء الصحابة، فاللام للعهد كذا في "الفتح"، أي مع كوفن أكثر اجتهاداً وعلماً وأفضل عملاً وورعاً "يصنعن هذا" وإنما عابت عليهن التكلف لما لا يلزم؛ لكونما في نصف الليل دون وقت الصلاة، وإنما يلزمهن ذلك في وقت الصلاة كذا روي عن الإمام مالك وغيره، وفي العيني قال صاحب "التوضيح": وبحتمل أنما كان في أيام الصوم؛ لينظرن الطهر لنية الصوم. وفي "المسوى": وعندي للكلام وجهان "تحران: أحدهما: أنمن كن ينظرن إلى لون ما يخرج ليحكمن بالطهر إن كان أصفر، فردت عليهن ذلك، وعلى المحران: أحدهما: أنمن كن ينظرن إلى القطعة ليقضين صلاة العشاء المخيض، وتقول: إنه قد يكون الصفرة والكدرة. والثاني: أنمن كن ينظرن إلى القطعة ليقضين صلاة العشاء فردت؛ لأن صلاة العشاء لا يلزم عندها، ولا يذهب عيراً، كما في "التعليق المجد".

أَنَّ النِّساءَ كُنَّ يَدْعُونَ بِالْمَصَابِيحِ منْ جَوْف اللَّيْلِ يَنْظُرْنَ إِلَى الطُّهْرِ، فَكَانَتْ تَعِيبُ ذَلكَ عَلَيْهِنَّ، وَتَقُولُ: مَا كَانَ النِّسَاءُ يَصْنَعْنَ هَذَا.

قَالَ يَحِيى: سُئِلَ مالك عَن الْحَائِضِ تَطْهُرُ، فَلا تَجِدُ الماءَ هَلْ تَتَيَمَّمُ؟ فقَالَ: نَعَمْ، لِتَتَيَمَّمُ؛ فَإِنَّ مِثْلُهَا مثلُ الْجُنُبِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً تَيَمَّمَ.

جَامعُ الْحِيضَةِ

١٢٩ - مالك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَائِشَةَ ﴿ مَا لَنَّبِي النَّبِيِّ النَّبِيِّ النَّبِيِّ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ تَرَى اللَّمَ: إلهَا تَدَعُ الصَّلاةَ.

١٣٠ - مَالِكَ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ تَرَى الدَّمَ، قَالَ: تَكُفُّ عَنِ الصَّلاةِ،

عن الحائض تطهر: عن الحيض بانقضائه، "فلا تجد ماء، هل" يجوز لها أن "تتيمم؟ فقال" الإمام مالك علم:
"نعم تتيمم، فإن مثلها مثل الجنب إذا لم يجد ماء يتيمم" لرفع الجنابة، فكذلك هذه، وبه قالت الأئمة الثلاثة الباقية والجمهور، كذا في الحاشية عن "المحلى".

ترى الله: أي تخرج في أيام الحمل "إلها تدع" أي تترك "الصلاة"؛ لألها حائض، اختلفت الروايات عن عائشة في ذلك فروي عنها هكذا، وروي ألها قالت: الحبلي لا تحيض، فإذا رأت الدم فلتغتسل ولتصلي، كذا في "جمع الفوائد" عن الدارمي، وكذا في "إحياء السنن" عن "مصنف ابن أبي شيبة"، ورواه ابن القيم في "الهدى" عن ابن شاهين، والدار قطني بسنديهما عن عائشة في قالت: "الحامل لا تحيض". قال ابن القيم: وروي عنها قالت: لا تصلي، فهذا محمول على ما تراه قريباً من الولادة باليومين ونحوهما، وأنه نفاس جمعاً بين قوليها، واختلف العلماء فيما تراه الحامل من الدم، فقال مالك في المشهور عنه والشافعي في الجديد: إنه دم حيض، وقال أبو حنيفة وأصحابه وأحمد والثوري إلى ألها لا تحيض في حالة الحمل، فهو دم فساد لا دم حيض.

سأل ابن شهاب: الزهري التابعي "عن المرأة الحامل" أنها "ترى الدم، قال" الزهري: "تكف عن الصلاة" وغيرها من ممنوعات الحيض؛ لأنها حائض، ذكر قول الزهري تائيداً لما تقدم من قول عائشة اللها، وأنت خبير بأن جمهور التابعين على خلافه، كما في "المغني"، منهم سعيد بن المسيب وعطاء والحسن وعكرمة والشعبي ومكحول وغيرهم التنابعين على خلافه، كما في كتابه "الآثار" بسنده عن إبراهيم النخعي أنه قال: إذا رأت الحبلي الدم، وغيرهم ما في المنابع والمام محمد في كتابه "الآثار" بسنده عن إبراهيم النخعي أنه قال: إذا رأت الحبلي الدم، فليست بحائض، فلتصل ولتصم، وليأتما زوجها، الحديث.

قَالَ يَحيَى: قَالَ مالك: وَذَلِكَ الأَمْرُ عِنْدُنَا.

١٣١ – مالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أُرَجِّلُ رَأْسَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ.

١٣٢ - مَالِكَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيه، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، ...

وذلك إلح: المذكور من قول عائشة في والزهري هو الأمر المرجع عندنا. كنت أرجل إلح: بضم الهمزة وشد الجيم أي أمشط شعر "رأس رسول الله في وأنا حائض" فعلم من هذا أن استخدام الحائض مباح، والحيض لا يؤثر في أعضائه حتى ينجس ما أصابه، كما تقدم في جامع غسل الجنابة، وفي الحديث دليل على أن خلاف النظافة وحسن الهيئة في اللباس وغيره ليس من آداب الشرعية، وأن المراد من قوله في: البدادة من الإيمان هو خلاف الصرف وشهرة الملبس الداعي إلى البطر والكبر؛ ولذا نحى رسول الله في عن الترجل إلا غباً؛ ليحصل التوسط المقصود في كل شيء. قال العيني: ومما يستنبط من الحديث جواز ترجيل الحائض شعر رأس زوجها، وأنه لم يختلف أحد في غسل الحائض رأس زوجها وترجيله إلا ما نقل عن ابن عباس أنه دخل على ميمونة فقالت: أي بيني! ما في أراك شعث الرأس؟ فقال: إن أم عمارة ترحلني وهي حائض، فقالت: أي بيني! ليست الحيضة في اليد، كان رسول الله في يضع رأسه في حجر إحدانا وهي حائض، ذكره ابن أبي شيبة، وقال أيضاً: فيه جواز استخدام الزوجة في الغسل ونحوه برضاها، وأما بغير رضاها فلا يجوز؛ لأن عليه تمكين الزوج من نفسها وملازمة بيته الزوجة في الغسل ونحوه برضاها، وأما بغير رضاها فلا يجوز؛ لأن عليه تمكين الزوج من نفسها وملازمة بيته فقط. قال ابن بطال: وهو حجة في طهارة الحائض وحواز مباشرةا.

عن أبيه: كذا في النسخ، وهذا خطأ من يجيى الراوي وغلط منه بلا شك، ولم يرو عروة عن فاطمة شيئاً، وإنما هو الموطآت عن هشام عن امرأته فاطمة في، وكذا قال كل من رواه عن هشام مالك وغيره، قاله ابن عبد البر، وكذا في "التنوير" و"الزرقاني". قلت: وكذا روى أبو داود وغيره عن مالك الإمام عن هشام عن فاطمة بالصحة "ألها قالت: سألت" بسكون التاء على مؤنث، وفاعله "امرأة" بالرفع "رسول الله في "، كذا في رواية أبي داود وغيره، ووقع في رواية ابن عينية عن هشام عن فاطمة عن أسماء ألها قالت: سألت رسول الله في أخرجه الشافعي بي قال الحافظ: أغرب التووي؛ إذ ضعف هذه الرواية، وهي صحيح الإسناد لا علة فيها، ولا بعد في أن الراوي قد يهم نفسه كما في "حديث الرقية" لأبي سعيد.

ووجه بأنه يحتمل أن مراد النووي بالضعف الشذوذ كما أشار إليه البيهقي؛ إذ قال: الصحيح "سألت امرأة"، فأشار إلى أن فاعل "سألت" سقط من روايته، فأوهم أنها السائلة. وقال الرافعي: يمكن أنها أبجمت نفسها في رواية مالك، أو سألت هي بنفسها وسأل غيرها أيضاً. وذكر في "البذل" احتمالاً: لعل السائلة أم قيس؛ لما قد أخرج روايتها أبو داود وغيره، فقالت: أرأيت - بجمزة الاستفهام - يمعني الأمر؛ لاشتراكهما في الطلب أي أخبرني، =

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرِ الصِّلِّيقِ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الله الله الله فَقَالَتْ: أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَ ثُوبْهَا الدَّمُ من الْحَيْضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "إِذَا أَصَابَ تَوْبَ إِحْدَاكُنَّ الدَّمُ من الْحَيْضَةِ، فَلْتَقْرُصْهُ ثُمَّ لِتَنْضِحُهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ لِتُصَلِّ فيه".

- وحكمة العدول سلوك الأدب، ويجب لهذه "التاء" إذا لم تتصل بما "الكاف" كل ما يجب لها مع سائر الأفعال من تذكير وتأنيث وتثنية وجمع. قال العيني: فيه تجوز لإطلاق الرؤية وإرادة الإخبار؛ لأن الرؤية سبب الإخبار، وجعل الاستفهام بمعنى الأمر يجامع الطلب.

إذا أصاب ثوبها: بالنصب على المفعول "الدم" بالرفع على الفاعل "من الحيضة" بفتح الحاء أو الكسر كما يجيء "كيف تصنع" فيه أي في هذا النوب هل تترك لبسه أو تقطع موضع الدم؟ أو تغسله، فكيف تغسله؟ "فقال رسول الله ﷺ: إذا أصاب ثوب" بالنصب "إحداكن الدم" بالرفع "من الحيضة" بفتح الحاء بمعني الحيض أو بمعني المرة من الحيض، ويحتمل الكسر بمعنى الحالة التي عليها المرأة، وقيل: الرواية الأولى. "فلتقرصه" بفتح التاء وسكون القاف وضم الراء، والصاد المهملتين، كذا في رواية يجيى والأكثر، وفي رواية القعنبي بضم التاء وفتح القاف وكسر الراء المشددة، كما قاله الباجي وغيره، وذكر الحافظ الأولى، وقال: هكذا في روايتنا، وحكى عياض الثانية، أي تدلك بأصابعها مع الماء، وقيل: بدونه، والأول أصح؛ لرواية أبي داود: "فلتقرصه بشيء من ماء". وقال النووي: معناه تقطعه بأطراف الأصابع مع الماء ليتحلل.

لتنضحه بالماء: بفتح الضاد المعجمة أي تغسله، قاله الخطابي وغيره، وما قاله القرطبي تائيداً لمذهبه: إن المراد به الرش؛ لأن الغسل قد علم بقوله: "تقرصه"، والمراد به: النضح لما شكت فيه من سائر الثوب، رواه الحافظ بأن فيه انتشار الضمائر، والحقيقة أن هذا الاختلاف مبنى على أصل آخر، وهو أن المشكوك في النجاسة وجب نضحه ورشه عند المالكية، فحملوا هذا النضح في الحديث على الرش، ولا يجب عند غيرهم كما تقدم مبسوطاً في محله، فحملوا هذا النضح على الغسل الخفيف.

ثم لتصل فيه: بلام الأمر عطف على سابقه، وفيه إشارة إلى امتناع الصلاة في الثوب النحس، واستدل بالحديث على المسألتين: أولاهما ما قاله العيني في "شرح البخاري"، ومنها أنه يدل على وجوب غسل النجاسات من الثياب. قال ابن بطال: حديث أسماء أصل عند العلماء في غسل النجاسات من الثياب، ثم قال: وهذا الحديث عندهم محمول على الكثير؛ لأنه تعالى شرط في نجاسة أن يكون مسفوحاً، وهو كناية عن الكثير الجاري إلا أن الفقهاء اختلفوا في مقدار ما يتجاوز عنه الدم، فاعتبر الكوفيون فيه وفي النجاسات دون الدرهم؛ للفرق بين القليل والكثير، =

ما جاء في الْمُسْتَحَاضَة

١٣٣ - مَالِكُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ عَلَيْ أَنَّهَا قَالَتْ:

= وقال مالك: قليل الدم معفو، ويغسل قليل سائر النجاسات، وروي عن ابن وهب: أن قليل دم الحيض ككثيره وكسائر النجاسات، بخلاف سائر الدماء؛ لأنه ﷺ قال لأسماء: حتبه ثم اقرصيه، حيث لم يفرق بين القليل والكثير، ولا سألها عن مقداره إلى آخر ما بسطه العيني. قال العلامة الشعراني في "ميزانه": ومنها: قول الإمام أبي حنيفة بالعفو عن مقدار الدرهم من الدم في الثوب والبدن مع قول الشافعي في الجديد: إنه لا يعفي عنه، ومع قوله في القديم: إنه يعفي عنه عما دون الكف. وقال في "مختصر الخليل": وعفي دون درهم من دم مطلقا. وقال في "الروض المربع" من فقه الحنابلة: ويعفى عن يسير دم نحس ولو حيضاً أو نفاساً أو استحاضة، وعن يسير قيح وصديد، واليسر ما لا يفحش في نفس كل أحد بحسبه. فعلم بمذا أن الأئمة الأربعة كلهم إلا الشافعي ره. في قوله الجديد كلهم متفقون على العفو من اليسير وإن اختلفوا في تحديده، وليس بمزيد اختلاف؛ فإن مؤدي الكل قريب، وعلم منها أيضاً: أن حديث أسماء عند الجمهور محمول على المقدار الذي لم يعف. وأما المسألة الثانية: فهو ما قال الخطابي: إن فيه دليلًا على تعيين الماء لإزالة النجاسة، وكذا استدل به البيهقي في "سننه"، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد ومحمد وزفر ﴿ إِذْ قالُوا: إِنْ الطهارة مِنْ النجاسة لا تحصل إلا بما يحصل به طهارة الحدث، وقال الإمام الأعظم أبو حنيفة وأبو يوسف عين: يجوز التطهير بكل ماتع طاهر. قال ابن العربي: وقال قوم ينتمون إلى الظاهر: يجوز إزالة النجاسة بالتراب؛ لحديث النعل، وهو في النعل خاصة، وأنت حبير بأنه لا حجة لهم على الحنفية في الحديث المذكور؛ لأن مؤداه طهارة الثوب بالماء ولا ينكره أحد، والخلاف في الطهارة بغير الماء، والحديث لا يتناوله نفياً ولا إثباتاً، بل ساكت عنه، فليت شعري! كيف استدل به الخطابي والبيهقي؟

ما جاء في المستحاضة: اعلم أن الروايات في المستحاضة مختلفة جداً يشكل الجمع بينها، كما لا يخفى على من له أدبى نظر على الروايات، وهذا الباب من غوامض الأبواب ولذا اعتنى به المحققون، وأفرده العلماء بتصانيف مستقلة، وعلى كثرة التصانيف في ذلك لم ينحل معضلات مسائله ومشكلات محامله، وذلك لكثرة الاختلاف في الروايات الواردة في الباب، فاختار بعضهم طريق الترجيح بألهم رجحوا روايات توحيد الغسل والوضوء لكل صلاة، وتركوا الروايات الباقية، أو النسخ: قائلاً بتوحيد الغسل والوضوء لكل صلاة ونسخ ما سوى ذلك والمآل واحد، وهو أحد قولي الطحاوي من الحنفية، واختاره الشوكاني في "النيل" وأنت خبير بأنه مشكل؛ لأن ترك الروايات الكثيرة المختلفة بأسرها ليس بيسير، لكنه الأوفق بالقواعد، فحملوا روايات تعدد الغسل على ألها منسوخة، أو كانت للعلاج أو للاستحباب، وهذه ثلاث توجيهات للروايات المختلفة في ذلك الباب.

قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشِ: يَا رَسُولَ الله!.....

= وبعضهم حاولوا الجمع بين الروايات بأن حملوا كل نوع من الأحاديث على نوع من أنواع المستحاضة، مثلاً: حملوا روايات الغسل لكل صلاة على المستحاضة المتحيرة، وروايات الأقراء على المعتادة، وروايات الإقبال والإدبار على المميزة، ولا يخلوا أيضاً عن إشكال؛ لأن الروايات الواردة في قصة المرأة الواحدة أيضاً تروى مختلفة الأحكام والألفاظ؛ فإن فاطمة مثلاً بعض الروايات تدل على ألها ردت إلى العادة، وفي بعضها ألها ردت إلى التمييز، إلا أن هذا الطريق أسهل من الطريق الأول، وما أشكل فيه أيضاً وجهوا لدفعه مثل الفريق الأول بتوجيهات، إلا ألها في هذا الطريق أقل من الطريق الأول. قال في "المغني": قال الإمام أحمد على: الحيض يدور على ثلاثة أحاديث: حديث فاطمة اللها وأم حبيبة اللها وحمنة اللها، وفي رواية حديث أم سلمة مكان أم حبيبة فلما فعلم أن سائر الروايات في الاستحاضة عندهم تؤول إلى هذه الثلاثة.

ثم اعلم أن المستحاضة عند الأثمة الأربعة لا تخلوا من أربعة أحوال: إما مميزة لا عادة لها، أو معتادة لا تمييز لها بالدماء، ومن لها عادة وتمييز، ومن لا عادة ولا تمييز، كذا في "المغني". أما الأولى: فهي التي يتميز دم حيضها عن دم الاستحاضة، مع الاختلاف فيما بينهم في ألوان الحيض، ويعبرها المحدثون بالإقبال والإدبار، وحكمها: ألها إذا أقبلت حيضها بأن يخرج الدم الأسود مثلاً تترك الصلاة، وإذا أدبر بمثل خروج الدم الأصفر ونحوه تغتسل للحيض، وتتوضأ لكل صلاة، وبحذا قال الأثمة الثلاثة، ومن قال بالتمييز قيده بثلاثة شرائط، ذكرها العيني، وقالت الحنفية: لا اعتبار باللون أصلاً، وهذا النوع عندهم داخل في الضرب الثاني من النوع الرابع.

وأما الثانية: فهي التي لها عادة معلومة ولا تميز لها بالدماء، فتترك الصلاة أيام عادتها، ثم تغنسل وتتوضأ لكل صلاة، به قال الأئمة الثلاثة، ونقل عن الإمام مالك أنه قال: لا اعتبار بالعادة إنما الاعتبار بالتمييز. قال ابن قدامة: والقسم الثاني من لها عادة ولا تميز لها؛ لكون دمها لا يتميز بعضها عن بعض، فإذا كانت لها عادة قبل أن تستحاض، جلست أيام عادتها واغتسلت عند انقضاءها، ثم تتوضأ لوقت كل صلاة وتصلي، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي عليه، وقال مالك: لا اعتبار بالعادة إنما الاعتبار بالتمييز، فإن لم تتميز استظهرت بعد عادتها بثلاثة أيام إن لم تجاوز خمسة عشر يوماً، وهي بعد ذلك مستحاضة. وقال الزرقاني: وأصح قولي الشافعي عليه وهو مذهب مالك: أنها إنما ترد لعادتها إذا لم تكن مميزة وإلا ردت إلى التمييز. وقال الباجي: وأما المعتادة فإن تمادى بها الدم أكثر من أيام عادتها، فعن مالك فيه روايتان: أحدهما: أنها تقيم أيام عادتها ثم تستظهر بثلاثة أيام، والرواية الثانية: تقيم أكثر مدة الحيض وذلك خمسة عشر يوماً، ثم تصير مستحاضة.

والنوع الثالث: من لها عادة معلومة وتمييز أيضاً، فإن اتفقا فلا إشكال، وإن اختلفا فالعبرة للعادة عند الحنفية، وهو أصح قولي أحمد. قال ابن قدامة: والقسم الثالث: من لها عادة وتمييز، فإن كان الأسود في زمن العادة، فقد اتفقت العادة والتمييز فيعمل بمما، وإلا ففيه روايتان: إحداهما: يقدم التمييز وتدع العادة، وهو ظاهر كلام الخرقي، وهو ظاهر مذهب الشافعي هي في وظاهر كلام الإمام أحمد اعتبار العادة، وهو قول أكثر الأصحاب.

= والرابع: من لا عادة لها ولا تمييز، وهي نوعان: مبتدأة وهي التي بدء بما الحيض و لم تكن حاضت قبله، واستمر بها الدم. والثاني: متحيرة وهي التي كانت معتادة لكن نسيت أيامها، أما الأولى - يعني المبتدأة -" إن كانت مميزة عمت بالتميز عند من قال به، وهم الأئمة الثلاثة - كما تقدم -، خلافًا للحنفية ﷺ. فعندهم تستحيض أكثر مدة الحيض. قال في "الشرح الكبير": المبتدأة إذا جاوز دمها أكثر الحيض لم تخل من حالين: إما أن تكون مميزة، فحكمها: أن حيضها زمن الدم الأسود، وبمذا قال مالك والشافعي بعين، والحال الثاني: أن لا يكون دمها متميزاً، ففيها أربع روايات، إحداها: أنما تجلس غالب الحيض من كل شهر، وذلك ستة أيام أو سبعة أيام. والثانية: أنما تجلس أقل الحيض؛ لأنه المتيقن، وللشافعي قولان كهاتين. والثالثة: تجلس أكثر الحيض، وهو قول أبي حنيفة. والرابعة: تجلس عادة نسائها كأختها وأمها، وهو قول عطاء والثوري والأوزاعي. (ملخصاً) ومذهب الحنفية في ذلك أنما تتحري، ومتى ترددت بين حيض وطهر ودخول في الحيض تتوضأ لكل صلاة، ومتى ترددت بين الحيض والطهر والدخول في الطهر تغتسل لكل صلاة، كذا في "الدر المحتار"، وهذا إجمال أنواعها التي بسطها الفقهاء، وتحت كل نوع أنواع محلها كتب الفروع، ولا تجد هذا التوضيح والتفصيل للمذاهب في غير هذا المختصر إن شاء الله، فاغتنم وتشكر. فالحاصل أن المستحاضة عندنا الحنفية ثلاثة أنواع: مبتدأة ومتحيرة ومعتادة، ولم يعتبروا التميز باللون أصلا لوجوه، منها: أنه لم يثبت نصا في حديث صحيح، وأحاديث الإقبال والإدبار كما أنما تحمل على التمييز، يمكن حملها على إقباله باعتبار العادة، بل هو المتعين؛ لرواية البخاري بلفظ: فإذا أقبلت الحيضة فاتركى الصلاة، فإذا ذهب قدرها فاغسلي الحديث. قال ابن تيمية: رواه البخاري والنسائي وأبو داود، فلفظ: "إذا ذهب قدرها" صريح في العادة، وقد أتبع بلفظ الإقبال، فعلم أن المراد بالإقبال أيضاً إتيان العادة، فليس المراد بـــ "أقبلت وأدبرت" إلا إقبال أيام الحيض وإدبارها جمعاً بين الروايات، وإلا فتضطرب الروايات وتناقض بعضها بعضاً، وحديث عائشة الله: "فإنه دم أسود يعرف" ليس بثابت كما أقر به الباجي. وفي "الكفاية": أنه موقوف عليها. قال الشوكاني في "النيل": وقد استنكر هذا الحديث أبو حاتم. وفي "الجوهر النقي" وفي "العلل" لابن أبي حاتم سألت أبي عنه، فقال: منكر. وقال ابن القطان: في رأيي منقطع. قال الشوكاني: وقد ضعف الحديث أبو داود. قلت: وضعفه أيضاً الطحاوي في "مشكل الآثار".

ومنها: أن العادة أقوى؛ لكونها لا تبطل دلالتها، واللون إذا زاد على أكثر الحيض بطلت دلالته، فما لا تبطل دلالته أولى، وهذا مما لا ينكر. ومنها: أن النبي على ردّ أم حبيبة والمرأة التي استفتت لها أم سلمة إلى العادة و لم يفرق، و لم يستفصل بين كونها مميزة وغيرها، وحديث فاطمة قد روي ردها إلى العادة وردها إلى التمييز، فتعارضت روايتاها، وبقيت الأحاديث الباقية خالية عن معارض، فيحب العمل بما على أن حديث فاطمة قضية عين وحكاية حال يُعتمل ألها أخبرته ألها لا عادة لها، أو علم ذلك من غيرها، أو من قرينة حالها، وحديث عدي بن ثابت عام في كل مستحاضة، كذا في "المغنى".

إِنِّي لا أَطْهُرُ، أَفَأَدَعُ الصَّلاةَ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ الله ﷺ: "إِنَّمَا ذَلك عِرْقٌ، وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ،

- ومنها: أن اعتبار العادة في بعض الصور إجماعي بخلاف التمييز. قال ابن التركماني في "الجوهر النقي": وقد اتفق الجميع على أن من لها أيام معروفة اعتبر أيامها لا لون الدم. ومنها: أن النفاس لا يعتبر فيه اللون كما في "الجوهر النقي" مع أنه كالحيض في الأحكام. ومنها: أنها يخالف الروايات الكثيرة كحديث عائشة في الاحكام. ومنها: أنها يخالف الروايات الكثيرة كحديث عائشة في الاحكام وغير ذلك من ترين القصة البيضاء"، وكحديث عمرة: قالت: "لا، حتى ترى البياض حالصاً" أحرجه البيهقي، وغير ذلك من الروايات الكثيرة، والصواب الذي لا معدل عنه أن العبرة باللون لا تثبت، ولا في حديث واحد حق الإثبات.

إلى لا أطهر: أي لا ينقطع عني الدم، والظاهر ألها تفهم أن الحائض لا تطهر إلا بانقطاع الدم، فكنت بعدم الطهر عن إرسال الدم وجريانه، وفي رواية: "إني أستحاض فلا أطهر"، فقولها: "إني أستحاض" بمنيزلة العلة لقولها: "فلا أطهر"، وهذا على زعمها، ويحتمل الطهارة اللغوية أي عن القذر والدم. "أفأدع الصلاة" بجمزة الاستفهام. قال الكرماني: إن قلت: الهمزة تقتضي صدر الكلام، والفاء تقتضي المسبوقية فكيف يجتمعان؟ قلت: عطف على مقدر: أي أيكون في حكم الحيض فأترك الصلاة إلى انقطاع الدم، أو الهمزة مقحمة، أو توسطها جائز بين المعطوفين إذا كان عطف الجملة على الجملة، أو الهمزة باقية على صرافة الاستفهامية؛ لأنها للتقرير فلا يقتضي الصدارة، قاله العيني. قال الزرقاني: لكن ينافي هذا أن التقريري حمل المخاطب على الاعتراف بأمر استقر عنده فيؤكد، ويقتضي أن يكون عالماً، وهي ههنا ليست كذلك. قال العيني: سؤال عن استمرار حكم الحائض، وفي حالة دوام الدم وإزالته، وهو كلام من تقرر عنده: أن الحائض ممنوعة عن الصلاة.

إنها ذلك عرق: زاد في رواية أبي معاوية: "لا" أي لا تتركي الصلاة، "إنما ذلك" بكسر الكاف "عرق" بكسر العين يسمي بـ "العاذل"، واستدل به على أن المستحاضة لا يجب عليها الغسل لكل صلاة؛ لأن دم العرق لا يوجب غسلاً، قاله الزرقاني، وقال أيضاً: وما يقع في كتب الفقه "إنما ذلك عرق انقطع أو انفجر"، فهي زيادة لا تعرف في الحديث. قلت: أخرجه الدار قطني والبيهقي والحاكم بهذه الزيادة، قاله الشوكاني. قال العيني: واستدل به بعض أصحابنا على نقض الوضوء بخروج الدم من غير السبيلين؛ لأنه عليه علل نقض الوضوء بخروج الدم من العرق، وكل دم يبرز من البدن إنما يبرز من العرق؛ لأن العروق هي بحارى الدم من الجسد، وما أورد عليه الخطابي العرق، وكل دم يبرز من البدن إنما يبرز من العرق؛ لأن العروق هي بحارى الدم من الجسد، وما أورد عليه الخطابي وغيرهم. "وليست بالحيضة" بالفتح بمعنى الحيض على ما عليه أكثر المحدثين أو كلهم. قال النووي: هو متعين أو وغيرهم، "وليست بالحيضة" بالفتح بعن ابن جحر: هو الرواية إلخ، واختار الخطابي الكسر على إرادة الحالة، وقال: المحدث وقالوا: الأظهر الفتح؛ لأن المراد: في كلا الموضعين، ويعرف بالفتل وخيره، وقال الحافظ: وروايتنا الفتح ولكسر معاً، وقال الحافظ: وروايتنا الفتح في كلا الموضعين، ويعرف الإقبال عند الحنفية بالعادة، ويعرف بلون الدم عند من قال بالتمييز، وتقدم مفصلاً على كلا الموضعين، ويعرف الإقبال عند الحنفية بالعادة، ويعرف بلون الدم عند من قال بالتمييز، وتقدم مفصلاً على كلا الموضعين، ويعرف الإقبال عند الحنفية بالعادة، ويعرف بلون الدم عند من قال بالتمييز، وتقدم مفصلاً على كلا الموضعين، ويعرف الإقبال عند الحنفية بالعادة، ويعرف بلون الدم عند من قال بالتميز، وتقدم مفصلاً على الموضوعين، ويعرف الإقبال عند الحنفية بالعادة، ويعرف بلون الدم عند من قال بالتميز، وتقدم مفصلاً على الموضوعة على الموضوعة على الموضوعة الموضوعة على الموسوعة على الموسوعة الموسوع

فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرُكِي الصَّلاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْسِلِي عنكِ الدَّمَ وَصَلِّي".

"فاتركي الصلاة" لهي لها عن الصلاة وهو للتحريم، ويقتضي فساد الصلاة وهو إجماع، قاله الزرقاني، قال:
 وبعض السلف يرون أن تتوضأ وقت الصلاة، وتذكر عزوجل. قال العيني: وتفسد الصلاة ههنا بإجماع المسلمين،
 ويستوي فيها الفرض والنفل لظاهر الحديث، ويتبعها الطواف وصلاة الجنازة وسحدة الشكر والتلاوة.

فإذا ذهب قدرها: أي قدر أيام الحيضة، وهذا اللفظ أوفق بمن قال: المراد به العادة، وأوله من قاله بالتمييز بتوجيه. قال الزرقاني: ذهب قدر الحيضة على ما قدره الشارع، أو على ما تراه المرأة باجتهادها، أو على ما تقدم من عادقها، احتمالات للباحي. "فاغسلي عنك الدم" على الوجوب إن كان مقدار الدم مما لا يعفى، وعلى الاستحباب إن كان مما يعفى، وقد تقدم الكلام على المعفو من الدم والمذاهب فيه فلا تغفل. "وصلي" أي بعد الاغتسال. قال العيني: ظاهره مشكل؛ لأنه لم يذكر فيه الغسل، ولابد بعد انقضاء الحيض من الغسل، وأحيب بأنه وإن لم يذكر في هذه الرواية فقد ذكر في رواية أخرى،. وقال ابن رسلان: حمل بعضهم هذا الإشكال على أن جعل المراد انقضاء أيام الحيض مع الاغتسال، وجعل قوله: "اغسلي عنك الدم" على الدم الذي يأتي بعد الغسل. قال ابن دقيق العيد: والجواب الصحيح ألها وإن لم يذكر فيه الاغتسال لكنه المراد. قلت: قد وقع في رواية أبي أسامة عن هشام عند البخاري بلفظ: "ثم اغتسلي وصلي"، لكنه لم يذكر فيه غسل الدم.

والحقيقة أن هذا اختلاف بين تلامذة هشام، فبعضهم ذكروا غسل الدم فقط، وبعضهم الاغتسال فقط، وكلهم ثقات، فيحمل على زيادة الثقة بأن كلهم اختصروا الروايات، وتركوا أحد الأمرين؛ لوضوحه عنده. قال ابن رسلان: وجوب الغسل على المستحاضة إذا انقضى زمن الحيض وإن كان الدم جارياً مجمع عليه.

ثم ههنا اختلاف آخر في رواية الباب، وهو أنه زيد في بعض الروايات بعده لفظ: "ثم توضئي لكل صلاة"، وهو أيضاً زيادة ثقة، وردّه النسائي وقال: تفرد به حماد بن زيد، قال مسلم في آخر الحديث: لفظ: "تركناه". قال البيهقي: هو لفظ: "توضئي"؛ لأنحا زيادة غير محفوظة. قلت: يأباه متابعة أبي معاوية عند البخاري، وأيضاً رواه الدارمي من طريق حماد بن سلمة، والسراج من طريق يجيى بن سليم كلاهما عن هشام. قال الحافظ في "التلخيص"؛ رواه أبو داود وابن ماجه من حديث وكيع، وفيه: "توضئي"، ورواه ابن حبان في صحيحه وأبو داود والنسائي من رواية محمد بن عمرو عن الزهري، عن عروة، وفيه: "وتوضئي"، ومن طريق أبي حمزة السكري عن هشام بن عروة بلفظ: "فاغتسلي وتوضئي لكل صلاة"، وكذا رواه الدارمي من حديث حماد بن سلمة وابن حبان من حديث أبي حمزة السكري، ورواه أيضاً أبو داود وابن ماجه من طريق الأعمش عن حبيب عن عروة عن عائشة وفيه: "الوضوء لكل صلاة"، وروى الحاكم من حديث ابن أبي مليكة عن عائشة في قصة فاطمة: "ثم لتغتسل في كل يوم غسلاً ثم الطهور عند كل صلاة"، فهذه المتابعات كلها ترد تفرد حماد بن زيد، وتأبي ضعف زيادة لفظ: "فتوضئي"، فالأمر بالوضوء لكل صلاة أيضاً أيضاً وزيادة من الثقات في هذا الحديث، إلا ألهم اختلفوا في أن المراد به الوضوء عند أداء صلاة أو وقت صلاة.

١٣٤ - مَالِكُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ الْمُوَأَةُ كَانَتْ تُهرَاقُ اللهِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَتْ لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ رَسُولَ اللهِ ﷺ،

أن اهرأة إلى: قال الباجي: هي فاطمة بنت أبي حبيش قد بين ذلك حماد بن زيد وسفيان بن عيينة في حديثهما عن أيوب. قلت: وكذا سماها في هذه الرواية وُهيب وعبد الوارث كلاهما عن أيوب أخرج روايتهما الدار قطني، وبه جزم أبو داود لرواية حماد، ولا يمكن الإنكار عنه؛ لكثرة الروايات الدالة على ذلك، فتخطية هؤلاء الثقات مما لا يسهل على أنه يؤيدهم الروايات الأخر، منها: ما نقله الزيلعي عن الدار قطني بسنده عن سليمان بن يسار أن فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت، فأمرت أم سلمة أن تسأل رسول الله من فقال على: تدع الصلاة أيام أقرائها الحديث، فما تكلم البيهقي وغيره على التسمية ليس في محله. "كانت قمراق" - بضم التاء الفوقية وفتح الحاء وتسكن - أي تصب. قال أبو موسى: هكذا جاء ببناء المفعول و لم يجئ ببناء الفاعل. قال ابن الأثير: جاء الحديث على ما لم يسم فاعله، أصله: أراق يريق، ويبدل الهمزة بالهاء، فيقال: هراق يهريق بفتح الهاء، ثم جمع بينهما فقيل: أهراق يهريق، والضمير إلى المرأة.

"الدماء" أي بالجمع للدلالة على الكثرة، ونصبه تشبيهاً بالمفعول كحسن الوجه بالنصب، أو على التمييز أي قمراق هي الدماء، وإن كانت معرفة كقوله تعالى: ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴿ (البقرة: ١٣٠)، وهو مطرد عند الكوفيين شاذ عند البصريين، أو منصوب بنزع الخافض أي قمراق بالدماء، أو على المفعول به فتكون أصل قمراق قمريق، أبدلت كسرة الراء فتحة، وانقلبت الياء ألفاً على لغة من قال في ناصية: ناصاة، وقيل: يجوز الرفع على البدل من ضمير "قمراق"، أو لام الدماء عوض المضاف إليه أي قمراق دماؤها. قال الباحي: كألها من كثرة الدم بها كألها كانت قمريقه، ويبعد عندي ما قاله ابن رسلان: إنه مفعول ثان، والمفعول الأول ناب عن الفاعل أي صيرت صاحبة دم. "في عهد" أي عندي أمان "رسول الله الله الله القاري.

فاستفتت في الخ: بأمرها إياها، ففي رواية الدار قطني: "أن فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت، فأمرت أم سلمة أن تسأل لها"، قاله الزرقاني. و"أم سلمة" أم المؤمنين كانت تحل منه ملل علا يزيل الخجل؛ لأنها زوجة رسول الله هي وكذا في رواية أبي داود وغيره: أن السائلة أم سلمة، وفي حديث عائشة المتقدم: أن فاطمة هي السائلة، وفي "أبي داود" عن عروة وكذلك عن فاطمة نفسها، أنها قالت: سألت رسول الله الله الله أو حديث آخر أخرجه أبو داود وغيره أن أسماء بنت عميس سألت لها، والجمع بينهما أن فاطمة سألت كلاً من أم سلمة وأسماء أن تسألا لها، فسألنا مجتمعتين، أو سألت كل واحدة منهما منفردة، وصح إطلاق السؤال على فاطمة باعتبار أمرها بالسؤال، أو أنها حضرت معهما، أو كررت السؤال بعد ذلك بنفسها احتياطاً، وما قيل: إنه يحتمل أن يكون المهمة غير فاطمة المذكورة قبل، فمجرد احتمال يرده التسمية من الرواة العديدة كما تقدم أسماؤهم.

فَقَالَ: "لِتَنْظُرْ إِلَى عَدَدِ اللَّيَالِي وَالأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ مِن الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا، فَلْتَتْرُكِ الصَّلاةَ قَدْرَ ذَلكَ من الشَّهْرِ، فَإِذَا خَلَّفَتْ ذَلكَ فَلْتَغْتَسِلْ، ثُمَّ لِتَسْتَثْفِرْ بِثَوْبٍ، ثُمَّ لِتُصَلِّي".

= "فقال الله المنظر" أي لتفكر. قال ابن رسلان في "شرح أبي داود": مرفوع على أنه حبر، أو بكسر اللام الجازمة للأمر كما في رواية "الموظأ"، وفي رواية له: "فلتنظر" بسكون اللام بعد الفاء وزيادة ياء المخاطبة في آخره، والأكثر باللام. "إلى عدد الليالي والأيام" استنبط منه الرازي الحنفي أن أقل الحيض ثلاثة وأكثرها عشرة؛ لأن إطلاق الأيام من ثلاثة إلى عشرة، وأما قبله فيقال: يوم ويومان، وبعدها يقال: أحد عشر يوماً، ومذهب الحنفية في ذلك: أن أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها وأكثرها عشرة، وقال أحمد والشافعي عين إن أقله يوم وليلة، وأكثره سبعة عشر، وقيل: وأكثره قبل: حمسة عشر يوماً ولياليها، وقيل: شائعني" و"عارضة الأحوذي"، وفي "مختصر الخليل": أكثره للمبتدأة نصف شهر ولمعتادة ثلاثة، استظهاراً على أكثر عادقا التي كانت صفة لليالي والأيام.

"تحيضهن" أي تحيض فيهن، من باب إجراء المفعول فيه مجرى المفعول به "من الشهر" بيان لضمير "هن" أو للأيام والليالي، والتعليق بالشهر لما في عادة النساء في الأغلب من ألهن يحضن في كل شهر "قبل أن يصيبها الذي أصابها" من دم الاستحاضة، "فلتترك الصلاة" والصوم وغيرهما من الممنوعات، واكتفى في الذكر على الصلاة؛ لأنها أهم العبادات "قدر ذلك" بكسر الكاف أي بقدر تلك الأيام التي كانت تعتادها، "من الشهر" أي من أوله إن كانت تعتادها أو وسطه أو آخره كذلك.

والظاهر أن النبي على عرف حالها وكونها معتادة، أو ذكرت أم سلمة، واختصر في الرواية؛ لأنه لو لم يعلم لا يستقيم الجواب؛ لاحتمال أنها تكون مبتدأة أو متحيرة أو مميزة عند من قاله. قال الزرقاني: فيه تصريح بأنها لم تكن مبتدأة، بل كانت لها عادة تعرفها، وليس فيه بيان كونها مميزة أو غيرها، فاحتج به من قال: إن المستحاضة المعتادة ترد لعادتها ميزت أم لا، وافق تمييزها عادتها أو خالفها، وهو مذهب أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي، وأشهر الروايتين عن أحمد، وقد تقدم في بيان المذاهب، وهذا هو القسم الثاني من أقسام المستحاضة المذكورة، والحديث يخالف المالكية؛ لأن المعتادة عندهم تستظهر بثلاثة أيام كما في فروعهم، إلا أن يقال: إن الروايات فيها مختلفة عندهم كما تقدم، وهذا محمول على إحدى الروايات.

فإذا خلفت: بفتح الخاء المعجمة واللام الثقيلة والفاء أي تركت "ذلك" أي الأيام والليالي، يعني إذا تركت أيام الحيض التي كانت تعهدها وراءها، وجاوزت من أيام الحيض ودخلت في أيام الاستحاضة، وأصل التخلف: ترك الشيء خلف ظهره. "فلتغتسل" أي للطهر من انقطاع الحيض بمجرد الانقطاع عند الجمهور، وتستظهر عند المالكية =

١٣٥ - مالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّهَا رَأَتْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّهَا رَأَتْ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ - الَّتِي كَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ -

= بثلاثة أيام على المرجح لهم كما تقدم، والحديث يؤيد الأولين. "ثم لتستثفر" بفتح الفوقية وإسكان السين المهملة وفتح الفوقية وإسكان المثلثة وكسر الفاء، أي تشد فرجها "بثوب" أي خرقة عريضة. قال في "النهاية": هو أن تشد فرجها بخرقة عريضة بعد أن تحتشي قطناً بأن تشد فرجها ودبرها بثوب مشدود أحد طرفه من خلف دبرها في وسطها، والآخر من قبلها أيضاً كذلك، وتوثق طرفي الحزقة في شيء تشدها على وسطها، فيمتنع منه سيلان الدم، مأخوذ من ثفر الدابة - بفتح الفاء - الذي يجعل تحت ذنبها، وقيل: مأخوذ من النفر - بإسكان الفاء - وهو الفرج وإن كان أصله للسباع فاستعير لغيرها، وهذا كله على رواية الجمهور عن مالك، وروي عنه: "لتستذفر" بذال معجمة، قاله الزرقاني، أي لتخفف الدم بالحزقة. قلت: كذا قال، و لم أر في كتب اللغة معني التخفيف. وفي "الجمع": إذفر طيب الربح، والذفر محركة يقع على الطيب والكريه، ويتميز بالمضاف إليه وبالموصوف، ثم قال: "واستذفري بثوب" روي بذال معجمة من الذفر بمعني ما مر، أي تستعمل طيباً يزيل به هذا الشيء عنها، وبسطه في "عارضة الأحوذي". وقال ابن رسلان: إن صحت الرواية فمحمول على إبدال الثاء ذالاً؛ لأهما من مخرج واحد. "ثم لتصل" بإسقاط ياء الأمر في أكثر النسخ وفي بعضها بإثباتها، فهي للإشباع دون ياء الخطاب كما توهم.

ثم في الحديث دليل على أن المستحاضة حكمها حكم الطاهرة في الصلاة، وكذا في الصيام والقراءة وسائر العبادات إجماعاً، إلا ألهم اختلفوا في الوطء، فالجمهور على الجواز، قاله الزرقاني، وسيأتي البسط في ذلك، وفي الحديث أمر الاغتسال فقط، وليس فيه الأمر بغسل الدم ولا الوضوء، وتقدم في حديث عائشة الأمر بغسل الدم فقط، وتقدم أن في كليهما اختصاراً في الروايات، والصحيح غسل الدم والغسل معاً، واختلفت الروايات في حكم المستحاضة، ولذا اختلفت الأئمة في حكمها، والفتوى على قول أبي يوسف في ثبوت العادة بمرة واحدة، وعندهما لابد من الإعادة لثبوت العادة. وفي "الدر المختار": وهي تثبت وتنتقل بمرة، به يفتى. قال الشامي: وهو قول أبي يوسف خلافاً لهما.

زينب بنت جحش إلخ: قال عياض: اختلف أصحاب "الموطأ" فأكثرهم يقولون: زينب، وكثير منهم يقولون: ابنة ححش، وهو الصواب كما يدل عليه قوله: "التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف"؛ لأن زينب أم المؤمنين لم يتزوجها عبد الرحمن قط، وإنما تزوجها أولا زيد بن حارثة ثم تزوجها النبي في والتي كانت تحت عبد الرحمن هي أم حبيبة. قال الحافظ في "الفتح": وجزم ابن عبد البر أن رواية "الموطأ" هذه خطأ؛ لأن التي كانت تحت عبد الرحمن إنما هي أم حبيبة أخت زينب. قلت: ويؤيده أيضاً أن الرواية في خارج "الموطأ" عند أبي داود وغيره بلفظ "امرأة" على الإبحام دون التسمية، فالظاهر أن هذه التسمية وهم، والصواب الإبحام، والمراد بحا أم حبيبة. =

وَكَانَتْ تُسْتَحَاضُ، فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي.

١٣٦ - مَالك عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرِ أَنَّ الْقَعْقَاعَ بْنَ حَكِيمٍ وَزَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ أَرْسَلاهُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَسْأَلُهُ كَيْفَ تَغْتَسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ؟

= وذكر القاضي يونس في شرحه على "الموطأ": أن بنات جحش: زينب وأم حبيبة وحمنة، كل واحدة منها تسمى زينب، واشتهرن بالألقاب، ورده صاحب "المطالع"، وتبعه السيوطي وقال: لا يلتفت لقول من قال: إن بنات جحش اسم كل منهن زينب؛ لأن أهل المعرفة بالأنساب لا يثبتونه، وإنما حمل عليه من قاله أن لا ينسب الوهم إلى مالك. وقال الحافظ في "الفتح": قيل: رواية "الموطأ" هذه وهم، وقيل: صواب، وأن اسمها زينب وكنيتها أم حبيبة بإثبات الهاء.

وكانت تستحاض إلى: قال الباحي: يحتمل أن الاستحاضة كانت تنكرر عليها. "فكانت تغتسل" منى استحيضت عند حروجها من الحيض، وتتمادى بعد ذلك على الصلاة، ويحتمل ألها كانت تغتسل منى انقطع عنها دم الاستحاضة. قلت: وهذان الاحتمالان على كولها زينب أم المؤمنين أوفق، وأما على تقدير كولها أم حبيبة فلا ينطبقان؛ لأن المشهور في الروايات فيها ألها تغتسل لكل صلاة، فيكون المراد في هذا الحديث أيضاً ذلك. واختلف العلماء في توجيه روايات أم حبيبة من الغسل لكل صلاة، فقيل: منسوحة كما أثبته الطحاوي وغيره، وقيل: محمولة على الاستحباب، واختاره أحمد كما في "المغني"، ونقل عن الشافعي على كما في "الزرقاني" وغيره، وقيل: محمولة على العلاج كما هو مشهور بين علماء الدرس، وهو أحد أقوال الطحاوي، وقبل: كانت متحيرة، وثيب عليها الغسل لكل صلاة كما عندنا الحنفية، والشافعية معنا كما في كتب الفروع سيما في "الإقناع"، وهو الأوجه عندي، وما قيل: إن المتحيرة ليست بشيء جهل من أقوال الأئمة، فأوجب لها الغسل في كتب الحنفية والشافعية، وقال الحنابلة: حكمها أن تحيض غالب مدة الحيض ستاً أو سبعاً، ثم تغتسل على الوجوب كما في "المغنى"، نعم، لم أر حكمها بعد في كتب المالكية.

ثم اختلف العلماء في أن غسل أم حبيبة لكل صلاة كانت من عند نفسها، كما هو مصرح في بعض الروايات، أو كانت مأمورة من النبي على كما نص عليه في عدة من الروايات، فمن قال بالأول طعن في هذه الزيادة التي فيها أمر رسول الله على وحديث "الموطأ" ساكت عن هذا الاختلاف، فنتبعه روماً للاختصار، ومحل البحث فيه كتب السنن. كيف تغتسل المستحاضة: قيل: كان غرض السؤال عن وقت الاغتسال دون كيفيته، ولذا أجابه سعيد عن الوقت، وقيل: السؤال وإن كان عن الكيفية لكنها لما لم تخالف الغسلات الأخر، فأجابه بذكر ما يخالف فيه غيره. "فقال: تغتسل من طهر إلى طهر" هكذا في جميع النسخ بالمهملتين، وكذا في رواية "الموطأ" لمحمد على واختلف الرواية في هذا اللفظ، فروي هكذا بالمهملتين كما في نسخ "الموطأ"، وروي بالمعجمتين كما أخرجه أبو داود =

فَقَالَ: تَغْتَسِلُ منْ ظهْرٍ إلَى ظهْرٍ، وَتَتَوَضَّأُ لكُلِّ صَلاقٍ، فَإِنْ غَلَبَهَا الدَّمُ اسْتَثْفَرَتْ.

= برواية القعنبي عن مالك. قال ابن العربي في "عارضة الأحوذي": احتلف في روايته، فمنهم من قال بالمهملة، ومنهم من قال بالمهملة، ومنهم من قال بالمعجمة، وكلا الروايتين عن مالك. قال ابن عبد البر: قال مالك: ما أرى الذي حدثني به من طهر إلا قد وهم، وكذا أخرجه عنه أبو داود فقال: قال مالك: إني لأظن حديث ابن المسيب من ظهر إلى ظهر بالمهملتين، ولكن الوهم دخل فيه.

وتتوضأ لكل صلاة: فيه مسألتان خلافيتان: الأولى: حكم الوضوء فهو واحب عند جمهور الأئمة، مستحب عند الإمام مالك؛ لقوله على: دم عرق، والعرق لا يتوضأ عنه عندهم، ولكن الذين قالوا: ينقض الوضوء بدم العرق أيضاً لا يتم التقريب عندهم، بل هذه الأحاديث حجة لهم في إيجاب الوضوء بدم العرق؛ لأنه على علل إيجاب الوضوء بكونه دم عرق، واستدل الجمهور على إيجاب الوضوء على المستحاضة بأوامر الوضوء في الروايات هي أكثر من أن تحصى، وتقدم بعضها قريباً. والثانية: أن الوضوء يجب لفعل كل صلاة أو لوقت كل صلاة تختلف عند القائلين بإيجاب الوضوء، فذهبت الشافعية إلى الأول، والحنفية والحنابلة إلى الثاني. وفي "الشرح الكبير": وعن عائشة في قصة فاطمة قال الله توضئي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح، وهذه الزيادة يجب قبولها.

قال في "البرهان": وعلماؤنا والشافعي في أوجبوا الوضوء على مستحاضة ومن في معناها، ولم يوجبه مالك، ونراه نحن ومالك لوقت كل صلاة لا لكل صلاة كما قال الشافعي في؛ لما ذكر سبط ابن الجوزي: أن أبا حنيفة في روى: المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة. وفي "شرح مختصر الطحاوي": روى أبو حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي في قال لفاطمة بنت أبي حبيش: وتوضئي لوقت كل صلاة. ولا شك أن هذا محكم بالنسبة إلى كل صلاة؛ لأنه لا يحتمل غيره، بخلاف الأول؛ فإن لفظ "الصلاة" شاع استعمالها في لسان الشرع والعرف في وقتها، فمن الأول قوله في: إن للصلاة أولاً وأخراً الحديث أي لوقتها، وقوله على: أيما رحل أدركته الصلاة فليصل. ومن الثاني: آتيك لصلاة الظهر أي لوقتها، وهو مما لا يحصى كثرة، فوجب حمله على المحكم، وقد رجح فليصاً بأنه متروك الظاهر بالإجماع؛ للإجماع على أنه لم ترد حقيقة كل صلاة؛ لجواز النوافل مع الفرض بوضوء واحد، كذا قاله ابن الهمام في "الفتح". قلت: وروى أبو عبد الله بن بطة بسنده عن حمنة بنت ححص أن النبي في أمرها أن تغتسل لوقت كل صلاة. ذكره في "التعليق الممجد" عن العيني. قال بحو العلوم في "رسائل الأركان": لا شك أن الروايات التي فيها ذكر الوقت مفسرة، وحديث الشافعي محتمل، وتقرر في الأصول أن المحتمل بحمل على المفسر. فإن غلبها إلى: أي المرأة "الدم استنفرت" هكذا في رواية "الموظأ" بالمثلثة بين الفوقية والفاء، وتقدم معنى الاستثفار فيان غلبها إلى: أي المرأة "الدم استثفرت" هكذا في رواية "الموظأ" بالمثلثة بين الفوقية والفاء، وتقدم معنى الاستثفار مفصلاً، أي شدت فرجها بثوب، وروي بلفظ "استذفرت" بذال معجمة بدل المثلثة فقيل: إنه مثل الاستثفار، مفصلاً، أي شدت فرجها بثوب، وروي بلفظ "استذفرت" بذال معجمة بدل المثلثة فقيل: إنه مثل الاستثفار،

فقلبت الثاء ذالاً، والثفر والذفر بمعنى، وقيل: هو من الذفر، وهو رائحة ذكية من طيب أو نتن، وتقدم مبسوطاً.

١٣٧ - مَالك عَنْ هِشَام بْن عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ إلا أَنْ تَغْتَسِلَ غُسْلاً وَاحِدًا، ثُمَّ تَتَوَضَّأُ بَعْدَ ذَلِكَ لِكُلِّ صَلاةٍ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالك: الأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ إِذَا صَلَّتْ أَنَّ لِزَوْجِهَا أَنْ يُصِيبَهَا، وَكَذَلِكَ النُّفَسَاءُ إِذَا بَلَغَتْ أَقْصَى مَا يُمْسِكُ النِّسَاءَ الدَّمُ، فَإِنْ رَأَتِ الدَّمَ بَعْدَ ذَلكَ فَإِنَّهُ يُصِيبُهَا زَوْجُهَا، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْتَحَاضَة. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مالك: الأَمْرُ عَنْدَنَا فِي الْمُسْتَحَاضَة عَلَى حَدِيثِ هشَام بْن عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ، وَهُوَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلكَ.

إلا أن تغتسل إلخ: عند انقضاء المدة التي كانت تحيض فيها قبل الاستحاضة "غسلاً واحداً" كما ورد به الأمر في الروايات الكثيرة، وأما أحاديث الأمر بالغسل لكل صلاة روي من وجوه كلها ضعيفة، كما قاله ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما، وأثبت الطحاوي نسخها، وأجمعت الأربعة على أن لا غسل عليها وجوباً إلا واحداً، وتقدم ما قال ابن قدامة: إن أكثر أهل العلم على أن الغسل عند انقضاء الحيض، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي وربيعة ومالك. قلت: إلا في بعض صور المتحيرة، فأوجب لها الغسل لكل صلاة الشافعية والحنفية. قال العين: ولا يجب عليها الاغتسال لشيء من الصلاة ولا في وقت من الأوقات إلا مرة واحدة في وقت انقضاء حيضها، وبه قال جمهور العلماء، وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد. "ثم تتوضأ بعد ذلك الغسل لكل صلاة" استحباباً عند المالكية ووجوباً عند الثلاثة كما تقدم. أن المستحاضة إذا صلت: وزال حكم حيضها "أن" حرف تحقيق في أكثر النسخ، وفي بعضها بمد الهمزة على صيغة ماض، بمعنى حان "لزوجها أن يصيبها" ويجامعها، وبه قال الجمهور؛ لقوله عثيرٌ: إنما دلك عرق وليس بالحيضة. قال العيني: اعلم أن وطء المستحاضة حائز في حال جريان الدم عند جمهور العلماء، حكاه ابن المنذر، وبه قال الأوزاعي والثوري ومالك وإسحاق وأبو ثور هُ.. وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي عيلًا. "وكذلك النفساء" في "القاموس": النفاس بالكسر ولادة المرأة، فإذا وضعت فهي نفساء، وقد يسمى الدم الخارج أيضاً نفاساً، سميت بالمصدر كذا في "الكفاية". "إذا بلغت أقصى ما يمسك" من الإمساك "النساء" بالنصب على المفعولية "الدم" بالرفع على الفاعلية، يعني إذا بلغ الدم أقصى المدة، وأقصى مدة النفاس عند الجمهور أربعون يوماً. قال الترمذي: أجمع أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك، فتغتسل وتصلى، وبه قال الإمام أحمد والإمام الأعظم وأصحابه، وقال الإمامان مالك والشافعي عهد: أكثره ستون يوماً، كما في "المغني" وغيره. الأمو عندنا في المستحاضة: "على حديث هشام بن عروة عن أبيه" عن عائشة عن النبي ﷺ في قصة فاطمة

بنت أبي حبيش. "وهو أحب ما سمعت إليّ في ذلك" لأنه أصح ما ورد في هذا الباب، ويحتمل أن يريد به

مَا جَاءً فِي بَوْلِ الصَّبِيِّ

- حديث هشام بن عروة عن أبيه: "أنها لا تغتسل إلا غسلاً واحداً" الحديث، وهذا أظهر من جهة المعنى، قاله الباجي، واقتصر الزرقاني على الاحتمال الأول، وتوضيحه: أن كلام الإمام مالك هذا يحتمل أن يراد به حديث هشام المذكور في أول باب الاستحاضة؛ فإنه أيضاً يطابق مذهب الإمام، ويحتمل أن يراد حديث هشام المذكور قريباً في توحيد الغسل، وجعله الباحي أظهر من جهة المعنى، والأوجه عندي همله على ما حمل عليه الزرقاني، وهو الحديث الأول؛ لأن هذا الحديث الثاني لا حاجة للإمام إلى تصحيحه؛ فإنه بجمع عليه عند الأئمة، بخلاف الحديث الأول؛ فإن الأئمة اختلفوا فيه جداً كما عرفت، فهو أحوج إلى أن ينبه عليه الإمام مالك، سيما قوله: "الأمر عندنا" يؤيده؛ لأن العمل بالتمييز مطلقاً - كما هو ظاهر حديث هشام المذكور عندهم - مذهب الإمام مالك، وهو حديث صحيح عند الجمهور.

في بول الصبي: اختلف العلماء فيه على ثلاثة مذاهب، وهي ثلاثة أوجه للشافعية، الصحيح المختار عندهم يكفي النضح لبول الصبي دون الجارية، بل لا بد من غسل بولها كسائر النحاسات، وبه قال الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وداود، وروي عن أبي حنيفة وروي عن الإمام مالك على أيضاً، لكن قال أصحابه: إن هذه رواية شاذة. والثاني: يكفي النضح فيهما، وهو مذهب الأوزاعي، وحكي عن مالك والشافعي. والثالث: ألهما سواء في وجوب الغسل، وهو المشهور عن إمام دار الهجرة، والإمام الأعظم وأتباعهما وسائر الكوفيين. قال ابن العربي: قال مالك وأبو حنيفة: ذلك في الذكر والأنثى يغسل، وقال الشافعي: لا يغسلان، وقال ابن وهب والطبري وابن شهاب: يغسل بول الأنثى، وهو اختيار الحسن البصري، والصحيح أنه لا يفرق بينهما، وأنه يغسل؛ لأنه نجس داخل يغسل بول الأنثى، وهو اختيار الحسن البصري، والصحيح أنه لا يفرق بينهما، وأنه يغسل؛ وأنه نجس داخل العرك؛ لأنه لا يحتاج إليه، وهذا الخلاف في تطهير ما أصابه البول، وأما نفس البول فنجس عند الجميع، حتى نقل العرك؛ لأنه لا يحتاج إليه، وهذا الخلاف في تطهير ما أصابه البول، وأما نفس البول فنجس عند الجميع، حتى نقل الإجماع عليه جماعة إلا ما نقل عن داود الظاهري، وما نقل بعضهم عن الشافعي ومالك قولاً بطهارته غلط وباطل، ردّ عليه النووي والزرقان وغيرهما، وكأن القائل استنبطه من قولهما بالنضح فيه.

أيي: بضم الهمزة وكسر المثناة الفوقية على بناء المجهول "رسول الله ﷺ بصبي" معناه: أن الصحابة ﴿ كانوا يأتون بصبيالهم إلى النبي ﷺ ليدعو لهم ويحنكهم ويسميهم؛ تبركاً به ﷺ واختلف في اسم هذا الصبي. قال الحافظ: والذي يظهر لي أنه ابن أم قيس الذي يأتي بعده، ويحتمل أنه الحسن أو الحسين؛ لما ورد في الروايات من بولهما. قال العيني: وأظهر الأقوال عندي: أنه عبد الله بن الزبير. "فبال على ثوبه ﷺ وسيحيء في الحديث الآتي أنه يحتمل ثوب =

١٣٩ - مَالَكُ عَن ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أُمِّ قَيْسِ بِنْتِ مِحْصَنٍ، أَنَّهَا أَتَتْ بِابْنِ لَهَا صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُل الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَأَخْلَسَهُ رَسُولُ الله ﷺ فِمَاءٍ، فَنَضَحَهُ وَلَمْ يَغْسِلُهُ. رَسُولُ الله ﷺ بِمَاءٍ، فَنَضَحَهُ وَلَمْ يَغْسِلُهُ.

= الولد نفسه "فدعا رسول الله ﷺ بماء، فأتبعه" بفتح الهمزة وسكون الفوقية وفتح الموحدة أي أتبع رسول الله ﷺ الماء "إياه" أي البول، فيختمل عكسه، والمراد بإتباع الماء صبّه عليه، ويؤيده ما ورد لابن المنذر من طريق الثوري عن هشام بلفظ: "فصب عليه الماء"، قال الإمام محمد في "موطئه" بعد الحديث: وبهذا نأحذ تتبعه إياه غسلاً حتى تنقيه، وهو قول أبي حنيفة. فما ورد من زيادة: "و لم يغسله" في بعض الروايات لو صح، فالمراد به الغسل الشديد كما سيجيء.

بابن لها صغير: قال الحافظ: لم أقف على اسمه، ومات في عهده فلى وهو صغير كما رواه النسائي. "لم يأكل الطعام" يعني لم يتقوت بالطعام و لم يستغن به عن الرضاع، فحيء به للدعاء والبركة، وبحتمل أنه جيء به عند ولادته؛ ليحنكه النبي فلى فيكون معنى قوله: "لم يأكل الطعام" أي لم يقبل غذاء من طعام ولا رضاع، والظاهر الأول؛ لأن أمه جاءته، ومحيئها عند الولادة مستبعد، ويؤيده نفي الطعام، وأنه فلى أجلسه في حجره. "إلى رسول الله فلى فأجلسه رسول الله فلى في حجره" بفتح الحاء على الأشهر، وتكسر وتضم، وهو الحضن، وهذا أيضاً يناسب الاحتمال الأول، وأما على الثاني فمعنى "أجلسه" أي وضعه. "فبال على ثوبه فلى" وأغرب من قال: المراد ثوب الصبي؛ لأنه خلاف الظاهر والسياق، ووجه كلامه بأنه بال على ثوب نفسه، وهو في حجره فلى فنضح الماء على ثوبه خوفاً من أن يكون طار على ثوبه منه شيء، وبهذا يكون دليلاً للقائلين بنجاسة بوله وإن لم يأكل الطعام، مختصراً من الزرقان.

قلت: ذكر هذا الاحتمال ابن شعبان المالكي، وليس عند من أنكر هذا الاحتمال دليل إلا ادعاء الغرابة، ولو سلم الغرابة فيكفي أيضاً لإبطال الاستدلال بعد ثبوته. "فدعا رسول الله في يماء فنضحه" أي صب الماء على ثوبه. "ولم يغسله" أي لم يعركه، والنضح لغة يقال للرش ولصب الماء أيضاً، بل للغسل أيضاً كما تقدم في حديث المذي، وقال عليه؛ إن لأعلم أرضاً ينضح بناحيتها البحر، ولفظ الطحاوي: إن لأعرف مدينة ينضح البحر بخانبها. وفي حديث أسماء في غسل الدم: "وانضحيه"، وفي حديث ابن عباس في الصحيح لما حكى وضوءه في "ورش على رحليه اليمنى حتى غسلها"، وقد بسط الطحاوي الطرق في بول الصبي أكثرها بلفظ: "الصب، وإتباع الماء"، فيحمل عليه النضح أيضاً؛ جمعاً بين الروايات، فلا حجة في هذه الروايات، بل ولا في رواية على التفريق بين بول الغلام والجارية. قال ابن العربي: النضح في كلام العرب يستعمل في معنيين: الرش وصب الماء الكثير، فمعنى قوله: "فنضحه" أي صبه بليل ما ورد: "فأتبعه إياه". وقوله: "لم يغسله" أي لم يعركه بيده. وقد استدل الحنفية والمالكية بعموم أحاديث = بدليل ما ورد: "فأتبعه إياه".

مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا وَغَيْرِه

١٤٠ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: ذَخَلَ أَعْرَابِيٌّ الْمَسْجِدَ، فَكَشَفَ

= نحاسة البول، وأحابوا عن الروايات بأن المراد منه الصب والغسل، كما تقدم مبسوطاً، وبما نقله الأبجري عن مالك ليس هذا الحديث بالمتواطأ عليه أي على العمل به، وبأن ضمير "على ثوبه" عائد إلى الصغير كما تقدم، وبأن قوله: "لم يأكل الطعام" ليس علة للحكم، وإنما هو وصف حال كما ترى، فأي شيء فرق بين من يطعم ومن لا يطعم، وبأن المراد نفي الغسل الشديد كما يدل عليه رواية مسلم، "و لم يغسله غسلا" بالمصدر المنون للتأكيد، أو المعنى لم يعركه؛ لأنه لا يحتاج إليه لسرعة خروجه، ويجاب عن أحاديث التفرقة وبما فيها من الكلام، وبعض ما تقدم، وبما قال الطحاوي: إنما فرق بينهما؛ لأن بول الذكر يكون في موضع واحد، وبول الجارية يتفرق؛ لسعة مخرجه، فأمر بالنضح فيه في موضع واحد، وبالغسل فيها في مواضع متفرقة، وأيده بما أخرجه عن سعيد بن المسيب: "الصب بالصب، والرش بالرش"، وبما قال القاري: إن بولها بسبب استيلاء الرطوبة والبراد على مزاحها يكون أغلط وأنتن، فيفتقر في إزالتها إلى زيادة المبالغة بخلاف الصبي.

ما جاء في البول قائما إلخ: يعني ما ورد في البول قائماً وغير ذلك من أحكام تتعلق بالبول، كطهارة الأرض اثبتي يصيبها البول، وكغسل الفرج منه، كما سيجيء في آخر الباب في الأثر الثالث. واختلف العلماء في البول قائماً، فأباحه أحمد وآخرون بلا كراهة، وقال مالك: إن كان في مكان لا يتطاير عليه منه شيء فلا بأس به وإلا كرهه، وكرهه عامة العلماء منهم الحنفية كراهة تنزيه كذا في "البذل" وكتب المالكية وغيرهم. وفي "المغني" لابن قدامة: يستحب أن بيول قاعداً؛ لئلا يترشش، وظاهر كلامه أنه لا يرى البول قائماً؛ لأنه أجاب عن روايات البول قائماً، لكن قال في "نيل المآرب": ولا يكره البول قائماً ولو بغير حاجة بشرطين: الأول أن يأمن تلويثاً، والثاني أن يأمن ناظراً. دخل أعرابي: الأعراب ساكن البادية من العرب الذين لا يقيمون في الأمصار، والنسب إليها أعرابي، ووقعت النسبة إلى الجمع دون الواحد إما لأنه جرى مجرى القبيلة، أو لأنه إذا نسب إلى الواحد وهو العرب يشتبه بالعربي؛ لأن العربي هو كل من هو من أولاد إسماعيل ﷺ، ثم اختلفوا في اسمه فقيل: هو الأقرع بن حابس التميمي، وقيل: ذو الخويصرة اليمامي، وقيل: هو ذو الخويصرة التميمي، وبه جزم القاري في "المرقاة"، وهو الذي قال للنبي 🎉 في قسمة الغنيمة: اعدل! فقال: ومن يعدل إذا أنا لم أعدل، الحديث، أخرجه في الصحيح. "المسجد" النبوي زاد ابن عيينة عند الترمذي وأبي داود وغيرهما بعده أنه صلى ركعتين، ثم قال: اللهم ارحميني ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً، فقال ﷺ: لقد تحجرت واسعا، ثم لم يلبث أن بال في المسجد "فكشف عن فرجه ليبول" وشرع البول، وذلك لأنه لم يعرف ما يجب للمساجد من الإكرام والتنزيه، وفي بعض طرق الحديث: "فقام يبول" نص في بدء البول. "فصاح الناس به" زاجرين له "حتى علا" وارتفع "الصوت" من المانعين والزاجرين. قال الحافظ بعد نقل الألفاظ المختلفة في الصياحة من الروايات: إن تناوله كان بالألسنة لا بالأيدي، فهو المراد في لفظ البخاري: "فتناوله الناس". عَنْ فَرْجِهِ لِيَبُولَ، فَصَاحَ النَّاسُ بِهِ حَتَّى عَلا الصَّوْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "اثْرُكُوهُ"، فَتَرَكُوهُ فَبَالَ، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِذَنُوبٍ مِنْ مَاءٍ، فَصُبُّ عَلَى ذَلكَ الْمَكَانِ. 151 - مَالك عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ يَبُولُ قَائمًا. قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالك عَنْ غَسْلِ الْفَرْجِ مِن الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ هَلْ جَاءَ فيه أَثَرٌ ؟ فَقَالَ: بَلَغَنِي قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالك عَنْ غَسْلِ الْفَرْجِ مِن الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ هَلْ جَاءَ فيه أَثَرٌ ؟ فَقَالَ: بَلَغَنِي أَلَ بَعْضَ مَنْ مَضَى كَانُوا يَتَوَضَّؤُونَ مِن الْبَوْلِ، وَأَنَا أُحِبُ غَسْلَ الْفَرْجِ مِن الْبَوْلِ.

اتركوه: رفقاً به ولطفاً في تعليمه، أو لئلا يؤدي قطع البول واحتباسه إلى ضرر، أو لئلا يؤدي إلى انتشار النجاسة في الأماكن المتعددة، ونحاسة الموضع الواحد أهون من الأمكنة المتعددة وهو الأوجه عندي، أو لئلا يغلبه فينجس ثيابه وبدنه، زاد في رواية أبي هريرة في "البخاري" وغيره بعده، قال عليم: إنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين. "فتركوه فبال" في ناحية من المسجد كما في رواية مسلم. "ثم أمر رسول الله على "بدنوب" بفتح الذال المعجمة وهو الدلو ملأى ماء، وقيل: الدلو الكبير فيها ماء قريب من الملء، ولا يقال لها وهي فارغة. "ذنوب من ماء" وصف به تأكيداً، وقيل: لأنه مشترك بينه وبين الفرس الطويل وغيره. "فصب" ببناء المجهول على ذلك المكان، زاد مسلم بطريق آخر عن أنس: ثم إن رسول الله محديدة القرآن. المساحد لا تصلح لتيء من هذا النول والقذر، إنما هي لذكر الله عروحل والصلاة وقراءة القرآن.

يبول قائما: لأن مذهبه كان جوازه بلا كراهة، وتقدم مذاهب الأثمة في ذلك، واستدل القائلون بالكراهة بحديث عائشة بحديث عائشة أمن حدثكم أنه رخي كان يبول قائماً فلا تصدقوه، ما كان يبول إلا قاعداً"، وبحديث عائشة أيضاً: "ما بال و قائماً منذ أنزل عليه القرآن" رواه أبو عوانة وحاكم، وأحرج الترمذي عن عمر الله المت المنت أسلمت"، وعن ابن مسعود: "من الجفاء أن تبول قائما".

أن بعض من مضى إلح: الظاهر أنه أراد به الأنصار، فإنحم كانوا يجمعون بين الماء والأحجار، وفيهم نزلت: ﴿فيه رِجالٌ يُحِبُّون أنْ يَتَطهّرُوا﴾ (التوبة،١٠٨) ويحتمل أنه أراد عمر بن الخطاب الله على القدم من أثره في العمل في الوضوء. "كانوا يتوضؤون" أي يغسلون الدبر "من الغائط، وأنا أحب غسل" مصدر، وفي نسخة: أن أغسل "الفرج من البول" قال الباجي: خص مالك غسل الفرج بالماء؛ لأن البول مائع لا يكاد يسلم من الانتشار، فلذلك رأى أنه أحق باستعمال الماء فيه، ويحتمل أنه أحبر بأن عنده أثرا في غسل الفرج من الغائط، وأنه يستحب هو غسل الفرج من البول، فبين ما عنده فيه أثر، وميزه مما يذهب إليه لنوع من النظر. قلت: وهذا الثاني هو الأوجه؛ فإن ظاهر السياق يدل على أن عنده أثراً في الغائط دون البول، فأجاب للأول بالآخر، والثاني بالرأي، وتقدم الكلام على الاستنحاء بلماء في محله، وعموم أثر عمر هذا "أنه كان يتوضأ وضوءا لما تحت إزاره" يتناول الغائط والبول معاً، فتأمل.

مَا جَاءَ فِي السَّوَاكِ

١٤٢ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَن ابْنِ السَّبَّاقِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ في جُمُعَة من الْحُمَع: "يَا مَعَاشِرَ الْمُسْلَمِينَ! إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ الله عِيدًا فَاغْتَسلُوا، مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طِيبٌ فَلا يَضُرُّهُ أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ".

السواك: بكسر السين على الأفصح مذكر، وقيل: مؤنث، وأنكره الأزهري، هو ما تدلك به الأسنان، وهو في الاصطلاح: استعمال عود أو نحوه في الأسنان ليذهب به الصفرة والريح، مشتق من ساك إذا دلك، أو من جاءت الإبل تساوك هزالاً أي تتمايل. وقال ابن العربي: السواك في اللغة الحركة، يقال: تساوكت الإبل إذا مشت، ضرب من المشي فيه لين، ويطلق على الفعل والآلة، وكلاهما يحتملان ههنا إلا أنه على الثاني يقدر المضاف أي استعمائه، ثم الجمهور على عدم وجوبه حتى نقل بعضهم فيه الإجماع. وقال في "المغني": أكثر أهل العلم يرون السواك سنة غير واجب، ولا نعلم أحداً قال بوجوبه إلا إسحاق وداود. قلت: وكذا نقل عنهما الوجوب أبو حامد الأسفرائني وغيره، وحكى عن إسحاق أنه إن تركه عمداً بطلت صلاته.

وقال ابن العربي: واختلف العلماء في السواك، فقال إسحاق: واحب، من تركه عمداً بطلت صلاته، وقال الشافعي: سنة من سنن الوضوء، واستحبه مالك في كل حال يتغير فيها الفم، وأما من أوجبه فظاهر الأحاديث تبطله، وأما القول إنه سنة أو مستحب فمتعارف، وكونه سنة أقوى. وقال النووي: وقد أنكر أصحابنا المتأخرون على أبي حامد نقل الوجوب عن داود، وقالوا: مذهبه أنه سنة كالجماعة، ولو صح إيجابه عن داود لم يضر مخالفته في انعقاد الإجماع على المختار الذي عليه المحققون والأكثرون، وأما إسحاق فلم يصح هذا المحكي عنه. وقال ابن حزم: سنة، ولو أمكن لكل صلاة لكان أفضل، وهو يوم الجمعة فرض لازم.

ثم اختلف العلماء أيضاً، فقال بعضهم: إنه من سنة الوضوء، وقال الآخرون: من سنة الصلاة، وقال آخرون: من سنة الدين، وهو الأقوى، نقل ذلك عن أبي حنيفة، كذا في "البذل" عن العيني، وورد في فضله روايات كثيرة، قالت المشايخ: فيه سبعون فوائد، منها: تذكر الشهادة عند الموت – رزقنا الله ذلك – وفي الأفيون سبعون مضرات، منها: نسيان الشهادتين عند الموت – حفظنا الله عنه –.

قال في جمعة إلخ: تقدم ضبطه في المواقيت، من الجمع جمع جمعة، وقد تجمع على جمعات "يا معاشر" بالجمع، وفي نسخة: معشر بالإفراد المسلمين. قال النووي: المعشر الطائفة الذي يشملهم وصف، فالشباب معشر، والشيوخ معشر، والأنبياء معشر، وما أشبهها. "إن هذا يوم جعله الله عيداً"، ولفظ ابن ماحه: إن هذا يوم عيد جعله الله للمسلمين، فهو لهذه الأمة خاصة، حزم به أبو سعيد وغيره، وذلك أنه سبحانه وتعالى خلق العالم في ستة أيام، =

١٤٣ - مالك عَنْ أَبِي الرِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "لَوْلا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بالسِّوَاكِ".

"لُولا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بالسِّوَاكِ".

= وكسى كل يوم منها اسماً يخصه، وخص كل يوم بصنف من الخلق أوجده فيه، وجعل يوم الجمعة كمال الخلق بجمعاً وعيداً للمؤمنين يجتمعون فيه لعبادته وذكره. قلت: ويؤيده ما روي عن أبي هريرة مرفوعاً: هذا يوميم الذي فرض عيهم بعني الجمعة، فاختلفوا فيه، فهدانا الله له والناس لنا فيه تبع اليهود غدا والنصارى بعد غد، كذا في "المشكاة"، وفيه عن المتفق عليه. والعيد: ما يعاد مرة بعد أخرى، وخصه الشرع بيومي الأضحى والفطر، ولما كان ذلك اليوم مجعولاً في الشرع للسرور استعمل العيد في كل يوم مسرة. قال في "الدر المختار": سمي به؟ لأن لله فيه عوائد الإحسان ولعوده بالسرور غالباً أو تفاؤلاً، ويستعمل في كل يوم مسرة ولذا قيل:

عيد وعيد وعيد صرن محتمعة ووجه الحبيب ويوم العيد والجمعة

"فاغتسلوا" فإن الأعياد التحمل فيها مندوب، والاغتسال من التحمل، ويأتي حكمه في بابه، وظاهر لفظ "الموطأ" أن الاغتسال لا يختص بمن يجيء الجمعة، ولفظ ابن ماجه: "فمن جاء إلى الجمعة فليغتسل" يشير إلى أنه يخص لمن يحضرها، وسيأتي الكلام على ذلك في الجمعة. "ومن كان عنده طيب" ولو من طيب امرأته "فلا يضره أن يمس منه" عبره على شأن معنى الندب والترغيب، فهو بمنزلة التصريح بأنه غير واحب، وأوجبه أبو هريرة الله الجمعة، فإن لم يحمل على إيجاب سنة وأدب، فالجمهور على خلافه، قاله الزرقاني. قلت: إلا أن الحافظ نقل عن ابن حبيب من المالكية أنه يلزم الآتي إلى الجمعة الاغتسال والاستنان والطيب؛ لرواية الخدري عند البخاري، إلا أن يقال: إن المراد بالملزوم عنده أيضاً لزوم التأكد لا الوحوب. "وعليكم بالسواك" أي لزموه لتأكد استحبابه، وليس بواحب المنفي في الحديث الآتي.

ثم الحديث مرسل عند "الموطأ"، ومتصل عند ابن ماجه بذكر ابن عباس، لكن عورض بما في "البخاري" عن شعيب عن الزهري، قال طاؤس: قلت لابن عباس: ذكروا أن البي في قال: اغتسلوا يوم الجمعة وإن لم تكونوا حبا وأصيبوا من الطيب. قال ابن عباس: أما الغسل فنعم، وأما الطيب فلا أدري، فكيف ينفي درايته مع روايته؟ وأجيب بأن صالح بن الأخضر الذي رواه عن الزهري عند ابن ماجه ضعيف، ومالك خالفه فأرسله. قال الحافظ: فإن كان صالح حفظ فيه ابن عباس احتمل أن يكون ذكره بعد ما نسيه أو عكس ذلك.

لولا إلى: كلمة تدل على انتفاء الشيء لثبوت غيره، وقيل: مركبة من لفظ "لو" و"لا" النافية "أن أشق" أي أثقل، يقال: شققت عليه إذا أدخلت عليه المشقة "على أمتي" وذلك لما قد علم من إشفاقه بخ على أمنه، والرفق بحم وحرصه على التخفيف عنهم، وروي في بعض الروايات: "على الناس" والمراد: الأمة. "لأمرقم" أي أمر وحوب كما هو ظاهر السياق، وفي لفظ للنسائي: "لفرضت" بدل "لأمرت". قال ابن رسلان: فيه حجة لأهل الأصول أن الأمر للوجوب؛ لأنه علية نفى الأمر لأجل المشقة، وأمر الندب باق بالإجماع، فلم يرتفع إلا أمر الوجوب. =

١٤٤ - مَالِكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،
 أَنَّهُ قَالَ: "لَوْلا أَنْ يَشُقَّ عَلَى أُمَّتِهِ لأَمَرَهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ".

= قال الزرقاني: فيه حجة بوجهين: الأول: أنه نفى الأمر مع ثبوت الندبية، ولو كان للندب لما جاز النفي. والثاني: أنه جعل الأمر للمشقة عليهم، وإنما يتحقق إذا كان للوجوب؛ إذ الندب لا مشقة فيه؛ لأنه جائز الترك. "بالسواك" بمعنى المصدر، أو حذف المضاف أي استعماله، زاد البخاري: "مع كل صلاة"، ولا يوجد شيء من روايات "الموطأ" إلا عن معن بن عيسى بلفظ: "عند كل صلاة"، وكذا رواه مسلم من طريق ابن عينة عن أبي الزناد، وخالفه سعيد بن أبي هلال عن الأعرج، فقال: "مع الوضوء" أخرجه أحمد، قال الإمام الشافعي على الحديث وخالفه على أن السواك ليس بواجب؛ إذ لو كان واجباً لأمر به، شق أو لا. قال السيوطي: وفي الحديث اختصار من أثنائه وآخره، فقد رواه الشافعي في "الأم" بسنده: لولا أن أشق على أمني لأمرقم بتأخير العشاء، والسواك عند كل صلاة. قلت: وكذا أخرجه الجماعة.

لولا أن يشق: و"أن" مصدرية في محل الرفع على الابتداء، والخبر محذوف أي لولا المشقة موجودة "على أمته ﷺ لأمرهم" النبي ﷺ "بالسواك مع كل وضوء" والحديث موقوف لفظاً مرفوع حكماً. قال ابن عبد البر: هذا الحديث يدخل في المسند أي المرفوع؛ لاتصاله من غير وجه، ولما يدل عليه اللفظ. قال العيني في "شرح البخاري": إنه موقوف عند يجيي بن يجيي وطائفة، ورفعه روح وسعيد بن عفير ومطرف وجماعة عن مالك. قال السيوطي في "التنوير": وممن رواه كما رواه يجيي أبو مصعب وابن بكير والقعنبي وابن القاسم وابن وهب وابن نافع، ورواه معن بن عيسي وأيوب بن صالح وعبد الرحمن بن مهدي وجويرية وأبو قرة وإسماعيل وذكر جماعة رووه عن مالك بسنده، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لولا أن أشق على أستى لأمرقم بالسواك مع كل وضوء. قال الزرقاني: وكذا أخرجه الشافعي في "مسنده" مصرحاً برفعه، والبيهقي في سننه، وأخرجه الطبراني في "الأوسط" بإسناد حسن من حديث على مرفوعاً بمذا اللفظ، وللحاكم والبيهقي برواية المقبري عن أبي هريرة رفعه: لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك مع الوضوء، قال الحاكم: صحيح على شرطهما، فعلم أن النبي ﷺ ندب إليه مع الوضوء أيضاً، وعند الصلاة أيضاً، فالمشهور عند الحنفية أنه مسنون عند الوضوء فقط. فعلى هذا روايات "عند كل صلاة" محمولة على الوضوء، كيف و لم يختلف الرواة في حديث حميد عن أبي هريرة في لفظ "الوضوء" وورد لفظ "الصلاة" في رواية الأعرج والمقبري، لكن روي في بعض ألفاظ هذه الروايات أيضاً "عند وضوء كل صلاة" كما تقدم قريباً، وتقدم تحت رواية الأولى أيضاً، ورجح الحنفية روايات الوضوء، وأولوا إليها روايات الصلاة، أما بحذف المضاف فمعني "عند كل صلاة" أي عند وضوئها، أو يقال: إن الوضوء لكل صلاة مرغب في الشرع، فالأمر بلفظ "عند كل صلاة" هو بعينه مؤدى عند كل وضوء؛ لاستلزامها عملاً بالاستحباب، وإنما احتيج إلى ترجيح روايات الوضوء؛ لأن السواك عند الصلاة ربما يخرج الدم من الأسنان، =

الشرك وإثبات الرسالة والمعاد.

مَا جَاءَ فِي النَّدَاءِ لِلصَّلاةِ

= وهو نحس بالإجماع، وإنما الخلاف في انتقاض الوضوء منه. وقال القاري: إنما لم يجعله علماؤنا من سنن الصلاة؛ لأنه مظنة خروج الدم، وهو ناقض عندنا، فربما يفضي إلى حرج، ولأنه لم يرو أن النبي ﷺ استاك عند قيامه إلى الصلاة، وهذا كله على المشهور عند الحنفية، وقد ذكر في بعض الكتب استحباب السواك عند الصلاة أيضاً، كما قاله ابن الهمام والتتارخانية والشامي وغيرهم؛ فإلهم اختاروا الندب عند كل صلاة أيضاً، وعلى هذا كلتا الروايتين على ظاهرهما، فلو استاك عندها ينبغي أن يستعمل السواك بالرفق على نفس الأسنان دون اللثة كما قاله القاري، ويتمضمض بعده لمظنة خروج الدم، ويغسل السواك ولا يتركه كذا متلطخة بالبزاق؛ فإن النبي ﷺ إذا استاك يعطي السواك لعائشة الله التغسله، وقد ندبنا إلى النظافة، و لم يثبت عنه ﷺ أنه استاك أبداً عند التحريمة، مع أن الأسوكة المتلطخة بالبزاق الملقاة قدام المصلى أو في حيبه أو في أذنه داخل في عموم النهي عن البزاق بينه وبين القبلة؛ فإن ما على رأس السواك لا ينكر عن كونه بزاقًا، فتأمل، والله ولي التوفيق. النداء للصلاة: والمراد به الأذان، سمى به؛ لأنه نداء إلى الصلاة ودعاء إليها، وهو لغة: الإعلام، واصطلاحاً: الإعلام بوقت الصلاة، واختلفت الروايات في بدئه، ففي بعضها: أنه شرع مع الصلاة ليلة الإسراء، وفي بعضها: أن جبريل أمر النبي ﷺ بالأذان حين فرضت الصلاة، لكن قال الحافظ بعد ذكر الروايات: والحق أنه لا يصح شيء من هذه، وقد أطال الكلام في ذلك، وقال: قد جزم ابن المنذر بأنه ﷺ كان يصلي بغير أذان منذ فرضت الصلاة بمكة إلى أن هاجر، وإلى أن وقع التشاور على ما في حديث عبد الله بن زيد وغيره. قلت: والجمهور بعد ما اتفقوا على أن شرعية الأذان كانت بعد الهجرة، اختلفوا في السن، فقيل: كان في أول سنة من سني الهجرة. قال الزرقاني: وهو الراجح، ورجحه الشوكاني في "النيل"، وبه حزم الحافظ في تمذيبه، وقال: كان بدؤه في السنة الأولى بعد بناء المسجد، واختاره النووي في "تمذيب اللغات"، وكذا صاحب "الدر المختار" من الحنفية، وعامة أهل التاريخ أيضاً عدوه في وقائع السنة الأولى، وقيل: كان في السنة الثانية. قال في "المواهب": وكان فيما قبل

في السنة الثانية. قال القاري: وكان شرعية الأذان في السنة الثانية، وقيل: في أولها. قلت: والجمهور على الأول،

ولم يختلفوا أن يدءه كان إذا ذكروا النار والناقوس، فذكروا اليهود والنصاري، ثم اللام في قوله: "للصلاة" بمعنى

الاختصاص أو بمعنى "إلى"، والأذان كالإقامة من خصائص هذه الأمة، وحكم ألفاظ الأذان بسطها الحافظ في

"الفتح"، ونقل عن القرطبي وغيره: أنه مع قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقيدة من الأكبرية والتوحيد ونفي

كَانَ رَسُولُ الله ﷺ قَدْ أَرَادَ أَنْ يَتَّخِذَ خَشَبَتَيْن يُضْرَبُ بِهِمَا؛ لِيَجْتَمِعَ النَّاسُ للصَّلاةِ، أَن النَّوسِ فَأُرِي عَبْدُ الله بْنُ زَيْد الأَنْصَارِيُّ، ثُمَّ منْ بَني الحارِثِ بْنِ الْحَزْرَجِ خَشَبَتَيْنِ فِي النَّوْم،

كان رسول الله ﷺ: والمسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلاة، ليس ينادى لهم، فتكلموا في ذلك، فقال بعضهم: نتخذ ناقوساً مثل ناقوس النصارى، وقال بعضهم: بوقاً مثل قرن اليهود، الحديث في "الصحيحين"، وقال بعضهم: انصب رأية عند حضور الصلاة، فلم يعجبه ذلك كما في "أبي داود". "قد أراد أن يتخذ" لجمع الناس إلى الصلاة "خشبتين" أي الناقوس، وهو خشبتان، إحداهما طويلة تضرب بخشبة أصغر منها، فيخرج منهما صوت، وقيل: الطويلة تسمى ناقوساً والقصيرة وبيلاً "يضرب بهما" كذا في الحاشية. ولعل وحه اختياره على النار والبوق كون النصارى أقرب من اليهود بالطواعة والمودة. "ليحتمع الناس" بصوته "للصلاة". وهل أمر به النبي شخ الولا؟ ظاهر رواية عبد الله بن زيد عند أبي داود: نعم، وقيل: لم يأمر النبي من إلى ذاك الوقت، وحديث أبي داود مؤول، ثم في القصة دليل على أنه من كان له الاحتهاد في الأمور الشرعية، ما لم ينص له على الحكم.

عبد الله بن زيد: بن تعلبة بن عبد ربه أبو محمد "الأنصاري، ثم من بني الحارث بن الخزرج"، فيقال له: الخزرجي الحارثي، شهد العقبة وبدراً. قال الترمذي عن البخاري: لا نعرف له عن البيي ﷺ شيئاً إلا هذا الحديث الواحد في الأذان، وكذا قال ابن عدي. قال الحافظ في "الإصابة": أطلق غير واحد أنه ما له غيره، وهو خطأ، فقد جاءت عنه ستة أو سبعة أحاديث، وقريب منه ما في "التلخيص الحبير"، مات سنة ٣٢هــ، وهو ابن ٦٤هــ سنة، وصلى عليه عثمان الله كذا قال ولده. وقال الحاكم: الصحيح أنه قتل بأحد، فالروايات عنه كلها منقطعة، وخالف ذلك في "المستدرك"، قاله الزرقاني. "حشبتين" أي الناقوس "في النوم" متعلق بــــ"أرى"، وهذه الرؤيا مذكورة في "أبي داود" مفصلاً، وظاهر "الموطأ" أن الرؤية كان في النوم، ويخالفه ما في "كتاب الصلاة" لأبي نعيم: لولا اتمامي النفس لقلت: إني لم أكن نائماً، ولأحمد عن معاذ بن حبل ﴿ يَا عَبِدَ اللهِ بن زيد قال: يا رسول اللهُ! إني رأيت فيما يرى النائم، ولو قلت: إني لم أكن نائماً لصدقت الحديث. قلت: وعند أبي داود برواية ابن أبي ليلي: "لولا أن يقول الناس لقلت: إني كنت يقظاناً غير نائم" الحديث، وعند أبي داود: إني لبين نائم ويقظان، فقيل: المراد به النوم الخفيف، والأوجه عندي ما قال السيوطي: إن الأظهر أن يحمل على الحالة التي تعتري أرباب الأحوال، ويشاهدون فيه ما يشاهدون، ويسمعون فيه ما يسمعون، والصحابة رؤوس أرباب الأحوال. قلت: ورواية أبي نعيم كالنص على ذلك؛ إذ قال: لولا اتمامي النفس، فعلى هذا من عبره بالنوم حتى عبد الله بن زيد بنفسه أيضاً مجاز. "فقال" عبد الله لحامل الناقوس: "إن هاتين" الخشبتين "لنحو" أي لمشابه "مما يريد رسول الله ﷺ استعماله؛ ليجمع به الناس إلى الصلاة، "فقيل" لعبد الله، والقائل هو حامل الناقوس كما في روايته عن أبي داود، وهو الملك المنزل من السماء كما في جل الروايات، وهل كان جبريل أو غيره؟ مختلف بين المشايخ. "ألا تؤذنون للصلاة" فأسمعه الأذان "فأتي" عبد الله إلى "رسول الله ﷺ حين استيقظ" من منامه "فذكر له ﷺ ذلك" الرؤيا، فقال ﷺ: إنحا لرؤيا حتى إن شاء الله تعالى.

فَقَالَ: إِنَّ هَاتَيْنِ لَنَحْوٌ مِمَّا يُرِيدُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقِيلَ: أَلا تُؤَذَّنُونَ لِلصَّلاةِ؟ فَأتى رَسُولُ اللهِ عَلَيْ بِالأَذَانِ. رَسُولُ اللهِ عَلَيْ بِالأَذَانِ.

١٤٦ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْشِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْحُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْحُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى اللهُ عَنْ أَنْ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَ

بالأذان؛ برؤيا عبد الله بن زيد. أن رسول الله الله المحدد عن المحاعة عن مالك كما تقدم، وهكذا أخرجه الستة وغيرهم. قال الحافظ: ورواه عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، أخرجه النسائي وابن ماجه، قال أحمد بن صالح وأبو حاتم وأبو داود والترمذي: حديث مالك ومن تابعه أصح. قال الترمذي: ورواية مالك أصح. وقال أبو حاتم في "العلل": وحديث مالك أشبه. قال الحافظ: ورواه يجبي القطان عن مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد، أخرجه مسدد في مسنده عنه. قال الدار قطني: هو خطأ، والصواب الرواية الأولى. إذا سمعتم النداء: أي الأذان، وفيه أنه يختص بالسماع، فلو لم يسمع لبعد أو صمم ليس عليه الإحابة، صرح به الشامي من الحنفية، والنووي في "المهذب" من الشافعية، فلو رأى المؤذن على المنارة في الوقت، وعلم أنه يؤذن لكن لا يسمع، لا تشرع له المتابعة، قاله النووي. "فقولوا" أمر وجوب كما نقله الطحاوي عن قوم من السلف، وهو قول الظاهرية وابن وهب، أو أمر ندب كما عليه الجمهور، وهما قولان لمشايخ الحنفية كما في "الشامي"، لكن الأوجه عندي عدم الوجوب؛ لحلو المتون عنه. قال ابن قدامة في "المغني": لا أعلم خلافاً بين أهل العلم في السحباب ذلك. وقال ابن رسلان: الأمر للندب عند الجمهور، والصارف عن الوجوب على ما قيل: اقترانه بأمر الصلاة وسؤال الوسيلة، وهما مستحبان، وفيه نظر؛ فإن دلالة الاقتران غير معمول عند الجمهور خلافاً للمزني. قلما وغيره: أنه معمول عند الجمهور خلافاً للمزني. قلما ما يقول المؤذن، علم أنه ليس الفطرة، فلما تشهد قال: خرجت من النار، الحديث، فلما لم يقل النبي المقل ما يقول المؤذن، علم أنه ليس الفطرة، وما قيل: يحتمل أنه محمول عند الجمهور علم أنه ليس

مثل ما يقول المؤذن: في التعبير بالمضارع دون الماضي إشارة إلى أنه يقوله السامع بعد كل كلمة، وحديث عمر بن الحظاب عند مسلم وأبي داود صريح في ذلك، ولفظه: إذا قال المؤذن: "الله أكبر الله أكبر الله أكبر، فقال أحدكم: الله أكبر، فإذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله، قال: أشهد أن لا إله إلا الله" الحديث. "المؤذن" قيل: إن لفظ "المؤذن" مدرج، والمرفوع قد انتهى على لفظ: "يقول"، ولكن لا حجة عليه، وظاهر الحديث: أنه يقول مثله في جميع الكلمات، لكن حديث عمر في "مسلم" وغيره وحديث معاوية في "البخاري" دلا على أنه يختص منه حي على الصلاة وحى على الفلاح، ويقول بدلهما: لا حول ولا قوة إلا بالله، واختاره أصحاب المذاهب الأربعة كما في كتبهم. =

١٤٧ – مَالَكُ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الأُوّلِ،

- قال في "البدائع": يقول مكانه: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم؛ لأن إعادة ذلك تشبه المحاكاة والاستهزاء، وكذا إذا قال المؤذن: الصلاة خير من النوم، لا يعيده السامع؛ لما قلنا، ولكنه يقول: صدقت وبررت، وأثبته الطحاوي، واستحبه المغني. قال الزرقاني تبعاً للحافظ: وهو المشهور عند الجمهور، وقيل: يجمع بينهما، نقله الشامي عن البعض، وهو وجه لبعض الحنابلة، وهو قول بعض المالكية كما يفهم من بعض كتبهم، لكن الراجح المشهور عند الأربعة هو الأول كما تقدم.

لو يعلم الناس: عبر بلفظ المضارع؛ ليدل على الاستمرار "ما في النداء" أي الأذان. قال العيني: الأذان أخص من النداء، والمعنى: لو يعلمون ما في الأذان من الأجر كما ورد في الروايات كقوله ﷺ: حتى لا يسمع مدى صوته حن ولا إنس إلا شهد له يوم القيامة، وكقوله ﷺ أيضاً: يكون المؤذن أطول الناس أعناقاً يوم القيامة، وأيضاً: هو على كثبان المسك يوم القيامة، وأيضاً: يغفر له مدى صوته، ويشهد له كل رطب ويابس، وغير ذلك من الفضائل التي وردت في الروايات، وأبحم الفضائل بلفظ "ما" ولم يبين؛ للمبالغة أو لإظهار أنه لا يدخل تحت الوصف والإطلاق، يعني لو يعلمون مقدار الثواب عليه لتبادروا كلهم، و لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه، زاد أبو الشيخ لفظ: من الخير والبركة. "و" كذلك لو يعلمون ما في "الصف الأول" من الأجر والخير والبركة لاستهموا عليه، واختلفوا في الصف الأول، فقيل: معناه السابق إلى المسجد، وقيل: المصلى في الصف الذي يلي الإمام، وصحح القرطبي الثاني. وقال ابن عبد البر: لا أعلم خلافاً أن من بكّر وانتظر الصلاة وإن لم يصل في الصف الأول أفضل ممن تأخر وصلى في الصف الأول. قال العيني: قال القرطبي: اختلفوا في الصف الأول هل هو الذي يلي الإمام أو المبكر؟ والصحيح أنه الذي يلى الإمام، فإن كان بين الإمام وبين الناس حائل كما أحدث الناس المقاصير، فالصف الأول هو الذي على المقصورة. وفي "التوضيح": الصف الأول الذي يلي الإمام ولو وقع فيه حائل، خلافاً لمالك، وأبعد من قال: إنه المبكر، ولو جاء رجل ورأى الصف الأول مسدوداً لا ينبغي أن يزاحمهم، وقد روي عن ابن عباس يرفعه: من ترك الصف الأول مخافة أن يؤذي مسلما أضعف الله له الأجر. وفي "الشامي": احتلفوا في الصف الأول، قيل: هو خلف الإمام في المقصورة، وقيل: ما يلي المقصورة خارجها، وبه أخذ الفقيه أبو الليث توسعة على الأمة كي لا تفوهم الفضيلة، فلا يذهب عليك أن ههنا اختلافين، الأول: في أن مصداقه المبكر أو القائم في الصف الأول حقيقة، والثاني: أن المراد بالصف الأول ما في داخل المقصورة أو خارجها، وللشيخ العلامة محمد حسن الأفغاني المهاجر المكي - برد الله مضجعه من أجل تلامذة شيخنا قطب الأقطاب المحدث الجنجوهي نور الله مرقده - رسالة وحيزة في الصفوف، بسط فيها ما يتعلق بالصفوف أحسن البسط، فارجع إليها إن شئت.

ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهِمُوا عَلَيْه، لاسْتَهَمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ، لاسْتَبَقُوا الْكَبْعُونِ اللهُ ال

ثم لم يجدوا إلى الصف فبأن يصلوا كلهم دفعة واحدة إلا أن يستهموا أي يقترعوا، والاستهام: الاقتراع، يقال: وحسنه، وأما في الصف فبأن يصلوا كلهم دفعة واحدة إلا أن يستهموا أي يقترعوا، والاستهام: الاقتراع، يقال: استهموا فسهمهم فلان سهما إذا أقرعهم. "عليه" أي على الاستحقاق فيهما، وهو مفهوم من الكلام السابق، فالضمير إلى ما ذكر من الأمرين، وبه جزم القرطبي، وقال: ولا يلزم أن يبقى النداء ضائعاً بلا فائدة، وهو الصواب، فما قال ابن عبد البر: "إن الضمير عائد على الصف الأول؛ لأنه قريب" ليس بوجيه، ويرده رواية عبد الرزاق عن مالك بلفظ: "لاستهموا عليهما"، كما ذكرها الحافظان ابن حجر والعيني. "لاستهموا" أي اقترعوا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَاهُم فَكَانُ مِن اللله حَصِيله، وهذا المعنى أراد البحاري، واستشهد عليه بقصة سعد الأذان، ثم لم يجدوا طريقاً بحصلونه به، لاقترعوا في تحصيله، وهذا المعنى أراد البحاري، واستشهد عليه بقصة سعد في أن قوماً احتلفوا في الأذان، فأقرع بينهم سعد، ويؤيده رواية مسلم بلفظ: "لكانت قرعة"، ويقال لها: الاستهام؛ لألهم كانوا يكتبون أسماءهم على سهام إذا احتلفوا في شيء، فمن خرج سهمه غلب، وقيل المراد بالاستهام ههنا الترامي بالسهام، وأنه خرج مخرج المبالغة، فيكون المعنى: إلا تخاصموا وتجالدوا عليه بالسيوف.

ما في التهجير: هو المشي إلى الصلاة في الهاجرة، وذلك لا يكون إلا للظهر أو الجمعة، واختاره الباجي وغيره، وإليه مال البخاري؛ إذ بوب عليه في صحيحه باب فضل التهجير إلى الظهر؛ لما أن التهجير مشتق من الهاجرة، وهي شدة الحر نصف النهار، وخصه الخليل بالجمعة كما في "التنوير"، وقيل: المراد به التبكير إلى الصلاة مطلقاً أي صلاة كانت، قاله الهروي وغيره، وصوبه النووي، ورجحه العيني، واختاره ابن عبد البر؛ إذ قال: هو البدار إلى الصلاة أول وقتها، ولا يرد على الحديث إذا أريد به الظهر مشروعية الإبراد؛ لأنه شرع الرفق، وأما من ترك قائلته، وقصد إلى المسجد في الهاجرة ليتنظر الصلاة، فلا يخفى أن الانتظار إلى الإبراد أكثر أجراً؛ فإنه في الصلاة ما دام ينتظرها. "لاستبقوا إليه" والمراد: الاستباق معنى لا حساً؛ لأن المسابقة بالأقدام – وهي السعي إلى الصلاة – ممنوع كما سيجيء في الحديث الآتي. "ولو يعلمون ما في العتمة" أي العشاء، سمي بها؛ لأنهم يعتمون بالإبل كما ورد، وسيأتي البحث في تحقيق لفظ العتمة في باب ما حاء في العتمة والصبح، ثم في الحديث تسميتها بالعتمة، وقد ثبت النهي عن التسمية بها، قال في: لا تعلبنكم الأعراب في المعلون العشاء على المغرب، فكان حمل الحديث على المغرب محتملاً، وإذا فات المقصود في استعمل لمصلحة، وهي في العتمة والما العتمة؛ لئلا يشكوا فيها، أو يقال: إن النهى عن الغلبة. قال الزرقاني: ويشهد لهذا الحديث أحاديث على المغرب محتملاً، وإذا فات المقصود في الناب قد يطلقون العشاء على المغرب، فكان حمل الحديث على المغرب محتملاً، وإذا فات المقصود فاستعمل لفظ العتمة؛ لئلا يشكوا فيها، أو يقال: إن النهى عن الغلبة. قال الزرقاني: ويشهد لهذا الحديث أحاديث على المغرب محتملاً، وإذا فات المقصود فاستعمل لفظ العتمة؛ لئلا يشكوا فيها، أو يقال: إن النهى عن الغلبة. قال الزرقاني: ويشهد لهذا الحديث أحاديث العرب عن الغلبة. قال الزرقاني: ويشهد لهذا الحديث أحاديث على المغرب محتملاً وإذا فات المقصود في الغلبة المديث على المغرب محتملاً وإذا فات المقصود في الغلبة المديث على المغرب محتملاً وإذا فات المقصود في الغرب المعرب المع

= فيها تسمية العشاء بالعتمة، فجائز أن تسمى بالاسمين جميعاً، ولا خلاف بين الفقهاء اليوم في ذلك. قلت: ويؤيده تبويب البخاري في صحيحه باب ذكر العشاء والعتمة، ومن رأه واسعاً، وسيأتي في "الموطأ": ما جاء في العتمة والصبح. "والصبح" بالحر أي لو يعلمون ثواب هاتين الصلاتين، وخصهما بذلك؛ لأن السعى إليهما أشق؛ لكونهما في وقتي النوم. قال النووي: لما فيه من تنقيص أول النوم وآخره. وقال ابن عبد البر: الآثار فيهما كثيرة، منها: قوله ﷺ: أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر. "لأتوهما" لكثرة أجرهما "ولو حبوا" بفتح المهملة وسكون الموحدة. قال النووي: يُعتاج إلى ضبطه؛ لأني رأيت من الكبار من صحفه، أي مشياً على اليدين والركبتين أو على مقعدته. قال العيني: "لأتوهما ولو حبواً" أي ولو كانوا حابين من حبي الصبي إذا مشي على أربع. قال صاحب "المحمل": ويقال: إذا مشي على يديه وركبتيه أو إسته. وفي "التنوير" عن الشيخ أكمل: الحبو بالحاء المهملة وسكون الموحدة: هو المشي على اليدين والركبتين، ولابن أبي شيبة من حديث أبي الدرداء 🍩 موقوفاً: "ولو حبواً على المرافق والركب" يعني يزحفون إليهما إذا منعهم مانع من المشي كما يزحف الصغير. إذا ثوب إلخ: بضم الثاء المثلثة وتشديد الواو المكسورة آخره موحدة، أي أقيم "بالصلاة" وقد وردت الروايات الكثيرة بلفظ: أقيم، فهو يعين المراد، وأصل ثاب رجع، فكأن المؤذن رجع إلى ضرب من الأذان؛ لأنه دعا للصلاة بها ثانياً بعد الدعاء بالأذان أولاً، ولا تخصيص للإقامة، بل المراد مطلق المشي إلى الصلاة كما ورد بلفظ: "إذا أتيتم الصلاة"، ووجه التقييد بالإقامة في بعض الروايات كما ههنا: أنما هي الحاملة غالباً على الإسراع؛ فإن المسرع عند الإقامة يترجى إدراك التكبيرة الأولى، وقيده بعضهم بحالة الإقامة، فقال: إن المسرع عند الإقامة يتعب فيقر، أو يصلي بتلك الحالة، فلا يحصل له تمام الخشوع، بخلاف من جاء قبل ذلك، فلا تقام الصلاة حين يستريح، لكن عموم قوله: "إذا أتيتم الصلاة" يتناول ما قبل الإقامة، "فلا تأتوها" أي الصلاة "و" الواو حالية "أنتم تسعون" أي تمشون بالسرعة، والمراد الإسراع المفضى إلى تشتت البال؛ فإنه يذهب الخشوع في الصلاة، ولا يشكل بقوله تعالى: ﴿فَاسَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الجمعة:٩)؛ لأنه ليس المراد هناك حقيقة السعي والإسراع المشتت، بل المراد الإمضاء وشدة الاهتمام إليه، وبه جمع بينهما الإمام مالك بنفسه كما سيأتي في أبواب الجمعة في باب ما جاء في السعى يوم الجمعة، وسيأتي هناك شيء من البسط فيه، "وأتوها وعليكم السكينة" ضبطه القرطبي بالنصب على الإغراء، والنووي بالرفع على أنما جملة في موضع الحال. قال العراقي: المشهور في الرواية الرفع، زاد في رواية الصحيحين: "والوقار"، فقيل: هو بمعنى السكينة تأكيد له، وقيل: بينهما فرق، فالسكينة التأني في الحركات واحتناب العبث، والوقار في الهيئة كغض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات. قال ابن العربي: هل الوصية بالسكينة: =

فَلا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ، وَأَتُوهَا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ منود بالسرعة

= إنما هي لمن غفل عن المشي إلى المسجد حتى سمع الإقامة، أو لمن كان له شغل، وكلاهما سواء في النهي عن الإسراع. "فما أدركتم" الفاء حواب شرط محذوف أي إذا فعلتم ما أمرتكم به، فما أدركتم "فصلوا" مع الإمام، وكأنه تأكيد لما سبق؛ لئلا يتوهم أحد أن المنع عن السعي إذا لم يخف فوت جزء من الصلاة، وأما إذا خاف فلا، فصرح بالنهي وإن فات منه ما فات. "وما فاتكم" قال ابن العربي: فيه دليل على فساد قول ابن سيرين: لا تقل: فاتتني الصلاة، ولكن قل: لم تدرك. "فأتموا" وفي رواية: فاقضوا، وبكلا اللفظين وردت الروايات الكثيرة، ومال أبو داود إلى إثبات ترجيح روايات: "فأتموا" بكثرة الطرق، وبسط الشيخ في "البذل" نقلاً عن العيني وغيره طرق لفظ: "فاقضوا"، ويبني عليه اختلاف العلماء في المسبوق أن ما أدركه مع الإمام أول صلاته أو آخره.

واختلفوا فيه على أربعة أقوال، أحدها: أنه أول صلاته، وإنما يكون بانياً عليه في الأفعال والأقوال، وهو قول الشافعي وإسحاق والأوزاعي، وهو رواية عن مالك وأحمد عملاً على روايات: "فأتموا". والثاني: أنه أول صلاته بالنسبة إلى الأفعال فيبني عليها، وآخرها بالنسبة إلى الأقوال فيقضيها، وهو قول مالك. قال الزرقاني: وأعمل مالك في المشهور في مذهبه الروايتين، فقال: يقضي القول ويبني الفعل. قلت: وهو مؤدى قول الإمام محمد من الحنفية؛ إذ قال: المسبوق يقضي أول صلاته في حق قراءة، وآخرها في حق تشهد، وليس بين كلام محمد وكلام الإمام مالك مزيد اختلاف إلا في بعض الجزئيات كما بسط في "البدائع"، ولأجل هذا الاختلاف جعل الشيخ في "البذل" قول محمد قولاً خامساً من الأقوال في المسألة، وجمعتهما في قول واحد للاختصار، وعدم الاختلاف في معظم المسائل، ثم قال الشامى: ظاهر كلامهم اعتماد قول محمد.

قلت: وهل هو قول محمد وحده أو قولهما؟ مختلف بين الفقهاء، قال الشامي: هذا قول محمد كما في "مبسوط السرخسي" وفي "صلاة الجلابي": إن هذا قولهما. الثالث: أن ما أدرك فهو أول صلاته، إلا أنه يقرأ فيها بالحمد وصورة مع الإمام، وإذا قام للقضاء قضى بالحمد وحدها؛ لأنه آخر صلاته، وهو قول المزني وإسحاق وأهل الظاهر. والرابع: أنه آخر صلاته، وأنه يكون قاضياً في الأقوال والأفعال، وهو قول أبي حنيفة وأحمد في رواية. قال ابن الجوزي: الأشبه بمذهبنا ومذهب أبي حنيفة أنه آخر صلاته، وهو قول لمالك رواه ابن القاسم، وقول ابن أشهب وابن الماحشون، واختاره ابن حبيب، كذا في "البذل" عن العيني. قال ابن العربي: اختلف فيه قول مالك، فتارة جعلها مالك في القراءة آخراً وفي الجلوس أولاً، وقد استقصينا ذلك في كتب المسائل. قلت: وتوضيح الاختلاف فيهم على ما في حاشية "البحر" و"الشامي" وغير ذلك: أن من سبق بثلاث ركعات، فإنه إذا سلم الإمام يقوم فيصلي ركعة بالفاتحة وسورة، ثم يقوم من غير تشهد، فيصلي أخرى بالفاتحة وسورة، ثم يقوم ويتشهد، ثم يقوم فيصلي ركعة بالفاتحة وسورة، ويقعد ويتشهد ويسلم، وهذا عندهما يعني عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: يقضي ركعة بالفاتحة وسورة، ويقعد ويتشهد، ثم يقوم فيصلي ركعة بالفاتحة وسورة، ويقعد ويتشهد فيصلي أخرى بالفاتحة وسورة، ويقعد ويتشهد ويقوم فيصلي أخرى بالفاتحة وسورة، ويقعد ويتشهد ويتشوم فيصلي أخرى بالقاتحة وسورة، ويقعد ويتشه ويقوم فيصلي أخرى بالفاتحة وسورة، ويقعد ويتشهد ويتشوم فيصلي أخرى بالفاتحة وسورة ويقعد ويتشهد ويقوم فيصلي أخرى الميقوم فيصلي أخرى بالفاتحة وسورة ويقوم فيصلي أخرى الشهد ويقوم فيصلي أخرى الميورة الميتمد ويتشهد ويتشهد ويتشهد ويتشهد ويتشهد ويتشهد ويقوم فيصلي أخرى الميتمد ويتشهد ويتشهد ويتشهد ويتشهد ويتشهد ويتشهد ويتشهد ويقوم فيصلي أخرى الميتمد ويتشهد ويتشهد ويتشهد ويتشهد ويتشهد ويتشهد وي

فَأَتِمُّوا؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ فِي صَلاةٍ مَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلاة".

١٤٩ - مَالك عَنْ عَبْد الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الأَنْصَارِيِّ، أَمَازِيٍّ عَنْ أَبِيه، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ قَالَ لَهُ: إِنِّي أَرَاكَ تُحبُّ الْغَنَمَ وَالبادية،

= وأخراهما بالفاتحة خاصة، وتقدم أن مبنى اختلاف الأئمة في ذلك اختلاف الروايات فيها من قوله عن: أتموا واقضوا. قال الشيخ في "البذل": إن الروايات في هذا الباب متعارضة، فلم تبق حجة لأحد، وقوله عن: واقض ما سبقك كما هو وارد في عدة الروايات سالم عن المعارضة؛ فإن لفظ "سبق" ظاهر فيما قلنا، بل هو نص ومحكم ليس فيه احتمال، فهو سالم عن المعارضة لاستدلال الحنفية، لكن الراجح عندي القول الثاني من الأقوال الأربعة؛ فإن فيه جمعاً بين الروايات، ولا ينكر أحد أن الجمع أولى من الترجيح والطرح لبعض الروايات، لا يقال: إن الجمع بين الروايات يمكن بما قال له: إن القضاء ههنا بمعنى الإتمام جمعاً بين الروايات؛ لأن للمخالف أن يجعل الإتمام بمعنى أداء ما سبقه جمعاً بين الروايات، فلم يبق وجه لترجيح ما قاله ابن رسلان تأييداً لمذهبه، وما قلنا من وجه الجمع فيه إبقاء اللفظين على معناهما، فهو أولى.

في صلاة ما كان إلخ: أي مدة كونه "يعمد" بكسر الميم أي يقصد "إلى الصلاة" يعني هو في حكم المصلي، فينبغي له من الخشوع والوقار الذي ينبغي للمصلي، مع أن في عدم الإسراع كثرة الخطأ، وهو مقصود لذاته، وقد استدل بالحديث أيضاً على أن مدرك الركوع لا يعتد بتلك الركعة؛ لعموم الأمر بإتمام ما فاته، وقد فاته القيام والقراءة فيه، وهو قول أبي هريرة وجماعة، وقواه النقي السبكي، وحجة الجمهور حديث أبي بكرة لما ركع دون الصف، فقال له النبي في: رادك الله حرصاً ولا تعد. قلت: وذهب جمهور الأئمة من السلف والخلف إلى أن مدرك الركوع مدرك للركعة من غير اشتراط قراءة فاتحة الكتاب. قال ابن عبد البر في "الاستذكار": به قال جمهور الفقهاء، وهو مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم والثوري والأوزاعي وأبي ثور وأحمد وإسحاق في وروي ذلك عن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمرو، وقد ذكرنا الأسانيد منهم في "التمهيد". تحب الغنم واليادية: يحتمل أنه كان يحب الغنم أصالة؛ لأنه داخل في جملة الأنواع التي زين للناس حبها، قال لأحل الغنم؛ لأن مجها يحتاج إلى صلاحها بالمرعي، وهو في الغالب يكون في البادية، وهي الصحراء التي لا بنيان فيها، ويحتمل أنه يحتاج إلى صلاحها بالمرعي، وهو في الغالب يكون في البادية، وهي الصحراء التي لا بنيان فيها، ويحتمل أنه يحبها واختارها عملاً على قوله في: إلها ستكون فتن الحديث، وفيه: ومي كان له غنم فيلحق فيها، ويحتمل أنه كبها واختارها عملاً على قوله في: إلها ستكون فتن الحديث، وفيه: ومي كان له غنم فيلحق فيها، ومن كانت له أرص، فليلحق بأرضه رواه مسلم، وقال لمنز، يوشك أن يكون خير مال المسلم عنم ينبع بغمه، ومن كانت له أرض، فليلحق بأرضه ميكون حب البادية والغنم فراراً عن الفتن. "فإذا كنت في غنمك أو بادينك" شك من الراوي أو تنويع سيما على الوجه الثاني.

فَإِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ، فَأَذَّلْتَ بِالصَّلاقِ، فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ؛ فَإِنَّهُ لا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتَ الْمُؤَذِّنِ حِنِّ وَلا إِنْسٌ وَلا شَيْءٌ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. قَالَ أَبُو سَعيد: اللهُ عَلَيْ سَعِيدًا لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. قَالَ أَبُو سَعيد: فإني سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ .

فأذنت بالصلاة: أي أعلمت بوقتها، وفي رواية: "للصلاة" أي أذنت لأجلها، قاله الحافظ. "فارفع صوتك بالنداء" أي الأذان، وفيه إشعار بأن أذان مريد الصلاة كان مقرراً عندهم؛ لاقتصاره على الأمر بالرفع دون أصل التأذين، وفيه استحباب أذان المنفرد، وهو الراجح عند الشافعية والمالكية على صرح به الحافظ والزرقاني، وبه قال الحنفية والحنابلة، واستدل عليه صاحب "المغني" من الحنابلة وابن الهمام من الحنفية بقوله على يعجب ربك من راعى غنم في رأس الشظية يؤذن الحديث، وقيل: لا يستحب بناء على أنه لاستدعاء الجماعة.

فإنه لا يسمع إلخ: تعليل لرفع الصوت "مدى" بفتح الميم والقصر أي غاية "صوت المؤذن"، وفيه: أنه إذا شهد له من بعد عنه، ووصل إليه منتهي الصوت وغايته، فلأن يشهد له من دنا منه وسمع تمام صوته أولى بالشهادة "جن" قيل: يشبه أن يريد مومني الجن، وأما غيرهم فلا يشهدون، بل يفرون وينفرون من الأذان. قال القاري: الأظهر أن المراد بالجن ما يشمل الملائكة، وقدم؛ لكثرتمم أو لقضيلة أكثرهم على أكثر الإنس "ولا إنس" قيل: خاص بالمؤمنين، فأما الكافر فلا شهادة له. قال عياض: وهذا لا يسلم لقائله؛ لما جاء في الآثار من خلافه. قال القاري: تنكيرهما في سياق النفي؛ لتعميم الأحياء والأموات. "ولا شيء" تعميم بعد تخصيص يشمل كل ما بلغه صوت المؤذن، ويشهد له رواية: "كل رطب ولا يابس"، ورواية: "شجر ولا مدر ولا حجر"، فهو من قبيل قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْ شَيْءِ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهُ ﴿ وَالإسراء: ٤٤). "إلا شهد له يوم القيامة" قال ابن حجر: بلسان الحال. قال القاري: والمعتمد بلسان المقال، قيل: السر في هذه الشهادة مع أنه يعرض عند عالم الغيب والشهادة: أن أحكام الآخرة حرت على نعت أحكام الدنيا من الدعاوي والإئبات، وقيل: المراد بالشهادة إشعار المشهود له يوم القيامة بالفضل. قال أبو سعيد إلخ: الخدري "سمعته من رسول الله" أي هذا الكلام الأخير: "وأنه لا يسمع إلخ"، فقد روى ابن خزيمة بلفظ: إذا كنت بالبوادي فارفع صوتك بالنداء، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يسمع الحديث، وكذا يؤيده رواية القطان عن مالك، فالظاهر أن ذكر الغنم والبادية موقوف على أبي سعيد، خلافاً لما أورده الرافعي بلفظ: أن النبي ﷺ قال لأبي سعيد: إنك تحب الغنم والبادية الحديث، وسبقه به الغزالي وإمام الحرمين وغيرهم، وتعقبهم النووي، ولعلهم فهموا أن ضمير "سمعته" راجع إلى كل ما ذكر. قلت: وأخرج البخاري عن أبي سعيد مرفوعا: لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس إلا شهد له يوم القيامة. قال القاري: وأخرجه النسائي وابن ماجه وأحمد، وفي الحديث: "أن حب الغنم والبادية سيما عند الفتن من أعمال السلف الصالح، وجواز التبدي بشرط الأمن عند غلبة الجفاء وغيره. ١٥٠ - مَالِكُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: إذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطٌ؛ حَتَّى لا يَسْمَعَ النِّدَاءَ، فَإِذَا قُضِيَ النِّدَاءُ أَقْبَلَ،

إذا نودي إلخ: أي أذن "للصلاة" أي لأجلها "أدبر الشيطان" عن موضع الأذان، والمراد إبليس على الظاهر، وعليه أكثر الشراح، ويحتمل أن المراد جنس الشيطان، وهو كل متمرد من الجن والإنس، لكن المراد شيطان الجن خاصة. "له ضراط" جملة اسمية وقعت حالاً بدون "واو"؛ لحصول الارتباط بالضمير، وفي بعض الروايات: "وله ضراط" بالواو، وهو بضم الضاد المعجمة كغراب آخره طاء مهملة: ريح يخرج من دبر الإنسان وغيره، ثم قيل: هذا محمول على الحقيقة؛ لألهم أجسام يأكلون ويشربون، فيصح منهم خروجه، فقيل: يخرج من شدة الخوف والثقل عليه كما للحمار من ثقل الحمل، أو يكون الفرار من غيظه عن إعلان الإسلام وإظهار شعاره، والضراط لازم لشدة الجري، وقيل: يتعمد إخراجه إما لأن يشتغل بسماع الصوت عن سماع الأذان، أو استخفافاً للأذان كما يفعله السفهاء، أو لئلا يضطر إلى الشهادة في القيامة إذا سمعه، أو ليقابل ما يناسب الصلاة من الطهارة بالحدث، وقيل: محمول على التشبيه شبه اشتغال الشيطان بنفسه، وغفلته عن السماع بالصوت الذي يملأ السمع، ويمنعه عن الاستماع، ثم سماه ضراطاً؛ تقبيحاً له، وقيل: المراد بحرد استخفاف اللعين بذكر الله من قولهم: طرط به فلان إذا استخفه، "حتى لا يسمع النداء" أي التأذين، تعليل لإدباره.

فإذا قضي إلح: ببناء المجهول أو ببناء الفاعل روايتان "النداء" بالرفع على الأول والنصب على الثاني، والفاعل إذا المنادي "أقبل" الشيطان فوسوس كما في رواية لمسلم. "حتى إذا ثوب" بضم الثاء وكسر الواو المشددة أي أقيم "بالصلاة" والتثويب: هو الإعلام مرة بعد أخرى أعم من أن يكون الإقامة أو إعلام المؤذن بين الأذان والإقامة؛ فإنه أيضاً تثويب، لكن المراد هناك ليس إلا الإقامة، وهو نص رواية مسلم بلفظ: "إذا أقيمت"، ومن نقل عن الحنفية ألهم قالوا: إن المراد منه قول المؤذن بين الصلاة والإقامة: حي على الصلاة فليس في محله؛ لألهم ما قالوه في هذا الحديث، ولا تعلق لقولهم المذكور بهذا الحديث، وسيأتي الكلام مفصلاً في التثويب الذي قال به الحنفية في علم. "أدبر" أي تولى "حتى إذا قضي التثويب" بالرفع أو النصب على الاحتمالين المذكورين "أقبل" الشيطان "حتى يخطر" بفتح التحتانية وكسر الطاء المهملة على ما ضبطه المحققون القاري وغيره، واختاره القاضي، وقال: إنه الوجه، ومعناه: يوسوس، وأصله من خطر البعير بذنبه إذا حركه، فضرب به فخذيه، وقيل: يخطر بضم الطاء بمعنى الدنو. قال ابن رسلان: قال عياض: بالضم سمعناه من أكثر الرواة، وضبطناه عن المتقنين بالكسر. "بين المرء ونفسه" أي قلم، يعني يحول بين المرء وبين ما يريده من الإقبال على الصلاة، ويحجز بينهما بالوسوسة وحديث النفس، وهذا لا ينافي إسناد الحيلولة إليه سبحانه وتعالى في قوله عزوجل: ﴿أَنَّ اللهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرُء وقَلِي غير ذلك.

حَتَّى إِذَا ثُوِّبَ بِالصَّلاةِ أَدْبَرَ، حَتَّى إِذَا قُضِيَ التَّثْوِيبُ أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطِرَ بَيْنَ الْمَوْءِ وَنَفْسِهِ يَ**قُولُ لَه**: اذْكُرْ كَذَا اذْكُرْ كَذَا لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى".

١٥١ - مَالِكُ عَنْ أَبِي حَازِمِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَاعَتَانِ

يقول له إلح: بالرفع استيناف مبين، وقيل: بالنصب على أنه بدل من "يخطر"، وعلى كل حال بيان لوسوسة "له" أي للمصلي "اذكر كذا اذكر" كذا كناية عن أشياء لم تتعلق بالصلاة "لما لم يكن يذكر" أي لأشياء لم يذكرها المصلي قبل الشروع في الصلاة، وفي رواية: ذكره من حاجاته ما لم يكن يذكره، ومن ثم استبط أبو حنيفة الذي شكا إليه أنه دفن مالاً ثم لم يهتد لمكان أن يصلي، ويحرص على أن لا يحدث نفسه بشيء من أمر الدنيا، ففعل، فذكر مكان المال في الحال، قاله الزرقاني تبعاً للحافظ، وقال أيضاً: وهذا أعم من أن يكون في أمور الدنيا أو أمور الدنيا كالعلم، حتى يشمل التفكر في معاني الآيات؛ لأن غرضه نقص خشوعه بأي وجه كان. "حتى يظل الرجل" بالظاء المعجمة المفتوحة في رواية الجمهور أي يصبر، وفي رواية: بكسر الضاد المعجمة أي ينسي كما في قوله تعالى: ﴿لا يصلُ رَبِي ولا ينسي ولا يتعلى المفرة بمعني التحير، ولما المؤلد، "إن يدري" بكسر الهمزة بمعني لا النافية، وفي رواية المفتح الا يمع الضاد، وأما على الظاء فلا يصح إلا الكسر، وفي النسخ الصحيحة لأبي داود: حتى يظل الرجل أن لا يدري بزيادة "لا"، فيصح النصب أيضاً مع الظاء. "كم صلى" وفي رواية للبخاري: حتى لا يدري يظل الرجل أن لا يدري بزيادة "لا"، فيصح النصب أيضاً مع الظاء. "كم صلى" وفي رواية للبخاري: حتى لا يدري أكثره الزرقاني، والأوجه عندي فيه: أن الله عزوجل مسبب الأسباب، يؤثر في أي شيء ما شاء، فيحوز أنه تعالى أجرى العادة بتأذيه بالأذان حين سماعه.

أنه قال ساعتان إلخ: قال ابن عبد البر: هذا الحديث موقوف عند رواة "الموطأ"، ومثله لا يقال بالرأي، وقد رواه جماعة عن مالك مرفوعاً، وقد روي بطرق عن أبي حازم عن سهل، قال: قال رسول الله ﷺ: ساعتان. الحديث أخرجه أبو داود والدارمي. قال الزرقاني: وروى الطبراني والحاكم والديلمي الحديث عن سهل مرفوعاً. "تفتح لهما" أي فيهما، فاللام بمعنى "في"، أو يفتح الأبواب لأجل فضيلتهما. "أبواب السماء" التي تصعد منها الدعاء، "وقل" فعل ماض من القلة بمعنى النفي كما سيأتي، وهي من الأفعال التي منعت التصرف. "داع ترد" ببناء المجهول "عليه دعوته" يعني أن الإجابة في هذين الوقنين أكثر، ورد الدعاء نادر كأنه لم يقع، فيحتمل أتما قد ترد لفوات شرط من شروطه. وقال السيوطي: إن "قل" ههنا للنفي المحض كما هو أحد استعمالاتما، صرح به ابن مالك =

تُفْتَحُ لَهُمَا أَبُوَابُ السَّمَاءِ، وَقَلَّ دَاعِ تُرَدُّ عَلَيْه دَعْوَتُهُ: حَضْرَةُ النِّدَاءِ لِلصَّلاةِ، وَالصَّفُّ فِي سَبِيلِ اللهِ. قالَ يحيى: سُئِل مَالَكُ عَنْ النِّدَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ هَلْ يَكُونُ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ فِي سَبِيلِ اللهِ. قالَ يحيى: سُئِل مَالَكُ عَنْ النِّدَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ هَلْ يَكُونُ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ الْوَقْتُ؟ قَالَ: لا يَكُونُ إلا بَعْدَ أَنْ تَـزُولَ الشَّمْسُ. قال يحيى: وسُئِلَ مَالِك عَنْ تَثْنِيَةِ الْوَقْتُ؟ قَالَ: لا يَكُونُ إلا بَعْدَ أَنْ تَـزُولَ الشَّمْسُ. قال يحيى: وسُئِلَ مَالِك عَنْ تَثْنِيَةِ وَلَا اللهِ عَنْ تَثْنِيَةِ وَلَا اللهَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

= في "التسهيل" وغيره. "حضرة النداء" أي وقت الأذان للصلاة، ووقت "الصف في سبيل الله" أي قتال الكفار لإعلاء كلمة الله، ولفظ "المشكاة" عن أبي داود عن سهل مرفوعاً: ثنتان لا تردان أو قلما تردان: الدعاء عند النداء وعند الماس، وفي بعض الروايات: "عند المطر" بدل الصف والبأس، وفي رواية عائشة المرفوعة عند الديلمي جمع الثلاثة بلفظ: ثلاث ساعات الحديث، وزاد فيه: ما لم يسأل قطيعة رحم أو مأثما.

سئل إلخ: ببناء المجهول "مالك عن النداء" أي الأذان "يوم الجمعة هل" يجوز أن "يكون قبل أن يحل" أي يجيء "الوقت" المعهود، وهو زوال الشمس فقال: "لا يكون" جائزاً "إلا بعد أن تزول الشمس"؛ لأن وقت الجمعة عند الجمهور بعد الزوال، فلا يصح الأذان أيضاً قبله، خلافاً للإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه كما تقدم في المواقيت. قال ابن قدامة: الأذان قبل الوقت في غير الفحر لا يجزئ، وهذا لا نعلم فيه خلافاً. وقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن السنة أن يؤذن للصلاة بعد دخول وقتها، ولأن الأذان شرع للإعلام في الوقت، فلا يشرع قبل الوقت؛ لئلا يذهب المقصود، وسيأتي الكلام على أذان الفحر قبل الوقت قريباً، فانتظر.

وسئل مالك: "عن تثنية" ألفاظ "النداء" أي الأذان "والإقامة" الغرض: أن ألفاظ الأذان والإقامة مثني مثني أو مرة مرة، "و" سئل أيضاً "مين يجب القيام على الناس" إلى الصلاة "حين تقام الصلاة" يعني يشرع المؤذن الإقامة؟ "فقال" الإمام مالك: "لم يبلغني في النداء والإقامة إلا ما أدركت الناس عليه" في المدينة المنورة، ولم يبين الإمام تفصيل ما أدركه عليه في الإقامة، لكن الظاهر: أن المراد منه هو الذي احتاره الإمام مالك مذهباً، وعليه المالكية، وهو أن يؤذن بسبع عشرة كلمة بتثنية التكبير وترجيع الشهادتين. قال الشيخ ابن القيم: إن الإمام مالكاً أخذ بما رأى عليه عمل أهل المدينة من الاقتصار على التكبير في الأذان مرتين، وعلى كلمة الإقامة مرة واحدة، وهذا هو الصحيح في مذهب مالك كما في فروعه كالدسوقي وتوضيحه: ألهم اختلفوا في ألفاظ الأذان على الأشهر في موضعين، الأول: في التكبير، فقال إمام دار الهجرة: وتوضيحه: ألهم اختلفوا في ألفاظ الأذان على الأشهر في موضعين، الأول: في التكبير، فقال إمام دار الهجرة: والشافعي، وذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد إلى أنه لا ترجيع فيه، قال النووي: وذهب بجماعة من المحدثين وغيرهم إلى التخير بين الترجيع وتركه. قال في "المغني": وجملة ذلك أن اختيار أحمد من الأذان أذان بلال وعبد الله وغيرهم إلى التخير بين الترجيع وتركه. قال في "المغني": وجملة ذلك أن اختيار أحمد من الأذان أذان بلال وعبد الله بن زيد رهم هم همة عشر كلمة لا ترجيع فيه، وبهذا قال الثوري وإسحاق، والأخذ به أولى؛ لأن بلالاً ع

النَّدَاءِ وَالْإِقَامَةِ، وَمَتَى يَجِبُ الْقِيَامُ عَلَى النَّاسِ حِينَ تُقَامُ الصَّلاةُ؟.....

قال ابن عبد البر: قد احتلف الروايات عن أبي محذورة ، فروي عنه التربيع، وروي التثنية، والتربيع فيه من رواية الثقات الحفاظ، وهي زيادة يجب قبولها، والعمل عندهم بمكة في آل أبي محذورة بذلك إلى زماننا، وأيضاً التربيع في حديث عبد الله بن يزيد في قصة المنام، قاله الزيلعي في "نصب الراية"، ومستدل الحنفية والحنابلة في الاحتلاف الثاني - يعني في عدم الترجيع - حديث عبد الله بن زيد؛ فإنه بطرقه كلها ناطق بعدم الترجيع، وهو الأصل في باب الأذان. قال ابن الجوزي في "التحقيق": حديث ابن زيد أصل في التأذين، وليس فيه ترجيع، فدل على أن الترجيع ليس بمسنون، ومنها: حديث ابن عمر هيا: "كان الأذان في عهد رسول الله من مرتين مرتين" رواه أبو داود والنسائي والدارمي؛ فإنه يدل على التثنية لا التربيع، فيدل على الترجيع. ومنها: أخبار أذان بلال؛ فإنه قد أذن في حياته في تم أذن بين يدي أبي بكر في في زمان خلافته، وهو رئيس المؤذنين وقدوقم، وقد اتفقوا على أن لا ترجيع في أذانه، صرح به ابن الجوزي وغيره. ومنها: أنه لا ترجيع في أذانه، صرح به ابن الجوزي وغيره. ومنها: الفقراني الدون الترجيع في أذان الأذان في عهده في مشي مثني" بدون الترجيع. ومنها: حديث أبي المثني مؤذن مسحد الجامع عن ابن عمر: "كان الأذان في عهده في مشي مثني" أبو عوانة في مسنده. ومنها: حديث أذان سعد القرظ المؤذن بمسحد قبا وغير ذلك من الروايات الشهيرة الكثيرة أبو عوانة في مسنده. ومنها: حديث أذان سعد القرظ المؤذن بمسحد قبا وغير ذلك من الروايات الشهيرة الكثيرة المؤلية عن الترجيع. "فأما الإقامة" فإنها لا مثني حتى لفظ "قد قامت الصلاة" أيضاً على المشهور عند الإمام مالك. =

فَقَالَ: لَمْ يَبْلُغْنِي فِي النِّدَاءِ وَالإِقَامَةِ إِلَّا مَا أَدْرَكْتُ النَّاسَ عَلَيْه، فَأَمَّا الإِقَامَةُ فَإِنَّهَا لا تُثَنَّى، وَذَلكَ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْه أَهْلُ الْعِلْم بِبَلَدِنَا،.................

="وذلك الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا" أي المدينة المنورة، واختلف العلماء فيها في الموضعين، الأول: في سائر ألفاظ الإقامة دون لفظ: "قد قامت الصلاة"، فقالت الأئمة الثلاثة بإيتار ألفاظها، وقال الإمام الأعظم وأصحابه بتثنيتها مثل الأذان، وبه قال الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة. والثاني: في لفظ: "قد قامت الصلاة"، فالمشهور عن الإمام مالك: أنه يقولها أيضاً مرة واحدة، وقال الأئمة الثلاثة بتثنيتها. فالحاصل: أن الإقامة عند مالك في المشهور عنه عشر كلمات، وعند الشافعي وأحمد في المشهور عنهما إحدى عشر كلمة، وإلا فقد روى التووي ثلاث روايات عن الشافعي، وعندنا الحنفية سبع عشرة كلمة قولاً واحداً. وفي "المغين": قال أبو حنيفة: الإقامة مثل الأذان، ويزيد الإقامة مرتين؛ لحديث عبد الله ابن زيد أن الذي علمه الأذان أمهل هنيهة، ثم قام، فقال مثلها، رواه أبو داود، وروى ابن محيريز عن أبي محذورة: أن النبي ﷺ علمه الإقامة سبع عشرة كلمة، قال الترمذي: هذا حديث صحيح، وقال مالك: الإقامة عشر كلمات، تقول: قد قامت الصلاة مرة واحدة؛ لما روى أنس قال: أمر بلالاً أن يشفع الأذان ويؤتر الإقامة، وتمسك القائلون بتثنية لفظ: "قد قامت الصلاة" بالاستثناء في روايات الإيتار بلفظ: "إلا قد قامت الصلاة"، وأثبت المالكية إدراجه، وأثبت القائلون به اتصاله، والكلام فيه طويل لا يسعه هذا المختصر، واستدل الحنفية لتثنية ألفاظ الإقامة، بأن عامة روايات عبد الله بن زيد بتنظير الإقامة للأذان، وبما رواه ابن أبي شيبة عن ابن أبي ليلي بسند رجاله رجال الصحيحين في قصة منام عبد الله بن زيد: "كأن رحلًا عليه بردان أخضران، فقام على حائط، فأذن مثنى مثنى، وأقام مثنى مثنى" قاله ابن دقيق العيد في "الإمام"، رجاله رجال الصحيح، وهو متصل على مذهب الجماعة. وقال ابن حزم: هذا إسناد في غاية الصحة، قاله النيموي، وبما قاله الطحاوي: تواترت الآثار عن بلال: أنه كان يثني الإقامة حتى مات، وبروايات أبي محذورة المفصلة حلها على تثنية الإقامة، وروي عنه أيضاً: علمه الإقامة سبع عشرة كلمة، وهو نص في الباب، وبما روي عن النخعي: كانت الإقامة مثل الأذان حتى كان هؤلاء الملوك، فجعلوها واحدة يعين بين أمية. قال ابن الجوزي: كان الأذان مثنى مثنى والإقامة مثل ذلك، فلما قام بنو أمية أفردوا الإقامة. وفي "السعاية" عن النجعي: أول من نقص الإقامة معاوية بن أبي سفيان، وعن مجاهد في الإقامة مرة مرة: إنما هو شيء استخفه الأمراء، وغير ذلك من الروايات والآثار بسطها في "البذل" و"تنسيق النظام" و"آثار السنن"، وهذا المختصر لا يسعها. وقال الشيخ ابن القيم في "زاد المعاد": وملحص الاحتلاف: أن الشافعي أحذ بأذان أبي محذورة وإقامة بلال، وأبو حنيفة بأذان بلال وإقامة أبي محذورة، ومالك أخذ ما رأى عليه أهل المدينة 🗞 كلهم؛ فإلهم اجتهدوا في متابعة السنة.

وأما قيام الناس إلخ: إلى الصلاة "حين تقام الصلاة، فإني لم أسمع في ذلك" الأمر "بحد يقام له" أي لم يرو فيه حد لا يتقدم عليه، ولا يؤخر عنه حتماً "إلا أبي أرى ذلك على قدر طاقة الناس" وسهولتهم: "فإن منهم الثقيل" فلا يقوم إلا بالبطوء فيتأخر، فلا حرج عليه في التأخير "والخفيف" فيقوم بالسرعة، فلا حرج في تقديمه، ويحتمل أن يكون المعنى: أن الخفيف يسرع في القيام، فلا بأس بأن يتأخر في القيام، وكذا البطيء لا بأس بتقديمه. "ولا يستطيعون أن يكونوا كرجل واحد" يقومون كلهم معاً. وفي "المدونة"؛ كان مالك لا يوقت للناس وقتاً إذا أقيمت الصلاة يقومون لذلك، ولكنه كان يقول: ذلك على قدر طاقة الناس، فمنهم القوى ومنهم الضعيف. واختلف أقوال ناقلي المذاهب في ذلك، والأمر متسع، والجملة فيه ما في الحاشية عن "المحلي" قال: روي عن مالك: أنه يقوم في أول الإقامة، وقال الشافعي والأكثرون: إنه إذا كان الإمام معهم لم يقوموا حتى يفرغ المقيم من الإقامة، وقال أبو حنيفة: يقومون عند حي على الصلاة. وقال في "المغني": يستحب أن يقوم إلى الصلاة عند قول المؤذن: قد قامت الصلاة، بهذا قال مالك، وقال الشافعي: يقوم إذا فرغ المؤذن من الإقامة، وقال أبو حنيفة: إذا قال: حي على الصلاة. قال الشعراني: ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد: إنه لا يقوم الإمام إلا بعد فراغ المؤذن من الإقامة، فيقوم حينتذ؛ ليعدل الصفوف مع قول أبي حنيفة: إنه يقوم عند حي على الصلاة. وقال في "الدر المختار" في بحث الآداب: والقيام لإمام ومؤتم حين قيل: حي على الفلاح خلافاً لزفر، فعنده عند حي على الصلاة إن كان الإمام بقرب المحراب، وإلا فيقوم كل صف ينتهي إليه الإمام على الأظهر، وإن دخل من قدام قاموا حين يقع بصرهم عليه. عن قوم حضور إلخ: أي لم يكونوا متفرقين "أرادوا أن يجمعوا المكتوبة" أي يصلوها بالجماعة، وبوب عليه الشيخ في "المصفى" باب من صلى في بيته جماعة تكفيه الإقامة، ثم ذكر فيه هذا الأثر، وقال في آخره: وعليه أبو حنيفة، وظاهر مذهب الشافعي: أنه يسن له الأذان والإقامة، "فأرادوا أن يقيموا" ويكتفوا على الإقامة. "ولا يؤذنوا" لها، "قال مالك: ذلك" يعني الاكتفاء على الإقامة يجزئ عنهم. وفي "المدونة": قال مالك: ليس الأذان إلا في مساجد الجماعة ومساجد القبائل، بل والمواضع التي تجمع فيها الأئمة، فأما سوى هؤلاء من أهل السفر والحضر، فالإقامة تجزئهم في الصلوات كلها الصبح وغيره، قال: وإن أذنوا فحسن.

وإنما يجب النداء إلخ: أو يسن مؤكدة كما سيحيء "في مساحد الجماعات التي تجمع فيها الصلاة" أن تصلي فيها بالجماعة، وهل هو سنة مؤكدة أو واحب؟ قولان للحنفية، وكذا للمالكية، والراجح عندهما معا الأول، وأما وجوب القتال على تركه؛ فلكونه شعار الإسلام، صرح به ابن الهمام والزرقابي، وبه قال جمهور الفقهاء كما تقدم. و دعائه إلخ: بالجر "إياه" أي الإمام "للصلاة"، "و"سئل أيضاً "من أول من سلم" ببناء الجهول "عليه؟ فقال" الإمام مالك: "لم يبلغني أن التسليم كان في الزمن الأول" أي في زمانه ﷺ ولا الخلفاء الراشدين ﷺ، فعلم أنه بدعة، وما أجاب الإمام عن السؤال الثاني يعني أول من سلم؛ إما لأنه لم يكن عند الإمام من أمور الشرع فما التفت إليه أو تركه؛ للاختلاف فيه، وأنت خبير بأن المراد به هو التسليم والدعاء المخصوص المتعارف بينهم، وهو أن يقول المؤذن: السلام عليك أيها الأمير ورحمة الله وبركاته، حي على الصلاة حي على الصلاة، حي على الفلاح حي على الفلاح، يرحمك الله، وأما في الجمعة: فيقول: السلام عليك أيها الأمير ورحمة الله وبركاته، قد حانت الصلاة قد حانت الصلاة، كذا في "الباجي"، وإنما الابتداع فيه هو هذا التكلف، أو استعمال ألفاظ الأذان خارجه. أذن لقوم إنخ: يرجو حضورهم "ثم انتظر هل يأتيه أحد، فلم يأته أحد، فأقام" الصلاة لنفسه "وصلى وحده، ثم جاء الناس بعد أن فرغ" ذلك "من صلاته" التي أذن لها "أيعيد الصلاة معهم؟" فــــ"قال: لا يعيد الصلاة" معهم، "ومن جاء بعد انصرافه" أي فراغه عن الصلاة، "فليصل لنفسه وحده" يحتمل أن يكون المراد بالمؤذن المؤذن المتعارف، فيكون معنى قول الإمام: أنه إذا انتظر وصلى وحده لا يجب عليه الإعادة مع الذي جاء بعده لتحصيل الجماعة، وهذا ظاهر معنى الألفاظ، ويحتمل أن يكون المؤذن هو الإمام الراتب بنفسه، والمسجد مسجد جماعة، فيكون المسألة من باب تكرار الجماعة، ويكون حاصل الجواب: أنه إذا صلى بالأذان والإقامة في وقته، فقد حصل الجماعة عندهم، وتكرار الجماعة مكروه عند المالكية أيضاً كما هو مكروه عندنا الحنفية، خلافاً للشافعية والحنابلة، فالذين جاءوا بعد ذلك وإن كانوا جماعة صلوا منفردين؛ لكراهة التكرار، وبهذا الاحتمال الثاني شرح قول الإمام جمع من المالكية، والأوجه عندي هو الأول؛ لكونه أوفق بالألفاظ، ويؤيد الثاني ما في "المدونة": إذ قال: قلت: لو كان رجل هو إمام مسجد ومؤذهُم أذن وأقام، فلم يأته أحد، فصلى وحده، ثم أتى أهل ذلك المسجد الذين كانوا يصلون فيه، قال: فليصلوا وحداناً ولا يجمعون؛ لأن إمامهم قد أذن وصلى.

ثُمَّ جَاءَ النَّاسُ بَعْدَ أَنْ فَرَغَ من صلاة، أَيْعِيدُ الصَّلاةَ مَعَهُمْ؟ قَالَ: لا يُعِيدُ الصَّلاة، وَب سعة السلاه وَمْنْ جَاءَ بَعْدَ انْصِرَافِهِ فَلْيُصلِّ لِنَفْسِهِ وَحْدَهُ. قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالك عَنْ مُؤَدِّنٍ أَذَّنَ لِقَوْمٍ، ثُمَّ تَنَفَّلَ، فَأَرَادُوا أَنْ يُصَلُّوا بِإِقَامَةِ غَيْرِهِ، فَقَالَ: لا بَأْسَ بِذَلكَ، إقَامَتُهُ وَإِقَامَةُ غَيْرِهِ مَوَاءٌ. لا بَأْسَ بِذَلكَ، إقَامَتُهُ وَإِقَامَةُ عَيْرِهِ مَوَاءٌ. وَاللهَ بَعْدَ أَنْ يَحِلَى الصَّبُحُ يُنَادَى هَا قَبْلَ الْفَحْرِ، فَأَمَّا غَيْرُهَا عَيْرُهَا السَّبُحُ يُنَادَى هَا قَبْلَ الْفَحْرِ، فَأَمَّا غَيْرُهَا مِن الصَّلُواتِ، فَإِنَّا لَمْ نَرَهَا يُنَادَى هَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَحِلَّ وَقْتُهَا.

قال مالك لم تزل إلخ: صلاة "الصبح ينادى بما" في زمان النبي الناصر" اعلم أن الأنمة بعد ما أجمعوا على أن الأذان قبل الوقت لا يجوز في غير الفجر كما تقدم، احتلفوا في أذان الفجر قبل طلوع الفجر، فأباحه المالكية مع الاختلاف فيما بينهم في وقته، وإليه ذهب الشافعي وأحمد وأبو يوسف في قوله الأخير، وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يؤذن لها حتى يطلع الفجر، وبه قال الثوري وزفر بن الهذيل كما في "العبني" وغيرهم. قلت: واستدل الأولون بروايات: "أن بلالاً ينادي بليل" الحديث، وأنت خبير بأن هذه الروايات بعينها تؤيد الحنفية؛ لأنه لو كان أذان بلال لصلاة الصبح لم يحتج إلى الإعادة. قال الباجي: والذي يظهر لي أنه ليس في الآثار ما يقتضي أن الأذان قبل الفجر هو لصلاة الفجر، فإن كان الحلاف في الأذان في ذلك الوقت، فالآثار حجة لمن أثبته، وإن كان الحلاف في المقصود به، فيحتاج إلى ما بين ذلك من اتصال الأذان إلى الفجر، أو غير ذلك مما يدل عليه. قلت: هذا المؤايات أن أذان بلال كان لمصالح أخر، كما هو مذكور في محله مفصلاً على أنه وقع الاختلاف في هذه الروايات كثيراً، كما لا يخفى على من له نظر في الحديث، و لم يكن بين أذانيهما إلا أن يرقى هذا وينزل هذا، أخرجه البخاري في الصيام، ولذا اختار السبكي في "شرح المنهاج" أن الوقت الذي يؤذن فيه قبل الفجر، وفرض أحرجه البخاري في الصيام، ولذا اختار السبكي في "شرح المنهاج" أن الوقت الذي يؤذن فيه قبل الفجر، وفرض أوت السحر كما في "إرشاد الساري"، فلو ثبت بروايات أذان بلال وابن أم مكتوم الأذان قبل الفحر، وفرض أيضاً كونه لصلاة الصبح، فكيف يثبت منه الأذان بعد العشاء، أو نصف الليل، أو السدس الأخير كما قالوه؟ ح

١٥٢ - مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْمُؤَذِّنَ جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يُؤْذِنُهُ لِصَلَاةِ الصُّبْح، فَوَ جَدَهُ نَائِمًا، فَقَالَ: الصَّلاةُ خَيْرٌ منْ النَّوْمِ يا أَمِيْرَ الْمُؤْمنيْن، فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يَجْعَلَهَا في نِدَاءِ الصَّبْحِ.

١٥٣ - مَالك عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلِ بْنِ مَالك، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: مَا أَعْرِفُ شَيْئًا مما أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ النَّاسَ إلا النَّدَاءَ بِالصَّلاةِ.

- وسيأتي تمام الكلام على مستدلهم قريباً في قدر السحور من النداء، فانتظره. "فأما غيرها" أي غير صلاة الصبح "من الصلوات" الباقية، "فإنا لم نرها" أي الصلوات أن "ينادي كما إلا بعد أن يحل" ويجيء "وقتها"، وبه قال الأئمة الأربعة، ونقل عليه الإجماع صاحب "المغني" و"البذل" وغيرهما كما تقدم.

فقال إلخ: أي المؤذن "الصلاة حير من النوم" يا أمير المؤمنين، "فأمره عمر ﴿ أَن يجعلها" أي هذه الكلمة "في نداء الصبح" أي أذان الصبح، وقد يشكل قوله هذا؛ لأن كون هذه الكلمة في أذان الصبح عن النبي ﷺ ثابت في عدة روايات، فلا يمكن أن يظن بعمر أنه لم يعلم بعد كونما من الأذان، فالأوجه أن يقال: إن مقصوده أن محل هذه الكلمة هو نداء الصبح فقط لا باب الأمير، فكأنه كره أن ينادي به على بابه، وأمره باقتصاره على نداء الصبح فقط، واختار هذا التوجيه ابن عبد البر والباحي. وقال الزرقاني: هو المتعين، وهو الأوجه عندي. وقال الشيخ في "المصفى" في توجيهه: إنه يحتمل أن مؤذن عمر تركها في الأذان، وكان يقولها بعده، فأمره عمر الله أن يجعله في أثناء الأذان، ويحتمل أنه لما لم يكن في أذان النازل من السماء وغيره، وقد حدث بعده، ووقت الصبح يكون وقت نوم، فبعض الصحابة أنكروه كما روي عن على وطاؤس وغيرهما، فأمره كان إشعارا به لا شرعاً له، واختاره الشوكاني، ويمكن أيضاً أن يوجه بأن الأمر من الأول كأنه غير متحتم، بل كان على هوى المؤذن قد يقوله، وقد يقول بدله: حي على خير العمل، كما ورد في بعض الروايات، وقد يتركهما معاً، فأمر عمر 🗞 كان لتحتمه، وهذا وإن لم يقل به أحد من العلماء، لكنه موجه، وما قيل في توجيهه: إنه من موافقات عمر ١٩٩٥، ذكره الطيبي احتمالاً، ورده القاري وغيره، وكذا ما قيل: إنه يحتمل أنه يعلمه ثم نسيه، بعيد أيضاً، ورده القاري.

ما أدركت إلخ: أي الصحابة الله النداء بالصلاة " فإنه باق على ما كان عليه الصحابة، بخلاف الصلاة وكثير من أمور الشرع؛ فإنما غيرت وقدمت وأخرت؛ لاختلاف الصحابة فيها، وكذا قال عطاء: ما أعلم تأذينهم اليوم يخالف تأذين من مضي. قلت: ويحتمل أن يكون المعني أنه وقعت التهاون في أكثر أمور الشرع إلا النداء، فلم يتهاونوا فيه بعد. قال الزرقاني: وفيه تغير الأحوال عما كانت عليه زمن الخلفاء الأربع في أكثر الأشياء، واحتج به بعض من لم ير عمل أهل المدينة حجة، وقال: لا حجة إلا فيما نقل بالأسانيد الصحاح عن النبي ﷺ أو عن الخلفاء الأربعة ومن سلك مسلكهم. ١٥٤ - مَالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ سَمِعَ الإِقَامَةَ، وَهُو َ بِالْبَقِيعِ، فَأَسْرَعَ الْمَشْيَ إِلَى الْمَسْجِدِ.

النَّدَاءُ في السَّفَرِ وَعَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ

٥٥٥ - مَالِكَ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ أَذَّنَ بِالصَّلاةِ فِي لَيْلَة ذَات بَرْد وَرِيح،

وهو بالبقيع: قال في "المحمع": هو المكان المتسع ذو الشجر وأصولها، وبقيع الغرقد موضع بظاهر المدينة ذو قبور كان فيه شجر الغرقد. "فأسرع المشي إلى المسجد" بدون الجري، فالظاهر: أن المراد بالنهي في قوله ﷺ: لا تأتوها وأنتم تسعون الجري دون الإسراع الذي لا يخرج عن الوقار، ولا يورث تشتت البال وانتشار الحال، هكذا قال جمع من المشايخ في شرح الأثر، والأوجه عندي أن يحمل على ظاهره؛ لما سيجيء في الجمعة أن مذهب ابن عمر 🚓 كان جواز الإسراع عملاً بقوله تعالى: ﴿فاسعُوا إلى ذِكْر اللَّهِ﴾ (الجمعة:٩)، ويؤيده ما روي عنه: أنه كان يهرول إلى الصلاة. ليلة ذات بود وريح: وكان مسافراً فأذن بضحنان كما في رواية البحاري، وهو بفتح الضاد المعجمة وسكون الجيم، وبنونين بينهما ألف بزنة فعلان غير منصرف. قال في "الفائق": حبل بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلًا، وبهذا يطابق الترجمة، ويستنبط الترجمة أيضاً بلفظ الرحال. "فقال": ولفظ محمد، ثم قال: والظاهر أنه قال ذلك بعد الفراغ من الأذان، وفي رواية للبخاري: ثم يقول على إثره. قال النووي في حديث ابن عمر ١٠٠٠ إنها تقال بعد الأذان، وفي حديث ابن عباس الله عند الصحيحين: ألها تقال في الأذان، فلا حجة في حديث الباب على جواز التكلم في الأذان، وقيل: يقوله بعد الحيعلة، وقيل: بدله، والظاهر الأول؛ لأن الأذان متصل، لا ينبغي أن يتخلله شيء، ثم التكلم فيه مختلف بين الأئمة، فكرهه الأئمة الثلاثة، ورخص فيه الإمام أحمد بن حنبل كما في "الاستذكار"، و لم يقل أحد منهم بإعادته لمن تكلم إلا ابن شهاب بسند ضعيف، قاله الزرقاني. وقال الشامي من الحنفية: ولا يتكلم فيهما أصلاً ولو رد سلام، فإن تكلم استأنفه إلا إذا كان الكلام يسيراً. "ألا" حرف تنبيه "صلوا" بصيغة أمر "في الرحال" جمع رحل، وهو المنزل والمسكن. "ثم قال" ابن عمر ﴿ استشهاداً لفعله: "إن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول" المؤذن: "ألا صلوا في الرحال" فقاس ابن عمر الله عنه الله عنه المطر؛ لجامع المشقة بينهما، والبرد والمطر والريح من الأعذار المبيحة لترك الجماعة عند الجمهور، وكذلك عندنا الحنفية أيضاً كما صرح به الشامي، وعدها في "نور الإيضاح" مفصلاً، وبه قال الأئمة الثلاثة، ونقل ابن بطال عليه الإجماع، لكن المعروف عند المالكية والشافعية أن الربح عذر في الليل فقط كما صرح به الزرقاني وأكثر المشايخ، وكذلك عندنا الحنفية كما صرح به الشامي، وذكر في "نور الإيضاح" فصلا برأسه للأعذار الممقطة حضور الجماعة، وعدها ثمانية عشر شيئاً، منها: المطر والبرد الشديد وغير ذلك.

فَقَالَ: أَلا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ ذَاتَ مَطَرِ يَقُولُ: أَلا صلُّوا فِي الرِّجَالِ.

١٥٦ - مَالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بنَ عُمْر**َ كَانَ لا يَزِيدُ** عَلَى الإِقَامَةِ فِي السَّفَرِ اللهَ إِلَا فِي الصَّبْح؛ فَإِنَّهُ كَانَ يُنَادِي فيهَا وَيُقِيمُ، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّمَا الأَذَانُ لِلإِمَامِ الَّذِي

يَجْتَمِعُ النَّاسُ إليه. و نسخة: إله الناس ١٥٧ – مَالك عَنْ هِشامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ قَالَ لَهُ: إِذَا كُنْتَ فِي سَفَرٍ فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُؤَذِّنَ وَتُقِيمَ فَعَلْتَ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَقَمْ وَلا تُؤذِّنْ.

كان لا يؤيد إلخ: كما تقدم عن "الهداية" أن الأذان لاستحضار الغائبين، والرفقة حاضرون، والإقامة لإعلام الافتتاح، وهم إليه محتاجون، وسيأتي أقوال الأئمة في ذلك "إلا في الصبح، فإنه كان ينادي" أي يؤذن "فيها ويقيم" والظاهر أنه وقت الإغارة على الكفار، وكان الله في ذلك الوقت يغير إذا لم يسمع الأذان، وبمسك إذا سمع، فكان يأمر به في الصبح إظهاراً لإشعار الإسلام، ويحتمل أن يختص الصبح به؛ لأنه وقت نوم وغفلة، فالرفقة تحتاج إلى الاطلاع بدخول الوقت، وسائر الصلوات لا تخفي عليهم، وهذا في بعض الأوقات، وفي بعضها يؤذن أيضاً، فلا خلاف بما تقدم أنه كان يؤذن ويقول: ألا صلوا في الرحال. قال الزرقاني: ويحتمل أنه كان في السفر الذي قال ذلكي قال فيه: ألا صلوا في الرحال أميراً، وفي السفر الذي لم يزد فيه على الإقامة غير أمير. "وكان يقول" في وجه اكتفائه على الإقامة: "إنما الأذان" مؤكد "للإمام الذي يجتمع الناس اليه" وأما إذا كان الرفقة قليلة موجودة، فلا يؤكد وإن كان له فضل في هذا الوقت أيضاً.

أن تؤذن وتقيم: لتحصيل السنة "فعلت" وهو الأفضل، "وإن شئت" التحفيف "فأقم ولا تؤذن"؛ لأنه لم يبق تأكده. قال ابن عبد البر: وكان عروة يختار لنفسه أن يؤذن لفضل الأذان عنده في السفر والحضر. قال العلامة العيني: وكافة العلماء على استحباب الأذان للمسافر إلا عطاء؛ فإنه قال: إذا لم يؤذن ولم يقم أعاد الصلاة، وإلا مجاهداً؛ فإنه قال: إذا نسي الإقامة أعاد الصلاة، وأخذ بظاهر أمر: "أذنا وأقيما". وفي "الهداية": أن المسافر يؤذن ويقيم، ولو تركهما جميعاً يكره، ولو اكتفى بالإقامة حاز. وقال ابن قدامة: ومن أوجبه من أصحابنا إنما أوجبه على أهل غير المصر من المسافرين.

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مالكاً يَقُولُ: لا بَأْسَ أَنْ يُؤَذِّنَ الرَّجُلُ وَهُوَ رَاكِبٌ.

١٥٨ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَلَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى بِأَرْضٍ فَلاةٍ صَلَّى عَنْ يَمِينِهِ مَلَكُ، وَعَنْ شِمَالِهِ مَلَكٌ، فَإِنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ الصَّلاةَ صَلَّى وَرَاءَهُ مِنْ الْمَلائِكَةِ أَمْثَالُ الْجِبَالِ.

قَدْرُ السُّحُورِ من النَّدَاء

١٥٩ – مَالك عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ

وهو راكب: قال ابن عبد البر: كان ابن عمر ﴿ يؤذن على البعير، ولا أعلم خلافاً في أذان المسافر راكباً، وكرهه عطاء إلا من علة أو ضرورة. وفي "البدائع": وأما المسافر فلا بأس أن يؤذن راكبا؛ لما روي أن بلالاً ربما أذن في السفر راكباً، وأما في الحضر فيكره راكباً في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف أنه قال: لا بأس به انتهى مختصراً. وفي "الدر المحتار": يكره أذان راكب إلا لمسافر.

أنه كان يقول: كذا في "الموطأ" موقوفاً، وهو في حكم المرفوع؛ لأن مثله لا يقال بالرأي، وقد ورد موصولاً برواية سلمان الفارسي عند النسائي بمعناه، وعند البيهقي وابن أبي شيبة وغيرهما عن سلمان موقوفاً. "من صلى بأرض فلاة" كحصاة: بقعة لا ماء فيها، جمعه فلى كحصى، وجمع الجمع أفلاء على زنة أسباب. "صلى عن يمينه ملك، وعن شماله ملك" يحتمل أن يكونا الحفظة، فهذا مكافحما من الرجل في الصلاة وغيرها، ويحتمل أن يكونا غيرهما جاءا للصلاة، فهذا الحكم يختص بالملائكة. "صلى وراءه من الملائكة أمثال الجبال" قال الباجي: ويقتضي هذا أن للجماعة الكبيرة من الفضيلة ما ليس للحماعة اليسيرة، وإلا فلا فائدة لهذا المصلي في ذلك، وكذا نقله عنه الزرقاني: أن عند المالكية ثواب الرجل الواحد والجماعة الكثيرة واحد خلافاً للأئمة الثلاثة، فتأمل.

قدر السحور من النداء: الظاهر في معناه تقدير انتهاء السحور بسبب النداء، يعني لو قدر وعين انتهاء السحور بالأذان بجوز، كما أنه عليم أقام له العلامة أذان ابن أم مكتوم، فحينئذ يكون أذان بلال لصلاة الصبح، وأذان أم مكتوم لبيان انتهاء السحر، وهذا توجيه الترجمة وإن خالف الحنفية، لكنه يوافق مذهب المتكلم، فهو الأولى، وعلى هذا فإدخاله في أبواب الأذان وإن كان ظاهره يناسب الصوم باعتبار الأذان الأولى، أو يقال: إن معناه حرز انتهاء السحور بسبب النداء، فحينئذ يكون مصداق النداء في الحديث نداء بلال؛ فإنه يعلم منه قرب وقت انتهاء السحور؛ لأنه لم يكن بين أذانيهما إلا أن ينزل هذاذ ويطلع هذا كما ورد.

قَالَ: "إِنَّ بِلاَلًا يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ". ١٦٠ – مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الله: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: إِنَّ بِلاَّلًا يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ".....

إن بلالاً إلخ: ابن رباح المؤذن "ينادي" أي يؤذن "بليل" أي فيه، "فكلوا واشربوا" فيه تنبيه على أن الأذان عرف بياناً لدخول الوقت، فبين لهم أن أذان بلال ليس كذلك "حتى ينادي ابن أم مكتوم" اسمه عمرو على المشهور، وقيل: كان اسمه الحصين، فسماه النبي ﷺ عبد الله، ولا يبعد أن يكون له اسمان، وفي الحديث حواز المؤذنين لمسجد واحد عند الضرورة، فيجوز أذانهما معاً لو مست إليه الحاجة، ومنعه قوم، والجمهور على الأول، وكذا الزائد بقدر الضرورة، وفيه أيضاً جواز أذان الأعمى إذا كان عنده من يخبره بالوقت كما في الحديث الآتي، ونقل النووي عن أبي حنيفة وداود: أن أذانه لا يصح، والنقل عن أبي حنيفة ليس بصحيح، بل صرح الشامي بعدم كراهته أيضاً. إن بلالاً ينادي إلخ: ويؤذن "بليل" قبل طلوع الفجر، "فكلوا واشربوا" يعني تسحروا "حتى ينادي" عمرو "بن أم مكتوم" كذا في رواية ابن عمر وعائشة عند الشيخين وغيرهما، وكذا في حديث ابن مسعود عند ابن خزيمة، وروى أحمد وابن خزيمة وابن حبان بطرق من حديث أنيسة بلفظ: أن ابن أم مكتوم يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال، وحكم ابن عبد البر وابن الجوزي ومن تبعهما: أن حديث أنيسة هذا مقلوب قال الحافظ: وقد كنت أميل إلى ذلك إلى أن رأيت الحديث في "صحيح ابن خزيمة" بطريقين آخرين عن عائشة 🍰، وفي بعض ألفاظه ما يبعد وقوع الوهم فيه، وهو قوله: إذا أذن عمرو وهو ضرير البصر فلا يغرنكم، وإذا أذن بلال فلا يطعمن أحد، وأخرجه أحمد، بل جاء عن عائشة أيضاً ألها كانت تنكر حديث ابن عمر، وتقول: إنه غلط فيه ابن عمر كما أخرجه البيهقي، وفيه: قالت عائشة: "وكان بلال يبصر الفجر"، وكانت تقول: غلط ابن عمر ﴿ إِلَّا أَنْ الظاهر أن رواية البيهقي هذه وهم من بعض رواتما؛ لأنه روي في الصحيحين من حديث عائشة أيضاً مثل رواية ابن عمر، فكيف يمكن أن تنسب تلك الرواية إلى الغلط. قال الحافظ: وقد جمع ابن حزيمة وابن حبان والضبعي بين الروايتين بأنه كان ذاك بينهما نوباً، ويؤيده رواية ابن أبي شيبة بلفظ: كان رسول الله ﷺ يقول: إن ابن أم مكتوم ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي بلال، وإن بلالا ينادي بليل، فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم، وحزم بذلك ابن حبان، و لم يبده احتمالاً، وقيل: لم يكن نوباً، بل كانت لهما حالتان مختلفتان؛ فإن بلالاً كان في أول ما شرع يؤذن وحده، ولا يؤذن للصبح حتى يطلع الفجر، وعلى هذا يحمل رواية امرأة من بني النحار قالت: "كان بلال يجلس على بيتي، وهو أعلى بيت في المدينة، فإذا رأى الفحر تمطي ثم أذن" أخرجه أبو داود وإسناده حسن، وكذا رواياته الأخر في الأذان عنه مبدأ الطلوع، ثم أردف ابن أم مكتوم، فكان يؤذن بليل، واستمرّ بلال 比 على حالته الأولى، وعلى ذلك تنزل رواية أنيسة وغيرها، ثم لما جاء الضعف في بصر بلال، 😑

قَالَ: وَكَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلًا أَعْمَى لا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ.

= أذانه وكان ربما أخطأ طلوع الفجر، وأنه أخطأ مرة، فأمره ﷺ أن يرجع، ويقول: "ألا إن العبد قد نام"، وسيحيء الحديث أخرجه أبو داود وغيره، فاستقر أذانه بليل وأخر أذان ابن أم مكتوم، ووكل له من يراعي له الفجر، "قال" اختلف في فاعله كما سيجيء "وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى" ظاهره إن هذه مقولة سالم، ويؤيده رواية البيهقي بلفظ: "قال سالم"، وجزم الشيخ موفق الدين في "المغني" بأن فاعل "قال" هو ابن عمر، ويشهد له رواية البخاري في الصيام. "لا ينادي حتى يقال له: أصبحت أصبحت" بالتكرار للتأكيد، أي دخلت في الصباح، واستشكل عليه بأنه جعل أذانه غاية للأكل، فلو أذن بعد دحول الصباح لزم حواز الأكل بعد طلوع الفجر، وهو خلاف ما عليه الجمهور، فقيل في جوابه: إن معناه: قاربت الصباح، ويعكر عليه أن في رواية الربيع عند البيهقي: "و لم يكن يؤذن، حتى يقول له الناس حين ينظرون إلى بزوغ الفحر: أذن"، وأصرح منه رواية البخاري في الصيام: حتى يؤذن ابن أم مكتوم؛ فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر، فإنه من كلام النبي ﷺ بنفسه، فقيل: لعل أذانه لا يقع إلا في أول المطلع؛ فإن مؤذنه ﷺ مؤيد بالملائكة وغير ذلك، وأنت حبير بأن أمثال هذه الأجوبة لا يرد الروايات الصحيحة، فالظاهر في الجواب: أن حديث الباب مؤيد لمن قال: إن حرمة الأكل بتبيين الفجر لا بالطلوع، وهو أقوى حجة كما قالوا، ومن لم يقل به أخذ بالاحتياط، واستدل بحديثي الباب على جواز تقدم أذان الصبح على طلوع الفجر، وتقدم بيان المذاهب في ذلك، وأنت حبير بأن الحنفية لا يخالفهم هذا الحديث؛ لأنه لم يجيء في طريق منه، ولا بضعيف أن أذان بلال كان لصلاة الصبح، وهو المختلف فيما بينهم لا مجرد الأذان، فكان الثبوت على من ادعى، واستدل به على جواز تقديم الأذان قبل الفجر لصلاة الصبح، ولو سلم فأجاب الحنفية عن ذلك بوجوه، الأول: ما قاله الإمام محمد: إنه كان في شهر رمضان لسحور الناس، ويؤيده رواية مسلم: لا يمنعن أحدكم أذان بلال من سحوره. والثاني ما ورد في رواية مسلم: فإنه ينادي ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم، وفي رواية للطحاوي: ليرجع غائبكم أو لينتبه نائمكم، ففي هاتين الروايتين وأمثالهما تصريح بأن أذان بلال لم يكن للصلاة، بل لأمور أخر، وأنت حبير بأن العلة المنصوصة مقدم على غيرها. والثالث: أن بلالا أيضاً كان يريد الفجر، لكن قد يخطأ لضعف في بصره، وابن أم مكتوم لما عين له من يراعي له الفجر ويُخيره فلا يُخطئه، ويؤيده رواية أنس: لا يغرنكم أذان بلال؛ فإن في بصره شيئًا، ويؤيده أيضاً ما أخرج البحاري في الصيام لم يكن بين أذانيهما إلا أن يرقى ذا وينزل ذا. والرابع: المعارضة بروايات النهى عن تقليم الأذان سيما إذا كانت نصاً في متناولها بخلاف تلك الروايات المحتملة، بل الروايات التي استدلوا بما هي بنفسها حجة للحنفية؛ لأنه لو كان أذان بلال كافياً لما احتيج إلى إعادة أذان ابن أم مكتوم، واستدل الحنفية على ذلك بروايات كثيرة نص على الباب، فمنها: رواية شداد عن بلال: أن رسول الله ﷺ قال له: لا تؤذن حتى يستبين لك الفحر هكذا ومد يديه عرضا، أخرجه أبو داود، ورواية حفصة: أنه ﷺ إذا أذن المؤذن بالفحر قام، فصلى ركعتي الفحر، ثم خرج إلى المسحد =

افْتِتَاحُ الصَّلاةِ

١٦١ - مَالِكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الله عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ الله عَنْ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ،

أخرجها الطحاوي والبيهقي، وبرواية ابن عمر: أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر، فأمره النبي الله أن يرجع، فينادي. ألا إن العبد قد نام، أخرجها أبو داود والدار قطني والطحاوي بطريق حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع. قال الحافظ في "الفتح": رحاله ثقات حفاظ، فهذا ابن عمر روى هذا الحال، وقد روى قبل حديث: "إن بلالاً ينادي بليل" الحديث، فلابد أن يقال: إن ما كان من ندائه بليل لم يكن للصلاة، قاله العيني.

إذا افتتح الصلاة إلج: قال الباجي: افتتاح الصلاة يكون بالنطق، ولا يكون بمجرد النية لمن يقدر على النطق، ثم تكبيرة الإحرام فرض عند الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة مع الاختلاف فيما بينهم أنه ركن كما قالوا، أو شرط كما قاله الحنفية وهو وجه للشافعية، وعند بعض أصحابنا ركن، وهو ظاهر كلام الطحاوي، قاله الشامي، وقيل: سنة، واختلفوا أيضاً في لفظه. قال الشيخ الموفق ابن قدامة في "المغني": وجملته أن الصلاة لا تنعقد إلا بقوله: الله أكبر عند إمامنا ومالك، وكذا عند الشافعي إلا أنه قال: تنعقد بقوله: الله الأكبر أيضاً؛ لأن الألف واللام لا يغيره عن نيته ومعناه، وإنما أفادت التعريف، وقال أبو حنيفة: تنعقد بكل اسم الله تعالى على وجه التعظيم كقوله: الله أعظم، أو كبير، أو حليل، واستدلال أبي حنيفة في "الهداية" بأن التكبير هو التعظيم لغة، وهو حاصل. قال ابن الهمام يعني المذكور في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكُ فَكُبّرُ ﴾ (المدثر:٣)، وقوله المخصوص، فيجب العمل به حتى يكره لمن يحسنه تركه.

"الله أكبر" وغيره، ولا إجمال فيه، والثابت بالخبر اللفظ المخصوص، فيجب العمل به حتى يكره لمن يحسنه تركه.

رفع يديه: وهذا الرفع عند افتتاح الصلاة بجمع على مشروعيته. وفي "شرح المهذب" احتمعت الأمة على استحباب رفع اليدين في تكبيرة الإحرام، ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع فيه، ثم الجمهور على أنه سنة. وقال ابن حزم: إنه فرض لا تجوز الصلاة إلا به، وروي ذلك عن الأوزاعي كذا في "البذل". "حذو" بحاء مهملة وذال معحمة ساكنة أي مقابل "منكبيه" تثنية منكب، وهو مجمع عظم العضد والكتف، وبهذا أخذ مالك والشافعي، وذهبت الحنفية إلى حديث مالك بن الحويرث عند مسلم، وفيه: "حتى يحاذي بحما أذنيه" قاله الزرقاني. قلت: لكن في "مختصر عبد الرحمن وفضائلها": رفع اليدين عند الإحرام حتى تقابلا الأذنين، ثم ما نقل الخلاف فيه حماعة من المشايخ الظاهر أن الاختلاف فيه كأنه لفظي؛ لأن ابن الهمام – من الحنفية – قال: لا تعارض بين الروايتين؛ فإن محاذاة الشحمتين بالإبحامين تسوغ حكاية محاذاة اليدين بالمنكبين؛ لأن طرف الكف مع الرسغ يحاذي المنكب أو يقاربه، فالذي نص على محاذاة الإبحامين بالشحمتين وفق في التحقيق بين الروايتين فوجب اعتباره. وقال الباحي من المالكية: فإنا نقول: كان يحاذي بكفيه منكبيه وبأطراف أصابعه أذنيه، فيجمع بين الحديثين، وقال الباحي من المالكية: فإنا نقول: كان يحاذي بكفيه منكبيه وبأطراف أصابعه أذنيه، فيجمع بين الحديثين، ح

وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ منْ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلكَ أَيْضًا،

= ويكون أولى من إطراح أحدهما. ونقل القاري عن الإمام الشافعي: أنه حين دخل مصر سئل عن كيفية الرفع، فقال: يرفع بديه بحيث يكون كفاه حذو منكبيه، وإبهاماه حذاء شحمتي أذنيه، وأطراف أصابعه حذاء فروع أذنيه؛ لأنه جاء في رواية: يرفع إلى المنكبين، وفي رواية إلى الأذنين، وفي رواية: إلى فروع الأذنين، فعمل الشافعي بما ذكرنا في رفع اليدين جمعاً بين الروايات الثلاثة. قلت: ويقرب منه ما نقله الحافظ عن الإمام الشافعي ومتأخري المالكية، وقد علم بهذا كله أن الأنمة ما اختلفوا فيه إلا أن الحنفية استحبوا شيئاً من المبالغة في الرفع، حتى قيدوا مس الإبهامين بشحمتي الأذنين، وغيرهم ما احتاجوا إليه كما يظهر من كتب الفروع. وقال ابن قدامة: هو مخير المنكبين، ومن ذهب إلى أن يرفع حذو أذنيه فحسن. قلت: والأوجه عندي هو الجمع المذكور؛ لتنفق به اختلاف الموايات، وهو مؤيد برواية أبي داود عن وائل بن حجر: أنه أبصر النبي في حين قام إلى الصلاة رفع يديه حتى كانت الوايات، وهو مؤيد برواية أوي داود عن وائل بن حجر: أنه أبصر النبي المناهم الأكسية والبرانس، كما أخرجه أبو داود من رواية وائل بن حجر: أنه على حالة الشتاء، وعليهم الأكسية والبرانس، كما أخرجه أبو داود من رواية وائل بن حجر: أنه على رفع يديه حيال أذنيه، ثم أتيتهم فرأيتهم يرفعون أيديهم إلى صدورهم أبو داود من رواية وائل بن حجر: أنه على رفع يديه حيال أذنيه، ثم أتيتهم فرأيتهم يرفعون أيديهم إلى صدورهم الرجل، وأما رفع المرأة يديها فيكون حذاء ثديهها عندنا الحنفية، ثم اختلف الفقهاء في أن الرفع هل يكون مقارناً الرجل، وأما رفع المرأة يديها والمائكية المقارنة كما قاله الزرقاني، والمرجح عند الخنفية التقديم.

وإذا رفع رأسه إلى: ولم يذكر فيه الانحطاط إلى الركوع كما سيجيء. "رفعهما" أي اليدين "كذلك" أي حذو المنكبين "أيضاً" كما رفع في الافتتاح، ويخالفه ما أخرج أبو داود عن القعنبي عن مالك عن نافع عن ابن عمر بلفظ: "وإذا رفع رأسه رفعهما دون ذلك"، قال أبو داود: ولم يذكر دون ذلك إلا مالك، ثم لم يذكر في الحديث الانحطاط إلى الركوع، وكذا رواه يجبي والقعنبي والشافعي ومعن ويجبي النيسابوري وجماعة، ذكرها السيوطي في "التنوير"، فلم يذكروا فيه الرفع عند الركوع، ورواه ابن وهب وابن القاسم ومحمد بن الحسن الشيباني وجماعة، بسطها السيوطي بذكر الرفع عند الركوع. قال ابن عبد البر: هو الصواب، وكذا السائر من رواه عن ابن شهاب، وقال جماعة: إن ترك ذكر الرفع إنما أتى عن مالك، وهو الذي ربما أوهم فيه؛ لأن جماعة حفاظ روى عنه الوجهين جميعاً. قلت: ما نقمه ابن عبد البر على الإمام مالك وهم منه، وكذا قوله: إن سائر من رواه عن ابن شهاب ذكره سهو منه؛ فإن الحديث أخرجه الزبيدي عن الزهري عند أبي داود، وليس فيه ذكر الرفع عند الركوع، وأيضاً لم يختلف فيه على الزهري فقط، بل اختلف سالم ونافع على ابن عمر في كما لا يخفى على من سهر وأيضاً لم يختلف فيه على الزهري فقط، بل اختلف سالم ونافع على ابن عمر في كما لا يخفى على من سهر الليالي في تفحص كتب الحديث، وروى الطيراني في "الأوسط" عن ابن عمر في أن النبي من كان يرفع يديه الليالي في تفحص كتب الحديث، وروى الطيراني في "الأوسط" عن ابن عمر في أن أن النبي كلم كان يرفع يديه الليالي في تفحص كتب الحديث، وروى الطيراني في "الأوسط" عن ابن عمر في أن أن النبي كلم كان يرفع يديه الليالي في تفحص كتب الحديث، وروى الطيراني في "الأوسط" عن ابن عمر في أن أن النبي كلم كان يرفع يديه المحالية والمحالية والمحالي

= عند التكبير للركوع، وعند التكبير حين يهوي ساحداً. قال الهيثمي: إسناده صحيح، فالحق أن حديث ابن عمر 👶 مع أنه مخرج في الصحيحين مضطرب في مواضع الرفع، ولعل ذاك السر في أن الإمام مالكاً لم يأخذ به في قوله المشهور، وهو المراد بما في "المدونة": قال مالك: لا أعرف رفع اليدين في شيء من تكبير الصلاة لا في خفض ولا في رفع إلا في افتتاح الصلاة. قال ابن القاسم: وكان رفع اليدين عند مالك ضعيفاً إلا في تكبير الإحرام. قال النووي: هو أشهر الروايات عن مالك، اعلم أن العلماء بعد اتفاق الجمهور منهم على رفع اليدين عند التحريمة كما تقدم، اختلفوا في غيره، أما رفع اليدين عند الركوع، وبعد الركوع فقال الشافعي وأحمد وإسحاق 🐣 بسنية الرفع فيهما، وبه قال بعض أهل العلم من الصحابة والتابعين، كما في "الترمذي" على الاختلاف فيما بينهم في أن هذا الرفع عند رفع الرأس من الركوع أو بعده في القومة، وبكليهما وردت الروايات، وعند الإمام الشافعي روايات الرفع بعد الركوع مؤولة كما ذكر في محله، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى، وهو المشهور من مذهب مالك المعمول عند أصحابه. قال الباجي: وروي عنه في "المدونة" كان رفع اليدين ضعيفاً إلا في الافتتاح. قلت: وتقدم ما في "المدونة" مفصلاً، واقتصر في متون المالكية من "مختصر الخليل" وغيره على استحباب رفع اليدين عند الإحرام فقط، وبه قال الثوري والنخعي وابن أبي ليلي وعلقمة بن قيس والأسود بن يزيد، وعامر الشعبي وأبو إسحاق السبيعي وحيثمة والمغيرة ووكيع وعاصم بن كليب وزفر وعبد الله بن مسعود وجابر بن سمرة والبراء وعبد الله بن عمر وأبو سعيد الخدري 🚴 قاله العيني. قال ابن عبد البر: قال مالك: إن كان الرفع ففي الإحرام، وهو قول الكوفيين وأبي حنيفة وسائر أصحابه، وسائر فقهاء الكوفة قديماً وحديثاً. وقال حرب بن شداد: الذي عليه أصحابنا أنه لا يرفع إلا في الإحرام لا غير كذا في "ابن رسلان". وأخرج ابن أبي شيبة عن على وأصحابه وعمر وغيرهم ترك الرفع في غير الافتتاح. وفي "البدائع": روي عن ابن عباس الله أنه قال: العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة ما كانوا يرفعون أيديهم إلا في افتتاح الصلاة، وكذا في "العيني" عن "البدائع"، وبه قال غير واحد من الصحابة والتابعين كما في "الترمذي"، ومن اقتصر برفع على التحريمة قال: كما أن القائلين بالرفع تركوا الروايات المتضمنة للرفع بأكثر من المواضع الثلاثة لتعارض الروايات، أو بوجوه الترجيح الأخر، فكذلك القائلين بعدم الرفع تركوا الروايات المتضمنة بأكثر من واحد بمثل هذه الوجوه، فما هو جوابكم فهو جواينا، واستدلوا بأحاديث، فمنها: حديث عبد الله بن مسعود ﷺ قال: "ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ فصلى و لم يرفع يديه إلا أول مرة" أخرجه الترمذي وحسنه، وأخرجه محمد في موطنه، والطحاوي وأبو داود والنسائي والدار قطني والبيهقي وابن أبي شيبة، وصححه ابن حزم في "المحلى"، ويورد عليه بعض الإيرادات المضحكة على أن الحديث صححه ابن القطان والدار قطني وأحمد، إلا أنهم أنكروا فيه زيادة: "ثم لم يعد"، وقد حقق الزيلعي هذه الزيادة، واستدل الإمام أبو حنيفة عليه =

وَقَالَ: سَمِعِ الله لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ،....

= في المناظرة مع الأوزاعي بهذا السند: حدثنا حماد عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن ابن مسعود: "أن رسول الله ﷺ كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة، ولا يعود لشيء من ذلك"، وليس فيه من يتكلم فيه، وأحرج ابن عدي والدار قطني والبيهقي من طريق حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود الله عن قال: "صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، قلم يرفعوا أيديهم إلا عند استفتاح الصلاة". ومنها: حديث البراء بن عازب أخرجه الطحاوي بعدة طرق بلفظ: "كان النبي ﷺ إذا كبر لافتتاح الصلاة رفع يديه حتى تكون إبماماه قريباً من شحمتي أذنيه ثم لا يعود"، وأخرجه ابن أبي شيبة وأخرجه أبو داود بطرق، وتكلم فيها، ورد كلامه في "تنسيق النظام". ومنها: حديث على مرفوعاً، وصوب الدار قطني وغيره وقفه، وسيأتي في الآثار. ومنها: حديث أبي هريرة: "أنه ﷺ إذا دخل في الصلاة رفع يديه مداً" أخرجه أبو داود في باب من لم يذكر الرفع عند الركوع وسكت عليه. قال المنذري: وأخرجه الترمذي والنسائي. قلت: وسيأتي في الآثار أن مذهب أبي هريرة ﴿ الله كان يرفع يديه حين يكير لفتح الصلاة. ومنها: حديث ابن عباس ﴿ مُلَّم، وروي عن ابن عمر أيضاً قال النبي ﷺ: لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن، الحديث أخرجه الطبراني عن ابن عباس مرفوعا، وابن أبي شيبة موقوفاً، وذكره البخاري في "جزء رفع اليدين" تعليقاً عن ابن عباس وابن عمر مرفوعاً، وأخرجه البزار عنهما مرفوعاً وموقوفاً، وكذا البيهقي والحاكم عنهما مرفوعاً، كذا في "الزيلعي". ومنها: حديث جابر بن سمرة قال النبي ﷺ: مالي أراكم رافعي أبديكم كأنها أذناب خيل شمس اسكنوا في الصلاة، رواد مسلم وأبو داود والنسائي، وما توهم أن المراد منه رفع اليدين عند السلام مردود على قائله، ووهم نشأ عن قلة التدبر في سياق الروايتين، ولو سلم وروده على سبب، فقصر العام على السبب الخاص مذهب مرجوح. قال الشوكاني: هذا الرد متحه، لولا أن الرفع قد ثبت من فعله ﷺ ثبوتاً متواتراً، وإدعاء التواتر عند اختلاف الروايات واختلاف الصحابة واختلاف التابعين واختلاف الأئمة المجتهدين من المضحكات. ومنها: حديث عباد بن الزبير: "أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة، رفع يديه في أول الصلاة، ثم لم يرفعهما في شيء حتى يفرغ" أحرجه البيهقي في "الخلافيات"، وعباد تابعي فالحديث مرسل، لكن المرسل حجة عند الجمهور، سيما إذا توبع بحديث آخر، كذا في "البذل"، والكلام على ما أوردوا على هذه الروايات بسطه الشيخ في "البذل"، والزيلعي في تخريجه، فارجع إليهما إن شئت، والآثار في ذلك كثيرة لا يليق هذا المقام.

سمع الله لمن همده: قال العلماء: معنى "سمع" ههنا أحاب، وقيل: يقال سمع الأمير كلام زيد أي قبله، فهو دعاء بقبول الحمد. "ربنا ولك الحمد" بإثبات الواو في النسخ، وكذا في رواية محمد: قال الرافعي: روينا في حديث ابن عمر بإسقاط الواو وبإثباتها، والروايتان معا صحبحتان. قلت: وعلى كليهما يزاد لفظ: اللهم أيضاً، فصارت أربعة أوجه. قال الشامي من الحنفية: أفضلها: اللهم ربنا ولك الحمد، ثم حذف الواو، ثم حذف "اللهم" فقط بإثبات الواو، =

وَكَانَ لا يَفْعَلُ ذَلكَ في السُّجُودِ.

١٦٢ - مَالِكَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَلَيِّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يُكَبِّرُ فِي الصلاة كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فَلَمْ تَزَلْ تِلْكَ صَلاتَهُ حَتَّى لَقِيَ الله. الله ﷺ كَانَ ١٦٣ - مَالِكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الصَّلاةِ. يَوْفَعُ يَدَيْهِ فِي الصَّلاةِ.

= ثم حذفهما، والأربعة في الأفضلية على هذا الترتيب. وأما الاحتلاف في من يأتي به، فقال الحافظ في "الفتح": أما المنفرد فحكى الطحاوي وابن عبد البر الإجماع على أنه يجمع بينهما، وهو المعتمد، وقيل: هو كالمؤتم، الخلاف فيما بينهم الشامي من الحنفية، فقال: فيه ثلاث روايات الجمع بينهما، وهو المعتمد، وقيل: هو كالمؤتم، وقيل: كالإمام، وذكر الروايتين في مذهبه صاحب "المغني" من الحنابلة، وكذا الزرقاني إشارة بلفظ الأصح، وأما الإمام فيأتي بجما عند الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد، قاله الحافظ في "الفتح"، وقال أبو حنيفة ومالك: يأتي بالتسميع فقط، وأما المؤتم فكذلك عند الشافعي، ويأتي بالتحميد فقط عند الأئمة الخمسة الباقية، كما في "المغني" والزرقاني وغيرهما. وقال ابن المنذر: إن الشافعي انفرد بذلك. قلت: قال في "المغني": لا أعلم في المذهب خلافا أنه لا يشرع للمأموم قول: سمع الله لمن حمده، وهذا قول ابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة والشعبي ومالك وأصحاب الرأي، وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي وإسحاق: يقول ذلك كالإمام، فما نقل عن الصاحبين من الحنفية لم أجده في كتبنا هذا اختلاف الأئمة في ذلك، ولا حجة في حديث الباب من ذهب إلى الجمع بين المفظين قائلاً: بأن غالب أحواله ملى الإمامة؛ لأن حديث الباب ليس بنص في أنه كان في المكتوبة، وغالب أحواله الإنفراد باعتبار النوافل على أنه معارض للأحاديث القولية من قوله الله إذا قال الإمام سمع الله لمن مده، فقولوا: ربنا لك الحمد، والقسمة تنافي الشركة، والقول مقدم على الفعل.

لا يفعل ذلك: أي رفع اليدين في السحود لا في الهوي إليه ولا في الرفع منه، كما صرح به في رواية شعيب عن الزهري بلفظ: "حين يسحد، وحين يرفع رأسه". أنه قال كان إلخ: مرسل كما سيحيء، "يكبر في الصلاة كلما خفض" للركوع والسحود، "ورفع" رأسه أي من السحود فقط، وأما إذا رفع رأسه من الركوع، فذكره التسميع والتحميد كما عليه الجمهور، لكن قال بعض الحنفية: باستحباب التكبير عند الرفع من الركوع أيضاً؛ لعموم هذا الحديث كما في "الكفاية"، لكنه مرجوح. قال الزرقاني تبعاً للحافظ: ظاهر اللفظ العموم في جميع الانتقالات، لكن خص منه الرفع من الركوع بالإجماع، ويؤيده الروايات المفصلة كما سيأتي، وسيأتي أيضاً الكلام في حكم التكبيرات، وسبب إثباتها في الروايات. كان يرفع يديه: قال الباحي: إخبار عن رفعهما في الجملة، ولم يعين موضع الرفع، فلا صحة فيه إلا على من منع الرفع جملة.

١٦٤ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ، فَيُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فَإِذَا انْصَرَفَ قَالَ: وَالله إِنِّي لأَشْبَهُكُمْ بِصَلاةِ رَسُولِ الله ﷺ.

كان يصلي لهم: باللام أي لأجلهم ولإراءتمم، وفي رواية: "يصلي بهم" بالباء أي يؤمهم بها، "فيكبر كلما خفض ورفع" وتقدم أنه مخصوص بغير الرفع من الركوع؛ إذ وظيفته التسميع والتحميد، ويؤيده رواية أبي هريرة في الصحيحين قال: "كان ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع" الحديث، وكذا رواية فعله مفصلاً عند أبي داود، ويؤيده أيضاً ما سيأتي من رواية عكرمة عند البخاري بلفظ: فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة. "فإذا انصرف" أبو هريرة من الصلاة "قال: والله إني لأشبهكم" قال الرافعي: هذه الكلمة مع الفعل المأتي به نازلة منزلة حكاية فعله ﷺ؛ "بصلاة رسول الله ﷺ" عموم اللفظ يقتضي الشبه بصلاته ﷺ في التكبير وغيره على العموم، لكن الراوي لما ذكر من صلاته التكبير فقط، ثم ذكر هذا اللفظ، فعلم أنه هو الذي قصد بمذه الصلاة، ويؤيده روايته القولية عند الصحيحين تقدمت قريبا، وكان سبب هذه الإراءة والقول والتعليم: أن تكبيرات الصلاة قد تركت في هذا الزمان كما هو صريح رواية البحاري عن عكرمة، قال: صليت خلف شيخ بمكة، فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة، فقلت لابن عباس: إنه أحمق، فقال: تُكلتك أمك سنة أبي القاسم على وفي أخرى له: عن مطرف بن عبد الله قال: "صليت خلف على بن أبي طالب أنا وعمران بن حصين، فكان إذا سجد كبر، وإذا رفع رأسه كبر، وإذا نحض من الركعتين" الحديث، وفيه: فقال عمران بن حصين: لقد ذكرين هذا صلاة النبي على، وروى أحمد والطحاوي عن أبي موسى الأشعري، قال: ذكرنا على ﴾ صلاة كنا نصليها مع رسول الله ﷺ إما نسيناها وإما تركناها عمداً، وغير ذلك من الروايات الدالة على ترك التكبيرات، ولأحمد عن عمران: أول من ترك التكبير عثمان بن عفان حين كبر وضعف صوته، وهذا يحتمل ترك الجهر، وللطبراني عن أبي هريرة: أول من تركه معاوية، ولأبي عبيد: أول من تركه زياد، ولا ينافي ما قبله؛ لأن زياداً تركه بترك معاوية، وكان تركه بترك عثمان ١٠٠٠ قاله الزرقابي، وأفاد شيخي - نور الله مرقده - أن عثمان بن عفان لغلبة حياته لا يستطيع الجهر المبالغ، فكان ترك الجهر منه طبعًا، وتركه بنو أمية تبعاً. قال الطحاوي: إن قوما كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع، قال: وكذلك كانت بنو أمية تفعله، ثم تكبيرات الصلاة ما عدا تكبيرة الإحرام سنة عند الجمهور من الشافعية والمالكية والحنفية، وواجب عند الإمام أحمد وبعض أهل الظاهر، وهو مؤيد برواية ابن القاسم من المالكية؛ إذ قال: لو أسقط ثلاث تكبيرات سحد للسهو، وإلا بطلت الصلاة.

١٦٥ - مَالِكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الله: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يُكَبِّرُ فِي الصَّلاة كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ.

١٦٦ - مَالِكُ عَنْ نَافِع: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا دُونَ ذَلكَ.

١٦٧ - مَالِكَ عَنْ أَبِي نُعَيْمِ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ التَّكْبِيرَ فِي الصَّلاةِ قَالَ: فَكَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُكَبِّرَ كُلَّمَا خَفَضْنَا وَرَفَعْنَا.

١٦٨ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا أَدْرَكَ الرَّجُلُ الرَّكْعَة،

كلما خفض ورفع: زاد أشهب: ويخفض بذلك صوته. قال ابن عبد البر: لم يقله عن مالك غيره من الرواة، وقال الإمام أحمد: يروى عن ابن عمر ﷺ: أنه كان لا يكبر إذا صلى وحده، ورواية مالك أولى إلا أن تحمل رواية الإمام مالك إذا صلى إمامًا أو مأمومًا، وما حكى أحمد إذا صلى لنفسه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، هذا هو الطريق الموقوقة لرواية ابن عمر المصدرة بما الباب، فوقفها نافع ورفعها سالم. قال ابن عبد البر: والقول قول سالم، و لم يلتفت الناس فيها إلى نافع، ونقل الحافظ أن البخاري أشار إلى رد هذا بأنه اختلف على نافع في رفعه ووقفه، فرواه مالك وغيره عنه موقوفاً، ورواه أيوب عنه مرفوعاً.

رفعهما دون ذلك: وكذا أخرجه أبو داود بهذا السند، ويعارضه قول ابن حريج: قلت لنافع: كان ابن عمر يجعل الأولى أرفعهن؟ قال: لا، ذكره أبو داود، وقال: لم يقل رفعهما دون ذلك غير مالك، فكأن أبا داود أشار إلى غرابة هذا اللفظ وشذوذه؛ لتفرد الإمام مالك بذاك اللفظ، وقيل: المعارضة لا يثبت؛ لأن مالكاً أثبت من ابن حريج سيما في نافع فهو راجح، ورد بأن رواية سالم المتقدمة بلفظ: "رفعهما" كذلك يؤيد رواية ابن جريح، فالمعارضة باق على حاله كما تقدمت الإشارة إليها تحت حديث سالم. فكان إلخ: حابر "يأمرنا أن نكبر كلما خفضنا" أي هبطنا للركوع والسجود ورفعنا عنهما، وكان الأمر على الظاهر لما قد ترك الاهتمام به كما تقدم، ويحتمل أن يكون أمر التكبير عنده مؤكداً كما هو مذهب البعض وتقدم مبسوطاً. قال الزرقاني: وفي هذا وفيما قبله رد؛ لما رواه أبو داود عن عبد الرحمن بن أبزى: صليت خلف النبي ﷺ، فلم يتم التكبير، ونقل البخاري في "التاريخ" عن الطيالسي أنه قال: هذا عندنا باطل. وقال الطبري والبزار: تفرد به الحسن بن عمارة وهو مجهول، وأجيب على تقدير صحته بأنه فعله لبيان الجواز، والمراد لم يتم الجهر به أو لم يمده.

أهرك الرجل الركعة: يعني الركوع مع الإمام قبل رفع رأسه "فكبر" ذاك المقتدي "تكبيرة واحدة" واشترك مع الإمام في الركوع "أجزأت عنه" أي الرجل "تلك التكبيرة"، قال الزرقاني: ظاهره: وإن لم ينو بها تكبيرة الإحرام، فتأمل. فَكَبَّرَ تَكْبِيرَةً وَاحِدَةً، أَجْزَأَتْ عَنْهُ تِلْكَ التَّكْبِيرَةُ. قالَ يَحْيَى: قَالَ مَالك: وَذَلكَ إذَا نَوَى بِتِلْكَ التَّكْبِيرَةِ افْتِتَاحَ الصَّلاةِ.

قال يجيى: سُئِلَ مَالك عَنْ رَجُلٍ **دَخَلَ مَعَ الإِمَامِ،** فَنَسِيَ تَكْبِيرَةَ الافْتِتَاحِ وَتَكْبِيرَةَ الرَّكُوعِ حَتَّى صَلَّى رَكْعَةً، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَبَّرَ تَكْبِيرَةَ الافْتِتَاحِ،.....

وذلك إلح: أي إجزاء التكبير الواحد "إذا نوى بتلك التكبيرة افتتاح الصلاة"؛ لأنه ركن أو شرط عند الجمهور، ومنهم الأئمة الأربعة كما تقدم إلا أنه لا تشترط النية عند الحنفية. قال ابن عبد البر: ليس في قول ابن شهاب دليل على تفسير مالك، بل هو معروف من مذهب ابن شهاب: أن تكبيرة الافتتاح ليست فرضاً، ففسره مالك على مذهبه كأنه قال: وذلك عندنا. قلت: ومذهب الحنفية في ذلك ما قال ابن نجيم في "البحر": ولو جاء إلى الإمام وهو راكع، فحني ظهره، ثم كبر إن كان للقيام أقرب يصح، وإن كان إلى الركوع أقرب لا يصح، ولو أدرك راكعاً فكبر قائماً، وهو يريد تكبيرة الركوع حازت صلاته؛ لأن نيته لغت، فبقي التكبيرة حالة القيام. وفي "الكبيري": مدرك الإمام في الركوع لا يختاج إلى تكبيرتين خلافاً لبعضهم، ولو نوى يما الركوع لا الافتتاح حال، ولغت نيته، كذا ذكره الشيخ كمال الدين ابن الهمام، ولا تغفل عما سبق أنه لا بد وقوع تلك التكبيرة حال القيام، وإلا لا يصح الشروع.

دخل مع الإمام: أي اقتدى به، "فنسي تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع حتى صلى ركعة" أي لم يتذكر التكبير إلى أن تم ركعة، "ثم ذكر أنه لم يكن كبر تكبيرة الافتتاح، ولا عند الركوع، وكبر في الركعة الثانية، قال "الإمام مالك: "يبتدئ صلاته أحب" بتشديد الموحدة "إلي" بتشديد المثناة. قال الزرقاني: أي أحب للوجوب؛ فإنه قد يطلق عليه أحياناً. قال في "المدونة": إن هو لم يكبر للركوع ولا لافتتاح مع الإمام حتى ركع الإمام ركعة وركعها معه، ثم ذكر ابتداء الإحرام، وكان الآن داخلاً في الصلاة، فليتم بقية الصلاة مع الإمام، ثم يقضي ركعة إذا سلم الإمام. قلت: وكذلك عندنا الحنفية، بل الأربعة لا يصح صلاته؛ لأنه ما كبر تكبيرة الإحرام، وهو فرض عند الجميع، نعم، لو استأنف الصلاة مع الإمام إذا تذكر في الركعة الثانية، فيصح الصلاة، ويصير مسبوقاً كما تقدم عن "المدونة". "ولو سها" المأموم حال كونه مصلياً "مع الإمام" ومقتدياً به، وليس المراد أنه سهى الإمام أيضاً وقيد بالاقتداء؛ لأن صلاة المنفرد والإمام تبطل في هذه الصورة كما في "المدونة"، وسيصرح به المصنف أيضاً "عن تكبيرة الافتتاح وكبر في الركوع الأول، رأيت ذلك بحزياً عنه إذا نوى ها" أي بتلك التكبيرة التي كبر الحنفية. قلت: وهذا هي المسألة المارة في قول الزهري أعادها توضيحاً.

وَلا عَنْدَ الرُّكُوع، وَكَبَّرَ فِي الرَّكُعَةِ الثَّانِيَةِ، قَالَ: يَبْتَدِئُ صَلاَتَهُ أَحَبُ إِلَيَّ، وَلَوْ سَهَا مَعَ الإَمَامِ عَنْ تَكْبِيرَةِ الافْتِتَاحِ، وَكَبَّرَ فِي الرُّكُوعِ الأَوَّلِ رَأَيْتُ ذَلِكَ مُحْزِيًا عَنْهُ، وذلك إذا نَوَى هَا تَكْبيرَةَ الافْتِتَاحِ. قالَ يَحْيَى: قَالَ مَالك فِي الَّذِي يُصَلِّي لَنفْسه، وذلك إذا نَوى هَا تَكْبيرَةَ الافْتِتَاحِ: إنَّهُ يَسْتَأْنِفُ صَلاتَهُ. قال يجيى: قَالَ مَالك في إمَامٍ يَنْسَى فَنَسِي تَكْبِيرَةَ الافْتِتَاحِ: إنَّهُ يَسْتَأْنِفُ صَلاتَهُ. قال يجيى: قَالَ مَالك في إمَامٍ يَنْسَى تَكْبِيرَةَ الافْتِتَاحِ حَتَّى يَفْرُغَ مَنْ صَلاته قَالَ: أَرَى أَنْ يُعِيدُ، وَيُعِيدُ مَنْ خَلْفَهُ الصَّلاة، وَإِنْ كَانَ مَنْ خَلْفَهُ قَدْ كَبَّرُوا، فَإِنَّهُمْ يُعِيدُونَ.

يصلى لنفسه: بعني منفرداً، "فنسي تكبيرة الافتتاح: إنه يستأنف صلاته"؛ لبطلاغا بترك التكبيرة التحريمة، وهو فرض عند الأربعة، وليس حكمه حكم المأموم، فإنه تحمل عنه إمامه، وليس له أحد يتحمل، ولذا حرض الصوفية على اتخاذ شيخ يتحمل عنه ما لا يتحمل هو بنفسه. قال في "المدونة": وذلك يجزئ من خلف الإمام؛ لأن قراءة الإمام وفعله كان يحسب لهذا؛ لأنه أدرك معه الركعة، فحمل عنه الإمام ما مضى إذا نوى تكبيرة الافتتاح. أرى أن يعيد إلخ: الصلاة "ويعيد" أيضاً "من" كان "خلفه" من المقتدين "الصلاة"؛ لأنها بطلت؛ لعدم التحريمة، "وإن كان" الواو وصلية "من خلفه" من المقتدين "قد كبروا" لأنفسهم؛ "فإلهم يعيدون" أيضاً، وهكذا في "المدونة"؛ لأن كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم، إلا في مسائل ليست هذه منها، قاله الزرقاني. قلت: وكذلك عندنا الحنفية، ثم لا يذهب عليك أن المصنف لم يذكر وضع اليدين بعد الرفع، ولعل وجهه أنه لم يذهب وكذلك عندنا الحنفية، ثم لا يذهب عليك أن المصنف لم يذكر وضع اليدين بعد الرفع، ولعل وجهه أنه لم يذهب اليه، ونتبعه في ذكر البحث فيه، إلا أنا نستحسن بيان المذاهب في ذلك بحملة، فاحتلف الناس في ذلك على ثلاثة أقوال، أحدها: لا يضع كما قاله بعض التابعين، وهو المشهور عن الإمام مالك. والثاني: يضع في النافلة دون الفريضة، وهو رواية عنه، والثالث: يضع مطلقاً ندباً، وبه قال الإمام أبو حنيفة والشافعي وأحمد واسائر الفقهاء، ثم الحتلفوا في على الوضع، فقال الإمام أبو حنيفة: تحت السرة، وبه قال الثوري وإسحاق بن راهويه وأبو إسحاق المروزي من أصحاب الشافعي، وقال جمهور الشافعية: يضع فوق السرة تحت الصدر، وعن المحدر، وابتان كالمذهبين، وقيل: فوق الصدر، كذا في "العارضة" وغيره، والبسط في "البذل".

الْقِرَاءَةُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْعَشَاء

١٦٩ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ قَرَأَ بِالطُّورِ فِي الْمَغْرِبِ.

القراءة في المغرب: عين المصنف القراءة في الجهرية فقط، و لم يبوب للسرية؛ لأنما لم يسمع فيها قراءة النبي ﷺ. ومن بوب للسرية كالبخاري وجماعة أرادوا إثبات القراءة فيها وبيان حكمها، ثم قدم المصنف هذه الترجمة على قراءة الصبح؛ لأن الليل سابق النهار، أو لأن هذه الثلاثة الجهرية في النسق على هذا الترتيب.

قرأ: بصيغة الماضي في النسخ، وفي رواية محمد: يقرأ، وعزا الحافظ إلى "الموطأ" لفظ المضارع. "بالطور في المغرب" اعلم أولاً أن الأئمة الأربعة على كلهم متقاربون في قراءة الصلاة؛ فإلهم بعد ما أجمعوا على أنه لا يجب تعيين شيء من القرآن في شيء من الصلوات، اتفقوا أيضاً على استحباب طوال المفصل في الصبح، وقصاره في المغرب كما يظهر من كتب الفروع، واختلفوا بعد ذلك باختلاف يسير، فقالت الحنفية كما في "الهداية": الظهر مثل الصبح أو دونه، ويستحب أوساط المفصل في العصر والعشاء، وقصارها في المغرب. وفي "الدر المختار": ويسن في الحضر طوال المفصل في الفحر والظهر، وأوساطه في العصر والعشاء، وقصاره في المغرب. قال الشامي: وفي "المنبع": أطول وفي "المنبع" إن الظهر كالعصر، لكن الأكثر على ما عليه المصنف. وقالت المالكية كما في "الباجي": أطول المصلوات قراءة الصبح ثم الظهر ثم العشاء ثم المغرب والعصر، فيقرأ بأقصر من طوال المفصل في الظهر، وبمثل "إذًا المفسل في الطهر، وبمثل "إذًا المفسل.

واستدل الجمهور لما اختاروا من اقتصارهم في المغرب على قصار المفصل بحديث رافع: "ألهم كانوا ينتضلون بعد صلاة المغرب"، وهذا يدل على تخفيف القراءة، وبحديث سليمان بن يسار عن أبي هريرة هي قال: "ما رأيت أحداً أشبه صلاة برسول الله في من فلان، قال سليمان: فكان يقرأ في الصبح بطوال المفصل وفي المغرب بقصار المفصل" أخرجه النسائي، وصححه ابن حبان، واستدل صاحب "الهداية" بكتاب عمر في إلى أبي موسى الأشعري في: "أن اقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل، والعصر والعشاء بأوساط المفصل، وفي المغرب بقصار المفصل" أخرجه عبد الرزاق، ولابن أبي شيبة من طريق زرارة بن أوفى: "أقرأني أبو موسى كتاب عمر إليه: أن اقرأ في المغرب بقصار المفصل". وأجاب الجمهور عن حديث الباب بأجوبة. قال الإمام محمد في موطئه: نرى أن هذا كان بقصار المفصل". وأجاب الجمهور عن حديث الباب بأجوبة. قال الإمام محمد في موطئه: نرى أن هذا كان شيئاً فترك، أو لعله كان يقرأ بعض السورة ثم يركع. ومال أبو داود في سننه إلى الأول فادعى أنه منسوخ، والطحاوي إلى الثاني فأثبت أنه في قرأ بعض السورة، وأورد عليهما الحافظ في "الفتح"، وقيل: لبيان الجواز، وقيل: ورد في رواية بالشك بين المغرب والعشاء، وفي الأخرى بالجزم في العشاء بطريق ابن لهيعة، ذكرهما ابن عبد البر، "

١٧٠ - مَالِكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عُبْدِ الله بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ أُمَّ الْفَصْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ: ﴿وَالْمُرْسَلاتِ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ أُمَّ الْفَصْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ سَمِعَتْهُ وَهُو يَقْرَأُ: ﴿وَالْمُرْسَلاتِ عُرُفا ﴾ فَقَالَتْ لَهُ: يَا بُنَيَّ! لَقَدْ ذَكَرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ، إِنَّهَا لآخرُ مَا سَمِعْتُ (الرسلات:١)

(الرسلات:١)

من رَسُولِ الله ﷺ قَرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِب.

١٧١ - مَالكَ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عُبَادَةَ بْن نُسَيِّ،

= وقال ابن رسلان: قال الدار قطني: وهم فيه بعض الرواة، وإنما هو في الركعتين بعد المغرب وغير ذلك، ويحتمل في هذا خاصة أنه كان لإسماع جبير؛ فإنه كان مشركاً، فإسماعه خارج الصلاة كان مشكلاً، ولما جاء لاحتياجه كان محتاجاً إلى أن ينتظر فراغه ﷺ من الصلاة؛ لألهم كانوا يعلمون أن المسلمين لن يتكلموا في صلاتهم، ولا بد إذاً من استماع القرآن، ووقع كذلك فسمعه وصدع قلبه واستقر الإيمان في قلبه، وهذا كله على المشهور، وإلا فاختار صاحب "البدائع" عدم التقدير، وقال: إنه يختلف بالوقت والقوم والإمام، كما نقله عنه الشامي. "سمعته" أي سمعت أم الفضل عن ابن عباس "وهو يقرأ" جملة حالية، وفيه التفات من المتكلم إلى الغائب؛ لأن حق العبارة كانت سمعتني وأنا أقرأ: "وَالْمُرْسَلاتِ عُرْفاً" أي سورة المرسلات. "فقالت له: يا بني!" بضم الموحدة وشدة الياء تصغير "ابن" المضاف إلى ياء المتكلم، وأصله على ما قاله الجوهري: "بنو" حذفت الواو، وعوضت عنها همزة الوصل، فلما صغر عادت الواو فصار "بنيو"، ثم قلبت الواو ياء بقاعدة الادغام، وأدغمت فصار "بني"، ثم أضيف إلى ياء المتكلم، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت ياء المتكلم. "لقد ذكرتني" بشدة الكاف من التذكير "بقراءتك هذه السورة، إنما لآخر ما سمعت رسول الله ﷺ يحتمل أنه ذكرها بقراءته قراءة رسول الله ﷺ ويحتمل أنه ذكرها أنه آخر قراءته ﷺ. "قرأ بما في المغرب" زاد البخاري في قصة وفاته ﷺ: "ثم ما صلي لنا بعد حتى قبضه الله عزوجل"، وللبخاري في أبواب الإمامة عن عائشة: "أن الصلاة التي صلاها النبي ﷺ بأصحابه في مرضه كانت الظهر"، وجمع بينهما الحافظ بأن الصلاة التي حكتها عائشة كانت في المسجد، والتي حكتها أم الفضل كانت في البيت، كما هو مصرح في رواية النسائي، ولفظها: قالت: "صلى بنا رسول الله ﷺ في بيته المغرب فقرأ "المرسلات"، ما صلى بعدها صلاة حتى قبض"، ولكن ترد عليه رواية الترمذي بلفظ: "خرج إلينا رسول الله ﷺ، وهو عاصب رأسه في مرضه، فصلى المغرب" الحديث، إلا أن يحمل قولها: "خرج إلينا" أي من مكانه الذي كان راقداً فيه إلى من في البيت فصلى، فتلتئم الروايات. وقال الباحي: يحتمل قولها: "لآخر إلخ" معنيين، أحدهما: أن تريد بذلك أنها آخر قراءة سمعته ﷺ يقرأ بما في المغرب، وأن ذلك صادف قراءته إياها في المغرب، ويحتمل أن يريد أنما آخر ما سمعته يقرأ بما في المغرب، وإن جاز أن تكون سمعته يقرأ بما في غير المغرب. عَنْ قَيْسِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله الصُّنَابِحِيِّ، أنه قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي حَلافَةِ أَبِي بَكْرٍ، فَصَلَّيْتُ وَرَاءَهُ الْمَغْرِبَ، فَقَرَأَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ بِأُمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ سُورَةٍ مِنْ قِصَارِ الْمُفَصَّلِ، ثُمَّ قَامَ فِي الثَّالِثَةِ، فَدَنَوْتُ مَنْهُ حَتَّى إِنَّ ثِيَابِي لَتَكَادُ أَنْ تَمَسَ ثِيَابَهُ، فَسَمِعْتُهُ قَرَأَ بِأُمِّ الْقُرْآنِ وَبِهَذِهِ الآيةِ: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبُذِهِ الآيةِ: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبُذِهِ الآيةِ: ﴿رَبِّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبُذِهِ الآيةِ: ﴿رَبِّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهُ إِنَا مَنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَابُ﴾.

فصليت وراءه إلخ: أي وراء أبي بكر الصديق "المغرب، فقرأ في الركعتين الأوليين" من صلاة المغرب "بأم القرآن، وسورة سورة من قصار المفصل" على ما هو مستحب عند الأئمة الأربعة. واعلم: أن أول القرآن السبع الطوال، ثم المثاني، ثم المثاني، ثم المفصل، واختلف العلماء في بداءة المفصل على أقوال كثيرة ذكرها صاحب "القاموس" وغيره مع نسبة البعض إلى قائلها. وقال الزرقاني: والراجع عند المالكية والشافعية الحجرات. قلت: وبه جزم في "حاشية الإقناع" كما تقدم، وبه قال في "الروضة". وقال في "القاموس": هو الأصح. قلت: وبه قالت الحنفية. قال الشامي عن "البحر": والذي عليه أصحابنا أنه من الحجرات. قال في "الدر المختار": الطوال المفصل من "الحجرات" إلى آخر "المروج"، ومنها إلى أخر "لم يكن" أوساطه، وباقيه قصاره. وقال القاري: هذا هو الذي عليه المجمهور. وقال الطيبي: طواله إلى سورة "عم"، وأوساطه إلى "والضحى". قلت: هكذا عند الشافعية.

ثم قام إلخ: أبو بكر ﷺ "في" الركعة "الثالثة"، "فدنوت منه حتى إن ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه" بين الباجي فيه ثلاث احتمالات، وجعل الثالث بعيداً كما يظهر من سياق كلامه، الأول: تأخير أبي بكر حتى وصل إلى الصف. والثاني: تقديم الصف كله. والثالث: تقديم أبي عبد الله وحده حتى قرب منه، ثم قال: إلا أنه يكره لواحد من أهل الصف أن يخرج عنهم، ويتقدم عليهم حتى يقرب عن الإمام، إلا أن يقال: إنه صلى وحدد مع أبي بكر عن يمينه، فقرب منه في الثالثة ما لم يقرب في الركعتين قبلها.

فسمعته: أي أبا بكر الصديق ﴿ "قرأ بأم القرآن و هذه الآية: "رَبَّنَا لا تُرِغُ قُلُوبَنَا" أي لا تملها عن الحق "بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا" وأرشدتنا إليه "وَهَبْ لَنَا منْ لَذُنْكَ" أي من عندك "رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ" قال الباجي: يحتمل أنه دعا هذه في آخر الركعة على معنى الدعاء لمعنى تذكره، أو حشوع حضره، لا على معنى أنه قرن قراءته على حسب ما تقرن بحا السورة، وقريب منه ما نقله الشيخ الموفق عن الإمام أحمد بن حنبل؛ إذ قال: وسئل أحمد عن ذلك؟ فقال: إن شاء قاله، ولا ندري كان ذلك قراءة من أبي بكر أو دعاء، فهذا يدل على أنه لا بأس بذلك؛ لأنه دعاء في الصلاة، فلم يكره. قلت: وكذلك عندنا الحنفية يصح حمله على الدعاء. قال الحلبي في السهو بحثاً: وأما التشهد؛ فلأنه ثناء، والقيام والركوع والسحود محل الثناء، وكذا في "البحر" ويحتمل زاده قراءة بياناً للجواز، وسيحيء في الحديث الآتي أن الزيادة على الفاتحة في الأخريين يجوز عندنا، لكنه خلاف الأفضل.

١٧٢ - مَالِك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا صَلَّى وَحْدَهُ يَقْرَأُ فِي الأَرْبَعِ جَمِيعًا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِأُمِّ الْقُرْآنِ، وَسُورَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ، وَكَانَ أَحْسَيَاناً يَقْرَأُ بِالسُّورَتَيْن جَمِيعًا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِأُمِّ الْقُرْآنِ، وَسُورَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ، وَكَانَ أَحْسَيَاناً يَقْرَأُ بِالسُّورَتَيْن

يقرأ في الأربع إلخ: من ركعات الصلاة "جميعا" تأكيد الأربع المتقدم "في كل ركعة" منها "بأم القرآن، وسورة من القرآن"، قال الباجي: إن حملناه على ظاهره، فيحتمل أن يفعل ذلك عبد الله بن عمر إذا صلى وحده؛ حرصاً على التطويل في الصلاة إن كانت فريضة، ويحتمل أن يكون نافلة كما يدل عليه أنه لما ذكر المغرب ذكر الركعتين فقط، غير أن لفظ "الأربع" ركعات في الفريضة أظهر إلا أن يحمل على أربع قبل الظهر. قلت: الظاهر هو كولها فريضة؛ لما في رواية محمد في هذا الأثر في الأربع جميعاً من الظهر والعصر، والأوجه أن يقال: إن هذا مذهب ابن عمر وهو محتهد. قال الزرقاني: هذا لم يوافقه عليه مالك ولا الجمهور، بل كرهوا قراءة شيء بعد الفاتحة في الأخريين وثالثة المغرب؛ لما في الصحيحين وغيرهما عن أبي قتادة: "أنه لحد كان يقرأ في الأحريين بفاتحة الكتاب". واستدل الجمهور لقولهم: أن لا يقرأ في الأخريين غير الفاتحة بما في السنة إلا الترمذي عن أبي قتادة، قال: الكتاب". واستدل الجمهور لقولهم: أن لا يقرأ في الأخريين غير الفاتحة بما في السنة إلا الترمذي عن أبي قتادة، قال: وروى إسحاق بن راهويه في مسنده بسنده عن رفاعة بن رافع، قال: "كان رسول الله في الأوليين بأم القرآن بفاتحة الكتاب"، وروى الطبراني نحوه في معجمه "الأوسط" من حديث عائشة، وروى الطبراني في معجمه بسنده من حابر قال: "سنة القراءة في الصلاة أن يقرأ في الأوليين بأم القرآن عاسورة، وفي الأخريين بأم القرآن"، كذا في "السعاية".

وكان: ابن عمر الله "أحياناً" أي في بعض الأوقات "يقرأ بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة من صلاة الفريضة" قال الزرقاني: وبجواز ذلك قالت الأئمة الأربعة؛ لرواية ابن مسعود: "لقد عرفت النظائر التي كان النبي لله يقرن بينهن" الحديث. قال العيني في حديث ابن مسعود في النظائر: فيه حواز الجمع بين السورتين في ركعة واحدة، وإليه ذهب النخعي والثوري وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في رواية، وقال قوم منهم الشعبي وأبو بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث وأبو العالية: لا ينبغي للرحل أن يزيد في كل ركعة من الصلاة على سورة، واحتجوا بما رواه عبد الرزاق في مصنفه بسنده عن ابن لهيعة، قال: قلت لابن عمر في أو قال غيري: إني قرأت المفصل في ركعة، قال: أو فعلتموها؟ إن الله تعالى لو شاء لأنزله جملة واحدة، فأعطوا كل سورة حظها من الركوع والسحود، وأخرجه الطحاوي أيضاً بمعناه، وأجيب بأن أحاديث ابن مسعود وعائشة وحذيفة في يخالف هذا، وهي أرجح؛ لقوتما واستقامة طرقها. وفي "المغني": لا بأس بالجمع بين السور في صلاة النافلة؛ فإنه في قرأ في ركعة البقرة وآل عمران والنساء، وقال ابن مسعود: "لقد عرفت النظائر التي كان رسول الله في يقرن بينهن" الحديث، وكان عمران والنساء، وقال ابن مسعود: "لقد عرفت النظائر التي كان رسول الله في يقرن بينهن" الحديث، وكان عثمان في يختم القرآن في ركعة، وروي ذلك عن جماعة من التابعين، وأما الفريضة فالمستحب أن يقتصر على سورة مع الفائحة من غير زيادة عليها؛ لأن النبي في هكذا كان يصلي أكثر صلاته، وأمر معاذ أن يقرأ حلى سورة مع الفائحة من غير زيادة عليها؛ لأن النبي

وَالثَّلاثِ فِي الرَّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ منْ صَلاةِ الْفَرِيضَةِ، وَيَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ منْ الْمَغْرِبِ كَذَلكَ بِأُمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ سُورَةٍ.

١٧٣ - مَالِكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَديِّ بْنِ تَابِتٍ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، أَنَّهُ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ الْعِشَاءَ، فَقَرَأَ فيهَا بِالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ.

الْعَمَلُ فِي الْقرَاءَة

١٧٤ - مَالك عَنْ نَافِع، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ خُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَليِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقَسِّيِّ، والمعصفر، وَعَنْ تَحَتُّمِ الذَّهَبِ، وَعَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ.

 في صلاته كذلك، وإن جمع بين السورتين ففيه روايتان، إحداهما: يكره، والثانية: لا يكره؛ لأن حديث ابن مسعود مطلق في الصلاة، فيحتمل الفرض، وقد روى الخلال بسنده عن ابن عمر: أنه كان يقرأ في المكتوبة بالسورتين في ركعة. قلت: وقول ابن عمر ﴿ هذا يخالف ما ورد من قوله: "ويقرأ في الركعتين من المغرب كذلك" يعني كما كان يقرأ في الأربع "بأم القرآن وسورة سورة" في كل ركعة.

صليت مع رسول إلخ: في السفر كما في رواية البخاري "العشاء" ركعتين كما زاده الإسماعيلي، "فقرأ فيها" ولفظ البخاري: "فقرأ في العشاء في إحدى الركعتين" الحديث، والمراد في الركعة الأولى منها كما في رواية النسائي. "بالتين" أي بسورة التين "والزيتون". العمل في القواءة: المقصود منه على الظاهر بيان ملحقات القراءة من كيفيتها باعتبار مقدار الجهر، ومحلها من أنه لا ينبغي إلا في القيام دون غيره من الركوع والسجود، وكذلك الفتح على الإمام فيها وغير ذلك، كما يظهر من ملاحظة الروايات المحتلفة فيها.

عن ليس القسى: بفتح القاف وكسر السين وتحتية مشددتين. وقال أبو عبيد: أهل الحديث يكسرون القاف، وأهل مصر يفتحونها، نسبة إلى بلد على ساحل البحر، يقال لها: القس، بقرب دمياط. وقال الحافظ: الكسر غلط؛ لأنه جمع قوس هي ثياب مضلعة أي مخططة بالحرير، كانت تعمل بالقس موضع بمصر. قال القاري: قال بعض الشراح: هو نوع ثياب فيها خطوط من الحرير، فالنهي للتنزيه والورع، وإذا كان كله أو لحمته من الحرير، فالنهي للتحريم. والمعصفر إلخ: قال الزرقاني: ووقعت الزيادة في رواية أبي مصعب والقعنبي ومعن وجماعة، والنهي للتنزيه على المشهور، وكره مالك الثوب المعصفر للرجال في غير الإحرام. قلت: وسيأتي البسط فيه إن شاء الله في محله = ١٧٥ - مَالِكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْميّ، عَنْ أَبِي الْحَارِثِ التَّيْميّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ التَّمَّارِ، عَنْ الْبَيَاضِيِّ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ وَهُمْ يُصلُّونَ، وَقَدْ عَلَتْ النَّاسِ وَهُمْ يُصلُّونَ، وَقَدْ عَلَتْ أَصْوَاتُهُمْ بِالْقِرَاعَةِ، فَقَالَ: "إِنَّ الْمُصلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلْيَنْظُرْ بِمَا ذَا يُنَاجِيهِ وَقَدْ عَلَتْ أَصْوَاتُهُمْ بِالْقِرَاعَةِ، فَقَالَ: "إِنَّ الْمُصلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلْيَنْظُرْ بِمَا ذَا يُنَاجِيهِ بِهِ؟ وَلا يَحْهَرْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضِ بِالْقُرْآنِ".

١٧٦ - مَالَكُ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنسِ بْنِ مَالك، أَنَّهُ قَالَ: قُمْتُ وَرَاءَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ، فَكُلُّهُمْ كَانَ لا يَقْرَأُ بسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِذَا افْتَتَحُوا الصَّلاةَ.

= من كتاب اللباس، وظهر من كلام الزرقاني أن زيادة المعصفر ليست في رواية يجيى، فما وحد في بعض النسخ الهندية زيادة من النساخ. "وعن تختم الذهب" لهي تحريم للرجال دون النساء. قال القاري عن النووي: أجمعوا على إباحة خاتم الذهب للنساء وعلى تحريمه للرجال. "وعن قراءة القرآن في الركوع" والسجود كما زاده في رواية الزهري عن إبراهيم عند مسلم، فتكره القراءة فيهما عند الجميع لهذا الحديث قاله الزرقاني، ثم هي كراهة تنزيه عند أكثر العلماء، وقيل: تحريم، قاله القاري. وقال في "البذل": لو قرأ في الركوع والسجود لم تبطل صلاته، وقال بعض العلماء: يحرم وتبطل صلاته.

وهم يصلون: وفي رواية حماد بن زيد عن يجيى بن سعيد: أن ذلك في رمضان، والنبي هي معتكف في قبة على بابحا حصير، والناس يصلون عصباً عصباً، أخرجه ابن عبد البر. "وقد علت أصواتهم بالقراءة" بالجهر، "فقال هي "إن المصلي يناجي ربه" أي يحادثه ويكالمه، وهو كناية عن كمال قربه المعنوي، وقيل: هي عبارة عن إحضار القلب والخشوع في الصلاة. وقال عياض: هي إخلاص القلب وتفريغ السر بذكره، وقيل: مناجاة العبد إتيان الأقوال والأفعال المطلوبة في الصلاة، ومناجاة الرب لعبده إقباله عليه بالرحمة والرضوان، والمقصود التنبيه على الخشوع: "فلينظر" أي ليتفكر وليتدبر. "بما يناجيه به" هكذا في نسخ "الموطأ" بالضميرين، فالأول إلى الرب، والثاني إلى لفظ "ما"، قال القاري: وفي نسخة: ما يناجي به "ما" استفهامية أو موصولة، أي ما يناجي الرب به من الذكر والقرآن والحضور والخشوع. والمراد به حالة الخضوع، والغرض تنبيه على تحصيله، ولما كان جهر بعض على بعض والقرآن والحضور والخشوع، وهو كان الباعث حينئذ لذاك الحديث، نبه عليه خاصة، فقال: "ولا يجهر بعضكم على بعض على بعض بالقرآن"؛ لأن فيه أذى ومنعاً من الإقبال على الصلاة. قال القاري: والنهي يتناول من هو داخل الصلاة على بعض بالقرآن"؛ لأن فيه أذى ومنعاً من الإقبال على الصلاة. قال القاري: والنهي يتناول من هو داخل الصلاة وخارجها. قال الطيبي: عدي بـ "على" لإرادة معنى الغلبة أي لا يغلب ولا يشوش بعضكم على بعض.

الطويل: لقب به لطول يديه. قمت وراء إلخ: أي صليت قائماً في الصف خلف "أبي بكر وعمر وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ" أحد منهم "بسم الله الرحمن الرحيم" أصلاً عند المالكية، وجهراً عند الحنفية كما سيجيء، =

= وهو الأوجه جمعاً بين الروايات، "إذا افتتح" بصيغة المفرد في نسخة الزرقاني وغيره، وفي أكثر النسخ الهندية بلفظ الجمع، والأوجه الأول؛ لمناسبة لا يقرأ. "الصلاة". اعلم: أن الأئمة عبد اختلفوا فيما بينهم في قراءة التسمية في الصلاة، فأنكرها مالك، وقال الشافعي: يقرأ ويجهر بها، وقال الحنفية وأحمد: يقرأ ويسر بها كما في "المغين" وغيره. قال الحافظ في "الدراية": اختلفوا في قراءتما في الصلاة، فعن الشافعي 🐣 تجب، وعن مالك يكره، وعن أبي حنيفة تستحب، وهو المشهور عن أحمد، ثم اختلفوا فعن الشافعي يسن الجهر، وعن أبي حنيفة لا يسن، وحديث الباب يؤيد المالكية عِشر. لكن قال ابن عبد البر: اختلفت ألفاظها اختلافاً كثيراً مضطرباً، منهم من قال: كانوا لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم، ومنهم من قال: كانوا لا يجهرون بما، وبعضهم قال: كانوا العالمين"، وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء. والحاصل: أن العلماء بسطوا الكلام في إثبات الاضطراب ونفيه في حديث أنس، وهذا المقام لا يسعه، بسطه السيوطي في "التنوير" و"التدريب" والزرقاني والحافظ وجماعة من المشايخ، وقول الحنفية يجمع أكثر طرق الحديث؛ فإنهم قالوا: يقرأ بما سراً، فيصح نفي القراءة أيضاً باعتبار الجهر، وإثباتها أيضاً باعتبار القراءة، والحديث أخرجه البحاري بلفظ: "أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بـــ"الحمد لله رب العالمين" قال الحافظ: وقيل: المعنى كانوا يفتتحون بالفائحة، وهذا قول من أثبت البسملة، وقيل: يفتتحون بهذا اللفظ تمسكاً بظاهر الحديث، وهذا قول من نفي قراءة البسملة. قلت: وهو الأوجه، ولا يلزم منه نفي قراءة البسملة كما ترى؛ فإنه يشمل نفي الجهر أيضا، وهو المتعين جمعا بين الروايات، وإلا فيلزم الاضطراب فيها، ثم اختلف الأئمة ههنا في مسألة أخرى، وقيل: الخلاف الأول مبنى على هذا الخلاف، وهي أن البسملة جزء من كل سورة أم لا؟ فذهب الشافعي إلى الأول والجمهور إلى الثاني، وهو قولان لأحمد، والمنصور عند أصحابه هو الثاني كما في "المغني". وقال الحافظ في "الدراية": الذي يتحصل من البسملة أقوال، أحدها: أنما ليست من القرآن أصلاً إلا في سورة النمل، وهذا قول مالك وطائفة من الحنفية ورواية عن أحمد. والثاني: أنه آية من كل سورة أو بعض آية، كما هو المشهور عن الشافعي ومن وافقه، وعن الشافعي: أنما آية من الفاتحة دون غيرها وهو رواية عن محمد. الثالث: أنما آية من القرآن مستقلة برأسها وليست من السور، بل كتبت في أول كل سورة للفصل، وهو قول ابن المبارك وداود وهو المنصوص عن أحمد، وبه قال جماعة من الحنفية. وقال أبو بكر الرازي: هو المذهب، وجعل السيوطي هذا الاختلاف بمنــزلة اختلاف القراء السبعة في بعض الحروف مثل: "مالك يوم الدين" و"ملك يوم الدين"، فالتسمية بمنزلة الألف في مالك ثابتة في قراءة بعضهم، وغير ثابتة في قراءة آخرين.

١٧٧ - مَالك عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلِ بْنِ مَالكٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا نَسْمَعُ قراءَةَ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ عِنْدَ دَارِ أَبِي جَهِيمِ بِالْبَلاطِ.

١٧٨ - مَالَكُ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا فَاتَهُ شَيْءٌ منْ الصَّلاةِ مَعَ الإمَام فيما جَهَرَ فيه الإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ، أَنهُ إِذَا سَلَّمَ الإِمَامُ قَامَ عَبْدُ الله فَقَرَأَ لِنَفْسه فيما يَقْضي وَجَهَرَ. فيما جَهَرَ فيه الإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ، أَنهُ إِذَا سَلَّمَ الإِمَامُ قَامَ عَبْدُ الله فَقَرَأَ لِنَفْسه فيما يَقْضي وَجَهَرَ. ١٧٩ - مَالك عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ، أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أُصَلِي إلى جَانِبِ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ ابْنِ مُطْعِمٍ فَيغْمِرُنِي، فَأَفْتَحُ عَلَيْه وَنَحْنُ نُصَلِّي.

كنا نسمع قواءة إلخ: الظاهر في صلاة، ولفظ "عند" ظرف لــ"نسمع". "دار أبي جهيم" اختلف نسخ "الموطأ"

في ذكر هذا الاسم، ففي النسخ المصرية: أبو جهم مكبراً، وفي النسخ الهندية: أبو جهيم بزيادة الياء، وهما صحابيان، وكلاهما محتملان. "بالبلاط" بفتح الباء الموحدة على وزن سحاب موضع بالمدينة بين المسجد والسوق، والمقصود أن عمر كان جهوري الصوت، فيسمع صوته في هذا المحل؛ لجهره بالقراءة، ويشكل على الحديث أن مالكاً الراوي لم يكن في الصلاة مع عمر الله عنه فقيل: يحتمل أن يكون فاته بعض الصلوات، فسمع قراءته، أو يكون في حال مرضه المانع عن إتيان المسجد، أو أخبر به طائفة من أهله، ويحتمل أن يكون عمر الله كان يفعل ذلك في نافلته في التهجد وغيره قاله الباحي. قلت: ويحتمل خارج الصلاة أيضاً، ولا بعد في أن مالكاً قد كان يصلي في مسجد آخر. فيما يقضي إلخ: يعني إذا كان يقضي ما سبق به من صلاة الإمام قرأ فيها القرآن "وجهر" بالقراءة. قال الباجي: يحتمل أن يكون جهره فيما يقضي؛ لأنه يرى أن المأموم يقضي على نحو ما فاته. قلت: وفي قراءته علله بالجهر تأييد لمن قال: إن المسبوق يقضي أول صلاته؛ لأنه لو قضى آخره ما احتاج إلى جهر القراءة كما هو ظاهر. فيغمزني: بكسر الميم أي يشير إلي، وأصل الغمز: الكبس باليد، وقد يفسر بالإشارة كذا في "الجمع". "فأفتح عليه ونحن نصلي" قال الزرقاني: فيه جواز الفتح على الإمام بالأولى من إجازة الفتح على من ليس معه في صلاة، وبهذا قال مالك في "مختصر ابن عبد الحكم" وأشهب وابن حبيب، والأصح بطلان صلاة من فتح على غير إمامه، وبه قال ابن القاسم، وأما الفتح على إمامه فأباحه مالك والشافعي وأكثر العلماء، وكره الكوفيون الفتح على الإمام، وقد تردد ﷺ في آية، فلما انصرف قال: ألم يكن في القوم أبيَّ؟ يريد الفتح عليه. قلت: أثر الباب فعل تابعي فهل يكون حجة على تابعي آخر؟ سيما إذا لم يكن فيه دليل على أن يزيد كان مقتدياً بنافع، بل الظاهر أن يكونا مصليين بصلاتهما، وهذا مفسد عند الجمهور أيضاً، نعم قصة أبي أخرجها أبو داود وغيره مرفوعاً هي حجة، لكن أخرج أبو داود أيضاً عن على ﷺ مرفوعاً، قال عليمًا: يا على! لا تفتح على الإمام في الصلاة، وهو نص في معناه، فقالت الحنفية

بالجواز مع الكراهة جمعاً بين الروايتين. لا يقال: إن حديث على 🤲 ضعيف لا يقاوم الأول؛ لأن الحنفية لضعفه =

الْقِرَاءَةُ فِي الصُّبْح

١٨٠ - مَالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ صَلَّى الصُّبْحَ فَقَرَأَ فيها سُورَةَ الْبَقَرَةِ فِي الرَّكْعَتَيْن كِلْتَيْهِمَا.

١٨١ - مَالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الله بْنَ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ يَقُولُ: صَلَّيْنَا وَرَاءَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الصَّبْحَ، فَقَرَأَ فِيهَا بِسُورَةِ يُوسُفَ وَسُورَةِ الْحَجِّ لِيَعْوَلُ : صَلَّيْنَا وَرَاءَةً بَطِيئةً، فَقُلْتُ: وَالله إِذًا لَقَدْ كَانَ يَقُومُ حِينَ يَطْلُعُ الْفَحْرُ، فَقَالَ أَجَلْ. قَرَاءَةً بَطِيئةً، فَقُلْتُ أَخَلْتُ الْفَحْرُ، فَقَالَ أَجَلْ. الله إِذًا لَقَدْ كَانَ يَقُومُ حِينَ يَطْلُعُ الْفَحْرُ، فَقَالَ أَجَلْ. الله الله عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَرَبِيعَةً بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَنَّ الْفُرَافِصَةَ بْنَ عُمَيْرٍ الْحَنَفِي قَالَ: مَا أَخَذْتُ سُورَةَ يُوسُفَ إِلَّا مِنْ قِرَاءَةِ مُحْمَدٍ: أَنَّ الْفُرَافِصَةَ بْنَ عُمَيْرٍ الْحَنَفِي قَالَ: مَا أَخَذْتُ سُورَةَ يُوسُفَ إِلَّا مِنْ قِرَاءَةِ

عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ إِيَّاهَا فِي الصُّبْحِ منْ كَثْرَةِ مَا كَانَ يُرَدِّدُهَا.

= قالوا بالكراهة، وإلا فلو كان مساوياً للأول ترجحت عليه؛ لكونه محرماً مع ألهم ما قالوا بالكراهة مطلقاً، بل قال الشامي: ويكره أن يفتح من ساعته كما يكره للإمام أن يلجئه إليه، بل ينتقل إلى آية أخرى. وقال في "البدائع": وإن كان الفاتح هو المقتدي به، فالقياس هو فساد الصلاة إلا أنا استحسنا الجواز؛ لما روي أن رسول الله على قرأ سورة المؤمنون، فترك حرفاً، فلما فرغ قال: ألم يكن فيكم أبي؟ قال: تعم يا رسول الله على الحديث.

صلى الصبح فقراً فيها: بعد الفاتحة، واستغنى عن ذكرها لعلم الناس بذلك. "سورة البقرة في الركعتين كلتيهما" على التوزيع والتقسيم، زاد في حديث أنس: قيل له حين سلم: كادت الشمس أن تطلع، فقال: لو طلعت لم تجدنا غافلين. وراء عمر إلخ: أي مقتدياً به. "الصبح، فقراً فيها بسورة يوسف" في الأول "وسورة الحج" في الثانية. "قراءة بطية" وفي نسخة "المشكاة" بطيئة. قال القاري: بالهمز ويشدد أي مرتلاً بحوداً بدون الإسراع. "فقلت" مقولة عروة على رواية مالك، ومقولة هشام على رواية الجماعة. "والله إذا" قال الطيبي: "إذا" حواب وحزاء يعني إذا كان الأمر كذلك إذاً والله لقام. "لقد كان يقوم" إلى الصلاة أي يبتدئ بما "حين يطلع" بضم اللام "الفجر" متصلاً، "فقال: أحل" أي نعم يقوم إذ ذاك، ولا بد من أن يختم في الإسفار. قال: ما أخذت: أي حفظت وتعلمت "سورة يوسف إلا من قراءة عثمان بن عفان" قال القاري: لا ينصرف، وقد ينصرف "إياها" قال القاري: كلها أو بعضها. قلت: والأوجه الأول. "في الصبح" أي في صلاته، وذلك "من" تعليل لـ"أخذت". =

١٨٣ - مَالك عَنْ نَافِعِ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ فِي السَّفَرِ بِالْعَشْرِ اللهُورِ الأُولِ مِنْ الْمُفَصَّلِ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِأُمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ.

مَا جَاءَ فِي أُمِّ الْقُرْآن

١٨٤ - مَالك عَنْ الْعَلاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ مَوْلَى عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ فَادَى أَبِي بْنَ كَعْبِ وَهُوَ يُصَلِّي، فَلَمَّا فَرَغَ منْ صَلاتِهِ لَحِقَهُ،

= "كثرة ما كان يرددها" أي يكررها في صلوات الصبح، قالوا: وذلك لأنه في بشره بالجنة على بلوى يصيبه، وسورة يوسف وسورة يوسف فيها ذكر البلوى على يوسف على يوسف على أفكان فيها تناسباً به، قيل: المداومة على قراءة سورة يوسف مورثة لسعادة الشهادة، وهي بحربة، قاله القاري، ثم قال العلماء: إن تطويل الخلفاء الراشدين الثلاثة في كما تقدم في هذه الآثار، كان لما كانوا يعرفون من حرص من خلفهم على التطويل، وأما اليوم فالتخفيف واحب؛ لتكاسل الناس بالعبادات، وقد قال عليه: من أم الناس فليخفف الحديث، وقال عليه لمعاذ: أفنان أنت؟ اقرأ باسم ربك، والشمس وضحها، وقال عمر هي لبعض من طول الصلاة: "لا تبغضوا الله إلى عباده".

السور الأول إلى: بضم الهمزة وتخفيف الواو، يعني بسورتين منها "من المفصل" وتقدم تحديده، ولفظ محمد في "موطأه": بالعشر السور من أول المفصل. "في كل ركعة بأم القرآن وسورة" يعني إذا لم يكن العجلة في السفر، فقراءة الطوال أفضل كما في هذه الرواية، وإلا فقد ثبت عن النبي هي أنه قرأ في الصبح في السفر بالمعوذتين، ويمكن أن يقال: إن في هذه السور أيضاً تخفيفاً بالنسبة إلى مثل البقرة، فيكون حينئذ هذا أيضاً من مستدلات التخفيف في السفر. ما جاء في أم القرآن: أي في بيان فضلها وحكمها، وأم الشيء: أصله، كما قيل: أم القرى مكة، ويقال لها: أم القرآن؛ لأنها أصل القرآن، وقيل: لأنها متقدمة كأنها تؤمه. قال البحاري: سميت به؛ لأنه يبدأ بكتابتها في المصاحف، ويبدأ بقرأتها في الصلاة، أو لاشتمالها على مهمات المسائل من الثناء والتعبد بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، وذكر الذات والصفات، والمبدء والمعاد بطريق الإجمال، وكرهت طائفة أن يقال: أم القرآن، بل فاتحة الكتاب، ونسب إلى ابن سيرين أيضاً، ولا وجه له؛ لأنه قد ثبت عنه في أنه قال: أم القرآن على السبع المثان والقرآن العظيم أخرجه البحاري عن أبي هريرة هي.

نادى أبي بن كعب إلخ: وفي رواية الترمذي عن أبي هريرة: "أن رسول الله ﷺ حرج على أبي بن كعب، فقال رسول الله ﷺ حرج على أبي بن كعب، فقال رسول الله ﷺ: يا أبي! وهو يصلي، فالتفت أبي و لم يجبه، وصلى أبي فخفف ثم انصرف، الحديث. "فلما فرغ أبي من صلاته لحقه ﷺ، زاد في رواية أبي هريرة ﷺ: فقال: السلام عليك يا رسول الله! فقال رسول الله ﷺ: وعليك السلام ما منعك إذ دعوتك أن تجيبني! أو ليس تجد فيما أوحى الله عروجل إلى أن: ﴿اسْتَجِيبُو اللّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ (الأنفال:٢٤)، =

= فقلت: بلى يا رسول الله! ولا أعود إن شاء الله تعالى، الحديث، وفيه وجوب الإجابة عند دعائه في الطابي: هو مستثنى من عموم تحريم الكلام. وقال ابن عبد البر: الإجماع على تحريم الكلام في الصلاة يدل على خصوصيته في بذلك، وكذا قال القاضيان عبد الوهاب وأبو الوليد: إن إجابته في فيها فرض يعصى المرء بتركه قلت: لا شك في أن إجابته في واجب صرح به جماعة من الفحول. وفي "تفسير الخازن": هذه الآية تدل على أنه لا بد من الإجابة في كل ما دعا الله ورسوله إليه، وهل تبطل الصلاة بهذه الإجابة أم لا؟ مختلف عند الفقهاء، وصرح جماعة بأن الصلاة لا تبطل بذلك وهو المعتمد عند الشافعية والمالكية، قاله الزرقاني. قلت: وكذلك هو مختلف عندنا الحنفية. قال الطحطوي على "مراقي الفلاح": يفترض على المصلي إجابة النبي في واحتلف في بطلانها حيئذ كذا الخنفية، وأله بدر العيني، كذا في "البذل". وقال الطحاوي في مشكله: ففيها إنجابه على من دعاه وهو يصلي إجابته وترك ذكره البدر العيني، كذا في "البذل". وقال الطحاوي في مشكله: ففيها إنجابه على من دعاه وهو يصلي إجابته وترك الذي يصيبه في إجابته رسول الله في ما دعاه. وقال العيني في "شرح البخاري": قال صاحب "التوضيح": صرح أصحابنا، فقالوا: من خصائص النبي في أنه لو دعا إنسانًا وهو في الصلاة، وجب عليه الإجابة ولا تبطل صلاته، أصحابنا، فقالوا: من خصائص النبي الفظاهر اختياره لذلك، وتقدم ميل الطحاوي إلى الفساد.

يده على يده إلخ: "يده" الشريفة "على يده" أي يد أبي بن كعب، يعني قبض يده بيده الكريمة، تأنيساً وإظهاراً لوده. "وهو هي يريد أن يخرج من باب المسجد، فقال شخ: إني لأرجو وأحب أن لا تخرج من المسجد" قيل: لم يعلمه ابتداء؛ ليكون ذلك أدعى لتفريغ ذهنه وإقباله عليها بكلية "حتى تعلم" بخذف إحدى التائين "سورة" أي من فضائلها، وإلا فنفس السورة كان يعلمه من قبل كما ترى، والسورة منزلة من البناء، ومنها سور القرآن؛ لأنحا منزلة بعد منزلة، وبسط في اشتقاقها البيضاوي.

ما أنزل في التوراة إلخ: زاد في رواية أبي هريرة: "ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلها". لا حاجة إلى ما شرحه المثايخ بقولهم: أي بقية القرآن؛ لأنه ليس في جميع القرآن أيضاً مثلها؛ فإن مثل الشيء غير عينه، قيل: هذه باعتبار الصفات التي تختص بها هذه السورة من الاشتمال على أوصافه تعالى بالرحمة والملك وحصر الحمد له والإعانة فيه تعالى وغير ذلك، وقيل: باعتبار ألها تجزئ عن غيرها في الصلاة ولا يجزئ غيرها عنها، وقيل: باعتبار ألها قدمها الله تعالى بينه وبين عبده نصفين، وقيل: لجمعها كثرة الصفات كالخصوصيات المتقدمة مع كثرة الثواب، وقيل: المراد عظم ثوالها.

قَالَ أَبَيِّ: فَجَعَلْتُ أَبْطِئ فِي الْمَشْيِ رَجَاءَ ذَلِكَ، ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! السُّورَةَ الَّتِي وَعَدْتَنِي هِا، فَقَالَ: "كَيْفَ تَقْرَأُ إِذَا افْتَتَحْتَ الصَّلاةَ؟" قَالَ: فَقَرَأُتُ عليه: ﴿الْحَمْدُ لِللهِ وَعَدْتَنِي هِا، فَقَالَ: فَقَرَأُتُ عليه: ﴿الْحَمْدُ لِللهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ حَتَّى أَتَيْتُ عَلَى آخِرِهَا، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: "هِي هَذِهِ السُّورَةُ، وَلِي السُّورَةُ، وَهِي السَّورَةُ، وَهُي السَّورَةُ، وَهُي السَّورَةُ، وَهُي السَّورَةُ، وَهُو اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ

قال أبي: هذا يشعر بأن أبا سعيد سمع الحديث من أبي بنفسه، وقد تقدم التصريح بذلك من رواية الحاكم، "فجعلت أبطئ" أي أتأخر في المشي "رجاء ذلك" لئلا يسرع النبي على، فيفوت ما وعده بتعليمه قبل الخروج من المسجد، "ثم قلت" لما آن الخروج "يا رسول الله! علمني السورة التي وعدتني بها" من تعليمها قبل الخروج، "فقال: كيف تقرأ" في الصلاة القرآن "إذا افتتحت الصلاة، قال" أبي: "فقرأت عليه على والحمد لله ربّ ربّ العالَمين حتى أتيت على آخرها" أي آخر السورة، واستدل به أيضاً على أن البسملة لبست حزء من الفاتحة، وفيه حجة بوجهين، الأول: بقراءة أبي إذ لم يقرأ بها، والثاني: بقوله على السبع المثاني، لكن فيه: أن من يقول بالجزئية لا يجعل الآية على قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿ فَتَأْمِل.

هي هذه السورة: التي وعدتك بيان فضائلها، ومن فضائلها ألها هي السبع المثاني المذكور في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدُ الْبَيْنَاكَ سَبْعاً مِن الْمَثَانِي ﴾ (الحجر: ٨٧)، فمن الله عز وجل بإيتاء هذه السورة، وهي أكبر فضيلة لها، أما كولها سبعاً؛ فلأنها سبع آيات. قال الحافظ: ونقلوا فيه الإجماع، لكن جاء عن حسين بن علي الجعفي: ألها ست آيات، وعن عمرو بن عبيد: ألها ثمان آيات. قال العيني: أما السبع؛ فلأنها سبع آيات بلا خلاف، إلا أن منهم من عد وأنعمت عَلَيْهِم وون التسمية، ومنهم من ذهب إلى العكس، قاله الزمخشري، والأول قول الحنفية، والعكس قول الشافعية. وأما كولها مثاني؛ فلأنها تثنى بسورة أخرى، أو لأنها يثنى بها على الله عزوجل، أو لأنها استثنيت لحذه الأمة خاصة، أو لأنها تكرر نزولها، فنزلت بمكة مرة وفي المدينة أخرى، ولا يذهب عليك أن أهل التفسير الحتلفوا في المراد بقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدُ آثَيْنَاكَ سَبْعاً مِنَ الْمَثَانِي ﴾، فحديث الباب يدل على أن المراد بالسبع المثاني هي السبع الطوال، أي السبع من أول البقرة، واختلفوا في السابعة، وقد ورد في تفسير الآية أقوال أخر لا يتعلق بحديث الباب.

والقرآن العظيم إلخ: اختلف المشايخ في معنى هذا القول، فقيل: هذا أيضاً اسم الفاتحة وهذا أيضاً من فضائلها، وإليه مال الباجي؛ إذ قال: أطلق عليها اسم القرآن العظيم على معنى التخصيص لها، وإن كان كل شيء من القرآن عظيماً، كما يقال لمكة: بيت الله وإن كان البيوت كلها لله، وإليه مال الخطابي؛ إذ قال: فيه دلالة على أن الفاتحة هي القرآن العظيم، ومال الزرقاني إلى أنها لا يتعلق بالفاتحة، بل هي مبتدأ وخبر جملة مستأنفة، يعني المراد =

١٨٥ - مَالِكَ عَنْ أَبِي نُعَيْم وَهْبِ بْن كَيْسَانَ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْد الله يَقُولُ: مَنْ صَلَّى رَكْعَةً لَمْ يَقْرَأُ فِيهَا بِأُمِّ الْقُرْآنِ، فَلَمْ يُصَلِّ إِلَّا وَرَاءَ إِمَامٍ.

الْقِرَاءَةُ خَلْفَ الإمَام فيما لا يُجْهَرُ فيه بالقرَاءَةِ

١٨٦ - مَالِكَ عَنِ الْعَلاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا السَّائِبِ

- في قوله تعالى: ﴿وَالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ﴾ (الحجر: ٨٧) هو الذي أعطيت كله من سائر القرآن، فحينئذ لا يختص بالفاتحة، بل فضل الفاتحة انتهى إلى "السبع المثاني"، ولما كان في الآية ذكر القرآن العظيم أيضاً فسره استطرادا بأن المراد منه سائر القرآن، وذكر هذا الكلام الحافظ في "الفتح" بحثاً، ثم هذا الحديث صريح في أن القصة وقعت لأبي بن كعب ﴿ وأخرج البخاري وجماعة مثل هذه القصة لأبي سعيد بن المعلى، وجمع البيهقي بأن القصة وقعت لأبي بن كعب ولأبي سعيد بن المعلى معاً، وهو الأوجه لاختلاف مخرج الحديثين، وبه جزم الحافظ في "الفتح"، وتبعه الزرقاني.

فلم يصل إلج: أي لم يصح صلاته "إلا وراء الإمام"، فيصح صلاته إذاً؛ لأن إمامه يتكفل القراءة عنه، ومناسبة هذا الأثر بحكم الفاتحة ظاهر من أنه يجب قراءها في كل صلاة في غير حالة الاقتداء، وأما مناسبته بالفضيلة باعتبار أن توقف كل صلاة على الفائحة من فضائلها أيضاً.

فيما لا يجهر الخ: أي في صلوات لا يجهر الإمام. "فيه" الضمير إلى لفظ "ما" أي لا يجهر الإمام في تلك الصلوات. "بالقراءة" بحرف الجر، وفي بعضها بدونه، فهو مفعول لقوله: "لا يجهر" اختلفت الروايات في القراءة خلف الإمام، فيفهم من بعضها الأمر بما خلفه، وفي بعضها ورد النهي مطلقاً، وفي بعضها ورد النهي مقيداً بما إذا جهر الإمام؛ ولذا الختلفت الأئمة ﴿ في هذه المسألة، وأشار المصنف بالترجمة إلى ما هو المرجح عندهم في الجمع بين اختلاف هذه الروايات، بأنهم حملوا روايات النهي على ما إذا جهر الإمام، وروايات الأمر إذا أخفى الإمام القراءة، ولذا بوب المصنف أولاً هذه الترجمة، وأورد فيها الروايات الدالة على القراءة، ثم بوب بعد ذلك ترك القراءة فيما إذا جهر، وأورد فيها الروايات الأخرى المناسبة لها، فكأنه جمع بالترجمتين بين الروايات المختلفة الواردة في ذلك الباب، ونفصل أولاً اختلاف الفقهاء في المسألة موضحاً لأقوالهم عن كتب فروعهم، مع أن اختلاف الأئمة في هذه المسألة ليس بشديد؛ لأن جمهور الأئمة متفقون على عدم وجوب القراءة خلف الإمام، قالت الجنفية رضُّ – ولهم قول واحد في هذه المسألة لا اختلاف بينهم في ذلك –: إنه لا يقرأ المؤتم خلف الإمام مطلقاً، لا في الجهرية ولا في السرية، وبه قال ابن وهب والأشهب من المالكية كما في "الباجي"، وبه قال الثوري والأوزاعي في رواية، وبه قال أحمد في رواية، وهو قول ابن المسيب في جماعة من التابعين، كذا في "العيني على البخاري"، وفي "إمام الكلام" عن "البناية": وبه قال عروة بن الزبير وسعيد بن جبير والزهري والشعبي والنخعي =

مَوْلَى هِشَامٍ بْنِ زُهْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ

= وابن أبي ليلي والحسن بن حي، ومذهب الإمام مالك: أنه لا يقرأ في الجهرية، ويستحب القراءة في السرية، وعند الشافعي يجب على المأموم قراءة الفاتحة في السرية والجهرية، وبه قال الليث وأبو ثور، وفي القديم: لا يجب في الجهرية، نقله أبو حامد، وحكى الرافعي وجهاً: أنه لا يجب في السرية، وأما مذهب الإمام أحمد، فقال الشيخ عبد القادر بن عمر الشيباني الحنبلي في "نيل المآرب" في باب الجماعة: ويسن للمأموم أن يقرأ الفاتحة وسورة أيضاً حيث شرعت في سكتات إمامه، ويقرأ المأموم استحباباً الفاتحة وسورة فيما لا يجهر فيه الإمام متى شاء، أو كان لا يسمعه لبعد أو طرش، فإن سمع همهمة الإمام ولم يفهم قراءته، لم يقرأ نص عليه، فلعلك قد دريت مما تقدم أن جمهور الفقهاء والأئمة الأربعة متواطؤون على سقوط الوجوب عن المقتدي، والاختلاف فيما بينهم في الاستحباب، وليس القول بالوجوب إلا قول واحد للإمام الشافعي، وهذا القول وإن كان المشهور عند أصحابه، لكن مع القول بوجويما يسقط قراءة الفاتحة عندهم في مواضع، كما لا يخفي على من طالع كتب الفقه الشافعية، ففي "الأنوار" وحواشيه من فقه الشافعية: يجب قراءة الفاتحة على الإمام والمأموم والمنفرد في السرية والجهرية في كل ركعة إلا في ركعة المسبوق؛ فإنه يتحملها الإمام عنه، وفي معنى المسبوق كل من تخلف عن الإمام لعذر كرحمة ونسيان وبطؤ حركة بأن لم يقم من السجود إلا والإمام راكع أو هاو للركوع، وحينفذ فقد يتصور سقوط القاتحة في سائر الركعات بأن أدرك الإمام راكعاً في الأولى، ثم زحم عن السجود في كل ركعة، فلم يقم من السحود إلا والإمام راكع أو هاو للركوع، وبمثل هذا في "الإقناع" وحواشيه و"التوشيح" وغير ذلك من كتب الشافعية، فعلم لهذا أن قوله على: لا صلاة إلا بفائعة الكتاب مجمع عند الأربعة أنه مخصوص بغير المأموم، والإمام يتحمل عنه وحوب الفاتحة مطلقاً عند الثلاثة، وفي بعض الأحيان عند الشافعية أيضاً، ومن ينقل عنهم غير ذلك فهو إما جهل عن كتب مذهبهم، أو تخليط لأقوالهم لخداع الناس، والله الموفق لما يحب ويرضي، هذا وقد أخرج الإمام الترمذي عن الإمام أحمد بن حنبل هذا التأويل نصاً؛ إذ قال: وأما أحمد بن حنبل فقال: معني قول النبي ﷺ: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب إذا كان وحده، واحتج بحديث حابر المذكور في الباب السابق، قال أحمد: فهذا رجل من أصحاب النبي ﷺ تأول قول النبي ﷺ: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أن هذا إذا كان وحده، واختار أحمد مع هذا القراءة خلف الإمام. قلت: وقد تقدم أن للإمام أحمد فيه روايتين، ولا يذهب عليك أن الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء ذهبوا إلى أن مدرك الإمام في الركوع هو مدرك الركعة. قال ابن عبد البر: هذا مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم والنوري والأوزاعي وأبي ثور وأحمد وإسحاق، ولا يتمشى هذا القول إلا بكفاية الإمام عن قراءة المقتدي، وما أورد عليه الشوكاني مردود عليه. يَقُولُ: "مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأُمِّ الْقُرْآنِ، فَهِيَ حَدَاجٌ هي خِدَاجٌ هي خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامِ"، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! إِنِّي أَحْيَانًا أَكُونُ وَرَاء الإمامِ: قَالَ: فَغَمَزَ ذِرَاعِي بدل من حداج أبو السائب

من صلى صلاة: مفعول به أو مفعول مطلق. وقال ميرك: التنكير فيه إن أريد به البعضية كالظهر والعصر وغيرهما كان مفعولاً به، وإن أريد به الجنس يحتمل أن يكون مفعولاً به وأن يكون مفعولاً مطلقاً "لم يقرأ فيها بأم القرآن" أي الفاتحة، وفيه رد على من كره التسمية بذلك. "فهي خداج" بكسر الخاء المعجمة ودال مهملة فألف فحيم، أي ذات نقصان، حذف لفظ "ذات" وأقيم خداج مقامه. وقال القاري: أي ناقصة أو منقوصة، وذات خداج من قولهم: خدجت الناقة إذا ألقت ولدها قبل أوان النتاج وإن كان تمام الخلق، وأخدجته إذا ولدته ناقصاً وإن كان لتمام الولادة، هكذا قاله الخليل وغيره، وقال جماعة من أهل اللغة: خدج وأخدج بمعني "هي خداج هي خداج" زاده تأكيداً لقوله الأول. "غير تمام" بيان لقوله: "خداج" أو بدل منه، وقيل: إنه تأكيد، وقيل: تفسير من أحد الرواة لقوله: "حداج"، قاله القاري، والظاهر أنه تأكيد من كلامه ﷺ؛ لئلا يتوهم أن من لم يقرأ بفاتحة الكتاب يبطل صلاته، كذا في "البذل". قال الزرقاني: هو حجة قوية على وجوب قراءتما في كل صلاة، لكنه محمول عند مالك ومن وافقه على الإمام والفذ؛ لقوله ﷺ: وإذا قرأ فأنصتوا. رواه مسلم. قال ابن عبد البر: وزعم من لم يوحب قراءتما في الصلاة أن قوله: "خداج" يدل على جوازها؛ لأن الصلاة الناقصة جائزة، وهذا تحكم فاسد؛ لأن الناقص لم يتم، والظاهر أن هذا رد منهما على الحنفية؛ لأن عامتهم يفهمون عن الحنفية ألهم قالوا بجواز الصلاة بدون الفاتحة، ولذا تعجب الحافظ في "الفتح" أشد التعجب، والحقيقة ليس كذلك، والحنفية أبداً ما قالوا بجوازها بدون الفائحة، ولله در الحنفية، ما قالوا إلا ما ورد في الحديث: إن هذه الصلاة ناقصة ذات حداج ونقصان يجب إعادها، نعم، من أثبت بهذا الحديث بطلان الصلاة، فهذا تحكم منه فاسد؛ لأن الناقص لا يقال له: معدوم، فليت شعري لمن يكون الحديث حجة قوية، وليت شعري ممن العجب أكثراً من الذين قالوا بنقص الصلاة من غير الفاتحة بعين ما جاء في الحديث، أو من الذين قالوا بالبطلان زائداً على مؤدى الحديث، ولو فرض أن الحديث لا يدل إلا على الفريضة، فلا يُخالف الحنفية؛ لأنهم قالوا بوجوب الفائحة، والوجوب يثبت بالأخبار الآحاد الدالة على الفريضة، فلابد للوجوب أن يكون بعض الأدلة دليلاً على الفريضة ليبقى الوحوب بعد ذلك؛ لكونما أحباراً آحاداً، فتأمل؛ فإنه دقيق بل أجلى من الشمس.

قال إخ: أبو السائب، "فقلت: يا أبا هريرة! إني أحياناً" أي في بعض الأوقات "أكون وراء الإمام" قال الباجي: وهذا اعتراض من أبي السائب على العموم بالعمل الشائع عنده، وما شاهده من الأئمة في ترك القراءة وراء الإمام. "قال" أبو السائب: "فغمز" أي كبس بيده "ذراعي" وهو الساعد تأنيساً وتنبيها له على فهم مراده. قلت: بل إشارة إلى أن ما يقوله من عموم القراءة ليس مما يشتهر به؛ فإنه لما أنه خلاف ما عليه الجمهور، ولا يشيعه في الناس؛ فإن أبا هريرة قد يعمل على ظاهر ألفاظ الحديث أدباً بالحديث واحتراماً به كما هو معلوم عند المحدثين، =

ثُمَّ قَالَ: اقْرَأْ كِمَا فِي نَفْسِكَ يَا فَارِسِيُّ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "قَالَ الله تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدي نِصْفَيْنِ، فَنِصْفُهَا لِي وَنصْفُهَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ"،

= ولذا قال في حلية الوضوء: "يا بيني فروخ! أنتم ههنا لو أعلم أنتم ههنا ما توضأت هذا الوضوء" الحديث أخرجه مسلم. قال القاضي: إنما أراد أبو هريرة بكلامه هذا أنه لا ينبغي لمن يقتدى به إذا ترخص في أمر الضرورة، أو تشدد فيه لاعتقاده مذهباً شذ به عن الناس أن يفعله بخضرة العامة الجهلة، فعلم هذا أن أبا هريرة قد يأخذ بالشدائد في الاجتهاد، خلافاً لما عليه الجمهور الفقهاء، ولذا نازعه ابن عباس في في الوضوء مما مست النار بالوضوء من الماء الحار؛ فإنه لما روى أبو هريرة: توضأوا مما مست النار، فقال له ابن عباس: يا أبا هريرة! إنا ندهن بالدهن وقد سخن بالنار، الحديث، وغير ذلك مما لا يخفى على من له نظر في كتب الحديث، فلما كان الأمر بقراءته خلف الإمام مطلقاً من اجتهاده، ولذا ذكر مستدله بغمز ذراعه، وهذا إذا أثبت به خلاف الجمهور كما عليه المشايخ، وإلا فظاهر الحديث عندي لا يدل على القراءة خلف الإمام كما ستقف عليه.

يا فارسي: أي يا عجمي، ولعل أصله كان من فارس، وهو الشيراز وما حوله، كذا في "حاشية الطحاوي" عن "كشف المغطى". وقال ابن رسلان: وليس تسميته بالفارسي في "مسلم"، ثم اعلم أن المشهور بينهم أن هذا الأثر حجة القراءة خلف الإمام مطلقاً بشيء من الروايات نصاً، فيؤول هذا القول إليه، ويقال: معناه اقرأ بحا سراً، وإلا فحقيقة القراءة في النفس هي إجراؤها في القلب المعبر بالتدبر في المعاني الذي هو عين الخشوع في الصلاة، ويؤيده ما سيأتي من رواية أبي هريرة بنفسه ألهم تركوا القراءة فيما جهر بحا، وقال عيسى وابن نافع: ليس العمل على قوله: "اقرأ بحا في نفسك"، ولعله أراد إجراءها على قلبه دون أن يتراها بلسانه، ويحتمل أن يكون معناه: اقرأ حال كونك مصلياً في نفسك أي في حد ذاتك كما قيل: الدار في يقسها قيمتها كذا، فافهم. "فإني سمعت رسول الله بحل احتجاج منه على ما ذهب إليه من عموم القراءة، وبيان لمأخذ احتهاده، "يقول: قال الله تبارك وتعالى" وهذا النوع من الحديث يقال له في الاصطلاح: الحديث القدسي. قال القاري: هو ما يكون بإلهام أو منام أو بواسطة ملك بالمعنى، فيعبره بلفظه وينسبه إلى ربه، قال العيني: ويسمى بالحديث الإلهي والرباني، والفرق بينه وبين القرآن أن لفظه معجز ومنسزل بواسطة جبريل فين. وقال الطيبي: القرآن هو اللفظ المنزل به جبريل في على رسول الله في للإعجاز، والقدسي إخبار الله رسوله معناه الطيبي: القرآن هو اللفظ المنزل به جبريل في على رسول الله في للإعجاز، والقدسي إخبار الله رسوله معناه الطيبي: القرآن هو اللفظ المنزل به جبريل في على وسول الله في للإعجاز، والقدسي إخبار الله رسوله معناه الطيبي: القرآن هو اللفظ المنزل به جبريل في على وسوله الله الأحاديث لم يضفه إلى الله ولم يروه عنه.

قسمت الصلاة: أي الفاتحة، سميت صلاة؛ لأنها لا تتم إلا بما كقوله عليمة: الحج عرفة، فهو بحاز من إطلاق الكل على الجزء، أو لأنها بمعنى الدعاء كما بسطه الباجي. "بيني" قدم ذاته؛ لأنه الموجود حقيقة و"بين عبدي بنصفين" بزيادة الباء في النسخ كذا في رواية يجيى، فهي للملابسة أو زائدة، وفي بعض الروايات بدون الباء، =

قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "اقْرَؤُوا يَقُولُ الْعَبْدُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ يَقُولُ الله:

= وكذا في نسخ "موطأ محمد"، والمراد التنصيف باعتبار الآيات كما هو ظاهر، وفيه أيضاً دليل آخر على أن التسمية ليست جزءاً من الفاتحة، فنصفها لي خاصة ونصفها لعبدي؛ فإنحا سبع آيات، الثلاثة الأول فيها تحميد وثناء، والرابعة مشتركة، وهي قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، ففيها إقرار العبودية من العبد والاستعانة منه تعالى، والثلاثة الأخرى خالصة للعبد دعاء له. قال الزرقاني: فيه حجة قوية على أن البسملة ليست من الفاتحة. وقال النووي: هو أوضح ما احتجوا به؛ لألها سبع آيات بالإجماع. "ولعبدي ما سأل" فأعطى لعبدي ما سأل من أحد النصفين، فهو وعد منه عزّوجل بإجابة النصف الذي لعبد، ويحتمل أن يكون هذا وعداً لما وراء النصف، يعني أن نصفها ثابت لي، ونصفها لعبدي متحقق، وأوذن له أن يسأل ما شاء غيره أيضاً، قال رسول الله ﷺ في توضيح ما قاله تعالى وتفصيل ما أجمل من التنصيف: "يقول العبد" وليس في رواية مسلم: اقرؤوا، ولفظه: "فإذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ بِلَّهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾" فيه أيضاً دليل لمن قال: إن التسمية ليس بجزء الفاتحة، وهو حجة بوجهين، الأول: أنه ﷺ لم يقرأها في ذاك التفصيل، و لم يبين فضلها كما بين فضل كل جزء. والثاني: أنه بدأ القراءة بـــ"الحمد لله رب العالمين" كذا في "الباجي". "يقول الله" تبارك وتعالى: "حمدني عبدي"، والحمد: هو الثناء على الجميل الاختياري، نعمة كان أو غيرها، ولأهل العرف تدقيقات في تعريفه كما في "حواشي جلال التهذيب". ويقول العبد: "الرحمن الرحيم" يقول الله تعالى: "أثنى على عبدي" والثناء: هو ذكر الخير باللسان على جهة التعظيم، فهو أعم من الحمد والمدح والشكر وغير ذلك كما يظهر من كتب التفاسير. "يقول الله" عزوجل: "مجدي عبدي" أي عظمني، والتمجيد الثناء بصفات الجلال، ويوم الدين يوم الجلال كما في الروايات، أي ذكرين بالعظمة والجلال، وفي هذا الاعتراف من التعظيم والتفويض للأمر ما لا يخفى. "يقول العبد: "إياك نعبد" أي نخصك بالعبادة، وقدم المعمول للاختصاص والحصر "وإياك نستعين" أي نطلب منك الإعانة في الأمور كلها. "فهذه الآية بيني وبين عبدي" فإن أولها تعظيم له تعالى بإقرار العبادة له تعالى، وآخرها دعاء الإعانة منه تعالى. "ولعبدي ما سأل" من العون وغيره، وكرره تأكيداً، والمراد هو ما ذكره أولاً. "يقول العبد: "اهدنا" بيان للمعونة المطلوبة، أو إفراد لما هو أعظم مقصود "الصراط المستقيم" أي المنهاج الواضح الذي لا إعوجاج فيه، والمراد: دين الإسلام، بل متابعة الحبيب، ولذا بدل به قوله: "صراط الذين أنعمت عليهم" من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين. "غير المغضوب عليهم" أي اليهود "ولا" بمعنى غير "الضالين" أي النصاري. "فهؤلاء" الآيات مختصة "لعبدي"، أو هؤلاء الأدعية موعودة لعبدي. "ولعبدي ما سأل" من المذكور، فهو وعد للإجابة، أو المراد غير المذكور، فالمعني هذا متحقق وغيره مما يسأله العبد موعود أيضاً، واختلف المعتنون بحل "الموطأ" أن إثبات الترجمة بأي جزء من الحديث، فقيل: بقوله: خداج باعتبار أنه بمعنى خلاف الأفضل، وقيل: بقوله: "اقرأ بها في نفسك"، واختاره أكثرهم، لكنه أيضاً لا يوافق مذهب الإمام؛ لأن أمره بالقراءة في النفس عام للجهرية والسرية، -

حَمِدَنِي عَبْدِي، يَقُولُ الْعَبْدُ: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۖ يَقُولُ اللهِ: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، يَقُولُ الْعَبْدُ: ﴿ مَالِكَ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ يَقُولُ الله: مَجَّدَنِي عَبْدِي، يَقُولُ الْعَبْدُ: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فَهَذِهِ الآية بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، يَقُولُ الْعَبْدُ: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ فَهَؤُلاءِ لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ".

١٨٧ - مَالِكَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ خَلْفَ الإِمَامِ فِيمَا لا يَجْهَرُ فيه الإمَامُ بِالْقِرَاءَةِ.

١٨٨ - مَالَكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَعَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ كَانَ يَقْرَأُ خَلْفَ الإمَامِ فيمَا لا يَجْهَرُ فيه الإمَامُ بالْقرَاءَة.

أنه كان يقوأ: ولا يقرأ فيما حهر فيه. القاسم بن محمد: ابن أبي بكر الصديق كان يقرأ خلف الإمام فيما لا يجهر فيه الإمام بالقراءة، يشكل عليه ما رواه الإمام محمد: أحبرنا أسامة بن زيد المدني، حدثنا سالم بن عبد الله ابن عمر قال: "كان ابن عمر الله الله يقرأ خلف الإمام" قال: فسألت القاسم بن محمد عن ذلك، فقال: إن تركت فقد تركه ناس يقتدي بمم، وإن قرأت فقد قرأه ناس يقتدي بمم، وكان القاسم ممن لا يقرأ، ويمكن أن يجمع بينهما: أنه لما كان يجوز الأمرين، فقد كان يقرأ وقد لا يقرأ.

[–] ومذهب الإمام مالك أفضلية القراءة في السرية خاصة، والأولى عندي أن إدخال الحديث في الترجمة ليس لإثباتها، بل الترجمة بمنسزلة الشرح للحديث يعني ما يظهر من عموم الأمر بقراءة الفاتحة خلف الإمام مقيد عنده بالسرية، فيكون الترجمة بمنزلة التوجيه للحديث، وإثبات الترجمة بالآثار الآتية المصرحة لمذهبه، وتقدم أن الحديث استدل به بعضهم على عموم القراءة خلف الإمام مطلقاً، وهو لا يدل عليه أصلاً كما بسطناه قبل ذلك، ولو سلم فهو احتهاد من أبي هريرة ﷺ، واحتهاد الصحابي لا حجة فيه؛ إذ خالفه جمهور الصحابة، وتقدم أن جمهورهم على ترك القراءة حلف الإمام، ولا يذهب عليك أن الحديث لو دل على القراءة خلف الإمام بوجه واحد مع الخلف فيه، فهو يدل على أن التسمية ليست بجزء من الفاتحة بخمسة وجوه، فليت شعري ما الباعث على أن المستدلين بهذا الحديث على ما قالوا يقولون بما يدل عليه الحديث بوجه واحد، ولا يقولون بما يدل عليه الحديث بخمسة أوجه، فتدبر.

١٨٩ – مَالك عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ: أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ كَانَ يَقْرَأُ خَلْفَ الإمَامِ فيمَا لا يَجْهَرُ فيه الإمَامُ بِالْقِرَاءَةِ. قال يحْيى: قَالَ مَالك: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلكَ.

قال مالك وذلك: أي الآثار المذكورة من التابعين الثلاثة "أحب ما سمعت" من الآثار "إلى" متعلق بـــ"أحب". بين جهر الإمام وسرد أحب إلى؛ فإنها راجع عند الإمام مالك؛ ولذا اختار هذا القول مسلكًا، وعند الحنفية الآثار الدالة على ترك القراءة مطلقاً أرجح فاختاروها، قال الإمام محمد في "موطئه": لا قراءة خلف الإمام فيما جهر فيه، ولا فيما لم يجهر فيه، بذلك جاءت عامة الآثار، ثم أخرج الإمام محمد الآثار في ذلك المعني، فروى عن ابن عمر أنه قال: "من صلى خلف الإمام كفته قراءته"، وأخرجه الإمام مالك أيضاً كما سيأتي في الباب الآتي، وأخرج عن القاسم ابن محمد الله أنه كان لا يقرأ خلف الإمام، وتقدم الكلام عليه، وروي عن ابن مسعود بطرق وألفاظ مختلفة، منها: أنه قال: "أنصت؛ فإن في الصلاة شغلًا سيكفيك الإمام"، وهكذا أخرجه ابن أبي شيبة والطحاوي عنه، وفي "التنسيق": حيد الإسناد لا يتصور فيه الكلام، وأيضاً أخرج الطحاوي بسنده عنه بلفظ: "ليت الذي يقرأ خلف الإمام مليء فوه ترابا"، وعن علقمة بن قيس بلفظ: "أن أعض على جمرة أحب إلى من أن أقرأ خلف الإمام"، وأخرجه في "كتابه الآثار" عن إبراهيم، قال: "ما قرأ علقمة بن قيس قط فيما يجهر ولا فيما لا يجهر" الحديث، وروى عن سعد بن أبي وقاص الله قال: "وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه جمرة"، ورواه عبد الرزاق في مصنفه بلفظ: "في فيه حجر"، وروى عنه بلفظ: "لا صلاة له"، وروى عبر عمر بدر الخطاب فلهم أنه قال: "ليت في فيم الذي يقرأ خلف الإمام حجراً". قال في "التنسيق": وهذا سند جيد لا كلام فيه، ثم رد ما نقل عنه بخلافه فارجع إليه، وروي عن زيد بن ثابت عليه أنه قال: "من قرأ خلف الإمام فلا صلاة له"، وأخرج مسلم في صحيحه بسنده عن زيد، قال: "لا قراءة مع الإمام في شيء"، وأخرجه الطحاوي بمعناه، وروي في الباب عن ابن مقسم أنه سأل عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وجابراً قالوا: "لا يقرأ خلف الإمام في شيء من الصلوات" أخرجه الطحاوي، وعن على الله على قال: "من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة" أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق، وبسط الكلام على هؤلاء الآثار في "التنسيق"، وروى عن أبي الدرداء أخرجه النسائي، وصوب وقفه، والطحاوي. قلت: ولو سلم وقفه، فلا ينكر من تقريره الله وفي الباب عن ابن عباس: سئل: أقرأ والإمام بين يدي؟ قال: لا، أخرجه الطحاوي، وروى عنه بمعناه مرفوعاً، لكن قال الدار قطيي: رفعه وهم، وتقدم أثر جابر عند مالك في الباب السابق بلفظ: "لم يصل إلا وراء الإمام"، وأخرجه محمد في موطئه. وفي "التنسيق": رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح، وأخرجه ابن أبي شيبة بلفظ: "لا تقرأ خلف الإمام إن جهر، ولا إن خافت" هذا إجمال الكلام على الآثار ذكرناه تبعاً للإمامين الهمامين مالك ومحمد عليه، وإلا فالكلام على المسألة بسيط حداً لا يسعه هذا الوحيز؛ فإنما ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع جمهور الصحابة والقياس، وقد ذكرنا في رسالة مستقلة.

تَرْك الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الإمام فيما جَهَرَ فيه

١٩٠ - مَالِكَ عَنْ نَافِعِ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذًا سُئلَ هَلْ يَقْرَأُ أَحَدٌ خَلْفَ الإِمَامِ؟ قَالَ: إِذَا صَلَّى أَحَدُّكُمْ خَلْفَ الإِمَامِ فَحَسْبُهُ قِرَاءَةُ الإِمَامِ، وَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيَقْرَأُ، قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ لا يَقْرَأُ خَلْفَ الإِمَامِ.

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْت مَالكاً يَ**قُولُ: الأَمْرُ** عِنْدَنَا أَنْ يَقْرَأَ الرَّجُلُ وَرَاءَ الإمَام......

إذا سئل إلخ: ببناء المجهول "هل يقرأ أحد خلف الإمام؟ قال: إذا صلى أحدكم خلف الإمام فحسبه" أي كافيه "قراءة الإمام" ولا يقرأ خلفه مطلقاً؛ لقوله ﷺ: وإذا قرأ فأنصتوا. "وإذا صلى وحده فليقرأ، قال" نافع: "وكان عبد الله بن عمر لا يقرأ خلف الإمام" مطلقاً، ومذهب ابن عمر ﴿ إِنَّ اللَّهُ اللَّهُ القراءة خلف الإمام مطلقاً مشهور، وأثر ابن عمر 👶 هذا أخرجه الإمام محمد في موطئه بطرق مختلفة، فروى بطريق نافع عن ابن عمر بلفظ: "من صلى خلف الإمام كفته قراءته"، وبطريق أنس بن سيرين عن ابن عمر الله الله عن القراءة خلف الإمام، قال: "تكفيك قراءة الإمام"، وروى عن أسلم أن ابن عمر اللهماكان لا يقرأ خلف الإمام، وحمله الإمام مالك – كما يظهر من الترجمة – على ما إذا حهر الإمام، ولكن عموم الأثر لما كان مخالفًا للترجمة، فأعقبه يجيى قول الإمام مالك. يقول الأمر إلخ: المرجح عندنا أن يقرأ الرجل استحبابًا وراء الإمام فيما لا يجهر فيه الإمام بالقراءة، ويترك المُقتدي القراءة فيما يجهر فيه الإمام بالقراءة. قال ابن عبد البر: وحجته قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ (الأعراف:٢٠٤)، لا خلاف أنه نزل في هذا المعنى دون غيره، ومعلوم أنه في صلاة الجهر؛ لأن السر لا يسمع، فدل على أنه أراد الجهر خاصة. قلت: إلا أن عموم قوله تعالى: ﴿وإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ﴾ يأبي آخر كلام ابن عبد البر، ولو كان كما قال ما احتيج إلى زيادة قوله عزَّ شأنه: ﴿وَأَنْصِتُوا﴾ (الأعراف:٢٠٤)، فلا شك في أن السر لا يسمع، لكن الأمر بالإنصات يعم السر أيضاً، ويؤيده قوله عليه: وإذا قرأ فأنصتوا، ومن المعلوم أن الإمام في السرية أيضاً يقرأ، وأيضاً لو قيد هذه العمومات بالجهرية لم يبق عندهم لإسقاط الوجوب عن المقتدي في السرية دليل، مع أنه ساقط عند الجمهور والأثمة الأربعة إلا في قول للشافعي كما تقدم مبسوطاً، فالصواب أن هذه العمومات هي مسقطة لوحوب القراءة عن المقتدي مطلقاً، إلا أن الإمام مالكاً ومن قال بقوله، استحب القراءة في السرية؛ لما وقع في بعض الروايات من تخصيص الجهرية كما سيجيء، أو لأمر آخر كما يظهر من كلام الباجي؛ إذ قال: أستحب له أن يقرأ؛ لأنه إذا لم يشغل نفسه بالتفكر في قراءة الإمام إذا جهر، و لم يشغل نفسه بالتدبر، ولا يقرأ هو إذا أسر الإمام تفرغ للوسواس، وحديث النفس وما يشمله عن الصلاة، فأستحب له أن يقرأ، 🗨

قال ابن العربي في "عارضة الأحوذي": يقال للشافعي: عجبًا لك كيف يقدر المأموم في الجهرية على القراءة أينازع القرآن الإمام، أم يعرض عن استماعه، أم يقرأ إذا سكت؟ فإن قال: يقرأ إذا سكت، قبل له: فإن لم يسكت، وقد أجمعت الأمة على أن سكوت الإمام غير واجب، فمتى يقرأ؟ وكان ابن عمر شد لا يقرأ خلف الإمام، وكان أعظم الناس باقتداء رسول الله ﷺ. قلت: لكن ابن عمر لا يقرأ في الجهرية ولا في السرية كما تقدم.

انصرف إلى: أي فرغ أو توجه إلى الناس "من صلاة جهر فيها بالقراءة" وعند ابن عبد البر من طريق سفيان عن الزهري سمعت ابن أكيمة يحدث سعيداً، قال: سمعت أبا هريرة يقول: صلى رسول الله على صلاة الصبح، وكذا عند أبي داود في حديث سفيان، لكن فيه: نظن ألها الصبح. "فقال في: هل قرأ معي منكم أحد؟" وهذا السؤال ظاهر في أنه ما قرأ بالجهر، وإلا فيقول في: من قرأ معي، وفيه أصرح دليل على أن الشائع عند الصحابة كان عدم القراءة مطلقاً، وإلا لما احتيج إلى السؤال بهذا السياق "آنفاً" بمد أوله وكسر النون أي قريباً، ومدها هو المشهور، وقد يكسر، يقال: فعلته آنفاً أي في أول وقت كذا في "البذل". "فقال رحل": وهذا دليل آخر على ما قلته أولاً: من أن الشائع كان خلافه، وإلا فيقول كل واحد: نحن قرأناه. "نعم، أنا" قرأت "يا رسول الله! قال" أبو هريرة: "فقال رسول الله في: إني" كنت "أقول: في نفسي مالي أنازع" بفتح الزاي "القرآن" بالنصب على أنه مفعول ثان. "البذل" قال الباجي: قد يقال مثل هذا اللفظ لمعان، أحدها: أن يعاتب الإنسان نفسه فيقول: ما لي فعلت كذا وكذا، وقد يقال لمعني التثريب واللوم لمن فعل ما لا يجب، فيقول: ما لي أوذي وما لي أمنع حقي، وقد يقال إذا أنكر أمراً غاب عنه سببه، فيقول: ما لي لم أدرك أمر كذا، وما لي لم أوقف على أمر كذا، معني ذلك في الحديث هو الثاني، يعني ما لي ينازعونني في القراءة، ويقرءون معي، ولا يفردونني بالقراءة.

ما لي أنازع القرآن: أي شيء حصل لي أنازع القرآن. فيما جهر فيه إلخ: من الصلوات "رسول الله ﷺ فاعل لقوله: "جهر". ﷺ "بالقراءة حين سمعوا ذلك" التثريب "من رسول الله ﷺ أثبت أكثر المحدثين كونه من كلام ابن شهاب، وحقق الشيخ في "البذل" كونه من كلام أبي هريرة ﷺ، وهو الصواب، ولو سلم كونه من كلام الزهري، =

مَا جَاءَ فِي التَّأْمِين خَلْفَ الإمَام

فإذا يكون الحديث أوفق بقول من يمنع القراءة خلف الإمام مطلقاً؛ لأنه لم يبق إذا تخصيص الجهرية، وبقي عموم قوله ﷺ: ما لي أنازع القرآن، ولذا ترك الصحابة ﴿ القراءة خلف الإمام مطلقاً كما تقدم عن "الهداية"، وغرض المصنف بجذه الرواية تأييد لما قاله أولاً من ترجيح ترك القراءة في الجهرية، والأمر المرجح عندنا الحنفية هو ترك القراءة خلف الإمام.

التأمين خلف الإهام: التأمين مصدر أمن بالتشديد، أي قال: آمين بالمد والتخفيف. قال العيني: نص أهل اللغة أن التشديد لحن العوام، وهو خطأ في المذاهب الأربعة، واختلفت الشافعية في فساد الصلاة بذلك، وعند أبي حنيفة وعندهما لا تفسد، وعليه الفتوى، وهي من أسماء الأفعال، ومعناه: اللهم استجب عند الجمهور، وقيل: غير ذلك مما يرجع إلى هذا المعنى. قال العيني: آمين ليس من أوزان كلام العرب، وهو مثل هابيل وقابيل، وقيل: هو تعريب همين، وقيل: اسم من أسمائه تعالى إلا أنها سقط حرف النداء، فأقيم المد مقامه. وفي "المجتبى": لا خلاف أن "آمين" ليس من القرآن حتى قالوا بارتداد من قال: إنه منه، واختلفت الأنمة في تأمين الإمام، فالمشهور عن الإمام مالك، وهو رواية عن الإمام مالك، وهو المعتمد عندهم، وعنه: أنه يؤمن ولكن قال الباجي: إذا أسر القراءة، فلم لا يؤمن في الجهرية ويؤمن في السرية، ورواية المنالائة بتأمين الإمام، إلا أنهم اختلفوا في الجهر بعد اتفاقهم على يختلف أصحابنا في أنه يقول: آمين، وقال الأثمة الثلاثة بتأمين الإمام، إلا أنهم اختلفوا في الجهر بعد اتفاقهم على الشافعي وأحمد: يجهر بها في السرية، فقالت الحنفية: لا يجهر في الجهرية أيضاً، وكذا عند المالكية كما في "الباجي"، وقال الشافعي وأحمد: يجهر بها في الجهرية ومالك والشافعي في الجديد: يأتي بما سراً، وقال الشافعي في الجديد: إن المنفرد والإمام والمأموم كل المجهرية، كذا في "العيني" و"البذل"، ثم التأمين مندوب عند الجميع، وأوجبه الظاهرية لظاهر الأوامر.

إذا أمن الإمام إلخ: هذا ظاهر في أن الإمام أيضاً يؤمن، ولا حاجة إلى الجواب عن الإمام مالك على رواية المدنيين، وأما على الرواية المشهورة فأحيب بأجوبة، منها: أنما قضية شرطية، وتعقب بأن التعبير بــ"إذا" يشعر بتحقيق الوقوع. ومنها: أنه لا يوحد في غير حديث الزهري، وتعقب بأن الزهري إمام لا يضره التفرد، مع أنه يوجد في غيره أيضاً. ومنها: أنه رجح الروايات الدالة على أن الإمام لا يؤمن بجهة المعنى، وهي أن الإمام يختص بالدعاء، فينبغى أن يختص المأموم بــ"آمين". ومنها: أن معنى "أمن" بلغ موضع التأمين كما يقال: أنجد بلغ نجد =

فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ". قَالَ: ابْنُ شِهَابٍ: الوقفة والفيل والرماه وَكَانَ رسول الله ﷺ يقول: آمينَ.

١٩٣ - مَالك عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْن عَبْد الرَّحَمْن، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ وَلا الضَّالِّينَ ﴾ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ وَلا الضَّالِّينَ ﴾ فَقُولُوا: آمينَ؛ فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الملائكَة غُفرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ".

= وإن لم يدخلها كذا في "الزرقاني" مفصلا، وتعقب بأنه بحاز، والحقيقة أولى. "فأمنوا" أي قولوا: آمين، استدل بحذا الحديث على المسألتين ذكرهما شراح البخاري، الأول: ما قال بعضهم: إن تأمين المأموم موقوف على تأمين الإمام. قال الحافظ: ظاهر سياق الأمر أن المأموم إنما يؤمن إذا أمن الإمام لا إذا ترك، وقال به بعض الشافعية، وادعى النووي في "شرح المهذب" الاتفاق على خلافه، ونص الشافعي في "الأم" على أن المأموم يؤمن، ولو تركه الإمام سهواً أو عمداً. والثانية: ما قال الحافظ: استدل به على تأخير تأمين المأموم عن تأمين الإمام؛ لأنه رتب عليه بالفاء، ولكن المراد إذا أراد التأمين، وبذلك قال الجمهور. "فإنه" الضمير للشأن "من وافق تأمينه" ولفظ البخاري: فإن الملائكة تؤمن، فمن وافق تأمينه. "تأمين الملائكة" في القول والزمان لا في الإخلاص كما حزم به والظاهر أن المراد بالملائكة: التي في السماء كما سيحيء في الرواية الآتية، ولفظ مسلم: "فوافق ذلك قول أهل السماء"، وقيل: المراد بهم الحقظة، وقيل: الذين يتعاقبون منهم، وقيل: الذين يشهدون تلك الصلاة. "غفر له ما الصعاء"، وقيل: المراد بهم الحقظة، وقيل: الذين يتعاقبون منهم، وقيل: الذين يشهدون تلك الصلاة. "غفر له ما الصغائر. قلت: لو حصل كمال الندم عند القيام بمخضرته عز شأنه وحل برهانه، فلا مانع من التعميم كما تقدم في الوضوء، وقيل: ليس المكفر هو التأمين الذي فعل العبد بل وفاق الملائكة، وليس ذلك إلى صنعه، بل فضل من الشميم مها حقوق الناس، قاله الزرقاني، ثم وقع في بعض الروايات زيادة: "وما تأخر"، وأثبت الزرقاني تبعًا للحافظ شذوذه.

وكان رسول الله: هذا مرسل، وكذا في "موطأ محمد"، ووصله حفص بن عمر المدني عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة به، أخرجه الدار قطني في "العلل"، وقال: تفرد به حفص، وهو ضعيف، وذكر له الزرقاني بعض طرق أخر، وهذا محمول عند المالكية على الانفراد كما في "الباجي"، وعمومه حجة للجمهور منهم الحنفية. فقولوا إلخ: أيها المقتدون به: "آمين" قالت المالكية: هذا حجة ظاهرة على أن الإمام لا يؤمن؛ لأن القسمة تنافي الشركة، وهو الحامل على صرف قوله على: إذا أمن عن ظاهره، وأنت خبير بأن هذا الحديث لا يدل على أن الإمام لا يؤمن، بل هو ساكت عنه، ولا شك في أن الحديث السابق نص في معناه هذا، =

= وقد ورد في بعض الروايات بعد ذلك زيادة قوله عليمة: فإن الإمام يقولها، وهو نص لا يقبل التأويل أخرجه النسائي في "سننه"، وعبد الرزاق في "مصنفه"، وابن حبان في "صحيحه"، فعلم أن الروايات الخالية عنها مختصرة كذا في "السعاية"، والأوجه ما قاله المشايخ: إن تأمين الإمام لما لم يكن ظاهراً؛ لأنه يخفيه علق تأمين المأموم على قوله: ﴿ وَلا الضَّالِّينِ ﴾، فمؤدى هذا الحديث والذي قبله واحد، وهو الموافقة مع تأمين الإمام، ولذا قال العلماء كما في "التعليق الممجد": إن المأموم في كل شيء يتعقب الإمام إلا التأمين، فيستحب المقارنة، وبه صرح جمع من الشافعية كما صرح في كتب فروعهم، ولتحصيل المقارنة علق التأمين في هذا الحديث على قوله: "ولا الضالين"، فالغرض بهذا السياق الإشارة إلى المقارنة، أو إشارة إلى أن تأمين المأموم لا يتوقف على تأمين الإمام كما توهم بعضهم بقوله ﷺ: إذا أمن الإمام كما تقدم في الحديث السابق، أو إشارة إلى بيان وقت تأمين الإمام، فإن الإمام إذا أسر بالتأمين لا يعرف المقتدي وقته إلا بسماع "ولا الضالين" فتأمل، ولم يذكر المصنف حديثاً ولا أثراً يدل نصاً على جهر آمين أو إخفائها، ولعل وجهه ما تقدم أن الراجح عندهم الإخفاء، وهو الأصل في الدعاء، أو يقال: إن حديث الباب يدل على الإخفاء؛ فاكتفى به، واستدل الجمهور على إخفاء آمين بروايات، منها: حديث الباب؛ فإنه ﷺ علق فيه التأمين على قوله: "ولا الضالين" ولو جهر به الإمام لم يحتج إلى قوله: "ولا الضالين" بل علقه على آمين، وهو حديث صحيح أخرجه الشيخان والجماعة وبمعناه أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي موسى الأشعري. ومنها: حديث أبي هريرة: "إذا قال الإمام: ﴿وَلا الضَّالِّينَ ﴾ فقولوا: آمين؛ فإن الإمام يقولها" الحديث رواه أحمد والنسائي والدارمي، وإسناده صحيح، ورواه ابن حبان في صحيحه، وفيه دليل صريح على إخفاء الإمام، وإلا فلم يحتج إلى قوله ﷺ: فإن الإمام يقولها. ومنها: حديث وائل بن حجر: "أنه صلى مع النبي ﷺ، فلما بلغ: "غير المغضوب عليهم ولا الضالين"، قال: آمين، وأخفى بما صوته" رواه أحمد وأبو داود الطيالسي وأبو يعلى الموصلي والدار قطني والحاكم في "المستدرك"، وأخرجه في "كتاب القراءات" بلفظ: "خفض بما صوته"، وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وللمحدثين في هذا الحديث كلام طويل لا يسعه المقام، فأوردوا على الحديث بعدة وجوه ردها الشيخ في "البذل"، والشيخ النيموي في "آثار السنن"، والشيخ التهانوي في "إعلاء السنن" شكر الله مساعيهم، فارجع إلى هذه المؤلفات إن شئت التفصيل، وفي الباب آثار كثيرة توافق المذهبين، والمرجح عندنا الحنفية آثار الإخفاء؛ لما قد تلونا عليك غير مرة أن أول نظر الحنفية يقع على كلامه تبارك وتعالى، فما يوافق نظمه فهو المرجح عندهم بلا مرية، والأوفق به ههنا الإخفاء؛ لقوله سبحانه وتقدس: ﴿ادْعُوا رَبُّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً﴾ (الاعراف:٥٥)، وأجمع أهل اللغة أن آمين هو الدعاء، فالأصل فيه الإخفاء، والله ملهم الرشد والصواب. وقال ابن عبد البر: في الحديث دليل على أن المأموم لا يقرأ خلف الإمام إذا جهر لا بأم القرآن ولا بغيرها؛ لأن القراءة بما لو كانت عليهم لأمرهم إذا فرغوا من الفائحة أن يؤمن كل واحد بعد فراغه

من قراءته؛ لأن السنة فيمن قرأ بأم القرآن أن يؤمن عند فراغه منها إلى آخر ما قاله.

١٩٤ - مَالِكَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: إِذًا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمينَ، وَقَالَت الْمَلائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: آمِينَ، فَوَافَقَتْ إحْدَاهُمَا الأُحْرَى، غُفرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مَنْ ذَنْبِهِ".

١٩٥ - مَالِكَ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى قَالَ: "إِذَا قَالَ الإِمَامُ: سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ؛ فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ منْ ذَنْبِهِ".

الْعَمَل في الْجُلُوس في الصَّلاةِ

١٩٦ - مَالِك عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوِيِّ، أَنَّهُ قَالَ:

إذا قال أحدكم آمين: أي في الصلاة كما في حديث مسلم بهذا السند، أو عقب قراءة الفاتحة مطلقاً كما يؤيده رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد بلفظ: إذا أمن القاري فأملوا. ويؤيده رواية أبي زهير عند أبي داود في قصة من ألَّح في الدعاء، قال المثيرُ: إن حتم بآمين فقد أوجب، "وقالت" بالواو في النسخ الموجودة، وكذا في "البخاري" وغيره، فما في بعض النسخ من حذفه ليس بشيء؛ لأنه ليس حواب الشرط؛ إذ حوابه لفظ: "غفر له". "الملائكة في السماء آمين" ڤيه تخصيص بملائكة السماء، وإشارة إلى أنما لا تختص بالحفظة، اللهم إلا أن يقال: إن العرب تقول: كل ما علا سماء. قال ابن عبد البر: الله أعلم بمراد رسوله بقوله: "في السماء". "فوافقت" كلمة "إحداهما الأخرى" يعني وقع تأمينهما في وقت واحد كما تقدم.

سمع الله لمن حمده: أي تقبل الله دعاء من حمده، وفيه ترغيب في التحميد، "فقولوا: اللهم ربنا" أي يا الله! ويا ربنا! ففيه تكرار النداء لمزيد الخشوع "لك الحمد"، وفي رواية: "ولك" بالواو، قال النووي: فيكون متعلقاً بما قبله أي سمع الله لمن حمد ربنا فاستحب دعاءنا، ولك الحمد على هدايتنا، وفيه رد على ابن القيم حيث جزم بأنه لم يرو الجمع بين اللهم والواو في ولك الحمد، قاله الزرقاني. العمل في الجلوس إلخ: يعني كيف يجلس في الصلاة أعم من أن يكون للتشهد أو بين السجدتين، وما يلحق بالجلوس كالإشارة في التشهد، واختلفت الأئمة في سنة الجلوس في الصلاة، فالسنة عندنا الحنفية الافتراش، وهو أن ينصب اليمني، ويفرش رجله اليسرى ويجلس عليها، قال الترمذي: وهو قول الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة، والسنة عند مالك في المشهور التورك في الجلسات كلها، وهو أن ينصب اليمني، ويثني رجله اليسري، ويقعد على الأرض، وعند بعض المالكية الافتراش فيهما =

رَآنِي عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ، وَأَنَا أَعَبَثُ بِالْحَصْبَاء فِي الصَّلاةِ، فَلَمَّا انْصَرَفْتُ نَهَانِي، وَقَالَ:

= كما عند الحنفية، كذا في "التنسيق"، والسنة عند الشافعية في الجلسات بين الصلاة كالحنفية، وفي آخر الصلاة كالمالكية، والسنة عند الحنابلة كما في "المغني" و"نيل المآرب": أن لا يتورك إلا في صلاة فيها تشهدان في الأخير منهما، واستدل الحنفية في ذلك برواية عائشة هي عند مسلم بلفظ: "كان يفرش رجله اليسرى، وينصب رجله اليمني" قال النووي: فيه حجة لأبي حنيفة ومن وافقه، وبرواية وائل بن حجر بلفظ: "فلما قعد وتشهد فرش قدمه اليسرى على الأرض، وجلس عليها" رواه سعيد بن منصور والطحاوي. قال النيموي: إسناده صحيح، ورواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه، وعن ابن عمر في قال: "من سنة الصلاة أن تنصب القدم اليمني، واستقباله بأصابعها القبلة، والجلوس على اليسرى" قال النيموي: إسناده صحيح، وبحديث رفاعة: أن النبي في قال للأعرابي: إذا حلمت فاحنس على رحلك اليسرى رواه أحمد وأبو داود، قاله الشوكاني، ولا مطعن في إسناده، وأخرجه ابن أبي شيبة وابن حبان، ووجه الاستدلال بتلك الروايات ألهم ذكروا هذه الصفة لجلوس التشهد، و لم يقيدوه بالأول، واقتصارهم عليها من دون تعرض لذكر غيرها مشعر بألها هي الهيئة المشروعة في التشهدين جميعاً، ولو كانت مختصة بالأول لذكروا هيئة الأخير و لم يهملوه سيما وهم بصدد الهيئة المشروعة في التشهدين جميعاً، ولو كانت مختصة بالأول لذكروا هيئة الأخير و لم يهملوه سيما وهم بصدد بيان صلاة رسول الله في التشهدين الصلاة، فعلم بذلك ألها شاملة لهما كذا في "النيل".

أعبث بالحصباء إلى: أي صغار الحصى "في الصلاة" متعلق بقوله: "أعبث"، وهل كان ابن عمر أيضاً في الصلاة أو خارجها محتملان، والصواب الأول؛ لرواية ابن عيينة عن مسلم بن أبي مريم: "فلما انصرف" ومرة قال: "فلما فرغ عن صلاته" الحديث. "فلما انصرف" وانصرف هو أيضاً عن الصلاة، ولفظ القعبي عن مالك عند أبي داود بلفظ: "فلما انصرف" "لهاني" عن ذلك؛ لكراهة في الصلاة ولم يأمر بالإعادة؛ لأن العمل إذا لم يكثر لا يكون مفسداً، وهذا إجماع من الأئمة الأربعة لا يخفى على من طالع كتب الفروع صرح به فقهاء الحنفية، وابن رشد في "مقدماته" من المالكية، وابن قدامة في "المغني" من كتب الحنابلة، وابن رسلان والنووي من الشافعية تركنا بسط أقوالهم روماً للاحتصار.

وقال إلى: أي ابن عمر، ولم يقتصر على المنع من العبث فقط، بل أرشده إلى أدب الجلوس في الصلاة تكميلاً للفائدة. "اصنع كما كان رسول الله من يصنع" في جلوس الصلاة، فقلت حرصاً ومبادرة لتحصيل السنة: "كيف كان رسول الله من يصنع؟ قال ابن عمر الله الله إذا جلس في الصلاة "أي للتشهد؛ إذ ليس هذا حكم الجلوس في الصلاة مطلقاً، والحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي بألفاظ مختلفة بمعناه، وروى البيهقي من حديث عبد الله بن الزبير قال: كان رسول الله من إذا جلس في اثنتين أو أربع، وضع يديه على ركبتيه وأشار بأصبعه. "وضع كفه اليمنى" أي بسطها أولاً "على فخذه اليمنى، وقبض" بعد ذلك "أصابعه كلها" قال ابن الهمام في "فتح القدير": لا شك أن وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق حقيقة، فالمراد والله أعلم وضع الكف، =

اصْنَعْ كَمَا كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَصْنَعُ، فَقُلْتُ: وَكَيْفَ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَصْنَعُ؟ قَالَ: كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلاةِ وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَحِذِهِ الْيُمْنَى، وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلُّهَا، وَأَشَارَ بِأُصْبُعِهِ الَّتِي تَلِي الإِبْهَامَ، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى، وَقَالَ: هَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ.

١٩٧ - مَالِكَ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ، وَصَلَّى إِلَى جَنْبِهِ رَجُلٌ،

= ثم قبض الأصابع بعد ذلك للإشارة، وهو المروي عن محمد عليه، وكذا عن أبي يوسف في "الأمالي"، وهذا أحد الوجوه الواردة في كيفية الإشارة، وقد رويت فيها روايات مختلفة كما سيجيء الكلام على بعضها، والأمر متسع. قال الرافعي: الأخبار وردت مختلفة، وكأنه ﷺ كان يصنع مرة هكذا ومرة هكذا، ثم اختلف الفقهاء في وقت العقد، فجمهور الشافعية كما يفهم من كتبهم على أنه يعقد حين يجلس، والمحتار عند أصحابها أنه يبسط أولاً، ثم يعقد عند الإشارة كما تقدم عن ابن الهمام، ويؤيد كلامه حديث الباب، وقال القاري في "تزيين العبارة": المعتمد عندنا لا يعقد إلا عند الإشارة؛ لاختلاف ألفاظ الحديث، وبما اخترنا يحصل الجمع بين الأدلة؛ فإن بعضها يدل على أن العقد من أول العقود، وبعضها يشير إلى أنه لا عقد أصلاً مع الاتفاق على تحقيق الإشارة. "وأشار بأصبعه التي تلي الإبجام" وهي السبابة "ووضع كفه اليسري على فخذه اليسري" باسطاً عليه، "وقال" ابن عمر ﷺ: "هكذا كان رسول الله ﷺ يفعل"، قال الإمام محمد: وبصنيع رسول الله ﷺ نأحذ، وهو قول أبي حنيفة. قلت: وفي الحديث استحباب الإشارة بالسبابة في التشهد، وهو مجمع عندنا الأثمة الأربعة كما هو معروف في كتب المذاهب، وما قاله بعض الحنفية من عدم استحبابه عندنا رده المحققون، نعم، اختلفت الأئمة فيما بينهم في المسألتين، أولاهما: في كيفية الإشارة، فقد وردت فيها روايات مختلفة كما تقدمت الإشارة إليها، منها: أن يقبض الأصابع كلها إلا المسبحة والإبمام، فيعقد كأنه يعقد ثلاثاً وخمسين، وهي رواية ابن عمر ﴿ ومنها: كأنه يعقد ثلاثاً وعشرين، وهي رواية ابن الزبير، ومنها: يقبض الأصابع الثلاثة، ويرسل الإبمام والوسطي، وهي رواية أبي حميد الساعدي، قلت: كذا في "السعاية"، وقد تتبعت من روايات أبي حميد الساعدي لم أحد فيها ذكر القبض، بل ظاهر روايات أبي حميد الإشارة مع البسط، ومنها: يقبض الخنصر والبنصر، ويحلق الوسطى والإهام، وهي رواية وائل، وهي المرجحة عندنا الحنفية كما سيحيء.

وصلى إلخ: والحال أنه قد صلى "إلى جنبه" أي جنب ابن عمر ﴿ "رجل" لعله ابنه كما في الحديث الآتي، "فلما حلس" ذاك الرجل في الرابعة من "أربع" ركعات، وظاهره أنه لم يجلس في ما بعد الركعتين هكذا، ووجهه ظاهر؛ فإن الجلوس بعد الركعتين طويل، فالعذر فيه أقوى "تربع وثني رجليه" قال الباجي: التربع على ضربين، = فَلَمَّا جَلَسَ الرَّجُلُ فِي أَرْبَعِ تَرَبَّعَ وَتَنَى رِجْلَيْه، فَلَمَّا انْصَرَفَ عَبْدُ الله عَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ عَبْدُ الله عَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَقَالَ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ: إِنِّي أَشْتَكِي.

= أحدهما: أن يخالف بين رحليه، فيضع رحله اليمني تحت ركبته اليسرى، ورحله اليسرى تحت ركبته اليمنى. والثاني: أن يتربع ويثني رحليه من جانب واحد، فتكون رجله اليسرى تحت فخذه وساقه اليمنى، ويثني رجله اليمنى، فتكون عند أليته اليمنى، ويشبه أن هذه كانت قعدة الرحل. قلت: والعجب من الباحي كيف اختار هذه الصورة؛ لأنما هي التورك بعينه، فيكون إنكار ابن عمر شرعلي على الرجل متعلقاً بجلوس التورك، اللهم إلا أن يقال: إنما لما كانت منصوصة كما ستجيء في رواية إراءة القاسم، فاضطر الباجي إلى اختياره، فالحديث حينئذ حجة لمن أنكر التورك، وحمله على العذر كما لا يخفى.

فلما انصرف إلخ: "عبد الله" من الصلاة "عاب ذلك" الجلوس "عليه" أي على الرجل؛ لأنه ترك سنة الجلوس في الصلاة، "فقال الرجل" لعبد الله معتذرًا: "فإنك تفعل ذلك" يعني تجلس مثل ذاك الجلوس، "فقال عبد الله بن عمر 🗞" في اعتذاره: "إن أشتكي" يعني إني لا أفعل هذا؛ لكونه سنة الجلوس في الصلاة، وإنما أفعله؛ لشكوى في رجلي. يرجع في السجدتين إلخ: أي بين السحدتين "في الصلاة على صدور قدميه" قال الباجي: معني رجوع ابن عمر على صدور قدميه في السحدتين: أنه كان يرجع عليهما عند رفع رأسه من كل واحدة من سجدتيه في الصلاة إلى أن يستوي على قدميه، فرجوعه من الأولى إلى القعود على رجليه؛ لأنه أقرب ما كان يقدر عليه من هيئات الجلوس مما كان أيسر عليه في الرجوع إلى السحدة، وهذه الهيئة يتيسر عليها الرجوع منها إلى السجود، وأما في السجدة الثانية فلا يُخلو إما أن يكون رجوعه إلى قيام أو جلوس، فإن كان رجوعه إلى جلوس عاد إلى تلك الحالة ثم تربع؛ لأنه كان لا يقدر على غير ذلك، وإن كان إلى قيام رجع إلى صدور قدميه إلى الاعتماد عليها، وهو قاعد، ثم ينهض إلى القيام انتهي مختصراً. قلت: والظاهر أن المراد منه جلوسه بين السحدتين لا غير كما هو لفظ رواية محمد في موطئه عن المغيرة بن حكيم، قال: "رأيت ابن عمر الله على عقبيه بين السجدتين في الصلاة" الحديث، فحمل قوله: "في السجدتين" على "بين السجدتين" وجيه، ثم اعلم أن هذه إحدى الصورتين فسر بحما الإقعاء المنهى عنه في الروايات، وحاصل الكلام: أن الاقعاء المفسر بالجلوس على الأرض ناصباً فخذيه مجمع على كراهته كما تقدم عن "المغني"، وكذا نقل عليه الإجماع في "الاستذكار"، وأما الإقعاء المفسر بالجلوس على العقبين، فمكروه أيضاً عند الأربعة؛ ترجيحاً لروايات النهي إلا في قول للشافعي وأحمد، وكذا عند النووي والبيهقي وبعض من السلف جمعاً بين الروايات، فتدبر.

فَلَمَّا انْصَرَفَ ذَكَرَ ذلك لَهُ، فَقَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ سُنَّةَ الصَّلاةِ، وَإِنَّمَا أَفْعَلُ هَذَا منْ أَجْلِ أَنِّى أَشْتَكى.

١٩٩ - مالك عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عُبَيدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَلَّهُ

فلما انصرف: أي فرغ ابن عمر عن الصلاة "ذكر" ببناء الفاعل، والضمير إلى مغيرة "له" أي لابن عمر، ولفظ محمد: فذكرت له ذلك أي استفسر عن ذاك الجلوس هل هو سنة الصلاة؟ واحتيج إلى الاستفسار؛ لما أنه رأى من فعل غيره ما يخالفه، فقد تقدم أن الجمهور على كراهته. "فقال" ابن عمر والمراة "إلها" أي تلك الهيئة "ليست سنة الصلاة" بل سنتها الافتراش، "وإنما أفعل" وأجلس "هذا" الجلوس "من أجل أني أشتكي"، فالرجوع إلى السجدة الثانية أيسر حينتذ.

أنه إلخ: أي عبيد الله "كان يرى" أباه "عبد الله بن عمر عله " أنه "يتربع في الصلاة" بعد أربع ركعات كما تقدم في الحديث السابق، أو بعد الركعتين أيضاً كما هو عموم قوله: "إذا جلس" للتشهد. "قال" عبيد الله بن عبد الله: "ففعلته" أي التربع أنا أيضاً اتباعاً لوالدي "وأنا يومئذ حديث السن" صغير لم أميز بين فعل العذر وغيره، "فنهاني" عن ذلك "عبد الله بن عمر" أي والدي، "وقال: إنما سنة الصلاة" هذه الصيغة من ألفاظ الرفع حكماً. قال الحافظ في "شرح النخبة": والأكثر على أنه مرفوع، ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق، وفيه نظر، ثم بسطه. قال النووي في "التقريب": قول الصحابي: أمرنا بكذا أو من السنة كذا وما أشبهه مرفوع كله على الصحيح الذي قاله الجمهور. "أن تنصب رحلك اليمني" أي ترفعها ولا تلصقها بالأرض. قال في "المجمع": النصب إقامة الشيء ورفعه. "وتثنيّ بفتح أوله المثناة الفوقية أي تعطفها، والمراد عندي تفرشها تحت الورك كما سيجيء "رجلك اليسري" لم يبين في هذه الرواية ما يصنع بعد ثنيها هل يجلس فوقها أو يتورك؟ وهكذا مجملاً أخرجه البخاري في صحيحه، وسيحيء في رواية القاسم: أن يجلس على وركه الأيسر لا فوق الرجل، وروى النسائى من طريق عمرو بن الحارث عن يحيي بن سعيد: أن القاسم حدثه عن عبد الله بن عمر، عن أبيه قال: من سنة الصلاة أن ينصب اليمني ويجلس على اليسري، فحمع بينهما الحافظ في "الفتح" خمل رواية النسائي على التشهد الأول، ورواية القاسم على الثاني، واختار الزرقاني تفسير أثر الباب برواية القاسم الآتية قريبًا؛ لما أن المرجح عند المالكية التورك في جلسات الصلاة كلها، والعجب كل العجب من الشيخين معاً على جلالة شأنهما سيما من الحافظ مع دقة نظره وسعة علمه، كيف فسرا أثر الباب بأثر القاسم؟ وهل هذا إلا بحرد العصبية منهما معاً؛ فإن كل واحد من الشيخين فسره بذلك لوفق مذهبه، وأنت حبير بأن حديث القاسم الآتي لا يمكن أن يكون تفسيراً لقول ابن عمر هُم هذا أصلاً؛ لأن حديث القاسم الآتي بيان لفعل ابن عمر كُن، وهذا قول منه وإرشاد إلى فعل السنة، ورد ونكير على من اقتدي بفعله، ولذا اعتذر عن فعله بأنه لشكوي في رجله لا يستطيع الجلوس على هذا النهج، =

كَانَ يَرَى عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ يَتَرَبَّعُ فِي الصَّلاةِ إِذَا جَلَسَ، قَالَ: فَفَعَلْتُهُ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ اللهِّنِّ، فَنَهَانِي عَبْدُ الله بن عُمرَ، وقَالَ: إِنَّمَا سُنَّةُ الصَّلاةِ أَنْ تَنْصِبَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى، وَتَثْنِيَ رِجْلَكَ الْيُسْرَى، فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّ رِجْلَيَّ لا تَحْمِلانِي. وتَثْنِي رِجْلَكَ الْيُسْرَى، فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّ رِجْلَيَّ لا تَحْمِلانِي. ٢٠٠ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ أَرَاهُمْ الْجُلُوسَ فِي التَّشَهُّدِ، فَنَصَبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى وَثَنَى رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَجَلَسَ عَلَى وَرِكِهِ الأَيْسَرِ، وَلَمْ التَّشَهُّدِ، فَنَصَبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى وَثَنَى رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَجَلَسَ عَلَى وَرِكِهِ الأَيْسَرِ، وَلَمْ يَجْدِسْ عَلَى قَدَمِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَرَانِ هَذَا عَبَيْدُ الله بْنُ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، وَحَدَّتَنِي أَنَّ أَبَاهُ يَعْلُ ذَلِكَ.

فليت شعري كيف يكون فعله الآي بيانا لقوله هذا، ولو كان كذلك فيكون نكيره ورده على ابنه عبيد الله في هذا الأثر عبثًا، فلا يمكن أن يكون تفسير هذا القول إلا حديث النسائي القولي، فتأمل؛ فإنه بديع حلي، ولذا قال محمد بعد هذا الحديث: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة، فتشكر والله الموفق الميسر لما يحب ويرضى.

أراهم إلى: أي الناس الحاضرين "الجلوس في التشهد، فنصب رجله اليمني وثني" ماضي من الثني أي عطف. قال المجمد: ثني الشيء كسعى ورمى رد بعضه على بعض "رجله اليسرى، وجلس على وركه" قال في "المجمع": الورك: ما فوق الفخذ مؤنثة، وقال في "القاموس": الورك بالفتح والكسر ككتف: ما فوق الفخذ مؤنثة، والورك عمركة عظمها. "الأيسر" كذا في النسخ، والأوجه اليسرى. "و لم يجلس على قدمه، ثم قال" القاسم: "أراني هذا" الجلوس "عبيد الله بن عبد الله بن عمر" بن الخطاب. قال الباجي: هذا قول أكثر الرواة عن مالك، وأما يجيى بن بكير فقال: عبيد الله بن عبد الله بن عمر هم "كان يفعل ذلك" الجلوس في رواية يجيى. "وحدثني" أي عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله المحوى في رحله، وظاهر السياق أن القاسم وعبيد الله بن عبد الله لا يجلسان هذا الجلوس، بل فعله كل واحد منهما مرة إراءة لهم جلوس ابن عمر هما، وأما ابن عمر هما فكان يفعله عادة كما هو ظاهر الألفاظ.

التَّشَهُّدُ في الصَّلاة

٢٠١ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْد الْقَارِيِّ
 أَلَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَهُوَ عَلَى الْمنْبَرِ يُعَلِّمُ النَّاسَ

النشهد في الصلاة: أي ألفاظ التشهد، وهو تفعل من الشهادة، سمي بذلك؛ لاشتماله على الشهادتين تغليباً له على بقية الأذكار؛ لشرفهما من حيث إنه يصير بها الرحل مؤمنا ويرتفع عنه السيف وغير ذلك، واحتلف أهل النقل في حكم التشهد عند العلماء حداً، فمست الحاجة فيه إلى شيء من التفصيل، فأقول: أما الإمام مالك فقال بسنيته مطلقاً، كما قاله الزرقاني وجماعة، وعده من السنن أصحاب متوقعه، كما في "مختصر الخليل" و"مختصر عبد الرحمن" وغير ذلك، وأما الإمام أحمد فنقل عنه الزرقاني والحافظ والنووي الإنجاب فيهما، وصاحب "نيل المآرب" الحنبلي جعل الأولى واجباً والآخر ركناً، وصاحب البيت أدرى بما فيه، وكذا صاحب "المغني" الحنبلي عد التشهد الثاني من الأركان والأول من الواجبات. قال العيني في "شرح البحاري": وفي "المغني": إن كانت الصلاة مغرباً أو رباعية، فهما واجبان فيهما على إحدى الروايتين، وهو مذهب الليث وإسحاق، وأما الإمام الشافعي فنقل عنه الزرقاني الإيجاب في الآخر دون الأول، وكذا نقل عنه النووي، فقال: الأول سنة وكذا في "حواشي الإقناع" وغيره عد التشهد الأخير من الأركان، والأول من الأبعاض والسنن التي تجير بالسجود، وهو قريب مما تقدم من مذهب الحنابلة، وأما الجنفية فنقل عنهم هؤلاء مثل قول الإمام مالك إلا أن في كتبنا: أن التشهد الثاني واحب، وأما الأول فقيل: واحب، وهو ظاهر الرواية، وقيل: سنة. قال الحافظ: والمعروف عند الخنفية أنه واحب لا فرض، بخلاف ما يوجد عنهم في كتب مخالفيهم.

قال العيني في "شرح الهداية": قراءة التشهد في القعدة الأولى واحبة عند أبي حنيفة، وهو المحتار الصحيح، وقبل: سنة، وهو الأقيس، لكنه خلاف ظاهر الرواية. والحاصل: أن التشهد الأخير آكد عند الجمهور من الأول. قال العيني عن "التوضيح": أجمع فقهاء الأمصار أبو حنيفة ومالك والثوري والشافعي وإسحاق والليث على أن التشهد الأول غير واحب، حاشا أحمد؛ فإنه أوجبه، كذا نقله ابن انقصار، واستدلوا على الوحوب بصبغ الأمر في حل الروايات وبآثار الصحابة.

أنه سمع عمو إلح: أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، "وهو" قائم "على المنبر يعلم الناس التشهد" قال في "الاستذكار": ما أورده مالك عن عمر وابنه وعائشة حكمه حكم الرفع؛ لأن من المعلوم أنه لا يقال بالرأي، فلم يبق إلا أن يكون توقيفاً، وقد رفعه غير مالك عن عمر عن النبي في قلت: وهو موقوف عند انحدثين. قال العيني: رواه أبو بكر بن مردويه في "كتاب التشهد" له مرفوعا، وسيأتي عن الدار قطني أنه قال: لم يختلفوا في أنه موقوف. =

التَّشَهُّدَ يَقُولُ: قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لله، الزَّاكِيَاتُ لله، الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ لله،

= "يقول" عمر: "قولوا" في التشهد: "التحيات" كذا في المشهور عن عمر هي، وسيأتي في شرح الحديث الآتي أنه وقع في بعض الروايات قبله زيادة بسم الله، ولا تصح. "الزاكيات لله" قال ابن حبيب: هي صالح الأعمال الني يزكو لصاحبها الثواب في الآخرة، "الطيبات" أي ما طاب من القول وحسن أن يثني به على الله تعالى، وقيل: الأقوال الصالحة مطلقاً، وقيل: الأعمال الصالحة، وهو أعم من القول والفعل. "الصلوات" الخمس، أو ما هو أعم من الفرائض والنوافل أو العبادات كلها، أو الدعوات أو الرحمة أو التضرع مختصة "لله" عزوجل، وقيل: التحيات: العبادات القولية، والطيبات: الصدقات المالية، والصلوات: العبادات الفعلية. "السلام" في جميع النسخ بلام التعريف. قال النووي: يجوز في السلام في الموضعين حذف اللام وإثباتما. قال الحافظ: لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بحذف اللام، واختلف في ذلك حديث ابن عباس: "عليك" بصيغة الخطاب "أيها" بحرف النداء "النبي" عبر به مع أن الوصف بالرسالة أشرف؛ لما أن الاتصاف بالرسالة يتضمنها، كما سيجيء في آخر التشهد. "ورحمة الله" أي إحسانه. قال ابن رسلان: أصل الرحمة من المخلوق رقة القلب، ومعناها من الله تعالى العفو والرأفة والإحسان، "وبركاته" جمع بركة: وهي النمو والزيادة من الخير، ويقال: البركة جماع كل خير، قاله ابن رسلان. وقال القاري: هو اسم لكل خير فائض منه تبارك وتعالى على الدوام، "السلام" الذي وجه إلى الأمم السابقة من الصلحاء "علينا" معاشرين الحاضرين يريد به نفسه، والحاضرين من الإمام والمقتدين والملائكة، وفيه استحباب البداءة بالنفس في الدعاء، وفي "الترمذي" مصححاً من حديث أبي بن كعب أنه ﷺ كان إذا ذكر أحداً فدعا له بدأ بنفسه. "وعلى عباد الله الصالحين" جمع صالح، والأشهر في تفسيره: أنه القائم بما يجب عليه من حقوق الله تعالى وحقوق عباده وتفاوت درجاته. "أشهد أن لا إله إلا الله" زاد في حديث عائشة 🗞 الآتي: "وحده لا شريك له"، وكذا في رواية ابن مسعود عند ابن أبي شيبة إلا أن سنده ضعيف كما في "البذل"، وكذا في رواية أبي موسى عند مسلم، وحديث ابن عمر عند الدار قطني، ولكن عند أبي داود عنه أنه قال: زدت فيها "وحده لا شرك له" قاله الزرقاني. "وأشهد أن محمداً عبده" بالضمير في النسخ المطبوعة الهندية، وكذا في نسخة الباجي. وفي "الزرقاني": عبد الله، ولعله وهم من الناسخ. "ورسوله" وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء، قال: بينا النبي ﷺ يعلم الناس التشهد؛ إذ قال رجل: وأشهد أن محمداً رسوله وعبده، فقال ﷺ: لقد كنت عبدا قبل أن أكون رسولًا، قل: عبده ورسوله، رجاله ثقات إلا أنه مرسل. ثم اعلم: أن الروايات في ألفاظ التشهد مختلفة حدا، ويبني عليها اختلاف الصحابة ومن بعدهم في اختيار بعض دون بعض استحباباً، مع الاتفاق على أنه يجوز الإتبان بكل ما ورد، ويرتقى عدد التشهدات التي يوجد في الكتب المشهورة من كتب الحديث إلى عشرة. وقال ابن العربي: أصولهم ثلاثة: ابن مسعود وابن عباس وعمر ﴿ قَلْتَ: ويرتقي عدد جملة من روى من الصحابة في التشهد إلى أربعة وعشرين، لكن ما اختاره الإمامان أبو حنيفة وأحمد وأصحابهما وأصحاب الحديث = السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ الله الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

٢٠٢ – مَالَكُ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَتَشَهَّدُ، فَيَقُولُ: بِسْمِ الله،

= وأكثر العلماء هو تشهد ابن مسعود، أخرجه الأئمة السنة وجمهور أهل الحديث والرواة، كالطحاوي والبيهةي والطبراني والبزار وجلة أصحاب النقل، قال الترمذي: والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب الني في ومن بعدهم من التابعين، وهو قول الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق. قال الحافظ في "فتح الباري": وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر إلى اختيار تشهد ابن مسعود، وذهب بعضهم كابن خزيمة إلى عدم الترجيح، وعلمه أبو بكر الصديق في على المنبر كما يعلم الصبيان في الكتاب، كما في "مصنف ابن أبي شبية"، ورجحه من اختاره بوجوه كثيرة، الأول: ما في "نصب الرابة" وغيره: أن الأئمة السنة اتفقوا على تخريج روايته لفظاً ومعنى، وذلك نادر، وأعلى درجات الصحة عند المحدثين ما اتفق عليه الشيخان، فكيف إذا اتفق عليه السنة في التشهد، وقال البزار لما ستل عن أصح حديث في التشهد: هو عندي حديث ابن مسعود، وروي من نيف وعشرين طريقاً، ثم سرد أكثرها، وقال: لا نعلم روي عن النبي في في التشهد أثبت منه، ولا أصح أسانيد ولا أشهر رجالاً ولا أشد تظافراً بكثرة الأسانيد والطرق، كذا في "التلخيص". وفي "الفتح": لا خلاف بين أهل الحديث في ذلك، وممن جزم به البغوي في "شرح السنة"، وقال محمد بن يجيى الذهلي: حديث ابن مسعود أصح ما روي في ذلك، وممن جزم به البغوي في "شرح السنة"، وقال محمد بن يجيى الذهلي: حديث ابن مسعود أصح ما روي في الشههد، وروى الطبراني بسنده إلى بريدة بن الحصيب قال: ما سمعت أحسن من تشهد ابن مسعود.

كان يتشهد: وهذا تشهد ابن عمر المن المتناف في بعض الفاظه، ذكره الحافظ في "التلخيص"، واحتلف في رفعه ووقفه، وأخرج أبو داود حديث ابن عمر الموعاً في التشهد مثل حديث ابن مسعود، إلا أنه قال: زدت فيه: "وحده لا شريك له"، فيقول في أوله: "بسم الله" كذا روي عنه الله وورد أيضاً في حديث أبيه عمر المن من رواية هشام بن عروة عند سعيد بن منصور وعبد الرزاق وغيرهما، وعوض برواية مالك عن الزهري، وليست فيها هذه الزيادة، قاله الحافظ. قلت: وليس في حديث ابن عمر الله أيضاً من طريق محاهد، كما نقله الحافظ في "التلخيص"؛ إذ قال: وحديث أن رسول الله الله كان أول ما يتكلم به عند القعدة: التحيات لله، أبو داود والدار قطني والطبراني من حديث محاهد عن ابن عمر الها. وقال السخاوي في "المقاصد الحسنة": زيادة التسمية في التشهد ليس بصحيح. وقال في "المدونة": قال مالك: لا أعرف في التشهد بسم الله الرحمن الرحيم، ولكن يبدأ التشهد ليس بصحيح. وقال الباجي: ليس من سنة التشهد عند مالك البسملة في أول التشهد؛ لأنا قد بينا أن السنة هو تشهد عمر الها، وليس فيه كذلك.

التَّحِيَّاتُ لله، الصَّلَوَاتُ لله، الزَّاكِيَاتُ لله، السَّلامُ عَلَى النَّبِيِّ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ الله الصَّالِحِينَ، شَهِدْتُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا الله، شَهدْتُ أَنَّ مُحَمَّدًا

شهدت أن محمداً إلخ: بصيغة الماضي فيهما، وكذا في رواية محمد، إلا أن فيها بزيادة العطف بين الجملتين، وليس في نسخ "موطأ يجيى" حرف العطف إلا في نسخة الباجي. قال الزرقاني: هذا مخالف للمروي في الأحاديث الصحيحة بلفظ: "أشهد" في الموضعين، وعليه المعول والعمل. "يقول" ابن عمر ﴿ الْهَذَا" التشهد "في" الجلوس الذي بعد "الركعتين الأوليين، ويدعو" أي ابن عمر الله الذا قضى" وأتم "تشهده" المذكور "بما بدا له" أي بما شاء، والدعاء في التشهد الأول لا يستحب عند الحنابلة، كما في "المغين"؛ إذ قال: ولا يستحب الزيادة على هذا التشهد ولا تطويله، وبمذا قال النخعي والثوري وإسحاق، وعن الشعبي: أنه لم ير بأساً أن يصلي على النبي ﷺ. وكذلك قال الشافعي، وعُدّ الشعبي في "البناية" و"السعاية" وغيرهما مع الجمهور. وفي "السعاية" عن الشعبي: من زاد في الركعتين على التشهد، فعليه السهو، وهو الصواب، وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن الشعبي: من زاد في الركعتين على التشهد، فعليه السجدتان، ومكروه في رواية على بن زياد وغيره عن الإمام مالك. قال الزرقان: هو المذهب، وأجازه مالك في رواية ابن نافع، واستحب ابن دقيق العيد التعوذ من أربع؛ لعموم حديث: إذا تشهد أحدكم، فليتعوذ بالله من أربع كما في "التعليق الممجد"، وذهب ابن حزم إلى وجوبه، كما قاله الحافظ في "الفتح"، وتقدم عن "المغنى" عن الإمام الشافعي: أنه لا بأس بالصلاة، وعد في "حواشي الإقناع" وغيره الصلاة على النبي ﷺ بدون الآل من السنن، والزيادة على التشهد في القعود الأول مطلقاً مكروه عندنا الحنفية صرح به الشامي؛ إذ قال: ولا يزيد في الفرض وما ألحق به كالوتر على التشهد في القعدة الأولى إجماعاً، وهو قول أصحابنا ومالك وأحمد، وعند الشافعي على الصحيح: ألها مستحبة فيها، للجمهور: ما رواه أحمد وابن حزيمة من حديث ابن مسعود بلفظ: "ثم إن كان النبي ﷺ في وسط الصلاة نمض حين فرغ من تشهده". قال الطحاوي: من زاد على هذا فقد خالف الإجماع، فإن زاد عامداً كره، أو ساهياً وجب عليه سجود السهو، انتهى كلام الشامي مختصراً. قال القاري: هذا محمول عندنا على السنن والنوافل، وفي الحاشية عن "المحلى": حمله الحنفية على التطوع. قلت: لا حاجة إلى الجواب بعد ما تحقق أن ابن عمر ١٠٠٠ زاد في التشهد ما زاد باجتهاده، وهذا يحمل أيضاً على اجتهاده ١٠٠٥ مع أن المرجح في التشهد روايات ابن مسعود، وأيضاً مخالف لمذهب مالك الراوي لها، والراوي إذا خالف مرويه يسقط الاحتجاج عنها أو عنه، كما بسط في الأصول. قال ابن القيم في "الهدي": ولم يثبت أنه على عليه وعلى آله في هذا التشهد، ولا كان أيضاً يستعيذ فيه، ومن استحب ذلك إنما فهمه من عمومات وإطلاقات قد صح تبيين موضعها وتقييدها بالتشهد الأخير، وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر الله قال: ما جعلت الراحة في الركعتين إلا للتشهد، وأخرج عن الحسن: أنه كان يقول: لا يزيد في الركعتين على التشهد شيئا. رَسُولُ الله، يَقُولُ هَذَا فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ، وَيَدْعُو إِذَا قَضَى تَشَهَّدَهُ بَمَا بَدَا لَهُ، فَإِذَا جَلَسَ فِي آخِر صَلاتِهِ، تَشَهَّدَ كَذَلكَ أَيْضًا إلَّا أَنَّهُ يُقَدِّمُ التَّشَهَّدَ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا بَدَا لَهُ،

في آخر صلاته إلخ: أي في القعدة الثانية "تشهد، كذلك أيضاً" أي كما تقدم في الجلوس الأول "إلا أنه يقدم التشهد" على الدعاء في كلا الموضعين، "ثم يدعو" بعد التشهد "بما بدا له"، ظاهر الحديث أن المصلي يدعو بما شاء. قال الزرقاني: أي من أمر الدنيا والآخرة؛ لعموم قوله عليَّة: ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه، وحالف في ذلك طاؤس والنجعي وأبو حنيفة إلا بما في القرآن، كذا أطلق ابن بطال وجماعة. قال في "الهداية": ودعا بما يشبه ألفاظ القرآن، والأدعية المأثورة، ولا يدعو بما يشبه كلام الناس تحرزاً عن الفساد، ولهذا يأتي بالمأثور المحفوظ، وما لا يستحيل سؤاله من العباد، كقوله: "اللهم زوجني فلانة" يشبه كلام الناس، وما يستحيل كقوله: "اللهم اغفرلي" ليس من كلامهم. قلت: وهذا مذهب الحنفية، وما نقلوا عنهم أنهم قالوا: لا يدعو إلا بما في القرآن جهل بمذهبنا. قال الحافظ: كذا أطلق ابن بطال وجماعة عن أبي حنيفة ١١٥هـ، والموجود في كتب الحنفية: أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما في القرآن أو ثبت بالحديث أو كان مأثوراً إلى آخره. قلت: وبه قالت الحنابلة. قال في "المغني": وإن دعا في تشهده بما في الأخبار فلا بأس به، والجملة: أن الدعاء في الصلاة بما وردت جائز. قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: هؤلاء يقولون: لا تدعوا في المكتوبة إلا بما في القرآن، فنفض يده كالمغضب، وقال: من يقف على هذا، وقد تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ بخلاف ما قالوا. قلت: إذا جلس في الرابعة يدعو بما شاء، قال: بما شاء لا أدري، ولكن يدعو بما جاء، وما يعرف، ثم قال ابن قدامة أيضاً: ولا يجوز أن يدعو في صلاته بما يقصد به ملاذ الدنيا وشهواتما مما يشبه كلام الأدميين وأمانيهم، مثل: اللهم ارزقين جارية حسناء، وداراً قوراء، وطعاماً طيباً، وبستاناً أنيقا، وقال الشافعي: يدعو بما أحب؛ لعموم قوله: ثم ليتخير من الدعاء أعجمه، ولنا: قوله على: إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الآدميين، إنما هي التسبيح والتكبير الحديث أخرجه مسلم، والخبر محمول على أنه يتخير من الدعاء المأثور وما أشبه، وحكم عنه ابن المنذر يدعو بما شاء، وهذا هو الصحيح إن شاء الله تعالى. قال الحافظ: واستثنى بعض الشافعية ما يقبح من أمر الدنيا، فإن أراد الفاحش من اللفظ فمحتمل، وإلا فلا شك أن الدعاء بالأمور المحرمة مطلقًا لا يجوز. قال العيني: ثم اعلم أن العلماء اختلفوا فيما يدعو به الإنسان في صلاته، فعند أبي حنيفة وأحمد: لا يجوز الدعاء إلا بالأدعية المأثورة أو الموافقة للقرآن العظيم؛ لقوله ﷺ: إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس الحديث رواه مسلم، وذكره ابن أبي شيبة عن أبي هريرة وطاؤس ومحمد بن سيرين، وقال الشافعي ومالك: يجوز أن يدعو فيها بكل ما يجوز أن يدعو به خارج الصلاة من أمور الدنيا والدين، وقال ابن حزم بفرضية التعوذ بما في حديث عائشة عند مسلم، وذكر صاحب "البرهان" للإمام مالك روايتين، إحداهما مع أبي حنيفة، والثانية مع الشافعي في عموم احتيار الدعاء، وبوب ابن أبي شيبة في مصنفه باب "من استحب أن يدعو بما في القرآن"، وذكر فيها عدة آثار تؤيد من احتاره نعرض عن إيرادها روماً للاختصار.

فَإِذَا قَضَى تَشَهَّدُهُ وَأَرَادَ أَنْ يُسَلِّمَ، قَالَ: السَّلامُ عَلَى النَّبِيِّ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْكُمْ عَنْ يَمِينهِ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَى الإمَامِ، السَّلامُ عَلَيْكُمْ عَنْ يَمِينهِ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَى الإمَامِ، فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهُ مَنْ يَمِينهِ، ثُمَّ يَرُدُ عَلَى الإمَامِ، فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْه أَحَدُ عَنْ يَسَارِهِ رَدَّ عَلَيْه.

٢٠٣ – مَالك عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ...

فإذا قضى إلخ: ابن عمر رهم التشهده" وأتم دعاءه أيضاً "وأراد أن يسلم" للانصراف عن الصلاة أعاد من التشهد ما هو من جنس السلام، و"قال: السلام على النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين" قال الزرقاني: وكان يكرره؛ لما أنه 🍪 كان يحب أن يختم الصلاة بالسلام على النبي ﷺ، وروي عن الإمام مالك استحبابه، لكن قال الباجي: إنه لا يثبت. "السلام عليكم" تسليمة تحليل، يخاطب من "عن يمينه" قال في "المغني": والتسليم واجب، ولا يقوم غيره مقامه، وبهذا قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: لا يتعين السلام للخروج من الصلاة، بل إذا خرج بما ينافي الصلاة من عمل أو حدث أو غير ذلك جاز؛ لأن النبي ﷺ لم يعلمه المسيء في صلاته، ولو وجب لأمره به؛ لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، ولنا: قوله ﷺ: وتحليلها التسليم. وقال الباجي: وقد روي عن ابن القاسم أنه إذا أحدث في التشهد في آخر صلاته إن صلاته قد صحت وكملت، وهو يقرب من قول أبي حنيفة. وقال العيني: اختلف العلماء في هذا، فقال مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم: إذا انصرف المصلى بغير لفظ التسليم، فصلاته باطلة، حتى قال النووي: لو اختل بحرف من حروف "السلام عليكم"، لم تصح صلاته، وذهب عطاء بن أبي رباح وسعيد بن المسيب وإبراهيم وقتادة وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وابن جرير الطبري إلى أن التسليم ليس بفرض، حتى لو ترك لم تبطل صلاته. وفي "السعاية": هو قول على وابن مسعود ١١٠٥ والنجعي والثوري والأوزاعي. قلت: السلام عند الحنفية واجب، يجب إعادة الصلاة بتركه، وهذا أيضاً من المسائل المبنية على أصولهم من التفريق بين الواجب والفرض. "ثم يرد على الإمام" أي يسلم مرة ثانية ينوي به الرد على الإمام. "فإن سلم عليه أحد عن يساره" أيضاً بأن يصلي خلف الإمام، ويكون على يساره أيضاً أحد "رد عليه" أيضاً، وهذا سلام ثالث. قال الزرقاني: ولعل مالكاً هُ ذكر حديث ابن عمر ﴿ هٰذا الموقوف عليه؛ لما فيه أن المأموم يسلم ثلاثًا إن كان على يساره أحد؛ لأنه المشهور من قول مالك، وقال الأئمة الثلاثة وغيرهم: على كل مصل تسليمتان عن يمينه وشماله ولو مأمومًا، وإلا فمالك 🇠 لا يقول بما في خبر ابن عمر الله عنه المن البسملة في أوله، وإبداله لفظ "أشهد" بـــ"شهدتُ"، والدعاء في التشهد الأول، وإعادة السلام على النبي والصالحين بعد الدعاء قبل السلام، وإبدال "عليك أيها النبي" بـــ"السلام على النبي".

أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ **إِذَا تَشَهَّدَتْ**: التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ الزَّاكِيَاتُ لله،

إذا تشهدت: بصيغة المؤنث للغائب، ولفظ محمد: أنحا كانت تنشهد فتقول: "التحيات الطيبات" وعند البيهقي زيادة التسمية في أولها كما سيجيء، لكنها ليست من طريق مالك، بل من رواية ابن إسحاق عن عبد الرحمن. "الصلوات الزاكيات لله" قال الزرقاني: فتسقط لفظ "لله" عقب قولها: التحيات، بخلاف ما في أحاديث عمر وابن مسعود وابن عباس ﴿ وهي مرفوعة فتتقدم على الموقوف. قلت: لكنها موجودة في بعض طرق البيهقي. "أشهد أن لا إله إلا الله" جل روايات عائشة الله في تقديم الشهادة على السلام، وبوب عليها البيهقي باب "من قدم كلمتي الشهادة على كلمتي التسليم"، وتقدم الكلام على زيادة: "وحده لا شريك له" تحت حديث عمر ١٠٠٠ وأن محمداً" كذا في النسخ بدون لفظ "أشهد"، ولفظ رواية محمد: "وأشهد أن محمداً"، وهكذا في رواية البيهقي بطريق مالك بلفظ: "أشهد". "أن محمداً عبد الله" كذا في أكثر النسخ، وفي هامش الباجي: "عبده" بالضمير بدل اسم الجلالة، وكذا في نسخة محمد يه. وكذا في رواية البيهقي بطريق مالك بالضمير. "ورسوله" لم تختلف الطرق عنها ولا عن غيرها في تقديم "عبده" على "رسوله"، وتقدم برواية عبد الرزاق مرسلاً إنكاره ﷺ على من قال: "رسوله وعبده"، إلا أن في روايتها تقليم الشهادة على السلام، بخلاف الروايات الأخر. "السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين" وكانت تقول 🍰 للخروج من الصلاة: "السلام عليكم" ونقل صاحب "المغني" وغيره مذهبها الله عليه توحيد السلام، كمذهب ابن عمر وغيره، وأخرج البيهقي في سننه حديث عائشة بسنده من طريق ابن إسحاق بلفظ: قالت: كان يقول في التشهد في الصلاة في وسطها وفي آخرها قولاً واحداً: بسم الله، التحيات لله، الصلوات لله، الزاكيات لله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، ويعد لنا بيده عدد العرب. قال البيهقي: والرواية الصحيحة عن عبد الرحمن بن القاسم، ويجيى بن سعيد، عن القاسم، عن عائشة ليس فيها ذكر التسمية إلا ما تفرد بما محمد بن إسحاق بن يسار، وأخرج البيهقي أيضاً بسند آخر من طريق مالك عن عائشة: ألها كانت تقول إذا تشهدت: التحيات، الطيبات، الصلوات، الزاكيات لله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ثم يدعو الإنسان لنفسه بعد. قال الباجي: فإن قال قائل: أثبتم أن تشهد عمر 🎭 هو الصواب المأمور به، ورددتم حديث ابن مسعود وابن عباس، وهما مسندان، فلم أدخل الإمام مالك حديث عائشة الله وابن عمر وهما أشد خلافاً لحديث عمر؟ فالجواب: أنه الله الحتار تشهد عمر الله ذكرنا، إلا أنه مع ذلك يقول: من أخذ بغيره لا يأثم، ولا يكون تاركاً للتشهد في الصلاة، وإنما ذلك بمنزلة من غير شيئاً من الأدعية التي علمها رسول الله ﷺ، فإنه يقال: قد تركت الأفضل، ولا يقال له: إنك قد تركت الدعاء انتهى مختصراً.

أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا الله وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ الله وَرَسُولُهُ، السَّلامُ عَلَيْكُمْ. أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ الله الصَّالِحِينَ، السَّلامُ عَلَيْكُمْ. ٢٠٤ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ أَحْبَرَهُ أَنَّ عَائشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ عَلَيْكَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ أَحْبَرَهُ أَنَّ عَائشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ عَلَيْكَ كَانَتُ تَقُولُ إِذَا تَشْهَدُ انَّ التَّحَيَّاتُ الطَّيْبَاتُ الصَّلَوَاتُ الرَّاكِيَاتُ للله، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُ الله وَرَسُولُهُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَ الله، وأشْهَدُ أَن مُحَمَّدًا عَبْدُ الله وَرَسُولُهُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ السَّلامُ عَلَيْكُ أَيُّهَا النَّبِيُ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ السَّلامُ عَلَيْكُ أَيْهَا النَّبِيُ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ السَّلامُ عَلَيْكُ أَيْهَا النَّبِي وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ السَّلامُ عَلَيْكُ أَيْهَا النَّبِي وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ السَّلامُ عَلَيْكُ أَيْهَا النَّبِي وَرَسُولُهُ، السَّلامُ عَلَيْكُ أَيْهَا النَّبِي وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ السَّلامُ عَلَيْكُ أَيْهَا اللّهِ الله وَلَوْعَا مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَجُلٍ دَحَلَ مَعَ الإمَامِ فَ الصَّلاةِ وَقَدْ سَبَقَهُ الإَمَامُ بِرَكْعَةٍ، أَيْتَشَهُدُ مَعَهُ فِي الرَّكَعَتِيْنِ وَالأَرْبُعِ وَإِنْ كَانَ ذَلكَ

وقد سبقه الإمام إلخ: والحال أنه قد سبقه الإمام بركعة، فاقتدى به في الركعة الثانية، ففي هذه الصورة "أيتشهد"

ذلك المسبوق "معه" أي الإمام "في" الجلوس بعد "الركعتين؟ و" أيضاً في الجلوس بعد "الأربع وإن كان ذلك له" =

⁼ قلت: ما ذكره الباحي محتمل، لكن الأوجه عندي أن غرض الإمام بذكر روايتها إثبات وحدة السلام، كما أن المقصود بذكر رواية ابن عمر هم تنليث السلام للمقتدي؛ فإن الراجح المشهور عند الإمام مالك في توحيد السلام للإمام والمنفرد، وتثليثه للمؤتم كما تقدم، فذكر هذه الروايات تائيداً لما اختاره في باب السلام. كانت تقول إلخ: في الصلاة "إذا تشهدت" بصيغة الغائب، "التحيات الطيبات الصلوات الزاكبات لله، أشهد أن لا إله إلا الله" وحده لا شريك له. قال الزرقاني: تزيد بزيادة: "وحده لا شريك له". قلت: لكن أكثر النسخ الهندية خالية عنها، "وأشهد أن" بزيادة لفظ "أشهد" في جميع النسخ، بخلاف ما تقدم من طريق عبد الرحمن عند "الموطأ"، ولم يخرج الإمام محمد على هذا الطريق في موطئه "محمدا عبد الله" بذكر اسم الجلالة في جميع النسخ إلا في هامش بعض النسخ بطريق النسخة فبالضمير. "ورسوله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين"، وكانت تقول: "السلام عليكم" عند الخروج من الصلاة مرة، كما تقدم من مذهبها في . عباد الله الصالحين"، وكانت تقول: "السلام عليكم" عند الخروج من الصلاة مرة، كما تقدم من مذهبها في . الخلفاء الأربعة وابن عمر وأنس وابن أبي أوفى وجمع من التابعين: ألم كانوا يسلمون واحدة، واختلف عن الخلفاء الأربعة وابن عمر وأنس وابن أبي أوفى وجمع من التابعين: ألم كانوا يسلمون واحدة، واختلف عن الكرم، فروي عنهم تسليمة واحدة، وتقدم عن "المغني" أن مذهب ابن عمر وأنس وسلمة بن الأكوع وعائشة والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي: أن يسلم تسليمة واحدة.

لَهُ وِثْرًا؟ فَقَالا: نعم ليَتَشَهَّدْ مَعَهُ. قال يحيى: قَالَ مَالك: وَهُوَ الْأَمْرُ عَنْدَنَا.

مَا يَفْعَلُ مَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الإمَامِ

٢٠٦ - مَالَكُ عَنْ مُحَمَّد بْنِ عَمْرُو بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ مَلِيحِ بْنِ عَبْدِ الله السَّعْدِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: الَّذي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَحْفضُهُ قَبْلَ الإِمَامِ، فَإِنَّمَا نَاصِيَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ.
 قال يجيى: قَالَ مَالِكُ فِيمَنْ سَهَا فَرَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الإمَامِ فِي رُكُوعٍ أَوْ سُحُودٍ:

أي نسسبوق المقتدي أوتراً"؛ لأنه صارت له في الجلوس الأول ركعة واحدة، وفي الجلسة الثانية ثلاث ركعات،
 "فقالا" أي الزهري ونافع: "نعم ليتشهد معه" أي الإمام؛ للحديث المشهور: إنما جعل الإمام ليؤتم به الحديث.

وهو الأمر إلى: المعمول به عندناز قلت: وبه قال الأئمة الثلاثة والجمهور، وفي الحاشية عن "المحلى": وبه قال أبو حنيفة والجمهور. قال الزرقاني: وهذا مما لا نزاع فيه؛ لحديث: إنما حعل الإمام ليؤتم به، وأخرج محمد في موطئه عن مالك عن نافع عن ابن عمر: أنه كان إذا وجد الإمام قد صلى بعض الصلاة، صلى معه ما أدرك من صلاته، إن كان قائماً قام، وإن كان قاعداً قعد، حتى يقضي الإمام صلاته لا يخالف في شيء من الصلاة، قال محمد: وبحذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة هشه.

أنه قال إلخ: موقوف، وقد روي مرفوعاً، كما سيحي، في آخر الحديث، ورجح الحافظ وقفه، كما سيأتي. "الذي يرفع رأسه" من الركوع أو السجود "ويخفضه" فيهما "قبل الإمام، فإنما ناصيته" قال في "المجمع": هي الشعر المسترسل في مقدم الرأس، وقد يكني به عن جميع الذات. وقال في "القاموس": الناصية والناصاة: قصاص الشعر. "بيد الشيطان" فيحره حيث يشاء حتى يوقعه في حرمة التقدم. قال الباجي: معناه الوعيد لمن فعل ذلك، وإخبار أن ذلك من فعل الشيطان، وأن فعله هذا انقياد من كانت ناصيته بيده.

فيمن سها إلى: وكذلك حكم العمد إلا أنه ذكر السهو؛ لكونه واقعة حال، أو لأن مثل هذا الفعل في الصلاة عمداً بعيد عن المسلم؛ لما فيه من قلة المبالاة بالصلاة. "فرفع رأسه قبل الإمام" عن ركوع وسجود، والإمام بعد "في ركوع أو سجود" فقال الإمام: "إن السنة في ذلك أن يرجع" المأموم "راكعاً أو ساجداً، ولا ينتظر" أن يرفع "الإمام" رأسه من الركوع أو السجود "وذلك" الفعل "خطأ ممن فعله" إن فعل ذلك عمداً. قال ابن عبدا البر: هذا يقتضي أنه فعله عامداً؛ لأن الساهي لا يقال فيه: إنه خطأ. قلت: وذكر ابن العربي في "عارضة الأحوذي" الاختلاف فيما بينهم في ذلك، فقال: لا خلاف أن الاقتداء بالإمام بعد الإحرام معه فرض، وأن مخالفته لا تجوز، فإن ركع قبل إمامه، وأقام حتى أدركه فقد أخطأ وأثم، ولم يفسد صلاته عند أصحابنا، فإن رفع من الركوع قبل إمامه =

إِنَّ السُّنَّةَ فِي ذَلكَ أَنْ يَرْجِعَ رَاكعًا أَوْ سَاجِدًا، وَلا يَنْتَظِرُ الإَمَامَ، وَذَلكَ خَطَأٌ ممنْ فَعَلَهُ؛ لأَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلا تَخْتَلِفُوا عَلَيْه"، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَخْفضُهُ قَبْلَ الإِمَامِ فإِنَّمَا نَاصِيتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ.

مَا يَفْعَلُ مَنْ سَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْن سَاهِيًا

٢٠٧ - مَالِكَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَميمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ،

و وقد ركع معه، فإن أشهب وابن حبيب عن مالك يروون: أنه لا يرجع. وقال سحنون: يرجع إلى إمامه، ويبقى بعد الإمام، وذلك "لأن رسول الله في قال: إنما جعل الإمام" إماماً "ليوتم به" أي ليقتدى به، فإذا كبر فكبروا الحديث، سيأتي عند المصنف في صلاة الإمام وهو حالس، بطريق أنس وعائشة، وتقدم بعض طرقه في بحث القراءة خلف الإمام؛ لما في بعض طرقها زيادة: وإذا قرأ فأنصتوا. "فلا تختلفوا عليه" أي الإمام بأن ترفعوا قبله، أو تخفضوا قبله مثلاً، ويندرج فيه عندنا الحنفية الاختلاف في النية أيضاً، فلا يجوز الاختلاف على الإمام فيها. "وقال أبو هريرة" كما تقدم آنفاً: "الذي يرفع رأسه" من الركوع أو السحود "ويخفضه" أي الرأس فيهما "قبل الإمام، فإنما ناصيته" أي شعر مقدم رأسه "بيد شيطان" يجره إلى حيث شاء. قال الحافظ: ظاهر الحديث يقتضي تحريم الرفع قبل الإمام، ومع القول بالتحريم فالجمهور على أن فاعله يأثم، وتجزئ صلاته، وعن ابن عمر: تبطل، وبه قال أحمد في رواية، وكذا أهل الظاهر؛ بناء على أن النهي يقتضي الفساد. قال الباجي: هذا في الأفعال، أما الأقوال فعلى ضربين: فرائض وفضائل، أما الفرائض: فتكبيرة التحريمة والسلام، أما الأول فلو تقدم ساهياً أو عامداً بطلت صلاته؛ لأنه إذا دخل فيها قبل إمامه لم يصح أن يتبعه فيها؛ لأنه عقدها غير مؤتم، وأما السلام فإن سلم قبل إمامه عامداً بطلت صلاته؛ لأنه إذا دخل فيها قبل إمامه لم يصح أن يتبعه فيها؛ لأنه عقدها غير مؤتم، وأما السلام فإن سلم قبل إمامه عامداً بطلت صلاته؛ وشعرة وإن سلم ساهياً لم تبطل، وحمل عنه الإمام سهوه.

ساهيا: قال القاري: السهو لغة: الغفلة عن الشيء، وذهاب القلب إلى غيره، وقضيته: أن السهو والنسيان مترادفان. قال الراغب: النسيان: ترك الإنسان ضبط ما استودع، إما عن غفلة، وإما عن ضعف قلبه، وإما عن قصد حتى يتحذف عن القلب ذكره. وقال ابن الأثير في "النهاية": السهو في الشيء تركه من غير علم، والسهو عن الشيء تركه مع علم، وهذا فرق حسن دقيق، وبه يظهر الفرق بين السهو الذي وقع عن النبي في غير مرة في الصلاة، وبين السهو عن الصلاة الذي ذمه الله تعالى، ولا يخفى عليك ما في "إكمال الإكمال": أن أحاديث السهو كثيرة، والثابت منها خمسة: حديث أبي هريرة وأبي سعيد، وهما في من شك كم صلى؟ ففي حديث أبي هريرة: أنه يسجد سجدتين، و لم يذكر موضعهما، وفي حديث أبي سعيد: أنه سجدهما قبل السلام. والثالث: حديث ابن مسعود أنه قام إلى خامسة. والرابع: حديث ذي الهدين. والخامس: حديث ابن بحينة: أنه قام من ثنتين مختصراً،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ ا**نْصَرَف** من اثْنَتَيْنِ،

- وسيأتي كلامه مفصلاً، وذكر في "المغني" و"الشرح الكبير": قال الإمام أحمد: يحفظ عن النبي على خمسة أشياء: سلم من اثنتين فسجد، سلم من اثنتين ولم يتشهد. وقال الخطابي: المعتمد عند أهل العلم هذه الأحاديث الخمسة يعني حديثي ابن مسعود وأبي سعيد وأبي هريرة وابن بحينة. قال ابن العربي: أحاديث السهو ثلاثة، وأحاديث الشك ثلاثة أصول سواء وسائر التوابع، وقد رأيت بعض العلماء بلغ حديث ذي اليدين مائة وخمسين مسألة بالإسكندرية، وقرأتها، ووقفت عليها.

انصوف إلخ: أي سلم "من اثنتين" أي ركعتين، وسيأتي في الحديث الآتي ما يتعلق بتعيين الصلاة، وهل كان أبو هريرة بنفسه حاضراً في هذه الصلاة؟ حديث الباب ساكت عنه، والأئمة مختلفة فيه، ولفظ بعض الروايات: "صلى بنا"، وفي بعض آخر: "صلى لنا رسول الله ﷺ يؤيد حضور أبي هريرة 🏎. وحمله آخرون على المجاز بأن يراد بلفظ "بنا" جماعة الصحابة، كما هو متعارف عند من له نظر على ألفاظ الروايات، إلا أن رواية مسلم عن أبي سلمة عن أبي هريرة: "بينما أنا أصلي مع رسول الله ﷺ صلاة الظهر" صريحة في أن أبا هريرة كان حاضراً في الصلاة، وتأبي الجحاز لو صحت، لكن أثبت الشيخ النيموي ونقل عنه الشيخ في "البذل": أن لفظ "بينما أنا أصلي" ليس بمحفوظ في هذه الرواية، ولعل بعض الرواة رووا قول أبي هريرة: "صلى بنا" بالمعني، فعبروه بلفظ: "بينما أنا أصلي"، ويؤيده ما أخرجه الطحاوي عن ابن عمر ﴿ ، قال الطحاوي: مع أن أبا هريرة لم يُحضر تلك الصلاة مع رسول الله ﷺ أصلاً؛ لأن ذا اليدين قتل يوم بدر مع رسول الله ﷺ، وهو أحد الشهداء، قد ذكر ذلك محمد بن إسحاق وغيره، وقد روي عن ابن عمر ما يوافق ذلك، ثم أخرج بسنده إلى ابن عمر أنه ذكر له حديث ذي اليدين، فقال: كان إسلام أبي هريرة بعد ما قتل ذو اليدين، وإنما قول أبي هريرة: "صلى بنا رسول الله ﷺ أي بالمسلمين، وهذا جائز في اللغة، ثم ذكر النظائر في ذلك من الأحاديث. وقال العيني: حديث مسلم هذا روي بخمس طرق، فلفظه من طريقين: "صلى بنا"، وفي طريق: "صلى لنا"، وفي طريق: "أن رسول الله ﷺ صلى ركعتين"، وفي طريق: "بينما أنا أصلي". قلت: وحاصل هذا الجواب: أن لفظ: "بينما أنا أصلي" يخالف جميع الروايات الواردة في ذلك. قال النيموي: تفرد بذلك اللفظ يجيي بن أبي كثير، وخالفه غير واحد من أصحاب أبي سلمة وأبي هريرة، فكيف يقبل أن أبا هريرة قال: "بينما أنا أصلي"، ولو سلم فيحمل أن يكون المتكلم في تلك القصة التي شاهدها أبو هريرة غير ذي اليدين، وليس في هذا الحديث ذكر تكلمه ﷺ. قال النيموي: لا يَخفي أن حديث أبي هريرة هذا من مراسيل الصحابة، واستدل على ذلك بثلاثة وجوه، أحدها: بحديث ابن عمر المتقدم عند الطحاوي: أن ابن عمر ذكر له حديث ذي اليدين، فقال: كان إسلام أبي هريرة بعد ما قتل ذو اليدين، وبسط النيموي الكلام على تصحيحه. والثاني: بأقوال أهل الرجال: إن ذا اليدين وذا الشمالين واحد. وثالثها: أن الزهري – وهو أحد أركان الحديث، وأعلم الناس بالمغازي - نص على أن قصة ذي اليدين كانت قبل بدر.

فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْن:

فقال له إلى: أي لرسول الله على "فو اليدين" اسمه الحزباق - بكسر الحاء المعجمة وسكون الراء المهملة بعدها موحدة، فألف، فقاف - ابن عمرو بن نضلة، سمي به؛ لطول في يديه، ويحتمل أن يكون كناية عن طولهما بالعمل والبذل، وجزم ابن قتيبة بأنه كان يعمل بيديه جميعاً، وبه جزم السمعاني في "الأنساب". وهل هو وذو الشمالين واحد أم رجلان? مختلف عند العلماء، وذهب الحنفية إلى الأول يعني إلى اتحادهما. قال العيني كما نقله عنه في "البذل": إن ذا اليدين وذا الشمالين كلاهما لقب على الحزباق. وقال النيموي: الذي تكلم بالسهو يقال له: الحزباق، وعمير، وذو اليدين، وذو الشمالين جميعاً، وقيل: عبد الله قلت: قد روي في الروايات الكثيرة سيما عند النسائي ما يدل على اتحادهما؛ فإن النسائي أخرج من طريق عمران بن أبي أنس عن أبي سلمة عن أبي هريرة: أن رسول الله في صلى يوما فسلم في ركعتين، ثم انصرف فأدركه ذو الشمالين فقال له، فقال في أصدق ذو اليدين؟ ومن طريق الزهري عن أبي سلمة وأبي بكر بن سليمان عن أبي هريرة بلفظ: فقال له ذو الشمالين بوه، أصدق ذو اليدين؟ ومن طريق الزهري عن أبي سلمة وأبي بكر بن سليمان عن أبي هريرة بلفظ: فقال له ذو الشمالين بحوه، الشمالين بن عمرو، فقال النبي في: ما يقول ذو اليدين؟ ومن طريق آخر بلفظ: فقال له ذو الشمالين نحوه، وهكذا أخرجه جماعة من المحدثين قابي هريرة وابن عباس من ذكر ذي اليدين في حديث ذي الشمالين وكذا العكس، كلهم أخرجوا الروايات عن أبي هريرة وابن عباس من ذكر ذي اليدين في حديث ذي الشمالين وكذا العكس، وهذه الروايات صريحة في أن ذا اليدين وذا الشمالين رجل واحد.

هذا وقد صرح جماعة من أهل الحديث والرجال بألهما واحد. قال ابن سعد في طبقاته: ذو اليدين ويقال ذو الشمالين اسمه عمير بن عمرو ابن نضلة. وقال العدين في مسنده: قال أبو محمد الجزاعي: ذو اليدين أحد أجدادنا وهو ذو الشمالين. وقال المبرد في "الكامل": ذو اليدين هو ذو الشمالين كان يسمى بهما جميعا. وقال ابن حبان في ثقاته: ذو اليدين ويقال له ذو الشمالين أيضاً ابن عبد بن عمرو بن نضلة، كذا في "البذل" و"آثار السنن" وذكرا غير ذلك من المؤيدات. وقال السمعاني في الأنساب كما في "الفتح الرحماني": ذو اليدين ويقال له ذو الشمالين؛ لأنه كان يعمل بيديه جميعا. قال ابن رسلان في شرح أبي داود: وللناس خلاف فيما يتعلق بذي اليدين في موضعين، الأول: أن ذا البدين وذا الشمالين واحد أو اثنان؟ ولا خلاف بين أهل السير: أن ذا الشمالين فتل ببدر، فالجمهور على أن ذا البدين غيره؛ لروايات أبي هريرة في شهوده القصة. قال العلائي: هذا هو الصحيح الراجح. وقال أبو بكر بن الأثرم: الذي غيره؛ لروايات أبي هريرة في شهوده القصة. قال العلائي: هذا هو الصحيح الراجح. وقال أبو بكر بن الأثرم: الذي قتل ببدر إنما هو ذو الشمالين ابن عبد عمر وحليف لبني زهرة، واختار القاضي عياض في "الإكمال" بألهما واقعتان، أحدهما كانت قبل بدر والمتكلم فيها ذو الشمالين، و لم يشهدها أبو هريرة بل أرسل روايتها، والثانية كانت بعد إسلامه وحضرها أبو هريرة والمتكلم فيها ذو اليدين. والثاني: أن ذا البدين هو الخرباق المتكلم في حديث عمران أو غيره، فالذي اختاره عياض وابن الأثير والنووي في غير موضع: ألهم واحد، وأما ابن حبان فحعلهما اثنين، =

أَقَصُرَت الصَّلاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ الله؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْن؟"

= فقال في "معجم الصحابة": الخرباق صلى مع رسول الله ﷺ حبث سها، وهو غير ذي اليدين. وقال ابن الجوزي في "الألقاب": قولان، أحدهما: عمير بن عبد عمرو بن نضلة السلمي، ذكره الأكثرون. والثاني: ذكره أبو بكر الخطيب. قال العلائي: وعمير بن عبد عمرو بن نضلة هو ذو الشمالين لا ذو اليدين، وابن الجوزي وهم في هذه التسمية. وقال العلامة العيني: إن ذا اليدين وذا الشمالين واحد كلاهما لقب على الخرباق وقع ذلك في كتاب النسائي، ثم ذكر الرواية المذكورة عن الزهري عن أبي سلمة وأبي بكر بن سليمان عن أبي هريرة، ثم قال: وهذا سند صحيح متصل، صرح فيه بأن ذا الشمالين هو ذو اليدين، وقد تابع الزهري على ذلك عمران بن أبي أنس، ثم ذكر حديثه، وقال: هذا سند صحيح على شرط مسلم، فثبت بذلك أن ذا اليدين وذا الشمالين واحد.

أقصرت الصلاة: بضم القاف وكسر الصاد المهملة على بناء المجهول، أي أقصرها الله، وبفتح القاف وضم الصاد على بناء الفاعل، أي صارت قصيرة. قال النووي: هذا أكثر وأرجح. وقال ابن رسلان: الفعل لازم ومتعد، فاللازم مضموم الصاد؛ لأنه من الأمور الخليقة كحسن وقبح، والمتعدي بضم الصاد، منه: قصر الصلاة وقصرها بالتخفيف والتشديد، وأقصرها على السواء، حكاهن الأزهري. "أم نسبت" ببناء الخطاب. قال ابن رسلان: الاستفهام ههنا على بابه لم يخرج عن موضعه، والاستفهام تارة يراد به التصور، وتارة يطلب به التصديق، فالأول: كقول ذي اليدين هذا، ومثله: أعسل في الدن أم دبس؟ والثاني: كقوله: أحق ما يقول ذو اليدين؟ ومثله أقام زيد؟ ثم الذي يلي الهمزة هو المسئول كما سيأتي. "يا رسول الله" فاستفهم؛ لأن الزمان زمان نسخ. قال النووي: في الحديث دليل على حواز النسيان عليه في أحكام الشرع، وهو مذهب جمهور العلماء، وهو ظاهر القرآن والحديث، واتفقوا على أنه في لا يقر عليه، بل يعلمه الله تعالى به.

فقال رسول الله ﷺ إلى النس ولم تقصر. قال النووي: أي في ظني، واحتصر الراوي هذه الرواية، وفي الروايات بعدها زيادة: قال: بل نسبت يا رسول الله؟ فأقبل رسول الله ﷺ إلى القوم، كما زاده في رواية أبي داود، وسيحي، في الرواية الآتية عند "الموطأ" أيضاً بعد ذلك، "فقال ﷺ أصدق ذو اليدين؟" فيما قاله من النسيان في الصلاة. قال ابن رسلان: الذي يلي همزة الاستفهام هو يكون المسئول عنه لا غيره، فإذا قلت: أأنت فعلت كذا؟ كان الشك في الفاعل من هو؟ مع العلم بوقوع الفعل، وإذا قلت: أفعلت كذا؟ كان الشك في الفعل نفسه، وكان الغرض من الاستفهام أن يعلم وجوده هل وقع أم لا؟ قال الباحي: يحتمل أنه ﷺ كان على يقين من تمام صلاته، وكان هذا السؤال ليستشهد على رد قول ذي اليدين، ويحتمل أنه وقع له الشك بقول ذي اليدين، فأراد أن يتيقن أحد الأمرين بقوله، انتهى مختصراً. "فقال الناس" أي الصحابة الذين صلوا معه ﷺ: "نعم" صدق، وفي الصحيحين عن أبي هريرة: فقالوا: نعم، ولفظ أبي داود: فأومؤوا أي نعم، وفي "مسلم": قالوا: صدق، وفي الصحيحين عن أبي هريرة: فقالوا: نعم، ولفظ أبي داود: فأومؤوا أي نعم، وفي "مسلم": قالوا: صدق، وفي الصحيحين عن أبي هريرة: فقالوا: نعم، ولفظ أبي داود: فأومؤوا أي نعم، وفي "مسلم": قالوا:

فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ الله ﷺ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطُولَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطُولَ، ثُمَّ رَفَعَ.

- فكان العبارة التوكيد، لكن هذا الكلام مفسد عند الشافعية، فأوله جماعة منهم من الشراح بحمل هذا على الإشارة، فقالوا: يمكن أن يجمع بينهما بألهم أومؤوا؛ لأن رواية أبي داود مفسرة، ومن قال: نعم، أو قال: صدق، فعبر الإشارة بالقول بحازاً نظراً إلى المقصود، ويحتمل أن يقال: إن بعضهم أومؤوا، وبعضهم قالوا: تعم، وغير ذلك. وقال الحافظ بحثاً: إلهم لم ينطقوا، وإنما أومؤوا، كما عند أبي داود، وهذا اعتمده الخطابي، وقال: حمل القول على الإشارة بحاز سائغ بخلاف عكسه، فينبغي رد الروايات التي فيها التصريح بالقول إلى هذه وهو قوي، وهو أقوى من قول غيره: يحمل على أن بعضهم قال بالنطق، وبعضهم بالإشارة، وأنت خبير بأن هذه التأويلات اضطر إليها من يقول: إن هذا النوع كان مفسداً للصلاة، وأما الذي أباحه للإصلاح، أو أباحه مطلقاً في هذا الوقت كالحنفية؛ إذ قالوا بالنسخ بعده لم يحتاجوا إلى التوجيه، والعجب من مشايخ الشافعية ألهم أولوا الروايات الصحيحة الصريحة في التكلم إلى الإيماء؛ لرواية أبي داود مع أن أبا داود بنفسه تكلم على لفظه: فأومؤوا، وقال: الصحيحة الصريحة في التكلم إلى الإيماء؛ لرواية أبي داود مع أن أبا داود بنفسه تكلم على لفظه: فأومؤوا، وقال: تفرد به حماد، ولو قال مثل ذلك أحد غيرهم لصاحوا به كلهم.

فقام رسول الله ﷺ أي في محل الصلاة، ولفظ أبي داود بهذا السند: فرجع رسول الله ﷺ إلى مقامه. قال الحافظ: لم يقع في غير هذه الرواية لفظ القيام، واستشكل؛ لأنه ﷺ كان قائماً، وأحيب: بأن المراد اعتدل، وقيل: القيام كناية عن الدخول في الصلاة. "فصلى ركعتين أخريين" بضم الهمزة تثنية أخرى أي الباقيتين. قال ابن رسلان: فيه دليل على أن من سلم ساهباً وقد بقي عليه شيء من صلاته، فإنه يأتي مما بقي، وهذا مما لا خلاف فيه. "ثم سلم" للسجود. قال العلائي: وجميع طرقه ورواياته لم يختلف فيه شيء منها أن السجود بعد السلام، كذا في "ابن رسلان". قلت: وسيأتي تمام الكلام في ذلك. "ثم كبر" للسجود عند الجمهور، واختلف الأئمة هل يشترط لسجود السهو بعد السلام تكبيرة إحرام، أو يكتفي بتكبير السجود، فالجمهور على الاكتفاء، وهو ظاهر غلب الأحاديث، ومذهب الإمام مالك على وجوب التكبير، لكن لا تبطل بتركه، قاله الحافظ والزرقاني.

فسجد إلى: للسهو "مثل سحوده" المعتاد للصلاة. قال الجوهري وغيره: مثل كلمة تسوية، يقال: هذا مثله أي شبهه، وكذا قال الأزهري وغيرهم، إلا أن الراغب زاد كلاماً حسناً، فقال: المثل: عبارة عن المشابحة لغيره في معنى من المعاني أي معنى كان، وهو أعم الألفاظ الموضوعة للمشابحة، وذلك لأن الند: يقال لما يشارك في الجوهر فقط، والشبه: فيما يشاركه في الكمية فقط، والمثل عام في جميع ذلك، ولذا قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِئْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (الشورى: ١١)، وأما نحو هذا فيقتضي المشابحة مع التقرب، كذا في "ابن رسلان". "أو أطول" منه "ثم رفع" رأسه من السحود، "ثم كبر" للسحود الثاني، "فسجد" ثانيا "مثل سحوده" الأول، =

٢٠٨ - مَالكَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، أَنَّهُ قَالَ: سَمعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: صَلَّى رَسُولُ الله ﷺ صَلاةَ الْعَصْرِ، فَسَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ،

= أو مثل سحوده للصلاة والأول أقرب لفظاً والثاني معنى، "أو أطول، ثم رفع" رأسه من السحدة الثانية، و لم يذكر في هذا الحديث أنه تشهد بعد سحدي السهو، وقد زاد أبو داود برواية حماد بن زيد عن أيوب بهذا الحديث قال أي أيوب: فقيل محمد أي ابن سيرين: أسلم في السهو؟ فقال: لم أحفظه من أبي هريرة، ولكن نبئت أن عمران بن حصين قال: ثم سلم، الحديث، وسيأتي ذكر حديث عمران في كلام الحافظ، و لم يذكر الإمام مالك حديث عمران. أنه إلخ: أي أبا سفيان "قال: سمعت أبا هريرة يقول: صلى رسول الله في كذا في رواية يجيى، وكذا في رواية عمد، قال الزرقاني: زاد ابن وهب والقعبي والشافعي وابن القاسم وقتيبة: لنا، قيل: فهذه الزيادة تشير إلى وحود أي هريرة في القصة، وقد تقدم الكلام عليه مبسوطاً، ورواية القعبي عن مالك في حديث أيوب عند أبي داود حالية عن هذه الزيادة في رواية القعبي، فتأمل. قال الأبي في "إكمال الإكمال": استشكل بأن القضية كانت قبل بدر، وإسلام أبي هريرة كان عام عيبر، وأحيب بأنه سمعه من غيره، فأرسله مع أن قوله: "بنا ولنا" يحتمل أنهما من تغيير الراوي لما سمع الحديث منه، و لم يذكر من يرويه ظن أنه كان من الحاضرين، فنقله بالمعنى، أو أن أبا هريرة أراد بالضمير الصحابة الحاضرين وإن لم يكن حاضراً معهم، إلى آخر ما قاله. "صلاة العصر" كذا في هذه الرواية بهذا السند عند مسلم.

ققام ذو اليدين: الخرباق السلمي، وقد تقدم هل هو ذو الشمالين أو غيره. "فقال: أقصرت" بصيغة الغائب ببناء الفاعل أو المفعول، كما تقدم مبسوطاً. "الصلاة" بالضم على كليهما "يا رسول الله أم نسيت؟" بتاء الخطاب، "فقال رسول الله في: كل ذلك لم يكن" يعني لم أنس على ظني، ولم تقصر الصلاة أي في الحقيقة. قال ابن رسول رسلان: فنفي الأمرين، وهذه رواية البحاري دون مسلم، وفيه تأويلات. "فقال: قد كان بعض ذلك يا رسول الله"، وفي رواية أخرى: بلى قد نسيت؛ لأنه قد تردد أولاً في القصر والنسيان، لكنه في لما نفي الأمرين، وتقدم عصمته في في البلاغ، استدل بذلك على تعيين النسيان. قال الأبي في "إكمال الإكمال": لا يجوز عليه في الكذب لا عمداً ولا نسياناً، وأخبر أنه لم يكن في ظنى، وهو لو صرح بذلك لم يكن كذباً، فكذا إذا كان المعنى عليه ضعيف، وقيل: التقدير كل ذلك لم يكن في ظنى، وهو لو صرح بذلك لم يكن كذباً، فكذا إذا كان المعنى عليه تقديراً، وقيل: انتقدير كل ذلك لم يكن في ظنى، وهو لو صرح بذلك لم يكن كذباً، فكذا إذا كان المعنى عليه أيضاً ضعيف، وقيل: إنه في يسهو ولا ينسى؛ لأن النسيان غفلة وهو لا يغفل عن الصلاة، ويسهو بأن يشغله أيضاً ضعيف، وقيل: إنه أنس من قبل نفسي، ولكني نسبت وهو الذي نحي عنه بقوله: بئسما لأحدكم أن يقول: نسبت نسبة النسيان إليه، أي لم أنس من قبل نفسي، ولكني نسبت وهو الذي نحي عنه بقوله: بئسما لأحدكم أن يقول: نسبت نسبة النسيان إليه، أي لم أنس من قبل نفسي، ولكني نسبت وهو الذي نحي عنه بقوله: بئسما لأحدكم أن يقول: نسبت نسبة النسيان إليه، أي لم أنس من قبل نفسي، ولكني نسبت وهو الذي نحي عنه بقوله: بئسما لأحدى من له أدني شائبة العقل.

فَقَالَ: أَقَصُرَتِ الصَّلاةُ يَا رَسُولَ الله أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ "كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ"، فَقَالَ: قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ الله! فَأَقْبَلَ رَسُولُ الله ﷺ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: "أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟"، فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ الله ﷺ، فَأَتَمَّ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلاةِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ التَّسْلِيم، وَهُوَ جَالِسٌ.

على الناس إلى: الذين صلوا معه، "فقال" سائلاً عنهم: "أصدق" بممزة الاستفهام "ذو اليدين" فيما قال، "فقالوا" بالإشارة أو باللسان، وهو ظاهر اللفظ: "نعم" صدق، "فقام" أي جاء "رسول الله هي " في محل الصلاة، "فأتم" بشد الميم أي أكمل "ما بقي من الصلاة" وهي الركعتان، "ثم سجد سجدتين" للسهو "بعد التسليم" كما قاله الحنفية، "وهو لله حالس" وظاهر الحديث أنه لله لم يتذكر السهو، ولذا أنكره أولاً، ثم سجد لاتفاقهم على تصديق ذي اليدين. قال العيني: واختلف العلماء في أن الإمام إذا شك في صلاته هل يرجع إلى قول المأموم أم لا؟ واختلف عن مالك في ذلك، فقال مرة: يعمل على يقينه، ولا يرجع إلى قولهم، وهو مذهب الشافعي الصحيح عند أصحابه، ومذهب الحنفية في ذلك ما قال ابن عابدين في "رد المحتار" و"حاشية البحر": لو وقع الاختلاف بين الإمام والقوم، فإن كان الإمام على يقين بالتمام لا يعيد، وإن كان في الشك فيعيد بقولهم، فلو استيقن الواحد بالنقصان، وشك الإمام والقوم أعاد احتياطاً إلا إذا استيقن عدلان بالنقصان وأخبرا بذلك.

إحدى صلاقي النهار إلى الغروب. "الظهر أو العصر" ويصح عليهما كلا الإطلاقين، وتقدم الكلام في تعيين الصلاة. "فسلم من اثنتين" أي ركعتين، "فقال له ذو الشمالين: أقصرت" بتاء الغائبة وبحمزة الاستفهام "الصلاة يا الصلاة أم نسيت؟" بتاء الخطاب، "فقال له رسول الله على الصلاة العائبة وبما النافية "وما نسيت" بتاء المتعلم، "فقال له يخ ذو الشمالين": بلى، "قد كان بعض ذلك يا رسول الله!"، وهو النسيان كما تقدم في الأولى، "فأقبل رسول الله على الناس" الذين صلوا معه على وفيهم أبو بكر وعمر في كما تقدم، "فقال: أصدق ذو اليدين؟" فيه دليل لما قاله الحنفية من اتحاد ذي اليدين وذي الشمالين كما تقدم؛ لأن في الحديث لقب بهما الرحل الواحد، "فقالوا" أي الصحابة بالقول أو الإيماء كما مر، وحقيقة القول التكلم، "نعم يا رسول الله" صدق ذو الشمالين، "فأتم رسول الله على من الصلاة" وهي الركعتان، "ثم سلم" قال الباجي: لم يذكر ابن شهاب في حديثه هذا سجود السهو، وقد ذكره جماعة من الحفاظ عن أبي هريرة، والأخذ بالزائد أولى إذا كان راويه ثقة.

فَسَلَّمَ مِنَ اثْنَتَيْن، فَقَالَ لَهُ ذُو الشِّمَالَيْن: أَقَصُرَتِ الصَّلاةُ يَا رَسُولَ الله! أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله عَلَيْ: "مَا قَصُرَتِ الصَّلاةُ وَمَا نَسبِتُ"، فَقَالَ له ذُو الشِّمَالَيْن: قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَٰلِكَ يَا رَسُولَ الله! فَأَقْبُلَ رَسُولُ الله ﷺ عَلَى النَّاس، فَقَالَ: "أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ " فَقَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ الله! فَأَتَمَّ رَسُولُ الله عِلْ مَا بَقِيَ مَنَ الصَّلاةِ ثُمَّ سَلَّمَ. ٢١٠ - مَالِك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَن

عن ابن شهاب: الزهري، "عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن مثل ذلك" الحديث المتقدم، وهو حديث الزهري عن أبي بكر بلاغاً، وحديث الزهري عن أبي سلمة وأبي بكر بن سليمان وصله النسائي، قال أبو بكر: كان ابن شهاب أكثر الناس بحثاً عن هذا الشأن، فكان ربما احتمع له في الحديث جماعة، فحدث به مرة عنهم، ومرة عن أحدهم، ومرة عن بعضهم على قدر نشاطه حين تحديثه، وربما أدخل حديث بعضهم في حديث بعض، كما صنع في حديث إفك وغيره، وربما كسل فلم يسند، وربما انشرح فوصل، وأسند على حسب ما تأتي به المذاكرة، فلذا اختلفت عليه أصحابه اختلافًا كثيراً، ويبين ذلك رواية حديث ذي اليدين رواد عنه جماعة، فمرة يذكر واحداً ومرة اثنين، ومرة جماعة، ومرة جماعة غيرها، ومرة يصل، ومرة يقطع، فعلم بمذا أن رواية الزهري في هذا الباب أقدم من غيره؛ لكونه أكثر الناس بحثاً في هذا الشأن، ولا يمكن الحكم على روايته بالاضطراب، كما توهمه بعضهم؛ لكثرة ما عنده من الروايات في هذه القصة. ثم اعلم: أن هذه الأحاديث وإن كانت مسوقة لسجدة السهو في الصلاة، وسيأتي الكلام على ذلك، لكن اختلفت الأثمة ههنا في مسألة أحرى، وهو الكلام في الصلاة، والأئمة الأربعة بعد أن أجمعوا على أن من تكلم في صلاته عالماً عامداً، وهو لا يريد إصلاح صلاته أن صلاته فاسدة، كما نقل عليه الإجماع ابن المنذر وغيره على ما في "المغني" و"الشوكاني" وغيرهما، اختلفوا في أنواع الكلام التي لا تفسد الصلاة، وجعل الكلام في "المغني" خمسة أقسام. والحاصل: أن الكلام في الصلاة بأنواعه مفسد للصلاة مطلقاً عند الحنفية، وهو الراجع عند أحمد، وبه قال النخعي

وقتادة وحماد بن أبي سليمان وابن وهب وابن نافع من أصحاب مالك، كذا قال العيني، واستدل من منعه مطلقاً كالحنفية ومن وافقهم بقوله عزّوجل: ﴿وَقُومُوا بِلَّهِ فَانِتِينَ﴾ (البقرة:٢٣٨) وبعموم الروايات الواردة في الباب، منها: حديث معاوية بن الحكم السلمي، أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم مطولاً ومختصراً، وفيه: إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن الحديث، والاستدلال به من وجهين، الأول: بعموم قوله: "شيء من كلام الناس". والثاني: بحصر "إنما هو". ومنها: الروايات الواردة في سهو الإمام من قوله ﷺ: من نابه شيء في الصلاة، فليسبح الرجال وتصفق النساء، وأنت خبير بأن الكلام =

مِثْلَ ذَلِكَ. قال يجيى: قَالَ مَالك: كُلُّ سَهْوٍ كَانَ نُقْصَانًا مِنْ الصَّلاةِ،

- لو كان مباحاً لإصلاح الصلاة ما احتاجوا إلى التسبيح والتصفيق على ألهما مبهمان لا يفهمان محل السهو، والروايات في هذا المعنى مشهورة رويت بطرق عديدة، اكتفينا بذكر الباب عن سرد الروايات. ومنها: حديث أبي عمرو الشيباني قال: "كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت: ﴿وَقُومُوا بِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فأمرنا بالسكوت"، الحديث. ومنها: حديث ابن مسعود مرفوعاً: إن الله يُحدث من أمره ما شاء، وإنه قضى أن لا تتكلموا في الصلاة، وأجابوا عن روايات الباب بحملها على ما قبل نسخ الكلام، وهذا جواب مشهور عند المشايخ، ويجاب أيضاً بما سنح في خاطري أن الروايات المتقدمة بعمومها تنفي كل أنواع الكلام مطلقاً، ورواية ذي اليدين هذه لو سلم تأخره على قولكم لا بد أن يكون ناسخًا للنهي المتقدم، فمع ما فيه من تكرار النسخ لا تصلح ناسخًا لها؛ لكوتما مبهم المراد لم يتحقق بعد أن الكلام كان للسهو أو للإصلاح أو لأمر آخر، ويجاب أيضاً بما في "أحكام القرآن" للجصاص أن قصة ذي اليدين ليست فيه التسبيح المأمور به، ففيه دليل على أنما كانت على أحد الوجهين، إما قبل حظر الكلام في الصلاة، وإما أن تكون بعد الحظر، فأبيح به الكلام، ثم حظر بقوله: "التسبيح للرجال والتصفيق للنساء"، وبما تقدم من كلام الحافظ في "الفتح": ألهم تكلموا معتقدين النسخ في وقت يمكن وقوعه فيه، إلى آخر ما قاله، وبما قال ابن حبان في صحيحه في النوع السابع عشر من القسم الخامس بعد ما أخرج حديث أبي هريرة من قصة ذي اليدين: قال الزهري: كان هذا قبل بدر، ثم أحكمت الأمور بعد، وقد وافقه على ذلك ابن وهب على ما حكاه عنه العلامة ابن التركماني في "الجوهر النقي" حيث قال: إنما كان حديث ذي اليدين في بدء الإسلام، ويؤيده ما أخرجه الطحاوي عن ابن عمر ١٠٠٤ أنه ذكر له حديث ذي اليدين، فقال: كان إسلام أبي هريرة بعد ما قتل ذو اليدين، وبما في "العرف الشذي": أنه ﷺ أتى جذعاً من نخلة، وهي الحنانة، وقد دفنت بعد وضع المنبر، ووضع المنبر في السنة الثانية، فكانت الوقعة قبل ذلك، وبأن عمر ﴿ كَانْ حَاضِراً في هذه القصة؛ لما تقدم، ولما وقع له مثل ذلك أعاد الصلاة، أخرج الطحاوي في "معاني الآثار" بإسناده عن عطاء، قال: صلى عمر بن الخطاب بأصحابه، فسلم في الركعتين، ثم انصرف، فقيل له، فقال: إني جهزت عيراً من العراق بأحمالها وأحقابها حتى وردت المدينة، فصلى بمم أربع ركعات. قال النيموي: هذا مرسل جيد كذا في "البذل". قال الطحاوي: ولم ينكره على عمر ﴿ أحد من الصحابة، وبما قيل: إن هذا كان خطاباً للنبي ﷺ وجواباً له، كما قال النووي، وهو غير مبطل، كما ثبت مخاطبته في التشهد، وهو حي بقوله: السلام عليك، وعد ذلك من خصائصه. فالحاصل: أن الكلام الذي وقع في قصة ذي اليدين عدم إفساده للصلاة كان مخصوصاً به، وبأنه وقع في بعض هذه الروايات الأمور المتكثرة، من المشي والخروج من المسجد والدخول والأذان والإقامة وغير ذلك، و لم يقل بما أحد من الأثمة. "قال يجيى: قال مالك: كل سهو كان نقصاناً من الصلاة" كترك الجلوس في الوسط مثلاً "فإن سجوده" ينبغي أن يكون "قبل السلام" كما في حديث ابن بحينة، "وكل سهو كان زيادة في الصلاة" قال الزرقاني: كفعله ﷺ في قصة ذي اليدين؛ لأنه زاد سلاما وعملاً وكلاما". فَإِنَّ سُجُودَهُ قَبْلَ السَّلامِ، وَكُلُّ سَهْوٍ كَانَ زِيَادَةً فِي الصَّلاةِ، فَإِنَّ سُجُودَهُ بَعْدَ السَّلامِ.

فإن سجوده إلخ: أي المصلى في صورة الزيادة يكون "بعد السلام" قال الحافظ: وهكذا أي بالتفرقة قال مالك والمزيي وأبو ثور من الشافعية، وزعم ابن عبد البر أنه أولى من قول غيره؛ للجمع بين الخبرين. قلت: احتلفت الأئمة وفقهاء الأمصار في مسألة سجود السهو على تسعة أقوال، بسطها الشوكاني نقلاً عن العراقي في "شرح الترمذي" منها: أن سجود السهو كله بعد السلام، وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين، وهو مذهب الثوري وأبي حنيفة، وأصحابه من الأثمة، وهو قول الشافعي، وبه قال أهل الكوفة، وبه قال إبراهيم النخعي، وابن أبي ليلي والحسن البصري وسفيان الثوري، وهو مروي عن على وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وعمار بن ياسر وأنس بن مالك ﷺ أجمعين، قاله العيني، زاد الشوكاني: عمران بن حصين والمغيرة بن شعبة وأبا هريرة على خلاف عنه، ومعاوية على خلاف عنه، ومن التابعين وغيرهم أبا سلمة بن عبد الرحمن وعمر بن عبد العزيز والسائب القاري على خلاف عنه، وهو قول للشافعي، قاله الشوكاني، وزاد في "التعليق الممجد": حسن بن صالح بن حيى. قال ابن العربي: وتعلق أبو حنيفة بأن السجود استدراك، وذلك يكون بعد إتمام الصلاة؛ لئلا يطرأ بعده مثله، وما أدق هذا النظر لولا السنة وردت بخلافه. قلت: كيف وهي السنة بعينها، فإنه قد اختلفت الروايات في فعله ﷺ في السهو قبل السلام أو بعده، كما هو معروف، لكن روايات قوله ﷺ سالمة عن المعارضة، فتقدم على روايات فعله ﷺ على أن الروايات الفعلية التي تدل على أن سجود السهو بعد السلام، أكثر مما يدل على القبل، فمنها: باب ذي اليدين بجميع طرقه صريح في السجود بعد السلام، نعرض عن سرد رواياته؛ لكثرتها روماً للاختصار. ومنها: حديث عمران في قصة الخرباق. ومنها: حديث زياد بن علاقة قال: صلى بنا المغيرة بن شعبة، فنهض في الركعتين، فسبح به من خلفه، فأشار إليهم قوموا، فلما فرغ من صلاته وسلم، سجد سجدتي السهو، فلما انصرف قال: رأيت رسول الله ﷺ يصنع كما صنعت، أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح. قال النووي في "الخلاصة": روى الحاكم في "المستدرك" نحوه من حديث سعد بن أبي وقاص ومن حديث عقبة، وقال في كل منها: صحيح على شرط الشيخين. ومنها: حديث علقمة أن ابن مسعود سجد سجدتي السهو بعد السلام، وذكر أن النبي ﷺ فعل ذلك، رواه ابن ماجه وآخرون، وإسناده صحيح. ومنها: حديث محمد بن صالح قال: صليت خلف أنس بن مالك صلاة، فنسيها، فسحد بعد السلام، ثم التفت إلينا، وقال: أما إني لم أصنع إلا كما رأيت رسول الله ﷺ يصنع، رواه الطبراني في معجمه الصغير، وروى ابن سعد في "الطبقات" في ترجمة ابن الزبير بسنده عن عطاء بن أبي رباح، قال: صليت مع ابن الزبير المغرب، فسلم في ركعتين، ثم قام، فسبح به القوم، ثم قام، فصلى بحم الركعة، ثم سلم، ثم سحد سجدتين، قال: فأتيت ابن عباس فأخبرته، فقال: ما ماط عن سنة نبيه ﷺ، قاله الزيلعي. قلت: وأما الروايات القولية، فمنها: حديث عبد الله بن جعفر عن النبي على قال: من شك في صلاته، فليسجد سجدتين بعد ما سلم رواه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي، وقال: إسناده لا بأس به. ومنها: حديث ابن مسعود في سهوه ﷺ =

إِتَّمَامُ الْمُصلِّي مَا ذَكَرَ إِذَا شَكَّ فِي صَلاتِهِ

٢١١ - مَالِكُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ الله عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ الله عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ،

= وفي آخره: فلما أقبل علينا بوجهه قال: إنه لو حدث في الصلاة شيء لَنَبَأَتُكم به، ولكن إنما أنا بشر متلكم أنسي كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني، وإذا شك أحدكم في صلاته، فليتحر الصواب، فليتم عليه، ثم يسلم ثم يسجد سجدتين رواه البخاري وآخرون، قاله النيموي. ومنها: حديث ثوبان مرفوعاً: لكل سهو سجدتان بعد السلام أخرجه أبو داود وابن ماجه وأحمد في مسنده، والطبراني في معجمه، وعبد الرزاق في مصنفه، وهي كلها خالية عن المعارضة، فتقدم على روايات الفعل، فإن قلت: كما تعارضت روايتا فعله كذلك تعارضت روايات قوله، فإنه سيأتي في حديث الخدري: السجود قبل التسليم، فالجواب: أن الكلام في سجود السهو على الإطلاق لم يعارض حديث ثوبان، قاله ابن الهمام على أن فيما قاله الحنفية جمعاً بين روايات فعله ﷺ؛ لأنهم قالوا: إنه يسلم بعد التشهد عن يمينه، فيسجد سجدتي السهو، فيتشهد ويصلي ثم يسلم، وهكذا ورد في بعض الروايات المفصلة في فعله ﷺ. وهذا أوجه ما يجمع به اختلاف الحديث، فالروايات التي ورد فيها سجوده ﷺ قبل السلام، فالمراد فيها من السلام سلام الانصراف عن الصلاة، وهو التسليم الثاني في قولنا، وما ورد فيه "السجود بعد السلام"، فالمراد فيه سلام الفصل بين الصلاة والسحدتين، وأيضاً فيه العمل بكل نوع من روايات القول والفعل، وقد قال الزرقاني بحثاً: إن مذهب المحدثين والأصوليين والفقهاء أنه متى أمكن الجمع بين الحديثين وجب الجمع، فهذا الجمع لشموله وعمومه لجميع الروايات أولى من الجمع بالزيادة والنقصان، مع ما فيه من الإشكال المشهور: أن من جمع عليه السهوان أحدهما في الزيادة والثاني في النقصان، فلا مساغ له، وما قالوا: "يسجد قبل السلام تغليباً لجانب النقص" لا حجة عليه. إذا شك إلخ: أي تردد من غير رجحان عند الحنفية، والشك في اصطلاح الفقهاء: ما استوى طرفاه، فإذا قوى أحدهما ولم يطرح الآخر فهو ظن، وإذا عقد القلب عليه وترك الآخر فهو أكبر الظن وغالب الرأي، والمرجوح وهم. "أحدكم في صلاته، فلم يدر" ولم يغلب على ظنه "كم صلى أثلاثاً أم أربعاً؟" بممزة الاستفهام في النسخ الموجودة عندي، ولفظ رواية محمد: "ثلاثاً أم أربعاً" بدون الاستفهام، وكذا في رواية أبي داود وغيره عن مالك. "فليصل" بدون الياء في أكثر النسخ من المطبوعة الهندية والمصرية على الباحي، وكذا في رواية محمد وفي نسخة الزرقاني: بالياء، فيكون للإشباع. "ركعة" يعني إذا شك في ثلاث وأربع فليجعله ثلاثاً، ويصلي ركعة. "وليسجد سجدتين للسهو، وهو حالس قبل التسليم" هذا مخالف لمن قال بالسجود بعد السلام في الزيادة؛ لأن صلاة هذا الشاك إذا تدور بين التمام والزيادة، فكان حق هذا الجمع أن يسجد إذا بعد السلام، ولذا قال الباجي: ظاهر الحديث يخالف ما روينا من حديث أبي هريرة وعمران بن حصين: أن السجود في السهو بالزيادة بعد السلام، و كذلك في حديث ابن مسعود فيه. أَحَدُكُمْ فِي صَلاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى أَثَلاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيُصَلِّ رَكْعَةً، ولْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ، وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، فَإِنْ كَانَتْ الرَّكْعَةُ الَّتِي صَلَّى خَامِسَةً شَفَعَهَا بِهَاتَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً فَالسَّجْدَتَانِ تَرْغِيمٌ لِلشَّيْطَانِ".

الركعة التي صلى إلخ: بعد الشك في الثلاثة والأربعة "حامسة" بأن كانت ركعته المشكوكة فيها رابعة في الحقيقة، وبزيادة هذه الركعة صارت الركعات خمساً "شفعها" أي صيرها شفعاً "بهاتين السجدتين" اللتين سجدهما للسهو، يعني لو لم يسجد للسهو لكانت الخامسة لا يناسب أصل المشروعية، فلما سجد سجدتي السهو ارتفعت الوترية، وجاءت الشفعية المناسبة للأصل، قاله ابن رسلان. "وإن كانت" تلك الركعة التي صلاها بعد التردد "رابعة" في الحقيقة، وكانت الصلاة قبل ذلك ثلاث ركعات وكملت صلاته إذ ذاك، "فالسحدتان" للسهو "ترغيم" أي إغاظة وإذلال، مأحوذ من الرغام، وهو التراب "للشيطان" فإنه تكلف في التلبيس، فأضل الله سعيه حيث جعل وسوسته سبباً للتقرب بسجدة استحق اللعين بتركها الطرد. "بذل" وغرض المصنف بإيراد هذه الرواية مع. كونما مخالفة لمذهبه في مسألة السجود بعد السلام هو الاستدلال على مسألة الشك في الصلاة، والحتلف الفقهاء في تلك المسألة على أقوال، فذهب قوم إلى أن من دخل عليه الشك فلم يدر زاد أم نقص؟ سجد سجدتين ليس عليه غير ذلك، حكاه الطحاوي عن طائفة، وحكاه النووي عن الحسن البصري وطائفة من السلف، واستدلوا بحديث أبي هريرة مرفوعاً: إذا صلى أحدكم فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً؛ فليسجد سجدتين وهو حالس أخرجه الجماعة، فعملوا على هذا، وأهملوا أحاديث التحري، والبناء على اليقين وغير ذلك، وقال الشعبي والأوزاعي وجماعة من السلف: إذا لم يدر كم صلى لزمه أن يعيد الصلاة مرة بعد أخرى أبداً حتى يستيقن، وقال بعضهم: يعيد ثلاث مرات، فإذا شك في الرابعة فلا إعادة عليه، قاله العيني. قال ابن رشد في "البداية": هؤلاء رجحوا حديث أبي هريرة، وأسقطوا حديث أبي سعيد وابن مسعود، وهذا أضعف الأقوال، وقال بعضهم: يبني على اليقين وهو الأقل، وإليه ذهب الشافعي ومالك كما قاله النووي والزرقاني، وقالت الحنفية بالتفصيل في ذلك، وجمعوا بين الروايات الواردة في الباب جمعاً حسناً، فقالوا: إذا شك أحد وهو مبتدأ بالشك لا مبتلي فيه، استأنف الصلاة، وإن كان يعرض له الشك كثيراً بني على أكبر رأيه، وإن لم يكن له رأي بني على اليقين، قاله العيين. قال الإمام محمد في موطئه: ومن أدخل عليه الشيطان الشك في صلاته، فلم يدر أثلاثا صلى أم أربعا؟ فإن كان ذلك أول ما لقى تكلم واستقبل صلاته، وإن كان يبتلي بذلك كثيراً، مضى على أكثر ظنه ورأيه، و لم يمض على اليقين؛ فإنه إن فعل ذلك لم ينج فيما يرى من السهو الذي يدخل عليه الشيطان، وفي ذلك آثار كثيرة، ومعني قولهم: مبتدأ به على ما قاله البدائع: إنه لم يصر عادة له لا أنه لم يسه في عمره قط، ولا بد من التفصيل للحمع بين الروايات؛ لكثرة الحتلافها، ولذا اضطر جماعة إلى حمل حديث أبي هريرة الآتي في العمل في السهو على المستنكح، =

٢١٢ - مَالَكُ عَنْ عُمَرَ بْن مُحَمَّدِ بْن زَيْدٍ، عَنْ سَالِم بْن عَبْدِ الله أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ في صَلاتِهِ فَلْيَتُوخَ الّذي يَظُنُّ أَنَّهُ نَسيَ منْ صَلاتِهِ، فَلْيُصَلِّهِ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ، وَهُوَ جَالِسٌ.

٢١٣ - مَالَكُ عَنْ عَفِيفِ بْن عَمْرِو السَّهْمِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْن يَسَارِ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ الله بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ وَكَعْبَ الأَحْبَارِ عَنْ الَّذي يَشُكُّ في صَلاتِهِ،...

= واضطر آخرون بحمل التحري على البناء على اليقين، ومع هذا فقد اضطروا إلى ترك بعض الروايات، ولا ينكر أحد له المساس بالأحاديث أن الجمع عند التعارض أولى من طرح بعض الروايات، ولا يستطيع أحد على أن ينكر التعارض في الروايات الصحاح الواردة في الشك في الصلاة، فالجُمع بينها أولى وأرجع، وأخرج محمد في "كتاب الآثار": أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم فيمن نسى الفريضة، فلا يدري أربعاً صلى أم ثلاثاً؟ قال: إن كان أول نسيانه أعاد الصلاة، وإن كان يكثر النسيان يتحرى الصواب، فإن كان أكبر رأيه أنه أتم الصلاة، سجد سجدتي السهو، وإن كان أكبر رأيه أنه صلى ثلاثًا، أضاف إليها واحدة، ثم سجد سجدتي السهو، قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة على فاستدل الحنفية على قولهم في الإعادة بما ثبت عندهم برواية ابن مسعود مرفوعاً: إذا شك أحدكم في صلاته كم صلى فليستقبل الصلاة، وكذا روي عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص ١٩٨٠ ألهم قالوا هكذا.

فليتوخ إلخ: أي يتحرى. قال في "المجمع": توخيته أتوخاه قصدت إليه وتعمدت فعله، وتحريت فيه. وقال في "القاموس": الوحي: القصد والطريق المعتمد، وتوحي رضاه تحراه كوخاه. "الذي يظن أنه نسى من صلاته فليصله" قال ابن عبد البر: أراد به البناء على اليقين، وتأوله من قال بالتحري أنه أراد العمل على أكثر الظن، وتأويلنا أحوط وأبين؛ لأنه أمره أن يصلي ما ظن أنه نسيه. قلت: لكنه مخالف لمذهب ابن عمر ﴿ بنفسه، كما سيأتي في آخر الباب، ويأباه لفظ التوخي ولفظ الظن أيضاً، وحمله الطحاوي بعد ما أخرجه بطرق على التحري، وهو المتعين؛ ليوافق مذهب ابن عمر گيرا، ولا يدخل في توجيه القول بما لا يرضي به قائله.

سألت عبد الله إلخ: السهمي أبو محمد "عن الذي يشك في صلاته، فلا يدري كم صلى أثلاثًا أم أربعاً؟ فكلاهما قالا: ليصل ركعة أخرى" بانيا على اليقين، "ثم ليسجد سجدتين" للسهو، "وهو جالس" فالظاهر ألهما قالا بالبناء على اليقين، كما هو مختار الإمام مالك في، لكن مذهب كعب الأحبار في هذا لم أجده في غير "الموطأ"، أما مذهب عبد الله بن عمرو بن العاص ١٠٠٠ فقال الشوكاني في "النيل": وذهب عطاء والأوزاعي والشعبي وأبو حنيفة وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص من الصحابة رله إلى من شك في ركعة وهو مبتدأ بالشك لا مبتلي به أعاد، هكذا في "البحر"، إلا أن يقال: إن ما في "الموطأ" مقيد بالمبتلي.

فَلا يَدْرِي كَمْ صَلِّي أَثَلاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَكِلاهُمَا قَالا: لِيُصَلِّ رَكْعَةً أُخْرَى، ثُمَّ لْيَسْجُدْ سَحْدَتَيْن، وَهُوَ جَالِسٌ.

٢١٤ - مَالك عَنْ نَافِعِ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ النِّسْيَانِ فِي الصَّلاةِ، قَالَ: ليَتَوَخَّ أَحَدُكُمْ الَّذِي يَظُنُّ أَنهُ نَسيَ مِنْ صَلاتِهِ، فَلْيُصَلِّهِ.

مَنْ قَامَ بَعْدَ الإِثْمَامِ أَوْ فِي الرَّكْعَتَيْنِ

٢١٥ - مَالِكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ الله ابْنِ بُحَيْنَةَ أَلَهُ قَالَ:

كان إذا سئل إلخ: ببناء انجهول "عن النسيان في الصلاة، قال" أي ابن عمر في حوابه: "ليتوخ" أي ليتحر كما تقدم "أحدكم الذي يظن أنه نسي من صلاته فليصله" قال الزرقاني: وهذا ظاهر في أنه يبني على اليقين. وقال في "التعليق الممحد": كذا قال ابن عبد البر وغيره، وفيه تأمل، بل هو ظاهر في التحري والبناء عليه، وعليه ممله الطحاوي بعد ما أخرجه من طرق. قلت: بل هو المتعين؛ لكونه موافقاً لمذهب ابن عمر في وتقدم قريباً ما قاله الشوكاني، وذهب عطاء والأوزاعي والشعبي وأبو حنيفة، وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص من الصحابة في إلى أن من شك في ركعة وهو مبتدأ بالشك لا مبتلى به أعاد، هكذا في "البحر" وقال: إن المبتلى الذي يمكنه التحري يعمل بتحريه، وحكاه عن ابن عمر وأبي هريرة وجابر ابن يزيد والنحعي وأبي طالب وأبي حنيفة، فعلم بهذا أن مذهب ابن عمر في هاتين المسألتين موافق للحنفية، وأثر الباب بلفظى "اتوخى والظن"، كأنهما نصان في مسألة التحري.

من قام إلى: إلى الركعة الزائدة بعد الإتمام، أي بعد إتمام الصلاة مثلاً قام إلى الثائنة في الثنائية أي الصبح، أو إلى الرابعة في الثلاثية أي المغرب، أو الخامسة في الرباعية كالعشاء، أو قام في الركعتين أي بعدهما من غير الثنائية، و لم يجلس و لم يتشهد. والحاصل: أن الترجمة تتضمن ترك القعدة الأخيرة والأولى، لكن المصنف لم يذكر في الباب إلا الرواية الدالة على ترك القعدة الأولى، وأما ترك القعدة الثانية فذكره بقول الإمام مالك عد. وكان حق الترجمة أن يذكر فيها حديث ابن مسعود في صلاته على شمساً. أنه إلى عبد الله "قال: صلى لنا" أي بنا، فاللام بمعنى الماء، ويجوز أنه لما أراد أنه كان إماماً أعطى "صلى" معنى "أمّ" أي كان إماماً لنا، وفي رواية شعيب عن الزهري عند البخاري: "صلى بحم". "رسول الله في ركعتين" من الظهر كما سيأتي في الحديث الآتي، "ثم قام" إلى الثائثة اللم يجلس" بعد الركعتين، فترك الجلوس والتشهد الأولين، زاد الضحاك بن عثمان عن الأعرج عند ابن خزيمة: "فسبحوا به، فمضى حتى فرغ من صلاته"، وفي حديث معاوية عند النسائي، وحديث عقبة بن عامر عند الحاكم = "فسبحوا به، فمضى حتى فرغ من صلاته"، وفي حديث معاوية عند النسائي، وحديث عقبة بن عامر عند الحاكم =

صَلَّى لَنَا رَسُولُ الله ﷺ وَكُعَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلاتَهُ لاحلنا

= نحو هذه القصة بهذه الزيادة، وفيه دليل: على أن تارك الجلوس الأول إذا قام لا يرجع له، قاله الزرقان. قال العيني: اختلفوا فيمن قام من ثنتين ساهياً هل يرجع إلى الجلوس؟ فقالت طائفة بهذا الحديث: إن من استتم قائماً فلا يرجع، وليمض في صلاته، وإن لم يستو قائماً حلس، روي ذلك عن قتادة وعلقمة وابن أبي ليلي، وهو قول الأوزاعي وابن القاسم في "المدونة" والشافعي، وقالت طائفة: إذا فارقت إليته الأرض وإن لم يعتدل فلا يرجع ويتمادى، رواه ابن القاسم عن مالك في "المجموعة"، وقالت طائفة: يقعد وإن استتم قائما، روي ذلك عن النعمان بن بشير والنخعي والحسن البصري، إلا أن النجعي قال: يجلس ما لم يستتم القراءة، وقال الحسن: ما لم يركع. قلت: وعندنا الحنفية ما في "الدر المختار": سها عن القعود الأول من الفرض عاد إليه ما لم يستقم قائماً في ظاهر المذهب وهو الأصح، وإن استقام قائماً لا يعود. قال ابن عابدين: قوله: "في ظاهر المذهب" مقابله ما في "الهداية" إن كان إلى القعود أقرب عاد، ولو إلى القيام فلا، ويؤيد الأول رواية أبي داود: فإن ذكر قبل أن يستوي قائماً فليحلس. فإن استوى قائماً فلا يجلس. فقام الناس معه: قال الباجي: يحتمل أن يكونوا قد علموا حكم الحادثة بأنه إذا استوى قائماً لا يرجع إلى الجلسة، أو لم يعلموا لكن سبحوا، فأشار رسول الله ﷺ أن يقوموا، وقد قام المغيرة بن شعبة عن الركعتين، فسبح به فأشار إليهم أن قوموا، ثم قال: هكذا صنع رسول الله ﷺ. قلت: وقد وقع في بعض الروايات بعد ذلك من زيادة وهي: "فكان منا المتشهد في قيامه"، أخرج هذه الزيادة أبو داود وغيره، وهي تدل على ألهم لم يعلموا حكم الحادثة بعد، بل قاموا اتباعاً لفعله ﷺ. "فلما قضى صلاته" أي قارب فراغ الصلاة. وقال الباجي: ويحتمل أن يراد بالصلاة الدعاء والصلاة على النبي ﷺ، فيكون لفظ "قضى" على حقيقته. قال ابن رسلان: وفي قوله: "لما قضى صلاته" حكم صحة الصلاة، ودليل على أن التشهد الأول غير واجب؛ إذ لو كان واجباً لما قيل: انقضت مع تركه. قلت: نعم، وهذا الدليل بعينه حجة لمن قال: إن السلام ليس بفرض؛ إذ لو كان فرضاً لما قيل: انقضت, قال الحافظ: قوله: "فلما قضى صلاته" استدل به لمن زعم أن السلام ليس من الصلاة، وهو قول بعض الصحابة والتابعين، وبه قال أبو حنيفة. "ونظرنا" أي انتظرنا كما في بعض الروايات، وفي رواية شعيب: "ونظر الناس". "تسليمه، كبر ثم سجد سجدتين" زاد في رواية الليث عن الزهري: "يكبر في كل سجدة". "وهو جالس" جملة حالية متعلقة بقوله: "سحد" أي أنشأ السجود جالساً، وفي رواية الليث عن ابن شهاب: وسجدهما الناس معه مكان ما نسى من الجلوس أخرجه البخاري وغيره، واستدل بحذه الزيادة على أن سجود السهو خاص بالسهو، فلو تعمد ترك شيء مما يجبر بسجود السهو لا يسجد، وهو قول الجمهور، قاله الحافظ. "قبل التسليم، ثم سلم" بعد ذلك، وزعم بعضهم أنه سحد في هذه القصة قبل السلام سهواً، يرده قوله: "نظرنا تسليمه" قاله الزرقايي. قلت: لكن وجه الرد حفي. قال الحافظ: وفي الحديث دليل على أن المأموم يسجد للسهو إذا سها الإمام وإن لم يسه المأموم، ونقل ابن حزم فيه الإجماع.

وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ، كَبَّرَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُو جَالِسٌ، قَبْلَ التَّسْلِيمِ، ثُمَّ سَلَّمَ.

أَي تَارِب فَراعُ الصَّلَاةِ قال يجيي: قال مالك **فيمَنْ سَهَا ف**ي صَلاتِهِ، فَقَامَ بَعْدَ إِنْـــمَامِهِ الأَرْبَعَ، فَقَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ،

صلى لنا: أي لأجلنا "رسول الله على صلاة "الظهر" كذا عند البحاري بطريق مالك، فبين في هذه الرواية الصلاة المبهمة في الرواية المتقدمة، وكذا في رواية للبحاري بالجزم بالظهر، وكذا في رواية الليث عن الزهري عند مسلم. قال العيني: وفي "مسند السراج" من حديث ابن إسحاق عن الزهري: الظهر أو العصر. قلت: والجزم قاض على الشك، لكن قال ابن العربي في شرح الترمذي: وحديث ابن بحينة هذا روي أنه كان في المغرب. "فقام في اثنتين" أي بعدهما "وله خبلس فيهما" أي بعدهما، ولفظ البحاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بهذا السند: أن رسول الله عن قام من ثنتين من الظهر لم يجلس بينهما الحديث. "فلما قضى" وأتم "صلاته سجد سحدتين" للسهو، وسجدهما الناس معه "ثم سلم بعد ذلك" للانصراف عن الصلاة.

وأجاب عن حديث ابن بحينة من قال بسنية السحود بعد السلام بما قاله العلامة العيني، أما الجواب عن أحاديثهم فنقول: أما حديث ابن بحينة فهو يخبر عن فعله على أو في أحاديثنا ما يخبر عن قوله، فالعمل بقوله أولى، على أنه قد تعارض فعلاه؛ لأنه سحد قبل السلام على وبعد السلام، ففي مثل هذا المصير إلى القول أولى، وقد يقال: إن السحود قبل السلام كان لبيان الجواز لا لبيان المسنون. قلت: قد تقدم منا الكلام مبسوطاً على أن الحنفية لا تخالفهم رواية في هذا الباب؛ فإلهم قالوا بتكرار السلام بأن من عليه سحود السهو يسلم، ثم يسحد، ثم يسلم، وهكذا ورد مفصلاً في رواية ابن مسعود أخرجها الجماعة، ورواية عمران بن حصين أخرجها مسلم وأبو داود وغيرهما، والمغيرة بن شعبة أخرجها أحمد والترمذي وصححه، وأنت خبير بأن التفصيل قاض على الإجمال، فالمراد في رواية الباب سلام الانصراف.

فيمن سها إلى: وبيان السهو قوله: "فقام" إلى الخامسة "بعد إتمامه الأربع" أي أربع ركعات، وهذا في الصلاة الرباعية، وكذلك حكم القيام بعد الثلاث في الثلاثية كالمغرب، وبعد الاثنين في الثنائية كالصبح، "فقرأ" في قيامه ما شاء "ثم ركع" و لم يتذكر بعد أنه شرع الخامسة. "فلما رفع رأسه من ركوعه ذكر أنه قد كان أتم" الصلاة قبل ذلك، وهذه زائدة له، فقال الإمام مالك في هذه الصورة: "إنه يرجع" إلى الجلوس، "فيحلس" للتشهد ويتشهد، "ولا يسجد" لتلك الركعة الزائدة. قال الزرقاني: فإن سجد بطلت. "ولو سجد" ذاك الساهي "إحدى السجدتين" =

فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ رُكُوعِهِ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ أَتُمَّ: إِنَّهُ يَرْجِعُ فَيَجْلِسُ وَلا يَسْجُدُ، وَلَوْ سَجَدَ إِحْدَى السَّجْدَتَيْنِ لَمْ أَرَ أَنْ يَسْجُدَ الْأُخْرَى، ثُمَّ إِذَا قَضَى صَلاته فليسجُد سَجْدَتَيْن، وَهُوَ جَالسٌ بَعْدَ التَّسْليم.

النَّظَرُ فِي الصَّلاة إِلَى مَا يَشْغَلُكَ عَنْهَا

٢١٧ - مَالِكُ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَتْ:

= قبل التذكر، ثم تذكر بعد ذلك، قال مالك: "لم أر أن يسجد الأخرى" وقال الزرقابي: بل إن سجدها بطلت صلاته. وقال ابن عبد البر: أجمعوا أن من زاد في صلاته شيئاً وإن قل من غير الذكر المباح فسدت صلاته. قلت: دعوى الإجماع بعمومه في جميع الصور باطل كما سيجيء في آخر الكلام من الاختلاف في ذلك. "ثم إذا قضي صلاته" أي فرغ منها بعد الجلوس والتشهد والسلام، "فليسجد سجدتين" للسهو، "وهو حالس بعد التسليم" للزيادة، وقد تقدم أن المالكية قالوا بسجود السهو بعد السلام في الزيادة.

إلى ما يشغلك إلخ: بفتح الياء والغين وبضم أوله وكسر الغين، أي يلهيك. قال المحد في "القاموس": شغله كــــ"منعه" شغلاً، ويضم، وأشغله لغة جيدة أو قليلة أو ردية، وقال في أوله: الشغل – بالضم وبضمتين، وبالفتح والفتحتين – ضد الفراغ، وكمرحلة ما يشغلك. وقال في "المجمع": هو من باب فتح، وأشغل لغة ردية. وفي الحديث: شغلتني أعلام هذه عنها أي عن الصلاة، وغرض المصنف بإيراد هذا الباب بين أبواب السهو بيان أن مجرد التفكر أو النظر أو الالتفات لا يوجب السهو؛ لأنه ﷺ نظر إلى الخميصة وإلى أعلامها و لم يسجد، ويحتمل: أن يكون الغرض التنبيه إلى أن النظر والفكر في أمثال هذا يؤدي إلى السهو في الصلاة كما وقع لأبي طلحة، فينبغي الاحتراز عنه.

أن عائشة إلخ: أم المؤمنين "زوج النبي ﷺ قالت: أهدى" إفعال من الهدية "أبو جهم" – بفتح الجيم وإسكان الهاء – تقدم الاختلاف في اسمه في أنه قال بعضهم: اسمه عامر، وقال آخرون: اسمه عبيد. "لرسول الله ﷺ خميصة" – بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم وصاد مهملة -: كساء رقيق مربع ويكون من خز أو صوف، وقيل: لا تسمى بذلك إلا أن تكون سوداء مظلمة، سميت بما؛ للينها ورقتها وصغر حجمها، مأخوذ من الخمص، وهو ضمور البطن. وفي "التمهيد": هي كساء رقيق قد يكون بعلم وبغيره، قد يكون أبيض معلماً، وقد يكون أصفر وأحمر وأسود، وهي من لباس أشراف العرب. قال العيني: هي الكساء الأسود المربع له علمان أو أعلام، ويكون من حز أو صوف، ولا تسمى خميصاً إلا أن تكون أسود. "شامية لها علم" هو رسم الثوب ورقمه، والمراد الجنس، وفي رواية عروة وغيره عن عائشة ﷺ: "له أعلام" جملة وقعت صفة لخميصة، "فشهد ﷺ فيها" وفي نسخة: "معها". = أَهْدَى أَبُو جَهْمٍ بْنُ حُذَيْفَةَ لِرَسُولِ الله ﷺ خَميصَةً شَامِيَّةً لَهَا عَلَمٌ، فَشَهِدَ فِيهَا الصَّلاة، و سعة: معها فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: "رُدِّي هَذِهِ الْخَميصَةَ إلَى أبي جَهْمٍ، فَإِنِّي نَظَرْتُ إلَى عَلَمهَا في الصَّلاةِ فَكَإِدَ يَفْتِنْنِي".

٢١٨ - مَالُكُ عَنْ هِشَام بْن عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ لَبسَ خَميصَةً شاميةً

= "الصلاة" أي صلى رسول الله ﷺ وهو لابس لها "فلما انصرف" عن الصلاة "قال" لعائشة: "ردي" أمر من الرد "هذه الخميصة إلى أبي حهم" فيه حواز رد الهدية إلى مهديها لعارض، هذا على رواية "موطأ"، وهو المشهور في القصة: أن أبا جهم كان مهديًا لرسول الله ﷺ هذه الخميصة، واختاره العيني في شرحه، فقال: إن قيل: ما وجه تخصيص أبي جهم في الإرسال إليه؟ أحيب بأن أبا جهم هو الذي أهداها له؛ فلذلك ردها عليه. "فإني نظرت إلى علمها في الصلاة" نظرة، وهذا بيان لعلة الرد ليقتدي به في ترك لباسها من غير تحريم، أو قاله على وجه التأنيس لأبي جهم في رد هديته، قاله الباحي. "فكاد" أي قرب أن "يفتنني" - بفتح أوله من الثلاثي - أي يشغلني عن خضوع الصلاة، وظاهره: أن الفتنة لم تقع، فإن لفظ "كاد" تقتضي القرب وتمنع الوقوع، ويشكل عليه رواية الصحيحين بلفظ: "فإنما ألهتني عن صلاتي"، وأولت بأن المعني قاربت أن تلهيني، فإطلاق الإلهاء مبالغة في القرب، أو يقال: إن المراد بالفتنة شيء فوق الإلهاء، وفي الحديث جواز الالتفات في الصلاة كما بوب عليه البخاري؛ لأنه ﷺ نظر إليها و لم يعد الصلاة، ويحتمل أن يكون ذلك غرض الإمام بذكر هذا الحديث والترجمة، ويحتمل أن يكون استنبط منه كراهة النظر إلى ما يشغل عن الصلاة من صبغ ونقوش كما يدل عليه إنكاره ﷺ على ذلك، وإجمال الترجمة يحتمل الوجهين، والمعني متقارب، ثم بعثه ﷺ الخميصة إلى أبي جهم يحتمل أن يكون من باب حلة عطارد حيث بعث بما إلى عمر ﴿ فَهُمْ مُم قال: إنى لم أبعث بما إليك لتلبسها الحديث، ويحتمل أن يكون من باب قوله ﷺ: كل فإني أناجي من لا تناجي. قال العيني: قيل: كيف بعث ﷺ بشيء يكره لنفسه إلى غيره؟ وأحيب: بأن بعثها إلى أبي جهم لم يكن لما ذكر، وإنما كان لأنما سبب غفلة، وشغله عن الخشوع وعن ذكر الله كما قال: احرجوا عن هذا الوادي الدي أصابكم فيه غفلة. وقال ابن بطال: هو من باب الإدلال عليه؟ لعلمه بأنه يفرح به. وقيل: كان أعمى، فالإلهاء مفقود في حقه.

أن رسول الله ﷺ: قال ابن عبد البر: كذا أرسله جميع رواة "الموطأ" عن مالك إلا معن بن عيسى، فرواه عن مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة مسنداً، وكذا رواه جميع أصحاب هشام عنه عن أبيه عن عائشة، كذا في "التنوير". قلت: وكذا أسنده البخاري تعليقاً، فقال: قال هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مختصراً، وأسنده أيضاً الزهري عن عروة عند البخاري ومسلم وأبي داود وغيرهم. "لبس خميصة لها علم" أي أعلام، زاد ابن أبي شيبة =

ملك منا الله عن عَبْدِ الله بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَ**نَّ أَبَا طَلْحَةَ** الأَنْصَارِيَّ

= برواية وكبع عن هشام عن أبيه عن عائشة: فكاد يتشاغل هما. "ثم أعطاها" أي الخميصة "أبا جهم، وأخذ من أبي جهم أنبجانية" قال العيني: اختلفوا في ضبط هذا اللفظ ومعناه، فقيل: بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الموحدة مخففة الجيم، فألف، فنون، فياء نسبة. قال الزرقاني: كساء غليظ لا علم لها، وقيل: يجوز في الهمزة والموحدة الفتح والكسر معاً. قال الباحي: قال ثعلب: يقال: أنبجانية في كل ما كثف والتف، يقال: شاة أنبجانية - بكسر الباء وفتحها - إذا كان صوفها كثيراً ملتفاً. وقال ابن قتيبة: إنما هي منبجاني، ولا يقال: أنبجاني إنما هو منسوب إلى مبنج. فقال إلخ: أبو جهم أو قائل غيره: "يا رسول الله! ولم" فعلت هذا؟ قال الباجي: وقول أبي جهم: يا رسول الله! ولم؟ سؤال عن معنى كراهته للخميصة مخافة أن يكون حدث فيها تحريم لبسها. "فقال" النبي على: "إني نظرت" فيه جواز الالتفات في الصلاة كما تقدم، "إلى علمها في الصلاة" زاد في رواية هشام عند البخاري تعليقاً: "فأحاف أن تفتنني" وتقدم في الحديث الماضي: "كاد أن يفتني".

أن أبا طلحة إلى: زيد بن سهل "الأنصاري" الصحابي هو الحديث: إذا هو بالحائط، وفي نسخة "حائط له" أي بستان، وأصل الحائط: جدار البستان. قال في "المجمع": وفي الحديث: إذا هو بالحائط، والحائط ههنا: البستان من النخيل إذا كان عليه حائط وهو الجدار، وجمعه الحوائط. وقال المجد في "القاموس": حاطه حوطاً وحيطة حفظه وصانه، والحيطة ويكسر. والحائط: الجدار جمعه حيطان، والبستان. مختصراً. "فطار" الطيران – محركة حركة ذي المختاح في الهواء بجناحيه، كذا في "القاموس". "دبسي" – بضم الدال المهملة وإسكان الموحدة وسين مهملة – قيل: طائر يشبه البمامة، وقيل: هو اليمامة بنفسها. قال الدميري: منسوب إلى دبس الرطب؛ لألهم يغيرون في النسب. وفي "لغات الصراح": ولي دورات كارك، ودبسي طائر يقال له في الفارسية: موريج، وفي الهندية: محتذريج. "فطفق" – بكسر الفاء – معل يتردد أي من هنا إلى هنا. "يلتمس مخرجا" يعني اتساق النحل واتصال حرائدها كانت تمنعه من الخروج، فحعل يتردد في طلب المفر. "فأعجبه" أي أبا طلحة "ذلك" أي طيرانه، "فجعل" يلتفت إليه و "يتبعه بصره ساعة" وشغله ذلك عما هو فيه من صلاته، "ثم رجع إلى صلاته" أي بالإقبال عليها، وفرغ نفسه لإتمامها. "فإذا هو" قد نسي الركعات، و"لا يدري كم صلى" من الركعات؟ ولما أنه نسيها بالالتفات إلى الدبسي "فقال: "فإذا هو" قد نسي الركعات، و"لا يدري كم صلى" من الركعات؟ ولما أنه نسيها بالالتفات إلى الدبسي "فقال: لقد أصابتني في مالي هذا فقتة إذا أطلق فيستعمل غالباً فيمن أخرجه الاحتبار عن الحق، يعني احتبرت بمذا المال فشغلني عن الصلاة، وقد تكون بمعين الميل عن الحق، فيكون المعنى أصابتني من هذا المال الميل عن الصلاة، عن الصلاة، وقد تكون بمعين الميل عن الحق، فيكون المعنى أصابتني من هذا المال الميل عن الصلاة، عن الصلاة، عن الصلاة، عن الصلاة عن الحق، فيكون المعنى أصابتين من هذا المال الميل عن الصلاة، عن الصلاة، عن الصلاة، عن الصلاة عن الحق، فيكون المعنى أصابتين عن الصلاة، عن الصلاة عنه المناؤل الموروقة المحرو المحرو

كَانَ يُصَلِّي فِي جَائِطِ له، فَطَارَ دُبْسِيٌّ، فَطَفِقَ يَتَرَدُّدُ يَلْتَمِسُ مَحْرَجًا فَأَعْجَبَهُ ذَلك، فَجَعَلَ يُتبِعُهُ بَصَّرَهُ سَاعَة، ثُمَّ رَجَعَ إلَى صَلاتِهِ، فَإِذَا هُوَ لا يَدْري كُمْ صَلَّى؟ فَقَالَ: لَقَدْ أَصَابَتْنِي فِي مَالِي هَذَا فِتْنَةٌ، فَجَاءَ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ، فَذَكَرَ لَهُ الَّذي أَصَابَهُ فِي حَائِطِهِ مِنْ الْفِتْنَةِ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ الله! هُوَ صَلَقَةٌ لله، فَضَعْهُ حَيْثُ شِئْتَ.

٢٢٠ - مَالِكَ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي بَكْرِ: أَنَّ رَجُلاً مِنْ الأَنْصَارِ كَانَ يُصَلِّي في حَائِطٍ لَهُ بِالْقُفِّ – وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ الْمَدِينَةِ – في زَمَانِ التَّمَرِ وَالنَّحْلُ قَدْ ذُلَّلَتْ، فَهيَ مُطَوَّقَةٌ بِشَمَرِهَا، فَنَظَرَ إِلَيْهَا فَأَعْجَبَهُ مَا رَأَى منْ ثَمَرِهَا، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى صَلاتِهِ، فَإِذَا هو لا يَدْرِي كُمْ صَلَّى؟ فَقَالَ لَقَدْ أَصَابَتْنِي

= "فجاء إلى رسول الله ﷺ، فذكر له" ذلك "الذي أصابه في حائطه من الفتــنة" والشغل عن الصلاة، "فقال: يا رسول الله! هو" الحائط في تكفير اشتغالي عن الصلاة أو لما أصابين فيه الغفلة "صدقة لله" قال الغزالي: كانوا يفعلونه قطعاً لمادة الفكر، وكفارة لما جرى من نقصان الصلاة، وهذا هو الدواء القاطع لمادة العلة، ولا يغني عنه غيره. "فضعه حيث شئت" أي اصرف ذلك في موضع تختاره، وحول إلى اختياره ١٠٤ : لعلمه بأفضل ما تصرف إليه الصدقات. كان يصلي في حائط إلخ: أي بستان "له بالقف" بضم القاف وشدة الفاء: قال الباحي: القف: ما صلب من الأرض واجتمع، وأصل القفوف الاجتماع. والمراد هناك "واد من أودية المدينة" قال في "المجمع": أصل القف: ما غلظ من الأرض وارتفع، وهو أيضاً واد في المدينة. وقال يا قوت الحموي في "المعجم": وعلم لواد من أودية المدينة عليه مال لأهلها. "في زمان التمر" بالمثناة الفوقية في أكثر النسخ، وفي بعضها بالمثلثة. "والنحل" بالرفع على الابتداء "قد ذللت" أي مالت قال تعالى: ﴿ وَذُلِّتُ قَطُوفُهَا تَذُلِيلاً ﴾ (الإنسان:١٤) سيأتي تفسيرها "فهي مطوقة" أي مستديرة، فطوق كل شيء ما استدار به "بثمرها" بفتح المثلثة والميم مفرد ثمار وبضمها وضم الميم جمع ثمار، ككتب وكتاب، والثمر: الحمل الذي تخرجه الشجرة أعم من أن يؤكل أم لا، فكما يقال: ثمر النخل والعنب كذلك يقال: لمر الأراك، قيل: معنى تذليلها أي مالت الثمرة بعراجينها، فبرزت وصارت كالطوق للنخلة. قال أبو الوليد: والأظهر عندي في ذلك أن الثمرة إذا عظمت وبلغت حد النضج، ثقلت فمالت بعراحينها، فهو معنى تذليلها، كذا في "الباجي". "فنظر إليها" أي النخل "فأعجبه ما رأى من ثمرها" وتذليها، "ثم رجع إلى صلاته" بالإقبال عليها، "فإذا هو" قد نسي، و"لا يدري كم صلى" من الركعات؟

في مَالِي هَذَا فَتَنَةً، فَجَاءَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَهُوَ يَوْمَئِذٍ خَلِيفَةٌ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلكَ، وَقَالَ: هُوَ صَدَقَةٌ، فَاحْعَلْهُ فِي سُبُلِ الْخَيْرِ، فَبَاعَهُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ بِخَمْسِينَ أَلْفًا، فَسُمِّيَ ذَلكَ الْمَالُ الْحَمْسِينَ.

الْعَمَلُ في السَّهْو

٢٢١ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ، فَلَبِسَ عَلَيْه

في مالي هذا فتنة: أي ميل عن الحق من الغفلة في الصلاة، "فجاء" الرجل "عثمان" بالنصب "ابن عفان، وهو

يومئذ" كان "خليفة" على المؤمنين، "فذكر له" أي لأمير المؤمنين "ذلك" الذي أصابه في حائطه، "وقال" تكفيراً لما أصابه من الغفلة: "هو" الحائط "صدقة" لله تعالى، "فاجعله في سبل" بضمتين جمع سبيل، وفي نسخة: على إفراد "الخير" حيث ما شئت، "فباعه عثمان بن عفان الله بخمسين ألفاً" قال أبو عمر: لأنه فهم مراد الأنصاري، فباعه وتصدق بثمنه، و لم يجعله وقفاً لمصلحة دعت إليه "فسمي" بعد هذا "ذلك المال الخمسين" لبلوغ ثمنه خمسين ألفاً. العمل في السهو: يعني ما يفعل من وقع له السهو في الصلاة أعم من الفريضة والنافلة كما سيأتي. إذا قام يصلي إلخ: فريضة أو نافلة "جاءه الشيطان" قال ابن رسلان: هذا يدل على أن شيطان الصلاة غير شيطان الآدمي، وأما شيطان الصلاة فيسمى خنزب، كما رواه مسلم من حديث عثمان بن أبي العاص. "فلبس عليه" بخفة الموحدة المفتوحة، وضبطه بعضهم بالتشديد، والتخفيف أفصح، قاله ابن رسلان، أي خلط عليه أمر صلاته، قال تعالى: ﴿وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ﴾ (الأنعام: ٩)، وأما اللباس فمن باب سمع. قال في "النهاية": اللبس: الخلط، يقال: لبست الأمر - بالفتح - إذا خلطت بعضه ببعض "حتى لا يدري" أي نسى "كم صلى؟" أي قدر ما صلى، "فإذا وحد ذلك" السهو "أحدكم" في صلاته، "فليسجد سجدتين" للسهو؛ ترغيماً للشيطان؛ للبسه عليه، وليس شيء أثقل على الشيطان من السحود؛ لما لحقه ما لحقه من الامتناع عن السحود لآدم. قال في "الفتح الرحماني": قال العيني: وهما واجبتان بمقتضى الأمر المطلق، والصحيح من المذهب: الوجوب، ذكره في "المحيط" و"المبسوط" و"الذخيرة" و"البدائع"، وبه قال مالك. "وهو جالس" قال الزرقاني: بعد السلام، كما في حديث عبد الله بن جعفر مرفوعاً: من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعد ما يسلم، رواه أحمد وأبو داود والنسائي. والحاصل: أن فقهاء الأمصار احتلفوا في المراد بحديث الباب والعمل به، فذهب الحسن البصري وطائفة من السلف إلى ظاهره، فقالوا: ليس على من شك في صلاته إلا السجدتان، وخالفهم الجمهور والأئمة الأربعة، فقالوا: هذا مجمل، والروايات المفسرة قاضية عليها، فمنهم من فسره بالبناء على اليقين، ومنهم من حمله على التحري كما تقدم من مسالكهم في اختلاف الأئمة. حَتَّى لا يَدْرِي كُمْ صَلَّى؟ فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ".

٢٢٢ - مَالِكَ أَنهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: إِنِّي لأَنْسَى أَوْ أُنَسَّى لأَسُنَّ".

٢٢٣ - مَالِكَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّد فَقَالَ: إِنِّي أَهِمُ فِي صَلاتِي،

وَيَا يُكْثُرُ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَقَالَ الْقَاسِمُ: امْضِ فِي صَلاتِكَ؛ فَإِنَّهُ لَن يَذَهِب عَنْكَ حَتَّى تَنْصَرِفَ،

وَأَنْتَ تَقُولُ: مَا أَتُمَمْتُ صَلاتِي.

إنى لأنسى: بلام التأكيد "أنسى لأسن" هكذا ألفاظ الرواية في نسخ "الموطأ" الموجودة عندنا من رواية يجيي بن يجيي، فالأول معروف من المجرد، والثاني مجهول من المزيد. قال في الحاشية عن "المحلي": بضم الهمزة وسكون النون، أو بضم الهمزة وفتح النون وشد السين، يعني يُحتمل أن يكون من الإفعال أو التفعيل، ولفظ رواية محمد في موطئه: "إن أنسى لأسن" يعني بدون الشك، وضبطه القاري في شرحه بتشديد السين بناء على المفعول. وقال القاري في "شرح الشفاء": قال على كما في "الموطأ" بلاغاً: إني لأنسى بفتح اللام والهمزة والسين، أو أنسى بصيغة المجهول مشددًا، ويُجوز مخففًا، وقد روي: إبي لا أنسي، ولكن أنسي لأسن، قال الباجي: ذهب بعض المفسرين إلى أن لفظ "أو" للشك من الراوي، وقال عيسي بن دينار وابن نافع: ليست للشك بل للتنويع، ومعني ذلك: أنسي أنا أو ينسيين الله تعالى، وأضاف أحد النسيانين إليه والثاني إلى الله تعالى، ومن المعلوم: أنه إذا أنسى بنفسه فإنه عزوجل هو الذي أنساه، فيحتمل أن يراد أنسى في اليقظة، أو أنسى في النوم، فأضاف نسيان اليقظة إلى نفسه؛ لأنها حالة التحرز في غالب الأحوال، بخلاف النوم فأضافه إلى الله تعالى، أو يقال: إني أنسى على حسب ما حربت به العادة من النسيان مع السهو والذهول عن الأمر، أو أنسى بصيغة المجهول مع تذكر الأمر والإقبال عليه، فأضاف أحد النسيانين إلى نفسه؛ إذ كان له بعض السبب، وأضاف الآخر إلى غيره؛ لما كان فيه كالمضطر. سأل القاسم إلخ: "فقال" السائل، وهذا بيان السؤال "إني أهم في صلاتي" يعني أتوهم أني نقصتها مثلا "فيكثر" بالمثلثة معلوما ومجهولا، وروي بالموحدة كذا في الحاشية عن "المحلي". "ذلك" الوهم "على" بتشديد الياء، "فقال القاسم بن محمد" في جوابه: "امض في صلاتك" ولا تقطعه، ولا تعمل على هذا الوهم، "فإنه" أي الوهم "لن يذهب عنك حتى تنصرف" عن الصلاة، "وأنت تقول" للوسواس: نعم، "ما أتممت" - بصيغة المتكلم - "صلاتي" وهذا دواء للوسواس، بأنه لا يلتفت إليه أصلاً. قال الباجي: هذا القول من القاسم للذي يستنكحه الوهم والسهو، فلا يكاد يثبت له يقين. وقال ابن عبد البر: أردف مالك حديث أبي هريرة بقول القاسم إشارة إلى أنه محمول عنده على المستنكح الذي لا ينفك عنه الوهم.

الْعَمَل فِي غُسْل يَوْم الْجُمُعَة

٢٢٤ - مَالَكُ عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً،

من اغتسل إلى يدخل فيه كل من يصح التقرب منه من ذكر أو أنثى، حر أو عبد، قاله الزرقاني، وهل يختص هذا الغسل بمن يحضر صلاة الجمعة أو أعم؟ فالظاهر أنه مختلف عندهم؛ لأن من جعل الغسل لشرافة اليوم لا يجعله محصوصاً بمن يحضر الجمعة؛ لأن الشرافة لا يختص بمن يحضر، ومن جعله لصلاة الجمعة يخصه بمن يحضر. "يوم الجمعة" أي لصلاتها؛ لما تقدم أن المراد في حديث الباب هو غسل الصلاة لا غسل اليوم. "غسل الجنابة" - بالنصب نعت لمحذوف أي غسلاً كغسل الجنابة، والظاهر أن التشبيه في الكيفية لا الحكم، يعني يتعاهد ويكثر الدلك لإزالة النحس والقذر، ويؤيده رواية: فاغتسل أحدكم كما يغتسل للحنابة قال الحافظان ابن حجر والعيني: وبه قال الأكثرون، وقيل: إشارة إلى الجماع يوم الجمعة ليغتسل فيه من الجنابة، فليس المراد التشبيه، بل حقيقة غسل المخنابة، والحكمة فيه تسكين النفس في الرواح إلى الجمعة، فيكون أغض لبصره وأسكن لقلبه، ويستأنس ذلك تخريجه أصحاب السنن من حديث أوس، قال الترمذي بعد المعنى من حديث: من اغتسل وغسل المرأته. وقال العيني: ويشهد لذلك المعنى حديث أوس أخرجه أبو داود وغيره، وقال الترمذي: حديث حسن، وقال: معنى قوله: "غسل" وطئ امرأته قبل الخروج إلى الصلاة، يقال: غسل الرجل امرأته وغسلها مشدداً ومخففا إذا جامعها، وفحل غسلة إذا كان كثير الضراب. وما قال النووي: عن جماعة من التابعين. قال القاري: وبه قال عبد الرحمن بن الأسود وهلال وهما من التابعين.

ثم راح إلى: إلى المسجد "في الساعة الأولى" اختلف المشايخ في أن ابتداء الساعات يعتبر من الزوال أو من قبل ذلك. قال الباحي: ذهب مالك إلى أن هذا كله في ساعة واحدة، وأن هذه أجزاء من الساعة السادسة، و لم ير التبكير لها من أول النهار، وذهب ابن حبيب من المالكية والشافعي حث إلى أن ذلك في الساعات المعلومة من أول النهار، وأن أفضل الأوقات في ذلك أول ساعات النهار. فحكاتما قرب بدنة: بفتحتين يعني كأنه تصدق بالبدنة متقرباً إلى الله تبارك وتعالى، وقيل: المراد أن للمبادر في أول ساعة نظير ما لصاحب البدنة من الثواب ممن شرع له القربان؛ لأن القربان لم يشرع لهذه الأمة على الكيفية التي كانت للأمم السابقة، وفي رواية: فله من الأحر مثل الجزور، وقيل: ليس المراد في الحديث إلا بيان تفاوت المبادرين إلى الجمعة، وظاهره: أن الثواب لو تجسد لكان قدر الجزور، وقيل: ليس المراد في الحديث إلا بيان تفاوت المبادرين إلى الجمعة، و

وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ النَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً،

= وأن نسبة الثاني من الأول نسبة البقرة إلى البدنة في القيمة مثلاً، ويدل عليه مرسل طاؤس عند عبد الرزاق بلفظ:
"كفضل صاحب الجزور على صاحب البقرة"، وفي رواية الزهري عند البخاري: "كمثل الذي يهدي بدنة"، فكان المراد بالقربان في رواية الباب هو الإهداء إلى الكعبة، فيكون المبادر إلى الجمعة كمن ساق الهدي إلى الكعبة، قاله الزرقاني. "ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة" ذكراً أو أنثى، فالتاء للوحدة لا للتأنيث. "ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة" ذكراً أو أنثى، فالتاء للوحدة لا للتأنيث. "ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب كبشاً" قال المجعد: الكبش الحمل إذا أثنى أو إذا خرجت رباعيته. وقال في "المجمع": هو الفحل الذي يناطح. قلت: وفي التشبيه بالكبش وهو الذكر إشارة إلى أنه أفضل من الأنثى؛ فإن لحمه أطيب منها. "أقرن" قال النووي: وصفه به؛ لأنه أكمل وأحسن صورة، ولأن قرنه ينتفع به، واستدل بذلك الترتيب على أن الأفضل في الضحايا الإبل ثم البقر ثم الغنم، وسيأتي الكلام على ذلك في آخر الحديث، ووقع في رواية النسائي ههنا زيادة بلغة بين ذكر البيضة إطلاق التقرب كما سيأتي الكلام عليه "دجاجة" بفتح الدال، ويجوز الكسر والضم، وعن محمد بن ذكر البيضة إطلاق التقرب كما سيأتي الكلام عليه "دجاجة" بفتح الدال، ويجوز الكسر والضم، وعن محمد بن لغتان مشهورتان، وحكي الضم أيضاً. وفي المنتهي" لأبي المعاني: الدجاجة تقع على الذكر والأنثى، كسره، ودخلت الهاء في المدجاجة؛ لأنه واحد من حنس، مثل حمامة وبطة ونحوهما، وكما حاء الدال مثلثة في المفرد، فكذلك يقال في الجمع أيضاً. ووقع في رواية أحرى للنسائي هينا بين الدجاجة والبيضة ذكر العصفور، وهي أيضاً زيادة شاذة.

فكأنما قرب بيضة: وهي واحدة من البيض، استشكل التعبير فيها، وفي الدجاجة بلفظ: "تقرب" ويزيد الإشكال ما في رواية الزهري بلفظ: "كالذي يهدي"؛ لأن الهدي لا يكون من الدجاجة أو البيضة أصلاً، وأجاب عياض تبعاً لابن بطال بأنه لما عطفه على ما قبله أعطاه حكمه في اللفظ، فهو من الاتباع، كقوله: متقلداً سيفاً ورمحاً، وتعقب بأن شرط الاتباع أن لا يصرح باللفظ في الثاني، فلا يسوغ أن يقال: متقلداً سيفاً ومتقلداً رمحاً، فالظاهر في الجواب أن يقال: إنه من المشاكلة. قال العيني: المراد من التقرب التصدق، ويجوز التصدق بالدجاجة والبيضة ونحوهما.

"فإذا خرج الإمام" عما كان مستوراً فيه من منزل أو غيره، قاله الباجي، واستنبط منه الماوردي: من أن الإمام لا يستحب له المبادرة، ويستحب له التأخير إلى وقت الخطبة، وتعقبه الحافظ بأن ما قاله غير ظاهر؛ لإمكان الجمع بأن يبكر، ولا يخرج من المكان المعد له في الجامع، أو يحمل على من ليس له مكان معه. قلت: والظاهر عندي: أن المراد من الخروج من الصفوف إلى المنبر. قال القاري: أراد بالإمام نفسه الشريفة عليمًا. فالمراد الخروج الحقيقي من الحجرة الشريفة، أو المعنى إذا ظهر الإمام بدخوله إلى المسجد أو بطلوعه على المنبر، والأخير أنسب. قلت: بل هو المتعين، =

فَإِذَا خَرَجَ الإِمَامُ حَضَرَت المَلائِكَةُ يَسْتَمعُونَ الذِّكْرَ".

٢٢٥ - مَالك عَنْ سَعِيدِ بْن أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ:

= ويؤيده رواية البيهةي بسنده عن أبي هريرة بعد ذكر الدجاجة والبيضة: "فإذا حلس الإمام طووا الصحف" الحديث، وفي رواية أخرى: "يكتبون الناس على مثالهم الأول فالأول، فإذا حلس الإمام طووا الصحف"، ويؤيده أيضاً ما في الروايات الأخر عند البيهقي وغيره في أحاديث الإنصات بلفظ: "فإذا خرج الإمام أنصت كان كفارة"، والإنصات مجمع عليه أنه بعد طلوع الإمام على المنبر، وأيضاً في رواية البخاري في ذكر الملائكة عن أبي هريرة مرفوعاً: إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الأول فالأول، فإذا جلس الإمام طووا الصحف، الحديث. حضوت: فتح الضاد أفصح من كسرها "الملائكة" إلى المنبر بعد أن طووا الصحف كما في رواية الشيخين، يستمعون مع الناس الذكر والمواعظ وغير ذلك مما في الخطبة، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿فاسَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللّهِ ﴾ وسميت الخطبة ذكرا؛ لاشتمالها عليه، بل هو المقصود منها، والمراد بالملائكة غير الحفظة، وظيفتهم (الجمعة:٩)، وسميت الخطبة ذكرا؛ لاشتمالها عليه، بل هو المقصود منها، والمراد بالملائكة لبعض: ما حبس كتابة حضار الجمعة يجلسون على أبواب المسجد، وفي رواية ابن حزيمة: يقول بعض الملائكة لبعض: ما حبس فلانا؟ فتقول: اللهم إن كان ضالا فاهده، وإن كان فقيراً فأغنه، وإن كان مريضاً فعافه.

أنه كان يقول: رواه مالك موقوفاً. قال في "التمهيد": رفعه رجل لا يحتج به عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد عن أي هريرة عن النبي على "غسل يوم الجمعة" سيأتي الكلام على أن الغسل إلى يوم الجمعة بمعنى أنه لا يخلو اليوم من إتيان الجمعة. "واجب على كل محتلم" قال الباجي: إضافة وجوبه الغسل إلى يوم الجمعة بمعنى أنه لا يخلو اليوم من إتيان الجمعة. "واجب على كل محتلم" قال الباجي: إضافة وجوبه إلى المحتلم لجريان الأحكام عليهم وتوجه الأوامر إليهم. "كغسل الجنابة" في الوجوب عند أبي هريرة؛ لأن مذهبه وهو قول وجوب الغسل حقيقة، نقل ابن المنذر عنه وعن عمار بن ياسر، فلا حاجة إلى توجيه الرواية على مذهبه، وهو قول الظاهرية ورواية عن الإمام أحمد، قاله الزرقاني، وكذا نقله في "السعابة" عن "إرشاد الساري"، ونسب صاحب "أفداية" هذا إلى مالك، كذا ذكره النووي في "شرح مسلم": أن ابن المنذر حكى الوجوب عن مالك. قلت: لكن كتب المالكية صريحة في ذكر الاستحباب. قال في "الاستذكار": لا أعلم أحداً أوجب الغسل للحمعة إلا أهل الظاهر. قلت: لكنهم اختلفوا فيما بينهم في أنه مستحب أو سنة مؤكدة، بعد اتفاقهم على عدم وجوبه في المشهور الصحيح عنهم. قال الشعراني في ميزانه: قول جميع الفقهاء بسنية الغسل للجمعة مع قول داود والحسن المشهور الصحيح عنهم. قال الشعراني في ميزانه: قول جميع الفقهاء بسنية الغسل للجمعة مع قول داود والحسن بعدم السنية، فيحمل عندهم حديث الباب وأمثال هذا اللفظ على أن التشبيه في صفة الغسل واستيعابه الجسد، وكذلك ما ورد من الأوامر، وألفاظ الوجوب إما محمول على التأكد أو محمول على النسخيركم كيف بدأ الغسل يوم الجمعة ورداية أبي داود بسنده إلى عكرمة: أن ناساً من أهل العراق حاؤوا إلى ابن عباس، فقالوا: أترى الغسل يوم الجمعة واحباً؟ قال: لا، ولكنه أطهر وخير لمن اغتسل، ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب، وسأخيركم كيف بدأ الغسل: ح

غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ.

= كان الناس مجهو دين يلبسون الصوف، ويعملون على ظهورهم، وكان مسجدهم ضيقاً مقارب السقف إنما هو عريش، فخرج وسول الله ﷺ في يوم حار، وعرق الناس في ذلك الصوف حتى ثارت منهم رياح، آذي بذلك بعضهم بعضًا، فلما وحد رسول الله ﷺ تلك الرياح، قال: يا أيها التاس! إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا، وليمس أحدكم أفضل ما يجد من دهنه وطيبه، قال ابن عباس: ثم جاء الله تعالى ذكره بالخير، ولبسوا غير الصوف، وكفوا العمل، ووسع مسجدهم، وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضاً من العرق وأخرجه البيهقي أيضاً، فهذا الحديث كأنه نص على أن الغسل كان أولاً للرياح ولبس الصوف وغير ذلك، ثم نسخ، ويؤيد النسخ أيضاً ما رواه ابن عدي في "الكامل" من حديث أنس ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: من حاء مكم الحمعة فليعتسل، فلما كان الشتاء قلنا: يا رسول الله! أمرتنا بالغسل للجمعة، وقد جاء الشتاء، ونحن بُحد البرد، فقال: من اغتسل فيها وبعست ومن لم يعتسل فلا حرج وتكلم في سنده إلا أنه يشد بغيره، كذا في "السعاية". قلت: وأحرجه البيهقي أيضاً والحاكم في مستدركه، وقال: صحيح على شرط البخاري، وسكت عنه الذهبي، ويؤيده أيضاً أن بعض من روى الأمر بالغسل يوم الجمعة كابن عباس وعائشة 🍪 قد أفتوا بخلافه كما بسطه الطحاوي، واستدل الجمهور أيضاً بأحاديث تدل على عدم الوجوب منها حديث سمرة مرفوعاً: مر توضأ يوم الجمعة فبها ولعمت، ومن اعتسال فهو أفضال أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وأحمد في مسنده، والبيقهي في سننه، وابن أبي شيبة في مصنفه، والدارمي وابن حزيمة والطحاوي، وقال الترمذي: حسن صحيح كما في "السعاية"، وصححه أبو حاتم، وهو حديث مشهور أخرجه جماعة من المحدثين من عدة صحابة مع الكلام في بعض طرقه دون بعض. قال العيني: روي من سبعة أنفس من الصحابة، وهم: سمرة وتقدم ذكره، وأنس عند ابن ماجه والطحاوي والبزار والطبراني، وأبو سعيد الخدري عند البزار والبيهقي، وأبو هريرة عند البزار وابن عدي، وجابر عند ابن عدي، وعبد الرحمن بن سمرة عند الطبراني، وابن عباس عند البيهقي.

ومنها: حديث أبي هريرة: من توضأ وأحسن الوضوء. ثم أتى الجمعة قدى واستمع الحديث أخرجه الترمذي، وقال: حسن صحيح كما في "السعاية". قال الحافظ في "التلخيص": من أقوى ما يستدل به على عدم فرضية الغسل يوم الجمعة ما رواه مسلم عقب أحاديث الأمر بالغسل عن أبي هريرة مرفوعاً: من توضأ فأحسن الوضوء، ثم أتى الحمعة الحديث، واستدلوا أيضاً بقصة عثمان فيد: "إذ دخل فناداه عمر: أية ساعة هذه?" أخرجها الشيخان وجماعة. قال العيني: قال الإمام الشافعي: ومما يدل على أن أمر النبي في بالغسل يوم الجمعة فضيلة على الاختيار لا على الوجوب حديث عمر في حيث قال لعثمان في: الوضوء أيضاً، وقد علمت أن رسول الله في أمر بالغسل يوم الجمعة، فلو علما أن أمره على الوجوب لم يترك عمر عثمان حتى يرده، ويقول له: ارجع فاغتسل. قال النووي: ووجه الدلالة: أن الرجل فعله، وأقره عمر في ومن حضر ذلك الجمع، وهم أهل الحل والعقد، ولو كان واجباً لما تركه، والألوموه به.

٢٢٦ - مَالِكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الله أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَاب

دخل رجل من أصحاب إلخ: ولفظ البخاري: إذ دخل رجل من المهاجرين الأولين من أصحاب رسول الله ﷺ هو عثمان بن عفان، كما سماه ابن وهب وابن القاسم عن مالك في روايتهما للموطأ، وكذا سماه جماعة، وسماه أيضاً أبو هريرة عند مسلم في هذه القصة. قال ابن عبد البر: لا أعلم خلافاً في ذلك. "المسجد" بالنصب "يوم الجمعة وعمر بن الخطاب وهيه يخطب" على المنبر، "فقال عمر" مناديا له: "أية" - بشد التحتانية - تأنيث أيّ، وأنث لمناسبة الساعة وإن حاز فيه التذكير؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَغْسٌ بِأَيُّ أَرْضِ تَمُوتُ﴾ (لقمان:٣٤)، وهي كلمة يستفهم بما لشيء، والاستفهام للتوبيخ كما سيأتي. "ساعة هذه؟" الساعة اسم لجزء من الزمان مقدر، ويطلق على جزء من أربعة وعشرين جزءًا هي مجموع اليوم والليلة كما تقدم الأقوال فيه، وقد يطلق على الوقت الحاضر، وهو المراد ههنا، وهذا استفهام توبيخ وإنكار، يعني لم تأخرت إلى هذه الساعة؟ وإشارة إلى أن هذه الساعة ليست من ساعات الرواح إلى الجمعة، ولفظ رواية أبي هريرة: "فقال عمر: لم تحتبسون عن الصلاة؟" ولمسلم: "فعرض به عمر، فقال: ما بال رجال يتأخرون بعد النداء"، قال الحافظ: والظاهر أن عمر 👶 قال ذلك كله، وبعض الرواة حفظ ما لم يُخفظه الآخر. قال العيني: فإن قلت: ما كان مراد عمر من هذه المقالة؟ قلت: التنبيه إلى ساعات التبكير التي وقع فيها الترغيب؛ لأنما إذا انقضت طوت الملائكة الصحف، ولذا بادر عثمان إلى الاعتذار بقوله: "فإني شغلت" مختصراً. "فقال" عثمان اعتذاراً: "يا أمير المؤمنين" وفيه دليل على أن للإمام أن يأمر في خطبته بالمعروف وينهي عن المنكر، وأيضاً أن من خاطبه الإمام له أن يجاوبه عما سأله عنه، ولا يكون في ذلك لاغياً، قاله الباجي. قلت: وكذلك عندنا الحنفية يجوز للإمام التكلم في الخطبة بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر. قال في "الدر المحتار": ويكره تكلمه فيها إلا لأمر بالمعروف؛ لأنه منها. قال العيني: وفيه تفقد الإمام رعيته، وأمره لهم بمصالح دينهم، وإنكاره على من أخل بالفضل، وفيه: أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أثناء الخطبة لا يفسدها، وفيه الاعتذار إلى ولاة الأمور. وقال القاري: عندنا كلام الخطيب في أثناء الخطبة مكروه إذا لم يكن أمرا بالمعروف، ولكن قال الشعراني في ميزانه: ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم: إنه يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطيب، إلا أن مالكاً أجاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة، كنحو زجر الداخلين عن تخطى الرقاب، وإن خاطب إنساناً بعينه جاز له أن يجيبه كفعل عثمان الله مع عمر الله عنه النقلبت" أي رجعت "من السوق" فيه جواز الاشتغال بالبيع وغيره ليوم الجمعة إلى الأذان، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إذا نُودِي للصّلاةِ﴾ (الجمعة:٩)، ففيها أمر الله سبحانه وتعالى وتقدس بالسعى إليها بعد النداء، وروى أشهب عن مالك أن الصحابة كانوا يكرهون ترك العمل يوم الجمعة، على نحو تعظيم اليهود السبت والتصاري الأحد، فهذا مؤيد لمن قال: إن المراد في روايات التبكير هو ما يكون قريب الزوال. "فسمعت" بصيغة المتكلم "النداء" أي الأذان، وما كان الأذان إذ ذاك إلا الذي بين يدي الخطيب؛ لأن الأذان الأول زاده عثمان على أن" كلمة "فما زدت" على بناء المتكلم "على أن" كلمة "أن" زيدت لتأكيد النفي. "توضأت" يعني بعد ما سمعت الأذان ما اشتغلت بشيء غير الوضوء.

رَسُولِ الله ﷺ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَعُمَرُ بْنُ الْجَطَّابِ يَخْطُبُ، فَقَالَ عُمَرُ: أَيَّةُ سَاعَةٍ هَذِهِ؟ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! انْقَلَبْتُ مِنْ السُّوقِ، فَسَمِعْتُ النِّدَاءَ، فَمَا زِدْتُ عَلَى أَنْ تَوَضَّاتُ، فَقَالَ عُمَرُ: وَالْوُصُوعَ أَيْضًا، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ. تَوَضَّاتُ، فَقَالَ عُنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْم، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ مَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ".

والوضوء أيضا إلخ: وهذا إنكار ثان منه على ترك الغسل، وهو المقصود بذكر الحديث في هذه الترجمة. "الوضوء" – بالنصب – أي أتفعل الوضوء مقتصراً عليه؟ وروي بالرفع أيضا. قال العيني: قوله: "والوضوء" جاءت الرواية فيه بالواو وحذفها، وبنصب الوضوء ورفعها، أما وجه وجود الواو فهو أن يكون للعطف على الإنكار الأول، يعني ألم يكفك أن أخرت الوقت وفوت فضيلة السبق حتى أتبعته بترك الغسل. وقال القرطبي: الواو بدل من همزة الاستفهام، وأما وجه حذف الواو فظاهر، لكن يكون لفظ الوضوء بالرفع والنصب، وأما وجه الرفع فعلى أنه مبتدأ حذف حبره، تقديره: الوضوء أيضاً يقتصر عليه، ويجوز أن يكون حبراً محذوف المبتدأ، وأما وجه النصب فعلى تقدير الفعل. قال الزرقاني: "أيضاً" منصوب على أنه مصدر من آض يئيض أي عاد ورجع. قال ابن السكيت: تقول: فعلته أيضاً إذا كنت قد فعلته بعد شيء آخر، كأنك أفدت بذكرها الجمع بين الأمرين أو الأمور، يعين أما اكتفيت بتأخير الوقت وتفويت فضل المبادرة إلى الجمعة، حتى أضفت إليه ترك الغسل أيضاً. "و" الحال أنك "قد علمت" بصيغة الخطاب "أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل" لم يذكر في الرواية المأمورين من هم؟ قال الحافظ: كذا في جميع الروايات لم يذكر المأمور إلا أن في رواية حويرية عن نافع بلفظ: "كنا نؤمر"، وفي حديث ابن عباس عند الطحاوي أخرجه بسنده إلى ابن سيرين عن ابن عباس: "أن عمر ١٠٠٠ بينما هو يخطب يوم الجمعة إذ أقبل رجل، فدخل المسجد" الحديث، ثم قال الحافظ: لم أقف في شيء من الروايات على جواب عثمان عن ذلك، والظاهر: أنه سكت عنه؛ اكتفاء بالاعتذار الأول؛ لأنه قد أشار إلى أنه كان ذاهلًا عن الوقت، وأنه بادر عند سماع النداء، وإنما ترك الغسل؛ لأنه تعارض إذاً إدراك الخطبة والاشتغال بالغسل، وكان الوضوء خلفاً له، و لم يكن للخطبة خلف. قال الحافظ: ولعله كان يرى فرضيته؛ فلذلك آثره. قلت: وكذلك عمر ﷺ لم ير الاغتسال آكد من استماع الخطبة؛ ولذا لم يرده.

أن رسول الله ﷺ إلى: ذكر السيوطي لهذا الحديث طرقاً كثيرة مختلفة في الوقف والإرسال، وذكر أبا هريرة بدل أبي سعيد في بعض، والوقف على أبي سعيد في بعض آخر، ثم رجح طريق مالك هذه، ونقل عن الدار قطني في ذكر الموطأ" = الموطأ" الموطأ" =

٢٢٨ - مَالَكُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الله ﷺ قَالَ: "إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْحُمُعَةَ، فَلْيَغْتَسِلْ".

قال يجيى: قَالَ مَالك: مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلَ نَهَارِهِ، وَهُو يُرِيدُ بِذَلكَ غُسُلَ الْجُمُعَةِ،

= في إسناده عن مالك، وكذا قال العيني: إن رواة "الموطأ" لم يختلفوا عن مالك. "غسل يوم الجمعة" قال الزرقاني: ظاهر إضافته لليوم حجة؛ لكون الغسل لليوم لا للجمعة، وتقدم ما قال الباجي في إضافة الغسل إلى اليوم، بمعنى أنه لا يخلو اليوم عن إتيان الجمعة، هذا وقد اشتهر بين الناس أن الإضافة بأدنى تلبس يصح فلا إشكال. "واجب" يعني مؤكد عند فقهاء الأمصار. قال ابن عبد البر: ليس المراد أنه فرض، بل هو مؤول إلى واجب في السنة، أو في المروءة، أو في الأخلاق الجميلة، ثم أخرج عن ابن وهب: أن مالكاً سئل عن غسل يوم الجمعة أواجب هو؟ قال: ليس كل ما جاء في الحديث يكون كذلك. "على كل محتلم" أي بالغ، وإنما ذكر الاحتلام؛ لكونه الغالب، فيدخل النساء في ذلك، قاله الزرقاني؛ لأن المحتلم يعم الرجال والنساء، ولذا استدل به البخاري على ترجمته.

إذا جاء إلخ: أي أراد الجحيء كما هو ظاهر، وتوهم من حمله على ظاهر اللفظ. قال العيني: ظاهره أن يكون الغسل عقب المجيء؛ لأن الفاء للتعقيب، ولكن ليس ذلك المراد، وإنما المعنى: إذا أراد أحدكم الجمعة فليغتسل، وقد ورد مصرحاً في رواية الليث لفظ: "إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل". "أحدكم" عام للرجال والنساء "الجمعة" بالنصب - أي الصلاة، أو المكان الذي تقام فيه الجمعة. وقال الطيبي: الظاهر أن الجمعة فاعل كقوله تعالى: ﴿أَنْ يَأْتِي أَحَدَّكُمُ الْمُوْتُ ﴾ (المنافقون: ١٠). "فليغتسل" الأمر للتأكيد لا للوجوب كما تقدم. قال العيني: احتجت به الظاهرية على أن الأمر فيه للوجوب، وليس كذلك؛ لأن الأمر بالغسل ورد على سبب، وقد زال السبب فزال الحكم بزوال علته؛ لرواية البخاري من حديث عائشة ﴿ الله الناس مهنة أنفسهم الحديث.

وهو يريد إلى المغتسل "يريد بذلك" الغسل أداء سنية "غسل الجمعة؛ فإن ذلك الغسل لا يجزئ" قال الزرقاني: بفتح أوله أي لا يكفي. قلت: والأوجه الضم. "وفي القاموس": وجزى الشيء يجزي: كفي، وعنه قضى وأجزأ كذا عن كذا عن كذا: قام مقامه و لم يكف، وأجزأ عنه أي أغنى عنه. "عنه" أي الرجل أو غسل الجمعة "حتى يغتسل لرواحه" قال الباحي: ذهب مالك على إلى أن الغسل للجمعة يكون متصلاً للرواح. وقال ابن وهب في "العتبية": يصح أن يغتسل لها بعد طلوع الفحر، قال: وأفضل له أن يتصل غسله برواحه، وبه قال أبو حنيفة والشافعي على قلت: وسيأتي في كلام الحافظ أن الأوزاعي والليث وافقا الإمام مالكاً في ذلك، وقال الجمهور: يجزئ من بعد الفحر. وقال العيني: قال صاحب "الهداية": ثم هذا الغسل أي غسل يوم الجمعة للصلاة عند أبي يوسف، يعني لا يحصل له الثواب إلا إذا صلى صلاة الجمعة بهذا الغسل، حتى لو اغتسل بعد الجمعة أو أول اليوم وانتقض، ثم توضأ وصلى =

فَإِنَّ ذَلِكَ الْغُسْلَ لا يَجْزِي عَنْهُ حَتَّى يَغْتَسِلَ لِرَوَاحِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ في الله عَلَيْ قَالَ الله عَلَيْ عَنْهُ حَتَّى يَغْتَسِلَ لِرَوَاحِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ قَالَ فِي اللهُ عَمْرَ: "إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ".

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالك: وَمَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَة مُعَجِّلاً، أَوْ مُؤَخِّرًا، وَهُوَ يَنْوي اللهُ الروال أو بعده الله الدوال أو بعده بذَلكَ غُسْلُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ إلا الوُضُوءُ، وَغُسْلُهُ ذَلكَ مُحْزِئٌ عَنْهُ.

= لا يكون مدركاً لثواب الغسل، وهو الصحيح، واحترز به عن قول الحسن بن زياد؛ فإنه قال: لليوم إظهاراً لفضيلته، وبه قال داود. وفي "المبسوط": هو قول محمد. وفي "المحيط": وهو رواية عن أبي يوسف، فعلى هذا عن أبي يوسف فيه روايتان. وقال ابن عابدين: وكون الغسل للصلاة هو الصحيح، وهو ظاهر الرواية، وهو قول أبي يوسف، وقال الحسن بن زياد: إنه لليوم، ونسب إلى محمد على والخلاف المذكور جاء في غسل العيد أيضاً، وأثر الخلاف فيمن لا جمعة عليه لو اغتسل، وفيمن أحدث بعد الغسل وصلى بالوضوء نال الفضل عند الحسن لا عند الثاني، وكذا في من اغتسل قبل الفجر وصلى به ينال عند الثاني لا عند الحسن؛ لأنه اشترط إيقاعه فيه؛ إظهاراً لشرفه. "وذلك" يعني دليل اتصال الغسل بالرواح "أن رسول الله في قال" كما تقدم "في رواية ابن عمر شما: إذا جاء أحدكم الجمعة" تقدم شرحه "فليغتسل" فعلق الغسل بالمجيء للجمعة، فيفيد أن شرطه اتصاله بالذهاب إليها؛ لأن المعلق على شيء إنما يوجد إذا وجد، وهذا استدلال جلى، قاله الزرقابي.

معجلاً أو مؤخوا: سواء كان معجلاً - بكسر الجيم - أو مؤخراً - بكسر الخاء -، ويحتمل الفتح فيهما على أنه صفة مصدر، أي غسلاً معجلاً. قال الباجي: يريد بالتعجيل أن يعجل غسله ورواحه، والمؤخر أن يؤخر غسله ورواحه. قلت: وتقييده بالرواح؛ لما قد تقدم من مذهبهم: أن من اغتسل أول نحاره فلا يجزئ عنه حتى يتصل ذهابه بالرواح، وإن كان التعجيل الكثير في الرواح أيضاً مكروهاً على مسلكهم، وأنه فسر الزرقاني قوله: معجلاً أي ذاهباً لها قبل الزوال ولو بكثير مرتكباً للمكروه، أو مؤخراً أي رائحاً لها في وقتها المطلوب؛ لأن المدار إنما هو على اتصاله بالرواح إلى آخره. "وهو" جملة حالية "ينوي" استنبط منه الباجي اشتراط النية في غسل الجمعة عندهم "بذلك" الغسل "غسل الجمعة، فأصابه بعد الغسل ما ينقض وضوءه" من نواقض الوضوء، "فليس عليه إلا الوضوء" أي إعادة الوضوء فقط، "وغسله ذلك مجزئ عنه" ولا حاجة إلى إعادة الغسل، بخلاف ما تقدم في المسألة الأولى؛ فإنه أمر هناك بإعادة الغسل لفوت شرط الاتصال، وههنا حصل الاتصال، ثم طرأ عليه الحدث.

مَا جَاءَ فِي الإِنْصَات يَوْمَ الْجُمْعَةِ وَالإمَامُ يَخْطُبُ

٢٢٩ - مَالِك عَنْ أَبِي الرِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ وَالإمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَدْ لَغَوْتَ".

٢٣٠ - مَالِكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ تَعْلَبَهَ بْنِ أَبِي مَالِكَ الْقُرَظِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ:

ها جاء في الإنصات إلح: قال الزرقاني: أشار بهذا الرد على من جعل وجوب الإنصات من خروج الإمام؛ لأن قوله في الحديث: "والإمام يخطب" جملة حالية، تخرج ما قبل خطبته من حين خروجه، وما بعده إلى أن يشرع في الخطبة، نعم، الأفضل أن ينصت؛ لما ورد من الترغيب فيه. قلت: أخذ المصنف هذا الكلام من كلام الحافظ في "الفتح"؛ إذ شرح به قول البخاري: باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب، وأنت خبير بأن قوله: "والإمام يخطب" لا يشمل حكم ما قبل الخطبة، لا نفياً ولا إثباتاً سيما عند من لا يعتبر بالمفهوم المخالف، والمسألة مختلفة عند الأئمة. قال العيني: ثم اختلف العلماء في وقت الإنصات، فقال أبو حنيفة: خروج الإمام يقطع الصلاة والكلام جميعاً؛ لقوله على فإذا خرج الإمام طووا صحفهم، ويستمعون الذكر، وقالت طائفة: لا يجب إلا عند ابتداء الخطبة، ولا بأس بالكلام قبلها، وهو قول مالك والثوري وأبي يوسف ومحمد والأوزاعي والشافعي، وقال بعضهم: قالت الحنفية: يحرم الكلام من ابتداء خروج الإمام، وورد فيه حديث ضعيف. قلت: حديث الباب هو حجة للحنفية، وحجة عليهم، بالتأمل يدرى.

إذا قلت إلخ: ببناء الخطاب "لصاحبك" الذي تخاطبه إذ ذاك أو جليسك، وإنما ذكر الصاحب؛ لكونه الغالب. "أنصت" أي اسكت عن الكلام مطلقاً واستمع الخطبة، وقال ابن خزيمة: المراد السكوت عن مكالمة الناس دون ذكر الله، وتعقب بأنه يلزم منه جواز القراءة والذكر حال الخطبة، وهو خلاف الظاهر، ويحتاج إلى دليل. وقال العيني: فيه النهي عن جميع الكلام حال الخطبة؛ لأنه إذا قال: أنصت، وهو في الأصل أمر بالمعروف، وسماه لغواً فغيره أولى، قبل ذلك؛ لأن الخطبة أقيمت مقام الركعتين، فكما لا يجوز التكلم في المنوب لا يجوز في النائب. "والإمام يخطب" جملة حالية، وبه استدل العلامة الزرقاني على أن الإنصات مخصوص بالشروع في الخطبة لا من خروج الإمام، كما يقوله ابن عباس وابن عمر وأبو حنيفة هي، وتقدم الجواب عنه: من أنه لا حجة فيه على أن السكوت قبل الخطبة غير مأمور، سيما إذا أمر به النبي يختروج الإمام في غير رواية، كما تقدم.

أنه إلخ: وهو تُعلبة "أخبره" أي الزهري "ألهم" أي المسلمين "كانوا في زمن" خلافة "عمر بن الخطاب هيه يصلون" النوافل "يوم الجمعة" قبل الصلاة "حتى يخرج عمر بن الخطاب هيه، فإذا خرج عمر وجلس على المنبر" فيه الجلوس للخطبة أول صعوده حتى يؤذن المؤذن. قال النووي: هو مستحب عند الشافعي ومالك والجمهور، = أَنَّهُمْ كَانُوا فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ يُصَلُّونَ يَوْمَ الْجُمْعَةِ، حَتَّى يَخْرُجَ عُمَرُ بن الخطاب، فَإِذَا خَرَجَ عُمَرُ وَجَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُونَ، قَالَ ثَعْلَبَةُ: جَلَسْنَا نَتَحَدَّثُ فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُونَ وَقَامَ عُمَرُ يَخْطُبُ، أَنْصَتْنَا، فَلَمْ يَتَكَلَّمْ مِنَّا أَحَدٌ. تتكلم بالعلم قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَخُرُوجُ الإِمَامِ يَقْطَعُ الصَّلاةَ وَكَلامُهُ يَقْطَعُ الْكَلامَ.

= وقال أبو حنيفة ومالك في رواية عنه: لا يستحب، وكذا نقل فيه خلاف الحنفية صاحب "التوضيح" وابن بطال وغيرهم، ولا يصح النقل، أنكر عليهم العيني في شرح البحاري أشد الإنكار، ونقل عن "الهداية": وإذا صعد الإمام على المنبر جلس، وأذن المؤذنون بين يديه. وكذا صرح بسنية الجلوس أول ما صعد الطحطاوي في "شرح المراقي"ـ "وأذن المؤذنون" كذا في جميع النسخ الموجودة عندي، وذكر في "هامش المحتبائية": أن في بعضها بالإفراد. قلت: وفي رواية محمد أيضاً بالإفراد، وهو الظاهر، وأما على نسخة الجمع فهو حجة لأذان الجوق. قال ثعلبة: كرر ذكره إظهاراً وتوضيحاً، "جلسنا نتحدث" قال الزرقاني: نتكلم بالعلم ونحوه لا بكلام الدنيا، وهذا هو المقصود بذكر الأثر؛ إذ فيه إباحة الكلام بعد خروج الإمام قبل شروع الخطبة، وتائيد لما اختاره الإمام مالك، وتقدم في أول الباب: أن مختار الحنفية آثار ابن مسعود وعلى وابن عباس وابن عمر 🌦 وغير ذلك من الآثار والروايات. "فإذا سكت المؤذنون" أي فرغوا من الأذان، "وقام عمر ﴿ يَضُّهُ يَخْطُبُ" فيه أن سنة الخطبة القيام، والحتلفت نقلة المذاهب في حكم القيام عند الأئمة، قال النووي: حكى ابن عبد البر إجماع العلماء على أن الخطبة لا تكون إلا قائماً لمن أطاقه، وقال أبو حنيفة: تصح قاعداً وليس القيام بواجب، وقال مالك: هو واجب لو تركه أساء وصحت الجمعة. قال العيني: قال شيخنا في شرح الترمذي: اشتراط القيام في الخطبتين إلا عند العجز، إليه ذهب الشافعي وأحمد في رواية. وفي "التوضيح": القيام للقادر شرط لصحتها، وعندنا وجه أنما تصح قاعداً للقادر وهو شاذ، نعم هو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد كما حكاه النووي عنهم قاسوه على الأذان، وحكى ابن بطال عن مالك كالشافعي، وعن ابن القصار كأبي حنيفة، ونقل ابن التين عن القاسي أبي محمد أنه مسيء، ولا يبطل. "أنصتنا فلم يتكلم منا أحد" بين اتفاقهم على الإنصات، وأن هذا لم يختلفوا فيه. فخروج الإمام إلخ: إلى المنبر "يقطع الصلاة" أي الشروع فيها، وهل يقطع الصلاة عند أحد؟ رأيته في محل لا أتذكره الآن. "وكلامه" أي كلام الإمام، والمراد: شروع الخطبة "يقطع الكلام" أي يمنع المقتدين عن التكلم، ثم هذا مقولة الزهري على رواية "الموطأ" إلى آخر الأثر، ويؤيده ما نقله الشوكاني عن "مسند الشافعي"، ولفظه: عن تُعلبة بن

أبي مالك قال: كانوا يتحدثون يوم الجمعة وعمر ﷺ حالس على المنبر، فإذا سكت المؤذن قام عمر ﷺ، فلم يتكلم أحد حتى يقضي الخطبتين كلتيهما، فإذا قامت الصلاة ونزل عمر ﴿ تكلموا. فاقتصر فيه على الكلام الأول، لكن أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" ولفظه: عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي: أن جلوس الإمام = ٢٣١ - مَالك عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ الله، عَنْ مَالك بْنِ أَبِي عَامِرٍ: أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بْنَ عَفَّانَ كَانَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ قَلَّ مَا يَدَعُ ذَلكَ إِذَا خَطَبَ: إِذَا قَامَ الإمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَاسْتَمِعُوا وَأَنْصِتُوا؛ فَإِنَّ لِلْمُنْصِتِ الَّذِي لا يَسْمَعُ مِنْ الْحَظِّ مِثْلَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَاسْتَمِعُوا وَأَنْصِتُوا؛ فَإِنَّ لِلْمُنْصِتِ الَّذِي لا يَسْمَعُ مِنْ الْحَظِّ مِثْلَ مَا لِلْمُنْصِتِ اللهِ السَّفُوفَ، وَحَاذُوا بِالْمَنَاكِبِ؛ ...

= على المنبر يقطع الصلاة، وكلامه يقطع الكلام، وقال: إلهم كانوا يتحدثون حين يجلس عمر بن الخطاب الله على المنبر حتى يسكت المؤذن، فإذا قام عمر الله على المنبر لم يتكلم أحد حتى يقضي خطبتيه كلتيهما، ثم إذا نزل عمر الله عن المنبر وقضى خطبته تكلموا. قال النيموي: إسناده صحيح، فهذا نص في أن الكلام كله من ثعلبة، فتأمل، اللهم إلا أن يقال: إنه من تصرف الرواة.

عثمان بن عفان إلخ: ثالث الحلفاء الراشدين و "كان يقول في خطبته" والمقول: إذا قام الإمام، وأما قوله: "قل ما يدع" أي يترك "ذلك" القول المذكور "إذا خطب" أي عثمان في فسيق لبيان عادته واستمراره على ذلك، فهذا مقولة مالك ابن أبي عامر، وقول عثمان ش شرع من قوله: "إذا قام الإمام يخطب يوم الجمعة فاستمعوا" له "وأنصتوا" وإن لم تسمعوا "فإن للمنصت الذي لا يسمع" الخطبة لبعده مثلاً "من الحظ" أي النصيب من الأجر "مثل ما" موصولة "للمنصت السامع" قال الداودي: إذا لم يفرط في التهجير. وقال الباجي: الظاهر أن أجرهما في الإنصات واحد، ويتباين أجرهما في التهجير، وتلك قربة أخرى غير الإنصات، يعني أن الذي لم يسمع الخطبة لبعده عن الإمام وكان ذلك لتأخره في المجيء، يكون أجره وأجر من سمع لقربه سواء في الإنصات والاستماع، وإن تفاوت أجرهما باعتبار تعجيل أحدهما وتأخير الثاني.

فاعدلوا الصفوف إلخ أي سووا الصفوف، "وحاذوا" أي قابلوا "بالمناكب" جمع منكب، وهو ما بين الكتف والعنق كذا في "المجمع". وقال في "القاموس": هو مجتمع رأس الكتف والعضد مذكر، وهذا تفسير لقوله: اعدلوا الصفوف. "فإن اعتدال الصفوف" واستوائها "من تمام الصلاة" وكمالها، وقد ورد في "البخاري" مرفوعاً: إن تسوية الصفوف من تمام الصلاة، قال أبو عمر: هذا أمر مجمع عليه، والآثار فيه كثيرة، ثم بين بعضها وقال بعد ذلك: وتعديل الصفوف من سنة الصلاة، وليس بشرط في صحتها عند الأثمة الثلاثة، وقال أحمد وأبو ثور: من صلى خلف الصفوف من سنة الصلاة، وقد يؤخذ من قوله: "تمام الصلاة" الاستحباب؛ لأن تمام الشيء في العرف أمر خارج عن حقيقته التي لا يتحقق إلا بحا وإن كان يطلق بحسب الوضع على ما لا تتم الحقيقة إلا به. قلت: وبحذا المعنى قالت الحنفية: إن الصلاة بدون الفاتحة غير تمام. "ثم" بعد الخطبة "لا يكبر" عثمان على "حتى يأتيه رحال قد وكلهم" بخفة الكاف وتشديدها، أي عينهم "بتسوية الصفوف" فيأتونه بعد تسويتهم الصفوف، وخيخبرونه أن قد استوت" الصفوف "فيكبر" عثمان على بعد ذلك.

فَإِنَّ اعْتِدَالَ الصُّفُوفِ مِنْ تَمَامِ الصَّلاةِ، ثُمَّ لا يُكَبِّرُ حَتَّى يَأْتِيَهُ رِجَالٌ قَدْ وَكَّلَهُمْ بِتَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ، فَيُحْبِرُونَهُ أَنْ قَدْ اسْتَوَتْ فَيُكَبِّرُ.

٢٣٢ – مَالَكُ عَنْ نَافِعِ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ رَأَى رَجُلَيْنِ يَتَحَدَّثَانِ وَالإمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْحُمُعَةِ، فَحَصَبَهُمَا أَنْ اصْمُتَا.

٢٣٣ - مَالِكَ أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ رَجُلًا عَطَسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالإمَامُ يَخْطُبُ، فَشَمَّتَهُ إنْسَانٌ إِلَى جَنْبِهِ، فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّب، فَنَهَاهُ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ: لا تَعُدْ.

٢٣٤ - مَالِكَ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ الْكَلامِ يَوْمَ الْجُمُعَة إِذَا نَزَلَ الإمَامُ عَنْ الْمِنْبَرِ قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ، فَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لا بَأْسَ بِذَلِكَ.

فحصبهما إلخ: فرماهما بالحصباء يريد به "أن اصمتا" فحرف "أن" مفسرة. قال المجد في "القاموس": الصمت والصموت والصمات: السكوت كالإصمات والتصميت، أصمته وصمته: أسكته لازمان ومتعديان. وقال الباجي: معني ذلك أنه أنكر على المتحدثين، و لم يكن له أن يتكلم بالإنكار عليهما فحصبهما.

أن رجلا عطس إلخ: بفتحات من باب ضرب ونصر "يوم الجمعة والإمام يخطب، فشمته" أي العاطس "إنسان" كان "إلى حنبه" أي العاطس، والتشميت أن يقال: يرحمك الله، يقال: شمته وسمته. قال ابن الأنباري: والشين أفصح، والتشميت: الدعاء، فمعنى شمته: أي دعا له، قاله الباجي. وقال المحد في "القاموس": التسميت ذكر الله تعالى على الشيء، والدعاء للعاطس، وقال في الشمت: التشميت التسميت. وفي "المجمع": هو بشين وسين الدعاء بالخير والبركة، والمعجمة أعلاهما، "فسأل" ذاك المشمت أو رحل آخر "عن ذلك" الفعل "سعيد بن المسيب" مفعول لــــ"سأل"، "فنهاه" سعيد "عن ذلك وقال: لا تعد" نحي من العود، يعني لا تفعل مرة أخرى، ويحتمل أن يكون النهبي عن إعادة الصلاة، والمعنى: أن صلاته تامة، بخلاف ما يتوهم بظاهر النصوص أن من لغا فلا جمعة له، ويؤيد ظاهر لفظ ابن أبي شيبة هذا المعنى الثاني، والظاهر أنه سأل بعد الفراغ عن الصلاة. قال ابن عبد البر: قد منعه، كرد السلام أكثر أهل المدينة ومالك وأبو حنيفة والشافعي في القديم، وقال في الجديد: يشمت ويرد السلام؛ لأنه فرض، وأكره أن يسلم عليه أحد، قال الترمذي: كرهوا للرجل أن يتكلم والإمام يخطب، فقالوا: إن تكلم غيره فلا ينكر عليه إلا بالإشارة، واختلفوا في رد السلام وتشميت العاطس، فرحص فيهما أحمد وإسحاق.

عن الكلام يوم الجمعة: بعد الخطبة "إذا نزل الإمام عن المنبر قبل أن يكبر" للصلاة، قال ابن شهاب" في هذا السؤال: "لا بأس بذلك" أي يجوز للفراغ عن الخطبة التي أمر بالاستماع إليها، وعليه العمل والفتيا بالمدينة =

مَا جَاءَ فيمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً يَوْمَ الْجُمْعَةِ

٢٣٥ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ أَدْرَكَ مِنْ صَلاةِ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً، فَلْيَصِلْ إِلَيْهَا رَكعة أُخْرَى، قالَ مالك: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَهِيَ سنة.

قال يحيى: قَالَ مَالك: وَعَلَى ذَلكَ أَدْرَكْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ بِبَلَدِنَا، وَذَلكَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَنْ أَدْرَكَ ركعةً مِنْ الصَّلاةِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلاةَ".

و نسخة: من الصلاة ركعة

= خلاف ما ذهب إليه العراقيون، قاله الزرقاني. قلت: ومذهب الحنفية في ذلك ما في "البذل" عن "البدائع" قال: وأما عند الأذان الأخير حين خرج الإمام إلى الخطبة، وبعد الفراغ من الخطبة حين أخذ المؤذن في الإقامة إلى أن يفرغ، هل يكره ما يكره في حال الخطبة؟ على قول أبي حنيفة يكره، وعلى قولهما لا يكره الكلام، وتكره الصلاة. وفي "مراقى الفلاح": إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام، وهو قول الإمام؛ لأنه نص عليه النبي ﷺ، وقال أبو يوسف ومحمد: لا بأس بالكلام إذا خرج قبل أن يخطب، وإذا نزل قبل أن يكبر، واختلفا في جلوسه إذا سكت، فعند أبي يوسف يباح، وعند محمد لا يباح، وبسط ابن العربي المالكي الكلام على المسألة في "العارضة"، وبين وجه تبويبهم بذلك، ورجح السكوت، فقال: وأما التكلم يوم الجمعة بين النزول من المنبر والصلاة، فقد حاءت فيه الروايتان، والأصح عندي: أن لا يتكلم فيها. قلت: وأخرج ابن أبي شيبة عن طاؤس قال: كان يقال: لا كلام بعد أن ينزل الإمام عن المنبر حتى يقضي الصلاة، وروي عن ابن عون قال: نبئت عن إبراهيم أنه كرهه. فيمن أدرك ركعة إلخ: يعني هل يضيف إليه ركعة أحرى، فيصلي ركعتين للجمعة، أو يصلي أربعًا للظهر كما قال به بمحاهد وعطاء وجماعة من التابعين؛ إذ قالوا: من فاتته الخطبة يصلي أربعاً، واحتجوا بالإجماع على أن الإمام لو لم يخطب لم يصلوا إلا أربعاً، وجمهور فقهاء الأمصار على الأول مع الخلاف فيما بينهم في مدرك أقل من الركعة، فقال الليث والشافعي وأحمد ومالك: إن لم يدرك ركعة صلى أربعاً، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وجماعة: إن أحرم في الجمعة قبل سلام الإمام صلى ركعتين، قاله الزرقاني. وفي "الجوهر النقي" عن "الاستذكار": قال أبو حنيفة وأبو يوسف: إذا أحرم في الجمعة قبل سلام الإمام صلى ركعتين، وروي ذلك عن النخعي، وقاله الحكم وحماد وداود. من أدرك إلخ: مع الإمام "ركعة، فليصل" أمر من الوصل. قال المحد: وصل الشيء بالشيء وصلاً وصلة، والشيء وإليه وصولاً بلغه، وفي بعض النسخ: أمر من الصلاة. "إليها ركعة أخرى" بعد سلام الإمام.

وهي سنة: وهي الطريقة السنة مجمع عند الأئمة. وعلى ذلك: الفعل أو القول "أدركت أهل العلم ببلدنا" المدينة المنورة زادها الله تعالى شرفاً وكـــرامة، "و"دليل "ذلك" من الحديث "أن رسول الله ﷺ قال" كما تقدم = قال يجيى: قَالَ مَالك في اللَّذِي يُصيبُهُ زِحَامٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَيَرْكَعُ وَلا يَقْدرُ عَلَى أَنْ يَسْجُدَ إِنْ يَسْجُدَ حَتَّى يَقُومَ الإمَامُ أَوْ يَفْرُغَ الإمَامُ مَنْ صَلاتِهِ: إِنّهُ إِنْ قَدَرَ عَلَى أَنْ يَسْجُدَ إِنْ كَانَ قَدْ رَكَعَ، فَلْيَسْجُدُ إِذَا قَامَ النَّاسُ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَنْ يَسْجُدَ حَتَّى يَفْرُغَ الإمَامُ مِنْ صَلاتِهِ، فَإِنَّهُ أَحْبُ إِلَيَّ أَنْ يَبْتَدِئَ صَلاتَهُ ظُهْرًا أَرْبَعًا.

مَا جَاءَ فيمَنْ رَعَفَ يَوْمَ الْجُمْعَةِ

قال يحيى: قَالَ مَالك: مَنْ رَعَفَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالإَمَامُ يَخْطُبُ، فَخَرَجَ فَلَمْ يَرْجِعْ حَتَّى فَرَغَ الإِمَامُ مِنْ صَلاتِهِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي أَرْبَعًا.

⁼ مسنداً مشرحاً في المواقيت "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة" وتقدم الكلام على شرحه، وهذا بعمومه يتناول الجمعة أيضاً، زاد في رواية "إلا أنه يقضى ما فاته"، وهذا بلفظه مستدل الجمهور خلافًا لمن قال: يتم أربعاً، وبمفهومه دليل لمن قال: إن مدرك ما دون الركعة يبني الظهر عليها خلافاً لمن أبي اعتبار المفهوم المخالف. الذي يصيبه زحام: أي المضايقة. قال المجد: زحمه كمنعه زحماً وزحاماً بالكسر ضايقة، وازدحم القوم وتزاحموا. "يوم الجمعة، فيركع" مع الإمام في الركعة الأولى. "ولا يقدر على أن يسحد" مع الإمام للازدحام "حتى يقوم الإمام" إلى الركعة الثانية "أو" لم يقدر على السحدة حتى "يفرغ الإمام من صلاته" فقال الإمام مالك في هاتين الصورتين: "إنه" أي المزاحم "إن قدر على أن يسجد" حين قيام الإمام، فإنه "إن كان قد ركع" مع الإمام، "فليسجد" حينئذ "إذا قام الناس" إلى الثانية وتتم صلاته، "وإن لم يقدر على أن يسجد حتى يفرغ الإمام من صلاته، فإنه أحب إلى" أي وجوباً كما سيجيء "أن يبتدئ" ويستأنف "صلاته ظهراً أربعاً" قال الزرقاني أي وجوباً؛ لأنه لم يتم له مع الإمام ركعة، فيبني عليها، ولفظ "أحب" ههنا على معني اختياره من مذاهب من قبله، وذلك واجب عنده وعند أصحابه، قاله ابن عبد البر. وقال في "الدر المختار": اللاحق من فاتته الركعات كلها أو بعضها بعد اقتدائه بعذر كغفلة وزحمة وسبق حدث، وكذا بلا عذر بأن سبق إمامه في ركوع وسجود، فإنه يقضى ركعة، وحكمه كمؤتم، فلا يأتي بقراءة ولا سهو ولا يتغير فرضه بنية الإقامة، وببدأ بقضاء ما فاته عكس المسبوق، ثم يتابع إمامه إن أمكنه. من رعف: بفتح العين وضمها "يوم الجمعة والإمام يخطب" جملة حالية، "فخرج" لغسل الدم عند المالكية، وللوضوء أيضاً عند الحنفية؛ لما تقدم أن الرعاف عندنا ناقض للوضوء خلافاً للإمام مالك، "فلم يرجع" إلى الصلاة "حتى فرغ الإمام من صلاته، فإنه يصلي" للظهر "أربعاً" لأنه لم يدرك شيئاً من الجمعة، وهذا متفق بين الأئمة.

قال يجيى: قَالَ مَالك فِي الَّذِي يَوْكَعُ رَكْعَةً مَعَ الإمَامِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ يَرْعُفُ، فَيَخْرُجُ فَيَا إِنَّهُ يَبْنِي بِرَكْعَةٍ أُخْرَى مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ. قال فَيَأْتِي وَقَدْ صَلَّى الإمَامُ الرَّكْعَتَيْنِ كَلْتَيْهِمَا: إنّهُ يَبْنِي بِرَكْعَةٍ أُخْرَى مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ. قال يحيى: قَالَ مَالك: لَيْسَ عَلَى مَنْ رَعَفَ أَوْ أَصَابَهُ أَمْرٌ لابدَّ لَهُ مَنْ الْخُرُوجِ أَنْ يَسْتَأْذِنَ الإمامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَحْرُجَ.

يركع ركعة إلى الباجي: بسجدتيها "مع الإمام يوم الجمعة، ثم يرعف" بضم العين وفتحها من باي "نصر" و"منع"، قاله الزرقاني. وقال المجد في "القاموس": رعف كنصر ومنع وكرم وعني وسمع: خرج من أنفه الدم رعفاً ورعافاً، والرعاف أيضاً الدم بعينه. "فيخرج" لغسل الدم عندهم والوضوء أيضاً عندنا "فيأتي" أي يرجع إلى الصلاة "وقد صلى الإمام" بعده "الركعتين كلتيهما" فإنه قد صار لاحقاً؛ لما أنه قد أدرك أول الصلاة، وفات عنها آخرها، فحكمه "أنه يبني" على الجمعة "بركعة أخرى ما لم يتكلم" وما لم يأت بشيء مما ينافي البناء، وشرائط البناء مبسوطة في كتب الفروع، وقيده الإمام بركعة؛ لما قد تقدم في أبواب الطهارة، قال مالك: من رعف في صلاته قبل أن يصلي ركعة فينصرف ويغسل الدم ويرجع، فيبتدئ الإقامة والتكبير، ومن أصابه في وسط صلاته أو بعد أن يركع ركعة بسجدتيها، ينصرف ويغسل الدم، ويبني على ما صلى حيث شاء إلا الجمعة؛ فإنه لا يصليها إلا في الجامع.

مَا جَاءَ فِي السَّعْيِ يَوْمَ الْجُمُعَة

٢٣٦ - مَالك أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ قَوْلِ الله تَبَارِكَ وَتَعَالَى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسَعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴿ ، فَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقْرَؤُهَا: إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللهِ.

ما جاء إلخ: "في" معنى "السعى" إلى الصلاة "يوم الجمعة" المذكور في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينِ آمُوا إذا نُودي للصَّلاة منْ يؤم الْجُمُعة فاسعوًا إلى ذِكْر الله ﴾ (الجمعة:٩)، والغرض أنه أمر في هذه الآية بالسعى، وهو العدو في المشهور، وقد لهي في الروايات عن السعي إلى الصلاة، قال ﷺ: فلا تأتوها وأنته تسعون كما تقدم في ما جاء في النداء للصلاة، فغرض الإمام مالك على في هذه الترجمة تنبيه على أنه ليس المراد في الآية هو السعى اللغوي يعني العدو بل بمعني المضي. سأل ابن شهاب إلخ: الزهري "عن" معنى "قول الله تبارك وتعالى: "يا أيها الذين آمنوا إذا نودي" أي أذن "للصلاة" عند قعود الإمام المنبر "من يوم الجمعة" لفظ: "من" بمعني "في"، وقيل: تفسير وبيان لـــ"إذا"، كذا في كتب التفسير، "فاسعوا إلَى ذكر الله" عزوجل أي الخطبة أو الصلاة أوهما معاً. قال الجصاص في "أحكام القرآن": اقتضى ذلك وجوب السعى إلى الذكر، ودل على أن هناك ذكراً واجباً يجب السعى إليه، قال ابن المسيب "فاسعُوا إلى ذكْر الله" أي موعظة الإمام، وقال عمر ﷺ: إنما قصرت الجمعة لأجل الخطبة، ويدل على أن المراد بالذكر هو الخطبة أن الخطبة هي التي تلي النداء، وقد أمر بالسعى إليه، فدل على أن المراد الخطبة، وروي عن جماعة من السلف: أنه إذا لم يخطب صلى أربعاً، منهم: الحسن وابن سيرين وطاؤس وابن جبير وغيرهم، وهو قول فقهاء الأمصار. وفي "بداية المحتهد": الجمهور على أنما شرط وركن، وقال أقوام: ليست بفرض، وجمهور أصحاب مالك على ألها فرض إلا ابن الماحشون، ثم لما كان المقصود من السؤال في أثر الباب تفسير لفظة السعى، فإنحا قد تكون بمعنى الجري كما في قوله ﷺ: ولا تأتوها وأنتم تسعون. وقد يكون بمعنى مطلق المشي من غير حري كما في قوله عزوجل: ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يُسْعِي وَهُوْ يُكْشِي﴾ (عبس:٨، ٩) "فقال ابن شهاب" في جوابه: "كان عمر بن الخطاب ﴿ يَقْرُوهَا " أَي الآية المذكورة هكذا: "إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فامضوا إلى ذكر الله" فأحابه ابن شهاب بقراءة عمر ١٠٠٠ لأن في ذلك بياناً لمعناه أنها بمعنى المضي، وقراءة عمر ١٠٠٠ هذه لم تكن ثابتة في المصاحف. قال الباجي: ما جاء من القراءات مما ليس في المصحف يجري عند جماعة من أهل الأصول مجرى الآحاد، سواء أسندها إلى النبي ﷺ أو لم يسندها، وذهبت طائفة إلى أنما لا تجري مجرى الآحاد إلا إذا أسندت إلى النبي ﷺ، فإذا لم يسندها فهي بمنزلة قول القاري لها؛ لأنه يُعتمل أنه أتى بذلك على وجه التفسير للنص، وحمل السعى في الآية بمعنى المضي دون العدو، وقوله في ذلك حجة بلا خلاف بين العلماء.

قال يحيى: قَالَ مَالك: وَإِنَّمَا السَّعْيُ فِي كَتَابِ الله عَزُوجِلَ الْعَمَلُ وَالْفِعْلُ، يَقُولُ الله تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى وَهُوَ الله تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى وَهُوَ يَخْشَى ﴾ وَقَالَ عَزَوجِلَ: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ﴾. يَخْشَى ﴾ وَقَالَ عَزَوجِلَ: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ﴾. قال يحيى: قال مَالك: فَلَيْسَ السَّعْيُ الذي ذُكْر الله عزَّوجِلَ فِي كِتَابِهِ بِالسَّعْيِ عَلَى الأَقْدَامِ، وَلا الجُري، وَإِنَّمَا عَنَى الْعَمَلَ وَالْفِعْلَ.

قال مالك إلخ: في تأييد ما قال أولاً: إن السعى ليس هو العدو والإسراع في المشي. "وإنما السعي" يستعمل "في كتاب الله عزّوجل" بمعنى "العمل والفعل" يعني كل من يعمل عملاً فقد يسمى في كتاب الله عزوجل سعباً، وذكر لهذا الاستعمال شواهد، منها: ما "يقول الله تبارك وتعالى" في سورة البقرة: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ في الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ الله علَى ما في قلْبِه وهُوَ أَلَدَ الْخِصَامِ، (البقرة:٢٠٤) ﴿وَإِذَا تُولِّي﴾ أي انصرف عنك ﴿سَغي فِي الْأرْض لِيُفْسِدُ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرُثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ، (البقرة: ٢٠٥) نزلت في الأخنس بن شريق كان منافقا حلو الكلام للنيم ﷺ ويحلف أنه مؤمن به ومحب له، فيدني مجلسه، فأكذبه الله تعالى في ذلك، ومر بزرع وحمر لبعض المسلمين ليلاً فأحرقه وعقرها، كذا في "الجلالين"، وغرض الإمام بذلك أن السعى في الآية ليس بمعنى الإسراع والعدو، وكذلك قال الله عزوجل في سورة عبس: ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ﴾ يا محمد ﷺ ﴿يَسْعَى﴾ (عبس:٨) حال من فاعل "جاء" ﴿ وَهُو يَحْشَى ﴾ (عبر:٩) الله عزوجل، حال من فاعل "يسعى" وهو الأعمى، ﴿ فَأَنْتَ عَنْهُ تُلَهِّي ﴾ (عبس:، ١) نزلت في عبد الله بن أم مكتوم؛ إذ جاء النبي ﷺ فقطعه عما هو مشغول به ممن يرجو إسلامه من أشراف قريش الذي هو حريص على إسلامهم، و لم يدر الأعمى أنه مشغول بذلك، فناداه علمني مما علمك الله، فانصرف النبي ﷺ إلى بيته، فعوتب في ذلك بما نزل في هذه السورة، فكان بعد ذلك يقول له إذا جاء: مرحباً بمن عاتبني فيه ربي، ويبسط له رداءه، كذا في التفسير، وغرض الإمام مالك ظاهر، وكذلك قال الله عزوجل في سورة "النازعات" في بيان قصة فرعون وموسى: ﴿ ثُمَّ أَدْبَرَ ﴾ فرعون عن الإيمان ﴿يَسْعَى ﴾ (النازعات:٢٢) في الأرض بالفساد أو إبطال أمر موسى، وهناك قول ثالث لأهل التفسير، وهو أنه أدبر بعد أن رأى الثعبان مرعوباً مسرعاً في مشيه، كذا في "البيضاوي"، وعلى هذا لا يكون شاهداً للإمام مالك، بل يكون شاهداً على التفسرين الأولين. وكذلك قال تبارك وتعالى في سورة "الليل": ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ ﴾ أي عملكم ﴿لَشَّتَى ﴾ (النيز:؛) أي مختلف، فبعضهم يعمل للجنة و بعضهم للنار. قلت: وكذلك قال عزو جل في سورة الإسراء: ﴿ وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةُ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ (الإسراء: ١٩) وغير ذلك من الآيات، "قال يجين: قال مالك: فليس" لفظ "السعي الذي ذكر الله عزوجل" في هذه المواضع =

مَا جَاءَ فِي الإمَامِ يَنْزِلُ بِقَرْيَةٍ يَوْمَ الْجُمْعَةِ فِي السَّفَرِ

قال يحيى: قَالَ مَالك: إذَا نَزَلَ الإَمَامُ بِقَرْيَةٍ تَجِبُ فِيهَا الْجُمُعَةُ وَالإَمَامُ مُسَافِرٌ فَحَطَب وَجَمَّعَ بِهِمْ، فَإِنَّ أَهْلَ تِلْكَ الْقَرْيَةِ وَغَيْرَهُمْ يُجَمِّعُونَ مَعَهُ. قال يحيى: قَالَ مَالك: وَإِنْ جَمَّعَ الإَمَامُ وَهُوَ مُسَافِرٌ بِقَرْيَةٍ لا تَجِبُ فِيهَا الْجُمُعَة، فَلا جُمُعَةَ لَهُ، وَلا لأَهْل تلْكَ الْقَرْيَةِ، وَلا لِمَنْ جَمَّعَ مَعَهُمْ منْ غَيْرِهِمْ، وليتم أَهْلُ تلْكَ الْقُرْيَة وَغَيْرُهُمْ مَمَّنْ لَيْس لِمُسَافِر الصَّلاةَ. قالَ يحيى: قَالَ مَالك لا جُمُعَةَ عَلَى مُسَافِرٍ.

لا جمعة على مسافر: قال الزرقاني: إجماعاً، قال الله الله السامر جمعة، رواه الطبراني في "الأوسط" عن ابن عمر. وفي "الميزان" للشعراني: اتفق الأئمة على أنها تجب على المقيم دون المسافر إلا في قول الزهري والنجعي: إنها تجب على المسافر إذا مرّ ببلدة فيها جمعة تخير فعل الجمعة والظهر.

 [&]quot;في كتابه" بمعنى "السعي على الأقدام ولا الاشتداد ولا الجري، وإنما عنى" بالسعي في هذه المواضع كلها
 "العمل والفعل"، وكذلك المذكور في سورة الجمعة بمعنى العمل والمضى دون العدو والجري.

إذا نزل الإهام: أي السلطان "بقرية تجب فيها" أي في تلك القرية "الجمعة" واختلفت روايات مالك بخ في تحديد القرية التي تجب فيها الجمعة كما ذكرها الباجي، وكذا اختلفت روايات الحنفية كما يسط في الفروع، "و" الحال أن "الإمام" أي السلطان "مسافر، فخطب" للجمعة "وجمع" تشديد الميم أي صلى الجمعة "بحم" أي بالمصلين، "فإن أهل تلك القرية وغيرهم" ممن اقتدى به "يجمعون" أي يصلون الجمعة "معه" أي مع السلطان، وهو ظاهر؛ لأن السلطان إذا حضر فهو أحق بالإمامة، وهكذا هو مذهب الحنفية.

وإن جمع الإهام: أي صلى الجمعة "وهو مسافر بقرية لا تجب فيها الجمعة" على أهلها؛ لفقد شروطها، "فلا جمعة له" أي للإمام، "ولا لأهل تلك القرية" التي نزل الإمام فيها، "ولا لمن جمع" أي صلى الجمعة "معهم" أي مع تلك المصلين "من غيرهم، وليتم" بالإدغام، وفي بعض النسخ وليتمم "أهل تلك القرية وغيرهم ممن ليس بمسافر الصلاة" قال الباجي: يحتمل معنيين، أحدهما: أن يعودوا إلى الإتمام. والثاني: أن يتموا على ما تقدم من صلاقم، وهذا أظهر من جهة اللفظ؛ لأنه لو أراد المعنى الأول لقال: وليعد جميع المصلين معه، فيتم المقيم، وليقصر المسافر، فلما خص المقيمين بالذكر كان الأظهر أن صلاة المسافرين حائزة، وقد اختلف في ذلك، فروي عن ابن القاسم عن مالك في "المدونة" و"المجموعة": أن الصلاة لا تجزئ الإمام ولا غيره ممن معه، وروى ابن نافع عن مالك: تجزئه، ولا تجزئ أحداً من أهل القرية حتى يتموا عليها ظهراً أربعاً. قال الزرقاني: والمعتمد رواية "المدونة".

مَا جَاءَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ

٢٣٧ – مَالك عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ

ما جاء في الساعة إلخ: يجاب فيها الدعاء "في يوم الجمعة" قد اختلف مشايخ الحديث في هذه الساعة هل هي باقية أو قد رفعت؟ على قولين، حكاهما ابن عبد البر وغيره، والذين قالوا: هي باقية و لم ترفع، اختلفوا أيضاً هل هي في وقت من اليوم بعينه أو غير معينة؟ وبلغت أقوال المحققين في ذلك إلى خمسين، حزم به القاري في "المرقاة"، وبسط منها الحافظ في "الفتح" الاثنين والأربعين، ولخص كلام الحافظ جمع من المشايخ كالزرقاني في شرحه على "الموطأ"، والشيخ في "بذل المجهود" وغيرهما من شراح الحديث نتركها للاختصار، من شاء التفصيل فليرجع إليها، لكن المشهور منها أحد عشر قولاً، ذكرها الشيخ ابن القيم في "الهدي"، وأشهر هذه الأقوال كلها من الخمسين ومن إحدى عشرة قولان. قال الحافظ: ولا شك أن أرجح الأقوال المذكورة حديث أبي موسى وحديث عبد الله بن سلام. وقال المحب الطبري: أصح الأحاديث فيها حديث أبي موسى، وأشهر الأقوال فيها قول عبد الله بن سلام. وقال الشيخ ابن القيم: وأرجح هذه الأقوال قولان تضمنتها الأحاديث الثابتة، وأحدهما أرجح من الآخر، الأول: أنما من جلوس الإمام إلى انقضاء الصلاة؛ لما روى مسلم في صحيحه من حديث أبي بردة بن أبي موسى أن عبد الله بن عمر 🌦 قال له: أسمعت أباك يُحدث عن رسول الله ﷺ في شأن ساعة الجمعة شيئاً؟ قال: نعم، سمعته يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن يقضى الصلاة. والقول الثاني: أنما بعد العصر، وهذا أرجح القولين، وهو قول عبد الله بن سلام وأبي هريرة والإمام أحمد وخلق. قال الحافظ في "الفتح": واختلف السلف في أيهما أرجح، فروى البيهقي من طريق أحمد بن سلمة أن مسلماً قال: حديث أبي موسى أجود شيء في الباب وأصحه، وبذلك قال البيهقي وابن العربي وجماعة. وقال القرطبي: هو نص في موضع الخلاف، فلا يلتفت إلى غيره. وقال النووي: هو الصحيح، بل الصواب، وحزم في "الروضة" بأنه الصواب، ورجحه أيضاً بكونه مرفوعاً صريحاً وفي أحد الصحيحين، وذهب آخرون إلى ترجيح قول عبد الله بن سلام، فحكي الترمذي عن أحمد أنه قال: أكثر الأحاديث على ذلك. وقال ابن عبد البر: إنه أثبت شيء في الباب، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن: أن ناساً من الصحابة اجتمعوا، فتذاكروا ساعة الجمعة، ثم افترقوا، فلم يختلفوا ألها آخر ساعة من يوم الجمعة، ورجحه كثير من الأئمة كأحمد وإسحاق، ومن المالكية الطرطوشي وابن الزملكاني شيخ الشافعية في وقته كان يختاره، ويحكيه عن نص الشافعي، وأجابوا عن كونه ليس في أحد الصحيحين بأن الترجيح بما في "الصحيحين" أو أحدهما، إنما هو حيث لا يكون مما انتقده الحفاظ كحديث أبي موسى هذا؛ فإنه أعل بالانقطاع والاضطراب، ثم بسطهما الحافظ، وتقدم ما قاله ابن القيم: إنه أزجح القولين عندي.

ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: "فِيهِ سَاعَةٌ لا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللهُ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ"، وَأَشَارَ رَسُولُ الله ﷺ بِيَدِهِ يُقَلِّلُهَا.

٢٣٨ - مَالِك عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى الطُّورِ، التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى الطُّورِ،

ذكر يوم الجمعة في "ذكر" يوماً فضل "يوم الجمعة، فقال: فيه ساعة" يقتضي جزء من اليوم "لا يوافقها" أي لا يصادفها، وهو أعم من أن يقصد لها أو يتفق وقوع الدعاء فيها "عبد مسلم" وفيه تخصيص لدعا، المسلمين بالإجابة في تلك الساعة، قاله الباجي. "وهو قائم" جملة اسمية حالية "يصلي" جملة فعلية حائية، ويصلي حقيقة أو حكماً كما سيأتي في الحديث الآتي. قال القاري: ويعتمل أن يكون معناه يدعو، واختلفت الرواة في ذكر هذا اللفظ كما سيأتي في آخر الحديث. "يسأل الله" تعالى حال أو بدل "شيئا" مما يليق أن يدعو به، وللبخاري في الطلاق: يسأل الله خيرا، والمراد بشرائطه المعتبرة في آداب الدعاء، قاله القاري، وسيأتي آداب الدعاء "إلا أعطاه "إياه" إما أن يعجله له وإما أن يدخره له، ولأحمد من حديث سعد بن عبادة: ما لم يسأل إثما أو قطيعة رحم، ولابن ماجه من حديث أبي إمامة: ما لم يسأل حراما. "وأشار رسول الله في بيده" الشريفة "يقللها" أي يشير بن وضع هو بشر بن يبده إلى القلة؛ وللبخاري: وضع أنملته على بطن الوسطى واختصر، وبين أبو مسلم أن الذي وضع هو بشر بن الفضل راويه، فكأنه فسر الإشارة نذلك، والمعني أنما ساعة لطيفة قليلة يعني ليست ممتدة كليلة القدر.

خرجت إلى الطور: قال الباحي: الطور في كلام العرب واقع على كل حبل إلا أنه في الشرع يطلق على حبل بعينه، وهو الذي كلم فيه موسى لحكل وهو الذي عناه أبو هريرة. قال القاري: محل معروف، والمتباهر طور سيناء. "فنقيت كعب الأحبار" جمع حبر، وهو كعب بن ماتع بفوقية كما تقدم في محله. "فحلست معه، فحدثني عن التوراة" يعني أخبرني بما في التوراة التي بأيديهم على وجه القصص والأخبار واعتبار ما يوافق منها ما عند أبي هريرة عن النبي في قاله الباجي. "وحدثته" أي كعبا الأحاديث "عن النبي في فكان في "جملة "ما حدثته" إياه خبر كان "أن قلت" له اسم كان، ومقوله: "قال رسول الله في"، ولفظ النسائي عن أبي هريرة، قال: أتيت الطور، فوحدت ثم كعباً، فمكثت أنا وهو يوماً، أحدث عن رسول الله في ويحدثني عن التوراة، فقلت له. "قال رسول الله في: عبر يوه" قال القرطيي: خير وشر يستعملان للمفاضلة ولغيرها؛ فإذا كانتا للمفاضلة فأصلهما أخير وأشور، وههنا كذلك مضافة إلى نكرة موصوفة بقوله: "طلعت"، وبسط المجد وصاحب "انجمع" في معاني الخير والشر، والمعنا أفما إذا لم يكونا للمفاضلة، فهما من جملة الأسماء كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرك خَيْراً والمفرة استدل به على أنه أفضل من يوم عرفة. قاضل أيام الأسبوع. أفضل من يوم عرفة. قاضل أيام الأسبوع.

فَلَقِيتُ كَعْبَ الأَحْبَارِ، فَجَلَسْتُ مَعَهُ، فَحَدَّنَنِي عَنْ التَّوْرَاةِ، وَحَدَّثُتُهُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ فَكَانَ فِي مَا حَدَّثُتُهُ أَنْ قُلْتُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَت عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، فِيه خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أَهْبِطَ مِنْ الْجَنَّةِ، وَفِيه تِيبَ عَلَيْه، وَفِيه مَات، وَفِيه تَقُومُ الْجُمُعَةِ، وَمَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا وَهِيَ مُصِيخَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ حِينِ تُصْبِحُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ شَفَقًا مَنْ السَّاعَة إِلَّا الْجِنَّ وَالإِنْسَ، وَفِيه سَاعَة لا يُصَادِفُهَا

فيه خلق آدم: علمة، والمراد آخر ساعة منه كما ورد في رواية مسلم عن أبي هريرة ﷺ: "وخلق آدم في آخر ساعة من يوم الجمعة"، وزاد في رواية مسلم بعده: وفيه أدخل الجنة وفيه دليل على أن آدم لم يخلق في الجنة، بل خلق خارجها، وأدخل فيها. "وفيه أهبط من الجنة"، وفي رواية لمسلم: وقيه أحرج من الجنة، وقيل: كان الإخراج من الجنة إلى السماء، والإهباط منها إلى الأرض، فيفيد أن كلاً منهما كان في الجمعة، قاله القاري. "وفيه تيب" ببناء المفعول، والفاعل معلوم، قاله الزرقاني. وقال القاري: أي وفق للتوبة، وقبلت التوبة، قال تعالى: ﴿ثُمُّ احْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾ (طــه:١٣٢). "عليه، وفيه مات"، وله ألف سنة كما في حديث أبي هريرة وابن عباس الله مرفوعاً، وقيل: إلا سبعين، وقيل: إلا ستين، وقيل: إلا أربعين، قاله الزرقاني، وذكر هذه الأقوال صاحب "الخميس" مفصلاً. وفيه تقوم الساعة: ينقضي عمر الدنيا حتى تقوم الساعة أي القيامة، "و" لأجل ذلك "ما من دابة" وهي ما يدب على الأرض. قال المجد: دب يدب دباً مشى على هيئته، والدابة ما دب من الحيوان، وغلب على ما يركب، وزيادة "من" لإفادة الاستغراق في النفي. "إلا وهي مصيخة" بالصاد المهملة والخاء المعجمة أي مستمعة مصغية، وروى بسين بدل الصاد، وهما بمعنى. قال ابن الأثير: والأصل الصاد. وقال القاري: في أكثر نسخ "المصابيح" بالسين، وهما لغتان. "يوم الجمعة" ظرف لــــ"مصيخة". "من حين تصبح حتى تطلع الشمس" لأن بطلوعها يتميز يوم الساعة عن غيره؛ فإنحا تطلع في يوم الساعة من مغربها "شفقا" حوفا "من الساعة" كأنحا أعلمت ألها تقوم يوم الجمعة، فتحاف منها في كل جمعة، فإذا طلعت عرفت الدواب أنه ليس ذلك اليوم، قاله الزرقاني، والأوجه عندي: أنما يظهر للدواب شيء ويكشف، كما سيجيء من كلام الطيبي. "إلا الجن والإنس" استثناء من الجنس؛ لأن اسم الدابة يقع على كل ما دب. قال القاري: الصواب أنحم لا يلهمون بأن هذا يوم يحتمل وقوع القيامة، والمعني أن غالبهم غافلون عن ذلك لا أنهم لا يعلمون ذلك، كما قاله ابن حجر.

وفيه ساعة إلخ: قليلة "لا يصادفها" أي يوافقها "عبد مسلم" قصداً أو بدون القصد، "وهو يصلي" حقيقة أو حكماً كما تقدم، ولفظ النسائي: وهو في الصلاة. "يسأل الله" وفي نسخة: فيسأل الله "شيئا" بشرائطه كما تقدم "إلا أعطاه إياه" ما لم يسأل إثماً أو قطيعة رحم. "قال كعب: ذلك" اليوم "في كل سنة يوم" واحد. قال الباجي: =

عَبْدُ مُسْلِمٌ وَهُو يُصَلِّي يَسْأَلُ الله شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ". قَالَ كَعْبٌ: ذَلكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَوْمٌ، فَقُلْتُ: بَلْ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ، فَقَرَأً كَعْبُ التَّوْرَاةَ، فَقَالَ: صَدَقَ رَسُولُ الله ﷺ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَلَقِيتُ بَصْرَةَ بْنَ أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيَّ، فَقَالَ: مَنْ أَيْنَ أَقْبَلْتَ؟ فَقُلْتُ: مِنْ الشَّورِ، فَقَالَ: مَنْ أَيْنَ أَقْبَلْتَ؟ فَقُلْتُ: مِنْ الطُّورِ، فَقَالَ: لَوْ أَدْرَكُتُكَ قَبْلَ أَنْ تَحْرُجَ إِليْه مَا خَرَجْتَ، سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ

يحتمل أن يكون ذلك على سبيل السهو في الإخبار عن التوراة أو التأويل للفظها. "فقلت: لا بل في كل جمعة" للنص النبوي، "فقرأ كعب التوراة" أي راجع إليها بالحفظ والنظر، "فقال: صدق رسول الله ﷺ زاد النسائي بعده: "هو في كل يوم جمعة" وهذا معجزة له ﷺ. فأخبر بما خفي على أهل الكتاب مع كونه أمياً.

فلقيت الخ: في مرجعي عن الطور وبحلسي بكعب "بصرة" بفتح الموحدة وسكون الصاد المهملة، كذا في "المغني" "ابن أبي بصرة الغفاري" قال الزرقاني: بفتح الموحدة وسكون الصاد المهملة صحابي ابن صحابي، والمحفوظ أن الحديث لوالده أبي بصرة.

فقال: أبو بصرة: "من أين أقبلت؟" أي أتيت، "فقلت" رجعت "من الطور، فقال: لو أدركتك" أي لاقبتك "قبل أن تخرج إليه" أي إلى الطور "ما حرجت" بصيغة الخطاب أي ما رحت إلى الطور؛ لنهي النهي النهي النهي المنطنة رسول الله في يقول" قال الباجي: وهذا الحديث أخرجه سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي الله بلفظ: تشد الرحال إن ثلاثة مساحد و لم يذكر فيه بصرة، فهذا يدل على أن الصحابة كان يرسل بعضهم عن بعض. قلت: والحديث أخرجه البخاري برواية أبي سعيد وأبي هريرة قال: لا تشدد الرحال إلا إلى ثلاثة مساحد: المسحد الحرام، ومسحد الرسول، ومسحد الأقصى. "لا تعمل المطي" أي لا يسافر عليها، والنفي أبلغ من صريح قال العيني: ونكتة العدول عن النهي إلى النفي لإظهار الرغبة في وقوعه. وقال الطبري: النفي أبلغ من صريح النهي، وعمل المطي هو تسييرها والسفر عليها؛ لأن ذلك عملها المقصود منها، والمطي جمع مطية. قال المجد في النهي ألله من صريح "القاموس": مطاحد في السير وأسرع، والمطية الدابة تمطو في سيرها، جمعه مطايا ومطي وأمطاء. قال العيني: والا فلا فرق بين ركوب الرواحل والخيل والبغال والحمير، والمشي في هذا المعنى، ويدل عليه قوله في بعض طرقه وإلا فلا فرق بين ركوب الرواحل والخيل والبغال والحمير، والمشي في هذا المعنى، ويدل عليه قوله في بعض طرقه في الصحيح: إنما يسافر إلى ثلاثة مساحد، فعلم أن المراد مطلق السفر، والمعنى لا يسافر. "إلا إلى ثلاثة مساحد" والن كان أبو بصرة رآه عاماً، فلم يره أبو هريرة إلا في الوجب من النذر، وأما في التبرز كالمواضع الى يتبرك بشهودها، والمباح كزيارة الأخ في الله ليس بداخل في النهي.

يَقُولُ: "لا تُعْمَلُ الْمَطِيُّ إِلَّا إِلَى ثَلاثَةِ مَسَاجِدَ: إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَإِلَى مَسْجِدِي هَذَا، وَإِلَى مَسْجِدِ إِيلِيَاءَ أَوْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ" يَشُكُّ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: ثُمَّ لَقِيتُ عَبْدَ الله ابْنَ سَلامٍ، فَحَدَّنُتُهُ بِمَحْلِسِي مَعَ كَعْبِ الأَحْبَارِ، وَمَا حَدَّنُتُهُ بِه فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، ابْنَ سَلامٍ، فَحَدَّنُتُهُ بِه فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَقُلْتُ: قَالَ كَعْبٌ: ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَوْمٌ، فَقَالَ عَبْدُ الله بْنُ سَلامٍ: كَذَبَ كَعْب، فَقُلْتُ: ثُمَّ قَرَأً كَعْبُ التَّوْرَاةَ، فَقَالَ:

إلى المسجد الحرام : بدل بإعادة الجار. قال الحافظ: الحرام بمعنى المحرم كقولهم: الكتاب بمعنى المكتوب. وقال العيني: الحرام أي المحرم. "وإلى مسجدي هذا" اختلف العلماء ههنا في مسألة، وهي أن المزيد في المسجد النبوي هل هو في حكم المسجد الذي كان في زمانه في أو خارجاً عنه؟ قال القاري: قال النووي: ينبغي أن يتحرى الصلاة فيما كان مسجداً في حياته للا فيما زيد بعده؛ فإن المضاعفة تختص بالأول، ووافقه السبكي وغيره، واعترضه ابن تيمية، وأطال فيه والمحب الطبري، وأوردا آثاراً استدلا بها، وبأنه سلم في مسجد مكة أن المضاعفة لا تختص بما كان موجوداً في زمانه في وبأن الإشارة في الحديث لإخراج غيره من المساجد المنسوبة إليه الا تختص بما كان موجوداً في زمانه في وبأن الإشارة في الحديث لأخراج غيره من المساجد المنسوبة إليه الأرض، فعلم بما يكون بعده، وزويت له وبأن الإمام مالكاً سئل عن ذلك، فأحاب بعدم الخصوصية، وقال: لأنه الخي أخير بما يكون بعده، وزويت له الأرض، فعلم بما يحدث بعده، ولو لا هذا ما استجاز الخلفاء الراشدون أن يستزيدوا فيه بحضرة الصحابة. "وإلى مسجد إيلياء" بكسر الهمزة، وإسكان التحتية، ولام مكسورة، فتحتية، فألف ممدودة، وحكي قصره وشد الياء بيت المقدس معرب، قاله الزرقاني. "أو" قال: إلى "بيت المقدس" في محل مسجد إيلياء "يشك" الراوي في اللفظ الذي قاله شيخه، وفي رواية "الصحيحين": "المسجد الأقصى" والمعني واحد.

ثم لقيت إلى: بعد ذلك أبا يوسف "عبد الله بن سلام" بتخفيف اللام، قاله الزرقاني، وكذا في رحال "حامع الأصول". "فحدثته بمحلسي" أي بجلوسي "مع كعب الأحبار، "و" أخبرته أيضاً "ما حدثته" أي كعبا "به" الضمير إلى الموصول، وفي نسخة بدله: "وما حدثنيه" أي بما أخبرني به كعب "في" فضل "يوم الجمعة، فقلت" لعبد الله بن سلام: "قال كعب: ذلك" أي يوم الجمعة المتضمن لساعة الإحابة "في كل سنة يوم" واحد، قال أبو هريرة فيه: "فقال عبد الله بن سلام: كذب كعب" أي غلط منه. قال الباجي: والكذب إخبار بالشيء على غير ما هو به، سواء تعمد ذلك أو لم يتعمد، وقال بعض الناس: إن الكذب إنما هو أن يتعمد الإخبار عن المخبر عما ليس به، وليس تعمد ذلك أو لم يتعمد، وقال بعض الناس: إن الكذب إنما هو أن يتعمد الإخبار عن المخبر عما ليس به، وليس ذلك بصحيح، والأصل أنه اختلف أهل المعاني في تعريف الصدق والكذب على أقوال بسطها شراح "التلخيص". قال القاري: وأما قول ابن حجر: قوله: "كذب كعب" ظناً منه أن كعباً مخبر بذلك لا مستفهم، فغير صحيح؛ لأنه لو كان مستفهماً لما أجابه أبو هريرة بقوله: "بل في كل جمعة"، فالصواب أنه أخطأ، فصدق عليه أنه كذب.

بَلْ هِيَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ، فَقَالَ عَبْدُ الله بْنُ سَلامٍ: صَدَقَ كَعْبُ، ثُمَّ قَالَ عَبْدُ الله بْنُ سَلامٍ: صَدَقَ كَعْبُ، ثُمَّ قَالَ عَبْدُ الله بْنُ سَاعَةٍ هي، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُلْتَ لَهُ: أَخْبِرْنِي بِهَا وَلا تَضَنَّ عَلَيَّ، فَقَالَ عَبْدُ الله بْنُ سَلامٍ: هي آخِرُ سَاعَةٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُلْتُ: وَكَيْفَ تَكُونُ آخِرَ سَاعَةٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: "لا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسُلِمٌ وَهُو يُصَلِّي"، وَتَلْكَ السَّاعَةُ لا يُصَلَّى فيهَا، فَقَالَ عَبْدُ الله بْنُ سَلامٍ:

قال أبو هويرة: "فقلت" لعبد الله بن سلام: "وكيف تكون آخر ساعة في يوم الجمعة؟ وقد قال" الواو حالية "رسول الله على بيان تلك الساعة: "لا يصادفها" أي لا يلاقيها "عبد مسلم وهو يصلي" كما تقدم. "وتلك ساعة لا يصلى" ببناء الجمهول "فيها" للنهي عن الصلاة فيها، "فقال عبد الله بن سلام" في توجيه قوله على: "ألم يقل رسول الله ين من حلس مجلساً" أي حلوساً أو مكان حلوس "ينتظر فيه" أي في ذا المجلس "الصلاة، فهو في صلاة" أي في حكمها "حتى يصلي" أي يفرغ من الصلاة. "قال أبو هريرة: فقلت: بلى" أي قال رسول الله ين ذلك، "قال" عبد الله بن سلام: "فهو ذلك" أي هذا هو المراد في قوله على: "وهو قائم يصلي". قال السيوطي هذا بحاز بعيد، ورده الزرقاني أحسن الرد بأنه بعد الثبوت وبعد قبول الصحابي إياه لا بعد فيه، ولا ريب أن الداعي آخر ساعة عازم على المغرب، وقد ذهب جمع إلى ترجيح قول ابن سلام هذا، فحكى الترمذي عن أحمد أنه قال: أكثر الأحاديث على هذا، وقال ابن عبد البر: إنه أثبت شيء في هذا الباب.

أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا يَنْتَظِرُ فيهِ الصَّلاةَ، فَهُوَ في صَلاةٍ حَتَّى يُصَلِّيَ"، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَهُوَ ذَلكَ.

الْهَيْئَةُ وَتَخَطِّي الرِّقَابِ وَاسْتِقْبَالُ الإمَام يَوْمَ الْجُمْعَةِ

٢٣٩ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "مَا عَلَى أَحَدِكُمْ لَوْ اتَّخَذَ ثَوْبَيْنِ لِجُمُعَتِهِ سِوَى ثَوْبَيْ مَهْنَتِهِ".

الهيئة وتخطي الرقاب إلى: "الهيئة" بفتح ها، وسكون تحتية وفتح همزة: صورة الشي، وشكله وحالته، كذا في "المجمع"، والمقصود تحسين الهيئة للجمعة، وهو بتطهير الثوب والبدن من الوسخ والدرن، ومن كماله التدهين والتطيب، قاله القاري. قلت: ولذا أورد المصنف فيها رواية التطيب والتدهين، ولا يذهب عليك أن الفقها، فرقوا بين قصد الجمال وقصد الزينة؛ إذ كرهوا الثاني دون الأول. و"تخطي الرقاب" التحاوز بالخطو عليها، قاله القاري. وفي "المجمع": يتخطى الرقاب أي يخطو خطوة، هي بالضم بعد ما بين القدمين في المشي، وبالفتح المرة. وقال المجد: تخطى الناس واختطاهم ركبهم وحاوزهم. وجعل الحافظ في "الفتح" روايات النهي عن التفرقة بين الاثنين عناماً شاملاً للنهي عن التخطي، فقال: قال الزين بن المنير: التفرقة بين الاثنين يتناول القعود بينهما، وإخراج أحدهما، والقعود مكانه، وقد يطلق على بحرد التخطي، وفي التخطي زيادة رفع رجليه على رؤوسهما أو أكتافهما، وربما تعلق بثيابحما شيء مما برحليه. والاستقبال: مصدر مضاف إلى مفعوله على الظاهر، والمراد أستقبال الناس الإمام، كما يدل عليه قول يجيي الآتي، وعليه الجمهور من الشراح في شرح ترجمة البخاري؛ إذ استقبال الناس الإمام، كما يدل عليه قول يجيي الآتي، وعليه الجمهور من الشراح في شرح ترجمة البخاري؛ إذ بوب استقبال الناس الإمام إذا خطب.

ما على أحدكم إلخ: استفهام يتضمن التنبيه والتوبيخ، يقال لمن قصر في شيء، أو غفل عنه: ما عليه لو فعل كذا أي ما يلحقه من ضرر أو عار أو نحو ذلك، قاله الزرقاني. وقال القاري: قيل: "ما" موصولة. وقال الطيبي: "ما" بمعنى "ليس"، واسمه محذوف، و"على أحدكم" خبره، وقيل: غير ذلك، وكتب الوالد المرحوم في تقريره: هذا مثل قوله تعالى: ﴿فَلا جُنَاحِ عَلَيْهِ أَنْ يَصَّوَّفَ بِهِما ﴾ (البقرة:١٥٨) أورده في صورة نفي الإثم والحرج؛ رداً لما اعتقدوا من الإثم فيه، فكذلك ههنا لما كان ظاهر الفعل يوهم تصنعاً ومراءاة بلبس ما لا يلبسه إذا تخلى عن الناس أو كونه صنيع المتكبرة والمتنعمة دفعه برفع الحرج والقصد استحبابه، ويمكن هذا إباحة ورخصة فحسب، وإنما يثبت الاستحباب بنص آخر، وهذا إذا حمل "ما" على النفي، ولا يبعد أن يكون للاستفهام، ومثل هذا الكلام في الإغراء والتحضيض على الفعل بحسب تحاورهم فيما بينهم لو اتخذ ثوبين لجمعة: قميص ورداء أو حبة ورداء، قائه ابن عبد البر، قلت: ويحتمل الحلة؛ فإن عمر على النبي على النبي شراء الحلة؛ ليلبسها يوم الجمعة = قائه ابن عبد البر، قلت: ويحتمل الحلة؛ فإن عمر على النبي شراء الحلة؛ ليلبسها يوم الجمعة =

٢٤٠ - مَالَكُ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ لا يَرُوخُ إلى الْجُمُعَةِ إلَّا ادَّهَنَ وَتَطَيَّبَ إلَّا أَنْ يَكُونَ حَرَامًا.

٢٤١ - مَالك عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لأَنْ يُصَلِّيَ أَحَدُكُمْ بِظَهْرِ الْحَرَّة خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَقْعُدَ، حَتَّى إِذَا قَامَ الإمَامُ

سوى ثوبي مهنته. قال ابن الأثير: أي بذلته وحدمته، والرواية بفتح الميم، وقد تكسر. قال الزمخشري: والكسر
عند الإثبات خطأ. قال الأصمعي: المهنة بفتح الميم هي الخدمة، ولا يقال مهنة بالكسر، وكان القياس أن يقال:
مثل جلسة وحدمة إلا أنه جاء على فعلة واحدة.

كان لا يروح إلخ: "إلى" صلاة "الجمعة إلا ادهن" بتشديد الدال، افتعل من الدهن، بضم الدال اسم، وبالفتح مصدر دهنت، أصله ادقمن قلبت التاء دالاً، وأدغمت الدال في الدال أي استعمل الدهن لإزالة شعث الشعر. قال الطحطاوي: لعل المراد به نحو الزيت، فإنه مأمور به في البلاد الحارة كما يدل عليه حديث: كلوا الزيت، وادهنوا به. "وتطيب" فيجمع بينهما تكميلاً للتزين وحسن الرائحة. "إلا أن يكون حراماً" أي محرما بحج أو عمرة؛ لأن الواجب عليه الكف عن الطيب. قال في "بداية المجتهد": أجمعوا على أن الطيب كله يحرم على المحرم بالحج والعمرة في حال إحرامه، واختلفوا في جوازه عند الإحرام قبل أن يحرم.

بظهر الحرق إلخ: بفتح الحاء المهملة والراء الثقيلة، أرض ذات حجارة سود، كأنما أحرقت بالنار بظاهر المدينة. قال الحموي: الحرة أرض ذات حجارة سود نخرة، كأنما أحرقت بالنار، وقال الأصمعي: الحرة: الأرض التي لبستها الحجارة السود، فإن كان فيها نجوة الأحجار فهي الصخرة، فإن استقدم منها شيء فهي كراع. "خير له من أن يقعد" في بيته، "حتى إذا قام الإمام" على المنبر "يخطب، جاء" ذاك المتأخر "يتحطى" وتقدم الكلام على معناه في الترجمة "رقاب الناس يوم الجمعة" وقد تقدم النهي عن التخطي مرفوعاً وموقوفاً. قال العيني: قال الشافعي: أكره التخطي إلا لمن لا يجد السبيل إلى المصلى إلا بذلك، وكان مالك لا يكره التخطي إلا إذا كان الإمام على المنبر. وفي "المدونة": قال مالك: إنما يكره التخطي إذا خرج الإمام وقعد على المنبر، فهو الذي حاء فيه الحديث، فأما قبل ذلك فلا بأس به إذا كان بين يديه فرج. قلت: وقد بسط العلامة العيني الكلام في أقوال الأنمة في ذلك، فقال: قال صاحب "التوضيح": اختلف العلماء في التخطي، فمذهبنا أنه مكروه إلا أن يكون قدامه فرجة لا يصلها إلا بالتخطي، فلا يكره حينئذ، وبه قال الأوزاعي والآخرون، وقال ابن المنذر بكراهته مطلقاً عن سلمان الفارسي وأبي هريرة وكعب وسعيد بن المسيب وعطاء وأحمد بن حنبل، وعن مالك كراهة إذا حلس على المنبر، ولا بأس به قبله، وقال ابن المنذر: لا يجوز شيء من ذلك عندي؛ لأن الأذى يحرم قلبله وكثيره، وعند أصحابنا الحنفية لا بأس بالتخطى والدنو من الإمام إذا لم يؤذ الناس. وقال الطحطاوي على "المراقي" = وعند أصحابنا الحنفية لا بأس بالتخطى والدنو من الإمام إذا لم يؤذ الناس. وقال الطحطاوي على "المراقي" =

يَخْطُبُ جَاءَ يَتَخَطَّى رَقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. قال يجيى: قَالَ مَالك: السُّنَّةُ عِنْدَنَا أَنْ يَسْتَقْبِلَ النَّاسُ الإمَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْطُب مَنْ كَانَ مِنْهُمْ يَلِي الْقِبْلَةَ وَغَيْرَهَا.

الْقرَاءَةُ فِي صَلاة الْجُمُعَة، وَالاحْتِبَاءِ، وَمَنْ تَرَكَهَا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ لَهُ اللهِ عُنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُبْبَةَ

بعد ذكر الأقوال المختلفة من كتب الحنفية: وحاصله أن التخطي مشروط بشرطين: عدم الإيذاء وعدم خروج
 الإمام؛ لأن الإيذاء حرام، والتخطي عمل، والعمل بعد خروج الإمام حرام، فلا يرتكبه لفضيلة الدنو من الإمام،
 بل يستقر في موضعه من المسجد.

إذا أراد إلخ: الإمام "أن يخطب من كان منهم" أي المقتدين "يلي القبلة" كما في المسجد النبوي في المدينة المنورة، فإن الجالسين في الزيادة العثمانية يلون القبلة، والإمام وراءهم على المنبر، فإن المنبر في المسجد الذي كان في زمنه مخفيرها بالطريق الأولى. قال الباجي: وهذا كما قال، وعليه جمهور الفقهاء وعمل الناس، وذلك لأن الإمام قد تولك استقبال القبلة، واستقبلهم بوجهه؛ ليكون ذلك أبلغ في وعظهم، وأتم في إحفادهم وإفهامهم، فعليهم أن يستقبلوه إجابة له وإقبالاً على كلامه. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي في وغيرهم يستجبون استقبال الإمام إذا خطب، وهو قول الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق ولا يصح في هذا الباب عن النبي في استقبال الإمام إذا خطب، وهو قول الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق ولا يصح في هذا الباب عن النبي استقبله الناس. وفي "سنن الأثرم": عن مطبع بن يجيى، عن أبيه، عن جده بمعناه. وفي "المبسوط": كان أبو حنيفة في إذا فرغ الموذن من أذانه أدار وجهه إلى الإمام، وهو قول شريح وطاؤس ومجاهد وسالم والقاسم وغيرهم، وبه قال مالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق، قال ابن المنذر: وهذا كالإجماع. قال ابن عبد البر: ولم يختلفوا في ذلك، ولا أعلم فيه حديثا مسنداً إلا أن الشعبي قال: من السنة أن يستقبل الإمام يوم الجمعة، وروى نعيم بن الخطبة"، قال ابن المنذر: لا أعلم حلافاً في ذلك بين العلماء.

القراءة في صلاة الجمعة إلخ: هل يستحب تعيين شيء من القرآن في الجمعة أم لا؟ "والاحتباء" ما حكمه؟ "ومن تركها" أي الجمعة "من غير عذر" ترجم المصنف بثلاثة تراجم، وذكر من الآثار ما يتعلق بالأول والثالثة، فسيأتي الكلام عليهما في محلهما، وأما الثانية: وهي الاحتباء لم يتعرض له المصنف في الآثار، ولعله ترك من سهو النساخ، نعم ذكر في الروايات بيان الخطبتين، و لم يتعرض له في الترجمة، فلعله أيضاً من تصرف النساخ، ويمكن التأويل أيضاً لو ثبت وقوعه من المصنف. قال ابن عبد البر، وتبعه الزرقاني: ترجم يجيى بالاحتباء، و لم يذكر فيه شيئاً، =

ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ الضَّحَّاكَ بْنَ قَيْسٍ سَأَلَ النَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ مَاذَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى إثْرِ سُورَةِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: كَانَ يَقْرَأُ: ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيةِ ﴾. يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالإَمَامُ يَخْطَبُ. ٢٤٣ - مالك أنّه بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَر كَانَ يَحْتَبِي يَومَ الجُمُعَةِ وَالإَمَامُ يَخْطَبُ. ٢٤٣ - مَالك عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، قَالَ مَالك: لا أَدْرِي أَعَنْ النَّبِيِّ عَلَيْكُ أَمْ لا؟ . . .

= وفي رواية ابن بكير وغيره: مالك أنه بلعه الحديث. قلت: لكنه موجود في النسخ التي بأيدينا كما سيأي. وقال القاري: في "النهاية": بكسرها وضمها اسم من الاحتباء، وهو ضم الساق إلى البطن بثوب، أو باليدين. قال الترمذي: وقد كره قوم من أهل العلم الحبوة يوم الجمعة والإمام يخطب، ورخص في ذلك بعضهم، منهم عبد الله ابن عمر وغيره، وبه يقول أحمد وإسحاق، وذهب أكثر أهل العلم إلى عدم الكراهة. قال الزرقاني: وهو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم.

ما ذا كان يقوأ إلى: بعد الفاقعة في الركعة الثانية يوم الجمعة على إثر سورة الجمعة التي كان يقرؤها في الركعة الأولى، وفيه أن قراءة سورة الجمعة أمر معروف مشهور لا يختاج إلى التساؤل عنه، قال: كان يقرأ: ﴿هَلُ أَتَاكَ حَدَيْتُ الْعَاشِيةِ وَيَعِيْ أَنْ قراءة الجمعة في الأولى كان متعيناً، فسأل عن الثانية، قاله الزرقاني، واختلفت الأثار في ذلك، ولذا اختلفت الأئمة فيه، فروي أنه على كان يقرأ في العيدين والجمعة بـ "سبح اسم ربك الأعلى" و"هل أتاك حديث الغاشية" وإذا اجتمع العيدان في يوم قرأهما فيهما، وروي أنه في قرأ بسورة الجمعة في الأولى، و"إذا حايك المنافقون" في الآخرة، واختاره الشافعي، وذهب مالك إلى ما في "الموطأ" أنه يقرأ الجمعة في الأولى، و"هل أتاك" في الثانية، أحاز في الثانية: "سبح اسم ربك الأعلى" وجملة قوله أنه لا يترك في الأولى سورة الجمعة، ويقرأ في الثانية بماء إلا أنه يستحب ما ذكرنا، قاله الزرقاني. قال في "البنائع": ينبغي للإمام أن يقرأ في كل ركعة المنافقين، أو في الأولى بسورة الجمعة وفي الثانية بسورة المنافقين، أو في الأولى بـ "سبح اسم ربك الأعلى" وفي الثانية بسورة "هل أتاك"، فحسن تبركاً بفعله على ولكن لا يواظب على قراءتها، بل يقرأ غيرها في بعض الأوقات؛ كيلا يؤدي إلى هجر الباقي، ولا يظنه العامة ولكن لا يواظب على قراءتها، بل يقرأ غيرها في بعض الأوقات؛ كيلا يؤدي إلى هجر الباقي، ولا يظنه العامة ولكن صرح به ابن عابدين في "رد المحتار" وابن الهمام في "الفتح" وغيرهم من فقهاء الحنفية هذا.

يحتبي يوم الجمعة إلخ: ولا يوحد هذا في النسخ المطبوعة بمصر ولا في "شرح الزرقاني" ولا السيوطي، وقد تقدم في أول الباب أن رواية يمجى حالية عن هذا، وهو في رواية ابن بكير، فلعل بعض النساخ ألحقه ههنا من الروايات الأحر نظراً إلى مناسبة الترجمة. أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ تَوَكَ الْجُمُعَةَ ثَلاثَ مَرَّاتٍ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ وَلا عِلَّةٍ، طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلْبِهِ". ٢٤٥ – مَالك عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ خَطَبَ خُطْبَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَحَلَسَ بَيْنَهُمَا.

التَّرْغِيبُ في الصَّلاةِ في رَمَضَانَ

٢٤٦ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ عَلْمُ:....

هن توك الجمعة إلى: ممن تجب عليه "ثلاث مرات" قال الباجي: وأما اعتبار العدد في الحديث، فانتظار للفيئة وإمهال منه تعالى عبده للتوبة. قال الشوكاني: يحتمل أن يراد حصول الترك مطلقاً، سوا، توالت الجمعات أو تفرقت حتى لو ترك في كل سنة جمعة لطبع الله تعالى على قلبه بعد الثالثة، وهو ظاهر الحديث، ويختمل ثلاث جمع متوالية كما في حديث أنس؛ لأن موالاة الذنب ومتابعته مشعرة بقلة المبالاة به. قلت: بل هذا الثاني هو المتعين؛ لأن أكثر الروايات الواردة في الباب مقيدة بالتوالي. "من غير عدر" كشدة وحل. وفي "الطحطاوي على المراقي": يسقط حضور الجماعة، وظاهره يعم جماعة الجمعة والعيدين بواحد من ثمانية عشر شيئاً، ثم عدهن، وقد ورد بعض الروايات مقيداً بالتهاون. قال الشوكاني: الطبع المذكور إنما يكون على قلب من ترك ذلك تماوناً، فينبغي حمل الأحاديث المطلقة على هذا مقيداً بالتهاون، وكذلك تحمل الأحاديث المطلقة على المقيد بعدم العذر. "ولا علة" من مرض ونحوه، وفيها العمي عندنا خلافاً لهم، "طبع الله على قلبه" أي ختم على قلبه يعني يجعله أو صير قلبه قلبه لا يصل إليه شيء من الخير، أو غشاه ومنعه ألطافه، أو جعل فيه الجهل. والجفاء والقسوة، أو صير قلبه قلب منافق، والطبع بسكون الباء: الختم، وبالتحريك: الدنس، وأصله الوسخ يغشى السيف، ثم استعمل فيما يشبه ذلك من الآثار والقبائح، وبكلا المعنيين يصح، نسأل الله تعالى العصمة بفضله.

خطب خطبتين إلى: وتقدم الكلام على القيام في الخطبة، وأما اشتراط الخطبتين فقال العيني: وفي "شرح الترمذي": اشتراط الخطبتين لصحة الجمعة قول الشافعي وأحمد في روايته المشهورة، وعند الجمهور يكتفي بخطبة واحدة، وهو قول مالك وأبي حنيفة والأوزاعي وإسحاق بن راهويه وأبي ثور وابن المنذر، وهو رواية عن أحمد، ومثله نقل الشوكاني عن "شرح الترمذي" للعراقي. قلت: لكن متون المالكية كــــ"الدسوقي" وغيره تشعر بإنجاب الخطبتين معاً. قال الشوكاني: و لم يستدل من قال بالوجوب إلا بمجرد الفعل، وقد عرفت أن ذلك لا ينتهض لإثبات الواجب. "وجلس بينهما" ذهب الإمام الشافعي إلى وجوب الجلوس بينهما؛ لمواظبته على كما هو ظاهر حديث ابن عمر الله من وذهب الجمهور والأئمة الثلائة إلى أتما سنة مؤكدة، قاله الزرقاني.

أن رسول الله ﷺ إلى الحديث أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بإسناده ومعناه. "صلى" في لبلة من رمضان، والظاهر أنها ليلة ثلاث وعشرين كما سبحيء. "في المسجد" ولا يخالفه رواية عمرة عن عائشة عند البخاري وغيره: "أنه صلى في حجرته" لأن المراد منها الحصير التي كان يحتجر بما بالليل في المسجد كما جاء في لباس البخاري مبيناً برواية أبي سلمة عن عائشة بلفظه: "كان يحتجر حصيراً بالليل، فيصلي عليه، ويسطه بالنهار، فيحلس عليه". "ذات ليلة" لفظ "ذات" مقحمة أي في ليلة من الليالي. قال في "المجمع": ذات الشيء نفسه وحقيقته، والمراد ما أضيف إليه، وذات يوم أي يوم من الأيام. "فصلي بصلاته" أي مقتدياً بصلاته ﷺ "ناس" ذو عدد من الصحابة، وفيه جواز الاقتداء بمن لم ينو إمامته، وهو مذهب الجمهور إلا في الصحابة، وفيه جواز الاقتداء في النافلة، وفيه أيضاً جواز الاقتداء بمن لم ينو إمامته، وهو مذهب الجمهور إلا في وعشرين، "فكثر الناس" بمن سمع خبر الصلاة في الليلة الماضية، "ثم" لما شاع خبر تلك الصلاة "اجتمعوا" أي عدد كثير وعشرين، "فكثر الناس" ممن سمع خبر الصلاة في الليلة الماضية، "ثم" لما شاع خبر تلك الصلاة "احتمعوا" أي عدد كثير من النالية أو الرابعة" كذا بالشك في رواية "الموطأ"، وكذا عند البخاري ومسلم وغيرهما برواية مالك. قال الحافظ: كذا ولمسلم برواية يونس عن الزهري: "فخرج رسول الله ﷺ في الليلة الثانية، فصلوا معه، فأصبح الناس يذكرون ولمسلم برواية يونس عن الزهري: "فخرج رسول الله ﷺ في الليلة الثانية، فصلوا معه، فأصبح الناس يذكرون ذلك، فكثر أهل المسجد عن أهله"، فحما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله".

فلم يخرج إليهم إلى: "ففقدوا صوته، وظنوا أنه قد تأخر، فجعل بعضهم يتنحنح؛ ليخرج في وبعضهم يسبح، فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب" كما ورد في الروايات، وفي رواية أحمد عن ابن جريج: "حتى سمعت ناسا منهم يقولون: الصلاة"، وأما عدد ما صلى فيه، فقال الزرقاني: في حديث ضعيف عن ابن عباس في: "أنه في صلى عشرين ركعة والوتر". أخرجه ابن أبي شيبة، وروى ابن حبان عن جابر في قال: "صلى بنا رسول الله في في مرضان ثمان ركعات، ثم أوتر" وهذا أصح. قال الحافظ: لم أر في شيء من طرق حديث عائشة بيان العدد، لكن روى ابن خزيمة وابن حبان عن جابر قال: "صلى بنا رسول الله في ثمان ركعات، ثم أوتر، فلما كانت القابلة احتمعنا في المسجد ورجونا أن يخرج إلينا حتى أصبحنا ثم دخلنا فقلنا: يا رسول الله! الحديث، فإن كانت القصة واحدة احتمل أن جابراً في ممن حاء في الليلة الثانية، فلذا اقتصر على وصف ليلتين. قلت: وما قبل: "إن حديث حابر أصح من حديث ابن عباس" فيه تأمل؛ لأن مداره على عيسى بن جارية. قال الذهبي: قال ابن معين: عنده مناكير، وقال النسائي: منكر الحديث، وعنه أيضاً متروك، وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال في "الخلاصة": وثقه ابن حبان، وقال أبو داود: منكر الحديث، قاله النيموي، وأنت خبير بأن رواية ابن عباس في إذ هي مؤيدة بآثار الصحابة وقال أبو داود: منكر الحديث، قاله النيموي، وأنت خبير بأن رواية ابن عباس في إذ هي مؤيدة بآثار الصحابة =

فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: "قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ، فَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنْ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أُنِّي خَشِيتُ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْكُمْ" وَذَلكَ فِي رَمَضَانَ.

٢٤٧ - مَالكُ عَــنْ ابنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَــمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يُــرَغِّبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ منْ غَيْر أَنْ يَأْمُرَ بِعَزِيمَةٍ،

= أولى من رواية جابر وإن كان فيها بعض الضعف؛ فإن جمهور الصحابة متفقة على صلاة التراويح بعشرين ركعة. قال ابن عبد البر: هو قول جمهور العلماء وهو الصحيح عن أبي بن كعب من غير خلاف من الصحابة، قاله العيني، ونقله القاضي عياض عن جمهور العلماء والترمذي عن أكثر الصحابة. قلت: وهذا كله على توحيد القصة، وإلا فظاهر الروايات هو تعدد القصص؛ فإن الجمع بين هذه الروايات المختلفة عسير جداً، وصرف عن ظاهرها بلا ضرورة، فالظاهر أن قصة حديث جابر كانت في رمضان آخر، ويؤيده ما قاله الحافظ في "الفتح"، وما في "مسلم" عن أنس في: "كان في يصلي في رمضان، فحئت فقمت إلى جنبه، فحاء رحل، فقام حتى كنا رهطاً، فلما أحس بنا تجوز، ثم دخل رجل" الحديث، فالظاهر أن هذا كان في قصة أخرى. قلت: بل هو المتعين لرواية محمد بن نصر في قيام الليل عن أنس، قال: "كان النبي في يجمع أهله ليلة إحدى وعشرين، فيصلي بحم إلى ثصف الليل، ثم يجمعهم ليلة ثلاث وعشرين، فيصلي بحم إلى نصف الليل، ثم يجمعهم ليلة ثلاث وعشرين، فيصلي بحم إلى نصف الليل، ثم يجمعهم ليلة ثلاث وعشرين، فيصلي بحم إلى نصف الليل، ثم يجمعهم ليلة ثلاث وعشرين، فيصلي بحم إلى نصف الليل، ثم يجمعهم ليلة ثلاث وعشرين، فيصلي بحم إلى نصف الليل، ثم يجمعهم ليلة ثلاث وعشرين، فيصلي بحم إلى نصف الليل، ثم يجمعهم ليلة أربع وعشرين أن يغتسلوا، فيصلي بحم حتى يصبح، ثم لا يجمعهم".

 فيقول إلخ: أي رسول الله ﷺ: "من قام رمضان" قال ابن عبد البر: أجمع رواة "الموطأ" على لفظ: "قام"، ولذا أدخله مالك في قيام رمضان، ويقويه قوله: "كان يرغب في قيام رمضان"، وتابع مالكاً عليه معمر ويونس وأبو أويس كلهم عن الزهري بلفظ: "قام"، ورواه ابن عيينة وحده عن الزهري بلفظ: من صاء رمضان بالصاد، وكذا رواه محمد بن عمر ويجيي بن أبي كثير ويجيي بن سعيد الأنصاري عن أبي سلمة، عن أبي هريرة بلفظ: "صام"، ورواه عقيل عن الزهري بلفظ: "من صام رمضان وقامه". والظاهر أن الحديث عند الزهري باللفظين معاً، فتارة يروي بأحدهما، وتارة يجمعهما؛ لأن الرواة المذكورين عن ابن شهاب كلهم حفاظ، ويقوي ذلك رواية عقيل عنه بالجمع بينهما. "إيمانا" بصدق النبي ﷺ في ترغيبه فيه. وقال القاري: مؤمناً بالله ومصدقاً بأنه تقرب إنيه. وقال ابن رسلان: أي لأجل الإيمان بالله تعالى، أو يقدر لفظ "من"، والمراد بالإيمان إما الإيمان بكل ما أوجبه الإيمان بالله تعالى أو الإيمان بأن هذا القيام حق وطاعة. "واحتسابا" أي طلباً للثواب لا لرياء ونحوه مما يخالف الإلحلاص ويفسد العمل. وقال ابن رسلان: إيماناً واحتساباً مفعول له أو ثميز أو حال. "غفر له ما تقدم من ذنبه" لفظ "من" بيان لــــ"ما" لا للتبعيض أي غفر ذنوبه المتقدمة كلها، والمراد بها الصغائر عند الجمهور كما تقدم مفصلاً. قال في "الفتح الرحماني": الإجماع على أن حقوق العباد لا تسقط إلا برضا أهلها. قال الزرقاني: والمراد الصغائر دون الكبائر كما قطع به إمام الحرمين والفقهاء، وعزاه عياض لأهل السنة، وحزم ابن المنذر بأنه يتناولهما. وقال الحافظ: إنه ظاهر الحديث. وقال ابن عبد البر: الحتلف فيه العلماء، فقال قوم: يدخل فيه الكبائر، وقال آخرون: لا تدخل فيه إلا أن يقصد التوبة والندم ذاكراً لها، وقال بعضهم: يجوز أن يُخفف من الكبائر إذا لم يصادف صغيرة. "قال ابن شهاب" قال الباجي: وهذا مرسل أرسله الزهري، وأدرجه معمر في نفس الحديث، رواه الترمذي، ولفظه عن أبي هريرة، قال: "كان رسول الله ﷺ يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمره بعزيمة"، ويقول: "من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه". "فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك" الحديث، وأخرجه أبو داود مثل الترمذي، فلم يميزه عن الحديث، والظاهر عندي ألهم مختلفون في اتصاله وإرساله، والراجح إرساله لجلالة من أرسلوه مع كثرتمم، وأيضاً مع المرسلين زيادة، فتقبل.

ثُمَّ كَانَ الأَمْرُ عَلَى ذَلكَ في خِلافَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا منْ خِلافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

مَا جَاءَ فِي قِيَام رَمَضَانَ

٢٤٨ - مَالِكَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدٍ الْقَارِيّ

- فيبعد أن لا يصلي بحم أبي مع كثرة حفظه، وليس المراد من جمع عمر ﴿ الناس على أبي إلا مثل جمع عثمان ﴿ على القرآن للمنع عن التوزيع، والتشتت الذي كان في زمانه ﷺ، ويؤيده أيضاً الحديث الآتي المجمع على صحته؛ فإن خروج عمر ﷺ على الناس قبل جمعه على أبي كان والناس أوزاع يصلي الرجل لنفسه، ويصلي الرجل مع الرهط، فهذه الصلاة مع الرهط إذا لم يكن في زمانه ﷺ فليت شعري في أي زمان حدث، فلا مجال لإنكار أنه كان في زمنه ﷺ فأي شيء يمنع إمامة أبي في زمانه ﷺ وأيضاً الروايات الكثيرة الشهيرة بلفظ: شهر رمضان فرض الله صيامه، وأنا سننت قيامه الآتية في محلها كلها صريحة في أن التراويح قد بدأت في زمانه ﷺ والصحابة هيد كانوا يصلونها بالجماعة، ولم يكن إحداث عمر ﴿ وَهُم إلا الجمع على إمام واحد، وروي عن تُعلبة بن أبي مالك القرظي، قال: خرج رسول الله ﷺ ذات ليلة في رمضان، فرأى ناساً في ناحية المسجد يصلون، فقال: ما يصبع هؤ لاء؟ قال قائل: يا رسول الله! هؤلاء ناس ليس معهم القرآن، وأبي بن كعب يقرأ وهم معه يصلون بصلاته، قال: قد أحسنوا وقد أصابوا، رواه البيهقي في "المعرفة"، وإسناده جيد، قاله النيموي. قلت: وأخرجه أيضاً في "السنن الكبري" بطرق، فهو شاهد لحديث أبي داود، وهذا صريح في أن التراويح كانت تصلي في زمن النبي ﷺ مع الجماعة. ثم كان الأمو: لصلاة التراويح "على ذلك" الحال، يعني على وفق ما كان في زمان النبي ﷺ "في خلافة" أول الخلفاء "أبي بكر الصديق عِنْه" يعني في جميع زمان خلافته "وصدرا" بالنصب عطفاً على خبر "كان"، وفي نسخة: بالخفض عطفاً على "خلافة" وصدر الشيء: أوله، والمراد السنة الأولى من خلافته؛ لأن بدء خلافته في أخرى الجمادين سنة ثلاث عشرة، واستقر أمر التراويح في سنة أربع عشرة من الهجرة في السنة الثانية من خلافته كما في "تاريخ الخلفاء" و"ابن الأثير" و"طبقات ابن سعد". "من خلافة" أمير المؤمنين "عمر بن الخطاب" ﴿يُعد قال الباجي: وإنما أمضاه على ذلك أبو بكر ﴿ بَهُ ، وإن كان قد علم أن الشرائع لا تفرض بعد النبي ﷺ لأحد وجهين، إما لأنه شغل بأمر أهل الردة وغير ذلك من مهمات الأمور، ولم يتفرغ للنظر في جميع أمور المسلمين مع قصر المدة، أو لأنه رأى من قيام الناس في آخر الليل، وقوتهم عليه ما كان أفضل عنده من جمعهم على إمام واحد في أول الليل، ثم رأى عمر ﷺ أن يجمعهم على إمام واحد، انتهى. مختصرًا، والأوجه عندي الأول. في قيام رمضان: ويسمى التراويح كما تقدم. قال الكرماني: اتفقوا على أن المراد بقيام رمضان التراويح، وبه جزم النووي وغيره، قال الباجي: يجب أن يكون صلاة تختص به، ولو كان شائعًا في جميع السنة لما اختص به،

ولا انتسب إليه. وفي "الإقــناع": اتــفقوا على أن التـــراويح هي المراد من قوله ﷺ: "قام رمضان" الحديث، =

أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي رَمَضَانَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ أَوْزَاعٌ

= وفي "الشرح الكبير": التراويح هو قيام رمضان، ثم التراويح جمع ترويحة: هي المرة الواحدة من الراحة كتسليمة من السلام، سميت الصلاة جماعة في ليالي رمضان تراويح؛ لألهم أول ما اجتمعوا عليها كانوا يستريحون بين كل تسليمتين، قاله الحافظ في "الفتح". وقال المجد في "القاموس": ترويحة شهر رمضان سميت بها؛ لاستراحة بعد كل أربع ركعات. وقال ابن نجيم في "البحر": التراويح جمع ترويحة، وهي في الأصل مصدر بمعنى الاستراحة، سميت به الأربع ركعات المخصوصة؛ لاستلزامها استراحة بعدها كما هو السنة فيها. قال في "الفتح الرحماني": قال في "المبسوط" وغيره: أجمعت الأمة على مشروعيتها، ولم ينكرها أحد من أهل القبلة إلا الروافض، ثم ذكر الأقوال في ألها سنة مؤكدة. وقال في "البرهان": أجمعت الأمة على شرعية التراويح وجوازها، ولم ينكرها أحد من أهل القبلة إلا الروافض. وفي "النهر الفائق": قد حكى غير واحد الإجماع على سنيتها، وفي "النهر الفائق": قد حكى غير واحد الإجماع على سنيتها، وفي "النهر الفائق": قد حكى و"شرح المنية" و"رد المحتار" وغير ذلك، نعم اختلف العلماء في كونها سنة أو تطوعاً، ذكر الأقوال فيها شراح الحديث والفقه، والراجح عند الأئمة الأربعة كونها سنة مؤكدة قال في "الدر المحتار": التراويح سنة مؤكدة؛ المواظبة الخلفاء الراشدين للرحال والنساء إجماعاً. قال ابن عابدين: قوله: سنة مؤكدة صححه في "الهداية" وغيرها، وهو المروي عن أبي حنيفة هي، وذكر في "الاحتيار": أن أبا يوسف هي سأل أبا حنيفة عنها وما فعله عمر ضي، فقال: التراويح سنة مؤكدة لم يتحرجه عمر هي من تلقاء نفسه، ولم يكن فيه مبتدعاً، ولم يأمر به إلا عراصل لديه وعهد من رسول الله فيضاً

أنه قال خوجت إلخ: "مع" أمير المؤمنين "عمر بن الخطاب" في "في" ليلة من ليالي "رمضان" سنة أربع عشرة من الهجرة كما صرح به السيوطي في "تاريخ الخلفاء" "إلى المسجد" النبوي "فإذا الناس" بعد صلاة العشاء جماعة واحدة، وكلمة "إذا" للمفاجاة "أوزاع" بفتح الهمزة، وسكون الواو بعدها زاي، فألف، فعين مهملة أي جماعات متفرقة، لا واحد له من لفظه. "متفرقون" تأكيد لفظي؛ لأن الأوزاع هو الجماعات المتفرقة، وذكر المجد وغيره الأوزاع: الجماعات، ولم يقولوا: متفرقين، فيكون متفرقون النعت للتخصيص. "يصلي الرجل لنفسه" أي منفرداً، هذا وما بعده بيان لما أجمله أولاً بقوله: "أوزاع". "ويصلي الرجل" الآخر "ويصلي" مقتدياً "بصلاته الرهط" وهو ما بين الثلاثة إلى العشرة، وقيل: إلى الأربعين. "فقال عمر في: والله إني لأراني" أي أرى نفسي، فالفاعل والمفعول عبارتان عن معبر واحد، وهذا من خصائص أفعال القلوب، قاله العيني، والرؤية إدراك المرئي، وذلك أضرب بحسب قوي النفس كما بسطه الراغب في "مفرداته". "لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد" وذلك أضرب بحسب قوي النفس كما بسطه الراغب في "مفرداته". "لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد" شهر رمضان، والناس يصلون قطعاً فقال: لو جمعنا هؤلاء على قارئ واحد كان خيراً" الحديث. "لكان أمثل" = يأتمون بن واحد كان خيراً" الحديث. "لكان أمثل" =

مُتَفَرِّقُونَ، يُصلِّي الرَّجُلُ لنفسه، ويُصلِّي الرَّجُلُ ويُصلِّي بِصَلاتِهِ الرَّهْطُ، فَقَالَ عُمَرُ: وَالله إنِّي لأَرَانِي لَوْ جَمَعْتُ هـؤُلاءِ عَلَى قَارِئٍ وَاحِدٍ لَكَانَ أَمْثُلَ، فَجَمَعُهُمْ عَلَى أُبِي أُبِيِّ ابْنِ كَعْبٍ، قَالَ: ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ لَيْلَةً أُخْرَى، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةٍ قَارِئِهِمْ، فَقَالَ عُمَرُ: نِعْمَتِ الْبِدْعَةُ هَذه،....

= أي أفضل وأسر؛ لأنه أنشط لكثير من المصلين، فيكون أكمل ثواباً. قال ابن عبد البر: لم يسن عمر عجم إلا ما رضيه على ولم يمنعه من المواظبة عليه إلا خشية أن يفرض على أمته، وكان بالمؤمنين رؤفاً رحيماً، فلما أمن ذلك عمر في أقامها وأحياها في سنة أربع عشرة من الهجرة، ويدل على أنه على سن ذلك قوله: إن الله تعالى فرض عليكم صيام رمضان، وسننت لكم قيامه، قمن صامه وقامه إيمانا واحتسابا عفر له ما تقدم من ذنه. "فجمعهم" أي الرجال منهم؛ لأنه جمع النساء على سليمان بن أبي حثمة. "على أبي بن كعب" أي جعله إماماً لهم، واختاره لقوله في: أقرؤهم أبي، وقال عمر في: "أقرؤنا أبي، وإنا لنترك أشياء من قراءة أبي" هكذا المشهور عند المشايخ، والأوجه عندي في اختيار أبي أنه كان يؤم الناس بالتراويح في زمانه في كما تقدم مفصلاً، ثم لا ينافيه ما ورد أنه جمعهم على تميم الداري كما سيأتي.

قال إلى عبد الرحمن: "ثم خرجت معه" أي مع عمر على "ليلة أخرى" من ليالي رمضان، "والناس يصلون" مقتدين "بصلاة قارئهم" أي إمامهم، والإضافة للعهد، وظاهره أن عمر هي كان لا يصلي معهم؛ لشغله بأمور المسلمين، أو كان لا يصليها منفرداً. قال العلامة العيني: اختلف العلماء في التراويح، فذهب الليث بن سعد وابن المبارك وأحمد وإسحاق إلى أن قيام التراويح مع الإمام أفضل عنه في المنازل، وقال به قوم من المتأخرين من أصحاب أي حنيفة والشافعي، واحتجوا بحديث أبي ذر مرفوعاً، قال: "صمت مع النبي في رمضان، فلم يقم بنا حتى بقي سبع" الحديث، وفيه فقلنا: يا رسول الله! لو نفلتنا، فقال: إن القوم إذا صلوا مع الإمام حتى ينصرف، كتب هم قيام تلك الليلة، أخرجه الترمذي والنسائي والطحاوي وابن ماجه، ويحكى ذلك عن عمر ابن الخطاب على وابن سيرين وطاؤس. قال العيني: وهو مذهب أصحابنا الحنفية على.

نعمت البدعة هذه: أي الجماعة الكبرى لا أصل التراويح، ولا نفس الجماعة، وصفها بــ "نعمت"؛ لأن أصلها سنة، والبدعة الممنوعة ما تكون خلاف السنة، وهذا تصريح منه بأنه هي أول من جمع الناس في قيام رمضان على إمام واحد بالجماعة الكبرى؛ لأن البدعة ما ابتدأ بفعلها المبتدع، ولم يتقدمه غيره، وأراد بالبدعة اجتماعهم على إمام واحد لا أصل التراويح أو الجماعة؛ فإلهم كانوا قبل ذلك يصلون أوزاعاً لنفسه ومع الرهط. وقال ابن تيمية في "منهاج السنة": إنما سماها بدعة؛ لأن ما فعل ابتداء بدعة لغة، وليس ذلك بدعة شرعية؛ فإن البدعة الشرعية التي هي ضلالة ما فعل بغير دليل شرعي.

وَالَّتِي يَتَنَامُونَ عَنْهَا أَفْضَلُ مِنْ الَّتِي يَقُومُونَ يَعْنِي آخِرَ اللَّيْلِ، فَكَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ أَوَّلَهُ. ٢٤٩ - مَالَكُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ قَالَ: أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبِيَ بْنَ كَعْبٍ وَتَمِيمًا الدَّارِيَّ أَنْ يَقُومَا لِلنَّاسِ بِإِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً،.....

والتي تنامون إلخ: بفوقية أي الصلاة أو الساعة "التي تنامون عنها" والمراد على كليهما الصلاة في آخر الليل. ولفظ ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن عبد القاري، قال: قال عمر على الساعة التي ينامون عنها: أعجب إلى من الساعة التي يقومون فيها، "أفضل من" الصلاة "التي تقومون" بها، يعني عمر بن الخطاب ﷺ بمذا الكلام بيان الفضل في الصلاة آحر الليل. "وكان الناس" أي أكثرهم "يقومون" إذ ذاك "أوله" فالظاهر أنهم ينامون آحره. قال الزرقابي: هذا تصريح منه عهم بأن الصلاة آخر الليل أفضل من أوله، وقد أثني الله تبارك وتعالى على المستغفرين بالأسحار. وقال الطبيع: تنبيه منه على أن التراويح في آخر الليل أفضل، وقد أخذ بما أها مكة، فإنحم يصلونها بعد أن يناموا. قال القاري: قلت: لعلهم كانوا في الزمن الأول، وأما اليوم: فجماعاتهم أوزاع متفرقون في أول الليل، وفي كلامه عليم إيماء إلى عذره في التخلف عنهم إلخ يعني إشارة إلى أنه ١٠٠٠ بنفسه يصلي التراويح في أفضل الأوقات، والأوجه عندي في مراد عمر عنه أنه ندب إلى الإطالة، يعني لو يطيلون التراويح إلى الفلاح يعني السحور هو الأفضل، والساعة التي تنامون فيها بعد الفراغ هي الأفضل من الأولى، وقد ثبت الإطالة من النبي ﷺ إلى الفلاح. أن يقوما للناس إلخ: أي يؤماهم. قال الباجي: يصلي بحم أبي ما قدر، ثم يخرج، فيصني تميم، والصواب أن يقرأ الثاني من حيث انتهى الأول؛ لأن الثاني إنما هو بدل عن الأول ونائب عنه، وسنة قراءة القرآن على الترتيب. وقال القاري: يحتمل أن تكون المناوبة في الركعات أو الليالي إلخ، والأوجه عندي الأول كما سيأتي. وقال الزرقابي: روى سعيد بن منصور عن عروة: أن عمر الله جمع الناس على أبي بن كعب، فكان يصلي بالرجال، وكان تميم الداري يصلي بالنساء، ورواه محمد بن نصر عن عروة، فقال بدل تميم: سليمان بن أبي حثمة قال الحافظ: ولعل ذلك كان في وقتين، وكذا جمع بينهما العلامة العيني وغيره بإحدى عشرة ركعة. قال القاري: أي في أول الأمر. قال ابن عبد البر: روى غير مالك في هذا الحديث إحدى وعشرون، وهو الصحيح، ولا أعلم أحداً قال فيه: إحدى عشرة إلا مالكاً، ويحتمل أن يكون ذلك أولاً، ثم خفف عنهم طول القيام ونقلهم إلى إحدى وعشرين، إلا أن الأغلب عندي أن قوله: "إحدى عشرة" وهم. قال الزرقاني: ولا وهم مع أن الجمع بالاحتمال الذي ذكر قريب، وبه جمع البيهقي، وقوله: "انفرد به مالك" ليس كما قال، بل رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن محمد بن يوسف، فقال: إحدى عشرة ركعة. قلت: لكن قال العيني: روي في "المصنف" عن داود بن قيس وغيره، عن محمد بن يوسف، عن السائب بن يزيد: "أن عمر بن الخطاب الله جمع الناس في رمضان على أبي بن كعب وتميم الداري على إحدى وعشرين ركعة" الحديث، وروى الحارث بن عبد الرحمن عن السائب بن يزيد، قال: "كان القيام على عهد عمر ﴿ بِثلاث وعشرين ركعة"، وروى محمد بن نصر في قيام الليل من رواية يزيد بن خصيفة، =

قَالَ: وَكَانَ الْقَارِئُ يَقْرَأُ بِالْمِئِينَ، حَتَّى كُنَّا نَعْتَمِدُ عَلَى الْعِصِيِّ مِنْ طُولِ الْقِيَامِ، وَمَا كُنَّا نَنْصَرِفُ إلا في فُرُوعِ الْفَحْرِ.

= عن السائب بن يزيد: "ألهم كانوا يقومون في عهد عمر ﴿ بعشرين ركعة"، والاختلاف هذا محمول على اختلاف الوتر. قال الباجي: يحتمل أنه أمرهم بإحدى عشرة ركعة بطول القراءة يقرأ القاري بالمين في الركعة، ولما ضعف الناس أمرهم بثلاث وعشرين ركعة على وجه التخفيف عنهم، واستدرك بعض الفضيلة بزيادة الركعات إلخ مختصراً. قلت: والظاهر عندي ما رجحه ابن عبد البر؛ لأن جل الروايات نص في أنها كانت عشرين ركعة، لكن الوهم عندي فيه عن محمد بن يوسف؛ لأن نسبة الوهم إلى الإمام أبعد من النسبة إليه، ويؤيده رواية سعيد بن منصور، وقد روي يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد: أنهم كانوا يقومون في عهد عمر بن الخطاب 🤲 بعشرين ركعة ذكره في "البذل". قلت: ويمكن توجيه آخر غير ما تقدم، وهو أن يقال: إن رواية إحدى وعشرين باعتبار مجموع ما صلياه، وإحدى عشرة باعتبار كل واحد منهما، فكان يصلي كل واحد منهما عشرا عشرا والواحد الوتر، يصلي مرة هذا ومرة هذا، فيصح النسبة إليهما معاً، وعلى هذا لا يحتاج إلى وهم أحد، ولا يخالف سائر الروايات الواردة في الباب، وإلا فقد أخرج ابن أبي شيبة عن يجيي بن سعيد: "أن عمر الله أمر رجلًا يصلي بمم عشرين ركعة"، وأخرج أيضاً عن حسن بن عبد العزيز: "أن أبيا كان يصلي بالناس في رمضان بالمدينة عشرين ركعة ويوتر بثلاث"، قال القسطلاني في "شرح البخاري": جمع البيهقي بألهم كانوا يقومون بإحدى عشرة، ثم قاموا بعشرين وأوتروا بثلاث، وقد عدوا ما وقع في زمان عمر الله كالإجماع. قال السيوطي في "المصابيح": كان عمر 🎭 لما أمر بالتراويح اقتصر أولاً على العدد الذي صلاه النبي ﷺ، ثم زاد في آخر الأمر. قال الشعراني في "كشف الغمة": كانوا يصلونها في أول زمان عمر ١٥٥٠ بثلاث عشر ركعة، ثم عمر الله على أمر بفعلها ثلاثاً وعشرين ركعة، ثلاث لها وتر، واستقر الأمر على ذلك، قاله النيموي.

قال إلخ: السائب: "وكان القاري" أي الإمام "يقرأ" في كل ركعة "بالمئين" بكسر الميم، وقد تفتح، والكسر الأشهر الأنسب بالمفرد، وإسكان التحتية جمع مائة أي السورة التي تلي السبع الطوال، أو التي أولها ما يلي الكهف لزيادة كل منها على مائة آية، أو التي فيها القصص، وقبل غير ذلك من الأقوال التي محلها التفاسير. "حي كنا نعتمد" بنون أوله، فقوله: "على العصيّ" بكسر العين والصاد المهملتين، جمع عصاً، وفي نسخة: حتى يعتمد بتحتية، وإسقاط "كنا"، فالضمير إلى القاري، ولفظ "العصيّ" يكون بالإفراد. "من طول القيام" لأن الاعتماد في النافلة لطول القيام على حائط أو عصا حائز وإن قدر على القيام بخلاف الفرض، قاله الزرقاني والباحي، وكذلك عندنا الحنفية. قال في "الهداية": من افتتح التطوع قائماً ثم أعيى، لا بأس بأن يتوكأ على عصاً أو حائط إلى كذا في هامش الأصل. "وما كنا ننصرف" عن التراويح "إلا في فروع الفحر" أي أوائله وأعاليه، وفرع كل شيء أعلاد، وفي بعض الروايات: "إلى بزوغ الفحر". وفي "النهاية": البزوغ: الطلوع، والمراد أوائل مقدماته، =

٢٥٠ - مَالك عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ في زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ في رَمَضَانَ بِثَلاثٍ وَعشْرِينَ رَكْعَةً.

٢٥١ - مَالك عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ أَنَّهُ سَمِعَ الأَعْرَجَ يَقُولُ: مَا أَدْرَكْتُ النَّاسَ

= فلا ينافي ما ورد: "ألهم كانوا يتسحرون بعد انصرافهم"، ولعل هذا التطويل كان في آخر الأمر، فلا ينافي ما تقدم من قوله: "والتي تنامون عنها أفضل"، قاله القاري، وقال أيضاً: أخرج البيهقي وغيره: "أن عمر هم أول من جمع الناس على قيام شهر رمضان، الرحال على أبي بن كعب، والنساء على سليمان بن أبي حثمة"، وأخرج ابن سعد نحوه، وزاد: "فلما كان عثمان هم جمع الرجال والنساء على إمام واحد إلخ"، وحديث السائب هذا أخرجه البيهقي في سننه الكبرى بلفظ: قال كانوا يقومون على عصيهم في عهد عمر بن الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة، قال: وكانوا يقرؤون بالمئين، وكانوا يتوكؤون على عصيهم في عهد عثمان في من شدة القيام بثلاث وعشرين ركعة. قال الباجي: اختلفت الروايات فيما كان يصلي به في زمان عمر بن الخطاب فيه، فروى السائب بن يزيد إحدى عشر ركعة، وروى يزيد بن رومان: ثلاثاً وعشرين ركعة، وروى نافع مولى ابن عمر: "أنه أدرك الناس يصلون بسع وثلاثين ركعة، يوترون منها بثلاث"، وهو الذي اختاره مالك، واختار الشافعي عشرين ركعة غير الوتر. قلت: رواية السائب وهم كما تقدم، ولذا لم يقل بها أحد من الأئمة، ومثل قول الشافعي قال الإمام أحمد والحنفية.

قال العيني في "شرح البخاري": قد اختلف العلماء في العدد المستحب في قيام رمضان على أقوال كثيرة، فقيل: إحدى وأربعون، قال الترمذي: رأى بعضهم أن يصلي إحدى وأربعين ركعة مع الوتر، وهو قول أهل المدينة، وذكر ابن عبد البر في "الاستذكار" عن الأسود بن يزيد: "كان يصلي أربعين ركعة، ويوتر بسبع" هكذا ذكره، وقيل: ثمان وثلاثون، رواه محمد بن نصر عن مالك، قال: يستحب أن يقوم الناس في رمضان بثمان وثلاثين، ثم يسلم الإمام والناس، ثم يوتر بهم بواحدة، قال: وهذا العمل بالمدينة قبل الحرة منذ بضع ومائة سنة إلى اليوم هكذا، ولعله جمع ركعتين من الوتر مع قيام رمضان، وإلا فالمشهور عن مالك ست وثلاثون، والوتر بثلاث، وقيل: أربع وثلاثون، وحكي عن زرارة بن أوفي في العشر الآخر، وقيل: ثمان وعشرون، وروي عن ابن حبير، وقيل: العشرين الأولين، وكان ابن حبير يفعله في العشر الآخر، وقيل: أربع وعشرون، وروي عن ابن حبير، وقيل: أصحابنا الحنفية. قلت: بل هو قول الأثمة.

ما أدركت الناس إلخ: أي الصحابة والتابعين "إلا وهم يلعنون الكفرة" قال المجد: الكافر الجاحد لأنعم الله تعالى، وجمعه كفار وكفرة. "في رمضان" يعني في الوتر، والمراد به القنوت، واختلف الأئمة الأربعة في أن القنوت يقرأ في الوتر أم لا؟ وهذا أحد المسائل الأربعة المختلفة بين الأثمة في القنوت، وسيأتي بيان المختلفات الأربعة في قنوت الصبح. قال ابن رشد في "البداية": أما اختلافهم في القسنوت، فذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يقنت فيه، =

إِلَّا وَهُمْ يَلْعَنُونَ الْكَفَرَةَ فِي رَمَضَانَ، قَالَ: وَكَانَ الْقَارِئُ يَقْرَأُ بسُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي تَمَانِ رَكَعَاتٍ، فَإِذَا قَامَ بِهَا فِي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً رَأَى النَّاسُ أَنَّهُ قَدْ خَفَّفَ.

٢٥٢ - مَالَكُ عَنْ عَبْدِ الله بْن أَبِي بَكْرِ أَنهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: كُنَّا نَنْصَرفُ في رَمَضَانَ، فَنَسْتَعْجِلُ الْخَدَمَ بِالطَّعَامِ مَخَافَةَ الْفَجْرِ.

٢٥٣ - مَالِك عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ ذَكُوانَ أَبَا عَمْرِهِ - وَكَانَ عَبْدًا لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَعْتَقَتْهُ عَنْ دُبُرٍ مِنْهَا - كَانَ يَقُومُ يَقْرَأُ لَهَا في رَمَضَانَ.

= ومنعه مالك، وأجازه الشافعي في أحد قوليه في النصف الآخر من رمضان، وأجازه قوم في النصف الأول من رمضان، وقوم في رمضان كله، والسبب في احتلافهم في ذلك اختلاف الآثار.

قَالَ إلجَّ: الأعرج: "وكان القاري يقرأ" في زمانه "بسورة البقرة في ثمان" بخذف الياء في نسخ "الموطأ" وبإثباتما فيما نقله "المشكاة" عن "الموطأ". قال القاري: بفتح الياء، وفي نسخة صحيحة بُخذف الياء. "ركعات" وهذا بعد أن خففت الصلاة عن القراءة بالمئين، "فإذا قام" القاري "بما" أي بسورة البقرة "في اثنتي عشرة ركعة" فيه دليل على أن التراويح أكثر من ثماني ركعات خلافاً لما توهم. "رأى الناس" بالرفع "أنه قد خفف" الإمام، فعلم أن تطويل القراءة في التراويح أفضل، وكان أبي وتميم الداري يقرآن بالمئين، وقرأ مسروق في ركعة بالعنكبوت، وابن أبي مليكة يقرأ في ركعة بنحو الفاطر، وأبو مجلز يختم في كل سبع، وقال العراك بن مالك: أدركت الناس في رمضان يربطون لهم الحبال يستمسكون بما من طول القيام.

كنا ننصرف إلخ: من القيام كما في نسخة. قال القاري: وإنما سمى بالقيام؛ لأنهم كانوا يطيلون القيام فيه، لا لما نقل عن الحليمي: أنه لكونهم يفعلونها عقب القيام من النوم؛ لأن أكثرهم كانوا يفعلونها قبل النوم "في رمضان، فنستعجل الخدم" بفتحتين جمع خادم "بالطعام" أي بتهيئه وإحضاره للسحور. "مخافة" بالنصب علة الاستعجال "الفحر" أي طلوعه، وفي رواية "مخافة السحور" أي فوته، ومال الروايتين واحد. قال الباحي: هذا لمن كان يستديم القيام إلى آخر الليل، أو لمن كان يخص آخره بالقيام، فأما من قال فيهم عمر ١١٤٥: "والتي ينامون عنها خير"، فلم يكن هذا حالهم، وهذا يدل على اختلاف أحوال الناس في ذلك، فبعضهم يصلون التراويح أول الليل، وبعضهم آخرها، وبعضهم يستديمها إلى آخرها، قال ابن أبي مليكة: كان عبد الرحمن بن أبي بكر الله عائشة، فإذا لم يحضر ففتاها ذكوان. فأعتقته إلخ: أي ذكوان "عن دبر منها" أي جعلتها مدبراً، وروى الشافعي وعبد الرزاق عن ابن أبي مليكة: أنه كان يأتي عائشة ﷺ هو وأبوه وعبيد بن عمير والمسور بن مخرمة وناس كثير، فيؤمهم أبو عمرو مولى عائشة، =

مَا جَاءَ في صَلاةِ اللَّيْل

٢٥٤ - مالك عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ رَجُل عَنْدَهُ رِضًا، أَنَّهُ

= وهو يومئذ غلام نم يعتق. "كان يقوم" بالليل "يقرأ لها في رمضان" أي يؤمها في التراويح. قال الباجي: وهذا يقتضي أن قيام رمضان كان أمراً فاشياً عند الصحابة معمولاً به حتى أن النساء كن يلتزمنه، ويتخذن من يقوم بهن في بيوتمن. قال أبو عمر: لا خلاف في جواز إمامة العبد البالغ فيما عدا الجمعة.

صلاة الليل: هي من أفضل النوافل المرغب فيها، والأحاديث في فضلها كثيرة شهيرة، قال في: أفضل الصلاة بعد العريضة صلاة الليل. وفي "صحيح مسلم": عبيكم بصلاة الليل. فإنه دأب الصالحين قلكم، وقرنة إلى ربكم. ومكفرة للسيئات، ومنهاة عن الإثم. وقال تعالى: فإفلا تعلم على ما أحفي لهم من فرة أغين والسحدة:١٧)، قاله الطحطاوي، واحتار ابن عبد البر: ألها سنة؛ لمواظبته في عليها، والإجماع على نسخ الوحوب في حق الأمة. قال العيني: ذكر ابن بطال عن البعض إنما خص سيدنا في في قوله: فإنافلة لك والإسراء:٢٧)؛ لألها كانت فريضة عليه، ولغيره تطوع، ومنهم من قال: إنها كانت واجبة، ثم نسخت، فصارت نافلة أي تعلوعاً وزيادة في كثرة الثواب، وأما الذين قالوا: إنها كانت واجبة عليه، قالوا: معنى كونها نافلة على التحصيص أي فريضة لك زائدة على الصلوات الخمس، خصصت بما من أمتك، وذكر بعض السلف: أنه يجب على الأمة ما غغ عنه الاسم ولو قدر حلب شاة، وقال النووي: هذا غلط ومردود، وقياه الليل أمر مندوب وسنة متأكدة.

قال أبو بكر الحصاص في "أحكام القرآن": لا خلاف بين المسلمين في نسخ فرض قيام الليل، وإنه مندوب إليه مرغب فيه، وقد روي عن النبي على آثار كثيرة في الحث والترغيب فيه. قلت: هذا في حق الأمة، أما في حق النبي على فقد عرفت أن فيه طائفتين، قال الطحطاوي على "مراقي الفلاح": ذهبت طائفة من العلماء – وعليه الأصوليون من مشايخنا – إلى أن قيام الليل فرض عليه في وعلى هذا فتكون صلاة الليل مندوبة؛ لأن الأدلة القولية فيه إنما تفيد الندب، وقال طائفة: كان تطوعاً منه في فيكون في حقنا سنة. قلت: فالحاصل أن قيام الليل مختلف في حقه مع إجماعهم على أنه ليس بواحب في حق الأمة إلا من شذ، والاختلاف في أنه سنة أو مندوب ليس بعسير.

أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَا مِنْ امْرِئٍ تَكُونُ لَهُ صَلاةٌ بليل يَغْلُبُهُ عَلَيْهَا نَوْمٌ إِلَّا كَتَبَ الله لَهُ أَجْرَ صَلاتِهِ، وَكَانَ نَوْمُهُ عَلَيْه صَدَقَةً". ٢٥٥ - مَالَكُ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْن عُبَيْدِ الله، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْن عَبْدِ الرَّحْمَن، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

= والثاني: أن يستيقظ، ويمنعه غلبة النوم من الصلاة، فهذا حكمه أن ينام حتى يذهب عنه المانع النوم، وبحما شرحه في "الفتح الرحماني". "إلا كتب الله له أجر صلاته" التي اعتادها لنيته. قال الباجي: وهذا يُحتمل عندي وجوهاً، أحدها: أن يكون له أجرها غير مضاعف، ولو عملها لكان له أجرها مضاعفاً؛ لأنه لا خلاف أن الذي يصليها أكمل حالاً، ويحتمل أن يريد أن له أجر نيته، ويُعتمل أن له أجر من تمني تلك الصلاة، أو أراد أجر تأسفه على ما فاته منها. "وكان نومه عليه صدقة" يعني لا يُحتسب به، ويكتب له أجر المصلين.

كنت أنام: قال القاري: أي أضطحع على هيئة النائم. قال العيني: فيه المطابقة بترجمة البخاري؛ إذ بوب عليه الصلاة على الفراش؛ لأن نومها كان على الفراش، وقد صرحت في الحديث الآخر بقوله: "على الفراش الذي ينامان عليه إلخ". قلت: ولا يذهب عليك أن القاري حمله على المجاز، فشرحه بالاضطحاع على هيئة النائم كما تقدم، والعيني حمل على الحقيقة كما سيأتي من كلامه. "بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلته" جملة حالية أي مكان سجوده، يعني كان مضجعها في جانب القبلة من مصلى النبي ﷺ، حتى أن رجليها تصلان إلى موضع سجوده ﷺ. "فإذا سجد" أي أراد السجود "غمزني" أي طعن بأصبعه في، وكبسني؛ لأقبض رجلي. قال الجوهري: غمزت الشيء بيدي وغمزته بعيني، قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَعَامُرُونَ﴾ (المطففين:٣٠)، والمراد ههنا الغمز باليد، وروى أبو داود بلفظ: "فإذا أراد أن يسجد ضرب رحلي فقبضتهما، فسجد" إلى آخره، وفيه حجة لمن قال: إن مس المرأة لا ينقض الطهارة. "فقبضت رجلي" بفتح اللام وتشديد الياء، "فإذا قام ﷺ بسطتهما" أي رجلي، بتثنية بسطتهما" و"رجلي" في رواية الأكثر، وفي بعض الروايات بإفرادهما. "قالت" عائشة اعتذاراً عنها: "والبيوت" مبتدأ "يومئذ" أي حينئذ، والعرب يعبر باليوم عن الحين، والمصابيح إنما تتخذ في الليالي دون الأيام، "ليس فيها مصابيح" إذ لو كانت لقبضت رجلي، وما أحوجته ﷺ للغمز. قال العيني: وهذا يدل على أنما كانت راقدة غير مستغرقة في النوم؛ إذ لو كانت مستغرقة لما كانت تدرك شيئا، سواء كانت مصابيح أو لم تكن. وفي الحديث: دليل لمن قال: "إن المرأة لا تقطع الصلاة، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة ﴿ قَالَ ابن عبد البر: وهذا الحديث من أثبت ما جاء في هذا المعنى. قال العيني: في الحديث جواز صلاة الرجل إلى المرأة، وإتما لا تقطع صلاته، وكرهه بعضهم لغير الشارع؛ لخوف الفتنة واشتغال القلب بالنظر إليها، وأما النبي ﷺ فمنزه عن هذا كله، مع أنه كان في الليل ولا مصابيح فيه. وَرِجُّلايَ فِي قَبْلَته، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رِجُلَيَّ، فَإِذَا قَام بَسَطْتُهُمَا. قَالَتْ الواو حالية مكان سعدته وَالنُّيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فيها مَصابيحُ.

٢٥٦ - مَالِكُ غُنُ هِشَامِ بُنِ عُرُوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وهو في الصلاة، فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ؟ وَهُو فَي الصلاة، فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ؟ فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُو نَاعِسٌ، لا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَذْهَبُ يَسْتَغْفِرُ، فَيَسُبَّ نَفْسَهُ.

٢٥٧ - مَالِك عَنْ إسْماعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سَمِعَ امْرَأَةً

أن وسول الله ﷺ إلى الحافظ: وهذا الحديث ورد على سبب، وهو قصة الحولاء بنت تويت. "إذا نعس" بفتح العين، وغلط من ضمها، وأما المضارع فبضمها وفتحها، قاله الزرقاني. وقال القاري: بفتح العين ويكسر. وقال المحد: النعاس بالضم: الوسن، أو فترة في الحواس، نعس كمنع، فهو ناعس. وفي "الجمع": النعاس هو الوسن وأول النوم، وهو من باب نصر، وهو ريح لطيفة تأتي من قبل الدماغ تغطي على العين، ولا تصل إلى القلب، فإذا وصله كان نوماً. وقال القاري: والنعاس أول النوم ومقدمته. "أحدكم وهو في الصلاة" الفرض أو النفل في الميل والنهار عند الجمهور أخذاً بالعموم، وحمله مالك وجماعة على نفل الميل؛ لأنه محل النوم، قاله الزرقاني. قلت: إلا أن المانع من الفرض أشد من المانع عن النفل، فيعتبر في مرتبة الفرائض الغلبة التي لا يستطيع مدافعته. قال النووي: هذا عام في صلاة الفرض والنفل في الميل والنهار، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور، لكن لا يخرج فريضة عن وقتها. قال القاضي: وحمله مالك وجماعة على نفل الميل؛ لأنها محل النوم غالباً. "فليرقد" وفي رواية: "فلينم"، وفي أخرى: "فليضطجع"، والنعاس أول النوم، والرقاد المستطاب منه، ذكره الراغب. "حتى يذهب عنه النوم" وهو غشي ثقيل يهجم على والنعاس أول النوم، والرقاد المستطاب منه، ذكره الراغب. "حتى يذهب عنه النوم" وهو غشي ثقيل يهجم على القال، فيقطعه عن معرفة الأشياء، قاله الزرقاني. "فإن أحدكم" علم لتحل الصلاة التي سيشرعها "إذا صلى وهو ناعس" جملة حالية يريد أنه إذا صلى في حال غلبة النوم. "لا يدري" ما يفعل، فحذف المفعول للعلم، واستأنف بياناً. قوله: "لعله يذهب يستغفر" له "فيسب" بالنصب على أنه جواب الترجي، وجوز الرفع على أنه عطف على "يستغفر"، وقيل: بالنصب أولى، قاله القاري. "نفسه" أي يدعو عليها، وفيه إشارة إلى أنه لا يجوز للمرء سب نفسه.

سمع امرأة إلخ: أي سمع ذكر صلاتما، فقيل له، والقائل عائشة على. "هذه الحولاء" بالحاء المهملة والمد تأنيث الأحول، هو اسمها، وكنت في كثير من الروايات بفلانة كما في روايات البخاري وغيره. "بنت تويت" بمثناتين الفوقيتين مصغراً، ابن حبيب بفتح الحاء المهملة ابن أسد من رهط خديجة أم المؤمنين، أسلمت وبايعت. "لا تنام الليل" تصلى كما زاده أحمد، وفي "مسلم": زعموا ألها لا تنام الليل.

منْ اللَّيْل تُصلِّي، فَقَالَ: "مَنْ هَذِهِ؟" فَقيلَ لَهُ: هَذِهِ الْحَوْلاءُ بنْتُ تُوَيْتٍ لا تَنَامُ اللَّيْلَ، فَكَرِهَ رَسُولُ الله عَلَى خَلَك حَتَّى عُرفَت الْكَرَاهيَةُ في وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى لا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا، اكْلَفُوا مِنْ الْعَمَلِ مَا لَكُمْ به طَاقَةٌ".

٢٥٨ - مَالِكَ عَنْ زَيْد بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يُصَلِّي منْ اللَّيْل

عرفت الكراهية إلخ: بخفة الياء "في وجهه" ﷺ يعني أنه رؤي في وجه من التقطيب وغير ذلك ما عرفت به كراهية. قال الباجي: وإنما كره ﷺ ذلك؛ لأنه علم أنه أمر لا يستطيع الدوام عليه، وكان يعجبه من العمل ما داوم عليه صاحبه وإن قل، "ثم قال: إن الله تبارك وتعالى لا يُعل حتى تملوا" بفتح الميم فيهما، فيه عدول عن خطاب النساء إلى خطاب الرحال، وكان الخطاب للنساء؛ لأنه لما طلب تعميم الحكم لجميع الأمة غلب الذكور على الإناث في الذكر، كذا في العيني. قال الباحي: معناه لا يمل من الثواب حتى تملوا من العمل، ومعنى الملل من البارئ عزّ شأنه: ترك الإثابة والإعطاء، والملل منا هو السأمة والعجز عن الفعل، إلا أنه لما كان معنى الأمرين الترك وصف تركه بالملل على معنى المقابلة.

اكلفوا إلخ: بسكون الكاف وفتح اللام أي خذوا وتحملوا "من العمل" أي من أعمال البر. قال العيني: الأعمال عام في الصلاة وغيرها، وحمله الباحي وغيره على الصلاة خاصة؛ لأن الحديث ورد فيها، وحمله على العموم أولى؛ لأن العبرة لعموم اللفظ. قال عياض: يُعتمل أنه خاص بصلاة الليل، ويُعتمل أنه عام في الأعمال الشرعية. قال الحافظ ابن حجر: سبب وروده خاص، لكن اللفظ عام، وهو المعتبر. "ما لكم به" أي بالمداومة عليه "طاقة" وقوة، ومقصود الحديث النهي عن تكلف ما لا يطاق. قلت: وهو الصواب. قال القاضي: يحتمل الندب إلى تكلف ما لنا به طاقة، ويحتمل النهي عن تكلف ما لا نطيق، والأمر بالاقتصار على ما نطيق، قال: وهو أنسب للسياق.

كان يصلى من الليل إلخ: من عدد الركعات أو استيفاء الأوقات؛ فإن النوافل غير محدود، وهي بحسب قوة كل إنسان ونشاطه، وما يمكنه أن يداوم عليه "حتى إذا كان من آخر الليل" عند السحر "أيقظ أهله للصلاة" أي للتهجد أو لصلاة الفجر أو الوتر، والأول أظهر يعني لم يكلف أهله منه ما كان هو يقعله، بل يوقظهم في آخر الوقت ليصلوا بالتخفيف. "يقول لهم" عند الاستيقاظ. "الصلاة الصلاة" بالنصب أي أقيموا، ويجوز الرفع بمعنى حضرت الصلاة، قاله القاري. "ثم يتلو هذه الآية" التي في آخر سورة طه في الجزء السادس عشر: "وأمر أهلك بالصلاة واصطر" أي اصبر "عليها لا نسألك" أي لا نكلفك "رزقا" لنفسك ولا لغيرك، بل نسألك العبادة، قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ إِلَّا لَيْعُبُدُونَ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقِ ﴾ (الذريات:٥٦، ٥٥) "نحن نرزقك والعاقبَة" المحمودة أي الجنة "للتقوى" أي لأهلها، روي أن الآية لما نزلت كان ﷺ يأتي باب على ﷺ، فيقول: = مَا شَاءَ الله، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ أَيْقَظَ أَهْلَهُ لِلصَّلاةِ يَقُولُ لَهُمْ: الصَّلاةَ الصَّلاةَ، ثُمَّ يَتْلُو هَذِهِ الآيَةَ: ﴿وَأُمُرُ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لا نَسْأَلُكَ رِزْقاً نَحْنُ

نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى ﴾

وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا.

٢٦٠ – مَالِك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: صَلاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى

= الصلاة رحمكم الله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لَيُذْهِبِ عَنْكُمُ الرِّجْسِ أَهْلِ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمُ تَطْهِيراً﴾ (الأحراب:٣٣). قال الباجي: يُعتمل أن عمر ١٠٠٠ يوقظهم امتثالًا لأمر البارئ تعالى، فيتلو هذه الآية عند امتثالها؛ ليتأكد قصده لذلك، ويحتمل أن يقرأ ذلك على سبيل الاعتذار من إيقاظهم.

أنه بلغه إلخ: هذا البلاغ حديث مرفوع، عند الشيخين عن أبي برزة: "أن رسول الله ﷺ كان يكره" الحديث، يكره النوم قبل صلاة العشاء؛ لما فيه من تعريضها للفوات، فقد يذهب به النوم حتى يفوت وقتها. وفي "شرح السنة": أكثرهم على كراهة النوم قبل العشاء، ورخص بعضهم، وكان ابن عمر ١٠٠٠ يرقد قبلها، وبعضهم رخص في رمضان خاصة. قال الترمذي: كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء، ورخص فيه بعضهم، وبعضهم في رمضان خاصة. قال العيني: وفي "التوضيح": اختلف فيه السلف، وكان ابن عمر ﴿ يسب الذي ينام قبلها فيما حكاه ابن بطال، لكن روي عنه: أنه كان يرقد قبلها، وذكر عنه: كان ينام، ويوكل من يوقظه، وروي عن نافع عن ابن عمر رهي أنه كان ربما ينام عن العشاء الآخرة، ويأمر أن يوقظوه، وتقدم في أول الكتاب عن عصر ﷺ: "من نام فلا نامت عينه"، وكره ذلك أبو هريرة وابن عباس وإبراهيم ومحاهد وطاؤس ومالك والكوفيون، فدل على أن النهي ليس للتحريم؛ لفعل الصحابة، لكن الأخذ بظاهر الحديث أحوط انتهي مختصراً، والحديث بعدها، لمنعه صلاة الليل، أو ليكون ختم عمله على العبادة؛ فإن النوم أخو الموت، قاله القاري. قال العيني: لأنه يؤدي إلى السهر، ويخاف منه غلبة النوم عن قيام الليل والذكر فيه، أو عن صلاة الصبح، ولأن السهر سبب الكسل في النهار عما يتوجه من حقوق الدين ومصالح الدنيا، وهذا الحديث خص منه الحديث في حير كمذاكرة العلم والكلام مع الضيف. أن عبد الله بن عمو: هكذا في النسخ المصرية، ونسخة الزرقاني و"التنوير"، وهو الصواب عندي، فما يوحد في النسخ الهندية بدله عمر بن الخطاب سهو من الناسخ على الظاهر. "كان يقول: صلاة الليل والنهار" أي النوافل؛ إذ الفرائض معلومة متعينة "مثني مثني" لم ينصرف؛ لتكرار العدل فيه، قاله الكشاف، وقال أخرون: للعدل والوصف وإعادة "مثني" مبالغة في التأكيد، ثم فسر قــوله: "مثني مثني" =

يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ. قال يجيى: قَالَ مَالك: وَهُوَ الأَمْرُ عَنْدَنَا. الله الله الله المالية الم

= بقوله: "يسلم من كل ركعتين" قال أبو عمر: هذا تفسير لحديثه بعد هذا الآتي في الأمر بالوتر: "صلاة الليل مثنى مثنى". قلت: وروي هذا الحديث عن ابن عمر على بطرق مختلفة مرفوعاً وموقوفاً، بسط طرقه النسائي، وتكلم عليها الزيلعي والحافظ في "التلخيص"، وقد أخرج مسلم في صحيحه: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا محمد بن معنى، حدثنا شعبة، سمعت عقبة بن حريث، سمعت ابن عمر في خدث أن رسول الله في قال: صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا رأيت أن الصبح يدركك، فأوتر بواحدة، فقيل لابن عمر في ما مثنى مثنى؟ قال: أن تسلم في كل ركعتين، وهذا أيضاً يؤيد أن أثر الباب لابن عمر في دون عمر بن الخطاب في.

وهو الأمو عندنا: قال الباجي: يريد أن النوافل لا يزاد فيها على ركعتين، وبمذا قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، وقال أبو حنيفة: إن شاء سلم من ركعتين، وإن شاء سلم من أربع، وقال الثوري والحسن بن صالح: صل كم شئت بسلام واحد بعد أن تجلس في كل ركعتين. قلت: والحنفية قائلون بعدم الإجزاء لأقل من ركعتين، وجواز الأكثر من ركعتين أشفاعاً، إلا أنهم كرهوا الزيادة على الأربع في النهار، وعلى الثمانية في صلاة الليل؛ لأنه علم ا لم يزد على ذلك، ولولا الكراهة لزاده تعليماً كذا في "الهداية"، والأفضل عند الإمام فيهما أربع أربع؛ لفعله ﷺ فيهما كذلك، وعند صاحبيه في الليل مثني مثني؛ اعتباراً بالتراويح كذا في "الهداية"، ومحمل حديث ابن عمر نظما عندهم الحصر في الأشفاع، يعني لا يجوز القعود على الأكثر أو الأقل من ركعتين، وعليه حمله صاحب "الهداية"؛ إذ قال: "ومعين ما رواد شفعا لا وترا"، والأوجه عندي أن ههنا حديثين: حديث ابن عمر نشم، المذكور في الباب، وحصره إضافي باعتبار ما دون الركعتين، ويؤيده سياق الرواية؛ إذ قال ﷺ في آخر الحديث: فإذا خفت الصبح، فأوتر بواحدة، فعلم بأن المراد من "مثن" غير الواحد الذي ذكره في مقابلته، والثاني هو حديث المطلب: الصلاة مثني مثني أن تشهد في كل ركعتين الحديث، ففيه فسر النبي ﷺ قوله بنفسه الشريفة، ويحتمل حمل كلا المعني على كلا الحديثين؛ فإنه لا تخالف فيهما، وأيا ما كان فالحمل على ما قاله الحنفية أولى، بل هو المتعين؛ لئلا يخالف قوله 🎉 فعله الشريف؛ فإنه ثبت بعدة روايات تطوعه عليه الصلاة بأكثر من ركعتين. فقد روى زرارة عن عائشة اللها قالت: "كان ﷺ يصلي صلاة العشاء في جماعة، ثم يرجع إلى أهله، فيركع أربع ركعات، ثم يأوي إلى فراشه" الحديث، وروي عن ابن الزبير: "أنه ﷺ إذا صلى العشاء ركع أربع ركعات"، وروي عن معاذة، عن عائشة ﷺ: "كان ﷺ يصلى الضحي أربع ركعات، ويزيد ما شاء"، وروي من حديث عمرة، عن عائشة ﴿١٤ "كان ﷺ يصلي الضحي أربع ركعات لا يفصل بينهن بكلام" حكاها العيني، وفي الحديث لابن عباس ﴿ فِي مبيته عنده ﷺ: قال: "صلى أربعا، ثم نام"، وفي رواية أم حبيبة الله مرفوعاً: من حافظ على أربع قبل الظهر، وأربع بعدها الحديث، وفي حديث أبي أيوب عرفه مرفوعاً: أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء، وفي حديث على: "كان عليه يصلى قبل الظهر أربعاً"، وعن عائشة ﴿ "إذا لم يصل أربعا قبل الظهر صلاها بعدها"، =

صَلاة النَّبِيِّ عِلْمُ فِي الْوتر

= وعن عبد الله بن السائب: "كان علية يصلي أربعا بعد الزوال"، وعن عمر في مرفوعاً: أربع قبل الظهر وبعد الزوال تحسب بمثلهن في السحر، وغير ذلك من الروايات الكثيرة التي سردها أصحاب الروايات في كتبهم سيما في "جمع الفوائد" والروايات الواردة بلفظ: "أربع ركعات" ظاهرها وحدة السلام؛ لأنحا أقل المحامل، وتعدده إثبات أمر زائد يحتاج قائله إلى إثباته.

في الوتو: قال المجدد: الوتر بالكسر ويفتح: الفرد، أو ما لم يتشفع من العدد، ثم احتلفت الروايات في وتره مجمع كثيراً حداً كما لا يخفى على من له أدن ممارسة بالكتب، ووحهه: أن صلاة الليل كلها يطلق عليه الوتر عند المحدثين، ولذا تراهم يبوبون الوتر في كتبهم، ويذكرون فيها روايات صلاة الليل مطلقاً. قال العيني: اعلم أن عائشة في الطلقت على جميع صلاته في في الليل التي كان فيها الوتر وتراً إلخ، واختلفت صلاته في في الليل قلة وكثرة كما صرح به جمع من الفحول، وصرحت به عائشة في بنفسها؛ لما سيأتي تحت حديثي عائشة في الألما لاحتلاف الأحوال والأوقات. والحاصل: أنه اختلفت الروايات في تمحده في ولا اضطراب في ذلك؛ لأنحا محمولة على اختلاف الأحوال، وجملة من روى صلاته في صلاة الليل سنة عشر صحابة، سرد رواياتهم العيني، وقال: فغي حديث زيد بن خالد وابن عباس وحابر وأم سلمة: ثلاث عشرة ركعة، وفي حديث الفضل وصفوان بن المعطل ومعاوية بن الحكم وابن عمر وإحدى الروايتين عن ابن عباس في: إحدى عشرة ركعة، وفي حديث أنس: ثماني ركعات، وفي حديث أبي أبوب: أربع ركعات، وكذلك في بعض طرق حديث حذيفة وأكثر ما فيها حديث علي في: ست عشرة ركعة. قلت: والباقي الثلاثة من الستة عشر، وهم حجاج بن عمرو وخباب بن الأرت وصحابي لم يسم، ولم يذكروا في رواياقم التي ذكرها ولا خلاف أنه ليس في ذلك حد لا يزاد عليها ولا ينقص، وأن صلاة الليل من الطاعات التي كلما زاد فيها زاد الإحر، وإنما الخلاف في فعل النبي في وما اختاره لنفسه.

أن رسول الله ﷺ إلخ: في غالب أحواله "كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة" زاد يونس وغيره عن الزهري: "يسلم من كل ركعتين". "ويوتر منها" أي من جملتها "بواحدة" في آخرها موصولة بالشفعة المتقدمة عندنا. ٢٦٢ - مَالَكُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ عَنْ كَيْفَ كَانَتْ صَلاةُ رَسُولِ الله ﷺ في رَمَضَانَ؟

= "فإذا فرغ" منها "اضطجع على شقه الأيمن" للاستراحة من طول القيام. قال الزرقاني: هكذا اتفق عليه رواة "الموطأ"، وأما أصحاب الزهري فرووا هذا الحديث عنه بإسناده، فجعلوا الاضطحاع بعد ركعتي الفجر لا بعد الوتر، فقالوا: فإذا تبين له الفجر، وجاءه المؤذن ركع ركعتين خفيفتين، ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للإقامة، وزعم محمد بن يجيي الذهلي بذال ولام: أنه الصواب دون رواية مالك. وقال ابن العربي في "شرح الترمذي": اختلف الناس فيها أي في الضجعة، فقال ابن القاسم عن مالك: لا بأس بما إن لم يقصد الفضل. قال ابن العربي: ولو قصد الفضل، فإن الله قد فضلها صورة ووضعاً ووصفاً، وكان أحمد بن حنبل مع مواظبته على قيام الليل لا يفعله ولا يمنعه، وكان يكرهها ابن عمر وجماعة من الفقهاء، وبلغني عن قوم لا معرفة عندهم ألهم يوجبونها، وليس له وجه؛ لأنه ﷺ إنما رآه يفعله عائشة و لم يره غيرها، ولو رآه عشرة في عشرة مواطن ما اقتضى ذلك أن يكون واحباً في كل موطن. وقال ابن عابدين في "رد المحتار": صرح الشافعية بسنية الفصل بين سنة الفجر وفرضه بمذه الضجعة، وظاهر كلام علمائنا خلافه حيث لم يذكروها، بل رأيت في "موطأ محمد" ما نصه: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر الله الله وأي رجلًا يركع ركعتي الفجر، ثم اضطجع، فقال ابن محمد: وبقول ابن عمر الله الخذ، وهو قول أبي حنيفة الله القاري في شرحه: وذلك لأن السلام إنما ورد للفصل، وهذا لا ينافي ما سبق أنه عليمًا كان يضطجع في آخر التهجد، وتارة بعد ركعتي الفجر في بيته للاستراحة. فظاهر أقوال الأثمة والروايات: أن من جعل الضجعة تبعاً لسنة الفحر للفصل أو لغيره أو في المسجد، أنكروها وجعلوها بدعة، ومن جعله للاستراحة بعد قيام الليل، سواء بعد ركعتي الفجر لو صلاهما في أول وقته أو قبلهما، فلا إنكار عليها عن أحد من الفقهاء، وجعلوها مندوبًا مرغبًا، وهو المؤيد بالنظائر؛ فإنه ﷺ جعل القيلولة مندوبا تقوية على قيام الليل، والسحور تقوية للصوم وغير ذلك، فهذه الضجعة مقوية لصلاة الصبح بعد قيام الليل كذا ذكر في "الأوجز". قلت: والحق أن قوله ﷺ في الاضطحاع لم يثبت على نحج واحد، بل الآثار فيه مختلفة على ما قاله القاضي عياض، فلا سبيل إلى جعل هذا الاضطحاع سنة عبادة، نعم أنها سنة عادة للاستراحة من تعب صلاة الليل. قال الشامي: وحاصله أن اضطجاعه ﷺ إنما كان في بيته للاستراحة لا للتشريع، وإن صح بما الأمر الدال على أن ذلك للتشريع يحمل على طلب ذلك في البيت.

 فَقَالَتْ: مَا كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلا فِي غَيْرِهِ عَلَى إحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلا تَسْأَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلا تَسْأَلْ

= ولم يكن السؤال عن كمية الصلاة، وإلا فكان حقه أن يسأل: كم كان صلاته ﷺ ولذا بينت عائشة ﷺ الكيفية بعد ذكر العدد الأكثري. "فقالت: ما" نافية "كان رسول الله ﷺ في أكثر أحواله "يزيد" في التهجد، والظاهر أن السائل لما سأل عن صلاة الليل، وزاد لفظ "رمضان" فظنت أن عنده صلاته ﷺ في التهجد في رمضان تزيد على غيره فدفعته بهذا. "في رمضان" أي في لياليه "ولا في غيره" من الليالي المتبركة وغيرها "على إحدي عشرة ركعة" فعلى هذا لا يخالف شيئاً من الروايات، ولا ينافي حديثها "كان رسول الله ﷺ إذا دخل العشر يتهجد ما لا يتهجد في غيره"، ولا ينافي أيضاً حديث ابن عباس عند ابن أبي شيبة: "كان ﷺ يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر"، ولا ينافي أيضاً ما سيأتي من روايتها بثلاثة عشر ركعة، ولا جميع الروايات الواردة في هذا الباب عن ابن عباس وغيره؛ فإنه روى ابن عباس الله ثلاث عشرة ركعة أو أكثر من ذلك. قال القاري في "جمع الوسائل": سألها عن لياليه وقت التهجد، فلا ينافيه زيادة ما صلاه بعد العشاء من صلاة التراويح، أو يقال: ما يزيد عندها فلا ينافي ما ثبت من الزيادة عند غيرها؛ لأن الزيادة مقبولة، ومن حفظ حجة على من لم يُحفظ. يصلى أربعا: أي أربع ركعات "فلا تسأل عن حسنهن وطولهن" لما أنمن في نماية من كمال الحسن والطول، وظهورهما مستغنيات عن السؤال في كمالهن وبيان الوصف فيها، "ثم يصلي" بعد تلك الأربع "أربعاً" أخرى، "فلا تسأل عن حسنهن وطولهن" أيضاً؛ لما تقدم، وهذا ظاهر في أنه ﷺ قد يصلي أربعاً أربعاً، ومؤيد لمن قال: إن قوله ﷺ: صلاة الليل مثنى مثنى احتراز عن البتيراء لا عن الأربع، وإثبات للتشهد بعد كل ركعتين، وإلا فينافي فعله قوله ﷺ، وما تأوله بعض من ذهب إلى أفضلية الركعتين بأن المراد أربع ركعات مع التسليم بينها خروج عن ظاهر اللفظ بلا حجة، ومحال أن يأمر النبي ﷺ بشيء، ويلمّم على خلافه، وقد ثبت عنه ﷺ أربع ركعات في غير موضع واحد، فلا بد من أن يحمل قوله ﷺ: مثنى مثنى على الاحتراز عن الواحد، واستدل به على أفضلية تطويل القيام على كثرة الركوع والسجود. "ثم يصلي ثلاثا" أي ثلاث ركعات يوتر بما عند الحنفية، ويؤيدهم لفظ مسلم: "ثم أوتر بثلاث" وعند المالكية وغيرهم يوتر منها بواحدة، والظاهر يؤيد الأول، بل هو المتعين، وأصرح من ذلك حديثها عند أبي داود: "كان ﷺ يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر وثلاث" الحديث. "قالت عائشة: فقلت" بفاء العطف على السابق، قاله الزرقاني: "يا رسول الله! أتنام قبل أن توتر؟" بممزة الاستفهام. قال الباجي: يحتمل معنيين، أحدهما: كان ينام بإثر صلاة العشاء قبل أن يوتر، ثم يقوم من الليل لصلاته ووتره، ويحتمل أن تكون أرادت أنه صلى أربعاً، ثم نام، "فقال ﷺ: "يا عائشة إن عيني تنامان ولا ينام قلبي" قال الباجي: يعني أنه لا ينام عن مراعات الوقت؛ وهذا مما خص به النبي ﷺ من أمر النبوة

والعصمة، ولذلك كان ﷺ لا يحتاج إلى الوضوء من النوم.

عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلاثًا، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ الله! أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تُوتِرَ؟ فَقَالَ: "يَا عَائِشَةُ! إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ وَلا يَنَامُ قَلْبِي".

٢٦٣ - مَالِك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَلِهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يُصلِّي باللَّيْلِ ثَلاثَ عَشْرَةً رَكْعَةً، ثُمَّ يُصَلِّي إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ بالصُّبْحِ رَكْعَتَيْن خَفِيفَتَيْن.

٢٦٤ - مَالِكُ عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ بَاتَ لَيْلَةً عَنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النبي عَلَى وَهِيَ خَالَتُهُ، قَالَ: فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ الْوِسَادَةِ وَاضْطَجَعَ رَسُولُ الله ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طُولُهَا،

كان رسول الله ﷺ إلخ: تارة "يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة" للتهجد، "ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح" أي أذان الفجر "ركعتين حفيفتين" سنة الفجر، سيأتي الكلام على حفتهما في محله.

أخبره إلخ: أي كريباً "أنه" أي ابن عباس "بات" من البيتوتة أي رقد "ليلة" من الليالي "عند ميمونة" أم المؤمنين "زوج النبي ﷺ، وهي" أي ميمونة "خالته" أي خالة ابن عباس، "قال" ابن عباس: "فاضطجعت" أي وضعت جنبي بالأرض. قال العيني: ذكره بالمتكلم، وذكر الأول بلفظ الغائب، وهو من تفنن العبارة، يقال له: الالتفات. "في عرض" قال في "الفتح الرحماني": بفتح العين عند أكثر المشايخ، ووقع عند جماعة منهم الطبري والأصيلي بضم العين، والأول أظهر. قال الزرقاني: بفتح العين على المشهور وبضمها أيضاً، وأنكره الباجي نقلاً ومعنيًّ. وقال العسقلاني: صحت به الرواية، فلا وجه للإنكار. "الوسادة" ما يوضع عليه الرأس للنوم، ولمحمد بن نصر: "وسادة من أدم حشوها ليف" واختار الباجي أن المراد بما الفراش كما سيجيء، والوجيه الأول. "واضطجع رسول الله ﷺ وأهله" أي ميمونة ﷺ، وكانت حائضاً كما في رواية طلحة بن نافع عند ابن حريمة. "في طولها" قال الباجي: الوسادة الفراش الذي ينام عليه، فكان اضطجاعه في عرضها عند رؤوسهما أو عند أرجلهما. وقال الداودي: هو ما يصنعون عليه رؤوسهم عند النوم، فوضعا رؤوسهما في طولها، ووضع ابن عباس في عرضها. قال الباجي: وهذا ليس ببين عندي، ولو كان الأمر على ذلك لقال: يتوسد رسول الله ﷺ وأهله طول الوسادة، وتوسد ابن عباس عرضها. فقوله: "اضطجع في عرضها" يقتضي أن يكون العرض محل الاضطجاع، ولا يصح ذلك إلا أن يكون فراشاً. فَنَامَ رَسُولُ الله عِلَى حَتَّى إذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ، اسْتَيْقَظَ رَسُولُ الله عِلَى فَجَلَسَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الآيَاتِ الْحَوَاتِمَ مَنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إلى شَنِّ مُعَلَّقٍ، فَتَوَضَّأَ منهَا فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ يُصلِّي.

إلى شن: بفتح الشين المعجمة وشد النون: قربة خلقة من أدم. قال الباجي: هو السقاء البالي. وفي "المجمع": الشنان جمع شن وشنة، وهي أشد تبريداً للماء من الجدد. قال المجدد: الشن و بحاء: القربة الخلق الصغيرة. وقال العيني في التفسير: هو القربة التي عتقت ويبست من الاستعمال. "معلق" تذكيره باعتبار لفظه، وفي رواية البخاري: "معلقة" بالتأنيث؛ لإرادة القربة. قال العيني: الشن يذكر ويؤنث، فالتذكير باعتبار لفظه أو باعتبار الأدم والجلد، والتأنيث باعتبار القربة، وتعليق القربة يكون لتبريد الماء غالباً، وقد يكون لمحود صيانتها عن القدر والوسخ. "فتوضاً" في وتسوك كما في رواية مسلم. "منها" أي من القربة، وفي بعض النسخ بالتذكير أي من الشن. قلت: ونجمع بالمحاز أو التعدد. "فأحسن وضوءه" أي أتمه. قال الباجي: يقال: أحسن فلان كذا بمعنيين: أحدهما: أنه أتي به على أكمل هيئته. والثاني: أنه علم كيف يأتي به، يقال: فلان نحسن صنعة كذا يعني يعلم أحده عندا عن كيف يصنع. قلت: والمراد هناك الأول. ولابن حزيمة: "وأسبغ الوضوء" وللبخاري في رواية عمرو بن دينار عن كيف يصنع. قلت: والمراد هناك الأول. ولابن حزيمة: "وأسبغ الوضوء" وللبخاري في رواية عمرو بن دينار عن كيف يصنع. قلت: وأسبغ الوضوء ين القديد، "فتوضاً وضوءا بين وضوئين لم يكثر وقد أبلغ"، ولمسلم: "فأسبغ الوضوء، و لم يمس من الماء إلا قليلاً"، وحاصل الجمع: أنه لحبة أتى بجميع المندوبات = وقد أبلغ"، ولمسلم: "فأسبغ الوضوء، و لم يمس من الماء إلا قليلاً"، وحاصل الجمع: أنه لمجة أتى بجميع المندوبات =

صلاة النبي ﷺ في الوتر

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مثْلَ مَا صَنَعَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ،.....

= مع تخفيف الماء، ولم يكثر صبه كما هو نص رواية مسلم، ويحتمل أن يحمل الروايات على تعدد الوضوء؛ فإنه تقدم أنه على كرر الوضوء في تلك الليلة. "ثم قام يصلي" ولمحمد بن نصر في قيام الليل: "ثم أخذ برداً له حضرمياً، فتوشحه، ثم دخل البيت، فقام يصلي". "قال ابن عباس" عبد الله: "فقمت" أي من مضجعي، فتمطيت كراهية أن يرى أني كنت أنتبه له، كذا في رواية لمسلم. "فصنعت مثل ما صنع" يحتمل أنه فعل جميع ما ذكر من القول والنظر والسواك والوضوء والتوشح وغير ذلك، ويحتمل أن يحمل على الأغلب؛ إذ المثلية لا يقتضي المساواة من كل جهة، فيحمل على الوضوء فقط كما يدل عليه رواية البخاري في باب التخفيف في الوضوء بلفظ: "فتوضأت نحواً مما توضأ، ثم حئت، فقمت" الحديث. "ثم ذهبت" إلى النبي من واقتديت به. قال الباحي: هذا يدل على أن المأموم يأتم بمن لم ينو أن يؤم، وبهذا قال الحديث. وقال الشافعي: لا يجوز أن يقتدي به حتى يؤم ذلك الإمام عند إحرامه، وقال أبو حنيفة: يأتم به الرحل، ولا يأتم به الرحل، ولا يأتم به النساء، وبوب البحاري على الحديث: إذا لم ينو الإمام أن يؤم، ثم جاء قوم فأمهم.

فقمت إلخ: أي مقتدياً به "إلى جنبه" الأيسر، ولفظ البخاري في الإمامة: "فقمت عن يساره، فأحذني فجعلين عن يمينه" وبوب عليه البخاري: "إذا قام الرجل عن يسار الإمام، فحوله الإمام إلى يمينه لم تفسد صلاقهما". قلت: وسيأتي عن أحمد 📤 أنه قال: يفسد صلاة المأموم إذا قام عن يساره. "فوضع رسول الله ﷺ يده اليمين على رأسي" وأداره فجعله عن يمينه، وذلك لأن المأموم إذا كان واحداً، فسنته أن يقف عن يمين الإمام، كما قاله جمهور الفقهاء. "وأخذ ﷺ بأذني" بضم الهمزة والذال المعجمة، قاله الزرقاني. وفي "الفتح الرحماني" بسكون الذال، وكلاهما يصح. قال المجد: الأذن بالضم وبضمتين معروف، جمعه آذان. "اليمين" حال كونه ﷺ "يفتلها" أي يدلكها، ظاهره أن أخذ الأذن كان لإدارته من اليسار إلى اليمين، ويؤيده رواية البحاري في التفسير: "فأخذ بأذنى، فأدارين عن يمينه"، ويحتمل أن يكون بعد الإدارة لمصلحة أخرى، ويؤيده رواية محمد بن نصر: "فعرفت أنه إنما صنع ذلك؛ ليونسني بيده في ظلمة الليل"، ولمسلم: "فجعلت إذا أغفيت أخذ بشحمة أذني"، فالظاهر أن الدلك كان متعدداً. قال القاري: قيل: وفتلها إما لينبهه على مخالفة السنة، أو ليزداد تيقظه لحفظ تلك الأفعال، أو ليزيل ما عنده من النعاس؛ لرواية: "فجعلت إذا أغفيت أخذ بشحمة أذني" الحديث. قال الحافظ: أحذ بأذنه أولاً لإدارته من الجانب الأيسر إلى الأيمن، ثم أخذ بما أيضاً لتأنيسه؛ لكون ذلك ليلاً. "فصلى ركعتين، ثم ركعتين" ظاهر لفظ "ثم" الفصل، ووقع التصريح به في رواية طلحة بن نافع، حيث قال فيها: "يسلم من كل ركعتين"، ويؤيده رواية مسلم من رواية على بن عبد الله بن عباس بتصريح الفصل: "وأنه استاك بين كل ركعتين" إلى غير ذلك. "ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين" ذكرها ست مرات، فالجملة ثننا عشرة ركعة غير الوتر، ثم أوتر بواحدة عند من قال به مستنبطاً من لفظ الصحيحين، فتكاملت صلاته ثلاث عشرة ركعة؛ لأنه ﷺ إذا صلى ركعتين ركعتين ست مرات، فتكاملت الركعات ثنيّ عشرة ركعـــة، وكانت صلاته ﷺ 🛾

فَوَضَعَ رَسُولُ الله عَلَى يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي، وَأَخَذَ بِأُذْنِي الْيُمْنَى يَفْتُلُهَا، فَصَلَّى رَكْعَتَيْن، ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى أَتَاهُ الْمُؤَذِّنُ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْن خَفِيفَتَين، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ.

٢٦٥ – مَالَكُ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي بَكْرِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ قَيْس بْن مَحْرَمَةَ أَخْبَرَهُ عَنْ زَيْد بْن خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، أَنهُ قَالَ: لأَرْمُقَنَّ اللَّيْلَةَ صَلاةً رَسُولِ الله ﷺ.....

= ثلاث عشرة ركعة، فلم يبق الوتر إلا ركعة واحدة، وأوتر بثلاث ركعات عند من قال به كما هو منصوص رواية النسائي ومسلم، ولفظهما عن ابن عباس ١٠٠٠، قال: "كنت عند النبي ﷺ. فقام، فتوضأ واستاك، وهو يقرأ هذه الآية: هِ إِنَّ فِي حَنْقِ السَّمَاوِاتِ وَالْأَرْضُ ﴿ البقرة:١٦٤)، ثُم صلى ركعتين، ثم عاد، فنام حتى سمعت نفخه، ثم قام فتوضاً" الحديث، وفي آخره: "وأوتر بثلاث" أخرجه النسائي بطرق، واللفظ له، وأنت خبير بأن النص قاض على الظاهر، فيحمل على أن الركعتين الأخيرتين من رواية الباب متضمنتان إلى الوتر، ولا يذهب عليك أن رواية الباب تدل على أنه ﷺ صلى تلك الليلة ثلاث عشرة ركعة غير ركعتي الفحر، واحتلفت الرواة في ذكر الركعات في تلك الليلة، كما بسطها الحافظ في "الفتح".

ثم اضطجع إلخ: كما كان عادته الشريفة. قال في "الفتح الرحماني": قال القاضي: فيه أن الاضطحاع كان قبل ركعتي الفجر، وفيه رد على من قال: إنه كان بعد ركعتي الفجر، وذهب مالك والجمهور إلى أنه بدعة كما قاله العيني. قلت: وتقدم الكلام عليه مبسوطاً فارجع إليه. "حتى جاءه المؤذن" بلال كما في رواية البخاري، وله في الأخرى: "ثم اضطجع، فنام حتى نفخ، ثم قام". "فصلي" وقد تقدم أن نوم الأنبياء ليس بناقض الوضوء "ركعتين" سنة الفجر "خفيفتين" كما سيأتي في بالجما. "ثم خرج" إلى المسجد "فصلي" بمم "الصبح" أي فرضه. قال العيني: وقد أخرج البخاري هذا الحديث في اثني عشر موضعاً. وقال الحافظ: إن قصة مبيت ابن عباس ﴿ يغلب على الظن عدم تعددها، فلهذا ينبغي الاعتناء بالجمع بين مختلف الروايات فيها، ولا شك أن الأحذ بما اتفق عليه الأكثر، والأحفظ أولى مما خالفهم فيه من هو دونهم، ولاسيما إن زاد أو نقص.

لأرمقن: بفتح الهمزة وإسكان الراء وضم الميم وفتح القاف والنون الثقيلة، أصله النظر إلى الشيء شزراً نظر العداوة، واستعير ههنا لمطلق النظر، وعدل عن الماضي، فلم يقل: رمقت استحضاراً لتلك الحالة الماضية ليقررها للسامع أبلغ تقرير أي لأنظرن، قاله الزرقاني. وقال القاري: الرموق: النظر إلى شيء على وجه المراقبة وانحافظة، والمعني أحفظن. "الليلة" أي في هذه الليلة، حتى أرى كم صلى، كذا في "شرح المظهر". قال القاري: ولعله ﷺ كان حارجاً عن الحجرات. "صلاة رسول الله ﷺ أي نافلة من الليل، وإلا فالفريضة وغيرها قد كان يشاهدها في أكثر الأيام بدون التكلف. "قال" أي زيد. "فتوسدت" بصيغة المتكلم "عتبته" أي عتبة بابه أي جعلته كالوسادة = قَالَ: فَتَوَسَّدْتُ عَتَبَتَهُ أَوْ فُسْطَاطَهُ، فَقَامَ رَسُولُ الله ﷺ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ طَوِيلتَيْنِ طَوِيلتَيْنِ طَوِيلتَيْنِ وَهُمَا دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَهُمَا دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا، ثُمَّ أَوْتَرَ، فَتلْكَ ثَلاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً. قَبْلَهُمَا، ثُمَّ أَوْتَرَ، فَتلْكَ ثَلاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً.

- بوضع رأسي عليها. قال الجحد: العتبة محركة: أسكفة الباب أو العليا منهما. وفي "المجمع": هي في الأصل أسكفة الباب، وكل مرقاة من الدرج عتبة. "أو فسطاطه" بضم الفاء وكسرها: بيت من الشعر. قال الباجي: الفسطاط: نوع من القباب، والفسطاط محتمع المصر، والخبر بالتفسير الأول أشبه. والظاهر أن لفظة "أو" شك من الراوي. قال القاري: هو بيت من شعر، فيكون المراد من توسده توسد عتبته، فهو شك من الراوي عن زيد أنه توسد عتبة بيته أو عتبة فسطاطه ﷺ، والظاهر الثاني؛ لأن الاطلاع على صلاته ﷺ إنما يتصور حال كونه في الخيمة في زمان السفر الخالي عن الأزواج المطهرات. "فقام رسول الله ﷺ إلى الصلاة، ولفظ مسلم: "فصلى ركعتين خفيفتين، ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين طويلتين" الحديث. "فصلى ركعتين طويلتين طويلتين" يريد بذلك المبالغة في طولها. "طويلتين" كذا في أكثر النسخ ثلاث مرات، وفي بعضها: بتثنية لفظ "طويلتين" قال الباجي: انفرد يْعِيي بن يحيي في هذا الباب بأمرين، أحدهما: "في الركعتين الأوليين طويلتين"، وسائر أصحاب "الموطأ" قالوا: عن مالك في الأولى حفيفتين، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ فعل ذلك افتتاحاً لصلاته، ويحتمل أن يكون فعله تحية للمسجد إن كانت صلاته في المسجد، وقيل لمالك فيمن يريد تطويل التنفل يبدأ بركعتين خفيفتين، فأنكر ذلك، وقال: يركع كيف يشاء، وإنما أنكر من هذا أن يكون سنة التنفل في كل وقت، حتى لا يجزئ غيره، أو يكون تأول الحديث على أنه كان في المسجد، فيمنع في غير المسجد، والله أعلم. والموضع الثاني: أنه قال: "طويلتين" ثلاثا، وسائر أصحاب "الموطأ" يقول ذلك مرتين. قال الزرقاني: قال ابن عبد البر: أن يْعِيي أسقط ذكر الركعتين الخفيفتين، وذلك خطأ واضح؛ لأن المحفوظ عن النبي ﷺ من حديث زيد بن حالد وغيره أنه ﷺ يفتتح الصلاة بركعتين حفيفتين، وقال أيضا: طويلتين مرتين، وغيره يقول ئلاث مرات، فوهم يجيي في الموضعين، وذلك مما عد عليه من سقطه وغلطه، والغلط لا يسلم منه أحد. قال الزرقاني: وهو يعني قول ابن عبد البر هو الصواب لا ما قاله الباجي؛ فإنه في رواية مسلم وغيره من طريق مالك ثلاثًا. "ثم صلى ركعتين، وهما" أي الركعتان "دون اللتين" أي الركعتين اللتين "قبلهما" يعني في الطول.

ثم صلى وكعتين إلخ: "وهما" أي الركعتان كذلك "دون اللتين قبلهما" في الطول، ومعنى ذلك أن آخر الصلاة مبني على التخفيف عما تقدم، ولذا شرع هذا المعنى في الفرائض، قاله الباجي. "ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما، ثم صلى ركعتين" كذلك "وهما دون" الركعتين "اللتين قبلهما، ثم صلى" بعد ذلك "ركعتين" أخريتين "وهما دون" =

الأَمْرُ بِالْوتر

٢٦٦ – مَالك عَنْ نَافِعٍ، وَعَبْد الله بْن دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا.....

= الركعتين "اللتين قبلهما" هكذا في جميع النسخ الموجودة عندنا برواية يجيى بن يجيى من المصرية والهندية بذكر: "ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما" خمس مرات، واختلفت روايات حديث الباب في ذكر عدد هذا اللفظ، ففي جميع نسخ "الموطأ" برواية يجيى خمس مرات. وفي "حاشية المجتبائية" عن "المحلى"، وفي "شائل الترمذي": كرر خمس مرات، وكذا وحدت ذلك في نسخ الكتاب، فعلى هذا هي عشر ركعات، والركعتان الطويلتان الطويلتان في أول الحديث، والركعتان الخفيفتان قبل ذلك كما تقدم، فهي أربعة عشر ركعة بدون الوتر، والمجموع كان ثلاث عشرة ركعة كما سيأتي، فإما أن يحمل ذكر هذا اللفظ خمس مرات على الوهم كما سيأتي، أو يؤول بأن لم يعتد فيها الركعتان الخفيفتان في أول الصلاة، كما حكي أمثال هذا التوجيه عن شراح الحديث، ويحتمل عندي توجيها آخر لتصحيح الكلام، وهو أن قوله: "فذلك ثلاث عشرة ركعة" مدرج من أحد الرواة، ذكره باعتبار بحموع ما روي، ولما لم يكن في المذكور ذكر الركعتين الحفيفتين لم يعدهما، وعد الوتر واحداً، فالذي يرى الوتر ثلاث ركعات يكون المجموع عنده خمس عشرة ركعة، أو سبعة عشرة ركعة، وهذا كله على النسخ التي بأيدينا، وذكر الخطيب في "المشكاة": أن هذا اللفظ في "موطأ مالك" أربع مرات، فعلى هذا زيادة الخامس في النسخ الموجودة وهم من النساخ، ولا يكون المذكور في الرواية ثلاث عشرة إلا بجعل الوتر زكات. "ثم أوتر" بواحدة عند من ذهب إليه، وبثلاث عند من قال به، "فتلك" الركعات الواردة في شلاث ركعات. "الموطأ" مع قطع النظر عن الركعتين الحفيفتين، وجعل الوتر واحدة "ثلاث عشرة ركعة".

الأمر بالوتو: وهو وجوب الوتر المستنبط من لفظ الأمر. قال الباجي: ذهب مالك على إلى أنه غير واجب، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: هو واجب وليس بفرض، والواجب عنده دون الفرض وفوق السنن. قال ابن رشد في "البداية": أما عدد الواجب من الصلوات، ففيه قولان، أحدهما: قول مالك والشافعي والأكثر: إن الواجب هي الخمس صلوات فقط لا غير. والثاني: قول أبي حنيفة: إن الوتر واجب مع الخمس، وسبب اختلافهم الأحاديث المتعارضة، أما الأحاديث التي مفهومها وجوب الخمس فقط، بل هي نص في ذلك فمشهورة، ومن أبينها ما ورد في حديث الإسراء المشهور: "أنه لما بلغ الفرض إلى خمس قال له موسى: ارجع إلى ربك؛ فإن أمتك لا تطبق ذلك، قال: فراجعته، فقال تعالى: هي خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدي"؛ وحديث الأعرابي المشهور: قال له على غرهن؟ قال: لا، إلا أن تطوع، ثم ذكر وحديث الأحاديث التي مفهومها وجوب الوتر، وسيأتي بيالها، والعجب من اللين استدلوا على خلاف الحنفية بروايات الخمس ونحوها؛ فإن الحنفية لم يقولوا: إلها سادس المكتوبات، بل قالوا بالوجوب.

= قال في "البدائع": أما عدد الصلوات فالخمس ثبت ذلك بالكتاب والسنة وإجماع الأمة من غير خلاف بينهم، ولذا قال عامة الفقهاء: إن الوتر سنة، ولا يلزم هذا أبا حنيفة؛ لأنه لا يقول بفرضية الوتر، وإنما يقول بوجوبه، والفرق بين الواحب والفرض كما بين السماء والأرض. قلت: فعلم بذلك أن الروايات الدالة على فرضية الخمس لا يخالف الحنفية رأسا، ولو سلم فذهب جمهور الفقهاء إلى إيجاب بعض الصلوات دون بعض، ذهب جماعة منهم إلى وحوب العيد، وقال أحمد: هو فرض كفاية، وذهب أهل الظاهر إلى وحوب تحية المسجد، وأجمعوا على أن التهجد كان واحباً، ثم نسخ، وذهب جماعة منهم إلى بقاء إيجابه على النبي هي فهل كان يخ خارجاً من الفروض اليلة الإسراء، وقال في: ثلاث كتب على: الوتر والنحر والضحى، ولم يخرج النبي هي ليالي رمضان خشية أن يكتب عليكم، فلم يعرف النبي في معنى كلامه تعالى: ما يبدل القول لدي، أو لم يكن في أمن من ذلك، وفيه حكاية، وهي: أن يوسف بن خالد السمتي سأل أبا حنيفة عن الوتر، فقال: هي واحبة، فقال يوسف: كفرت يا أبا حنيفة؟ وكان ذلك قبل أن يتلمذ عليه، كأنه فهم من قول أبي حنيفة في أنه يقول: إنما فريضة، فزعم أنه زاد على وكان ذلك قبل أن يتلمذ عليه، كأنه فهم من قول أبي حنيفة في أنه يقول: إنما فريضة، فزعم أنه زاد على الفرائض الخمس، فقال أبو حنيفة ليوسف: أيهولني إكفارك إياي؟ وأنا أعرف الفرق بين الواحب والفرض كفرق ما بين السماء والأرض، ثم بين له الفرق بينهما، فاعتذر إليه، وجلس عنده للتعلم بعد أن كان من أعيان فقهاء البصرة، وإذا لم يكن فرضاً لم تصر الفرائض ستا، وبه تبين أن زيادة الوتر على الخمس ليست نسحاً لها.

قلت: واستدل الحنفية على وجوب الوتر بروايات وآثار شهيرة كثيرة، منها: ما رواه أبو داود عن بريدة مرفوعاً: الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا، قال العيني: وهذا حديث صحيح، ولذا أخرجه الحاكم في صحيح، وصححه. ومنها: ما رواه أبو داود عن علي هيء مرفوعاً: أوتروا يا أهل القرآن؛ فإن الله وتر يحب الوتر. وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه، وقال الترمذي: حديث حسن. ومنها: ما أخرجه الطحاوي عن خارجة مرفوعاً: إن الله قد أمركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفحر: الوتر الوتر، مرتين.

ومنها: حديث أبي بصرة أخرجه الطحاوي عن أبي تميم، عن عمرو بن العاص، يقول: أخبرني رجل من أصحاب النبي هيء أنه سمع رسول الله هي يقول: إن الله قد زادكم صلاة، فصلوها ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح، ألا وهي الوتر قال أبو تميم: فكنت أنا وأبو ذر قاعدين، الحديث أخرجه الطبراني أيضاً في "الكبير" نحوه، وعن أبي تميم الجيشاني: أن عمرو بن العاص هه خطب الناس يوم الجمعة، فقال: إن أبا بصرة حدثني أن النبي في قال: إن الله زادكم صلاة، وهي الوتر، فصلوها ما بين العشاء إلى صلاة الفحر، قال أبو تميم: فأخذ بيدي أبو ذر هيه، فسار في المسجد إلى أبي بصرة، فقال: أ أنت سمعته من رسول الله في قال أبو بصرة: أنا سمعته من رسول الله في قال أبو بصرة: أنا سمعته من رسول الله في المدورة أبي هريرة همه أخرجه أحمد والحاكم والطبراني، وإسناده صحيح سكت عنه الحاكم. ومنها: حديث أبي هريرة همه أخرجه أحمد في مسنده مرفوعاً بلفظ: من لم يوتر فليس منا. ومنها: حديث عبد الله بن عمر وأخرجه أحمد أيضاً مرفوعاً ع

= بلفظ: إن الله زادكم صلاة، فحافظوا عليها، وهي الوتر، وأحرج نحوه الدار قطني. ومنها: حديث ابن عباس في أخرجه الدار قطني بلفظ: أن رسول الله في خرج إليهم يرى البشر والسرور في وجهه، فقال: إن الله أمدكم بصلاة، وهي الوتر، وضعفه الدار قطني، لكن يقويه الروايات المتقدمة، وأخرجه أيضاً الطبراني في معجمه. ومنها: حديث عبد الله بن يزيد عن أبيه مرفوعاً: الوتر حق، فمن لم يوتر فليس منا، أخرجه أبو داود والحاكم، وصححه قاله الزيلعي. ومنها حديث عائشة في أخرجه أبو زيد الدبوسي في "كتاب الأسرار". أنها قالت: قال النبي في أوتروا يا أهل القرآن، فمن لم يوتر فليس منا. ومنها: حديث أبي سعيد الخدري أخرجه الحاكم في "المستدرك" مرفوعاً: من نام عن وتر أو نسبه، فليصنه إذا أصب أو ذكر، قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه، ونقل تصحيحه ابن الحصار أيضا عن شيخه، وأخرجه الترمذي. قال النيموي: رواه الدار قطني وآخرون، وإسناده صحيح، وأنت خبير بأن وجوب القضاء فرع لوجوب الأداء.

ومنها: حديث ابن مسعود عليه أخرجه ابن ماجه مرفوعاً بلفظ: إن الله وتر خب الوتر، فأوتروا يا أها القرآن، قال الأعرابي: ما تقول؟ قال ليس لك ولأصحابك، وأخرجه أبو داود أيضا. ومنها: حديث معاذ بن جبل عليه أخرجه أحمد في مسنده أن معاذا قدم الشام وأهل الشام لا يوترون، فقال لمعاوية: ما لي أرى أهل الشام لا يوترون؟ فقال معاوية: وواجب ذلك عليهم؟ قال: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: رادني ربي عز وجل صلاة وهي الونر فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر. ومنها: حديث أبي هريرة أخرجه أبو عمر في "الاستذكار" مرفوعاً بلفظ: الوتر حق، فمن لم يوتر فليس منا. ومنها حديث أبي أيوب أخرجه الدار قطني مرفوعاً بلفظ: الونر من واجب. الحديث قاله العيني، وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه عنه مرفوعا بلفظ: الوتر حق على كا مسلم، الحديث، وظاهر لفظ الحق الثبوت اللزومي المتأكد؛ فإن الحقوق يجب أداؤه إلى المستحق صاحب الحق، ورواه ابن حبان وأحمد والحاكم، وقال: على شرطهما، ومنها حديث سليمان بن صرد، وأخرجه الطبراني في "الأوسط" مرفوعا بلفظ: أوتروا؛ فإن الله وتر يحب الوتر، وفي سنده إسماعيل بن عمرو وثقه ابن حبان، وضعفه الدار قطني. ومنها: حديث عقبة بن عامر وعمرو بن العاص أخرجهما الطبراني في "الكبير" و"الأوسط" عنهما بلفظ: إن الله زادكم صلاة هي حير لكم من حمر النعم الوتر، وهي فيما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر، وأخرج عنهما أيضا إسحاق بن راهويه في مسنده. ومنها حديث عبد الله بن أوفي أخرجه البيهقي في "الخلافيات" بلفظ: إن الله زادكم صلاة، وهي الوتر، ذكرها العيني وغيره. ومنها: حديث عبد الله بن عمر يرشر مرفوعا: اجعلوا أخر صلاتكم بالليل وترا، رواه الشيخان. ومنها: حديث ابن عمر ريس أيضا مرفوعاً بلفظ: بادروا الصبح بالوتر، رواه مسلم. قال الشوكاني: وأخرجه أبو داود والترمذي وصححه، والحاكم في "المستدرك". ومنها: جملة روايات صلاته ﷺ التطوع على الدابة، والفرض والوتر على الأرض.

سَأَلَ رَسُولَ الله عَلَى عَنْ صَلاةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَى: "صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى،

= ومنها: حديث أبي سعيد الخدري في مرفوعاً بلفظ: أوتروا قبل أن تصبحوا، رواه الجماعة إلا البخاري. ومنها: حديث جابر في مرفوعاً بلفظ: من خاف أن لا يقوم في آحر الليل، فليوتر أوله، الحديث رواه مسلم. ومنها: حديث أبي سعيد الحدري في مرفوعاً بلفظ: إن الله زادكم صلاة. وهي الوتر، رواه الطبراني. قال الحافظ في "لدراية": إسناده حسن. وقال الزبيدي في "عقود الجواهر": إسناده حسن. ومنها: حديث ابن عمر في المرفوعاً: إن الله زادكم صلاة، وهو وتر، وفي رواية: إن الله افترض عليكم وزادكم الوتر، وفي رواية: إن الله زادكم صلاة الوتر، وفي رواية: إن الله والموترة وهي الوتر فحافظوا عليها، ذكرها في "مسند أبي حنيفة"، وسنده: أبو حنيفة عن أبي يعفور، عمن حدثه ابن عمر، والمبهم فيه مجاهد كما بسط في محله، وروي مثل ذلك عن أبي هريرة في. والاستدلال بمذه الروايات بوجوه، الأول: غاية الاهتمام بشأنه، حتى روي احمرار الوجه، وصعود المنبر، وتمهيد الخطبة بحمد الله والثناء عليه، والأمر باجتماع الصحابة، وبيان الخبرية من حمر النعم، وغير ذلك كما ورد في الخطبة بحمد الله والثناء عليه، والأمر باجتماع الصحابة، وبيان الخبرية من حمر النعم، وغير ذلك كما ورد في الأمر، وحقيقة الأمر الوجوب. والثالث: أن متون أكثر هذه الطرق مصرحة بصيغة الأمر، وحقيقة الأمر الوجوب. والثالث: لفظ الزيادة، وفيها أيضاً استدلال بثلاثة وجوه، الأول: أنه أضاف الوباحية، والنافي: أنه قال: "زادكم" والزيادة إنما يتحقق في الوباحية، كذا في "التنسيق".

سأل رسول الله على المنبر. قلت: ولفظه عن ابن عمر على: "أن رجلا جاء إلى النبي على، وهو يخطب، فقال: كيف والنبي على المنبر. قلت: ولفظه عن ابن عمر على: "أن رجلا جاء إلى النبي الله وهو يخطب، فقال: كيف صلاة الليل؟" الحديث، وبين السائل عن صلاة الليل، وفي رواية للبخاري: "أن رجلاً جاء للنبي أن فقال: كيف صلاة الليل؟" والظاهر أنه سأل عن كيفية عدد الصلاة، فقال رسول الله على: صلاة الليل إلح، قال الشافعي وغيره: وكذلك صلاة النهار، وإنما حرج سؤالاً عن السائل، لا يقال: إن الحديث مختصر لما في رواية النسائي وغيره: "صلاة الليل والنهار"؛ لأن زيادة لفظ "النهار" في هذا الحديث منكر عند انحدثين؛ فإن أكثر أئمة الحديث أعلوا هذه الزيادة، ومحل الكلام عليها سنن النسائي إذ أخرج هذه الزيادة، وحكم على راويها بأنه أخطأ فيها. "منى مثنى" تقدم معناه والكلام في فقهه، وجوابه القوله: "مثنى" يدل على أن السائل طلب كيفية العدد لا مطلق الكيفية، وتقدم أنه حصر باعتبار ما دون الركعتين لا بما فوقهما؛ لئلا يخالف الروايات الواردة في فعله الله ويدل

فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى".

واحدة إلخ: منفردة عند من قال به، ومضافة إلى ركعتين مما مضى عند من ذهب إليه. "توتر" هذه الركعة "له" أي للمصلى "ما قد صلى" قبل ذلك من النوافل. اختلفت الأئمة في عدد ركعات الوتر، فقالت الأئمة الثلاثة وجماعة من الصحابة والتابعين بإيتار الركعة الواحدة، وقال إمام الأئمة أبو حنيفة وصاحباه أبو يوسف ومحمد بإيتار ثلاث ركعات. قال ابن العربي: واختار سفيان الثوري الإيتار بثلاث ركعات، وهو قول مالك في الصيام. قلت: وهو مذهب جمهور السلف. قال العيني: روى ابن أبي شيبة عن الحسن قال: أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاثة لا يسلم إلا في أخرهن، وقال الكرخي: أجمع المسلمون إلى أخره نحوه، وروى الطحاوي عن عمر بن عبد العزيز: أنه أثبت الوتر بالمدينة بقول الفقهاء: ثلاثًا لا يسلم إلا في آخرهن، واتفاق الفقهاء بالمدينة على اشتراط الثلاث بتسليمة واحدة يبين لك خطأ نقل الناقل اختصاص ذلك بأبي حنيفة والثوري وأصحابهما، وممن قال: يوتر بثلاث لا يفصل بينهن عمر وعلى وابن مسعود وحذيفة وأبي بن كعب وابن عباس وأنس وأبو أمامة وعمر بن عبد العزيز والفقهاء السبعة وأهل الكوفة 🏂. قلت: والفقهاء السبعة هم سعيد بن المسيب، وعروة، والقاسم بن محمد، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وخارجة بن زيد، وعبيد الله بن عبد الله، وسليمان بن يسار كلهم قالوا: إن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرها. قال النيموي: وعن أبي خالدة، قال: سألت أبا العالية عن الوتر، فقال: علمنا أصحاب محمد ﷺ. أو علمونا أن الوتر مثل صلاة المغرب، غير أنا نقرأ في الثالثة، فهذا وتر الليل، وهذا وتر النهار، رواه الطحاوي، وإسناده صحيح. وعن القاسم قال: رأينا أناساً منذ أدركنا يوترون بثلاث، وإن كلاً لواسع، وأرجو أن لا يكون بشيء منه بأس، رواه البخاري. وأخرج محمد بن نصر في قيام الليل عن عبيد بن السباق: أن عمر ﷺ لما دفن أبا بكر ﷺ بعد العشاء الآخرة أوتر بثلاث ركعات، وأوتر معه ناس من المسلمين، وفي رواية: لم يسلم إلا في أخرهن، وقيل للحسن: إن ابن عمر كان يسلم في الركعتين من الوتر، فقال: كان عمر أفقه من ابن عمر دير كان ينهض في الثالثة بالتكبير، وعن عبد الله: صلاة المغرب وتر صلاة النهار، ووتر الليل كوتر النهار، وعن أنس ﷺ: أنه أوتر بثلاث مثل المغرب لم يسلم بينهن، وعن أبي العالية: لليل وتر وللنهار وتر، فوتر النهار صلاة المغرب، ووتر الليل مثله، وعن خلاس بن عمرو بمعناه، وعن بكر بن رستم: سمعت الحسن ومحمداً وقتادة وبكر بن عبد الله المزني ومعاوية بن قرة وإياس بن معاوية يقولون: الوتر ثلاث، وعن أبي إسحاق قال: كان أصحاب على وعبد الله لا يسلمون في الوتر بين الركعتين، وأخرج محمد في "موطئه" عن ابن مسعود ﷺ، قال: الوتر ثلاث كثلاث المغرب، وقال ابن عباس: الوتر كصلاة المغرب، وأحرج النيموي عن المسور بن مخرمة قال: "دفنا أبا بكر ليلا"، فقال عمر دنيد: "إني لم أوتر، فقام وصففنا وراءه فصلي بنا ثلاث ركعات لم يسلم إلا في آخرهن" أخرجه الطحاوي، وإسناده صحيح، والآثار فيها كثيرة بسطها الطحاوي وغيره، وهذه الآثار حجة لمن قال: إن الوتر ثلاث. قال القاري: ولا يوجد مع الخصم حديث يدل على ثبوت ركعة مفردة في حديث صحيح ولا ضعيف، وقد ورد النهي عن البتيراء ولو كان مرسلا، والمرسل حجة عند الجمهور.

٢٦٧ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حِبَّانَ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ:

أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي كِنَانَةَ يُلاْعَى الْمُحْدَجِيَّ سَمِعَ رَجُلًا بِالشَّامِ يُكَنَّى أَبَا مُحَمَّدٍ يَقُولُ:

إِنَّ الْوِثْرَ وَاجِبٌ، قَالَ المخْدَجِيُّ: فَرُحْتُ إِلَى عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، فَاعْتَرَضْتُ لَهُ وَهُو رَائِحٌ إِلَى الصَّامِتِ، فَاعْتَرَضْتُ لَهُ وَهُو رَائِحٌ إِلَى الْمُسْجِدِ، فَأَخْبَرُتُهُ بِالَّذِي قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ، قَالَ عُبَادَةُ: كَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ، وَالِحِثُ إِلَى الْمُسْجِدِ، فَأَخْبَرُتُهُ بِالَّذِي قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ، قَالَ عُبَادَةُ: كَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ، سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَنَّ وَجَلَّ عَلَى الْعِبَادِ، ...

يدعى إلخ: ببناء المجهول "المخدجي" ميم مضمومة فخاء معجمة ساكنة، ففتح دال مهملة وكسرها، فجيم فتحتية: نسبة إلى مخدج بن الحارث كما في "الترتيب". "سمع رجلاً بالشام يكنى أبا محمد" الأنصاري صحابي، اختلف في اسمه. "يقول" أي أبو محمد: "إن الوتر واجب" وبه قال ابن المسيب وغيره كما تقدم. "قال المخدجي: فرحت" متكلم من الرواح "إلى عبادة بن الصامت" بن قيس الأنصاري الخزرجي المدني، أحد النقباء البدري، صحابي حليل القدر، مات بالرملة سنة ٣٤هـ، وله ٧٢ سنة، وقيل: عاش إلى خلافة معاوية هن، "فاعترضت" أي تصديت له وتطلبته "وهو رائح إلى المسجد" فصادفته، "فأخبرته بالذي قال أبو محمد" الأنصاري من "أن الوتر واجب"، وفيه استباحة الفتوى بما خف من المسائل في الطرق، وأيضاً إعلام المفتى بما قاله غيره عسى أن يتدبر فيه. "قال عبادة" بن الصامت: "كذب أبو محمد" أي غلط ووهم، وتقدم معنى الكذب. قال الباحي: الكذب على ضربين، أحدهما: أن يقع فيه على وجه السهو والغلط. الكذب على ضربين، أحدهما: أن يقع فيه على وجه السهو والغلط. والثاني: أن يتعمد ذلك في ما يجب فيه الكذب، مثل: أن يستتر رجلاً يسأل عنه من يريد قتله ظلماً، فيجب عليه والكذب. والقسم الثانى: ما يأثم صاحبه، وهو فيما يتعمد الكذب في غير مثل هذا، انتهى بمعناه.

خمس صلوات إلى المتبدأ "كتبهن" أي فرضهن "الله عزوجل على العباد" خبر المبتدأ، ووجه الاستدلال: أنه إذا لم يكتب، ولا يرد هذا الحديث على من ذهب إلى وجوبه لوجهين، الأول: لأنه يستدل بقوله في إن الله أمدكم بصلاة، الحديث، فعلم ألها زيادة على هذا الخمس، فيحتمل أنه وجب بعد ذلك. والثاني: أن الاستدلال به من مفهوم العدد، وليس بحجة عند جماعة من أهل الأصول، وهذا لمن ذهب إلى وجوبه بمعيى الفرض، وأما الحنفية فلا يرد عليهم أصلاً؛ لأنه لا معارضة عندهم في قول أبي محمد: إن الوتر واجب، وقول عبادة: المكتوبة خمس؛ لأن الواجب عندهم دون المكتوبة والفرض كما تقدم عن مجاهد؛ إذ قال: الوتر واجب واحب و لم يكتب، وتقدم عن إمام الأئمة أبي حنيفة صاحب المذهب: أنا أعرف الفرق بين الواجب كفرق ما بين السماء والأرض، ثم المشهور عند فضلاء الدرس وشراح الحديث: أن حديث الباب حجة على الحنفية، ولا يمكن الاستدلال به على خلاف الحنفية للوجوه الثلاثة المذكورة، نعم هو حجة للحنفية بلا مرية في ذلك؛ فإن المسألة =

فَمَنْ جَاءَ هِنَّ لَمْ يُضَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ، كَانَ لَهُ عِنْدَ الله عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ". الله عَهْدٌ، إنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ". الله عَهْدٌ، إنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ". ٢٦٨ – مَالك عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، أَنهُ قَالَ: كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ بِطَرِيقِ مَكَّة، قَالَ سَعِيدٌ: فَلَمَّا خَشِيتُ الصُّبْحَ نَزَلْتُ فَأُو تَرْتُ،

= اختلف فيها الصحابيان: أبو محمد وعبادة، وذكر عبادة 🚓 مستدله، ولا حجة في مستدله ١٠٠٠ الوجوه الثلاثة المذكورة، ولم يذكر أبو محمد مستدله في ذلك، فهو إذاً قول صحابي لم يدرك بالقياس، فيكون في حكم المرفوع كما ثبت في الأصول؛ لأن أنواع الأحكام من الفرض والوجوب وغير ذلك مما لا مدخل للقياس فيه، فيكون قول أبي محمد: "إنه واجب" مرفوعاً حكماً، فهو حجة للحنفية بلا تردد، فتأمل، فلا تجده في غير هذا المحتصر. فمن جاء بمن: وأداهن بحيث " لم يضيع منهن شيئاً" قال ابن عبد البر: ذهبت طائفة إلى أن التضييع المشار إليه ههنا أن لا يقيم حدودها من مراعات الوقت والطهارة وإتمام الركوع والسحود، ويؤيده لفظ الترمذي وأبي داود: "من أحسن وضوءهن وصلاهن لوقتهن، وأتم ركوعهن وسجودهن وخشوعهن". "استخفافاً بحقهنّ" قال الباجي: احتراز عن السهو والنسيان، فمن نقص منهن شيئاً عالماً بذلك وقادراً على إتمامه، فذلك المستحف الذي لا عهد له. "كان له عند الله" تبارك وتعالى "عهد" وهو الأمان والميثاق. قال القاري: العهد حفظ الشيء ومراعاته حالاً فحالاً، سمي ما كان من الله تعالى على طريقة الجازاة لعباده عهداً على جهة مقابلة عهده على العباد؛ لأنه وعد القائمين بحفظ عهده أن لا يعذهم، ووعده حقيق بأن لا يخلفه، فسمى وعده عهداً؛ لأنه أوثق من كل وعد. "أن يدخله الجنة" مع السابقين، أو من غير تقدم عذاب. قال الزرقاني: "أن يدخله" خبر مبتدأ محذوف أي هو، أو صفة "عهد"، أو بدل منه. "ومن لم يأت بمن" على الوجه المطلوب شرعاً "فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه" عدلاً، "وإن شاء أدخله الجنة" برحمته فضلاً، وهذا نص في أن تارك الصلاة لا يكفر، ولا يتحتم عذابه، بل هو تحت المشيئة. قال الباجي: فيه رد لمن قال: لا يغفر له، ولمن قال: إنه كافر، والمعنى لم يأت به مع إيمانه، ملخصاً. قال سعيد: بن يسار الراوي، أعاد ذكره في رواية يجيي، ولفظ محمد: "فكنت أسير معه، وأتحدث معه حتى إذا حشيت أن يطلع الفحر تخلفت فنزلت فأوترت"، الحديث. "فلما حشيت" طلوع "الصبح" فيه حجة لمن قال بفوت وقته بطلوع الفجر، ولفظ محمد أوضح في ذلك. "نزلت" عن مركوبي "فأوترت" على الأرض، "ثم أدركته" ولحقت به، "فقال لي عبد الله بن عمر" ﴿ "أين كنت؟ فقلت له: خشيت الصبح" أي خفت طلوع الفحر بفوات الوتر، وفيه حجة أيضاً لمن قال: يفوت وقت الوتر بطلوع الفجر؛ لأن ابن عمر ﴿ لَمْ يَكُر عَلَى ذَاكَ الْحَشْيَةِ، وسيأتِ مذاهب الأئمة فيه. "فنزلت فأوترت" على الأرض، "فقال عبد الله" بن عمر ﴿ "أليس لك في رسول الله أسوة" =

ثُمَّ أَدْرَكْتُهُ، فَقَالَ لِي عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ: أَيْنَ كُنْتَ؟ فَقُلْتُ لَهُ:

= بكسر الهمزة وضمها: ما يتأسى به، وهو بمعنى القدوة "حسنة؟ فقلت: بلى والله" فيه الحلف لما يراد تأكيده وإن لم يحتج إليه. "قال" ابن عمر: "فإن رسول الله ي كان يوتر على البعير" قال العيني: البعير: الجمل الباذل، وقيل: الجذع، وقد تكون للأنثى، وحكي عن بعض العرب: شربت من لبن بعيري. وفي "الجامع": البعير بمنزلة الإنسان يجمع المذكر والمؤنث من الناس إذا رأيت جملاً على البعد. قلت: هذا بعير، فإذا استثبته قلت: جمل أو ناقة. وتجمع على أبعرة وأباعير وبعران. وبوب عليه البخاري والمحدثون: "الوتر على الدابة" قال العيني: ترجم بما تنبيها على أن لا فرق بينها وبين البعير في الحكم. استدل به من قال: إن الوتر سنة؛ لألهم أجمعوا على أنه لا يصلي الفرض على الدواب إلا في شدة الخوف خاصة أو غلبة المطر، فقيه خلاف، والاستدلال فيه بوجهين: بالمرفوع منه، وبقول ابن عمر الله المناز. قال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه لا يصلي الفرض على الدواب إلا في شدة الخوف خاصة أو غلبة مطر، بأن كان الماء فوقه وتحته، ففيه خلاف، فلما أو تر على البعير علم أنه سنة.

قال الزرقاني: لكن استشكل بأن من خصائصه و وحوب الوتر عليه، فكيف صلاه راكباً و وأجيب بأن محل الوجوب الحضر بدليل إيتاره على راكباً في السفر، وهذا مذهب مالك ومن وافقه، والقائل بوجوبه عليه مطلقاً قال: يحتمل الخصوصية له أو أنه تشريع للأمة بما يليق بالسنة في حقهم، وبعده لا يخفى، والخصائص لا تثبت بالاحتمال. قلت: ولا حجة فيه ولا نصف حجة على من قال بوجوبه؛ لأنهم قالوا: إنه كان قبل الإيجاب مستحباً، فيمكن حمله على ذاك الأوان سبما إذا ورد ما يخالفه، أخرج محمد في موطئه عن سعيد بن يسار: "أنه في أوتر على راحلته" قال محمد: حاء هذا الحديث وجاء غيره، فأحب إلينا أن يصلي على راحلته تطوعاً ما بدا له، فإذا بلغ الوتر نزل، فأوتر على الأرض، وهو قول أبي حنيفة والعامة من فقهائنا، وقال أيضاً: لا بأس بأن يصلي المسافر على دابته تطوعاً إيماء، أما الوتر والمكتوبة فإلهما تصليان على الأرض، وبذلك حاءت الآثار الكثيرة عن ابن عمر وغيره في الإيتار على الأرض، منها: عن محاهد قال: "صحبت عبد الله ابن عمر من مكة إلى المدينة، فكان يصلي الصلاة كلها على بعيره نحو المدينة إلا المكتوبة والوتر، فإنه كان ينزل لهما، فسألته عن ذلك فقال: كان رسول الله في السلاة كلها على بعيره أنه كان يصلي على راحلته، ويوتر على الأرض، ويزعم أن فسألته عن ذلك كان يفعل"، وهذا إسناد صحيح، قال: فإيتاره على على راحلته، فيحوز أن يكون ذلك رسول الله كذلك كان يفعل"، وهذا إسناد صحيح، قال: فإيتاره على على الراحلة، فيحوز أن يكون ذلك وبل أن يغلط أمر الوتر ثم أحكم من بعد، و لم يرحص في تركه، فالتحق بالواجبات في هذا الأمر.

فعلم بذلك أن الاستدلال بالمرفوع لا يصح بوحوه شتى، فلم يبق الاستدلال فيه إلا بالآثار، فلو صح هذا فيؤول أنه من مذهب ابن عمر الله ومذاهب الصحابة فيه مختلفة، فلو اقتدى أحد بفعل صحابي دون آخر، فلا ضير فيه = خَشِيتُ الصُّبْحَ فَنَزَلْتُ فَأُوْتَرْتُ، فَقَالَ عَبْدُ الله: أَلَيْسَ لَكَ فِي رَسُولِ الله أُسْوَةٌ حسَنَةٌ؟ فَقُلْتُ: بَلَى وَالله، فَقَالَ: فإنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يُوتِرُ عَلَى الْبَعِيرِ.

٢٦٩ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ فِرَاشَهُ أَوْتَرَ، وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يُوتِرُ آحرَ اللَّيْلِ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْخَطَّابِ يُوتِرُ آحرَ اللَّيْلِ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَمَّا أَنَا فَإِذَا جِئْتُ فِرَاشِي أَوْتَرْتُ.

. ٧٧ - مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ عَنْ الْوِتْرِ، أَوَاجِبٌ هُوَ؟...

= على أنه يروى من ابن عمر على أيضاً بخلاف ذلك كما سيأتي، والأوجه عندي في الجهواب: أن مذهب ابن عمر على أنه يروى من ابن عمر سنة كالقصر في الفرائض كما حكي عنه في "المشكاة" برواية ابن ماجه. قال في "الفتح الرحماني" عن العلامة العيني: قال ابن سيرين وعروة بن الزبير والنجعي وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: لا يجوز الوتر إلا على الأرض كما في الفرائض، وروي ذلك عن عمر وابنه عبد الله في رواية ذكرها ابن أبي شببة في مصنفه، وعند الطحاوي: أن الوتر على الراحلة قد نسخ، وكان ما فعله ابن عمر من وتره على رحله قبل علمه بنسخه، ثم لما علمه رجع إليه وترك الراحلة.

فواشه: بالكسر ما يفرش، جمعه فرش، كذا في "القاموس"، والمعنى إذا أراد النوم أوتر قبل أن ينام أخذاً بالحزم، وقد أمر هي أبا الدرداء وأبا ذر وأبا هريرة في أن لا ينام أحدهم إلا على وتر. "وكان" ثاني الخلفاء "عمر بن الخطاب في يوتر آخر الليل" أخذا بالقوة، وأخرج أبو داود عن أبي قتادة: أن النبي في قال لأبي بكر: متى توتر؟ قال: أخر الليل، فقال لأبي بكر: أخذ هذا بالحذر، وفي نسحة: بالحزم، وقال لعمر: أخذ هذا بالقوة، وأخرجه الترمذي وصححه على شرط مسلم، وقال العراقي: إسناده صحيح، وروي نحوه عن أبي هريرة عند البزار والطبراني في "الأوسط"، قال: سأل النبي الله أبا بكر: كيم توتر؟ قال: أوتر أول الليل، قال: حذر كيم، ثم سأل عمر في: كيف توتر؟ قال: من آخر الليل، قال: قوي معان، وفي إسناده سليمان بن الدر اليمامي، وقد ضعف. "قال سعيد بن المسيب: أما أنا فإذا" أردت النوم و"جئت فراشي"؛ لأنام فـــ"أوترت" قبل ذلك كفعل الصاديق الأكبر في، اتباعاً لفعله أو أخذا بالحزم.

أواجب هو: أو سنة؟ "فقال عبد الله بن عمر" في جوابه: "قد أوتر رسول الله ﷺ وأوتر المسلمون" اكتفى بالدليل عن المدلول، فكأنه قال: واجب بدليل مواظبته ﷺ وإجماع أهل الإسلام، قاله القاري، قال الراوي: "فجعل الرجل" السائل "يردد عليه" ويكرر السؤال، ويطلب الجواب الصريح و لم يكتف بالتلميح. "وعبد الله" بن عمر يردد جوابه، = فَقَالَ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ: قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ الله ﷺ وَأَوْتَرَ الْمُسْلِمُونَ، فَحَعَلَ الرَّجُلُ يُرَدِّدُ عَلَيْه، وَعَبْدُ الله يَقُولُ: أَوْتَرَ رَسُولُ الله ﷺ وَأَوْتَرَ الْمُسْلِمُونَ.

٢٧١ - مَالك أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ: مَنْ خَشِي أَنْ يَنَامَ
 حَتَّى يُصْبِحَ فَلْيُوتِرْ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ، وَمَنْ رَجَا أَنْ يَسْتَيْقِظَ آخِرَ اللَّيْلِ فَلْيُؤَخِّرْ وِتْرَهُ.
 ٢٧٢ - مَالك عَنْ نَافِعٍ، أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ بِمَكَّةَ وَالسَّمَاءُ مُغَيَّمَةٌ،
 فَخَشِي عَبْدُ الله الصَّبْحَ فَأُوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ، ثُمَّ انْكَشَفَ الْغَيْمُ، فَرَأَى أَنَّ عَلَيْه لَيْلًا،

= "ويقول" في كل مرة: قد "أوتر رسول الله هيئ، وأوتر المسلمون" قال الباجي: يحتمل أن عبد الله بن عمر هي قد علم أنه غير واحب. قلت: وكذلك إذا علم ابن عمر هي أنه واحب، ولم ير الرجل أهلاً لذلك كما ترى، ولم ير الرجل أهلاً لذلك كما ترى، ولم ير الرجل أهلاً لذلك المسلمون بعده، ولم ير الرجل أهلاً لهذا المقدار من العلم، وكان يخبره بما هو يحتاج إليه من أنه هي أوتر وأوتر المسلمون بعده، وطوى عنه ما لا يحتاج هو إليه، ويحتمل أن ابن عمر هي كان يعرف أنه واحب، وعبر بهذا السياق؛ لأنه دليل على ما أشكل عليه. قلت: ويحتمل أن ابن عمر هي كان يعرف أنه واحب، وعبر بهذا السياق؛ لأنه دليل على الوحوب كما تقدم عن القاري، أو تورع في الجواب؛ لعدم سماعه منه هي شيئاً في ذلك نصاً، قال ابن عبد الملك: خشي ابن عمر هي إن قال: واحب يتهاون به ويتركه. قال القاري: وهذا الطريق هو الأحوط.

من خشى إلخ: وخاف "أن ينام حتى يصبح" أي يدخل في الصباح بطلوع الفجر الثاني في حالة النوم، "فليوتر قبل أن ينام" حتى لا يفوت عنه الوقت الاختياري للوتر عند المالكية، وتمام الوقت عندنا الحنفية والجمهور كما تقدم مبسوطاً في وقت الوتر، "ومن رجا" أي غلب على ظنه لعادته أو لأمر آخر "أن يستيقظ" في "آخر الليل، فليؤخر وتره" إلى آخر الليل؛ فإن ذلك أفضل، قال على: اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا، وتقدم قريباً عن حابر، قال الله عن منكم أن يقوم آخر الليل فليوتر من آخره؛ فإن صلاة آخر الليل مشهودة، وذلك أفضل، ومن خاف منكم أن لا يقوم من آخر الليل، فليوتر من أوله، وعن عائشة هي، قالت: "من كل الليل أوتر رسول الله عن على هيه عند ابن ماجه.

فخشي عبد الله: ابن عمر ﴿ طلوع "الصبح فأوتر" بركعة "واحدة" على وفق مذهبه، "ثم انكشف" أي ارتفع في أثناء صلاته "الغيم، فرأى أن عليه ليلاً" أي رأى الليل باقية، والفحر لم يطلع بعد، "فشفع" وتره "بواحدة" أي ضم بوتره ركعة واحدة أخرى، فصارت شفعة. قال الباجي: يحتمل أنه لم يسلم من الواحدة، فشفعها بأخرى = فَشَفَعَ بِوَاحِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ذَلكَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، فَلَمَّا خَشَيَ الصُّبْحَ أَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ. ٢٧٢ - مَالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يُسَلِّمُ بَيْنَ الرَّكْعَتَيْن وَالرَّكْعَةِ فِي الْوِتْرِ، حَتَّى يَأْمُرَ بِبَعْضِ حَاجَتِهِ.

= على رأي من قال: لا يحتاج في نية أول الصلاة إلى اعتبار عدد الركعات، ويختمل أنه سلم. قلت: والظاهر الثاني؛ للفظ "ثم"، وهي للتراخي، فيكون ذلك مذهبه، والعجب من مثل الباحي: أن الحنفية إذا أولوا قوله فليوتر بواحدة بأن يضمها مع الشفعة المتقدمة بدون السلام أبطلوا هذا التأويل، وإذا احتاجوا إلى ذلك بأنفسهم في أثر الباب لم يبق فيه النكارة، وهذا التوجيه وإن احتاره القاري أيضاً، لكن ليس في محله؛ فإنه يخالف مذهب الفاعل؛ لأن ابن عمر على قائل بنقض الوتر، فقد أخرج أحمد بسنده عن ابن عمر: "أنه كان إذا سئل عن الوتر، قال أما أنا فلو أوترت قبل أن أنام، ثم أردت أن أصلي بالليل، شفعت بواحدة ما مضى من وتري، ثم صليت مثني مثنى، فإذا قضيت صلاقي أوترت بواحدة" الحديث. "ثم صلى بعد ذلك ركعتين ركعتين التهجد، "فلما حشي" طلوع "الصبح" بعد ذلك "أوتر بواحدة" قال الزرقاني: هذه مسألة يعرفها أهل العلم بـ "نقض الوتر"، وروي مثله عن على وعثمان وابن مسعود وغيرهم على عدهم الزرقاني، وحكاه الترمذي عن جماعة من أصحاب النبي في ومن بعدهم قال: وذهب إليه إسحاق، ثم قال الزرقاني: وحالف في ذلك جماعة منهم أبو بكر أصحاب النبي المه أن أنه ملى ولم يعد الوتر، وروي مثله عن عمار وعائشة عن وكانت تقول: أوتران أللك، وهو قول مالك والشافعي والأوزاعي، وأحمد وأبي ثور وغيرهم. قلت: وبه قالت الحنفية. قال الشوكاني: وبه قال الثوري وابن المبارك، وحكاه القاضي عياض عن كافة أهل الفتيا، وحجنهم قوله في لا وتران في ليلة؛ وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما عن طلق بن علي، قاله الحافظ، قال الشوكاني: وحسنه الترمذي، قال عبد الحق: وغير الترمذي صحّحه، وأحرجه ابن حبان وصححه.

٢٧٤ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ كَانَ يُوترُ بَعْدَ الْعَثَمَة بِوَاحِدَةٍ. قَالَ مَالك: وَلَيْسَ عَلَى هَذه الْعَمَلُ عِنْدَنَا، وَلَكنْ أَدْنَى الْوَثْر ثَلاثٌ.

٢٧٥ - مَالك عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: صَلاةُ الْمَغْرِبِ
 وثرُ صَلاة النَّهَار.

= فقال: كان عمر ﴿ أَفقه من ابن عمر ﴿ كان ينهض في الثالثة بالتكبير، وقد أخرج النسائي عن عائشة: أن النبي ﴿ كان لا يسلم في ركعتي الوتر. قال النيموي: إسناده صحيح، وقال الحاكم: على شرط الشيخين، وروى أحمد عن عائشة بسنده بلفظ: "ثم أوتر بثلاث لا يفصل بينهن"، قال النيموي: بإسناد يعتبر به. قال يحيى: "قال مالك: وليس على هذا" الأثر "العمل عندنا" أهل المدينة بأن يصلي ركعة واحدة فقط لا غير، "ولكن أدنى" أي أقل "الوتر" عندنا "ثلاث" كما قال به الحنفية، إلا أن الفرق بين الحنفية والمالكية: أن الثلاث كلهم عندنا الحنفية بتسليمة واحدة، وعند المالكية بتسليمتين، وهذا على رواية "الموطأ"، وفيه روايات أخر ذكرها المباجي، لكن المشهور في متون المالكية هي رواية "الموطأ". قال في "الشرح الكبير": كره وصله بغير سلام لغير مقتد لكن المشهور في متون المالكية هي رواية "الموطأ". قال في "الشرح الكبير": كره وصله بغير سلام لغير مقتد بواصل، وكره وتر بواحدة من غير تقدم شفع، ولو لمريض أو مسافر. وفي "المدونة": قال مالك: لا ينبغي لأحد أن يوتر بواحدة ليس قبلها شيء لا في حضر ولا في سفر، لكن يصلي ركعتين ثم يسلم ثم يوتر بواحدة.

وتو صلاة النهار: وأخرج ابن أبي شيبة برواية ابن سيرين عن ابن عمر مرفوعاً قال: صلاة المعرب وتر النهار، قال العراقي: إسناده صحيح، وقال ابن التركماني: أخرجه النسائي وهو على شرط الشيخين، ولأحمد عن ابن عمر مرفوعاً: صلاة المغرب وتر النهار، فأوتروا صلاة الليل، ورواه الدار قطني عن ابن مسعود مرفوعاً، لكن سنده ضعيف، وقال البيهقي: الصحيح وقفه على ابن مسعود، وأخرج ابن أبي شيبة عن عائشة، قالت: "أول ما فرضت الصلاة ركعتين إلا المغرب فإلها وتر النهار"، وعن الشيباني عن حبيب عن ابن عمر شي. قال: صلاة الليل عليها وتر، وصلاة النهار عليها وتر، يعني المغرب آخر الصلوات، وأخرج عن محمد قال: لا أعلمهم يختلفون أن المغرب وتر صلاة النهار، وعن بحاهد قال: المغرب وتر النهار، وعن ابن سيرين مرسلاً، قال ين على ومؤدى الكل واحد يعني أن صلاة المغرب توتر صلاة النهار، فكذلك ينبغي أن توتر صلاة الليل بوتر، والمثلية ومؤدى الكل واحد يعني أن صلاة المغرب، فقيه دليل لمن قال: إن الوتر ثلاث بتسليمة واحدة، قال الإمام محمد بعد ذكر أثر الباب: وبهذا نأخذ، وينبغي لمن جعل المغرب وتر صلاة النهار أن يجعل وتر صلاة الليل مثلها لا يفصل بين صلاة المغرب بتسليم، وهو قول أبي حنيفة.

قال يحيى: قَالَ مَالك: مَنْ أُوْتَرَ أُوَّلَ اللَّيْلِ ثُمَّ نَامَ ثُمَّ قَامَ فَبَدَا لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ، فَلْيُصَلِّ مَثْنَى مَثْنَى، فَهُوَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ.

الوتر بَعْدَ الْفَجْرِ العِطلوع الفحرِ ٢٧٦ - مَالك عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُحَارِقِ البصرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عَبَّاس رَقَدَ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ فَقَالَ لِخَادِمِهِ: انْظُرْ مَا صَنَعَ النَّاسُ، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ قَدْ ذَهَبَ بَصَرُهُ، فَذَهَبَ الْخَادِمُ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: قَدْ انْصَرَفَ النَّاسُ مِنْ الصُّبْح، فَقَامَ عَبْدُ الله فَأُوْتَرَ، تُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ.

٢٧٧ - مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عَبَّاسٍ وَعُبَادَةً بْنَ الصَّامِتِ وَالْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ

ثم قام: آخر الليل، "فبدا له أن يصلى" التهجد، "فليصل" ما شاء "مثني مثني" ولا يعيد الوتر، "فهو أحب ما سمعت" من الآثار في هذه المسألة، "إليّ" متعلق "بأحب"، والمسألة إجماعية عند الأئمة كما تقدم، وإن روي فيه بعض الخلاف من الصحابة ومن بعدهم.

الوتر بعد الفجر: قضاء عندنا الحنفية، وكذا عند الحنابلة بذلك عن "نيل المآرب"، وكذلك هو قضاء عند الشافعية في وجه لهم، وفي وجه مثل المالكية كما قاله الحافظ في "الفتح"، وأداء عند المالكية إلى أن يصلي الصبح، إلا أنه خرج وقته الاختياري وبقى الضروري، وهل يقضى بعد صلاة الفحر أيضاً مختلف عند الأئمة.

رقد: في الليلة "ثم استيقظ، فقال لخادمه" لم يسم: "انظر ما صنع الناس، وهو" أي ابن عباس "يومنذ قد ذهب بصره" فلم يمكنه الاجتهاد في الوقت. قال في "الفتح الرحماني": قالوا: ذهب بصره؛ لتكلفه في إيصال الماء في عينيه في الوضوء. قلت: لكن المذكور فيما تقدم: أنه كان مسلك ابن عمر النضح في العين في غسل الجنابة، فتأمل. "فذهب الخادم" لينظر الناس "ثم رجع، فقال: قد انصرف الناس من" صلاة "الصبح، فقام عبد الله" بن عباس "فأوتر" بثلاث أولاً "ثم صلى الصبح". مالك أنه بلغه: وهكذا أخرجه محمد بن نصر في "كتاب الوتر" عن الإمام مالك بلاغًا: أن عبد الله بن عباس وعبادة بن الصامت الصحابيين والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ١٠٠٥ وعبد الله بن عامر بن ربيعة له رؤية، وأبوه صحابي. وَعَبْدَ الله بْنَ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَدْ أَوْتَرُوا بَعْدَ الْفَحْرِ.

٢٧٨ - مَالَكَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: مَا أَبَالِي لَوْ أُقِيمَتْ صَلاةُ الصُّبْحِ وَأَنَا أُوترُ.

٢٧٩ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ يَؤُمُّ قَوْمًا، فَخَرَجَ يَوْمًا إِلَى الصَّبْحِ، فَأَسْكَتَهُ عُبَادَةُ حَتَّى أَوْتَرَ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمْ الصُّبْحَ.

٢٨٠ - مَالِكُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ

قد أوتروا إلخ: يعني روي عنهم أنهم صلوا الوتر "بعد الفحر" قضاء عند من قال به، وفي الوقت الغير الاحتياري عند من ذهب إليه. قال الباجي: وهذا ما قدمناه: أن من أدرك الوتر قبل صلاة الصبح بعد الفجر فقد أدرك وقته، إلا أنه وقت ضرورة لا وقت اختيار، وقد يجوز أن يكون من أخره من هؤلاء إنما أخره نسيانًا، أو لأنه منعه من تبيين الوقت مانع. قال الزرقاني: وأجملهم في هذا البلاغ، ثم أسند الرواية عن كل واحد منهم كما ترى إلا ابن عباس رهِ.. فقد تقدم الرواية عنه. قلت: إلا أنه ذكر أثر ابن مسعود أيضاً في البين، ولا ضير فيه. ها أبالي إلخ: قال ابن الأثير: يقال: ما باليت أي لم أكترث به، وحكى الأزهري عن جماعة من العلماء معناه لا أكره. وفي "المصباح": لا أباليه ولا أبالي به أي لا أهتم به، ولا أكترث له، كذا في "الفتح الرحماني". "لو أقيمت صلاة الصبح وأنا أوتر" أي أصلي الوتر، يعني لا يمنعه ذلك من الوتر، وهذا صريح في كونه واحباً عنده، وقال للجيِّز: إذا أقيست الصلاة، فلا صلاة إلا المُكتوبة، وأشد منه أن من نسي الوتر حتى دخل في الصلاة يندب للفذ أن يقطع الصلاة ويجوز للمؤتم، وفي الإمام روايتان، كذا في "الشرح الكبير" للمالكية، ومع ذلك قالوا بعدم وحوبه. فخرج يوماً: "إلى" المسحد لصلاة "الصبح، فأقام المؤذن صلاة الصبح، فأسكته" أي المؤذن "عبادة حتى أوتر" أولاً "ثم صلى بهم الصبح" وأخرج محمد بن نصر قال: خرج عبادة بن الصامت يوماً لصلاة الفجر، فلما رآه المؤذن أخذ في الإقامة، فقال عبادة: كما أنت، فأوتر و لم يكن أوتر، فأوتر وصلى ركعتين قبل الفحر ثم أمره فأقام، وصلى، والترتيب في الوتر والفحر من أمارات الوجوب، فإن صلى أحد الصبح يقضي الوتر عندنا بعد ذلك أيضاً خلافاً للمالكية كما صرح به الباجي، وسيأتي البسط في ذلك، وعموم ما رواه أبو داود عن أبي سعيد ﷺ مرفوعاً: من نسى الوتر أو نام عنه، فليصله إذا ذكره يؤيد الأول.

يَقُولُ: إِنِّي لأُوترُ وَأَنَا أَسْمَعُ الإِقَامَةَ، أَوْ بَعْدَ الْفَجْرِ، يَشُكُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَيَّ ذَلكَ قَالَ. ٢٨١ - مالك عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: إِنِّي لأُوتِرُ بَعْدَ الْفَجْرِ.

قال يحيى: قَالَ مَالك: وَإِنَّمَا يُوتِرُ بَعْدَ الْفَحْرِ مَن نَامَ عَنْ الْوِتْرِ، وَلا يَنْبَغِي لأَحَدٍ أَنْ يَتَعَمَّدَ ذَلكَ حَتَّى يَضَعَ وِثْرَهُ بَعْدَ الْفَحْرِ.

مَا جَاءَ فِي رَكْعَتَي الْفَجْر

٢٨٢ - مَالك عَنْ نَافِعِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَر: أَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ اللهُ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ رَسُول الله الله الله عَنْ كَانَ إِذَا سَكَتَ الْمُؤذَّنُ عَنِ الأَذَانِ لِصَلاةِ الصَّبْحِ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلاةُ.

يقول إليٰ لأوتر: بعد طلوع الفجر. قال الزرقاني وكذا قاله أبو الدرداء وحذيفة، وبه قال مالك وأحمد والشافعي في القديم أنه وقت ضروري له. قلت: اختلط على الزرقاني 🗢 مذاهب الأئمة في ذلك، ولذا جمعهم في قول واحد، وليس كذلك، والصحيح أن هناك مسألتين، الأولى: مسألة وقت الوتر، وقد تقدم الكلام عليه منا مبسوطاً فيما تقدم من فروع الأثمة الأربعة، وحاصله: أن وقت الوتر في المشهور المرجح عند الأئمة الثلاثة من العشاء إلى طلوع الفجر وبعد طلوع قضاء عندهم، وعند الإمام مالك له وقتان: وقته الاحتياري إلى طلوع الفجر، ووقته الضروري إلى صلاة الصبح، فهذه الآثار الواردة في الباب كلها محملها عند الأئمة الثلاثة قضاء الوتر في غير وقته، وعند المالكية أداؤه في وقته الضروري، فلا تغفل. وأنا أسمع الإقامة إلخ: لصلاة الصبح "أو" شك من الراوي قال: "بعد الفجر"، وأنا أسمع الإقامة "يشك عبد الرحمن" بن القاسم "أي ذلك" من اللفظين "قال" عبد الله بن عامر، ولكن المعني متقارب، وكذلك بالشك أخرجه محمد بن نصر في قيام الليل.

وإنما يوتو: أي يصلي الوتر "بعد" طلوع "الفجر"، وكذا بعد صلاة الفجر عند من قال به. "من نام عن الوتر" أو نسيه، "ولا ينبغي لأحد أن يتعمد ذلك حتى يضع وتره بعد الفجر" وهذا الأمر مجمع عليه عند الأئمة الأربعة؛ لأنه خرج وقته الاختياري عند بعضهم، ووقت الأداء عند الآخر. إذا سكت المؤذن: يؤخذ منه أنه لا يشتغل بالصلاة عند الأذان، بل يجيب الأذان أولاً، ثم يصلي ركعتي الفحر. "عن الأذان" الثاني الذي يكون "لصلاة الصبح"، =

٢٨٣ - مَالِكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ الله عَلَيْ لَيْخَفِّفُ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ حَتَّى إِنِّي لِأَقُولُ: أَقَرَأَ بِأُمِّ الْقُرْآنِ أَمْ لا؟ رَسُولُ الله عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْد الله بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْد الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ: سَمِعَ قَوْمٌ الإقَامَةَ، فَقَامُوا يُصَلُّونَ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ الله عِلَى فَقَالَ:

= قام و"صلى ركعتين خفيفتين" يعني يقصر فيهما القراءة والركوع والسحود؛ ليبادر إلى صلاة الصبح أول الوقت كما جزم به القرطبي في حكمة تخفيفهما، أو ليدخل في الفرض بنشاط تام، وهذا الثاني الأوجه، أو ليدخل في صلاة النهار بركعتين خفيفتين كما بدأ صلاة الليل بالخفيفتين، قال محمد بعد ذكر الحديث: وبهذا ناخذ، الركعتان قبل صلاة الفجر يخففان، وسيأتي الكلام عليه مبسوطاً. "قبل أن تقام الصلاة" بضم الفوقانية، والحديث من مستدلات الحنفية في أن أذان الصبح لا يصح قبل الفجر، ووجه الاستدلال: أنه أطلق على هذا الأذان الثاني الأذان الصلاة الصبح، فعلم بهذا أن هذا الأذان كان للصلاة، وأما الأذان الأول كان لمعان أخر كما ورد، وأيضاً فيه حجة أخرى بأنه في كان يصلي ركعتي الفجر إذا أذن، ولا يجوز ركعتا الفجر قبل الوقت إجماعاً، فعلم أن الأذان لا يكون قبل الفجر للصبح، ولم يتأمل في وجه الاستدلال من قال: لا حجة فيه؛ لاحتمال أن يكون المراد به الأذان الثاني، والحنفية لم ينكروا وجود الأذان قبل الفجر، بل قالوا: لا يصح الأذان للصلاة قبل الوقت، والفرق بينهما كالفرق بين السماء والأرض.

ركعتي الفجو: اللتين قبل صلاة الفحر أقوالاً لا أفعالاً، وتقدم ما قال محمد في موطئه بعد ذكر حديث حفصة: وبمذا ناحذ، الركعتان قبل صلاة الفجر يخففان. "حتى" ابتدائية "إين" بكسر الهمزة وشدة النون "لأقول" – بلام التأكيد –: "أقرأ" بحمزة الاستفهام "بأم القرآن" الفاتحة أيضاً "أم لا؟" قال القرطبي: ليس معناه أنحا شكت في قراءة الفاتحة، وإنحا معناه أنه كان يطيل القراءة في النوافل، فلما حفف القراءة فيهما صار كما لم يقرأ بالنسبة إلى غيرها من الصلوات، فلا متمسك فيه لمن زعم أنه لا قراءة في ركعتي الفجر أصلاً، قاله الزرقاني. قال القاري: قال الطحاوي: ذهب قوم إلى أنه لا يقرأ في ركعتي الفجر، وقال قوم: يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب خاصة، ثم أورد أحاديث على بطلان القولين. فقاموا يصلون، ويحتمل أن يكونوا دخلوا عند الإقامة، فقاموا يصلون، والأول أظهر. قال ابن العربي في "شرح الترمذي"؛ يصلون، ويحتمل أن يكونوا دخلوا عند الإقامة، فقاموا يصلون، والأول أظهر. قال ابن العربي في "شرح الترمذي"؛ لم يذكر في حديث مالك: هل هما ركعتان للفجر أم نافلة؟ فإن كانت نافلة مبتدأة، فيحق أن يقال ذلك فيهما، وإن كان ركعتا الفجر، فلا ينبغي له أيضاً أن يفعل ذلك. "فخرج عليهم رسول الله على فقال: أصلاتان معا؟" لأن الخامة من الصلاة، قاله الزرقاني، والمعنى: أن إحدى الصلاتين التي تصلي أنت، والثانية التي أقيمت لها تصليان معا؟" لأن

"أَصَلاتَان مَعًا؟ أَصَلاتَانِ مَعًا؟" وَذَلِكَ فِي صَلاةِ الصُّبْحِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ.
الله الفرض والنفل
١٨٥ - مَالِك أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ وَهِنِي فَاتَتْهُ رَكْعَتَا الْفَحْرِ، فَقَضَاهُمَا بَعْدَ أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ.

٢٨٦ - مَالِك عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَنَّه صَنَعَ مِثْلَ اللَّذِي صَنَعَ ابْنُ عُمَرَ.

= وهذا أوضح قرينة على أن الإنكار كان على الاشتراك والمحالطة، لا على التنفل عند إقامة المكتوبة، "أصلاتان معا"؟ قال الباجي: إنكار وتوبيخ، وذلك كان في صلاة الصبح في الركعتين اللتين قبل الصبح، الظاهر أن هذا مدرج من كلام يجيى بن يجيى الراوي، وليس هذه الزيادة في رواية محمد في موطئه، وقال بعد ذكر الحديث: يكره إذا أقيمت الصلاة أن يصلي الرجل تطوعاً غير ركعتي الفجر خاصة؛ فإنه لا بأس بأن يصليهما الرجل وإن أعذ المؤذن في الإقامة، وكذلك ينبغي وهو قول أبي حنيفة. وقال ابن رشد في "البداية": الذي لم يصل ركعتي الفجر وأدرك الإمام في الصلاة، أو دخل المسجد ليصليهما فأقيمت الصلاة، فليدخل مع الإمام في الصلاة، ولا يركعهما في المسحد والإمام يصلي الفرض، وإن كان لم يدخل المسجد، فإن لم يخف أن يفوته الإمام بركعة فليركعهما خارج المسجد، وإن خاف فوات الركعة فليدخل مع الإمام، ثم يصليهما إذا طلعت الشمس، ووافق أبو حنيفة مالكاً في الفرق بين أن يدخل المسجد أو لا يدخله، وخالفه في الحد في ذلك، فقال: يركعهما خارج المسجد ما ظن أنه يدرك ركعة من الصبح مع الإمام، وقال الشافعي: إذا أقيمت الصلاة فلا يركعهما أصلاً لا داخل فمن حمل هذا على عمومه لم يجزهما أصلاً، ومن قصره على المسجد فقط أجاز ذلك خارج المسحد، والعلة عنده إلى العموم فعلة النهي عنده إنما هو الاشتغال بالنفل عن الفريضة، ومن قصر ذلك على المسجد، فالعلة عنده إلى العموم فعلة النهي عنده إنما وواحد؛ لمكان الاختلاف على الإمام، وقد ورد منصوصاً، ثم ذكر حديث الباب. قلت: وهذه العلة أولى؛ لوروده في النص.

أنه إلى: أيضاً "صنع مثل الذي صنع ابن عمر على " من قضائهما بعد الشمس، وأجاز الشافعي وغيره قضاءهما بعد سلام الإمام؛ لحديث عمر بن قيس: "رأى النبي الله رجلا يصلي بعد الصبح ركعتين، فقال الله: أصلاة الصبح مرتين. فقال الرجل: إني لم أكن صليت الركعتين قبلها، فصليتهما الآن، فسكت الله وأي ذلك مالك وأكثر العلماء؛ للنهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، قاله الزرقاني. وقال ابن العربي: أما من لم يصلهما حتى صلى الصبح، فقال مالك على يصليهما إذا طلعت الشمس، وقال الشافعي: يصليهما بعد صلاة الصبح، =

فَضْلُ صَلاقِ الْجَمَاعَةِ عَلَى صَلاةِ الْفَذِّ

٢٨٧ - مَالُكُ عَنْ نَافِع، عَنْ عَبْد الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: صَلاةُ الْحَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلاةَ الْفَذِّ بِسَبْع وَعِشْرِينَ دَرَجَةً.

= وقد فعل ابن عمر هما مثل مذهب مائك، وهو الصحيح؛ لنهي النبي عن الصلاة بعد الصبح. وقال ابن رشد في "البداية": إذا فاتت حتى صلى الصبح، فقالت طائفة: يقضيها بعد صلاة الصبح، وقال قوم: يقضيها بعد طلوع الشمس، ومن هؤلاء من جعل لها هذا الوقت غير متسع، ومنهم من جعله لها متسعاً، فقال: يقضيها من لدن طلوع الشمس إلى وقت الزوال، ولا يقضيها بعد الزوال، وهؤلاء الذين قالوا بالقضاء منهم من استحب ذلك، ومنهم من خير فيه. قلت: والذين خيروا فيه منهم الإمام مالك. قال في "المدونة": سألنا مالكاً عن عن الرجل يدخل في المسجد بعد طلوع الصبح، و لم يركع ركعتي الفجر، فتقام الصلاة، أيركعهما؟ فقال: لا، وليدخل في الصلاة، فإذا طلعت الشمس، فإن أحب أن يركعهما فعل. وقال أيضاً في موضع آخر: فإذا طلعت الشمس، فإن أحب أن يركعهما المنفعي، وقال الشافعي يقضي مؤبداً ولو بعد الصبح، فليفعل. وقال العيني: اختلف العلماء في الوقت الذي يقضيهما، فأظهر أقوال الشافعي يقضي مؤبداً ولو بعد الصبح، وأبي ذلك مالك، ونقله ابن بطال عن أكثر العلماء، وقالت طائفة: يقضيهما يعد طلوع الشمس، وروي ذلك عن ابن عمر والقاسم بن محمد، وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور، ورواية البويطي عن الشافعي، وقال ابن عمر والقاسم بن محمد، وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور، ورواية البويطي عن الشافعي، وقال مالك ومحمد بن الحسن: يقضيهما بعد الطلوع إن أحب، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يقضيهما.

فضل صلاة إلى الفضل بالفاء والضاد المعجمة: الزيادة. و"الفذ" بشد الذال المعجمة: المنفرد، يقال: فذ رجل من أصحابه إذا بقي وحده، وفضل صلاة الجماعة على الفذ مما لا ينكره أحد مع الاختلاف فيما بينهم في حكمها من الندب والوجوب. تفضل إلى: بفتح أوله وسكون الفاء وضم الضاد المعجمة أي تزيد باعتبار الأجر "صلاة" بالنصب "الفذ" أي المنفرد، ولفظ مسلم: صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده بسبع وعشرين درجة. قال الترمذي: عامة من رواه قالوا: خمساً وعشرين إلا ابن عمر؛ فإنه قال: سبعاً وعشرين. قال الحافظ: لم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عن العمري عند عبد الرزاق بلفظ: "خمس وعشرين"، والعمري ضعيف، ووقع عند أبي عوانة في مستخرجه من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع: "بخمس وعشرين"، وهي شاذة مخالفة لرواية الحفاظ من أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع، وإن كان راويها ثقة. قال الباحي: يقتضي أن صلاة المأموم تعدل ثمانية وعشرين درجة من صلاة الفذ؛ لألها تساويها وتزيد عليها سبعاً وعشرين درجة، وفي رواية الصحيحين من حديث أبي هريرة: صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته في بيته وفي درجة، وفي رواية الصحيحين من حديث أبي هريرة: صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه حمسة وعشرين ضعفا، وسيأتي الجمع بين عدد الحديثين في شرح الحديث الآتي، وحكى ابن رسلان و

٢٨٨ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُــرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: صَلاقُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلاةِ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ بِحَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا.

٢٨٩ – مَالِكَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُــرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ:

عن الرمادي في معنى الحديث: يحتمل أن تضعف الصلاة فتصير ثنتين، ثم تضعف الاثنان فتصير أربعة، ثم
 تضعف الأربعة فتصير ثمانية، وهكذا إلى أن ينتهي إلى خمسة وعشرين ضعفاً، وذلك شيء كثير من فضله تعالى،
 قال ابن أرسلان: وحمله على هذا أعود.

صلاة الجماعة إلى: أي صلاة أحدكم في الجماعة "أفضل من صلاة أحدكم وحده" منفرداً "بخمسة" بالتاء، وفي رواية: بحذفها "وعشرين جزءا" تقدم ما قال الترمذي: عامة من رواه قالوا: خمساً وعشرين إلا ابن عمر؛ فإنه قال: سبعاً وعشرين قال الحافظ: وأما غير ابن عمر فصح عن أبي سعيد وأبي هريرة هيء، كما في هذا الباب أي باب فضل الجماعة عند البخاري، وعن ابن مسعود عند أحمد وابن حزيمة، وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه والحاكم، وعن عائشة وأنس عند السراج، وورد أيضاً من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت وكلها عند الطبراني، واتفق الجميع على خمس وعشرين سوى رواية أبي، فقال: أربع أو خمس على الشك، وسوى رواية أبي، فقال: أربع أو خمس على الشك، وسوى رواية أبي، فقال: أربع أو خمس حفظه ضعف، فرجعت الروايات كلها إلى الخمس والسبع؛ إذ لا أثر للشك.

قلت: واختلف في توجيه العددين، فمنهم من حاول الترجيح، ومنهم من قصد الجمع بينهما، أما الأول، فقيل: رواية الخمس أرجح؛ لكثرة رواتما، وإليه مال الترمذي كما تقدم، وقيل: رواية السبع؛ لأن فيها زيادة من عدل حافظ، وأما الثاني، فقد جمع بينهما بوجوه، منها: أن ذكر القليل لا ينفي الكثير. ومنها: أنه الله أخبر بالخمس أولاً، ثم أعلمه الله بزيادة الفضل فأخبر بالسبع. ومنها: أن اختلاف العددين باختلاف مميزهما، فقيل: الدرجة أصغر من الجزء، وتعقب بأن الذي روي عنه الجزء روي عنه الدرجة، وقيل: الجزء في الدنيا والدرجة في الآخرة، وهذا أيضاً مبني على التغاير. ومنها: الفرق بقرب المسجد وبُعده. ومنها: الفرق بحال المصلي كأن يكون أخشع أو أعلم. ومنها: الفرق بإيقاعها في المسجد أو خارجه. ومنها: الفرق بالمنتظر للصلاة وغيره. ومنها: الفرق بالمنتظر للصلاة وغيره. والعشاء، الفرق بإدراك كلها أو بعضها. ومنها: الفرق بكثرة الجماعة وقلتهم. ومنها: أن السبع مختصة بالحهرية والخمس وقيل: باللمرية. قال الحافظ: وهذا الوجه عندي أوجهها.

"وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِحَطَبٍ فَيُحْطَبَ، ثُمَّ آمُرَ بِالصَّلاةِ فَيُؤذَّنَ لَهُا، ثُمَّ آمُرَ رَجُلاً فَيَوُمَّ النَّاسَ، ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى رِجَالٍ فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ،

والذي نفسي إلح: أي ذاتي أو روحي "بيده" قسم كان رسول الله الله على أمر لا شك فيه؛ تنبيها على عظم شأنه، "لقد همت" اللام حواب القسم، والهم هو العزم، وقيل: دونه، "أن آمر" بالمد وضم الميم "بحطب، فيحطب" بالفاء والنصب عطفاً على المنصوب، وكذا الأفعال الواقعة بعده، قال الحافظ: أي بكسر؛ ليسهل اشتعال النار به، وتعقب بأنه لم يقل أحد من أهل اللغة: معنى يحطب يكسر، بل معناه: يجمع. قال الطبيي: يقال: حطبت الحطب واحتطبته أي جمعه. قال الطبيي: يقال: حطبت الحطب واحتطبته أي "معته. قال القاري: "فيحطب" كذا وجدناه في "البخاري" و"جمع الحميدي" و "جماء الأصول"، وفي "المصابيح": فيحتطب، "ثم آمر" بالمد وضم الميم ونصب الراء "بالصلاة" قال النووي: حاء في رواية: أن هذه الصلاة التي هم بتحريقهم للتحلف عنها هي العشاء، وفي رواية: الجمعة، وفي رواية: الصلاة مطلقا، وكله صحيح، ولا منافاة في ذلك، "فيؤذن لها، ثم آمر" بالنصب "رجلاً، فيؤم" بالرفع والنصب "الناس" فيه دليل لجواز استخلاف الإمام وانصرافه لعذر، قاله القاري، "ثم أخالف" فيه جواز الانصراف بعد الإقامة لعذر، قاله النووي، حالف إلى زجال أي أناه إذا غاب عنه، وقال الزعشري: يقال: حالفني إلى كذا إذا قصده، وأنت مول عنه، والمعنى: أخالف إلى نجال أذهب إليهم، قاله العينى، وقال الزرقاني: المعنى: أخالف الفعل الذي أظهرت من إقامة الصلاة، فأتركه وأسير إليهم، أو أخالف ظنهم في أني مشغول بالصلاة عن أحالف الفعل الذي أظهرت من إقامة الصلاة، فأتركه وأسير إليهم، أو أخالف ظنهم في أني مشغول بالصلاة عن قصدي إليهم، أو معنى أخالف أتخلف عن الصلاة، إلى قصد المذكورين.

فأحرق إلخ: بشدة الراء للتكثير والمبالغة، قال العيني: فيه جواز العقوبة بالمال بحسب الظاهر؛ لأن التحريق عقوبة مالية، واستدل به قوم من القائلين بذلك من المالكية، وعزى ذلك إلى مالك، وأحاب الجمهور عنه بأنه كان ذلك في أول الإسلام، ثم نسخ. "عليهم" أي المتخلفين عن الصلاة "بيوقم" بالنار؛ عقوبة لهم، وفيه إشعار بأن العقوبة ليست قاصرة على المال فقط، بل المراد تحريقهم مع بيوقم، ولفظ مسلم: فأحرق بيوتاً على من فيها، واختلف العلماء في حواز التحريق، قال الباجي: الخبر ورد مورد الزجر، وحقيقته غير مرادة، وإنما المراد المبالغة؛ لأن الإجماع منعقد على منع عقوبة المسلمين بذلك، وقيل: إن المنع وقع بعد نسخ التعذيب بالنار، وكان قبل ذلك حائزاً، فحمل التهديد على حقيقته غير ممتنع، قاله العيني، قلت: هذا إذا ثبت ألهم كانوا مسلمين، وقد ورد عن الصحابة أنه لا يتخلف عن الجماعة في زمالهم إلا منافق بين النفاق، والجمهور على حواز تحريق الكفار. قال الباحي: واختلف العلماء في صلاة الجماعة، فذهب بعض أصحابنا وأصحاب الشافعي إلى أن الجماعة فرض كفاية، وذهب بعضهم إلى ألها سنة مؤكدة، وقال داود: إن صلاة الجسماعة فرض عين. وقال ابن رشد في "البداية": =

وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِه لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنهُ يَجِدُ عَظْمًا سَمِينًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ، لَشَهِدَ الْعِشَاءَ".

٢٩٠ - مَالك عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ الله، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ تُابِتٍ قَالَ: أَفْضَلُ الصَّلاة صَلاتُكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ، إلا صَلاةَ الْمَكْتُوبَةِ.

= ذهب الجمهور إلى ألها سنة أو فرض على الكفاية، وذهبت الظاهرية إلى ألها فرض عين على كل مكلف، وقال العبني: قيل: سنة مؤكدة كما قاله القدوري، وفي "شرح الهداية": عامة مشابخنا ألها واجبة، وفي "المفيد": الجماعة واحبة وتسميتها سنة؛ لوجوبها بالسنة، وقيل: فرض كفاية، وهو اختيار الطحاوي والكرخي وغيرهما. والذي ينفسي بيده: أعاد القسم مبالغة في التأكيد "لو يعلم أحدهم" يعني المنافقين المتعلفين عن الصلاة "أنه يجد" في المسجد "عظماً" كذا في رواية "الموطأ"، ولفظ البخاري: "عرقا" بفتح العين وسكون الراء، العظم الذي أخذ منه الملحم، وهو أشد مبالغة في الخساسة المقصودة بالذكر، إلا أن الوصف بقوله: "مميناً" أنسب للعظم، قال ابن حجر: قيد به؛ لأن العظم السمين فيه دسومة قد يرغب في مضغه لأجلها، "أو مرماتين" قال القاري: "أو" يمعن "بل"، قلت: ويحتمل التنويع أيضاً، والمرماتين: بكسر الميم وقد تفتح تثنية مرماة، قال الخليل: هي ما بين ظلفي الشاة، وحكاه أبو عبيد، وقال: لا أدري ما وجهه، ونقل المستملي في روايته في "كتاب الأحكام" عن الفربري قال: قال يونس عن محمد بن سليمان، عن البخاري: المرماة بكسر الميم مثل منساة وميضاة: ما ين ظلفي الشاة من اللحم، قال عياض: فالميم على هذا أصلية. "حستين" بفتحتين أي جيدتين، قال الطيبي: "حستين" بدل من "مرماتين"؛ إذا أريد بهما العظم الذي لا لحم عليه، "لشهد العشاء" أي صلاقا بحذف المضاف، والمراد: التوبيخ والإشارة إلى ذم المتخلفين عن الصلاة بوصفهم بالحرص على الشيء الحقير، يعني لو علم أحدهم أنه لو حضر صلاة العشاء لحصل له حظ دنيوي لحضرها وإن كان خسيساً صغيراً من مطعوم، ولا يحضر الصلاة على كثرة ما رتب عليها من الثواب.

أفضل الصلاة: بعمومه يشمل جميع أنواع الصلاة "صلاتكم في بيوتكم"؛ لبعدها عن الرياء، ولنزول الرحمة والبركة في البيوت. "إلا الصلاة المكتوبة" أي الفريضة، وما كان في معناها من شعار الشريعة كالعيد وغيره، قال الزرقاني: ظاهره يشمل كل نفل، لكنه محمول على ما لا يشرع له التحميع كالتراويح والعيدين، قال العيني: فيه أن صلاة التطوع فعلها في البيوت أفضل من فعلها في المسجد، ولو كانت في المساجد الفاضلة التي تتضعف فيها الصلاة على غيرها، وقد ورد التصريح بذلك في إحدى روايتي أبي داود؛ لحديث زيد بن ثابت هذا، فقال فيها: صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا، إلا المكتوبة. وإسناده صحيح.

مَا جَاءً في الْعَتَمَة وَالصُّبْحِ

رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ شُهُودُ الْعَشَاءِ وَالصَّبُّحِ، لا يَسْتَطِيعُونَهُمَا"، وَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ شُهُودُ الْعَشَاءِ وَالصَّبُّحِ، لا يَسْتَطِيعُونَهُمَا"، أَوْ نَحْوَ هَذَا.

٢٩٢ - مَالك عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ قَالَ: "بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ إِذْ وَجَــدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ،

بيننا وبين المنافقين: آية وعلامة، وهي "شهود" صلاتي "العشاء والصبح" قال ابن عبد البر: كذا ليجيى، وقال جمهور رواة "الموطأ": صلاة العتمة بلفظ الترجمة، وهو الأوجه؛ لمطابقة الترجمة، "لا يستطيعونهما" أي لا يحضر المنافقون هاتين الصلاتين، قال على في صلاة الصبح والعشاء: ما يشهدهما منافق، وقال ابن عمر الحمن: "كنا إذا فقدنا الرجل في هاتين الصلاتين أسأنا به الظن: العشاء والصبح"، وقال شداد بن أوس: من أحب أن يجعله الله من الذين يدفع الله بحم العذاب عن أهل الأرض، فليحافظ على صلاة العشاء وصلاة الصبح في جماعة، "أو نحو هذا" قال الباجي: شك من الراوي أو يفعل ذلك على سبيل التوقي في العبارة.

بينها إلح: قال العيني: أصل "بينما" بين، فأشبعت الفتحة، فصارت ألفاً، وزيدت فيه الميم، فصارت بينما، ويقال: بينا بدون الميم أيضاً، وهما ظرفا زمان بمعنى المفاحاة، ويضافان إلى جملة من فعل وفاعل، ومبتدأ وحبر، ويحتاجان إلى حواب يتم به المعنى، والمبتدأ ههنا قوله: "رجل" خصص بالصفة، وهي قوله: "يمشي"، وخبره قوله: "وحد". "رجل" نكرة مخصصة بصفة، وهي "يمشي "بطريق" الباء بمعنى "في"، "إذ وجد غصن" قال في "المجمع": الغصن والأغصان: أطراف الشجر ما دامت نابتة، ويجمع على غصون، "شوك على الطريق، فأخره" أي نحاه عن الطريق، ولفظ البخاري: "فأخذه"، "فشكر الله له فغفر له" أي رضي فعله وقبله منه، قال الباجي: يحتمل أن يريد حازاه على ذلك بالمغفرة أو أثنى عليه بما اقتضى المغفرة له، ويحتمل أن يريد به أمر المؤمنين بشكره والثناء عليه بجميل فعله، ثم اعلم أن للحديث عند البخاري وغيره خمسة أجزاء، الأول: أخذ الغصن، والثاني: الشهداء، والثالث: الاستهام، والرابع: التهجير، والخامس: الحبو، لفظ البخاري عن أبي هريرة: أن رسول الله في قال: بينما رجل يمشي بطريق وحد غصن شوك على الطريق، فأحذه، فشكر الله، فغفر له، ثم قال: الشهداء خمس: المطعون والمبطون والغريق وصاحب الحدم والشهيد في سبيل الله، وقال: لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول، ثم لم فجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في العدمة والصبح لأتوهما ولو حبوا، عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في العدمة والصبح لأتوهما ولو حبوا، عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في العدمة والصبح لأتوهما ولو حبوا، عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في العدمة والصبح لأتوهما ولو حبوا، عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في العدمة والصبح لأتوهما ولو حبوا، عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في العدمة والصبح لأتوهما ولو حبوا، عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في العدمة والصبح لأتوهما ولو حبوا، عليه المهمون ما في العدم والشهما المهمون ما في العدمة والصبح لأتوهما ولو حبوا، عليه المه المهمون ما في العدمون ما في العدم المورد ما في العدمون ما في العدم عليه العدم المورد على المؤمون ما في العدم المؤمون ما في العدم العدم المؤمون ما في العدم المؤمون المؤمون المؤمون المؤمون ما في العدم ا

فَأَخَّرَهُ، فَشَكَرَ الله لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ"، وَقَالَ: "الشُّهَدَاءُ حَمْسَةٌ: الْمَطْعُونُ، وَالْمَبْطُونُ، المحلم المعلى المحلم وَالغَرِقُ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ الله"، وَقَالَ: "لو يعلم النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلا أَنْ يَسْتَهِمُوا عَلَيْه لاسْتَهَمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ

= والمذكور في رواية "الموطأ" منها الاثنان فقط، الأول: ما تقدم من أخذ الشوك، والثاني: قصة الشهادة كما سيأتي بعدها، وليس في رواية يجيى الأمور الباقية، فأشكل مناسبة الحديث بالترجمة، قال الباحي: معنى تعلق هذا الحديث بالترجمة على رواية يجيى أنه ذكر أولاً: أن بيننا وبين المنافقين إتيان العشاء والصبح، ثم أدخل حديث الغصن هذا مع نزارة هذا الفعل وصغره في النفس، فكيف بإتيان العشاء والصبح؟ وهذا حض على المبادرة إلى إتيافهما قال الزرقاني: وتعسفه لا يخفى، وعلى تقدير تمشيته في هذا، فكيف يصنع بالحديث بعده، وتبعه ابن المنير في هذا التوجيه، واعترف بعدم مناسبة الثاني، وإنما أدى الإمام هذه الأحاديث على الوجه الذي سمعه، وليس غرضه منه إلا الحديث الأخير، وهو: لو يعلمون ما في العتمة، الحديث.

وقال إلخ: وهذا الجزء الثاني "الشهداء" جمع شهيد، سمي به؛ لأن الملائكة تشهدون موته، فكان مشهوداً، وقيل: مشهود له بالجنة، فعلى هذا الشهيد فعيل معنى مفعول، وقيل: سمي به؛ لأنه حي عند الله تبارك وتعالى حاضر، ويشهد حضرة القدس، وقيل: لأنه شهد ما أعد الله له من الكرامات، وقيل: لأنه يستشهد مع النبي الله يوم القيامة على سائر الأمم المكذبين، فعلى هذه المعاني يكون الشهيد بمعنى الشاهد، قاله العيني. وقال القاري: بمعنى فاعل؛ لأنه يشهد مقامه قبل موته، وقيل: بعنى المفعول؛ لأن الملائكة تحضره مبشرة له. "خمسة" بالتاء في جميع النسخ، ورواية البحاري "خمس" بدون التاء، قال العيني: الأصل بالتاء، لكن إذا كان المميز غير مذكور جاز الأمران، وسيأتي في الجنائز: "الشهادة سبع سوى القتل"، والاختلاف في العدد في أمثال ذلك لا يوجب تناقضاً، كما هو مشهور عند المشايخ، ثم فسر المخمسة بقوله: "المطعون" أي أحدها، وهو الميت بالطاعون أي الوباء، "و" ثانيها: "المبطون" أي الميت بمرض البطن مطلقاً أو الاستسقاء أو الإسهال، قال القرطبي: اختلف هل المراد بالبطن الاستسقاء أو الإسهال على قولين للعلماء، "والغرق" بفتح الغين المعجمة وكسر الراء آخره قاف: الميت بالغرق، ولفظ البحاري: "الغريق"، قال القاري: بفتح الظاهر أنه مقيد بمن ركب البحر ركوباً غير محرم، "وصاحب الهدم" بفتح فسكون: الميت تحته، قال القاري: بفتح الله في "النهاية": الهدم بالتحريك: البناء المهدوم، فعل بمعنى مفعول، وبالسكون: الفعل نفسه، المدال وتسكن، قال في "النهاية": الهدم بالتحريك: البناء المهدوم، فعل بمعنى مفعول، وبالسكون: الفعل نفسه، فقيل: عبر عن المقتول بالشهيد؛ لأنه هو الشهيد الكامل، فهو من قبيل قول الشاعر:

أو يقال: إن الشهيد مكرر في كل واحد منها، فتقديره: الشهيد المطعون، والشهيد كذا وكذا، والشهيد القتيل ف سبيل الله تعالى.

أنا أبو النجم وشعري شعري

مَا فِي التَّهْجِيرِ لاسْتَبَقُوا إلَيْه، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصَّبْحِ لِأَتُوهُمَا وَلَوْ حَبُوا".

٢٩٣ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَثْمَة، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقَدَ سُلَيْمَانَ بْنَ أَبِي حَثْمَة فِي صَلَاةِ الصَّبْحِ، وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ غَدَا إلَى السَّوقِ، وَمَسْكَنُ سُلَيْمَانَ بَيْنَ السُّوقِ وَالْمَسْجِدِ، فَمَرَّ عَلَى الشِّفَاءِ أُمِّ سُلَيْمَانَ، فَقَالَ السُّوقِ، وَمَسْكَنُ سُلَيْمَانَ بَيْنَ السُّوقِ وَالْمَسْجِدِ، فَمَرَّ عَلَى الشِّفَاءِ أُمِّ سُلَيْمَانَ، فَقَالَ لَهُ بَاتَ يُصَلِّي، فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ، فَقَالَ عُمَرُ: لأَنْ أَشُومَ لَيْلَةً عَيْنَاهُ، فَقَالَ عُمَرُ: لأَنْ أَشُومَ لَيْلَةً مَيْنَاهُ، فَقَالَ عُمَرُ: لأَنْ أَشُومَ لَيْلَةً مَيْنَاهُ، فَقَالَ عُمَرُ: لأَنْ أَقُومَ لَيْلَةً .

٢٩٤ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ الأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: حَاءَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى صَلاة الْعِشَاءِ، فَرَأَى أَهْلَ الْمَسْجِدِ قَلْيلاً، فَاضْطَجَعَ فِي مُؤَخَّر الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ النَّاسَ أَنْ يَكُثُرُوا،

ينتظر الناس إلخ: قال الباجي: لأن من أدب الأئمة ورفقهم بالناس انتظارهم بالصلاة إذا تأخروا، وتعجيلها إذا المجتمعوا، وقد روى حابر أنه ﷺ يفعله في صلاة العشاء، "فأتاه" أي عثمان "ابن أبي عمرة" فيه وفيما بعده التفات، والأصل: فأتيته، فحلست إليه، "فحلس إليه" ليقتبس منه علماً، أو يقتدي به أو يسأله حاجة، "فسأله من هو"؟ ولعل السؤال كان لأجل الظلام ونحوه، "فأحبره، فقال: ما معك من القرآن؟ فأحبره" بما معه من القرآن، -

فقد إلى السوق" وكان "مسكن سليمان بن أبي حثمة في صلاة الصبح" يوماً، و"أن عمر بن الخطاب غدا" أي ذهب "إلى السوق" وكان "مسكن سليمان" المذكور "بين السوق والمسجد" النبوي، ولذلك استعمله عمر على الشفاء" السوق؛ لقربه منه، فلما ذهب عمر في إلى السوق على مسكنه في الطريق، "فمر" عمر في "على الشفاء" بكسر الشين المعجمة وبالفاء الخفيفة "أم سليمان" المذكور بدل أو عطف بيان، قيل: اسمها ليلى، وشفاء لقبها، "فقال لها" عمر: "لم أر" ولدك "سليمان في" صلاة "الصبح" في المسجد، وفيه تفقد الإمام رعبته، وأيضاً إشارة على مواظبة سليمان لصلاة الصبح معه، "فقالت" الشفاء: "إنه بات" أي سهر "يصلي" في الليل، "فغلبت عيناه" الظاهر أنه نام، فلم يستيقظ وقت الصلاة، ويحتمل أن يكون المعنى: غلبتهما له بأن بلغ منه النوم مبلغاً لا يمكنه الصلاة معه، فنام عن صلاة الجماعة، قاله الباجي، "فقال عمر" في: "لأن أشهد" أي أحضر "صلاة الصبح في الجماعة أحب إلى من أن أقوم" أصلي "ليلة" أي من إحياء الليلة بالنوافل؛ كما في ذلك من الفضل الكبير، حتى أن الجماعة عند كثير من المشايخ من الواجبات والفروض الكفاية، فهو آكد من النوافل.

فَأَتَاهُ ابْنُ أَبِي عَمْرَةً، فَحَلَسَ إلَيْهِ، فَسَأَلَهُ مَنْ هُوَ؟ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: مَا مَعَكَ منْ الْقُرْآنِ؟ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: مَا مَعَكَ منْ الْقُرْآنِ؟ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: مَنْ شَهِدَ العِشاءَ فَكَأَنَّمَا قَامَ نصْفَ لَيْلَةٍ، وَمَنْ شَهِدَ العِشاءَ فَكَأَنَّمَا قَامَ نصْفَ لَيْلَةٍ، وَمَنْ شَهِدَ العِشاءَ فَكَأَنَّمَا قَامَ نصْفَ لَيْلَةٍ، وَمَنْ شَهِدَ العِشاءَ فَكَأَنَّمَا قَامَ لَيْلَةً.

إعَادَةُ الصَّلاةِ مَعَ الإمَامِ

٥٩٥ - مَالك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي الدِّيلِ يُقَالُ لَهُ: بُسْرُ بْنُ مِحْجَنٍ، عَنْ أَبِيهِ مِحْجَنٍ، عَنْ أَبِيهِ مِحْجَنٍ، اللهِ عَنْ أَبِيهِ مِحْجَنٍ، الله عَلَى اللهِ عَنْ رَسُولُ الله عَلَى اللهِ عَنْ أَذَنَ بِالصَّلاةِ، فَقَامَ رَسُولُ الله عَلَى اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَلَا اللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَا عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَلَيْ عَلَا عُلَا عَلَا اللهُ عَلَيْ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَيْ عَلَيْ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَالِهُ عَلَا عَا عَلَا ع

= "فقال له عثمان: من شهد" أي صلى العشاء بجماعة، "فكأنما قام نصف ليلة" يعني كإحياء النصف الأول، هكذا في "الموطأ" و"مسلم" و"أبي داود" وغيرها: "صلاة العشاء بمنزلة إحياء نصف الليل". "ومن شهد الصبح" أي صلاها بجماعة، فكأنما قام ليلة كاملة، والحديث موقوف في رواية "الموطأ"، وأخرجه الترمذي مرفوعاً، ثم قال: روي هذا الحديث موقوفاً، وروي عن عثمان من غير وجه مرفوعاً.

إعادة الصلاة إلخ: الظاهر أن المراد إعادة الصلاة مع الإمام لمن صلى منفرداً، وهو مقصود المصنف على الظاهر، كما يدل عليه ملاحظة الروايات الواردة في الباب، وقول يجيى الآتي في آخر الباب.

كان في مجلس: أي داخل المسجد "مع رسول الله في فأذن" بصيغة المفعول "بالصلاة، فقام رسول الله في فصلى" بعد الإقامة، "ثم رجع" في بعد الفراغ عن الصلاة، "وبحجن" جالس "في بحلسه" في مكانه الأول " لم يصل معه، فقال له رسول الله في: ما منعك أن تصلى مع الناس" أي جماعة المسلمين الذين صلوا معي، "ألست برحل مسلم"؟ قال الباجي: يحتمل الاستفهام ويحتمل التوبيخ، وهو الأظهر، ولا يقتضي أن من لم يصل مع الناس ليس بمسلم؛ إذ هذا لا يقوله أحد. "فقال: بلى يا رسول الله"! أنا مسلم حقاً، "ولكني" كنت "قد صليت في أهلي" يعني ما تركت الصلاة، وإنما اكتفيت بصلاتي في أهلي، ولعله قد سمع قبل ذلك لا صلاتين في يوم. "فقال له رسول الله في: إذا جئت" المسجد، وأقيمت الصلاة، "فصل مع الناس، وإن كنت قد صليت" أي في أهلك. قال الباجي: إن حمل على غالب أحوال الناس في أن من صلى في بيته صلى، فذا قصر على الفذ، وبحذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي، وقال أحمد وإسحاق: ذلك في الفذ وغيره، واستدل الإمام الشافعي بعموم الحديث على ولا تكون النافلة وتراً كما تقدم، ولا يشكل عليهم بالحديث بعد ما تبين: أن النافلة بعد الصبح والعصر لا تجوز، فالحديث مبيح، وأحاديث النهي مع شهرةا محرمة، والترجيح للمحرمات.

فَصَلَّى، ثُمَّ رَجَعَ وَمِحْجَنَ فِي مَجْلِسِهِ لَمْ يُصَلِّ مَعَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ: "مَا مَنْعَكَ أَنْ تُصَلِّي مَعَ النَّاسِ أَلَسْتَ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ"؟ فَقَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ الله! وَلَكِلِنِي قَدْ صَلَّيْتُ فِي أَهْلِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ: "إذَا جِئْتَ فَصَلِّ مَعَ النَّاسِ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتُ فِي أَهْلِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ: "إذَا جِئْتَ فَصَلِّ مَعَ النَّاسِ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتُ الله عَلَيْتَ اللهُ عَلَيْتُ اللهِ عَلَيْتَ اللهِ عَلَيْتُ اللهُ عَلَيْتَ اللهُ عَلَيْتُ اللهُ عَلَيْتُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْتُ اللهُ عَلَيْتُ اللهُ عَلَيْتُ اللهُ عَلَيْتُ اللهُ عَلَيْتُ اللهُ اللهُ عَلَيْتَ اللهُ عَلَيْتُ اللهُ عَلَيْتُ اللهُ عَلَيْتَ اللهُ عَلَيْتُ اللهُ عَلَيْتَ اللهُ اللهُ عَلَيْتُ اللهُ اللهُ عَلَيْتُ اللهُ عَلَيْتُ اللهُ عَلَيْتُ اللهُ اللهُ عَلَيْتُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْتَ اللهُ اللهُولُ اللهُ ا

٢٩٦ - مَالك عَنْ نَافِعِ: أَنَّ رَجُلا سَأَلَ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: إِنِّي أُصَلِّي في بَيْقِ، ثُمَّ أُدْرِكُ الصَّلاةَ مَعَ الإمَامِ، أَفَأُصَلِّي مَعَهُ؟ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ: نَعَمْ، قَالَ اللهُ اللهُ عُبْدُ الله بْنُ عُمَرَ: أَوَ ذَلكَ إِلَيْك؟ إِنَّمَا ذَلكَ إِلَى الله يَحْعَلُ صَلاتِي؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: أَوَ ذَلكَ إِلَيْك؟ إِنَّمَا ذَلكَ إِلَى الله يَحْعَلُ أَيْتَهُمَا شَاءَ.

أصلي في بيتي إلى الإفراد على الظاهر، "ثم أدرك الصلاة مع الإمام" في المسجد، "أفأصلي"؟ بزيادة الفاء للتعقيب، وتقديم الهمزة؛ للصدارة أي أأزيد في صلاتي فأصلي "معه؟ فقال له عبد الله بن عمر: نعم" صل معه، فـــ"قال" له "الرحل" السائل "أيتهما" قال القاري: بالنصب في أكثر النسخ، وفي نسخة السيد بالرفع، والأول أظهر "أجعل صلاتي" يعني أيتهما أعتد عن فرضي؟ "فقال له" عبد الله "بن عمر: أو ذلك إليك؟ إنما ذلك إلى الله، يجعل" الفريضة "أيتهما شاء" يعني الله يعلم التي يتقبلها عن الفريضة، وهذا مختار المالكية كما تقدم عن "الأنوار". وفي "الشرح الكبير": وندب لمن لم يحصل فضل الجماعة أن يعيد صلاته، ولو لوقت ضرورة لا بعده مفوضاً أمره إلى الله تعالى في قبول أيهما شاء لفرضه، وقال ابن حبيب: معناه: إن الله يعلم التي يتقبلها، فأما على وحه الاعتداد كها فهي الأولى، ومقتضاه أن يصلى الصلاتين بنية الفرض، ولو صلى أحدهما بنية النفل لم يشك في أن الأخرى فرض، وقال ابن عبد البر: أجمع مالك وأصحابه أن من صلى وحده لا يؤم في تلك الصلاة، وهذا يوضح أن الأولى فرضه، وعليه جماعة أهل العلم، وقال ابن الماحشون وغيره: أراد به القبول؛ فإن الله تعالى قد يقبل الفريضة دون النافلة وبالعكس، قال القاري: لأن المدار على القبول، وهو مخفي على العباد، وإن كان جمهور الفقهاء يجعلون الأولى فريضة، وعكن أن يقع في الأولى فساد، فيحسب الله تعالى الثانية بدلاً عن الأولى، فالاعتبار الأخروي غير النظر الفقهي الدنيوي، قلت: ومقتضى قواعد الحنفية والمالكية ألها على وحه الاعتدا تكون الأولى، وكذلك في الجديد عن الشافعي.

٢٩٧ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ رَجُلا سَأَلَ سَعيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، فَقَالَ: إِنِّي أُصَلِّي فِي بَيْتِي، ثُمَّ آتِي الْمَسْجِدَ، فَأَجِدُ الإمَامَ يُصَلِّي، أَفَأُصَلِّي مَعَهُ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: نَعَمْ، فَقَالَ الرَّجُلُ: فَأَيَّتَهُمَا أَجْعَلُ صَلاتِي؟ فَقَالَ لَهُ سَعِيدٌ: أَوَ أَنْتَ تَجْعَلُهُا؟ إِنَّمَا ذَلِكَ إلَى الله. ٢٩٨ – مَالك عَنْ عَفِيفٍ بْن عَمَرِو السَّهْمِيِّ، عَنْ رَجُلِ منْ بَني أَسَدٍ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ، فَقَالَ: إنِّي أُصَلِّي في بَيْتِي، ثُمَّ آتِي الْمَسْجِدَ، فَأَجِدُ الإمَامَ يُصَلِّي، أَفَأُصَلِّي مَعَهُ؟ فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ: نَعَمْ، فَصَلِّ مَعَهُ؛ فَإِنَّ مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ، فَإِنَّ لَهُ سَهْمَ جَمْعِ أُوْ مِثْلُ سَهْمِ جَمْعٍ.

٢٩٩ - مَالِك عَنْ نَافِعِ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ أَوْ الصُّبْحَ، ثُمَّ أَدْرَكَهُمَا مَعَ الإمَام،

ثم آتي إلخ: بمد الهمزة "المسجد" بالنصب "فأجد الإمام يصلي" مع الجماعة "أفأصلي معه" وأعيد صلاتي؟ "فقال سعيد: نعم" تعيد الصلاة معه، "فقال الرجل" السائل: "فأيتهما أجعل" أي أعتد "صلاتي" الفريضة؟ "فقال سعيد: أفأنت تجعلها" متعينا؟ "إنما ذلك إلى الله" يقبل أيهما شاء عن الفريضة إذا صلبت كلتيهما بنية الفرض، فأحاب سعيد أيضاً مثل جواب ابن عمر رؤن، ويحتمل فيه أيضاً ما كان محتملاً في أثر ابن عمر ﴿ما.

فقال إلخ: الرجل السائل: "إني أصلي" فيه التفات، ولفظ "المشكاة": "يصلي أحدنا في منزله الصلاة، ثم يأتي المسجد" الحديث، "في بيتي، ثم آتي المسجد، فأجد الإمام يصلي أفأصلي معه" مرة أخرى بعد ما صليت في بيتي؟ "فقال أبو أيوب: نعم، فصل معه؛ فإن من صنع ذلك" يعني أعاد الصلاة مع الجماعة، "فإن له سهم جمع أو" شك من الراوي "مثل سهم جمع" قال القاري: أي نصيب من ثواب الجماعة، قال ابن وهب: معنى ذلك: له سهمان من الأجر، وقال الأخفش: الجمع: الجيش، قال تعالى: ﴿سَيْهِزُمُ الْحَمْعُ ﴾ (القمر:٥٠)، فسهم الجمع هو السهم من الغنيمة، وقال ابن عبد البر: له أحر الغازي في سبيل الله، وقال الباجي: يحتمل عندي أن ثوابه مثل ثواب الجماعة، ويحتمل مثل سهم من يبيت بالمزدلفة في الحج؛ لأن جمعاً اسم المزدلفة، ويحتمل أن له سهم الجمع بين الصلاتين: صلاة الفذ وصلاة الجماعة، فيكون فيه الإخبار بأنه لا يضيع له أجر الصلاتين، وقال الداودي: يروى "فإن له سهماً جمعاً" بالتنوين أي يضاعف له الأجر مرتين، وقال الزرقاني: الأول الأشبه والأصوب، ومعنى سهم جمع: نصيب رجلين معروف عن فصحاء العرب، وذكر الاستشهاد فيه.

فَلا يُعِدْ لَهُمَا. قال يحيى: قَالَ مَالك: فَلا أَرَى بَأْسًا أَنْ يُصَلِّيَ مَعَ الإِمَامِ مَنْ كَانَ قَدْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ إلا صَلاةَ الْمَغْرِبِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا أَعَادَهَا كَانَتْ شَفْعًا.

الْعَمَلُ في صَلاة الْجَمَاعَةِ

٣٠٠ – مَالك عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ قَالَ: "إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ؛

فلا يعد هما: للنهي عن الصلاة بعد الصبح، ولأن النافلة لا تكون وتراً، وأثر ابن عمر المن أخرجه عبد الرزاق أيضاً، ولفظه: "إن كنت قد صليت في أهلك، ثم أدركت الصلاة في المسجد مع الإمام، فصل معه غير الصبح والمغرب؛ فإلهما لا يصليان مرتين"، وإلى هذا ذهب الأوزاعي والحسن والثوري، قاله الزرقاني، وبقول ابن عمر الله والت الحنفية، وأضافوا العصر أيضاً؛ لورود النهي عن الصلاة بعد العصر، ولم يذكره ابن عمر؛ لأنه كان يحمله على أنه بعد الاصفرار.

صلى في بيته إلى مثلاً، ولا يختص بالبيت، بل المراد إن صلاها منفرداً فيعيدها مع الإمام الصلوات كلها إلا صلاة المغرب؛ فإنه إذا أعادها كانت شفعا؛ لأمّا صارت ستاً، وأورد عليه الشافعي بأنه كيف يصير شفعاً، وقد فصل بينهما بسلام، والحنفية موافقة للمالكية في نفس المسألة، ومخالفة في التعليل، وعلل الإمام محمد بن الحسن عدم إعادة المغرب بأن الإعادة نافلة، ولا تكون النافلة وتراً، قال أبو عمر: هذه العلة أحسن من تعليل مالك، قاله الزرقاني، وقال ابن رشد في "البداية"؛ أما من استثنى من ذلك صلاة المغرب فقط، فإنه خصص العموم بقياس الشبه، وهو مالك، وذلك أنه زعم أن صلاة المغرب هي وتر، فلو أعيدت لأشبهت صلاة الشفع؛ لأنها بمحموع ذلك تكون ست ركعات، فكألها تنتقل من حنسها إلى حنس صلاة أخرى، وهذا القياس فيه ضعف؛ لأن السلام قد فصل بين الأوتار، والتمسك بالعموم أقوى من الاستثناء هذا النوع من القياس، وأقوى من هذا ما قاله الكوفيون: من أنه إذا أعادها يكون قد أوتر مرتين، وقد جاء في الأثر: "لا وتران في ليلة".

العمل في صلاة الجماعة: يعني الأمور التي ينبغي أن يحافظ عليها في صلاة الجماعة أعم من أن يكون من أفعال الإمام أو المأموم، ففي الحديث الأول بيان التخفيف للإمام، وفي الثاني صفة الموقف، والثالث صفة الإمام.

فليخفف إلخ: هذا من الأمور الإضافية، فتطويل قوم عند قوم تخفيف، فينبغي أن يقتدي بأضعف قومه بشرط أن لا يبلغ الإخلال في الفرائض والواجبات، فلا بد من التخفيف مع الكمال؛ "فإن فيهم الضعيف" خلقة، "والسقيم" من المرض، "والكبير" سناً، قال ابن عبد البر: وأكثر رواة "الموطأ" لا يقولون: "والكبير"، وقال أيضاً: ينبغي لكل إمام -

فَإِنَّ فِيهِمْ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَالْكَبِيرَ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ".

٣٠١ - مَالك عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ قَالَ: قُمْتُ وَرَاءَ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ في صَلاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، وَلَيْسَ مَعَهُ أَ**حَدٌ غَيْرِي،** فَحَالَفَ عَبْدُ الله بِيَدِهِ، فَحَعَلَني حِذَاءَهُ.

٣٠٢ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلاً كَانَ يَوُمُّ النَّاسَ بِالْعَقِيقِ، فَأَرْسَلَ إلَيْهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَنَهَاهُ. قَالَ مَالك: وَإِنَّمَا نَهَاهُ؛ لأَنَّهُ كَانَ لا يُعْرَفُ أَبُوهُ.

- أن يخفف جهده؛ لأمره به بالتخفيف، وإن علم الإمام قوة من خلفه، فإنه لا يدري ما يحدث عليهم من حادث وشغل وحاجة، وقد ذكر الرب عزوجل الأعذار التي من أجلها أسقط فرض قيام الليل، فقال: ﴿عنم أنْ سيحُونُ منْكُمْ مرْضَى ﴾ (المزمل: ٢٠)، فينبغي للإمام التخفيف مع الإكمال؛ فإنه في قال لمن لم يتم ركوعه ولا سجوده: ارجع فصل، فإنك لم تصل. وكان ممن يخفف الصلاة من السلف أنس بن مالك، وكان سعد إذا صلى في المسجد خفف، وإذا صلى في بيته أطال، فقيل له، فقال: إنا أئمة يقتدى بنا، وصلى الزبير بن العوام صلاة خفيفة، فقيل له: أنتم أصحاب النبي في أخف الناس صلاة؟ قال: إنا نبادر هذا الوسواس، فقال عمار: احذفوا هذه الصلاة قبل وسوسة الشيطان، وكان أبو هريرة يتم الركوع والسجود ويتجوز، فقيل له: هكذا كانت صلاة رسول الله في قال: نعم، وأجوز، ذكر هذه الآثار ابن أبي شيبة، قاله العيني.

فليطول ما شاء: ولمسلم: عليصل كيف شاء استدل به على حواز إطالة القراءة. أحد غيري: يعني كنت منفرداً في الصف وقمت خلفه، "فخالف عبد الله بن عمر بيده" أي مد اليد إلى خلف ظهره، فجرني إلى جنبه، "فجعلني حذاءه" بكسر الحاء المهملة وذال معجمة بالمد، أي محاذياً له عن يمينه؛ لأنه قد تقدم في حديث ابن عباس في صلاة الليل: أن سنة المأموم إذا كان واحداً أن يقف على يمين الإمام عن جمهور الفقهاء، ولو صلى منفرداً خلف الصف يصح صلاته عند الجمهور. بالعقيق إلخ: موضع معروف بالمدينة، قاله الزرقاني، قال المجد: العقيق: الوادي، جمعه أعقة، وكل مسيل شقه ماء السيل، وموضع بالمدينة وباليمامة وبالطائف وبتهامة وبنجد، وستة مواضع أخر، "فأرسل إليه" أمير المؤمنين "عمر بن عبد العزيز، فنهاه" عن الإمامة، "قال مالك: وإنما نحاه؛ لأنه كان لا يعرف" ببناء المجهول "أبوه" قال ابن عبد البر: هذه كناية كالتصريح أنه ولد الزنا، فكره أن ينصب إماماً خلقه من نطفة خبيثة كما يعاب من حملت به أمه حائضاً أو سكران، ولا ذنب عليه في ذلك.

قال الباحي: اختلف الناس في ولد الزاني هل يكون إماماً راتباً؟ فذهب مالك أنه يكره ذلك، فإن أمَّ جازت صلاة من ائتم به، وهو قول الليث والشافعي، وقال عيسى بن دينار: لا تكره إمامة ولد الزاني إذا كان في نفسه أهلاً لذلك، وبه قال الأوزاعي والثوري ومحمد بن عبد الحكم، قال العينى: وإمامة ولد الزنا جائزة عند الجمهور، =

صَلاةُ الإمام وَهُوَ جَالسٌ

وأجاز النخعي إمامته والشعبي وعطاء والحسن، وقالت عائشة: ليست عليه من وزر أبويه شيء، وإليه ذهب الثوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق ومحمد بن عبد الحكم، وكرهها عمر بن عبد العزيز وبحاهد ومالك إذا كان راتباً، وقال الشافعي: أكره أن أنصب من لا يعرف أبوه إماماً، وقال ابن حزم: الأعمى والخصي والعبد وولد الزنا وأضدادهم والقرشي سواء، لا تفاضل بينهم إلا بالقراءة، وقال الحنفية: تكره إمامة العبد وولد الزنا؛ لأنه يستخف به، فإن تقدما جازت الصلاة.

صلاة الإمام إلخ: حكى العيني عن أحمد وإسحاق وابن حزم والأوزاعي ونفر من أهل الحديث: أن الإمام إذا صلى قاعداً يصلي من خلفه قعوداً، وقال مالك: لا يجوز صلاة القادر على القيام خلف القاعد لا قاعداً ولا قائماً، وقال أبو حنيفة والشافعي والثوري وأبو ثور وجمهور السلف: لا يجوز للقادر على القيام خلف القاعد إلا قائماً.

ركب فرساً إلى: في ذي الحجة سنة خمس من الهجرة، أفاده ابن حبان، وبه جزم العيني، "فصرع عنه" قال الزرقاني: بضم الصاد وكسر الراء أي سقط عن الفرس، ولمعن وغيره: "فصرع عنه"، ولأبي داود وابن حزيمة: "فصرعه على جذع نخلة"، قال المجد في "القاموس": الصرع، ويكسر: الطرح على الأرض كالمَصْرع، وصرَعه كمنّعه، وكذا قال جماعة من أهل اللغة، فعلم أن ما فسره به شراح الحديث قاطبة بقولهم: سقط بيان المراد لا بيان اللغة، معناه: أسقط. "فححش" بضم الجيم وكسر الحاء المهملة أي خدش، وقيل: الجحش فوق الخدش، وحسبك أنه من لم يقدر أن يصلي قائماً، والخدش: قشر الجلد، وقال العيني: الجحش سحج الجلد وهو الخدش، يقال: ححشه ويحجشه ححشاً خدشه، وقيل: أن يصيبه شيء ينسج كالخدش أو أكثر من ذلك، وقال أيضاً: ححش أي خدش، وهو أن يتقشر حلد العضو. "شقه الأيمن" ولا ينافيه رواية بشر عند الإسماعيلي، وكذا رواية أبي داود وغيره عن حابر: "فصرعه على حذع نخلة، فانفكت قدمه"؛ لاحتمال وقوع الأمرين، وفي رواية للبخاري: "فححشت عن حابر: "فصرعه على حذع نخلة، فانفكت قدمه"؛ لاحتمال وقوع الأمرين، وفي رواية للبخاري: "فححشت عن حابر: "فصرعه على حذع نخلة، فانفكت قدمه"؛ لاحتمال وقوع الأمرين، وفي رواية للبخاري: "فححشت ساقه أو كتفه"، قال العيني: ويروى بالواو الواصلة، وفي لفظ عند أحمد بسند صحيح: "انفكت قدمه".

فصلى صلاة إلخ: الظاهر المراد الفرض، وحكى عياض عن ابن القاسم: أنها كانت نفلاً، وتعقب بأن في "أبي داود" وغيره عن جابر الجزم بأنها فرض، قال الحافظ: لكن لم أقف على تعيينها إلا أن في حديث أنس: فصلى بنا يومئذ، فكأنها نهارية الظهر أو العصر، "وهو قاعد" وقد ثبت أنه على صلى قاعداً في ثلاثة مواضع، قال عياض: يحتمل أنه الحافظ أصابه من السقطة رض في الأعضاء منعه من القيام، وقال الحافظ: ليس كذلك، وإنما كانت قدمه منفكة -

وَرَاءَهُ قُعُودًا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: "إنَّمَا جُعِلَ الإمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ،

كما في رواية بشير، قلت: ولا مانع من الجمع، بل هو الأقرب؛ فإن مثل النبي ﷺ لا يمكن أن يكون له عذر مانع
 عن القيام في الصلاة، إلا ما يناسب علو همته، قال العيني: وقال الخطابي: معناه أنه قد انسحج حلده، وقد يكون
 ما أصاب رسول الله ﷺ من ذلك السقوط مع الخدش رض في الأعضاء وتوجع، فلذلك منعه القيام إلى الصلاة.

وراءه قعودا: ظاهره يخالف حديث عائشة الآي بعد بلفظ: "وصلى وراءه قوم قياما" والجمع بينهما أن في رواية أنس هذه اختصاراً، وكأنه اقتصر على ما آل إليه الأمر بعد أمره لهم بالجلوس، وجمع بينهما القرطبي بأن بعضهم قعد أول الحال، وبعضهم جلس بعد الإشارة، وجمع آخرون بتعدد الواقعة، ولا بعد فيه بعد ما تقدم أنه على صلى جالساً خمس ليال، وما قال الزرقاني: وفيه بعد؛ لأن حديث أنس إن كان سابقاً لزم النسخ بالاجتهاد، وإن كان متأخراً لم يحتج إلى إعادة: "إنما جعل الإمام"؛ لألهم امتثلوا أمره السابق، وصلوا قعوداً، فليس بوجيه؛ لأن حديث أنس إن كان متأخراً، فما المانع من إعادة قوله: "إنما جعل الإمام ليؤتم به" تأكيدا، سيما إذ يكون في الجماعة في المرة الأولى، ولا مانع أيضاً في أنه على لم يعد أمره، بل الراوي حكى أمره السابق لبيان سبب قعودهم في الصلاة، وهو الأقرب عندي.

فلما انصرف إلى: "قال" في وهذا بيان لسبب صلاقهم حالساً: "إنما جعل" ببناء المجهول، وكلمة "إنما" للحصر للمبالغة والاهتمام "الإمام" أي إماماً، فالمفعول الثاني لقوله: "جعل" محذوف، تقديره: إنما جعل إماماً، والمفعول الأول قام مقام الفاعل، أو "جعل" بمعني "نصب" و"اتخذ"، فلا حاجة إلى التقدير: "ليوتم" يقتدى "به" قال في "الاستذكار": زاد معن في "الموطأ" عن مالك: "فلا تختلفوا عليه"، ففيه حجة لقول مالك والثوري وأبي حنيفة وأكثر التابعين: إن من خالفت نيته نية إمامه بطلت صلاة المأموم؛ إذ لا اختلاف أشد من اختلاف النيات التي عليها مدار الأعمال، وفي "التمهيد": روى الزيادة ابن وهب ويجبي بن مالك وأبو على الحنفي وجماعة، قال الأبي في "شرح مسلم": فيه حجة لمالك، والجمهور في ارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام سيما مع زيادة قوله: "فلا تختلفوا عليه"، ورد على الشافعي والمحدثين في قولهم بصحة صلاة المفترض خلف المتنفل، وصلاة الظهر خلف من يصلي العصر، وقصروا الاختلاف المنهي عنه على الاختلاف في الأفعال الظاهرة، عممه مالك؛ إذ لا اختلاف أشد من الاختلاف في النيات في صلاة فرضين أو نقل وفرض.

قلت: ويستدل عليه أيضاً بالحديث المشهور: الإمام ضامن، والشيء لا يتضمن الزائد منه ولا الأجنبي، فلا يتضمن النفل الفرض، ولا الفرض فرضاً آخر، نعم يتضمن الأدون منه، فيتضمن الفرض النفل، وهذا كله من أجلى البديهيات. قال الشعراني: ومن ذلك قــول أبي حنيفة ومالك وأحمد: إنه لا يجوز اقتداء المفترض بالمتنفل كما لا يجوز عندهم أن يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر، مع قول الشافعي: إنه يجوز، وجه الأول ظاهر قوله ﷺ: لا تختلف قلوبكم؛ فإنه شــمل الاختلاف عليه في الأفعال الباطنة، كما شمل الاختلاف -

فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ الله لَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا، فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ".

= في الأفعال الظاهرة على حد سواء، ووجه الثاني: كون اختلاف أفعال القلوب لا يظهر به مخالفة الإمام عند الناس، فالأثمة الثلاثة راعوا المخالفة القلبية أيضاً، والشافعي راعى المخالفة الظاهرة، ولا شك أن من يراعي الباطن والظاهر معاً أكمل ممن يراعي أحدهما. قال ابن بطال: لا اختلاف أعظم من اختلاف النيات؛ ولأنه لو جاز بناء المفترض على المتنفل، لما شرعت صلاة الخوف مع كل طائفة بعضها وارتكاب الأعمال التي لا تصح الصلاة معها في غير خوف؛ لأنه كان يمكنه في أن يصلي مع كل طائفة جميع صلاته، واستدل من أباح ذلك بقصة معاذ، قال ابن العربي في "شرح الترمذي": تأويل قولهم: "كان معاذ يصلي مع النبي في أنم يرجع إلى قومه، فيؤم بحم "على خمسة أوجه، الأول: أنه كان يؤم بهم متنفلاً، وهم مفترضون، وبه قال الشافعي، وأباه مالك وأبو حنيفة، وليس في الحديث كيفية نية معاذ، وقول جابر: "هي له تطوع" إخبار عن غائب عن غير شيء، ومن لجابر بما كان ينويه معاذ. الثاني: من المحتمل أن يكون النبي في يصلي معه معاذ صلاة النهار وتفوته صلاة الليل؛ لألهم كانوا أهل حدمة لا يحضرون صلاة النهار في منازلهم وقائلتهم، فأخير الراوي بحال معاذ معاً في صلاة الليل؛ لألهم كانوا أهل حدمة لا يحضرون صلاة النهار في منازلهم وقائلتهم، فأخير الراوي بحال معاذ معاً في وقتن واحد، وعن صلاتين لا عن صلاة واحدة.

الثالث: أن هذا الحديث حكاية حال، ولم يعلم كيفيتها، فلا عمل عليها. الرابع: أنه يعارضه قوله: إنما حعل الإمام ليؤتم به، أي ليقتدى به، وإذا قال: هذا صلاة الظهر، وقال: هذا صلاة العصر، فأي اقتداء ههنا واهتمام، والنية ركن، وهي الأصل، ألا ترى أنه لا يحل له مخالفة في الزمان فلا يركع قبله، ولا يرفع قبله، وليس الزمان من أوصاف الصلاة، وإنما هو من مقتضائها، والنية التي هي ركن العبادة ونفسها أولى وأحب، فتصير مخالفته في النية نظير مخالفته في الفعل الذي هو ركن، فيقوم مع القاعد ويسجد مع الراكع، وذلك لا يجوز، وهذا نفيس جداً. الخامس: روى الحسان مرفوعاً: الإمام ضامن، قال علماؤنا: معلوم أن الإمام لا يضمن صلاة المأموم إذا كان المأموم لا بد له من فعلها، وإنما معنى تضمنها صحة وفساداً أن تبني صلاته، وذلك لا يصح إلا بشرط الاتفاق في أصل الفرض، فلأجل هذه الأدلة بقي حديث معاذ على احتماله، وصح ما ذكرناه فيه من تأويله.

ركع فاركعوا إلخ: فاء التعقيب تدل على أن المقتدي لا يجوز له أن يسبق الإمام بالركوع والسحود، "وإذا رفع" رأسه من الركوع "فارفعوا، وإذا قال: سمع الله" أي أجاب الدعا "لمن حمده، فقولوا: ربنا ولك الحمد" بالواو لجميع الرواة، قال الحافظ في "الفتح": لجميع الرواة في حديث عائشة بإثبات الواو، وكذا لهم في حديث أبي هريرة وأنس، إلا في رواية الليث عن الزهري في باب إيجاب التكبير، "فإذا صلى حالساً، فصلوا حلوساً" جمع حالس، حال بمعنى حالسين؛ "أجمعون" بالواو.

٣٠٤ - مَالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ الله ﷺ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: "إِنَّمَا جُعلَ الإمَامُ لِيُؤْتَمَّ به، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا مَلَى جَالسًا فَصَلَّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ".

صلى رسول الله ﷺ إلى مشربة له من جذوع النخل كما في رواية البخاري، وبوب عليه الصلاة في المنبر والسطوح والخشب، "وهو شاك" على وزن قاض بخفة القاف من الشكاية بمعنى المرض، كأنه يشكو مزاجه الانحراف عن الاعتدال، والحاصل: أن عائشة أهمت الشكوى، وبين جابر وأنس السبب، وهو السقوط عن الفرس، وعين جابر العلة في الصلاة قاعداً، وهي انفكاك القدم، "فصلى" رسول الله ﷺ حال كونه "جالساً" وقد صلى النبي ﷺ قاعداً في ثلاثة مواضع: هذه، وفي غزوة أحد، وفي مرض موته، قاله ابن رسلان، "وصلى وراءه قوم" حال كوهم "قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا" بلفظ "إلى" من الإشارة لجميع رواة "الموطأ"، "فلما انصرف" أي من الصلاة "قال: إنما جعل الإمام" إماماً كما تقدم "ليوتم به".

زاد البخاري في روايته: "إذا كبر فكبروا" قال العيني: احتج به أبو حيفة على أن المقتدي يكبر مقارناً لتكبير الإمام، لا يتقدم ولا يتأخر؛ لأن الفاء للحال، وقال أبو يوسف ومحمد: الأفضل أن يكبر بعد فراغ الإمام من التكبير؛ لأن الفاء للتعقيب، "فإذا ركع فاركعوا" قال ابن المنير: مقتضاه أن ركوع المأموم يكون بعد ركوع الإمام، إما بعد تمام انحنائه وإما أن يسبقه الإمام بأوله، فيشرع فيه بعد أن يشرع، "وإذا رفع" رأسه من الركوع "فارفعوا" زاد في رواية عبدة بن سليمان عن هشام عند مسلم: "فإذا سجد فاسجدوا"، "وإذا صلى حالسا فصلوا جلوساً" أي حالسين، حال كما تقدم، واستدل بالحديثين من قال: يجلس المأموم اقتداء بالإمام، وإن لم يكن معذوراً، والجمهور على خلاف ذلك، وقال العيني: احتج به أحمد وإسحاق وابن حزم والأوزاعي ونفر من أهل الحديث: أن الإمام إذا صلى قاعداً يصلى من خلفه قعوداً، وقال مالك: لا يجوز صلاة القادر على القيام خلف القاعد، لا قائماً ولا قاعداً، وقال أبو حنيفة والشافعي والثوري وأبو ثور وجمهور السلف: لا يجوز للقادر على القيام أن يصلى خلف القاعد إلا قائماً، والجواب عن الحديث من وجوه، الأول: أنه منسوخ، وناسخه صلاة النبي في مرض موته قاعداً وهم قيام، وسياتي في الحديث الآتي. الثاني: أنه كان مخصوصاً بالنبي في النالث: المنام، وكذلك إذا صلى قائماً فصلوا حلوساً" على أنه إذا كان الإمام في حالة الجلوس فاجلسوا، ولا تخالفوه بالقعود كما في بالقيام، وكذلك إذا ركم فاركعوا، وإذا سجد فاسجدوا"، وفيه بعد.

٥٠٥ - مَالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ خَوَجَ فِي مَرَضِهِ، فَأَتَى فَوَجَدَ أَبَا بَكْرٍ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، فَاسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ الله ﷺ أَنْ كَمَا أَنْتَ، فَجَلَسَ رَسُولُ الله ﷺ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلاةِ أَنْ كَمَا أَنْتَ، فَجَلَسَ رَسُولُ الله ﷺ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلاةِ

خوج إلى من بيته "في مرضه" الذي توفي فيه بعد أن وجد في مرضه نوعاً من الحفة، "فأتى" زاد في أكثر النسخ: "المسجد يهادي بين اثنين"، "فوجد أبا بكر وهو قائم يصلي بالناس" امتثالا لأمره الشريف، واستدل بهذا الحديث على أن استخلاف الإمام الراتب إذا اشتكى أولى من صلاته بهم قاعداً؛ لأنه على استخلف أبا بكر، ولم يصل بهم قاعداً غير مرة واحدة، فأله الحافظ، "فاستاخر" أي أراد أن يتأخر "أبو بكر" تأدباً معه على وفيه التأدب مع الكبير، ثم التأخر كما ثبت عن أبي بكر في روايات غير هذه القصة مخصوص بالنبي للا يصح لعيره، وادعى ابن عبد البر الإجماع على أنه لا يجوز ذلك لغيره، وقال بعض المالكية: تأخر أبي بكر وتقدمه من من خواصه على ولا يفعل ذلك بعده، كذا في "حواشي البخاري"، "فأشار إليه رسول الله في أن كما أنت" كلمة النستقبل مشاهاً لحالك في الماضي، أو زائدة أي الذي أنت عليه، وهو الإمامة، قاله الزرقاني، قلت: أو كما أنت عليه من محل القيام، ولفظ البخاري: "فأوما النبي في أن مكانك" بالنصب أي الزم مكانك، وفي طريق آخر: "فأوما النبي في إلى جنب أبي بكر" وفي رواية للصحيحين: "حذاء "فأوما النبي في إليه بأن لا يتأخر"، "فحلس رسول الله في إلى جنب أبي بكر" وفي رواية للصحيحين: "حذاء "فأوما النبي في إليه بأن لا يتأخر"، "فحلس رسول الله فيحوز المساواة أيضاً، قال العيني: استدل به على جواز أبي بكر"، والأمام للضرورة كمن قصد أن يبلغ عنه، ويلتحق به من زحف عن الصف.

يصلى إلى: قائماً "بصلاة رسول الله هي ويقتدي "وهو" هي "حالس، وكان الناس يصلون" ويتبعون "بصلاة أبي بكر" هي، استدل به الشعبي على جواز ائتمام بعض المأمومين ببعض، وهو مختار الطبري، وبوّب عليه البخاري: الرجل يأتم بالإمام ويأتم الناس بالمأموم، وثمرة هذا الاقتداء: أن من أحرم قبل أن يرفع رؤوسهم الصف الذي يليه يكون مدركاً للركعة، وإن رفع الإمام رأسه قبل ذلك، والجمهور على خلاف ذلك، والمعنى عندهم: أنهم كانوا يصلون بصلاة أبي بكر أي بتبليغه لهم، فيتعرفون به ما كان في يفعله؛ لضعف صوته في من أن يسمع الناس تكبير الانتقال، فالصديق الأكبر يسمعهم ذلك، وفي رواية الصحيحين: عن عبيد الله عنها: "فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة رسول الله في، وهو قاعد" الحديث، وما قاله الشعبي وغيره يأباه الحصر في قوله في: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فعلم أن شأن الإمامة منحصرة في الإمام، ولا يجوز ذلك للماموم. واستدل بهذه الأحاديث من ذهب إلى حواز إمامة القاعد، وقال الباحي: اختلف الآثار في صلاة النبي في موضعه وصلاة أبي بكر اخستلافاً بيناً، حواز إمامة القاعد، وقال الباحي: اختلف الآثار في صلاة النبي في موضعه وصلاة أبي بكر اخستلافاً بيناً، حواز إمامة القاعد، وقال الباحي: اختلف الآثار في صلاة النبي في موضعه وصلاة أبي بكر اخستلافاً بيناً،

رَسُولِ الله ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ، وَكَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلاةِ أَبِي بَكْرٍ.

= واختلف العلماء في الأحكام المتعلقة بها؛ لاختلافها، وأخذ كل طائفة ببعض تلك الأحاديث، فروي عنه ما تقدم من أنه هرام أما بكر، وروى الأسود بن يزيد عن عائشة في: "أنه هرام صلى خلف أبي بكر"، ورواه مسروق عن عائشة، فمن جوز أن يؤم القاعد القائم تعلق بحديث عروة عن عائشة في ذلك، ومن منع ذلك قال: إن رواية عائشة اختلف في ذلك، و لم تختلف رواية أنس: "أن أبا بكر أمه في تلك الصلاة، فكانت أولى"، والله أعلم، وقال العيني: اختلفت الروايات هل كان النبي الإمام أو أبو بكر الصديق الهما في فجماعة قالوا: الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عائشة صريح في أن النبي كل كان الإمام؛ إذ جلس عن يسار أبي بكر، ولقوله: "فكان رسول الله الله الله عن يالناس جالساً، وأبو بكر قائماً يقتدي به"، وجماعة قالوا: كان أبو بكر هو الإمام؛ لما رواه شعبة عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة: "أن النبي الله صلى خلف أبي بكر"، وفي رواية مسروق عنها: "أنه يلى صلى خلف أبي بكر الله جالسا في مرضه الذي توفي فيه".

قال البيهةي: لا تعارض في أحاديثها؛ فإن الصلاة التي كان فيها النبي هي إماماً هي صلاة الظهر يوم السبت أو يوم الأحد، والتي كان فيها مأموماً هي صلاة الصبح من يوم الاثنين، وقال نعيم بن أبي هند: الأخبار التي وردت في هذه القصة كلها صحيحة، وليس فيها تعارض؛ فإن النبي هي صلى في مرضه الذي مات فيه صلاتين في المسجد، في أحدهما كان إماماً، وفي الأخرى كان مأموماً، وقال الضياء المقدسي وابن ناصر: صح وثبت أن النبي هي صلى خلفه مقتدياً به في مرضه الذي توفى فيه ثلاث مرات، ولا ينكر ذلك إلا جاهل لا علم له بالرواية، وقيل: إن ذلك كان مرتين جمعاً بين الأحاديث، وبه جزم ابن حبان، وقال ابن عبد البر: الآثار الصحاح على أن النبي هي كان الإمام.

قال الحافظ: قال أبو بكر ابن العربي: لا جواب لأصحابنا عن حديث مرض النبي من يخلص عند السبك، واتباع السنة أولى، والتخصيص لا يثبت بالاحتمال، قال: إلا أني سمعت بعض الأشياخ يقول: الحال أحد وجوه التخصيص، وحال النبي في والتبرك به وعدم العوض عنه يقتضي الصلاة معه على أي حال كان، وليس ذلك لغيره، ورد بعموم قوله في: صلوا كما رأيتموني أصلي، قال الحافظ في "الفتح": وقد أم قاعداً جماعة من الصحابة بعده في، منهم: أسيد بن حضير وجابر وقيس بن قهد وأنس بن مالك، والأسانيد عنهم بذلك صحيحة، أخرجها عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم، بل ادعى ابن حبان وغيره إجماع الصحابة على صحة إمامة القاعد، قلت: لكن هذه الآثار حجة على من ينكر إمامة القاعد مطلقاً، لا على من يقول بجلوس المؤتم لجلوس الإمام؛ فإن هذه الآثار كما ذكرها الحافظ بعد ذلك مبسوطاً تدل على جلوس المؤتم بخلوس الإمام؛ فإن هذه الآثار كما ذكرها الحافظ بعد ذلك مبسوطاً تدل على حلوس المؤتمن، نعم، أوضح دليل للجمهور قوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِينَ ﴾ (البقرة:٢٢٨) الصريح في وحوب القيام، لا يمكن أن يترك إلا بمثله.

فَضْلُ صَلاةِ الْقَائِمِ عَلَى صَلاةِ الْقَاعِدِ

٣٠٦ - مَالَكُ عَنْ إسْماعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ مَوْلَى لِعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: أَنَّ الْعَاصِ أَوْ لِعَـبْدِ الله بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: أَنَّ الْعَاصِ: أَنَّ رَسُولَ الله يَجْ قَالَ: صَلاةً أَحَدِكُمْ وَهُوَ قَاعِدٌ مِثْلُ نِصْفِ صَلاتِهِ وَهُوَ قَائِمُ".

٣٠٧ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا قَدِمْنَا الْمُدِينَةَ فَالَنَا وَبَاءً مِنْ وَعْكِهَا شَدِيدٌ، فَخَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ عَلَى النَّاسِ وَهُمْ يُصَلُّونَ

فضل صلاة القائم إلخ: الفضل بضاد معجمة: الزيادة، والمراد بما النوافل؛ لأن الفرائض إن أطاق القيام فيها فقعد، فصلاته باطلة عند الجميع، عليه إعادتها، فكيف له نصف فضل؟ بل هو عاص، وإن عجز عنه ففرضه الجلوس اتفاقاً؛ لأن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها، فليس القائم بأفضل منه؛ لأن كلاً أدى فرضه، قاله الزرقاني.

صلاة أحدكم إلى: تنفلاً "وهو قاعد" جملة حالية "مثل نصف" أجر "صلاته وهو قائم" قال ابن عبد البر: لما في القيام من المشقة أو لما شاء الله أن يتفضل به، وقد تقدم أن المراد منها: النوافل دون الفرائض؛ لأن الفرض إن أطاق القيام فقعد، فصلاته باطلة عند الجميع، عليه إعادتها، فكيف يكون له نصف فضل صلاة؟ بل هو عاص، وإن عجز عن القيام ففرضه القعود اتفاقاً، لا يكلف الله تفساً إلا وسعها، فليس القائم بأفضل منه؛ لأن كلاً أدى فرضه على وجهه، قال سفيان الثوري في هذا الحديث: من صلى حالساً، فله نصف أجر القائم، وقد روي في ولمن ليس له عذر، وأما من كان له عذر من مرض أو غيره فصلى حالساً، فله مثل أجر القائم، وقد روي في بعض الحديث مثل قول الثوري، قاله الترمذي.

فالنا إلخ: أي أصابنا "وباء" بالمد: سرعة الموت وكثرته، وفي "المجمع": هو بالقصر والمد والهمز: طاعون ومرض عام، أو موت ذريع، وقيل: الهواء المتعفن، "من وعكها" فتح الواو وسكون العين، قال الباجي: هو شدة الحر من المرض، وقال ابن عبد البر: الوعك لا يكون إلا من الحمى دون سائر الأمراض، وقال المجد: الوعك سكون الريح وشدة الحر، وأدنى الحمى ووجعها، ومغثها في البدن، وألم من شدة التعب، "شديد" بالرفع صفة وباء، وهذا الوعك مشهور عند أهل السير والحديث؛ فإن المهاجرين أول ما قدموا المدينة وعكوا شديداً، "فحرج رسول الله من على الناس يصلون في سبحتهم" بضم السين المهملة وسكون الموحدة: النافلة، سميت بما؛ لاشتمالها على التسبيح من تسمية الكل باسم بعضه "قعوداً" يعني يصلون النوافل قاعدين، "فقال رسول الله من ذكر هذا الحديث النفل قاعدا مع القدرة على القيام "مثل" أجر "نصف صلاة القائم" والظاهر أن الإمام هذكر هذا الحديث لبيان المراد من الحديث السبحة.

في سُبْحَتِهِمْ قُعُودًا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "صَلاةُ الْقَاعِدِ مِثْلُ نِصْفِ صَلاةِ الْقَائِمِ".

مَا جَاءَ فِي صَلاةِ الْقَاعِد فِي النَّافِلَةِ

٣٠٨ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ السَّهْمِيِّ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ صَلَّى فِي السَّحْتِهِ قَاعِدًا قَطَّ، حَتَّى كَانَ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِعَامٍ، فَكَانَ يُصَلِّي فِي سُبْحَتِهِ قَاعِدًا، وَيَقْرَأُ بِالسُّورَةِ، فَيُرَتِّلُهَا حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلَ مَنْ أَطْوَلَ مَنْهَا.

٣٠٩ - مَالِكَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا أَخْبَرَتُهُ

صلاة القاعد إلى: المقصود منه بيان أحكام صلاة القاعد من جواز القيام في بعض الصلاة والقعود في البعض، وكيفية القعود وغير ذلك، بخلاف الترجمة السابقة، فكان المقصود منها بيان الفرق في الأحرين، فافترقا في الغرض. في سبحته إلى: سميت به النافلة؛ لما تقدم "قاعداً قط" بل كان يصلي قائماً، حتى تورم قدماه، إخبار عنه بها بالقيام أبداً، وسياتي في الحديث الآتي عن عائشة في: "ألها لم تر رسول الله في يصلي صلاة الليل قاعداً قط، حتى أسن" الحديث، وأخرج أبو داود بسنده عن شقيق عن عائشة قال: "قلت: كان يصلي قاعداً، قالت: حين حطمه الناس، حتى إذا كان قبل وفاته بعام، ودخل في السن، وثقل عن القيام"، وفي "مسلم" وغيره: "بعام واحد أو اثنين" بالشك، والجازم مقدم لاسيما ومالك أثبت على غيره خصوصاً في ابن شهاب، "فكان يصلي في سبحته" أي نافلته "قاعداً"، رفقا به، وإبقاء على نفسه، واستدامة لصلاته، وعلى جواز التنفل قاعداً مع القدرة على القيام إجماع العلماء كما قاله النووي، وأخوج ابن أبي شبية عن أم سلمة قالت: "ما مات في حتى كان أكثر صلاته بحده: ﴿ورثُل القُرْآن تُرْتِيل﴾ (المرمل:٤). قال الزجاج: معناه: بينه تبييناً، والتبين لا يتم بأن يعجل في القرآن، إنما يعتبار زمان القراءة "من أطول منها" إذا قرئت بلا ترتيل، يعني أن مدة قراءته لها أطول من قراءة سورة أخرى باعتبار زمان القراءة "من أطول منها" إذا قرئت بلا ترتيل، يعني أن مدة قراءته لها أطول من قراءة سورة أخرى أطول من هذه السورة إذا قرئت غير مرتلة، قالت أم سلمة وغيرها: كانت قراءته حواً حرفاً حرفاً.

أَهُمَا إِلَىٰ: أي عائشة "أخبرته" أي عروة "ألهَا لم تر رسول الله ﷺ يصلي صلاة الليل"؛ قيدت بصلاة الليل، ليتخرج الفرائض؛ فإنه ﷺ كان يصلي الفـــرائض قائماً أبداً؛ لأن القيام فيها فرض، ولأنه ﷺ كان يخفف الفرائض، – أَنَّهَا لَمْ تَرَ رَسُولَ الله ﷺ يُصلِّي صَلاةَ اللَّيْلِ قَاعِدًا قَطَّ، حَتَّى أَسَنَّ فَكَانَ يَقْرَأُ قَاعِدًا، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ، فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً، ثُمَّ رَكَعَ. حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ، فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً، ثُمَّ رَكَعَ. ١٩٠ - مَالك عَنْ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الله عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا، ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يُصِلِّي جَالِسًا،

= قال أنس: "ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة منه ﷺ الحديث، وقد ورد الأوامر للأثمة بالتخفيف في عدة روايات، كما لا يخفى على من طالع كتب الحديث، "قاعداً قط، حتى إذا أسن" أي دخل في السن، وفي رواية للبخاري: "حتى كبر"، وفيها إشارة إلى بيان العذر في ترك القيام، "فكان يقرأ" القرآن في صلاته "قاعداً" إلى ما يشاء، "حتى إذا أراد أن يركع قام"، فيه إشارة إلى مواظبته على القيام وتأكده بأنه لا يجلس عما يطيقه منه، "فقرأ نحواً" أي قريباً "من ثلاثين أو أربعين آية" ولفظ "أو" للشك من الراوي، ويحتمل التنويع باعتبار اختلاف الأوقات، قاله الزرقايي، قلت: والأوجه أنه تقريب كما هو صريح لفظ: "نحوا من ثلاثين"، "ثم ركع" وسجد، ويفعل في الثانية مثل ذلك. كان يصلي إلخ: في آخر حياته بعد ما أسن كما تقدم "يصلي" النوافل صلاة الليل أو في النهار أيضاً، "جالساً" حال، "فيقرأ" فيها القرآن بقدر ما يشاء، "وهو جالس، فإذا بقي" ما أراد "من قراءته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية" اكتفى بمذا التمييز عن التمييز الأول، "قام، فقرأ" هذه الآيات، "وهو قائم" فيه إشارة إلى أن ما يقرأ حالساً كان أكثر من ذلك؛ لأن البقية لا تطلق في الأغلب إلا على الأقل. قال ابن عابدين: الأفضل أن يقوم، فيقرأ شيئاً، ثم يركع؛ ليكون موافقاً للسنة، ولو لم يقرأ، ولكنه استوى قائماً، ثم ركع حاز، وإن لم يستو قائماً وركع لا يجزيه؛ لأنه لا يكون ركوعاً قائماً ولا ركوعا قاعداً، "ثم ركع وسجد، ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك" المذكور من قراءته أولاً حالساً ثم قائما، وفيه حواز الجلوس في النافلة بعد القيام، وكذا عكسه، قال القاري: وهذا أي جواز الركوع قائماً بعد ما افتتح الصلاة جالساً جائز بالاتفاق، بخلاف عكسه، وتقدم ما حكاه الباجي من الإجماع على جواز ذلك، ولا شك في أن الصورتين كلتيهما خلافيتان، أما الأولى: وهي جواز الجلوس بعد القيام، فقد قال القاري: إذا افتتح الصلاة قائماً، ثم قعد، يجوز عند أبي حنيفة خلافاً لهما، كذا ذكره صاحب "الهداية"، قال ابن الهمام: لا فرق بين أن يقعد في الركعة الأولى أو الثانية، وأما الثانية، وهي حواز القيام بعد الجلوس، فقد قال الطحاوي: ذهب قوم إلى كراهة الركوع قائماً لمن افتتح الصلاة قاعداً، واحتجوا بحديث عائشة، قالت: "كان رسول الله ﷺ يكبر للصلاة قائماً وقاعداً، فإذا صلى قائماً ركع قائماً، وإذا صلى قاعداً ركع قاعداً، وخالفهم في ذلك آخرون، فلم يروا به بأساً، واحتجوا برواية الباب، وهذا أولى من الحديث الأول؛ لأن صبره على القعود حتى يركع قاعداً لا يدل ذلك.

فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ قَدْرُ مَا يَكُونُ ثَلاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً، قَامَ فَقَرَأُ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ، ثُمَّ صَنَعَ في الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلكَ.

٣١١ - مَالِك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُرُورَةً بْنَ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَا يُصَلِّيان النَّافلَة وَهُمَا مُحْتَبِيَانِ.

الصَّلاةُ الْوُسْطَى

٣١٢ - مَالِك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى عَائِشَةَ

كانا يصليان النافلة: دون الفريضة "وهما محتبيان" الاحتباء: أن يضم رحليه إلى بطنه بثوب يجمعها به مع ظهره، ويداه ويشده عليها، وقد يكون باليدين بحيث يكون ركبتاه منصوبتين، وبطنا قدميه موضوعين على الأرض، ويداه موضوعتين على ساقيه، وأخرج ابن أبي شببة عن الحسن: أنه كان لا يرى بأساً أن يصلي الرجل وهو محتب، وابن سيرين كان يكره، وعن إبراهيم أنه كان يصلي محتبياً، قال الباحي: والأصل: أن الجلوس في الصلاة في موضع القيام ليس له صورة مخصوصة لا تجزئ إلا عليها، بل تجزئ على صفات الجلوس من احتباء وتربع وتورك وغيرها، وقال الزرقاني: لم يبين الأحاديث صفة القعود، فيؤخذ من إطلاقه جوازه على أي صفة شاء المصلي واختلف في الأفضل، فعن الأثمة الثلاثة: يصلي متربعاً، وقيل: يجلس مفترشاً، وهو موافق لقول الشافعي في "مختصر المزني"، وصححه الرافعي ومن تبعه، وقيل: متوركاً، وفي كل منها أحاديث، قال الشوكاني: ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد – وهو أحد القولين للشافعي في أحد قوليه: أنه يجلس مقرركاً، وقال الفاضي مفترشاً كالجلوس بين السجدتين، وحكى صاحب "النهاية" عن بعض المصنفين: أنه يجلس متوركاً، وقال القاضي حسين من الشافعية: إنه يجلس على فخذه اليسرى، وينصب ركبته اليمني كحلسة القاري بين يدي المقرئ، وهذا الخلاف إنما هو في الأفضل، وقد وقع الاتفاق على أنه يجوز له أن يقعد على أي صفة شاء من القعود.

الصلاة الوسطى: الواردة في قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلُوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسُطى﴾ (البفرة:٢٣٨)، قال الزرقاني: هي تأنيث الأوسط، وهو الأعدل من كل شيء، قال أعرابي يمدح النبي ﷺ:

يا أوسط الناس طراً في مفاخرهم وأكرم الناس أماً برة وأبّاً

وليس المراد التوسط بين شيئين؛ لأن فعلى صيغة التفضيل، ولا يبني منه إلا ما يقبل الزيادة والنقص، والوسط بمعنى العدل والخيار يقبلهما، بخلاف معنى التوسط فلا يقبلهما، فلا يبنى عليه أفعل تفضيل انتهى. قلت: ويحتمل الفعلى من التوسط أيضاً كالوسطى من الأصابع، واختاره الرازي في تفسيره، وقال: المراد من الوسطى ما تكون وسطى في العدد، - - لا ما تكون وسطى بسبب الفضيلة. قال ابن العربي: يحتمل أن يراد بالوسطى الفضلى، ويحتمل أن يراد به من الوسط، وهو المساوي في البعد لكل واحد من الطرفين، واختلفوا في تعيين الصلاة الوسطى على أكثر من عشرين قولاً، قال الباجي: ذهب مالك والشافعي وأكثر أهل المدينة إلى أنها الصبح، وقال زيد بن ثابت وعروة: إنها الظهر، وقال جماعة من الصحابة: هي العصر، وبه قال ابن حبيب وأبو حنيفة هيا.

أمرتني عائشة: أم المؤمنين "أن أكتب لها مصحفاً" قال الزرقاني: مثلثة الميم، والضم أشهر، وقال المجد: الصحيفة: الكتاب، جمعه صحائف، وصحف ككتب نادرة، والمصحف: مثلثة الميم من أصحف بالضم، أي حعلت فيه الصحف. قال الباجي: هذا يقتضي أن يكون بعد جمع القرآن في مصحف، وقبل أن تجمع المصاحف على المصاحف التي كتبها عثمان، وأنفذها إلى الأمصار؛ لأنه لم يكتب بعد ذلك في المصاحف إلا ما أجمع عليه، وثبت بالتواتر. قلت: هذا إذا كان إملاء عائشة على بطريق القراءة، وكونما في القرآن، أما إذا كان بطريق التفسير، فلا إشكال في أن يكون منقولاً عن مصحف عثمان، وكون أبي يونس في الطبقة الثانية يؤيد الثاني، لكن رواية الطحاوي وغيره بسنده عن أم حميد: سألت عائشة على عن قول الله عزوجل: الصلاة الوسطى، فقالت: كنا نقرأها على الحرف الأول على عهد رسول الله على: "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر" الحديث، فعلم ألها على أملته بطريق القرآن.

"ثم قالت: إذا بلغت" بالخطاب أي أتممت الكتابة إلى "هذه الآية" التي يأتي بيانها، "فآذني" بالمد وذال مكسورة ونون ثقيلة أي أعلمين، أمرته بالإيذان؛ لما أرادت إملاء زيادة سيأتي بيانها، ولم تكن فيما نقلت عنه، والآية هي قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا﴾ بصيغة الأمر من المفاعلة؛ للمبالغة في المداومة، وقال الرازي: فإن قيل: المحافظة لا تكون إلا بين اثنين، فالجواب من وجهين، أحدهما: أن المحافظة تكون بين العبد والرب، كأنه قيل: احفظ الصلاة ليحفظك الإله الذي أمرك بها، والثاني: أن تكون المحافظة بين المصلي والصلاة، فكأنه قيل: احفظ الصلاة حتى تحفظ لك الصلاة، وحفظ الصلاة للمصلي على ثلاثة أوجه، تحفظه عن المعاصي: ﴿إِنَّ الصَّلاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾ (العنكبوت:٥٥) وتحفظه عن البلايا والمحن: ﴿اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلاةِ ﴾ (البقرة:١٥١) وتحفظه بالشفاعة في المحشر، قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرِ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ (البقرة:١٥١) إلخ بتغيير.

حافظوا على الصلوات إلخ: سائر الصلوات بأدائها في أوقاتها، قال الكرخي: أي راقبوها بأدائها في أوقاتها كاملة الأركان والشروط، وقال الخازن: أي بحميع شروطها وحدودها، وإتمام أركانها وفعلها في أوقاتها المختصة بها. وقال الرازي: الأمر بالمحافظة على الصلاة أمر بالمحافظة على جميع شرائطها من طهارة البدن والثوب وستر العورة، –

فَلَمَّا بَلَغْتُهَا آذَنْتُهَا، فَأَمْلَتْ عَلَيَّ: "حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ، وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى، وَصَلاةِ الْعَصْر، وَقُومُوا لله قَانِتِينَ"، قَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ الله ﷺ.

- واستقبال القبلة وغيرها، وبالمحافظة على جميع الأركان، والاحتراز عن جميع المبطلات، سواء كان من أعمال القلوب أو من أعمال اللسان، أو من أعمال الجوارح إلخ سيما الصلاة الوسطى أفردها بالذكر؛ لفضلها أو اهتماماً بها، وأخفاها كإخفاء ليلة القدر، وساعة الإجابة في الجمعة، وإخفاء اسمه الأعظم، ووقت الموت؛ ليكون المكلف مهتماً بها غير مضيع لغيرها. "وقوموا لله قانتين" أي ساكتين؛ لحديث زيد بن أرقم عند الشيخين وغيرهم: "كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت، فأمرنا بالسكوت، ولهينا عن الكلام"، وهذا المعنى مرجع عند المحققين، وقال الرازي: فيه وجوه، أحدها: القنوت: الدعاء والذكر، وهو قول ابن عباس، والثاني: مطيعين، والثالث: ساكتين، وهو قول ابن مسعود، والرابع: قول مجاهد: القنوت: عبارة عن الخشوع وخفض الجناح، وسكون الأطراف وترك الالتفات، والخامس: القنوت: القيام، والسادس: اختيار على بن عيسى: أن القنوت عبارة عن الدوام على الشيء.

فلما بلغتها إلى: أي هذه الآية "آذنتها" أي أخبرت عائشة في "فاملت" بفتح الهمزة وسكون الميم وفتح اللام المختفة من أملي، وبفتح الميم واللام المشددة من الملل، يقال: أمللت الكتاب عليه أي ألقيته عليه، وأمليته عليه الملاء، فالأولى: لغة الحجاز وبني أسد، والثاني: لغة بني تميم وقيس، وقد جاء بهما الكتاب العزيز، قال تعالى: ﴿ وَلِيمُنل الّذِي عليه الْحِيلُ الله المرتفي المرتفي أن أكتب: "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى، وصلاة" بواو العطف "العصر وقوموا لله قانتين" قال ابن عبد البر: ثبوت الواو الفاصلة التي لم يختلف في ثبوقما في حديث عائشة، هذا بخلاف حديث حفصة بعده، وثبوتما يدل على ألها ليست الوسطى، قال الباجي: لأن الشيء لا يعطف على نفسه. قلت: وأجاب من رجح كولها العصر بأن العطف قد يكون للتفسير كما هو معروف عند النحاة، بل هو المتعين لرواية ابن أبي شيبة بسنده عن أبي أيوب، عن عائشة قالت: "صلاة الوسطى صلاة العصر"، وعن القاسم، عن عائشة، قالت: "صلاة الوسطى صلاة العصر"، وعن القاسم، عن عائشة، والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر، ثم "قالت: "معتها من رسول الله في "منحوة: "كان في مصحف عائشة: والصلاة قرآنا، فعلى هذا لم تسمع نسخها، وقد نسخت، أخرج مسلم عن البراء بن عازب، قال: "نزلت: هذه حافظوا على الصلوات، وصلاة العصر، فقرأناها ما شاء الله، ثم نسخها الله، فنزلت: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى" الحديث، ويحتمل أن عائشة في سمعتها على وجه التفسير، ويؤيده الجمع بين صلاة الوسطى وصلاة الوسطى" الحديث، ويحتمل أن عائشة في سمعتها على وجه التفسير، ويؤيده الجمع بين صلاة الوسطى وصلاة الوسطى" الحديث، في وحمه التفسير، ويؤيده الجمع بين صلاة الوسطى وصلاة العصر، فأرادت إثباتها فيه على وجه التفسير، ويؤيره.

٣١٣ - مَالك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ رَافِعِ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ مُصْحَفًا لِحَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَتْ: إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الآيةَ فَآذنِّي: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لله قَانِتِينَ﴾، فَلَمَّا بَلَغْتُهَا آذَنْتُهَا، فَأَمْلَتْ عَلَيَّ: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ، وَالصَّلاةِ الوسطَى، وَصُلاّةِ العَصْرِ، وَقُومُوا لله قَانِتِينَ.

٣١٤ - مَالك عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ ابْنِ يَرْبُوعِ الْمَحْزُومِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ يَقُولُ: الصَّلاةُ الْوُسْطَى صَلاةُ الظُّهْرِ.

٣١٥ - مَالِكَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدَ الله بْنَ عَبَّاسٍ كَانَا يَقُولانِ: الصَّلاةُ الْوُسْطَى صَلاةُ الصُّبْح.

أكتب مصحفاً إلخ: قبل أن يجمعها عثمان الله كما يدل عليه الروايات الآتية عن "الدر المنثور"، "لحفصة أم المؤمنين" زوج النبي ﷺ، وكان يكتب المصاحف على عهد أزواج النبي ﷺ كما تقدم عن رواية الطحاوي، "فقالت: إذا بلغت هذه الآية" الآتية "فآذي" بالمد أي أحبرني: ﴿حَافظُوا على الصَّلُواتِ وِالصَّلاةِ الْوُسُطِي وَقُومُوا الله قانتينَ ﴾، فلما بلغتها آذنتها" بالمد أخبرتما، "فأملت" من الإملاء أو من الإملال كما تقدم، "على" بلفظ: "حافظوا على الصلوات" أي كلها "والصلاة الوسطى، وصلاة العصر" بالواو، وروي بحذفها، وأياما كان فهي تفسير للصلاة الوسطى؛ لما قد روي عنها، وهي صلاة العصر، والروايات تفسر بعضها بعضاً. صلاة الظهر: استدل عليه بنزول الآية؛ إذ ذاك أخرج أبو داود وغيره عن زيد بن ثابت، قال: "كان النبي ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة، ولم تكن صلاة أشد على أصحاب رسول الله ﷺ منها، فنزلت: ﴿حَافظُوا عَلَى الصَّلُواتِ والصَّلاةِ الْوَسْطَى﴾، وزاد الطيالسي في روايته: "فلا يكون وراءه إلا الصف أو الصفان، والناس في قائلتهم وفي تجارتهم" الحديث، قاله الزرقاني.

صلاة الصبح: أما على ١٠٠٠ فقال الحافظ في "الفتح": المعروف عنه خلافه، وقال الزرقاني: المعروف عنه أنما العصر، قلت: كان على الله يقول أولاً: إنها الصبح، ثم رجع عنه، قال السيوطي: أخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأحمد وعبد بن حميد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن زر، قال: قلت لعبيدة: سل علياً عن الصلاة الوسطى، فسأله، فقال: كنا نراها الفجر حتى سمعت رسول الله ﷺ يقول يوم الأحزاب: شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، ملأ الله قبورهم وأجوافهم ناراً، أو زاد في طريق آخر: فعرفنا يومئذ أنما الصلاة الوسطى. قالَ يَحْيى: قَالَ مَالك: وَقَوْلُ عَلِيٌّ وَابْنِ عَبَّاسٍ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلكَ.

الرُّخْصَةُ في الصَّلاةِ في الثَّوْبِ الْوَاحِدِ

٣١٦ - مَالِك عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرُوَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ،

وقول علي إلخ: ابن أبي طائب، وعبد الله "بن عباس" المذكور من أنها الصبح "أحب ما سمعت" من الأقوال "إلي" متعلق بـ "أحب"، "في ذلك" متعلق بـ "سعت"، وبه قال أبي بن كعب وأنس وجابر، قاله الزرقاني، قلت: وهذا القول الثالث من الأقوال الثلاثة، وهو مختار الإمام مالك كما صرح به، قال الشوكاني: وهو مذهب الشافعي، صرح به في كتبه، ونقله النووي وابن سيد الناس عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن حبل وابن عباس وابن عمر وحابر وعطاء وعكرمة ومجاهد والربيع وجمهور أصحاب الشافعي. قال الحافظ في "الفتع": شبهة من قال: إنها الصبح قوية، لكن كولها العصر هو المعتمد، وقال أيضاً: قال العلائي: حاصل أدلة من قال: إنها غير العصر يرجع إلى ثلاثة أنواع، أحدها: تنصيص بعض الصحابة، وهو معارض بمثله ممن قال منهم: إنها العصر، ويترجح قول العصر بالنص الصريح المرفوع، وإذا اختلف الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة على غيره، فتبقى حجة المرفوع قائمة. ثانيها: معارضة المرفوع بورود التأكيد على فعل غيرها كالحث على المواظبة على الصبح والعشاء، وهو معارض بما هو أقوى منه، وهو الوعيد الشديد الوارد في ترك صلاة العصر، وثالثها: ما جاء عن عائشة وحفصة من قراءة: "حافظوا على الصلوات، والصلاة الوسطى، وصلاة العصر" بالواو، والعطف يقتضي المغايرة، وأنت خبير بأنه معارض لما تقدم من لفظ: "وهي صلاة العصر".

الرخصة في الصلاة إلى: قال الباجي: الملبوس له مقداران: مقدار الفرض ومقدار الفضل، أما الفرض للرجال، فهو ما يستر العورة، ولا خلاف في أنه فرض، قال القاضي أبو الفرج: فرض من فروض الصلاة، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، والعورة التي يجب سترها هي ما بين السرة إلى الركبة، هذا الذي ذهب إليه جمهور العلماء من أصحابنا، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، قال ابين رشد: اتفق العلماء على أن ستر العورة فرض بإطلاق، واختلفوا هل هو شرط من شروط صحة الصلاة أم لا؟ وظاهر مذهب مالك: ألها من سنن الصلاة، وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى ألها من فروض الصلاة، وسبب الخلاف في ذلك تعارض الآثار واختلافهم في مفهوم قوله تعالى: ﴿ يَا يَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمُ عَلَى الوجوب قال: عند كُلِّ مَسْجِد ﴾ (الأعراف: ٣١)، هل الأمر بذلك على الوجوب أو على الندب؟ فمن حمله على الوجوب قال: المراد به المن المنافعي إلى أنه ما بين السرة إلى الركبة، وكذلك قال أبو حنيفة، وقال قوم: العورة هما السوءتان فقط من الرحال، على الشافعي إلى أنه ما بين السرة إلى الركبة، وكذلك قال أبو حنيفة، وقال قوم: العورة هما السوءتان فقط من الرحال، =

أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ الله ﷺ يُصلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا به فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، وَاضِعًا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ.

= وسبب الخلاف في ذلك أثران متعارضان كلاهما ثابت، أحدهما: حديث جرهد مرفوعاً: الفخذ عورة، والثاني: حديث أنس أسند، وحديث جرهد أحوط. وأما مسألة هذا الباب - وهي التي قصدها المصنف في هذا الباب - فكانت محتلفة في السلف، قال الزرقاني: وكان الخلاف في الصلاة في الثوب الواحد قديماً، روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود، قال: "لا يصلين في ثوب واحد، وإن كان أوسع مما بين السماء والأرض"، ونسب ابن بطال ذلك إلى ابن عمر، ثم قال: أم يتابع عليه، ثم استقر الإجماع على الجواز. قلت: لكن منهم من قال بالكراهة كما سيأتي، وقال العيني: جواز الصلاة في الثوب الواحد لمن يقدر على أكثر منه، هو قول جماعة الفقهاء، وروي عن ابن عمر خلاف ذلك، وكذا عن ابن مسعود، وقال ابن بطال: إن ابن عمر لم يتابع على قوله، وفيه نظر؛ لأنه روي مثله عن ابن مسعود، وروي عن بحاهد أيضاً أنه لا يصلي في ثوب واحد إلا أن لا يجد غيره، نعم عامة الفقهاء على خلافه. قال القسطلاني: وعائشة وأم هاني أبه ومن التابعين الحسن البصري وابن سيرين والشعبي وابن المسيب وعطاء وأبو حنيفة، ومن وعائشة وأم هاني وعمد والشافعي ومالك وأحمد في رواية وإسحاق بن راهويه هي.

في ثوب واحد إلخ: حال كونه الله "مشتملاً به" أي بالثوب، قال المجد في "القاموس": اشتمل بالثوب أداره على حسده كله "في بيت أم سلمة" ظرف لـ "يصلي"، ويحتمل المشتمل أولهما، قال الباجي: قال الأخفش: الاشتمال أن يلتحف من رأسه إلى قدميه، والتوشح: أن يأخذ الثوب من تحته يمينه، فيرده على منكبه من يمينه، كذا في الأصل، وهذا الذي قال الأخفش: ليس هذا الاشتمال المذكور في الحديث، وإنما هو نوع من الاشتمال، والاشتمال على أضرب، أحدها: التوشح، وهو المذكور في حديث الإباحة. والثاني: اشتمال الصماء، وهو الذي أنكره على حابر. قلت: وتوضيح المقام أن هناك ثلاثة أحاديث، الأول: حديث الباب وهو فعله في والثاني: إنكاره في على حابر أخرجه البخاري وغيره، ولفظ البخاري عن سعيد بن الحارث، قال: "سألنا جابرا عن الصلاة في الثوب الواحد، فقال: خرجت مع النبي في في بعض أسفاره، فحثت ليلة، فوجدته يصلي، وعلي ثوب واحد، فاشتملت به، وصليت إلى جانبه، فلما انصرف قال: ما هذا الاشتمال الذي رأيت؟ قلت: كان ثوباً قال: إن فاشتملت به، وصليت إلى جانبه، فلما انصرف قال: ما هذا الإشتمال الذي رأيت؟ قلت: كان ثوباً قال: إن كان واسعاً فالتحوف، وإن كان ضيقاً فاتور به "فهذا الإنكار لا لأجل الاشتمال كما ترى، بل لأن الثوب كان ضيقاً، ووظيقة الضيق الاتوار لا الاشتمال اليهود، واختلف الفحول في تفسيره، ولذا اختلفوا في حكمه أن النهي ضيقاً، ولن لتنزيه، قال العيني في تفسيره: ففي "النهاية": هو التحلل بالثوب، وإرساله من غير أن يرفع جانبه، عللتحريم أو للتنزيه، قال العيني في تفسيره: ففي "النهاية": هو التحلل بالثوب، وإرساله من غير أن يرفع جانبه، ه

٣١٧ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ الله ﷺ عَنْ الصَّلاة في ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "أَوَ لكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ"؟ ٣١٨ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ: سُئلَ أَبُو هُــرَيْرَةَ

= وفي كتاب اللباس: هو أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه ليس عليه ثوب، وعن الأصمعي: هو أن يشتمل بالثوب حتى يجلل به حسده لا يرفع منه جانباً، فلا يبقى ما يخرج منه يده، وعن أبي عبيد: أن الفقهاء يقولون: هو أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره، ثم يرفعه من أحد جانبيه، فيضعه على أحد منكبيه، فيبدو منه فرجه، فقالوا: على تفسير أهل اللغة إنما يكره اشتمال الصماء؛ لئلا تعرض له حاجة من دفع بعض الهوام وغيرها، فيعسر عليه إحراج يده، فيلحقه الضرر، وعلى تفسير الفقهاء يحرم الاشتمال المذكور إن انكشف به بعض العورة، وإلا فيكره. قلت: بل الأوجه في وجه الكراهة عندي على تفسير أهل اللغة أنه يمنع رفع اليدين، ووضعهما على الركب في الركوع، وبسطهما في السجود والجلوس؛ لأن الصماء في الأصل مأخوذ من صخرة صماء إذا لم يكن فيها خرق ولا منفذ، فيتعسر تحريك اليدين. "واضعاً" بالنصب على الحالية أي حال كونه ﷺ واضعاً "طرفيه" بالتثنية، والضمير إلى الثوب "على عاتقيه" ﷺ، يعني أخذ طرف ثوبه من يده اليمني، فوضعه على كتفه اليسري، وأخذ الطرف الآخر من تحت يده اليسري، فوضعه على كتفه اليمني.

سأل رسول الله ﷺ إلخ: "عن" جواز "الصلاة في ثوب واحد، فقال رسول الله ﷺ: أو لكلكم ثوبان؟" استفهام إنكاري. قال الخطابي: لفظه استخبار، ومعناه الإخبار يعني عن إباحة الصلاة في الثوب الواحد. قال الكرماني: فإن قلت: ما المعطوف عليه بالواو؟ قلت: مقدر أي أنت سائل عن مثل هذا الظاهر، ومعناه: لا سؤال عن أمثاله، ولا ثوبين لكم؛ إذ الاستفهام مفيد لمعني النفي بقرينة المقام. قال الباجي: يدل قوله: أو لكلكم ثوبان على إباحتها في الثوب الواحد بثلاثة أوجه، الأول: أنه أشار إلى أن عدم أكثر الثوب الواحد أمر شائع، والضرورة إذا كانت شائعة كانت الرخصة عامة كالرخصة في السفر. والثابي: أن فيه دليلاً أنه قد علم من حالهم أن فيهم من لم يجد إلا ثوباً واحداً، فإقرارهم على ذلك دليل على إجزاء الصلاة في الثوب الواحد. والثالث: أنه ﷺ لما أجابه بأن كون غالب حال الناس عدم ما زاد عليه مستقر في علمه، كان المفهوم منه الإباحة.

سئل إلخ: ببناء المجهول "أبو هريرة هل يصلي الرجل في ثوب واحد؟ فقال" أبو هريرة: "نعم" يجوز ذلك، "فقيل له: هل تفعل أنت ذلك؟" وتصلى في ثوب واحد؟ "فقال: نعم إني لأصلى في ثوب واحد" وليس ذلك لعدم وحداني الثياب، بل "إن ثيابي لعلى المشحب" بكسر الميم، وسكون الشين المعجمة، وفتح الجيم، فموحدة: عيدان تضم رؤوسها، ويفرج بين قوائمها، توضع عليها الثياب، وغيرها، قال العيني: هو ثلاث عيدان يعقد رؤوسها، ويفرج بين قوائمها، تعلق عليها الثياب، وفي "المحكم": الشحاب: خشبات موثقة منصوبة توضع عليها الثياب، =

هَلْ يُصَلِّي الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقِيلَ لَهُ: هَلْ تَفْعَلُ أَنْتَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ إِنِّي لأُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّ ثِيَابِي لَعَلَى الْمِشْجَبِ.

٣١٩ - مَالِكَ أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله كَانَ يُصَلِّي فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ.

٣٢٠ - مَالَكُ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ كَانَ يُصَلِّي فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ.

٣٢١ – مَالك أنه بَلَغَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَنْ لَمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ، فَلْيُصَلَّ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُلْتَحِفًا بِهِ، فَإِنْ كَانَ التَّوْبُ قَصِيرًا فَلْيَتَّزِرْ بِهِ".

= والجمع شحب، والمشحب كالشحاب، وهو الخشبات الثلاث التي يعلق عليها الراعي دلوه وسقاه، وفي كتاب "المنتهى في اللغة" يقال: فلان مثل المشحب من حيث أممته وحدته. وقال ابن سيدة: المشحب والشحاب: حشبات ثلاث يعلق عليها الراعي دلوه وسقاءه، قال الباجي: قول أبي هريرة هذا مع روايته عن ابن عمر: "إذا وسع الله عليكم، فأوسعوا" اقتصار منه على الجائز دون الأفضل؛ لبيان الجواز، ويحتمل أن يكون السائل ممن لا يجد ثوبين، فأراد تطبيب نفسه؛ إعلاماً له بأنه يفعله مع القدرة على الثوبين، فأخبره عن فعله في النادر، قال مالك: ليس من أمر الناس أن يلبس الرجل الثوب الواحد في الجماعة، فكيف بالمسحد؟ قال تعالى: ﴿خُذُوا زِينتَكُمْ عِنْد كُلِّ مَسْجِهِ ﴾ (الأعراف:٣١)، قلت: وتقدم الإجماع على أن الصلاة في الثوبين أفضل.

في المثوب الواحد: وثيابه على المشجب كما رواه البخاري، ولفظه: حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا عاصم بن محمد، حدثنا واقد بن محمد، عن محمد بن المنكدر، قال: "صلى جابر في إزار قد عقده من قبل قفاه، وثيابه موضوعة على المشجب، فقال له قائل: أتصلي في إزار واحد؟ فقال: إنما صنعت هذا؛ ليراني أحمق مثلك، وأينا كان له ثوبان على عهد رسول الله ﷺ، وأغلظ في الجواب زجراً على الإنكار على العلماء كان يصلي في القميص الواحد، والقميص أتم ثوب واحد يصلى فيه الرجل؛ لأنه آمن من التكشف.

لم يجد ثوبين: استدل به على أفضلية ثوبين، وقد تقدم أنه إجماع، وقال العيني: ذهب طاوس وإبراهيم النخعي وأحمد في رواية، وعبد الله بن وهب من أصحاب مالك، ومحمد بن حرير الطبري إلى أن الصلاة في ثوب واحد مكروهة إذا كان قادراً على ثوبين، وإن لم يكن قادراً إلا على ثوب واحد، يكره أيضاً أن يصلي به ملتحفاً مشتملاً، بل السنة أن يأتزر به. "فليصل" بدون الياء في جميع النسخ التي بأيدينا من الهندية والمصرية، وهو الظاهر، -

قال يحيى: قَالَ مَالك: أَحَبُ إِلَيَّ أَنْ يَجْعَلَ الَّذي يُصَلِّي فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ عَلَى عَاتِقَيْهِ ثَوْبًا أَوْ عِمَامَةً.

= وضبطه العلامة الزرقاني بإثبات الياء للأشباع، "في ثوب واحد ملتحفاً به" قال الزهري: الملتحف: المتوشح، وهو المخالف بين طرفيه على عاتقيه، وهو الاشتمال على منكبيه، نقله البخاري، قال الحافظ: والذي يظهر أن قوله: "وهو المخالف" من كلام البخاري، قلت: وكذا قال العيني، وتمام كلام البخاري في صحيحه باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفاً به، قال الزهري في حديثه: الملتحف: المتوشح، وهو المخالف بين طرفيه على عاتقيه، وهو الاشتمال على منكبيه، قال الباحي: فجعل الالتحاف هو التوشح، والمشهور لغة: أن الالتحاف هو الالتفاف في الثوب على أي وجه كان، فيدخل تحته التوشح والاشتمال، وقد خص منه اشتمال الصماء، "فإن كان" ذاك "الثوب" الواحد "قصيراً" أيضاً، "فليتزر به" أي جعله إزاراً ولا يلتحف؛ لأن ستر العورة أهم، وهو يحصل بالاتزار.

أحب إلى: أي مندوب وليس بواجب، وعليه الجمهور كما سيأتي "أن يجعل الذي يصلي في الثوب الواحد على عاتقيه" أيضاً، والعاتق: ما بين المنكبين إلى أصل العنق، "ثوباً، أو عمامة"؛ لقوله على: لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه شيء قال الكرماني: هذا النهي للتحريم أم لا؟ ظاهر النهي يقتضي التحريم، لكن الإجماع منعقد على حواز تركه؛ إذ المقصود ستر العورة، فبأي وجه حصل حاز، قال العيني: فيه نظر؛ لأن الإجماع ما انعقد على حواز تركه، وهذا أحمد لا يجوز صلاة من قدر على ذلك وتركه، ونقل ابن المنذر عن محمد ابن علي عدم الجواز، ونقل بعضهم وجوب ذلك عن نص الشافعي، والمعروف في كتب الشافعية خلافه، وقال الخطابي: هذا في استحباب، وليس على الإيجاب، فقد ثبت: "أنه في صلى في ثوب كان بعض طرفيه على بعض نسائه، وهي نائمة"، ومعلوم أن الطرف الذي هو لابسه من الثوب غير منسع لأن يتزر به، ويفضل منه ما يكون لعاتقه، وفي حديث جابر أيضاً جواز الصلاة من غير شيء على العاتق.

قال الحافظ في "الفتح": قد حمل الجمهور الأمر على الاستحباب، والنهي على التنزيه، وعن أحمد: "لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه"، جعله من الشرائط، وعنه: "تصح ويأثم"، جعله واجباً مستقلاً، وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضاً، وعقد الطحاوي له بابا في "شرح المعاني"، ونقل المنع عن ابن عمر، ثم عن طاوس والمنحعي، ونقله غيره عن ابن وهب وابن جرير، ونقل الشيخ تقي الدين السبكي وحوب ذلك عن نص الشافعي واختاره، لكن المعروف في كتب الشافعية خلاف ذلك قال الشوكاني: وقد عمل بظاهر الحديث ابن حزم، فقال: وفرض على الرجل إن صلى في ثوب واسع أن يطرح منه على عاتقه أو عاتقيه، فإن لم يفعل بطلت صلاته، فإن كان ضيقاً اتزر به وأجزأه، سواء كان معه ثياب غيره أو لم يكن.

الرُّخْصَةُ فِي صَلاقِ الْمَرْأَةِ فِي الدِّرْعِ وَالْخِمَارِ

٣٢٢ - مَالك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ عَلَّى كَانَتْ تُصَلِّي فِي الدِّرْعِ وَالْجِمَارِ. ٣٢٣ - مَالك عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ قَنْفُذٍ، عَنْ أُمِّهِ أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ عَنْ أُمِّهِ أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ عَنْ أُمِّهِ أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةً وَوْجَ النَّبِيِّ عَنْ أُمِّةً مَا الْمَرْأَةُ مَنْ القَيَابِ؟ فَقَالَتْ: تُصَلِّي فِي الْجِمَارِ وَالدَّرْعِ الشَّيابِ فَقَالَتْ: تُصَلِّي فِي الْجِمَارِ وَالدِّرْعِ السَّابِع إِذَا غَيَّبَ ظُهُورَ قَدَمَيْهَا.

الرخصة في صلاة إلى: قال أبو عمر: ترجم بذلك رداً لقول مجاهد: لا تصلي المرأة في أقل من أربعة أثواب: درع وخمار وملحفة وإزار، و لم يقله غيره فيما علمت. قال ابن رشد في "البداية": اتفق الجمهور على أن اللباس المجزئ للمرأة في الصلاة، هو درع وحمار؛ لحديث أم سلمة الآتي، ولحديث عائشة عن النبي في: لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار، وهو مروي عن عائشة في الوقت وبعده إلا مالكاً؛ فإنه قال: إلها تعيد في الوقت فقط، هؤلاء يقولون: إلها إن صلت مكشوفة أعادت في الوقت وبعده إلا مالكاً؛ فإنه قال: إلها تعيد في الوقت فقط، قلت: وهذا مبني على أن ستر العورة ليس من شروط الصلاة عند مالك، وقال ابن قدامة في "المغني": لا يختلف المذهب في أنه يجوز للمرأة كشف وجهها في الصلاة، وإنه ليس لها كشف ما عدا وجهها وكفيها، وفي الكفين روايتان، وقال أبو حنيفة: القدمان ليسا من العورة، وقال مالك والأوزاعي والشافعي: جميع المرأة عورة إلا وجهها وكفيها، وما سوى ذلك يجب ستره في الصلاة.

في الدرع إلى المجد والمستوى المسارة في المستود والمحدد، فمؤنث على الأكثر فيهما، وحكى ابن سيدة عكسه، قال المجد في "القاموس": درع الحديد بالكسر، وقد يذكر، جمعه أدرع وأدراع أو دروع، ومن المرأة قميصها مذكر جمعه أدراع، وسيأتي في حديث أم سلمة: "الدرع السابغ: الذي يغطي ظهور قدميها إلى". "والخمار" بمعجمة. المرأة من الثياب في الصلاة، "فقالت" أي أم سلمة، كذا في "الموطأ" موقوفا، وكذا أخرجه أبو داود، ثم ذكر رفعه عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، ولفظه عن أم سلمة: "ألها سألت النبي الله أتصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها إزار؟ قال: إذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قدميها". والمدرع إلى أن المرأة من السابغ" أي التام الكامل "إذا غيب" أي ستر ظهور قدميها، قلت: اختلف أئمة الفتوى في تحديد عورة المرأة، قال ابن رشد في "البداية": فأكثر العلماء على أن بدلها كله عورة ما خلا الوجه والكفين، وذهب أبو بكر بن عبد الرحمن وأحمد إلى أن المرأة كلها عورة إلى وذهب أبو بكر بن عبد الرحمن وأحمد إلى أن المرأة كلها عورة إلى وأما عندنا الحنفية فكما في "الكنو": بدن الحرة عورة إلا وجهها وكفيها وقدميها، قال ابن نجيم: عبر بالكف دون اليد كما وقع في "المحيط"؛ للدلالة على أنه مختص بالباطن، وأن ظاهر الكف عورة كما هو ظاهر الرواية، عرون اليد كما وقع في "المحيط"؛ للدلالة على أنه مختص بالباطن، وأن ظاهر الكف عورة كما هو ظاهر الرواية، عرون اليد كما وقع في "المحيط"؛ للدلالة على أنه مختص بالباطن، وأن ظاهر الكف عورة كما هو ظاهر الرواية، عدر البه كفيها وقدم في "المحيط"؛ للدلالة على أنه مختص بالباطن، وأن ظاهر الكف عورة كما هو ظاهر الرواية، عنه ورن اليد كما وقع في "المحيط"؛ للدلالة على أنه مختص بالباطن، وأن ظاهر الكف عورة كما هو ظاهر الرواية، عنه ورن اليد كما وقع في "المحيدة على أنه عنديا المحيدة عبر المحيدة كما وقع في "المحيدة فكما في المحيدة على أنه عنديا المحيدة كما وقع في "المحيدة كما أنه عنديا المحيدة كما وقع في "المحيدة كما أن المحيدة كما أن بدلها كله عرقة كما أنه عنديا المحيدة كما أنه عبد المحيدة كما أنه عبد المحيدة كما أنه عنديا المحيدة كما أنه عبد المحيدة كما أنه عبد المحيدة كما أنه المحيدة كما أنه المحيدة كما أنه عبد المحيدة كما أنه الم

٣٢٤ - مَالِكَ عَنْ التَّقَةِ عِنْدَهُ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ الأَشَجِّ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ الله الْحَوْلانيِّ، وَكَانَ في حَجْرِ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَ**نَّ مَيْمُونَة**َ كَانَتْ تُصَلِّي فِي الدِّرْعِ وَالْخِمَارِ لَيْسَ عَلَيْهَا إِزَارٌ.

٣٢٥ - مالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ امْرَأَةً اسْتَفْتَتْهُ، فَقَالَتْ: إِنَّ الْمِنْطَقَ يَشُقُّ عَلَيَّ، أَفَأُصَلِّي فِي دِرْعِ وَخِمَارٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ إِذَا كَانَ الدِّرْعُ سَابِغًا.

الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَر

٣٢٦ – مَالك عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ

– وفي "مختلفات قاضي خان": ظاهر الكف وباطنه ليسا بعورة إلى الرسغ، ورجحه في "شرح المنية" بما أخرجه أبو داود في "المراسيل" عن قتادة مرفوعًا: أن المرأة إدا حاضب لم يصلح أن يرى منها إلا وجهها ويداها إلى المفصل. قال: واستثنى القدم؛ للابتلاء في إبدائه خصوصاً للفقيرات، وفيه اختلاف الرواية عن أبي حنيفة والمشايخ، فصحح في "الهداية" و"شرح الجامع الصغير" لقاضي خان: أنه ليس بعورة، واختاره في "المحيط"، وصحح الأقطع وقاضي خان في "فتاواه": أنه عورة، واختاره الإسبيجابي والمرغيناني، وصحح صاحب "الاختيار" أنه ليس بعورة في الصلاة، وعورة خارجها. قلت: ورجح الطحاوي عكسه أنه عورة في الصلاة دون خارجها؛ لحديث أم سلمة كما في هوامش "الهندية".

أن ميمونة إلخ: أم المؤمنين "كانت تصلي في الدرع" السابغ "والخمار ليس عليها" أي على ميمونة "إزار" وذلك جائز، وإن كان الأفضل وجود الإزار كما تقدم، فكانت تفعل؛ لبيان الجواز أو قلة الثياب، أو يكون وجود الميزر وعدمه سواء عندها. اهرأة استفتته إلخ: أي سألت عروة، "فقالت: إن المنطق" بكسر الميم وسكون النون وفتح الطاء، آخره قاف: ما يشد به الوسط، والمراد هناك الإزار، قال أبو عمر: المنطق والحقو والإزار والسراويل بمعنى واحد قال الباجي: قال صاحب "العين": المنطق إزار فيه تكة تنتطق به المرأة، والمنطقة: ما يشد به الوسط، "يشق على" لبسه، وأتأذي من لبسه، ولعله لأنها لم تعتده، "أفاصلي في درع وحمار؟ فقال عروة: "نعم" يجوز "إذا كان الدرع سابغاً" يغطي القدمين عند من قال به، والآثار في هذا مختلفة عن الصحابة، وبعضهم يأمر بشد الحقو في الصلاة ولو بعقال، كما بسطت في "المصنف لابن أبي شيبة"، والأمر متسع.

الجمع بين الصلاتين إلخ: ذكر المصنف في الباب مسألتين، إحداهما: الجمع في الحضر. والثانية: في السفر، واختلفت الفقهاء فيهما حداً، و لم يختلف قول الحنفية فيهما من أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين سفراً ولا حضراً، -

كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي سَفَرِهِ إِلَى تَبُوكَ.

٣٢٧ – مَالك عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ، أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ عَامَ تَبُوكَ، فَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَحْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، قَالَ: فَأَخَّرَ الصَّلاةَ يَوْمًا، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الظُّهْرَ

- واختلف فيهما غيرهم معاً، أما الجمع في السفر، فقال ابن العربي في "العارضة": اختلف الناس فيه على خمسة أقوال، الأول: لا يجوز بحال، قاله أبو حنيفة. الثاني: يجوز كما يجوز القصر، قاله الشافعي. الثالث: يجوز إذا حد به السير، قاله مالك. الرابع: يجوز إذا أراد به قطع الطريق، قاله ابن حبيب. الخامس: مكروه، قاله مالك في رواية المصريين عنه. قلت: وحكى هذه الخمسة العيني في "شرح البخاري"، وزاد قولاً سادساً: أنه يجوز جمع تأخير لا جمع تقديم، وهو اختيار ابن حزم.

كان يجمع إلخ: جمع صورة عند من قاله به، وجمع تقديم أو تأخير عند من ذهب إليهما، وإطلاق الحديث يحمل على الكل، "بين الظهر والعصر" ولم يذكر المغرب والعشاء في هذا الحديث، وهو مذكور في روايات أخر، "في سفره إلى تبوك" لم ينصرف؛ لوزن الفعل، تقدم ضبط تبوك، قال محمد: وهذا نأخذ، والجمع بين الصلاتين أن تؤخر الأولى منهما، فتصلى في آخر وقتها وتعجل الثانية، فتصلى في أول وقتها.

أخبره إلخ: أي عامراً "ألهم" أي الصحابة "خرجوا مع رسول الله الله على عام تبوك" سنة تسع كما تقدم، وأضاف العام إلى تبوك وإن كان الموضع موجوداً في غير ذاك العام، وإنما أراد عام غزوة تبوك إلا أنه لكثرة استعماله وشهرته عرف المقصد، واستغنى عن ذكر الغزوة لفظاً، "فكان رسول الله الله يجمع بين الظهر والعصر" في وقت إحداهما، أو في وقتيهما محتملان، "و"كذلك كان يجمع بين "المغرب والعشاء" جمع تأخير عند القائلين بالجمع الحقيقي، كما يدل عليه التفسير الآتي، قال الباحي: وهو يدل على أنه كان على تأخير الظهر دون تقديم العصر. قال إلخ: معاذ في تفسير ما أجمله أولاً أو بيان جمع خاص: "فأخر" السالماة يوماً" أي صلاة الظهر، ولفظ مسلم: "حتى إذا كان يوماً أخر الصلاة". قال الشيخ في "البذل": الحديث يشتمل على جملتين، ولا ارتباط بينهما ولا مناسبة، بل الجملة الثانية باعتبار الظاهر منافية للأولى؛ فإن الجملة الأولى تدل على أنه الله يفعل فعل الجمع دائماً مستمراً، والجملة الثانية بيان للجملة الأولى، ولفظ "كان" ليس لاستمرار، أو يقال: إن الجملة الأولى بيان للجمع سائراً، والجملة الثانية بيان الجمع في حالة النزول. (مختصرا) للاستمرار، أو يقال: إن الجملة الأولى بيان للجمع عائراً، والجملة الثانية بيان الجمع في حالة النزول. (مختصرا) فقط، فهو كقوله: "كأني أنظر أنه محمد عربي يوماً فصلاهما، ثم دخل"، "ثم خرج، فصلى الظهر والعصر جميعا"، عقط، فهو كقوله: "كأني أنظر أنه محمد عربوماً فصلاهما، ثم دخل"، "ثم خرج، فصلى الظهر والعصر جميعا"، عقط، فهو كقوله: "كأني أنظر أنه محمد عربوماً فصلاهما، ثم دخل"، "ثم خرج، فصلى الظهر والعصر جميعا"، "فعل فهو كقوله: "كأني أنظر أنه محمد عربوماً فصلاهما، ثم دخل"، "ثم خرج، فصلى الظهر والعصر جميعا"، وقط، فهو كقوله: "كأني أنظر أنه علي عرباً فصلاهما، ثم دخل"، "ثم خرج، فصلى الظهر والعصر جميعا"، علم دخراً المناسبة المناسبة المناسبة على الشهر والعصر جميعا"، على المناسبة على أنه المناسبة المناسبة

وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ دَخَلَ، ثُمَّ خَرَجَ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا، ثُمَّ قَالَ "إِنَّكُمْ سَتَأْتُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللهُ عَيْنَ تَبُوكَ، وَإِنَّكُمْ لَنْ تَأْتُوهَا حَتَّى يَضْحَى النَّهَارُ،

= قيل: إن في لفظ الجميع والجمع إشارة إلى أنه كان في وقت إحداها ورد عليه بأن الجمع لا يدل إلا على الاجتماع، فكما أنه يصدق على فعلهما في وقت إحداهما كذلك يدل على مجرد جمعهما في الفعل، "ثم دخل، ثم خرج" قال الباجي: مقتضاه أنه مقيم غير سائر؛ لأنه إنما يستعمل في الدخول في المنزل، والخباء والخروج منهما، وهو غالب الاستعمال، إلا أن يريد أنه خرج من الطريق إلى الصلاة، ثم دخله للسير وفيه بعد، وكذا نقله عياض، واستبعده، وقال ابن عبد البر هذا أوضح دليل على رد من قال: لا يجمع إلا من حد به السير.

فصلى المغرب إلخ: لم يبين في هذا الجمع أنه كان جمع تأخير، كما قال في الظهر، أو كان جمع تقديم كما هو معتمل اللفظ عند القائلين به، لكن قال أبو داود: ليس في تقديم الوقت حديث قائم، والأوجه أنه جمع صوري كما هو نص حديث الطبراني المتقدم، والمفسر قاض على المجمل، والعجب من الشافعية يستدلون بحديث أبي الزبير، وقد قال الإمام الشافعي: أبو الزبير بحتاج إلى دعامة، وعن هشيم يقول: سمعت من أبي الزبير، فأخذ شعبة كتابه، فمزقه، كما في "التهذيب"، على أن ليس في حديث أبي الزبير جمع تقديم، ولا تأخير، بل رواية الطبراني المتقدمة مفسرة صريحة في الجمع الصوري فهذا المجمل بحمل عليه.

إن شاء الله إلى إلى ويحتمل أن يكون هذا على سبيل التقدير بسيرهم، وتحميناً له، فالتعليق ظاهر "عين" الماء التي البوك"، وفيه إشارة إلى ألها كانت مسماة بها قبل المغزو؛ لوقوع هذا القول قبل إتيالها بيوم خلافاً لمن قال: سبيت بها، قال في "المجمع": البوك تثوير الماء بنحو عود ليخرج من الأرض، وبه سميت غزوة تبوك، وقال المجد: باك العين ثور مائها بعود، ونحوه ليخرج، قال ياقوت الحموي في "معجم البلدان": ركز النبي لله فيها ثلاث ركزات، فجاشت ثلاث أعين، فهي تهمي بالماء إلى الآن "وإنكم لن تأتوها حتى يضحى" قال الراغب: ضحى يضحى تعرض للشمس، قال تعالى: ﴿وَأَنَكَ لا تَظْمَأُ فِيها وَلا تَصْحَى ﴿ (طعنه ١٦١)، وقال المجد: الضحو. ارتفاع النهار، والضم والقصر الشمس، وأضحى صار فيها "النهار" أي يرتفع قوياً، "فمن جاءها" ووصل إليها قبلي، "فلا يمسّن" بنون التأكيد في النسخ وأضحى صار فيها "النهار" أي يرتفع قوياً، "فمن جاءها" ووصل إليها قبلي، "فلا يمسّن" بنون التأكيد في النسخ أن يمنع من الأمور العامة كالماء والكلاء من المنافع التي يشترك فيها المسلمون؛ لما يراه من المصلحة، وقال أيضاً: يُحتمل أنه أراد بذلك ظهور بركته في مائها إذا سبق إليها، أو يوحى إليه أنه إن سبق إليها، أو إلى الوضوء من مائها، فيكثر من مائها، ويكفي المؤمنين، "فجئناها" أي العين، "و"الحال أنه "قد سبقنا إليها رجلان، والعين تبصّ" رواه فيكثر من مائها، ويكفي المؤمنين، "فجئناها" أي العين، "و"الحال أنه "قد سبقنا إليها رجلان، والعين تبصّ" رواه فيكثر من مائها، ويكفي المؤمنين، "فجئناها" أي العين، "و"الحال أنه "قد سبقنا ويها، أو إلى العين تبصّ" رواه عمد عاد مهملة، والقعني وآخرون بمعجمة، قال الباجي: والوجهان معاً صحيحان، وقال أبو عمر: ح

فَمَنْ جَاءَهَا فَلا يَمَسَّنَ مَنْ مَائِهَا شَيْئًا حَتَّى آيَ"، فَحِئْنَاهَا وَقَدْ سَبَقَنَا إِلَيْهَا رَجُلانِ، وَالْعَيْنُ تَبِصُّ بِشَيْءٍ مِنْ مَاءٍ، فَسَأَلَهُمَا رَسُولُ الله ﷺ هَلْ مَسِسْتُمَا مِنْ مَائِهَا شَيْئًا؟ وَالْعَيْنُ تَبِصُّ بِشَيْءٍ مِنْ مَائِهَا الله ﷺ هَلَ مَسِسْتُمَا مِنْ مَائِهَا شَيْئًا؟ فَقَالا: نَعَمْ، فَسَبَّهُمَا رَسُولُ الله ﷺ، وَقَالَ لَهُمَا مَا شَاءَ الله أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ غَرَفُوا بِأَيْدِيهِمْ مِنْ الْعَيْنِ قَلِيلًا قَلِيلًا، حَتَّى اجْتَمَعَ في شَيْءٍ، ثُمَّ غَسَلَ رَسُولُ الله ﷺ فيه وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ أَعَادَهُ فيهَا، فَجَرَتْ الْعَيْنُ بِمَاءٍ كَثِيرٍ، فَاسْتَقَى النَّاسُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ؛

- الرواية الصحيحة المشهورة في "الموطأ": تبض بالضاد المنقوطة، وعليها الناس، ثم معناه على المعجمة: تقطر وتسيل، كما قاله النووي والزرقاني وغيرهما، قال الباجي: يقال بض الماء ضب على القلب بمعنى. وقال المجد: بئر بضوض يخرج ماؤها قليلاً قليلاً، وما في البئر باضوض بللة، وأما على المهملة، فقال القاري في "شرح الشفاء" والنووي وغيرهما: تلمع. قلت: ويحتمل أن يكون بمعنى تقطر وتسيل أيضاً، قال المجد: بص يبص برق ولمع، والماء رشح كأبص، والبصاصة العين؛ لأنحا تبص، والأوجه عندي: أن البرق واللمع كان لأجل الشمس؛ إذ دخلوها ضحى "بشيء من ماء" يشير إلى تقليله، قاله الباجي، ولفظ مسلم: "والعين مثل الشراك تبص بشيء من ماء" الحديث، أي مماثلاً للشراك في طوله وعرضه، وهو سير رقيق يجعل في النعل، والمقصود المبالغة في القلة.

 "يُوشِكُ يَا مُعَاذُ! إِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ أَنْ تَرَى مَا هَهُنَا قَدْ مُلِئَ جِنَانًا".

٣٢٨ – مَالِكُ عَنْ نَافِعِ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا عَجِلَ بِهِ السَّيْرُ، جَمَع بَيْنَ الْمَغْرِب وَالْعِشَاءِ.

٣٢٩ - مَالِكَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسِ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لنا رَسُولُ الله ﷺ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا منْ غَيْر خَوْفٍ وَلا سَفَر.

يوشك إلخ: أي يقرب "يا معاذ! إن طالت بك حياة" أي إن أطال الله عمرك فيه معجزتان له ﷺ، الأول: إشارة إلى حياته بعده 🎉 والثاني: إحباره بذلك لمعاذ خاصة؛ لما قد علم من الوحي، أو لفراسة النبوة ذهابه إلى الشام، موصولة بمعنى الذي "ههنا" إشارة إلى المكان، قاله الزرقاني، ويؤيده ما في الحاشية عن "المحلى" أي من الأراضي، فما في بعض النسخ: "ماثها هنا" ليس بوجيه، "قد ملئ" ببناء المجهول، والضمير إلى الموصول، "جناناً" بالكسر جمع جنة بالفتح، وهو البستان، منصوب على التمييز يعني يكثر ماؤها ويخصب أرضه، فيكون بساتين ذات أشجار وثمار كثيرة، قال ابن عبد البر: قال ابن وضاح: إني رأيت ذلك الموضع كله حوالي تلك العين جناناً حضرة نضرة.

إذا عجل إلخ: بفتح العين، وكسر الجيم أي أسرع، وقال في "الفتح الرحماني": بتشديد المعجمة والتخفيف، "به السير" نسبة الفعل إلى السير بحاز وتوسع، استدل به من اشترط في الجمع جد السير، ورده ابن عبد البر بأنه إنما حكى الحال التي رأى، و لم يقل: لا يجمع إلا أن يجد به، فلا يعارض عموم أحاديث الجمع، قلت: لكن حديث كثير بن قاروند الآتي وغيره يقيده بالجد، فتأمل، "جمع" بصيغة الماضي في أكثر النسخ، وفي بعضها: يجمع بالمضارع "بين المغرب والعشاء" وخصهما بالذكر؛ لأنه جرى ذكره في سفر استعجل فيه بسبب زوجته صفية بنت أبي عبيد استصرخ بما، فقيل له في ذلك، فذكر فعله ﷺ، أو اكتفى عليهما اختصاراً، قال الزرقاني: والمراد جمع تأخير؛ لما في الصحيح من رواية الزهري عن سالم، عن أبيه: رأيت النبي ﷺ إذا عجله السير في السفره يؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء، ولا شك في أن بعض الروايات في حديث ابن عمر رضم الله على جمع التأخير، لكن الروايات الصريحة في الجمع الصوري في هذه القصة أكثر وأشهر. من غير خوف إلخ: ظاهر الحديث يدل على جواز الجمع في الحضر من غير عذر، ولم يقل به أحد من الأئمة، ولذا قال الترمذي في كتابه: أجمعت الأمة على ترك العمل به، لكن قال الحافظ في "الفتح": وقد ذهب جماعة من الأئمة إلى الأخذ بظاهر الحديث، فجوزوا الجمع في حضر للحاجة مطلقاً، بشرط أن لا يتخذ ذلك خلقاً وعادة، وثمن قال به ابن سيرين وربيعة وأشهب.

قَالَ مَالك: أُرَى ذَلكَ كَانَ في مَطَرِ.

٣٣٠ - مَالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا جَمَعَ الْأَمَرَاءُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي الْمَطَرِ جَمَعَ مَعَهُمْ.

٣٣١ – مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللهِ **هَلْ يُجْمَعُ** بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السَّفَرِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ لا بَأْسَ بذَلكَ، أَلَمْ تَرَ إِلَى صَلاةِ النَّاسِ بِعَرَفَةَ؟

أرى إلخ: بضم الهمزة أي أظن "ذلك" الجمع "كان في مطر" ووافقه على ذلك الظن جماعة، منهم الإمام الشافعي وغيره كما سيأي، لكن لفظ مسلم وأصحاب السنن: "من غير حوف ولا مطر" يأباه، وأجاب البيهقي بأن الأولى رواية الجمهور، فهو أولى، وأجاب غيره بأن المراد ولا مطر كثير أو ولا مطر مستدام، فلعله انقطع عند الثانية، وأنت خبير بأن ظاهر لفظ: "ولا مطر" يأبي المطر ولو قليلاً، وسيأتي المذاهب في الجمع المطري قريباً في الأثر الآتي، ويشكل على قول الإمام مالك المذكور أنه لا يأخذ هذا التأويل أيضاً؛ لأنه لا يرى الجمع لعذر المطر إلا في العشائين فقط دون الظهرين كما هو مصرح في كتبه.

جمع الأهراء إلى: جمع أمير، مرفوع على الفاعلية "بين المغرب والعشاء في المطر جمع معهم" لإدراك فضيلة الجماعة، وأخرج ابن أبي شيبة أثر الباب مفصلاً، فروى من طريق عبيد الله عن نافع، قال: كان أمراؤنا إذا كانت ليلة مطيرة أبطؤوا بالمغرب، وعجلوا بالعشاء قبل أن يغيب الشفق، فكان ابن عمر على يصلي معهم لا يرى بذلك بأساً، قال عبيد الله : ورأيت القاسم وسالماً يصلون معهم في مثل تلك الليلة، والجمع بالمطر مختلف عند الأثمة، قال العيني: قد اختلف الناس في جواز الجمع بين الصلاتين للمطر في الحضر، فأجازه جماعة من السلف، روي ذلك عن ابن عمر عبي وفعله عروة وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وأبو بكر بن عبد الرحمن وأبو سلمة وفقهاء المدينة، وهو قول مالك والشافعي وأحمد بن حنبل، غير أن الشافعي اشترط في ذلك أن المطر قائماً في وقت افتتاح الصلاتين معاً، وكذلك قال أبو ثور، و لم يشترط ذلك غيرهما، وكان مالك يرى أن يجمع الممطور في الطين وفي حالة الظلمة، وهو قول عمر بن عبد العزيز، وقال الأوزاعي وأصحاب الرأي: يصلي الممطور كل صلاة في وقتها. بلا كراهة، وأن الأفضل ترك ذلك، ثم ذكر المستدل فيه، فقال: نعم، لا بأس بذلك" قال الزرقاني: أي يجوز بلا كراهة، وأن الأفضل ترك ذلك، ثم ذكر المستدل فيه، فقال: "أنم تر إلى صلاة الناس بعرفة؟" فقاس الجمع السفري على الجمع النسكي، ولا يبعد أن يكون الجمع بعرفة عنده أيضاً من باب الجمع قياساً على تلك، ثم حاعة، فيكون القياس في العبادات يضعف.

٣٣٢ - مَالك أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسِيرَ يَوْمَهُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

أواد أن يسير إلخ: ظاهره أنه أراد أنه ﷺ إذا استوعب اليوم في السفر "جمع بين الظهر والعصر، وإذا أراد أن يسير ليله" بطوله "جمع" بصيغة الماضي في أكثر النسخ، وفي بعضها: بالمضارع، وجمع بين النسختين في بعض النسخ، فاختلط الكلام "بين المغرب والعشاء" قال ابن رشد في "البداية": وسبب اختلافهم أولاً اختلافهم في تأويل الآثار التي رويت في الجمع، والاستدلال منها على جواز الجمع؛ لأنما كلها أفعال وليست أقوالاً، والأفعال يتطرق إليها الاحتمال كثيراً أكثر من تطرقه إلى اللفظ. وثانياً: اختلافهم أيضاً في تصحيح بعضها. وثالثاً: اختلافهم أيضاً في إجازة القياس في ذلك، فهذه ثلاثة أسباب كما ترى.

أما الآثار التي اختلفوا في تأويلها، فمنها: حديث أنس الثابت باتفاق أخرجه البخاري ومسلم، قال: "كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس، أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل، فحمع بينها" الحديث. ومنها: حديث ابن عمر أخرجه الشيخان أيضاً: "رأيت رسول الله ﷺ إذا عجل به السير في السفر يؤخر المغرب" الحديث، والثالث: حديث ابن عباس في الجمع: "في غير حوف ولا سفر"، فذهب القائلون بجواز الجمع في تأويل هذه الأحاديث إلى أنه أخر الظهر إلى وقت العصر المختص بما، وجمع بينهما، وذهب الكوفيون إلى أنه إنما أوقع صلاة الظهر في آخر وقتها، وصلاة العصر في أول وقتها على ما جاء في حديث إمامة جبريل، قالوا: وعلى هذا يصح حمل حديث ابن عباس؛ لأنه قد انعقد الإجماع على أنه لا يجوز هذا في الحضر بغير عذر، أعني أن تصلى الصلاتان معاً في وقت إحداهما، واحتجوا لتأويلهم أيضاً بحديث ابن مسعود، قال: "والذي لا إله غيره ما صلى رسول الله ﷺ صلاة قط إلا في وقتها، إلا صلاتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة، وبين المغرب والعشاء بجمع"، قالوا: وأيضاً فهذه الآثار محتملة أن تكون على ما تأولنا نحن، أو تأولتموها أنتم، وقد صح توقيت الصلاة وتبيالها في الأوقات، فلا يجوز أن تنتقل عن أصل ثابت بأمر محتمل، وأما الأثر الذي احتلفوا في تصحيحه، فما رواه مالك من حديث معاذ بن حبل الله مهذا الحديث لو صح لكان أظهر من تلك الأحاديث في إحازة الجمع؛ لأن ظاهره أنه قدم العشاء إلى وقت المغرب، وإن كان لهم أن يقولوا: إنه ﷺ أحر المغرب إلى آخر وقتها، وصلى العشاء في أول وقتها؛ لأنه ليس في الحديث أمر مقطوع به على ذلك، بل لفظ الراوي محتمل. (مختصراً) قلت: بل تقدم أن حديث معاذ عند الطبراني مصرح بالجمع الصوري. قال العيني: ما قلناه: هو العمل بالآية والخبر، وما قالوه يؤدي إلى ترك العمل بالآية، ويلزمهم على ما قالوا من الجمع المعنوي رخصة أن يجمعوا لعذر المطر والخوف في الحضر، ومع هذا لم يجوزوا ذلك، وأولوا حديث ابن عباس في الجمع في الحضر بتأويلات مردودة، وفيما ذهبنا إليه العمل بالكتاب، وبكل حديث جاء في هذا الباب من غير تأويل.

قَصْرُ الصَّلاةِ في السَّفَر

٣٣٣ – مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ آلِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ،

= وقال في "البدائع": ولنا أن تأخير الصلاة عن وقتها من الكبائر، فلا يباح بعذر السفر والمطر كسائر الكبائر، والدليل على أنه من الكبائر ما روي عن ابن عباس: أن رسول الله في قال: من جمع بين صلاتين في وقت واحد، فقد أتى باباً من الكبائر، وعن عمر في قال: "الجمع بين الصلاتين من الكبائر"، ولأن هذه الصلوات عرفت مؤقتة بأوقاتها بالدلائل المقطوع بها من الكتاب والسنة المتواترة والإجماع، فلا يجوز تغييرها عن أوقاتها بقرب من الاستدلال أو بخبر الواحد، مع أن الاستدلال فاسد؛ لأن السفر والمطر لا أثر لهما في إباحة تفويت الصلاة عن وقتها، ألا ترى أنه لا يجوز الجمع بين الفجر والظهر مع ما ذكرتم من العذر، والجمع بعرفة ما كان لتعذر الجمع بين الوقوف والصلاة، بل ثبت غير معقول المعنى بدليل الإجماع والتواتر عن النبي في، فصلح معارضاً للدليل المقطوع به، وما روي من الحديث في خير الآحاد، فلا يقبل في معارضة الدليل المقطوع به، مع أنه عمارضاً للدليل المقطوع به، وما روي من الحديث في خير الآحاد، فلا يقبل في معارضة الدليل المقطوع به، مع أنه غير مقبول عندنا، ثم هو مؤول، وتأويله أنه جمع بينهما فعلاً لا وقتاً، كذا فعل ابن عمر في في سفر، وقال: هكذا كان يفعل رسول الله في، ودل عليه ما روي عن ابن عباس من كذا فعل الله على وهكذا روي عن أنس في أنه جمع بينهما فعلاً، ثم قال: هكذا فعل بنا رسول الله في وهكذا روي عن أنس في أنه جمع بينهما فعلاً، ثم قال: هكذا فعل بنا رسول الله في منفر، وهكذا روي عن أنس في أنه جمع بينهما فعلاً، ثم قال: هكذا فعل بنا رسول الله في منفر، وهكذا روي عن أنس في أنه جمع بينهما فعلاً، ثم قال: هكذا فعل بنا رسول الله في وهكذا وهذا الكلام على هذا الآثار.

قصر الصلاة إلخ: بفتح القاف مصدر، يقال: قصرت الصلاة بفتحتين مخففاً قصراً، وقصرتها بالتشديد وأقصرتها، والأول أشهر في الاستعمال، قال الرازي: قال الواحدي: يقال: قصر فلان صلاته وأقصرها وقصرها كل ذلك جائز، وقرأ ابن عباس تقصروا من أقصر، وقرأ الزهري من قصر، وهذا دليل على اللغات الثلاث، والمراد به تخفيف الرباعية إلى ركعتين، ولا قصر في الصبح والمغرب إجماعاً، قال ابن رشد في "البداية": السفر له تأثير في القصر باتفاق، فقد اتفق العلماء على حواز القصر إلا قول شاذ، وهو قول عائشة اللها: إن القصر لا يجوز إلا للخائف؛ =

أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ الله ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنَّا نَجِدُ صَلاةً الْخَوْفِ وَصَلاةً الْحَضِرِ فِي الْقُرْآنِ، وَلا نَجِدُ صَلاةً السَّفَرِ، فَقَالَ عبد الله بن عُمَرَ: يَا ابْنَ أَجِي! إِنَّ الله تعالى بَعَثَ إِلَيْنَا مُحَمَّدًا ﷺ وَلا نَعْلَمُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا نَفْعَلُ كَمَا رَأَيْنَاهُ يَفْعَلُ.

٣٣٤ - مَالِك عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُرُوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ عَلَيْ

= لقوله تعالى: ﴿إِنَّ حَفَّتُمْ ﴿ (النساء: ١٠١)، وقالوا: إن النبي ﷺ إنما قصر؛ لأنه كان خائفاً، واختلفوا من ذلك في خمسة مواضع، أحدها: في حكم القصر، والثاني: في المسافر التقصير، والخامس: في مقدار الزمان الذي يجوز للمسافر فيه إذا قام في والرابع: في الموضع الذي يبدأ منه المسافر التقصير، والخامس: في مقدار الزمان الذي يجوز للمسافر فيه إذا قام في موضع أن يقصر الصلاة، أما حكم التقصير، فاختلفوا فيه على أربعة أقوال، فمنهم: من رأى أن القصر هو فرض للمسافر المتعين عليه، ومنهم: من رأى أن القصر والإتمام كلاهما فرض مخير له كالخيار في واحب الكفارة، ومنهم: من رأى أن القصر سنة، ومنهم: من رأى أنه رخصة، وأن الإتمام أفضل، وبالقول الأول قال أبو حنيفة وأصحابه والكوفيون بأسرهم، أعني أنه فرض متعين، وبالثاني قال بعض أصحاب الشافعي، وبالثالث أعني سنة قال مالك في أشهر الروايات عنه، وهو المنصور عند أصحابه.

يا أبا عبد الرحمن إلخ: كنية لابن عمر على "إنا نجد صلاة" السفر بسبب "الخوف وصلاة الحضر في القرآن، ولا نجد" قصر "صلاة السفر" قال الزرقاني: يعني الذي يشمل الأمن وغيره؛ لأن الله عزوجل قال: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾ (النساء: ١٠١) أباح قصر الصلاة للمسافر الخائف. قلت: هذا محتمل، وبه جزم الزرقاني، والظاهر عندي أنه أراد نفي صلاة السفر مطلقاً. "فقال عبد الله بن عمر: يا ابن أحي! إن الله عزوجل بعث إلينا رسوله محمداً على ولا نعلم شيئا" فعلمنا الشرائع بقوله وفعله "فإنما" نتبع قوله و"نفعل" مقتديا بفعله "كما رأيناه على يفعل".

عن عائشة إلى: قال ابن عبد البر: هكذا رواه مالك: "زوج البي في أنها قالت: فرضت الصلاة" قال أبو عمر: كل من رواه عن عائشة قال فيه: فرضت الصلاة إلا ما حدث به أبو إسحاق الحربي بسنده عن عروة، عن عائشة، قالت: "فرض رسول الله في الصلاة ركعتين ركعتين" الحديث. قال العيني: وفي "مسند ابن وهب" بسند صحيح عن عروة، عن عائشة: "فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين"، وعند السراج بسند صحيح: "فرض الصلاة على رسول الله في أول ما أفرضها ركعتين". (ح) وفي لفظ: "كان أول ما افترض على رسول الله في من الصلاة ركعتين ركعتين ركعتين ولا المغرب، وسنده صحيح. "ركعتين ركعتين" بالتكرار؛ لإفادة عموم التنبية لكل صلاة. "في الحضر والسفر" زاد ابن إسحاق عن صالح بهذا الإسناد إلا المغرب، فإنها كانت ثلاثاً، أخرجه أحمد "فأقرت صلاة السفر" يعني بقيت على ما كانت من كونها ركعتين ركعتين، وهذا يرد ما حكى العيني في معنى الحديث =

أَنَّهَا قَالَتْ: فُرِضَتْ الصَّلاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ،.....

= عن أبي إسحاق الحربي ويجيى بن سلام: أن الصلاة أول ما بدأت قبل الإسراء كانت ركعتان ركعتان قبل طلوع الشمس وقبل غروها؛ لقوله تعالى: ﴿وَسَبِّعُ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ (آل عمران:٤١)، ثم زيدت ليلة الإسراء حتى كملت خمساً؛ لأنه لو كان هذا المعنى اقتصرت صلاة السفر على الصلاتين فقط. "وزيد في صلاة الحضر" بعد الهجرة، ففي "البخاري" من رواية الزهري، عن عروة، عن عائشة: "فرضت الصلاة ركعتين، ثم هاجر النبي ففرضت أربعاً"، وروى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، قالت: "فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين، فلما قدم في واطمأن، زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان، وتركت صلاة الفجر؛ لطول القراءة، وصلاة المغرب؛ لأنها وتر النهار"، قاله الزرقاني.

ثم أشكل على حديث الباب بوجهين، الأول: أنه يخالف نظم القرآن؛ فإن قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاقِ الرائدة على الله الصلاة قصرت، والحديث صريح في ألها لم تقصر، وأجابوا عنه بثلاثة أجوبة، الأول: أن الآية نزلت في الحوف دون السفر كما تقدم مبسوطاً. الثاني: لو سلم ألها نزلت في السفر، فإطلاق القصر عليه باعتبار ما زيد في الصلاة لا باعتبار أصل الصلاة، يعني فإطلاق القصر مجاز باعتبار الزيادة. والثالث: ليس المراد في الآية تقصير الركعات، بل تقصير الكيفية كتخفيف أركان الصلاة من القيام والركوع. قلت: وهذه أقوال المفسرين في تفسير الآية كما تقدم، ويمكن أن يجاب بما اختاره الحافظ؛ إذ قال: والذي يظهر لي، وبه بحتمع الأدلة السابقة: أن الصلوات فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب، ثم زيدت بعد الهجرة إلا الفجر والمغرب، ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية، ويؤيده ما تقدم: أن قصر الصلاة كانت في السنة الرابعة، فعلى هذا قول عائشة هذا "أقرت صلاة السفر" باعتبار ما آل إليه الأمر.

والإشكال الثاني: أن الحديث يخالف فعل عائشة ﴿ بنفسها، والجواب عنه مذكور في الحديث، فقد أخرجه البخاري عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: "الصلاة أول ما فرضت ركعتان" الحديث، وفي آخره: قال الزهري: قلت لعروة: ما بال عائشة تتم؟ قال: تأولت كما تأول عثمان، قال الحافظ في "الفتح": وألزموا الحنفية على قاعدهم فيما إذا عارض رأي الصحابي روايته بألهم يقولون: العبرة بما رأى لا بما روى، وخالفوا ذلك ههنا، فقد ثبت عن عائشة: ألها تتم، والجواب عنهم: أن عروة الراوي عنها قال: لما سئل عن إتمامها ألها تأولت كما تأول عثمان، فعلى هذا لا تعارض بين روايتها وبين رأيها، فروايتها صحيحة، ورأيها مبنى على ما تأولت.

واستدل الحنفية في إيجاب القصر بحديث عائشة المتقدم أخرجه البخاري في صحيحه في فرض الصلاة والسفر والهجرة، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم، حكى العيني عن ابن عبد البر: أن طرقه عن عائشة متواترة، وهو عنها صحيح ليس في إسناده مقال، قلت: وفي معنى حديث الباب أحاديث كثيرة كلها صريحة في أن الركعتين للسفر كالأربع للحضر، منها: ما رواه مسلم بسنده عن ابن عباس، قال: "فرض الله الصلاة على لسان نبيكم على في الحضر أربع ركعات، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة"، ورواه الطبراني في معجمه =

فَأُقِرَّتْ صَلاةً السَّفَرِ، وَزِيدَ في صَلاةِ الْحَضَرِ.

= بلفظ: "افترض رسول الله ركعتين في السفر، كما افترض في الحضر أربعاً" قاله العيني، ومنها: حديث عمر بن الخطاب: "صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ""، قال العيني: رواه النسائي بسند صحيح، وقال أيضاً في موضع آخر: روى النسائي وابن ماجه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عمر ، قال: "صلاة السفر ركعتان وصلاة الأضحى ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم محمد رسول الله ""، ورواه ابن حبان في صحيحه، ولم يقدحه بشيء.

قلت: ومستدل الحنفية في ذلك أكثر من أن يحصى، والعمدة في ذلك أن فرض الصلاة بحمل في الكتاب مفتقر إلى البيان، وفعله الجازة ورد على وحه البيان، فهو كبيانه بالقول يقتضي الإنجاب، ففي فعله للحق صلاة السفر ركعتين بهان منه الله أن ذلك مراد الله تعالى كفعله لصلاة الفجر والجمعة والأضحى وسائر الصلوات، ولم يختلف الناس في قصر النبي الله في أسفاره كلها في حال الأمن والخوف، فثبت أن فرض المسافر ركعتان بفعل النبي الله وبيانه لمراد الله تعالى الإنمام أو القصر على ما يختار المسافر، لما حاز للنبي أن أن يقتصر بالبيان على أحد الوجهين دون الآخر، وكان بيانه للإنمام في وزن بيانه للقصر، فلما ورد البيان إلينا في القصر دون الإنمام أو القصر على ما يختار المسافر، لما حاز للنبي أن القصر دون الإنمام أو القصر دون بيانه للقصر، فلما ورد البيان إلينا في القصر دون أحد شيئين، ورد البيان من النبي الله تعالى دون غيره، ألا ترى أنه لما كان مراد الله تعالى رخصة المسافر في الإفطار وتارة بالصوم، فبطل ما قبل: إن مجرد فعله الله أو ملازمته لا يوحب الوجوب. والوجه الثالث: لما صلى عثمان الله بمن أربع أنكرت عليه الصحابة ذلك، فقال عبد الله بن مسعود: "صليت مع النبي الله وكنين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين، ثم تفرقت بكم الطرق، فلوددت أن حظي من أربع ركعتان متقبلتان"، كذا في "أحكام القرآن" للمحصاص. قال ملك العلماء: لما أنكرت عليه الصحابة، فكان ذلك إلماء أمن الصحابة على ما قلنا.

الوجه الرابع: أن عائشة هي لما أتمت، تأولت كما تأول عثمان، ولا يحتاج الرحل إلى التأويل في إنيان المباح لاسيما إذ يكون المأتي عزيمة والمتروك رخصة، قال ملك العلماء: فدل إنكار الصحابة واعتذار عثمان في أن الفرض ما قلنا؛ إذ لو كان الأربع عزيمة لما أنكرت عليه الصحابة ولما اعتذر هو؛ إذ لا يلام على العزائم ولا يعتذر عنها. والوجه الخامس: أن عمر في لما سئل عن القصر في حالة الأمن، فحكى عن النبي في: صدقة تصدق الله بما عليكم فاقبلوا صافته أخرجه الجماعة إلا البخاري، وفيه حجة بوجهين، الأول: بصيغة الأمر في لفظ: "فاقبلوا"، وأصله للوجوب، والثاني: صدقة الله عزوجل فيما لا يحتمل التمليك يكون عبادة عن الإسقاط، فلا يقى خيار الرد شرعاً، واستدل الحنفية أيضاً بعد ذلك بروايات كثيرة، منها: حديث ابن عباس: "كان رسول الله في إذا محرج مسافراً صلى ركعتين حتى يرجع إلى المدينة، وأقام يمكة ثماني عشرة لا يصلي إلا ركعتين"، ومنها: حديث ابن عمر: "صحبت رسول الله في في يرجع إلى المدينة، وأقام يمكة ثماني عشرة لا يصلي إلا ركعتين"، ومنها: حديث ابن عمر: "صحبت رسول الله في في السفر، فلم يزد على ركعتين، وصحبت أبا بكر وعمر وعثمان، فلم يزيدوا على ركعتين" أخرجه الشيخان وغيرهما. =

= ومنها: حديث عمر بن الخطاب مرفوعاً: صلاة المسافر ركعتان، حتى يقرب إلى أهله، أو يموت، وقال عبد الله ابن مسعود: "صليت مع النبي يش بمن ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين"، وقال مورق العجلي: سئل ابن عمر في عن الصلاة في السفر، فقال: ركعتين ركعتين، من خالف السنة فقد كفر"، قال العيني: وعند ابن حرم صحيحاً عن ابن عمر في قال رسول الله في صلاة السفر ركعتان، من ترك السنة كفر، قال ملك العلماء في "البدائع": أي خالف السنة اعتقاداً لا عملاً، فهذه أخبار متواترة عن النبي في والصحابة في فعل الركعتين في السفر لا زيادة عليهما، قاله الجصاص في "أحكام القرآن"، وتركنا الكلام على تخريج هذه الروايات للاختصار، ومحله المطولات لا يسعه هذا المختصر، قال الشوكاني بعد ذكر أدلة الفريقين: وقد لاح من مجموع ما ذكرنا رجحان القول بالوجوب، وأما دعوى أن التمام أفضل، فمدفوعة بملازمته في للقصر.

ثم قد اختلف الأنمة فيمن يجوز له القصر، قال ابن العربي في "شرح الترمذي"، وابن رشد في "البداية": اختلف الناس في السغر الذي تقصر فيه الصلاة على ثلاثة أقوال، الأول: أنه تقصر في كل سفر من غير تفصيل، طاعة أو معصية، مباح أو قربة، مكروه أو مندوب، قاله الأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه وأبو ثور والثوري. الثاني: لا يجوز إلا في سفر قربة، قاله عطاء وابن مسعود، واختاره أحمد بن حنبل في مشهور قوليه. الثالث: أنه لا يجوز إلا في مباح، قاله مالك في المشهور من قوليه، والشافعي قولاً واحداً، ومن أصحاب مالك من يجوز القصر في سفر المعصية، وكره مالك القصر لمن خرج متصيداً للهو، وحجتهم: قول الله عزّوجل ﴿وَإِذَا ضَرَبُتُمْ فِي الْأَرْضِ اللهعمية، وكره مالك القصر لمن خرج متصيداً للهو، وحجتهم: قول الله عزّوجل ﴿وَإِذَا ضَرَبُتُمْ فِي الْأَرْضِ اللهعمية، وكنا بالآثار الكثيرة ذكرها ابن عبد البر في "الاستذكار". وقال ابن رشد في "البداية": والسبب في اختلافهم معارضة المعنى المعقول، أو ظاهر اللفظ لدليل الفعل، وذلك أن من اعتبر المشقة، أو ظاهر لفظ السفر لم يفرق بين المباح والمعصية، فعلى جهة التغليظ، والأصل فيه: هل تجوز الرخصة المعمن متقرب به، وأما من فرق بين المباح والمعصية، فعلى جهة التغليظ، والأصل فيه: هل تجوز الرخصة للعصاة أم لا؟ وهذه مسألة عارض فيها اللفظ المعنى، فاختلف فيها الناس.

قال الجصاص في "أحكام القرآن": وجميع ما قدمنا في قصر الصلاة للمسافر يدل على أن صلاة سائر المسافرين ركعتان في أي شيء كان سفرهم من تجارة أو غيرها، وذلك لأن الآثار المروية فيه لم تفرق بين شيء من الأسفار، وقد روى الأعمش عن إبراهيم: أن رجلاً كان يتجر إلى البحرين، فقال للنبي في حم أصلي؟ فقال: ركعتين فإن قيل: لم يقصر النبي في إلا في حم أو جهاد، قيل له: لأنه في لم يسافر إلا في حم أو جهاد، وليس في ذلك دليل على أن القصر مخصوص بالحم والجهاد، وقول عمر في: "صلاة السفر ركعتان على لسان نبيكم في عموم في سائر الأسفار، وكذلك عموم الروايات الواردة بلفظ السفر، فلما كان ذلك حكماً متعلقاً بالسفر، وحب أن لا يختلف حكم الأسفار فيه.

٣٣٥ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ لِسَالِمِ بْنِ عَبْدِ الله: مَا أَشَدُّ مَا رَأَيْتَ أَبَاكَ أَخَّرَ اللهَ عَنْ يَحْيَى بْنِ السَّفَرِ، فَقَالَ سَالِمٌ: غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَنَحْنُ بِذَاتِ الْحَيْشِ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ بِالْعَقِيقِ.

مَا يَجِبُ فيه قَصْرُ الصَّلاةِ

٣٣٦ - مَالِكَ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا خَرَجَ .

ها أشله إلخ: استفهامية "أشد ما رأيت" ببناء الخطاب "أباك" أي ابن عمر ﴿ النَّحُو المغرب في السفر" يعني إلى وقت كان يؤخر المغرب، "فقال سالم: غربت الشمس، ونحن بذات الجيش، فصلى المغرب بالعقيق" والموضعان كانا معروفين عند السائل، وكان المسير المتعارف بينهما أيضاً معلوماً، فعرف الجواب، واختلف اليوم في المسافة بينهما حداً، فقيل: كان المسافة بينهما اثني عشر ميلاً، وقيل: عشرة، وقيل: سبعة، وقيل: ستة، وقيل: على بريد من المدينة، وقيل: بينهما ميلان أو أكثر قليلًا، وذكر هذا الأثر في هذا الباب؛ لإثبات أن السفر كما يوثر في قصر الصلاة، كذلك يوثر في التأخير عن الوقت المستحب للضرورة، عن ابن وهب إنما أخر ابن عمر المغرب لالتماس الماء، وهذا يدل على أن ابن عمر ﴿ لا يتيمم في أول الوقت إذا رجا الماء، وما مر عنه أنه تيمم للعصر أول الوقت؛ فلأنه قد رأى أنه لا يدخل المدينة إلا بعد الاصفرار، وكان على وضوء، وكان يستحب الوضوء لكل صلاة، فلما عدم الماء تيمم على ما ذكره سحنون، أو أنه يرى جواز التقديم والتأخير للراجي، قاله الزرقان، وفي "الشرح الكبير": الآتس أول المختار والمتردد أي الشاك في وسطه، والراجي وهو الجازم، أو الغالب على ظنه وجود الماء يتيمم آخره ندباً، وإنما لم يجب؛ لأنه حين خوطب بالصلاة لم يكن واحداً للماء، فدخل في قوله تعالى: ﴿فلمُ تحدُّوا ماءً﴾ (النساء:٤٣)، وعن "المدونة" تأخيره أي الراجي المغرب للشفق، قلت: ومذهب الحنفية في ذلك ما في "الهداية": يستحب لعادم الماء، وهو يرجوه أن يؤخر الصلاة إلى أخر الوقت، فإن وجد، وإلا تيمم وصلى؛ ليقع الأداء بأكمل الطهارتين، فصار كالطامع في الجماعة، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف 🥾 في غير رواية الأصول: أن التأخير حتم؛ لأن غالب الرأي كالمتحقق، وجه الظاهر: أن العجز ثابت حقيقة، فلا يزول حكمه إلا بيقين مثله. ما يجب فيه قصر إلخ: من المسافة، ولفظ "يجب" يؤيد قول أشهب عن مالك: إن القصر واحب، ويؤول على قوله الثاني بما قاله الزرقاني: أي يسن مؤكداً يقرب الواجب، واختلف العلماء في مقدار السفر المبيح للقصر على ما قاله الزرقاني إلى نحو عشرين قولاً، قال الحافظ في "الفتح": هي من المواضع الذي انتشر فيها الخلاف حداً، فحكى ابن المنذر وغيره فيها نحوا من عشرين قولاً، قال ابن رشد في "البداية": والعلماء اختلفوا في ذلك اختلافاً كثيراً، فذهب مالك والشافعي وأحمد وجماعة كثيرة إلى أن الصلاة تقصر في أربعة برد، وذلك مسيرة يوم بالسير الوسط، –

حَاجًّا، أَوْ مُعْتَمِرًا، قَصَرَ الصَّلاةَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ.

= وقال أبو حنيفة وأصحابه والكوفيون: أقل ما تقصر فيه الصلاة ثلاثة أيام، وإن القصر إنما هو لمن صار من أفتى إلى أفق، وقال أهل الظاهر: القصر في كل سفر، قريباً كان أو بعيداً، قال الشوكاني: أقل ما قبل في ذلك الميل كما رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر على وإلى ذلك ذهب ابن حزم الظاهري، واحتج له بإطلاق السفر في كتاب الله وسنة رسوله هذه يخص الله ولا رسوله ولا المسلمون بأجمعهم سفراً دون سفر، واحتج على ترك القصر فيما دون الميل بأنه والله قد حرج إلى البقيع لدفن الموتى، وخرج إلى الفضاء للغائط، والناس معه، فلم يقصروا ولا أفطروا، وأخذ بظاهر حديث أنس الظاهرية كما قال النووي، فذهبوا إلى أن أقل مسافة السفر للم يتقال أبو عمر: وعن داود يقصر في طويل السفر وقصيره، زاد ابن حامد: "حتى لو خرج إلى بستان له خارج البلد قصر"، وزعم أبو محمد أنه لا يقصر عندهم في أقل من ميل. وقال ابن عبد الير في "الاستذكار": فذهب مالك والشافعي وأصحابهما والأوزاعي والليث إلى أن الصلاة لا يقصرها المسافر إلا في المسيرة اليوم التما بالبغل الحسن السير، وهو قول أحمد وإسحاق والطبري، وقدره مالك بأربعة برد، وثمانية وأربعين ميلاً، وقال الشافعي والطبري: ستة وأربعون ميلاً، والأمر متقارب، وقال الكوفيون الثوري والحسن بن وأبو حنيفة وأصحابه: لا يقصر المسافر في أقل من مسيرة ثلاثة أيام، ثم ذكر الآثار الدالة قال سفيان وأبو حنيفة: أقل ذلك ثلاثة أيام، لا يقصر الصلاة في مسيرة يومين، وقالت طائفة من أهل الظاهر: يقصر الصلاة كل مسافر في كل سفر، قصيراً كان أو طويلاً ولو ثلاثة أميال.

قال العيني: قال أبو حنيفة وأصحابه والكوفيون: المسافة التي تقصر فيها الصلاة ثلاثة أيام ولياليهن بسير الإبل ومشي الأقدام، وقال أبو يوسف: يومان وأكثر الثالث، وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة، ورواية ابن سماعة عن محمد، ولم يريدوا به السير ليلاً ونحاراً؛ لأنهم جعلوا النهار للسير والليل للاستراحة، ولو سلك طريقاً هي مسيرة ثلاثة أيام، وأمكنه أن يصل إليها في يوم من طريق أخرى قصر، ثم قدروا ذلك بالفراسخ، فقيل: أحد وعشرون فرسخاً، وقيل: ثمانية عشر، وعليه الفتوى، وقيل: شمسة عشر، وإلى ثلاثة أيام ذهب عثمان بن عفان في وابن مسعود وسويد بن غفلة والشعبي والنجعي والثوري وابن حي وأبو قلابة وشريك بن عبد الله وسعيد بن حبير ومحمد بن سيرين، وهو رواية عن عبد الله بن عمر، وعن مالك: لا يقصر في أقل من ثمانية وأربعين ميلاً بالهاشمي، وذلك ستة عشر فرسخاً، وهو قول أحمد.

حاجاً أو معتمرا: قال الباجي: خصهما بالذكر؛ لأنهما مما لا خلاف في القضر فيه، قل: بل خصهما بالذكر؛ لأنه الله عليه كان يقصر بذي الحليفة لا قبلها إذا يخرج للحج والعمرة، كما سيجيء قصر الصلاة بذي الحليفة أحد المواقيت للحج، قال ياقوت الحموي: بالتصغير والفاء: قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة، وهو من مياه =

٣٣٧ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ رَكِبَ إِلَى رِيمٍ، فَقَصَرَ الصَّلاةَ فِي مَسِيرِهِ ذَلِكَ. قال يجيى: قَالَ مَالك: وَذَلكَ نَحْوٌ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرُدٍ.

حشم بينهم وبين بني خفاجة من عقيل، قال أبو عمر: كان ابن عمر ﴿ يتبرك بالمواضع المأثورة بكل ما يمكنه، ولما علم أنه ﷺ قصر العصر بذي الحليفة حين خرج إلى الحج فعل مثله، وأما إذا خرج ابن عمر ﴿ يَكُ فِ غير الحج والعمرة، يقصر إذا خرج من بيوت المدينة، كما رواه عنه نافع، فعلم بذلك أن قصره بذي الحليفة كان لمجرد اتباعه ﷺ، لا لأجل أنه لا يبيح القصر قبل ذلك.

إلى ريم: بكسر الراء وإسكان التحتية آخره ميم، قاله الزرقاني، وهو واد لمزينة قرب المدينة، يصب فيه ورقان، له ذكر في المغازي وفي أشعارهم، قيل: على ثلاثين ميلاً من المدينة، وفي رواية كيسان: على أربعة برد، وفي "مصنف عبد الرزاق": ثلاثة برد. "فقصر الصلاة في مسيره ذلك" ليس فيه دليل على أقل مقادير القصر، وإنما فيه بيان القصر في تلك المسافة، وإنما يخبر كل إنسان بما يشاهد من ذلك وتختلف عباراتهم، فبعضهم يحد ما رواه بالمسافة، وبعضهم بالأميال، والمرجع واحد، قاله الباجي، ويشكل على هذا الأثر ما سيأتي من قصره إلى حيبر.

وذلك إلخ: أي الريم "نحو" أي قريب "من أربعة برد" بضم الموحدة جمع بريد، وسيأتي الكلام عليه أي من المدينة، وروى عبد الرزاق عن مالك: ثلاثون ميلاً من المدينة، قال ابن عبد البر: أراها وهماً، قال الباجي: وما رواه جماعة رواة "الموطأ" عن مالك أولى، لكن روى عقيل عن الزهري عن سالم: أن ريم من المدينة على نحو ثلاثين ميلاً، نقله الباجي، وجعل الزرقاني هذا قول الزهري، وأجاب بأنه يحتمل أن ريم موضع متسع كالإقليم، فيكون تقدير مالك عند آخره، وعقيل عند أوله، والأوجه أن يقال: إن كليهما تقريب، ففيه لا يبعد مثل هذا المنتلاف، وإحصاؤه لا يليق بهذا المنتصر، وأصل مذهب الحنفية أنه لا اعتبار بالفراسخ، وهو الصحيح، لكن المتأخرين أفتوا على الفراسخ تسهيلاً على الأمة، وفي البحر عن "النهاية": الفتوى على ثمانية عشر فرسخاً، وفي "المتزار": مسيرة ثلاثة أيام ولياليها من "المختي": فتوى أكثر أثمة خوارزم على حمسة عشر فرسخاً، وفي "الدر المختار": مسيرة ثلاثة أيام ولياليها من أقصر أيام السنة، ولا يشترط سفر كل يوم بل إلى الزوال، ولا اعتبار بالفراسخ على المذهب، قال ابن عابدين: والفرسخ ثلاثة أميال، والميل أربعة آلاف ذراع. قلت: اختلفت المشايخ وأهل الحساب في تقدير الميل، لكنهم أنه ثلاث أميال، والميل أبعة أميال، والميل عند القدماء ثلاثة آلاف ذراع، وعند المتأخرين أربعة وهذا الاختلاف مبني على اختلاف واقع في مقدار الذراع، فالقدماء قالوا: أربع وعشرون أصبعاً، والأصبع عند الكل ست شعيرات مضمومة البطون إلى الظهور، أصبعاً، والمشعرة مقدار ست شعور من ذنب الفرس التركي، كذا في "السعاية".

٣٣٨ - مَالِكَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الله: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ رَكِبَ إِلَى ذَاتِ النُّصُبِ، فَقَصَرَ الصَّلاةَ في مَسِيرِهِ ذَلِكَ. قال يجيى: قَالَ مَالك: وَبَيْنَ ذَاتِ النُّصُبِ وَالْمَدِينَةِ أَرْبَعَةُ بُرُدٍ.

٣٣٩ - مَالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عبد الله ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ إِلَى خَيْبَرَ، فَيَقْصُرُ الصَّلاةَ. ٣٤٠ - مَالِكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الله: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقْصُرُ الصَّلاةَ في مَسِيرة الْيَوْم التَّام.

٣٤١ - مَالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ الْبَرِيدَ، فَلا يَقْصُرُ الصَّلاة.

ذات النصب إلخ: بضم النون موضع قرب المدينة، قال يا قوت الحموي: النصب بالضم، ثم السكون، والباء موحدة: الأصنام المنصوبة للعبادة، وهو موضع بينه وبين المدينة أربعة أميال، وقيل: هي من معادن القبلية، فقصر الصلاة في مسيره ذلك، قال أبو عمر في "الاستذكار": ذكره ابن أبي شيبة أيضاً، قلت: ولفظه عن أيوب، عن نافع، عن سالم: أن ابن عمر خرج إلى أرض له بذات النصب، فقصر وهي ستة عشر فرسخاً.

أربعة برد: وكذا نقله الشافعي عن مالك، ورواه عبد الرزاق عن مالك، فقال: بينهما ثمانية عشر ميلاً، قلت: واختلف أهل النقل في بيان المسافة بينهما حداً، فتقدم عن "معجم البلدان": أن بينهما أربعة أميال، وتقدم عن رواية ابن أبي شيبة بينهما ستة عشر فراسخ، وفي "المجمع": ذات النصب موضع على أربعة برد من المدينة.

أنه كان يسافر إلخ: من المدينة على الظاهر "إلى خيبر" تقدم ضبطه، "فيقصر الصلاة" في مسيره ذلك، وبين خيبر والمدينة ستة وتسعون ميلاً. قال العيني: على ستة مراحل من المدينة المنورة، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج، عن نافع: أن ابن عمر رضم كان أدني ما يقصر الصلاة فيه مال له بخيبر، قال ابن عبد البر: ومالك أثبت في نافع من ابن حريج. مسيرة اليوم التام: بالحر على الإضافة، وفي بعض النسخ: مسيره بالضمير المحرور، فيكون منصوباً على الظرفية، وظاهر هذا الأثر يخالف ما تقدم، لكن لو أريد به السفر سائر اليوم بالجد والسرعة لا يخالف الروايات المتقدمة، قال ابن عبد البر في "الاستذكار": مسيرة اليوم التام بالسير الحثيث أربعة برد أو نحوها.

كان يسافر إلخ: سمي الخروج إلى البريد ونحوه السفر مجازاً "مع عبذ الله بن عمر البريد" قال في "الفتح الرحماني": قال ابن سيده: البريد فرسخان، وقيل: ما بين كل منزلين بريد، وفي الجمهرة: البريد عربي، ولا معتبر بالفراسخ عندنا، هو الصحيح، وفي "المجمع" عن الزمخشري: البريد معرب بريه دم؛ لأن بغال البريد كانت محذوفة الأذناب كالعلامة لها، ويسكن الراء تخفيفاً، ثم سمي رسول يركبه بريداً ومسافة بين السكـــتين بريداً، والسكة موضع = ٣٤٢ - مَالك أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقْصُرُ الصَّلاةَ فِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَعُسْفَانَ، وَفِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَحُسُفَانَ، وَفِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَحُسُفَانَ، وَفِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَجُدَّةَ. قال يحيى: قال مالك: وَذَلِكَ أَحَبُ مَا تُقْصَرُ إِلَيَّ عَيى: قال مالك: وَذَلِكَ أَحَبُ مَا تُقْصَرُ إِلَيَّ فِيهِ الصَّلاةُ.

= كان يسكنه المرتبون من بيت أو قبة أو رباط، وكان يرتب في كل سكة بغال، وبعد ما بينهما فرسخان، وقيل: أربعة، وقال المجد: البريد: المرتب والرسول، وفرسخان، أو اثنا عشر ميلاً، أو ما بين المنزلين، "فلا يقصر الصلاة" قال ابن عبد البر: واختلف عن ابن عمر في أدنى ما يقصر إليه الصلاة، وأصح ما في ذلك عنه ما رواه ابنه سائم ومولاه نافع، قال: ورواية مالك هذه ترد ما رواه محارب بن دثار عن ابن عمر: "إني لأسافر ساعة من النهار، فأقصر الصلاة"، قلت: أخرج هذه الرواية ابن أبي شيبة في مصنفه، والمرجح من هذا عندنا ما يوافق قوله، وهو الآتي في مستدلات الحنفية.

أن عبد الله: قال ابن عبد البر: وما رواه عن ابن عباس هذا معروف من نقل الثقات، متصل الإسناد عنهم من وجود. وذلك إلخ: أي المذكور من المسافة بين هذه الأماكن "أربعة برد"، وقد تقدم بيانها، والاختلاف في بيان المسافة بينها، قال الباجي: أكثر مالك من ذكر أفعال الصحابة؛ لما لم يصح عنده في ذلك توقيف عن النبي تقل "قال يجيى قال مالك: وذلك" أي المذكور من كون المسافة المبيحة للقصر أربعة برد "أحب ما تقصر" بالمثناة الفوقية أو التحتية على اختلاف النسخ "إلي" متعلق "بأحب". "فيه" الضمير إلى الموصول "الصلاة" قال ابن عبد البركما قال الأوزاعي: جمهور العلماء لا يقصرون الصلاة في أقل من أربعة برد، وهو مسيرة يوم تام بالسير القوي، ومن احتاط فلم يقصر إلا في مسيرة أيام كاملة، فأخذ بالأوثق، وبالله التوفيق. قال ابن القاسم: كان مالك يقول قبل اليوم: يقصر الصلاة في مسيرة يوم وليلة، ثم ترك ذلك، وقال: لا يقصر الصلاة إلا في مسيرة ثمانية وأربعين ميلاً كما قال ابن عباس: في أربعة برد.

وفي "الأنوار الساطعة": شروط القصر عند المالكية سبعة، الأول: أن يكون السفر طويلاً أربعة برد فأكثر، والبريد أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال، والميل ثلاثة آلاف وهمس مائة ذراع، والذراع ستة وثلاثون أصبعاً، والأصبع ست شعيرات، وكل شعيرة ست شعرات من شعر البرذون، وهو البغل، ثم ما ظهر لي من بعد التفحض الكثير أن مسافة القصر عند الأئمة الثلاثة سيما المالكية أكثر من المسافة التي عليها مداره عندنا الحنفية، والمشهور على ألسنة المشايخ، وهو الظاهر من بادي النظر على كتب الفروع خلافه، ووجهه: أن مقدار الميل عندهم أزيد من المقدار الذي احتاره الحنفية كما ترى، فتأمل. واستدل الحنفية في ذلك بقوله ﷺ: يمسح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها، قال في "الهداية": عمت الرخصة الجنس، ومن ضرورته عموم التقدير.

قال يجيى: قَالَ مَالك: لا يَقْصُرُ الَّذِي يُرِيدُ السَّفَرَ ا**لصَّلاة**َ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ بُيُوتِ الْقَرْيَةِ، أَوْ يُقَارِبَ ذَلِكَ. الْقَرْيَةِ، أَوْ يُقَارِبَ ذَلِكَ.

= قال القاري في "شرح المشكاة" نقلاً عن ابن الهمام: فعم بالرخصة – وهي مسح ثلاثة أيام – جنس المسافرين؛ لأن اللام في "المسافر" للاستغراق؛ لعدم المعهود المعين، ومن ضرورة عموم الرخصة الجنس، حتى أنه يتمكن كل مسافر من مسح ثلاثة أيام عموم التقدير بثلاثة أيام لكل مسافر. فالحاصل: أن كل مسافر يمكنه ذلك، ولأن السفر الشرعي أقل من ذلك، لثبت مسافر لا يمكنه المسح ثلاثة أيام، وقد كان كل مسافر يمكنه ذلك، ولأن الرخصة كانت منتفية بيقين، فلا تثبت إلا بيقين ما هو سفر في الشرع، وهو فيما عيناه؛ إذ لم يقل أحد بأكثر منه. وقال ملك العلماء: حديث مسح المسافر ثلاثة أيام في حد الاستفاضة يجوز به نسخ الكتاب إن كان تقييد المطلق نسخاً، قلت: بل هو بيان لمحمل الكتاب، وأيضاً استدل الحنفية بحديث علي بن ربيعة الواليي، سألت عبد الله بن عمر على ألى كم تقصر الصلاة؟ فقال: أتعرف السويداء؟ قال: لا، ولكني قد سمعت بها، قال: هي ثلاث ليالي قواصد، فإذا حرحنا إليها قصرنا الصلاة، رواه محمد بن الحسن في "الآثار"، وإسناده صحيح، قاله النيموي، فهذا نص في موضع الخلاف أن المدار عند ابن عمر على ثلاث ليال، فما ورد منه القصر في مواضع متفرقة يكون قصده فيها إلى موضع هي ثلاث ليال، وعن إبراهيم بن عبد الله، قال: سمعت سويد بن غفلة الجعفي يقول: "إذا قصده فيها إلى موضع هي ثلاث ليال، وعن إبراهيم بن عبد الله، قال: سمعت سويد بن غفلة الجعفي يقول: "إذا سافرت ثلاثاً، فأقصر" رواه محمد بن الحسن في "الحجج"، وإسناده صحيح، قاله النيموي.

الصلاة إلى: منصوب على المفعولية، "حتى يخرج من بيوت القرية" قال الزرقاني: وهذا مجمع عليه، وفي الحاشية عن "المحلى": وبه قال أبو حنيفة والشافعي والجمهور، وقال الشوكاني: قال ابن المنذر: أجمعوا على أن مريد السفر يقصر إذا خرج عن جميع بيوت القرية التي يخرج منها، واختلفوا فيما قبل الخروج من البيوت، فذهب الجمهور إلى أنه لا بد من مفارقة جميع البيوت، وذهب بعض الكوفيين إلى أنه إذا أراد السفر يصلي ركعتين ولو كان في منزله، ومنهم من قال: إذا ركب قصر إن شاء، ورجح ابن المنذر الأول بألهم اتفقوا على أنه يقصر إذا فارق البيوت، واختلفوا فيما قبل ذلك، فعليه الإتمام على أصل ما كان عليه، حتى يثبت أن له القصر، ولا أعلم أن النبي على قصر في سفر من أسفاره إلا بعد خروجه من المدينة، وحكى الرافعي وجهاً: أن المعتبر بحاوزة الدور، ورجح الرافعي هذا الوجه. وفي "المغني" لابن قدامة: ليس من نوى السفر حتى يخرج من بيوت مصره أو قريته. ولا يتم إلى: الصلاة "حتى يدخل أول" بيت من "بيوت القرية، أو يقارب" أو يحاذي "ذلك" البيت، وروى ابن عبد البر في "الاستذكار" مثله في الخروج والدخول معاً عن ابن عمر وعلي وغيرهما شما، وقال: وهو قول ابن عبد البر في "الاستذكار" مثله في الخروج والدخول معاً عن ابن عمر وعلي وغيرهما شما، وقال: وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل وأهل الحديث شما.

صَلاةُ الْمُسَافِر إِذَا لَمْ يُحْمِعْ مُكْتًا

٣٤٣ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الله: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: أَصَلِّي صَلاقً النَّه بْنَ عُمْرَ قَلْقًا وَإِنْ حَبَسَنِي ذَلكَ اثْنَتَيْ عَشْرَةً لَيْلَةً. يَقُولُ: أُصَلِّي صَلاقً الْمُسَافِرِ مَا لَمْ أُحْمِعْ مُكْتًا وَإِنْ حَبَسَنِي ذَلكَ اثْنَتَيْ عَشْرَةً لَيْلَةً. ٣٤٤ - مَالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمْرَ أَقَامَ بِمَكَّةً عَشْرَ لَيَالٍ يَقْصُرُ الصَّلاةَ، إلَّا أَنْ يُصَلِّيهَا بِصَلاتِهِ. يُصَلِّيهَا بِصَلاتِهِ.

صلاة المسافر إذا إلخ: وفي النسخ المصرية: ما لم يجمع، والمآل واحد، "يجمع" بضم الياء وسكون الجيم، من أجمع على الأمر: عزم وصمم يتعدى بنفسه كما ههنا، وبسـ"على"، قاله الزرقاني، وقال المجد الشيرازي: الجمع: تأليف المتفرق، والإجماع: الاتفاق والعزم على الأمر، أجمعت الأمر وعليه، والأمر مجمع. "مكثاً" قال المجد: المكث مثلثاً ويحرك: اللبث إلخ، يعني يقصر المسافر ما لم يعزم على اللبث. قال ابن عبد البر: لا أعلم خلافاً فيمن سافر سفراً يقصر الصلاة؛ أنه لا يلزمه أن يتم الصلاة في سفره إلا أن ينوي الإقامة في مكان من سفره، ويجمع نيته على ذلك قال الترمذي: أجمع أهل العلم على أن للمسافر أن يقصر ما لم يجمع إقامة وإن أتى عليه سنون.

واختلف أهل العلم في المدة التي إذا نوى المسافر أن يقيم فيها لزمه الإتمام، كما سيأتي في الباب الذي بعد ذلك إن شاء الله تعالى، فالفرق بين هذه الترجمة والآتية كما يظهر من الروايات الواردة في البابين: أن مقصود الأولى: إثبات أن الرجل لا يزال مسافراً ما لم يعزم على المكث مدة الإقامة وإن أقام سنين، وغرض الترجمة الثانية: بيان المدة التي إذا نواها الرجل يصير مقيماً.

أصلي صلاة المسافر إلخ: يعني أقصر الصلاة "ما لم أجمع" بضم الهمزة "مكتاً" يعني ما لم أنو المقام مدة تمنع ذلك "وإن حبسني" أي منعني ذلك التردد "اثنتي عشرة ليلة" أو أكثر من ذلك؛ لأن حكم السفر لم ينقطع، وتخصيص الذكر لهذا العدد يظهر مما قاله ابن عبد البر في "الاستذكار" في ذكر الأقوال في مدة الإقامة: وههنا قول سادس روي عن ابن عمر أنه قال: إذا أقام اثني عشرة ليلة أتم، وإن كان دون ذلك قصر، وأيده بحديث مالك هذا، ثم قال: وقد روي عن الأوزاعي أيضاً مثل ذلك إلخ، فعلم بحذا أن ذكر الاثنتي عشرة ليلة مبني على قوله، هذا مع أن المعروف عن ابن عمر أما أنه قال: من أجمع إقامة خمس عشرة ليلة أتم كما ذكره ابن عبد البر عنه، وكذا ذكره الطحاوي وغيرهما، وأيا ما كان فالمقصود: أنه لا يكون مقيماً ما لم يعزم على قيام مدة الإقامة بدون العزم.

صَلاةُ المسافِرِ إِذَا أَجْمَعَ مُكْتًا

٣٤٥ - مَالك عَنْ عَطَاءِ الْحُرَاسَانِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُوُّلُ: مَنْ أَجْمَعَ إِقَامَةً أَرْبَعَ لَيَالٍ، وَهُوَ مُسَافِرٌ، أَتَمَّ الصَّلاةَ. قال يجيى: قَالَ مَالك: وَذَلِكَ

عشر ليال لم يكن لأجل أنه لم يعزم الإقامة، بل لأجل أنه لم ينو مدة الإقامة التي هي خمسة عشر يوماً عنده،
 "يقصر الصلاة"؛ لأنه في حكم المسافر "إلا أن يصليها مع الإمام، فيصليها" تامة اقتداء "بصلاته".

سعيد بن المسيب إلخ: من كبار الثانية "يقول: من أجمع" أي عزم "إقامة أربع ليال، وهو مسافر أتم الصلاة" أي أربع ركعات. وذلك إلخ: أي قول سعيد "أحب ما سمعت" في ذلك من الأقوال "إلى" متعلق بـــ"أحب"، قلت: لكن يشكل عليه ما في "الاستذكار"، قال: وروى أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن إدريس، عن داود بن أبي هند، عن سعيد ابن المسيب قال: إذا أجمع الرجل على إقامة خمس عشرة ليلة أتم الصلاة، وهذا أيضاً حديث صحيح الإسناد عن سعيد، إلا أن يقال: إن الإمام مالكاً عليه لم يبلغه من أثري سعيد بن المسيب إلا المذكور في المتن أو بلغه كلاهما لكن المرجح عنده هو ذاك؛ لوجه من وجوه الترجيح، كما أن المرجح عند الحنفية أثره الثابي، وأخرجه ابن أبي شبية عن سعيد بن المسيب أثراً ثالثاً، وهو أنه قال: إذا أقمت ثلاثاً فأتم الصلاة، واختلف فقهاء الأمصار في مسألة الباب كثيراً، قال الزرقان: وبه أي بأثر الباب قال الشافعي وأبو ثور وداود وجماعة، وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه: إذا نوى إقامة خمسة عشر يوماً أتم، ودونما قصر. قال ابن رشد في "البداية": وأما اختلافهم في الزمان الذي يجوز للمسافر إذا أقام فيه في بلد أن يقصر، فالاختلاف كثير إلا أن الأشهر منها هو ما عليه فقهاء الأمصار، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال، أحدها: مذهب مالك والشافعي أنه إذا أزمع المسافر على إقامة أربعة أيام أتم. والثاني: مذهب أبي حنيفة والثوري: أنه إذا أزمع على إقامة خمسة عشر يوماً أتم. والثالث: مذهب أحمد وداود: أنه إذا أزمع على أكثر من أربعة أيام أتم، وسبب الاختلاف: أنه أمر مسكوت عنه في الشرع، والقياس على التحديد ضعيف عند الجميع؛ ولذلك رام هؤلاء كلهم أن يستدلوا لمذاهبهم من الأحوال التي نقلت عنه عليه أنه أقام فيها مقصراً، أو أنه جعل لها حكم المسافر، فالفريق الأول احتجوا لمذهبهم بما روي: أنه ﷺ أقام بمكة ثلاثاً يقصر في عمرته، والفريق الثاني احتجوا بما روي: أنه ﷺ أقام بمكة عام الفتح مقصراً، وذلك نحو من حمسة عشر يوماً، والفريق الثالث احتجوا بمقامه ﷺ في حجه بمكة مقصراً أربعة أيام، وقد احتجت المالكية لمذهبها: أنه ﷺ جعل للمهاجر مقام ثلاثة أيام بمكة بعد قضاء نسكه، فدل هذا عندهم على أن إقامة ثلاثة أيام ليست تسلب عن المقيم فيها اسم السفر. (مختصراً) قلت: ومستدل الحنفية في ذلك ما في "البدائع": إذ قال: ولنا ما روي عن ابن عباس وابن عمر 🗞 ألهما قالا: "إذا دخلت بلدة وأنت مسافر، وفي عـــزمك 🕒

أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ. قال يحيى: سُئِلَ مَالك عَنْ صَلاةِ الأَسِيرِ، فَقَالَ: مِثْلُ صَلاةِ المُسِيرِ، فَقَالَ: مِثْلُ صَلاةِ الْمُقِيم إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسَافِرًا.

صَلاة الْمُسَافِر إِذَا كَانَ إِمَامًا أَوْ وَرَاءَ إِمَامِ

٣٤٦ - مَالِكَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ صَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ مَكَّةً! أَتِمُّوا صَلاَتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ.

= أن تقيم بها خمسة عشر يوماً، فأكمل الصلاة، وإن كنت لا تدري متى تظعن فأقصر"، وهذا باب لا يوصل إليه بالاجتهاد؛ لأنه من جملة المقادير، ولا يظن بهما التكلم جزافاً، فالظاهر ألهما قالاه سماعاً من رسول الله بلا وبأرهما استدل صاحب "الهداية"؛ إذ قال: وهو المأثور عن ابن عباس وابن عمر على والأثر في مثله كالخبر. قال الزيلعي: أخرجه الطحاوي عنهما قالا: إذا قدمت بلدة وأنت مسافر، وفي نفسك أن تقيم خمسة عشر يوماً، وأخرج محمد بن الحسن في "كتاب الآثار": أخبرنا أبو حنيفة حدثنا موسى بن مسلم، عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال: "إذا كنت مسافراً، فوطنت نفسك على إقامة خمسة عشر يوماً، فأتمم الصلاة، وإن كنت لا تدري فأقصر الصلاة" قال النيموي: وإسناده حسن، قلت: وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد قال: "إن ابن عمر كن إذا أجمع على إقامة خمسة عشر يوماً أتم الصلاة"، قال النيموي: إسناده صحيح، وعنه عن ابن عمر الله وإسناده صحيح، قاله النيموي، وعن سعيد بن المسيب قال: "إذا قدمت بلدة فأقمت خمسة عشر يوماً فأتم الصلاة" رواه محمد بن الحسن في "كتاب الحجج"، وإسناده صحيح، قاله النيموي.

فقال إلح: يصلي "مثل صلاة المقيم" فيتمها "إلا أن يكون مسافراً" فيقصر إذاً، قال ابن عبد البر في "الاستذكار": لا أعلم خلافاً بين العلماء في ذلك، ومحال أن يصلي وهو مقيم إلا صلاة المقيم وإن سافر، أو سوفر به كان له حينتذ حكم المسافر. صلاة المسافر إلح: هذه الترجمة تتناول مسألتين، أولاهما: إمامة المسافر للمقيمين، وعلم بالروايات الواردة في الباب: أن الإمام يسلم على ركعتين والمقيمين يتمون صلاقهم كإتمام أهل مكة، وهذا إجماع كما سيجيء. والثانية: أن يكون المسافر وراء إمام مقيم، وهذا مختلف بين الأئمة كما سيجيء.

صلى بحم إلخ: أي بأهل مكة إماماً؛ لأنه الخليفة، والسلطان أحق بالإمامة "ركعتين" قصراً، "ثم يقول" لهم: "يا أهل مكة! أتموا صلاتكم" وإتمامهم إجماع كما صرح به جماعة. قال ابن عبد البر: لا خلاف بينهم أن المسافر =

٣٤٧ - مَالِكَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِثْلَ ذَلِكَ. ٣٤٨ - مَالَكُ عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي وَرَاءَ الإمَامِ بمنَّى أَرْبَعًا، فَإِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ.

٣٤٩ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ صَـفُوانَ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ يَعُودُ عَبْدَ الله بْنَ صَفْوَانَ، فَصَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْن، ثُمَّ انْصَرَف، فَقُمْنَا فَأَتْمَمْنَا.

= إذا صلى بمقيمين ركعتين، وسلم، قاموا فأتموا أربعا لأنفسهم، وقال الشوكاني: حواز إتمام المقيم بالمسافر بمحمع عليه كما في "البحر"، واختلف في العكس كما سيجيء، "فإنا قوم سفر" بفتح فسكون، جمع سافر كراكب وركب، وهذا اتباع لفعله ﷺ، أخرج الترمذي وأبو داود والبيهقي كما قاله الشوكاني، عن عمران بن حصين، قال: "شهدت رسول الله ﷺ الفتح، فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين، ثم يقول لأهل البلد: صلوا أربعا فإنا سفر، أخرجه ابن عبد البر في "الاستذكار" بسنده مطولاً، وحديث عمران حسنه الترمذي، وفي سنده على بن زيد بن حدعان. قال الحافظ: إنما حسن الترمذي حديثه لشواهد، قاله الشوكاني.

بمنى أربعاً إلخ: لوحوب متابعة الإمام وترك الخلاف معه، قال ابن عبد البر في "الاستذكار": اختلفوا في المسافر يصلي وراء مقيم، فقال مالك وأصحابه: إذا لم يدرك معه ركعة تامة صلى ركعتين، فإن أدرك معه ركعة بسجدتيها صلى أربعاً، وذكر الطحاوي: أن أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمداً قالوا: يصلي صلاة المقيم، وإن أدركه في التشهد، وهو قول الثوري والشافعي. "فإذا صلى لنفسه منفردا صلى ركعتين"؛ لأنهما وظيفة المسافر، ويشكل هذا الأثر على مذهب المالكية؛ إذ قال الباجي: وحكم جميع الحاج بمني القصر غير أهلها، وكذلك عرفة يقصر بها جميع الحاج غير أهلها، وإنما وجب على المكي القصر بمني وعرفة وإن لم يكن بينه وبينهما ما تقصر في مثله الصلاة؛ لثلاثة معان إلخ، ثم ذكر الوجوه، وحاصلها: أن شدة الانتقالات في هذه المواضع جعلت بمنزلة السفر. يعود إلخ: من العيادة "عبد الله بن صفوان" بن أمية بن خلف الجمحي المكي، ولد على عهد النبي ﷺ، ذكره ابن حبان في الصحابة ثم في التابعين، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من المكيين التابعين، كان ممن يقوي أمر عبد الله بن الزبير، فقال له ابن الزبير: قد أذنت لك وأقلتك بيعتي، فأبي، حتى قتل معه سنة ٧٣هــ، وهو متعلق بأستار الكعبة. "فصلي" ابن عمر الله "لنا" إماماً "ركعتين"؛ لكونه مسافراً، "ثم انصرف" وسلم من الصلاة، "فقمنا فأتممنا".

صَلاةُ النَّافِلَةِ فِي السَّفَرِ بِالنَّهَارِ وَالصَّلاةُ عَلَى الدَّابَّةِ

. ٣٥ - مَالِكَ عَنْ نَافِع، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي مَعَ صَلاةِ الْفَريضَةِ في السَّفَو شَيْئًا قَبْلَهَا وَلا بَعْدَهَا، إلَّا مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، فَإِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عَلَى الأَرْضِ وَعَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تُوَجَّهَتْ به.

في السفر شيئا إلخ: من النوافل "قبلها" أي الفريضة "ولا بعدها"؛ لأن السفر روعي فيه التخفيف، حتى قصرت الفريضة، فالنوافل أولى بالتخفيف، وظاهر لفظ مسلم في الحديث الطويل: عن ابن عمر ١٠٠٥، وفيه: فرأى ناساً قياماً فقال: ما صنع هؤلاء؟ قلت: يسبحون، قال: لو كنت مسبحاً لأتممت صلاتي، الحديث يدل على كراهة التنفل. قال ابن العربي: أجمع الناس على أن النافلة في السفر جائزة؛ فإنحا موقوفة على اختيار العبد، ونظره لنفسه، و لم يصح عن النبي ﷺ أنه تنفل في السفر تحاراً في مسيره، وحديث البراء بحهول. قلت: لكنه ثابت بغير حديث البراء أيضاً كما سيأتي في الدلائل. وقال النووي: اتفق العلماء على استحباب النوافل المطلقة في السفر، واختلفوا في استحباب النوافل الراتية، فتركها ابن عمر وآخرون، واستحبها الشافعي والجمهور. قال الباجي: وأكثر العلماء على جواز تنفل المسافر بالليل والنهار على راحلته وعلى الأرض، وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وابن حنبل وغيرهم. قال العيني: قال الترمذي: اختلف أهل العلم بعد النبي ﷺ، فرأى بعض أصحاب النبي ﷺ أن يتطوع الرجل في السفر، وبه يقول أحمد وإسحاق، و لم ير طائفة من أهل العلم أن يصلي قبلها ولا بعدها، ومعني من لم يتطوع في السفر قبول الرخصة، ومن تطوع فله في ذلك فضل كثير، وقول أكثر أهل العلم يختارون التطوع في السفر، وقال السرخسي في "المبسوط" والمرغيناني: لا قصر في السنن، وتكلموا في الأفضل قبل الترك ترخيصاً، وقيل: الفعل تقرباً، وقال الهندواني: الفعل أفضل في حال النزول، والترك في حال السير، وقال هشام: رأيت محمدا كثيرا لا يتطوع في السفر قبل الظهر ولا بعدها، ولا يدع ركعتي الفجر والمغرب، وما رأيته يتطوع قبل العصر ولا قبل العشاء، ويصلي العشاء ثم يوتر. قلت: وسيأتي عن كلام الشيخ عبد الغني في "الإنجاح" أن المختار عندنا هو ما قاله الهندواني، وفي "الكبيري": هو أعدل الأقوال، ونحوه في "الدر المختار"، إذ قال: ويأتي المسافر بالسنن إن كان في حال أمن وقرار، وإلا بأن كان في خوف وفرار أي سير لا يأتي بما، هو المختار. "إلا من جوف الليل؛ فإنه كان يصلي على الأرض وعلى راحلته"، وتقدم عن الباجي حوازه عن الأثمة الأربعة والجمهور، "حيث توجهت به" راحلته إلى القبلة أو غيرها، وسيأتي الكلام عليه من أنه هل يجب استقبال القبلة في التحريمة أم لا؟ لكن مما يجب التنبيه عليه أن قوله: "حيث توجهت به" قيد احتراز لا يجوز الصلاة على الدابة إلا من حيث توجهت به، فلو صلى أحد مقلوباً لا يجوز، وقال في "الدر المختار" من فروع الحنفية: ويتنفل المقيم راكباً خارج المصر مؤمياً =

٣٥١ – مَالك أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَعُرُّوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ وَأَبَا بَكْرِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانُوا يَتَنَفَّلُونَ فِي السَّفَرِ، فَقَالَ: لا بَأْسَ كَانُوا يَتَنَفَّلُونَ فِي السَّفَرِ، فَقَالَ: لا بَأْسَ والنها والنها والنها في الله والنها في أَن بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْم كَانَ يَفْعَلُ ذَلكَ.

٣٥٢ - مَالِك قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَرَى ابْنَهُ عُبَيْدَ الله بْنَ عُمْرَ كَانَ يَرَى ابْنَهُ عُبَيْدَ الله بْنَ عُمْرَ كَانَ يَرَى ابْنَهُ عُبَيْدَ الله بْنَ عُمْرَ كَانَ يَرَى ابْنَهُ عُبَيْدَ الله يُتَنَقَّلُ فِي السَّفَرِ، فَلا يُنْكُرُ عَلَيْهِ.

إلى أي جهة توجهت دابته، قال ابن عابدين: فلو صلى إلى غير جهة توجهت به دابته لا يجوز؛ لعدم الضرورة. وقال ابن قدامة في "المغني": حيث كانت وجهته، فإن عدل عنها نظرت، فإن كان عدوله إلى جهة الكعبة جاز؛ لأنها الأصل، وإنما جاز تركها للعذر، فإذا عدل إليها أتى بالأصل، وإن عدل إلى غيرها عمداً، فسدت صلاته؛ لأنه ترك قبلته عمداً.

القاسم بن محمد إلخ: ابن أبي بكر الصديق، "وعروة بن الزبير" بن العوام، "وأبا بكر بن عبد الرحمن" والثلاثة من الفقهاء تقدم ذكر الأولين، والثالث: هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المحزومي، أحد الفقهاء السبعة، قيل: اسمه محمد، وقيل: اسمه أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرحمن، والصحيح: أن كنيته واسمه واحد، ولد في خلافة عمر في، واستصغر يوم الجمل، يقال له: راهب قريش؛ لكثرة صلاته، وكان مكفوفاً اختلف في موته من سنة ٩٣هـ إلى سنة ٩٥هـ. سئل مالك إلخ: "عن" جواز "النافلة في السفر، فقال" الإمام: "لا بأس بذلك بالليل والنهار، وقد بلغني أن بعض أهل العلم" كما تقدم عن بعضهم وسيأتي عن غيرهم، قال ابن عبد البر: وفي قوله: "بعض أهل العلم" إشارة إلى أن بعضهم لا يفعل ذلك، "كان يفعل ذلك" أي التنفل بالليل والنهار.

عبيد الله إلى المتنفلين، وتوضيح الإشكال: أن أثر الباب صريح في أنه في لا ينكر على ابنه في التنفل في السفر، وأوضح منه ما سيأتي منه في ابنه في التنفل في السفر على راحلته، وأخرج مسلم عن حفص بن عاصم: صحبت ابن عمر في في طريق مكة، فصلى لنا الظهر ركعتين، ثم أقبل وأقبلنا معه، حتى جاء رحله وحلسنا معه، فحانت منه التفاتة، فرأى ناساً قياماً، فقال: ما يصنع هؤلاء؟ قلت: يسبحون، قال: لو كنت مسبحاً لأتممت صلاتي، صحبت التفاتة، فرأى ناساً قياماً، فقال: ما يصنع هؤلاء؟ قلت: يسبحون، قال: لو كنت مسبحاً لأتممت صلاتي، صحبت رسول الله في، فكان لا يزيد في السفر على ركعتين، وصحبت أبا بكر وعمر وعثمان كذلك"، وأخرج البخاري منه المرفوع، وأخرج أيضاً: سافر ابن عمر في فقال: "صحبت النبي في فلم أره يسبح في السفر، وقال الله تعالى حل ذكره: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ في رَسُولِ اللهِ أُسُوةً حَسَنة ﴾ (الأحزاب: ٢١) " ويمكن الجمع بينهما بما تقدم في كلام الحافظ أن مذهب ابن عمر هما القسر ق بين الرواتب والمطلقة، فيمكن الإنكار على الأول والإثبات للثاني، =

٣٥٣ – مَالك عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِي الْحُبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الله ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ يُصلِّي، وَهُوَ عَلَى حِمَارٍ، وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى خَيْبَرَ.

TVT

= ويظهر من صنيع البخاري أنه جمع بالفرق بين الرواتب البعدية وغيرها، واختار الحافظ في "الفتح" هذا الجمع، وما أحسن هذا! لو لا أحاديث ابن عمر بنفسه في إثبات الرواتب البعدية، فقد أخرج الترمذي عن عطية، عن ابن عمر ﷺ، قال: "صليت مع النبي ﷺ الظهر في السفر ركعتين، وبعدها ركعتين"، وحسنه الترمذي، وروي أيضاً عن عطية ونافع عن ابن عمر قال: "صليت مع النبي ﷺ في الحضر والسفر ركعتين، فصليت معه في الحضر الظهر أربعاً، وبعدها ركعتين، وصليت معه في السفر الظهر ركعتين، وبعدها ركعتين، والعصر ركعتين ولم يصل بعدها شيئاً، والمغرب في الحضر والسفر سواء ثلاث ركعات، وبعدها ركعتين"، فالأوجه في الجواب: ما اختاره شيخ مشايخنا الشاه عبد الغني على في "الإنجاح"؛ إذ قال: قال العيني: فيحمل حديث النفي على الغالب من أحواله، وما رواه الترمذي على أنه فعله في بعض الأوقات؛ لبيان الاستحباب إلخ، والأوجه: أن يحمل حديث النفي على حالة السير، وحديث الثبوت على حالة القرار، كما هو المختار من مذهبنا. قلت: ويمكن الجمع بأن يحمل النفي على الصلاة في الأرض، والإثبات على الدابة راكباً؛ فإنه ﴿ حكى عن النبي ﷺ أنه كان ينزل للمكتوبة، ويتطوع على بعيره، ثم رأيت أن الحافظ حكى هذا الجمع عن ابن بطال، فهذا حسن عندي من الكل، فلله الحمد والمنة. يصلي إلخ: قال ابن عبد البر: لم يذكر مالك التطوع فيه وذكره جماعة عدها في "الاستذكار"، "وهو على حمار" قالوا: لم يتابع عمرو على لفظ حمار، وإنما المعروف المحفوظ في حديث ابن عمر: على راحلته، كما قاله النسائي وغيره، لكن له شاهد عن يجيي بن سعيد عن أنس "أنه رأى النبي ﷺ يصلي على حمار وهو ذاهب إلى حيير" رواه السراج بإسناد حسن، قال النووي: قال الدار قطني وغيره: هذا غلط من عمرو بن يجيي، والمعروف في صلاته ﷺ على راحلته أو على البعير. والصواب: أن الصلاة على الحمار فعل أنس كما ذكره مسلم، ولذا لم يذكر البخاري حديث عمرو، هذا كلام الدار قطني ومتابعيه، وفي الحكم بتغليط رواية عمرو نظر؛ لأنه ثقة نقل شيئاً محتملاً، فلعله كان الحمار مرة والبعير مرة أو مرات، لكن قد يقال: إنه شاذ؛ فإنه مخالف لرواية الجمهور في البعير والراحلة، والشاذ مردود إلخ، وأنت خبير بأن حكم الشذوذ مشكل بعد أن أقر بنفسه أن لا مخالفة بينهما، قال ابن عبد البر: إنما أنكر العلماء لفظ الحمار دون المعنى، قال العيني: فيه إشارة إلى أنه لا يشترط أن تكون الدابة طاهرة الفضلات، لكن يشترط أن لا يماس الراكب ما كان غير طاهر منها، وتنبيه على طهارة عرق الحمار، وكان الأصل أن يكون عرقه كلحمه؛ لأنه متولد منه، ولكن خص بطهارته؛ لركوب النبي ﷺ إياه، وعن هذا قال أصحابنا: كان ينبغي أن يكون عرق الحمار مشكوكاً؛ لأن عرق كل شيء يعتبر بسوره، لكن لما ركبه النبي ﷺ معرورياً، والحرحر الحجاز، والثقل ثقل النبوة، حكم بطهارته.

٣٥٤ – مَالك عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يُصلِّي كَانَ يُصلِّي عَالَى عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي السَّفَرِ حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ بِهِ. قَالَ عَبْدُ الله بْنُ دِينَارٍ: وَكَانَ عَبْدُ الله بْنُ دِينَارٍ: وَكَانَ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

٣٥٥ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنه قَالَ: رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالكٍ فِي سَفَرٍ، وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ، وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ إِيمَاءً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَضَعَ وَجُهَهُ عَلَى شَيْءٍ.

على راحلته إلخ: وهي الناقة التي تصلح لأن ترتحل، ويقال لكل مركب، ذكراً كان أو أنثي، والتاء للمبالغة (الفتح الرحماني). وقال الأزهري: هو المركب النحيب ذكراً كان أو أنثى، والهاء للمبالغة، "في السفر حيث ما توجهت به" يعني ولو إلى غير القبلة، قال الباجي: ظاهره لا يخص فريضة من نافلة، غير أنه قد علم بالإجماع المنع •من صلاة الفرض على غير الأرض لغير عذر، فوجب حمله على النافلة، قلت: بل هو مصرح في رواية البخاري بسنده إلى ابن عمر ﴿ مَالَ: "كَانَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يسبح على الراحلة قبل أي وجه توجه، ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة"، فهذا وأمثاله نص في أن المراد بالصلاة التطوع، وسيأتي الكلام عليها في آخر الحديث، "قال عبد الله بن دينار: وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك" عقب الموقوف بالمرفوع بياناً لاستمرار العمل، والجمهور على إباحته في كل سفر، قصيراً كان أو طويلاً، وخصه مالك بسفر القصر؛ لأن الروايات وردت فيه. في سفو إلخ: بالتعريف في النسخ المصرية، والتنكير في الهندية، "وهو يصلي" التطوع "على حمار" قال ابن بطال: لا فرق بين التنفل في السفر على الحمار والبغل وغيرهما، ويجوز له إمساك عناتها وتحريك رجليه، إلا أنه لا يتكلم ولا يلتفت ولا يسجد على قربوس سرحه، بل يكون السجود أخفض من الركوع، وهذا رحمة من الله تعالى على عباده، كذا في "العيني" "وهو متوجه إلى غير القبلة"، وتقدم أنه يجب صوب سفره، "يركع ويسجد إيماء" لكل منهما، ويجعل السحود أخفض من الركوع، قال الحافظ في "الفتح": الإيماء للركوع والسحود لمن لم يتمكن من ذلك، وبمذا قال الجمهور، وروى أشهب عن مالك: أن الذي يصلى على الدابة لا يسجد، بل يؤمي. "من غير أن يضع وجهه على شيء" من البروعة وغيرها، زاد الشيخان عن ابن سيرين عن أنس قال: "لولا أني رأيت رسول الله ﷺ فعله لم أفعله"، وهذه الأحاديث تبين أن قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُّوا فَثَمَّ وَجُهُ اللَّهِ﴾ (البقرة:١١٥) محمولة على النوافل.

صَلاةُ الضُّحَى

٣٥٦ - مَالك عَنْ مُوسَى بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَي مُرَّةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَي طَالِبٍ: أَنَّ أُمَّ هَانِيَ بِنْتَ أَي طَالِبٍ أَخْبَرَتُهُ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ صَلَّى عَامَ الْفَتْحِ ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ.

صلاة الضحى: قال القاري: قيل: التقدير صلاة وقت الضحى، والظاهر: أن الإضافة بمعنى "في" كصلاة الليل وصلاة النهار، فلا حاجة إلى القول بالحذف، وقيل: من باب إضافة المسبب إلى السبب كصلاة الظهر إلخ، وهي بالضم والقصر: فوق الضحاة، وهي ارتفاع أول النهار، والضحاء بالفتح والمد هو إذا علت الشمس إلى ربع السماء فما بعده، قاله العيني، قال الحافظ في "الفتح": جمع ابن القيم في "الهدي" الأقوال في صلاة الضحى فبلغت ستة، الأول: مستحبة، واختلف في عددها كما سيأتي قريباً. والثاني: لا تشرع إلا لسبب؛ لما أنه في في في في في في علدها في وقت الضحى. الثالث: لا تستحب أصلاً، وصح عن عبد الرحمن بن عوف أنه لم يصلها، وكذلك ابن مسعود.

الرابع: يستحب فعلها تارة وتركها تارة، بحيث لا يواظب عليها، وهذه إحدى الروايتين عن أحمد؛ لرواية أبي سعيد: "كان النبي على يصلي الضحى حتى نقول: لا يدعها، ويدعها حتى نقول: لا يصليها" أخرجه الحاكم، وعن عكرمة: "كان ابن عباس يصليها عشراً ويدعها عشراً" وقال الثوري عن منصور: كانوا يكرهون ان يحافظوا عليها كالمكتوبة. الخامس: تستحب المواظبة عليها في البيوت؛ للأمن من الخشية المذكورة، السادس: ألها بدعة، صح هذا من رواية عروة عن ابن عمر هما، وسئل أنس بن مالك عن صلاة الضحى، فقال: الصلوات بخمس، وعن أبي بكرة: أنه رأى ناسا يصلون الضحى، فقال: ما صلاها إسول الله على، ولا عامة أصحابه. قلت: ورجع ابن القيم أحاديث الترك، وبسط الكلام على الروايات المتضمنة بصلاة الضحى، وحكى القاري قولاً آخر بكراهة تركها، قلت: والأئمة الأربعة على استحباها كما بسط في فروعهم، إلا أن المرجح عند متأخري الحنابلة من روايتي الإمام عدم المداومة.

عُماني ركعات إلخ: بكسر النون وفتح الياء، مفعول "صلى"، "ملتحفاً في ثوب واحد"، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أم هانئ: "فلم أر صلى صلاة قط أخف منها، غير أنه الله يتسم الركوع والسحود" نسبها في "جمع الفوائد" إلى الستة، قال العيني: استدل به على استحباب التخفيف فيها، ورد بأن التخفيف فيها كان لأجل اشتغاله بالله على عمد على السحد وخطبته، وقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث حذيفة: "أنه الله على الضحى ثماني ركعات طول فيهن" إلى آخره.

أخبره إلخ: سالمًا، "أنه سمع أم هانئ بنت" عم النبي ﷺ "أبي طالب، تقول: ذهبت" بصيغة المتكلم "إلى رسول الله ﷺ عام الفتح" في رمضان سنة ثمان كما تقدم.

فوجدته إلخ: ببناء المتكلم "يغتسل، وفاطمة ابنته تستره بثوب" وفيه ستر المحارم عند الاغتسال، وذلك مباح، وتقدم عن رواية ابن خزيمة: "أن أبا ذر ستره"، ويحتمل أن أحدهما ستره في ابتداء الغسل، والآخر في أثنائه، قاله الحافظ في "الفتح"، قلت: أو يقال: إن فاطمة الله كانت تستره من ناحية، وأبا ذر الله من أخرى، هذا إذا تصح الروايتان، وإلا فأنت خبير بأن ما اتفق عليه الأصول أولى، "قالت" أم هانئ: "فسلمت عليه، "فقال" بعد رد السلام، و لم نذكره للعلم به، قال أبو عمر: فيه جواز السلام على من يغتسل، ورده عليه. قلت: بشرط أن لا يكون عرياناً، وإلا فالسلام على مكشوف عورة يكره، كما صرح في "الدر المختار".

"من هذه" يدل على أن الستر كان كثيفاً، وعلم أنها امرأة، واحتج به من رد شهادة الأعمى؛ لأنه لم يميز صوت أم هانئ مع علمه بها ومعرفته إياها، "فقلت": أنا "أم هانئ بنت أبي طالب" زادت الكنية إيضاحاً للحواب، "فقال يختز مرحبا بأم هانئ" بباء الجر عند الأكثر، وفي بعضها: بياء النداء، أي لقيت رحباً وسعة، قاله الأصمعي، وقال الفراء: نصب على المصدر، وفيه معنى الدعاء بالرحب والسعة، وقيل: هو مفعول به أي لقيت سعة، قاله العيني، كذا في "الفتح الرحماني"، "فلما فرغ من غسله" بضم الغين، "قام، فصلى ثماني ركعات" - بكسر النون وفتح الياء - حال كونه "ملتحفا" أي ملتفاً، نصب على الحال من الضمير الذي في "صلى"، "في ثوب واحد"، زاد كريب عن أم هانئ: "يسلم من كل ركعتين" أخرجه ابن خزيمة، وفيه رد على من تمسك به على ثماني ركعات موصولة، قاله الحافظ في "الفتح"، قلت: حديث كريب أخرجه أبو داود أيضاً، قال العيني: إسناده صحيح على شرط البخاري، "ثم انصرف" من صلاته، وفي تأخيرها سؤال حاجتها حتى قضى صلاته جميل أدب، وحسن تناول، "فقلت: يا رسول الله! زعم" أي قال وأراد "ابن أمي" قال العيني: وفي رواية الحموي: ابن أبي، ولا تفاوت تناول، "فقلت: يا رسول الله! زعم" أي قال وأراد "ابن أمي" قال العيني: وفي رواية الحموي: ابن أبي، ولا تفاوت وهي شقيقة أمها فاطمة بنت أسد، وتخص الأم بالذكر في محل الاستعطاف.

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله إِنَّهُ أَمِنَ أُمِّي عَلِيٌّ أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلًا أَجَرْتُهُ فُلانُ بْنُ هُبَيْرَةَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يَا أُمَّ هَانِئٍ، قَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ: وَذَلكَ ضُحَى. ٢٥٨ – مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ يُصلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى قَطَّ، وَإِنِّي لأُسبِّحُها، وَإِنْ كَانَ وَسُولُ الله ﷺ لَيْدَعُ الْعَمَلَ، وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلُهُ خَشْيَةً أَنْ يَعْمَلَ به النَّاسُ، فَيُفْرَضَ عليهِم.

أنه قاتل إلخ: بصيغة اسم الفاعل، وفيه إطلاق اسم الفاعل على من عزم على التلبس بالفعل، "رجلاً" منصوب بقوله: "قاتل"، وسيأتي بيانه، "أجرته" بالراء أي أمنته "فلان" بالرفع على تقدير هو، وبالنصب بدل من "رجلاً" أو من الضمير المنصوب، "قال رسول الله ﷺ: قد أجرنا من أجرت" – بكسر التاء – أي أمنا من أمنت "يا أم هانيع" وفيه جواز أمان المرأة وإن لم تقاتل، وبه قال الجمهور، منهم الأئمة الأربعة، وقال ابن الماحشون: إن أجازه الإمام حاز، وإلا رد؛ لقوله ﷺ: أجرنا من أجرت، وأجاب الجمهور بأنه قال ذلك تكميلاً للكلام وتطييباً لقلبها، ويؤيده ما ورد في بعض ألفاظ الرواية ليس له ذلك قد أجرنا من أحرت، ويؤيده حديث: يسعى بذمتهم أدناهم، وحكى ابن المنذر الإجماع على جواز تأمين المرأة إلا ابن الماجشون، وحكى عن سحنون أيضاً، قال العيني: على هذا جماعة الفقهاء بالحجاز والعراق، منهم مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وأبو ثور وإسحاق، وهو قول الثوري والأوزاعي، وشذ عبد الملك بن الماجشون وسحنون عن الجماعة، فقالا: أمان المرأة موقوف على إجازة الإمام، وقد أجارت زينب بنت رسول الله ﷺ أبا العاص بن الربيع إلخ، "وذلك" أي الصلاة أو الوقت "ضحى" استدل بمما من ذهب إلى استحباب صلاة الضحي، ومن أنكرها قال: لا دلالة فيه؛ لأنما أخبرت عن الوقت، وقالوا: إنما هي سنة الفتح، ويؤيده ما في رواية لمسلم عن أم هانئ: "لم يصلها قبل ولا بعد"، وقد صلاها خالد بن الوليد في بعض فتوحه. يصلي سبحة إلخ: - بضم السين وسكون الموحدة - أي نافلة "الضحي قط" تأكيد للنفي أي أبداً، قال الحافظ: فيه دليل على ضعف ما روي أن صلاة الضحى كانت واجبة عليه ﷺ وعدها لذلك العلماء من خصائصه، ولم يثبت ذلك في حبر صحيح، "وإن لأسبحها" كتب في الحاشية عن "المحلي": كذا رواية يجيي من التسبيح ولغيرها من الاستحباب. "وإن" بكسر فسكون مخففة من الثقيلة أي وإنه "كان رسول الله ﷺ ليدع" بفتح اللام أي يترك "العمل" بالشيء، "وهو" أي والحال أنه "يحب أن يعمل به خشية" بالنصب أي لأجل خشية "أن يعمل به الناس" بالرفع، "فيفرض" بالنصب عطفاً على "يعمل"، "عليهم" كما مر في التراويح، وهذا من كمال رأفته ﷺ على الأمة، والأثر أخرجه ابن أبي شيبة برواية ابن جريج عن الزهري عن عائشة قالت: " لم يكن النبي ﷺ يسبح سبحة الضحي" قالت: وكان يترك أشياء كراهية أن يستن به فيها.

٣٥٩ - مَالك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَائِشَةَ أَمِ المؤمنين: أَنَّهَا كَانَتْ تُصَلِّي الضُّحَى تَمَانِيَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ تَقُولُ: لَوْ نُشِرَ لِي أَبُوايَ مَا تَرَكْتُهُنَّ.

كانت تصلي إلخ: سبحة "الضحي ثمان" بكسر النون وفتح الياء "ركعات، ثم تقول "بياناً لشدة الاهتمام: "لو نشر لى" - بضم النون وكسر الشين المعجمة - أي أحيى "لي أبواي" أي أبو بكر وأم رومان، "ما تركتهن" أي هذه الركعات؛ فإن لذتما أكثر من لذة إحيائهما، قال الباجي: يحتمل أنها تفعل ذلك بخبر منقول عن النبي ﷺ كحبر أم هانئ، ولذا اقتصرت على هذا العدد، ويحتمل أن هذا القدر هو الذي كان يمكنها المداومة عليه، قال: وليست صلاة الضحى من الصلوات المحصورة بالعدد، فلا يزاد عليها ولا ينقص منها، ولكنها من الرغائب التي يفعل الإنسان منها ما أمكنه. قال الزرقاني: هذا مختار الباجي، وإلا فالمذهب عندنا: أن أكثرها ثمان؛ لأن ذلك أكثر ما ورد من فعله ﷺ قال العيني: وفي هذا الباب عن جماعة من الصحابة، وهم: أنس وأبو هريرة ونعيم بن همار، وأبو ذر وعائشة وأبو أمامة وعتبة بن عبد السلمي وابن أبي أوفي وأبو سعيد وزيد بن أرقم وابن عباس وجابر بن عبد الله وجبير بن مطعم وحذيفة بن اليمان وعائذ بن عمرو وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وأبو موسى وعتبان بن مالك وعقبة بن عامر وعلى بن أبي طالب ومعاذ بن أنس والنواس بن سمعان وأبو بكرة وأبو مرة الطائفي ﷺ، فحديث أنس عند الترمذي وابن ماجه مرفوعاً: من صلى الضحى ثنتي عشرة ركعة، بني الله له قصراً من ذهب في الجُمة، وحديث أبي هريرة عند مسلم: "أوصابي خليلي بثلاث" الحديث، وحديث نعيم بن همار عند أبي داود والنسائي في "الكبرى" مرفوعاً: يقول تبارك وتعالى: يا ابن آدم! لا تعجز في من أربع ركعات في أول النهار أكفك آخره، قال النووي في "شرح مسلم": ما صح عن ابن عمر أنه قال في الضحي: هي بدعة، محمول على أن صلاقا في المسجد والتظاهر بها كما كانوا يفعلونها بدعة، لا أن أصلها في البيوت مذموم، قلت: وهو المتعين، كيف! وتقدم عن ابن عمر مرفوعاً الترغيب لها، والروايات في الباب كثيرة غير ما ذكرت، ذكرها الشوكاني وشراح "الإحياء" وغيرهم، ومن أمعن النظر في الروايات المذكورة، جزم بأنما تتضمن الصلاتين معاً: الإشراق والضحي، سيما الروايات التي وردت فيها الترغيب لأربع ركعات في أول النهار؛ فإنما أوفق بالإشراق، وكذلك الروايات التي فيها: يصبح على سلامي بني آدم صدقة؛ فإن المناسب لأداء الحق أن يصليها صباحاً والضحي، المستحب لها ربع النهار حين رمضت الفصال، وحديثا أنس وعلى المذكوران في أول الباب نصان في صلاة الإشراق.

جَامعُ سُبْحَةِ الضُّحَى

٣٦٠ - مَالِكُ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي طَلْحَة، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ الله ﷺ:

جامع سبحة الضحى: غرض الترجمة على الظاهر ذكر الروايات المتضمنة للنوافل المطلقة وقت الضحى، فالفرق بين هذه الترجمة وبين ما تقدم ظاهر؛ إذ الغرض من الأولى بيان الصلاة المخصوصة المعروفة بصلاة الضحى، وهذه مطلق النوافل في وقت الضحى، وهذا الفرق أوجه عندي، ويحتمل أيضاً: أن يكون الغرض من هذه الترجمة بيان الأحكام المتفرقة لصلاة الضحى المعروفة من حواز جماعتها، وبيان وقتها المختار وهو شدة الهاجرة، فيكون تقدير العبارة على الأول: جامع السبحة وقت الضحى، وعلى الثاني: جامع الأحكام لسبحة الضحى.

لطعام إلخ: أي لأجل طعام صنعته "فأكل منه" رسول الله على فيه إجابة الدعوة، وإن لم تكن وليمة عرس والأكل من طعامها، وفيه أيضاً: "أن من دعي إلى وليمة أو ضيافة فلا يأكل جميع ما تقدم، بل يبقى منه"، ويدل عليه "من" التبعيض؛ فإنه إذا أكل الجميع توهم صاحب المنزل أنه لم يشبع منه ولم يكفه، فعلى هذا مسح الإناء مخصوص لغير الضيف، قاله ابن رسلان، قال ابن عبد البر: زاد إبراهيم وغيره: "وأكلت معه"، قال الحافظ: وهو مشعر بأن مجيئه كان لذلك، لا ليصلي بهم؛ ليتحذوا مكان صلاته مصلى كما في قصة عتبان، وهذا هو السر في كونه بدأ في قصة عتبان بالطعام، وههنا بالطعام قبل الصلاة، فبدأ على في كل منهما بأصل ما دعى لأحله.

"ثم قال رسول الله ﷺ: قوموا فلأصلي" - بكسر اللام وضم الهمزة وفتح الياء - منصوب بلام كي، وفي رواية: بسكون الياء تخفيفاً، أو يجعل "اللام" للأمر وبقيت "الياء" كقراءة: "من يتقي ويصبر" إجراء للمعتل بحرى الصحيح، وفي رواية: بحذف الياء، فــ "لام الأمر" ظاهر، وقيل: غير ذلك. "لكم" أي لأحلكم، فاللام للتعليل أي لأحلكم، وليس المراد: ألا أصلي لتعليمكم، وليس فيه تشريك، فيؤخذ منه: أن المصلي لا يضره أن يكون له مع نية صلاته إرادة التعليم؛ فإنه عبادة أخرى، قاله ابن رسلان، "قال أنس: فقمت" ببناء المتكلم "إلى حصير" - بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين - ذكره ابن سيدة ألها سفيفة تصنع من بردي وأسل ثم تفرش، سمي بذلك؛ لأنه على وحه الأرض، ووجه الأرض يسمى حصيراً، والسفيفة - بفتح السين وبالفائين -: شيء يعمل من الحوص كالزنبيل، والأسل - بفتح الهمزة والسين المهملة - وفي آخره لام: نبات له أغصان كثيرة دقاق لا ورق الحن النا قد اسود" فيه الإشارة إلى قلة ما عندهم من الحصر، وإلا لم يكونوا يخصون النبي ﷺ إلا بأفضل ما عندهم، "من طول ما لبس" - بضم اللام وكسر الموحدة - أي استعمل، ولبس كل شيء بحسبه، احتج به أصحاب مالك في المسألة المشهورة بالخلاف، وهي إذا حلف لا يلبس ثوباً، ففرشه يحنث عندهم، خلافاً للجمهور، = أصحاب مالك في المسألة المشهورة بالخلاف، وهي إذا حلف لا يلبس ثوباً، ففرشه يحنث عندهم، خلافاً للجمهور، = أصحاب مالك في المسألة المشهورة بالخلاف، وهي إذا حلف لا يلبس ثوباً، ففرشه يحنث عندهم، خلافاً للجمهور، =

القُومُوا فَلأُصَلِّيَ لَكُمْ، قَالَ أَنسٌ: فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرِ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لُبِسَ، فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ رَسُولُ الله ﷺ، وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، وَصَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ، ثُم انْصَرَفَ.

= وأجابوا عنه بما في رسلان مبسوطاً: أن مدار الأيمان على العرف. "فنضحته" من النضح: هو الرش، أو الغسل الخفيف، وكلا المعنى محتمل "بماء"، قال القاضي إسماعيل: ليلين لا لاحتمال نجاسة، وقال غيره: النضح طهور لما شك فيه؛ لتطيب النفس، قال أبو عمر: ثوب المسلم محمول على الطهارة حتى يتيقن النحاسة، فالنضح لقطع الوسوسة فيما شك فيه، وقال الباجي: الظاهر إنما نضحه؛ لما خاف أن يناله من النجاسة، وقال الحافظ: يحتمل النضح للتليين أو للتطهير، ولا يصح الجزم بالأخير، بل المتبادر خلافه؛ لأن الأصل الطهارة. قلت: وبسط عليه الكلام الباحي، والأصل: أن النضح تطهير للمشكوك عند المالكية، خلافًا للجمهور، فالشراح المالكية حملوها على التطهير، وغيرهم على التليين أو الغسل الخفيف، "فقام" عليه "رسول الله ﷺ" فيه جواز الصلاة على الحصير، ويؤيده رواية البخاري عن عائشة: "أن النبي ﷺ كان له حصير يبسطه، ويصلي عليه"، وفي "مسلم" عن أبي سعيد: "أنه رأى النبي ﷺ يصلي على الحصير"، وبوب البخاري على حديث الباب: باب الصلاة على الحصير. وصففت إلخ: بالمتكلم "أنا" بزيادة ضمير المنفصل، قال العيني: هكذا رواية الأكثرين، وفي بعضها: "فصففت واليتيم" وفيه خلاف بين البصريين والكوفيين، فعند البصريين لا يعطف على الضمير المرفوع إلا بعد أن يؤكد بضمير منفصل؛ ليحسن العطف، كقوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنُّتَ وَزَوْجُكُ﴾ (البقرة:٣٥)، وعند الكوفيين يجوز ذلك بدون التأكيد، والأول أفصح. "واليتيم" بالرفع عطفاً على الضمير المرفوع، وبالنصب مفعول معه، أي مع اليتيم، وقال الكرماني: هو بالنصب، ولو صح رواية الرفع فهو مبتدأ و"وراءه" خبره، والجملة حال، قاله العيني، واليتيم في الناس من قبل الأب، وفي البهائم من قبل الأم، "وراءه" أي خلفه ﷺ فيه جواز النافلة جماعة، وبه قال أصحابنا إذا لم تكن على سبيل التداعي، وقال العيني: قال ابن حبيب عن مالك: لا بأس أن يفعله الناس اليوم في الخاصة من غير أن يكون مشتهراً، مخافة أن يظنها الجهال من الفرائض، "والعجوز" الفعول فيه لغير المبالغة، قاله ابن رسلان، هي الجدة المذكورة قامت "من ورائنا" جملة اسمية وقعت حالاً، وفي حالة الرفع تكون معطوفاً، قاله العيني، قال ابن عبد البر في "الاستذكار": لا خلاف في أن سنة النساء القيام خلف الرجال، ولا يجوز لهن القيام معهم في الصف، وقال في محل آخر: أجمع العلماء على أن المرأة تصلي خلف الرجال وحدها صفاً، وسنتها الوقوف خلف الرحال لا عن يمينه. وكذلك قال الباجي؛ إذ قال: ويقتضي ذلك أن المرأة المفردة إذا صلت خلف الصف صحت صلاها، ولا خلاف في ذلك نعلمه. ٣٦١ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عُبْدَ الله بْنِ عُبْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عُمْرَ بْنِ الْحَطَّابِ بِالْهَاجِرَة، فَوَجَدْتُهُ يُسَبِّحُ، فَقُمْتُ وَرَاءَهُ، فَقَرَّبَنِي حَتَّى الْعَاجِرَة، فَوَجَدْتُهُ يُسَبِّحُ، فَقُمْتُ وَرَاءَهُ، فَقَرَّبَنِي حَتَّى الْعَلِي عَلَى عُمْرَ بْنِ الْحَطَّابِ بِالْهَاجِرَة، فَوَجَدْتُهُ يُسَبِّحُ، فَقُمْتُ وَرَاءَهُ. جَعَلَنِي حِذَاءَهُ عَنْ يَمِينِهِ، فَلَمَّا جَاءَ يَرْفأ تَأْخَرْتُ، وَصَفَفنا وَرَاءَهُ.

دخلت إلخ: أمير المؤمنين "عمر بن الخطاب" ﴿ "بالهاجرة"، وهو وقت شدة الحر، وتقدم أنه الأولى في وقت الضحي، وقال ﷺ: صلاة الأوابين حين ترمض الفصال، وأخرج ابن أبي شيبة بسنده إلى عمر ﴿ يقول: "أضحوا عباد الله بصلاة الضحي"، "فوجدته يسبح" أي يصلي السبحة وهي النافلة، والظاهر الضحي، "فقمت وراءه" قال الباجي: الرجل الواحد يصلي خلف الصف، قال مالك: صلاته صحيحة، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال أحمد بن حنبل وأبو ثور: تبطل صلاته إلخ، وفي "الاستذكار": اختلف العلماء فيه قديمًا، فقال مالك: لا بأس أن يصلي الرجل خلف الصف وحده، وكره أن يجذب إليه أحداً، وقال أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما والليث والثوري: إن صلى خلف الصف وحده أجزأه، وقال الأوزاعي وابن حنبل وإسحاق وأكثر أهل الظاهر: لا يصلي، فإن فعل فعليه الإعادة. "فقربني" تفعيل من قرب، قال تعالى: ﴿فَقَرَّبُهُ النِّهِمْ ﴾ (الذاريات:٢٧). "حتى جعلني حذاءه" - بكسر الحاء المهملة وفتح الذال المعجمة مع المد - أي مقابله، فخرج بذلك من كان خلفه أو مائلاً عنه، وبوب البخاري في صحيحه: باب يقوم عن يمين الإمام بحذائه سواء، إذا كانا اثنين، وذكر فيه حديث ابن عباس في مبيته عند خالته ميمونة، قال الحافظ: وفي النزاع هذا من الحديث الذي أورده بعد، وروى عبد الرزاق عن ابن حريج، قال: قلت لعطاء: الرحل يصلي مع الرجل أين يكون منه؟ قال: إلى شقه الأيمن، قلت: أيحاذي به حتى يصف معه لا يفوت أحدهما الآخر؟ قال: نعم، قلت: أتحب أن يساويه حتى لا تكون بينهما فرجة؟ قال: نعم. قال العيني: إن موقف المأموم إذا كان بحذاء الإمام عن يمينه مساويًا له، وهو قول عمر وابنه وأنس وابن عباس والثوري وإبراهيم ومكحول والشعبي وعروة وأبي حنيفة ومالك والأوزاعي وإسحاق، وعن محمد بن الحسن: يضع أصابع رجليه عند عقب الإمام، وقال الشافعي: يستحب أن يتأخر عن مساواة الإمام قليلاً، وعن النجعي: يقف خلفه إلى أن يركع، فإذا جاء أحد وإلا قام عن يمينه. "عن يمينه" لأنه مقام الواحد، "فلما جاء" عندنا "يرفأ" – بفتح التحتية وسكون الراء وفتح الفاء وهمز — وإبداله، وقال الحافظ: بغير همز، وقد تممز، وهي روايتنا من طريق أبي ذر إلخ: حاجب عمر ﴿ مِن مواليه أدرك الجاهلية، ولا تعرف له صحبة، وحج مع عمر 🚓 في خلافة الصديق 🍰، وله ذكر في الصحيحين في منازعة العباس وعلى 🖒 في صدقة رسول الله 🎉 "تأخرت" عن حذائه "وصففنا" أي وقفنا "وراءه" أي خلف عمر 🍩، فيه صحة الاقتداء بمن لم ينو إمامته، قال الباجي: إدخال مالك هذا الأثر في سبحة الضحى يدل على أحد الأمرين: إما أنه أدخله لما كان حكم هـــذه الصلاة عنده حكم صلاة الضحي في ألها نافلة محضة. والثاني: أن يكون هذا وقت صلاة الضحي عنده، =

التَّشْديدُ فِي أَنْ يَمُرَّ أَحَدٌ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي

٣٦٢ - مَالكُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلا يَدَعْ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلْيَدْرَأْهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ.

= والهاجرة هو وقت قوة الحر، وقد روي عن زيد بن أرقم: أنه رأى قوماً يصلون من الضحى، فقال: أما لقد علموا أن الصلاة في غير هذا الوقت أفضل، أنه في قال: صلاة الأوابين حين ترمض الفصال. قال ابن عبد البر: فيه: أن عمر هنه كان يصلي الضحى، وكان ابنه ينكرها، ويقول: وللضحى صلاة، وكذا كان لا يقنت ولا يعرف القنوت، وروى القنوت عن أبيه عمر من وجوه، وكان ابن عمر في يصلي بعد العصر ما لم تصفر الشمس، وكان عمر في يضرب الناس عليها بالدرة، ومثل هذا كثير من اختلافهما.

التشليد في أن يمو إلخ: اتفق الجمهور على كراهية المرور بين يدي المصلي؛ لما جاء فيه من الوعيد، وصرح كتب الحنفية والمالكية بالإثم على المار، إلا ألهم قسموا كتب الشافعية كلها بأن المرور أمامه حرام، وصرح كتب الحنفية والمالكية بالإثم على المار، إلا ألهم قسموا أحوال المار والمصلي، وعكسه، ويأثمان، وعكسه، قال الزرقاني: الأولى: إذا صلى إلى سترة وللمار مندوحة، فيأثم المار دون المصلي. والثانية: إذا صلى في مشرع مسلوك بلا سترة أو متباعداً عنها، ولا يجد المار مندوحة، فيأثم المصلي دون المار. والثالثة: مثل الثانية، لكن يجد المار مندوحة، فلا يأثمان، ونحوه عند الشامي إلا أنه جعل مندوحة، فلا يأثمان، ونحوه عند الشامي إلا أنه جعل التعرض للمار بدل إقامة السترة، فقال: الأولى: أن يكون للمار مندوحة، و لم يتعرض المصلي لذلك، وكذلك في الصور الأحر، فتأمل، وذكر في حاشية الزيلعي على "الكنز" عدم السترة، وهو الأوجه عندي.

يصلي إلخ: إلى شيء يستره، كما زاده الشيخان بطريق أبي صالح عن أبي سعيد، "فلا يدع" – بفتح الدال – أي لا يترك "أحداً يمر بين يديه" أي بينه وبين السترة، وإلا فلا فائدة في السترة، قال ابن رسلان: ظاهر النهي والوعيد مختص بمن مر لا بمن وقف مثلاً بين يدي المصلي أو قعد، لكن إن كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهي في معنى المار، وظاهر الحديث عموم النهي في كل مصل، وخصه بعض المالكية بالإمام والمنفرد، "وليدرأه" بسكون الدال المهملة. قال المجد: درأه كجعله، درأ ودراءة: دفعه، والمعنى: ليدفعه، قال ابن رسلان: الأمر وإن كان ظاهره الوجوب، لكن ههنا للندب إجماعاً. وقال النووي: لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع، بل صرح أصحابنا أنه مندوب، قال الزرقاني: صرح أهل الظاهر بوجوبه، وكان النووي لم يراجع كلامهم أو لم يعتد بخلافهم، وكذا حكاه العيني، وقال في "الدر المختار" عن "البدائع": هو رخصة، فتركه أفضل.

٣٦٣ - مَالك عَنْ أَبِي النَّصْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ الله، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ:

= "ما استطاع" أي على قدر طاقته بأسهل الوجود، قاله ابن رسلان، قال القرطبي: يدفعه بالإشارة ولطيف المنع، وذكر ابن عبد البر في "الاستذكار" والزرقاني عن ابن بطال: الإجماع على أنه لا يجوز له المشي من مكانه ليدفعه، ولا العمل الكثير في مدافعته؛ لأنه أشد في الصلاة من المرور، "فإن أبي" إلا أن يمر "فليقاتله" - بكسر اللام الجازمة وسكونما - أي يزيد في دفعه أشد من الأول، قال الزرقاني وابن رسلان: أجمعوا على أنه لا يلزمه أن يقاتله بالسلاح؛ لمخالفة ذلك لقاعدة الإقبال على الصلاة، والاشتغال بما، والخشوع فيها. وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه لا يقاتله بسيف ولا يخاطفه، ولا يبلغ معه مبلغاً يفسد به صلاته على نفسه، وفي إجماعهم على هذا يتبين لك المراد من معين الحديث. وقال عياض: أجمعوا على أنه لا تلزمه مقاتلته بالسلاح، ولا بما يؤدي إلى هلاكه، فإن دفعه بما يُجوز فهلك من ذلك، فلا قود عليه باتفاق العلماء، وهل تجب ديته أم تكون هدراً؟ مذهبان للعلماء، وهما قولان في مذهب مالك، قلت: وسيأتي البسط في ذلك، وأطلق بعض الشافعية أن له قتاله حقيقة واستبعده في "القبس". قال الباجي: ويعدل عن ظاهر المقاتلة؛ للإجماع على أنه لا يجوز أن يقاتله المقاتلة التي تفسد صلاته، فعلم بهذه التصريحات: أن ترك القتال بحمع عليه، واختلفوا في توجيه الحديث كما سيأتي، ثم قال ابن بطال: هل المقاتلة لخلل يقع في صلاة المصلى من المرور أو لدفع الإثم عن المار؟ الظاهر: الثاني. وقال غيره: بل الأول أظهر؛ لأن إقبال المصلى على صلاته أولى له من الاشتغال بدفع الإثم عن غيره، وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود: أن المرور بين يدي المصلى يقطع نصف صلاته. "فإنما هو" أي المار "شيطان" من باب التشبيه، حذف منه أداة التشبيه للمبالغة، يعني فعله فعل الشيطان؛ لأنه أبي إلا التشويش على المصلى، أو المراد شيطان الإنس، وإطلاق الشيطان على المارد من الإنس سائغ، وقال ابن بطال: فيه إطلاق لفظ الشيطان على من يفتن في الدين، وقال ابن رسلان: فيه جواز إطلاق الشيطان على المسلم إذا فعل معصية، وقيل: المعنى الحامل له على ذلك شيطان، ويؤيده رواية الإسماعيلي بلفظ: "فإن معه شيطان"، ولمسلم من حديث ابن عمر: "فإن معه القرين"، واستنبط ابن أبي جمرة بقوله: "فإنما هو الشيطان" أن المراد المدافعة لا حقيقة القتال؛ لأن مقاتلة الشيطان بالاستعادة لا بالسيف.

واختلف العلماء في توجيه الحديث بعد ما أجمعوا على ترك القتال، فقال الإمام محمد في موطئه: فإن أراد أن يمر بين يديه فليدرأه ما استطاع ولا يقاتله، فإن قاتله كان ما يدخل عليه في صلاته من قتاله إياد أشد عليه من ممر هذا بين يديه، ولا نعلم أحداً روى قتاله إلا ما روي عن أبي سعيد الخدري، وليس العامة عليها، ولكنها على ما وصفت لك. فأشار الإمام محمد بهذا إلى شذوذ رواية المقاتلة؛ لكونها مخالفاً لجميع الروايات الواردة في هذا الباب، وأحاب الشامي بأنه منسوخ؛ لما في "الزيلعي" عن السرخسي: أن الأمر بها محمول على الابتداء حين كان العمل في الصلاة مباحاً، وقال ابن عبد البر في "الاستذكار": وأحسبه كلاماً خرج على التغليظ، ولكل شيء حد، وتقدم من كلام القرطبي ما حاصله: أنه مبالغة في الدفع، وقال الباجى: يحتمل أن يراد به اللعن؛ فإن المقاتلة تكون في اللغة والشرع بمعني اللعن، ح

أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهِمِنِيَّ أَرْسَلَهُ إِلَى أَبِي جُهَيْمٍ يَسْأَلُهُ مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ

■ قال تعالى: ﴿ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ (التربة:٣٠)، وقريب منه ما في "الزيلعي" على "الكنز" يدعو عليه. قلت: يؤيده حديث: اللهم اقطع أثره، وقيل: المراد أن يؤاخذه على ذلك بعد تمام صلاته، أو يقال: إنما محمولة على المتمرد، ويشير عليه لفظ الشيطان.

يسأله إلى: أي أبا جهيم "ماذا سمع من رسول الله هي " حكم "المار بين يدي المصلي" أي أمامه؟ "فقال أبو جهيم: قال رسول الله هي لو يعلم المار بين يدي المصلي" أي أمامه، وفي تحديد المقدار أقوال مختلفة عند العلماء، قال العيني: لم يحد مالك في هذا حداً، إلا أن ذلك بقدر ما يركع فيه ويسجد، ويتمكن من دفع من يمر بين يديه، وقيده بعض الناس بشبر، وآخرون بثلاثة أذرع، وبه قال الشافعي وأحمد وهو قول عطاء، وآخرون بستة أذرع، وقال أيضاً في موضع آخر: أما مقدار موضع يكره المرور فيه، فقيل: موضع سجوده، وهو مختار شمس الأثمة السرحسي وشيخ الإسلام وقاضي خان، وقيل: مقدار صفين أو ثلاثة، وقيل: بثلاثة أذرع، وقيل: بخمسة، وقيل: بأربعين ذراعاً، وقدر الشافعي وأحمد بثلاثة أذرع، و لم يحد مالك في ذلك حداً إلا أن ذلك بقدر ما يركع فيه ويسجد، ويتمكن من دفع من مر بين يديه، وأما عند الحنفية ففي "البذل" عن "البدائع": لم يذكر في الكتاب قدر المرور، واختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: قدر موضع السجود، وقال بعضهم: مقدار الصفين، وقال بعضهم: قدر ما يقع بصره على المار لو صلى بخشوع، وفيما وراء ذلك لا يكره.

وفي "الدر المختار": ويغرز سترة بقربه دون ثلاثة أذرع، قال ابن عابدين: الأولى أن يبدل "دون" بــ"قدر"؛ لما في البحر" عن "الحلية": السنة أن لا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة أذرع، بقى هل هذا شرط لتحصيل سنة الصلاة إلى السترة؟ حتى لو زاد على ثلاثة أذرع تكون صلاته إلى غير سترة أم هو سنة مستقلة؟ لم أره، وفي "رسائل الأركان": والمرور المخرم: المرور بينه وبين موضع سجوده، والمراد بموضع السجود: المكان الذي بينه وبين منتهى بصره إذا قام متوجهاً إلى مكان يسجد فيه، وهو المختار، وقيل: بقدر صف، وقيل: بقدر ثلاثة صفوف، وهذا كله في الصحراء، وأما في المسجد، فالمعتبر، فإما المبير فيما المبير فيما البينه وبين حدار المسجد، قلت: لكن المسجد مقيد بالصغير، وأما الكبير ففي حكم الصحراء كما سيأتي، "ماذا عليه" في من الإثم، وجملة "ماذا عليه" في محل نصب سادة مسد مفعولي "يعلم"، وحواب "لو" قوله: "لكان أن يقف" أي المار، قاله الزرقاني، وأنكر الكرماني أن يكون هذا حواب "لو" كما سيأتي، "أربعين" سيأتي تمييزه، وفي "ابن ماجه" و"ابن حبان": "مائة عام"، وهذا يشعر بأن الأربعين لمجود التكثير، وحتح الطحاوي إلى أن التقييد بالمائة وقع بعد الأربعين زيادة في المبالغة. "خيراً" قال في "الفتح الرحماني": في "خيراً" واحتح الطحاوي إلى أن التقييد بالمائة وقع بعد الأربعين زيادة في المبالغة. "خيراً" قال في "الفتح الرحماني": في "خيراً" والتقرير: لو يعلم المار ماذا عليه لكان خير وقوفه. العربي: هو اسم "كان" و لم يذكر خبره، فخبره "أن يقف"، والتقرير: لو يعلم المار ماذا عليه لكان خير وقوفه. وقال الزرقاني: بالنصب خبر "كان"، وفي رواية: بالرفع على أنه اسمها، وسوغ الابتداء بالنكرة كونها موصوفة، ح

في الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي؟ فَقَالَ أَبُو جُهَيْمٍ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْهِ". قَالَ يَدَيْ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ". قَالَ أَبُو النَّضْرِ: لا أَدْرِي أَقَالَ: أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً.

٣٦٤ - مَالك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ كَعْبَ الأَحْبَارِ قَالَ: لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْهِ. الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يُخْسَفَ به خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ. المَّمَارُ بَيْنَ يَدُيهِ النِّسَاءِ مَالك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يُدي النِّسَاءِ وَهُنَّ يُصَلِّينَ.

= ويحتمل أن اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها، "له من أن يمر بين يديه" أي أمامه؛ لئلا يلحقه وزر المرور، قال الكرماني: حواب "لو" ليس هو المذكور، بل التقدير: لو يعلم ما عليه لوقف أربعين، ولو وقف أربعين لكان خيراً له، وإلا فظاهر اللفظ يقتضي أنه لو علم بذلك لكان وقوقه خيراً له، وإذا لم يعلم بذلك لم يكن خيراً له، وأنت خبير بأن عظم الإثم في المرور لا يتوقف على معرفة المار بقدره، وإنما المراد أنه لو علم أثر المرور رأى وقوفه أربعين خيراً له من المرور، ويؤثره عليه، واستنبط ابن بطال من قوله: "لو يعلم" أن الإثم يختص بمن يعلم بالنهي وارتكبه، قال الحافظ: وأخذه من ذلك فيه بعد، "قال أبو النضر: لا أدري أقال " بحمزة الاستفهام، والضمير إلى بسر بن سعيد، أو رسول الله على كذا قاله الكرماني، والظاهر الأول، قاله العيني، "أربعين يوماً أو شهراً أو سنة" قال الكرماني: أبم المعدود؛ تفخيماً للأمر وتعظيماً له، قال الحافظان ابن حجر والعيني: والظاهر أنه عين المعدود، لكن شك الراوي فيه، وأخرج البزار بطريق ابن عيينة عن أبي النضر: لكان أن يقف أربعين حريفا.

أن يخسف إلخ: ببناء المجهول، قال المجد: حسف المكان يخسف حسوفاً ذهب في الأرض، والله بفلان الأرض غيبه فيها. "به" أي بالمار في الأرض "حيراً له من أن يمر بين يديه" أي المصلي؛ لأن عذاب الآخرة أشد وأبقى من الخسف الذي هو عذاب الدنيا. بين يدي النساء إلخ: أيضاً، "وهن يصلين" قال الباجي: إما أن يكون يكره ذلك كما يكره المرور بين يدي المصلين من الرحال، ويحتمل أنه خص النساء بذلك؛ لدخولهن إلى المسجد وحروجهن منه، وهي في آخر الصفوف، فكره ذلك وإن كن في طريقه، قلت: ولكنها مقيد عندنا الحنفية بالمسجد الصغير، وأما المسجد الكبير فهو في حكم الفلاة عندنا، قال في "الدر المختار"؛ ولا يفسدها نظره إلى مكتوب، ومرور مار في الصحراء، أو في مسجد كبير بموضع سجوده في الأصح، أو مروره بين يديه إلى حائط القبلة في بيت ومسجد صغير؛ فإنه كبقعة واحدة مطلقاً، قال ابن عابدين: قوله: "في الأصح" هو ما اختاره شمس الأئمة وقاضى خان وصاحب "الهداية"، =

٣٦٦ - مَالِك عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ لا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْ أَحَدٍ، وَلا يَدَعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ.

الرُّخْصَةُ فِي الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي

٣٦٧ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عُبْدَ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى أَتَانٍ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الاحْتِلامَ،

واستحسنه في "المحيط"، وصححه الزيلعي، ومقابله ما صححه التمرتاشي وصاحب "البدائع" اختاره فحر الإسلام
 ورجحه في "النهاية" "والفتح": أنه قدر ما يقع بصره على المار لو صلى بخشوع أي رامياً ببصره إلى سجوده.

بين يلدي المصلي: أي أمامه، قال الباجي: الرخصة في الشرع: الإباحة للضرورة، وقد يستعمل في إباحة نوع من جنس الممنوع، فالترجمة يحتمل المعنيين: أن تكون اللام للاستغراق، فنكون الإباحة رخصة لبعض الأحوال، وهو كونه مأموماً، أو للعهد، فتكون الإباحة للمعهود، وهو المأموم، قلت: هكذا شرح الباجي ترجمة المصنف وتبعه الزرقاني، وليس بوحيه في نظري القاصر، بل غرض المصنف على ما يخطر في البال، هو جواز المرور عند الضرورة، ويوضح ذلك ما سيأتي من قول يجيى: قال مالك: وأنا أرى ذلك واسعاً إذا أقيمت الصلاة وبعد ما يحرم، قال ابن عبد البر في شرح هذا القول: هذا مع الترجمة يقتضي أن الرخصة عنده لمن لم يجد من ذلك بداً، وغيره لا يرى بذلك بأساً، لحديث ابن عبد البر هو ذاك، وإن مال ابن عبد البر بنفسه إلى غير ذلك، كما وغيره لا يرى بذلك أن غرض المصنف عند ابن عبد البر هو ذاك، وإن مال ابن عبد البر بنفسه إلى غير ذلك، كما أشار إليه بقوله: "وهو الظاهر"، ويؤيده أيضاً ما قال الباجي في شرح هذا القول كما سيأتي في محله، ويؤيده أيضاً تبويب شيخنا العلامة الدهلوي في "المصفى" على حديث الباب بقوله: باب الرخصة في المرور بين يدي أيضاً تبويب شيخنا العلامة الدهلوي في "المصفى" على حديث الباب بقوله: باب الرخصة في المرور بين يدي الصف إذا أقيمت الصلاة، لكن شراح "الموطأ" كلهم متظافرون على أن غرض المصنف هو التقييد بالمؤتم.

أقبلت إلى: بصيغة المتكلم جملة "راكباً" نصب على الحال "على أتان" – بفتح الهمزة – فمثناة في آخره نون: الأنثى من الحمير، وقد يقال بكسر الهمزة، قاله العيني، وشذه القاري، قال الكرماني: هي أنثى من الحمير، ولا يقال: أتاة. "وأنا يومئذ قد ناهزت" أي قاربت، قال العيني: يقال: ناهز الصبي البلوغ إذا قاربه وداناه، قال صاحب الأفعال: ناهز الصبي الفطام دنا منه ونهز الشيء أي قرب، وقال شمر: المناهزة: المبادرة، فقيل للأسد: نهز؛ لأنه يبادر ما يفترسه. "الاحتلام" المراد به البلوغ، قال الكرماني: يقال: ناهز الصبي البلوغ إذا قاربه، والمراد بالاحتلام البلوغ الشرعي، مشتق من الحلم – بالضم – هو ما يراه النائم، والمحتلف العلماء في سن ابن عباس عند وفاته فقيل: عشر، وقيل: ثلاثة عشر، وقيل: خمسة عشر، قال ابن عبد البر: فيه إحازة شهادة من علم الشيء صغيراً =

وَرَسُولُ الله ﷺ يُصلِّي لِلنَّاسِ بِمِنَّى، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفّ، فَنَزَلْتُ فَنَرَلْتُ اللهُ اللهُ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ.

= وأداه كبيراً، وهذا أمر لا خلاف فيه، "ورسول الله على "حينئذ "يصلي للناس بمنى" حكى الكرماني عن الجوهري مقصوراً: موضع بمكة، وهو مذكر يصرف. قال الزرقاني، بالصرف أجود من عدمه، سميت بذلك؛ لما يمني أي يراق بها من الدماء الأجود كتابتها بالألف، قال الكرماني: إن قلت: علم للبقعة فيكون غير منصرف، قلت: لما استعمل منصرفا علم ألهم جعلوه علما للمكان، قال النووي: فيه لغتان: الصرف والمنع، ولذا يكتب بالألف والياء، والأجود صرفها وكتابتها بالألف، قال الحافظ: كذا قال مالك وأكثر أصحاب الزهري، ولمسلم من رواية ابن عينة بعرفة، قال النووي: يحمل ذلك على ألهما قضيتان، وتعقب بأن الأصل عدم التعدد، لاسيما مع اتحاد مخرج الحديث، فالحق أنه قوله: بعرفة شاذ، ولمسلم أيضاً من رواية معمر عن الزهري، وذلك في حجة الوداع أو الفتح، هذا الشك من معمر لا يعول عليه، والحق أن ذلك كان في حجة الوداع. "فمررت" ببناء المتكلم "بين يدي بعض الصف" بحاز عن القدام؛ لأن الصف لا يد له، وبعض الصف يحتمل أن يكون المراد منه صف من الصفوف أو بعض من الصف الواحد، يعني المراد به إما جزء من الصف أو جزئ منه، قال العيني: ظاهر السياق يدل على أنه لم يكن سترة؛ لأن ابن عباس أورده في معرض الاستدلال، وهو منصوص رواية البخاري؛ إذ فيه إلى غير حدار، ولفظ البزار أصرح منه؛ إذ قال: والنبي على المكتوبة ليس شيء يستره.

فنزلت إلى: بصيغة المتكلم "فأرسلت الأتان ترتع" - بفوقيتين مفتوحتين وضم العين - أي تأكل ما تشاء، من رتعي رتعت الماشية: ترتع، وقيل: تسرع في المشي، وجاء بكسر العين بوزن تفتعل من الرعي، حذفت الياء من ترتعي تخفيفاً، والأول أوجه؛ لرواية البخاري بلفظ: "فرتعت"، "ودخلت" قال العيني: بالواو عطف على "أرسلت"، ولفظ البخاري في الحج: "أقبلت أسير على أتان، حتى صرت بين يدي الصف، ثم نزلت عنها"، ولمسلم: "فسار الحمار بين بعض الصف في الصف، "فلم ينكر ذلك على أحد" قال ابن دقيق العيد: استدل ابن عباس بترك الإنكار على الجواز، ولم يستدل بترك إعادهم للصلاة؛ لأن ترك الإنكار أكثر فائدة، قال الحافظ: وجهه أن ترك الإنكار على صحتها فقط لا على حواز المرور، وترك الإنكار يدل عليهما معاً، ويستنبط منه: أن ترك الإنكار حجة على الجواز بشرطه، وهو انتفاء الموانع من الإنكار، وثبوت العلم بالإطلاع على الفعل.

واختلفوا في محمل الحديث، قال الأبي في "شرح مسلم": قوله: "فلم ينكر ذلك على أحد" لم يُختلف في جواز ذلك لهذا الحديث، واختلفوا في وجه الجواز، فقيل: لأن الإمام سترة لهم، وقيل: لأن سترة الإمام سترة لهم. قلت: الختلفوا في ذلك على أربعة، تقدم الاثنان منها، والأول منهما مختار المالكية، والثاني مختار البخاري؛ إذ بوب به على ذلك الحديث. والقول الثالث: أن منع المرور مختص بالإمام والمنفرد، ويختص منه حكم المؤتم، وهو مختار الباجي، =

٣٦٨ - مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصِ كَانَ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصُّفُوفِ، وَالصَّلاةُ قَائِمَةٌ. قال يحيى: قَالَ مَالك: وأَنَا أَرَى ذَلِكَ وَاسِعًا إِذَا أُقِيمَتْ الصَّلاةُ، وَبَعْدَ أَنْ يُحْرِمَ الإِمَامُ، وَلَمْ يَجِدُ الْمَرْء مَدْخَلًا إِلَى الْمَسْجِدِ إِلَّا بَيْنَ الصُّفُوفِ.

٣٦٩ - مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: .

= وحكى القاضي عياض وابن عبد البر عليه الإجماع. والرابع: ما يظهر من تبويب المصنف في "الموطأ": أن الحكم يستثني منه الضرورة، وأوضح منه ما بوب عليه شيخنا الدهلوي في "المصفى" بلفظ: الرخصة في المرور بين يدي الصف إذا أقيمت الصلاة، قال العيني في فوائد الحديث الثالث: فيه احتمال بعض المفاسد، المصلحة أرجح منها؛ فإن المرور أمام المصلين مفسدة، والدخول في الصلاة وفي الصف مصلحة راجحة، فاغتفرت المفسدة للمصلحة الراجحة من غير إنكار.

سعد بن أبي وقاص إلخ: أحد العشرة المبشرة "كان يمر بين يدي" أي قدام "بعض الصفوف"، وفي المصرية: بين يدي بعض الصف والحال أن "الصلاة قائمة" قال الباحي: يحتمل أن يريد بذلك: أنهم في نفس الصلاة، ويحتمل أن يريد: حين إقامتها، وعليه يدل قول مالك، أو حمل إقامة الصلاة على إقامتها قبل الإحرام، وجوز ذلك بعد الإحرام، غير أنه قيد ذلك بعدم المدخل إلى المسجد إلا بين الصفوف. وفي "المدونة": وكان سعد بن أبي وقاص يدخل المسجد، فيمشي بين الصفوف والناس في الصلاة، حتى يقف في مصلاه يمشي عرضاً بين يدي الناس.

واسعا إلخ: أي جائزاً "إذا أقيمت الصلاة، وبعد أن يحرم الإمام، و لم يجد المرء مدخلًا" أي طريقاً "إلى المسجد" والصف "إلا بين الصفوف" قال أبو عمر: هذا مع الترجمة يقتضي أن الرخصة عنده لمن لم يجد من ذلك بداً، وغيره لا يرى بذلك بأساً؛ للآثار الدالة على أن سترة الإمام سترة لمن خلفه، قال الباجي: قيده مالك بعدم المدخل إلى المسجد، وحديث ابن عباس يدل على جوازه مع عدم الحاجة فيحتمل أن مالكا قصد الاحتياط، فأجاب عمن لم يجد طريقاً، و لم يجب عمن وحده، أو يقال: إن سبب الإباحة هو ما ذكره، إلا أن الحكم قد يكون أوسع من الحاجة إليه، كالفطر في السفر لمن لا تلحقه المشقة، ولفظ "المدونة": قال مالك: لا أكره أن يمر

مالك أنه بلغه إلخ: وهذا البلاغ أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن علي وابن عباس، وأخرجه ابن عبد البر بسنده عنهما في "الاستذكار"، وأخرج الطحاوي بسنده عن قتادة عن سعيد بن المسيب: أن علياً وعثمان قالا: "لا يقطع صلاة المسلم شيء، وادرؤوا عنها ما استطعتم"، وبطريق آخر عن الحارث عن علي 🊓 قال: "لا يقطع صلاة المسلم الكلب ولا الحمار ولا المرأة ولا ما سوى ذلك من الدواب، وادرؤوا ما استطعتم، أن على بن أبي طالب قال موقوفاً: "لا يقطع الصلاة شيء مما يمر بين يدي المصلي".

الرجل بين يدي الصفوف، والإمام يصلي بمم؛ لأن الإمام سترة لهم.

لا يَقْطَعُ الصَّلاةَ شَيْءٌ مِمَّا يَمُرُ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي.

٣٧٠ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ الله: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لا يَقْطَعُ الصَّلاةَ شَيْءٌ مِمَّا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي.

لا يقطع الصلاة إلخ: رواه مالك موقوفاً، وأخرج الطحاوي برواية سفيان عن الزهري عن سالم، قيل لابن عمر: إن عبد الله بن عياش يقول: يقطع الصلاة الكلب والحمار، فقال ابن عمر: "لا يقطع صلاة المسلم شيء"، وفي طريق آخر عن عبيد الله بن عمر عن نافع وسالم عن ابن عمر قال: "لا يقطع الصلاة شيء وادرؤوا ما استطعتم"، وروي مرفوعا أيضاً برواية ابن عمر وأنس وأبي أمامة عند الدار قطين، وبرواية أبي سعيد عند أبي داود، وجابر عند الطبراني، وفي إسناد كل منها ضعف، قاله الزرقاني، وقد ورد في الروايات ما يخالفها، فروي عن أبي ذر مرفوعاً: إذا قام أحدكم يصلي، فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرحل، فإنه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود، قال عبد الله بن الصامت: يا أبا ذر! ما بال الكلب الأسود من الأحمر والأصفر؟ قال: يا ابن أحي! سألت رسول الله ﷺ عما سألتني، فقال: الكلب الأسود شيطان، رواه مسلم، وله أيضاً عن أبي هريرة مرفوعاً: تقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب، ويقى ذلك مثل مؤخرة الرحل، ورواه الطبرابي عن الحكم بن عمرو، وابن ماجه عن عبد الله بن مغفل نحوه من غير تقييد بالأسود، ولأبي داود عن ابن عباس مثله، لكن قيد المرأة بالحائض، واختلف العلماء في العمل بهذا الأحاديث، قال النووي: قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء من السلف والخلف: لا تبطل الصلاة بمرور شيء من هؤلاء ولا غيرهم، واختلفوا في تأويل أحاديث القطع، فمال الطحاوي وغيره إلى أن حديث أبي ذر وما وافقه منسوخ بحديث عائشة في الصحيحين: "أنه ذكر عندها ما يقطع الصلاة، فقالت: شبهتمونا بالحمر والكلاب، والله! لقد رأيت النبي ﷺ يصلي وإني على السرير بينه وبين القبلة مضطحعة". وتعقب بأن النسخ إنما يصار إليه إذا علم التاريخ وتعذر الجمع، والتاريخ ههنا لم يتحقق، والجمع لم يتعذر، ووجه النسخ: بأن ابن عمر الله عن رواة حديث القطع، وقد حكم بعدم قطع شيء وهو من أمارات النسخ، ومال الشافعي وغيره إلى تأويل القطع بنقص الخشوع لا الخروج من الصلاة، ويؤيده أنه ﷺ سئل عن حكمة التقييد بالأسود فقال: إنه شيطان، وقد علم أن الشيطان لو مر بين يدي المصلي لم يفسد صلاته، قاله الزرقان، قال العيني: هذا جيد فيما إذا كانت الأحاديث التي رويت في هذا الباب مستوية الأقدام، أما إذا قلنا: أحاديث الجمهور أقوى وأصح من أحاديث من خالفهم، فالأخذ بالأقوى أولى. والرابع: مسلك أبي داود: إذا تنازع الخبران يعمل بما عمل به الصحابة.

سُتْرَةُ الْمُصلِّي في السَّفَر

٣٧١ – مَالِكَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَسْتَتِرُ بِرَاحِلَتِهِ إِذَا صَلَّى. ٣٧٢ – مَالِك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُصَ**لِّي فِي الصَّحَرَاءِ** إِلَى غَيْرِ سُتْرَةٍ.

في السفو: قيده بالسفر؛ لأن الحضر لا يحتاج فيه الرجل إلى السترة غالباً؛ لأن الظاهر من حال المصلي أن يصلي في المسجد مع الجماعة، والأوجه عندي في غرض المصنف بيان أن السترة في السفر ليست من المؤكدات، ويظهر هذا الغرض من الروايتين في الباب؛ فإن الأولى تدل على وجود السترة، والثانية على عدمها، فتساوى الأمران، ويوضحه ما في "المدونة"، قال مالك: من كان في سفر فلا بأس أن يصلي إلى غير سترة، أما في الحضر فلا يصلي إلا إلى سترة، قال ابن القاسم: إلا أن يكون في الحضر عموضع يأمن أن لا يمر بين يديه أحد، فعلم بذلك أن السترة في السفر غير مؤكد عند الإمام مالك.

يستتر بواحلته إلخ: اتباعاً لفعله ﷺ وفي الصحيحين من رواية ابن عمر: "أنه ﷺ كان يعرض راحلته، فيصلي إليها"، قال ابن عبد البر في "الاستذكار": أما الاستتار بالراحلة فلا أعلم فيه خلافاً، قلت: لعله أراد الجواز والكفاية، وإلا فهو مختلف بين الأئمة، بل مخالف للمالكية أيضاً، ولهذا حمله الزرقاني على الضرورة، قلت: إن الصلاة إلى البعير والدابة لا يستحب عند الشافعية والمالكية، ولا بأس به عند الحنابلة والحنفية، قال في "الشرح الكبير" للحنابلة: لا بأس أن يستتر ببعير أو حيوان، فعله ابن عمر وأنس، وقال الشافعي: لا يستتر بدابة.

يصلى في الصحراء إلى غير البر في "الاستذكار": أما الصلاة في الصحراء أو غيرها "إلى غير سترة" فهذا عند أهل العلم محمول على الموضع الذي يأمن فيه المصلي أن يمر أحد بين يديه، فإن كان على غير ذلك، فلا حرج على من فعله؛ لأن الأصل في سترة المصلي استحباب وندب إلى اتباع السنة في ذلك، وحسبك بما مضى بأنه لا يقطع صلاة المصلي شيء مما يمر بين يديه، ففي "الدر المحتار": ويغرز ندباً الإمام، وكذا المنفرد، قال ابن عابدين: قوله: "ندبا"؛ لحديث: إذا صلى أحدكم، فليصل إلى سترة، ولا يدع أحداً يمر، رواه الحاكم وغيره وصرح في "المنية" بكراهة تركها، وهي تنزيهية، والصارف للأمر عن حقيقته ما رواه أبو داود عن الفضل والعباس: "رأينا النبي في بادية لنا يصلي في الصحراء، ليس بين يديه سترة"، وما رواه أحمد أن ابن عباس صلى في فضاء ليس بين يديه شيء كما في "الشرنبلالية"، قال العيني: قال أصحابنا: الأصل في السترة ألها مستحبة، وقال إبراهيم النجعي: كانوا يستحبون إذا صلوا في الفضاء أن يكون بين أيديهم ما يسترهم، وقال عطاء: لا بأس فترك السترة، وصلى كانوا يستحبون إذا صلوا في الفضاء أن يكون بين أيديهم ما يسترهم، وقال عطاء: لا بأس فترك السترة، وصلى القاسم وسالم في الصحراء إلى غير سترة، ذكر ذلك كله ابن أبي شيبة في مصنفه.

مَسْحُ الْحَصْبَاء في الصَّلاةِ

٣٧٣ - مَالَكُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَارِئِ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ إِذَا أَهُوَى لِيَسْجُدَ، مَسْحَ الْحَصْبَاءَ لِمَوْضِع جَبْهَتِهِ مَسْحًا خَفِيفًا.

٣٧٤ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا ذَرِّ كَانَ يَقُولُ: مَسْحُ الْحَصْبَاءِ مَسْحةً وَاحِدَةً، وَتَرْكُهَا خَيْرٌ مِنْ حُمْرِ النَّعَم.

مسح الحصباء إلى: حكى النووي اتفاق العلماء على كراهة مسح الحصباء في الصلاة، وحكى الحظابي عن مالك: أنه لم ير به بأساً، قلت: ولا تعارض بينهما؛ لأن ما قاله الحظابي لا ينافي الكراهة، وقال العيني في "شرح البخاري": لم يبين المصنف أي الإمام البخاري في الترجمة حكمه هل هو مباح أو مكروه أو غير جائز؟ للاختلاف الواقع فيه، وممن رخص به أبو ذر وأبو هريرة وحذيفة، وكان ابن مسعود وابن عمر يفعلانه في الصلاة، وبه قال من التابعين إبراهيم النخعي وأبو صالح، وحكى الخطابي في "المعالم" كراهته عن كثير من العلماء، وممن كرهه من الصحابة عمر بن الخطاب وجابر، ومن التابعين الحسن البصري وجمهور العلماء بعدهم، وحكى النووي في "شرح مسلم" اتفاق العلماء على كراهته؛ لأنه ينافي التواضع، ويشغل قلب المصلي تسويه مرة وفي أخرى مرتين، وفي أظهر الروايتين: أنه يسويه مرة ولا يزيد عليها، وفي مكروهات "الدر المختار": قلب الحصى للنهي إلا لمسحوده التام، فيرخص مرة، وتركها أولى، قال ابن عابدين: قوله: "التام" بأن لا يمكن تمكين جبهته على وجه السنة إلا بذلك، وقيد بالتام؛ لأنه لو وتركها أولى، قال ابن عابدين: قوله: "التام" بأن لا يمكن تمكين جبهته على وجه السنة إلا بذلك، وقيد بالتام؛ لأنه لو ين سنة وبدعة، كان ترك السنة راجحاً على فعل البدعة، مع أنه كان يمكنه النسوية قبل الشروع.

إذا أهوى إلح: أي انحط وهبط إلى الأرض "ليسجد مسح الحصباء" بالنصب "لموضع جبهته مسحاً خفيفاً ليزيل شغله عن الصلاة بما يتأذى به، قال في "البدائع" بعد ما ذكر حديث أبي ذر وغيره في ترك المسح إلا مرة: رخص مرة واحدة إذا كانت الحصباء لا يمكنه السحود؛ لحاجته إلى السحود المسنون، وهو وضع الجبهة والأنف، وتركه أولى؛ لما روينا، وهو أقرب إلى الخشوع، وتقدم نحوه عن القاري وغيره، فيحتمل أن ابن عمر كان يمسح الحصباء؛ لما أنه لا يمكنه السحود المفروض بدونه، ولا بعد في أنه يختار إباحته مطلقاً. مسح الحصباء إلى: أي في الصلاة يعني تسوية الموضع الذي يسحد عليه، والتقييد بالحصى وبالتراب في الروايات خرج مخرج الغالب؛ لكونه كان الموجود في فرش المساحد إذ ذاك، فلا يدل تعليق الحكم به على نفيه عن غيره مما يصلى عليه، "مسحة واحدة" أي إنما يجوز مرة واحدة فقط، "وتركها" أي تلك المسحة والإقبال على الصلاة "خير من حمر النعم" بسكون الميم لا غير، حمرة واحدة فقط، "وتركها" أي تلك المسحة والإقبال على الصلاة "خير من حمر النعم" بسكون الميم لا غير، حمد من حمر النعم" بسكون الميم لا غير، حمد المناه ال

مَا جَاءَ فِي تَسْوِيَة الصُّفُوف

٣٧٥ - مَالِك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَ**أْمُرُ بِتَسْوِيَةِ الصَّفُوفِ**، فَإِذَا جَاؤُوهُ فَأَخْبَرُوهُ أَنْ قَدْ اسْتَوَتْ كَبَّرَ.

٣٧٦ - مَالِك عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلِ بْنِ مَالِك، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ،

= قاله الزرقاني، وفي "المجمع": بضم حاء وسكون ميم، قال الزرقاني: هي الحمر من الإبل، وهي أحسن ألوالها، وفي "المجمع" أي أقواها وأجلدها، والنعم بفتحتين واحد الأنعام، وهي الأموال الراعية، وأكثر ما يقع على الإبل، قال في "المجمع": الإبل الحمر هي أنفس أموال العرب، فجعلت كناية عن خير الدنيا كله، والمعنى: أن تركه أعظم أجراً مما لو كانت له حمر النعم، فتصدق بها، أو حمل عليها في سبيل الله، وقيل: الثواب الذي يحصل له بتركه أشد سروراً منه بحمر النعم لو كانت ملكاً له دائماً، وقد أخرج أحمد والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي ذر مرفوعاً: إذا قام أحدكم إلى الصلاة، فلا يمسح الحصى؛ فإن الرحمة تواجهه"، قال القاري: أي تنزل عليه وتقبل إليه، فلا يليق لعاقل تلقي شكر تلك النعمة الخطيرة بهذه الفعلة الحقيرة، أو لا ينبغي فوت تلك النعمة والرحمة بمزاولة هذه الفعلة والزلة إلا حالة الضرورة.

تسوية الصفوف: قال العيني: هو اعتدال القائمين للصلاة على سمت واحد، ويراد بما أيضاً سد الخلل الذي في الصف، قال ابن عبد البر في "الاستذكار": والآثار فيها متواترة من طرق شتى في أمره بي بتسوية الصفوف وعمل الخلفاء الراشدون بعده، وهذا مما لا حلاف فيه بين العلماء، وتقدم أن تعديل الصفوف من سنة الصلاة، وليس بشرط في صحتها عند الأثمة الثلاثة، وقال أحمد وأبو ثور: من صلى خلف الصف وحده بطلت صلاته. يأمر بتسوية الصفوف إلخ: أي يأمر أهل الصفوف بذلك، أو يأمر من وكله بها، قاله الباحي، وقوله: "فإذا جاؤوه فأخبروه" يؤيد الاحتمال الثاني يعني إذا أتى الناس المؤكلون بتسوية الصفوف، وأخبروا عمر الله "أن قد استوت" الصفوف "كبر" قال الباحى: مقتضاه أنه وكل من يسوي الصفوف.

مع عثمان بن عفان إلخ: في زمن خلافته كما هو ظاهر السياق، "فقامت الصلاة، وأنا أكلمه" أي أسأل منه "في أن يفرض" بفتح أوله وكسر الراء، قال المجد: الفرض: التوقيت، والعطية الموسومة، والمعنى: أن يوقت ويقدر لي في العطاء من بيت المال شيئاً، "فلم أزل أكلمه" أي عثمان الله في ذلك الأمر، "وهو يسوي" ويعتدل "الحصباء بنعليه" لسحود أو غيره "حتى جاءه رحال قد كان" عثمان الله "وكلهم" بخفة الكاف وشدها أي عينهم "بتسوية الصفوف" وفي "الدر المختار": يصفهم الإمام بأن يأمرهم بذلك، قال الشمني: وينبغي أن يأمرهم بأن يتراصوا، ويسدوا الخلل، ويسووا مناكبهم، "فأخبروه أن الصفوف قد استوت، فقال لي: استو في الصف، ثم كبر" أي عثمان بأثر ذلك؛ لأنه كان التأخير لانتظار تسوية الصفوف، فقد كملت، قال الزرقاني: كبر بكسر الباء أمر، =

فَقَامَتُ الصَّلاةُ، وَأَنَا أَكَلُّمُهُ فِي أَنْ يَفْرِضَ لِي، فَلَمْ أَزَلْ أَكَلُّمُهُ، وَهُوَ يُسَوِّي الْحَصْبَاءَ بِنَعْلَيْهِ، حَتَّى جَاءَهُ رِجَالٌ قَدْ كَانَ وَكَّلَهُمْ بِتَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الصُّفُوفَ قَدْ اسْتَوَتْ، فَقَالَ لي: اسْتَوِ في الصَّفِّ ثُمَّ كَبَّرَ.

وَضْعُ الْيَدَيْنِ إِخْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فِي الصَّلاةِ

٣٧٧ - مَالِكُ عَنْ عَبْد الْكَرِيم بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ الْبَصْرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: مِنْ كَلام النُّبُوَّةِ:

= وبفتحها خبر، قلت: وتقدم في الجمعة أن عثمان بعد الخطبة لا يكبر حتى يأتيه رحال قد وكلهم بتسوية الصفوف، فيخبرونه أن قد استوت، فيكبر أي بعد ذلك، فهذا يؤيد الخبر، قال صاحب "التلويح": فيه جواز الكلام بعد الإقامة، وإن كان إبراهيم والزهري وتبعها الحنفيون كرهوا ذلك، حتى قال بعض أصحاب أبي حنيفة: إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، وحب على الإمام التكبير، قال العيني: إنما كره الحنفية الكلام بين الإقامة والإحرام إذا كان لغير ضرورة، وأما إذا كان لأمر من أمور الدين، فلا يكره، وفي "المراقي": من الأدب شروع الإمام إحرامه عند قول المقيم: "قد قامت الصلاة" عندهما، وقال أبو يوسف: يشرع إذا فرغ من الإقامة، فلو أخر حتى يفرغ من الإقامة لا بأس به في قولهم جميعاً، وقال الطحطاوي في حاشية عليه قوله: "إذا فرغ من الإقامة" أي بدون فصل، وبه قالت الأئمة الثلاثة، وهو أعدل المذاهب.

وضع اليدين إلخ: اختلفت الرواة عن متابعة مسألة اليدين، والمرجع عند المالكية في فروعهم الإرسال، ذكر في "المدونة": قال مالك في وضع اليمني على اليسرى قال: لا أعرف ذلك في الفريضة، وكان يكرهه، ولكن في النوافل إذا طال القيام، فلا بأس بذلك يعين به نفسه، وفي "مختصر الخليل": عد من مندوبات الصلاة سدل يديه. وقال ابن رشد في "البداية": اختلف العلماء في وضع البدين إحداهما على الأخرى في الصلاة، فكره ذلك مالك في الفرض، وأجازه في النفل، ورأى قوم أن هذا من سنن الصلاة، وهم الجمهور، والسبب في اختلافهم أنه قد حاءت آثار ثابتة نقلت فيها صفة صلاته ﷺ، و لم ينقل فيها أنه كان يضع يده اليمني على اليسري، وثبت أيضاً أن الناس كانوا يؤمرون بذلك، وورد أيضاً من صفة صلاته عليه في حديث أبي حميد، فرأى قوم أن الآثار التي أثبتت ذلك اقتضت زيادة على الآثار التي لم تنقل فيها هذه الزيادة، وأن الزيادة يجب أن يصار إليها، ورأى قوم أن الأوجب المصير إلى الآثار التي ليست فيها هذه الزيادة؛ لألما أكثر، ولكون هذه ليست مناسبة لأفعال الصلاة، وإنما هي من باب الاستعانة، ولذلك أجازها مالك في النفل، و لم يجزها في الفرض، وقد يظهر من أمرها ألها هيئة تقتضي الخضوع، وهو الأولى بما، قال العيني: وحكى ابن المنذر عن عبد الله بن الزبير والحسن البصري وابن سيرين: أنه يرسلهما، وكذلك عند مالك في المشهور يرسلهما.

"إِذَا لَمْ تَسْتَحْي فاصْنعْ مَا شِئْتَ" وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأَخْرَى في الصَّلاةِ يَضَعُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَتَعْجِيلُ الْفِطْرِ، وَالاسْتينَاءُ بالسَّحُور.

فاصنع ما شئت: وفي النسخ المصرية من "التنوير" و"الزرقاني": "فافعل ما شئت" قال ابن عبد البر: لفظه أمر، ومعناه الخبر بأن من لم يكن له حياء يحجزه عن محارم الله، فسواء عليه فعل الصغائر والكبائر، ومنه حديث المغيرة مرفوعاً: من باع الخمر فليستفض الخنازير، وقال أبو دلف:

إذا لم تصن عرضاً ولم تخش خالقاً وتستحى مخلوقا فما شئت فاصنع

وقيل: معناه إذا كان الفعل مما لا يستحى منه شرعاً فافعله، ولا عليك من الناس، قال: وهذا تأويل ضعيف، والأول هو المعروف عند العلماء، وأخرج البخاري وأبو داود وابن ماجه وابن أبي شيبة المعين من طريق منصور عن ربعي بن حراش عن أبي مسعود البدري: أن رسول الله ﷺ قال: إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستحي فاصنع ما شئت، قال العيني: وفيه يعني معني الحديث أوجه، أحدها: إذا لم تستحي من العتب ولم تخش العار، فافعل ما يحدثك به نفسك، حسناً كان أو قبيحاً، ولفظه أمر، ومعناه توبيخ. الثاني: أن يحمل الأمر على بابه، تقول: إذا كنت آمناً في فعلك أن تستحي منه لجريك فيه على الصواب، وليس من الأفعال التي يستحي منها، فاصنع ما شئت. الثالث: معناه الوعيد، أي افعل ما شئت تجازي به، كقوله عزوجل: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ (فصلت: ١٠). الرابع: لا يمنعك الحياء من فعل الخير. الخامس: هو على طريق المبالغة في الذم أي تركك الحياء أعظم مما تفعله، وقال الحافظ: هو أمر بمعنى الخبر، أو هو للتهديد أي اصنع ما شئت؛ فإن الله يجزيك، أو معناه انظر إلى ما تريد أن تفعله، فإن كان مما لا يستجيي منه فافعله، وإن كان مما يستجيي منه فدعه، أو المعني: إنك إذا لم تستحي من الله من شيء، يجب أن لا تستحيي منه من أمر الدين، فافعله ولا تبال بالخلق، أو المراد الحث على الحياء، والتنويه بفضله أي لما لم يجز صنع جميع ما شئت لم يجز ترك الاستحياء.

يضع اليمني إلخ: وقوله: "يضع اليمني على اليسري" تفسير من الإمام مالك لوضع إحداهما على الأخرى، وليس من الحديث، قاله الزرقاني، قال ابن عبد البر في "التفصى": هو أمر مجمع عليه في هيئة وضع اليدين إحداهما على الأخرى، وأخرج ابن ماجه من حديث قبيصة بن هلب، عن أبيه قال: "كان النبي ﷺ يؤمنا، فيأخذ شماله بيمينه"، وأخرج مسلم في صحيحه عن وائل بن حجر: "أن رسول الله ﷺ رفع يديه" وفيه: "ثم وضع يده اليمني على اليسري"، وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن مسعود: "أنه كان يصلي، فوضع يده اليسري على اليمني، فرآه النبي ﷺ، فوضع يده اليمني على اليسرى"، وأخرج الدار قطني من حديث ابن عباس مرفوعاً: إنا معاشر الأنبياء أمرنا بأن نمسك بأيماننا على شمالنا، وفي إسناده طلحة بن عمرو متروك، وأخرج أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً نحو حديث ابن عباس، وفي إسناده النضر بن إسماعيل، قال ابن معين: ليس بشيء ضعيف، كذا في "العيني". قلت: وأخرج أبو داود عن ابن الزبـــير يقول: "صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة". = ٣٧٨ - مَالَكُ عَنْ أَبِي حَازِمِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلاةِ. قَالَ أَبُو حَازِمٍ: لا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ يَنْمِى ذَلِكَ.

"وتعجيل الفطر، والاستيناء بالسحور"، قال الشيخ في "المسوى": الاستيناء: الانتظار والتربص، وقال المجد:
 الوبى كفتى: التعب والفترة، وامرأة وانية حليمة بطيئة القيام والقعود والمشي.

يؤهرون إلخ: قال الحافظ: هذا حكمه الرفع؛ لأنه محمول على أن الآمر لهم النبي على قال السيوطي في "التدريب": قول الصحابي: أمرنا بكذا أو لهينا عن كذا أو ما أشبهه كله مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور، قال ابن الصلاح: لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهي ومن يجب اتباع سنته، وهو رسول الله على وقال غيره: لأن مقصود الصحابي بيان الشرع لا اللغة ولا العادة، والشرع يتلقى من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ولا يصح أن يريد أمر الكتاب؛ لكون ما في الكتاب مشهوراً يعرفه الناس، ولا الإجماع؛ لأن المتكلم هذا من الإجماع، ويستحيل أمره نفسه، ولا القياس؛ إذ لا آمر فيه، فتعين كون المراد أمر الرسول على وقيل: ليس بمرفوع؛ لاحتمال أن يكون الآمر غيره كأمر القرآن أو الإجماع أو بعض الخلقاء، وأجيب ببعد ذلك مع أن الأصل الأول، "أن يضع الرجل اليد اليمني على ذراعه اليسرى في الصلاة" وفي حديث وائل عند أبي داود والنسائي: "ثم وضع على يده اليمني على ظهر كفه اليسرى، والرسغ من الساعد"، وصححه ابن خزيمة وغيره، والرسغ بضم الراء، وسكون السين المهملة، والغين المعجمة: المفصل بين الساعد"، وصححه ابن خزيمة وغيره، والرسغ بضم الراء، وسكون السين المهملة، والغين المعجمة: المفصل بين الساعد والكف.

ذكر الحلبي في "شرح المنية" حديث سهل هذا وحديث قبيصة بن هلب المذكور قبل بلفظ: "يأخذ شماله بيمينه"، وحديث وائل بلفظ: "وضع يده اليمني على اليسرى"، ثم قال: "السنة أن يجمع بين الوضع والقبض" جمعاً بين ما ورد في الأحاديث المذكورة، إذ في بعضها ذكر الأخذ، وفي بعضها ذكر وضع اليد على اليد، وفي البعض: وضع اليد على الذراع، فكيفية الجمع أن يضع الكف اليمني على الكف اليسرى، ويحلق الإبجام والمختصر على الرسغ، ويسط الأصابع الثلاث على الذراع، فيصدق أنه وضع اليد على اليد وعلى الذراع، وأنه أخذ شماله بيمينه، وهذا جمع حسن يجمع الروايات الواردة في الباب. "قال أبو حازم: ولا أعلم إلا أنه" أي سهلاً "ينمي بذلك" بفتح الباء وسكون النون وكسر الميم، قال الجوهري: يقال: نميت الأمر أو الحديث إلى غيره إذا أسندته ورفعته وأسندته، إليه، كذا في "الفتح الرحماني" عن "العيني"، وقال الزرقاني: قال أهل اللغة: يقال: نميت الحديث رفعته وأسندته، وصرح معن بن عيسي وعبد الله بن يوسف وابن وهب ثلاثتهم عن مالك عند الدار قطني بلفظ: "يرفع ذلك المناسرة؛ لحديث أبي جحيفة عن على شه أنه قال: "من السنة وضع الكف على الكف تحت السرة"، = الأيسر تحت السرة؛ لحديث أبي جحيفة عن على شه أنه قال: "من السنة وضع الكف على الكف تحت السرة"، = الأيسر تحت السرة؛ لحديث أبي جحيفة عن على شه أنه قال: "من السنة وضع الكف على الكف تحت السرة"، =

الْقُنُوتُ في الصُّبْح

٣٧٩ - مَالِكَ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ لا يَقْنُتُ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلاةِ.

= قال العيني: هذا اللفظ يدخل في المرفوع عندهم، ويرمي ببصره إلى موضع سحوده أي في حال القيام، كذا فسره الطحاوي، وهو قول أبي حنيفة، قال العيني: وعليه أهل العلم، وهو قول علي وأبي هريرة والنخعي والثوري، وفي "التوضيح": وهو قول أبي بكر وعائشة وجمهور العلماء، كذا في "الفتح الرحماني"، وقال ابن قدامة: لما روي عن علي أنه قال: "من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة"، رواه الإمام أحمد وأبو داود، وهذا ينصرف إلى سنة النبي الله قول من ذكرنا من الصحابة.

القنوت في الصبح: لفظ القنوت يطلق على أكثر من عشرة معان، نظمها بعضهم في البيتين:

دعاء خشوع والعبادة طاعة إقامتها إقراره بالعبودية سكوت صلاة والقيام وطوله كذلك دوام الطاعة والرابح القنية

ولكن المراد ههنا الدعاء في الصلاة في محل مخصوص من القيام، قال ابن رشد في "البداية": المختلفوا في القنوت، فذهب مالك إلى أن القنوت مستحب، وذهب الشافعي إلى أنه سنة، وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يجوز القنوت في صلاة الصبح، وأن القنوت إنما موضعه الوتر، وقال قوم: بل في النصف الأول، والسبب في ذلك: المحتلف الآثار المنقولة في ذلك عن النبي في النصف الآخر منه، وقال قوم: بل في النصف الأول، والسبب في ذلك: المحتلف الآثار المنقولة في ذلك عن النبي في وقياس بعض الصلوات في ذلك على بعض، أعني التي قنت فيها على التي لم يقنت فيها. وقال ابن عبد البر في "الاستذكار": أما القنوت في صلاة الصبح المحتلف الآثار المسندة في ذلك، وكذلك المحتلف فيه عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وغيرهم في، فروي عنهم القنوت وتركه، وكذلك المختلف عنهم في القنوت، وأما الفقهاء الذين دارت عليهم الفتوى في الأمصار، فكان مالك وابن أبي ليلي والحسن بن حي كلها قنوت، وأما الفقهاء الذين دارت عليهم الفتوى في الأمصار، فكان مالك وابن أبي ليلي والحسن بن حي والشافعي وأحمد بن حنبل وداود يرون القنوت في الفحر، قال الشافعي وأحمد: بعد الركوع، وقال مالك: قبل الركوع، وبعده، وقال ابن شبرمة وأبو حنيفة وأصحابه والثوري في الثوري في رواية بو من يقنت سكت، وهو قول الثوري في رواية، وقال أبو يوسف: يتبع الإمام، قال الباحي: وقال أبو حنيفة والثوري: لا يقنت في شيء من الصحابة، وإليه ذهب يحيى بن يحيى اللبشى من أصحابها.

كان لا يقنت: قال ابن عبد البر: أما ابن عمر فكان لا يقنت لم يختلف عنه في ذلك، وروى ابن عيينة عن ابن أبي نجيح قال: قال: ويقنت سالم بن عبد الله، أبي نجيح قال: لا، قال: ويقنت سالم بن عبد الله، فقلت له: أكان ابن عمر يقنت؟ قال: إنما هو شيء أحدثه الناس.

النَّهْيُ عَنْ الصَّلاةِ وَالإنْسَانُ يُرِيدُ حَاجَتَهُ

٣٨٠ - مَالَكُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ الأَرْقَمِ كَانَ يَؤُمُّ أَصْحَابَهُ، فَحَضَرَت الصَّلاةُ يَوْمًا فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمُ الْغَائطَ فَلْيَبْدَأْ به قَبْلَ الصَّلاةِ".

٣٨١ - مَالِك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لا يُصَلِّينَّ أَحَدُكُمْ، وَهُوَ ضَامِّ بَيْنَ وَرِكَيْهِ.

يريد حاجته: والمراد بالحاجة: ما يحتاج الإنسان إليه من البول والغائط وإن كان لفظ الحاجة واقعاً على كل ما يحتاج إليه، إلا أن عرف اللغة جرى باستعمالها على هذا الوجه، يقال: ذهب فلان لحاجة الإنسان أي أتى الغائط. كان يؤم إلخ: وفي رواية لابن عبد البر يسنده عن عبد الله بن الأرفم: أنه كان يسافر، فكان يؤذن "لأصحابه" ويؤمهم، "فحضرت الصلاة يوماً"، وفي رواية ابن عبد البر المذكورة: "فثوب بالصلاة يوماً، فقال: ليؤمكم أحدكم"، ولفظ أبي داود: "فلما كان ذات يوم أقام الصلاة صلاة الصبح، ثم قال: "ليتقدم أحدكم"، "فذهب لحاجته" من الغائط، ولفظ أبي داود: "وذهب إلى الخلاء"، "ثم رجع" بعد الفراغ، "فقال: إني سمعت رسول الله للحاجته" من الغائط" بالنصب، "فليبدأ به يقول: إذا أراد أحدكم" الخطاب وإن كان خاصاً، لكن الحكم عام كما هو ظاهر. "الغائط" بالنصب، "فليبدأ به قبل الصلاة" ليفرغ نفسه ثم يرجع، فيصلي؛ لئلا يتشوش خشوعه ويختل حضوره. قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أنه لا ينبغي لأحد أن يصلي وهو حاقن، واختلفوا فيمن صلى حاقناً إلا أنه أكمل صلاته، فقال مالك: فيما رواه ابن القاسم أحب أن يعيد في الوقت وبعده، وقال أبو حنيفة والشافعي وعبد الله بن الحسن: لا إعادة عليه إن لم يترك شيئاً من فرائضها، قال: وأجمعوا أنه لو صلى بحضرة الطعام فأكمل صلاته و لم يترك من فرائضها أن صلى حاقناً فأكمل صلاته و لم يترك من فرائضها شيئاً؛ أن صلاته عزئة عنه، فكذلك إن صلى حاقناً فأكمل صلاته.

وهو ضام إلخ: بشد الميم، قال المجد: الضم قبض شيء إلى شيء أي مزدحم وحامع، "بين وركيه" لشدة الحقن أو الربح، والورك بالفتح والكسر ككتف: ما فوق الفخذ، مؤنثة، نهي عن الصلاة في حال الحقن الذي يبلغ بالمصلي أن يضم وركيه من شدة حقنه، قال القاري: هذا إذا كان في الوقت سعة، فلو تضيق الوقت اشتغل بالصلاة على حاله حرمة للوقت، قلت: ويؤيده ما روي عن حابر مرفوعاً: لا تؤخر الصلاة لطعام ولا لعيره. رواه أبو داود.

انْتِظَارُ الصَّلاةِ وَالْمَشْيُ إِلَيْهَا

٣٨٢ - مَالِكُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "إِنَّ الْمَلائـكَةَ تُصَلِّي فِيهِ مَا لَمْ يُحْدِثْ: "إِنَّ الْمَلائـكَةَ تُصَلِّي فِيهِ مَا لَمْ يُحْدِثْ:

أن الملائكة إلخ: الحفظة أو السيارة أو أعم منهما كل محتمل، قاله الحافظ، وقال العيني: الملائكة جمع محلي باللام، فيفيد الاستغراق، "تصلى على أحدكم" أي تستغفر له؛ إذ الصلاة من الملائكة استغفار، قال ابن رسلان: ويبعده أن الملائكة حملة العرش يستغفرون للذين آمنوا، فلا يبقى لمنتظر الصلاة خصوصية، فالصواب ما قاله ابن عبد البر: إنه قد بان من سياق الحديث معنى الصلاة، وذلك قوله: اللهم اغفرله، اللهم ارحمه، فمعنى "تصلي على أحدكم" يريد يدعو له، ويترحم عليه، قلت: والأوجه عندي في الجواب: أن الاستغفار إذا صادف محلاً مغفوراً يكون رفعاً للدرجات، فلا إشكال في أن حملة العرش تستغفر للمؤمنين جملة، ونوعاً من الملائكة لمنتظري الصلاة خاصة، فاجتمع لهم النوعان معاً. "ما دام في مصلاه" بضم الميم اسم المكان والبقعة التي صلى فيها. "الذي يصلي فيه" وفي النسخ المصرية: "صلى فيه" زاد في رواية للبخاري: "ينتظر الصلاة"، وذكر المصلي خرج مخرج العادة، وإلا فلو قام إلى بقعة أحرى من المسجد مستمراً على نيَّة انتظار الصلاة كان كذلك، قاله الحافظ، قلت: وكذلك مسجد البيت، فيشمل المرأة أيضاً كما سيأتي في الحديث الآتي، وما قال الحافظ: من أن التحول إلى البقعة الأخرى مثل الاستمرار في محله يخالفه ظاهر حديث أبي هريرة الله الموقوف الآتي، قال الباجي: يحتمل ذلك وجهين، أحدهما: تدعو له ما دام في مصلاه قبل أن يصلي فيه منتظراً للصلاة حتى يصلي فيه، إلا أن يحدث قبل صلاته، فيحب عليه القيام للوضوء، فلا يصلي عليه حينئذ لجلوسه. والثاني: أن الملائكة تصلي عليه ما دام في مكانه الذي صلى فيه جالساً بعد صلاته فيه، إلا أن حلوسه فيه يكون إما للذكر بعد الصلاة، وإما لانتظار صلاة أخرى، فهذا يعود إلى الوجه الأول. قلت: وفي حديث معاذ الطويل من الكفارات: الجلوس في المساجد بعد الصلاة مطلق لا يقيد بالذكر والانتظار، وقال عليه: إذا رأيتم الرجل يتعاهد المسجد، فاشهدوا له بالإيمان؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ باللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (التوبة:١٨) رواه الترمذي من حديث الخدري، وأنت حبير بأن الجلوس بدون الذكر أو الانتظار لا يخلو من تعمير المسجد، وفي "الاستذكار": مصلاه المسجد، وهذا هو الأغلب في معني انتظار الصلاة، ولو قعدت امرأة في مصلى بيتها تنتظر وقت صلاة أخرى، لم يبعد أن تدخل في معنى الحديث ما لم يحدث، فيبطل الحدث ذلك الفضل، ولو استمر جالساً فإن الملائكة تتأذى منه، وسيأتي تفسير الحدث في قول يجيي، وفيه: أن الحدث في المسجد أشد من النخامة؛ لأن لها كفارة، وهي الدفن دون الحدث، فعومل بالحرمان، "اللهم اغفر له" بتقدير "قائلين" أو "تقول"، وهذا بيان لقوله "تصلي"، والمعنى: يا الله اغفر له، "اللهم ارحمه" والفرق بين المغفرة والرحمة: أن المغفرة ستر الذنوب، والرحمة إفاضة الإحسان إليه، قاله العييني. اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ". قال يجيى: قَالَ مَالك: لا أَرَى قَوْلَهُ: "مَا لَمْ يُحْدِثْ" إلا الإخْدَاثَ الَّذِي يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.

٢٨٣ - مَالك عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "لا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلاة مَا كَانَتْ الصَّلاةُ تَحْبسُهُ لا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلاَ الصَّلاةُ".

لا أرى إلح: المراد من قوله: "ما لم يحدث" "الإحداث الذي ينقض الوضوء"؛ لأن القاعد على غير الوضوء لا يكون منتظرا للصلاة، ويكون الإحداث في هذه الحالة إيذاء للملائكة أيضاً، وقيل: معناه ههنا الكلام القبيح، قال ابن عبد البر: هذا ضعيف، وقول مالك أولى؛ لأن من تكلم بما لا يصلح لا يخرجه ذلك من أن يكون منتظراً للصلاة، قاله ابن رسلان، قلت: وقد ورد هذا التفسير من أبي هريرة بنفسه أيضاً، فقد أخرج أبو داود من طريق أبي رافع عن أبي هريرة مرفوعاً: لا يزال العبد في صلاة الحديث، وفي آخره: "فقيل: وما يحدث؟ قال: يفسوا. ويضرط، وقال الحافظ: المراد بالحدث حدث الفرج، لكن يؤخذ منه أن اجتناب حدث اللسان واليد من باب أولى؛ لأن الأذى منهما يكون أشد. وفي "الدر المختار": فيما يكره في المسجد، وأكل نحو ثوم، ويمنع منه، وكذا كل موذ ولو بلسانه، قال ابن عابدين: للحديث الصحيح في النهي عن قربان آكل الثوم والبصل المسجد، قال العيني: علة النهي أذى الملائكة وأذى المسلمين، ولا يختص بمسجده في النهي عن قربان آكل سواء؛ لرواية: "مساجدنا" بالجمع، خلافاً لمن شذ، وألحق بالحديث كل من آذى الناس بلسانه، وبه أفتي ابن عمر في، وهو أصل في نفي كل ما يتأذى به.

لا يزال أحدكم إلخ: قلت: عمومه يشمل المرأة أيضاً إذا قعدت مصلى بيتها تنتظر دخول وقت صلاة أخرى، "في صلاة" أي في حكم الصلاة من كثرة الأجر والامتناع من اللغو وإن جاز له، إلا أن الأفضل التحنب عنه. قال ابن رسلان: فإن قلت: لم عدل عن التعريف، ولم يقل: لا يزال أحدكم في الصلاة؟ أجاب عنه الكرماني: ليعلم أن المراد نوع صلاته التي ينتظرها، والتنكير للتنويع، "ما كانت" أي ما دامت كما في رواية، ولفظ "ما" للمدة أي مدة دوام حبس المسجد إياه "الصلاة تحبسه" سواء انتظر وقتها أو إقامتها في الجماعة، قاله الباجي، قلت: ولأجل هذا المعنى يقال: انتظار الصلاة رباط؛ لأن المرابط يحبس نفسه عن المكاسب والتصرف إرصاداً للعدو، وهذا مثله مرصد لوقت الصلاة، وسيأتي في الحديث قريباً: "لا يمنعه" أي المصلي من "أن ينقلب" ويرجع "إلى أهله" أي لا يمنعه عن الخروج من المسجد "إلا الصلاة" لا غيرها، يعني يكون مخلصاً في نيته لا يكون حابسه أمر آخر غير الصلاة، وهذا يقتضي أنه إذا صرف نيته عن ذلك صارف آخر انقطع عنه الثواب، وكذلك إذا شارك نية الانتظار أمر آخر، قاله الزرقاني.

٣٨٤ - مَالَكُ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانَ يَقُولُ: مَنْ غَدَا أَوْ رَاحَ إِلَى الْمَسْجِدِ لا يُرِيدُ غَيْرَهُ لِيَتَعَلَّمَ خَيْرًا أَوْ لِيُعَلِّمَهُ، ثُمَّ رَجَعَ إلَى بَيْتِهِ، كَانَ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ الله رَجَعَ غَانِمًا.

٣٨٥ - مَالِكُ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ الله الْمُحْمِرِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إذا صَلَّى أَحَدُكُمْ

من غدا: أي ذهب وقت الغدوة، وهو أول النهار ما بين طلوع الفجر إلى الزوال، قال ابن سيده: الغدوة: البكرة علم للوقت، وفي "الصحاح": الغدوة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس، "أو راح" أي ذهب بعد الزوال، وفي "المحكم": الرواح: العشي، وقيل: من لدن زوال الشمس إلى الليل، قاله العيني، "إلى المسحد لا يريد غيره" يعني يقصد المسحد لا أن يقصد غيره فيمر بالمسحد أيضاً، قال القاري: إن جلس فيه لعبادة كاعتكاف أو انتظار صلاة أو ذكر، كان مستحباً، وإلا فمباحاً، وقيل: يكره؛ لخبر: إنما بنيت المساحد لذكر الله، "ليتعلم خيراً" من غيره، والخبر يتناول جميع أنواعه من الصلاة والعلم وغيرهما، ففيه إرشادة إلى تكثير النيات الصالحة عند دخول المساحد، "أو ليعلمه" بشد اللام أي ليعلم الخبر أحداً.

قال القاري: فيه دلالة ظاهرة على جواز التدريس في المسجد، خلافاً لما روي عن الإمام مالك، ولعله منع رفع الصوت المشوش، وقال أيضاً: فإن المساجد لم تبن لهذا أي لنشدان الضالة ونحوه، بل لذكر الله تعالى وتلاوة القرآن والوعظ، حتى كره مالك البحث العلمي، وجوزه أبو حنيفة وغيره؛ لأنه مما يحتاج إليه الناس؛ لأن المسجد بحمعهم، "ثم رجع إلى بيته" وذكر الرجوع إلى البيت ليس باحتراز، بل خرج مخرج العادة، "كان كالمحاهد في سبيل الله" من حيث إن كلا منهما يريد إعلاء كلمة الله العليا، أو لأن كلا منهما يكون فرض عين وقد يكون فرض كفاية، أو لأن كلا منهما عبادة نفعها متعد إلى المسلمين، قاله القاري، "رجع غانماً" قال ابن عبد البر: ومعلوم أن هذا لا يدرك بالرأي والاجتهاد، وقد ورد مرفوعاً نصاً.

سمع أبا هريرة إلخ: كذا في "الموطأ" موقوفاً، ورواه عن مالك مرفوعاً ابن وهب عند ابن الجارود وعثمان بن عمرو والوليد بن مسلم عند النسائي، وأخرجه ابن عبد البر بطريق إسماعيل بن جعفر عن مالك عن نعيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وقد صرح نعيم بسماعه أبا هريرة في "الموطأ"، فكأنه سمع منه الموقوف، ومن أبي سلمة عنه المرفوع، قاله الزرقاني، "إذا صلى أحدكم" فرضاً أو نفلاً؛ لأن حذف المفعول يفيد العموم، "ثم جلس في مصلاه" كما تقدم، "لم تزل الملائكة تصلى عليه" قائلين: "اللهم اغفر له، اللهم ارحمه، فإن قام من مصلاه" أي من ذلك البقعة التي صلى فيها، "فجلس في" محل آخر من "المسجد"، والحال أنه "ينتظر الصلاة لم يزل في" حكم "صلاة" كما تقدم "حتى يصلي" ويفرغ منها يعني انتظاره للصلاة، وأن كان في غير بحلس صلاته الأولى بمنزلة الصلاة، وأن جلوسه في مصلاه بعد صلاته عليه يقتضى صلاة المامران، قاله الباحي.

تُمَّ جَلَسَ فِي مُصَلاهُ لَمْ تَزَلْ الْمَلائكَةُ تُصَلِّي عَلَيْه، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، فَإِنْ قَامَ منْ مُصَلاهُ فَحَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلاةَ، لَمْ يَزَلْ فِي صَلاةٍ حَتَّى يُصَلَّىَ. ٣٨٦ - مَالِك عَنْ الْعَلاءِ بْن عَبْد الرَّحْمَن بْن يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "أَلا أُحْبِرُكُمْ بِمَا يَمْحُو الله بِهِ الْخَطَايَا، وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟

ألا إلخ: بفتح الهمزة والتخفيف حرف تنبيه يفيد تحقيق ما بعده لتركبها من الهمزة، و"لا" النافية وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي يفيد التحقيق، وقال القاري: الهمزة للاستفهام، و"لا" النافية، وليس "ألا" للتنبيه بدليل قولهم: بلي، فقول ابن حجر: إنه حرف استفتاح غفلة منه، "أخبركم" بضم الهمزة "بما يمحو الله به الخطايا" كناية عن غفرالها، ويحتمل أن يكون على الحقيقة، فيكون المحو من كتاب الحفظة دليلاً على عفوه تعالى، وقال ابن العربي: هذا الحديث دليل على محو الخطايا بالحسنات من الصحف بأيدي الملائكة التي يكون فيها المحو أو الإثبات، لا من أم الكتاب التي هي عند الله تعالى قد ثبتت على ما هي عليه، فلا يزاد فيها، ولا ينتقص منها أبداً، "ويرفع به الدرجات" أي المتازل في الجنة، ويحتمل رفع درجته في الدنيا بالذكر الجميل، وفي الآخرة بالثواب الجزيل، زاد في رواية مسلم: "بلي يا رسول الله"، وفائدة السؤال والجواب أن يكون الكلام أوقع في النفس، قاله القاري، فبين رسول الله ﷺ ذلك الأعمال التي يحصل بما للمكلف ما ذكر من الفضيلة، فقال: "إسباغ الوضوء" بضم الواو، وقيل: بالفتح أي إكماله وإتمامه باستيعاب أعضائه بالماء، وتطويل الغرة والتحجيل، وتكرار الغسل ثلاثًا، وفي هامش "الترمذي": الإسباغ على ثلاثة أنواع: فرض، وهو استيعاب انحل مرة، وسنة، وهو الغسل ثلاثاً، ومستحب، وهو الإطالة مع التثليث كذا سمعته من أستاذنا المرحوم مولانا محمد إسحاق، وأخرج البخاري في صحيحه عن ابن عمر رهي الإسباغ: الإنقاء، وقد روى ابن المنذر عنه رهي أنه كان يغسل رجليه في الوضوء سبعاً، قلت: وذلك لأجل الإنقاء؛ فإلها محل القذر، "عند المكارد" جمع مكرهة - بفتح الميم - بمعنى الكره والمشقة، قال أبو عمر: هي شدة البرد، وكل حال يكره المرء فيها نفسه على الوضوء، قال الباحي: والمكاره على أنواعهن من شدة برد، وألم حسم، وقلة ماء، وحاجة إلى النوم، وعجلة إلى أمر وغير ذلك، قال الأبي: وهي تكون لشدة البرد، وألم الجسم، وفوت المحبوب، وتكلف طلب الماء، وابتياعه بثمن وغير ذلك، وتسخين الماء لدفع برده؛ ليقوي على العبادة لا يمنع من حصول الثواب المذكور.

"وكثرة الخطأ" بالضم جمع خطوة بالفتح المرة وبالضم: ما بين القدمين "إلى المساجد" وهو يكون يبعد الدار من المسجد، وهو مختار اليعمري على الظاهر؛ إذ قال فيه: إن بعد الدار عن المسجد أفضل، أو بكثرة المشي وتوالي الحضور إليها، وهو الأوجه، فلا يخالف إذا حديث: شؤم الدار بعده عن المسجد، نعم الجمع بينه وبين حديث بني سلمة: = إسْبَاغُ الْوُضُوءِ عِنْدَ الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَى إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلاةِ بَعْدَ الماتِحال الصَّلاةِ، فَذَلِكُمْ الرِّبَاطُ، فَذَلِكُمْ الرِّبَاطُ، فَذَلِكُمْ الرِّبَاطُ.

٣٨٧ - مَالِك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: يُقَالُ: لا يَخْرُجُ أَحَدٌ منْ الْمُسْيَّبِ قَالَ: يُقَالُ: لا يَخْرُجُ أَحَدٌ منْ الْمُسْجِدِ بَعْدَ النِّدَاءِ إلا أَحَدٌ يُريدُ الرُّجُوعَ إلَيْه، إلا مُنَافِقٌ.

وانتظار الصلاة إلى: بأن يصلى في جماعة ثم يجلس في المسجد ينتظر الصلاة الأخرى، قال الباجي: وهذا يختص بالصلاتين يصلي الظهر فينتظر العصر، ويصلى المغرب فينتظر العشاء، أما انتظار الصبح، وأما انتظار الغشاء، فلم يكن من عمل الناس، ولأنه وقت يتكرر فيه الحدث، وكذلك انتظار الظهر بعد الصبح، والذي يتقرر في نفسي أني رأيت فيه رواية أذكر الآن فيه نصاً، وحكمه عندي حكم انتظار الظهر بعد الصبح، والذي يتقرر في نفسي أني رأيت فيه رواية عن مالك، ولا أذكر موضعها الآن، قلت: والأوجه عندي إلحاقها بانتظار العشاء بعد المغرب؛ لأنه وقت لا يتكرر فيه الحدث، وهو مختار ابن العربي كما سيأتي في كلامه. فذلكم إلى: المذكور من الثلاثة عند الطيبي وابن عرفة والقاضي، كما حكى عنه القاري، أو الإشارة لانتظار الصلاة، كما عليه ابن عبد البر، وقال الأبي: إنه الأظهر، "الرباط" المرغب فيه، أو أفضل أنواعه، أو الرباط المتمكن المتيسر، "فذلكم الرباط" أطلق عليه الرباط؛ لأنه ربط نفسه على هذا العمل، وحبسها عليه، يقال: رابطت أي لازمت الثغر، "فذلكم الرباط" كره ثلاثاً؛ تأكيداً وتعظيما لشأنه، وقال مسلم في صحيحه: ليس في حديث شعبة ذكر الرباط، وفي حديث مالك: ثنتين: "فذلكم الرباط"، وفي "للمكاة": وفي رواية الترمذي ثلاثاً.

بعد النداء: أي الأذان؛ لأنه دعاه إلى صلاة الجماعة، فمن خرج فقصد خلافهم، وتفريق جماعتهم، وهذا ممنوع باتفاق، قاله الزرقاني، "إلا أحد يريد الرجوع إليه" أي إلى المسجد، ويخرج لضرورة قد حدثت له كالحدث وغيره، "إلا منافق" يعني أن ذلك من أفعال المنافقين، قال ابن عبد البر: هذا لا يقال مثله بالرأي، ولا يكون مثله إلا توقيفاً، وقد أخرج الطبراني هذا المعني مرفوعاً عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على: لا يسمع النداء في مسجدي هذا، ثم يخرج منه إلا لحاجة، ثم لا يرجع إليه إلا منافق، وقريب منه ما في "مسلم" و"أبي داود" و"أجمد" عن أبي الشعثاء قال: "كنا قعودا في المسجد مع أبي هريرة، فأذن المؤذن، فقام رجل من المسجد يمشي، فأتبعه أبو هريرة بصره حتى خرج من المسجد، فقال أبو هريرة: أما هذا فقد عصى أبا القاسم على""، زاد في رواية أحمد، ثم قال أبو هريرة: =

النَّهِيُ عن الجُلُوْسِ لمنْ دَخَلَ الْمَسَجِدَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّي

٣٨٨ - مَالِكُ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمِ الزُّرَقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلْيَرْكَعْ رَكُعْ الْمَسْجِدَ، فَلْيَرْكَعْ رَكُعْتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ".

= "أمرنا رسول الله على إذا كنتم في المسجد فنودي بالصلاة، فلا يخرج أحدكم حتى يصلي" قاله الزرقاني، وفي "الهداية": ومن دخل مسجداً قد أذن فيه يكره له أن يخرج حتى يصلي؛ لقوله على: لا يخرج من المسجد بعد النداء، الحديث، إلا إذا كان ينتظم به أمر جماعة؛ لأنه ترك صورة تكميل معنى، وإن كان قد صلى وكانت الظهر والعشاء فلا بأس بأن يخرج؛ لأنه أجاب داعي الله مرة إلا إذا أخذ المؤذن في الإقامة؛ لأنه يتهم بمخالفة الجماعة عياناً، وإن كانت العصر أو المغرب أو الفحر خرج وإن أخذ المؤذن في الإقامة؛ لكراهية النفل بعدها. النهي عن الجملوس إلى: اختلفت النسخ في ذكر هذه الترجمة، فلا توجد في النسخ المصرية ولا الشروح من "التنوير" وغيره، وتوجد في النسخ الهندية، والأولى وجودها، وسيأتي الكلام على الفقه في الحديث.

المسجد إلى: بالنصب، وهو متوضئ، ولا يكون هناك مانع كما سيجيء، قال ابن رسلان: يدخل في عمومه المجتاز، ونازع في ذلك ابن دقيق العيد؛ لقوله: "لا يجلس"؛ فإنه علق النهي عن الجلوس بالصلاة، فإذا لم يكن حلوس انتهى النهي، وقيل: فيه نظر؛ لأن الجلوس بخصوصه ليس هو المقصود بالتعليق عليه، بل المقصود هو الحصول في بقعة كما نبه عليه إمام الحرمين، والنهي عن الجلوس إنما ذكر للتنبيه على أنه لا يشتغل بشيء غير صلاة ركعتين. قال الرمادي: ويدل على ذلك أنه لو دخل ونام، أو استمر قائماً، فإنه يكره له ذلك حتى يصلي، وحديث أبي داود مصرح بذلك؛ فإنه أخرجه بلفظ: إذا جاء أحدكم المسجد، فليصل ركعتين. "فليركع" أي فليصل، أطلق الجزء وأراد الكل، واتفق أئمة الفتوى على أن الأمر للندب، وقال الظاهرية بالوجوب، قال ابن فليصل، أطلق الجزء وأراد الكل، واتفق أئمة الفتوى على أن الأمر للندب، وقال الظاهرية بالوجوب، قال ابن مرح عدمه، قال ابن عابدين تحت قول الماتن؛ ويسن تحية المسجد، كتب الشارح في "هامش الخزائن": أن هذا رد على صاحب "الخلاصة" حيث ذكر ألها مستحبة.

قال الحافظ: وذهب الجمهور إلى أنما سنّة، وقال النووي: إنه إجماع المسلمين، قال ابن رشد: وسبب الخلاف في ذلك هل الأمر محمول على الندب أو الوجوب، فإن الحديث متفق على صحته، فمن تمسك في ذلك بما اتفق عليه الجمهور من أن الأصل حمل الأوامر المطلقة على الوجوب حتى يدل الدليل على الندب، و لم ينقدح عنده دليل ينقل الحكم من الوجوب إلى الندب، قال: الركعتان واجبتان، ومن انقدح عنده دليل على حمل الأوامر ههنا =

= على الندب، أو كان الأصل عنده في الأوامر أن تحمل على الندب حتى يدل الدليل على الوجوب، كما قال به قوم، قال: الركعتان غير واجبتين، لكن الجمهور إنما ذهبوا إلى حمل الأوامر ههنا على الندب؛ لمكان التعارض بينه وبين الأحاديث التي تقتضي بظاهرها أو بنصها أن لا صلاة مفروضة إلا الصلوات الخمس. "ركعتين" هذا العدد لا مفهوم لأكثره بالاتفاق، واختلف في أقله، والصحيح اعتباره فلا تتأدى هذه السنة بأقل من ركعتين، قاله الحافظ، وتبعه الزرقاني، وقال ابن رسلان: مقتضاه أن التحية لا تحصل بأقل من ركعتين على الصحيح، وفي وجه تحصل بركعة؛ لحصول الإكرام، قلت: لا صلاة أقل من ركعتين عندنا الحنفية والمالكية خلافاً للشافعية والحنابلة، كما تقدم في صلاة الليل، فلا اعتبار بأقل من ركعتين عندنا، وهو ظاهر، وأما عند الشافعية فمع صحة التطوع بركعة واحدة عندهم لا يكفي لتحية المسجد أقل من ركعتين، كما تقدم من كلام الحافظ، "قبل أن التطوع بركعة واحدة عندهم لا يكفي لتحية المسجد أقل من ركعتين، كما تقدم من كلام الحافظ، "قبل أن يجلس" ذكر في "روضة المحتاجين" أنه خرج مخرج الغالب من فعل الصلاة من قيام، فلو حلس ليأتي بها، وأتي بها فوراً من قعود جاز، وكذا لو أحرم بها قائماً، ثم أراد القعود لإنمامها.

وقال ابن رسلان: المراد بالركعتين الإحرام بحما، حتى لو صلاهما قاعداً كفى، سواء أحرم قائماً ثم جلس، أو أحرم حالساً واتصل إحرامه بأول جلوسه؛ لأن النهي عن جلوس في غير صلاة، ثم إن جلس قبل أن يركع قالوا: لا تدارك له، وفيه نظر؛ لما رواه ابن حبان عن أبي ذر: أنه دخل المسجد، فقال له النبي في أركعت ركعتين؟ قال: لا، قال: قم فاركعهما، ترجم عليه ابن حبان في صحيحه تحية المسجد لا تفوت بالجلوس، ومثله في قصة سليك الغطفاني، وقيل: يحتمل أن وقتها قبل الجلوس وقت فضيلة، وبعده وقت جواز، وقال ابن عابدين: لا تسقط بالجلوس عندنا؛ فإلهم قالوا في الحاكم إذا دخل المسجد للحكم: إن شاء صلى التحية عند دخوله أو عند خروجه؛ لحصول المقصود كما في "الغاية"، وأما حديث الصحيحين: لا يجلس حتى يصلي ركعتين فهو بيان للأولى؛ لحديث ابن حبان في صحيحه: فقم فاركعهما، وتمامه في "الحلية"، قال القاري: فما يفعله بعض العوام من الحلوس أولاً، ثم القيام للصلاة ثانياً باطل لا أصل له.

ألم أر إلخ: بزيادة الاستفهام في أوله "صاحبك" أو مولاك عمر بن عبيد الله أنه "إذا دخل المسجد يجلس قبل أن يركع" ركعتين تحية المسجد، "قال أبو النضر: يعني" أي أبو سلمة "بذلك" أي بلفظ صاحبك "عمر بن عبيد الله" أنه "يعيب ذلك" إشارة إلى ما سيأتي من قوله: "أن يجلس". "عليه" أي على مولاي، وفسره بقوله: "أن يجلس =

وَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى مَا يُوضَعُ عَلَيْه الْوَجْهُ فِي السُّجُودِ

٣٩٠ - مَالِكُ عَنْ نَافِعٍ: ۚ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ كَفَيْهِ عَلَى الَّذي يَضَعُ عَلَيْهِ وَجُههُ. قَالَ نَافِعٌ: وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْبَرْدِ، وَإِنَّهُ لَيُخْرِجُ كَفَيْهِ مِنْ تَحْتِ بُرْنُسٍ لَهُ حَتَّى يَضَعَهُمَا عَلَى الْحَصْبَاءِ.

= إذا دخل المسجد قبل أن يركع" ركعتين، والغرض أن أبا سلمة أنكر على عمر بن عبيد الله تركه تحية المسجد، والاستمرار عليه، "قال مالك: وذلك" أي الركوع عند دخول المسجد "حسن" أي مستحب عندنا "وليس بواجب" وعلى ذلك فقهاء الأمصار كما تقدم، وهذا إشارة إلى توجيه ترك عمر بن عبيد الله إياه، والأوجه أن ذكر أثر عمر بن عبيد الله لبيان أن الأمر الوارد في الحديث ليس للوجوب، ثم نبه على ذلك بحذا القول.

وضع اليدين إلخ: والظاهر أن المراد بالترجمة: هو أن يضع يديه على الموضع الذي يضع عليه الوحه لتكونا قريباً من الوحه، وإلى هذا المعنى أشار محمد في موطئه إذ قال بعد ذكر الأثرين: قال محمد: وهذا نأخذ، ينبغي للرجل إذا وضع جبهته ساحداً أن يضع كفيه بحذاء أذنيه، وفي "التعليق الممحد": هكذا روي عن النبي على: "أنه وضع وجهه بين كفيه" من حديث وائل، أخرجه مسلم وأبو داود وإسحاق بن راهويه وابن أبي شيبة والطحاوي، ومن حديث البراء أخرجه الترمذي، وأخرج البخاري وأبو داود والترمذي من حديث أبي حميد الساعدي: "أنه وضع اليدين حذو المنكبين"، وبه أخذ الشافعي ومن تبعه، أو المراد أنه بيان لكشف اليدين في السجود، وإليه أشار شيخنا الدهلوي في "المصفى"؛ إذ بوب على هذين الأثرين باب يضع كفيه على ما يضع عليه الوجه في السحود، ويخرجهما من الكمين.

وضع كفيه إلى: "على" الموضع "الذي يضع عليه وجهه" وفي النسخ المصرية: "جبهته"، والمودى واحد، قال الزرقاني: لأنه السنة، ولأن اليدين ثما يرفع ويوضع في السجود كالوجه، بخلاف سائر الأعضاء، قال ابن عبد البر: وهذا مستحب عند العلماء، "قال نافع: ولقد رأيته" أي ابن عمر "في يوم شديد البرد وإنه ليخرج" بضم الياء "كفيه من تحت برنس له"، والبرنس: هو كل ثوب رأسه منه ملتزق به من دراعة أوجبة أو غيره، قال الجوهري: هو قلنسوة طويلة كان النساك يلبستونها في صدر الإسلام من البرس بكسر الباء: القطن، كذا في "المجمع"، "حتى يضعهما" أي اليدين "على الحصباء" أي موضع السجود، وقال الزرقاني: تحصيلاً للأفضل، وكان سالم وقتادة وغيرهما يباشرون بأكفهم الأرض، وأمر بذلك عمر، وكان جماعة من التابعين يسجدون وأيديهم في ثياهم، قال الإمام محمد في موطئه بعد ذكر هذا الأثر: أما من أصابه برد يؤذي، وجعل يديه على الأرض من تحت كساء أو ثوب، فلا بأس بذلك.

٣٩١ - مَالك عَنْ نَافِعِ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ وَضَعَ جَبْهَتَهُ بِالأَرْضِ، فَلْيَضَعْ كَفَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى عَلَيْهِ جَبْهَتَهُ، ثُمَّ إِذَا رَفَعَ فَلْيَرْفَعْهُمَا؛ فَإِنَّ الْيَدَيْنِ تَسْجُدَان كَمَا يَسْجُدُ الْوَجْهُ.

الالْتفَاتُ وَالتَّصْفيقُ فِي الصَّلاةِ عنْدَ الْحَاجَة

فليضع كفيه إلخ: أيضاً "على" الموضع "الذي يضع عليه جبهته"؛ لأنه مرغب فيه كما تقدم، "ثم إذا رفع" رأسه من السحدة "فليرفعهما" أي اليدين أيضاً؛ "فإن اليدين تسجدان كما يسجد الوجه" هذا تعليل للأمر بوضع اليدين على الأرض على ما قاله الزرقاني، والأوجه عندي: أنه تعليل لكلا الأمرين، وإشارة إلى أن سجدة الوجه كما لا بدلها من رفع الرأس، كذلك سجدة اليدين لا بدلها عن رفعهما.

الالتفات والتصفيق إلخ: قال الجعد: التصفيق الضرب بباطن الراحة على الأخرى. وفي "المجمع": هو ضرب أحد اليدين على الأخرى، كذا في "البذل"، ثم هو والتصفيح بمعنى واحد، جزم به الخطابي وأبو على القالي والجوهري وغيرهم، وادعى ابن حزم نفي الخلاف في ذلك، وتعقب بما حكاه عياض في "الإكمال": أنه بالحاء ضرب ظاهر إحدى اليدين على الأخرى، وبالقاف ضرب باطنها على باطن الأخرى، وقيل: بالحاء الضرب بأصبعين للإنذار والتنبيه، وبالقاف لحميعها للهو ولعب، قاله الزرقاني، قال في "الاستذكار": الالتفات مكروه عند جميع العلماء إذا رمي ببصره، وصغر عينيه يميناً وشمالاً، قلت: وهذا إذا لم يحتج إليه، قال الزرقاني: وهو مكروه بإجماع، والجمهور على ألها للتنزيه، وقال ألها الشيخ في "البذل": الالتفات في الصلاة على ثلاثة أوجه، أولها: بطرف العين فلا بأس به. والثاني: بطرف الوحه، فهو مكروه. والثالث: بحيث تحول صدره عن القبلة، فصلاته باطلة بالاتفاق. فلا بأس به. والثاني: بطرف الوحه، فهو مكروه. والثالث: بحيث تحول صدره عن القبلة، فصلاته باطلة بالاتفاق. فهما ابن مالك بن الأوس، أحد قبيلتي الأنصار، وهما الأوس والخزرج، وبنو عمرو بن عوف" بفتح العين فيهما ابن مالك بن الأوس، أحد قبيلتي الأنصار، وهما الأوس والخزرج، وبنو عمرو بطن كبير من الأوس، فيه عدة قبائل، كانت منازلهم بقباء، بسطهم الحافظ في "الفتح"، "ليصلح" بضم الياء بينهم؛ لأن رحلين منهم عدة قبائل، كانت منازلهم بقباء، بسطهم الحافظ في "الفتح"، "ليصلح" بضم الياء بينهم؛ لأن رحلين منهم عدة قبائل، كانت منازلهم بقباء، بسطهم الحافظ في "الفتح"، "ليصلح" بضم الياء بينهم؛ لأن رحلين منهم وللبخاري عن رواية المسعودي، وللنسائي بطريق سفيان عن أبي حازم: "وقع بين حيين من الأنصار كلام"،

وفي رواية له: "فخرج في أناس من أصحابه"، وسمى الطبراني منهم أبياً وسهل بن بيضاء.

وَحَانَتُ الصَّلاقُ فَحَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَقَالَ: أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ، فَأُقِيمَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَصلَى أَبُو بَكْرٍ، فَجَاءَ رَسُولُ الله ﷺ وَالنَّاسُ في الصَّلاةِ، فَتَحَلَّصَ، حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّلةِ، فَصَفَّقَ النَّاسُ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لا يَلْتَفِتُ فِي صَلاتِهِ،

وحانت الصلاة إلى: وللطبران: أن الخبر حاء بذلك، وقد أذن بلال الظهر، وللبحاري بطريق حماد بن زيد عن أي حازم: "أنه ذهب إليهم بعد أن صلى الظهر"، فالمراد بالصلاة في حديث الباب العصر، ويؤيده ما سيأتي، "فحاء المؤذن" وهو بلال كما سيأتي "إلى أبي بكر الصديق" ولأحمد وأبي داود وابن حبان بطريق حماد قال البلال: يد حضرت العصر، وم آنك، عمر أما بكر، فيصل بالماس، الحديث، وفيه: أن المؤذن يأتي الإمام ليعلمه بحضور الجماعة، "فقال" بلال لأبي بكر هي: "أتصلي" بحمزة الاستفهام "للناس" استفهمه؛ لأن في الوقت سعة، فهل يبادر إلى الصلاة أو ينتظر النبي في وفيه عرض على الأفضل في غيبة الإمام أن ينوب عنه، "فأقيم" بالنصب على حواب الاستفهام، ونبوز الرفع على أنه خبر هذوف أي فأنا أقيم، "فقال" أبو بكر هي: "نعم" ظناً منه أنه في يني عوف وعلما؛ لأنه في أن يصلي، قال النووي: فيه أن الإمام إذا تأخر عن الصلاة تقدم غيره إذا لم يخف فتنة وإنكاراً من الإمام، "فصلي أبو بكر" أي شرع الصلاة، ولفظ أحمد في مسنده: "ثم أقام، فأمر أبا بكر، فتقدم، فلما تقدم حاء رسول الله في"، وللبخاري برواية عبد العزيز: "وتقدم أبو بكر، فكبر"، وللطبراني: "فاستفتح أبو بكر الصلاة"؛ لظاهر هذه الألفاظ أن الصديق كان في الركعة الأولى، قال الحافظ: وكذا وللطبراني: "فاستفرة من الصبح، فكأنه لما أن مضى معظم الصلاة حسن الاستمرار، ولما لم يمض منها إلا اليسير صلى خلفه الركعة الثانية من الصبح، فكأنه لما أن مضى معظم الصلاة حسن الاستمرار، ولما لم يمض منها إلا اليسير ما لما المهنى، قاله الزرقاني.

فيحاء إلى: أي رجع "رسول الله على من القباء، "والناس" جملة حالية أي دخلوا "في الصلاة" مع الصديق عليه التخلص" قال الكرماني: أي صار خالصاً من الاشتغال، قال العيني: ليس هذا المراد ههنا، بل معناه فتخلص من شق الصفوف، "حتى وقف في الصف" الأول، وفي رواية للبخاري: "فحاء النبي على يمشي في الصفوف يشقها شقاً، حتى قام في الصف الأول"، ولمسلم: "فخرق الصفوف، حتى قام عند الصف المقدم"، "فصفق الناس" وفي رواية للبخاري: "فأخذ الناس في التصفيح"، وهما يمعنى، قال سهل: أتدرون ما التصفيح؟ هو التصفيق، وبه جزم الخطابي وأبو علي القالي والجوهري وغيرهم، وادعى ابن حزم نفي الخلاف في ذلك كما تقدم مبسوطاً، وأغرب الداودي، فزعم أن الصحابة ضربوا بأكفهم على أفخاذهم، وكان أبو بكر لكمال حشوعه واستغراقه في المناجاة بربه "لا يلتفت في صلاته"، وذلك لما تقدم أن الالتفات في الصلاة اختلاس من الشيطان.

فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ مِنْ التَّصْفِيقِ الْتَفَتَ أَبُو بَكْرٍ، فَرَأَى رَسُولَ الله ﷺ فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ الله ﷺ أن امْكُثْ مَكَانَك، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْه، فَحَمِدَ الله عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ الله ﷺ مِنْ ذَلك، ثُمَّ اسْتَأْخَرَ، حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفَّ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ الله ﷺ فَصَلَى ثُمَّ الْمُعَلَى أَنْ تَثْبُتَ إِذْ أَمَرْتُك؟" فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَصَلَى ثُمَّ الْصَرَفَ، فَقَالَ: "يَا أَبَا بَكْرٍ! مَا مَنَعَكَ أَنْ تَثْبُتَ إِذْ أَمَرْتُك؟" فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ:

من التصفيق: قال الباجي: يريد أنه صفق منهم العدد الكثير، لا أن كل واحد منهم أكثر التصفيق، "التفت أبو بكر" في قال ابن رسلان: وفي رواية النسائي: "فلما أكثروا علم أنه قد ناهم شيء في صلاهم، فالتفت، فإذا برسول الله على المفعولية، فهم بالرجوع ليلحق بالصف، "فأشار إليه" أي الى أبي بكر فيه "رسول الله على الفاعلية فيه جواز الإشارة في الصلاة، وقد روى عبد الرزاق عن أنس وابن عمر: أن النبي كان يشير في الصلاة: "أن امكث" لفظة: "أن" مفسرة، وقال العيني: مصدرية، و"امكث" أمر من المكث، والجملة مفعول لـ "أشار". "مكانك" بنصب النون على المفعولية أي أشار بالمكث في مكانه، "فرفع أبو بكر" في "يديه" بالتثنية، وفيه: أن من آداب الدعاء رفع البدين، "فحمد الله" عزوجل، وفيه استحباب حمده تعالى لمن تجددت عليه نعمة، "على ما أمره به رسول الله في من ذلك" لما فيه من الوجاهة الدينية، قال الباجي: ويحتمل أنه في حمده على أن لم يكن أخطأ في تقدمه بالناس في موضع لا يأمن فيه ورود النبي في "شريد القدة مي" المن فيه ورود النبي في المن أنه المنه المن المنه المنه

ثم الستأخو إلى: أي تأخر أبو بكر هم من غير استدبار القبلة، قال ابن رسلان: ولفظ النسائي: "تم رجع القهقرى"، قلت: وفي رواية لمسلم: ورجع القهقرى وراءه، حتى قام في الصف، "حتى استوى في الصف" الذي يليه، "وتقدم رسول الله هي فصلى" قال ابن عبد البر في "الاستذكار": أما تأخر أبي بكر وتقدم النبي هي إلى مكانه، فهو موضع خصوص عند أكثر العلماء، وكلهم لا يجيزون إمامين في صلاة واحدة من غير عذر حدث يقطع صلاة الإمام ويوجب الاستخلاف، وفي إجماعهم على هذا دليل على خصوص هذا الموضع؛ لفضل رسول الله هي وأنه لا نظير له. أنصر في إلى الله على على المناه، ولفظ المخارى: "فلما انصر ف"، "فقال: يا أبا مكر! ما منعك أن

تُم انصرف إلى: رسول الله على من الصلاة، ولفظ البخاري: "فلما انصرف"، "فقال: يا أبا بكرا ما منعك أن تثبت" على إمامتك "إذ أمرتك؟" فيه أن الأمر قد يتحقق بالإشارة أيضاً، "فقال أبو بكر" هيد: "ما" نافية "كان" ينبغي "لابن أبي قحافة" بضم القاف وخفة الحاء المهملة وبعد الألف فاء، عثمان بن عامر والد أبي بكر هيم، أسلم في الفتح، وتوفي سنة ٤١هـ في خلافة عمر هيه، وعبر بذلك بدون أن يقول: ما كان لي نحوه؛ تحقيراً لنفسه واستصغاراً لمرتبته "أن يصلي بين يدي" سيد ولد آدم "رسول الله على" وقدامه، قال النووي: فيه أن التابع لذا أمره المتبوع بشيء، وفهم منه إكرامه بذلك الشيء لا تحتم الفعل، فله أن يتركه، ولا يكون هذا مخالفة للأمر، بل يكون أدبا وتواضعا وتحذقا في فهم المقاصد.

مَا كَانَ لابْنِ أَبِي قُحَافَةً أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ الله ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ مِن التَّصْفِيحِ، مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ في صَلاتِه، فَلْيُسَبِّحْ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ النَّهُ الْيُهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ".

من التصفيح: بالحاء المهملة كما سيأتي، ثم أنكر عليهم الإكتار فيه، والمراد إنكار جميعه؛ لما سيأتي من قوله: "من نابه" قال القسطلاني: فمن صفق في صلاته لم تبطل؛ لأن الصحابة صفقوا، ولم يأمرهم النبي في بالإعادة، لكن ينبغي أن يقيد بالقليل، فلو فعل ذلك ثلاث مرات متواليات بطلت صلاته؛ لأنه ليس مأذوناً فيه، وأما قوله في: أكثرتم من التصفيح مع أقمم لم يأمرهم بالإعادة؛ فلأغم لم يكونوا علموا امتناعه، أو أراد إكثار التصفيق من مجموعه، ولا يضر ذلك إذا كان كل واحد منهم لم يفعله ثلاثاً، قلت: وتقدم أن الفعل الكثير مفسد إجماعاً مع الخلاف فيما بينهم في تحديد الكثير والقليل، "من نابه" أي أصابه "شيء" عارض "في صلاته، فليسبح" أي فليقل: سبحان الله، كما في رواية البخاري، قال ابن رسلان: أي فليسبح الرحل وكذا الحنثي كما هو ظاهر اللفظ، والقياس أن يصفق؛ لاحتمال أن يكون امرأة، فلا يجهر بالتسبيح كما صرح به القاضي أبو الفتح في "أحكام الحيالي"، واستنبط منه ابن عبد البر حواز الفتح على الإمام؛ لأن التسبيح إذا حاز حاز التلاوة بالأولى، وقال في "الاستذكار": ذكر الطحاوي أن الثوري وأبا حنيفة وأصحابهما كانوا يقولون: لا يفتح أحد على الإمام، قالوا: فإن فتح لم تفسد صلاته، وروى الكرخي عن أصحاب أبي حنيفة: ألهم لا يكرهون الفتح على الإمام، وقال مالك والشافعي: لا بأس به، قال الكرخي عن أصحاب أبي حنيفة: ألهم لا يكرهون الفتح على الإمام، وقال مالك والشافعي: لا بأس به، قال ألكرخي عن أصحاب أبي حنيفة: ألهم لا يكرهون الفتح على الإمام، وقال مالك والشافعي: لا بأس به، قال ألكر حواباً بطلت صلاته، وإن قصد به الإعلام بأنه في الصلاة لم تبطل، فحملا التسبيح المذكور على قصد الإعلام بأنه في الصلاة لم تبطل، فحملا التسبيح المذكور على قصد الإعلام بأنه في الصلاة لم تبطل، فحملا التسبيح المذكور على قصد الإعلام بأنه في الصلاة م تبطل، فحملا التسبيح المذكور على قصد

إذا سبح إلى: أحد "التفت" بضم التاء الأولى على بناء المجهول "إليه" وفي رواية للبخاري: فإنه لا يسمعه أحد إلا التفت، "وإنما التصفيح" هكذا في جميع النسخ الهندية الموجودة عندنا بالحاء المهملة ههنا، وفيما تقدم من لفظ: "أكثرتم في التصفيح"، وهكذا ضبطه العلامة الزرقاني بالحاء المهملة، وفي بعض النسخ المصرية: بالقاف بدل الحاء، وهكذا في البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك، وذكر العيني اختلاف الرواة في ذلك، وهما بمعنى، فلا إشكال، "للنساء" قال ابن عبد البر في "الاستذكار": السنة لمن نابه شيء في صلاته أن يسبح ولا يصفق، وهذا ما لا خلاف فيه للرجال، وأما النساء فالعلماء اختلفوا فيه، فذهب مالك وأصحابه إلى أن التسبيح للرحال والنساء على ظاهر قوله: "فإن التصفيح" أي والنساء على ظاهر قوله: "من نابه شيء" وهذا على عمومه في الرجال والنساء، وتأولوا قوله: "فإن التصفيح" أي التصفيح من أعمال النساء خارج الصلاة على جهة الذم له، وقال آخرون منهم الشافعي والحسن بن حي وجماعة: إن المرأة إذا نابحا شيء تصفق.

٣٩٣ - مَالِكُ عَنْ نَافِعِ: أَنَّ عبد الله ابْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يَلْتَفِتُ فِي صَلاتِهِ.

٣٩٤ - مَالَكُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَارِئِ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي وَعَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ وَرَائِي، وَلا أَشْعُرُ به، فَالْتَفَتُ فَغَمَزَنِي.

مَا يَفْعَلُ مَنْ جَاءَ وَالإِمَامُ رَاكِعٌ

٣٩٥ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ رَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ الْمَسْجِدَ، فَوَجَدَ النَّاسَ رُكُوعًا، فَرَكَعَ، ثُمَّ دَبَّ، حَتَّى وَصَلَ الصَّفَّ. وَيُدُ بْنُ اللهُ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَدِبُ رَاكِعًا. ٣٩٦ - مَالك أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَدِبُ رَاكِعًا.

لم يكن يلتفت: أخرج ابن عبد البر عن نافع قال: سئل ابن عمر الله النبي الله يلتفت في الصلاة؟ قال: لا، ولا في غير الصلاة"، وابن عمر الله كان شديد الاتباع له الله وراثي: أي خلفي "ولا أشعر به" يعني لا أعرف وحوده هناك، "فالتفت" بصيغة المتكلم "فغمزني" وفي رواية مصعب: "فوضع يده في قفاي، يعني أشار إليه منكراً لفعله وآمراً له بإقباله على الصلاة، قال الباجي: ولعل ابن عمر الله لم يكن في الصلاة، وإنما كان جالساً وراءه، وأبو جعفر يتنفل، فأنكر عليه الالتفات، ولو كان ابن عمر الله في صلاة لما اشتغل بما عن الإنكار عليه.

ما يفعل من جاء إلخ: والروايات الواردة فيه صريحة في أنه يشترك مع الإمام في الركوع، وتقدم أن مدرك الركوع مع الإمام مدرك لتلك الركعة عند الجمهور، وغرض الترجمة كما يظهر من ملاحظة الروايات: أن مدرك الإمام في الركوع هل يبتدئ الصلاة حلف الصف، أو يدخل في الصف وإن فاتته الركعة؟

المسجد إلخ: بالنصب "فوجد الناس" في الصلاة "ركوعاً" جمع راكع "فركع" زيد قبل أن يصل إلى الصف؛ لما خاف أن يسبقه الإمام بالركعة، "ثم دب" قال المجد: دب يدب دباً ودبيباً: مشى على هينته. "حتى وصل الصف" أي راكعاً يعني مشى في حالة الركوع دبيباً حتى وصل الصف.

كان يدب راكعاً: وروي عن أبي هريرة ﴿ خلافه، أخرج ابن عبد البر عن الأعرج، قال: قلت لأبي هريرة ﴿ الله يركع الإمام و لم أصل إلى الصف أ فأركع؟ فأحذ برجلي قال: لا يا أعرج! حتى تأخذ مقامك من الصف، قال: وقد روي قول أبي هريرة مرفوعاً إلى النبي ﴿ قال: إذا جاء أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف، حتى يأخذ مكانه من الصف. واستحبه الشافعي، وأجاز مالك والليث للرجل وحده أن يركع ويمشي إلى الصف إذا كان قريباً، وكرهه أبو حنيفة والثوري للواحد، وأجازه للجماعة كذا في "الاستذكار"، ومعنى إجازة الإمام أبي حنيفة للجماعة أنما تكون صفاً لحالها، واختلفت الروايات عن الإمام مالك في المسألة كما ذكرها الباجي.

ما جَاءَ في الصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْ

كيف نصلي إلخ: أي كيف اللفظ الذي يليق بشأنك، وفي "الترمذي" وغيره عن كعب بن عجرة: لما نزلت: ﴿إِنَّ اللَّهُ وَمَلاَئَكُتُ ﴾ (الأحزاب:٥٦)، قلنا: يا رسول الله! قد علمنا السلام، فكيف الصلاة؟ الحديث، قال الحافظ: اختلفوا في المراد بقولهم: "كيف"، فقيل: المراد: عن معنى الصلاة، وقيل: عن صفتها، قال ابن عبد البر: سألوه لما احتمل لفظ الصلاة من المعاني. وإليه مال عياض؛ إذ قال: لما كان لفظ الصلاة المأمور بما يحتمل الرحمة والدعاء والتعظيم، سألوا بأي لفظ تؤدى، هكذا قال بعض المشايخ، كذا في "الفتح"، وقال الباحي: الصلاة في كلام العرب: الدعاء والرحمة، إلا أن الصلاة التي أمرنا بما هي الدعاء، وإنما سألوه عن صفة الصلاة لا عن حنسها؛ لأنهم لا يؤمرون بالرحمة، وإنما يؤمرون بالدعاء، إلا أن الدعاء بألفاظ كثيرة وعلى صفات مختلفة، فسألوا هل لذلك صفة تختص به؟ فأعلمهم أن المشروع في ذلك صفة مخصوصة. قال الحافظ: وهو أظهر؛ لأن لفظ "كيف" ظاهر في الصفة، وأما الجنس فيسأل عنه بلفظ "ما"، وبه جزم القرطبي، فقال: هذا سؤال من أشكلت عليه كيفية ما فهم أصله. والحامل لهم على ذلك أن السلام لما كان بلفظ مخصوص، فهموا منه أن الصلاة أيضاً تقع بلفظ مخصوص، فوقع الأمر كما فهموا؛ فإنه ﷺ لم يقل لهم: قولوا: الصلاة عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، ولا الصلاة والسلام عليك، بل علمهم صيغة أحرى، كذا في "الفتح"، قلت: سبب السؤال يحتمل أموراً متعددة، الأول: ما تقدم من كلام عياض وابن عبد البر: أن لفظ الصلاة كان مشتركاً بين المعاني، والثاني: ما أشار إليه كلام الباحي المتقدم، والثالث: ما أخرجه ابن جرير عن عبد الرحمن بن أبي كثير بن أبي مسعود الأنصاري ﴿ قَالَ: "لَمَا نَزَلَت: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائكُ ﴾ قالوا: يا رسول الله! هذا السلام قد عرفناه، فكيف الصلاة عليك؟ وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، قال: قولوا: اللهم صل على عمد. الحديث، فعلم أتهم فهموا من لفظ الصلاة الاستغفار المرتب على الذنب، وكان منفياً في حقه ﷺ. فاحتاجوا إلى السؤال، واختلفوا في معين قولهم: هذا السلام قد عرفنا، فقيل: سلام التحليل، وقيل: غير ذلك، والأوجه عندي، وعليه الجمهور: أن المراد ما في التشهد: "السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته"، وقد علموا التشهد قبل ذلك، وسيأتي في الحديث الآتي، والرابع: ما قاله الطببي: أن معني قول الصحابي: "علمنا كيف السلام عليك؟" أي في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صِلُّوا عَلَيْكِ﴾ (الأحزاب:٥٦)، فكان السؤال عن الصلاة على الآل؛ تشريفاً لهم، حكاه الحافظ ثم رده.

كَمَا صَلَيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَأَزْوَاجِهِ، وَذُرِّيَّتِهِ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ".

٣٩٨ - مَالك عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ الله الْمُحْمِرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ زَيْدٍ الأنصاري، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: أَتَانَا رَسُولُ الله ﷺ فِي مَحْلِسِ سَعْدِ ابْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ لَهُ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: أَهَرَنَا الله أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ الله!

كما صليت إلى: أشكل في التشبيه؛ لأن الأصل أن المشبه دون المشبه به، والواقع ههنا عكسه؛ لأن محمداً بخو وحده أفضل من إبراهيم وآله، وأحيب بأنه قد يكون عكسه، كما في قوله تعالى: ﴿مُثَلِ نُورِه كَسَشُكَاةٍ فيهَا مصبًا عَهِ (النور:٣٥) وأين نوره تعالى من نور المشكاة، وبأنه قاله قبل علمه بأنه أفضل كما بسطه الزرقاني، أو قاله تواضعاً، أو التشبيه في أصل الصلاة لا القدر، ورجحه في "المفهم"، أو باعتبار الشهرة في العالم، فهو من باب إلحاق الناقص بالكامل، ويؤيده ختم الدعاء؛ فإنه لم يقع في العالمين إلا في ذكر إبراهيم دون ذكر آل محمد على.

وبارك إخ: قال الباجي: البركة في كلام العرب التكثير، فيحتمل أن يراد به تكثير النواب لهم ورفع درجاتهم، ويحتمل تكثير عددهم مع توفيقهم، وقال الأنباري: معنى قوله: "تبارك اسمك" أي تقلس وتطهر، فيكون المعنى طهرهم، قال تعالى: فإيضا يُريدُ الله يُنيت عنكُم ارتَّحس آهل أنيت ويُطلَم كُم تطبيراً والاحزاب: ٣٣)، وقيل: المراد ثبات ذلك ودوامهم من قولهم: بركت الإبل أي ثبت على الأرض، وقال الحافظ: المراد بالبركة ههنا الزيادة في الخير والكرامة، وقيل: الناته؛ وقيل: إثبات ذلك واستمراره من قولهم: "بركت الإبل"، وبه سميت بركة الماء بكسر أوله وسكون الثانية؛ لإقامة الماء فيها، والحاصل: أن المطلوب أن يعطوا من الخير أوفاه، وأن يثبت ذلك ويستمر دائماً، قال السخاوي: و لم يصرح أحد بوجوب قوله: "وبارك على محمد" فيما عثرنا عليه، غير أن ابن حزم ذكر ما يفهم منه وجوبها في الجملة، فقال: على المرء أن يبارك عليه ولو مرة في العمر، وظاهر كلام صاحب "المغني" من الحنابلة وجوبها في الصلاة، قال المجد الشيرازي: الظاهر أن أحدا من الفقهاء لا يوافق على ذلك، قاله الزرقائي، من الحنابلة وجوبها في المارب" من الأركان قول: "اللهم صلى على محمد"، وعد من السنن الصلاة على المبي في التشهد الأحير وعلى آله والبركة عليه وعليهم والدعاء بعده، و لم يصرح في "المغني" وحوب البركة.

أمرنا إلخ: بفتحات "الله" بالضم على الفاعلية، والمفعول قوله: "أن نصلي عليك يا رسول الله"! بقوله عزوجل: ﴿يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلَّمُوا تَسْنَيما﴾ (الأحزاب:٥١)، "فكيف نصلي عليك؟" زاد الحاكم وغيره: "إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا"، "قال" أبو مسعود: "فسكت رسول الله ﷺ يختمل أن سكوته ﷺ كان حياءً وتواضعاً؛ = فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْك؟ قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ الله ﷺ حَتَّى تَمَنَّيْنَا أَنهُ لَمْ يَسْأَلُهُ، ثُمَّ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَالسَّلامُ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ.

٣٩٩ - مَالِكُ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ أَنه قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ يَقِفُ عَلَى قَبْرِ النّبِيِّ عَلَى النّبِيِّ عَلَى النّبِيِّ عَلَى النّبِيِّ وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.

إذ في ذلك الرفعة له، ويحتمل أن لم يكن عنده نص في ذلك إذاً، فينتظر ما يأمره الله تعالى فيه، ويؤيده ما وقع عند الطبري من وجه آخر في هذا الحديث: "فسكت حتى جاءه الوحي" كذا في "الفتح". "حتى تمنينا" أي وددنا "أنه" أي بشيراً "لم يسأله" في عن ذلك، مخافة أنه في لم يرض السؤال، وشق عليه؛ لما تقرر عندهم من النهي عن ذلك كما ذكره الحافظ في تفسير قوله تعالى: ﴿لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ (المائدة:١٠١). "ثم قال: قولوا" قال الزرقاني: الأمر للوجوب اتفاقاً، فقيل: في العمر مرة، وقيل: في كل تشهد يعقبه سلام، وقيل: كلما ذكر إلخ كما سيأتي مفصلاً. "اللهم صلى على محمد" بما يليق به. واختلف في زيادة لفظ السيادة في أوله، وإن سلوك الأدب أولى، قال في "الدر المختار": وندب السيادة؛ لأن زيادة الإخبار بالواقع عين سلوك الأدب، فهو أفضل من تركه، ذكره الرملي الشافعي وغيره: وما نقل: "لا تسودوني في الصلاة" فكذب، قال الشامي: واعترض بأن هذا مخالف ذكره الرملي الشافعي وغيره: وما نقل: "لا تسودوني في الصلاة" فكذب، قال الشامي: واعترض بأن هذا مخالف لمذهبنا؛ لما مر من قول الإمام من أنه لو زاد في تشهده أو نقص كان مكروها، قلت: فيه نظر؛ فإن الصلاة زائدة على التشهد ليس معه، نعم! ينبغي على هذا عدم ذكره في "أشهد أن محمداً عبده ورسوله".

وعلى أبي بكر إلخ: قال الباجي: هكذا روى يجيى بن يجيى، وتابعه غيره، قال الزرقاني: أنكر العلماء على يجيى ومن تابعه في الرواية، قالوا: وإنما رواه القعنبي وابن بكير وسائر رواة "الموطأ": "فيصلي على النبي بخر ويدعو لأبي بكر وعمر"، ففرقوا بين لفظ "يصلي" و"يدعو"، ولعل إنكارهم من حيث اللفظ الذي خالفه فيه الجمهور، فتكون روايته شاذة، وإلا فالصلاة على غير النبي تجوز تبعا كما ههنا، وإنما الخلاف فيها استقلال انتهى مختصراً. وبوب البخاري في صحيحه باب هل يصلي على غير النبي بخر النبي الله الحافظ: أي استقلالاً أو تبعاً، ويدخل في الغير الأنبياء: والملائكة والمؤمنون، أما الأنبياء فورد فيها أحاديث، منها: حديث على به في دعاء حفظ القرآن، ففيه: وصل على وعلى سائر النبيين، أخرجه الترمذي والحاكم، وحديث أبي هريرة رفعه: صلوا على أنبياء، الحديث أخرجه إسماعيل القاضي بسند ضعيف، وذكر الحافظ عدة روايات في الباب، وتكلم عليها بالضعف، ثم قال: وثبت عن ابن عباس في اختصاص ذلك بالنبي بي أخرجه ابن أبي شيبة عن عكرمة عنه، قال: "ما أعلم الصلاة وثبت عن ابن عباس في اختصاص ذلك بالنبي في أخرجه ابن أبي شيبة عن عكرمة عنه، قال: "ما أعلم الصلاة وثبت عن ابن عباس في الخياد بالنبي النبي المناوية المناوية المهادة عنه عناونه المهادة المهادة عنه المناوية المهادة القولة عنه المهاد المهادة المه

= تنبغى على أحد من أحد إلا على النبي ﷺ، وهذا سند صحيح، وحكي القول به عن مالك، وقال: ما تعبدنا به، وجاء نحوه عن عمر بن عبد العزيز، وعن مالك يكره، وقال عياض: عامة أهل العلم على الجواز. قال القاضي عياض: عامة أهل العلم متفقون على جواز الصلاة على غير النبي ﷺ، وفي "الدر المختار": لا يصلي على غير الأنبياء ولا غير الملائكة إلا بطريق التبع، قال ابن عابدين: لأن في الصلاة معني التعظيم ما ليس في غيرها، ولا يليق ذلك بمن يتصور منه الخطايا والذنوب إلا تبعاً، بأن يقول: اللهم صل على محمد وآله وصحبه وسلم؛ لأن فيه تعظيم النبيي ﷺ، وأما المؤمنون فقال الحافظ: اختلف فيه، فقيل: لا تجوز مطلقاً استقلالاً، وتجوز تبعاً فيما ورد به النص أو ألحق به؛ لقوله تعالى: ﴿لا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُول بَيْنَكُمْ ﴿ (النور:٦٣)، ولأنه لما علمهم السلام، قال: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، ولما علمهم الصلاة قصر ذلك عليه وعلى أهل بيته، وهذا القول الحتاره القرطبي في "المفهم"، وأبو المعالى من الحنابلة، وهو اختيار ابن تيمية، وقالت طائفة: تجوز تبعاً مطلقاً، ولا تجوز استقلالاً، وهذا قول أبي حنيفة وجماعة، وقال طائفة: تكره استقلالاً لا تبعاً، وهي رواية عن أحمد، وقال النووي: هو خلاف الأولى، وقالت الطائفة: تجوز مطلقاً، وهو مقتضى صنيع البخاري، وروي عن الحسن وبحاهد، ونص عليه أحمد في رواية أبي داود، وبه قال إسحاق وأبو ثور وداود والطبري، ثم اعلم قال في "البدائع": الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة ليست بفرض عندنا، بل هي سنة مستحبة، وعند الشافعي فرض، وهي "اللهم صل على محمد"، واحتج بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ (الأحزاب:٥٦)، ومطلق الأمر للفرضية، وقال ﷺ: لا صلاة لمن لم يصل على في صلاته، ولنا: ما روينا من حديث ابن مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص: "أن النبي ﷺ حكم بتمام الصلاة عند القعود قدر التشهد من غير شرط الصلاة على النبي ﷺ، ولا حجة في الآية؛ لأن المراد منها الندب بدليل ما روينا، وروي عن عمر وابن مسعود 🦑 أنهما قالا: الصلاة على النبي ﷺ سنة في الصلاة، على أن الأمر لا يقتضي التكرار، بل يقتضي الفعل مرة واحدة، وقد قال الكرخي من أصحابنا: إن الصلاة على النبي ﷺ فرض العمر كالحج، وليس في الآية تعيين حالة الصلاة، والحديث محمول على نفي الكمال كقوله ﷺ: لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد، وبه نقول، قال الحلمي: والتشهدات المروية عن ابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة وجابر وأبي سعيد وأبي موسى وابن الزبير ﴿ لَمْ يَذَكُرُ فَيْهَا شَيَّءَ مِنْ ذَلْكُ، ومَا رُوي عَنْهُ ﷺ: لا صلاة لمن لم يصل على، أخرجه ابن ماجه، ضعفه أهل الحديث كلهم، ولو صح فمعناه كاملة، أو لمن لم يصل على في عمره، والجملة ليس له دليل يدل على الفرضية في الصلاة أصلاً، ولا خلاف أنها تفرض في العمر مرة. وبسط الشوكاني في "النيل" الكلام على دلائل الوجوب والاعتذار عنها، وقال في آخره: والحاصل أنه لم يثبت عندي من الأدلة ما يدل على مطلوب القائلين بالوجوب وعلى فرض ثبوته، فترك تعليم المسيء للصلاة لاسيما مع قوله ﷺ: إذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك، قرينة صالحة لحمله على الندب، ونحن لا ننكر أن الصلاة عليه ﷺ من أجل الطاعات التي يتقرب بما الخلق إلى الخالق، وإنما نازعنا في إثبات واجب من واجبات الصلاة بغير دليل يقتضيه؛ مخافة من التقول على الله بما لم يقل، ولكن تخصيص التشهد الأخير بما مما لم يدل عليه دليل صحيح.

الْعَمَل في جَامِع الصَّلاةِ

٤٠٠ مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظَّهْرِ
 رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، وَبَعْدَ صَلاةِ الْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ،

قبل الظهر ركعتين: وفي حديث عائشة: "كان لا يدع أربعا قبل الظهر" رواه البخاري وغيره، قال الداودي: هو محمول على أن كل واحد وصف ما رأى، وما قبل: "يحتمل أن ابن عمر ﴿ نسى الركعتين من الأربع"، بعيد جداً، قاله الحافظ، ورجح من عند نفسه أنه محمول على احتلاف الأحوال، ويحتمل أنه كان يقتصر في المسجد على ركعتين، ويصلى في بيته أربعاً، وقال ابن القيم في "الهدي": وهذا أظهر يعني إذا صلى في بيته صلى أربعاً، وإذا صلى في المسجد صلى ركعتين، وقيل: يصلي في البيت ركعتين، ويخرج إلى المسجد فيركع ركعتين، فاقتصر ابن عمر ﷺ على الثاني، وجمعت عائشة كليهما، قال ابن جرير: الأربع كانت في كثير من أحواله، والركعتان في قليلها، قلت: ما قاله ابن جرير هو الظاهر؛ لأن الروايات في صلاته ﷺ أربعا أكثر من الركعتين. "وبعدها ركعتين" وللترمذي، وصححه من حديث أم حبيبة ﴿ مُنْ مُرفُوعاً: من حافظ عني أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها. حرمه الله على النار، وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم، والجمع بينهما: أنه ﷺ صلى ركعتين مرة وأربعاً أخرى؛ بياناً للحواز؛ لأن الأمر فيه على التوسع، لكن الأكثر من فعله ﷺ بعد الظهر ركعتين، وفيه حديث على الله المتقدم قبل ذلك، وحديث الباب نص فيه، ويؤيده أيضاً حديث أم حبيبة الآتي في بحث الرواتب، ثم لم يذكر في الحديث الصلاة قبل العصر، وروى أبو داود من حديث أبي المثنى، عن ابن عمر ﴿ قال: قال رسول الله ﷺ: رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً، وهكذا أخرجه الترمذي، وإلى ابن عمر فين نسبه في "المشكاة"، وتبعه القاري، وما قال الزرقاني تبعاً للحافظ: روى عند أحمد وأبي داود والترمذي، وصححه ابن حبان عن أبي هريرة مرفوعاً: رحم الله امرأ صلم قبل العصر أربعاً، فالظاهر عندي أنه وهم؛ لأن الرواية في تلك الكتب من مسانيد ابن عمر، وأخرج أبو داود من حديث على 🌦: "كان النبي ﷺ يصلي قبل العصر ركعتين" قال العيني: وروى أبو نعيم من حديث الحسن، عن أبي هريرة مرفوعا: من صلى قبل العصر أربع ركعات غفر الله عزوجا له معفرة عزما، والحسن لم يسمع عن أبي هريرة. "وبعد المغرب ركعتين"، ولفظ "في بيته" لم يقل يجيي والقعنبي، وأما سنة المغرب فقد روى الترمذي من حديث ابن آيُّنهَا الْكَافِرُونَ﴾ (الكافرون:١) و﴿قُلُ هُوَ اللَّهُ أَحَدُّ﴾ (الاخلاص:١) وأخرجه ابن ماجة أيضاً، وهاتان الركعتان من السنن المؤكدة، وبالغ بعض التابعين فيهما، فروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن سعيد بن جبير، قال: لو تركت الركعتين بعد المغرب لخشيت أن لا يغفر لي. "وبعد صلاة العشاء ركعتين" زاد ابن وهب وغيره لفظ "في بيته" ههنا أيضاً.

وَكَانَ لا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَوِفَ، فَيَرْكَعَ رَكْعَتَيْنِ.

حتى ينصرف: أي من المسجد إلى البيت، قال ابن بطال: والحكمة في ذلك أن الجمعة لما كانت بدل الظهر، واقتصر فيها على ركعتين ترك التنفل بعدها في المسجد؛ حشية أن يظن أنها التي حذفت، "فيركع ركعتين" والرواتب المؤكدة عندنا الحنفية ثنتا عشرة ركعة، قال في "الدر المختار": وسن مؤكداً أربع قبل الظهر بتسليمة، وركعتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشاء. وفي "الكنز": السنة قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان، وقبل الظهر أربع، فقد علمت مما تقدم أن الأئمة الثلاثة 👶 القائلين بتوقيت الرواتب لم يختلفوا فيما بينهم إلا في تحديد الراتبة قبل الظهر، فقالت الحنفية: أربع، وقال الشافعي وأحمد: ركعتين، وتقدم تحت حديث ابن عمر ﷺ ما قال ابن جرير: إن الأربع أكثر من فعله ﷺ، وركعتان قليل، وتقدم أيضاً ما يقوى قوله من الروايات ويؤيد الحنفية نصاً ما رواه الجماعة إلا البخاري من حديث أم حبيبة ﴿ أَنَمَا سَمَعَتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: ما من عبد مسمم يصلي لله في كل يوم بثنتي عشرة ركعة تطوعاً إلا بني الله له بيتاً في الجنة، لمسلم وأبي داود وابن ماجه، وزاد الترمذي والنسائي: أربعا قبل الظهر، وركعتين بعدها. وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل صلاة الغداة، وعن عائشة ﴿ قالت: "كان يصلي في بيتي قبل الظهر أربعاً، ثم يخرج فيصلي بالناس، ثم يدخل فيصلي ركعتين، وكان يصلي بالناس المغرب، ثم يدخل فيصلي ركعتين، ويصلي بالناس العشاء ويدخل بيتي فيصلي ركعتين"، الحديث لمسلم وأبي داود، وللترمذي بعضه، كذا في "جمع الفوائد"، وقد بسط في "حاشية مسند أبي حنيفة" تخريج الروايات الصريحة في الأربع قبل الظهر، وقال: إنه ﷺ كان يصلي الأربع في البيت، فروتها الأزواج المطهرة، وإذا دخل المسجد ركع الركعتين تحية المسجد، فظنهما ابن عمر الله سنة الظهر، ولم يعلم بالأربع التي صلاها في البيت، ويمكن أن يكون مطلعاً على الأربع، لكنه ظنها صلاة في، الزوال، وأن الأخبار إذا تعارضت صير إلى آثار الصحابة، وأكثرهم على الأربع كما نقلنا عن الترمذي، وأن الاحتياط في العبادة هو الثبوت، وأن الأزواج أعرف في هذا الباب من ابن عمر؛ لوقوعها في البيت، وأن عليا الله أعلم من ابن عمر رثمنا وأفقه، وأدخل منه عليه ﷺ. وبعد ذلك فاعلم أولاً قال ابن عبد البر: قد اختلف الآثار وعلماء السلف في صلاة النافلة في المسجد، فكرهها قوم لهذا الحديث، والذي عليه العلماء أنه لا بأس بالتطوع في المسجد لمن شاء، إلا ألهم مجمعون على أن صلاة النافلة في البيوت أفضل؛ لقوله ﷺ: صلاة الرجل في بيته أفضل من صلاته في مسجدي إلا المكتوبة، وقال الحافظ تحت حديث الباب: استدل به على أن فعل النوافل الليلية في البيوت أفضل من المسجد بخلاف رواتب النهار، وحكى ذلك عن مالك والثوري، والظاهر أن ذلك لم يقع عمداً، وإنما كان ﷺ يتشاغل بالناس في النهار غالباً، وبالليل يكون في بيته غالباً، وأغرب ابن أبي ليلي فقال: لا تجزئ سنة المغرب في المسجد، حكاه عبد الله بن أحمد عنه عقب روايته؛ لحديث محمود بن وليد رفعه: إن الركعتين بعد المغرب من صلاة البيوت، وتقدم قبيل باب ما جاء في العتمة والصبح: أن الأفضل في التطوع البيوت عند الحنفية مطلقاً. =

٤٠١ – مَالِكُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ

= قال ابن نجيم في "البحر": الأفضل في السنن أداؤها في المنزل إلا التراويح، وقيل: إن الفضيلة لا تختص بوجه دون وجه، وهو الأصح، لكن كل ما كان أبعد من الرياء وأجمع للخشوع والإخلاص، فهو أفضل كذا في "النهاية"، وفي "الخلاصة" في سنة المغرب: إن خاف لو رجع إلى بيته شغله شأن آخر يأتي بما في المسجد، وإن كان لا يخاف صلاها في المنزل، وكذا في سائر السنن حتى الجمعة والوتر في البيت أفضل. وقال في "الدر المحتار": الأفضل في النقل غير التراويح المنزل، قال ابن عابدين: شمل ما بعد الفريضة وما قبلها؟ لحديث الصحيحين: عليكم بالصلاة في بيوتكم؛ فإن خير صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة، وأخرج أبو داود: صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسحدي هذا إلا المكتوبة، قال الحلبي: وفي سنن أبي داود والترمذي والنسائي: أنه ﷺ أتى مسجد عبد الأشهل يصلي فيه المغرب، فلما قضوا صلاتهم رآهم يسبحون، فقال: هذه صلاة البيوت، ورواه ابن ماجه عن حديث رافع بن خديج، فقال فيه: اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم. قلت: وهذه كلها حجة لجمهور في قولهم: إن النطوع في البيت أفضل، ولا كراهة في المسحد، وشتان ما بين المكروه وغير الأفضل، وقد قال ابن الملك: في زماننا إظهار السنة الراتبة أولى؛ ليعلمها الناس، قال القاري: أي ليعلموا عملها، أو لئلا ينسبوه إلى البدعة، ولا شك أن متابعة السنة أولى مع عدم الالتفات إلى غير المولى. قلت: لا شك فيما قاله القاري، لكن الضروريات تبيح المحظورات، فالوجه عندي في هذا الزمان إيقاع الرواتب في المساحد سيما للمشايخ؛ لأن الناس تبع لهم فيتركون فعلها في المسجد؛ اتباعا لهم، ثم يتركونها رأسها؛ للتواني في الأمور الدينية سيما التطوعات، فليس فيما قاله ابن الملك إلا إشاعة السنة لا ترك المتابعة، وتقدم عن "البحر" أن الفضيلة لا تختص بوجه دون وجه، فتأمل، ولا بعد في أن هذا الاختلاف يتفرع على ما قال العيني: اختلف في السنن كالوتر وركعتي الفحر، هل إعلاقهما أفضل أم كتماقهما؟ حكاه ابن التين. ثم اعلم ثانيا: قال ابن عبد البر في "الاستذكار": إن الفقهاء اختلفوا في التطوع بعد الجمعة خاصة، فقال مالك: ينبغي للإمام إذا سلم من الجمعة أن يدخل منزله، ولا يركع في المسجد، ويركع الركعتين في بيته إن شاء، وأما من خلف الإمام فأحب إلي أيضاً أن ينصرفوا إذا سلموا، ولا يركعوا في المسجد، فإن ركعوا فذلك واسع، وقال الشافعي: ما أكثر المصلي من التطوع بعد الجمعة فهو أحب إلى، وقال أبو حنيفة: يصلي بعد الجمعة أربعاً، وقال في موضع آخر: ستاً، وقال الثوري: إن صليت أربعا أو ستاً فحسن، وقال أحمد بن حنبل: أحب إلي أن يصلي بعد الجمعة ستاً، وإن أربعا فحسن، وكل هذه الأقاويل مروية عن الصحابة قولاً وعملاً، وقد ذكرنا ذلك كله عنهم بالأسانيد في "التمهيد"، ولا خلاف بين متقدمي العلماء ومتأخريهم أنه لا حرج على من لم يصل بعد الجمعة، ولا على من فعل من الصلاة أكثر أو أقل مما اختاره كل واحد، وأن أقوالهُم في ذلك على الاختيار لا على غير ذلك. وقال العيني في "شرح البخاري": اختلف العلماء في الصلاة بعد الجمعة، فقالت طائفة: يصلي بعدها ركعتين في بيته كالتطوع بعد الظهر، روي ذلك =

قَالَ: "أَتَرَوْنَ قِبْلَتِي هَهُنَا، فَوَالله مَا يَخْفَى عَلَيَّ خُشُوعُكُمْ وَلا رُكُوعُكُمْ إ**نِّي لأَرَاكُمْ** مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي".

= عن عمر وعمران بن حصين والنخعي، وقال مالك: إذا صلى الإمام الجمعة، فينبغي أن لا يركع في المسجد؛ لما روي عن رسول الله ﷺ: "أنه كان ينصرف بعد الجمعة، ولم يركع في المسجد" قال: ومن خلفه أيضاً إذا سلموا فأحب أن ينصرفوا، ولا يركعوا في المسجد، فإن ركعوا فذاك واسع، وقالت طائفة: يصلي بعدها ركعتين ثم أربعاً، روي ذلك عن علي وابن عمر وأبي موسى، وهو قول عطاء والثوري وأبي يوسف، إلا أن أبا يوسف استحب أن يقدم الأربع قبل الركعتين، وقال الشافعي: ما أكثر المصلي بعد الجمعة من التطوع فهو أحب إلي، وقالت طائفة: يصلي بعدها أربعاً لا يفصل بينهن بسلام، روي ذلك عن ابن مسعود وعلقمة والنجعي، وهو قول أبي حنيفة وإسحاق. قلت: والدلائل مشروحة في المطولات.

قال: أترون إلخ: بفتح التاء، والاستفهام إنكاري يعني أتظنون "قبليّ" وهو ما يستقبل إليه بوجهه أي مقابليّ، ومواجهيّ ههنا أي إلى هذا الجانب فقط، وإنني لا أرى إلا ما في هذه الجهة؛ لأن من استقبل شيئاً استدبر ما وراءه، "فوالله" قسم، وحوابه قوله: "ما يخفى"، وقوله: "إني أراكم" بيان أو بدل، قاله العيني، "ما يخفى علي" بشدة الياء "حشوعكم" بالرفع على ما في جميع النسخ التي بأيدينا من الهندية والمصرية، وفي نسخة قديمة بزيادة "من"، والمراد في جميع أركان الصلاة، ويحتمل أن يكون المراد به السحود فقط، كما صرح به في رواية مسلم، عمره به؛ كما فيه من غاية الحشوع، ويؤيده قوله: "ولا ركوعكم"، وعلى الأول فذكر الركوع تخصيص بعد تعميم، وخصه بالذكر؛ اهتماماً به؛ لكونه أعظم الأركان، فالمسبوق يدرك به الركعة، والأوجه في تخصيصه كون التقصير فيه أكثر، ويحتمل كما قبل: إنه من خصائصنا، نقل القاري عن بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿وَارْكُمُوا مَعْيَى السَارِةُ وَارْكُمُوا مَعْيَى الصلاة، فإذا ركع غقق أنه في الصلاة، فهو من أكبر أعمد الصلاة، قاله العيني.

إِنِي لأراكم إلى: بفتح الهمزة بدل من حواب القسم "من وراء ظهري" قال العيني: احتلف العلماء ههنا في الموضعين، الأول: في معنى الرؤية، فقيل: يمعنى العلم، وقيل: غير ذلك. والثاني: في كيفية الرؤية، وقال الباجي: ذهب بعض الناس إلى أن الرؤية ههنا بمعنى العلم، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تُرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ (النبل:١) وذهب الجمهور إلى أنها بمعنى الرؤية، قال: وهو الصحيح عندي؛ لأنه لو كان بمعنى العلم لم يبق لقوله: "وراء ظهري" معنى، وقريب منه ما قاله الحافظ؛ إذ قال: اختلف في معنى الرؤية، فقيل: المراد بها العلم، إما بأن يوحى إليه كيفية فعلهم، وإما بأن يلهم، وفيه نظر؛ لأنه لو أريد العلم لم يقيده "من وراء ظهري"، وقيل: المراد به =

٢٠٤ - مَالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يَ**اْتِي قُبَاءَ** رَاكِبًا وَمَاشِيًا.

= أنه يرى من عن يمينه، ومن عن يساره مع التفات يسير، ويوصف من هناك بأنه وراء ظهره، وهذا ظاهره التكلف، والصواب المحتار: أنه محمول على ظاهره، وأن هذا الإبصار إدراك حقيقي خاص به على خرق العادة، وعلى هذا حمله البخاري، فأخرجه في علامات النبوة، وكذا نقل عن الإمام أحمد وغيره، واختاره ابن الملك؛ إذ قال: هي من الخوارق التي أعطيها علية. قال القاري: وظاهره أنه من جملة الكشوفات المتعلقة بالقلوب المنجلية لعلوم الغيوب.

يأتي قباء: بالمد عند الأكثر، وتقدم مفصلاً في المواقيت، وفي رواية عبد الله بن دينار عند البخاري: "يأتي مسجد قباء كل سبت"، واختلف في سبب إتيانه ﷺ فقيل: لزيارة الأنصار، وقيل: للتفرج في حيطانها، وقيل: للصلاة في مسجدها، وهو الأشبه؛ لروايات عند الشيحين وغيرهما بلفظ: "كان يأتي مسجد قباء"، قاله الزرقاني، "راكباً" تارة "وماشياً" أخرى بحسب ما تيسر حالان مترادفان، قال الزرقاني: والواو بمعنى "أو" زاد مسلم في رواية عبيد الله عن نافع: "يصلي فيه ركعتين"، وادعى الطحاوي أن هذه الزيادة مدرجة، قالها بعض الرواة؛ لعلمه أنه ﷺ كان من عادته أنه لا يجلس حتى يصلي، قال النووي: فيه فضله وفضل مسحده والصلاة، وفضيلة زيارته، وأنه يجوز زيارته راكباً وماشياً، وهكذا جميع المواضع الفاضلة يجوز زيارتها راكباً، وماشياً إلخ، وبتحصيص السبت بالمجيء احتج من قال بجواز تخصيص بعض الأيام بنوع من القرب، قال العيني: وهو كذلك، إلا في الأوقات المنهي عنها، كتخصيص ليلة الجمعة بالقيام ويومها بالصيام، وقد روي: "أنه ﷺ يأتي مسحد قباء صبيحة سبع عشرة من رمضان"، وروي: "أنه ﷺ كان يأتي قباء يوم الاثنين"، قاله العيني، قلت: فلم يبق التخصيص، وفي "العالمكيرية": يستحب أن يأتي قباء يوم السبت. قال أبو عمر: لا يعارضه حديث: "لا تعمل المطي إلا لثلاثة مساجد"؛ لأن معناه عند العلماء فيمن نذر على نفسه الصلاة في أحد الثلاثة، لزمه إتيالها دون غيرها، وأما إتيان قباء وغيرها من مواضع الرباط تطوعاً دون نذر، فلا بأس بإتيالها بدليل حديث قباء إلخ، وقد احتج ابن حبيب من المالكية بإتيانه ﷺ مسجد قباء على أن المدني إذا نذر الصلاة في مسجد قباء لزمه، وحكاه عن ابن عباس، قاله العيني، وقال الباجي: إتيان قباء من المدينة ليس من أعمال المطي؛ لأنه من صفات الأسفار البعيدة وقطع المسافات الطوال، ولا يقال لمن خرج إلى المسجد من داره راكبًا: إنه أعمل المطي، وإنما يحمل ذلك على عرف الاستعمال في كلام العرب، ولا يدخل فيه أن يركب إنسان إلى مسجد من المساجد القريبة في جمعة أو غيرها؛ لأنه لا خلاف في ذلك، بل هو واحب في أوقات كثيرة، ولو أن آتياً أتى قباء، وقصد من بلد بعيد، وتكلف في السفر، لكان مرتكباً للنهي. 2.7 - مَالَكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ النَّعْمَانِ بْنِ مُرَّةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: مَا تَوَوْنَ فِي الشَّارِبِ وَالسَّارِقِ وَالزَّانِ؟"، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ فِيهِمْ، قَالُوا: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "هُنَّ فَوَاحِشُ، وَفِيهِنَّ عُقُوبَةٌ، وَأَسْوَأُ السَّرِقَةِ الَّذِي يَسْرِقُ صَلاَتَهُ"، قَالُوا: وَكَيْفَ يَسْرِقُ صَلاَتَهُ"، قَالُوا: وَكَيْفَ يَسْرِقُ صَلاَتَهُ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: "لا يُتِمُّ رُكُوعَهَا وَلا سُجُودَهَا".

٤٠٤ - مَالَكُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "اجْعَلُوا مِنْ صَلاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ".

ما توون إلخ: أي تعتقدون، وقيل: بضم التاء أي تظنون اختبار منه ﷺ بمسائل العلم على حسب ما يختبر به العالم أصحابه، ويحتمل إن أراد به تقريب التعليم عليهم، فقرر معهم حكم قضايا يسهل عليهم ما أراد تعليمهم إياه؛ لأنه ﷺ إنما قصد أن يعلمهم أن الإخلال بإتمام الركوع والسجود كبيرة، وهي أسوء حالاً مما تقرر عندهم أنه فاحشة، قاله الباحي. "في الشارب" للخمر "والسارق والزاني" قال النعمان: "وذلك" السؤال كان "قبل أن ينزل فيهم" أي الحدود، يعني آياتما، والمراد غير الشارب؛ لأنه لم ينزل فيه شيء، قاله أبو عبد الملك، قالوا: فيه حجة لجواز الحكم بالرأي؛ لأنه ﷺ إنما سألهم؛ ليقولوا فيه برأيهم، "قالوا" أي الصحابة: "الله ورسوله أعلم" كمال تأدب منهم، حيث ردوا العلم إلى الله عزوجل ورسوله ﷺ "قال ﷺ: هن" أي تلك المعاصى "فواحش" جمع فاحشة، وهي ما فحش من الذنوب، يقال: هذا خطأ فاحش وعيب فاحش أي كبير شديد، والمعني أنما كبائر، "وفيهن عقوبة" يطلق على ما يعاقب به المعتدي ولا يختص بجنس، ولا قد رأى فيهن عقوبة أخروية، أو ستنزل والتنوين للتعظيم، "وأسوء" أي أقبح "السرقة" قال ابن عبد البر: رواية "الموطأ" بكسر الراء، والمعني أسوء السرقة سرقة من يسرق صلاته، وقد جاء في القرآن: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمن بِاللَّهِ﴾ (البقرة:١٧٧) أي ولكن البر بر من آمن بالله، ومن روى بفتح الراء، فالسرقة جمع سارق كالكفرة والفسقة إلخ، فعلى هذا "الذي يسرق صلاته" خبر بلا تأويل، وعلى الأول فيحتاج إلى حذف المضاف، أي سرقة الذي يسرق صلاته، ولفظ "المشكاة" عن أحمد برواية أبي قتادة مرفوعاً: "أسوء الناس سرقة" قال القاري: بكسر الراء، وتفتح على ما في "القاموس"، قال الطيبي: هو تمييز، "قالوا: وكيف يسرق" أحد "صلاته" بالنصب "يا رسول الله؟ قال" ﷺ: "لا يتم ركوعها ولا سحودها" خصهما بالذكر؛ لأن الإخلال يقع فيهما غالباً، وسماه سرقة باعتبار أنه خيانة فيهما اوتتمن به، قال الباحي: ويحتمل أن يقال: إنه يسرقها من الحفظة المؤكلين بحفظه.

من صلاتكم إلخ: قال في "الاستذكار": للعلماء في معناه قولان، أحدهما: أنه أراد به النافلة، فيكون "من" زائدة، كما يقال: "ما جاءين من أحد"، قلت: ويؤيده ما ورد في عدة روايات من الأمر بالنوافل في البيوت، =

٥٠٥ - مَالَكُ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ الْمَرِيضُ السُّجُودَ أَوْمَاً بِرَأْسِهِ إِيمَاءً، وَلَمْ يَرْفَعْ إِلَى جَبْهَتِهِ شَيْئًا.

= وقال آخرون: احعلوا بعض صلاتكم يعني المكتوبات في البيوت؛ ليقتدي بكم أهلوكم ومن لا يخرج إلى المسحد، وذكر بعض مرجحاته، قال الزرقاني: فأوماً إلى ترجيح أن المراد الفريضة، وحكاه عياض عن بعضهم، قال القرطبي: "من" للتبعيض، والمراد النوافل، قال الحافظ: وليس فيه ما ينفي الاحتمال، قال الباجي: الصحيح النافلة، والمكتوبة ليس بصحيح، وقال النووي: لا يجوز حمله على الفريضة، قال العيني: قال الجمهور: هو في النافلة؛ لإخفائها، وللحديث: "أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة"، ولفظة "من" زائدة فيكون التقدير: "احعلوا صلاتكم في بيوتكم"، ويكون المراد النوافل، ويحتمل أن يكون "من" للتبعيض، والمراد من الصلاة مطلق الصلاة، ويكون المعنى: احعلوا بعض صلاتكم، وهو النفل من الصلاة المطلقة، والصلاة المطلقة تشمل النفل والفرض، على أن الأصح منع بحيء "من" زائدة في الكلام المثبت، ولا يجوز حمل الكلام على الفريضة لا كلها ولا بعضها؛ لأن الحث على النفل في البيت، وذلك لكونه أبعد من الرياء وأصون من المحبطات، وليتبرك به البيت، وتنزل فيه الرحمة والملائكة، وتنفر الشياطين. (بتغيير)

أوماً برأسه إيماء: وذلك يجزيه، ويقوم مقام السحود في أداء الفرض، "و لم يرفع إلى جبهته شيئاً" يسحد عليه، فيكره عند أكثر العلماء، قال أبو عمر في "الاستذكار": وعليه أكثر أهل العلم من السلف والخلف، وروي عن أم سلمة: "ألها سحدت على مرفقه؛ لرمد كان بها"، وعن ابن عباس: أنه أحاز ذلك، وعن عروة: أنه فعله، وليس العمل الاعلى ما روي عن ابن عمر، وقد روي عنه يوجوه مختلفة، ثم ذكرها، فقال في آخرها: وعليه العمل عند مالك وأصحابه وأكثر الفقهاء إلخ، وأما عند الحنفية، فقال في "الهداية": فإن لم يستطع الركوع والسحود أوماً إيماء، ولا يرفع للى وجهه شيء يسجد عليه؛ لقوله على إن قدرت على أن تسحد على الأرض، فاسجد، وإلا فأوم برأسك، فإن فعل ذلك، وهو يخفض رأسه أجزأه؛ لانعدام. وفي "البحر": لا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه، إن فعل وهو يخفض رأسه صح، وإن لم يخفض رأسه لم يجز؛ لأن الفرض في حقه الإيماء، ولم يوجد، فإن لم يخفض فهو حرام؛ لبطلان الصلاة، وقال تعالى: ﴿ولا تُبطِلُوا أعْمَالُكُم وعد:٣٢)، حقه الإيماء، ولم يوجد، فإن لم يخفض فهو حرام؛ لبطلان الصلاة، وقال تعالى: ﴿ولا تُبطِلُوا أعْمَالُكُم وعد:٣٢)، وفوجده يعلى كذلك، فقال: إن قدرت أن تسجد على الأرض فاسحد، وإلا فأوم برأسك، واستدل للكراهة في وحده يصلي كذلك، فقال: إن قدرت أن تسجد على الأرض فاسحد، وإلا فأوم برأسك، واستدل للكراهة في وحده يصلي كذلك، فقال: إن قدرت أن تسجد على الأرض فاسحد، وإلا فاوم برأسك، واستدل للكراهة في وحده المناه المنافع الذفول ما إذا كان يحمل إلى وجهه شيئاً يسجد عليه، بخلاف ما إذا كان موضوعاً على الأرض، يدل عليه ما في "الذخيرة" حيث نقل عن الأصل الكراهة في الأول، ثم قال: فإن كانت الوسادة موضوعة على الأرض، يدل عليه ما في "الذخيرة" حيث نقل عن الأصل الكراهة في الأول، ثم

٢٠٦ - مَالَكُ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ إذا جَاءَ الْمَسْجِدَ، وَقَدْ صَلَّى النَّاسُ، بَدَأَ بِالْمَكْتُوبَةِ، وَلَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا شَيْئًا.

٤٠٧ – مَالكُ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ، وَهُوَ يُصَلِّي،

كانت تسجد على مرفقة موضوعة بين يدها؛ لعلة كانت بها، و لم يمنعها رسول الله ﷺ من ذلك؛ فإن مفاد
 هذه المقابلة والاستدلال عدم الكراهة في الموضوع على الأرض المرتفع، ثم رأيت القهستاني صرح بذلك.

وقد صلى إلخ: الواو حالية "صلى الناس، بدأ" ﴿ الصلاة المكتوبة هكذا في أكثر النسخ، وفي بعضها: "بدأ بالمكتوبة"، والمعنى واحد، "ولم يصل قبلها شيء" قال الباجي: يريد أن الصلاة التي جاء لها وحضر وقتها، وصلاها الناس دونه لم يصل قبلها شيئًا، فيحتمل أن يريد لضيق الوقت، ويحتمل أن يفعل ذلك مع سعته. قال أبو عمر في "الاستذكار": قد ذهب إليه جماعة من أهل العلم قديمًا وحديثًا، ورخص آخرون في الركوع قبل المكتوبة إذا كان وقت يجوز فيه الصلاة النافلة، وكان فيه سعة ركعوا ركعتين تحية المسحد، ثم أقاموا الصلاة وصلوا، وكل ذلك مباح حسن إذا كان وقت تلك الصلاة واسعاً، قال مالك: من أتى مسجداً قد صلى فيه، فلا بأس أن يتطوع قبل المكتوبة إذا كان في سعة من الوقت، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، وكذلك قال الشافعي وداود بن على.

وهو إلح: أي الرجل "يصلي، فسلم" بفتح السين على بناء الفاعل، والضمير إلى ابن عمر الله المسلم، "فرد الرجل" المصلي "كلاماً" يعني أجاب السلام كلاماً، "فرجع إليه عبد الله بن عمر، فقال له، إذا سلم" بضم السين على بناء المجهول "على أحدكم، وهو يصلي" قال أبو عمر في "الاستذكار": أجمع العلماء على أنه ليس بواحب ولا بسنة أن يسلم على المصلي، واختلفوا هل يجوز أم لا؟ فذهب بعضهم لا يجوز؛ لحديث ابن مسعود؛ إذ سلم على النبي في وهو يصلي، فلم يرد عليه، فلما سلم قال: إن في الصلاة لشغلا، وقال آخرون حائز؛ لحديث صهيب قال: "كنت مع النبي في مسجد بني عمرو بن عوف، والأنصار يدخلون، وهو يصلي، فيسلمون عليه، فيرد عليهم إشارة بيده"، وتأوله بعضهم بأن إشارته في كانت أن لا تفعلوا، وهذا وإن كان محتملاً، فهو بعيد إلخ، وقال الحنفية بكراهة السلام على المصلي كما صرح به أهل الفروع من ابن عابدين وغيره، قال الحافظ في شرح حديث ابن مسعود: إن في الصلاة لشغلاً، وفي هذا الحديث كراهة ابتذاء السلام على المصلي؛ لكونه ربما شغل بذلك فكره، واستدعى منه الرد، وهو ممنوع منه، وبذلك قال حابر راوي الحديث، وكرهه عطاء والشعبي ومالك في رواية ابن وهب، وقال في "المدونة": لا يكره، وبه قال أحمد والجمهور. قلت: لكن أخرج أبو داود عن الإمام أحمد في شرح قوله في: لا غرار في صلاة ولا تسليم قال أحمد والجمهور. مشكل أيضاً؛ لما قد علمت أنه يكره عند الحنفية قولاً واحداً، ومنعه الإمام أحمد أيضاً، وقولان للإمام المحد أيضاً، وقولان للإمام مالك، وحكى ابن رسلان مذهب الشافعي: أنه لا يسلم عليه، فليت شعري من بقي في الجمهور.

فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَرَدَّ الرَّجُلُ كَلامًا، فَرَجَعَ إِلَيْهِ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ: إذَا سُلَّمَ عَلَى الله بْنُ عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ: إذَا سُلَّمَ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

٤٠٨ - مالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ، أَنه كَانَ يَقُولُ: مَنْ نَسِيَ صَلاةً، فَلَمْ يَذْكُرْهَا

ولمشر ببده: أي في رد السلام على الظاهر، ويُعتمل للمنع أيضاً قال العيني: ثم الأئمة اختلفوا في هذا الباب، فقال قوم: يرد السلام نطقاً، وهو المروي عن أبي هريرة، وجابر والحسن وسعيد بن المسيب وإسحاق وقتادة، ومنهم من قال: يستحب رده بالإشارة، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد، وأبو ثور، وقيل: يرد في نفسه، روي ذلك عن أبي حنيفة، وقال قوم: يرد بعد السلام، وهو قول عطاء والثوري والنخعي، وهو المروي عن أبي ذر، وأبي العالية، وبه قال محمد بن الحسن، وقال أبو يوسف: لا يرد لا في الحال ولا بعد الفراغ، وقالت طائفة من الظاهرية: إذا كانت الإشارة مفهمة قطعت عليه صلاته. قلت: ما حكى العلامة العيني عن الأئمة الثلاثة من استحباب الرد بالإشارة يخالفه ما قال ابن رشد، ومنع ذلك قوم بالقول، وأجازوا الرد بالإشارة، وهو مذهب مالك والشافعي، ومنع آخرون رده بالقول والإشارة، وهو مذهب النعمان. قلت: وهذا أوجه عندي؛ لما تقدم من ابن رسلان، والنووي من مذهب الشافعي: أن من سلم على المصلى لا يستحق الجواب، ولما تقدم عن "الروض" في مذهب الحنابلة: أن يرد بعد الصلاة استحباباً إلا أنه تقدم عن "المدونة": "وليشر بيده" لكن ابن رشد مالكي، فتأمل. وأما عندنا فقال في "البدائع": لا ينبغي للرجل أن يسلم على المصلي، ولا للمصلي أن يرد سلامه بإشارة ولا غير ذلك، أما السلام؛ فلأنه يشغل قلب المصلى عن صلاته، فيصير مانعاً له عن الخير، وأنه مذموم، وأما رد السلام بالقول أو الإشارة؛ فلأن رد السلام من جملة كلام الناس؛ لما روينا من حديث عبد الله بن مسعود، وفيه: أنه لا يجوز الرد بالإشارة؛ لأن عبد الله قال: "فسلمت عليه، فلم يرد"، فيتناول جميع أنواع الرد؛ ولأن في الإشارة ترك سنة اليد، وهي الكف؛ لقوله ﷺ: كفوا أيديكم في الصلاة غير أنه إذا رد بالقول فسدت صلاته؛ لأنه كلام، ولو رد بالإشارة لا تفسد؛ لأن ترك السنة لا يفسد الصلاة، ولكن يوجب الكراهة.

انه كان يقول إلى: هكذا في رواية "الموطأ" موقوفاً، واختلف في رفعه، ولو سلم وقفه، فهو في حكم المرفوع؛ لأنه مما يدرك بالقياس، وبسط الحافظ في "الدراية" في أقوال من أنكر رفعه، "من نسي صلاة" من الصلوات، "فلم يذكرها" أي الفائتة "إلا وهو" يصلي "مع الإمام" صلاة أخرى، فلا يقطع صلاته هذه، بل يتمها مع الإمام؛ لئلا يفوت فضيلة الجماعة ولا يبطل العمل، "فإذا سلم الإمام" وسلم هذا معه، "فليصل تلك الصلاة التي نسي" وهذا الأمر مجمع عليه، "ثم ليصل بعدها" أي بعد تلك الصلاة الفائتة يعيد الصلاة "الأحرى" التي صلاها مع الإمام، وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد، وقال الشافعي: يعتد بصلاته تلك، ويقضي الفائت خاصة، وهذه المسألة مبنية على مراعات الترتيب في الصلاة، قاله الباجي.

إلا وَهُو مَعَ الإِمَامِ، فَإِذَا سَلَّمَ الإِمَامُ فَلْيُصَلِّ الصَّلاةَ الَّتِي نَسِيَ، ثُمَّ لِيُصَلِّ بَعْدَهَا الأُخْرَى. ٤٠٩ – مَالِكَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حِبَّالَ، عَنْ عَمَّه وَاسع ابْنِ حَبَّانَ، أَنَّهُ قَالَ كُنْتُ أُصَلِّي، وَعَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ مُسْنِدٌ ظَهْرَهُ إِلَى جِدَارِ الْقِبْلَةِ، فَلَمَّا قَضَيْتُ صَلاتِي انْصَرَفْتُ إِلَيْهِ مِنْ قِبَلِ شِقِّي الأَيْسَرِ، فَقَالَ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَنْصَرِفَ عَنْ يَمِينِكَ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: رَأَيْتُكَ، فَانْصَرَفْتُ إِلَيْكَ، فَقَالَ عَبْدُ الله: فَإِنَّكَ قَدْ أَصَبْتَ، إِنَّ قَائِلًا يَقُولُ: انْصَرفْ عَنْ يَمِينِكَ، فَإِذَا كُنْتَ تُصَلِّي فَانْصَرفْ

فلما قضيت إلخ: أي أتممت صلاتي، "انصرفت إليه" أي إلى ابن عمر "من قبل" بكسر قاف ففتح موحدة أي من جهة "شقى الأيسر" علم منه أن ابن عمر ﴿ لَمْ يَكُن فِي مُواجِهِتُه، بِلَ كَانَ فِي الْجَانِبِ الأيسر، "فقال عبد الله بن عمر" رهم: اختبارًا لحاله وحوفًا منه أنه يرى الانصراف يسارًا أحق، كما أن بعضهم يرى الانصراف إلى اليمين، "ما منعك أن تنصرف عن" الصلاة إلى "يمينك، قال" واسع: "فقلت": ما قصدت الانصراف إلى اليسار خاصة، بل "رأيتك" جالساً على يساري، "فانصرفت إليك، فقال عبد الله" بن عمر: "فإنك قد أصبت" حيث رأيت الانصراف إلى كلا الجهتين جائزاً، ثم أراد ابن عمر رأيت النهه على ما قال بعضهم: من الانصراف إلى اليمين خاصة؛ لئلا يحتج به أحد بعد ذلك، فقال: "إن قائلاً" يعني بعضهم "يقول: انصرف" بصيغة الأمر "عن يمينك" وأخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" بسنده عن الحسن: أنه كان يستحب أن ينصرف الرجل من صلاته عن يمينه، قلت: ولا بعد في أن بعضهم كان يوجبه، فحق الإنكار عليه، ولما لم يصب هذا القائل رد عليه ابن عمر الله عليه، فانصرف: عن صلاتك "حيث شئت" أجمله أولاً، ثم فصله، فقال: "إن شئت عن يمينك، وإن شئت عن يسارك" قال أبو عمر: وأما انصراف المصلي، فالسنة أن ينصرف كيف يشاء، وأكثر العلماء على أنه لا فضل في الانصراف على اليمين، وأنه كالانصراف إلى الشمال سواء، ثم ذكر مؤيداته مرفوعاً وموقوفاً، قلت: واتفقت فقهاء الأمصار على أنه يستحب للإمام الانحراف عن جهة القبلة، وصرح به أهل الفروع من الأثمة، وورد في ذلك روايات كثيرة، منها: روايات الانصراف عن اليمين والشمال. ومنها: روايات استقبال المأمومين إذا قضى الصلاة وغيز ذلك، والطرق في تلك الروايات شهيرة في الصحاح والحسان، واختلف شراح الحديث ومشايخ الدرس في محامل تلك الروايات، فمنهم من حمل الروايات على التوسع، فقالوا: يتخير المصلي كيفما يجلس منحرفًا إلى الجهتين أو إلى القوم، وهو مختار مشايخي، ومختار "الذخيرة" كما تقدم عن العيني. وفي "البحر": إن كان إماماً، وكانت صلاة يتنفل بعدها، فإنه يقوم، ويتحول عن مكانه، والجلوس مستقبلاً بدعة، وإن كان لا يتنفل بعدها يقعد مكانه، وإن شاء انحرف يميناً أو شمالاً، وإن شاء استقبلهم بوجهه، إلا أن يكون بحذائه مصل إلخ، =

حَيْثُ شِئْتَ، إِنْ شِئْتَ عَنْ يَمِينِكَ، وَإِنْ شِئْتَ عَنْ يَسَارِكَ.

= وقال في "البدائع": إذا فرغ الإمام من الصلاة، فلا يخلو إما إن كانت صلاة لا تصلي بعدها سنة، أو كانت صلاة تصلى بعدها سنة، فإن كانت صلاة لا تصلي بعدها سنة كالفجر والعصر، فإن شاء قام، وإن شاء قعد في مكانه يشتغل بالدعاء، إلا أنه يكره المكث على هيئته مستقبل القبلة؛ لرواية عائشة: "أن النبي ﷺ لا يمكث في مكانه إلا مقدار أن يقول: اللهم أنت السلام" الحديث، وروي: حلوس الإمام في مصلاه بعد الفراغ مستقبل القبلة بدعة، ولأن مكثه يوهم الداخل أنه في الصلاة، فكان المكث تعريضاً لفساد اقتداء غيره به، فلا يمكث، ولكنه يستقبل القوم بوجهه إن شاء إن لم يكن بحذائه أحد يصلي؛ لما روي أنه ﷺ إذا صلى الفجر استقبل بوجهه أصحابه، وقال: هل رأى أحدكم رؤياً، وإن شاء انحرف؛ لأن بالانحراف يزول الاشتباه كما يزول بالاستقبال، وهو مخير إن شاء الحرف يمنة أو يسرة، هو الصحيح؛ لأن المقصود من الانحراف زوال الاشتباه. وقال ابن القيم: "وكان ﷺ إذا سلم استغفر ثلاثاً، وقال: اللهم أنت السلام" الحديث، و لم يمكث مستقبل القبلة إلا مقدار ما يقول ذلك، بل يسرع الانتقال إلى المأمومين، وكان ينفتل عن يمينه وعن يساره، ولا يُختص ناحية منهم دون ناحية. وفي العيني عن "التوضيح": إذا أراد الإمام أن ينتقل في المحراب، ويقبل على الناس للذكر والدعاء، حاز أن ينتقل كيف شاء، الأفضل أن يجعل يمينه إليهم، ويساره إلى المحراب، وقيل: عكسه، وبه قال أبو حنيفة إلخ، وإليه يشير تبويب ابن تيمية في "المنتقى"؛ إذ بوب أولاً الانحراف والاستقبال، ثم بوب جواز الانحراف يميناً وشمالًا، ومنهم من فرق بين محامل الروايات بأن حملوا روايات الانصراف على الذهاب إلى البيت، وقالوا: سنة الجلوس استقبال المأمومين، أو الانصراف إلى موضع الحاجة يمنة أو يسرة، وهو مختار بعض مشايخ الدرس، وإليه يظهر ميل القسطلاني؛ إذ شرح تبويب البخاري: باب الانفتال - أي لاستقبال المأمومين - والانصراف - أي لحاجة عن اليمين والشمال – والظاهر أنه أخذه عن كلام الزين بن المنير كما حكى عنه الحافظ؛ إذ قال: جمع أي البخاري في الترجمة بين الانفتال والانصراف؛ للإشارة إلى أنه لا فرق في الحكم بين الماكث في مصلاه إذا انفتل لاستقبال المأمومين، وبين المتوجه لحاجته إذا انصرف إليها. ومنهم من أول حديث سمرة: "إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه" إلى حديث البراء بلفظ: "أحبينا أن تكون عن يمينه، فيقبل علينا بوجهه"، قال الشوكان: يمكن الجمع بين الحديثين بأنه كان تارة يستقبل جميع المؤتمين، وتارة يستقبل أهل الميمنة، أو يجعل حديث البراء مفسراً لحديث سمرة، فيكون المراد أقبل علينا أي على بعضنا، أو أنه كان يصلي في الميمنة، فقال ذلك باعتبار من يصلي في جهة اليمين. والأوجه عندي كما يظهر من ملاحظة الروايات الواردة في الباب: أن الانصراف هو التحول عن الصلاة لا يختص بالجلوس منحرفاً، ولا بالذهاب إلى موضع الحاجة، بل هو أعم منهما، وكان من عادته الشريفة 🎉 انحرف، فإن كان إذ ذلك شيء يتعلق بالكلام مع القوم كما في صلاة الصبح؛ إذ يسأل عنهم الرؤيا، وكما في صبيحة الحديبية؛ إذ أخبرهم ما قال ربنا سبحانه وتقدس: أصبح مؤمن به وكافر، وإليه يشـــير كلام الحافظ المتقدم؛ 🕒 ٤١٠ - مَالَكُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ لَمْ يَرَ بِهِ
 بَأْسًا، أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ الله بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَأْصَلِّي فِي عَطَنِ الإِبلِ؟ فَقَالَ: عَبْدُ الله:
 لا وَلَكِنْ صَلِّ فِي مُرَاحِ الْغَنَم.

= إذ قال: فعلى هذا يختص بمن كان في مثل حاله و من قصد التعليم والموعظة، وإليه أشار تبويب البيهقي؛ إذ قال الإمام: يقبل على الناس بوجهه إذا سلم، فيحدثهم في العلم وفيما يكون حيراً، وإن لم يكن هناك شيء يتعلق بالقوم يتحرف يميناً وشمالاً، أعم من أن يجلس منحرفاً أو يذهب إلى موضع حاجته، ولا شك في أن روايات الانصراف تتناول الحالين معاً، وبعضها يختص بحال دون حال؛ فإن رواية البراء المذكورة ليس فيها إلا الجلوس منحرفاً إلى اليمين.

أأصلي إلخ: بالهمزتين في أكثر النسخ، الأولى استفهامية، وفي بعض النسخ بحذف حرف الاستفهام، "عطن الإبل" قال في "الاستذكار": عطن الإبل بروكها عند سقيها؛ لأنها في سقيتها لها شربتان، ترد الماء فيها مرتين، فموضع بروكها بين الشربتين هو عطنها لا موضع مبيتها، وموضع مبيتها مراحها كما مراح الغنم موضع مقيلها، وموضع مبيتها. وقال المحد: العطن محركة وطن الإبل، ومبركها حول الحوض، ومربض الغنم حول الماء جمعه أعطان، كالمعطن جمعه معاطن. وقال القاري: جمع عطن، وهو مبرك الإبل حول الماء، قاله الطيبي. وقال ابن عبد الملك: جمع معطن بكسر الطاء، وهو الموضع الذي تبرك فيه الإبل عند الرجوع عن الماء، ويستعمل في الموضع الذي تكون فيه الإبل بالليل أيضاً، ويؤيده حديث مسلم: "نمي عن الصلاة في مبارك الإبل إلخ". "فقال عبد الله بن عمرو: لا" أي لا تصل فيها، قال الباجي: لا خلاف بين العلماء في كراهية الصلاة في عطن الإبل. قلت: وكذلك عند الحنفية كما صرح به ابن عابدين وغيره، وسيأتي الخلاف في أنه هل يصح الصلاة أم لا؟ "ولكن صل" بصيغة الأمر "في مراح الغنم" بضم الميم: مجتمعها في آخر النهار، وموضع مبيتها، زاد عمرو حكم مراح الغتم مع أنه لم يكن في السؤال كيفية على الفرق بينهما، قال في "الاستذكار": تنازع العلماء في المعني الذي ورد له هذا الحديث من الفرق بينهما، فقال بعضهم: كان يستثر بما عند الخلاء، وقال آخرون: إنها لا تستقر في عطنها، ولها إلى الماء بزوغ، فربما قطعت على المصلى صلاته، وهجمت عليه، واعتلوا بما في بعض الأحاديث، فإتما جن خلقت من الشياطين أو خلقة الشياطين وغير ذلك من الروايات، والزرقاني ضعف الأول ورجح الثاني، قال الباجي: فعلى الأول تجوز الصلاة إذا أمنت النجاسة ببسط ثوب أو تيقن طهارة، وقال بعضهم: لأنما خلقت من الشياطين كما ورد، وعلى هذا فيمنع الصلاة بكل وجه، قد روى ابن القاسم عن مالك: لا يصلي فيها وإن لم يجد غيرها وإن بسط ثوباً، وقال بعضهم: إن المنع من ذلك أن نفارها جناية، فيمنع إتمام صلاته، فعلى هذا لا يصلي فيها ما دامت فيها، وإن تيقنت الطهارة، ويصلي بعد أن تزول عنها، وقال قوم: المنع لثقل رائحتها، –

٤١١ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَلَّهُ قَالَ: مَا صَلاةٌ يُخْلَسُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهَا؟ ثُمَّ قَالَ سَعِيدٌ: هِيَ الْمَغْرِبُ إِذَا فَاتَتْكَ مِنْهَا رَكْعَةٌ. قال مالك: وَكَذَلكَ سُنَّةُ الصَّلاة كُلُّهَا.

= والصلاة سنت لها النظافة وتطبيب المساجد بسببها، وبسط العلامة العيني الكلام على ألفاظ الروايات في الباب وطرقها، ثم قال: فهذا يدل على أن الإبل خلقت من الجن على الصحيح من الأقوال، وعن هذا قال يجيى بن آدم: حاء النهي من قبل أن الإبل يخاف وثوبها، ألا ترى أنه يقول: إنها حن ومن حن خلقت؟ واستصوب هذا أيضاً القاضى عياض.

أنه قال ما إلخ: استفهامية بمعني أي "صلاة يجلس" ببناء المجهول "في كل ركعة منها" قاله على وجه الاختبار لأصحابه وتدريبهم في المسائل، وهذا باب من أبواب آداب العالم والمتعلم، وبوب البحاري في صحيحه طرح الإمام المسألة على أصحابه؛ ليختبر ما عندهم من العلم، وأورد فيه حديث ابن عمر 🧀 قال النبي ﷺ: إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها. حدثوني ما هي؟ الحديث. "ثم قال سعيد" بنفسه إذا لم يجب أصحابه: إنما "هي المغرب إذا فاتتك منها ركعة" فيجلس في كل ركعة منها، ولا خلاف بين العلماء في ذلك، قاله ابن عبد البر والزرقاني، وزادا: وكذلك إذا فاتتك منها الركعتان، وأدركت مع الإمام ركعة واحدة فقط عند جمهور العلماء. وكذلك سنة إلخ: يشكل هذا العبارة حداً؛ لأن الصلاة الرباعية لا يجلس في كل ركعة منها بفوت ركعة منها، واختلف النسخ في ذكر هذه العبارة، ففي النسخ الهندية ذكرت قبل ذلك، قال مالك: وكذلك إلخ، فعلم أن ذلك من كلام الإمام مالك، وليست لفظة: "قال مالك" في النسخ المصرية، بل هي مذكورة في ذيل أثر ابن المسيب، واختلف شراح "الموطأ" أيضاً، فجعلها ابن عبد البر في "الاستذكار" قول سعيد بن المسيب، وتبعه الزرقاني، فقالا: أما قول سعيد: "وكذلك سنة الصلاة كلها" إنما أراد أن سنة الصلاة كلها إذا فاتت منها ركعة أن تقعد إذا قضاها؛ لأنها آخر صلاته إلخ، وبهذا شرحه الباجي، إلا أنه جعلها قول مالك، فقال: أما قول مالك: وكذلك سنة الصلاة كلها يعني أن من فاته من الصلاة أي صلاة كانت ركعة، فإنه يجلس فيها؛ لأنما آخر صلاته ومحل لجلوسه لسلامه. فعلى هذه الأقوال كلها يكون التشبيه لمجرد الجلوس في آخر الصلاة، لا في أن يجلس في كل ركعة، وزاد ابن عبد البر احتمالاً آخر، فقال: ويحتمل أن يكون أراد بقوله: "وذلك سنة الصلاة كلها" أي سنة صلاة المغرب وحدها الجلوس في كل ركعة منها لمن فاتته منها ركعة أي وأدرك منها ركعة، والله أعلم. والأوجه عندي: أن التشبيه في مجرد الجلوس بإتباع الإمام، وإن لم يكن هذا موضع حلوس المأموم، وهذا سنة الصلوات كلها، فمن فاتته ركعة من الرباعية وغيرها، يجلس في ثانية الإمام اتباعاً له، وكذلك من أدرك ركعة من الرباعية وغيرها، يجلس حيث ما يجلس الإمام.

جَامِعُ الصَّلاةِ

217 - مَالَكُ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ الزُّبَسِيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرَقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يُصَلِّي، وَهُو حَامِلٌ أَمَامَةَ بِنْتَ زَيْنَبَ إِنْكِ قَتَادَةَ الأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ وَلَا يَعْاصِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا.

وهو إلى: الواو حالية "حامل" المشهور في الروايات تنوينه ونصب "أمامة"، وروي بالإضافة، والمراد الحمل على العنق، ولذا بوب البخاري في صحيحه، وصرح به في رواية "مسلم" من طريق بكير بن الأشج، عن عمرو ابن سليم، ورواه عبد الرزاق عن مالك بلفظ: "على عاتقه"، وكذا لمسلم وغيره من طرق أخرى، ولأحمد من طريق ابن جريج: "على رقبته" كذا في "الفتح"، "أمامة" - بضم الهمزة، وتخفيف الميمين - بنت أبي العاص القرشية، كانت صغيرة في عهده في، وتزوجها على في بعد فاطمة بوصية منها، "بنت زينب" بفتح المضاف أو بكسرها بالاعتبارين في أمامة، والإضافة بمعنى اللام، فيصح عطف ما سيأتي من لفظ: "ولأبي العاص"، "بنت رسول الله في أكبر بناته في، وأول من تزوج منهن ولدت، ولرسول الله في ثلاثون سنة، وشذ من قال: لا اعتبار به بألها لم تكن أكبر بناته، وليس بشيء، إنما الاعتلاف بين القاسم وزينب أيهما ولد قبل الآخر، تزوجها ابن خالتها أبو العاص، "ولأبي العاص" بالياء في نسخة "الزرقاني" و"التنوير" وغيرها من النسخ المصرية، وبدونها في خلتها أبو العاص، "ولأبي العاص" بالياء في نسخة "الزرقاني" و"التنوير" وغيرها من النسخ المصرية، وبدونها في النسخ الهندية. قال الكرماني: عطف على ما هو مقدر في المعطوف عليه كما تقدم، وأشار ابن العطار إلى أن حكمة ذلك كون والد أمامة إذ ذاك مشركاً، فنسبت إلى أمها؛ تنبيهاً على أن الولد ينسب إلى أشرف أبويه ديناً ونسباً، ثم بين أنها بنت أبى العاص؛ تبييناً لحقيقة نسبها.

فإذا سجد وضعها: كذا لمالك، ولمسلم والنسائي وابن حبان بأسانيدهم عن عامر: "إذا ركع وضعها"، "وإذا قام" أي عن السجود "حملها"، ولمسلم: "فإذا قام أعادها"، ولأبي داود بطريق المقبري، عن عمرو بن سليم: "حتى إذا أراد أن يركع أخذها، فوضعها، ثم ركع وسجد، حتى إذا فرغ من سجوده، وأقام، أخذها فردها مكالها" قال القرطبي: اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث، والذي أحوجهم إلى ذلك أنه عمل كثير ظاهراً، قال أبو عمر: لا أعلم خلافاً أن مثل هذا مكروه، فيكون إما في النافلة وإما منسوخاً، كذا في "حاشية الزيلعي" على "الكنز"، وقال الحافظ: روى عبد الله بن يوسف عن مالك: أن الحديث منسوخ، وقال ابن عبد البر: لعله نسخ بتحسريم العمل، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال، والقصة كانت بعد قوله على: إد في الصلاة لشعلا؛ ح

١٦٣ - مَالِكُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله اللَّ قَالَ: "يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلاةِ الْعَصْرِ،

= لأن ذلك كان قبل الهجرة، وهذه القصة كانت بعد الهجرة قطعاً بمدة مديدة، وذكر عياض عن بعضهم أن ذلك كان من بحصائصه؛ لكونه كان معصوماً من أن تبول، وهو حاملها، ورد بأن الأصل عدم الاعتصاص، وفي "التوشيح" للسيوطي: المختلف في هذا الحديث، فقيل: إنه من الخصائص، وقيل: منسوخ، وقيل: خاص بالضرورة، وقيل: محمول على قلة العمل، وهو الأصح. وفي "المدر المختار": يكره حمل الطفل، وما ورد نسخ بحديث: إن في الصلاة لشغلاً، قال ابن عابدين: قوله: "حمل الطفل" أي لغير حاجة، وقوله: "ما ورد" أي في الصحيحين من حديث أمامة، أحيب عنه بأجوبة، منها: ما ذكره الشارح: أنه منسوخ بحديث: إن في الصلاة لشغلاً، ورد بأن الحديث قبل الهجرة، وقصة أمامة بعد الهجرة، ومنها: ما في "البدائع": أنه لم يكره منه الشائع الأنها؛ لعدم من يحفظها، أو للتشريع بالفعل أن هذا غير مفسد، ومثله أيضاً لا يكره في زماننا لواحد منا فعله عند الحاجة، أما بدونها فمكروه.

يتعاقبون فيكم إلح: [أي تأتي طائفة عقب طائفة] قال الحافظ: أي المصلين أو مطلق المؤمنين، وضعف العيني الثاني وعين الأول؛ للفظ صلاة الفحر وصلاة العصر، والمعنى: تأتي عندكم طائفة عقب طائفة، ثم تعود الأولى عقب الثانية، قال ابن عبد البر: وإنما يكون التعاقب بين طائفتين أو رجلين، يأتي هذا مرة ويعقبه هذا، ومنه تعقيب الجيوش، "ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" بالتنكير فيهما؛ لإفادة أن الثانية غير الأولى، كما قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْمُسْرِ يُسْراً والشرح: ٢). لن يغلب عسر يسرين، واختلف في المراد من الملائكة، فنقل عياض وغيره عن الجمهور ألهم الحفظة، وتردد فيه ابن بزيزة، وقال القرطبي: الأظهر عندي ألهم غيرهم، وقواه الحافظ بأنه لم ينقل أن الحفظة يفارقون العبد، ولا أن حفظة الليل غير حفظة النهار، وبأنه لو كانوا هم الحفظة لم يقع الاكتفاء في السؤال منهم عن حالة الترك دون غيرها.

ويجتمعون إلخ: قال الزين بن المنير: التعاقب مغاير للاجتماع، لكن ذلك منزل على حالين، قال الحافظ: وهو ظاهر. ثم قال ابن عبد البر: الأظهر ألهم يشهدون معهم الصلاة في الجماعة، واللفظ محتمل للحماعة وغيرها. وكذا قال العيني: الظاهر احتماعهم في الصلاة "في صلاة العصر" قبل: ذكر العصر وهم في الرواية؛ لما ثبت في طرق كثيرة: أن الاحتماع في الفجر من غير ذكر العصر، كما في الصحيحين عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. "وصلاة الفجر" أي الصبح، قال عياض: الحكمة في احتماعهم في هاتين الصلاتين لطف من الله تعالى بالعباد؛ لتكون شهادهم لهم بأحسن الشهادة، قال الحافظ فيه: إنه رجح ألهم الحفظة، ولا شك إن الذين يصعدون كانوا مقيمين عندهم مشاهدين لأعمالهم في جميع الأوقات.

وَصَلاةِ الْفَحْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ".

٤١٤ - مَالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَتْ عَائِشَةُ:.....

ثم يعوج إلج: أي يصعد إلى السماء، من عرج يعرج عروجاً، من نصر ينصر، والعروج: الصعود، يقال: عرج يعرج عرجاناً: إذا عجز عن شيء أصابه، وعرج يعرج عرجاً: إذا صار أعرج، وعرج تعريجاً: إذا أقام، كذا في "العيني"، "الذين باتوا فيكم، فيسالهم" ربحم عزوجل، "وهو" سبحانه وتعالى "أعلم بهم" أي بالناس من الملائكة، فحذف صلة أفعل التفضيل، واختلف في سبب الاختصار على سؤال الذين باتوا دون الذين ظلوا، فقيل: من الاكتفاء بذكر أحد المثلين عن الآخر، كقوله تعالى: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَ ﴾ (النحل: ٨) أي والبرد، وحكمة الاقتصار على الليل؛ لكونه مظنة المعصية، فلما لم يقع فيه مع دواعي الفعل من الإخفاء ونحوه كان النهار أولى بذلك، وقيل: استعمل لفظ "بات" في محل "أقام" مجازاً، كما يدل عليه رواية النسائي بطريق موسى بن عقبة، عن أي الزناد بلفظ: "ثم يعرج الذين كانوا فيكم"، فعلى هذا لم يقع في المتن اختصار ولا اختصار، ووجه الحافظ في "الفتح" بوجوه كثيرة، فارجع إليه.

كيف توكتم إلخ: فيه إيماء إلى أن الأعمال بالخواتيم، ثم السؤال مع أنه عزوجل أعلم بهم إظهاراً لمسرته، أو استدعاء لشهادهم لبني آدم بالخير، أو إظهاراً للحكمة في خلق الإنسان في مقابلة من قال: ﴿ أَتَمُّعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدَّمَاءَ ﴾ (البقرة:٣٠). "فيقولون" أي الملائكة: "تركناهم وهم يصلون" الواو للحال، وظاهر اللفظ: ألهم فارقوهم عند شروعهم في العصر، سواء ثمت أم منع مانع من إتمامها، وسواء شرع الجميع أم لا؛ لأن المنتظر في حكم المصلي، ويحتمل أن يكون المراد بقولهم: "وهم يصلون" أي ينتظرون صلاة المغرب، وقال ابن التين: الواو للحال أي تركناهم على هذه الحال، ولا يلزم منه ألهم فارقوهم قبل انقضاء الصلاة، "وآتيناهم وهم يصلون" زاد ابن حزيمة: فاغفر لهم يوم الدين ثم أجابت الملائكة بأكثر مما سئلوا عنه؛ لعلمهم أن السؤال يستدعي التعطف، ولم يراعوا الترتيب الوجودي، إذ بدءوا بالترك قبل الإتيان؛ لألهم طابقوا السؤال؛ إذ قال تعالى: "كيف تركتم"، ولأن المخبر به صلاة العباد، والأعمال بخواتيمها.

قال إلخ: في مرضه الذين توفي فيه لما اشتد مرضه واستقر في بيت عائشة: "مروا" بضمتين بالتخفيف من غير همز أمر، "فليصل" بسكون اللام الأولى، ويروى بكسرها مع زيادة ياء مفتوحة بعد الثانية أي بلغوا له قولي: فليصل "للناس" باللام، وفي رواية: بالباء، والمعنى واحد، قال الحافظ: والصلاة هي العشاء، "فقالت عائشة: إن أبا بكر يا رسول الله"! رحل أسيف، كما في رواية للصحيحين، أي كثير الحزن رقيق القلب لا يملك البكاء "إذا قام في مقامك" أي للإمامة، =

إِنَّ أَبَا بَكْرٍ يَا رَسُولَ الله! إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعْ النَّاسَ مِنْ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ، فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ"، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ"، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ، لَمْ يُسْمِعْ النَّاسَ مِنْ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ، فَفَعَلَتْ حَفْصَةً، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "إِنَّكُنْ لأَنْتُنَ صَوَاحِبُ يُوسُف، مُرُوا لللهَ عَلَيْ: "إِنَّكُنْ لأَنْتُنَ صَوَاحِبُ يُوسُف، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ.".

- وفي رواية في الصحيح: "فقالت عائشة: إنه رجل رقيق إذا قرأ غلبه البكاء"، "لم يسمع" بضم الياء وإسكان السين من الإسماع "الناس" بالنصب على المفعولية أي لا يبلغهم صوته؛ لكثرة البكاء "من البكاء" أي لرقة قلبه، ولفظة "من" أجلية، "فمر" أمر من الأمر "عمر" بن الخطاب على "فليصل" بكسر اللام الأولى، وبعد الثانية ياء مفتوحة، وفي رواية: بلا ياء، وإسكان اللام الأولى، قلت: وأكثر النسخ على الثاني "للناس" باللام والباء، "فقال يخين مثل مقالته الأولى.

قالت عائشة: لما رأت النبي لل يقبل قوفها، وكان يحملها على كثرة المراجعة ما في "مسلم": "قالت: لقد راجعت رسول الله لله في ذلك، وما حملني على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رحلاً قام مقامه أبداً، وإلا إني كنت أرى أنه لن يقوم مقامه أحد إلا تشايم الناس به، فأردت أن يعدل ذلك رسول الله في عن أبي بكر في القلت لحفصة" بنت عمر زوج النبي في: "قولي له في: إن أبا بكر إذا قام مقامك لم يسمع الناس" قراءته "من البكاء" كما تقدم، "فمر عمر فليصل" بسكون اللام الأولى وحذف الياء "للناس، ففعلت حفصة" ذلك "فقال رسول الله في" زاد البخاري: منه اسم فعل بمعني اكففي "إنكن لأنتن صواحب" جمع صاحبة على خلاف القياس، ويختمل أن يراد به زليخا فقط، كما يقال: فلان يميل إلى النساء وإن كان مال إلى واحدة، ويحتمل أن يراد به من مناسوة جمعه، والمراد به زليخا فقط، ووجه المشابحة بينهما في ذلك: أن زليخا استدعت النسوة فقط، كما أن صواحب صيغة جمع، والمراد به زليخا فقط، ومرادها أن لا تشاءم الناس به، كما صرحت هي فيما بعد صرف الإمامة عن أبيها؛ لكونه لا يسمع القراءة لبكائه، ومرادها أن لا تشاءم الناس به، كما صرحت هي فيما بعد ضرف الإمامة بينهن وبين حفصة وعائشة، وقال العيني: أي مثل صواحبه في النظاهر على ما يردن من فحينذ يكون المشابحة بينهن وبين حفصة وعائشة، وقال العيني: أي مثل صواحبه في التظاهر على ما يردن من فحينذ يكون المشابحة بينهن إليه، وذلك لأن عائشة وحفصة بالغتا في المعاودة إليه في كونه أسيفاً لا يستطيع ذلك.

فَقَالَتْ حَفْصَةُ لعَائشَةَ: مَا كُنْتُ لأُصِيبَ منْك خَيْرًا.

٥١٥ - مَالك عَنْ ابْن شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْتِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عَدِيٍّ ابْنِ الْخِيَارِ، أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ الله ﷺ جَالِسٌ بَيْنَ ظَهْرَانِي النَّاسِ؛ إذْ جَاءَهُ رَجُلُ، وَسُولُ الله عَلَيْ مَالك عَناد بن مالك فَسَارَّهُ، فَلَمْ نَدْرِ مَا سَارَّهُ به، حَتَّى جَهَرَ رَسُولُ الله ﷺ فَا إِذَا هُوَ يَسْتَأَذِنهُ فِي الله عَلَيْ عَلَيْ الله عَلْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ الله عَلَيْ عَلَا عَلَيْ عَلَى عَلَيْ عَ

قتل رَجُل مِنْ الْمُنَافِقِينَ، . . مالك بن دخنم

فقالت حفصة إلخ: قال الحافظ: وإنما قالت حفصة؛ لأن كلامها صادف المرة الثالثة من المعاودة، وكان النبي الله يراجع بعد ثلاث، فلما أنكر الله وحدت حفصة في نفسها من ذلك؛ لكون عائشة هي التي أمرتها بذلك، ولعلها تذكرت ما وقع لها معها أيضاً في قصة المغافير، ثم استدل الصحابة الله بذلك على أنه أولى بالخلافة، ولذا قال عمر هم يوم السقيفة للأنصار: أنشدكم الله هل تعلمون أنه الله أمر أبا بكر أن يصلي بالناس؟ قالوا: نعم، قال: أيكم تطيب نفسه بذلك، قال ابن مسعود: قال: أيكم تطيب نفسه بذلك، قال ابن مسعود: فكان رجوع الأنصار لكلام عمر عب قال العيني: واستدل بالحديث على أن الأحق بالإمامة هو الأعلم، واختلف العلماء فيمن أولى بالإمامة، فقالت طائفة: الأفقه، وبه قال أبو حنيفة ومالك والجمهور، وقال أبو يوسف وأحمد وإسحاق: الأقرأ، وهو قول ابن سيرين وبعض الشافعية، ولا شك في احتماع هذين الوصفين في حق الصديق هم، ثم بسط العيني الكلام على ذلك أشد البسط.

ظهراني الناس إلخ: هكذا في النسخ الموجودة من الهندية والمصرية والسيوطي والزرقاني، إلا في هامش "المنتقى"، ففيها: "بين ظهراني الناس. وقال الجد: هو بين ظهريهم وظهرانحم ولا تكسر النون، وبين أظهرهم أي وسطهم، ومعظمهم. بين ظهراني الناس. وقال المجد: هو بين ظهريهم وظهرانحم ولا تكسر النون، وبين أظهرهم أي وسطهم، ومعظمهم. وفي "المجمع": بين ظهرانيهم - بفتح ظاء، وسكون هاء، وفتح نون - أي أقام بينهم على سبيل الاستظهار، والاستناد إليهم، زيدت ألف ونون مفتوحة تأكيداً، أي ظهر منهم قدامه، وظهر وراءه، فهو مكفوف من جانبيه، وبجوانبه إذا قيل: بين أظهرهم، ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين القوم مطلقاً. "إذ جاءه رجل" قال الزرقاني: هو عتبان بن مالك، ورد عليه الحافظ في "الفتح"، "فساره" أي تكلم معه على بالسر، "فلم يدر" ببناء المجهول على ما ضبطه الزرقاني، وفي النسخ الهندية: "فلم ندر"، بصيغة المتكلم ببناء الفاعل، "ما ساره على به حتى حهر رسول الله على أذا هو" أي المتكلم بالسر "يستأذنه" في قتل رجل من المنافقين" والنفاق: هو إظهار الإيمان وإيطال الكفر.

فَقَالَ له رَسُولُ الله ﷺ حِينَ جَهَرَ: "أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنَّ لا إِلَهَ إِلَّا الله، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله؟" قَالَ الرَّجُلُ: بَلَى ولا شَهَادَةَ لَهُ، فَقَالَ: أَلَيْسَ يُصَلِّي؟ قَالَ: بَلَى، وَلا صَلاةَ بالقلب لَهُ، قَالَ ﷺ "أُولَئكَ الَّذينَ نَهَاني الله عَنْهُمْ".

٢١٦ - مَالِكُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاء بْن يَسَارِ: أَنَّ رَسُولَ الله عَنْ قَالَ: "اللَّهُمَّ لا تَجْعَلْ قَبْرِي وَتَنَا يُعْبَدُ، اشْتَدَّ غَضَبُ الله عَلَى قَوْمِ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدً".

فقال له إلخ: أي للسار "رسول الله ﷺ حين جهــر" في جوابه: "أليس يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله؟، فقال" الرجل: "بلي" يشهد "و"لكن "لا شهادة له"؛ لأنها بالظاهر فقط لا باعتبار الحقيقة، "فقال" ﷺ: "أليس يصلي؟ قال" الرجل السار: "بلي" يصلي "و"لكن "لا صلاة له" حقيقة؛ لأنما بالظاهر فقط، فقصد النبي ﷺ بسؤاله المعابي المبيحة لدمه من ترك إظهار الشهادتين، وتأبيه عن الصلاة، فلما قال: إنه يظهر الشهادتين ويقيم الصلاة، "قال ﷺ: أولائك الذين نماني الله عنهم" و لم ينظر إلى قوله: "ولا شهادة له ولا صلاة له"؛ لأن القائل بذلك لا طريق له إلى معرفة ما في قلبه، قاله الباجي، فقال ﷺ: أولائك الذين نماني الله عنهم أي عن قتلهم، قال الباجي: أي لمعني الإيمان، وإن جاز أن يلزمهم القتل بعد ذلك بما يلزم سائر المسلمين من وجوب القصاص والحدود. قلت: هذا على ما حملوه من كونه مسلماً، ولذا قيل في تفسيره: إنه مالك بن دخشم، ولفظ البخاري في قصة مالك: "فقال بعضهم: ذلك منافق لا يحب الله ورسوله، فقال رسول الله ﷺ: لا تقل ذلك إلا تراه قد قال: لا إله إلا الله يريد بدلك وحه الله، فهذا شهادة من النبي ﷺ بإسلامه.

وثنا إلخ: قال المحد: الوثن محركة الضم، جمعه: وثن وأوثان، وفي "المجمع": الوثن: هو كل ما له حثة معمولة من الجواهر أو الخشب والحجارة، كصورة الآدمي، والصنم: الصورة بلا جثة، وقيل: هما سواء، وقد يطلق الوثن على غير الصورة، ومنه حديث عدى: "قدمت عليه ﷺ، وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: ألق هذا الوثن عنك. وقال الراغب: الوئن واحد الأوثان، هو حجارة كانت تعبد. "يعبد" ببناء المجهول أي لا تجعل قبري مثل الوثن في تعظيم الناس، وعودهم للزيارة بعد البدء، واستقبالهم نحوه في السجود، قاله القاري، قلت: والمراد هو ذاك الأخير؛ لرواية ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، قال: قال رسول الله ﷺ: اللهم لا تجعل قبري وثنًا يصلي إليه، اشتد غضب الله الحديث، قال الباجي: دعاؤه ﷺ أن لا يجعل قبره وثنًا يعبد؛ تواضعًا والتزاماً للعبودية لله تعالى، وإقراراً بالعبودية، وكراهية أن يشركه أحد في عبادته، وعن مالك: أنه كره لذلك أن يدفن في المسجد. "اشتد" استيناف كأنه قيل: لم تدعو بهذا الدعاء، فأجاب بقوله: "اشتد غضب الله على قوم" وهو اليهود والنصاري كما سيأتي، أراد بذلك عذاب قوم، "اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد"، وفي المتفق عليه: = ٤١٧ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ الأَنْصَارِيِّ: أَنَّ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ يَؤُمُّ قَوْمَهُ، وَهُوَ أَعْمَى، وَأَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: إِنَّهَا تَكُونُ الظَّلْمَةُ وَالْمَطَرُ وَالسَّيْلُ، وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَر، فَصَلِّ يَا رَسُولَ الله!

وهو أعمى إلح: أي حين لقيه محمود، وسمع منه الحديث، لا حين سؤاله النبي من بل كان إذ ذاك قريب العمى، كما بسطه الزرقاني تبعاً للحافظ، وذكر الروايات المحتلفة في ذلك، وفيه حجة لجواز إمامة الأعمى، قال ابن حجر: لا نزاع فيه، إنما النزاع في أنه أولى من البصير أو عكسه، قال في "البدائع": من يصلح للإمامة في الجملة كل عاقل مسلم، حتى تجوز إمامة العبد والأعرابي والأعمى وولد الزنا، "وأنه قال" يوم الجمعة، كما في رواية الطبراني، وفيه: "أنه أتاه يوم السبت" قاله الحافظ؛ "لرسول الله عن ظاهره مشافهة، وهو ظاهر رواية الليث: "أنه أتى رسول الله عن أنه أتله مرة، وبعث إليه أخرى، إما متقاضياً وإما مذكراً، "إلها تكون" موانع له عن نفسه مجازاً، والأوجه: أنه أتاه مرة، وبعث إليه أخرى، إما متقاضياً وإما مذكراً، "إلها تكون" موانع له عن الحضور في المسجد الذي يؤم فيه، وعن شهود صلاة الجماعة، ثم ذكر أربعة موانع، وإن كفى كل واحد منها في عذر ترك الجماعة ليبين كثرة موانعه، فقال: "الظلمة والمطر والسيل" يعني سيل الماء في الوادي، وفي رواية الليث: "وأنا أصلي لقومي، فإذا كانت الأمطار سال الوادي الذي بيني وبينهم، لم أستطع أن آتي مسجدهم، فأصلي المراء من غير تقييد، قاله أبو عمر، وفيه إخبار المراء عن نفسه من عاهة، وليس يكون من الشكوى.

فِي بَيْتِي مَكَانًا أَتَّخِذْهُ مُصَلِّى، قال: فَجَاءَهُ رَسُولُ الله ﷺ،......

£ 4 A

مكاناً إلى: بالنصب على الظرفية أو على نزع الخافض أي في مكان "أتخذه" بالجزم في جواب الأمر، وبالرفع، والجملة في محل نصب صفة "مكاناً" أو مستأنفة لا محل لها "مصلى" بالميم موضعاً للصلاة، وفيه التبرك بمصلى الصالحين ومساجد الفاضلين، وكان ابن عمر في يتحرى مواضع صلاته في وفيه أيضاً جواز أتخاذ موضع معين للصلاة، ولا يخالفه ما أخرجه أبو داود عن عبد الرحمن بن شبل مرفوعاً: لهى أن يوطن الرحل المكان في المسجد كما يوطن البعير؛ لأن النهي يختص بما يؤدي إلى الرياء والسمعة، كما جزم به العيني، أو يخله بالخشوع، كما في "البحر"؛ إذ قال: ويكره تخصيص مكان في المسجد لنفسه؛ لأنه يخل بالخشوع، أو المراد بالنهي إيطان كما في المسجد؛ فإن المساجد لم تبن للإيطان كما حكاه ابن رسلان، أو هو مخصوص بالمسجد؛ لئلا يزاحم من سبقه؛ أبن مين مناخ من سبق، كما احتاره في "البذل"، وهو الأوجه عندي، وقيل: غير ذلك، ويؤيده حديث الباب أمره في أن يبني المساجد في الدور.

قال فجاءه إلخ: أي بيته "رسول الله ﷺ"، ومعه أبو بكر وعمر ونفر من أصحابه، كما في الروايات التي ذكرها الحافظ، وفيه: أنه من دعا من الصلحاء إلى شيء يتبرك به منه، فله أن يجيب إليه إذا أمن العجب، "فقال: أين تحب أن أصلي" من بيتك، "فأشار" عتبان "له" ﷺ "إلى مكان" معين "من البيت" أي إلى موضع يحب أن يتخذه مصلى، وفي رواية الليث: "فلم يجلس حين دخل البيت، ثم قال: أين تحب أن أصلى من بيتك، فأشرت له إلى ناحية من البيت، فقام، فكبر"، وهذا بخلاف ما وقع منه ﷺ في بيت مليكة: "جلس فأكل، ثم صلى"؛ لأنه هناك دعى إلى طعام، فبدأ به، وههنا دعى إلى الصلاة، فبدأ بها، فصلى فيه رسول الله ﷺ، وفي روية الليث: "فقام، فكبر، فقمنا، فصففنا، فصلى ركعتين، ثم سلم"، وفيه حجة للجمهور في إمامة الزائر، وقال إسحاق: لا يصلي أحد بصاحب المنزل وإن أذن صاحب المنزل؛ لحديث أبي عطية، قال: كان مالك بن حويرث يأتينا إلى مصلانا هذا، فأقيمت الصلاة، فقلنا له: تقدم، فصله، فقال لنا: قدموا رجلاً منكم يصلي بكم، وسأحدثكم لما لا أصلي بكم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: من زار قوماً، فلا يؤمهم، وليؤمهم رجل منهم. قال ابن رسلان: لا خلاف بين العلماء أن صاحب الدار أولى من الزائر، وقال ابن بطال: لا أحد فيه خلافاً، وجمع بينه وبين حديث عتبان بأنه محمول على الأذان، وذلك على غيره، وفي الحديث أيضاً أن العمي من الأعذار المبيحة لترك الجماعة، وقد قرره النبي ﷺ ويخالفه حديث ابن أم مكتوم في "مسلم" و"أبي داود" وغيرهما: "أنه سأل النبي ﷺ إني رجل ضرير البصر شاسع الدار، ولي قاعد لا يلازمني، فهل لي رخصة أن أصلي في بيتي؟ قال: هل تسمع النداء؛ قال: نعم، قال: لا أحد لك رخصة، قال في "البذل": الحديث يعارض قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَّجُ ﴿ (النور:٦١)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا حَعَلَ عَلَيْكُمْ فَي الدِّينَ مِنْ حَرْجِ﴾ (الحج:٧٨)، وأيضاً أجمع المسلمون على أن المعذور لا يجب عليه حضور المسجد، وأحيب: بأن قوله: لا أحد لك رحصة أي في إحراز الفضيلة، ويمكن أن يكون هذا في بدء الإسلام، أو يكون خاصة به؛ فإلها واقعة عين، فلا تعم.

فَقَالَ: "أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ" فَأَشَارَ لَهُ إِلَى مَكَانٍ مِنْ الْبَيْتِ، فَصَلَّى فِيهِ رَسُولُ الله ﷺ. ٤١٨ - مَالِكُ عَنْ ابْن شِهَابٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيم، عَنْ عَمِّهِ: أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ الله عَلَيْ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ وَاضِعًا إحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الأُخْرَى.

٤١٩ - مَالِكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ هِم كَانَا يَفْعَلانِ ذَلكَ.

أنه رأى إلخ: أي عبد الله "رأى" أبصر "رسول الله ﷺ مستلقياً في المسجد واضعاً إحدى رجليه على الأخرى" قال العيني: "مستلقياً" حال، وكذلك "واضعاً" كلاهما من "رسول الله ﷺ"، وهما حالان مترادفتان، ويجوز أن يكون "واضعاً" حالاً من الضمير الذي في "مستلقيا"، فعلى هذا يكون الحالان متداخلتين، واختلف الروايات في وضع إحدى الرجلين على الأخرى مستلقياً، فحديث الباب يدل على الجواز، وقد أخرج مسلم وغيره عن جابر بن عبد الله: "أن رسول الله ﷺ في أن يضع الرجل إحدى رجليه على الأخرى، وهو مستلق"، ولأجل ذلك اختلف العلماء في هذا الباب، فذهب ابن سيرين ومجاهد وطاوس وإبراهيم النخعي إلى أنه مكروه وضع إحدى الرجلين على الأخرى، وروي ذلك عن ابن عباس وكعب بن عجرة، وخالفهم آخرون، فقالوا: لا بأس بذلك، وهم الحسن البصري والشعبي وسعيد بن المسيب وأبو مجلز ومحمد بن الحنفية، ويروى عن أسامة بن زيد وعبد الله بن عمر وأبيه عمر بن الخطاب وعثمان وابن مسعود وأنس بن مالك ١١٠٠ وقد حكى العيني الآثار عن هؤلاء برواية ابن أبي شيبة، وإليه مال الخطابي من المتأخرين، وقال: النهبي الوارد عن ذلك منسوخ، أو يقال: إن علة النهى بدو العورة؛ فإن الإزار ربما ضاق، فإذا شال لابسه إحدى رجليه فوق الأخرى، بقيت هناك فرجة تظهر منها عورته، قال الحافظ: والثاني أولى من ادعاء نسخ؛ لأنه لا يثبت بالاحتمال، ومن حزم به البيهقي والبغوي وغيرهما من المحدثين، وحزم ابن بطال ومن تبعه: أنه منسوخ. ويقال: يحتمل أن يكون الشارع فعل ذلك لضرورة، أو كان ذلك بغير محضر جماعة، فجلوس رسول الله ﷺ في الجامع كان على خلاف ذلك من التربع والاحتباء وجلسات الوقار والتواضع، قاله العيني، ومال المازري إلى أن الجواز مخصوص له ﷺ لكن أشكل بما سيأتي عن عمر وعثمان هيم.

كان يفعلان ذلك: قال أبو عمر: أردف المرفوع بفعلهما، كأنه ذهب إلى أن نميه منسوخ، فاستدل على نسخه بعملهما، وأقل أحوال الأحاديث المتعارضة: أن تسقط ويرجع إلى الأصل، والأصل الإباحة، حتى يرد منع بدليل لا معارض له. قال الزرقاني: ولا يتعين ما قال، بل يجوز أنه إشارة إلى أن النهي للتنزيه أو حيث خشي ظهور العورة، فلو كان للتحريم، أو مطلقاً لم يفعله الخليفتان، وزاد الحميدي عن ابن مسعود: "أبا بكر الصديق 🗞 إلخ"، = ٢٠ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ لإِنْسَانٍ: إِنَّكَ في زَمَانٍ كَثِيرٌ فُقَهَاؤُهُ قَلِيلٌ قُرَّاؤُهُ، تُحْفَظُ فِيهِ حُدُودُ الْقُرْآنِ، وَتُضَيَّعُ حُرُوفُهُ،

= وبسط العلامة الطحاوي الكلام في ذلك، وذكر أولاً حديث جابر بخمسة أوجه أو ستة، ثم ذكر الروايات والآثار الدالة على الجواز، ثم قال: قد جاء ما ذكرنا في الفصل الثاني من إباحتها باستعمال رسول الله على فاحتمل أن يكون أحد الأمرين قد نسخ، فلما وحدنا أبا بكر وعمر وعثمان وهم الخلفاء الراشدون المهديون على قرهم من رسول الله على وعلمهم بأمره قد فعلوا ذلك بعده بحضرة أصحابه جميعاً، وفيهم الذي حدث بالحديث الأول، فلم ينكر على ذلك أحد منهم، ثم فعله ابن مسعود وابن عمر وأسامة بن زيد وأنس بن مالك، فلم ينكر عليهم منكر، ثبت بذلك أن هذا هو ما عليه أهل العلم من هذين الخبرين المرفوعين، وبطل بذلك ما خالفه.

في زمان كثير إلخ: بالجر صفة حرت على غير من هي له، والرفع حبراً لقوله: "فقهاؤه" المستنبطون للأحكام من القرآن، كما هو المعروف من حال الصحابة، "قليل" بالرفع والجر، كما تقدم، "قراؤه" الذين يقرؤون بدون معرفة المعنى؛ فإن الصحابة ﴿ كانوا يقرؤون القرآن بالتدبر والفقه، ولذا يقدم في الإمامة أقرؤهم؛ لأنه يكون أفقهم، وليس المعنى أن القراء كانوا إذ ذاك قليلين؛ لبداهة البطلان، "تحفظ فيه" أي في هذا الزمان "حدود القرآن" الحد: الحاجز بين الشيئين الذي يمنع اختلاط أحدهما بالآخر، يقال: حدت كذا: جعلت له حداً يميز، وحد الشيء الوصف المحيط بمعناه المميز عن غيره، قال تعالى: ﴿الْأَعْرَاتُ أَشَدَّ كُفْراً ونفاقاً وأَجْدرُ أَلَّا يعْلمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴿ (النوبة: ٩٧)، أي: أحكامه، وقيل: حقائق معانيه، قاله الراغب، وقد ورد عن أبي هريرة مرفوعاً: أعربوا القرآن، واتبعوا غرائبه، وغرائبه: فرائضه وحدوده، قال القاري: المراد بالفرائض: المأمورات، وبالحدود: المنهيات، أو الفرائض الميراثية والأحكام الشرعية، أو مطلق الفرائض القرآنية، وما يطلع عليه من الحدود أعنى: الدقائق والرموز العرفانية. "وتضيع حروفه" قال الزرقاني تبعاً للباجي: لا يجوز حمله على ظاهره؛ لأن ترك الحروف لا يخلو من أن يريد به من نحو ألف ولام أو يريد لغاته، وفي تضييع أحد الأمرين منع من حفظه، و لم يرد أن فضلاء الصحابة يضيعون حروفه؛ إذ لو ضيعوها لم يصل أحد إلى معرفة حدوده؛ إذ لا يعرف ما تضمن من الأحكام إلا من قرأ الحروف وعرف معانيها إلخ، وحملاه على مقصري هذا الزمان من المنافقين وغيرهم بألهم لا يقرؤون، وإن التزموا أحكامه خوفاً من الصحابة الفضلاء، والأوجه عندي: أن الحديث عام لا يختص بالمنافقين وغيرهم، ولا بعد في ذلك؛ فإن القراء في الصدر الأول كانوا في وسع من القراءة بسبعة أحرف، ولذا اختلفوا في مواضع، ولا ينكر ذلك أحد، وليس معناه: أنه لم يكن محافظاً على حروفه أحد، بل الحكم باعتبار الأكثر، فهم لذاك التوسع كانوا إلى محافظة الفقه أشد اهتماماً من محافظة الحروف والإظهار والإخفاء وغير ذلك، وقريب منه ما قاله السيوطي: المحافظون على حدوده أكثر من المحافظين على التوسع في معرفة أنواع القراءات، وقال البويي: فيه أن تعلم حدوده واحب، وحفظ حروفه أي القراءات السبع مستحب.

قَلِيلٌ مَنْ يَسْأَلُ، كَثِيرٌ مَنْ يُعْطِي، يُطِيلُونَ فِيهِ الصَّلاةَ، وَيَقْصُرُونَ الْخُطْبَةَ، يُبَدُّونَ أَعْمَالَهُمْ قَبْلَ أَهْوَائِهِمْ، وَسَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، قَلِيلٌ فُقَهَاؤُهُ، كَثِيرٌ قُرَّاؤُهُ،

قليل من يسأل إلخ: الناس المال؛ لكثرة المتعففين، "كثير من يعطي" المال؛ لكثرة المتصدقين، وهذا وصف لأغنياء ذاك الزمان بالصدقة والفضل والمواساة، ووصف لفقرائهم بالصبر وغنى النفس والقناعة، وقيل: أراد من يسأل العلم؛ لأن الناس حينئذ كانوا كلهم فقهاء، "يطيلون فيه الصلاة" فإن أفضل الصلوات طول القنوت، "ويقصرون" بضم أوله وكسر الصاد: من أقصر، وبفتحه وضمها: من قصر، "فيه الخطبة" قال أبو عمر: كان اللهم بذلك ويفعله، وكان يخطب بكلمات قليلة طيبة، وكره التشدق، والموعوظ إنما يعتبر ما حفظ، وذلك لا يكون يأمر بذلك ويفعله، وكان يخطب بكلمات قليلة طيبة، والصلاة عمل يريد أن عملهم كثير، ووعظهم قليل، قاله الزرقاني، قلت: وقد ورد عند مسلم وغيره: "أنه لله يطيل الموعظة يوم الجمعة، إنما هو كلمات يسيرات"، الزرقاني، قلت: وقد ورد عند مسلم وغيره: "أنه لله يطيل الموعظة يوم الجمعة، إنما هو كلمات يسيرات"، قال الزرقاني: بضم الياء وفتح الباء أي: يقدمون فيه "أعمالهم" الأعمال وإن كان اللفظ واقعاً في أصل كلام العرب على كل عمل من بر وفسق، إلا أن المراد به ههنا البر، "قبل أهوائهم" يعني إذا عرض لهم عمل بر وهوى العرب بدءوا بعمل البر، وقدموه على ما يهوون، وقال أبو عبد الملك: هو مثل قوله تعالى: ﴿ مَالٌ لا تُملِيهِمْ تحارَةً المواتهم البر، وقدموه على ما يهوون، وقال أبو عبد الملك: هو مثل قوله تعالى: ﴿ مَالٌ لا تُملِيهُمْ تحارَةً المعنى: يشتغلون بالعمل ولا يشتغلون بمداخلة الرأي في العقائد الحقة؛ لتقضي هم إلى اختراع العقائد المبتدء، والمعنى: يشتغلون بالعمل ولا يشتغلون بمداخلة الرأي في العقائد الحقة؛ لتقضي هم إلى اختراع العقائد الزائعة، وذكر البداءة لمعنى المشاكلة بما بعده من قوله: "يدون فيه أهواءهم قبل أعمالهم".

وسيأي إلى الله لا يقبض العلم النزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يتى اتخد مرفوعاً: إن الله لا يقبض العلم النزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يتى اتخد الناس رؤوساً جهالاً، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا، وأضلوا، "كثير قراؤه" قال الباجي: يعني أكثر من في ذلك الزمان يقرأ القرآن، ولا يفقه فيه، وهذا إخبار منه الله أن قراءة القرآن لا تقل في آخر الزمان؛ لأنه تعالى وعد بحفظه، و لم يرد أن كثرة القراءة عيب في ذاك الزمان، وإنما عابه بقلة الفقهاء، وأن قراءه لا يفقهون، ولا يعملون به، وإنما غايتهم منه تحفظه، وهو نقص وعيب فيهم، "تحفظ فيه" أي في ذاك الزمان "حروف القرآن" بأن يجتهد في إصلاحها كثيراً، حتى يجاوز عن الحد، "وتضيع حدوده" عاب عليهم بأنهم لا يفقهون ولا يعملون به، وإنما غايتهم منه تلاوته فقط، وقد روي مرفوعاً: أكثر منافقي أمي قراؤها "كثير من يسأل"؛ لكثرة الحرص وقلة غايتهم منه تلاوته فقط، وقد روي مرفوعاً: أكثر منافقي أمي قراؤها "كثير من يسأل"؛ لكثرة الحرص وقلة الصبر والتعفف، "قليل من يعطي" لكثرة شح الأغنياء، فيكثر السائل ويقل المعطي، والعيان في أهل هذا الزمان على صحة الحديث كالبرهان، "يطيلون فيه الخطبة، ويقصرون الصلاة" يعني أن وعظهم كثير، وعملهم قليل، على صحة الحديث كالبرهان، "يطيلون فيه الخطبة، ويقصرون الصلاة" يعني أن وعظهم كثير، وعملهم قليل، على صحة الحديث كالبرهان، "يطيلون فيه الخطبة، ويقصرون الصلاة" يعني أن وعظهم كثير، وعملهم قليل، على صحة الحديث كالبرهان، "يطيلون فيه الخطبة، ويقصرون الصلاة" يعني أن وعظهم كثير، وعملهم قليل، على صحة الحديث كالبرهان، "يطيلون فيه الخطبة، ويقصرون الصلاة" يعني أن وعظهم كثير، وعملهم قليل، على المنافقة على ال

يُحْفَظُ فيه حُرُوفُ الْقُرْآنِ، وَتُضَيَّعُ حُدُودُهُ، كَثِيرٌ مَنْ يَسْأَلُ، قَليلٌ مَنْ يُعْطِي، يُطِيلُونَ فيه الْخُطْبَةَ، وَيَقْصُرُونَ الصَّلاةَ، يُبَدُّونَ فيه أَهْوَاءَهُمْ قَبْلَ أَعْمَالِهِمْ.

٤٢١ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ أُوَّلَ مَا يُنْظُرُ فِيهِ منْ عَمَل الْعَبْدِ الصَّلاةُ، فَإِنْ قُبِلَتْ مِنْهُ نُظِرَ فِيمَا بَقِيَ مِنْ عَمَلِهِ، وَإِنْ لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ لَمْ يُنْظَرْ فِي شَيْءٍ منْ عَمَلِهِ.

٢٢٢ – مَالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ الَّذِي يَدُومُ عليه صَاحِبُهُ.

= وهذا أيضاً مشاهد في زماننا؛ فإنه لا يخلو ليلة من الليالي عن المواعظ والتقارير غالباً، لكن إذا نودي للصلاة تراهم سكاري وما هم بسكاري، "يبدون فيه أهواءهم قبل أعمالهم" بل صار في زماننا هذا أنه لم يبق إلا الأهواء، وترك الأعمال رأسها، فإلى الله المثنتكي، والله المستعان.

أول ما ينظر فيه إلخ: يوم القيامة "من عمل العبد بعد" الإيمان "الصلاة" المفروضة؛ لأنما علم الإيمان ورأية الإسلام، وقد تقدم عن عمر بن الخطاب: "أن أهم أمركم عندي الصلاة، من حفظها حافظ على دينه" الحديث، وقد روي عن حابر: "بين العبد والكفر ترك الصلاة"، وعن بريدة: "العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر"، وغير ذلك من الروايات الكثيرة التي لا تحصى، وذلك لأن الصلاة أهم العبادات، حتى قال ابن رسلان: إذا ضاق وقت عرفة، واجتمع فرض وحضور عرفة، قدم الفرض وإن فات الحج، "فإن قبلت" الصلاة "منه" أي العبد "نظر" بعدها "فيما بقي من عمله، وإن لم تقبل منه لم ينظر في شيء من عمله" وقد روي عن عبد الرحمن بن عمرو بن العاص: "من حافظ على الصلاة كانت له نور وبرهان، ومن لم يحافظ كان مع قارون وهامان"، وقال أبو عمر بعد حديث الباب: هذا لا يكون رأياً، بل توقيفاً، وقد روي معناه مرفوعاً من وجوه. أحب العمل: يروى: "أحب" اسم "كان" ونصبه خبراً، والاسم قوله: "الذي يدوم"، والمراد بالعمل أعم من الأوراد وغيره. "إلى رسول الله ﷺ، وفي رواية للصحيحين: "أحب الدين إلى الله"، ولا خلاف بينهما، فما كان أحب إلى الله كان أحب إلى رسول الله ﷺ، "الذي" أي العمل الذي "يدوم" أي يواظب "عليه صاحبه" وإن قل، كما في الصحيحين؛ لأنه يصل إلى الأكثر من الكثير الذي يفعل مرة أو مرتين ثم يترك، ويترك العزم عليه، على أن العزم على العمل الصالح مما يثاب عليه، وأيضاً أن العمل الذي يداوم عليه هو المشروع، وأن ما توغل فيه بعنف، ثم قطع، فإنه غير مشروع، قاله الباجي، وقال النووي: بدوام العمل القليل تستمر الطاعة بالذكر والمراقبة والإخلاص، بخلاف الكثير الشاق حتى ينمو القليل الدائم على الكثير الشاق أضعافا كثيرة.

٢٢٥ - مَالك أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَجُلانِ أَخَوَانِ، فَهَلَكَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ صَاحِبِهِ بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَذُكِرَتْ فَضِيلَةُ الأَوَّل عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ ﷺ الله عَنْدُ الآخَرُ مُسْلِمًا؟ "قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ الله، وكَانَ لا بَأْسَ بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "وَمَا يُدْرِيكُمْ مَا بَلَغَتْ به صَلاتُهُ، إنَّمَا مَثَلُ الصَّلاةِ كَمَثُلِ نَهْرٍ عَذْبٍ غَمْرٍ بِبَابٍ أَحَدِكُمْ يَقْتَحِمُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، فَمَا تَرَوْنَ كَا بَلْكَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ، فَإِنَّكُمْ لا تَدْرُونَ مَا بَلَغَتْ به صَلاتُهُ".

رجلان أخوان: لم يسميا، "فهلك" أي مات "أحدهما قبل صاحبه بأربعين ليلة، فذكرت فضيلة الأول" أي الذي مات أولاً "عند رسول الله ﷺ فيه جواز الثناء على الميت والإخبار بفضله، ومنه الحديث: "أنتم شهداء الله في الأرض"، وإنما يجوز الثناء ولا يخبر بما يصير إليه أمره؛ لأنه أمر مغيب عنا، ولذا أنكر ﷺ على أم العلاء إذ قالت لعثمان بن مظعون: رحمة الله عليك أبا السائب، فشهادتي عليك، لقد أكرمك الله، فقال رسول الله ﷺ: وما يدريك إن الله أكرمه، الحديث، هذا كله في الميت، أما الحي فإن كان ممن يخاف عليه الفتنة يذكر ما فيه من المحاسن فهو ممنوع؛ لما روي: "أن النبي ﷺ سمع رجلاً يثني على رجل ويطريه في المدح"، فقال: أهلكتم، أو قطعتم ظهر الرجل الحديث، وإن لم تخف فلا بأس به؛ لما روي في عدة روايات من مناقب الصحابة في وجوههم سيما الشيخين هُنا، "فقال رسول الله ﷺ: ألم يكن" بممزة الاستفهام "الآخر" بكسر الخاء أي المتأخر في الوفاة، وفتحها أي الذي تأخرت وفاته عن أحيه "مسلماً" قال الباجي: يحتمل أن يكون لم يعرف حاله، فسألهم مستفهماً عنه، ويحتمل أن يكون علم حاله، فأتى بلفظ الاستفهام، ومعناه التقرير "فقالوا: بلي يا رسول الله" كان مسلماً، "وكان لا بأس به" قال الباجي: يعنون أنه مع إسلامه كان لا بأس به، وهذه اللفظة تستعمل في التخاطب فيما يقرب معناه، ولا يراعي المبالغة في تفضيله إلخ، يعني أنه لم يكن مسيئاً لكن الأول كان ذا فضائل. وها يدريكم إلخ: في الأربعين ليلة التي عاشها بعد أحيه، يعني أن صلاة هذا الثاني بعد الأول من أعمال البر التي يرفع صاحبها، وقد عمل منها بعد أحيه أربعين يوماً ترفع به الدرجات، فلا يدرون لعلها قد بلغته أرفع من درجة أحيه، ثم فسر ذلك رسول الله ﷺ، فقال: "إنما مثل الصلاة كمثل نمر عذب" قال الراغب: ماء عذب طيب بارد، قال تعالى: ﴿هَذَا عَذَبٌ فَرَاتٌ ﴾ (الفرقان:٥٣)، وأعذب القوم صار لهم ماء عذب، قال الباجي: خص العذب بالذكر؛ لأنه أبلغ في الانقاء، "غمر" - بفتح المعجمة وسكون الميم - أي كثير الماء، قال الراغب: أصل الغمر: إزالة أثر الشيء، ومنه قيل: الماء الكثير الذي يزيل أثر سيله غمر وغامر، والغمرة: معظم الماء الساترة لمقرها. = ٤٢٤ - مَالِك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ كَانَ إِذَا مَرَّ عَلَيْهِ بَعْضُ مَنْ يَبِيعُ فِي الْمَسْجِدِ دَعَاهُ، فَسَأَلَهُ مَا مَعَك؟ وَمَا تُرِيدُ؟ فَإِنْ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَبِيعَهُ، قَالَ: عَلَيْكَ بِسُوقِ الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا هَذَا سُوقُ الآَخِرَةِ.

٤٢٥ - مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ بَنَى رَحْبَةً فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ تُسَمَّى الْبُطَيْحَاءَ،

= "بباب أحدكم" يريد قرب موضعه، فإنه لا يتكلف فيه طول المسافة، "يقتحم" أي يقع "فيه كل يوم خمس مرات" يريد بذلك عدد الصلوات الخمس، قال الباجي: وهذا يدل على نفي وجوب غيرها، قلت: لكن يمكن لمن قال بوجوب الوتر: أن يقول: إنها تابعة للعشاء، فعدت معها "فما ترون ذلك" الغسل خمس مرات في نحر غمر عذب "يبقي" بالباء لا بالنون، قاله أبو عمر، "من درنه" أي وسخه، قال ابن عبد البر: فيه دلالة على أن الماء العذب أنقى للدرن، كما أن الماء الكثير أشد إنقاء من اليسير.

من يبيع إلى يريد أن يبيع شيئاً "في المسجد دعاه، فسأله ما معك" من المتاع؛ ليختبر هل يجوز بيعه أم لا؟ فقد يكون بعض المتاع لا يجوز بيعه مطلقاً، لا في المسجد ولا خارجه، "وما تريد" بهذا المتاع؟ فيحتمل أنه لا يقصد به البيع، فيسأله أولاً؛ ليكون إنكاره بعد إقراره بإرادة البيع، "فإذا أخبره أنه يريد" بيعه أنكر عليه البيع في المسجد، و"قال: عليك بسوق الدنيا، فإنما هذا" أي المسجد "سوق الآخرة" لا يباع فيه إلا الأعمال الصالحة، قال تعالى: فيرخون تحارةً لن تبورك (فاطر:٢٩)، وقال في إذا رأيته الرجل يبيع ويشتري في المسجد، فقولوا: لا أربح الله تحارتك، قال الشوكاني: أما البيع والشراء، فذهب جمهور العلماء إلى أن النهي محمول على الكراهة، قال العراقي: قد أجمع العلماء على أن ما أعقد من البيع في المسجد لا يجوز نقضه، وهكذا قال الماوردي، وذهب العراقي: قد أجمع العلماء على أن ما أعقد من البيع في المسجد، والأحاديث ترد عليه. وفي "الفتح": قال المازري: اختلفوا في حواز ذلك في المسجد مع اتفاقهم في صحة العقد لو وقع.

بنى رحبة إلخ: قال المحد: رحب ككرم وسمع رحباً بالضم ورحابة، فهو رحب، ورحيب ورحاب: اتسع، ورحبة المكان، وتسكن: ساحة ومتسعة، ومن الوادي مسيل مائه من جانبيه فيه، وفي "المجمع": مرحبا أي لقيت رحباً وسعة، ورحبة المسجد: ساحته بسكون مهملة وفتحها، وقال الطيبي: الرحبة بالفتح: الصحراء بين أفنية القوم، ورحبة المسجد: ساحته، قال القاري: وما في حديث علي وصف وضوء رسول الله في رحبة الكوفة، فإنحا كان وسط مسجد الكوفة، وكان علي يقعد فيه ويعظ. "في ناحية المسجد" أي في فضاء في خارج المسجد، "تسمى" تلك الرحبة "البطيحاء" بضم الباء، وفتح الطاء، وسكون الباء التحتبة، فمهملة، تصغير بطحاء، قال المجد: البطح ككتف، والبطيحة والبطحاء والأبطح: مسيل واسع فيه دقاق الحصى، قال القاري: ولعلها بسط فيها البطحاء، =

وَقَالَ: مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَلْغَطَ، أَوْ يُنْشِدَ شِعْرًا، أَوْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ، فَلْيَحْرُجْ إِلَى هَذِهِ الرَّحْبَةِ.

جَامِعُ التَّرْغِيبِ في الصَّلاةِ

٢٢٦ - مَالك عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلِ بْنِ مَالكٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللهُ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلْ مَنْ أَهْلِ نَجْدٍ ثَائِرُ الرَّأْسِ يُسْمَعُ دَوِيُّ صَوْتِهِ،..

= قال الباجي: هذه البطيحاء بناء يرفع على الأرض أزيد من الذراع، ويحدق حواليه بشيء من جدار قصير، ويوسع كهيئة الرحبة، ويبسط بالحصباء يجتمع فيها للجلوس. "وقال" عمر هذ: "من كان يريد أن يلغط" بفتح أوله وثالثه: يتكلم بكلام فيه حلبة واختلاط ولا يتبين، قاله الزرقاني، وقال القاري: اللغط صوت وضحة لا يفهم معناه، قال الطيبي: والمراد من أراد أن يتكلم بما لا يعنيه.

أو ينشد شعواً: لتنسبه أو لغيره، "أو يرفع صوته" ولو بالذكر "فليخرج إلى هذه الرحبة" تعظيماً للمسجد؛ لأنه إنما وضع للصلاة والذكر، قال تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ﴾ (النور:٣٦)، قال الباجي: لما رأى عمر بن الخطاب كثرة جلوس الناس في المسجد، وتحدثهم فيه، وربما أخرجهم ذلك إلى اللغط، وهو المختلط من القول، وارتفاع الأصوات، وربما حرى في أثناء ذلك إنشاد شعر بني هذه البطيحاء إلى حانب المسجد، وجعلها لذلك؛ ليتخلص المسجد لذكر الله وما يحسن من القول، وينزه من اللغط وإنشاد الشعر، و لم يرد أن ذلك محرم، وإنما ذلك على معنى الكراهية وتنزيه المساجد لا سيما مسجد النبي ﷺ، فيجب له من التعظيم والتنزيه ما لا يجب لغيره. هن أهل نجد إلخ: صفة رحل، والنحد - بفتح النون وسكون الجيم -: ما ارتفع من الأرض، ضد التهامة، وهو الغور، سميت به الأرض الواقعة بين تمامة أي مكة وبين العراق، قاله القاري. "ثائر الرأس" بالثاء المثلثة من ثار الغبار يَثُوْر واوي، إذا ارتفع وانتشر، أي منتشر شعر الرأس غير مرجله بحذف المضاف، أو سمي الشعور رأساً محازاً؛ تسمية للحال بالمحل، أو مبالغة بجعل الرأس كله، كأنه المنتشر يعني من عدم الارتفاق والرفاهية، وهو مرفوع على أنه صفة عند الأكثر، وقيل: منصوب على الحالية من رجل لوصفه، وقيل: إنه الرواية، ولا تضر إضافته؛ لأنها لفظية، قال عياض فيه: إن ذكر مثل هذا على غير وجه التنقيص ليس بغيبة، قال الزرقاني: وفيه إشارة إلى قرب عهده والوفادة، "يسمع" بضم الياء على صيغة المجهول، وفي رواية: بالنون، وهي الرواية هي المشهورة، وعليها الاعتماد، وقال ابن رسلان: بالنون أشهر، قاله العيني، قلت: وفي النسخ التي بأيدينا بالياء، وقال القاري: بصيغة المتكلم المعلوم على الصحيح، وفي بعض النسخ على الياء مجهولاً، "دوي صوته" كلام إضافي بالرفع على النيابة، وبالنصب على صيغة المتكلم، والدوي يفتح الدال وكسر الواو وتشديد الياء، كذا في عامة الروايات، وقال عياض: جاء عندنا في "البخاري": بضم الدال، قال: والصواب الفتح، وقال القاري: هو بفتح الدال وضمه رواية ضعيفة، = وَلا يُفْقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنْ الإسْلامِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ: "خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ" قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُنَّ؟ قَالَ: "لا، إلَّا أَنْ تَطُّوَّعَ"،

= قال الخطابي: الدوي: صوت مرتفع متكرر لا يفهم منه، وإنما كان كذلك؛ لأنه نادى من بُعد، ويقال: الدوي بُعد الصوت في الهواء وعلوه، ومعناه صوت شديد لا يفهم منه شيء كدوي النحل، ويقال: مأخوذ من دوي الرعد، قال الجوهري: دوي الربح خفيفها، وكذلك دوي النحل والطائر، والدوي أيضاً السحاب والرعد المرتجس، قاله العيني، "ولا يفقه" بالياء والنون على كلا الوجهين، من الفقة: وهو الفهم "ما يقول" ناب عن الفاعل أو مفعول، يعني أنهم يسمعون كلامه لكنهم لا يفهمونه؛ لضعف صوته أو بعده، "حتى" للغاية بمعنى "إلى" "دنا" من الدنو: وهو القرب أي إلى أن قرب منه ﷺ، ففهمنا كلامه.

فإذا إلى: للمفاجأة حرف عند الأخفش، واختاره ابن مالك، وظرف مكان عند المبرد، واختاره ابن عصفور، وظرف زمان عند الزجاج، واختاره الزمخشري. (عيني) "هو" أي الرجل "يسأل عن الإسلام" أي عن أركانه وشرائعه لا عن حقيقته، ولذا لم يذكر الشهادتين، ولكون السائل متصفاً به، فلا حاجة إلى ذكره، قال العيني: لو كان السؤال عن نفس الإسلام كان الجواب غير ذلك، ويؤيده ما ورد: "فأخبره بشرائع الإسلام"، ويمكن أنه سأله عن ماهية الإسلام، وقد ذكر الشهادتين و لم يسمع الراوي، أو نسيها أو اختصرها؛ لكونها معلومة عند كل أحد، وتعقبه العيني فقال: فيه نسبة الصحابي إلى التقصير، قلت: ولا تقصير في الاختصار، ويؤيده رواية البخاري: "فأخبره بشرائع الإسلام" "فقال له رسول الله في خمس صلوات" فيه حذف تقديره: إقامة خمس صلوات؛ لأن عين الصلوات الخمس ليست عين الإسلام، بل إقامتها من شرائع الإسلام، والخمس بجوز فيه الرفع والنصب والجر، قاله العيني، وقال القاري: بالرفع على الصحيح خبر مبتدأ محذوف أي الإسلام أو مبتدأ، أي من شرائعه أداء خمس صلوات، ويجوز النصب بتقدير: خذ، أو اعمل، أو صل، "في اليوم والليلة" قال الزرقاني: فلا يجب شيء غيرها خلافاً لمن أوجب الوتر، أو ركعني الفحر وصلاة الضحي، أو صلاة العيد، أو الركعتين بعد رفع الإشكال، ورفع احتمال المجاز بسؤاله هل علي غيرها، "قال" النبي في "لا" أي لا يجب عليك غيرها، قال القاري: وهذا قبل وجوب الوتر، أو أنه تابع للعشاء، وصلاة العيد ليست من الفرائض اليومية، بل من الواحبات القاري: وهذا قبل وجوب الوتر، أو أنه تابع للعشاء، وصلاة العيد ليست من الفرائض اليومية، بل من الواحبات السنوية. قال العيني: لم يكن الوتر واحباً حينئذ يدل عليه أنه لم يذكر الحج.

إلا أن تطوع: "إلا" حرف الاستثناء "أن" بفتح الهمزة "تطوع" بتشديد الطاء والواو كليهما، أصله: تنطوع بتائين، فأبدلت وأدغمت، وروي بحذف إحداهما وتخفيف الطاء، واختلف في أيهما حذف، فقيل: حذف التاء الزائدة أولى؛ لزيادتها، وقال الأكثرون: الأصلية أولى بالحذف؛ لأن الزائد إنما دخلت لإظهار معنى، فلا تحذف؛ لئلا يزول الغرض الذي لأجله دخلت، ويجوز إظهار التائين أيضاً من غير إدغام، وهذه ثلاثة أوجه في المضارع، قاله العيني، =

قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "وَصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ"، قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟

= وقال أيضاً: هذا الاستثناء يجوز أن يكون منقطعاً بمعنى "لكن"، ويجوز أن يكون متصلاً، واختارت الشافعية الانقطاع، والمعنى: لكن يستحب لك أن تتطوع، واختارت الحنفية الاتصال؛ فإنه هو الأصل، واستدل به على أن من شرع في صلاة نفل أو صوم نفل، وجب عليه إتمامه بقوله تعالى: ﴿وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالُكُونِ (محمد:٣٣)، وبالاتفاق على أن حج التطوع يلزم بالشروع، ولما حملت الشافعية على الانقطاع، قالوا: لا يلزم النوافل بالشروع، ولكن يستحب له إتمامه. وقال القاري: والمعين: إلا أن تشرع في التطوع؛ فإنه يجب عليك إتمامه للآية، ولإجماع الصحابة على وجوب الإتمام، وقول ابن حجر: "هذا مجرد دعوى بلا سند" مردود؛ لأن ذكر السند ليس بشرط لصحة الإجماع مع الآية المذكورة سند معتمد لصحة الإجماع، وقوله: "يلزم الحنفية أن يقولوا: إن الإتمام فرض" مدفوع بأن الآية قطعية والدلالة ظنية، ثم هذا مطرد في جميع العبادات عندنا حيث يلزم بالشروع، ووافقنا الشافعي في الحج والعمرة، فعليه الفرق، وإلا فيكفينا قياس سائر العبادات عليهما أيضاً. وصيام شهر رمضان إلخ: كلام إضافي مرفوع، عطف على "خمس صلوات"، وجملة السؤال والجواب معترضة، "قال" السائل: "هل على غيره؟" أي غير رمضان، قال ﷺ: "لا إلا أن تطوع" فيه عدم وجوب صوم عاشوراء وغيره سوى رمضان، وهذا اتفق عليه الآن، واختلفوا أن صوم عاشوراء كان واجباً قبل رمضان أم لا؟ فعند الشافعي في الأظهر: ما كان واجباً، وعند أبي حنيفة 🌦: كان واجباً، وهو وجه للشافعي، قاله العيبيّ، قال الراوي: وهو طلحة بن عبيد الله: "وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة"، ولفظ أبي داود: "وذكر له رسول الله ﷺ الصدقة"، والمراد منها أيضاً الزكاة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقْرَاءِ﴾ (التوبة:٦٠) والظاهر أن الراوي نسى ألفاظ النبي ﷺ، أو التبس عليه، فروى بلفظ: "ذكر"، وهذا يؤذن بأن مراعاة الألفاظ معتبرة في الرواية إذا التبس عليه بعضها يشير إليه بما ينبئ عنه، كما فعل هذا الراوي، "فقال" السائل: "هل على غيرها" أي غير الزكاة؟ "قال: لا"، يحتمل أن النبي ﷺ فسر له الزكاة، وأخبره بما يجب منها في العين والماشية والحرث، فسأله هل تحب عليه زيادة على المقادير التي ذكر له منها، "فقال: لا"، ويحتمل أن يكون أخبره بأن عليه زكاة لها مقدار ينتهي إليه، وحق في ماله، و لم يتبين له جنسها ولا قدرها، فقال: هل على زيادة على هذا الحق، فقال: "لا، إلا أن تطوع" بالتزام ذلك بالقول، قاله الباجي، "إلا أن تطوع" يعلم منه أنه ليس في المال حق سوى الزكاة بشروطها، وهو ظاهر إن أريد به الحقوق الأصلية المتكررة تكررها، وإلا فحقوق المال كثيرة، كصدقة الفطر والأضحية ونفقة ذوي الأرحام، قاله القاري، فإن قيل: لم يذكر في الرواية الحج؟ وأحيب: بأنه لم يفرض حينئذ، أو لأن الرجل سأل عن حاله حيث قال: هل على غيرها، فأجاب علي بما عرف من حاله، ولعله ممن لم يكن الحج عليه واحباً، وقيل: لم يأت في هذا الحديث بالحج، كما لم يذكر في بعضها الصوم، وفي بعضها الزكاة، وقد ذكر في بعضها صلة الرحم، وفي بعضها أداء الخمس، فتفاوتت هذه الأحاديث في عدد خصال الإيمان زيادةً ونقصاناً، =

قَالَ: "لا، إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ" قَالَ: وَذَكَرَ له رَسُولُ الله ﷺ الزَّكَاةَ، فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: "لا، إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ"، قَالَ: فَأَ**دْبَرَ** الرَّجُلُ، وَهُوَ يَقُولُ: وَالله لا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلا أَنْقُصُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "أَفْلَحَ الرَّجُلُ إِنْ صَدَقَ".

- وسبب ذلك تفاوت الرواة في الحفظ والضبط، فمنهم من اقتصر على ما حفظه فأداه، و لم يتعرض لما زاده غيره بنفي ولا إثبات، وذلك لا يمنع من إيراد الجميع في الصحيح؛ لما عرفت أن زيادة الثقة مقبولة، قاله العيني، ويؤيده رواية إسماعيل بن جعفر قال: أحبرني بما فرض الله على من الزكاة، قال: فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام. فأدبر إلخ: من الإدبار أي تولى "الرجل" السائل، "وهو يقول" جملة حالية، "والله" ولفظ رواية إسماعيل: "والذي أكرمك بالحق"، وفيها الحلف من غير استحلاف ولا ضرورة، وجواز الحلف في الأمر المهم، قاله العيني، "لا أزيد على هذا" المذكور، "ولا أنقص منه" شيئاً، وفي رواية للبخاري في الصيام: "لا أتطوع شيئاً، ولا أنقص مما فرض الله على شيئاً"، "فقال رسول الله ﷺ: أفلح الرجل" السائل أي فاز، من الإفلاح: وهو الدحول في الفلاح، وهو ضربان: دنيوي: وهو الظفر بما يطيب معه الحياة والأسباب، وأخروي: وهو ما يحصل به النجاة من العذاب والفوز بالثواب، قالوا: ولا كلمة أجمع للخيرات منه، ومن ثم فسر بأنه بقاء بلا فناء، وغني بلا فقر، وعز بلا ذل، وعلم بلا جهل "إن صدق" قال القاري: بكسر الهمزة على الصحيح، وفي نسخة: بفتحها أي لصدقه، ولا إشكال فيه، وعلى الأول قيل: إنما حكم النبي ﷺ بكونه من أهل الجنة في رواية أبي هريرة مطلقاً، ولفظها: قال: "أتى أعرابي النبي ﷺ، فقال: دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة، قال: تعبد الله، ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدى الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان، قال: والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا ولا أنقص منه، فلما ولى قال النبي ﷺ: من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة، فلينظر إلى هذا، متفق عليه، وههنا علق الفلاح بالصدق، والحال أنه قيل: إن كلا الحديثين واحد، فقيل: يحتمل أنه علق بحضور الأعرابي؛ لئلا يغتر، ويحتمل أن يكون قبل أن يطلعه الله على صدقه، ثم اطلعه الله عليه، وقيل: لا يلزم من كون الرجل من أهل الجنة: أن يكون مفلحاً؛ لأن المفلح هو الناجي من السخط والعذاب، فكل مؤمن من أهل الجنة، وليس كل مؤمن مفلحاً، قال تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينِ هُمَّ في صَلاتِهم خَاشِعُونَ ﴾ (المومنون: ١، ٢)، فإن قيل: كيف أثبت له الفلاح بمحرد ما ذكر، مع أنه لم يذكر له جميع الواجبات والمنهيات؟ وأجيب باحتمال أن ذلك قبل ورود فرائض النهي، وتعجب الحافظ منه لما قيل: بأن السائل ضمام، وقد وفد سنة خمس، وقيل: بعد ذلك، وأكثر المنهيات وقع قبل ذلك، والصواب: أن ذلك داخل في عموم قوله في رواية إسماعيل: "فأخبره بشرائع الإسلام"، وسبقه لذلك عياض قائلاً: إن هذه الرواية ترفع الإشكال، وتعقبه الأبي برجوع لفظ الشرائع إلى ما ذكر قبله؛ لأن العام المذكور عقب خاص يرجع إلى ذلك الخاص على الصحيح، قاله الزرقاني، فإن قيل: أما فلاحه بأنه لا ينقص فواضح، =

٤٢٧ – مَالِكُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "يَعْقِدُ

= وأما بأن لا يزيد فكيف يصح، ولأن فيه تسويغ التمادي على ترك السنن، وهو مذموم، أحاب عنه النووي بأنه أثبت له الفلاح؛ لأنه أتى بما عليه، وليس فيه أنه إذا زاد لا يفلح؛ لأنه إذا أفلح بالواجب، ففلاحه بالمندوب مع الواجب أولى، وبأنه لا إثم على غير تارك الفرائض، فهو مفلح، وإن كان غيره أكثر فلاحاً منه، ورده الأبي بأنه ليس الإشكال في ثبوت الفلاح مع ترك السنن حتى يجاب بأنه حاصل؛ إذ ليس بعاص، وإنما الإشكال في أن ثبوته مع عدم الزيادة على الفرض تسويغ لترك السنن، قال القرطبي: لم يسوغ له تركها دائماً، ولكن لقرب عهده بالإسلام اكتفي منه بالواجبات وأخره حتى يأنس، وينشرح صدره، ويحرص على الخير، فيسهل عليه المندوبات، وقال الطيبي: يحتمل أنه مبالغة في التصديق والقبول أي قبلت كلامك قبولاً إلا مزيد عليه من جهة السؤال، ولا نقصان فيه من جهة القبول، وقال ابن المنبر: يحتمل تعلق الزيادة والنقص بالإبلاغ؛ لأنه كان وافد قومه ليتعلم ويعلمهم، وقال غيره: يحتمل لا أغير صفة الفرض كمن ينقص الظهر مثلاً ركعة أو يزيد المغرب، ورد الحافظ الاحتمالات الثلاث برواية إسماعيل: "لا أتطوع شيئاً، ولا أنقص مما فرض الله علي"، وقال الباجي: يحتمل أزيد وجوباً وإن زاد تطوعاً، أو على اعتقاد وجوب غيره أو في البلاغ، قلت: والأوجه عندي لا أزيد على ذلك شيئاً من عند نفسي، ولا أنقص في العمل مما سمعته، ويمكن أن يوجه أن النوافل والسنن مكملات للفرائض لا زائدة عليها.

يعقد إلخ: اختلفوا في العقد، فقال بعضهم: هو على الحقيقة بمعنى السحر للإنسان، ومنعه من القيام، كما يعقد الساحر من سحره، وأكثر ما يفعله النساء تأخذ إحداهن الخيط، فتعقد منه عقد، أو تتكلم عليها بالكلمات، فيتأثر المسحور عند ذلك، وقال بعضهم: هو على المجاز كأنه شبه فعل الشيطان بالنائم بفعل الساحر بالمسحور، وقيل: هو من عقد القلب وتصميمه، فكأنه يوسوس بأنه عليك ليل طويل، فيتأخر عن القيام بالليل، وقال صاحب "النهاية": المراد منه تثقيله في النوم وإطالته، فكأنه قد سد عليه سداً، وعقد عليه عقداً، "الشيطان" يجوز أن يراد به الجنس، ويكون العاقد القرين أو غيره من أعوان الشيطان، وقال بعضهم: يحتمل أن يراد به رأسهم، وهو إبليس، "على قافية رأس أحدكم" أي مؤخر عنقه، وقافية كل شيء: مؤخره، ومنه قافية القصيدة، وفي "النهاية": القفاء: مؤخر الرأس، وقيل: وسطه، استعارة عن تسويل الشيطان عليه، ولعل تخصيص القفاء؛ لأنه محل الواهمة، وقوله: "أحدكم" ظاهره التعميم، ويمكن أن يخص منهم من صلى العشاء، "إذا هو نام" ولبعض رواة البخاري: "نائم" بوزن فاعل، قال الحافظ: والأول أصوب، وهو الذي في "الموطأ". ورجح العيني الثاني، والظاهر النهار، وأن عقده إلما يكون عند النوم، ثم الروايات على اختصاص ذلك بنوم الليل، ولا يبعد مثل ذلك في نوم النهار، أن عقده إلى النه ينحل به عقدة كلام إضافي، والمراد عقد الكسل، وقبل: أراد تنقيله وإطالته، فكأنه قد شد عليه شداً، والتخصيص بالثلاث للتأكيد، أو لأن الذي ينحل به عقده ثلاثة أشياء: الذكر، والوضوء، والصلاة، فكان الشيطان منعه عن كل واحدة منها بعقدة.

الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلاثَ عُقَدِ، يَضْرِبُ مَكَانَ كُلِّ عُقْدَةٍ: عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَارْقُدْ، فَإِنْ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ الله، انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ عَلَيْكَ لَيْلًا طَوِيلٌ فَارْقُدُ، فَإِنْ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ الله، انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ عَقَدُهُ، فَأَصْبُحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ، وَإِلَّا أَصْبُحَ خَبِيثَ عُقْدَةٌ، فَإِنْ عَقَدُهُ، فَأَصْبُحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ، وَإِلَّا أَصْبُحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسُلانَ".

فأصبح إلج: أي دخل في الصباح، أو صار "نشيطاً" لسروره بما وفقه الله تعالى للعبادة، "طيب النفس" لما بارك الله تعالى في نفسه من هذا التصرف، "وإلا" أي وإن لم يفعل كذلك، بل أطاع الشيطان ونام حتى تفوته صلاة الصبح أو النهجد أو العشاء "أصبح خبيث النفس" أي محزون القلب كثير الهم، "كسلان" بمنع الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون؟ لبقاء تثبيط الشيطان وشؤم تفريطه، قال ابن عبد البر: هذا الذم يختص بمن لم يقم إلى صلاته وضيعها، أما من كانت عادته القيام، فغلبته عينه، فقد ثبت أن الله يكتب له: أجره ونومه عليه صدقة، فلا يقال: إن أبا بكر وأبا هريرة من كانا يوتران أول الليل وينامان آخره؛ لأن المراد الذي ينام ولا نية له، أما من طلى من النافلة ما قدر له، ونام بنية القيام، فلا يدخل في ذلك، قاله العيني.

الْعَمَلُ فِي غُسْلِ الْعِيدَيْنِ وَالنِّدَاءِ فِيهِمَا وَالإِقَامَةِ

٤٢٨ - مَالك أَنَّهُ سَمِعَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ يَقُولُ: لَمْ يَكُنْ فِي عِيدِ الْفِطْرِ وَلا فِي الأَضْحَى نِدَاةٌ وَلا إِقَامَةٌ مُنْذُ زَمَانِ رَسُولِ الله ﷺ إِلَى الْيَوْمِ. قَالَ مَالك: وَتِلْكَ السُّنَّةُ اللهِ الْحَيْلافَ فيهَا عَنْدَنَا.

٤٢٩ - مَالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَغْدُوَ إِلَى الْمُصَلَّى.

هن علمائهم: أي علماء المدينة، وقال الباجي: هذا وإن لم يسنده مالك إلا أنه نجري بحرى التواتر، وهو أقوى من المسند؛ لأنه لا يقول ذلك إلا من سمعه من عدد كثير، "يقول: لم يكن في عيد الفطر ولا" في عيد "الأضحى نداء" أي أذان، لا عند الصلاة ولا عند صعود الإمام المنبر "ولا إقامة منذ زمان رسول الله الله إلى اليوم" قال الباجي: العلماء الذين سمع منهم ذلك مالك هم التابعون شاهدوا الصحابة وصلوا معهم، وأخدوا عنهم، وأضافوه إلى زمان النبي شخف فهم حققوا الخبر بذلك، وأثبتوه باتصال العمل به إلى وقت إحبارهم، ثم أكد ذلك الإمام، فقال: "قال مالك: وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا" في المدينة المنورة، وأفعال الصلاة المتكررة نقلها بالمدينة نقل المتواتر إذا اتصل العمل بها، وفي البخاري: عن ابن عباس وجابر في: "لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحى"، ولمسلم عن جابر في: "فبداً شج بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة"، ولأبي داود عن ابن عباس: "أنه شح صلى العيد بلا أذان ولا إقامة" إسناده صحيح، وفي "النسائي" عن ابن عمر: "خرج عن ابن عباس: "أنه شح صلى العيد بلا أذان ولا إقامة"، قاله الزرقاني، قال الباجي: لا أعلم في هذه المسألة خلافًا بين فقهاء الأمصار، وقد قال ابل في "المختصر": لا أذان في نافلة ولا عيد ولا خسوف ولا استسقاء. وقال العراقي: عن ابن علم علم العلماء كافة، وقال ابن رشد: أجمع العلماء على أهما بلا أذان ولا إقامة؛ لثبوت ذلك عن رسول الله الزبير: أنه أذن وأقام. وقال ابن رشد: أجمع العلماء على أهما بلا أذان ولا إقامة؛ لثبوت ذلك عن رسول الله الزبير: أنه أذن وأقام، وقال ابن رشد: أجمع العلماء على أهما بلا أذان ولا إقامة؛ لثبوت ذلك عن رسول الله الزبير: أنه أذن وألا معاوية في أصح الأقوال.

كان يغتسل يوم إلخ: تابع مالكاً على روايته عن نافع موسى بن عقبة، قاله الزرقاني تبعاً للباجي، قلت: وأخرج البيهقي أثر مالك هذا برواية الشافعي وابن بكير كلاهما عن مالك، وقال: رواه ابن عجلان وغيره عن نافع، فقال: في العيدين الفطر والأضحى. وقال الزرقاني والباحي: وروى أيوب عن نافع قال: "ما رأيت ابن عمر اغتسل للعيد قط، كان يبيت في المسجد ليلة الفطر، ثم يغدو منه إذا صلى الصبح إلى المصلى"، قال الباجي: -

الأَمْرُ بِالصَّلاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ فِي الْعِيدَيْنِ

٤٣٠ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يُصَلِّي يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ اللهِ عَنْ كَانَ يُصَلِّي يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ ابْنِ اللهِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ ابْنِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ ابْنِ اللهِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ ابْنِ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ اللهُ اللهِ الللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله

٤٣١ - مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَاهُمَا كَانَا يَفْعَلانِ دلكَ.

٤٣٢ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ أَنه قَالَ: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَف، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَيْنِ يَوْمَانِ

يحتمل أن يكون رواية أيوب في فعل عبد الله بن عمر الله في اعتكافه بين ذلك مبيته في المسحد؛ لأنه لم يكن
 يبيت في المسجد إلا عند اعتكافه، ويحمل رواية مالك ومن تابعه على غير عتكافه، ولو تعارض الخبران تعارضاً
 لا يمكن الجمع بينهما، لكانت رواية مالك ومن تابعه أولى.

قبل الخطبة: وقد اتصل من وجوه كثيرة صحاح، فأخرج الشيخان عن ابن عمر هما: "أن رسول الله محلي يا الفطر والأضحى، ثم يخطب بعد الصلاة"، ولهما عن حابر عبه: "أن النبي محلي خرج يوم الفطر، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة، قال في "الإظهار": وجه الفرق بين الجمعة والعبد في تقديم الخطبة وتأخيرها: أن الجمعة فرض والعيد نقل، فخولف بينهما، ولا يرد خطبة عرفة؛ لألها ليست للصلاة، وقبل: لأن خطبة الجمعة شرط لصحة الصلاة، فقدمت لتكميل الشروط بخلاف العيد، وقبل: لأن وقت العيد أوسع من وقت الجمعة، وقبل: لأن خطبة الجمعة فرض، ولو أخرت فربما ذهبوا فأثموا، قاله القاري. يفعلان ذلك: أي يصليان قبل الخطبة، وفي "الصحيحين": عن ابن عباس: "شهدت العبد مع رسول الله محد وأبي بكر وعمر وعثمان، فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة" قال التوربشتي: ذكر الشيخين معه على وجه البيان لتلك السنة، بألها ثابتة معمول بها، قد عمل الشيخان بها بعده محد المستخد الصحابة، وليس ذكرهما على سبيل التشريك في الشريعة.

ثم انصرف إلى: "فخطب الناس" زاد عبد الرزاق والبخاري: "فقال: يا أيها الناس! إن رسول الله ﷺ في أن تأكلوا نسككم بعد ثلاث، فلا تأكلوا بعد هذا" قال أبو عمر: أظن مالكاً إنما حذف هذا؛ لأنه منسوخ، "فقال" أي في خطبة: "إن هذين" فيه تغليب؛ إذ الحاضر يشار إليه بــــ "هذا"، والغائب يشار إليه بـــ "ذاك"، فلما أن جمعهما اللفظ، قال: "هذين"؛ تغليباً للحاضر على الغائب "يومان نحى رسول الله ﷺ عن صيامهما" نحى تحريم، ويحرم صوم يومي العيد إجماعاً، وسواء النذر والكفارة والنطوع والقضاء والتمتع، قاله الحافظ، والحتلفوا فيمن نذر صوم يوم العيد، أو صوم يوم قدوم زيد، فقدم يوم العيد هل ينعقد النذر أم لا؟ ومحل بحثه المطولات =

نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا: يَوْمُ فِطْرَكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ، وَالآخَرُ يَوْمٌ تَأْكُلُونَ فِيهِ منْ نُسُكِكُمْ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: ثُمَّ شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُثْمَانَ بْن عَفَّانَ، فَجَاءَ فَصَلَّى،

= " من "الفتح" و"العييني" وغيرهما، "يوم فطركم" بضم اليوم على أنه خبر محذوف أي أحدهما، وفي رواية للبخاري: أما أحدهما "فيوم فطركم من صيامكم، والآخر يوم تأكلون فيه من نسككم" بضم السين، ويجوز إسكالها أي من أضحيتكم، قال ابن عبد البر: فيه أن الضحايا نسك وأن الأكل منها مستحب، قال الله تعالى: ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبائس الْفَقِيرِ ﴾ (الحج: ٢٨) و ﴿ الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَ ﴾ (الحج: ٣٦)

قال أبو عبيد إلخ: موصول بالسند المتقدم "ثم شهدت العيد" قال الحافظ: الظاهر الأضحى الذي قدمه في حديثه عن عمر ﴿ وَقَالَ العِينَ: يُحتملُ الفطر أيضاً "مع عثمان بن عفان" في زمان خلافته، زاد البخاري في روايته: "وكان ذلك يوم الجمعة"، "فجاء" المصلى "فصلى" ركعتي العيد، "ثم انصرف" من الصلاة "فخطب" بعدها، "وقال" في خطبته: "إنه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان" الجمعة والعيد، "فمن أحب من أهل العالية" هي القرى المجتمعة حول المدينة قال مالك: بين أبعدها وبين المدينة ثمانية أميال "أن ينتظر الجمعة، فلينتظرها" حتى يصليها، "ومن أحب أن يرجع فقد أذنت له" وفيه اجتماع العيدين: الجمعة والعيد في يوم واحد، وورد في ذلك عدة روايات مرفوعة أيضاً، منها: ما في "أحمد"، و"أبي داود" و"ابن ماجه" عن زيد بن أرقم: "وسأله معاوية، هل شهدت مع رسول الله ﷺ عيدين اجتمعا؟ قال: نعم، صلى العيد أول النهار، ثم رخص في الجمعة، فقال: من شاء أن يجمع، فليجمع"، ومنها: ما في "أبي داود" و"ابن ماجه" عن أبي هريرة مرفوعاً: قد اجتمع في يومكم هذا عيدان، فمن شاء أجزاه من الجمعة، وإنا بجمعون، وغير ذلك من الروايات والآثار، قال الشوكاني: فيه أن الجمعة في يوم العيد يجوز تركها، وظاهر الحديثين عدم الفرق بين من صلى العيد ومن لم يصل، وبين الإمام وغيره؛ لأن قوله: "لمن شاء" يدل على أن الرخصة تعم كل أحد إلخ، وإلى ذلك ذهب عطاء، وذهب الهادي وجماعة إلى أن صلاة الجمعة تكون رخصة لغير الإمام وثلاثة من المقتدين؛ لقوله عليه في حديث أبي هريرة: إنا بحمعون. وقال الحافظ في "الفتح": استدل بالحديث من قال بسقوط الجمعة عمن صلى العيد إذا وافق العيد يوم الجمعة، وهو محكي عن أحمد. قلت: إلا أني لم أجده في فروعهم من "الروض" وغيره، وكذا حكاه عنه "العيني" وزاد: وبه قال مالك مرة، وأما مسلك الشافعية فقال الشوكاني: حكى في "البحر" عن الشافعي في أحد قوليه وأكثر الفقهاء: أنه لا ترخيص، وعن الشافعي أيضاً: أن الترخيص يختص بمن كان خارج المصر؛ لقول عثمان الله ع "من أراد من أهل العوالي" قلت: وهذا هو المرجح، وبه صرح الإمام الشافعي في "الأم"، فقال: إذا كان يوم الفطر يوم الجمعة صلى الإمام العيد، ثم أذن لمن حضره من غير أهل المصر أن ينصرفوا إن شاءوا إلى أهليهم، ولا يعودون إلى الجمعة، والاختيار لهم أن يقوموا، حتى يجمعوا، أو يعودوا بعد انصرافهم إن قدروا حتى يجمعوا، وإن لم يفعلوا فلا حرج إن شاء الله، قال الشافعي: ولا يجــوز هذا لأحد من أهل المصر: أن يدعوا أن يجمعوا إلا من عذر _ ثُمَّ انْصَرَفَ، فَحَطَبَ وَقَالَ: إنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْ أَهْلِ الْعَالِيَةِ أَنْ يَنْتَظِرَ الْجُمُعَةَ، فَلْيَنْتَظِرْهَا، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْجِعَ فَقَدْ أَذِنْتُ لَهُ. قَالَ أَهُو عُبَيْدٍ: ثُمَّ شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعُثْمَانُ مَحْصُورٌ، فَجَاءَ فَصَلِّى، ثُمَّ انْصَرَف، فَحَطَب.

= يجوز لهم به ترك الجمعة. قال الطحاوي في مشكله: إن المراد بالرخصة في ترك الجمعة هم أهل العوالي الذين منازلهم خارجة عن المدينة ممن ليست الجمعة عليهم واجبة؛ لألهم في غير الأمصار، والجمعة إنما تجب على أهل الأمصار. فالحنفية والشافعية مع اختلافهم في إيجاب الجمعة على أهل القرى متفقون على أن محمل الحديث من لا يجب عليه الجمعة.

أهل العالية: قرى بظاهر المدينة قدر بنصف الفرسخ. ثم شهدت العيد: قال الحافظ: ودل السياق على أن المراد به الأضحى، وهو يؤيد ما تقدم في حديث عثمان، وأصرح من ذلك ما وقع في رواية عبد الرزاق بسنده عن أبي عبيد أنه سمع علياً يقول: يوم الأضحى، وتابعه على ذلك العيني، "مع على بن أبي طالب" وقد صلى بالناس، "وعثمان محصور" في الدار، قال أبو عمر: قد صلى بالناس في حصار عثمان طلحة وأبو أيوب وسهل بن حنيف وأبو أمامة بن سهل وغيرهم، وصلى بمم على صلاة العيد فقط، قلت: وقد صلى بعض الخوارج أيضاً، "فجاء" على 🍩 "فصلي" قبل الخطبة، "ثم الصرف" من الصلاة، "فحطب" وتقدم بعض الخطبة في حديث البخاري، قال أبو عمر: إذا كان من السنة أن تقام صلاة العيد بلا إمام، فالجمعة أولى، وبه قال مالك والشافعي، قال مالك: لله في أرضه فرائض لا يسقطها موت الوالي، ومنع ذلك أبو حنيفة كالحدود لا يقيمها إلا السلطان. قلت: وقع التقصير في النقل عن الحنفية في ذلك، وتوضيح كلامهم في المطولات، والمختصر ما في "البدائع" إذ قال: أما السلطان فشرط أداء الجمعة عندنا، حتى لا يجوز إقامتها بدون حضرته أو حضرة نائبه، وقال الشافعي: السلطان ليس بشرط؛ لأن هذه صلاة مكتوبة، فلا يشترط لإقامتها السلطان كسائر الصلوات، ولنا: أن النبي 🎏 شرط الإمام لإلحاق الوعيد بتارك الجمعة بقوله في الحديث: وله إمام عادل أو حائر، وروي أن النبي ﷺ قال: أربع إلى الولاة، وعد منها الجمعة، ولأنه لو لم يشترط السلطان لأدى إلى الفتنة؛ لأنما صلاة تؤدى بجمع عظيم، والتقدم على جميع أهل المصر يعد من باب الشرف والرفعة، فيتسارع إلى ذلك كل من حبل على علو الهمة والميل إلى الرياسة، فيقع بينهم التنازع المؤدي إلى التقاتل، ففوض إلى الوالي ليقوم به أو ينصب من رآه أهلاً له، فيمتنع غيره من الناس عن المنازعة، هذا إذا كان السلطان أو نائبه حاضرًا، أما إذا لم يكن إماماً بسبب الفتنة أو بسبب الموت، ولم يُحضر وال آخر بعد حتى حضرت الجمعة، ذكر الكرخي: أنه لا بأس أن يجمع الناس على رجل حتى يصلي هم الجمعة، وهكذا روي عن محمد، ذكره في "العيون"؛ لما روي أن عثمان لما حوصر قدم الناس علياً، فصلى بمم الجمعة.

الأَمْرُ بِالأَكْلِ قَبْلَ الْغُدُوِّ فِي الْعِيدِ

٣٣٤ - مَالَكُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَعْدُوَ. ٤٣٤ - مَالَكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يُؤْمَرُونَ بِالأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْعُدُوِّ. قالَ يَحْيَى: قَالَ مَالَكُ: وَلا أَرَى ذَلَكَ عَلَى النَّاسِ فِي الأَصْحَى.

مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ فِي صَلاةِ الْعِيدَيْنِ

٤٣٥ - مَالك عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ مَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ الله ﷺ . . .

كان يأكل إلخ: شيئاً "يوم عيد الفطر" هذا الاسم يختص بأول يوم من شوال، وإن كان الأضحى أيضاً يوم فطر لا يحل فيه الصوم، إلا أن هذا الاسم مختص به في الشرع، قاله الباحي، "قبل أن يغدو" إلى الصلاة اقتداءً بفعل النبي ﷺ، فقد روى البخاري وغيره عن أنس ﷺ: "كان ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وتراً"، وقد روي ذلك في عدة روايات ذكرها العيني.

كانوا يؤمرون إلخ: قال الباجي: إشارة إلى عصر النبي الله أو عصر الصحابة، وإن الأمر بذلك سنة مأمور بها وإن ذلك كان شاتعاً فيهم دون نكير. "بالأكل يوم الفطر قبل الغدو" إلى الصلاة، وهذا على الاستحباب وليس بواجب، فأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عمر: "أنه كان يخرج إلى المصلى يوم العيد ولا يطعم"، وعن إبراهيم: أنه قال: "إن طعم فحسن، وإن لم يطعم فلا بأس به"، وفي "الفتح": قال ابن قدامة: لا تعلم في استحباب تعجيل الأكل يوم الفطر اختلافاً. "قال يحيى: قال مالك: ولا أرى ذلك على الناس في الأضحى" بل من شاء فعل ومن شاء ترك، قاله الزرقاني، وفي "المدونة": وكان مالك يستحب للرجل أن يطعم قبل أن يغدو يوم الفطر إلى المصلى، قال: وليس ذلك في الأضحى، قال ابن عبد البر: ويؤيده حديث أبي بردة: "أكل قبل الصلاة يوم النحر"، فبين له النبي الله في ذلك في الأضحى، قال ابن عبد البر: ويؤيده حديث أبي بردة: "أكل قبل الصلاة يوم النحر"، فبين له النبي الله وله التي ذبحها لا تجزئه وأقره على الأكل منها، وغيره يستحب أن لا يأكل يوم الأضحى حتى يأكل من أضحيته ولو من كبدها، فلما كان عليه يوم الفطر إخراج حتى قبل الغدو، استحب له أن يأكل عند إخراج ذلك، وكما أن عليه يوم الفطر إخراج حتى قبل الغدو، استحب له أن يأكل ذلك الوقت.

في الأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ: كَانَ يَقْرَأُ بِ ﴿قَ وَالْقُرْآنِ الْمَحِيدِ ﴾ وَ﴿ الْقَتَرَبَتِ السَّاعَةُ

وَانْشُقُ الْقُمَرُ ﴾ (القرزا)

٤٣٦ - مَالَكُ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: شَهِدْتُ الأَضْحَى وَالْفِطْرَ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَكَبَّرَ فِي الرَّكْعَةِ الأُولى سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَفِي الآخِرَةِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ.

في الأضحى والفطر: أي في ركعتيهما، قال الباجي: يحتمل أن يسأله على معنى الاختبار أو نسي، فأراد أن يتذكر، وقال النووي: قالوا: يحتمل أنه شك في ذلك فاستثبته، أو أراد إعلام الناس بذلك، أو نحو هذا من المقاصد، قالوا: ويبعد أن عمر فيه لم يعلم ذلك مع شهوده صلاة العيد مع رسول الله في مرات، وقربه منه. "فقال" أبو واقد: "كان في يقرأ" فيهما "برق والقرآن المحيد»" في الركعة الأولى، "و وأثتربت السّاعة وانشق القدري" في الركعة الثانية، قالوا: وحكمة ذلك ما اشتملنا عليه من الإخبار بالبعث والإخبار عن القرون الماضية، وتشبيه بروز الناس للعيد ببروزهم للبعث، كألهم حراد منتشر. قال الباجي: لا خلاف بين أهل العلم أن ذلك على التخيير، وقد روي عن سمرة: "أن الببي في كان يقرأ في العيدين برسيح الله ربّك الأعلى، (الأعلى: القراءة، وأكثرهم استحب أن يقرأ برسيح اسم" في الأولى، و"الغاشية" في الثانية؛ لتواتر ذلك عن رسول الله في القراءة، وأكثرهم استحب أن يقرأ براسيح اسم" في الأولى، و"الغاشية" في الثانية؛ لتواتر ذلك عن رسول الله في واستحب الشافعي القراءة فيهما براق" و"اقتربت الساعة"؛ لثبوت ذلك عنه في وقال ابن عبد البر: معلوم أن النبي كان يقرأ يوم العيد بسور شتى، وليس ذلك عند الفقهاء شيء لا يتعدى، وكلهم يستحب ما روى النبي كان يقرأ يوم العيد بسور شتى، وليس ذلك عند الفقهاء شيء لا يتعدى، وكلهم يستحب ما روى أكثرهم، وجمهورهم "سبح" و"هل أتاك"؛ لتواتر الروايات بذلك عن النبي من حديث سمرة وأنس وابن عباس، وما أعلم أنه روى قراءة "ق" و"اقتربت" مسنداً في غير حديث مالك.

شهدت إلى: صلاة عيد "الأضحى" وصلاة عيد "الفطر مع أبي هريرة، فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة" القراءة، وفي " الركعة "الآخرة" وفي النسخ المصرية: الركعة الأخيرة، والمؤدى واحد "خمس تكبيرات قبل القراءة" قال الزرقاني: وهذا لا يكون رأياً إلا توقيفاً يجب التسليم له، وقد جاء ذلك عنه وها من طرق حسان، وبه قال مالك والشافعي، إلا أن مالكاً عد في الأولى تكبيرة الإحرام، وقال الشافعي: سواها، والفقهاء على أن الخمس في الثانية غير تكبيرة القيام، قاله ابن عبد البر.

قَالَ مَالك: وَهُوَ الأَهْرُ عِنْدَنَا.

وهو الأمو إلخ: المعمول به "عندنا" بالمدينة المنورة، قلت: أجمل ابن عبد البر الكلام على اختلاف الأئمة، ويوضحه ما في "البداية" لابن رشد؛ إذ قال: اختلفوا من ذلك في مسائل، أشهرها اختلافهم في التكبير، وذلك أنه حكى في ذلك أبو بكر بن المنذر نحواً من اثني عشر قولاً، إلا أنا نذكر من ذلك المشهور الذي يستند إلى صحابي أو سماع، فنقول: ذهب مائك – قلت: وكذلك أحمد في المشهور – إلى أن التكبير في الأولى سبع مع تكبيرة الإحرام قبل القراءة، وفي الثانية ست مع تكبيرة القيام من السحود، وقال الشافعي: في الأولى لممانية، وفي الثانية ست مع تكبيرة القيام من السحود، وقال الشافعي: في الأولى لمانية، وفي الثانية ثلاثاً بعد القراءة تكبيرة الركوع، وقال قوم: فيه تسع في كل ركعة، وهو مروي عن ابن عباس والمغيرة بن شعبة وأنس بن مالك غير تكبيرة الركوع، وقال النحعي، وسبب اختلافهم في ذلك اختلاف الآثار المنقولة في ذلك عن الصحابة، فذهب مالك إلى رواية الباب، وبهذا الأثر أخذ بعينه الشافعي، إلا أنه تأول في السبع أنه ليس فيها تكبيرة الإحرام كما ليس في الخمس تكبيرة القيام، ويشبه أن يكون مالك إنما أصاره أن يعد تكبيرة الإحرام في السبع، ويعد تكبيرة القيام زائداً على الخمس المروية أن العمل ألفاه على ذلك، فكأنه عنده وجه من الجمع بين الأثر والعمل.

وأما أبو حنيفة وسائر الكوفيين اعتمدوا في ذلك على ابن مسعود، وذلك أنه ثبت أنه يعلمهم صلاة العيدين هكذا، وإنما صار الجميع إلى الأخذ بأقاويل الصحابة؛ لأنه لم يثبت فيها عن النبي شيء، ومعلوم أن فعل الصحابة في ذلك توقيف؛ إذ لا مدخل للقياس في ذلك. واحتحت الحنفية ومن وافقهم في ذلك بحديث عبد الرحمن بن ثوبان عن أبيه عن مكحول عن أبي عائشة حليس لأبي هريرة: "أن سعيد بن العاص سأل أبو موسى وحذيفة، كيف كان رسول الله ملي يكبر في الأضحى والفطر؟ فقال أبو موسى: كان يكبر أربعاً تكبيره على الجنائز، فقال حذيفة: صدق، فقال أبو موسى: كذلك كنت أكبر في البصرة حيث كنت عليهم"، أخرجه أبو داود والبيهقي، ورواه أبو بكر بن أبي شببة في "المصنف"، زاد أبو عائشة: "وأنا حاضر ذلك، فما نسبت قوله: أربعاً كالتكبير على الجنائز"، وتكلم البيهقي على هذا الحديث بوجهين، ورد عليه جمع من المشايخ، والحديث سكت عليه أبو داود والمنذري. وقال النيموي: إسناده حسن، وأخرج ابن أبي شببة بسنده عن مكحول قال: أخبرني من شهيد سعيد بن العاص أرسل إلى أربعة نفر من أصحاب الشجرة، فسأهم عن التكبير في العيد، فقالوا: ثمان تكبيرات، قال: فذكرت لابن سيرين، فقال: صدق، ولكنه أغفل تكبيرة الفاتحة. والمجهول تبين أنه أبو عائشة وباقي السند صحيح، وأخرج أيضاً بسنده عن كردوس قال: قدم سعيد بن العاص في ذي الحجة، فأرسل إلى عبد الله وحذيفة وأبي مسعود الأنصاري وأبي موسى الأشعري، فسالهم عن التكبير، فأسندوا أمرهم إلى عبد الله وعديفة وأبي مسعود الإنصاري وكبي ميكبر فيقرأ ثم يكبر في كبر في يكبر ثم يكبر أبل الوليد بن عقبة إلى ابن مسعود يكبر الرابعة ثم يركع، وأخرج أيضاً عن ابن عباس، قال: "لما كان ليلة العيد أرسل الوليد بن عقبة إلى ابن مسعود ح

قال يجيى: قَالَ مَالك في رَجُلِ وَحَدَ النَّاسَ قَدْ انْصَرَفُوا مِنْ الصَّلاةِ يَوْمَ الْعِيدِ:.....

= وأبي مسعود وحذيفة والأشعري، فقال لهم: إن العيد غداً، فكيف التكبير؟ فقال عبد الله: يقوم، فيكبر أربع تكبيرات، ويقرأ بفاتحة الكتاب وسورة من المفصل ليس من طوالها ولا من قصارها، ثم يركع، ثم يقوم فيقرأ، فإذا فرغت من القراءة كبرت أربع تكبيرات، ثم تركع بالرابعة"، وأخرج أيضاً عن جابر بن عبد الله وسعيد بن المسيب قالا: تسع تكبيرات، ويوالي بين القراءتين، وأخرج عن عبد الله بن الحارث قال: "صلى بنا ابن عباس يوم عيد، فكبر تسع تكبيرات: خمساً في الأولى وأربعاً في الآخرة، قال الحافظ في "التلخيص": إسناده صحيح، وروي ذلك عن مسروق والأسود وأنس وأبي قلابة وأبي جعفر والحسن ومحمد والشعبي والمسيب والمغيرة بن شعبة وغيرهم، ذكرت أسانيدها في "شرح الإحياء" نتركها للاختصار، وصحح النيموي أكثر هذه الآثار، وروى محمد بن الحسن في "الآثار" عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود: "أنه كان قاعداً في مسجد الكوفة ومعه حذيفة وأبو موسى الأشعري، فخرج عليهم الوليد بن عقبة، وهو أمير الكوفة يومئذ، فقال: إن غداً عيدكم، فكيف أصنع؟ فقالا: أخبره يا أبا عبد الرحمن! فأمره ابن مسعود أن يصلي بغير أذان ولا إقامة، وأن يكبر في الأولى خمساً وفي الثانية أربعاً، ويوالي بين القراءتين، وأن يخطب بعد الصلاة على راحلته، وهذا أثر صحيح، قاله بحضرة جماعة من الصحابة، ومثل هذا يُحمل على الرافع؛ لأنه كنقل أعداد الركعات، وقول البيهقي: هذا رأي من جهة عبد الله، والحديث المسند مع ما عليه من عمل المسلمين أولى أن يتبع، رده أبو عمر في "التمهيد" فقال: مثل هذا لا يكون رأياً، ولا يكون إلا توقيفاً؛ لأنه لا فرق بين سبع وأقل وأكثر من جهة الرأي والقياس. وقال ابن رشد في "القواعد": معلوم أن فعل الصحابة في ذلك توقيف؛ إذ لا يدخل القياس في ذلك، وقد وافق جماعة من الصحابة ومن بعدهم، وما روي عن غيرهم خلاف ذلك غايته المعارضة، ويترجح بابن مسعود، والأحاديث المسندة وقع فيها الاضطراب، وأثر ابن مسعود سالم من الاضطراب، وبه يترجح المرفوع الموافق له، يلخص من "شرح الإحياء"، وذكر فيمن وافق الحنفية في ذلك ابن مسعود وأبا موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان وعقبة بن عامر وابن الزبير وأبا مسعود البدري وأبا سعيد الخدري والبراء بن عازب وعمر بن الخطاب وأبا هريرة رهج والحسن البصري وابن سيرين وسفيان الثوري، قال: وهو رواية عن أحمد، وحكاه البخاري في صحيحه مذهباً لابن عباس، وذكر ابن الهمام في "التحرير" أنه قول ابن عمر ١٠٠٠. قلت: ورجح أصحابنا قول ابن مسعود في العدد والموضع؛ لأنه لا تردد في قوله: "ولا اضطراب"؛ فإنه قال قولاً واحداً، وفي أقوال غيره تعارض واضطراب، ولأن قوله ينفي الزيادة على التسع، وأقوال غيره تثبت، والنفي موافق للقياس؛ إذ القياس ينفي إدخال زيادة الأذكار في الصلاة قياساً على غيرها من الصلوات، ولا شك أن الأخذ بالموافق بالقياس أولي، و لأن الجهر بالتكبير – وهو ذكر – مخالف للنصوص والأصول، فالأخذ بالمتيقن أولى. قد انصرفوا: أي فرغوا "من الصلاة" أي صلاة العيد "يوم العيد أنه" أي الإمام "لا يرى" استناناً "عليه صلاة" لا "في المصلى و لا في بيته"؛

لأن صلاة العيد عنده سنة لجماعة الرحال الأحرار، فمن فاتته تلك السنة لم يلزمه صلاها، قاله ابن عبد البر.

إِنَّهُ لا يَرَى عَلَيْهِ صَلاةً فِي الْمُصَلَّى وَلا فِي بَيْتِهِ، وَإِنَّهُ إِنْ صَلَّى فِي الْمُصَلَّى أَوْ فِي بَيْتِهِ لَا يَرَى عَلَيْهِ صَلاةً فِي الْمُصَلَّى وَلا فِي بَيْتِهِ، وَإِنَّهُ إِنْ صَلَّى فِي الْمُصَلَّى أَوْ فِي بَيْتِهِ لَمُ الْقِرَاءَةِ، وَخَمْسًا فِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ.

لم أو بذلك بأساً: يعني يجوز له، قاله الزرقاني خلافاً لجماعة قالوا: لا تصلي إذا فاتت، "ويكبر سبعاً" مع تكبيرة الإحرام "في" الركعة "الأولى قبل القراءة، وخمساً" أي خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام من السجود "في" الركعة "الثانية قبل القراءة" على سنتها في الأداء بالجماعة. والحاصل: أن من فاته العيد مع الجماعة لم يبق عليه السنية، لكن لو صلى يجوز له، فإن صلى صلى على هيئتها مع التكبيرات الزوائد، قال ابن رشد في "البداية": واختلفوا فيمن تفوته صلاة العيد مع الإمام، فقال قوم: يصلي أربعاً، وبه قال أحمد والثوري، وهو مروي عن ابن مسعود، وقال قوم: بل يقضيها على صفة الإمام ركعتين يكبر فيهما نحو تكبيره ويجهر كجهره، وبه قال الشافعي وأبو ثور، وقال قوم: بل ركعتين فقط لا يجهر فيهما ولا يكبر تكبيرة العيد، وقال قوم: إن صلى الإمام في المصلى صلى ركعتين، وإن صلى الإمام في المصلى صلى وأصحابه، وحكى ابن المنذر عنه مثل قول الشافعي.

فمن قال: أربعاً شبهها بصلاة الجمعة، وهو تشبيه ضعيف، ومن قال: ركعتين كما صلاها الإمام، فمصير إلى أن الأصل أن القضاء يجب أن يكون على صفة الأداء، ومن منع القضاء؛ فلأنه رأى ألها صلاة من شرطها الجماعة والإمام كالجمعة، فلم يجب قضاؤها ركعتين ولا أربعاً؛ إذ ليست هي بدلاً من شيء، وهذان القولان هما اللذان يتردد فيها النظر، أعني قول الشافعي وقول مالك، وأما سائر الأقاويل في ذلك فضعيف لا معنى له؛ لأن صلاة الجمعة بدل من الظهر، وهذه ليست بدلاً من شيء، فكيف تقاس إحداهما على الأخرى في القضاء على الحقيقة؟ فليس من فاتنه الجمعة فصلاته للظهر قضاء، بل هي أداء؛ لأنه إذا فاته البدل وحبت هي، والله الموفق للصواب. قال في "البدائع": إن فسدت بخروج الوقت أو فاتت عن وقتها مع الإمام سقطت ولا يقضيها عندنا، وقال الشافعي: يصليها وحده كما يصلي الإمام، يكبر فيها تكبيرات العيد، والصحيح قولنا؛ لأن الصلاة بحذه الصفة ما عرفت قربة إلا بفعل رسول الله من كالجمعة، ورسول الله من ما فعلها إلا بالجماعة كالجمعة، فلا يجوز أداؤها إلا بتلك الصفة، ولأنها إذا فاتت لا يمكن تداركها بالقضاء فلا تقضى كالجمعة، ولكنه يصلي أربعاً مثل صلاة الضحى إن شاء؛ لأنها إذا فاتت لا يمكن تداركها بالقضاء لفقد الشرائط، فلو صلى مثل صلاة الضحى لينال الثواب كان حسناً، لكن لا يجب لعدم دليل الوجوب، وقد روي عن ابن مسعود أنه قال: "من فاتته صلاة العيد صلى أربعاً".

تَرْكُ الصَّلاةِ قَبْلَ الْعِيدَيْنِ وَبَعْدَهُمَا

٤٣٧ - مالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلاةِ وَلا بَعْدَهَا.

٤٣٨ - مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى بَعْدَ أَنْ يُصَلِّيَ الصُّبْحَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

الرُّحْصَةُ في الصَّلاةِ قَبْلَ الْعِيدَيْنِ وَبَعْدَهُمَا

٤٣٩ - مَالك عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ: أَنَّ أَبَاهُ الْقَاسِمَ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ أَنْ يَغْدُوَ إِلَى الْمُصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ.

٤٤٠ – مَالكَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي يَوْمَ الْفِطْرِ......

لم يكن يصلي إلخ: وكان من أشد الناس اتباعاً للنبي ﷺ. وفي "الصحيحين" عن ابن عباس ﷺ: "أن النبي ﷺ حرج يوم الفطر، فصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما". إلى المصلى: قال ياقوت الحموي في "المعجم": بالضم وتشديد اللام موضع الصلاة، وهو موضع بعينه في عقيق المدينة. "بعد أن يصلي الصبح قبل طلوع الشمس" فعلم منه ترك الصلاة قبل العيدين؛ لأن التطوع بعد الفحر منهي عنه حتى تطلع الشمس، وهو الله كان يروح إلى المصلى قبل طلوع الشمس.

الرخصة في الصلاة إلى: قال الزرقاني: كذا ترجم عقب الأولى، وليست الرخصة في الباب الثاني من الباب الأول في شيء؛ إذ لا خلاف في جواز النقل قبل الغدو إلى المصلى لمن تأخر؛ لحل النافلة، فيتنفل ثم يغدو إليها، قاله الباجي وأبو عمر. قلت: عبارة الباجي أوضح من ذلك؛ إذ قال: حكم هذا الباب غير حكم الباب الذي قبله؛ لأن الباب الأول في منع الصلاة بالمصلى قبل صلاة العيد وبعدها، وهذا في الرخصة في التنفل قبل الغدو إلى المصلى، ولا خلاف في جوازه لمن تأخر في مصلاه بعد صلاة الفحر لذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس، فيتنفل أربع ركعات ونحوها، ثم يغدو إلى المصلى. قلت: وهذا وجه حسن لغرض الترجمتين، ويمكن عندي وجه آخر، وهو أن الغرض من الأولى بيان يغدو إلى المصلى. قلا يستحب التنفل قبلهما ولا بعدهما، وهذا بيان الجواز لو صلى أحد ينعقد. كان يصلي إلى: في المسجد بعد طلوع الشمس، قاله الزرقاني، "قبل أن يغدو إلى المصلى" أي يوم العيد "أربع ركعات".

قَبْلَ الصَّلاةِ فِي الْمَسْجِدِ.

غُدُو الإمَام يَوْمَ الْعِيدِ وَانْتِظَارُ الْخُطْبَةِ

قال يَحْيَى: قَالَ مَالك: مَضَتْ السُّنَّةُ الَّتِي لا اخْتِلافَ فِيهَا عَنْدَنَا فِي وَقْتِ الْفِطْرِ وَالأَضْحَى: أَنَّ الإمَامَ يَحْرُجُ مِنْ مَنْزِلِهِ قَدْرَ مَا يَبْلُغُ مُصَلَّاهُ، وَقَدْ حَلَتْ الصَّلاةُ.

قَالَ يَحْيَى: وسُئِلَ مَالك عَنْ رَجُلٍ صَلَّى مَعَ الإمَامِ يوم الفطر،....

قبل الصلاة: أي قبل صلاة العيد "في المسجد" متعلق بقوله: "يصلي"، قال أبو عمر: فعل القاسم وعروة خلاف فعل ابن المسبب؛ فإلهما يركعان في المسجد قبل أن يغدو إلى المصلى، والركوع إنما يكون حين تبيض الشمس، ولا يكون أثر صلاة الصبح، وروي عن ابن عمر فشن كفعل ابن المسيب، وكل مباح لا حرج فيه. قال ابن المنذر عن أحمد: الكوفيون يصلون بعدها لا قبلها، والبصريون قبلها لا بعدها، والمدنيون لا قبلها ولا بعدها، وبالأول قال الحنفية وجماعة، والثاني الحسن وجماعة، والثالث أحمد وجماعة، وأما مالك فمنعه في المصلى، وعنه في المسجد روايتان فروى ابن القاسم يتنفل قبلها وبعدها، وابن وهب وأشهب بعدها لا قبلها، وقال الشافعي: لا كراهة في الصلاة قبلها ولا بعدها، قال الحافظ: كذا في "شرح مسلم" للنووي.

غدو الإمام إلى المصلى "يوم العيد وانتظار" الناس بعد الصلاة "الخطبة" فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله، ذكر المصنف في الترجمة مسألتين، أولهما: وقت توجه الإمام إلى المصلى والثانية: هل يباح للناس الانصراف بعد الصلاة قبل الخطبة أم لا؟ فقال الإمام "مالك: مضت السنة التي لا اختلاف فيها عندنا" بالمدينة المنورة "في وقت الفطر والأضحى أن الإمام يخرج من منزله قدر ما يبلغ مصلاه، وقد حلت" أي حازت "الصلاة" بارتفاع الشمس قيد رمح، بل يزاد على ذلك قليلاً؛ لاحتماع الناس، قاله الزرقاني، والغرض أن الإمام يخرج حين أداء الصلاة؛ لشلا يحتاج إلى انتظار الناس، بقي الكلام على وقت العيد، قال ابن بطال: أجمع الفقهاء على أن العيد لا تصلى قبل طلوع الشمس ولا عند طلوعها، وإنما تجوز عند جواز النافلة؛ لحديث عبد الله بن بسر أنكر إبطاء الإمام، وقال: "إن كنا مع النبي الشعف قد فرغنا ساعتنا هذه، وذلك حين التسبيح" رواه أحمد وأبو داود والحاكم، وصححه وعلقه البخاري، قال الحافظ: ودلالته على المنع ليس بظاهرة، ويعكر على حكاية الإجماع إطلاق من أطلق أن أول وقتها عند طلوع الشمس، واختلف هل يمتد وقتها للزوال أم لا؟.

وسئل إلخ: ببناء المجهول الإمام "مالك عن رجل صلى مع الإمام" العيد "يوم الفطر هل" يجوز "له أن ينصرف" عن المصلى "قبل أن يسمع الخطبة، فقال" الإمام: "لا ينصرف حتى ينصرف الإمام" بعد الفراغ من الخطبة، قال الزرقاني: يكره له ذلك لمخالفة السنة، قال الباجي: وهذا كما قال الإمام؛ لأن الخطبة من سنة الصلاة وتوابعها، =

هَلْ لَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ قَبْلَ أَنْ يَسْمَعَ الْخُطْبَةَ؟ فَقَالَ: لا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَنْصَرِفَ الإمَامُ.

صَلاةُ الْخَوْفِ

= فمن شهد الصلاة ممن تلزمه أو ممن لا تلزمه من صبي أو امرأة، لم يكن له أن يترك حضور سنتها مع القدرة، رواه ابن القاسم عن مالك، والأصل في ذلك طواف النفل؛ لما كان الركوع من توابعه لم يكن لمن تنفل به أن يترك الركوع. وأخرج أبو داود بسنده عن عطاء عن عبد الله بن السائب قال: شهدت العيد مع رسول الله في فلما قضى الصلاة قال: إنا نخطب، فمن أحب أن يجلس للخطبة فنبحس، ومن أحب أن بذهب فليذهب. قال الشيخ: هذا يدل على أن الجلوس للخطبة غير لازم. وقال السندهي على "النسائي": علم منه أن سماع خطبة العيد غير واجب، وكذا في هامشه على "ابن ماجه".

صلاة الخوف: أي صفتها، ولما أن لصلاة الخوف صفة تختص بها بخلاف الصلوات التي عم الناس معرفتها، احتاجوا إلى بيان صفتها، ومما ينبغي أن يعلم أن أحداً من أصحاب الكتب المتداولة بأيدينا لم يعتن بتفصيل صور صلاة الخوف غير أبي داود؛ فإنه فصل في سننه إحدى عشرة صورة بحسب الظاهر، وهي تبلغ أكثر منها بإبداء بعض الاحتمالات في بعض الروايات، وهي كلها مقبولة عند كافة الفقهاء بحسب حوازها، وإنما اختلفوا فيما بينهم فيما هي أولى وأفضل إلا صورتين؛ فإن أبا حنيفة عنه يؤولهما على تقدير ثبوتهما عنه ويشأ أو يحمل على اختصاصهما. قلت: وهما اللتان عدهما ابن العربي في "الغرائب"، إحداهما: جمهور الفقهاء على تركها، وهي الصلاة بركعة واحدة، والثانية: عتلفة فيما بينهم، لكن ما سيأتي في آخر الباب من كلام الحافظ يدل على أن بعضهم أنكروا حواز الصفة التي في حديث ابن عمر أيضاً، وقال النووي: لو فعل مثل رواية ابن عمر ففي صحته قولان، والصحيح المشهور صحته، وقال القدوري في "شرح مختصر الكرحي" وأبو نصر في "شرح مختصر القدوري": الكل حائز، وإنما الخلاف في الأولى، القدوري في "شرح مختصر القدوري": الكل حائز، وإنما الخلاف في الأولى، التعارض الذي يمنع الجمع، وقالت طائفة: إنما هي صلاة ضرورة، فتفعل بحال الضرورة وحسب الإمكان، ولذا التعليف فعل الذي يمنع الجمع، وقالت طائفة: إنما هي صلاة ضرورة، فتفعل بحال الضرورة وحسب الإمكان، ولذا المتعلف فعل الذي يمنع وهذا هو الذي اختار، فإذا غلب الأمر فلا يخرج عن صفة من الصفات المروية.

يوم ذات الرقاع: واختلف أهل السير في أي سنة كانت هذه الغزوة؟ فقيل: سنة أربع، وبه حزم ابن الجوزي في "التلقيح"، وقيل: سنة خمس، وقيل: سنة ست، وقيل: سنة سبع، قال ابن إسحاق: كانت في جمادى الأولى، وكذا قال ابن عبد البر: إنحا في جمادي الأولى سنة أربع، قال العيني: واختلفوا في سبب تسميتها بذلك، فقيل: =

وَصَفَّتْ طَائِفَةٌ وِجَاهَ الْعَدُوِّ، فَصَلَّى بِالَّتِي مَعَهُ رَكْعَةً ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا وَأَتَمُّوا لأَنْفُسِهِمْ ثُمَّ انْصَرَفُوا، فَصَفُّوا وِجَاهَ الْعَدُوِّ، وَجَاءَت**ْ الطَّائِفَةُ** الأُخْرَى، فَصَلَّى بِهِمْ الرَّكْعَةَ....

= لما لفوا في أرجلهم من الخرق، وقيل: لأنهم رقعوا فيها راياتهم، وقيل: بشجر فيها يقال له: ذات الرقاع نزلوا تحتها، وقيل: بل الأرض كانت ذات ألوان تشبه الرقاع، وقيل: بل خيلهم كان بما سواد وبياض، قاله ابن حبان، وقيل: بجبل هناك فيه بقع، ولعل هذا مستند ابن حبان، وتصحف حبل بخيل، ورجح السهيلي والنووي الأول، ويحتمل أن تكون سميت بالمجموع. "صلاة الخوف" لا خلاف بين أهل السير والحديث والفقه في أنه ﷺ صلى صلاة الخوف بذات الرقاع، نعم الحتلفوا في أنها هي أول ما صليت أو صلى قبلها بموضع آخر، "أن طائفة" قال الأبي: قال الشافعي: لا ينبغي أن تكون الطائفة التي مع الإمام أقل من ثلاثة وكذلك الباقية؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا سجدوا ﴾ (النساء:١٠٢)، أعاد ضمير الجمع وأقلها ثلاثة. ثم ظاهر الحديث أن الإمام يقسم الجيش طائفتين متساويتين، وقال بعضهم: ينبغي أن تكون الطائفة الأولى أكثر؛ لأن العدو إنما يتمكن من الفرصة في ثاني حال. "صفت" قال الزرقاني: هكذا في أكثر النسخ، وفي بعضها: "صلت" قال النووي: هما صحيحان. "معه" ﷺ. وصفت طائفة إلخ: بالرفع أي اصطفوا، بقال: صف القوم إذا صاروا صفاً، قال العيني: لا فرق بين أن يكون إحدى الطائفتين أكثر من الأخرى عدداً، أو تساوي عددهما؛ لأن الطائفة تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد، لكن قال الشافعي: أكره أن يكون كل طائفة أقل من ثلاثة؛ لأنه أعاد عليهم ضمير الجمع في الآية، "وجاه" بكسر الواو وضمها "العدو" أي مقابلهم، منصوب على الظرفية، وفي رواية: "تجاه العدو" بالتاء بدل الواو، قاله القاري، "فصلى بالتي معه" ﷺ "ركعة، ثم" لما قام إلى الركعة الثانية "ثبت" حال كونه "قائماً وأتموا" أي الذين صلى بمم الركعة الأولى "لأنفهسم" ركعة أخرى، "ثم انصرفوا" بعد سلامهم على الظاهر، ولم أو في رواية تصريح السلام ههنا بعد، نعم صرح بالسلام جمع من الشراح وهو الوجه، ويؤيده أيضاً تبويب أبي داود على حديث الباب؛ إذ صرح بالسلام، وأيضاً الشافية والحنابلة الحتاروا هذه الصفة من الصفات، وصرحوا في فروعهم بالسلام للطائفة الأولى، وأيضاً فرق المشايخ بين هذا الحديث وبين حديث القاسم الآتي في سلام الإمام، هل هو منفرداً أو مع الطائفة؟ و لم يفرقوا بغير ذلك، وسيأتي التصريح فيه بسلام الطائفة الأولى، فمن قال في حديث يزيد بن رومان هذا: انصرفوا بغير السلام، وهم منه، "فصفوا وجاه العدو" أي من غير صلاة، ولأجل ذلك رجحت الشافعية هذه الصفة؛ لما فيها من وقوف الطائفتين قبالة العدو في غير صلاة. وجاءت الطائفة إلخ: التي كانت في وجاه العدو "قصلي بمم الركعة التي بقيت من صلاته" ﷺ "ثم ثبت جالساً" في التشهد، و لم يخرج من صلاته، "وأتموا" أي تلك الطائفة التي جاءت بعد "لأنفسهم" الركعة الأخرى، "ثم سلم" النبي ﷺ "بمم" أي بتلك الطائفة، فصلى كل طائفة ركعة مع الإمام وركعة لأنفسهم، وحصلت للطائفة الأولى فضيلة الإحرام معه ﷺ. وحصلت للطائفة الثانية فضيلة السلام معه ﷺ. وهذه الكيفية إحدى الصفات التي اختارتما الشافعية ﷺ. الِّتي بَقِيَتْ مِنْ صَلاتِهِ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا، وَأَتَمُّوا لأَنْفُسِهمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهمْ.

٤٤٢ - مَالَكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِم بْن مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِح بْن خَوَّاتٍ الأنصاري أَنَّ سَهْلَ بْنَ أَبِي حَتْمَةَ الأنصاري حَدَّتُهُ: أَنَّ صَلاةَ الْخَوْفِ أَنْ يَقُومَ الإمَامُ وَمَعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَطَائِفَةٌ مُوَاحِهَةُ الْعَدُوَّ، فَيَرْكَعُ الإمَامُ رَكْعَةً وَيَسْجُدُ بِالَّذِينَ مَعَهُ ثُمَّ يَقُومُ، فَإِذَا اسْتَوَى قَائمًا تَبَتَ، وَأَتَمُّوا لأَنْفُسهمْ الرَّكْعَةَ الْبَاقِيَةَ ثُمَّ يُسَلَّمُونَ، وَيَنْصَرَفُونَ وَالإِمَامُ قَائِمٌ، فَيَكُونُونَ وجَاهَ الْعَدُوِّ، ثُمَّ يُقْبِلُ الآخَرُونَ الَّذينَ لَمْ يُصَلُّوا، فَيُكَبِّرُونَ وَرَاءَ الإمَام، فَيَرْكُعُ بهمْ الرَّكْعَةَ، وَيُسْجُدُ، ثُمَّ يُسَلِّمُ، فَيَقُومُونَ فَيَرْكَعُونَ لأَنْفُسِهمْ الرَّكْعَةَ الثَّانِيةَ، ثُمَّ يُسَلِّمُونَ.

٤٤٣ - مَالِكَ عَنْ نَافِع: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذًا سُئِلَ عَنْ صَلاةِ الْخَوْفِ،

إذا سئل إلخ: ببناء المحهول "عن" صفة "صلاة الخوف، قال" وسيأتي الكلام على رفعه، ووقفه في آخر الحديث، "يتقدم الإمام وطائفة من الناس" حيث لا يبلغهم سهام العدو "فيصلي بمم الإمام ركعة، وتكون طائفة" أخرى =

حدثه إلخ: أي صالحاً، وهذا موقوف "أن صلاة الخوف" أي صفتها "أن يقوم الإمام" زاد في رواية القطان عن يجيى بن سعيد الأنصاري بهذا السند: "مستقبل القبلة" "ومعه طائفة من أصحابه" أي إحداهما معه "وطائفة" أخرى "مواجهة العدو، فيركع الإمام ركعة، ويسجد بالذين معه" ولفظ رواية القطان: "فيصلي بالذين معه ركعة"، "ثم يقوم" الإمام، "فإذا استوى قائماً ثبت" ساكتاً أو داعياً، "وأتموا لأنفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون" بعد أداء الركعتين، "وينصرفون" من هذا المكان "والإمام قائم" في مكانه، "فيكونون وجاه" أي مقابل "العدو، ثم يقبل الآخرون" أي الطائفة الثانية "الذين لم يصلوا، فيكبرون وراء الإمام فيركع بمم" الإمام "الركعة" التي بقيت عليه، "ويسجد" لهم، "ثم يسلم" الإمام منفرداً، "فيقومون" أي هذه الطائفة الثانية، "فيركعون لأنفسهم الركعة الثانية"، وفي النسخة المصرية: "الباقية" أي عليهم، "ثم يسلمون". والفرق بين هذه الرواية والرواية السابقة: أن في هذه الرواية "يسلم الإمام منفرداً"، وفي الرواية المتقدمة "يسلم مع الطائفة الثانية بعد أداءهم الركعة الباقية"، قال ابن عبد البر: وهذا الذي رجع إليه مالك بعد أن قال بحديث يزيد بن رومان، وإنما اختاره ورجع إليه للقياس على سائر الصلوات أن الإمام لا ينتظر المأموم، وأن المأموم إنما يقضى بعد سلام الإمام، قال: وهذا الحديث موقوف عند رواة "الموطأ"، ومثله لا يقال بالرأي، وقد جاء مرفوعاً مسندا.

- "منهم بينه" أي بين الإمام ومن معه "وبين العدو لم يصلوا" لحرسهم العدو، "فإذا صلى الذين معه" أي الإمام، وهي الطائفة الأولى "ركعة، استأخروا مكان الذين لم يصلوا" أي الطائفة الثانية، فيكونون في وجه العدو، "ولا يسلمون" بل يستمرون في صلاقم، "ويتقدم الذين لم يصلوا" إلى الإمام، "فيصلون معه ركعة، ثم ينصرف الإمام" من صلاته بالتسليم "وقد صلى ركعتين، فتقوم كل واحدة من الطائفتين، فيصلون لأنفسهم ركعة ركعة" بالتكرار "بعد أن ينصرف الإمام" من الصلاة، "فيكون" الإمام و"كل واحدة من الطائفتين قد صلوا ركعتين" وكعتين، قال الحافظ: لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا، وظاهره ألهم أتموا في حالة واحدة، ويحتمل ألهم أثموا على التعاقب، وهو الراجح من حيث المعنى، وإلا لزم ضياع الحراسة المطلوبة وإفراد الإمام وحده.

فإن كان خوفا: بالنصب في جميع النسخ، وفي "البخاري" بالرفع أي إن كان هناك خوف "هو أشد من ذلك" الذي تقدم بأن لا يمكن معه الاصطفاف وغير ذلك، "صلوا" بحسب الإمكان "رجالا" بكسر الراء وتخفيف الجيم جمع رجلان بضم الراء بمعنى الراجل ضد الراكب، وقيل: بضم الراء وتشديد الجيم جمع راجل، والأظهر: أن رحالا بالتخفيف جمع راجل، قاله القاري، قال الرازي في تفسيره: الراجل الكائن على رجله، ماشياً كان أو واقفاً. "قياماً" جمع قائم، وقيل: مصدر بمعنى اسم الفاعل، أو قائمين على إقدامهم تفسير لقوله: "رجالاً"، زاد مسلم في رواية له: "تؤمي إيماء"، "أو ركباناً" جمع راكب، و"أو" للتخير أو الإباحة أو التنويع، قال تعالى: ﴿فَإِنْ حَفْتُهُ فَرِحَالاً أَوْ رُكِبَاناً والمؤمنة والمؤمنة والله المنافعي: قال المنافعي: قال المالكية: لا يصنعون ذلك حتى يخشوا فوات الوقت. وقال الحافظ: قال ابن المنذر: كل من أحفظ عنه من أهل العلم يقول: إن المطلوب يصلي على دايته يومئ إيماء وإن كان طالباً نزل فصلي على الأرض، قال الشافعي: ألا أن ينقطع عن أصحابه فيخاف عود المطلوب، وعرف بهذا أن الطالب فيه التفصيل بخلاف المطلوب، ووجه الفرق: أن شدة الخوف في حق المطلوب ظاهر؛ لتحقق السبب، بخلاف الطالب فلا يخاف استيلاء العدو.

يوم الخندق إلخ: يوم غزوة الخندق وهي غزوة الأحزاب، جمهور أهل المغازي على ألها في شوال سنة خمس، والبخاري على ألها في شوال سنة أربع، وقوى الحافظ قول أهل المغازي، "حتى غابت الشمس" وقد أجمعوا على أنه من قد فاته شيء من الصلوات في غزوة الأحزاب، واختلفوا هناك في موضعين: الأول: في تعيين الفوائت، والجمع بين ما ورد في ذلك من الروايات المختلفة، والثاني: في سبب الفوت، أما الأول: فحديث الباب يدل على أن الفائت صلاتان: الظهر والعصر، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد والنسائي: "ألهم شغلوه في عن الظهر والعصر والمغرب، وصلوا بعد هوي من الليل"، وذلك قبل أن ينزل الله في صلاة الحوف: ﴿فرحالاً أو رُحُبَاناً ﴾ (البقرة:٢٣٩) قال القاري: ورواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والبيهقي والشافعي والدارمي وأبو يعلى الموصلي، وفي حديث ابن مسعود عند الترمذي والنسائي: "ألهم شغلوه عن أربع صلوات يوم الخندق، حتى ذهب من الليل ما شاء الله"، قال الحافظ في قوله: "أربع" تجوز؛ لأن العشاء لم تفت.

وأما الثاني: فقيل: أخرها الله السياناً، ويؤيده ما روى أحمد من حديث ابن لهيعة عن أبي جمعة حبيب بن سباع قال: إن رسول الله الله عام الأحزاب صلى المغرب، فلما فرغ قال: هل علم أحد منكم إني صليت العصر، قالوا: لا، يا رسول الله! ما صليتها، فأمر المؤذن فأقام فصلى العصر، ثم أعاد المغرب كذا في العيني: قال الحافظ: وفي صحة هذا الحديث نظر؛ لأنه مخالف لما في "الصحيحين" من قوله الله لعمر: والله ما صليتها، ويمكن الجمع بينهما بتكلف. قلت: ويمكن أن يجمع بأنه الله كان نسيها عند الأداء، ثم لما استفسر عن القوم وتحقق الفوت حاء إذ ذاك عمر، فأحبر قصته، فقال الله والله ما صليتها، وقيل: كان عمداً، فقيل: كانت قبل نزول صلاة الحوف، وإليه مال الحافظ في "الفتح"، وصرح به مواضع من كتابه، وبه جزم ابن القيم في "الهدي"، والقرطبي في "شرح مسلم"، والقاضي عياض في "الشفاء"، وحكاه ابن رشد عن الجمهور.

وحديث القاسم إلخ: المذكور قبل ذلك "أحب ما سمعت إلى في صلاة الخوف" وتقدم ما قال ابن عبد البر: إنه الذي رجع إليه مالك بعد أن قال بحديث يزيد بن رومان، وعلم منه أن ما في "أبي داود": قال مالك: "وحديث يزيد بن رومان أحب إلي" قوله المرجوع عنه، قال الدار قطني بعد ما أخرج حديث يزيد بن رومان: قال ابن وهب: قال مالك: أحب إلي هذا، ثم رجع، وقال: يكون قضاؤهم بعد السلام أحب إلي.

الْعَمَلُ في صَلاةِ كُسُوفِ الشَّمْس

٤٤٥ - مَالَكُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ عِلَى، أَنَهَا قَالَت:
 خَسَفَت الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَى، فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ عَلَى بِالنَّاسِ، فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الأَوَّلِ،

خسفت: بفتح الخاء والسين، لازم، أو بالضم فالكسر على أنه متعد، وحكى ابن الصلاح منعه، ولم يبين دليلاً. "الشمس" بالضم "في عهد" أي زمان "رسول الله على "زاد في رواية الصحيحين: "فبعث منادياً: الصلاة جامعة"، وينادى بما عند الحنفية كما صرح به في "الدر المحتار"، "فصلى رسول الله على بالناس" استدل بعدم ذكر الوضوء على أنه من كان يحافظ على الوضوء، وليس بشيء، إلا أن الدوام على الطهارة جدير بحاله على نعم، يصح الاستدلال بما على الجماعة، وذكر ابن رشد اتفاق الأئمة على الجماعة فيها، وقال الشوكاني: ذهب مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء إلى أن صلاة الكسوف والحسوف تسن الجماعة فيها، وقيل: الجماعة شرط فيهما، وبوب البحاري: صلاة الكسوف جماعة.

قال الحافظ: أي إن لم يحضر الإمام الراتب فيؤم لهم بعضهم، وبه قال الجمهور، وعن الثوري: إن لم يحضر الإمام صلوا فرادى، وقال العيني: أشار بهذا إلى أنها بالجماعة سنة، وقال صاحب "الذخيرة" من أصحابنا: الجماعة فيها سنة، ويصلي بحم الإمام الذي يصلي الجمعة والعيدين، وفي "المرغبناني": يؤمهم فيها إمام حيهم بإذن السلطان؛ لأن احتماع الناس ربما أوجب فتنة وخللا، ولو لم يقمها الإمام صلى الناس فرادى. وفي "الدر المختار": يصلي بالناس من يملك إقامة الجمعة ركعتين، قال ابن عابدين: بيان للمستحب يعني فعلها بالجماعة إذا وجد إمام الجمعة، وإلا تستحب الجماعة بل تصلى فرادى، هذا ظاهر الرواية، وعن الإمام في غير رواية الأصول: لكل إمام مسجد أن يصلي بجماعة في مسجده. قال في "البدائع": ثم هذه الصلاة تقام بالجماعة؛ لأنه وروي عن أبي حنيفة إلا الإمام الذي يصلي بالناس الجمعة والعيدين، فأما أن يقيمها كل قوم في مسجدهم فلا، وروي عن أبي حنيفة الحواز، والصحيح ظاهر الرواية؛ لأن أداء هذه الصلاة بالجماعة عرف بإقامته في فلا يقيمها إلا من هو قائم مقامه. الحواز، والصحيح ظاهر الرواية؛ لأن أداء هذه الصلاة بالجماعة عرف بإقامته في فلا يقيمها إلا من هو قائم مقامه. وعطلها القراءة، وفي الرواية الآتية: "نحواً من سورة البقرة"، وطول القراءة فيها مستحب عند الكل، وجعلها الشافعية فقط. وثائنها – وهو الأكمل منهما –: أن يصلي بركوعين في كل ركعة مع تطويل القراءة، وذكر في "شرح الإحياء" عن الشافعية استحباب الإطالة وإن لم يرض القوم، وعن ابن الهمام: ألها مستثني من كراهة؛ لتأويل. "ثم ركع" الركوع الأول "قاطال الركوع" قال الحافظ: لم أر في شيء من الطرق بيان ما قال فيه، –

ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرَّكُعةِ الآخِوَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتْ الشَّمْسُ،......

= إلا أن العلماء اتفقوا على أنه لا قراءة فيه، وإنما فيه الذكر من تسبيح وتكبير ونحوهما، وفي فروع الشافعية والحنابلة: يسبح قدر مائة من البقرة، وفي فروع المالكية: كالقيام الذي قبله. "ثم قام" إلى القيام الثاني من الركعة الأولى "فأطال القيام" في رواية ابن شهاب: "ثم قال: سمع الله لمن حمده"، وزاد من وجه آخر عنه: "ربنا ولك الحمد"، واستشكله بعض متأخري الشافعية من جهة كونه قيام قراءة لا قيام اعتدال، بدليل اتفاق العلماء ممن قال بزيادة الركوع في كل ركعة على قراءة الفائحة فيه، وإن كان محمد بن مسلمة المالكي خالف فيه. والجواب: أن صلاة الكسوف حاءت على صفة مخصوصة، فلا مدخل للقياس فيه، بل كل ما ثبت عنه في أنه فعله فيها كان مشروعاً؛ لألها أصل برأسه، قاله الخافظ، والحاصل: أن هذا الاعتدال أنكر بعض الشافعية فيه التسميع والتحميد، وأنكر محمد بن مسلمة فيه الفائحة، والحمهور على إثبات كل منهما. "ثم ركع" ثانياً "فأطال الركوع" قدر في "الإقناع" تسبيح الركوع الثاني قدر ثمانين آية، وقريب منه ما في فروع المالكية والحنابلة، "وهو دون الركوع الأول" ولذا فرقوا بينهما الركعة؟ ففي "شرح الإقناع": من أدرك الإمام في ركوع أول من الركعة الأولى أو الثانية، أدرك الركعة، كما في سائر الصلوات، ومن أدركه في ركوع ثان أو قيام ثان من أي ركعة، فلا يدرك شيئاً.

ثم رفع: رأسه من الركوع الثاني، قال الحافظ: لم يقع في هذه الرواية ذكر تطويل الاعتدال الذي يقع السجود بعده، ووقع في حديث جابر عند مسلم تطويل الاعتدال الذي يليه السجود، ولفظه: "ثم ركع فأطال، ثم رفع فأطال، ثم سجد"، وقال النووي: هي رواية شاذة مخالفة فلا يعمل بها، أو المراد زيادة الطمأنينة في الاعتدال لا إطالته نحو الركوع، وتعقب بما رواه النسائي وابن حزيمة وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو أيضاً، ففيه: "ثم ركع فأطال، حتى قيل: لا يرفع، ثم رفع فأطال، حتى قيل: لا يسجد، ثم سجد فأطال الحديث رواه ابن خزيمة من طريق الثوري عن عطاء بن السائب، والثوري سمع عنه قبل الاختلاط، فالحديث صحيح. ولفظ النووي: قوله في حديث جابر: "ثم رفع فأطال ظاهره أنه طول الاعتدال الذي يلي السجود، ولا ذكر له في باقي الروايات، ولا في رواية حابر من غير جهة أبي الزبير، وقد نقل القاضي إجماع العلماء على أنه لا يطول الاعتدال الذي يلي السجود، وحينئذ يجاب عن هذه الرواية بجوايين: أحدهما: أنها شاذة مخالفة لرواية الأكثرين، فلا يعمل بها، والثاني: أن المراد بالإطالة تنفيس الاعتدال ومده قليلاً، لا إطالته نحو الركوع.

الآخرة: بكسر الخاء أي الثانية "مثل ذلك" أي كما فعل في الأولى، وسيأتي تفصيلها في الرواية الآتية، وذكر الفاكهاني أن في بعض الروايات تقدير القيام الأول بنحو البقرة، والثاني بنحو آل عمران، والثالث بنحو النساء، =

فَخَطَبَ النَّاسَ، فَحَمِدَ الله وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ الله، لا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلكَ فَادْعُوا الله وَكَـبِّرُوا وَتَصَدَّقُوا"،

- والرابع بنحو المائدة، وأشكل عليه بأن المختار أن القيام الثالث أقصر من الثاني، و"النساء" أطول من "آل عمران"، وأجاب عنه الزرقاني بأنه إذا أسرع بقراءتها ورتل آل عمران كانت أطول، وتعقب الفاكهاني بأن الحديث لا يعرف وإنما هو قول الفقهاء، وإنما المعروف في حديث ابن عباس أوله أي ذكر البقرة فقط.

فخطب الناس: هذا أيضاً مختلف عند الأئمة، قال الإمام الشافعي وإسحاق وغيرهما بسنية الخطبة فيها خلافاً للأئمة الثلاثة، قال في "نيل المآرب": قال في "الفروع": لا تشرع لها خطبة وفاقاً لأبي حنيفة ومالك، وفي "الروض المربع": ولا يشرع لها خطبة؛ لأنه على أمر بهما دون الخطبة. قلت: لكن المالكية ندبوا بعد ذلك الوعظ، قال في "الشرح الكبير": وندب وعظ بعد الصلاة. ولا خلاف في ذلك بين الأئمة الثلاثة للحنفية، وقال العيني: حديث الباب صريح في الخطبة، وبحا قال الشافعي وإسحاق وابن جرير وفقها، أصحاب الحديث، وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: لا خطبة فيها، قالوا: لأن النبي من أمرهم بالصلاة والتكبير والصدقة، ولم يأمرهم بالخطبة، ولو كانت سنة لأمرهم بها، ولأنها صلاة كان يفعلها المنفرد في بيته، فلم يشرع لها خطبة، وإنما خطب للعلم بعد الصلاة؛ ليعلمهم حكماً، فكأنه مختص به، وقيل: خطب بعدها لا لها، بل ليردهم عن قولهم: "إن الشمس كسفت لموت إبراهيم" كما في الحديث. قال الباجي: قوله: "فخطب الناس" يريد أنه أتى بكلام على نظم الخطب، فيه ذكر الله تعالى وحمده وثناؤه ووعظ للناس، وليس بخطبتين يرقي لهما المنبر ويجلس في أولهما وبينهما، هذا قول مالك، والدليل على صحته: أن هذه صلاة نفل لم يجهر فيها بالقراءة، فلم يكن من سننها الخطبة كسائر النوافل.

آيتان إلى: الآية في كلام العرب: العلامة، وقوله: "من آيات الله" يحتمل أن يريد به أن ذلك من آياته التي يستدل بما على وحدانيته وقدرته وعظمته، ويحتمل أن يريد به ألهما من علامات تخويفه وتحذيره بآياته وسطوته، قال عز اسمه: ﴿ وَمَا نُرْسِلُ بِالْآياتِ إِلَّا تَخْوِيفُكُ (الإسراء: ٩٥)، قاله الباجي، وفيه رد على بعض فرق الضالة كانوا يعظمونهما، فبين ألهما آيتان مخلوقتان كسائر المخلوقات، يطرأ عليهما النقص والتغيير. "لا يخسفان" بفتح فسكون، ويجوز ضم أوله، وحكى ابن الصلاح منعه. "لموت أحد" كما توهمه البعض؛ تبعاً لما كان عليه أهل الجاهلية: أن الكسوف لا يكون إلا لموت عظيم. "ولا لحياته" ذكره تبعاً، وإلا فهم لم يكونوا قائلين بأنه لحيات أحد، لكنه في رفع توهم من يقول: لا يلزم من نفي كونه سبباً للفقد أن لا يكون سبباً للإيجاد، "فإذا رأيتم ذلك" أي الكسوف في أحدهما؛ لاستحالة كسوفهما معاً في وقت واحد عادة، "فادعوا الله وكبروا" أمر بالدعاء والتكبير والثناء؛ لألهما أحدهما؛ لاستحالة كسوفهما معاً في وقت واحد عادة، "فادعوا الله وكبروا" أمر بالدعاء والتكبير والثناء؛ لألهما اهما يقال، ويستدفع بأسه وسطوته، "وتصدقوا" وبوب به البحاري في صحيحه اهتماماً به، فقال: باب الصدقة في الكسوف، وذلك لما ورد: إن الصدقة تطفئ غضب الرب.

ثُمَّ قَالَ: "يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ! وَالله مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنْ الله أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ أَوْ تَزْنِيَ أَمَتُهُ، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ! وَالله لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا".

٢٤٦ – مَالك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: خَسَفَت

يا أمة محمد إلى: خاطبهم بذلك إظهاراً لمعنى الشفقة، كما يقول أحد: يا بني، وعدل عن قوله: يا أمتى؛ لأن المقام موضع تحذير، وفي قوله: "أمتى" إشعار بالتكريم، "والله" أتى باليمين تأكيداً، وإلا فكلامه على أنه الحبر، ولفظ فيه، قاله الرزقاني، وزيادة اليمين ليست في النسخ المصرية، "ما من أحد أغير" بالنصب على أنه الحبر، ولفظ "من" زائدة، ويجوز الرفع على لغة تميم، والجر على أنه صفة لـــ"أحد"، والحبر محذوف، قاله الحافظ، وقال أيضاً: هو أفعل تفضيل من المغيرة - بالفتح - وهي في اللغة: تغير يحصل من الحمية والأنفة، أي ما من أحد أشد غيرة "من الله" عزوجل، وأصل الغيرة في الزوجين والأهلين، وكل ذلك محال على الله تعالى؛ لأنه منزه عن كل تغير ونقص، فتعين حمله على الجماز، فقيل: لما كانت ثمرة الغيرة صون الحريم ومنعهم وزجر من يقصد إليهم، أطلق عليه ذلك؛ لكونه منع من فعل ذلك، وزجر فاعله وتوعده، فهو من باب تسمية الشيء بما يترتب عليه.

قال الطيبي وغيره: وجه اتصال هذا المعنى بما قبله من قوله: "فاذكروا الله إلح" من جهة ألهم لما أمروا باستدفاع البلاء بالذكر والدعاء والصلاة والصدقة، ناسب ردعهم عن المعاصي التي هي من أسباب حلب البلاء، وخص منها الزنا؛ لأنه أعظمها، قاله الحافظ. "أن يزني عبده" متعلق بـــ"أغير" أي على أن يزني عبده "أو تزني أمته" قال الزرقاني: خصهما بالذكر؛ رعاية لحسن الأدب مع الله عزوجل؛ لتنزهه عن الزوجة والأهل ممن يتعلق بهم الغيرة غالباً، ثم كرر النداء تأكيداً فقال: "يا أمة محمد" وفيه أيضاً أدب الواعظ أن يبالغ في التواضع في الوعظ؛ فإنه أقرب إلى القبول وانتفاع السامع. "والله لو تعلمون ما أعلم" من عظيم قدرته تعالى وشدة انتقامه - حفظنا الله أقرب إلى القبول وانتفاع السامع. "والله لو تعلمون ما أعلم" من عظيم قدرته تعالى وشدة انتقامه - حفظنا الله وكرمه -، أو المعنى: لو دام علمكم كما دام علمي، فإن علمه في متواصل بخلاف علم غيره، قاله الحافظ، "لضحكتم قليلاً" أي في زمان قليل، وقيل: القلة ههنا بمعني العدم. "ولبكيتم كثيراً" حوفاً من الله عزوجل، أو لتفكر كم فيما تعلمون، أو لما فاتكم من رجمته عز اسمه. وقول المهلب: المخاطب منه الأنصار لما كانوا عليه من عبة اللهو والغناء، لا دليل عليه، سيما إذا كانت القصة في آخر زمنه في ود عليه جماعة سيما الزين بن المنير بالغ عليه في الرد والتشنيم. وفي الحديث ترجيح التخويف في الوعظ على التوسع بالترخيص.

خسفت: بفتحات، "الشمس" زاد القعنبي: "على عهد رسول الله ﷺ"، "فصلى رسول الله ﷺ" وصلى "الناس معه" فيه مشروعية الجماعة، "فقام قياما طويلاً" زاد في بعض النسخ بعد ذلك لفظ: "قال"، ولا حاجة إليه "نحواً من سورة البقرة" ظاهر الحديث أن القراءة كانت سراً، وكذلك قول عائشة ﴿ في بعض طرق حديثها: "فحزرت قراءته، =

الشَّمْسُ، فَصَلَّى رَسُولُ الله ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ،

- فرأيت أنه قرأ بسورة البقرة"، واختلفت الأئمة في ذلك، فقال بالجهر أبو يوسف ومحمد صاحبا أبي حنيفة، وأحمد وإسحاق، وابن خزيمة وابن المنذر، وغيرهما من محدثي الشافعية، وابن العربي من المالكية، وقال الطبري: يخير بين الجهر والإسرار، وقال الأئمة الثلاثة: يسر في الشمس، ويجهر في القمر، كذا في "الفتح"، وفي "البدائع": لا يجهر بالقراءة عند أبي حنيفة ويجهر عند أبي يوسف، وقول محمد مضطرب، ذكر في عامة الروايات قوله مع أبي حنيفة، وفي "الشامي": عن محمد روايتان. قال النووي: مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والليث بن سعد وجمهور الفقهاء: أنه يسر في كسوف الشمس ويجهر في خسوف القمر. وما حكاه النووي عن ملك هو المشهور عنه، بخلاف ما حكى عنه الترمذي من الجهر، فقد حكى عن مالك الإسرار ابن المنذر في "الأشراف"، وابن عبد البر في "الاستذكار"، قال المازري: إن ما حكاه الترمذي عن مالك رواية شاذة ما وقفت عليه في غير كتابه، قال: وذكرها ابن شعبان عن الواقدي عن مالك، وقال القاضي عياض في "الإكمال" والقرطبي في "المفهم": إن معن بن عيسى والواقدي رويا عن مالك الجهر، ومشهور قول مالك الإسرار، قاله العيني، وقال ابن العربي في "العارضة": اختلف قول مالك، فروى المصريون: أنه يسر، وروى المدنيون: أنه يجهر، والجهر عندي أولى، ويحتمل أنه ﷺ فعل الوجهين لبيان الجواز. وفي "المدونة": قال مالك: لا يجهر بالقراءة فيها، قال: وتفسير ذلك أنه ﷺ لو جهر بشيء فيها لعرف، قال الحافظ: واحتج الشافعي بقول ابن عباس هُم: قرأ نحواً من سورة البقرة؛ لأنه لو جهر لم يحتج إلى تقدير، وتعقب باحتمال أن يكون بعيداً منه لكن ذكر الشافعي تعليقاً عن ابن عباس الله: أنه صلى بحنب النبي ﷺ في الكسوف فلم يسمع منه حرفًا. قال الزرقاني: وقول بعضهم: إن ابن عباس كان صغيرًا، فمقامه آخر الصفوف، فلم يسمع القراءة فحزر المدة، مردود بقول ابن عباس: قمت إلى جانب النبي ﷺ، فما سمعت منه حرفاً، قاله أبو عمر، واحتج أيضاً من قال بالإسرار بحديث سمرة بن جندب 🍰، قال: "صلى بنا النبي ﷺ في كسوف الشمس لا نسمع له صوتاً" رواه الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه، والطحاوي أخرجه من أربعة طرق، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، قال الزيلعي: ورواه ابن حبان في صحيحه مطولاً بلفظ أبي داود، ورواه الحاكم في "المستدرك" مطولاً ومختصراً، وقال: صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه. وأما حديث ابن عباس، فرواه أحمد في مسنده، وكذلك أبو يعلى الموصلي في مسنده، وأبو نعيم في "الحلية"، والطبراني في معجمه، والبيهقي في "المعرفة" من طريق ابن لهيعة، كما رواه أحمد، ومن طريق الحكم بن أبان كما رواه الطبراني، ومن طريق الواقدي كما رواه أبو نعيم، ثم قال: وهؤلاء وإن كانوا لا يحتج بهم، لكنهم عدد، وروايتهم توافق الصحيحة عن ابن عباس: أنه قرأ نحواً من سورة البقرة، كما أخرجاه في "الصحيحين"، ويوافق أيضاً حديث عائشة رضي: "فحزرت قراءته"، ويوافق أيضاً حديث سمرة، وإنما الجهر عن الزهري فقط، وهو وإن كان

حافظاً، فيــشبه أن يكون العدد أولى بالحفظ من الواحد. وحكى البيهقي عن الإمام أحمد حديث عائشة 🌬 =

= بالجهر، ينفرد به الزهري، وقد روينا من طريق آخر عن عائشة ثم عن ابن عباس ما يدل على الإسرار بها. قلت: وأوله الجمهور بأنه محمول على خسوف القمر، كما بسطه الحافظ في "الفتح"، وتعقب برواية الإسماعيلي؟ إذ فيها التصريح بكسوف الشمس، وأوله الآخرون بجهر آية أو آيتين، على أن رواية الرجال في ذلك أولى، كذا في "شرح الإحياء"، وفي "البدائع": ولأبي حنيفة على حديث سمرة وابن عباس شم، وقال في صلاة النهار عحماء، ولأن القوم لا يقدرون على التأمل في القراءة لتصير ثمرة القراءة مشتركة؛ لاشتغال قلوبهم بهذا الفزع، كما لا يقدرون على التأمل في سائر الأيام في صلاة النهار؛ لاشتغال قلوبهم بالمكاسب، وحديث عائشة في يعارض بحديث ابن عباس، فبقي الاعتبار الذي ذكرنا مع ظواهر الأحاديث الأخر، ونحمل ذلك على أنه جهر بعضها اتفاقاً، كما روي: أن النبي في كان يسمع الآية والآيتين في صلاة الظهر أحياناً.

تكعكعت: بتاء أوله وكافين مفتوحين، بعد كليهما عين ساكنة، أي تأخرت وتقهقرت، قال أبو عبيدة: كعكعته فتكعكع، وهو يدل على أن "كعكع" متعد، و"تكعكع" لازم، واختلف أهل اللغة في أنه ثلاثي مزيد أو رباعي مجرد، بسطه العيني، وفي رواية مسلم: "رأيناك كففت نفسك" - بفائين خفيفتين - من الكف، وهو المنع، "فقال" النبي على: "إني رأيت الجنة" هكذا في النسخ المصرية، وهكذا في روايات الحديث، وزاد في النسخ الهندية بعدها: "أو أريت الجنة" والمراد رؤية عين بأن كشف لها دولها، فرآها على حقيقتها، وطويت المسافة بينهما حتى أمكنه أن يتناول منها، كبيت المقدس حيث وصفه لقريش، وهذا أشبه بظاهر الحديث، ويؤيده حديث أسماء بلفظ: "دنت مني الجنة، حتى لو احترأت عليها لجئتكم بقطاف من قطافها"، ومنهم من حمله على أنها مثلت له في الحائط، كما تنظيع الصورة في المرآة، فرآى جميع ما فيها، ويؤيده حديث أنس المذكور بلفظ: "لقد عرضت على الجنة والنار آنفاً في عرض هذه الحائط"، وفي رواية: "لقد مثلت"، ولمسلم: "لقد صورت"، ولا يشكل بأن الانطباع -

فَقَالَ: "إِنِّي رَأَيْتُ الْحَنَّةَ أَوْ أُرِيْتُ الجِنَّةَ، فَتَنَاوَلْتُ مِنها عُنْقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُهُ لِأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَت الدُّنْيَا، وَرَأَيْتُ النَّارَ فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْم مَنْظَرًا قَط أَفظع، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ"،

= إنما يكون في الأحسام الصقيلة؛ لأنه شرط عادي فيجوز خرق العادة خصوصاً للنبي ﷺ، نعم، هذه قصة أحرى وقعت في صلاة الظهر، ولا مانع أن يرى الجنة والنار مرتين، بل مراراً على صور مختلفة، وأبعد من قال: إن المراد بالرؤية رؤية العلم، قال القرطبي: لا إحالة في بقاء هذه الأمور على ظواهرها لاسيما على مذهب أهل السنة. "فتناولت منها" أي الجنة "عنقودا" بضم العين، "ولو أخذته" قيل: يعارض هذا قوله: "فتناولت"، وجمع بأن معنى قوله: "تناولت" وضعت يدي عليه بحيث كنت قادراً على تحويله، ولو تمكنت من قطفه، وللقعنبي: "ولو أصبته"، وفي حديث أسماء: "لو اجترأت عليها"، وقيل: تناولت لنفسى، ولو أخذته لكم، حكاه الكرماني وليس بحيد، وقيل: يحمل التناول على تكلف الأحذ لا حقيقة الأخذ، وقيل: الإرادة مقدرة، أي أردت أن أتناول، ويؤيده حديث حابر عند مسلم: "ولقد مددت يدي وأنا أريد أن أتناول من تمرها لتنظروا إليه، ثم بدا لي أن لا أفعل"، ولعبد الرزاق من طريق مرسلة: "أردت أن آخذ منها قطفاً لأريكموه فلم يقدر"، ولأحمد من حديث جابر: "فحيل بيني وبينه". "لأكلتم منه ما بقيت الدنيا" قال ابن بطال: لم يأخذ العنقود؛ لأنه من طعام الجنة وهو لا يفني، والدنيا فانية لا يجوز أن يأكل فيها ما لا يفني، وقيل: لو رآه الناس لكان من إيماهُم بالشهادة لا بالغيب، وقيل: لأن الجنة جزاء الأعمال، والجزاء بما لا يقع إلا في الآخرة، وحكى ابن العربي عن بعض شيوخه معني قوله: "لأكلتم": أنْ يُخلق في نفس الآكل مثل الذي أكل دائماً بحيث لا يغيب عنه ذوقه، وتعقب بأنه رأي فلسفي مبين على أن دار الآخرة لا حقائق لها، وإنما هي أمثال، والحق أن ثمار الجنة لا مقطوعة ولا ممنوعة، وإذا قطعت خلقت في الحال، فلا مانع أن يخلق الله تعالى مثل ذلك في الدنيا إذا شاء، ثم بين سعيد بن منصور في روايته من وجه آخر: أن التناول المذكور كان حين قيامه الثاني من الركعة الثانية.

ورأيت النار: وكانت رؤيته ﷺ النار قبل رؤيته الجنة؛ لرواية عبد الرزاق: "عرضت على النبي ﷺ النار، فتأخر عن مصلاه، حتى أن الناس يركب بعضهم بعضاً، وإذا رجع عرضت عليه الجنة، فذهب يمشي حتى وقف في مصلاه"، ولمسلم من حديث حابر: "لقد جيء بالنار حين رأيتموني تأخرت"، وفيه: "ثم جيء بالجنة، وذلك حين رأيتموني تقدمت حتى قمت في مقامي"، وزاد فيه: "ما من شيء توعدونه إلا قد رأيته في صلاتي هذه"، وفي حديث سمرة عند ابن حزيمة: "لقد رأيت منذ قمت أصلي ما أنتم لاقون في دنياكم وآخرتكم". "فلم أر كاليوم" المراد باليوم: الوقت الذي هو فيه. "منظراً" بالنصب بـــ "لم أر". "قط" بشد الطاء أي أبداً. "أفظع" أي أقبح وأشنع، صفة للمنصوب، نسب الزرقاني "أفظع" إلى زيادة القعنبي، ولا يوجد في النسخ المصرية، لكنه موجود في النسخ التي بأيدينا من النسخ الهندية، أي لم أر منظراً مثل منظر رأيته اليوم، فحذف المرئي، وأدخل التشبيه على اليوم؛ لبشاعة ما رأى، وقيل: الكاف اسم، والتقدير: ما رأيت مثل منظر هذا اليوم منظراً. "ورأيت أكثر أهلها النساء" =

= قال النووي: فيه دليل على أن بعض الناس اليوم معذب في جهنم – أعاذنا الله منه –. قال الزرقاني: استشكل الحديث برواية أبي هريرة: "إن أدنى أهل الجنة منزلة من له زوجتان من الدنيا"، فمقتضاه أن النساء ثلثا أهل الجنة؟ وأجيب بحمله على ما بعد حروجهن من النار، وما قيل بالتغليظ لغو؛ لأنه إحبار مترتب على الرؤية، وفي حديث جابر: "وأكثر من رأيت فيها النساء اللاتي إن اؤتمن أفشين، وإن سئلن بخلن، وإن سألن ألحفن، وإن أعطين لم يشكرن"، فعلم أن المرئي منهن من اتصف بصفات ذميمة.

قاله ١: أي الصحابة على الظاهر "لم يا رسول الله" باللام في النسخ، قال الزرقاني: وللقعنبي: "بم" بالباء، قلت: أخرجه البخاري. "قال ﷺ: بكفرهن" بالباء في النسخ الهندية، وضبطه الزرقاني باللام، وعزى اللام إلى القعنبي، وفي الحاشية عن "المحلى": في أكثر روايات رواة "الموطأ" باللام، وهكذا باللام في النسخ المصرية. "قيل: أيكفرن": بممزة الاستفهام "بالله؟" عزوجل، ولما كان حقيقة الكفر هو الكفر بالله عزوجل سألوا ذلك، "قال ﷺ: ويكفرن العشير" هكذا في النسخ بالواو، قال ابن عبد البر: هكذا ليجيي وحده بالواو، و لم يزدها غيره، والمحفوظ عن مالك من رواية سائر الرواة بلا واو. قال الحافظ: كذا للجمهور عن مالك بلا واو، وكذا عند مسلم من رواية حفص عن زيد بن أسلم، واتفقوا على أن زيادة الواو غلط من يجيى، فإن كان المراد من تغليطه كونه خالف الرواة فهو كذلك، وأطلق على الشذوذ غلطاً، وإن كان المراد من التغليط فساد المعنى، فليس كذلك؛ لأن الجواب طابق السؤال وزاد، وذلك أنه أطلق لفظ النساء، فعم المؤمنة منهن والكافرة، فلما قيل: أيكفرن بالله? فأجاب: ويكفرن العشير، كأنه قال: نعم، يقع منهن الكفر بالله وغيره؛ لأن منهن من يكفر بالله، ومنهن من يكفر الإحسان. قال المحد: العشير: الزوج أو المعاشر، وقال الراغب: العشير: المعاشر، قريباً كان أو معارفا، وفي "المجمع": العشير: الزوج، من العشرة وهو الصحبة، وقيل: أراد كل مخالط، وقال العيني: العشير فعيل بمعنى معاشر، كالأكيل بمعنى المواكل من المعاشرة، وهي المخالطة، وقيل: الملازمة. قالوا: المراد ههنا الزوج، وحمله بعضهم على العموم، والعشير أيضاً: الخليط والصاحب، والألف واللام للعهد إن فسر بالزوج، وللحنس أو الاستغراق إن فسر بالمعاشر مطلقاً. "ويكفرن الإحسان" تفسير لقوله: "يكفرن العشير"؛ لأن المراد كفر إحسانه لا كفر ذاته، فالجملة مع الواو مبينة للأولى، كقوله: أعجبني زيد وكرمه، والمراد من كفر الإحسان: تغطيته وعدم الاعتراف به، أو ححوده وإنكاره، كما يدل عليه قوله: "لو أحسنت إلى إحداهن الدهر" بالنصب على الظرفية "كله" أي مدة عمر الرجل، أو المراد: الزمان كله مبالغة، "ثم رأت منك شيئاً" التنوين للتقليل أي شيئاً قليلاً لا يوافق غرضها، "قالت: ما رأيت منك حيراً" قليلاً أيضاً "قط" وفي الجديث دليل على حرمة كفران الحقوق والنعم؛ إذ لا يدخل النار إلا بارتكاب حرام.

٤٤٧ - مَالُكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةً بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَن، عَنْ عَائِشَةَ زَوْج النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا، فَقَالَتْ: أَعَاذَكِ اللهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْر، فَسَأَلَتْ عَائِشَةُ رَسُولَ الله ﷺ: أَيْعَذَّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "عَائذًا بِالله مِنْ ذَلِكَ"، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ الله ﷺ ذَاتَ عَدَاقٍ مَرْكَبًا، فَحَسَفَت الشَّمْسُ، فَرَجَعَ ضُحَّى،

أن يهودية إلخ: وفي رواية عن عائشة عند البخاري في الدعوات: دخل عجوزان من يهود المدينة فقالتا: إن أهل القبور يعذبون في قبورهم، فكذبتهما، قال الحافظ: هو محمول على أن إحداهما تكلمت وأقرتما الأخرى، فنسب القول إليهما مجازاً، والإفراد يحمل على المتكلمة، ولم أقف على اسم واحدة منهما. قلت: هذا على اتحاد الروايتين، وعلى ما سيأتي من تعدد الواقعة فتحمل الروايتان على وقتين. "جاءت تسالها" أي شيئاً تعطيه لها، "فقالت: أعاذك الله من عذاب القبر" دعاء من اليهودية لعائشة 🏨 على عادة السؤال، "فسألت عائشة 🦓" بالرفع "رسول الله ﷺ بالنصب على المفعولية مستفهمة؛ لأنما لم تعلمه قبل، "أيعذب الناس" بضم الياء ببناء المجهول بعد همزة الاستفهام "في قبورهم" ولما لم يطلع النبي ﷺ على ذلك بعد، "فقال رسول الله ﷺ: عائدًا بالله" منصوب على المصدرية، فقد يجيء المصدر على وزن الفاعل كما في قولهم: عافاه الله عافية، ويجوز أن يكون عائذاً على بابه، فيكون منصوباً على الحال، وذو الحال محذوف، أي أعوذ حال كوني عائذاً بالله، وروى بالرفع على أنه حبر محذوف، أي أنا عائذ بالله، قاله العيني.

ذات غداة إلخ: من إضافة المسمى إلى اسمه أو لفظ "ذات" زائدة، وقال الداودي: إن لفظ "ذات" بمعنى "في" وأنكر عليه ابن التين وغيره. "مركبا" بفتح الكاف، قال الزرقاني: بسبب موت ابنه إبراهيم، "فحسفت" بفتحات "الشمس، فرجع" رسول الله ﷺ من الجنازة "ضحى" بضم المعجمة مقصور منون، "فمر بين ظهراني" بفتح المعجمة والنون، قيل: الألف والنون زائدة، وقيل: الكلمة كلها زائدة، وفي النسخ المصرية: بين ظهري، بدون زيادة الألف والنون، والمعنى واحد، "الحجر" بضم المهملة وفتح الجيم جمع حجرة، والمراد بيوت أزواجه ﷺ، وكانت لاصقة بالمسجد، وفي رواية لمسلم عن عائشة ﴿: "فخرجت في نسوة بين ظهري الحجر في المسجد، فأتى ﷺ من مركبه حتى انتهى إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه".

"ثم قام يصلي" هكذا في النسخ الهندية و"الزرقاني". وأما في النسخ المصرية: "ثم قام فصلي" والأول أوجه، "وقام الناس وراءه، فقام قياماً طويلاً، ثم ركع ركوعاً طويلاً، ثم رفع" رأسه من الركوع "فقام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع" ثانياً "ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم رفع" رأسه من الركوع الثاني "فسجد" سجدتين، "ثم قام" إلى الركعة الثانية، فقام "قياماً طويلاً، وهو دون القـــبام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً" ثالثاً "وهو دون الركوع الأول" من الركعة الأولى، أو دون الركوع الثاني منها، وهو الأوجه، "ثم رفع" رأسه 🗕 فَمَرَّ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ الْحُجَرِ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي وَقَامَ النَّاسُ وَرَاءَهُ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الأَوَّلِ،

- "فقام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول" أي الثالث، "ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول" أي الثالث، "ثم رفع" رأسه من الركوع، "ثم سجد" سجدتين، "ثم انصرف" من الصلاة بعد التشهد بالسلام، "فقال ما شاء الله أن يقول" من أمر الصلاة والصدقة والذكر وغير ذلك، وقد وردت الخطبة في عدد روايات، سيما من رواية سمرة وغيره في البيهقي وغيره، ولخصها ابن القيم في "الحدي" والزيلعي على "الهداية"، فارجع إليهما لو شئت، "ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر" قال الزين بن المنبر: مناسبة ذلك أن ظلمة النهار بالكسوف تشابه ظلمة القبر، والشيء بالشيء يذكر، فيخاف من هذا كما يخاف من هذا.

ثم اعلم أن الروايات الثلاثة التي ذكرها المصنف في الباب تدل على تثنية الركوع في كل ركعة من ركعتي الكسوف، وقد الحتلفت الروايات في ذلك جداً، فقد روي وحدة الركوع في كل ركعة، وقد روي ركوعان في كل ركعة، كما في روايات الباب من حديث عائشة الله أخرجه الأئمة الستة في كتبهم، ومن حديث ابن عباس أخرجه الشيخان والنسائي وأبو داود، قاله المتذري، وقد روي ثلاث ركوعات في كل ركعة من حديث جابر أخرجه مسلم عن عطاء عنه بلفظ: "فصلى ست ركعات بأربع سجدات"، وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي وأبو داود والبيهقي، وحكى عن الشافعي الله أنه غلط، قال الشوكاني: يردها ثبوته في "صحيح مسلم".

وقد روي أربع ركوعات في كل ركعة من حديث ابن عباس بلفظ: "قرأ ثم ركع، ثم قرأ ثم ركع، والأخرى مثلها"، وفي لفظ: "صلى ثماني ركعات في أربع سجدات" رواه مسلم وأحمد والنسائي وأبو داود، قال الشيخ: ومن أصحابنا من ذهب إلى تصحيح الأخبار الواردة في هذه الأعداد، وأن النبي تلكي فعلها مرات، مرة ركوعين في كل ركعة، ومرة ثلاث ركوعات، ومرة أربع ركوعات، فأدى كل منهم ما حفظ، وذهب إلى هذا إسحاق بن راهويه ومحمد بن إسحاق بن خريمة وأبو بكر أحمد بن إسحاق الضبعي والخطابي، واستحسنه أبو بكر محمد بن إبراهيم ابن المنذر صاحب "الخلافيات"، وقد روي خمس ركوعات في كل ركعة من حديث أبى بن كعب، أخرجه أبو داود وعبد الله بن أحمد في "زيادات المسند" والبيهقي.

هذا وقد اختلفت الأئمة والفقهاء في العمل بهذه الأحاديث، فمنهم من رأى الجمع بينها، وحكى البيهقي عن محققي الشافعية؛ ألهم اختاروا تصحيح هذه الأحاديث والجمع بينهما، وقواه النووي في "شرح مسلم". قال الحافظ: وإلى ذلك نحا إسحاق، لكن لم تثبت عنده الزيادة على أربع، ومنهم من اختار الترجيح، فقد قال بكل نوع مما ورد جماعة من الصحابة والتابعين، كما قاله النووي وغيره، لكن جمهور الأئمة والفقهاء على ترجيح الركوعين في كل ركعة، قال ابن رشد في "البداية"؛ ذهب مالك والشافعي وجمهور أهل الحجاز وأحمد أن صلاة الكسوف ركعتان، =

ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّذُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

= في كل ركعة ركوعان، وذهب أبو حنيفة والكوفيون إلى أن صلاة الكسوف ركعتان على هيئة صلاة العيد والجمعة، والسبب في اختلافهم اختلاف الآثار الواردة في هذا الباب، ومخالفة القياس لبعضها، وذلك أنه ثبت من حديث عائشة وابن عباس رهم الركوعان في كل ركعة، قال أبو عمر: هذان الحديثان من أصح ما روي في هذا الباب، فمن أخذ لِمَذَينَ الحِديثين، ورجحهما على غيرهما من قبل النقل، قال: صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان.

وورد من حديث أبي بكر وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمر والنعمان بن بشير ﴿ "أنه علي صلى في الكسوف ركعتين كصلاة العيد"، قال ابن عبد البر: وهي كلها آثار مشهورة صحاح، ومن أحسنها حديث أبي قلابة عن النعمان، فمن رجح هذه الآثار؛ لكثرتما وموافقتها للقياس، أعني موافقتها لسائر الصلوات، قال: صلاة الكسوف ركعتان. وحكى عن ابن عبد البر أنه قال: أصح ما في الباب ركوعان، وما خالف ذلك فمعلل أو ضعيف، وكذا قال البيهقي، وقالت الحنفية: تصلى كسائر النوافل بركوع واحد وقيام واحد في كل ركعة، وبه قال إبراهيم النخعي وسفيان الثوري، ويروى ذلك عن ابن عمر وأبي بكرة وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمر وقبيصة الهلالي والنعمان بن بشير وعبد الرحمن بن سمرة وعبد الله بن الزبير ﴿ وَوَاهُ ابن أَبِّي شَيبَة عن ابن عباس، قاله العيني، وقال الحلبي: رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس: أنه فعله وهو أمير البصرة، ورواه الطحاوي عن المغيرة بن شعبة، وبه أخذ داود وأصحابه، واستدلوا على ذلك بروايات كثيرة مبسوطة في المطولات، قال الزيلعي على "الكنز": قد روى الركعتين جماعة من الصحابة، والأخذ بما أولى؛ لوجود الأمر به من النبي ﷺ، وهو مقدم على الفعل، ولكثرة رواته وصحة الأحاديث فيه وموافقة الأصول المعهودة، ولا حجة لهم فيما روي من حديث عائشة وابن عباس 🎭؛ لأنه قد ثبت أن مذهبهما خلاف ذلك، وصلى ابن عباس بالبصرة حين كان أميرا عليها ركعتين، والراوي إذا كان مذهبه خلاف ما روى لا يبقى حجة، ولأنه روي أكثر من ركوعين و لم يأخذ به، فكل جواب لهم عن الزيادة على ركوعين، فهو جواب لنا عما زاد على ركوع واحد.

وتقدم في كلام ابن رشد أنه قال بعد ذكر حديث أبي بكرة وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمر والنعمان بن بشير: قال ابن عبد البر: وهي كلها آثار مشهورة صحاح، ومن أحسنها حديث النعمان، والحاصل: أن الروايات التي استدل بما الحنفية مرجحة بوجوه كثيرة، منها: أن روايات الفعل متعارضة، ولا وجه لترجيح بعض على بعض بعد صحة ذاك البعض، وروايات القول سالمة للحنفية. ومنها: أنه إذا تعارض القول الفعل يترجح القول، كما هو معروف عند أهل الفن. ومنها: أنما موافقة للأصول المعهودة في الصلاة، فزيادة ركن في الصلاة لم تعهد، =

مَا جَاءَ في صَلاة الْكُسُوفِ

٤٤٨ - مَالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ خَسَفَتْ الشَّمْسُ، فَإِذَا النَّاسُ

= واعتذرت الحنفية عن الروايات التي تخالف مختارهم بأنها متعارضة مضطربة، قال ابن الهمام: أحاديث تعدد الركوع مضطربة، والاضطراب موجب للضعف، فوجب تركها، وبأنها تخالف قوله في والعبرة للقول إذا بخالف الفعل. وبما في "الزيلعي على الكنز"؛ إذ قال: وتأويل ما زاد على ركوع واحد أنه في طول الركوع فيها، فمل بعض القوم، فرفعوا رؤوسهم، أو ظنوا أنه في رفع رأسه فرفعوا رؤوسهم، أو رفعوا رؤوسهم على عادة الركوع المعتاد، فوجدوا النبي في راكعاً فركعوا، ثم فعلوا ثانياً وثالثاً كذلك، ففعل من خلفهم كذلك ظنا منهم أن ذلك من النبي في ثم روى كل واحد منهم على ما وقع في ظنه، ومثل هذا الاشتباه قد يقع لمن كان في آخر الصفوف، فعائشة في في صفوف النساء، وابن عباس في في صفوف الصبيان، والذي يدل على صحة هذا التأويل: أنه في لم يفعل بالمدينة ذلك إلا مرة، فيستحبل أن يكون الكل ثابتاً، فعلم أن الاختلاف من الرواة للاشتباه. وحكى الطحطاوي على "المراقي" هذا التأويل عن الإمام محمد، وقال: فروى كل واحد على حسب ما عنده من الاشتباه، قلت: وهذا أوجه؛ لأنه تجمع به الروايات كلها، وبما في "الزيلعي" أيضاً: أنه في كان يرفع رأسه ليختبر حال الشمس هل انجلت أم لا؟ فظنه بعضهم ركوعاً فأطلق عليه اسمه، فلا يعارض ما روينا. وعلى والخرض من هذه خروج المرأة، ففي "المدونة": قال مالك: أرى أن تصلى المرأة في بيتها، ولا أرى باساً أن تخرج المتحالات من النساء في حسوف الشمس.

فإذا إلى المفاجأة "الناس قيام" مبتدأ وحبر، والقيام جمع قائم "يصلون" للكسوف، "وإذا هي" أي العائشة اليضاً "قائمة تصلى" لكسوف، بوب عليه البخاري: صلاة النساء مع الرجال في الكسوف، قال الحافظ: أشار بما إلى رد من منع ذلك، وقال: يصلين فرادى، وهو منقول عن الثوري وبعض الكوفيين، وفي "المدونة": تصلي المرأة في بيتها، وتخرج المتجالة، وعن الشافعي: يخرج الجميع إلا من كانت بارعة الجمال، وقال القرطبي: روي عن مالك إنما يخاطب به من يخاطب بالجمعة والعيدين، والمشهور عنه خلاف ذلك. قال العيني: إن أراد بالكوفيين أبا حنيفة وأصحابه، فليس كذلك؛ لأن أبا حنيفة يرى بخروج العجائز فيها. "فقلت" لعائشة عنى: "ما للناس" قائمين فزعين؟ وفي رواية وهيب: "ما شأن الناس؟" "فأشارت" عائشة عنى "بيدها نحو السماء" تعنى انكسفت الشمس "وقالت: سبحان الله" ليس بجملة، و"سبحان الله" ليس بجملة، =

قيامٌ يُصَلُّونَ، وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي، فَقُلْتُ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا نَحْوَ السَّمَاءِ وَقَالَتْ: سُبُحَانَ الله، فَقُلْتُ: آيَةٌ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ نَعَمْ، قَالَتْ: فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلَّانِي الْغَشْيُ، وَجَعَلْتُ أَصُبُّ فَوْقَ رَأْسِي الْمَاءَ، فَحَمِدَ الله رَسُولُ الله ﷺ، وَأَثْنَى عَلَيْه، ثُمَّ قَالَ: "هَا هِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا، حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ،....

- فيقال: معناه ههنا: "ذكرت"، وما قال بعضهم: أشارت قائلة، فاسد؛ لألها عطفت بفاء، فكيف يقدر حالاً، قال الباحي: فيه حجة؛ لأن النساء كالرجال في التسبيح دون التصفيق، قلت: لكنه خارج من موضوع النزاع، "فقلت: آية" بحمزة الاستفهام وحذفها، خبر مبتدأ محذوف أي أهي آية؟ والمعنى علامة للعذاب أو علامة لقرب الساعة؛ "فأشارت" عائشة "برأسها أن" بالنون، ويروى بالياء، وكلاهما حرف تفسير لقولها: "أشارت"، "نعم". قالت: أسماء "فقمت" في الصلاة "حتى تجلاني" بفوقية مثناة وجيم ولام ثقيلة أي غطاني "الغشي" بالرفع، والغشي بفتح الغين وسكون الشين المعجمتين آخره ياء آخر الحروف مخففة، وقال القاضي: رويناه في "مسلم" وغيره بكسر الشين وتشديد الياء وبإسكان الشين وخفة الياء، وهما بمعنى الغشاوة، وذلك لطول القيام وكثرة الحر، ولذلك صبت الماء عليها، قال الكرماني: هو مرض معروف يحصل بطول القيام في الحر وغير ذلك، وعرفه أهل الطب بأنه تعطل القوى المحركة والحساسة؛ لضعف القلب واحتماع الروح، وقال الكرماني: هو ضرب من الإغماء الطب بأنه تعطل القوى المحركة والحساسة؛ لضعف القلب واحتماع الروح، وقال الكرماني: هو ضرب من الإغماء إلا أنه دونه، ولو كان شديداً لكان كالإغماء، وهو ينقض الوضوء بالإجماع، قاله الزرقاني تبعاً للحافظ.

"وجعلت أصب" في موضع النصب؛ لأنما خبر "جعلت"، "فوق رأسي الماء" قال العيني: إذا تعطلت الحواس كيف صبت الماء عليها؟ يقال: أرادت بالغشي الحالة القريبة منه، فأطلقت عليه بحازاً، أو كان الصب بعد الإفاقة. واختار الحافظ الأول، وقال: وهم من قال: إن الصب كان بعد الإفاقة، قال النووي: هذا محمول على أنه لم تكثر أفعالها متوالية؛ لأن الأفعال إذا كثرت متوالية أبطلت الصلاة. "فحمد الله" بالنصب "رسول الله ﷺ بالرفع، ولابن أبي أويس وابن يوسف: "فلما انصرف رسول الله ﷺ حمد الله"، "وأثنى عليه" بما هو أهله.

ما من شيء إلخ: من الأشياء، قال العيني: "ما" للنفي، وكلمة "من" زائدة لتأكيد النفي، و"شيء" اسم "ما"، و"كنت لم أره" في محل الرفع صفة لــ"شيء"، و"إلا رأيته" استثناء مفرغ محله رفع على الخبرية، "كنت لم أره" قبل ذلك، "إلا وقد رأيته" رؤية عين حقيقة على الظاهر، وتقدم مبسوطاً، وفي النسخ المصرية: "إلا قد رأيته" بدون الواو. "في مقامي" بفتح الميم، قال الكرماني: يحتمل المصدر والزمان والمكان، قال العيني: لكن ههنا بمعنى المكان حال تقديره: في مقامي هو هذا، وقال الزرقاني: صفة لــ"مقامي"، في مقامي، "هذا" قال العيني: خبر مبتدأ محذوف تقديره: في مقامي هو هذا، وقال الزرقاني: صفة لــ"مقامي"، وبعض الأشياء وتعسف من قال: خبر محذوف، قال العيني: لفظة الشيء أعم العام وقعت نكرة في سياق النفي، وبعض الأشياء مما لا يصح رؤيته، يقال: إن أهل الأصول قالوا: ما من عام إلا وقد حص، والمخصص قد يكون عقلياً أو عرفيا، -

وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مثْلَ أَوْ قَرِيبًا منْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ" لا أَدْرِي....

= فخصصه العقل بما صح رؤيته، والعرف بما يليق أيضاً بأنه مما يتعلق بأمر الدين والجزاء ونحوهما. "حتى الجنة والنار" ضبط بالحركات الثلاثة فيهما: الرفع على أن "حتى" ابتدائية "والجنة" مبتدأ محذوف الخبر أي مرئية، والنصب على أنها عاطفة على الضمير المنصوب في "رأيته"، والجر على أنها حارة أو عطف على المحرور، وهو شيء، ومفاد الإغياء أنه لم يرهما قبل مع أنه رآهما ليلة المعراج، وهو قبل الكسوف بزمان، أحيب: أن المراد ههنا في الأرض، بدليل قوله: "في مقامي" أو باختلاف الرؤية، قاله الرزقاني.

أوحي إلي إلخ: بالوحي الجلي أو الخفي. "أنكم تفتنون" أي تمتحنون قال الجوهري: الفتنة الامتحان والاحتبار، تقول: فتنت الذهب إذا أدخلته النار. "في القبور" قال الباجي: يقال: إنه الله المنطقة كالحتبار الوقت، قال: وليس الاحتبار في القبر بمنزلة التكليف والعبادة، وإنما معناه إظهار العمل وإعلام بالمآل والعاقبة كاحتبار الحساب؛ لأن العمل والتكليف قد انقطع بالموت، وتخصيص القبر للعادة، أو كل موضع فيه مقره كبطن السباع فهو قبره، قال السيوطي: وفي رواية أحرى: "إن المؤمن يفتن سبعاً، والمنافق أربعين صباحاً". "مثل" بلا تنوين "أو قريباً" بالتنوين فيهما وبغير تنوين فيهما، ثم بين وجوه الإعراب، قال الزرقاني: المشهور الأول، ووجهه: أن أصله مثل فتنة الدجال، فحذف المضاف إليه وترك المضاف؛ لدلالة ما بعده على ذلك.

"من فتنة الدجال" الكذاب، قال الكرماني: وجه الشبه بين الفتنتين: الشدة والهول، وقال الباجي: ليس الاختبار بالقبر بمعنى التكليف، وفتنة الدجال بمعنى التكليف والتعبد، لكنه شبهها بها؛ لشدتما وعظم المحنة بها، وقلة الثبات معها، والدجال فعال من الدجل وهو الكذب والتمويه وخلط الحق بالباطل، وقيل: سمي به؛ لضربه في الأرض، وقطعه أكثر نواحيها، ويقال: دجل الرجل إذا فعل ذلك، وقيل: الدجل طلى البعير بالقطران وغيره، وبه سمي الدجال، ويقال لماء الذهب: دجال بالضم، وشبه الدجال به؛ لأنه يظهر خلاف ما يضمر، ويقال: الدجل: السحر والكذب، وكل كذاب دجال، وقال ابن دريد: سمي به؛ لأنه يغطي الأرض بالجمع الكثير كالدجلة تغطي الأرض بالجمع الكثير كالدجلة تعطي الأرض بمائها، والدجل: التغطية، كذا في "العيني".

لا أدري إلى: مقولة فاطمة "أيتهما" بتحتية وقوقية كلام إضافي، مرفوع على الابتداء، وقيل غير ذلك يعني أي اللفظين من مثل أو قريباً "قالت أسماء" وعند النسائي والإسماعيلي عن أسماء: "قام الله تحطيباً، فذكر فتنة القبر التي يفتن فيها المرء، فلما ذكر ذلك ضج المسلمون ضجة حالت بيني وبين أن أفهم آخر كلام رسول الله الله الله الله الله على المحت ضحيحهم، قلت لرجل قريب مني: بارك الله فيك ما ذا قال رسول الله الله في آخر كلامه؟ قال: قال: قد أوحي إلى أنكم تفتنون في القبور قريباً من فتنة الدحال، وللبخاري من طريق فاطمة عن أسماء أيضاً: "إنه لغط نسوة من الأنصار، وألها ذهبت لتسكتهن، فاستفهمت عائشة في عما قال الله الحافظ: فيجمع بين هذه الروايات بألها احتاجت إلى الاستفهام مرتين، وألها لما حدثت فاطمة لم تبين لها الاستفهام الثاني، و لم أقف على السم الرجل الذي استفهام الثاني، و لم أقف على السم الرجل الذي استفهام الثاني، و لم أقف على السم الرجل الذي استفهمت منه عن ذلك إلى الآن.

أَيَّتَهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ، "يُؤْتَى أَحَدُكُمْ، فَيُقَالُ لَهُ: مَا عِلْمُكَ هَنَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُوقَنُ" لا أَدْرِي أَيَّ ذَلكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ،

= "يؤتى" ببناء المجهول "أحدكم" بالرفع نائب الفاعل، أي يأتيه في قبره ملكان أسودان أزرقان يقال لأحدهما: المنكر وللآخر: النكير، رواه الترمذي وابن حبان، ولفظه: "يقال لهما: منكر ونكير" زاد الطبراني: "أعينهما مثل قدور النحاس، وأنياهما مثل صياصي البقر، وأصواقهما مثل الرعد"، زاد عبد الرزاق: "يحفران بأنياهما، ويطآن في أشعارهما"، وقيل: إن أحدهما يسأل المسلمين، والآخر الكافرين، قال القاري: فيه نظر؛ لأنه مخالف لظواهر الأحاديث، وذكر بعض الفقهاء: أن ذاك اسم اللذين يسألان المذنب، واسم اللذين يسألان المطبع بشر وبشير. فيقال له: أي للمقبور، فإن قيل: كيف يكلمان الجميع في وقت واحد، يقال: يمكن أن يكون لهما أعوان، أو يكشف لهما جميع الأرض كملك الموت، قاله القاري. "ما علمك" مبتدأ وخبر، وعدل عن خطاب الجمع في قوله: "كفتنون في قبوركم" إلى خطاب المفرد؛ لأن السؤال يكون لكل واحد بإنفراده. "بحذا الرجل" أي بمحمد في أنه مثل للميت في قبره، والأظهر أنه سمى له. وفي الصحيحين من حديث أنس: "ما كنت تقول في هذا الرجل أنه مثل للميت في قبره، والأظهر أنه سمى له. وفي الصحيحين من حديث أنس: "ما كنت تقول في هذا الرجل لحمد"، فقال الطببي وشراح "المصابيح": اللام للعهد الذهبي، وفي الإشارة لهماء إلى تنزيل الحاضر المعنوي منزلة الصوري مبالغة، وقوله: "محمد في المن من الراوي للرجل، وقال السيد جمال الدين: الأولى أن يقال: "محمد من كلام الرسول في ذن بذلك. وقال الطببي: دعاؤه بالرجل من كلام المرسول في أنه العبارة النها تعظيم امتحاناً.

فأما المؤمن أو الموقن: أي المصدق بنبوته هي "لا أدري" مقولة فاطمة "أي ذلك" اللفظين "قالت أسماء" جملة معترضة، بينت فاطمة أنحا شكت، هل قالت أسماء: لفظ المؤمن أو الموقن، قال الباجي: والأظهر لفظ المؤمن لقوله: آمنا دون أيقنا ولقوله: "لمؤمناً". "فيقول" المؤمن في جوابجما: "هو محمد رسول الله في حاءنا بالبنات" أي المعجزات الدالة على نبوته "والهدى" أي الدلالة الموصلة إلى البغية، أو الإرشاد إلى الطريق الحق الواضح، "فأجبنا" أي قبلنا نبوته، "وآمنا" برسالته، "واتبعنا" ما حاء به إلينا، "فيقال له: نم" حال كونك "صالحاً" أي منتفعاً بأعمالك وأحوالك، والصلاح كون الشيء في حد الانتفاع، ويجوز أن يكون معناه: صالحاً لأن تكرم بنعيم المجنة، "قد علمنا إن" بالكسر أي الشأن "كنت لمؤمناً"، وفي رواية الأويسي: "لموقناً" بالقاف. واللام عند البصريين للفرق بين "إن" المخففة وبين النافية، وعند الكوفيين "إن" بمعني "ما"، واللام بمعني "إلا"، وحكى ابن البصريين للفرق بين "إن" المخففة وبين النافية، وعند الكوفيين "إن" بمعني "ما"، واللام تمنع إذا جعلت لام ابتداء، وعند التين فتح الهمزة على جعلها مصدرية، ورد بدخول اللام. وأحيب: بأن اللام تمنع إذا جعلت لام ابتداء، وعند جماعة للنحاة ليست للابتداء، فيسوغ الفتح.

"فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، فَأَجَبْنَا وَآمَنَّا وَاتَّبَعْنَا، فَيُقَالُ لَهُ: نَمْ صَالِحًا، قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوِ الْمُرْتَابُ" لا أَدْري أَيَّتَهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ، "فَيَقُولُ: لا أَدْرِي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ".

الْعَمَلُ في الاستسقاء

٤٤٩ - مَالِك عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبَّادَ بْنَ تَمِيمٍ يَقُولُ:

يقولون: فيه "شيئاً، فقلته" يعني قلت ما كان الناس يقولونه، قال القاري: المراد بالناس: المؤمنون، وهو قول المنافق؛ لأنه كان يقول في الدنيا: "لا إله إلا الله محمد رسول الله" تقية لا اعتقاداً، وأما الكافر فلا يقول في القبر شيئاً، أو يقول: لا أدري، فقط، ويحتمل أن يقول الكافر أيضاً دفعاً لعذاب القبر عن نفسه، وقال ابن حجر: إن أراد بالناس المسلمين، فهو كذب منه حتى في المنافق؛ لأنه ليس المقصود بحرد قول اللسان، بل اعتقاد القلب، وإن أراد به من هو بصفته، فهو حواب غير نافع له. قال القاري: الأظهر الثاني أي المراد بالناس الكفار، ومراده بيان الواقع لا الجواب النافع، وعلى تقدير أن يراد بالناس المسلمون لا محذور أيضاً في كذبهم؛ إذ هو دائهم، قال تعالى: ﴿ وَلَا يَعْلَى اللهُ كُنّا مُشْرَكِينَ ﴾ (الخام: ٢١)، وقال تعالى حكاية عن قولهم: ﴿ واللهُ ربّنا ما كُنّا مُشْركِين ﴾ (الأنعام: ٢٢). زاد الشيخان من حديث أنس هيء: فيقولان: لا دريت ولا تلت. ولعبد الرزاق: لا دريت ولا أفلحت ويضربانه بمطرقة من حديد ضربة، وفي حديث البراء: لو ضرب بها جبل لصار تراباً.

قال النووي: مذهب أهل السنة إثبات عذاب القبر، وقد تظاهرت عليه الأدلة من الكتاب والسنة، قال عزّ اسمه: إلنّارُ يُعْرضُون عَلَيْها خُدُواً وعشيّا (عافر:٢١)، وأما الأحاديث فلا تحصى كثرة، ولا مانع في العقل من أن يعيد الله الحياة في جزء من الجسد، أو في الجميع على خلاف بين الأصحاب، فيثيبه ويعذبه، ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تفرقت أجزاؤه كما يشاهد في العادة، أو أكلته السباع والطيور وحيتان البحر؛ لشمول علم الله تعالى وقدرته، فإن قبل: نحن نشاهد الميت على حاله، فكيف يسأل ويقعد ويضرب ولا يظهر أثر؟ فالجواب: أنه ممكن، وله نظير في الشاهد، وهو النائم؛ فإنه يجد لذة وألماً يسمعه ويتفكر فيه، ولا يشاهد ذلك جليسه، وكذلك جبريل الحرّ يأتي النبي الله، فيوحى بالقرآن المجيد، ولا يراه أصحابه، قاله القاري.

العمل في الاستسقاء: يعني كيف يعمل إذا احستيج إلى الاستسقاء؟ قال العسيني: الاستسقاء هو طلب السقيا – بالضم – وهو المطر وقال ابن الأثير: هو استفعال من طلب السقيا أي إنزال الغيث على البلاد والعباد، يقال: سقى الله عباده الغيث وأسقى بمعنى واحد، وقال سقى الله عباده الغيث وأسقى بمعنى واحد، وقال آخرون: سقيته ناولته بشرب، وأسقيته جعلت له سقياً يشرب منه، قال القاري: هي في اللغة: طلب السقيا، =

سَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ زَيْدٍ الْمَازِنِيَّ يَقُولُ: خَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى،....

= وفي الشرع: طلب السقيا للعباد عند حاجتهم إليها بسبب قلة الأمطار أو عدم حري الأنحار. أما عند الحنفية فقال الإمام أبو حنيفة في: هي دعاء واستغفار؛ لقوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبُّكُم ﴾ (هود:٣)، فيدعو الإمام قائماً مستقبل القبلة، رافعاً يديه، والناس قعود مستقبليها يؤمنون على دعائه، والصلاة مع الجماعة حائزة ليست بمسنونة، وقال محمد في يصلي الإمام ركعتين، وهما سنة، والأصح: أن أبا يوسف في معه. فيصلي ركعتين يجهر فيهما بالقراءة على الأشهر، وفي رواية نحمد: يكبر للزوائد كالعيد، والمشهور عنه خلافه، ثم يخطب بعد ذلك عندهما قائماً على الأرض لا المنبر، ولا خطبة عند الإمام، بل يصلي، فيدعو، والخطبة عند أبي يوسف واحدة، وعند محمد: ثنتان، يبدأ هذه الخطبة بالتحميد، وبعد الخطبة يتوجه إلى القبلة، ويشتغل بالدعاء رافعاً يديه، ويقلب الرداء عند محمد لا عند الإمام، واختلفت الرواية عن أبي يوسف، واختلفوا في وقت التحويل، فقيل: إذا مضى صدر من خطبته، وقيل: في الثانية، وقيل: بعدهما إذا استقبل القبلة، ولا يقلب القوم أرديتهم، وكيفية التحويل؛ إن كان مربعاً حعل أعلاه أسفل، أو مدوراً جعل الأيمن على الأيسر، أو العكس، أو قباء، فيحعل باطنه خارجاً.

خوج رسول الله ﷺ إلح: في شهر رمضان سنة ست من الهجرة، كما أفاده ابن حبان، قاله الحافظ في "الفتح"، "إلى المصلى" قال الحافظ: وحكمي ابن عبد البر الإجماع على استحباب الخروج إلى الاستسقاء، والبروز إلى ظاهر المصر، لكن حكى القرطبي عن أبي حنيفة أيضاً أنه لا يستحب الخروج، وكأنه اشتبه عليه بقوله: "في الصلاة"، قلت: وهو كذلك، فإن فروع الحنفية مصرحة باستحباب الخروج إلى الصحراء على اختلافهم في الصلاة، نعم، استثنوا منه مسجد مكة وبيت المقدس كما في "الشامي"، "فاستسقى" زاد في رواية للبخاري: "فصلي ركعتين" قاله العيني، احتج به أبو حنيفة 🐣 على أن الاستسقاء دعاء، وليس فيه صلاة مسنونة؛ فإن الحديث لم يذكر فيه الصلاة، وقال النووي: لم يقل به غير أبي حنيفة، وهذا ليس بصحيح؛ فإن ابن أبي شيبة روى بسنده عن إبراهيم النجعي: "أنه خرج مع المغيرة بن عبد الله الثقفي يستسقى، قال: فصلى المغيرة، فرجع إبراهيم حيث رآه يصلي"، وروي أيضاً عن عمر بن الخطاب ١٠٠٤ "أنه استسقى، فما زاد على الاستغفار"، ثم ما استدل به العلامة العيني لقول الإمام مشكل؛ لما قد ورد في بعض طرق حديث الباب ذكر الصلاة، نعم، يصح الاستدلال له بما قاله السرخسي في مبسوطه، ولأبي حنيفة على: ﴿ اللَّهُ عَالَى: ﴿ اللَّمَ عُنْهُ وَا رَبُّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً ﴾ (نوح: ١٠)، فإنما أمرنا بالاستغفار في الاستسقاء، بدليل قوله تعالى: ﴿ يُرْسِل السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِذْرَاراً ﴾ (هود:٥١)، وفي حديث أنس ﴿: أَن الأعرابي لما سأل رسول الله ﷺ "أن يستسقي، وهو على المنبر، رفع يديه يدعو، فما نزل عن المنبر، حتى نشأت سحابة، فمطرنا إلى الجمعة القابلة" الحديث، "وأن عمر الله عن عرج للاستسقاء، فما زاد على الدعاء، فلما قيل له في ذلك، فقال: لقد استسقيت لكم بمحاريح السماء" الحديث، وروي: "أنه خرج بالعباس، فأجلسه على المنبر، ووقف بجنبه يدعو، ويقول: اللهم إنا نتوسل إليك بعم نبيك، ودعا بدعاء طويل، فما نزل عن المنبر حتى سقوا"، -

= فدل أن في الاستسقاء الدعاء، قال العيني: علق في الآية نزول الغيث بالاستغفار لا بالصلاة، فكان الأصل فيه الدعاء والتضرع دون الصلاة، ويشهد لذلك أحاديث، منها: حديث عبد الله بن زيد عند البحاري، وحديث أنس عنده أيضاً: "أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة". ومنها: حديث كعب بن مرة عند ابن ماجه، وحديث جابر عند أبي داود، قال: أتت النبي ﷺ بواكبي، فقال: اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً الحديث، قلت: أخرجه الحاكم، وقال: صحيح على شرطهما، وحديث أبي أمامة عند الطبراني، قال: قام رسول الله ﷺ في المسجد ضحى، فكبر ثلاثًا، ثم قال: اللهم اسقنا تُلاثًا الحديث، وحديث عبد الله بن حراد عند البيهقي: "أن النبي ﷺ إذا استسقى، قال: اللهم غيثا، الحديث، وحديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود: "أن رسول الله ﷺ كان إذا استسقى، قال: اللهم اسق عبادك، الحديث، وحديث عمير مولى أبي اللحم عند أبي داود والترمذي والحاكم وصححه: "أنه رأى النبيﷺ يستسقى عند أحجار الزيت"، وحديث أبي الدرداء عند البزار والطبراني، قال: "قحط المطر على عهد رسول الله ﷺ، فسألنا النبي ﷺ يستسقى لنا، فاستسقى لنا" الحديث، وغير ذلك من الأحاديث، فهذه الأحاديث والآثار المذكورة في الباب كلها تشهد لأبي حنيفة أن الاستسقاء استغفار ودعاء، وأنه ﷺ استسقى مرات كثيرة، و لم ينقل الصلاة فيها إلا مرة واحدة، وهذا هو المراد بقول صاحب "الهداية": لم ينقل الصلاة أي في غالب أحواله، فما نقل من الصلاة مرة واحدة لا بد أن يُعمل على بيان الجواز، وأجابوا عما ورد من الصلاة فيه بما في "الفتح" عن "الكافي" الذي هو جمع كلام محمد: لا صلاة فيه، إنما فيه الدعاء، بلغنا عن النبي ﷺ أنه حرج ودعا، وبلغنا عن عمر ﷺ: أنه صعد المنبر فدعا فاستسقى، و لم يبلغنا عن النبي ﷺ في ذلك صلاة إلا حديث واحد شاذ لا يؤخذ به. وقال السرخسي: والأثر الذي روى أنه ﷺ صلى، شاذ فيما تعم به البلوي، وما يُعتاج الخاص والعام إلى معرفته لا يقبل فيه شاذ، وهذا مما تعم به البلوي في ديارهم، وقال العيني: وأحيب عن الأحاديث التي فيها الصلاة أنه ﷺ فعلها مرة وتركها أخرى، وذا لا يدل على السنية وإنما يدل على الجواز، وفي "المحيط البرهاني": روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف عثثًا أنحما قالا: لم يبلغنا في ذلك إلا حديث واحد شاذ لا يؤخذ به، واختلفت النقلة والرواة أنه بأي معين سمى شاذًا، منهم من قال: إنما سمى شاذاً؛ لأن عمر الله لم يصل في الاستسقاء، وعلى الله كذلك، ولو كانت هذه سنة مشهورة لما حفيت عليهما. ولا خير في سنة خفيت على عمر وعلى اللها، ومنهم من قال: سمى شاذًا؛ لأنه ورد ونقل في بلية عامة، والواحد إذا روى حديثًا في بلية عامة عد ذلك شاذًا ويستنكر منه، وحكى القاري عن ابن الهمام وجه الشذوذ: أن فعله ﷺ لو كان ثابتًا لاشتهر نقله اشتهارًا واسعًا، ولفعله عمر حين استسقى، ولأنكروا عليه إذا لم يفعل؛ لأنما كانت بحضرة جميع الصحابة؛ لتوفر الكل في الخروج معه على للاستسقاء، فلما لم يفعل ولم ينكروا ولم تشتهر روايتها في الصدر الأول، بل هو عن ابن عباس وعبد الله بن زيد على اضطراب في كيفيتها عن ابن عباس وأنس، كان ذلك شذوذاً فيما حضره الخاص والعام، والصغير والكبير. واعلم أن الشذوذ يراد باعتبار الطرق إليهم؛ إذ لو تيقنا عن الصحابة المذكورين رفعه، لم يبق إشكال.

فَاسْتَسْقَى، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ حِينَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ.

قال يحيى: وسُئِلَ مَالك عَنْ صَلاةِ الاسْتِسْقَاءِ كَمْ هي؟ فَقَالَ: رَكْعَتَانِ، وَلَكِنْ يَبْدَأُ الإمَامُ بِالصَّلاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَخْطُبُ قَائِمًا وَيَدْعُو وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَيُحَوِّلُ رِدَاءَهُ حِينَ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ،....

وحول رداءه إلخ: ومن أنكر سنيته قال: إنما التحويل لم يكن من سنة الصلاة، بل كان للتفاؤل أو غيره، قال الحسافظ: واختلف في حكمة هذا التحويل، فجزم المهلب بأنه للتفاؤل بتحويل الحسال عما عليه، وقال العيني: أبو حنيفة هي لم ينكر التحويل الوارد في الأحاديث، وإنما أنكر كونه من السنة؛ لأن تحويله الخالية كان تفاؤلاً، فلا يكون سنة، قال صاحب "الهداية": وما رواه كان تفاؤلاً، قال ابن الهمام: اعتراف بروايته ومنع استنانه؛ لأنه فعل لأمر لا يرجع إلى معنى العبادة، وأن التحويل كان تفاؤلاً جاء مصرحاً به في "المستدرك" من حديث جابر وصحّحه، قال: حول رداءه ليتحول القحط، قال الحلبي: ليس في الحديث ما يدل على أنه سنة أو مندوب لكل إمام، مع عدم فعله على في غيره من الأوقات كما في الصحيحين وغيرهما، وكذا عدم فعل الصحابة كعمر وغيره، فهو محمول منه على قي تلك المرة على التفاؤل "حين استقبل القبلة".

فقال ركعتان: وهي إجماع عند من قال بالصلاة، "ولكن يبدأ الإمام بالصلاة قبل الخطبة" وهو المرجح عند من قال بالصلاة في الاستسقاء، قال العيني: وذهب إلى أن الخطبة فيها قبل الصلاة عمر بن عبد العزيز والليث بن سعد، وروي ذلك عن عمر وابن الزبير والبراء وزيد بن أرقم على، وقال مالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد على: إن الصلاة قبل الخطبة، "فيصلي" بحم الإمام أولا "ركعتين" ذكر في "المدونة": يقرأ فيهما بـ وسبّتِ اسم ربّك الأعلى: ١) وأولتُم من وضحاها والشمس: ١) ونحو ذلك، قال العيني: وعند أصحابنا ليس في صلاة أي صلاة كانت قراءة موقتة، وذكر في "البدائع" و"التحفة": الأفضل أن يقرأ فيهما "الأعلى" في الأول و"الغاشية" في الثانية، "ثم" بعدهما "يخطب" خطبتين عند من قال بحما، وخطبة واحدة عند من قال بحا، ومختار الإمام مالك الأول، "قائماً ويدعو" قائماً، قال ابن بطال: حكمته كونه حال خشوع وإنابة، فناسبه القيام، وقال غيره: القيام شعار الاعتناء والاهتمام، والدعاء أهم أعمال الاستسقاء، "ويستقبل القبلة" وتقدم اختلاف الروايات والمسالك في وقت الاستقبال، وهذا كله في الصلاة المتعارفة، وأما في غيرها كالاستسقاء في الجمعة فلا استقبال ولا التحويل، قال الكرماني على ما حكى عنه العيني: عدم التحويل والاستقبال متفق عليهما إذا كان الاستسقاء في غير قال الكرماني على ما حكى عنه العيني: عدم التحويل والاستقبال متفق عليهما إذا كان الاستسقاء في غير قال الكرماني على ما حكى عنه العيني: عدم التحويل والاستقبال متفق عليهما إذا كان الاستسقاء في غير قال الكرماني على ما حكى عنه العيني: عدم التحويل والاستقبال متفق عليهما إذا كان الاستسقاء في غير

وَيَجْهَرُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ بِالْقِرَاءَةِ، وَإِذَا حَوَّلَ رِدَاءَهُ جَعَلَ الَّذِي عَلَى يَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، وَاللَّهُ مَوْلَا النَّاسُ أَرْدِيَتَهُمْ إِذَا حَوَّلَ الإمَامُ رِدَاءَهُ، وَيُحَوِّلُ النَّاسُ أَرْدِيَتَهُمْ إِذَا حَوَّلَ الإمَامُ رِدَاءَهُ، وَيَسْتَقْبِلُونَ الْقِبْلَةَ وَهُمْ قُعُودٌ.

مَا جَاء في الاستسقاء

٥٠ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَسْقَى قَالَ: "اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ وَبَهِيمَتَكَ، وَانْشُرْ رَحْمَتَكَ، وَأَخْي بَلَدَكَ الْمَيِّتَ".

ويجهر إلى: حكى ابن بطال الإجماع على الجهر بالقراءة يعني إجماع من قال بالصلاة، "وإذا حول" الإمام "رداءه" أي يريد التحويل "جعل الذي على يمينه على يمينه على شماله، والذي على شماله على يمينه" كما في حديث عبد الله بن زيد عند أبي داود، قال الزرقاني: والجمهور على استحباب التحويل فقط بلا تنكيس، واستحبه الشافعي في الجديد، "ويحول الناس" أيضاً "أرديتهم إذا حول الإمام رداءه"؛ لما في حديث عبد الله بن زيد عند أحمد بلفظ: "وحول الناس معه علية"، وقال الليث وأبو يوسف: يحول الإمام وحده، واستثنى ابن الماحشون النساء، فقال: لا يستحب في حقهن. قال العيني: ولا يقلب القوم أرديتهم عندنا، وهو قول سعيد بن المسيب وعروة والثوري والليث بن سعد وابن عبد الحكم وابن وهب، وعند مالك والشافعي وأحمد القوم كالإمام، قال صاحب "الهداية": لا يقلب القوم أرديتهم؛ لأنما لم ينقل أنه من أمرهم بذلك، قال ابن الهمام: وتقريره في إياهم إذ حولوا أحد الأدلة، وهو مدفوع بأن تقريره الذي هو من الحجج ما كان عن علمه، ولم يدل شيء مما روي على علمه بفعلهم ثم تقريره، بل اشتمل على ما هو ظاهر في عدم علمه به، وهو ما تقدم من رواية: أنه إنما حول بعد تحويل ظهره إليهم، وفي "البدائع": ما روي من الحديث شاذ على أنه يحتمل أنه علي عرف ذلك فلم ينكر عليهم، فيكون تقريراً، ويحتمل أنه لم يعرف؛ لأنه مستقبل القبلة مستدبراً لهم، فلا يكون حجة مع الاحتمال.

إذا استسقى قال إلى: في دعائه، "اللهم اسق" بهمزة الوصل والقطع "عبادك" من الرحال والنساء، والعبيد والإماء، والصغير والكبير، والإضافة إليه تعالى مزيد الاستعطاف، "وبهيمتك" كل ذات أربع من الدواب، وكل حيوان لا يميز من الحشرات وغيرها، وفي "ابن ماحه": "لولا البهائم لم تمطروا"، "وانشر" بضم الشين أي ابسط "رحمتك" أي المطر ومنافعه، قال تعالى: ﴿وَهُو الّذِي يُنزّلُ الْغَبْثُ مَنْ بَعْد ما قَنْطُوا وِينْشُرْ رَحْمَتُهُ وَالشورى:٢٨،، ذكر الزرقاني بعد ذلك في المتن لفظ: "على عبادك" ولا يوجد في النسخ الهندية ولا المصرية و"أجيى" بإنبات الأرض بعد موتها أي يسمها "بلدك" بالنصب "الميت" - بالتخفيف والتشديد - لا نبات بها، قال تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْنًا ﴾ (ق:١١) -

١٥١ - مَالِكُ عَنْ شَرِيكُ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي نَمِرٍ عَنْ أَنَس بْنِ مَالِكَ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله! هَلَكَتْ الْمَوَاشِي وَتَقَطَّعَتْ السُّبُلُ، فَادْعُ الله، فَدَعَا رَسُولُ الله ﷺ، فَمُطِرْنَا مِنْ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله! تَهَدَّمَتْ الْبُيُوتُ وَانْقَطَعَتْ السُّبُلُ وَهَلَكَتْ الْمَوَاشِي،

- قال الطيبي: يريد به بعض البلاد المبعدين عن مظان الماء الذي لا ينبت فيها عشب للحدب، فسماه ميتاً على الاستعارة، ثم فرع عليه الإحياء.

فقال يا رسول الله إلخ: قال الحافظ: هذا ينفي من فسر المبهم بأبي سفيان؛ فإنه حين سؤاله لذلك لم يسلم، كما في حديث ابن مسعود في "البخاري"، "هلكت المواشي" لعدم وجود ما تعيش به من الأقوات لحبس المطر، وفي رواية: "الأموال"، والمراد يما ههنا المواشي لا الصامت، وفي لفظ: "الكراع" - بضم الكاف - الخيل وغيرها، "وتقطعت" بفوقية وشد الطاء "السبل" - بضمتين - جمع سبيل: الطرق؛ لأن الإبل ضعفت لقلة القوت عن السفر، أو لأنما لا تجد في طريقها من الكلاء ما يقيم أودها، وقيل: المراد نفاد ما عند الناس من الطعام أو قلته، فلا يجدون ما يحملونه إلى الأسواق، "فادع الله" عزوجل يغثنا وأن يسقينا كما ورد، "فدعا رسول الله ﷺ" وفي رواية ابن جعفر: "فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال: اللهم أغثنا ثلاث مرات" زاد النسائي في رواية: "فرفع الناس أيديهم"، "فمطرنا" ببناء المجهول "من الجمعة إلى الجمعة" وفي رواية ابن جعفر: قال أنس: "ما ترى في السماء من سحاب ولا قزعة، وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار، فطلعت من وراثه سحابة مثل الترس، فلما توسطت السماء انتشرت ثم أمطرت، فلا والله ما رأينا الشمس سبتًا"، وفي "مسلم": "حتى رأيت الرجل تحمه نفسه أن يأتي أهله"، ولابن خزيمة: "حتى أهم الشاب القريب الدار الرجوع إلى أهله".

لهلامت البيوت: من كثرة المطر "وانقطعت السبل" لتعذر سلوك الطريق من كثرة الماء، فهو سبب غير الأول "وهلكت المواشي" من عدم المرعى، أو لعدم ما يكنها من المطر، "فقال رسول الله ﷺ: اللهم" أنزل المطر، زادت هذه الكلمة في النسخ المصرية، وحذفت من النسخ الهندية، "ظهور الجبال" بالنصب أي على ظهور الجبال، "والآكام" بكسر الهمزة، وقد تفتح وتمد جمع أكمة بفتحات، قال ابن البرقي: هو التراب المحتمع، وقال الداودي: هو أكبر من الكدية، وقال القزاز: هي التي من حجر واحد، وهو قول الخليل، وقال الخطابي: هي الهضبة الضخمة، وقيل: الجبل الصغير، وقيل: ما ارتفع من الأرض، "وبطون الأودية" جمع واد، أي ما يجتمع فيه الماء وينتفع به، "ومنابت الشجر" جمع منبت بكسر الموحدة، "قال" أي أنس: "فانجابت" بجيم وموحدة "عن المدينة انجياب الثوب" أي خرجت عنها كما يخرج الثوب عن لابسه، قال الباجي عن ابن القاسم: قال مالك: معناه تدورت عن المدينة كما يدور حيب القميص، وقال ابن وهب: يعني تقطعت عن المدينة كانقطاع الثوب الخلق، وقاله سحنون. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ اللَّهُمَّ ظُهُورَ الْجِبَالِ وَالآكَامِ، وَبُطُونَ الأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتَ الشَّحَرِ"، قَالَ: فَانْجَابَتْ عَنْ الْمَدِينَةِ انْجِيَابَ الثَّوْبِ. قال يحيى: قَالَ مَالك في رَجُلِ فَاتَتْهُ صَلاةً الاسْتِسْقَاءِ وَأَدْرَكَ الْحُطْبَةَ، فَأَرَادَ أَنْ يُصَلِّيهَا في الْمَسْجِدِ، أَوْ في بَيْتِهِ إِذَا رَجَعَ، قَالَ مَالك: هُوَ مِنْ ذَلِكَ في سَعَةٍ، إِنْ شَاءَ فَعَلَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ.

الاسْتِمْطَارُ بِالنُّجُومِ

٤٥٢ - مَالك عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عُبْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْحُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ الله ﷺ صَلاةَ الصَّبْحِ بِالْحُدَيْبِيَةِ

وأدرك الخطبة إلخ: أو لم يدرك، "فأراد أن يصليها في المسجد أو في بيته إذا رجع، قال مالك" في حوابه: "هو من ذلك في سعة" بالفتح أي فسحة، يعني يجوز له "إن شاء فعل، وإن شاء ترك" إذ هي من النوافل، وشأن النوافل هكذا، فلا تختص بمكان ولا زمان، قاله الباجي، وخص الرجل بالذكر؛ لألهم المندوبون إلى ذلك أصالة. صلى لنا: أي لأحلنا أو اللام بمعنى الباء أي صلى بنا "رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية" بضم الحاء المهملة وفتح الدال فياء ساكنة فباء موحدة مكسورة فياء، اختلفوا فيها، فمنهم من شددها ومنهم من خففها، فروي عن الشافعي كله قال: الصواب تشديدها، وخطأ من نص على تخفيفها، وقيل: كل صواب، أهل المدينة يثقلونما وأهل العراق يخففونما، كذا في "معجم البلدان"، وقال الزرقاني: مخففة الياء عند المحققين، مشددة عند أكثر المحدثين، وصوب العيين التخفيف؛ لأنه تصغير حدباء، وفي "معجم ما استعجم": الحجازيون يُخففونها والعراقيون يثقلونها، ذكر ذلك ابن المديني كذا في "الخميس"، قرية متوسطة ليست بكبيرة على تسع مراحل من المدينة المنورة، ومرحلة من مكة بينهما تسعة أميال، قيل: هي من الحرم، وقيل: بعضها من الحرم، وعند مالك كلها من الحرم، سميت ببئر هناك أو لشجرة. "على إثر" بكسر الهمزة وسكون المئلثة على المشهور، ويروى بفتح الهمزة وفتح الثاء أيضاً، وهو ما يعقب الشيء أي على عقب، "سماء" أي مطر، وأطلق عليها سماء؛ لنزولها من جهة السماء، وكل جهة علو يسمى سماء. وقال الراغب: وسمى المطر سماء؛ لخروجه منها "كانت" السماء أي المطر "من الليل" كذا للأكثر، وفي بعض الروايات: من الليلة بالتاء، "فلما انصرف" من الصلاة أو من المكان، "أقبل على الناس" بوجهه الوجيه الشريف، "فقال" لهم: "أتدرون"، وفي رواية: "هل تدرون"، "ماذا قال ربكم؟" بلفظ الاستفهام، ومعناه التنبيه، وللنسائي: ألم تسمعها ما قال ربكم الليلة؟ "قالوا: الله ورسوله أعلم"، وهذا حسن الأدب من الصحابة الله عنه: أجمعين.

عَلَى إثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنْ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: "أَتَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟" قَالُوا: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِي وَكَافِرٌ بِي، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ الله وَرَحْمَتِهِ، فَذَلكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكُوْكَبِ، وَأَهَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْء كَذَا وَكَذَا، فَذَاكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمَنٌ بِالْكُوْكَبِ، وَأَهَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْء كَذَا وَكَذَا، فَذَاكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمَنٌ بِالْكُوْكَبِ".

قال إلخ: النبي ﷺ: "قال" ربكم عزوجل، وهذا من الأحاديث القدسية، يحتمل أنه ﷺ أخذها منه تعالى بواسطة أو

بدون الواسطة، "أصبح من عبادي" إضافة تعميم بدليل تقسيمه لمؤمن وكافر، بخلاف قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا﴾ (الحجر:٤٢)، فالإضافة تشريف، "مؤمن بي، وكافر بي" كفر إشراك؛ لمقابلته بالإيمان، ولرواية أحمد: "فيصبحون مشركين يقولون: مطرنا بنوء كذا"، أو كفر نعمة؛ لما في "مسلم": "قال الله عزوجل: ما أنعمت على عبادي من نعمة إلا أصبح فريق منهم بما كافرين"، وله في الأخرى: أصبح من الناس شاكر وكافر، وفي رواية للنسائي: فأما من حمدين على سقياي وأثني على، فذاك آمن بي، وقال في الآخر: كفر بي، أو كفر نعمي، "فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب" بالإفراد، وفي رواية: "بالكواكب" بالجمع. وأما من قال إلخ: وفي "مغازي الواقدي": أن القائل ذلك الوقت مطرنا بنوء الشعرى عبد الله بن أبي بن سلول المعروف بابن سلول، "مطرنا بنوء" بفتح النون وسكون الواو آخره همزة، قال الخطابي: النوء الكوكب؛ ولذا سموا نجوم منازل القمر الأنواء، وقال ابن الصلاح: النوء في أصله ليس نفس الكوكب؛ فإنه مصدر ناء النجم إذا سقط، وقيل: نحض، قاله العيني، وقال ابن قتيبة: معنى النوء: سقوط نحم في المغرب من النحوم الثمانية والعشرين التي هي منازل القمر، وهو مأخوذ من ناء إذا سقط، وقال آخرون: بل النوء طلوع نجم منها، وهو مأخوذ من ناء إذا نحض، ولا تخالف بين القولين في الوقت؛ لأن كل نجم إذا طلع في المشرق وقع حال طلوعه آخر في المغرب، لا يزال ذلك مستمراً إلى أن تنتهي الثمانية والعشرون بانتهاء السنة؛ فإن لكل واحد منها ثلاثة عشر يوماً تقريباً، "كذا وكذا" قال العيني: إن "كذا" يستعمل على ثلاثة أوجه، ثم بسطها، لو شئت التفصيل فارجع إليه. "فذاك كافر بي مؤمن بالكوكب" بالإفراد، قال الباجي: أخبر تبارك وتعالى: أن من عباده مؤمناً به، وهو من أضاف المطر إلى فضل الله عزوجل ورحمته، وأن المنفرد بالقدرة على ذلك هو الله تعالى دون سبب، ولا تأثير لكوكب فيه ولا لغيره، فهذا المؤمن بالله تعالى كافر بالكوكب بمعنى أنه يكذب قدرته على شيء من ذلك، ويجحد أن يكون له فيه تأثير، وإن من عباده من أصبح كافراً به، وهو من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فأضاف المطر إلى النوء، وجعل له ذلك تأثيراً، وتقدم أن المراد الكفر كفر الشرك أو كفر النعمة، وعلى الأول حمله كثير من أهل العلم منهم القرطبي؛ إذ قال: معناه الكفر الحقيقي: لأنه قابله طلايمان حقيقة، قاله العيني، ومنهم الإمام الشافعي، - ٤٥٣ - مَالك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يَقُولُ: "إِذَا أَنْشَأَتْ بَحْرِيَّةً ثُمَّ تَشَاءَمَت، فَتلْكَ عَيْنٌ غُدَيْقَةٌ".

٤٥٤ - مَالَكَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ وَقَدْ مُطِرَ النَّاسُ: مُطرْنَا بِنَوْءِ الْفَتْحِ، ثُمَّ يَتْلُو هَذِهِ الآيَةَ: ﴿مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا﴾. وناطر:٢)

= وقال ابن قتيبة: إن العرب كانت في ذلك على مذهبين، وكانوا يظنون أن نزول الغيث بواسطة النوء، إما بصنعه على زعمهم وإما بعلامته، فأبطل الشرع قولهم، وجعله كفراً، فإن اعتقد قائل ذلك أن للنوء صنعاً في ذلك، فكفره كفر تشريك، وإن اعتقد أن ذلك من قبيل التجربة، فليس بشرك، لكن يجوز إطلاق الكفر عليه وإرادة كفر النعمة، فيحمل الكفر على المعنين؛ ليتناول الأمرين، كذا في "الفتح".

أنشأت: بفتح الهمزة وسكون النون أي ظهرت سحابة، "بحرية" أي من ناحية البحر، وهو من ناحية المدينة الغربي، ورواه الشافعي بالنصب كما أفاده أبو عمر أي على الحال، "ثم تشاءمت" اختلفت النسخ في هذا اللفظ، ففي أكثرها بالألف والهمزة بعد الشين، فهو من التفاعل، وفي بعضها: بحذف الألف، فهو من التفعل، والمعنى على كليهما: أخذت نحو الشام، قال الزرقاني: والشام من المدينة في جهة الشمال، يعني إذا مالت السحابة من جهة الغرب إلى جهة الشمال، "فتلك" السحابة "عين" بالتنوين موصوف، قال الباحي: العين: مطر أيام لا يقلع، وقال سحنون في "كتاب التفسير" لابنه: معنى ذلك ألها بمنزلة ما يفور من العين، وفي "المجمع": العين: اسم لماء عن يمين قبلة العراق، وذلك يكون أخلق لمطر عادة، يقال: مطر ماء العين، وقيل: العين من السحاب ما أقبل عن القبلة، "غديقة" بالتنوين صفة، قال الباحي: أهل بلدنا يروونه على التصغير، وحدثنا به أبو عبد الله الصنوبري الحافظ، وضبطه بخطه "غديقة" بفتح الغين، وقال: هكذا حدثني به الحافظ عبد الغني عن حمزة بن محمد الكنائي، وقال أبو عمر: غديقة مصغر غدقة، قال تعالى: ﴿مَاءُ غَدْقَا ﴿ (الحسن: ١٠) أي كثيراً، وفي "المجمع": عين غديقة أي وقال أبو عمر: غديقة مصغر غدقة، قال تعالى: ﴿مَاءُ غَدْقَا ﴿ (الحسن: ١٠) أي كثيراً، وفي "المجمع": عين غديقة أي كثيرة الماء، وصغر للتعظيم، وهكذا في "السان العرب".

مطرفا إلى: ببناء المحهول فيهما "بنوء الفتح" أي فتح ربنا عزوجل علينا، "ثم يتلو" لبيان المراد بالفتح في كلامه "هذه الآية" التي في سورة الفاطر: "ما يفتح الله للناس من رحمة" أي مطر ورزق على هذا القول، واختلفت الأقوال في تفسير الآية بسط في محلها، فلا ممسك فا أي لا يستطيع أحد أن يمنعها عنهم، ﴿وَمَا يُمُسَكُ فلا مُرْسَلُ لهُ مَنْ مَعْده ﴾ (فاطر: ٢) قال الباجي: يريد بذلك أنه لا نوء ينزل المطر ولا ينزل به، وإن الذي ينزل به المطر هو فتح الله تعالى الرحمة للناس.

النَّهْيُ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَالْإِنْسَانُ يريد حَاجَته

٥٥٥ – مَالك عَنْ إسْحاقَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ إسْحاقَ مَوْلَى لآلِ الشِّفَاءِ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: مَوْلَى أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ الأَنْصَارِيَّ صَاحِبَ النَّبِي ﷺ وَهُوَ بِمِصْرَ يَقُولُ: وَالله مَا أَدْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ بِهَذِهِ الْكَرَايِسِينِ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "إذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ لَغَائِط أَوْ لَبَوْلٍ فَلا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلا يَسْتَدْبِرْهَا بِفَرْجِهِ".

النهي عن استقبال إلخ: وكذا استدبارها "والإنسان" الواو حالية "يريد حاجته" أي البول أو الغائط، قلت: الحتلفت فيه فقهاء الأمصار على ثمانية أقوال، وأشهرها الثلاثة، الأول: المنع مطلقاً، وهو قول أبي أيوب الأنصاري وبمحاهد وإبراهيم النخعي والثوري وأبو ثور وأحمد في رواية، ونسبه في "البحر" إلى الأكثر، ورواه ابن حزم في "المحلى" عن أبي هريرة وابن مسعود وسراقة بن مالك وعطاء والأوزاعي، وعن السلف من الصحابة والتابعين، قاله الشوكاني، قال الحافظ: هو المشهور عن أبي حنيفة وأحمد، وقال به أبو ثور صاحب الشافعي، ورحمه من المالكية ابن العربي، ومن الظاهرية ابن حزم، وحجتهم: أن النهي مقدم على الجواز.

والثاني: الجواز مطلقاً، وهو مذهب عروة بن الزبير وربيعة الرأي شيخ مالك وداود الظاهري. الثالث: التفرقة بين الصحاري والبنيان، وهو مذهب الأئمة الثلاثة، وهو مروي عن العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر والشعبي وإسحاق بن راهويه، ونسبه في "الفتح" إلى الجمهور، قال ابن رشد في "البداية" بعد ذكر هذه الأقوال الثلاثة: والسبب في اختلافهم هذا حديثان متعارضان ثابتان، أحدهما: حديث أبي أيوب الأنصاري، والثاني: حديث ابن عمر، فذهب الناس في هذين الحديثين إلى ثلاثة مذاهب، أحدها مذهب الجمع، والثاني: مذهب الترجيح، والثالث: الرجوع إلى البراءة الأصلية إذا وقع التعارض، والمراد بالبراءة الأصلية: عدم الحكم، ومن ذهب إلى الجمع حمل حديث أبي أيوب على الصحارى وحيث لا سترة، وحمل حديث ابن عمر الله على السترة، ومن ذهب إلى الترجيح رجح حديث أبي أيوب؛ لأنه إذا تعارض حديثان، أحدهما فيه شرع موضوع، والآخر موافق للأصل الذي هو عدم الحكم، و لم يعلم المتقدم منهما من المتأخر، وجب أن يصار إلى الحديث المثبت للشرع.

يقول: أي أبو أيوب: "والله ما أدرى كيف أصنع بهذه الكرابيس؟" قال السيوطي بيائين مثناتين من تحت، قال في "النهاية": يعني الكنف، واحدها كرياس، وهو الذي يكون مشرفاً على سطح بقناة إلى الأرض، فإذا كان أسفل فليس بكرياس، سمي به؛ لما تعلق به من الأقذار ويتكرس ككرس الدمن وقال الزمخشري: الكرناس بالنون، وقال المجدد: الكرياس: الكنيف في أعلى السطح بقناة من الأرض، فعيال من الكرس للبول والبعر المتلبد، وقال الزرقاني: -

٢٥٦ - مَالِك عَنْ نَافِعٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ الأَنْصَارِ، أنه سمع رَسُولَ الله ﷺ ينهَى أَنْ نَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةُ لَبَوْلٍ أو لغائط.

الرُّخْصَةُ فِي اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ لِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ

٤٥٧ - مَالِكَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ أَنَاسًا يَقُولُونَ: إِذَا قَعَدْتَ

= الكرابيس: المراحيض، وقبل: تختص بمراحيض الغرف، وأما مراحيض البيوت فيقال لها الكنف. وقد قال رسول الله على النه المسخة إدا ذهب أحدكم لغائط أو لبول، بلام فيهما منكراً، هكذا في النسخ التي بأيدينا من النسخ الهندية، وأما في النسخ المصرية فبلفظ الغائط أو البول، وهكذا عند الزرقاني، فقال: بالنصب على التوسع، وفي نسخة: إلى الغائط أو البول، ولفظة "أو" للتنويع؛ لرواية بول ولا غائط، فما قاله الباجي: يحتمل الشك من الراوي، ليس بوجيه: فأصل الغائط: المكان المطمئن من الأرض في الغضاء، وكان يقصد لقضاء الحاجة، ثم كنى به عن العذرة نفسها؛ كراهة لذكرها بخاص اسمها، وعادة العرب استعمال الكنايات صوناً للألسنة عما تصان الأسماع والأبصار عنه، فصارت حقيقة عرفية غلبت على الحقيقة اللغوية، "فلا يستقبل" بكسر اللام؛ لأن "لا" ناهية على ما ضبطه الحافظ، وتبعه الزرقاني، وقال العيني: يجوز فيه الوجهان: الكسر على أنه نحي، والضم على أنه نحي، والضم على أنه نحي، القبلة بالنصب أي الكعبة، فاللام للعهد، "ولا يستدبرها" أي لا يجعلها مقابل ظهره "بفرجه" قال الحافظ: والظاهر من قوله: "لا يستدبرها ببول أو بغائط" اختصاص النهي بخروج الخارج من العورة، ويكون مثاره إكرام القبلة عن المواجهة بالنجاسة.

ينهى أن نستقبل إلخ: بالنون في النسخ الهندية، فهو بفتح أوله ببناء المتكلم المعروف، وبالتاء في النسخ المصرية، وبضم أوله ضبطه الزرقاني، فهو ببناء المجهول الغائب، "القبلة" بالنصب مفعول على النسخ الهندية، وضبطه الزرقاني بالرفع نائب الفاعل، واللام للعهد، فالمراد الكعبة على الظاهر، ويحتمل شموله بيت المقدس؛ إذ كان قبلة، قاله الزرقاني، "لبول أو لغائط" وفي معناه الاستدبار عند الجمهور، كما تقدم حلافا لمن فرق بينهما.

إذا قعدت إلخ: كناية عن التبرز ونحوه، وذكر القعود على الغالب، وإلا فحال القيام كذلك، "فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس" بالنصب عطف على "القبلة"، وفيه لغتان مشهورتان: فتح الميم وسكون القاف وكسر الدال المهملة مخففاً، وضم الميم وفتح القاف وتشديد الدال المفتوحة، من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة، كمسحد الحامع، معناه: المطهر من الأصنام أو من الذنوب، والمخفف لا يخلو إما أن يكون مصدراً أو مكاناً، قاله العيني، =

عَلَى حَاجَتِكَ فَلا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلا بَيْتَ المقدس، قَالَ عَبْدُ الله: لَقَدْ ارْتَقَيْتُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ لَنَا، فَرَأَيْتُ رَسُولَ الله عَلَى لَبِنتَيْن مستقبلا بَيْتَ المقدِسِ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ قَالَ:

= أي بيت مطهر الذنوب. "قال عبد الله" بن عمر رضي رداً على القول المذكور، ذكر الراوي هذا اللفظ مكرراً للتأكيد، ورد ابن عمر يحتمل رد العموم بتخصيص الإباحة بالكنف ويحتمل الرد بعموم الإباحة، كما قال به داود وغيره، لكن رواية أبي داود عن ابن عمر بنفسه بلفظ: "إنما نحي عن ذلك في الفضاء، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك، فلا بأس به" يعين الأول، إلا أن الرواية مما تكلم فيها، "لقد ارتقيت" أي صعدت، واللام جواب قسم محذوف، "على ظهر بيت لنا" وفي رواية: "على ظهر بيتنا"، وفي أخرى: "على ظهر بيت حفصة"، وجمع بينها الحافظ بأن إضافة البيت إليه على سبيل المحاز؛ لكونما أحته، أو يقال: حيث أضافه إلى حقصة كان باعتبار أنه البيت الذي أسكنها النبي ﷺ، وحيث أضافه إلى نفسه كان باعتبار ما آل إليه الحال؛ لأنه ورث حفصة دون إحوته؛ لكونما كانت شقيقته، ولم تترك من يحجبه عن الاستيعاب.

"فرأيت رسول الله ﷺ و لم يقصد ابن عمر الله الإشراف على النبي ﷺ في تلك الحالة، وإنما صعد السطح لضرورة، كما في رواية للبخاري: "ارتقيت لبعض حاجتي، فحانت منه التفاته" كما في رواية للبيهقي، قال الأبي في "شرح مسلم": لعل إطلاعه بغير قصد، وقيل: إنه قصد؛ ليعلم حكم الجلوس لقضاء الحاجة، وذلك يظهر برؤية الوجه دون رؤية غيره، قلت: وهذا بعيد. "على لبنتين" بفتح اللام وكسر الموحدة، وفتح النون تثنية لبنة، وهي ما يصنع من الطين أو غيره للبناء قبل أن يحرق، وفيه أدب الجالس لقضاء الحاجة أن يرتفع عن الأرض، "مستقبلاً" بدون الإضافة في النسخ الهندية، فـــ"بيت المقدس" منصوب على المفعولية، وبالإضافة في النسخ المصرية "بيت المقدس" مستدبر الكعبة "لحاجته" أي لأجل حاجته، ولابن خزيمة: "فرأيته يقضي حاجته محجوباً عليه بلبن"، وللحكيم الترمذي بسند صحيح: "فرأيته في كنيف" وانتفي بحذا إيراد من قال ممن يرى الجواز مطلقاً، قلت: واختلفت الفقهاء في التمسك بمذا الحديث كما سيأتي بيالها.

مُّم قال إلخ: ابن عمر ١١٠٥ "لعلك" خطاب لواسع، وغلط من زعم أنه مرفوع، "من الذين يصلون على أوراكهم" قال المجد: الورك بالفتح والكسر، وككتف: ما فوق الفخذ، مؤنثة، جمعه أوراك، والورك محركة عظمها، وتورك فلان الصبي جعله على وركه معتمداً عليها، وفي الصلاة: وضع الورك على الرجل اليمني، أو وضع أليتيه أو إحداهما على الأرض، وهذا منهي عنه، "قال" واسع: "قلت: لا أدري" أي لا أشعر "والله" أنا منهم أم لا؟ يعني لا شعور عنده بشيء مما ظنه ابن عمر الله ابه، ولذا لم يغلظ له ابن عمر الله في الزجر، قاله الحافظ، "قال" أي الإمام مالك في تفسير قول ابن عمر: يصلون على أوراكهم: "يعني الذي يسجد ولا يرتفع عن الأرض" يعني لا يرفع وركيه عن الأرض في السجود، "يسجد" قال العيني: جملة في محل النصب على الحال، قلت: بل استئناف تفسير بأوضح عبارة؛ لقوله الأول: "الذي يسجد ولا يرتفع عن الأرض" يعني يسجد، - لَعَلَّكَ من الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَى أَوْرَاكِهِمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: لا أَدْرِي وَالله. قَالَ: يَعْنِي الَّذِي ملكخُدُ وَلا يَرْتَفِعُ عَلَى الأَرْضِ، يَسْجُدُ وَهُوَ لاصِقٌ بِالأَرْضِ.

" "وهو" جملة حالية "لاصق" بوركيه "بالأرض" قال الحافظ: يعني من يلصق بطنه بوركيه إذا سجد، وهو خلاف هيئة السجود المشروعة، وهي التجافي والتجنع، وفي "النهاية": وفسر بأنه يفرج ركبتيه، فيصير معتمداً على وركيه. واستشكلت مناسبة ذكر ابن عمر هذه المسألة مع الأولى، وأجاب عنه الكرماني باحتمال: أنه أراد أن الذي خاطبه لا يعرف السنة؛ إذ لو عرفها لعرف الفرق بين الفضاء وغيره، أو الفرق بين استقبال الكعبة وبيت المقدس، وكن عمن لا يعرف السنة بالذي يصلي على وركيه؛ لأن فاعل ذلك لا يكون إلا جاهلاً، قال الحافظ: ولا يخفى ما فيه من التكلف، وليس في السياق أن واسعاً سأله عن المسألة الأولى حتى ينسبه إلى عدم معرفتها، ثم الحصر مردود؛ لأنه قد يسجد على وركيه من يعلم سنن الخلاء، والذي يظهر ما يدل عليه رواية مسلم بلفظ: "كنت أصلي في المسجد، وعبد الله بن عمر شم مسند ظهره إلى القبلة، فلما قضيت صلاتي انصرفت إليه من شقى، فقال عبد الله: يقول أناس" الحديث، ليس فيه ذكر الصلاة على الورك، فكان ابن عمر شم رأى منه في حال سجوده شيئاً لم يتحقه، فسأله عنه بالعبارة المذكورة، وكأنه بدأ بالقصة الأولى؛ لألها من روايته المرفوعة المحققة عنده، فقدمها على ذلك الأمر المظنون، ولا يبعد أن يكون قريب عهد بقول من نقل عنهم ما نقل، فأحب أن يعرفه هذا الحكم لينقله عنه، على أنه لا يمتنع إبداء مناسبة بين هاتين المسألتين، بأن يقال: لعل الذي كان يسجد، وهو لاصق بطنه بوركيه كان يظن امتناع استقبال القبلة بفرجه على كل حال، فأشار ابن عمر إلى أن الستر وهو لاصق بطنه بوركيه كان بلغن المتورة والقبلة.

ثم حديث الباب المختلفت فقهاء الأمصار في التمسك به، ومناط الحكم في ذلك أقوال، الأول: أنه حجة لمن فرق بين الاستقبال والاستدبار، قال الحافظ: دل حديث ابن عمر على جواز الاستدبار، وحديث جابر على جواز الاستقبال، ولولا ذلك لكان حديث أبي أيوب لا يخص من عمومه بحديث ابن عمر إلا جواز الاستدبار فقط. القول الثاني: إنه حجة لمن فرق بين الصحارى والبنيان، قال ابن العربي: أما مالك والشافعي فجعلا حديث ابن عمر أصلاً في جواز الاستدبار في الأبنية، وابتنيا عليه جواز الاستقبال. والقول الثالث: إنه حجة لمن اعتقد نسخ التحريم مطلقاً، قال العيني: ومنهم من رأى هذا الحديث ناسخاً لحديث أبي أيوب المذكور، واعتقد الإباحة مطلقاً، وقاس الاستقبال على الاستدبار، وترك حكم تخصيصه بالبنيان، ورأى أنه وصف ملغى الاعتبار. القول الرابع: إن حديث ابن عمر عب على من يزعم أن استقبال بيت المقدس لا القبلة، قال العيني: وظاهر عبارة الكلام يدل على إنكار ابن عمر عب على من يزعم أن استقبال بيت المقدس واستدباره، والدليل على هذا ما روى مروان الأصفر عن ابن عمر: "أنه ابن عمر ناسخ للنهي عن استقبال بيت المقدس واستدباره، والدليل على هذا ما روى مروان الأصفر عن ابن عمر: "أنه أناخ راحلته مستقبل بيت المقدس، ثم جلس يبول إليها، فقلت: يا أبا عبد الرحمن! أليس قد نحي عن ذلك"؟ الحديث، قلت: لكن الحديث وي "أبي داود" بلفظ: "مستقبل القبلة" اللهم إلا أن يقال: إن الحديث روى باللفظين معاً، وقلت: لكن الحديث وي باللفظين معاً، وقلت: لكن الحديث وي باللفظين معاً، وقلت المحديث وي باللفظين معاً، وقلت المحديث وي باللفظين معاً، وقلت المحديث وي باللفظين معاً، وقد

النَّهْيُ عَن الْبُصَاقِ فِي الْقِبْلَةِ

٢٥٨ - مَالك عَنْ نَافِع عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَر: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَأَى بُصَاقًا في جِدَارِ الْقِبْلَةِ، فَحَكَّهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: "إذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّى، فَلا يَبْصُقُ قِبَلَ وَجْهِهِ إذَا صَلَّى".
 قِبَلَ وَجْهِهِ؛ فَإِنَّ الله قِبَلَ وَجْهِهِ إذَا صَلَّى".

= فعلى هذا يكون لفظ القبلة في "أبي داود" محمولاً على بيت المقدس؛ لأنه بحمل، وهذا مفسر، فتأمل، فحديث ابن عمر من الاحتمالات، ابن عمر هذا صنيع من قال بعموم التحريم، وقالوا: إن حديث ابن عمر محتمل لمعان كثيرة، على أن هذا الفعل منه في الخلوة، حيث أحب أن لا يطلع عليه أحد، فلا يكون تشريعاً.

النهي عن البصاق إلى: البصاق بضم الباء الموحدة وبصاد مهملة، وفي لغة بالزاي، وأخرى بالسين، وضعفت، والباء مضمومة في الثلاث: ما يسيل من الفم، قال الراغب: بصق وبسق أصله بزق، قال المجد: البصاق والبساق والبراق: ماء الفم إذا خرج منه، وما دام فيه ف ريق. جدار القبلة إلى: وفي رواية عند البخاري: "في قبلة المسجد"، "فحكه" بيده الشريفة، وفي رواية البخاري: "ثم نزل، فحكه بيده"، وفيه إشعار بأنه رآه في حالة المخطبة، وبه صرح في رواية الإسماعيلي، زاد "وأحسبه دعا بزعفران، فلطخه به" زاد عبد الرزاق عن معمر، عن أيوب: "فلذلك صنع الزعفران في المساجد"، قاله الزرقاني تبعاً للحافظ!

فلا يبصق إلخ: بالجزم على النهي "قبل" بكسر القاف وفتح الموحدة أي قدام "وجهه" زاد الباجي: "حال الصلاة"، ثم قال: وهذا بحتمل معان، أحدها: أنه نص في هذا الحديث على النهي عن البصاق قبل وجهه حال الصلاة؛ لفضيلة تلك الحال على سائر الأحوال، فخصها بالذكر. الثاني: خص بالذكر حال الصلاة؛ لأنه حينئذ يكون مستقبل القبلة، وفي سائر الأحوال قد تكون القبلة عن يساره، وهي الجهة التي أمر بالبصاق إليها وأمامه. والثالث: أنه لو لم ينص حال الصلاة يجوز المكلف أن يكون النهي توجه إلى سائر الأحوال، وأن حال الصلاة لا يجوز أن يقصد فيها إلى شيء، وليبصق كيف تيسر له في قبلته وغيرها، فبين بذلك أن هذا من إكرام القبلة وتنزيهها. قال القسطلاني: الظاهر وليبصق كيف تيسر له في قبلته وغيرها، فبين بذلك أن هذا من إكرام القبلة وتنزيهها. قال القسطلاني: الطاهر أشد إثماً مطلقاً، وفي جدار القبلة أشد إثماً من غيرها من جدار المسجد، "فإن الله" تبارك وتعالى "قبل وجهه إذا صلى" قال الخطابي: معناه: أن توجهه إلى القبلة مفض له بالقصد منه إلى ربه، فصار بالتقدير: كأن مقصوده بينه وبين قبلته، قال الخلي عنين، أحدهما: ثوابه وإحسانه، وقبل: هو على حذف مضاف أي عظمة الله أو ثوابه، وقال الباجي: يحتمل ذلك معنين، أحدهما: ثوابه وإحسانه، والثاني: أن الباري تعالى عز اسمه أمرنا باستقبال القبلة وتعظيمها وتنزيهها، ولاسيما في حال الصلاة؛ فإن الله تعالى قبل وجهه بمعنى إنما أمره بتنزيهه، وقبل وجهه، وأن في تعظيمه تلك الجهة تعظيم الله وطاعته.

٩٥٩ – مَالِكُ عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُــرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَأَى في جِدَارِ الْقِبْلَةِ بُصَاقًا أَوْ مُحَاطًا أَوْ نُحَامَةً، فَحَكَّهُ.

مَا جَاءً فِي الْقِبْلَةِ

٤٦٠ - مَالِكُ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَمَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ في صَلاةِ الصُّبْحِ، إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْه اللَّيْلَةَ..

رأى إلخ: أي أبصر مرة "في حدار القبلة بصاقاً، أو مخاطاً" هو ما يسيل من الأنف، "أو نخامة" بضم النون والميم هكذا في "الموطأ"، وكذا في رواية البحاري عن مالك، قال الحافظ: وللإسماعيلي من طريق معن عن مالك: "أو نخاعاً" بدل "مخاطاً" وهو أشبه، والنخامة قيل: هي ما يُخرج من الصدور، وقيل: النخاعة بالعين من الصدور، وبالميم من الرأس، والرواية هكذا بالشك في "الموطأ"، وكذا عند الشيحين من رواية مالك، "فحكه" أي الذي رأى في جدار القبلة، والحك: إمرار جرم على جرم صكاً، وفي الحديثين تنزيه المساجد من كل ما يستقذر وإن كان طاهراً، ويدل على طهارته ما ورد في الروايات من زيادة: "ثم أخذ طرف ردائه، فبصق فيه، ثم رد بعضه على بعض، فقال: أو يفعل هكذا". قال ابن رسلان: ولا أعلم أحداً قال بنجاسة البزاق إلا إبراهيم النجعي، وأخرج أبو داود قوله ﷺ لمن بصق في القبلة: إنك آذيت الله ورسوله.

بينما إلخ: وفي بعض النسخ: "بينا"، وهما بمعنى، "الناس" المعهودون في الذهن، وهم أهل قباء، ومن كان يصلي معهم، "بقباء" بالضم والمد والتذكير والصرف على الأشهر، ويجوز القصر والتأنيث والمنع، وفيه بحاز حذف أي بمسجد قباء، "في صلاة الصبح" ولا يخالف حديث البراء في الصحيحين بصلاة العصر؛ لأن الخبر وصل وقت العصر إلى من هو داخل المدينة، وهم بنو حارثة، وذلك في حديث البراء، والآتي إليهم بذلك عباد بن بشر، كما رواه ابن مندة وغيره، وقيل: عباد بن لهيك، ورجح ابن عبد البر الأول، وقيل: عباد بن نصر الأنصاري، والمحفوظ عباد بن بشر، ووصل الخبر وقت الصبح إلى من هو خارج المدينة، وهم بنو عمرو بن عوف أهل قباء، وذلك في حديث ابن عمر، "إذ جاءِهم آت" فاعل من الإتيان و لم يسم الآتي، وما نقل ابن طاهر وغيره أنه عباد بن بشر، فيه نظر؛ لأن ذلك ورد في حق بني حارثة في صلاة العصر كما تقدم، فإن كان ما نقلوه محفوظا فيحتمل أن عباداً أتى بني حارثة أولاً في صلاة العصر، ثم توجه إلى أهل قباء، فأعلمهم بذلك في صلاة الصبح، ومما يدل على تعددهما أن في "مسلم" عن أنس فه، "أن رجلًا من بني سلمة مرَّ وهم ركوع في صلاة الفجر" الحديث، فهذا موافق لرواية ابن عمر ﷺ في تعيين الصلاة، وبنو سلمة غير بني حارثة، قاله الحافظ، وفسر ابن رسلان الآتي في حديث أنس الله عباد بن لهيك.

قُوْآنٌ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبَلُوهَا، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ.

٤٦١ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ الله ﷺ بَعْدَ أَنْ قَدَمَ الْمَدِينَةَ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، ثُمَّ حُوِّلَتْ الْقِبْلَةُ قَبْلَ بَدْرٍ بِشَهْرَيْنِ.

قرآن إلى: بالتنكير؛ لإرادة البعضية، والمراد قوله تعالى: ﴿ وَلَهُ نَرَى تَقلُبُ وَحُهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ (البقرة: ١٤)، وفيه إطلاق اللبلة على بعض اليوم الماضي مجازاً، وقال الباجي: أضاف النزول إلى الليل على ما بلغه، ولعله لم يعلم بنزوله قبل ذلك، أو لعله ﷺ أمر باستقبال الكعبة بالوحي، ثم أنزل عليه القرآن من الليلة، قاله الزرقاني، "وقد أمر" ببناء المحهول "أن" أي بأن "يستقبل" بكسر الباء "الكعبة" فيه أن أفعاله ﷺ يقتدى بها ما لم يقم دليل الخصوص، الخاستقبلوها" بفتح الموحدة رواية الأكثر، أي فتحول أهل قباء إلى جهة الكعبة، ويحتمل الضمير للنبي ﷺ ومن معه، وفي رواية بالكسر أمر، وهو الأوجه عندي؛ لرواية البخاري: "ألا فاستقبلوها"، ولئلا يتكرر قوله الآتي: "فاستداروا إلى الكعبة" فالضمائر كلها إلى أهل قباء، ويحتمل النبي ﷺ ومن معه، وقع بيان كيفية التحويل في حديث تويلة إلى الكعبة" فالضمائر كلها إلى أهل قباء، ويحتمل النبي ﷺ ومن معه، وقع بيان كيفية التحويل في حديث تويلة عند ابن أبي حاتم: "قالت: فتحول النساء مكان الرحال، والرحال مكان النساء" فيكون تحويل الإمام من مكانه إلى مؤخر المسجد، وهذا كله يستدعي عملاً كثيراً، والظاهر أنه وقع قبل تحريم العمل الكثير، أو اغتفر للمصلحة كصلاة الخوف، ويعد ما يقال: إنه بجتمل إن لم تتوال الأقدام، وفي الحديث: أن حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه؛ لأن أهل قباء لم يؤمروا بالإعادة مع أن أمر الاستقبال وقع قبل صلاقم، وفي الحديث: نسخ المقطعي بخير الواحد، فقيل: كان جائزاً إذ ذاك، والأوجه أن الحبر كان محتفاً بالقرائن أفادت القطع عندهم، وهي التظاره ﷺ من قبل ذلك، فقد ورد: "أنه كان يدعو وينظر إلى السماء".

قدم المدينة إلى: مهاجراً "ستة عشر شهراً" كذا رواه النسائي وأبو عوانة بعدة طرق عن البراء، ورواه أحمد بسند صحيح عن ابن عباس فين، ورجحه النووي، وفي الصحيحين و"الترمذي" عن البراء: "ستة عشر أو سبعة عشر" بالشك، وللبزار والطبراني عن عمرو بن عوف وللطبراني عن ابن عباس: "سبعة عشر شهراً" قال القرطبي: هو الصحيح، قال الحافظ: والجمع بينهما سهل، بأن من جزم بستة عشر لفق من شهري القدوم والتحويل شهراً وألغى الأيام الزائد، ومن جزم بسبعة عشر عدهما معاً، ومن شك تردد في ذلك، وذلك أن القدوم في شهر الربيع الأول بلا خلاف، والتحويل في نصف رجب على الصحيح، وبه جزم الجمهور "نحو بيت المقدس" بأمر الله تعالى، وهو قول الجمهور؛ ليجمع له بين القبلتين، وتأليفاً لليهود كما قال أبو العالية، خلافاً لقول الحسن البصري: وهو قول الجمهور؛ ليجمع له بين القبلتين، وتأليفاً لليهود كما قال أبو العالية، خلافاً لقول الحسن البصري:

٢٦٢ - مَالِكُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ قَالَ: مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قَبْلَةٌ إِذَا أي الموالله المَالِيَةِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ قَالَ: مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قَبْلَةُ إِذَا الْمَالِيَةِ إِلَى اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ قَالَ اللَّهِ اللّ

مَا جَاءَ في مَسْجِدِ النَّبِيِّ عَلَيْنُ

= عن ابن عباس: "لما هاجر ﷺ إلى المدينة أمره الله تعالى أن يستقبل بيت المقدس" الحديث، "ثم حولت القبلة قبل" غزوة "بدر بشهرين"؛ لأنما كانت في رمضان، والتحويل على ما تقدم كان في نصف رجب على قول الجمهور. إذا توجه إلخ: بضم التاء، ولابن وضاح بفتحها أي المصلي "قبل" بكسر ففتح أي إلى جهة "البيت" أي الكعبة الشريفة، واختلفت أئمة الفقه والحديث في معني الحديث وشرحه على أقوال، أحدها: ما فسره به فقهاء المالكية، فقالوا: أورد الحديث لأهل المدينة خاصة، والمعنى: أن ما بين المشرق والمغرب قبلة إذا جعل البيت إلى وجهه، بحيث يجعل المغرب إلى يمينه والمشرق إلى يساره، وهذا احتراز عن عكسه، بحيث يجعل المشرق إلى يمينه، فحينئذ يكون مستدير الكعبة، قال العراقي: ليس عاماً في سائر البلاد، وإنما هو بالنسبة إلى المدينة المشرفة وما وافق قبلتها، وهكذا قال البيهقي في "الخلافيات"، وقال أحمد بن خالد: إنما ذلك لأهل المدينة ومن كان مثلهم ممن قبلته بين المشرق والمغرب، رواه محمد بن مسلمة عن مالك، وأما من كان من مكة في المشرق أو في المغرب، فإن قبلتهم ما بين الجنوب والشمال، ولهم من السعة في ذلك مثل ما لأهل المدينة وغيرهم، وهذا الذي قال أحمد بن خالد بين صحيح، انتهي كلام الباجي. وقال ابن عبد البر: وهذا صحيح لا مدفع له، ولا خلاف بين أهل العلم فيه، وثانيها: ما فسره به الحنابلة، قال الباحي: قال الإمام أحمد بن حنبل: قوله: "ما بين المشرق والمغرب قبلة" هذا في كل البلدان إلا بمكة عند البيت؛ فإنه إن زال عنها شيئًا وإن قل، فقد ترك القبلة إلخ، وبسطه الشوكاني في "النيل"، قال ابن قدامة في "المغني": الواجب على سائر من بعد من مكة طلب جهة الكعبة دون إصابة العين، قال أحمد: ما بين المشرق والمغرب قبلة، فإن انحرف عن القبلة قليلاً لم يعد، ولكن يتحرى الوسط، وبمذا قال أبو حنيفة، وقال الشافعي في أحد قوليه كقولنا، والآخر: الفرض إصابة العين؛ لقوله تعالى: ﴿وحيْثُ مَا كُنْتُمْ فُولُوا وُجُوهُكُمْ شطُّرهُ﴾ (القرة:٤٤)، ولنا قوله ﷺ: ما بين المشرق والمعرب قبلة رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح، وظاهره: أن جميع ما بينهما قبلة. قلت: وهذا أحد المعنيين فسره بهما الزيلعي؛ إذ قال: الحديث له معنيان، أحدهما: أن المراد صحة الصلاة في جميع الأرض.

قَالَ: "صَلاقٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ". ٤٦٤ - مَالك عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: هَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ أَنِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: هَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ أَرِياضِ الْجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي ".

صلاة إلى: التنكير للوحدة أي صلاة واحدة "في مسجدي هذا" بالإشارة بدل على أن تضعيف الصلاة في مسحد المدينة يختص بمسحده اللذي كان في زمانه، دون ما أضيف فيه بعده؛ تغليباً للإشارة، وبه صرح النووي، فخص التضعيف بذلك، بخلاف مسحد الحرام؛ فإنه لا يختص بما كان؛ لأن الكل يعمه اسم المسجد الحرام "بخير من ألف صلاة" تصلى "فيما سواه إلا المسجد الحرام " بالنصب على الاستثناء، وروي بالجر على أن "إلا" بمعنى "غير"، قال الكرماني: الاستثناء بحتمل ثلاثة أمور: أن يكون مساوياً لمسجد الرسول وأفضل منه وأدون منه، بأن مسجد المدينة ليس خيراً منه بألف، بل بتسع مائة مثلاً ونحوه، وقال ابن بطال: يجوز فيه التساوي، وأن يكون فاضلاً أو مفضولاً، والأول أرجسح؛ لأنه لو كان فاضلاً أو مفضولاً لم يعلم مقدار ذلك إلا بدليل، بخلاف المساواة، وقال أبو بكر عبد الله بن نافع صاحب مالك: معناه: أن الصلاة في مسجده أفضل من الصلاة في مسجده في المسجد الحرام، وهذا قال الباجي: روى أشهب عن مالك أن الصلاة في مسجده في مسجده تفضل أقل من ألف صلاة في المسجد الحرام، وهذا قال ابن نافع. وقال عامة أهل الفقه والأثر: إن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة فيه؛ لظاهر الأحاديث، كذا في "العيني"، قال الحافظ: دليل كونه فاضلاً ما أخرجه أحمد، وصححه ابن حبان عن عطاء عن ابن الزبير مرفوعاً: صلاة في مسحدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساحد، إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا.

ما بين بيتي إلخ: هكذا في النسخ الهندية والشروح، وفي بعض النسخ: "قبري"، وهو المراد بالبيت؛ لما روى الطبراني عن ابن عمر هي والبزار عن سعد بن أبي وقاص بلفظ: ما بين قبري ومنبري، وقبل: المراد بيت سكناه، وهما متقاربان؛ لأن قبره في بيته، قال القرطبي: الرواية الصحيحة: "بيتي"، ويروى: "قبري" كأنه بالمعنى؛ لأنه علي دفن في بيته، قال الحافظ: والمراد أحد بيوته لا كلها، وهو بيت عائشة الذي صار فيه قبره، وللطبراني في "الأوسط": ما بين المنبر وبيت عائشة الذي صار فيه المحراب؛ فإنه بينهما حقيقة، والجمهور بين المنبر وبيت عائشة، ورواية: ما بين قبري ومنبري، قبل: إن المراد منه المحراب؛ فإنه بينهما حقيقة، والجمهور على أن المراد البقعة كلها، ثم قبل: إن ذرع ما بين بيته ومنبره ثلاث وخمسون ذراعاً، وقبل: أربع وخمسون وسدس، وقبل: خمسون إلا ثلثي ذراع، وهو الآن كذلك، فكأنه نقص لما أدخل من الحجرة في الجدار روضة، قال الراغب: الروض: مستنقع الماء والخضرة، وفي "المجمع": الروضة: البستان في غاية النضارة من رياض الجنة، عال

٤٦٥ - مَالِك عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ زَيْدٍ الْمَازِنِيِّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ".

مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمُسَاجِدِ

٢٦٦ – مَالِكَ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ الله مَسَاجِدَ الله".

٤٦٧ – مَالِكَ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "إِذَا شَهِدَتْ إحْدَاكُنَّ صَلاةً الْعِشَاءِ، فَلا تَمَسَّنَّ طِيبًا".

= قيل: يراد بمذا الكلام ما لا تمتدي إليه عقولنا، كذا نقله الطيبي، وقال مالك: الحديث على ظاهره، قاله القاري، فهو على حقيقتها بأن تكون مقتطعة منها كالحجر الأسود وغيره، قال ابن حجر: وهذا عليه الأكثر، "ومنبري على حوضي" قال الباجي: قريب من معني ما تقدم، يحتمل أن يريد به أن إتيانه للصلاة وللطاعات يؤدي إلى ورود حوضه ﷺ وقيل: معناه: أن لي ورود حوضه ﷺ، وقيل: معناه: أن لي منبرا على حوضي، وليس هذا بالبين؛ لأنه ليس في الخبر ما يقتضيه، وهوَ قطع الكلام عما قبله من غير ضرورة. والأكثر على أن المراد منبره الذي كان يخطب عليه في الدنيا، قال الحافظ: يؤيده حديث أبي سعيد عند الطبراني: أن قوائم ممبري رواتب في الحنة.

ما بين بيتي: أي بيت عائشة ﴿ كما تقدم، "ومنبري روضة من رياض الجنة" قال الزرقاني: فيه دلالة قوية على فضل المدينة على مكة؛ إذ لم يثبت في حبر عن بقعة أنما من الجنة إلا هذه البقعة المقدسة، وقول ابن عبد البر: هذا لا يقاوم النص الوارد في مكة مدفوع، قلت: الاستدلال مشكل بعد ما حكى بنفسه قبل ذلك أن الحجر الأسود والنيل والفرات وجيحان وسيحان من الجنة، وكذا الثمار الهندية من الورق التي أهبط بها آدم منها، فتأمل.

إماء الله: بكسر الهمزة والمد، جمع أمة، ذكر الإماء دون النساء إيماء إلى علة نحي المنع عن حروجهن للعبادة، يعرف ذلك بالذوق، قال الباجي: فيه دليل على أن للزوج منعهن من ذلك، وأن لا حروج لهن إلا بإذنه. "مساجد الله" عام خصه الفقهاء بشرائط مما ورد، كالنهي عن التعطر وغيره، وفي رواية أبي داود صححه ابن خزيمة عن ابن عمر مرفوعًا: لا تمنعوا نسائكم المساجد، وبيوتهن خير لهن وحكى العيني عن الإمام مالك: أن نحو هذا الحديث محمول على العجائز. إذا شهدت: أي أرادت "إحداكن" أن تشهد "صلاة العشاء" وكذا غيرها من الصلاة، "فلا تمسن" بنون التأكيد الثقيلة، وفي رواية بلا نون "طيباً"؛ لما فيه من تحريك داعية الشهوة، فيلحق به ما في معناه، كحلى يظهر أثره وحسن ملبس وزينة، ولذا ورد: "فليخرجن تفلات".

٤٦٨ - مَالِك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَاتِكَةً بِنْتِ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلِ امْرَأَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّهَا كَانَتْ تَسْتَأْذِنُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَيَسْكُتُ، فَتَقُولُ: وَالله لأَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ تَمْنَعَنِي، فَلا يَمْنَعُهَا.

٤٦٩ - مَالِك عَنْ يَحْيَى بْن سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْد الرَّحْمَن، عَنْ عَائِشَةَ زَوْج النَّبِيِّ ﷺ النَّهَا قَالَتْ: لَوْ أَدْرَكَ رَسُولُ الله ﷺ مَا أَحْدَثَ النَّسَاءُ، لَمَنَعَهُنَّ الْمَسْجِدَ كَمَا مُنِعَتْ نسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ. قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: فَقُلْتُ لِعَمْرَةَ: أَوَ مُنِعَ نِسَاءُ بَنِي إسْرَائِيلَ الْمَسْجِدَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ.

كانت تستأذن: زوجها "عمر بن الخطاب" في الخروج "إلى المسحد، فيسكت"؛ لأنه ١٠٠٠ كان يكره حروجها، لكن لا يمنع للحديث أو للشرط؛ فإنه ذكر الحافظ في "الإصابة": أن عمر 🐗 لما خطبها شرطت عليه أن لا يضربها، ولا يمنعها من الحق، ولا من الصلاة في المسجد النبوي، ثم شرطت ذلك على الزبير، فتحيل عليها بأن كمَّنَ لها لما خرجت إلى صلاة العشاء، فلما مرت به ضرب على عجيزتما، فلما رجعت قالت: إنا لله فسد الناس، فلم تخرج بعد. "فتقول: والله لأخرجن" بالنون الثقيلة "إلا أن تمنعني" من الخروج، ولعلها رضيت بعدم الخروج، لكن تريد أن يكون لها أحر نية الخروج، قلت: وقولها بالحلف لعله مرتب على الإنكار عليها، فقد أخرج البيهقي عن ابن عمر: "كانت امرأة لعمر تشهد صلاة الصبح والعشاء في الجماعة، فقيل لها: لم تخرجين، وقد تعلمين أن عمر 👶 يكره ذلك ويغار؟ قالت: فما يمنعه أن ينهاني؟ قال: يمنعه قول رسول الله ﷺ: "لا تمنعوا إماء الله مساجد الله"، رواه البخاري في "الصحيح"، فلا يمنعها عمر ﷺ؛ لما تقدم، قال الباجي: استئذان عمر 🐗 في الخروج دليل على أنما كانت تعتقد أن له المنع، ولولا ذلك لم يكن لاستئذانه وجه، وكان عمر بن الخطاب يسكت؛ لما ورد في ذلك من الأمر، وكان يكره خروجها؛ لما كان طبع عليها من الغيرة، ويحتمل أن يكون استئذالها بمعنى الإعلام بخروجها؛ لئلا يكون له إليها حاجة، فإذا سكت علمت بعدم السبب المانع لها من الخروج، ولذلك كانت تقول: "والله لأخرجن إلا أن تمنعيني".

ما أحدث النساء إلخ: بعده من الطيب والتحمل وقلة التستر، وتسرع كثير منهن إلى المناكير، وإنما كن النساء في زمنه ﷺ يخرجن في المروط والأكسية والشملات والغلاظ كما قاله ابن رسلان، "لمنعهن" الخروج "إلى المسحد" بالإفراد في النسخ الهندية، وبالجنمع في النسخ المصرية والزرقاني، وجعلهما روايتين. "كما منعت" بصيغة التأنيث الغائب على بناء المجهول، وفي النسخ المصرية كما منعه، قال الزرقاني: بضم الميم وكسر النون =

الأَمْرُ بِالْوُضُوءِ لمنْ مَسَّ الْقُرْآنَ

٤٧٠ - مَالِكُ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَــزْمٍ: أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ الله ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَنْ لا يَمَسَّ الْقُوْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ.

= وفتح العين، ثم ها، ضمير عائداً إلى المسجد، وفي رواية: الجمع باعتبار الموضع أو الخروج، ولفظ أبي داود: "كما منعت نساء بني إسرائيل، وهو يعقوب بن إسحاق عين!"، "قال يجيى بن سعيد" الراوي: "فقلت لعمرة: أو" بفتح الهمزة والواو "منع" ببناء المجهول "نساء بني إسرائيل المسجد؟" وفي النسخ المصرية ورواية الزرقاني بالجمع، "قالت: نعم" منعهن منها بعد الإباحة، قال الحافظ: يحتمل أن عمرة تلقت ذلك عن عائشة، ويحتمل عن غيرها، وقد ثبت ذلك من حديث عروة، عن عائشة، قالت: "كن نساء بني إسرائيل يتخذن أرجلاً من خشب، يتشوقن للرحال في المساجد، فحرم الله عليهن المساجد" أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح، وهذا وإن كان موقوفاً فحكمه الرفع؛ لأنه لا يقال بالرأي، وروى أيضاً عبد الرزاق نحوه عن ابن مسعود، وفي "الهداية" من فروع الحنفية: ويكره لهن حضور الجماعات يعني الشواب منهن؛ لما فيه من حوف الفتنة، ولا بأس للعجوز أن تخرج في الفحر والمغرب والعشاء، وهذا عند أبي حنيفة، وقال صاحباه: يخرجن في الصلوات كلها؛ لأنه لا فتنة؛ لقلة الرغبة فيهن، فلا يكره، وله: أن فرط الشبق حامل، فتقع الفتنة، غير أن الفساق انتشارهم في الظهر والعصر والجمعة، أما في الفحر والعشاء، وهم فرط الشبق حامل، فتقع الفتنة، ولا بعد في اختلاف الأحكام باعتبار أحوال الناس، فأفتوا بمنع العجائز مطلقاً، كما منعت الصلوات كلها كالشابة، ولا بعد في اختلاف الأحكام باعتبار أحوال الناس، فأفتوا بمنع العجائز مطلقاً، كما منعت الشواب بجامع شيوع الفساد إلخ، وهكذا في "المدر المختار"، قلت: وخص الإمام الخروج بالليل؛ لما في على من له نظ على الروايات.

قال يجيى: قَالَ مَالك: وَلا يَحْملُ الْمُصْحَفَ بِعِلاقَتِهِ وَلا عَلَى وِسَادَةٍ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ.

ويبشر الناس بالجنة وبعملها، وينذر الناس النار وعملها" إلى آخر ما قاله الحافظ، أخرجه أبو داود والنسائي
 وابن حبان والدارمي وغير واحد، قلت: وأبو داود في "المراسيل" والبيهقي، وفيه أمور كثيرة من الزكاة والديات وغير ذلك.

بعلاقته: بكسر العين المهملة: حمالته التي يحمل بها، وفي "المجمع": خيط يربط به كيسه، "ولا على وسادة إلا وهو طاهر" قال الباجي: وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا بأس به أن يحمله بعلاقته، ويحمله على وسادة إلخ، وقال ابن قدامة في "المغنى": ويجوز حمله بعلاقته، وهذا قول أبي حنيفة، وروي ذلك عن الحسن وعطاء وطاؤس والشعبي والقاسم وأبي وائل والحكم وحماد، ومنع منه الأوزاعي ومالك والشافعي. ثم بين المصنف وجهه، فقال: "قال مالك: ولو جاز ذلك" أي الحمل بالعلاقة "لحمل" أي لجاز حمله "في أخبية" جمع حباء، وفي النسخ المصرية والزرقاني: خبيئته، قال الزرقاني: هو جلده الذي يخبأ فيه، مع أنه لا يجوز، فالقياس عليه منعه بالعلاقة، والوسادة؛ إذ لا فارق بينهما، "و لم يكره ذلك لأن" بكسر اللام وخفة النون؛ أي لأجل أن يعين ليست علة الكراهة "أن يكون في يد" بالإفراد أو بالياء على التثنية نسختان "الذي يحمله شيء يدنس" الدنس: الوسخ "به المصحف"؛ إذ لو كان كذلك لجاز إذا كانا نظيفتين؛ لانتفاء المعلول بانتفاء العلة، "ولكن إنما كره ذلك" كراهة تحريم على ما قاله الزرقاني، "لمن يحمله" أي المصحف، "وهو غير طاهر؛ إكراماً للقرآن وتعظيماً له" فيستوي في ذلك من في يديه دنس ومن لا، وفي "المدونة": قال مالك: لا يحمل المصحف غير الطاهر الذي ليس على وضوء، لا على وسادة ولا بعلاقة، ولا بأس أن يحمله في التابوت والفرارة والخرج ونحو ذلك من هو على وضوء، وكذلك اليهودي والنصراني لا بأس أن يحملاه في التابوت والفرارة والخرج، قلت لابن القاسم: أتراه إنما أراد بهذا أن الذي يحمل المصحف على الوسادة، إنما أراد حملان المصحف حملان ما سواه، والذي يحمله في التابوت ونحو ذلك إنما أراد به حملان ما سوى المصحف؛ لأن ذلك مما يكون فيه المتاع مع المصحف؟ قال: نعم. واحتجوا بأنه مكلف محدث قاصد لحمل المصحف، فلم يجز كما لو حمله مع مسه، ولنا: أنه غير ماس له فلم يمنعه، كما لو حمله في رحله، ولأن النهي إنما يتناول المس، والحمل ليس بمس، فلم يتناوله، وقياسهم فاسد؛ فإن العلة في الأصل مسه، وهو غير موجود في الفرع، والحمل لا أثر له، فلا يصح التعليل به، وعلى هذا لو حمله بعلاقة أو بحائل بينه وبينه مما لا يتبعه في البيع حاز؛ لما ذكرنا، وعندهم لا يجوز، ووجه المذهبين ما تقدم. قلت: وأخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" عن مغيرة، قال: كان أبو وائل يرسل حادمة، وهي حائض إلى أبي رزين، فتأتيه بالمصحف من عنده، فتمسك بعلاقته، وعن الحسن، قال: لا بأس أن يتناول الرحل المصحف إذا كان في وعائه أو في علاقته، وعن القاسم يعني الأعرج قال: رأيت سعيد بن جبير قرأ في المصحف، ثم ناول غلاماً له بحوسياً بعلاقته، وعن عطاء، قال: لا بأس أن تأخذ الحائض بعلاقة المصحف، قلت: أثر أبي رزين أخرجه البخاري تعليقاً، وصحح إسناده الحافظان ابن حجر والعيني. قال مالك: وَلَوْ حَازَ ذَلكَ لَحُمِلَ فِي أَخْبِيَةٍ، وَلَمْ يُكْرَهْ ذَلِكَ لأَنْ يَكُونَ فِي يَدَيْ الَّذِي يَحْمِلُهُ شَيْءٌ يُدَنِّسُ بِهِ الْمُصْحَف، وَلَكِنْ إِنَّمَا كُرِهَ ذَلِكَ لِمَنْ يَحْمِلُهُ، وَهُوَ غَيْرُ طَاهِرٍ؛ إكْرَامًا لِلْقُرْآنِ، وَتَعْظِيمًا لَهُ. قال يجيى: قَالَ مَالك: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ

أحسن ما سمعت إلخ: من المشايخ "في" تفسير "هذه الآية" التي في سورة الواقعة، وهي قوله تعالى: "لا يمسه إلا المطهرون"، "أنحا" وفي النسخ المصرية: "إنما هي" أي الآية المذكورة في المراد "بمنزلة هذه الآية" الآتية التي "في" سورة "عبس وتولى" وهيي "قول الله تبارك وتعالى: "كلا" أي لا تفعل مثل ذلك "إنما" أي السورة أو الآيات "تذكرة" أي عظة للخلق "فمن شاء ذكره" أي حفظ ذلك، فاتعظ به، وتأنيث الضمير في "إنحا" وتذكيره في "ذكره" محله كتب التفاسير، "في صحف" خبر ثان، "مكرمة" عند الله، "مرفوعة" في السماء "مطهرة" أي منزهة عن مس الشياطين "بأيدي سفرة" جمع سافر، ككتبة جمع كاتب لفظاً ومعنيٌّ، وأصل السفر الكشف، ويقال للكاتب: السافر؛ لأنه الذي يوضحه، ويبينه، والمعنى بأيدي كتبة ينسخولها من اللوح المحفوظ، "كرام" على ربمم "بررة" جمع بار أي مطيعين لله تعالى، قال الباجي: ذهب مالك في تفسير الآية: ﴿لا يَمَنُّهُ إِلَّا الْمُطَهِّرُونَ﴾ (الواقعة:٧٩) إلى ألما خبر عن اللوح المحفوظ أنه لا يمسه إلا الملائكة المطهرون، وقال: إن هذا أحسن ما سمع في هذه الآية، وقد ذهب جماعة من أصحابنا إلى أن معنى الآية النهي للمكلفين من بني آدم عن مس القرآن على غير طهارة، وقالوا: إن المراد بالكتاب المكنون المصاحف التي بأيدي الناس، وقوله عز اسمه: ﴿لا يَمَشُّهُ وَإِن كَانَ لفظه لفظ الخبر، فإن معناه النهي؛ لأن حبر الباري تعالى لا يكون بخلاف مخبره، ونحن نرى اليوم من يمسه غير طاهر، فثبت أن المراد به النهي، وجعلوا هذا حجة على المنع من مس المصحف على غير طهارة، وأدخل الإمام مالك تفسير هذه الآية في باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن، وليس يقتضي ظاهر تأويله لها الأمر بالوضوء، ولكن يصح أن يدخله في الباب معنيين، أحدهما: أنه أدخل هو في أول الباب ما يصحح هو الاحتجاج به على الأمر بالوضوء لمن مس القرآن، وأدخل في آخر الباب ما يحتج به الناس في ذلك، وليس عنده بحجة فأتي به، وبين وجه ضعف الاحتجاج به، وهذا ما يفعله أهل الدين والإنصاف. والوجه الثاني: أنه يُعتمل أن يكون مالك أدخله أيضاً على وجه الاحتجاج في وجوب الوضوء لمس المصحف، وذلك أن الباري تعالى وصف القرآن بأنه كريم، وأنه في الكتاب المكنون الذي لا يمسه إلا المطهرون، فوصفه بهذا تعظيماً له، والقرآن المكنون في اللوح المحفوظ المكتوب في المصاحف، فوجب أن تمتثل في ذلك ما وصف الله تعالى به القرآن. قلت: وقد علمت بما تقدم أن للمشايخ في تفسير الآية الأولى قولين، قال الرازي: إن حمل اللفظ على حقيقة الخبر، فالأول أن يكون المراد القرآن الذي عند الله تعالى، والمطهرون الملائكة، وإن حمل على النهي وإن كان صورة الخبر، كان عموما فينا، وهذا أولى؛ لما روي عن النبي ﷺ في أخبار متظاهرة أنه كتب لعمرو بن حزم: "لا يمس القرآن إلا طاهر"، فوجب أن يكون تميه ذلك بالآية؛ إذ فيها احتمال له.

في هَذِهِ الآيةِ: ﴿لاَ يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ أنها بِمَنْزِلَةِ هَذِهِ الآيةِ الَّتِي في "عَبَسَ وَتَوَلَّى" قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿كَلَّ إِنَّهَا تَذْكِرَةً. فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ. في صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ. مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ. بِأَيْدِي سَفَرَةٍ. كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾.

الرخصة في قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَلَى غَيْر وُضُوءٍ

٤٧١ - مَالك عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ كَانَ فِي قَوْمٍ وَهُمْ يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ، فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ رَجَعَ وَهُو يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ رَجَعَ وَهُو يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَلَاسَتَ عَلَى وُضُوءٍ؟ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَنْ أَفْتَاكَ كَهُ رَجُلُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَلَسْتَ عَلَى وُضُوءٍ؟ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَنْ أَفْتَاكَ كَهُ لَا أَمُسَيْلِمَةً؟

يقرؤون القرآن: فيه دليل على حواز الاجتماع لقراءة القرآن على معنى الدرس له والتعليم والمذاكرة، وسئل مالك عن قراء مصر الذين يجتمع الناس إليهم، فكان رجل منهم يقرأ في النفر يفتح عليهم أنه حسن، لا بأس به، وقال مرة: إنه كرهه وعابه، وقال: يقرأ ذا، ويقرأ ذا، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمْعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَهُ وَالْصِتُوا لَهُ وَالْصِتُوا لَهُ وَالْصِتُونِ وَاحداً واحداً على رجل واحد لم أر به بأساً، وأما أن يجتمعوا فيقرؤون في السورة الواحدة مثل ما يعمل أهل الإسكندرية، وهي التي تسمى القراءة بالإدارة، فكرهه مالك، وقال: لم يكن هذا من عمل الناس، وأما القوم يجتمعون في المسجد أو غيره، فيقرأ لهم الرجل الحسن الصوت؛ فإنه ممنوع، قاله مالك؛ لأن قراءة القرآن مشروعة على وجه العبادة، والانفراد بذلك أولى، وإنما يقصد بحذا صرف وحوه الناس والأكل به خاصة، وفيه نوع من السؤال به، وهذا مما يجب أن ينزه على القرآن، قاله الباخي، وفي "الدرة المنيفة" عن "القنية": يكره للقوم أن يقرؤوا القرآن جملة؛ لتضمنها ترك الاستماع والإنصات، وقيل: لا بأس به إلخ، كذا في "الطحطاوي على المراقي" من فروع الحنفية.

لحاجته إلخ: قال الباجي: كناية عن البول والغائط، "ثم رجع" عمر "وهو يقرأ القرآن" يعني لم يمنعه حدثه عن القراءة، "فقال له رجل" قال الباجي: هو أبو مريم الحنفي إياس بن صبيح من قوم مسيلمة الكذاب. "يا أمير المؤمنين! أتقرأ" بجمزة الاستفهام "القرآن" والحال أنك "لست على وضوء؟" قال الباجي: يحتمل من جهة اللفظ الاستفهام، ويحتمل الإنكار، إلا أن جواب عمر يدل على أنه الله تلقى منه ذلك على وجه الإنكار، "فقال له عمر: من أفتاك بهذا"؟ أي عدم جواز القراءة محدثاً السمفهوم من الإنكار، "أمسيلمة"؟ بحسمزة الاستفهام، قال الباجي: =

مَا جَاءَ فِي تَحْزِيبِ الْقُرْآنِ

٤٧٢ - مَالك عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْرَجِ، الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ فَاتَهُ حِزْبُهُ مِنْ اللَّيْلِ،

= إنما أضاف عمر هذا القول إليه لما كان القائل به من قومه، ولبعده عن الصواب. "ومسيلمة" بكسر اللام أحد الكذابين اللذين رأى فيهما النبي الله وقيته المشهورة في السوارين طارا أحدهما هذا، والثاني الأسود العنسي، كان رئيس بني حنيفة اسمه هارون بن حبيب، وكنيته أبو ثمامة، ولقبه مسيلمة قبيح الخلقة، دميم الصورة، سأل النبي الشركة معه، أو الخلافة بعده، ثم تنبى بعد وفاته في وتزوج بسجاح المدعية للنبوة، وجعل صداقها إسقاط صلاة الفجر والعشاء، ولما قتل مسيلمة أخذها خالد بن الوليد، فأسلمت، وكان قتل الملعون في وقعة اليمامة المشهورة في زمان الصديق الأكبر في وأرضاه في ربيع الأول سنة ثنتي عشرة كما في الخميس وغيره.

تحزيب القوآن: الحزب بالحاء المهملة، والزاي المعجمة: ما يجعله الرجل على نفسه من قراءة أو صلاة كالورد، وأصل الحزب النوبة في ورود الماء "مجمع" بتغير، ليس في تحزيب القرآن تحديد عند الجمهور، لا في القلة ولا في الكثرة، نعم التعاهد به مأمور في عدة أحاديث، قال النبي ﷺ: تعاهدوا القرآن، فوالذي نفسي بيده لهو أشد تفصياً من الإبل في عقلها، وقال ﷺ: استذكروا القرآن، فإنه أشد تفصياً من الإبل في عقلها، وقال ﷺ: استذكروا القرآن؛ فإنه أشد تفصياً من صدور الرحال من النعم من عقلها، وغير ذلك من الروايات الكثيرة، وقال النبي ﷺ: اتلوه حتى تلاوته آناء الليل، وآناء النهار، وقال الله عز اسمه: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرُنَا الْقُرَّآنَ لَلذَّكُر عَهِلُ مِنْ مُدَّكِّر ﴾ (القمر:١٧). قال صاحب "الجلالين": الاستفهام بمعنى الأمر، وأخرج أبو داود عن ابن الهاد قال: سألني نافع بن حبير فقال لي: في كم تقرأ القرآن؟ فقلت: ما أحزبه، فقال لي نافع: لا تقل: ما أحزبه؛ فإن رسول الله ﷺ قال: قرأت جزَّة من التم آن حسبت أنه ذكره عن المغيرة بن شعبة، قال الباجي: يستحب لكل إنسان ملازمة ما يوافق طبعه، ويخف عليه، قال ابن قدامة يستحب أن يقرأ القرآن في كل سبعة أيام؛ ليكون له ختمة في كل أسبوع، قال عبد الله بن أحمد: كان أبي يختم القرآن في النهار في كل سبعة، يقرأ في كل يوم سبعاً لا يتركه نظراً، وقال حنبل: كان أبو عبد الله يختم من الجمعة إلى الجمعة، وذلك لما روي أن النبي ﷺ قال لعبد الله بن عمرو: اقرأ القرآن في سبع. و لا تزيدن على دلك. رواه أبو داود عن أوس بن حذيفة، قلنا لرسول الله ﷺ: لقد ابطأت عنا الليلة، قال: إنه طرأ على حزبي من القرآن، فكرهت أن أحرج حتى أنه قال أوس: سألت أصحاب رسول الله ﷺ: كيف تحزبون القرآن؟ قالوا: ثلاث، وخمس، وسبع، وتسع، وإحدى عشر، وثلاث عشرة، وحزب المفصل وحده، رواه أبو داود. حزبه إلخ: أي ورده الذي يعـــتاده من صلاة أو قراءة أو غيرهما "من الليل" للنوم أو غيره، و لم يؤده في الليل أو لم يتمه، "فقرأه حين تسزول الشمس إلى صلاة الظهر" قال ابن عبد البسر: هذا وهم من داود؛ لأن المحفوظ -

فَقَرَأُهُ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ إِلَى صَلاةِ الظُّهْرِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَفُتْهُ، أَوْ كَأَنَّهُ أَدْرَكَهُ.

٤٧٣ - مَالِكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْن حِبَّانَ جَالِسَيْنِ، فَدَعَا مُحَمَّدٌ رَجُلًا، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي بِالَّذِي سَمِعْتَ مِنْ أَبِيكَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَخْبَرَنِي أَبِي أَنَّهُ أَتَى زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ تَرَى فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآن في سَبْع؟ فَقَالَ زَيْلًا: حَسَنٌ، وَلأَنْ أَقْرَأَهُ في نِصْفٍ شهر أَوْ عِشْرِيْنَ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَسَلْنِي لِلْمُ ذلك؟ قَالَ: فَإِنِّي أَسْأَلُكَ، قَالَ زَيْدٌ: لِكَيْ أَتَدَبَّرَهُ وَأَقِفَ عَلَيْه.

- من حديث ابن شهاب، عن السائب بن يزيد وعبيد الله بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن عبد القاري: "من نام عن حزبه، فقرأه ما بين صلاة الفحر وصلاة الظهر، كتب له كأنما قرأه من الليل"، ومن أصحاب ابن شهاب من رفعه عنه بسنده عن عمر، عن النبي ﷺ، وهذا عند العلماء أولى بالصواب من رواية داود حين جعله من زوال الشمس إلى صلاة الظهر؛ لأن ذلك وقت ضيق قد لا يسع الحزب، ورب رجل حزبه نصف القرآن أو ثلاثة أو ربعه ونحوه، ولأن ابن شهاب أتقن حفظاً وأئبت نقلاً، وقد أخرجه مسلم وأصحاب السنن من طريق يونس عن ابن شهاب بسنده عن عمر مرفوعاً: "فإنه لم يفته، أو" قال الراوي: "كأنه" بشد النون "أدركه" أي في الوقت، وهذا شك من الراوي، ولفظ مسلم: "فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل"، قال القاري: قال بعض علمائنا: لأن ما قبل الظهر كأنه من جملة الليل، ولذا يجوز الصوم بنية قبل الزوال، قال القاري: وفيه أن تقييد نية الصوم بما قبل الزوال ليس لكونه من جملة الليل، بل لتقع النية في أكثر أجزاء النهار، والمراد بما قبل الزوال فيه: هو الضحوة الكبرى، فالوجه أن يقال: في الحديث إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ مُو مُو الَّذِي حَعَلِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُوراً﴾ (الفرقان:٦٢)، قال القاضي: أي ذوي خلفة يخلف كل منهما الآخر، يقوم مقامه فيما ينبغي أن يعمل فيه من فاته ورده في أحدهما تداركه في الآخر، وهو منقول عن كثير من السلف كابن عباس وقتادة والحسن وسلمان، كما ذكره السيوطي في "الدر".

فقال زيد إلخ: بن ثابت: هذا "حسن"، وقد روي عنه ﷺ في حديث عبد الله بن عمر: "واقرأه في سبع، ولا تزد على ذلك"، ثم زاد زيد في الجواب على سؤال السائل بما فيه بيان الأولوية والأفضلية مما تقدم، فقال: "ولأن أقرأه في نصف شهر" أي في خمسة عشر يوماً "أو عشرين" يوماً، هكذا في النسخ الهندية بلفظ: "عشرين"، وفي النسخ المصرية بلفظ: "عشر"، قال ابن عبد البر: كذا رواه يجيى، وأظنه وهماً لرواية ابن وهب وابن بكير وابن القاسم: "لأن أقرأه في عشرين أو نصف شهر أحب إني". وكذا رواه شعبة قلت: فعلم بذلك أن الصواب =

مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ

- في رواية يحيى لفظ "عشر" كما في النسخ المصرية، لكن اقتفينا في ذلك النسخ الهندية؛ لقرائن لا تخفى "أحب الهراءة إلى من القراءة في سبعة أيام، "وسلني" بصيغة الأمر "لم ذلك؟" وفي المصرية: "لم ذلك؟ يعني لم تحب القراءة في سبع؟ "قال" أبي "فإني أسألك" لم ذلك؟ "قال زيد: لكي أتدبره" أي معنى القرآن "وأقف عليه"، وقال عز اسمه: ﴿لَيدَبَرُو الْياتِهِ ﴾ (ص: ٢٩) وقال تعالى: ﴿ورتّل الْقُرْآن تَرْتِيلاً ﴾ (الزمل:٤)، وقال تعالى: ﴿لَتَقُرُأَهُ عَلَى النّاسِ على مُكْتُ ﴾ (الإسراء:١٠).

"أَرْسِلْهُ" ثُمَّ قَالَ: "اقْرَأْ يَا هِشَامُ!" فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "هَكَذَا أُنْزِلَتْ"، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ الْقُرْآنَ أَنْذِلَتْ"، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ".

أرسله إلى: بحمزة قطع أي أطلق هشاماً؛ لأنه كان ممسوكاً بيده، وإنما أمره بإرساله قبل أن يقرأ؛ لتسكن نفسه ويثبت حاشه، ويتمكن من إيراد القراءة التي قرأ؛ لئلا يدركه من الانزعاج ما يمنعه من ذلك، قاله الباجي، وإنما سومح في فعل عمر؛ لأنه ما فعل لحظ نفسه، بل غضباً لله بناء على ظنه، وأما قول ابن حجر: إنه بالنسبة إلى هشام كان بمنسزلة المعلم للمتعلم مدفوع، بأنه ليس للمعلم ابتداء أن يفعل مثل هذا الفعل مع المتعلم، قاله القاري، "ثم قال" في لهشام: "اقرأ يا هشام، فقرأ القراءة التي سمعته أي سمعت هشاماً إياها على حذف المفعول الثاني، قاله القاري، "يقرأ" أي يقرؤها، "فقال رسول الله في: هكذا أنزلت" السورة، وهذا تصويب لقراءة هشام، "ثم قال لي: اقرأ" أنت يا عمر، أمره بالقراءة؛ لئلا يكون الغلط والخطأ والتغير من جهته، "فقرأقا" وفي رواية عقيل: "فقرأت القراءة التي أقرأني"، "فقال: هكذا أنزلت" قال الزرقاني: لم يقع في شيء من الطرق تفسير واية عقيل: "فقرأت القراءة التي أقرأني"، "فقال: هكذا أنزلت" قال الزرقاني: لم يقع في شيء من الطرق تفسير الأحرف الني اختلف فيها عمر وهشام من سورة الفرقان، نعم! اختلفت الصحابة فمن دونهم في أحرف كثيرة من هذه السورة، كما بينه في "التمهيد" بما يطول، ولخصها الحافظ في "الفتح"، فارجع إليه إن شئت.

على سبعة أحرف: جمع حرف، مثل فلس وأفلس، ثم هكذا في جميع الروايات الواردة بلفظ: "سبعة أحرف"، قال الزرقاني: أما حديث سمرة رفعه: "أنزل القرآن على ثلاثة أحرف" رواه الحاكم قائلاً: تواترت الأخبار بالسبعة إلا في هذا الحديث، قال القاري: حديث: "نزل القرآن على سبعة أحرف" ادعى أبو عبيدة تواتره؛ لأنه ورد من رواية أحد وعشرين صحابياً، ومراده التواتر اللفظي، وأما تواتره المعنوي، فلا خلاف فيه. قلت: بسط السيوطي في "الإتقان" أسماءهم، وقد اختلفت أئمة الفن في هذا الحديث في مباحث: الأول في معنى الحديث، قال الحافظ: قد اختلفت العلماء في المراد بالأحرف السبعة على أقوال كثيرة، بلغها أبو حاتم ابن حبان إلى خمسة وثلاثين قولاً، وقال المنذري: أكثرها غير مختار. وقال القاري: اختلف في معناه على أحد وأربعين قولاً، منها أنه الزرقاني: الأكثر ألها لمحصورة في السبعة، وقيل: ليس المراد حقيقة العدد، بل التسهيل والتيسير والشرف، وقال الزرقاني: الأكثر ألها لمتكثير، واختار شيخنا الدهلوي في "المصفى" كونها للتكثير، الثالث: في الراجح في المراد من المورك؛ وقال هذه الأقوال، قال الزرقاني: أقرتما قولان، أحدهما: أن المراد سبع لغات، وعليه أبو عبيدة و ثعلب والزهري وتحرون، وصححه ابن عطية والبيهقي وابن عيينة وابن وهب وخلائق، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء، لكن هذه الأباحة المذكورة لم تقع بالتشهي، وهو أن كل واحد يغير الكلمة بمرادفها من لغته، بل ذلك مقصور على السماع، وحكى القاري عن النووي أصحح الأقوال، وأقربما إلى معنى الحديث قول من قال: هي كيفية النطق بكلماقا =

٥٧٥ - مَالِكُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا مَثَلُ صَاحِبِ الْقُوْآنِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الْإِبِلِ الْمُعَقَّلَةِ، إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ أَطْلَقَهَا ذَهَبَتْ".

= من إدغام وإظهار وتفخيم وغير ذلك؛ لأن العرب كانت مختلفة اللغات في هذه الوجوه، فيسر الله تعالى عليهم؛ ليقرأ كل بما يوافق لغته وبما يسهل على لسانه. قال القاري: فيه أن هذا ليس على إطلاقه؛ فإن الإدغام مثلاً في مواضع لا يجوز إظهاره، وكذا البواقي. ورجح السيوطي في "التنوير" كونها من المتشابه. الرابع: اختلفوا في أن اللغات المتقدمة لجميع العرب أو لقبائل خاصة؟ الخامس: هل السبعة باقية إلى الآن يقرأ بما أم كان ذلك، ثم استقر الأمر على بعضها؟ قال الزرقاني: ذهب الأكثر إلى الثاني كابن عيينة وابن وهب والطبري والطحاوي. قال الطحاوي: إنما كان ذلك رخصة؛ لما كان يتعسر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد؛ لعدم علمهم بالكتابة والضبط وإتقان الحفظ، ثم نسخ بزوال العسر وتيسر الكتابة والحفظ، وكذا قال ابن عبد البر والباقلاني وأخرون، كذا في "الإتقان". السادس: قد اختلف السلف في الأحرف السبعة التي نزل بما القرآن هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس اليوم أو ليس فيها إلا حرف واحد منها؟ مال ابن الباقلاني إلى الأول، وصرح الطبري وجماعة بالثابي، وهو المعتمد، قاله الحافظ في "الفتح"، والحق عندي: أن المراد من سبعة أحرف التحديد كما يدل عليه سياق الروايات المفصلة، ولا يدري كيفيتها إلا ألها شاملة لجميع القراءات المختلفة للصحابة المسموعة عن النبي ﷺ، وكان الاختلاف فيها تارة بإبدال اللغة ومرة بالزيادة والنقص، وأخرى باختلاف الكيفية وغير ذلك، وقياساً على التيسير المذكور أباح النبي ﷺ في أول الأمر بقراءة كل ما تيسر ما لم يختم آية رحمة بآية عذاب، وعلى هذا فقوله ﷺ: اقرؤوا ما تيسر منه أي كيفما تيسر من القرآن، شامل لجميع اللغات، لكن هذا التيسير العمومي قد ارتفع في آخر عصره ﷺ؛ لارتفاع العلة، كما تقدم عن جمع من المشايخ، وبقيت الحروف السبعة المنزلة من الله عزوجل، وقراءة زيد بعض منها مأخوذ من السبعة، ولما وقع الاختلاف في الصحابة حتى كفر بعضهم بعضاً، أجمعوا على قراءة زيد، فالآن لا يجوز خلافه؛ لأن غيره ليس من القرآن، بل لأنه لم ينقل على التواتر، فتأمل هذا، ولعل الله يُعدث بعد ذلك أمراً.

إنما مثل إلخ: بفتحتين أي مثال "صاحب القرآن" أي الذي ألف تلاوته، والمصاحبة: المؤالفة، ومنه فلان صاحب فلان، "كمثل صاحب الإبل المعقلة" بضم الميم وفتح العين المهملة والقاف الثقيلة أي المشدودة بالعقال، وهو الحبل الذي يشد في ركبة البعير "إن عاهد" أي داوم وتفقد وحافظ صاحبها "أمسكها" أي استمر إمساكه لها، "وإن أطلقها" أي أرسلها وحلها من عقلها "ذهبت" أي انفلتت، قال الزرقاني: والحصر في "إنما" حصر مخصوص بالنسبة إلى النسيان والحفظ بالتلاوة، والترك شبه درس القرآن، واستمرار تلاوته بربط البعير الذي يخشى منه أن يشرد، فما دام التعاهد موجوداً فالحفظ موجود، كما أن البعير ما دام مشدوداً بالعقال فهو محفوظ، وخص الإبل بالذكر؛ لأنها أشد الحيوانات الإنسية نفاراً، وفيه حض على درس القرآن وتعاهده، وفي الصحيح مرفوعاً: تعاهدوا القرآن، فوالذي نفسي بيده فو أشد تفصياً من الإبل في عقلها.

٤٧٦ - مَالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ الْحَارِثَ ابْنَ هِشَامٍ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ: أَحْيَانًا يَأْتِينِي

كيف يأتبك الوحي: يحتمل أن يكون المستول عنه صفة الوحي نفسه، أو صفة حامله، أو ما هو أعم منهما، وعلى كل تقدير، فإسناد الوحي إليه بحاز عقلي؛ لأن الإتيان حقيقة من وصف حامله، أو هو استعارة بالكناية، شبه الوحي برجل، وأضيف إلى المشبه الإتيان الذي من خواص المشبه به، والوحي في الأصل الإعلام في خفاء، والكتاب والإشارة، والكتابة والرسالة، والإلهام والكلام الخفي وكل ما ألقيته إلى غيرك، وفي اصطلاح الشريعة: هو كلام الله الممنزل على نبي من أنبياته، قاله العيني، وفيه أن السؤال عن الكيفية لطلب الطمأنينة لا يقدح في اليقين، وأيضاً حواز السؤال عن أحوال الأنبياء من إتيان الوحي وغيره، "فقال رسول الله على الطرفية، والعامل فيه "يأتيني" مؤخر عنه جمع حين، وهو الوقت، يقع على القليل والكثير، ويطلق على لحظة من الزمان فما فوقه، قال تعالى: ﴿هَلُ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهُرِ ﴾ (الإنسان:١) أي أربعون سنة، وقال تعالى: ﴿فَلُ اللهُ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾ (الإنسان:١) أي أربعون سنة، وقال تعالى:

يأتيني إلخ: فيه أن المُسئول عنه إذ كان ذا أقسام يذكر المحيب في أول جوابه ما يقتضي التفصيل، وذلك لأن الوحي ثلاثة أنواع، وله سبعة صور، أما الأقسام فأحدها سماع الكلام القديم كسماع موسى، والثاني: وحي رسالة بواسطة الملك، والثالث وحي تلق بالقلب، كقوله ﷺ: إن روح القدس نفث في روعي صحح الحاكم، وأما صوره على ما ذكره السهيلي، فأحدها: المنام. الثانية: كصلصلة الجرس. الثالثة: أن ينفث في روعه. الرابعة: أن يتمثل له الملك رحلاً. الخامسة: أن يتراءى له حبريل عليم في صورته بست مائة جناح. السادسة: أن يكلمه الله تعالى من وراء حجاب، إما في اليقظة كليلة الإسراء، أو في المنام كرواية الترمذي وغيره مرفوعاً: أتاني ربي في أحسن صورة، فقال: فيم يختصم الملأ الأعلى الحديث. السابعة: وحيى إسرافيل 🤼 كما ورد: "أنه وكل به ﷺ ثلاث سنين، ثم قرن به جبريل عليه" وأنكر الواقدي وغيره كونه وكل به غير جبريل عليه العيني، وقال الحافظ في صفة الوحى: كمحيئه كدوي النحل، والنفث في الروع، والإلهام، والرؤيا الصالحة، والتكليم ليلة، والإسراء، وفي صفة الحامل كمجيئه في صورته بست مائة جناح، ورؤيته على كرسي بين السماء والأرض، وقد سد الأفق، وقد ذكر الحليمي أن الوحي كان يأتيه على ستة وأربعين نوعاً فذكرها، وغالبها من صفات حامل الوحي ومجموعها يدخل فيما ذكر إلخ، ثم ذكر في الرواية الحالتين فقط إما لكونهما غالب الأحوال، أو حمل ما يغايرهما على أنه وقع بعد السؤال، ووجه الحافظ في "الفتح" بما يرجع الكل إليهما، والظاهر عندي: أنه ﷺ ذكر طرفي الأنواع، أحدهما: أشده، وقد صرح به في الرواية، وثانيهما: أهونه كما سيأتي في النوع الثاني، "في مثل صلصلة" بصادين مهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة، أصله صوت وقوع الحديد بعضه على بعض، ثم أطلق على كل صوت له طنين، وفي العباب صلصلة اللحام صوته إذا ضوعف، وقال أبو على الهجويري: الصلصلة للحديد، = في مِثْلِ صَلْصَلَةِ الْجَرَسِ، وَهُوَ أَشَدُّهُ عَلَيَّ، فَيَفْصِمُ عَنِّي، وَقَدْ وَعَيْتُ مَا قَالَ، وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلَكُ رَجُلًا، فَيُكَلِّمُنِي، فَأَعِي مَا يَقُولُ"، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ، فَيَفْصِمُ عَنْهُ، وَإِنَّ جَبِينَهُ لَيَتَفَصَّدُ عَرَقًا.

والنحاس والصفر ويابس الطين وما أشبه ذلك صوته، ويقال: هو الصوت المتدارك الذي لا يفهم في أول وهلة، "الجرس" بجيم وفتح راء مهملة، هو الجلجل المعلق في رأس الدواب، واشتقاقه من الجرس بإسكان الراء، وهو الحس، قيل: هو صوت الملك بالوحي، وقيل: صوت خفيف أجنحة الملك، والحكمة في تقدمه أن يقرع سمعه الوحي، فلا يبقى فيه مكان لغيره.

وهو أشده على: لأن الفهم من كلام مثل الصلصلة أشد من الفهم من كلام الرجل بالتخاطب المعهود، وفيه إشارة إلى أن الوحي كله شديد، وهذا أشده، "فيفصم" الوحي أو الملك المفهوم مما تقدم بفتح التحتية وسكون الفاء وكسر المهملة، هكذا ضبطه أكثر الشراح، قال العيني: فيه ثلاث لغات، إحداها هذه وهي أفصحها، والثانية ببناء المجهول، والثالثة بضم أوله وكسر الثالثة، من أفصم المطر إذا أقلع، وهي لغة قليلة، وأصل الفصم القطع بلا إبانة "عني" أي يتحلى ما يغشاني، "و"الحال أني "قد وعيت" بفتح العين أي حفظت "ما قال" أي ما قاله، وما جاء به، فالعائد محذوف، وهذا النوع شبيه بما يوحى إلى الملائكة، "وأحياناً" أي وفي بعض الأوقات، وهذه صورة أخرى لجيء الوحي "يتمثل" أي يتصور مشتق من المثال، وهو أن يكون شبه الشيء "لي" أي لأجلي "الملك" أصله الملأك، تركت الهمزة؛ لكثرة الاستعمال، مشتق من الألوكة بمعني الرسالة.

رجلاً: بالنصب على المصدرية أي مثل رجل أو بهيئة رجل، فهو حال أو على تمييز النسبة لا بتمييز المفرد؛ لأن الملك لا إبهام فيه، قاله الزرقاني. وقال العيني: أكثر الشراح على أنه منصوب على التمييز، وفيه نظر، ثم رده مبسوطاً، ثم قال: بل الصواب أن يقال: منصوب بنزع الخافض أي تصور رجل، فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه. ثم قال: فإن قيل ما حقيقة تمثل حبريل على رجلاً؟ أحيب بأنه يحتمل أن الله تعالى أفني الزوائد من خلقه، ثم أعاده، ويحتمل أن يزيله عنه، ثم يعيده إليه بعد التبليغ، نبه على ذلك إمام الحرمين، وأما التداخل، فلا يصح على مذهب أهل الحق.

فيكلمني إلخ: بالكاف، وللبيهقي عن القعنبي عن مالك بالعين بدل الكاف، والظاهر: أنه تصحيف؛ فإنه في "موطأ القعنبي" بالكاف، وكذا رواه غير واحد عن القعنبي بالكاف كذا في "الفتح" بتغير، "فأعي" بمتكلم المضارع من وعيت "ما يقول" أي الذي يقوله فالعائد محذوف، زاد أبو عوانة: "وهو أهونه" على ما قاله الحافظ. ولقد رأيته إلخ: والواو للقسم واللام للتأكيد، "رأيت" بمعنى "أبصرت"، فلذا اكتفى بمفعول واحد، والمعنى: والله لقد أبصرته "ينزل" بفتح أوله وكسر ثالثه، وفي رواية: بضم أوله وفتح ثالثه جملة حالية، والمضارع إذا كان مثبتاً،

٤٧٧ - مَالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: أُنْزِلَتْ: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴾ في عَبْدِ الله بْنِ أُمِّ مَكْتُوم، جَاءَ إلَى رَسُولِ الله ﷺ فَجَعَلَ يَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ! استدنِنِي، عَبْد الله بْنِ أُمِّ مَكْتُوم، جَاءَ إلَى رَسُولِ الله ﷺ فَجَعَلَ النَّبِيُّ عُلُونُ! يَا مُحَمَّدُ! أَستدنِنِي، وَعِنْدَ النَّبِيُّ عَلَى يَعْرِضُ عَنْهُ، وَيُقْبِلُ وَعِنْدَ النَّبِيُّ عَلَى النَّبِيُّ يَعْرِضُ عَنْهُ، وَيُقْبِلُ عَلَى النَّبِيُّ عَلَى النَّبِيُّ يَعْرِضُ عَنْهُ، وَيُقْبِلُ عَلَى الآخِرِ، وَيَقُولُ: لا، وَالدِّمَاءِ مَا عَلَى الآخِرِ، وَيَقُولُ: لا، وَالدِّمَاءِ مَا أَرَى بَمَا تَقُولُ بَأْسًا، فَأُنْزِلَتْ: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى، أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ﴾.

- ووقع حالاً لا يسوغ فيه الواو، قاله العيني، "عليه" الوحي بالضم "في اليوم الشديد البرد" والشديد صفة جرت على غير من هي له؛ لأنه صفة البرد لا اليوم، "فيفصم" بفتح الياء وكسر الصاد أي يقطع، وفيه أيضاً روايتان أخريان، كما تقدم عطف على "ينزل"، "عنه على "وإن جبينه وهو طرف الجبهة، وللإنسان حبينان يكتنفان الجبهة، ويقال: الجبين غير الجبهة، وهو فوق الصدغ، وهما جبينان عن يمين الجبهة، وشمالها، قاله العيني، والإفراد قد يغني عن التثنية، يقال له: عين حسنة أي عينان حسنتان، فكذلك ههنا "ليتفصد" بالياء ثم التاء ففاء وصاد مهملة ثقيلة من الفصد، وهو قطع العرق لإسالة الدم، شبه حبينه بالعرق المفصود مبالغة في الكثرة.

أنزلت إلى: سورة "عبس وتولى في عبد الله بن أم مكتوم" المشهور في اسمه عمرو "جاء إلى رسول الله هي " مكذا "فحعل" يخاطب النبي هي " "ويقول: يا محمد!" وهذا قبل النهي عن ندائه باسمه؛ لأنه نزل بالمدينة "استدنني" هكذا في النسخ الهندية بدون الياء، وفي المصرية: بالياء، والأول أوجه وضبطه الزرقاني بياء بين النونين، قال: ورواه ابن وضاح استدنني بحذف الياء أي قربني إليك، "وعند النبي هي رجل" سيأتي اسمه "من عظماء" جمع عظيم "المشركين" قال السيوطي في "التنوير": في "مسند أبي يعلى" من حديث أنس: أنه أبي بن خلف، وفي تفسير ابن جرير من حديث ابن عباس: "أنه كان يناجي عتبة بن ربيعة وأبا جهل والعباس بن عبد المطلب"، ومن مرسل قتادة: "هو يناجي أمية بن خلف إلح"، "فحعل النبي في يعرض عنه" اعتماداً على ما في قلبه من الإسلام، لاسيما والذي طلبه من التفقه في الدين لا يفوت، ففي حديث ابن عباس كما في "الدر" عن ابن جرير وابن مردويه، قال: "بينا رسول الله في يناجي عتبة بن ربيعة، والعباس بن عبد المطلب، وأبا جهل، وكان يتصدى لهم كثيراً، ويحرص أن يؤمنوا، فأقبل إليه رجل أعمى يقال له: عبد الله بن أم مكتوم يمشي، وهو يناجيهم، فجعل عبد الله يستقرئ النبي هي آية من القرآن، قال يا رسول! علمني مما علمك الله" الحديث، "ويقبل على الآخر" أي على عظيم المشركين رجاء في إسلامه ظناً منه هي أن إسلامه يكون سبباً لإسلام جماعة منهم.

 ٤٧٨ - مَالكُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَسِيرُ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، وَعُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ يَسِيرُ مَعَهُ لَيْلًا، فَسَأَلَهُ عُمَرُ عَنْ شَيْءٍ، فَلَمْ يُجِبْهُ رَسُولَ اللهِ ﷺ ثُمَّ سَأَلَهُ، فَلَمْ يُجِبْهُ، فَقَالَ عُمَرُ: ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ عُمَرُ! رسول الله ﷺ ثُمَّ سَأَلَهُ، فَلَمْ يُجِبْهُ، فَقَالَ عُمَرُ: ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ عُمَرُ!

 كذا في "المجمع"، والواو للقسم قال ابن عبد البر: رواية طائفة عن مالك بضم الدال أي الأصنام التي كانوا يعبدونها، واحدها دمية، وطائفة بكسر الدال أي دماء الهدايا التي كانوا يذبحونها بمنى لآلهتهم، قال توبة بن الحمير:
 على دماء البدن إن كان بعلها يرى لي ذنبًا غير أني أزورها

"ما أرى بما تقول بأساً"، وتقدم "بلى والله" أي حسن، "فأنزلت" لإعراضه على عن ابن أم مكتوم "عبس" العبوس: قطوب الوجه من ضيق الصدر "وتولى" أي أعرض "أن حاءه الأعمى" فكان النبي الله بعد ذلك يكرمه، وإذا نظر إليه مقبلاً بسط إليه رداءه حتى يجلسه عليه، وكان إذا خرج من المدينة استخلفه يصلي بالناس حتى يرجع، كما ورد في الروايات، قالت عائشة الله: "عاتب الله نبيه في "سورة عبس"، ولو كتم شيئاً من الوحي، لكتم هذا. في بعض أسفاره: قال الزرقاني: هو سفر الحديبية، كما في حديث إين مسعود عند الطبراني إلخ، وسيأتي في

في بعض أسفارة: قال الزرقاني: هو سفر الحديبية، كما في حديث ابن مسعود عند الطبراني إلخ، وسيأتي في كلام القرطبي الإجماع على ذلك، "وعمر بن الخطاب في يسير معه ليلاً" ففيه إباحة السير على الدواب ليلاً، وحمله العلماء على من لا يمشي بها لهاراً، أو قل مشيته بها لهاراً؛ لأنه الله أمر بالرفق بها، والإحسان إليها، حكاه الزرقاني عن أبي عمر، قال العيني: قال القرطبي: هذا السفر كان ليلاً منصرفه في من الحديبية، لا أعلم بين أهل العلم في ذلك خلافاً. "فسأله عمر في عن شيء، فلم يجبه رسول الله الله الشيئا، ولعله لاشتغاله الله بالوحي، "ثم سأله" ثالثاً "فلم يجبه"، ولعله في ظن أنه لم يسمعه.

شكلتك: بفتح المثلثة وكسر الكاف من الثكل، وهو فقدان المرأة ولدها "أمك" بالضم "عمر" منادى بحذف حرف النداء، وفي رواية: بإثباتها، ثم دعا على نفسه بسبب ما وقع منه من الإلحاح، وحوف غضبه، وحرمان فائدته، قال أبو عمر: قلما أغضب عالم إلا حرمت فائدته، وقال ابن الأثير: دعا على نفسه بالموت، والموت يعم كل أحد فإذا الدعاء عليه كلا دعاء، قال العيني: ونجوز أن يكون من الألفاظ التي تحري على ألسنة العرب، ولا يراد بها الدعاء، كقولهم: "تربت يداك، وقاتلك الله"، "نزرت" بفتح النون وتخفيف الزاي فراء ساكنة من النزر، وهو القلة، يقال: نزرت قللت كلامه أو سألته فيما لا يحب أن يجيب فيه، ويروى بتشديد الزاي، والتخفيف أشهر، قال أبو ذر الهروي: سألت من لقيت من العلماء أربعين سنة فما أجابوا إلا بالتخفيف "رسول الله على أله المناه أن المحام أن يبيك" فيه أن سكوت العالم وحب على المتعلم ترك الإلحاح عليه، وأن للعالم أن يسكت عما لا يريد أن يجيب فيه.

نَزَرْتَ رَسُولَ الله ﷺ ثَلاثَ مَرَّاتٍ كُلُّ ذَلِكَ لا يُجِيبُكَ، قَالَ عُمَرُ: فَحَرَّكُتُ بَعِيرِي، حَتَّى إِذَا كُنْتُ أَمَامَ النَّاسِ، وَخَشِيتُ أَنْ يُنْزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ، فَمَا نَشِبْتُ أَنْ سَمِعْتُ صَارِخًا يَصْرُخُ بِي، قَالَ: فَقُلْتُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزَلَ فِي قُرْآنٌ، قَالَ: فَجِئْتُ رَسُولَ الله ﷺ فَرْآنٌ، قَالَ: فَجِئْتُ رَسُولَ الله ﷺ فَسُورَةٌ لَهِي أَحَبُ رَسُولَ الله عَلَيْ فَسَلَمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: "لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ هَذِهِ اللَّيْلَةَ سُورَةٌ لَهِي أَحَبُ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْه الشَّمْسُ" ثُمَّ قَرَأً: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِينا ﴾ والله عَلَيْه الشَّمْسُ " ثُمَّ قَرَأً: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِينا ﴾ والله عَلَيْه الشَّمْسُ " ثُمَّ قَرَأً: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِينا ﴾ والله عَلَيْه الشَّمْسُ " ثُمَّ قَرَأً: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِينا ﴾ والله عَلَيْه الشَّمْسُ " ثُمَّ قَرَأً: ﴿إِنَا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِينا ﴾ والله عَلَيْه الشَّمْسُ " ثُمَّ قَرَأً: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِينا ﴾ والله عَلَيْه الشَّمْسُ " ثُمَّ قَرَأً: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِينا ﴾ والله عَلَيْه الشَّمْسُ " ثُمَّ قَرَأً: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِينا ﴾ والله عَنْ عَلَيْه الشَّمْسُ " ثُمَّ قَرَأً: اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ عَلَيْه اللهُ اللّهُ اللهُ الل

فحركت إلى: بضم التاء "بعيري حتى إذا" ليس في بعض النسخ المصرية لفظ: "إذا"، "كنت أمام" بالفتح قدام الناس "وخشيت أن ينزل في" بشد الياء "قرآن" لجرأتي على النبي في "فما نشبت" بفتح النون وكسر الشين المعجمة وسكون الموحدة، ففوقية، فما لبثت وما تعلقت بشيء "أن سمعت" بفتح الهمزة "صارحاً" قال الحافظ: لم أقف على اسمه، "يصرخ بي "أي يناديني، "قال" عمر في: "فقلت: لقد خشيت أن يكون نزل في " بشد الياء، ولفظ "نزل" من المجرد في النسخ الهندية و"الزرقاني" وغيرها، فيكون ببناء الفاعل، وفي بعض النسخ المصرية: يزيادة الألف في أوله، فيكون ببناء المجهول، من الإنزال، والوجه الأول، "قرآن" قال أبو عمر: أرى أنه في أرسل إلى عمر يونسه، ويدل على منزلته عنده، قلت: بل الأوجه عندي؛ أن عمر فيه كان كثير الغم بقصة الحديبية، فكان أحوج إلى التبشير.

فقال إلح: بعد رد السلام: "لقد أنولت على" بشد الياء "هذه الليلة سورة لهي" بلام التأكيد "أحب إلي مما طلعت عليه الشمس" وهي الدنيا وما فيها، قال العيني: وإنما كانت أحب إليه من الدنيا وما فيها؛ لما فيها من مغفرة ما تقدم وما تأخر، والفتح والنصر وإتمام النعمة وغيرها من رضا الله تعالى، وقال ابن العربي: أطلق المفاضلة، ومن شرط المفاضلة استواء الشيئين في أصل المعنى، ثم يزيد أحدهما على الآخر، ولا استواء بين تلك المنزلة والدنيا بأسرها، وأحاب ابن بطال بأن معناه ألها أحب إليه من كل شيء؛ لأنه لا شيء إلا الدنيا والآخرة، فأخرج الجزء عن ذكر الشيء بذكر الدنيا؛ إذ لا شيء سواها إلا الآخرة، وأحاب ابن العربي بما ملخصه: أن أفعل قد لا يراد به المفاضلة، "ثم قرأ" السورة الآتية وهي: ﴿إِنَّا فَتُحْنَا لَكَ فَتُحاً مُبِيناً المحتلفوا في المراد بالفتح، فقال جماعة من الصحابة: هو فتح الحديبية ووقوع الصلح، قال الحافظ: فإن الفتح لغة: فتح المغلق، والصلح كان مغلقاً، حتى الصحابة: هو فتح الحديبية ووقوع الصلح، قال الحافظ: فإن الفتح لغة: فتح المغلق، والصلح كان مغلقاً، حتى فتحه الله، وكانت ظاهرة ضيماً للمسلمين، وفي الباطن عزاً لهم؛ فإن الناس للأمن اختلط بعضهم ببعض بغير فتحم المعنى قضينا لك قضاءً بيناً على أهل مكة أن تدخلها أنت وأصحابك قابلاً، قال ابن عبد البر: أدخل مالك وقيل: المعنى قضينا لك قضاءً بيناً على أهل مكة أن تدخلها أنت وأصحابك قابلاً، قال ابن عبد البر: أدخل مالك هذا الحديث في ما جاء في القرآن تعربهاً بأنه ينزل في الأحيان على قدر الحاجة، وما يعرض.

٤٧٩ - مَالُكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الحَدري، أنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "يَخُوجُ فِيكُمْ قَوْمٌ يَحْقِرُونَ صَلاَتَكُمْ مَعَ صَلاَتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَطَيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَأَعْمَالُكُمْ مَعَ أَعْمَالِهِمْ، يَعْرُؤُونَ الْقُرْآنَ، وَلا يُحَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَعْرُقُونَ مِنْ الدِّينِ وَأَعْمَالُكُمْ مَعَ أَعْمَالِهِمْ، يَعْرُقُونَ مِنْ الدِّينِ كَمَا يَمْرَقُونَ مِنْ الدِّينِ كَمَا يَمْرَقُ السَّهُم مِنْ الرَّمِيَّةِ، تَنْظُرُ فِي النَّصْلِ فَلا تَرَى شَيْئًا، وَتَنْظُرُ فِي الْقِدْحِ فَلا تَرَى شَيْئًا، وَتَنْظُرُ فِي الْفُوقِ".

يخرج فيكم إلخ: يقال: لم يقل: "منكم"؛ إشعارا بألهم ليسوا من هذه الأمة، لكنه عورض بما روي: "بخرج من أمي"، كذا في "المجمع"، وقال الزرقاني: معنى قوله: "بخرج فيكم" أي يخرج عليكم "قوم" هم الذين خرجوا على على فيه يوم النهروان، فقتلهم، فهم أصل الخوارج، وأول خارجة خرجت، إلا أن طائفة منهم كانت ممن قصد المدينة يوم الدار في قتل عثمان، وسموا خوارج من قوله: "بخرج"، قاله في "التمهيد"، "بحقرون" بصيغة الغائب في النسخ الهندية، والخطاب في المصرية، وبكسر القاف أي يستقلون هم أو تستقلون أنتم. "صلاتكم" بالنصب "مع صلاقم، وصيامكم مع صيامهم" لأنهم كانوا يصومون النهار ويقومون الليل، وللطيراني من حديث ابن عباس فين "لم أر أشد اجتهاداً منهم"، "وأعمالكم مع أعمالهم" أي كذا سائر أعمالكم من عطف العام على الخاص، "يقرؤون القرآن" آناء الليل والنهار، وفي رواية البخاري: "يتلون كتاب الله رطباً" أي لكثرة ملازمتهم للقرآن، أو المراد تحسين الصوت بها، "ولا يجاوز حناجرهم" جمع حنجرة كقسورة، وهي آخر الحلق مما يلي الفم، وقيل: المراد تحسين الصوت بها، "ولا يجاوز حناجرهم" جمع حنجرة كقسورة، ولا يقبلها، وقيل: لا يعملون على القرآن، فلا يثابون على قراءقم، وقيل: لا تفقهه قلوبهم، ويحملونه على غير المراد به، فلاحظ لهم منه إلا مروره على اللمان لا يصل إلى حلقومهم، فضلاً عن أن يصل إلى فلوبهم، وقال ابن عبد البر: كانوا لتكفيرهم الناس لا يقبلون خبر أحد عن النبي في فلم يعرفوا بذلك شيئاً من سننه، وأحكامه المبينة لمجمل القرآن، ولا سبيل إلى المراد به إلا ببيان رسوله.

يمرقون إلخ: بضم الراء، يخرجون سريعاً "من الدين" قيل: المراد الإسلام فهو حجة لمن كفر الخوارج، وقيل: المراد الطاعة، فلا حجة فيهم؛ لكفرهم، قال الحافظ: والذي يظهر أن المراد بالدين الإسلام، وخرج الكلام مخرج الزجر، وألهم يفعلهم ذلك يخرجون من الإسلام الكامل، وفي رواية للنسائي: "يمرقون من الإسلام"، وفي أخرى له: "يمرقون من الحق" قاله الحافظ "كما يمرق السهم" هكذا في النسخ الهندية، وفي رواية الزرقاني، وكذا في النسخ المصرية: "مروق السهم"، "من الرمية" بفتح الراء المهملة، وكسر الميم الخفيفة، وشد التحتية، وهو الصيد =

٠ ٤٨ - مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ مَكَتْ عَلَى سُورَةِ الْبَقَرَةِ ثَمَانِي سِنِينَ يَتَعَلَّمُهَا.

مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ

٤٨١ - مَالِك عَنْ عَبْدِ الله بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ،

= المرمي فعيلة من الرمي بمعنى مفعولة دخلتها الحاء إشارة إلى نقلها من الوصفية إلى الاسمية، شبه مروقهم من الدين بالسهم الذي يصيب الصيد، فيدخل فيه، ثم يخرج منه، ومن شدة سرعة خروجه من الصيد لقوة الرامي لا يعلق من جسد الصيد بشيء، "تنظر" أيها الرامي أو أيها المخاطب "في النصل" بنون، فصاد: حديدة السهم هل ترى فيه شيئاً من أثر الدم أو نحوه، "فلا ترى" فيه "شيئا" منه، "وتنظر في القدح" بكسر القاف، وسكون الدال، وحاء مهملتين: خشب السهم، أو ما بين الريش والسهم هل ترى أثراً، "فلا ترى" فيه أيضاً "شيئاً" منه، وتنظر بعد ذلك "في الريش" الذي على السهم، لعلك ترى فيه شيئاً، "فلا ترى شيئاً" فيه أيضاً، "وتتمارى" بفتح أي تشك "في الفوق" بضم الفاء، هو موضع الوتر من السهم أي تشك هل علق به شيء من الدم، وفي رواية: ينظر ويتمارى بالتحتية أي الرامي، قال الباجي: أجمع العلماء على أن المراد هذا الحديث الخوارج الذين قاتلهم على هيه.

عبد الله بن عمر إلخ: مكث على سورة البقرة ثماني سنين يتعلمها وذلك ليس لبطء حفظه معاذ الله بل لأنه كان يتعلم فرائضها وأحكامها وما يتعلق بها، وقال السيوطي في "الدر": أخرج الخطيب في رواة مالك، والبيهقي في "شعب الإيمان" عن ابن عمر الله قال: تعلم عمر الله البقرة في ثنتي عشرة سنة، فلما ختمها تحر حزوراً.

في شعب الإيمان عن ابن عمر في قال: تعلم عمر في البقره في نني عشره سنه، فلما محتمها محر حزورا. سجود القرآن: قال الزرقاني: هو سنة أو فضيلة، قولان مشهوران، وعند الشافعية: سنة مؤكدة، وقال الحنفية: واجب؛ لقوله تعالى: ﴿وَاسْجُدُ وَاقْتَرِبْ ﴾ (العلن: ١٩)، ومطلق الأمر للوجوب، وقال ابن قدامة في "المغني": إن سجود التلاوة سنة مؤكدة، وليس بواجب عند إمامنا ومالك والأوزاعي والليث والشافعي، وهو مذهب عمر في وابنه عبد الله، وأوجبه أبو حنيفة وأصحابه؛ لقول الله عزوجل: ﴿فَمَا لَهُمْ لِللَّهُ عِنْ وَاجْب.

وقال ابن رشد: سبب الخلاف اختلافهم في مفهوم الأوامر بالسحود، والأخبار التي معناها معنى الأوامر، كقوله تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُحَّداً وَبُكِيّا ﴾ (مريم: ٥٨)، هل هي محمولة على الوجوب أو على الندب؟ فأبو حنيفة حملها على ظاهرها من الوجوب، ومالك والشافعي اتبعا في مفهومهما الصحابة؛ إذ كانوا هم أقعد بفهم الأوامر الشرعية، وذلك كما ثبت عن عمر بن الخطاب بمحضر الصحابة، فلم ينقل عن أحد منهم خلافه، وهم أفهم بمغزى الشرع، وهذا إنما يحتج به من يرى قول الصحابي - إذا لم يكن له مخالف - حجة، واحتج أصحاب الشافعي في ذلك بحديث زيد بن ثابت، وأما أبو حنيفة فتمسك في ذلك بأن الأصل = عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَرَأَ لَهُمْ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتُ ﴾ فَسَجَدَ (الانتقاف:١) فِيهَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ، أَخْبَرَهُمْ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سَجَدَ فيهَا.

٤٨٢ - مَالك عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مِصْرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَأً سُورَةَ الْحَجِّ فَسَحَدَ فِيهَا سَجِدَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ السُّورَةَ فُضِّلَتْ بِسَجْدَتَيْنِ.

= هو حمل الأوامر على الوجوب، وبما روي أبو هريرة عن النبي هذا، قال: إذا تلا ابن آدم آية السحدة، فسحد، اعتزل الشيطان يبكي، ويقول: أمر ابن آدم بالسحود، فسحد، فله الجنة، وأمرت بالسحود، فلم أسحد فلي النار، والأصل: أن الحكيم إذا حكى أمراً، ولم يعقبه بالنكير، يدل ذلك على أنه صواب، فكان في الحديث دليل على كون ابن آدم مأموراً بالسحود، ومطلق الأمر للوجوب، قال الشيخ ابن القيم في "كتاب الصلاة": ولذلك أثنى الله سبحانه على الذين يخرون سحداً عند شماع كلامه، وذم من لا يقع ساحداً عنده.

قرأ لهم إلخ: قال الباجي: الأظهر أنه كان يصلي لهم؛ لقوله: "قرأ لهم"، وقد جاء ذلك مفسراً في حديث أبي رافع: "صليت خلف أبي هريرة العشاء، فقرأ" الحديث أخرجه البخاري "إذا السماء انشقت" "فسجد فيها، فلما انصرف" من الصلاة "أخبرهم أن رسول الله على سجد فيها" ولفظ حديث أبي رافع عند البخاري: "فسجد، فقلت: ما هذه؟ قال: سجدت بها خلف أبي القاسم على فلا أزال أسجد فيها حتى ألقاه" قال الزرقاني: وبهذا قال الخلفاء الأربعة والأئمة الثلاثة وجماعة، ورواه ابن وهب عن مالك، وروى عنه ابن القاسم والجمهور: أن لا سجود فيها؛ لأن أبا سلمة قال لأبي هريرة: "لقد سجدت في سورة ما رأيت الناس يسجدون فيها"، فدل هذا على أن الناس تركوه، وجرى العمل بتركه، ورده أبو عمر . بما حاصله أي عمل يدعى مع مخالفة المصطفى والخلفاء الراشدين بعده.

سجدتين: أولاهما عند قوله تعالى: ﴿ يَفْعَلُ ما يَشَاءُ ﴾ (الحج:١٨)، وهي متفق عليها، والثانية: عند قوله تعالى: ﴿ الْحُجْرُ لَعُلُوا الْحُيْرُ لَعُلُوا الْحَيْرُ لَعُلُكُمْ الْفُلْحُونَ ﴾ (الحج:٧٧)، وهي مختلفة فيها عند الأثمة، "ثم قال" عمر: "إن هذه السورة فضلت" على غيرها من السور "بسجدتين" قال البيهقي: هذه الرواية وإن كانت في معنى المرسل؛ لترك نافع تسمية الذي حدثه، فالرواية عن عبد الله بن ثعلبة بن صغير عن عمر الله صحيحة موصولة، ولفظها على ما أخرجه البيهقي: "أنه صلى مع عمر الله الصبح، فسجد في الحج سجدتين"، قال السيوطي في "الدر": أخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة والإسماعيلي وابن مردويه والبيهقي عن عمر الحديث.

٤٨٣ - مَالَك عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ سَجَدَ في سُورَةِ الْحَجِّ سَحْدَتَيْن.

٤٨٤ - مَالكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الأَعْرَجِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَأَ بـــ﴿وَالنَّحْمِ إِذَا هَوَى﴾، فَسَجَدَ فِيهَا، ثُمَّ قَامَ، فَقَرَأَ بِسُورَةٍ أُخْرَى.

سجد إلخ: بصيغة الماضي في النسخ الهندية، وبالمضارع في المصرية، "في سورة الحج سحدتين" وروي عنه أيضاً: "لو سحدت فيها واحدة كانت السحدة الأخيرة أحب إلى"، وروي عن عقبة بن عامر مرفوعاً: في الحج سحدتان، ومن لم يسحدهما فلا يقرأهما، يريد لا يقرأهما إلا وهو طاهر، والتعلق ليس بقوي؛ لضعف إسناده، قاله الباجي، قلت: اختلفت الأئمة في السجدة الثانية من سورة الحج، قال ابن قدامة في "المغني": في الحج منها سجدتان، وبهذا قال الشافعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر، وممن كان يسحد سحدتين عمر وعلى وعبد الله بن عمر وأبو الدرداء وأبو موسى وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو العالية وزر، وقال ابن عباس: فضلت سورة الحج بسحدتين، وقال الحسن وسعيد بن جبير وحابر بن زيد والنخعي ومالك وأبو حنيفة: ليست الأخيرة سحدة؛ لأنه جمع فيها بين الركوع والسحود، فلم تكن سحدة، كقوله تعالى: ﴿ يَا مِرْيَمُ اقْتَتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ (آل عمران: ٤٣) ولنا: حديث عمرو بن العاص عند ابن ماجه: "أن رسول الله ﷺ أقرأه خمس عشرة سجدة"، وحديث عقبة المذكور رواه أبو داود والأثرم، وأيضاً فإنه قول من سمّينا من الصحابة لم نعرف لهم مخالفاً في عصرهم، فيكون إجماعاً، وقد قال أبو إسحاق: أدركت الناس منذ سبعين سنة يسجدون في الحج سجدتين، وقال ابن عمر الله: لو تركت إحداهما لتركت الأولى، وذلك لأن الأولى إحبار والثانية أمر، وإتباع الأمر أولى. ثم لو صح حديث عقبة فظاهره يقتضي وجوب سجدة التلاوة، والخصم لا يقول بذلك، ويخالف بين الأمرين المذكورين في الآية، فجعل أحدهما للوجوب والآخر للاستحباب، وخصمه يجعلهما للوجوب، وهو أقرب إلى العمل بظاهر النص، وقال ابن حزم: ثانية الحج لا نقول بما أصلا في الصلاة، وتبطل الصلاة بما يعني إذا سجدت، قال: لأنها لم تصح بما سنة عن رسول الله ﷺ، ولا أجمع عليها، وإنما حاء فيه أثر مرسل، وفي "المدونة": قال ابن عباس والنخعي: ليس في الحج إلا سحدة واحدة، وفي "البرهان": مذهبنا مروي عن ابن عباس وابن عمر الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الأولى، والثانية سحدة الصلاة، وهو الظاهر، فقد قرنها بالركوع، وهو تأويل الحديث، كذا في "المبسوط"، فكان عن ابن عمر روايتين. قرأ إلخ: أي في الصلاة، ولفظ البيهقي: "أن عمر بن الخطاب قرأ لهم" بـــ"والنجم إذا هوى فسحد فيها" بعد ختم السورة، "ثم قام" عن السجود، "فقرأ بسورة أخرى" ليقع ركوعه عقب القراءة، كما هو شأن الركوع، وذلك مستحب، وروى الطبراني بسند صحيح عن عبد الرحمن بن أبرى عن عمر أنه قرأ "النجم" في الصلاة فسجد فيها، ثم قام، فقرأ: "إذا زلزلت" قاله الزرقاني، قلت: وحكى البيهقي عن عثمان: "إذا قرأها أي النحم سجد، = ٥٨٥ - مَالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَأَ هَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَنَزَلَ فَسَجَدَ، وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ، ثُمَّ قَرَأَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ الأَخْرَى، فَتَهَيَّأَ النَّاسُ لِلسُّجُودِ، فَقَالَ عمر: عَلَى رَسْلِكُمْ، إِنَّ الله لَمْ يَكْتُبْهَا عَلَيْنَا الله لَمْ يَكْتُبْهَا عَلَيْنَا الله لَمْ يَكْتُبُهَا عَلَيْنَا الله لَمْ يَسْجُدُ، وَمَنَعَهُمْ أَنْ يَسْجُدُوا.

قَالَ مَالك: لَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى أَنْ يَنْزِلَ الإَمَامُ إِذَا قَرَأَ السَّجْدَةَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَيَسْجُدَ.

قرأ سجدة: أي سورة فيها سحدة، قال الزرقاني: وهي سورة النحل، قلت: وسيأتي عن البخاري، "وهو على المنبر يوم الجمعة" قال الباجي: يحتمل أن يكون عمر أراد أن يعلم الناس عنده من أمر السحود؛ فإن فعله أو تركه جائز، "فنزل" عن المنبر "فسحد، وسجد الناس معه" قال الزرقاني: هكذا الرواية الصحيحة، وهي التي عند أبي عمر، ويقع في نسخ: "وسحدنا معه". قلت: هكذا في "شرح الباجي"، وقال: يحتمل أن عروة أراد جماعة المسلمين، وأضاف الخطاب إليه؛ لما كان من جملتهم، وإلا فهو غلط؛ لأن عروة لم يدرك عمر بن الخطاب، وإنما ولد في خلافة عثمان، وأكثر ما يذكر حصار عثمان، "ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى، فتهيأ الناس للسحود"، فقال عمر في على رسلكم بكسر الراء وسكون السين المهملة أي هيئتكم "إن الله لم يكتبها" أي لم يفرضها "علينا" مطلقاً عند من قال بسنيتها، وعلى الفور عند من قال بوجوبها، "إلا أن نشاء" استثناء منقطع أي لكن ذلك موكول إلى مشية المرء، "فلم يسحد" عمر في إذ ذاك، "ومنعهم أن يسحدوا" قال الزرقاني: وفي عدم إنكار أحد من الصحابة عليه دليل على أنه ليس بواحب وأنه إجماع، ولعل عمر في فعل ذلك تعليماً للناس، وخاف أن يكون في ذلك خلاف، فبادر إلى حسمه، قاله ابن عبد البر.

ينزل الإمام إلخ: عن المنبر "إذا قرأ السحدة على المنبر، فيسجد" وقال الشافعي: لا بأس بذلك، ويحتمل قول مالك: إنه يلزمه النزول، قاله ابن عبد البر، كذا في "الزرقاني"، وفي "الدر المختار" من فروع الحنفية: ولو تلا على المنبر، سجد وسجد السامعون، وكذا في "البدائع" وغيره.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالك: الأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ عَزَائِمَ سُجُودِ الْقُرْآنِ إِحْدَى عَشْرَةَ سَحْدَةً لَيْسَ

عزائم سجود إلخ: قال الزرقاني: بناء على أن بعض المندوبات آكد من بعض، "إحدى عشرة سجدة" منها أولى الحج "ليس في المفصل منها" أي من هذه السحدات "شيء" اختلفت نقلة المذاهب في بيان مسلك الإمام مالك، وظاهر "الموطأ" أن المؤكد منها إحدى عشرة، والبواقي غير مؤكدة، وعليه جرى الشراح، قال الباجي: وأجاب القاضي أبو محمد عما روي من الأحاديث الصحاح في سجود النبي ﷺ في المفصل: أن مالكاً لا يمنع السجود في المفصل، وإنما يمنع أن يكون من العزائم، وبين ألها ليست من العزائم حبر ابن عباس وزيد بن ثابت: "تركه ﷺ السجود فيها بالمدينة"، فعلى هذا يكون القرآن على ثلاثة أضرب: منه ما لابد من السجود فيه، وهي عزائم السجود، ومنه: ما لا يجوز السحود فيه جملة على معنى سحود التلاوة، ومنه: ما خير فيه، وهي المواضع المتكلم فيها، وقال شيخنا الدهلوي في "المصفى": أراد مالك أنها ليست من العزائم، ولا يمكن أن يراد بقوله نفي الاستحباب، وقد روى أحاديث سحود المفصل في "الموطأ" معرباً، وقال في تراجم البخاري: إن السحود عند مالك أربعة عشر سجدة، والثلاثة في المفصل غير مؤكدة عنده، والبواقي مؤكدة، ولذا اشتهر عند الناس أن السجدات عنده إحدى عشرة سجدة، والأئمة الثلاثة ذهبوا إلى ألها أربع عشرة سجدة إلا ألهم اختلفوا في الموضعين، الأول: السجدة الثانية من الحج، وتقدم الكلام على ذلك، فقال بما الإمام أحمد والشافعي المشهور عنه، ولم يقل بما الإمام مالك وأبو حنيفة. والثان: سجدة "ص" لم يقل بما الإمام الشافعي والإمام أحمد في المشهور عنه، والرواية الثانية عنه وهو قول الإمام أبي حنيفة ومالك: ألها من العزائم، وبه قال الحسن والثوري وإسحاق؛ لحديث عمرو ابن العاص، وروي عن عمر الله وابسته وعثمان: "ألهم كانوا يسجدون فيها"، وروى أبو داود بإسناده عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ سجد فيها"، وحديث أبي الدرداء يدل على أنه سجد فيها، كذا في "المغني". قال العيني: لا خلاف بين الحنفية والشافعية في أن "ص" فيها سجدة تفعل، وهو أيضاً مذهب سفيان وابن المبارك وأحمد وإسحاق، غير أن الخلاف في كونما من العزائم أم لا؟ فعند الشافعي ليست من العزائم، وإنما هو سحدة شكر تستحب في غير الصلاة، وتحرم فيها في الأصح، وهذا هو المنصوص عنده، وبه قطع جمهور الشافعية، وعند أبي حنيفة وأصحابه هو من العزائم، وبه قال ابن شريح وأبو إسحاق المروزي، احتج الشافعي ومن معه بحديث ابن عباس عند البخاري وغيره قال: "ص ليس من عزاتم السجود، وقد رأيت النبي ﷺ يسجد فيها"، ولابن عباس 🚓 حديث آخر في سجوده في "ص"، أخرجه النسائي من رواية عمر بن ذر عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ سجد في "ص"، فقال: سجدها داود عليم توبة، ونسجدها شكراً، وله حديث آخر أخرجه البخاري في التفسير، والنسائي في "الكبري"، ولفظ البخاري بسنده عن مجاهد أنه سأل ابن عباس ﴿ أَفِي "ص" سجدة؟ فقال: نعم، ثم تلا: ﴿وَوَهَبِّنَا﴾ (الأنعام:٨٤) إلى قوله: ﴿فَبَهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ (الأنعام:٩٠) ثم قال: هو منهم، زاد يزيد بن هارون ومحمد بن عبيد وسهل بن يوسف عن العــوام عن مجاهد، "قلت لابن عباس"، فقال: "نبيكم ممن أمر أن يقتدي بمم"، -

في الْمُفَصَّلِ مِنْهَا شَيْءٌ. قَالَ مَالك: ولا يَنْبَغِي لاَحَدٍ أَنْ يَقْرَأَ مِنْ سُجُودِ الْقُرْآنِ شَيْئًا بَعْدَ صَلاةِ الْعَصْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَن الصَّلاةِ بَعْدَ الصَّلاةِ الصَّلاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَعْرُبَ الشَّمْسُ بَعْدَ الصَّلاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَعْرُبَ الشَّمْسُ وَعَنْ الصَّلاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَعْرُبَ الشَّمْسُ وَالسَّجْدَةُ فِي تَيْنِكَ السَّاعَتَيْنِ، وسُئلَ مَالك وَالسَّجْدَةُ فِي تَيْنِكَ السَّاعَتَيْنِ، وسُئلَ مَالك

= قال العيني: هذا كله حجة لنا والعمل بفعل النبي ﷺ أولى من العمل بقول ابن عباس ﴿ وكونما توبة لا ينافي كوتما عزيمة، وسجدها توبة ونسجدها شكراً؛ لما أنعم الله على داود علية بالغفران والوعد بالزلفي وحسن مآب. سجود القرآن شيئاً إلخ: فيسجد "بعد صلاة الصبح، ولا بعد صلاة العصر" قال الزرقاني: فالظرف متعلق يمقدر، قلت: هذا الشرح بعيد من العلامة الزرقاني؛ لأنه مالكي، ومسلك المالكية ترك القراءة في ذينك الوقتين، نعم! هذا الشرح يوافق الحنفية في عدم حواز السجدة في وقت الشروق والغروب؛ لأنه يقرأ السحدة عندهم، ولا يسجد بل يقضيها كما سيأتي مفصلاً، "وذلك" أي دليل ذلك "أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس" وكذا نهى "عن الصلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، والسجدة" معدودة "من الصلاة" في الأحكام، "فلا ينبغي لأحد أن يقرأ سجدة في تينك الساعتين" كما لا يجوز أن يصلي فيهما، هكذا في "الموطأ"، وهو المشهور في فروع المالكية، بخلاف رواية "المدونة"، قال الباجي: وهذا كما قال الإمام في "الموطأ"؛ لأن سجود التلاوة لما كانت صلاة وجب أن يكون لها وقت كسائر الصلاة، واختلف قول مالك في وقتها، فقال في "الموطأ": لا يقرأ بما بعد الصبح إلى طلوع الشمس ولا بعد العصر إلى غروب الشمس، وهذا يقتضي المنع من السحود في ذلك الوقت، والمنع من قراءتما مع ترك السحود؛ لأنه لا خلاف في جواز قراءة القرآن في ذلك الوقت، وأما عندنا الحنفية فينبغي أن لا يجاوز السحدة، بل يقرأها، ويستحب أداء السحدة في غير الأوقات الثلاثة المكروهة، ففي "الدر المختار": كره ترك آية وقراءة باقي السورة؛ لأن فيه قطع نظم القرآن، وتغيير ثاليفه واتباع النظم والتأليف مأمور به، "البدائع" ومفاده: أن الكراهة تحريمية، وأيضا في موضع آخر: وكره تحريماً صلاة مطلقاً، وسجدة تلاوة مع شروق واستواء وغروب إلا عصر يومه، وينعقد نفل بشروع فيها، ولا ينعقد الفرض، وسحدة تلاوة تليت في وقت كامل، فلا يتأدى ناقصاً، فلو وحبت فيها لم يكره فعلها تحريماً، قال ابن عابدين: أفاد ثبوت الكراهة التنزيهية، وكره نفل بعد صلاة فجر وعصر لا سجدة تلاوة.

وسئل إلخ: ببناء المجهول "مالك" في "عمن قرأ سجدة، وامرأة حائض" ههنا "تسمع" السجدة "هل لها أن تسجد؟ قال" الإمام "مالك: لا يسجد الرجل ولا المرأة إلا وهما طاهران" طهارة كاملة من الوضوء والغسل، قال الباجي: وهذا كما قال؛ لأن سجود التلاوة صلاة، فكان من شرطها الطهارة كسائر الصلوات، ولما كانت الحائض غير طاهرة لم يكن من حكمها السجود إذا كان تعين ذلك على من كان طاهراً، وحكى ابن عبد البر على ذلك الإجماع.

عَمَّنْ قَرَأَ سَجْدَةً، وَامْرَأَةٌ حَائِضٌ تَسْمَعُ، هَلْ لَهَا أَنْ تَسْجُدَ؟ قَالَ مَالك: لا يَسْجُدُ الرَّجُلُ وَلا الْمَرْأَةُ إِلَّا وَهُمَا طَاهِرَان. قال يَحْيى: وسُئِلَ مالكٌ عَنْ امْرَأَةٍ قَرَأَتْ سَجْدَةً، وَسُئِلَ مالكٌ عَنْ امْرَأَةٍ قَرَأَتْ سَجْدَةً، وَرَجُلُ مَعَهَا يَسْمَعُ أَعليهِ أَنْ يَسْجُدَ مَعَهَا؟ قَالَ مَالك: لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ مَعَهَا

قرأت سجدة إلى: وفي المصرية: بسجدة، "ورجل" جالس "معها يسمع" السجدة منها "أعليه" بحمزة الاستفهام، أي هل على الرجل "أن يسجد معها" إذا سجدت هي؟ "قال" الإمام "مالك" في جواب ذاك السؤال: "ليس عليه" أي على الرجل "أن يسجد معها"، ووجه ذلك: ألها "إنما تحب السجدة" فظاهره وجوب السجدة، ويمكن تأويله على القول المشهور به تسن، كما فعله الزرقاني "على القوم يكونون مع الرجل يأتمون به" وفي النسخ المصرية بلفظ: "فيأتمون" بزيادة الفاء في أوله، أي لا يجب السجود إلا إذا كان القارئ ممن يصلح للإمامة، والمرأة ليست بصالحة للإمامة للرجل، فإذا كان القاري صالح للإمامة، "فيقرأ السجدة، فيسجدون معه" "و"الأصل في ذلك أنه "ليس على من سمع" بلفظ الماضي ولابن وضاح: "يسمع" مضارع "سجدة من إنسان" وفي نسخة: "من رجل"، يقرؤها أي سجدة "ليس" القارئ "له" أي للسامع "بإمام" فليس على السامع "أن يسجد تلك السجدة".

وتوضيح ذلك كما في "الأنوار": أن سنة السحود على السامع مقيد بثلاثة شروط عند المالكية، فقال: ويشترط في المستمع أن يقصد سماع القارئ وإذا لم يقصد سماعه فلا تسن له، وتسن للقارئ فقط، ويشترط أن يكون القارئ والمستمع مستكملاً شروط صحة الصلاة، والثالث: أن لا يجلس القارئ ليسمع الناس حسن قراءته، فإن حلس لذلك فلا يسجد المستمع له وإن كان هو يسجد، قال ابن رشد في "البداية": أجمعوا على أن الحكم يتوجه على القارئ، في صلاة كان أو في غير صلاة، واختلفوا في السامع هل عليه سحود أم لا؟ فقال أبو حنيفة: عليه السجود، ولم يفرق بين الرجل والمرأة، وقال مالك: يسجد السامع بشرطين، أحدهما: إذا كان قعد ليسمع القرآن، والآخر: أن يكون القارئ يسجد، وهو مع هذا ثمن يصلح أن يكون إماماً للسامع، وروى ابن القاسم عن مالك: أنه يسجد السامع وإن كان القارئ ممن لا يصلح للإمامة إذا جلس إليه، وفي "البرهان": وعلماؤنا والمشافعي لم يشترطوا ذكورة التالي، ولا تكليفه بسجود السامع، وشرطها مالك؛ لقول عمر هم لتال عنده لم يسحد: كنت إمامنا لو سجدت لسجدنا معك، ولذا ينبغي أن لا يرفع السامعون رؤوسهم قبل رفع التالي إذا سحدوا معه، والمرأة وغير المكلف لا يصلح إمامة، قلنا: المراد منه كنت حقيقاً أن تسجد قبلنا لا حقيقة الإمامة، ألا ترى أن المتوضئ يسجد لتلاوة المحدث مع أنه لا يصلح إماماً له في الحال؟ قلت: ومستدل الحنفية والشافعية عموم ما ورد من السحدة على السامع، وما رووه مرسل لا تقوم به حجة عندهم، ويؤيد الحنفية قوله عز اسمه: فوإذا قرئ من السحدة على السامع، وما ورد على المعين عن إبراهيم وسعيد بن جبير أغم قالوا: من سمع السحدة فعليه أن يسجد، وعن إبراهيم بسند صحيح: "إذا سمع".

إِنَّمَا تَجِبُ السَّجْدَةُ عَلَى الْقَوْمِ يَكُونُونَ مَعَ الرَّجُلِ يَأْتَشُونَ بِهِ، فَيَقْرَأُ السَّجْدَةَ، فَيَسْجُدُونَ مَعَهُ، وَلَيْسَ عَلَى مَنْ سَمِعَ سَجْدَةً مِنْ إِنْسَان يَقْرَؤُهَا لَيْسَ لَهُ بِإِمَامٍ أَنْ يَسْجُدَ تِلْكَ السَّجْدَةَ.

مَا جَاءَ فِي قِرَاءَةِ ﴿ قُلُ هُوَ اللهُ أَحَدُ ﴾ وَ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ مَا جَاءَ فِي قِرَاءَةِ ﴿ قُلُ هُوَ اللهُ أَ أَحَدُ ﴾ وَ﴿ تَبَارَكَ اللَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ (الله:١) والله:١) عَنْ عَبْد الرَّحْمَن بْن عَبْدِ الله بْن أبي صَعْصَعَةَ، عَنْ أبيهِ، عَنْ أبي سَعِيدٍ

نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ".

لأنه لم يحفظ غيرها، أو لما رحاه من فضلها وبركتها، قاله أبو عمر، "قلما أصبح" الظاهر أن قاعله أبو سعيد الخدري، "غدا" كذا في النسخ المصرية والزرقاني، وأما في النسخ الهندية: "جاء"، "إلى رسول الله ﷺ، فذكر ذلك" الذي سمعه في الليل "له" ﷺ، "وكأن" بشد النون أو بالتخفيف فعل ماض "الرجل" بالنصب أو الرفع، والغادي وهو أبو سعيد، "يتقالها" بشد اللام أي يعتقد أنها قليلة في العمل لا التنقيص، وفي رواية: "يقللها" وفي اللهُ أَحدٌ﴾ وكأنه يراها قليلاً ويتأسف؛ إذ لا يحسن غيرها ليتهجد به، ويختمل أن يكون الغادي أبو سعيد، قلت: وهو الظاهر؛ لما تقدم من رواية الدار قطني: "أن لي جاراً يقوم بالليل" الحديث، ويؤيد الاحتمال الثاني ما في رواية للبخاري عن أبي سعيد، أحبرني أخي قتادة بن النعمان "أن رجلاً قام في زمن النبي ﷺ يقرأ من السحر ﴿قُلْ هُو اللَّهُ أَحدُ ﴾ لا يزيد عليها، فلما أصبحنا أتى الرجل النبي ﷺ نحوه، اللهم إلا أن يقال: إن هذه قصة أحرى، "فقال رسول الله ﷺ: والذي" بواو القسم "نفسي بيده" قسم على معنى التأكيد وصدق الخبر "إلها" أي سورة الإخلاص "لتعدل ثلث القرآن" اختلفت المشايخ في معنى كونما ثلث القرآن على أقوال، قال الباجي: يحتمل أن يريد أن للقارئ بما من الأجر ما للقارئ بثلث القرآن، ويحتمل أن يريد بذلك لمن لا يحسن غيرها، ومنعه من تعلمها عذر، ويحتمل أن أجرها مع التضعيف يعدل أجر ثلث القرآن بغير تضعيف، ويحتمل أن أجرها لذلك القارئ أو لقارئ على صفة ما من الخشوع والتفكر والتدبر وإحضار الفهم مثل أجر من قرأ الثلث على غير هذه الصفة، والله يضاعف لمن يشاء، وقيل: هذا باعتبار المعاني. ١٨٧ - مَالك عَنْ عُبَيْدِ الله بُنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنِ مَوْلَى آلِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَقْبَلْتُ مَعَ رَسُولِ الله عَلَى، فَسَمِعَ رَجُلًا الله؟ يَقْرَأُ: ﴿قَلْ هُوَ اللهُ أَحَدَّ ﴾، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَى: "وَجَبَتْ" فَسَأَلْتُهُ: مَاذَا يَا رَسُولَ الله؟ يَقْرَأُ: ﴿قَلْ هُو الله أَجُدُ مَا أَبُو هُرَيْرَةَ: فَأَرَدْتُ أَنْ أَذْهَبَ إِلَى الرَّجُلِ فَأَبَشِرَهُ، ثُمَّ فَرِقْتُ أَنْ يَفُوتَنِي قَالَ: الْحَنَّةُ مَعَ رَسُولِ الله عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ أَحْبَرَهُ أَنْ الله عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ أَحْبَرَهُ أَنْ هُوَاللهُ أَنْ أَنْ الله عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ أَحْبَرَهُ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ اللهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ أَحْبَرَهُ أَنَّ وَمَا الله عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ أَحْبَرَهُ أَنْ وَلَاللهُ أَحَدُ اللهُ أَحْدَلَ الله عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ أَحْبَرَهُ أَنْ وَلَاللهُ أَلَا اللهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ أَحْبَرَهُ أَنْ وَلَاللهُ أَلْكُ اللهُ ال

ثلث القرآن: وهذا لا يعرف بالرأي، بل بالتوقيف، وقد روي متصلاً بوجوه كثيرة، تقدم بعضها "وأن" سورة "تبارك الذي بيده الملك تجادل" أي تخاصم وتدفع غضب الرب وعذاب القبر "عن صاحبها" أي من يكثر قراءتها؛ فإن صاحب الرجل ملازم له، وقد ورد في عدة روايات مرفوعة: أنها تشفع لصاحبها، وتخاصم عنه حتى أدخلته الجنة.

مَا جَاءَ فِي ذِكْرِ الله تَعَالَى

٨٩ - مَالك عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّان، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فِي يَوْمٍ مِائَةً مَرَّةٍ، كَانَتْ لَهُ عَدْلَ عَشْرِ رِقَابٍ، الله وَكُتبَتْ لَهُ مِائَةً حَسَنَةٍ، وَمُحِيَتْ عَنْهُ مِائَةً سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ حِرْزًا مِنْ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ وَكُتبَتْ لَهُ مِائَةً حَسَنَةٍ، وَمُحِيَتْ عَنْهُ مِائَةً سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ حِرْزًا مِنْ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ وَلَكَ حَتَّى يُمْسِيَ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلكَ".

لا إله إلا الله: المحتلف في تقديره على أقوال، ذكر بعضها الزرقاني، "وحده" حال، وكذا قوله: "لا شريك له" حال ثانية مؤكدة لمعنى الأول، "له الملك" بضم الميم، "وله الحمد، وهو على كل شيء قدير" حال أيضاً، ويحتمل العطف، "في يوم مائة مرة، كانت"، وفي رواية: "كان" أي القول المذكور "له عدل" بفتح العين أي مثل، قال ابن التين: قرأناه بفتح العين، وقال الأخفش: بالكسر: المثل، وبالفتح مصدر لقولك: عدلت لهذا عدلاً حسناً، كذا في العيني، وقال الفتاء: العدل بالفتح: ما عدل الشيء من غير جنسه، وبالكسر المثل، كذا في "الفتح"، وفي "المجمع": عدل ذلك مثله، فإذا كسر العين فهو بزنة يعني هو بفتح العين بمعنى مثله بكسر الميم، وبكسر العين المعجمة، "رقاب" أي موازنة قدرا، وحديث عشر رقاب بالفتح أي مثلها انتهى بزيادة. "عشر" بسكون الشين المعجمة، "رقاب" بالفتح جمع رقبة، يعني مثل ثواب إعتاق عشر رقاب، "وكتبت له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة، وكانت له حرزاً" بكسر الحاء المهملة وسكون الراء وبالزاي أي حصناً "من الشيطان" أي من تسلطه "يومه" بالنصب على الظرفية "ذلك" إشارة إلى اليوم، "حتى يمسي، و لم يأت أحد بأفضل مما جاء به" أي ممن قرأ بهذا الدعاء.

إلا أحد إلخ: استثناء منقطع أي لكن أحد عمل أكثر مما عمل؛ فإنه يزيد عليه أو متصل بتأويل، قال ابن عبد البر: فيه تنبيه على أن المائة غاية في الذكر، وأنه قل من يزيد عليه، وقال: إلا أحد؛ لئلا يظن أن الزيادة على ذلك ممنوعة، كتكرار العمل في الوضوء، قاله الزرقاني، وقال الباجي: تنبيه على أن هذا غاية في ذكر الله تعالى، وأنه قل ما يزيد عليه، ولذلك قال: ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به، ولو لم يفد ذلك لبطلت فائدة الكلام؛ لأن كل ما أتى إنسان ببعضه، فإن أحداً لا يأتي بأفضل مما جاء به إلا من جاء بأكثر من ذلك، لكنه أفاد أن هذا غاية في بابه، ثم قال: إلا رجل عمل أكثر من ذلك؛ لئلا يظن السامع أن الزيادة عليه ممنوعة، ووجه ثان وهو يحتمل أن يريد أنه لا يأتي أحد من سائر أبواب البر بأفضل مما جاء به إلا رجل عمل من هذا الباب أكثر من عمله، ثم ظاهر إطلاق الحديث: أن الأجر يحصل لمن قاله متواليا أو مفرقاً، في بحلس أو مجالس، في أول النهار أو آخره، لكن الأفضل أن يأتي به متوالياً في أول النهار؛ ليكون حرزاً له في سائر النهار، وكذا في أول اللبل.

• ٤٩ - مَالِكَ عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ الله وَبِحَمْدِهِ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ، حُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ".

٤٩١ - مَالِكُ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ سَبَّحَ دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَكَبَّرَ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ،

و بحمده: الواو للحال أي سبحان الله متلبساً بحمده "في يوم" واحد، وفي رواية سهيل عن سمي عند مسلم: "حين يصبح ويمسى"، "مائة مرة، حطت عنه" ببناء المجهول من حط الشيء إذا أنزله وألقاه. "مجمع" "خطاياه" أي من حقوق الله تعالى؛ لأن حقوق الناس لا تنحط إلا باسترضاء الخصوم، قاله العيني، وقال الباجي: يريد أنه يكون كفارة له، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحسناتِ يُذَهِبْنِ السَّيِّئاتِ﴾ (هود:١١٤)، "وإن كانت" الخطايا "مثل زبد البحر" كناية عن المبالغة في الكثرة، والزبد: ما يعلو على الماء عند هيجانه، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الزُّبُدُ فَيَذَّهبُ جُفاءً﴾ (الرعد:١٧) قال عياض: وقد يشعر هذا بفضل التسبيح على التهليل؛ لأن عدد زبد البحر أضعاف أضعاف المائة المذكورة في مقابلة التهليل، فيعارض قوله: "و لم يأت أحد أفضل مما جاء به"، ويجمع بينهما بأن التهليل أفضل بما زيد من رفع الدرجات وكتب الحسنات، ثم ما جعل مع ذلك من عتق الرقاب قد يزيد على فضل التسبيح، وتكفير الخطايا جميعها؛ لأنه جاء: من أعنق رقبة أعنق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار، فحصل بمذا العنق تكفير جميع الخطايا عموماً بعد حصر ما عدد منها، خصوصا مع زيادة مائة درجة، وما زاده عتق الرقاب الزائدة على الواحدة، ويؤيده حديث: أفضل الذكر التهليل، وأنه أفضل ما قاله هو، والنبيون من قبله على أن التوحيد أصل، والتسبيح ينشأ عنه، كذا في "الفتح"، ثم قال ابن بطال: إن الفضائل الواردة إنما هي لأهل الشرف في الدين والكمال، كالطهارة من الحرام، فلا يظن ظان أن من أدى من الذكر وأصر على ما شاء من شهواته، وانتهك دين الله وحرماته أن يلتحق بالمطهرين الأقدسين، ويبلغ منازل الكاملين بكلام أجراه على لسانه ليس معه تقوى، ولا عمل صالح، كذا في "الزرقاني".

من سبح إلخ: أي قال: سبحان الله "دبر" بضم الدال والموحدة، وقد تسكن أي عقب "كل صلاة" ظاهره فرضاً أو نفلاً، وحمله أكثر العلماء على الفرض؛ لقوله في حديث كعب بن عجرة عند مسلم: "مكتوبة"، فحملوا المطلقات عليها، قال الحافظ: وعليه فهل تكون الراتبة بعد المكتوبة فاصلاً بينها وبين الذكر أو لا؟ محلَّ نظر، وقال أيضاً: مقتضى الحديث أن الذكر المذكور يقال عند الفراغ من الصلاة، فإن تأخر عنه وقل، بحيث لا يكون معرضاً أو كان ناسياً أو متشاغلاً بما ورد أيضاً بعد الصلاة كآية الكرسي، فلا يضر، قاله الزرقاني، وفي "الدر المحتار": - وَحَمِدَ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَخَتَمَ الْمَائَةَ بِلا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدَيرٌ، غُفِرَتْ ذُنُوبُهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ. الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَديرٌ، غُفِرَتْ ذُنُوبُهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ. ٩٢ حَمَالُكُ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ صَيَّادٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ فِي هُو الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ ﴾: إنَّهَا قَوْلُ الْعَبْدِ: اللهُ أَكْبَرُ، وَسُبْحَانَ الله، وَالْحَمْدُ لله، وَالْحَمْدُ لله، وَالْحَمْدُ لله، وَلا حُولُ وَلا قُوَّةَ إِلَّا بِالله.

- يكره تأخير السنة إلا بقدر اللهم أنت السلام، قال الحلواني: لا بأس بالفصل بالأوراد، واختاره الكمال، قال الحلبي: إن أريد بالكراهة التنزيهية ارتفع الخلاف وفي حفظي حمله على القليلة. "ثلاثًا وثلاثين" قال الحافظ: وقد كان بعض العلماء يقول: إن الأعداد الواردة إذا رتب عليها ثواب مخصوص؛ فزاد الآتي بما على العدد المذكور لا يحصل له ذلك الثواب المخصوص؛ لاحتمال أن يكون لذلك الأعداد حكمة وخاصية تفوت بمحاوزة ذلك العدد، قال أبو الفضل العراقي في "شرح الترمذي": فيه نظر؛ لأنه أتى بالمقدار الذي رتب الثواب على الإتيان به، فحصل له الثواب بذلك، فإذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة مزيلة لذلك الثواب بعد حصوله، "وكبر" أي قال: الله أكبر "ثلاثًا وثلاثين، وحمد" أي قال: الحمد لله "ثلاثا وثلاثين"، واختلفت الروايات في ترتيب ذكر هذه الثلاثة، وفيه دليل على أن لا ترتيب فيها، ويصرح ذلك حديث مسلم وغيره: أحب الكلام إلى الله أربع: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، لا يضرك بأيهن بدأت، ثم قال القاري: اعلم أن في كل من تلك الكلمات الثلاثة روايات مختلفة، فورد التسبيح ثلاثًا وثلاثين، وخمساً وعشرين، وإحدى عشرة، وعشرة، وثلاثا، ومرة واحدة، وسبعين ومائة، وورد التحميد ثلاثًا وثلاثين، وخمساً وعشرين، وإحدى عشرة، وعشرة، ومائة، وورد التهليل عشرة، وخمساً وعشرين، وماثة قال العراقي: وكل ذلك حسن، وما زاد فهو أحب إلى الله تعالى، وجمع البغوي بأنه يحتمل صدور ذلك في أوقات متعددة، وأن يكون على سبيل التخيير، أو يفترق بافتراق الأحوال. الباقيات الصالحات: المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبَّكَ ثُواباً﴾ (الكهف:٤٦)، سميت بذلك؛ لأنه تعالى قابلها بالفانيات الزائلات في قوله تعالى: ﴿الَّمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدَّنْيَا ﴾ (الكهف:٤٦)، "إلها قول العبد" من ذكر أو أنثى: "الله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، ولا حول" أي لا تحول عن المعصية "ولا قوة" على الطاعة "إلا بالله" العظيم. قال السيوطي: أخرج سعيد بن منصور وأحمد وأبو يعلى وابن جرير وابن أبي حاتم وابن حبان والحاكم وصححه وابن مردويه عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ قال: استكثروا من الباقيات الصالحات، قيل: وما هن يا رسول الله؟ قال: التكبير والتهليل والتسبيح والتحميد ولا حول ولا قوة إلا بالله.

29٣ - مَالِكُ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ وَأَرْفَعِهَا فِي دَرَجَاتِكُمْ، وَأَرْكَاهَا عِنْدَ مَلِيكِكُمْ، وَخَيْرٍ لَكُمْ مِنْ إعْطَاءِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ، وَخَيْرٍ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَلْقَوْا عَدُوَّكُمْ فَتَضْرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ وَيَضْرِبُوا أَعْنَاقَكُمْ؟ قَالُوا: وَالْوَرِقِ، وَخَيْرٍ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَلْقَوْا عَدُوَّكُمْ فَتَضْرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ وَيَضْرِبُوا أَعْنَاقَكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: ذِكْرُ الله تَعَالَى، قَالَ زِيَادُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ: وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلِ: مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ مِنْ عَمَلِ أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِ الله مِنْ ذِكْرِ الله.

ألا إلح: حرف تنبيه، "أخبركم بخير أعمالكم" أي أفضلها لكم "وأرفعها في درجاتكم" أي منازلكم في الجنة، "وأزكاها" أي أطهرها وأنماها "عند مليككم" أي ربكم، قال المجدد الملك بالضم معروف وبالفتح، وككنف وأمير وصاحب: ذو الملك "وخير "بالحفض "لكم من إعطاء"، وفي رواية: من إنفاق "الذهب والورق" بكسر الراء: الفضة، ويسكن، "وخير لكم" بالحفض أيضاً "من أن تلقوا عدوكم" أي الكفار، "فتضربوا أعناقهم" أي أعناق بعضهم "ويضربوا أعناقكم" أي تقتلوهم ويقتلوكم يعني خير لكم من بذل الأموال والأنفس في سبيل الله، "قالوا: بلي" وفي رواية ابن ماجه: "قالوا: وما ذلك يا رسول الله؟" "قال: ذكر الله تعالى" فإن سائر العبادات من الإنفاق والجهاد وسائل ووسائط يتقرب بما إلى الله تعالى، والذكر هو المقصود الأسنى، ورأسه لا إله إلا الله، وهي الكلمة العليا، والقطب الذي تدور عليه رحى الإسلام، والقاعدة التي بين عليها أركانه، وأعلى شعب الإيمان، بل هي الكل، وليس غيره، ولذا آثرها العارفون على جميع الأذكار؛ لما فيها من الخواص التي لا تعرف إلا بالوجدان والذوق، قال الحافظ: المراد بالذكر ههنا: الذكر الكامل الجامع لذكر اللسان والقلب بالتفكر، بالوجدان والذوق، قال الحافظ: المراد بالذكر هفنا: الذكر الكامل الجامع لذكر اللسان والقلب بالتفكر، وبسط القاري الكلام على المراد من الذكر الشامل للقلبي واللساني، ولا أفضل من الذكر باعتبار تطلع النفس إلى وبسط القاري الكلام على المراد من الذكر الشامل للقلبي واللساني، ولا أفضل من الذكر باعتبار تطلع النفس إلى المجروت، ولاسيما في نفوس زكية لا تحتاج إلى الرياضات، وإنما تحتاج إلى مداومة التوجه.

أنجى إلخ: أفعل تفضيل من النجاة "له من عذاب الله من ذكر الله" قال ابن عبد البر: فضائل الذكر كثيرة لا يحيط هما كتاب، وحسبك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللهِ أَكْبَرُ ﴾ (العنكبوت:٥٥) كنا يوماً إلخ: من الأيام "نصلي وراء رسول الله ﷺ المغرب، كما في رواية النسائي، "فلما رفع رسول الله ﷺ رأسه من الركعة" أي من الركوع، "وقال: سمع الله لمن حمده، قال رجل" هو رفاعة الراوي، جزم به ابن بشكوال؛ =

= لرواية النسائي من وجه آخر عن رفاعة: "صليت خلف النبي في فعطست، فقلت: الحمد لله" الحديث، ونوزع لاختلاف سياق السبب والقصة، وأجيب: بأنه لا تعارض، فيمكن وقوع العطاس عند رفع رأسه في وأبحم نفسه لقصد إخفاء عمله، أو نسي بعض الرواة اسمه، قاله الزرقاني تبعاً للحافظ، وبهذا فسر المبهم العيني، وهكذا جمع بين التعارض، وتبعهما جمع من شراح الحديث كالسيوطي في "التنوير" وابن رسلان، وقال القسطلاني: هو رفاعة بن رافع، قال في "المصابيح": هل هو راوي الحديث أو غيره يختاج إلى تحرير، قلت: حزم الحافظ بأنه راوي الحديث، وأن الحاكم جعله معاذ بن رفاعة، فوهم في ذلك، "وراءه: ربنا ولك الحمد" بالواو، و"حمداً" نصب بفعل مضمر دل عليه "لك الحمد"، "كثيراً طيباً مباركاً فيه" زاد النسائي وغيره: "مباركاً عليه" الظاهر "كثيراً طيباً مباركا فيه" زاد النسائي وغيره: "مباركاً عليه، كما يحب ربنا ويرضى" قوله: "مباركاً عليه" الظاهر أنه تأكيد، وقيل: الأول بمعنى الزيادة، والثانى: بمعنى البقاء، قاله الحافظ.

فلما انصرف إلى من الصلاة، "قال: من المتكلم" في الصلاة؟ كما في رواية رفاعة عند الترمذي والنسائي، "آنفا" بالمد وكسر النون يعني قبل هذا، ولا يستعمل إلا فيما قرب، "قال الرجل: أنا يا رسول الله" زاد في رواية رفاعة: "فلم يتكلم أحد، ثم قالها الثالثة، فقال رفاعة بن رافع بن عفراء: أنا يا رسول الله"، الحديث، هكذا أخرجه الترمذي والنسائي، قال الحافظ في "الإصابة": لعل اسم أم رافع أو جدته عفراء، قلت: ويحتمل أن يكون هذا غيره، فيؤيد من قال بتثنية القصة، فتأمل، "فقال رسول الله في القد رأيت بضعة" والبضع من ثلاثة إلى تسع، والمراد هناك ثلاثة "وثلاثين" موافقة لعدد حروفه، وهي ثلاثة وثلاثون حرفاً، ويشكل عليه زيادة النسائي وغيره، ووجهه الحافظ وغيره بأن المراد: الثناء الزائد على المعتاد، وهو حمداً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى، دون لفظ: "مباركاً عليه"؛ فإنه للتأكيد، ووقع في رواية مسلم عن أنس: "أني عشر ملكاً" وللطبراني عن أبي أيوب: "ثلاثة عشر"، وهي مطابق لعدد الكلمات على رواية: "مباركاً عليه، "ملكاً" غير الحفظة على الظاهر "يتدرونها" أي يسارعون إلى الكلمات المذكورة، "أيهم" بالرفع على الإبتداء، وقبل: بالنصب على تقدير الفعل "يكتبهن"، ولفظ يسارعون إلى الكلمات المذكورة، "أيهم" بالرفع على البتداء، وقبل: بالنصب على تقدير الفعل "يكتبهن"، ولفظ غيره لم يخل من الكلام في ذلك الوقت لما علم أنه المراد؛ لأنه المحتص بكلام غير معهود، وروي عن مالك: أنه لم ير غيره لم يخل من الكلام في ذلك الوقت لما علم أنه المراد؛ لأنه المحتص بكلام غير معهود، وروي عن مالك: أنه لم ير العمل على ذلك، وكره أن يقولها المصلي، ووجه ذلك لمن يتخذها من الأقوال المشروعة كالتكبير وسمع الله لمن حمده.

مَا جَاءَ فِي الدُّعَاءِ

٤٩٥ - مَالك عَنْ أَبِي الزِّنَاد، عَنْ الأَعْرَج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله فَيُ قَالَ:
 "لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُو بِهَا، فَأُرِيدُ أَنْ أَخْتَبِئ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لأُمَّتِي فِي الآخِرَةِ".

٤٩٦ – مَالِكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ بَلَغَــهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يَدْعُو، فَيَقُولُ:

الدعاء: قال القاري: هو طلب الأدنى بالقول من الأعلى شيئاً على جهة الاستكانة، قال النووي: أجمع أهل الفتاوى في الأمصار على استحباب الدعاء، وذهب طائفة من الزهاد إلى أن تركه أفضل استسلاماً، وقال جماعة: إن دعا للمسلمين فحسن، وإن خص نفسه فلا، وقيل: إن وجد باعثاً للدعاء استحب، وإلا فلا، ودليل الفقهاء ظواهر القرآن والسنة والأخبار الواردة عن الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين، قلت: بل هو من أفضل العبادات وأشرف الطاعات، أمر الله تعالى به عباده فضلاً وكرماً، وتفضل بالإجابة، فقال: ﴿ادّعُونِي أَسْتَجبُ لَكُمْ إِنَّ الّذِينَ يسْتَكْبِرُون عَنْ عِبَادَتِي ﴾ وغافر: ١٠)، والوعيد على أحد التفاسير في ترك الدعاء استكباراً وروي مرفوعاً: من لم يدع الله غضب عليه، وفي الحديث القدسي: أما التي بيني وبينك، فممك الدعاء وعلى الإجابة، وقد ورد: الدعاء مخ العبادة، وليس شيء أكرم على الله من الدعاء، ومن فتح له باب الدعاء، فتحت له أبواب الرحمة، وإن الدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل، ولا يرد القضاء إلا الدعاء، فعليكم بالدعاء، والدعاء سلاح المؤمن، كما في "جمع الفوائد".

لكل نبي دعوة إلخ: مستحابة، مقطوع فيها بالإحابة، وما عداها على رجاء الإحابة، أو دعوة عامة مستحابة في أمته، إما بالإهلاك وإما بالإنجاء، وقيل: دعوة تخصه لدنياه أو لنفسه، "فأريد أن أختبئ" بسكون الخاء المعجمة، وفتح المثناة الفوقية، فكسر الموحدة، فهمزة، أي أدخر، وفي رواية مسلم: "إني اختبئت دعوتي المقطوع بإحابتها"، وفي رواية للبخاري: "فجعلت دعوتي"، "شفاعة" أي في جهة الشفاعة، أو حال كونها شفاعة "لأمتي في الآخرة" في أهم أوقات حاجتهم، ففيه كمال شفقته من على أمته، وغاية رأفته بهم، جزاه الله عنا وعن سائر المسلمين أفضل ما جزى نبياً عن أمته، اللهم صل على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم كما تحب وترضى.

كان يدعو إلح: في بعض الأوقات بهذا الدعاء، "فيقول: اللهم فالق الإصباح" قال الباحي: دعا الله بما وصف به نفسه في قوله: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَاللهِ اللهِ اللهُ الل

"اللَّهُمَّ فَالِقَ الإِصْبَاحِ، وَجَاعِلَ اللَّيْلِ سَكَنَا، وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حُسْبَانًا، اقْضِ عَنِّي اللَّيْنَ، وَأَغْنِنِي مِنْ الْفَقْرِ، وَأَمْتِعْنِي بِسَمْعِي وَبَصَرِي وَقُوَّتِي فِي سَبِيلِكَ". 143 مَالِك عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "لا يَقُلْ أَحَدُكُمْ إِذَا دَعَا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، ليَعْزِمُ الْمَسْأَلَةَ؛ فَإِنَّهُ لا مُكْرة لَهُ".

"والشمس والقمر حسباناً" قال الراغب: الحساب: استعمال العدد، يقال: حسبت أحسب حسابا وحسباناً، قال ابن عبد البر: أي حساباً يعني بحساب معلوم، وقد يكون جمع حساب كشهاب وشهبان، قال الباجي: يعني يحسب بهما الأيام والشهور والأعوام، قال تعالى: ﴿اللَّذِي جَعَلَ الشَّيْسَ ضيّاةً وَالْقَمَرَ نُوراً وَقَدَرَهُ منازل لتَعْلَمُوا عَددَ السَّنِينَ وَالْحِسابَ ﴾ (يوسن: ٥)

اقض عني الدين: قال ابن عبد البر: الأظهر ديون الناس، ويدخل فيه ديون الله تعالى، فغي الحديث: دين الله أحق أن يقضى، "وأغنني من الفقر" والمراد منه ما لا يدرك معه القوت، فقد قال: اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً، وفي أخرى: كفافاً للشيخين والترمذي، وعلى هذا فلا إشكال بروايات فضل الفقر، وكان على يستعيذ من فتنة الغنى والفقر، فالمطلوب القصد بينهما، وهو الكفاف، "وأمتعني" أي اجعلني منتفعاً، قال الراغب: المتاع: النقاع ممتد الوقت، يقال: متعه الله بكذا وأمتعه "بسمعي" لما فيه من التنعم بسماع الذكر وغيره "وبصري" لما فيه من رؤية نعم الله "و" أمتعني بـــ "قوتي" بالمثناة الفوقية قبل الياء، ويروى: "وقوني" بنون بدل الفوقية بصيغة الأمر، قال ابن عبد البر: والأول أكثر عند الرواة، "في سبيلك" قال الباجي: يحتمل أن يريد به الجهاد، ويحتمل أن يريد به الجهاد، ويحتمل أن يريد به سائر أعمال البر من تبليغ الرسالة وغيرها؛ فإن ذلك كله في سبيل الله تعالى.

لا يقل إلى: بصيغة النهي "أحدكم إذا دعا" أي طلب من الله شيئاً: "اللهم اغفر لي إن شئب" قال الباجي: معناه: لا يشترط مشيئته باللفظ؛ فإن ذلك أمر معلوم متيقن أنه لا يغفر إلا أن يشاء، ولا يصح غير هذا، فلا معنى لاشتراط المشيئة؛ لأنحا إنما تشترط فيمن يصح منه أن يفعل دون أن يشاء بالإكراه وغيره مما تنزه الله سبحانه عنه، وقد بين ذلك اللهم الحمني إن شئب" زاد في رواية للبخاري: "اللهم ارقيني إن شئب" زاد في رواية للبخاري: "اللهم ارزقيني إن شئب" قال الحافظ: وهذه كلها أمثلة.

ليعزم المسألة: قال الداودي: أي يجتهد ويُلِحَّ قلت: كأنه تعالى يحب الملحّين في الدعاء، قال ابن بطال: ينبغي للداعي أن يجتهد في الدعاء، ويكون على رجاء الإجابة، ولا يقنط من الرحمة؛ فإنه يدعو كريماً، قال الحافظ: أي بدون تردد، من عزمت على الشيء إذا صممت على فعله، وقيل: عزم المسألة: الجزم بها من غير ضعف في الطلب، =

٤٩٨ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "يُسْتَجَابُ لأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ، فَيَقُولُ: قَدْ دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي".

٩٩٤ – مَالِكَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله الأَغَرِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ

= وقبل: هو حسن الظن بالله تعالى في الإحابة، قال ابن عيينة: لا يمنعن أحداً الدعاء ما يعلم في نفسه من التقصير، فإنه تعالى أجاب دعاء شر خلقه إبليس؛ إذ قال: ﴿قَالَ: ﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمٍ يُبَعَثُونَ ﴾ (الأعراف: ١٤)، وفي "الترمذي" عن أبي هريرة مرفوعاً: ادعوا الله وأنتم موقنون بالإحابة، واعلموا أن الله لا يستحيب الدعاء من قلب غافل لاه، "فإنه" تعالى "لا مكره" بكسر الراء "له" تعالى شيء، وفي رواية للبخاري: "لا مستكره له" هما يمعنى لا يقدر أحد أن يكرهه على فعل أراد تركه، فيفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، إنه على كل شيء قدير. يعني لا يقدر أحد أن يكرهه على فعل أراد تركه، فيفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، إنه على كل شيء قدير. "يستحاب: "بنناء المجهول من الاستحابة بمعنى المدة أي مدة كونه "لم يعجل" بفتح المثناة التحتية والجيم "يستحاب للعبد"، "ما" ظرف لـ "يستحاب" بمعنى المدة أي مدة كونه "لم يعجل" بفتح المثناة التحتية والجيم المثناة التحتية وفتح الجيم، قال الباحي: قوله: "يستحاب لأحدكم إلح" يحتمل معنين، أحدهما: أن يكون بمعنى الإحابة، والثاني: الإخبار عن حواز وقوعها، فإذا كانت بمعنى الإخبار عن الوحوب، فالإحابة، والثاني: الإخبار عن حواز وقوعها، فإذا كانت بمعنى الإخبار عن الوحوب، فالإحابة تكون لأحد ثلاثة أشياء: إما أن يعجل ما سأل فيه، وإما أن يكفر عنه به، وإما أن يدخر له، فإذا قال: الإحابة حينئذ تكون بفعل ما دعا به خاصة، ويمنع من ذلك قول الداعي: قد دعوت فلم يستحب لي؛ لأن ذلك من باب القنوط وضعف الميقين والسخط.

ينزل ربنا: اختلف في ضبطه، فقيل: بضم الياء من الإنزال، فيكون معدى إلى مفعول محذوف أي ينزل الله ملكاً، والدليل على صحته رواية النسائي من حديث الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعاً: إن الله تعالى يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول، ثم يأمر منادياً يقول: هل من داع فيستجاب له؟ الحديث، وصححه عبد الحق، وعلى هذا فلا إشكال في الرواية، وأما على ما هو المشهور في ضبطه، وهو بفتح الياء من النزول فمشكل؛ لما فيه من معنى الانتقال، ويؤيد هذه الرواية ما في "مسلم" بلفظ: "يتنزل ربنا" بزيادة التاء، قال البيضاوي: لما ثبت بالقواطع أنه سبحانه وتقدس منزه عن الجسمية والتحيز، امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع إلى موضع أخفض منه، =

إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى تُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ.

= فالعلماء في ذلك على قسمين، الأول: المفوضة، قال الزرقاني: فالراسخون في العلم يقولون: آمنا به كل من عند ربنا على طريق الإجمال، منزهين لله تعالى عن الكيفية والتشبيه، ونقله البيهقي وغيره عن الأثمة الأربعة والسفيانين والحمادين والليث والأوزاعي وغيرهم، وقال البيهقي: هو أسلم يدل عليه اتفاقهم على أن التأويل المعين لا يجب، فحينتذ التفويض أسلم. والقسم الثاني: المؤولة، واختلفوا في تأويله على أنحاء، منها: قال ابن العربي: إن النزول راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته، بل ذلك عبارة عن نزول ملكه الذي ينزل بأمره ونميه، فالنزول حسى صفة الملك المبعوث بذلك، أو معنوي بمعنى لم يفعل ثم فعل، فسمى ذلك نزولاً من مرتبة إلى مرتبة، يعني أنه استعارة بمعنى التلطف بالداعين والإجابة لهم، وحكى عن مالك 🌦 أنه أوله بنزول رحمته وأمره، أو ملائكته كما يقال: فعل الملك كذا أي أتباعه بأمره، وقال ابن عبد البر: قال قوم: ينزل رحمته وأمره وليس بشيء؛ لأن أمره بما يشاء من رحمته ونعمته ينزل بالليل والنهار بلا توقيت ثلث الليل ولا غيرهم، ولو صح ذلك عن مالك لكان معناه: أن الأغلب في الاستحابة ذلك الوقت، وقال الباجي: إخبار عن إحابة الدعاء في ذلك الوقت، وإعطاء السائلين ما سألوه، وتنبيه على فضيلة الوقت، "تبارك وتعالى" جملتان معترضتان بين الفعل وظرفه، وهو "كل ليلة" في وقت خاص كما سيأتي "إلى السماء الدنيا" قيل: عبارة عن الحالة القريبة إلينا، والدنيا بمعني القربي، وقيل: ينتقل من مقتضى صفات الجلال التي تقتضي الأنفة من الأراذل وقهر الأعداء والانتقام من العصاة إلى مقتضى صفات الجمال والإكرام للرحمة والعفو "حين يبقى ثلث" بضم اللام وسكونه "الليل" بالجر "الآخر" بالرفع صفة "ثلث" والتخصيص بالليل والثلث الآخر؛ لأنه وقت سكون ووقت التهجد، وغفلة الناس عن التعرض لنفحات رحمته تعالى، فتكون النية خالصة والرغبة وافرة.

فأستجيب له: أي أجيب دعاءه فليست السين للطلب، وهو منصوب على تقدير: "أن" في حواب الاستفهام، أو مرفوع على الاستئناف، قاله القاري، و"من يسألني" شيئاً "فأعطيه" بفتح الياء وضم الهاء، أو بسكون الياء وكسر الهاء، "من يستغفرني فأغفر له" ذنوبه، ولم تختلف الروايات عن الزهري في الاقتصار على الثلاثة، وزيد في الروايات: هل من تائب فأنوب عليه، ومن ذا الذي يسترزقني فأرزقه، من دا الذي يستكشف الضر فأكشف عمه ألا سقيم يستشفى فيشفى، وفي "مسلم": ثم يسعل بديه، ويقول: من يقرص غير عديم ولا ظلوم، وفي معظم الروايات زيادة: حتى تطلع الفجر كما في "مسلم" وغيره، وفي "النسائي": حتى تحل الشمس شاذة، قاله الحافظ، وتبعه الزرقاني.

فَهَقَدْتُهُ مِنْ اللَّيْلِ، فَلَمَسْتُهُ بِيَدِي، فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى قَدَمَيْهِ، وَهُوَ سَاجِدٌ يَقُولُ: "أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ وَبِكَ مِنْكَ، لا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ".

ففقدته إلى: بفتح القاف ضد صادفت، وفي رواية: "افتقدته" وهما يمعني أي عدمته "من الليل" وفي "المشكاة" عن مسلم: "فقدت رسول الله مجهل ليلة من الفراش"، "فلمسته بيدي" وفي رواية: "فالتمسته في البيت، وجعلت أطلبه بيدي"، "فوضعت يدي" وفي مسلم: "فوقعت يدي" قال القاري: بالإفراد "على قدميه" زاد في رواية: "وهما منصوبتان"، وظاهر الحديث يدل على أن اللمس لا ينقض الوضوء؛ لاستقراره ولي في الصلاة، وأوله الطببي بأن يمكن أن يقال: إن بين اللامس والملموس كان حائلاً، وأوله الزرقاني إلى مسلكه، فقال فيه: إن اللمس بلا لذة لا ينقض الوضوء، واحتمال أنه كان فوق حائل خلاف الأصل، "وهو ساجد" واختلفت الروايات في هذا اللفظ، فروي هكذا، وفي "المشكاة" عن مسلم: "وهو في المسجد" بفتح الجيم وكسر الجيم، مختلف في ضبطه، وفي بعضها: "في السجدة"، وفي بعضها: "في السجود"، قاله القاري، "يقول" وفي رواية: "فسمعته يقول".

أعوذ برضاك: وفي رواية: اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك أي من فعل يوحب سخطك على أو على أمتي، "وبمعافاتك" أي بعفوك، وأتي بالمفاعلة؛ للمبالغة أي بعفوك الكثير "من عقوبتك" وفي إضافتها كالسخط إليه دليل لأهل السنة على حواز إضافة الشر إليه تعالى كالخير، واستعاذ بها بعد استعاذته برضاه؛ لاحتمال أن يرضى من جهة حقوقه، ويعاقب على حقوق غيره.

"وبك منك" قال عباض: ترق من الأفعال إلى منشئ الأفعال مشاهدة للحق وغيبة عن الخلق الذي هو محض المعرفة الذي لا يعبر عنه قول، ولا يضبطه وصف، فهو محض التوحيد، وقطع الالتفات إلى غيره، "لا أحصي ثناء عليك" قال ابن الأثير: أي لا أبلغ الواحب في الثناء عليك، وقال الراغب: أي لا أحصل ثناء؛ لعجزي عنه؛ إذ هو نعمة تستدعي شكراً، وهكذا إلى غير نحاية، وقيل: الإحصاء: العد بالحصى أي لا أعد أي لا أقدر على الإحصاء بحميع الثناءات، أو لا أقدر على الإتيان بفرد منها يفي بنعمة من نعمه وقال ابن عبد البر: روينا عن مالك: أن معناه: وإن اجتهدت في الثناء عليك فلن أحصي نعمك ومنك وإحسانك، "أنت" مبتدأ وخبره "كما أثنيت" ما موصولة أو موصوفة، والكاف بمعنى المثل "على نفسك" أي ذاتك، قال النووي: فيه اعتراف بالعجز عن الثناء عليه، وأنه لا يقدر على بلوغ حقيقته، فوكل ذلك إليه سبحانه المحيط بكل شيء جملة وتفصيلاً، وكما أنه لا نحايه؛ لأن الثناء تابع للمثنى عليه، فكل شيء أثنى عليه به وإن كثر وطال وبولغ فيه، فقدر الله أعظم، وسلطانه أعز، وصفاته أكثر وأكبر، وفضله أوسع وأسبغ.

٥٠١ - مَالك عَنْ زِيَادِ بْن أَبِي زِيَادٍ، عَنْ طَلْـحَةَ بْنِ عُبَيْدِ الله بْنِ كَرِيــزٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "أَفْضَلُ الدُّعَاء دُعَاءُ يَوْم عَرَفَةَ، وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ منْ قَبْلِي: لا إِلَهَ إِلَّا الله وَحْدَهُ لا شَريكَ لَهُ".

٥٠٢ - مَالِكُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ طَاوُسِ الْيَمَانِيِّ، عَنْ عَبْد الله بْن عَبَّاسِ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَي كَانَ يُعَلِّمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ كَمَا يُعَلِّمُهُمْ السُّورَةَ مِنْ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ منْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَأَعُوذُ بِكَ منْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ".

طلحة بن عبيد الله: بضم العين المهملة "ابن كريز" – بفتح الكاف وكسر الراء المهملة وإسكان التحتية وزاي معجمة - الخزاعي، أبو المطرف المدني، من رواة مسلم وأبي داود، ثقة تابعي، قال العراقي: وهم من ظنه أحد العشرة، ذكر أهل الرجال كنيته أبا المطرف، وفي رجال "جامع الأصول": يقال: إنه كنية ابنه عبد الله، قال ابن حبان: قلما جاء في الأخبار كريز بضم الكاف إلا هذا. أفضل الدعاء: مبتدأ، "دعاء يوم عرفة" خبره، قال الباجي: يعني أكثر الذكر بركة، وأعظمه تُواباً، وأقربه إجابة، ويحتمل أن يريد به الحاج خاصة؛ لأن معني دعاء يوم عرفة في حقه يصح، وبه يُختص وإن وصف اليوم في الجملة يوم عرفة، قلت: ويحتمل أن يكون الفضل لليوم، فيكون بعموم الأمكنة، "وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي" ولفظ حديث على: "أكثر دعائي ودعاء الأنبياء قبلي بعرفة: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له" زاد في حديث أبي هريرة: "له الملك، وله الحمد، يحيى ويميت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير" وفي الحديث تفضيل الدعاء بعضه على بعض، وتفضيل الأيام بعضها على بعض.

كان يعلمهم هذا الدعاء: الآتي، "كما يعلمهم السورة من القرآن" تشبيه في تحفيظ حروفه، وترتيب كلماته، ومنع الزيادة والنقص منه، والمحافظة عليه، قاله الزرقاني، "يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم" أي عقويتها، والإضافة مجازية، أو من إضافة المظروف إلى ظرفه، "وأعوذ بك من عذاب القبر" من إضافة المظروف إلى ظرفه بتقدير: "في"، أي من عذاب في القبر، "وأعوذ بك من فتنة" أي امتحان واختبار "المسيح" بفتح الميم وخفة السين المكسورة وحاء مهملة، وصبحف من أعجمها، يطلق على الدجال وعلى عيسي 🤼 لكن يطلق على الأول مقيد بالدجال، "الدجال" لما كان اللفظ المسيح مشتركاً كما عرفت قيده بالدجال؛ لأنه المراد ههنا. فتنة المحيا والممات: اختلف في تفسيرهما، فقيل: فتنة الممات ما يقع عند الاحتضار والمحيا قبل ذلك، أو فتنة الممات في القبر فالمحيا قبل ذلك، ولا يتكرر مع عذاب القبر؛ لأن العذاب يترتب على الفتنة، وقبل غير ذلك، وفي "مسلم" عن أبي هريرة رضي مرفوعاً: إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر، فليتعوذ من أربع فذكر هذه الأربع، =

٥٠٣ - مَالك عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ طَاوُسِ الْيَمَانِيِّ، عَنْ عَبْد الله بْنِ عَبَّاسٍ:
أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلاقِ مِنْ جَوْف اللَّيْلِ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ،
أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيُّوْمُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقَّ، وَالْجَنَّةُ حَقَّ، وَالنَّارُ حَقَّ، وَالسَّاعَةُ حَقَّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ،

قام إلى الصلاة: أي التهجد "من حوف الليل يقول" ظاهره أنه كان يقول أول ما يقوم إلى الصلاة، ولابن خزيمة من طريق قيس عن طاؤس عن ابن عباس: كان على إذا قام للتهجد قال بعد ما يكبر: "اللهم لك الحمد كله"، واللام للاستغراق "أنت نور السماوات والأرض" أي منورهما، وقيل: معناه: أنت المنزه من كل عيب، يقال: فلان منور أي مبرأ من كل عيب، وقيل: هو مدح، يقال: فلان نور البلد أي مزينه، قاله الزرقاني، "ولك الحمد أنت قيوم" بضم الياء المشددة بعدها واو ساكنة كما في النسخ الهندية، وفي المصرية: "قيام" بفتح المثناة التحتية المشددة، "السماوات والأرض" زاد في رواية: "ومن فيهن" أي حافظ لهما أو مدبر لهما، "ولك الحمد أنت رب السماوات والأرض ومن فيهن" عبر بـــ"من" تغليباً للعقلاء على غيرهم، وإلا فهو رب كل شيء ومليكه، "أنت الحق" أي المتحقق الوجود الثابت بلا شك، وقيل: أنت الحق بالنسبة إلى من يدعي أنه إله، "وقولك الحق" الثابت بلا مرية، "والمناحة حق" أي البعث بعد الموت أو الرؤية، "والجنة حق، والنار حق" أي كل منهما موجود ثابت بلا مرية، "والساعة حق" أي يوم القيامة آت بلا شك، زاد في رواية سليمان عن طاؤس عند الشيخين: "والنبيون حق، ومحمد في حق" قال الطيبي: عرف الحق في الثلاثة الأول للحصر؛ لأن الله طاؤس عند الشيخين: "والنبيون حق، ومحمد في حق" قال الطيبي: عرف الحق في الثلاثة الأول للحصر؛ لأن الله طاؤس عند الشيخين: "والنبيون حق، ومحمد في حق" قال الطيبي: عرف الحق في الثلاثة الأول للحصر؛ لأن الله طاؤس عند الشيخين: "والنبيون حق، ومحمد في البواقي للتعظيم، وقيل غير ذلك في تفريق السياق.

لك أسلمت: أي أنقدت وخضعت لأمرك ولهيك، "وبك آمنت" لا يغيرك، "وعليك توكلت" في الأمور كلها، "وإليك أنبت" أي رجعت، "وبك" أي بما أعطيتني من الحجة "خاصمت" من الأعداء، "وإليك حاكمت" بخلاف أهل الجاهلية يتحاكمون إلى كاهن وغيره، "فاغفرلي" ذنوبي كلها "ما قدمت" قبل هذا الوقت، "وما أخرت" عنه، وليس في النسخ المصرية لفظ: "ما أخررت"، "وأسررت" أي أخفيت عن الناس "وأعلنت" اي أظهرت، =

⁼ قال الحافظ: فهذا يعين وقت الاستعاذة المذكورة، ويكون مقدماً على غيرها من الأدعية، وما ورد: "أن المصلي يتخير من الدعاء ما شاء" يكون بعد هذه الاستعاذة، وحديث ابن عباس هذا أخرجه مسلم، وذكر بعده: قال مسلم: بلغني أن طاوساً قال لابنه: أدعوت بما في صلاتك؟ قال: لا، قال: أعد صلاتك، وهذا البلاغ أخرجه عبد الرزاق، وهذا يدل على أنه يرى وجوبه، وبه قال بعض أهل الظاهر، قاله الزرقاني.

لا يظهر إلح: أي لا يغلب الله "عليهم عدواً من غيرهم" أي من غير المؤمنين يعني يستأصل جميعهم، "و"أن "لا يهلكهم بالسنين" أي بالجدب والجوع، والمراد: السنة العامة، "فأعطيهما" ببناء المجهول أي أعطاه الله تعالى هاتين المسألتين وفق دعائه على "ودعا" على بأن لا يُجعل بأسهم" أي الحرب والفتن والاختلاف بينهم، "فمنعها" ببناء المجهول، "قال" ابن عمر الله الصدقت" وهذا ظاهر في أن السؤال كان اختباراً.

⁼ أو ما حدثت به نفسي، وما تحرك به لساني، زاد في رواية للبخاري: "وما أنت أعلم به مني" ودعا بذلك مع أنه مغفور له إما تواضعا وهضماً لنفسه وإجلالاً وتعظيماً لربه، أو تعليماً لأمته، زاد في رواية سليمان: "أنت المقدم، وأنت المؤخر، أنت إلهي لا إله إلا أنت"، زاد في رواية البخاري: "لا حول ولا قوة إلا بالله".

قرى الأنصار إلخ: بالمدينة المنورة تسمى بـ "حرة بني معاوية" كما سيأتي في حديث حذيفة، والحرار في العرب كثيرة، أكثرها حوالي المدينة إلى الشام، ذكر بعضها الياقوت الحموي في "المعجم"، ولم يذكر هذه الحرة فيها، نعم! ذكر هذا الحديث السمعاني في "الأنساب" في المغازي، "فقال: هل تدرون" ولفظ رواية السيوطي عن أحمد والحاكم: "فقال لي: هل تدري" الحديث، "أين صلى رسول الله في من مسحدكم هذا؟" يحتمل أن يكون اختبارا له، وهو الظاهر، أو سؤالاً عن تعيين المحل ليصلي فيه ويتبرك به؛ لأنه كان حريصاً على آثاره، شهيراً في شدة الاتباع، "فقلت له: نعم، وأشرت له إلى ناحية منه" أي من المسجد، "فقال" لي: "هل تدري ما الثلاث" دعوات "التي" وفي النسخ الهندية الذي بالإفراد "دعا بهن" رسول الله في "فيه" أي في المسجد، "فقلت: نعم، قال: فأخبرين بهن" تعليماً منه أو تنقيحاً لقوله.

قَالَ عبد الله: فَلَنْ يَزَالَ الْهَرْجُ إِلَى يَوْم الْقِيَامَةِ.

٥٠٥ - مَالِكَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنهُ كَانَ يَقُولُ: هَا هِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَّا كَانَ بَيْنَ إِحْدَى تَلاثٍ، إِمَّا أَنْ يُكُفُّرَ عَنْهُ. إِمَّا أَنْ يُكَفِّرَ عَنْهُ.

الْعَمَلُ فِي الدُّعَاء

٥٠٦ - مَالِكَ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ قَالَ: رَآني عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ وَأَنَا أَدْعُو

قال عبد الله إلى: ابن عمر الله و بالحيم: ولما لم يعط الله عزوجل هذا الدعاء، "فلن يزال" في هذه الأمة "الهرج" بفتح الهاء وسكون الراء وبالجيم: القتل "إلى يوم القيامة" قال السيوطي: وأخرج ابن أبي شيبة وأحمد ومسلم وأبو الشيخ وابن مردويه وابن خزيمة وابن حبان عن سعد بن أبي وقاص في: "أن النبي في أقبل ذات يوم من العالية، حتى إذا مر بمسجد بني معاوية دخل، فركع ركعتين، وصلينا معه، ودعا ربه طويلاً، ثم انصرف إلينا، فقال: سألت ربي ثلاثاً، فأعطاني اثنتين، ومنعني واحدة، سألته أن لا يهلك أمني بالغرق فأعطانيها، وسألته أن لا يهلك أمني بالعرق فأعطانيها، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها.

ما من داع إلى التعلق السلمين كما ورد التقييد بذلك في روايات كثيرة، وأما الكافر، فقد قال القاري في اشرح الحصن": اختلف أصحابنا الحنفية في أن دعوة الكافر هل تستجاب أم لا؟ والفتوى على أنه يجوز أن تستجاب على ما ذكره البرجندي، والتحقيق: أن دعاء الكفار في حال الاضطرار يستجاب كما أخبر الله سبحانه وقلس بقوله: ﴿ فَإِذَا رَكُوا فِي النَّمُلُكِ دَعُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ والعنكروت: ١٥)، وما ذلك إلا ببركة التوحيد الحاصل بالاضطرار، فيطابق عموم قوله تعالى: ﴿ وَمَا فُوله على اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ وما ينفع في المُنظرين ﴾ [آخرهم، وقد استجاب الله دعوة إبليس لما قال: ﴿ النظر في إلى يَوْمِ يُنعَفُونَ ﴾ (الإعراف: ١٤) ﴿ قَالَ إِنَّكَ مَنَ الْمُنظّرِينَ ﴾ (الإعراف: ١٤) ﴿ قَالَ إِنَّكَ مَنَ الْمُنظّرِينَ ﴾ (الإعراف: ١٤) إلا كان دعاؤه بشرط أن لا يدعو في مأثم ولا قطيعة رحم، كما ورد في الروايات. "بين إحدى ثلاث" خلال: "إما أن يستجاب له" بعين ما سأل، ولفظ حديث جابر: "إلا آتاه الله ما سأل" قال القاري: إن حرى في الأزل تقدير إعطائه ما سأل، "وإما أن يدخر له" أخره يوم القيامة، "وإما أن يكفر عنه" من الذنوب نظير دعائه، قال ابن عبد البر: هذا لا يكون رأياً بل توقيف، وهو خبر محفوظ عن النبي على المناجه عن جابر هما القيامة، قال ابن عبد البر: هذا لا يكون رأياً بل توقيف، وهو خبر محفوظ عن النبي على المناء عن حابر على المناء.

وَأَشِيرُ بِأُصْبُعَيْنِ، أَصْبِعِ مِنْ كُلِّ يَدٍ، فَنَهَانِي.

٥٠٧ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيُوْفَعُ بِدُعَاءِ وَلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَقَالَ بِيَدَيْهِ نَحْوَ السَّمَاءِ فَرَفَعَهُمَا.

وأشير بأصبعين: من اليدين جميعاً أي "أصبع من كل يد، فنهاني" ابن عمر الله عن ذلك، قال الباجي: إنما نماه الأن الدعاء إنما يجب أن يكون إما باليدين، وبسطهما على معنى التضرع والرغبة، وإما بالإشارة بالواحدة على معنى التوحيد، قال الزرقاني: والواجب يعني من جهة الأدب، وقد ورد هذا المعنى مرفوعاً من حديث سعد بن أبي وقاص قال: "مر النبي في وأنا أدعو بأصبعي، فقال: أحد أحد، وأشار بالسبابة" أخرجه الترمذي وصححه الحاكم، ورواه النسائي والترمذي وقال: حسن، والحاكم صححه عن أبي هريرة: "أن رجلاً كان يدعو بأصبعيه" الحديث، وكرره للتأكيد، ولا يعارضه حبر الحاكم عن سهل: "ما رأيت النبي في شاهراً يديه يدعو على منبره ولا غيره إلا كان يجعل أصبعيه بحذاء منكبيه، ويدعو"؛ لأن الدعاء له حالات، أو لأن هذا إخلاص أيضاً؛ لأن فيه رفع أصبع واحدة من كل يد، أو لبيان الجواز على أن حديث سعد حمله بعضهم على الرفع في الاستغفار، كما في "أبي داود" عن ابن عباس في مرفوعاً: الاستغفار أن تشير بإصبع واحدة.

وزعم بعضهم أن ذلك كان في التشهد لا دليل عليه، قاله الزرقاني، قلت: ولا مانع عنه أيضاً، وحزم بذلك المعنى الترمذي في جامعه، فقال: ومعنى هذا الحديث: إذا أشار الرجل بأصبعيه في الدعاء عند الشهادة، ولا يشير إلا بأصبع واحدة، وإليه مال صاحب "المصابيح" وتبعه صاحب "المشكاة" إذ أخرجاه في التشهد، ولفظ حديث سهل – على ما أخرجه أبو داود – مغائر لما حكي عن الحاكم، فقد روى أبو داود بسنده إلى سهل بن سعد قال: "ما رأيت رسول الله على شاهراً يديه قط يدعو على منبره ولا غيره، ولكن رأيته يقول هكذا، وأشار بالسبابة وعقد الوسطى بالإلهام"، وهكذا أخرجه البيهقى في سننه فلا يبعد أن يكون وهماً في رواية حاكم.

بالسبابة وعقد الوسطى بالإهام"، وهكذا أخرجه البيهقي في سننه فلا يبعد أن يكون وهما في رواية حاكم. ليرفع إلى: ببناء المجهول، أي يرفع درجاته في الجنة "بدعاء ولده" أي بسبب دعاء أولاده ومن تبعه "من بعده" أي بعد موته، "وقال" أي أشار سعيد بن المسيب "بيديه نحو السماء فرفعهما" ليس في النسخ المصرية لفظ: "فرفعهما"، قال الباجي: رواية يجيى بن يجيى ومحمد بن عيسى: "يرفعهما يدعو لأبويه"، وقال ابن القاسم: رفعهما إشارة بيده، وقال: هكذا يرفع إلى فوق. قلت: وتوضيح كلام الباجي أن قوله: "قال بيديه" إلى آخره بحتمل وجهين، الأول: أن يكون بياناً لقوله: "يدعوا"، ويؤيده رواية محمد بن عيسى بلفظ: "يرفعهما يدعو" يعني إذا رفع الولد يديه نحو السماء للدعاء، وصوره ابن المسيب بيديه فيرفع لأجله درجات الوالد. والثاني: أن يكون بياناً لرفع الدرجات، فيكون إشارة إلى أنه يرفع إلى جهة العلو في الجنة هكذا، وأشار سعيد بيديه إلى السماء، قال ابن عبد البر: وهذا لا يدرك بالرأي، وقد جاء بسند جيد، ثم أخرج عن أبي هريرة هم مرفوعاً: إن المؤمن ليرف الدرجة في الجنة، فيقه ل: يا رب إيم هذا؟ فيقال له: بدعاء ولدك من بعدك، وفي رواية: باستغفار ابنك.

٥٠٨ - مَالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿وَلا تَجْهَرْ بِصَلاتِكَ وَلا تُحَافِتْ بِهَا وَابْتَغ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً ﴾ في الدُّعَاءِ.

قَالَ يَحْيَى: وسُئِلَ مَالكَ عَنْ الدُّعَاءِ فِي الصَّلاةِ الْمُكَتوبَةِ، فَقَالَ: لا بَأْسَ بِالدُّعَاءِ فِيهَا. ومَالكَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يَدْعُو، فَيَقُولُ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَمُولَ الله فِي كَانَ يَدْعُو، فَيَقُولُ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ، وَتَرْكَ الْمُنْكَرَاتِ، وَحُبَّ الْمَسَاكِينِ، وَإِذَا أَرَدْتَ فِي النَّاسِ فِتْنَةً، فَعْلُ الْخَيْرَاتِ، وَمُثُونٍ".

ولا تجهر: أي جهراً مفرطاً، "ولا تخافت بها" أي لا تخفض صوتك "وابتغ بين ذلك" أي الجهر والمخافة "سبيلا" يعني نزلت هذه الآية "في الدعاء"، وهو المراد بالصلاة، فالمعنى توسط بين الجهر والإخفاء في طلب الدعاء، كذا في "الموطأ" مرسلاً، وتابعه على إرساله سعيد بن منصور عن يعقوب بن عبد الرحيم عن هشام، ووصله البخاري من طريق زائدة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: أنزل ذلك في الدعاء قال الحافظ: وتابعه الثوري عن هشام، وأطلقت عائشة الدعاء، وهو أعم من أن يكون في الصلاة أو خارجها، وأخرجه الطبري والحاكم وغيرهما من طريق حفص بن غياث عن هشام، فزاد في الحديث في التشهد. وأخرج الشيخان وغيرهما عن ابن عباس على قال: "نزلت ورسول الله من ختف يمكة، كان إذا صلى بأصحابه رفع صوته بالقرآن، فإذا سمع المشركون سبوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به، فقال تعالى لنبيه: ﴿وَلا تَمْهُمْ بِصَلاتِك ﴾ أي بقراءتك" الحديث، ورجع الطبري وتبعه النووي وغيره حديث ابن عباس لأنه أصح إسناداً، وقال الحافظ: ويمكن الجمع بألها نزلت في الدعاء داخل الصلاة، وقد روي عن ابن عباس أيضاً ما يوافق عائشة، وفيه أقوال أخر للمفسرين بسطت في محله، وقيل: الآية في الدعاء منسوخة بقوله تعالى: ﴿ وَدُعُوا رَبَّكُمْ تَصَرُّعاً وَخُفْيَة ﴾ (الأعراف: ٥٠)، وفي "الاستذكار": قال مالك: أحسن ما الدعاء منسوخة بقوله تعالى: ﴿ وسلاة النهار، ولا تخافت بقراءتك في صلاة الليل والصبح.

لا بأس بالدعاء إلخ: وأخرج أبو داود: حدثنا القعنبي، عن مالك: لا بأس بالدعاء في الصلاة في أوله وأوسطه وآخره، وفي الفريضة وغيرها، وفي "المدونة": قال مالك: لا بأس أن يدعو الرجل بجميع حوائحه في المكتوبة حوائح دنياه وآخرته في القيام والجلوس والسحود، قال: كان يكرهه في الركوع. فعل الخيرات: من المأمورات وغيرها، "وترك المنكرات" أي المنهيات، قال الباحي: يقتضي أن فعل الخيرات وترك المنكرات إنما هو بفضل الله تعالى وتوفيقه وعصمته، "وحب المساكين" يحتمل إضافته إلى الفاعل أو المفعول، وهو أنسب بما قبله، قال الباحي: وهو وإن كان داخلاً في فعل الخيرات، إلا أنه مختص بفعل القلب، ومع ذلك يختص بالتواضع والبعد عن الكبر، "وإذا أردت" بتقلم الراء على الدال في جميع النسخ الموجودة عندنا من الإرادة، وضبطه الزرقاني بتقلم الدال على الراء من الإدارة،

٥١٥ - مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى هُدًى إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ اتَّبَعَهُ، لا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى ضَلالَةٍ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ أَوْزَارِهِمْ، لا ينقص ذَلِكَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا".
 ٥١١ - مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ قَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أَئِمَةِ الْمُتَقِينَ.

أي إذا أوقعت قال: ويروى من الإرادة، قلت: وهو الصواب لإطباق النسخ واتفاق الروايات الأخر على ذلك، "في الناس فتنة" أي بلايا ومحناً، وأصل الفتنة: الاختبار والامتحان، وتستعمل عرفاً لكشف ما يكره، قاله عياض، "فاقبضني إليك غير مفتون" فيه إشارة إلى طلب العافية، واستدامة السلامة إلى حسن الخاتمة، قال الباجي: قوله: "وإذا أردت فتنة إلج" يقتضي أن البارئ تعالى مريد لوقوع ما يقع، وألها تكون بإرادته تعالى دون إرادة غيره، ولذا دعا ربه أن يقبضه غير مفتون إذا أراد الفتنة، ولو كان يقع بإرادة غيره لما كان في دعائه فائدة؛ لأنه إلما كان يسلم بذلك من بعض الفتن، وهي التي تكون بإرادته تعالى دون ما يكون من إرادة غيره.

يدعو إلى هدى إلخ: ما يهتدي به من العمل الصالح، وهو بحسب التنكير شائع في جنس ما يقال: هدي، فأعظمه هدى من دعا إلى الله، وأدناه هدى من دعا إلى إماطة الأذى عن طريق المسلمين "إلا كان له مثل أحر من اتبعه" سواء ابتدعه أو سبق عليه "لا ينقص ذلك" إشارة إلى مصدر "كان"، قال القاري: والأظهر أنه راجع إلى الأجر، "من أجورهم" أي المتبعين شيئاً، دفع توهم: أن أجر الداعي يكون بتنقيص أجر التابع، "وما من داع يدعو إلى ضلالة إلا كان عليه مثل أوزارهم" أي المتبعين لتولده عن فعله لا ينقص ذلك من أوزارهم "شيئا"، فإن قيل: كيف التوبة مما تولد وليس فعله، والمرء إنما يتوب مما فعله اختياراً؟ أجيب بحصولها بالندم ودفعه عن الغير ما أمكن، وهو إقناعي، قاله الزرقاني، وفي "المرقاة": قال ابن حجر: لو تاب الداعي للإثم وبقي العمل به، فهل ينقطع إثم دلالته بتوبته؛ لأن التوبة تجبّ ما قبلها، أو لا؛ لأن شرطها رد الظلامة والإقلاع، وما دام العمل بدلالته موجوداً فالفعل منسوب إليه، فكأنه لم يرد و لم يقلع، كل محتمل؟ قال القاري: والأظهر الأول، وإلا فيلزم أن نقول بعدم صحة توبته، وهذا لم يقل به أحد، ثم رد المظالم بالممكن وإقلاع كل شيء بحسبه حتماً، وأيضاً استمرار ثواب الاتباع مبني على استدامة رضا المتبوع به، فإذا تاب وندم انقطع، كما أن الداعي إلى الهدى إن وقع في الردي – نعوذ بالله منه – انقطع ثواب المتابعة له، وأيضاً كان كثيراً من الكفار دعاة إلى الضلالة، وقبل منهم الإسلام؛ لما أن الإسلام يجبّ ما قبله، فالتوبة كذلك بل أقوى؛ فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له. قال إلخ: أي دعا بقوله: "اللهم اجعلني من أثمة المتقين" قال أبو عمر: هو من قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْنَا للْمُتَقَينَ إمَاماً﴾ (الفرقان:٧٤) قال الباجي: وقد يدعو بمذا لمعنيين، أحدهما: أنه إذا كان ممن يدعو في الخير، فإن له مثل أجر العاملين به على حسب ما تقدم، وهذا أكثر من أجر كل عامل به. والثاني: أن الإمام أقضل الجماعة، فكأنه دعا أن يجعله من أفضل المتقين، قال مالك في "العتبية": وعد الله المتقين من الخير بما وعدهم، فكيف بأثمتهم.

١٢٥ - مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ كَانَ يَقُومُ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، فَيَقُولُ: نَامَتْ الْعُيُونُ، وَغَارَتْ النُّجُومُ، وَأَنْتَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ.

النَّهْيُ عَنْ الصَّلاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ

٥١٣ - مَالِكَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الله الصُّنَابِحِيِّ

من جوف الليل: قال الباجي: يريد للتهجد، قلت: ويحتمل الأرق كما سيجيء، "فيقول: نامت العيون وغارت النحوم" أي غربت، وذلك دليل على حدوثها؛ ولذا قال إبراهيم ﴿ الْحَبُّ الْآفِلِينَ ﴾ (الأنعام:٧٦)، قاله الزرقاني، "وأنت الحي القيوم" يريد أنه تعالى مع كونه سبحانه حياً لا يجوز عليه النوم، ولا يجوز عليه الأفول، ولا التغيير، ولا العدم، تبارك ربنا وتعالى.

النهى عن الصلاة إلخ: قال ابن رشد في "البداية": الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، اختلف العلماء فيها في موضعين، أحدهما: في عددها، والثاني: في الصلوات التي يتعلق النهي عن فعلها فيها، أما الأول: فاتفقوا على أن الثلاثة من الأوقات منهي عن الصلاة فيها، وهي وقت الطلوع والغروب ومن لدن تصلي الصبح حتى تطلع الشمس، واختلفوا في وقتين: وقت الزوال والصلاة بعد العصر، فذهب مالك وأصحابه إلى أن الأوقات المنهى عنها أربعة: الغروب، والطلوع، وبعد الصبح، كذا في الأصل، والظاهر ترك بعده لفظ: "وبعد العصر" وأجاز الصلاة عند الزوال. وذهب الشافعي إلى أن الأوقات الخمسة كلها منهي عنها، إلا وقت الزوال يوم الجمعة، واستثنى قوم من ذلك الصلاة بعد العصر، وسبب الخلاف في ذلك أحد شيئين: إما معارضة أثر لأثر، وإما معارضة الأثر للعمل عند من راعاه، أعني عمل أهل المدينة وهو مالك بن أنس، فحيث ورد النهي و لم يكن هناك معارض من قول ولا عمل اتفقوا عليه، وحيث ورد المعارض اختلفوا فيه.

أما اختلافهم في وقت الزوال فلمعارضة العمل فيه للأثر، وذلك أنه ثبت من حديث عقبة بن عامر الجهني قال: "ثلاث ساعات كانٍ رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيها، وأن نقبر فيها موتانا، حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل، وحين تضيف الشمس للغروب" أخرجه مسلم، وحديث أبي عبد الله الصنابحي الآتي في "الموطأ"، لكنه منقطع، فمن الناس من ذهب إلى منع الصلاة فيها كلها، ومنهم من استثني منها وقت الزوال إما بإطلاق وهو مالك، وإما في يوم الجمعة فقط وهو الشافعي، أما مالك؛ فلأن العمل عنده بالمدينة لما وجده على الوقتين فقط، و لم يجده على الوقت الثالث أعني الزوال، أباح الصلاة فيه، واعتقد أن النهي منسوخ بالعمل، وأما من لم ير للعمل تأثيرا فبقي على أصله في المنع، وقد تكلمنا على ذلك في أصول الفقه؛ وأما الشافعي؛ فلما صح عنده من حديث تعلبة: ألهم كانوا في زمن عمر بن الخطاب الله يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر الله، = أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ،

= ومعلوم أن خروجه كان بعد الزوال مع ما روي عن أبي هريرة ١٠٥٥ مرفوعاً: نحى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة. قوى هذا الأثر عنده العمل في أيام عمر 👶 بذلك، وإن كان الأثر عنده ضعيفاً، وأما من رجح الأثر الثابت في ذلك، فبقى على أصله في النهي، وأما اختلافهم في الصلاة بعد صلاة العصر، فسببه تعارض الآثار الثابتة في ذلك، وفيه حديثان متعارضان، أحدهما: حديث أبي هريرة المتفق على صحته: "أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر" الحديث. والثاني حديث عائشة: "ما ترك رسول الله ﷺ صلاتين في بيتي قط سرا ولا علانية؛ ركعتين قبل الفجر وركعتين بعد العصر"، فمن رجح حديث أبي هريرة 🐟 قال بالمنع، ومن رجح حديث عائشة أو رآه ناسخا – لأنه العمل الذي مات عليه ﷺ – قال بالجواز، وحديث أم سلمة 🍇 يعارض حديث عائشة، وفيه: "أنما رأت رسول الله 🏂 يصلي ركعتين بعد العصر، فسألته عن ذلك، فقال: إنه أتاني ناس من عبد القيس، فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر، وهما هاتال. وأما اختلافهم في الصلاة التي لا تجوز في هذه الأوقات، فذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنها لا بْحوز فيها صلاة بإطلاق، لا فريضة مقتضية ولا سنة ولا نافلة، إلا عصر يومه إذا نسيه، واتفق مالك والشافعي: أنه يقضي الصلوات المفروضة في ذلك الأوقات، وذهب الشافعي إلى أن الصلوات التي لا تجوز فيها هي النوافل فقط التي تفعل بلا سبب، وأن السنن كصلاة الجنازة تجوز ووافقه مالك في ذلك بعد العصر وبعد الصبح، أعني في السنن، وخالفه في التي تفعل بسبب مثل ركعتي المسجد، فالشافعي يجيزها بعد العصر والصبح، ولا يجيز ذلك مالك، والحتلف قول مالك في جواز السنن عند الطلوع والغروب، وقال الثوري: الصلوات التي لا تجوز فيها هي ما عدا الفرض، ولم يفرق بين سنة ونفل، فيتحصل في ذلك ثلاثة أقوال: قول: هي الصلاة بإطلاق، وقول: إنما ما عدا المفروض، سواء كانت سنة أو نفلاً، وقول: إنها النفل دون السنن، وعلى الرواية التي منع مالك فيها صلاة الجنائز عند الغروب قول رابع، وهو: أنما النفل فقط بعد الصبح والعصر، والنفل والسنن معاً عند الطلوع والغروب، وسبب الخلاف: اختلافهم في الجمع بين العمومات الواردة في ذلك، وأي يخص بأي، وذلك أن عموم قوله ﷺ: إذا نسى أحدكم الصلاة فليصلها إذا ذكرها، يقتضي استغراق جميع الأوقات، وأحاديث النهي تقتضي عموم أجناس الصلوات، أعني المفروضات والسنن والنوافل، فمتي حملنا الحديثين على العموم وقع بينهما تعارض، فمن ذهب إلى الاستثناء في الزمان منع الصلوات بإطلاق، ومن ذهب إلى استثناء الصلاة المفروضة – المنصوص عليها بالقضاء من عموم اسم الصلاة المنهى عنها – منع ما عدا الفرائض في تلك الأوقات، وقد رجح مالك مذهبه من استثناء الصلوات المفروضة من عموم اسم الصلاة بما ورد من قوله ﷺ: من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، فقد أدرك العصر، وليس ههنا دليل قاطع على أن الصلوات المفروضة هي المستثناة من اسم الصلاة، كما أنه ليس ههنا دليل أصلاً، لا قاطع ولا غير قاطع على استثناء الزمان الخاص الوارد في أحاديث النهى من الزمان العام الوارد في أحاديث الأمر، هذا إجمال الكلام على مسالك الأثمة وسبب اختلافهم.

وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَارَقَهَا، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ قَارَنَهَا، فَإِذَا زَالَتْ فَارَقَهَا، فَإِذَا وَالَتْ فَارَقَهَا، فَإِذَا خَرَبَتْ فَارَقَهَا"، وَنَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ الصَّلاةِ فِي تِلْكَ السَّاعَاتِ. تِلْكَ السَّاعَاتِ.

ومعها إلى: الواو حالية "قرن الشيطان" قال المجد: القرن: الروق من الحيوان، وموضعه من رأسها أو الجانب الأعلى من الرأس، جمعه قرون، والذوابة أو ذوابة المرأة، والخصلة من الشعر، وأعلى الجبل، جمعه قران، ومن الجراد شعرتان في رأسه، وغطاء للهودج، وأول الفلاة، ومن الشمس ناحيتها أو أعلاها أو أول شعاعها، ومن القوم سيدهم، ومن الكلاً خيره أو آخره أو أنفه الذي لم يوطأ. قال القاري: أي حابي رأسه؛ لأنه ينتصب قائماً في وجه الشمس عند طلوعها، ويدني رأسه إلى الشمس؛ ليكون شروقها بين قرنيه، فيكون قبلة لمن سحد للشمس، فنهي عن الصلاة في ذلك الوقت؛ لئلا يتشبه بهم في العبادة، وهذا هو الأقوى، وقيل: المراد بقرني الشيطان: أحزابه وأتباعه، وقبل: قوته وغلبته وانتشار الفساد، وفي "المجمع": وقيل بين قرانيه أي أمته أي الأولين والآخرين، وكله تمثيل لمن يسجد له، وكان الشيطان سول له ذلك، فإذا سجد لها كان كأن الشيطان مقترن بها، قال الباجي: وذهب الداودي إلى أن له قرناً على الحقيقة يطلع مع الشمس، وقد روي: أنها تطلع بين قرني الشيطان، ولا يمتنع أن يخلق الله تعلى شيطاناً تطلع الشمس بين قرنيه وتغرب، ويحتمل أن يزيد بقوله: "معها قرن الشيطان، ولا يمتنع أن يخلق الله تعلى المناه، ولذلك يسجد للشمس حينقذ الكفار.

قارفها إلى: بالنون، "فإذا زالت" الشمس "فارقها" بالقاف، وهذا أيضاً علة النهي عن الصلاة عند الاستواء، وقد ورد في الروايات علة أخرى، وهي تسجير جهنم إذ ذاك، وقد ورد النهي عن الصلاة إذ ذاك في عدة أحاديث، منها لمسلم عن عقبة: "وحين يقوم قائم الظهيرة حتى ترتفع"، وله عن عمرو بن عبسة: "حتى يستقل الظل بالرمح، فإذا أقبل الفيئ فصل"، ولأبي داود: "حتى يعدل الرمح ظله"، ولابن ماجه والبيهقي عن أبي هريرة: "حتى تستوي الشمس على رأسك كالرمح، فإذا زالت فصل"، ولهذا قال الجمهور والأئمة الثلاثة بكراهة الصلاة عند الاستواء، وقال الإمام مالك بالجواز مع روايته هذا الحديث في "الموطأ"، قال ابن عبد البر: فإما أنه لم يصح عنده، أولى أو رده بالعمل الذي ذكره بقوله: "ما أدركت أهل الفضل إلا وهم يجتهدون ويصلون نصف النهار"، والثاني أولى أو متعين؛ فإن الحديث صحيح بلا شك، ورواته ثقات مشاهير، وعلى تقدير أنه مرسل، فقد اعتضد بأحاديث كثيرة، قاله الزرقاني. فإذا دنت للغروب: بأن اصفرت وقربت من سقوط طرفها بالأرض، "قارنها" بنون تليها أهاء، "فإذا غربت فارقها" بالقاف قبل الهاء، "ولحى رسول الله ﷺ في غربم أو تنزيه على اختلاف العلماء في التحريم، وكذا المالكية في الطرفين، بخلاف الاستواء كما صرح به الزرقاني، "عن ذلك، والحنفية على لهي ما تقدم من احتلاف الأئمة "في تلك الساعات" كلها عند الحنفية.

١٤ - مَالِكُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله فَيُ يَقُولُ:
 "إذا بَلاَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخِرُوا الصَّلاةَ حَتَّى تَبْرُزَ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخِرُوا الصَّلاةَ حَتَّى تَبْرُزَ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخِرُوا الصَّلاةَ حَتَّى تَغِيبَ".

إذا بدا إلخ: بلا همز أي ظهر "حاجب الشمس" أي طرفها الأعلى من قرصها، سمي بذلك؛ لأنه أول ما يبدو منها يصير كحاجب الإنسان، وقال القاري: مستعار من حاجب الوحه، وقيل: النيازك التي تبدو إذا حان طلوعها "فأحروا الصلاة" ولفظ "المشكاة" عن المتفق عليه: "فدعوا الصلاة"، قال القاري: أي مطلقاً، فرضاً أو نفلاً، "حيى تبرز" أي تصير بارزة ظاهرة، والمراد ترتفع قدر رمح، كما قيد به في الروايات الأحر، "وإذا غاب حاجب الشمس، فأحروا الصلاة حتى تغيب" أي تغرب بالكلية.

فقام يصلي العصر: وصلينا معه، كما تقدم من حديث مسلم، ولعله هم ينتظر صلاة المسحد؛ لما في الروايات من قوله في: إذا أتت عليكم أمراء يصلون الصلاة نغير ميقاتها، صلوا الصلاة لوقتها، واجعلوا صلاتكم معهم سبحة، "فلما فرغ" أنس "من صلاته ذكرناه تعجيل الصلاة" أي تعجيله لصلاة العصر، والظاهر من السياق أن أنس بن مالك هم صلى العصر في وقتها، والعلاء بن عبد الرحمن صلى الظهر في آخر وقتها؛ لما كان عليه أئمة بني أمية يؤخرون الصلاة، والدليل عليه ما سيأتي من استدلال أنس فيه؛ إذ خاف من التأخير دخول الصلاة في الاصفرار، وإطلاق العلاء عليه التعجيل باعتبار معتادهم، "أو ذكرها" شك من الراوي، "فقال" أنس: "سمعت رسول الله في يقول: تلك" أي صلاة العصر التي أخرت إلى الاصفرار "صلاة المنافقين" شبه فعلهم ذلك بفعل المنافقين؛ لقوله تعالى في شألهم: ﴿إِنَّ المُنافقين يُخادِعُونَ اللهُ وهُو حادعُهمْ وَإذا قامُوا إِلَى الصَّلاةِ قَامُوا كُسَالى يُرَاوُون النَّاسَ ولا يَذْكُرُون اللهُ إِلاّ قليلاً (النساء: ١٤) وفي "المجمع" شبه بالمنافق؛ لأنه لا يعتقد حقيقتها، بل يصلي يراوُون النَّاسَ ولا يَذْكُرُون اللهُ إِلاّ قليلاً (النساء: ١٤) وفي "المجمع" شبه بالمنافق؛ لأنه لا يعتقد حقيقتها، بل يصلي لدفع السيف، فلا يبالى بالتأخير.

تلك صلاة المنافقين: كرره ثلاثًا؛ لمزيد الاهتمام بذلك وشد الزجر والتنفير عن إخراجها عن وقتها، "يجلس أحدهم" زاد في رواية مسلم: "يرقب الشمس"، "حتى إذا اصفرت الشمس، وكانت بين قرني الشيطان" أي جانبي رأسه، وذلك أوان الغروب "أو على قرن الشيطان" لفظة "أو" شك من الراوي، والقرن بالإفراد في جميع النسخ التي بأيدينا، قال الزرقاني: بالإفراد على إرادة الجنس، وفي نسخة: "قرني الشيطان"، "قام" إلى الصلاة، "فنقر" =

تلكَ صَلاةُ الْمُنَافِقِينَ، يَجْلسُ أَحَدُهُمْ حَتَّى إِذَا اصْفَرَّتْ الشَّمْسُ، وَكَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ أَوْ عَلَى قَرْنِ الشَّيْطَانِ، قَامَ فَنَقَرَ أَرْبَعًا لا يَذْكُرُ الله فيهَا إلَّا قَلِيلًا".

٥١٦ - مَالِك عَنْ نَافِع، عَنْ عَبْد الله آبُنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ الله عَنْ قَالَ: "لا يَتَحَرَّى أَحَدُكُمْ فَيُصَلِّيَ عَنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلا عِنْدَ غُرُوبِهَا".

٥١٧ - مَالِكُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ الأَعْرَج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله على نَهِي عَنْ الصَّلاةِ بَعْدَ الْعَصْر

= وهو وضع الغراب منقاره فيما يريد أكله "أربعاً" أي أسرع الحركة فيها سريعاً كنقر الطائر، الظاهر كناية عن السرعة في أداء الأركان، وفي "المجمع": هو ترك الطمأنينة في السجود، والمتابعة بين السجدتين من غير قعود بينهما، شبه بنقر الغراب على الجيف، وقال القاري: عبارة عن السرعة في الصلاة، وقيل: عن سرعة القراءة، ويؤيده قوله: "لا يذكر الله" عزوجل "فيها إلا قليلاً" قلت: بل الأوجه الأول؛ ليشمل الأذكار كلها.

لا يتحرى إلخ: بإثبات الياء في النسخ الهندية، وبدونها في المصرية، قال الزرقاني: هكذا بلا ياء عند أكثر رواة "الموطأ" على أن "لا" ناهية، وفي رواية التنيسي والنيسابوري: بالياء على أن "لا" نافية، قلت: وبالياء ضبطه السيوطي في "التنوير"، وكذا في رواية البخاري، قال الحافظ: كذا وقع بلفظ الخبر، قال السهيلي: يجوز الخبر عن مستقر أمر الشرع أي لا يكون إلا هذا، وقال العراقي: يحتمل أن يكون نحياً، وإثبات الألف إشباع، وقال القاري: نفي معناه لهي، "أحدكم فيصلي" بالنصب في حواب النفي والنهي، والمراد نفي التحري والصلاة معاً عند الجمهور، وحمله بعضهم على نحيي التحري فقط كما سيأتي، قال ابن خروف: يجوز الجزم على العطف أي لا يتحر ولا يصل، والرفع على القطع أي لا يتحر، فهو يصلي "عند طلوع الشمس ولا عند غروبِما" قال الباجي: يحتمل أن يريد به المنع من النافلة في هذين الوقتين، أو المنع من تأخير الفرض إليه، قال الحافظ: اختلف في المراد بالحديث، فقيل: لا تكره الصلاة بعدهما إلا لمن قصد بصلاته طلوع الشمس وغروبها؛ لأن التحري القصد، وإلى هذا جنح بعض أهل الظاهر، وقواه ابن المنذر، وذهب الأكثر إلى أنه نهي مستقل، وكره الصلاة في الوقتين، قصد لها أم لم يقصد، ورد: "من صلاته ﷺ بعد العصر" مخصوص به عند الجمهور. لهي عن الصلاة إلخ: أي النافلة نمي تنزيه أو تحريم، "بعد" صلاة "العصر حتى تغرب الشمس، وعن الصلاة بعد" صلاة "الصبح حتى تطلع الشمس" مرتفعة؛ لما ورد في الروايات من التقييد برمح، وخصه الإمام الشافعي بغير مكة أيضا، والجمهور على خلافه، قال العيني: قوله: "إلا بمكة" غريب لم يرو في المشاهير، أو كان قبل النهي، وقال ابن العربي: لم يصحح الحديث. حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَعَنْ الصَّلاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

٥١٨ - مَالِكُ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّاب كَانَ يَقُولُ: لا تَحَوُّوا بِصَلاتكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلا غُرُوبَهَا؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَطْلُعُ قَرْنَاهُ مَعَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَيَغْرُبَانِ مَعَ غُرُوبِهَا، وَكَانَ يَضْرِبُ النَّاسَ عَلَى تِلْكَ الصَّلاةِ. ١٩٥ - مَالِكُ عَنْ ابْن شِهَابٍ عَنْ السَّائِبِ بْن يَزيدَ: أَنَّهُ رَأَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَضْرِبُ الْمُنْكَلِرَ فِي الصَّلاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ.

لا تحروا إلخ: بحذف إحدى التاتين تخفيفاً، أي لا تتحروا ولا تقصدوا، "بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبما؛ فإن الشيطان يطلع قرناه" أي حانبا رأسه "مع طلوع الشمس ويغربان" بضم الراء "مع غروها" بمعني أنه ينتصب محاذياً لمطلعها ومغربها، "وكان" عمر ﴿ ايضرب الناس على تلك الصلاة" التي تصلى بعد العصر، وأخرج مسلم عن المختار بن فلفل، قال: سألت أنساً ﴾ عن التطوع بعد العصر، فقال: كان عمر ﴿ يضرب الأيدي على صلاة بعد العصر.

يضرب المنكدر إلخ: هكذا أخرجه ابن أبي شيبة برواية وكيع عن ابن أبي ذئب عن الزهري، قال الزرقاني: ابن محمد بن المنكدر القرشي التيمي المدني، مات سنة ثمانين، قلت: هذا وهم من الشارح؛ لأن المنكدر بن محمد هذا من الطبقة الثامنة من طبقات كما في "التقريب"، وليس لأحد منها لقاء أحد من الصحابة فضلاً عن عمر ﴿ على أن وفات المنكدر بن محمد هذا في سنة مائة وثمانين، وسقط في "شرح الزرقاني" لفظة "مائة"، فيزداد البعد في أن يضربه عمر 🧆 على الصلاة، والظاهر عندي: أن المنكدر هذا هو ابن عبد الله بن الهدير بن عبد العزي بن عامر بن الحارث والد محمد بن المنكدر الفقيه المشهور؛ فإن المنكدر هذا من تابعي أهل المدينة، عده ابن سعد في الطبقة الأولى، منهم روى حجاج بن محمد عن أبي معشر، قال: دخل المنكدر على عائشة، فقالت: لك ولد؟ قال: لا، فقالت: لو كان عندي عشرة آلاف درهم إلى آخر ما حكى ابن سعد، فهذا يدل على مزية بعائشة ﴿ فَالطَّاهِرِ أنه هو ذاك، "في" أي بسبب "الصلاة بعد العصر" وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي العالية، قال: "لا تصلح الصلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس، وكان عمر الله يضرب على ذلك"، وعن عبد الله بن عمر هُمَا: "أن عمر ﴿ كُنَّهُ كُرِهِ الصلاة بعد العصر، وأنا أكره ما كره عمر ﴿ الله عن عبد الله بن شقيق قال: "رأيت عمر ﷺ أبصر رحلاً يصلي بعد العصر، فضربه حتى سقط رداءه"، وعن رافع بن خديج قال: رأني عمر بن الخطاب ﷺ يوماً، وإنما أصلي بعد العصر فانتظر بي حتى صليت، فقال: ما هذه الصلاة؟ فقلت: سبقتني بشيء من الصلاة، فقال عمر ﷺ: لو علمت أنك تصلي بعد العصر لفعلت، وفعلت، وغير ذلك من الآثار عن عمر ﷺ وغيره.

كِتَابِ الْجَنَائِزِ

بِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ غُسْلُ الْمَيِّتِ

٠٢٠ - مَالك عَنْ جَعْفَر بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيه: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ غُسِّلَ في قَمِيصٍ.

كتاب الجنائز: وقع في بعض النسخ الهندية بعده التسمية، وأكثر النسخ الهندية والمصرية كلها خالية عنها، وهو الوجه، قال النووي: الجنازة بكسر الجيم وفتحها، والكسر أفصح، ويقال: بالفتح للميت، وبالكسر للنعش عليه ميت، ويقال عكسه، والجمع حنائز بالفتح لا غير، وقال الحافظ: الجنائز بالفتح لا غير، جمع حنازة بالفتح والكسر لغتان، قال ابن قتيبة وجماعة: الكسر أفصح، وقالوا: لا يقال: نعش إلا إذا كان عليه الميت، وقال العيني: العامة تقول: الجنازة بالفتح والمعنى للميت على السرير، فإذا لم يكن عليه الميت، فهو سرير ونعش.

غسل الميت: قال العيني: قال أصحابنا: هو واجب على الأحياء بالسنة والإجماع، أما السنة، فقوله على المسلم على المسلم على المسلم ست حقوق، ذكر منها: إذا مات أن يغسله، وأجمعت الأمة على هذا، وفي "شرح الوجيز": الغسل والتكفين والصلاة فرض الكفاية بالإجماع، وكذا نقل النووي الإجماع على أن الغسل فرض كفاية، وأصله: ما روى عبد الله بن أحمد في "المسند": أن آدم عليمة عسلته الملائكة وكفنوه وحنطوه، الحديث، وفيه: ثم قالوا: يا بني آدم! هذه سبيلكم، ورواه البيهقي بمعناه، قال الشوكاني: أخرجه الحاكم وصححه.

غسل إلى: ببناء المجهول "في قميص" قال الباحي: الذي ذهب إليه مالك وأبو حنيفة وجمهور الفقهاء إلى أن الميت يجرد عن قميصه للغسل، ولا يغسل على قميصه، وقال الشافعي: لا يجرد الميت، ويغسل على قميصه، قال الحلمي: ويجرد عن ثيابه عندنا، وهو قول مالك وظاهر الرواية عن أحمد، وعند الشافعي: المستحب الغسل في القميص؛ لحديث الباب، قلنا: ذلك مخصوص به بي المرد وي أبو داود: "وألهم قالوا: أنجرده كما نجرد موتانا أم نغسله في ثيابه؟ فسمعوا من ناحية البيت: اغسلوا رسول الله في وعليه ثيابه" قال ابن عبد البر: روي ذلك عن عائشة على من وجه صحيح، فدل هذا أن عادتهم كان التحريد في زمنه في قلت: ويشكل على المصنف ذكره هذا الحديث في الباب مع كونه غير معمول به، إلا أن يقال: إن الغرض بيان غسله في ولو كان مخصوصاً به، قال الباجي: ذهب مالك إلى ذكر هذا الحديث على معنى أنه أشبه ما نقل في الباب، ولم يخرج على شرط الصحيح في هذا الباب شيئاً.

٥٢١ - مَالك عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الأَنْصَارِيَّةِ أَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ الله ﷺ حِينَ تُوُفِّيتْ ابْنَتُهُ، فَقَالَ: اغْسِلْنَهَا ثَلاثًا

دخل علينا: أي على معاشر النساء "رسول الله على حين توفيت" ببناء المجهول، وفي رواية للبخاري: "دخل علينا، ونحن نغسل"، ويجمع بينهما بأن المراد أنه دخل حين شرع النسوة في الغسل، وعند النسائي: "أن بحيثهن إليها كان بأمره"، ولفظه من رواية حفصة عن أم عطية: "ماتت إحدى بنات رسول الله على، فأرسل إلينا إلى". "ابنته" قال الحافظ: لم تقع في شيء من روايات البخاري مسماة، والمشهور أنها زينب زوج أبي العاص بن الربيع والدة أمامة، وهي أكبر بناته هي، وكانت وفاتها في ما حكاه الطبري في أول سنة ثمان، وقد وردت مسماة في هذا عند مسلم من طريق عاصم الأحول عن حفصة عن أم عطية قالت: "لما ماتت زينب بنت رسول الله على ولم أرها في غير رواية عاصم، وقد حولف في ذلك.

اغسلنها: أمر لأم عطية ومن معها، قال ابن بزيزة: استدل به على وجوب غسل الميت، قال ابن دقيق العيد: لكن قوله: "ثلاثاً" ليس للوجوب على المشهور من مذاهب العلماء، فيتوقف الاستدلال به على تجويز إرادة المعنيين المختلفين بلفظ واحد، "ثلاثاً" قال الشوكاني: ذهب الكوفيون وأهل الظاهر والمزيي إلى إنجاب الثلاث، وروي ذلك عن الحسن، وهو يرد ما حكى في "البحر" من الإجماع على أن الواجب مرة فقط، قلت: وتوضيح المسالك للأئمة في ذلك ما في "نيل المآرب": غسل الميت مرة واحدة أو تيممه لعذر، كالمخترق فرض كفاية إجماعاً، وحكمه فيما يجب ويسن كغسل الجنابة، ويكره الاقتصار على مرة واحدة إن لم يخرج منه شيء، فإن خرج وجب إعادة الغسل إلى سبع مرات، فإن خرج منه شيء بعد السبع حشي محل الخارج، ولا يجب الغسل بعد السبع، وفي "الدر المختار": يغسله ثلاثاً؛ ليحصل المسنون، وإن زاد أو نقص جاز؛ إذ الواجب مرة، ولا يعاد غسله بالخارج منه؛ لأن غسله ما وجب لرفع الحدث؛ لبقائه بالموت بل لتنحسه بالموت، كسائر الحيوانات الدموية، إلا أن المسلم يطهر بالغسل كرامة له، وقد حصل، قال ابن عابدين: قوله: "وإن زاد" أي عند الحاجة، لكن ينبغي أن يكون وتراً، وكره بلا حاجة؛ لأنه إسراف.

قال ابن رشد في "البداية": اختلفوا في التوفيت في الغسل، فمنهم من أوجبه، ومنهم من استحسنه واستحبه، والذين أوجبوا التوقيت منهم من أوجب الوتر أي وتر كان، وبه قال ابن سيرين، ومنهم من أوجب الثلاثة فقط أبو حنيفة، ومنهم من حد أقل الوتر في ذلك، فقال: لا ينقص عن الثلاثة و لم يحد الأكثر، وهو الشافعي، ومنهم من حد الأكثر في ذلك، فقال: لا يتحاوز السبعة، وهو أحمد بن حنبل، وممن قال باستحباب الوتر و لم يحد فيه حداً، مالك بن أنس وأصحابه. قال العيني بعد ذكر رواية أبي داود: وهذه المذكورة يستفاد من هذا استحباب الإيتار بالزيادة على السبعة؛ لأن ذلك أبلغ في التنظيف، "بماء وسدر" متعلق بـــــ"اغسلنها"، والسدر: شحر النبق، والنبق ثمرة، والمراد هناك ورق السدر، والحكمة فيه: أنه يطرد الهوام ويشد العصب، ويمنع الميت من البلاء، ويلحم الجراح، ويقلع الأوساخ، وينقي البشرة وينعمها، ويشد الشعر، قاله ابن عابدين.

أَوْ حَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا فَرَغْتُنَّ فَآذِنَنِي"، قَالَتْ: فَلَمَّا فَرَغْنَا آذَنَّاهُ، فَأَعْطَانَا حِقْوَهُ، فَقَالَ: أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ، تَعْنِي بِحِقْوِهِ إِزَارَهُ.

٥٢٢ - مَالَكُ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ امرأة أبي بكر الصديق غَسَّلَت أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ حِينَ تُونِي، أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ حِينَ تُونِي،

في الآخرة إلخ: في الغسلة الآخرة بكسر الخاء "كافوراً" طيب معروف يكون من شجر بحبال الهند والصين، "أو شيئاً من كافور" شك من الراوي، والحكمة في الكافور مع كونه يطيب رائحة الموضع؛ لأجل من يحضر من الملائكة وغيرهم: أن فيه تجفيفاً وتبريداً وقوة نفوذ، وخاصية في تصليب بدن الميت وطرد الهوام عنه، وردع ما يتخلل من الفضلات، ومنع إسراع الفساد إليه.

فآذني: بمد الهمزة وكسر الذال المعجمة وفتح النون الأولى مشددة، وكسر الثانية من الإيذان، وهو الإعلام، فالنون الأولى أصلية ساكنة، والثانية ضمير الفاعل مفتوحة، والثالثة للوقاية أي أعلمني، "قالت" أم عطية في الفلما فرغنا آذناه" بالمد أي أعلمناه بالفراغ، "فأعطانا" رسول الله على "حقوه" بفتح الحاء المهملة ويجوز كسرها بعدها قاف ساكنة، أي إزاره، والأصل فيه معقد الإزار، وجمعه: أحق وأحقاء، ويسمى به الإزار؛ للمجاورة، كذا في "المجمع"، "فقال: أشعرها" بجمزة القطع "إياه" أي اجعلنه شعارها، والشعار: الثوب الذي يلي الجسد، يعني اجعلنه تحت الأكفان بحيث يلاقي بشرقها، رجاء الخير والبركة بشعارها، والحكمة في تأخيره ليكون قريب العهد من حسد الكريم بلا فاصل بين انتقاله من حسده إلى حسدها، "تعني" أم عطية "بحقوه" في قولها: "فأعطانا حقوه": "إزاره" وهو في الأصل معقد الإزار، وأطلق على الإزار؛ لمجاورته بحازاً كما تقدم، وفي الحديث جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل، وحكى ابن بطال الإجماع عليه، قاله الشوكاني، وقال ابن المنذر: لا خلاف بين العلماء أنه بجوز تكفين المرأة في ثوب الرجل وعكسه، كذا في "العيني".

ثُمَّ خَرَجَتْ، فَسَأَلَتْ مَنْ حَضَرَهَا مِنْ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَتْ: إنِّي صَائِمَةُ، وَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ شَدِيدُ الْبَرْدِ، فَهَلْ عَلَيَّ مِنْ غُسْلِ؟ فَقَالُوا: لا.

= قوله: "فغسلتك" غير محفوظ، ثم بسط الكلام عليه، وقال الحافظ في "التلخيص": إنه للتمني، ومستدل الآخرين ما في "البدائع"، ولنا: ما روي عن عباس فيه أن رسول الله شخ سئل عن امرأة تموت بين رجال، فقال: تبصم بالصعيد، ولم يفصل بين أن يكون فيهم زوجها أو لا، ولأن النكاح ارتفع بموقحا، فلا يبقى حل المس والنظر؛ ولذا جاز للزوج أن يتزوج بأختها وأربع سواها، وإذا زال النكاح صارت أحنبية فبطل حل المس والنظر، بخلاف ما إذا مات الزوج؛ لأن هناك ملك النكاح قائم، وحديث عائشة في محمول على الغسل تسبيباً، فمعنى قوله: "غسلتك" قمت بأسباب غسلك، كما يقال: "بن الأمير داراً" توفيقاً بين الدلائل، على أنه يحتمل أنه كان مخصوصاً بأنه لا ينقطع نكاحه بعد الموت؛ لقوله شخة: كل سبب وسب ينقطع بالموت إلا سبب ونسبي، وأما حديث على هيه فقد روي: أن فاطمة في غسلتها أم أيمن، ولو ثبت أن علياً غسلها، فقد أنكر عليه ابن مسعود في محتى قال: إن فاطمة زوحتك في الديا والآخرة، فدعواه المخصوصية دليل على أنه كان معروفاً بينهم أن الزوج لا يغسل زوجته، قلت: وأخرج البيهقي بعدة طرق: "أن المخصوصية دليل على أنه كان معروفاً بينهم أن الزوج لا يغسل زوجته، قلت: وأخرج البيهقي بعدة طرق: "أن يعالج الغسل معهما، على أن البيهقي أخرج بعدة طرق: المرأة تموت مع الرحال ليس معنم امرأة غيرها تيمم، وهذا تائيد لما في "البدائع" عن ابن عباس شي.

ثم خرجت إلى: أسماء بعد الفراغ من الغسل "فسألت من حضرها من المهاجرين، فقالت: إني صائمة" فيه الإخبار بالعبادة عند الضرورة، "وإن هذا يوم شديد البرد" أخبرت بالعلة المانعة عن الغسل، "فهل علي" بشد الياء "من غسل؛ فقالوا: لا" يحتمل أن يكون حواباً لها من أن الغسل ليس بواجب على من غسل ميتاً، ويحتمل أن وجوبه أسقطته عنها شدة البرد؛ لأن الصحابة مختلفة في وجوب الغسل، إلا أن الذي عليه جمهور الفقهاء أن غسل الميت لا يوجب الغسل، وما روي عن أبي هريرة: أن رسول الله في قال: من غسل ميتا فليعتسل ليس بثابت، ولو ثبت لحمل على الاستحباب، قاله الباجي، وقال محمد في "موطئه" بعد حديث أسماء: بهذا نأخذ، لا بأس أن تغسل المرأة زوجها إذا توفي، ولا غسل على من غسل الميت ولا وضوء، إلا أن يصيبه شيء من ذلك الماء فيغسل، قال العيني: قد اختلف أهل العلم في الذي يغسل الميت، فقال بعض أهل العلم من الصحابة وغيرهم: إذا غسل ميتاً فعليه الغسل، وقال بعضهم: عليه الوضوء، وقال أحمد: أرجو أن لا يجب عليه الغسل، فأما الوضوء فأقل ما فيه، وقال إسحاق: لا بد من الوضوء، وقال مالك في "العتبية": أدركت الناس على أن غاسل الميت يغتسل، وقال ابن حبيب: لا غسل عليه ولا وضوء.

مَالَكُ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ وَلَيْسَ مَعَهَا نِسَاءٌ يُغَسِّلْنَهَا، وَلا مِنْ ذَوِي الْمَحْرَمِ أَحَدٌ يَلِي ذَلِكَ مِنْهَا، وَلا زَوْجٌ يَلِي ذَلِكَ مِنْهَا، يُمِّمَتْ، فَمُسِحَ وَلا مِنْ ذَلِكَ مِنْهَا مَن الصَّعِيدِ. قَالَ مَالك: وَإِذَا هَلَكَ الرَّجُلُ وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ إِلَّا نِسَاءً، يَوَجُهِهَا وَكَفَّيْهَا مِن الصَّعِيدِ. قَالَ مَالك: وَإِذَا هَلَكَ الرَّجُلُ ولَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ إِلَّا نِسَاءً، يَوَجُهِهَا وَكَفَّيْهَا مِن الصَّعِيدِ. قَالَ مَالك: وَإِذَا هَلَكَ الرَّجُلُ ولَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ إِلَّا نِسَاءً، يَسَاءً، يَعْسَلُ الْمَيِّتِ عِنْدَنَا حَدُّ مَوْصُوفٌ، ولَيْسَ لِذَلِكَ صِفَةً يَمَّمُنهُ أَيْصُوفَ مُعْلَومَةٌ، وَلَكِنْ يُغَسَّلُ، فَيُطَهَّرُ.

مَا جَاءَ فِي كَفَن الْمَيِّتِ

ذوي المحوم إلى: وفي نسخة: المحارم بالجمع أي كأخ وعم، "أحد يلي ذلك" أي الغسل "منها" أي المرأة، "ولا زوج يلي ذلك منها، يممت" ببناء المجهول، والتيمم يكون عند الإمام مالك للوجه والكف فقط كما قال "فمسح بوجهها وكفيها من الصعيد" أي الطاهر. وإذا هلك الرجل إلى: أي مات "وليس معه أحد إلا نساء" أي أحانب "يممنه أيضاً" إلى مرفقيه، فإن كن محارماً يغسلنه من فوق الثوب كما في "المدونة" وغيرها، قاله الزرقاني، وأخرج البيهقي عن مكحول مرفوعاً ومرسلاً: إذا ماتت المرأة مع الرجال ليس معهم امرأة غيرها، والرجل مع النساء ليس معهن رجل غيره، فإلهما يتيممان ويدفنان، وهما بمنزلة من لم يجد الماء، وروي عن سنان بن غرفة بمعناه.

حد إلى: أي غاية، وفي المصرية: شيء "موصوف" أي صفة واحبة لا يجوز أن يتعدى عنها، "وليس الذلك صفة معلومة" بطريق الوجوب، "ولكن يغسل فيطهر" نعم! للغسل مستحبات عند الأثمة الأربعة، محلها كتب الفروع. كفن إلى: ببناء المجهول، "في ثلاثة أثواب" سيأتي بيانها، زاد ابن المبارك عن هشام: يمانية - بخفة الياء - نسبة إلى اليمن، "بيض" جمع أبيض، فيستحب بياض الكفن؛ لأنه تعالى لم يكن يختار لنبيه إلا الأفضل، وروى أصحاب السنن عن ابن عباس مرفوعاً: البسوا ثياب البيض؛ فإنحا أطبب وأطهر، وكفنوا فيها موتاكم، صححه الترمذي والحاكم، وله شاهد من حديث سمرة نحوه بإسناد صحيح، واستحب الحنفية أن يكون إحداها ثوب حبرة؛ لما في "أبي داود" عن حابر: "أنه من كفن في ثوبين وبرد حبرة" إسناده حسن، لكن روى مسلم والترمذي وغيرهما عن عائشة: "أفم نزعوها عنه"، قال الترمذي: وتكفينه في في ثلاثة أثواب بيض أصح ما ورد في كفنه، وقال ابن عبد البر: هذا أثبت حديث في كفنه في قاله الزرقاني، قسلت: ما حكي عن الحنفية ليس بسديد، فالمذكور -

لَيْسَ فيهَا قَمِيصٌ وَلا عِمَامَةٌ.

٥٢٤ - مَالك عَنْ يَحْيي بن سَعيد: أن رسُول الله ﷺ كفن في ثَلاثَة أَثُواب بيض سحوليَّة.

= في كتب الحنفية كما في "الدر المختار": لا بأس في الكفن ببرد وكتان؛ لجوازه بكل ما يجوز لبسه حال الحياة وأحبه البياض، قال ابن عابدين: قوله: "لا بأس" أشار إلى أن خلافه أولى وهو البياض، وفي "البدائع": أما صفة الكفن، فالأفضل أن يكون التكفين بالثياب البيض؛ لرواية جابر مرفوعاً: أحب الثياب إلى الله تعالى البيض، قليسسبا أحياء كم وكفوا فيها موتاكم، والبرود والكتان كل ذلك حسن، قال النووي: في حديث الباب دليل لاستحباب التكفين في البياض، وهو المجمع عليه، "سحولية" بضم السين والحاء المهملتين ولام، ويروى بفتح أوله، نسبة إلى سحول قرية باليمن، وقال الأزهري: بالفتح المدينة، وبالضم الثياب، وقبل: النسبة إلى القرية بالضم، وبالفتح نسبة إلى القصار؛ لأنه يسحل الثوب أي ينقيها، قاله الحافظ، وقال النووي: بضم السين وفتحها، وهو أشهر ورواية الأكثرين.

ليس فيها قميص إلخ: اختلف في معناه على قولين، أحدهما: لم يكن مع الثلاثة شيء آخر لا قميص ولا عمامة ولا غيرهما، بل كفن في ثلاثة أثواب فقط، هكذا فسره الشافعي، قاله النووي. وثانيهما: لم يكن القميص والعمامة معدودين من جملة الثلاثة، بل كانا زائدين عليها، فيكون ذلك خمسة، وهكذا فسره مالك، قاله القسطلاني، ويؤيد الأول لفظ ابن سعد في طبقاته بسنده عن عائشة: "ليس في كفنه قميص ولا عمامة"، قلت: وبالأول قالت الحنفية إلا أهم استحبوا القميص؛ لكثرة الروايات الواردة في ذلك، قال في "الدر المحتار": ويسن في الكفن له: إزار وقميص ولفافة، وتكره العمامة للميت في الأصح، واستحسنها بعض المتأخرين، قال في "البدائع": وأكثر ما يكفن فيه الرجل ثلاثة أثواب: إزار ورداء وقميص؛ لما روي عن عبد الله بن مغفل أنه قال: "كفنون في قميصي؛ فإن رسول الله ﷺ كفن في قميصه الذي توفي فيه"، وهكذا روي عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ كفن في ثلاثة أثواب، أحدها: قميصه الذي توفي فيه"، والأخذ برواية ابن عباس أولي من الأخذ بحديث عائشة؛ لأن ابن عباس حضر تكفينه ودفنه، وعائشة ما حضرت ذلك، على أن معني قولها: "ليس فيها" أي لم يتخذ قميصاً جديداً، قال الحافظ: وقيل: معناه ليس فيها القميص الذي غسل فيه، أو ليس فيها قميص مكفوف الأطراف، قلت: وهذا الجمع الأحير أولى عندي، ثم رأيت "الكبيري" جمع بذلك بين مختلف الحديث، فقال: على أنه يمكن أن يراد من قول عائشة: "ليس فيها قميص" القميص المعتاد والكمين والدخاريص، فإن قميص الكفن ليس له دخاريص ولا كمان، حتى لو كفن في قميصه قطع جيبه ولبته وكماه كذا في "جوامع الفقه"، وحاصله أن الثوب الواحد من هذه الثلاثة كان على هيئة القميص، وهذا محمل الروايات المثبتة، ولكنه لم يكن قميصاً يعني مخيطاً مع الكمين، وهذا محمل رواية عائشة، وذلك لأن الروايات في ذكر القميص كثيرة في الباب.

٣٤٥ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ قَالَ لِعَائِشَةً وَهُوَ مَرِيضٌ: فِي كَمْ كُفِّنَ رَسُولُ الله ﷺ؛ فَقَالَتْ: فِي ثَلاثَةِ أَثْوَابٍ بِيضٍ سُحُولِيَّةٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: خُذُوا هَذَا الثُّوْبِ لِثَوْبٍ عَلَيْهِ قَدْ أَصَابَهُ مِشْقٌ أَوْ زَعْفَرَانٌ فَاعْسِلُوهُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: الْحَيُّ ثُمَّ كَفَّنُونِي فِيهِ مَعَ ثَوْبَيْنِ آخَرَيْنِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: وَمَا هَذَا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: الْحَيُّ أَحْوَجُ إِلَى الْجَدِيدِ مِنْ الْمَيِّتِ، وَإِنَّمَا هَذَا للْمُهْلَة.

وهو مريض: مرض الموت، اختلف أهل العلم في السبب الذي مات فيه أبو بكر، فذكر الواقدي أنه اغتسل في يوم بارد وفحم، ومرض خمسة عشر يوماً لا يخرج إلى الصلاة، وكان يأمر عمر بن الخطاب في يصلي بالناس، كذا في "الرياض"، وعن ابن عمر كان سبب موته في وفاته في كمد فما زال جسمه يذوب حتى مات، والكمد: الحزن المكتوم، "في كم" معمول مقدم لقوله: "كفن" ببناء المجهول "رسول الله في "" سألها وإن تولى تكفينه على والعباس وابنه الفضل؛ لأنها كانت في البيت شاهدت ذلك، واختلف في وجه السؤال، فقيل: ذكره بالاستفهام توطئة لها للصبر على فقده، واستنطاقاً لها بما يعلم أنه يعظم عليها ذكره، وقيل: يحتمل أنه نسي ذلك لشدة المرض، وقيل: يحتمل أنه لم يحضره ذلك؛ لاشتغاله بأمر البيعة، هكذا قالوا، والأوجه عندي: أنه توطئه لما سيوصيه من أمر تكفينه، وإشارة إلى أن الأهم في ذلك اتباع فعله في فكلما يشكل عليها أمر من باب التكفين والتدفين تنظر إلى فعله في فتأمل، "فقالت: في ثلاثة أثواب بيض سحولية".

خذوا هذا المؤب: وأشار إلى ثوب كان عليه، زاد البحاري: "كان يمرض فيه"، "قد أصابه" أي الثوب، وفي بعض النسخ الهندية: "قد أصاب به مشق" - بكسر الميم وسكون الشين - المغرة عند أهل المدينة، بفتح الميم والغين، وبسكون الغين لغتان، كذا في "الزرقاني"، وضبطه في "المجمع" و"التنوير" وغيرهما بالأول فقط، وقال المجد: بالكسر والفتح: المغرة، ولفظ ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال: "كفن أبو بكر في ثوبين سحولين ورداء له ممشق، أمر به أن يغسل، أو زعفران"، ولفظ البخاري: "فنظر إلى ثوب عليه كان يمرض فيه، به ردع من زعفران"، "فاغسلوه" لتزول الحمرة أو أثر الزعفران، قال الباجي: يحتمل أن يكون ذلك لشيء علمه فيه، وإلا فإن الثوب اللبيس لا يقتضي لبسه وجوب غسله، قاله سحنون، ويحتمل أن يكون أمر بالغسل للحمرة التي كانت فيه؛ لما أخير "أن النبي في كفن في ثلاثة أثواب بيض إلج"، "ثم كفنوني فيه" أي في هذا الثوب "مع" إضافة "ثوبين آخرين" لتصير ثلاثة، كما كانت للنبي في ثلاثة ثياب، ثم هكذا في رواية البخاري، يعني أن الضمير إلى "ثوب واحد، والأمر بإضافة الاثنين. وما هذا إلح: تريد أن ذلك الثوب لم يصلح لكفنه، ولفظ البخاري: "قلت: ولا هذا خلق"، "فقال أبو بكر" في: "الحي أحوج" وأكثر احتياجاً "إلى الجديد من الميت" لما يلزمه في طول عمره = إن هذا خلق"، "فقال أبو بكر" في: "الحي أحوج" وأكثر احتياجاً "إلى الجديد من الميت" لما يلزمه في طول عمره =

٥٢٥ - مَالَكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْد بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ عَبْدِ اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ قَالَ: الْمَسيِّتُ يُقَمَّصُ وَيُؤزَّرُ، وَيُلَفُّ بِالثَّوْبِ الثَّالِثِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَوْبٌ وَاحِدٌ كُفِّنَ فيه.

الْمَشْيُ أَمَامَ الْجَنَازَةِ

٢٦٥ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَمْشُونَ ...

= من اللباس والزينة وستر العورة، وأما الميت فإن تغيره سريع، روى أبو داود عن على مرفوعاً: لا تعالوا ي الكفر؛ فإنه يسلم سلبا سريعا، ولا يشكل عليه الأمر بتحسين الكفن؛ لما سياتي، "وإنما هذا للمهلة" رواه يجيى بكسر الميم، وروي بضمها، وروي بفتحها، قاله عياض، قال الباحي: هكذا رواه يجيى للمهلة بكسر الميم، ويروى: للمهل، وقال ابن الأنباري: لا يقال: المهلة بالكسر، ورواه ابن عبيد: وإنما هو للمهل والتراب، والمهل: الصديد، قال الحافظ؛ قال عياض: روي بضم الميم وفتحها وكسرها، وبه حزم الخليل، وقال ابن حبيب: هو بالكسر: الصديد، وبالفتح: التمهل، وبالضم: عكر الزيت، والمراد ههنا الصديد، ويحتمل أن يكون المراد بقوله: "إنما هو" أي الجديد، وأن يكون المراد بالمهلة على هذا التمهل أي الجديد لمن يريد البقاء، والأول أظهر؛ لقول قاسم بن محمد بن أبي بكر: "كفن أبو بكر في ربطة بيضاء، وربطة ممصرة، وقال: إنما هو لما يخرج من أنفه وفيه"، وفي الحديث: استحباب التكفين في الثياب البيض، وتثليث الكفن، وطلب الموافقة فيما وقع للأكابر تبركاً بذلك، وجواز التكفين في الثياب المغسولة، وإيثار الحي بالجديد، وفضل الصديق الأكبر، وصحة فراسته، وثباته عند وفاته.

الميت يقمص إلخ: أي يلبس القميص أولاً، "ويؤزر" أي يجعل له الإزار بعد ذلك، وليس في بعض النسخ المصرية لفظ: "يؤزر"، بل فيها: "يقمص الميت ويلف"، فتأمل. "ويلف" بعد ذلك "بالثوب الثالث" ولفظ رواية ابن أبي شيبة بسنده عن عبد الله بن عمرو قال: "يكفن الميت في ثلاثة أثواب: قميص وإزار ولفافة"، "فإن لم يكن" له "إلا ثوب واحد، كفن فيه" قال محمد بعد الأثر المذكور: ويحذا نأخذ، الإزار يجعل لفافة مثل الثوب الآخر أحب إلينا من أن يؤزر، ولا يعجبنا أن ينقص الميت في كفنه من ثوبين إلا من ضرورة، وهو قول أبي حنيفة في قلت: وكفاية الثوب الواحد عند الضرورة مجمع عليه عند الأربعة.

المشي أهام الجنازة: أي بيان استحباب المشي أمام الجنازة، وبه قال الأئمة الثلاثة، وقال أبو حنيفة والأوزاعي: المشي خلفها أفضل، وحكاه الترمذي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي هي وغيرهم، وقال به الثوري وإسحاق، قال العيني: وإليه ذهب إبراهيم النخعي والثوري والأوزاعي وسويد بن غفلة ومسروق وأبو قلابة وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وإسحاق وأهل الظاهر هي، ويروى ذلك عن على وابن مسعود وأبي الدرداء وأبي أمامة =

أَمَامَ الْجَنَازَةِ وَالْخُلَفَاءُ هَلُمَّ جَرًّا وَعَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ.

٥٢٧ - مَالك عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ الْهُدَيْرِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ رَأَى عُمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقْدُمُ النَّاسَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ فِي جَنَازَةِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ.

= وعمرو بن العاص، وفي "التعليق الممجد": اختلفوا فيه بعد الاتفاق على جواز المشي أمام الجنازة وخلفها وشمالها

وجنوبها اختلافاً في الأولوية على أربعة مذاهب، الأول: التخيير من دون أفضلية مشي على مشي، وهو قول الثوري، وإليه ميل البخاري، ذكره الحافظ في "الفتح". الثاني: أن المشي أمامها أفضل للماشي وخلفها للراكب، وهو مذهب أحمد. الثالث: مذهب الشافعي ومالك: أن المشي أمامها أفضل. والرابع: مذهب أبي حنيفة والأوزاعي وأصحابهما: أن المشي خلفها أفضل، قلت: التفريق بين الماشي والراكب هو المذهب لمالك أيضاً، كما صرح به في "الشرح الكبير"، وهو العمدة عندهم، وحكى في "شرح الإقناع" عن المالكية ثلاثة أقوال: التقدم والتأخر والتفريق بين الراكب والماشي، والمرجح عند الشافعية: التقدم مطلقاً، سواء كان ماشياً أو راكباً، وما حكى بعضهم الإجماع على أن الراكب يمشى خلفها، ليس بصواب، قال ابن حجر في "تحفة المحتاج": المشي أمامها أفضل، سواء فيه الراكب والماشي، ونقل الاتفاق على أن الراكب يكون خلفها مردود، بل قال الإسنوي: غلط، قلت: وههنا مذهب خامس أيضاً ذكره الحافظ في "الفتح" عن النجعي: إن كان في الجنازة نساء مشي أمامها، وإلا خلفها. أمام الجنازة إلخ: بفتح الهمزة أي قدام الجنازة، مرسل عند جميع رواة "الموطأ"، ووصله عن مالك خارج "الموطأ" يحيى بن صالح، وعبد الله بن عون، وحاتم بن سليمان وغيرهم عن مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه، وكذا وصله جماعة ثقات من أصحاب الزهري كابن أخيه وابن عيينة ومعمر ويجيي بن سعيد وموسى بن عقبة وزياد بن سعد وعباس بن الحسن، على اختلاف على بعضهم، ذكره ابن عبد البر، "والخلفاء" أي بعد الشيخين دخل فيهم عثمان وعلى ومن بعدهما، "هلم جراً" معناه: استدامة الأمر، يقال: كان ذلك عام كذا وهلم جرا إلى اليوم، وأصله: من الجر، وهو السحب، وانتصب على المصدر أو الحال، كذا في "المجمع"، "وعبد الله بن عمر" أيضاً كان يمشي أمام الجنازة، ولما لم يكن داخلاً في الخلفاء أفرده بالذكر، قال الباجي: ولا يصح أن يحمل على الإباحة؛ لأن ذلك ليس بقول لأحد؛ لأن الناس بين قائلين، قائل يقول: إن ذلك سنة مشروعة، وبه قال الأئمة الثلاثة، وقائل يقول: إن ذلك ممنوع، وإن السنة المشي خلفها، والدليل على ما نقوله الحديث المتقدم. يقدم إلخ: بفتح أوله وسكون القاف وضم الدال أي يتقدم، ولابن وضاح: بضم أوله وفتح القاف وكسر الدال المشددة من التقديم، وهو مختار الباجي، "الناس" بالنصب على المفعولية "أمام الجنازة في حنازة زينب بنت ححش" الأسدية أم المؤمنين التي زوجها الله سبحانه لرسوله بقوله تعالى: ﴿فلمَّا قَضَى زَيَّدٌ مِنْهَا وطراً زَوَّجْناكَهَا﴾ (الأحزاب:٣٧) فدخل عليها النبي ﷺ بلا إذن كما في "مسلم" وغيره سنة ثلاث، وقيل: خمس، وهي بنت خمس وثلاثين سنة، نزلت بسببها آية الحجاب. ٨٢٥ - مَالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: هَا رَأَيْتُ أَبِي في جَنَازَةٍ قطُّ إلَّا أَمَامَهَا، قَالَ:
 ثُمَّ يَأْتِي الْبَقِيعَ فَيَجْلِسُ حَتَّى يَمُرُّوا عَلَيْهِ.

٥٢٩ - مَالِكَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: الْمَشْيُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ مِنْ خَطَأ السُّنَّةِ.

ما رأيت أبي إلخ: عروة بن الزبير "في حنازة قط" أي أبداً "إلا أمامها" أي قدامها، "قال" هشام: "ثم يأتي" أي عروة "البقيع" مقبرة المدينة المنورة – زادها الله شرفًا وبمجة – "فيجلس حتى يمروا" أي الذين كانوا مع الجنازة "عليه" أي على عروة بالجنازة، قال الباجي: يريد إنما كان يجلس ببعض الطريق، ولو كان يجلس بموضع القبر لقال: "فيحلس حتى يلحقوا به"، وقد روي عن النبي ﷺ المنع من الجلوس حتى توضع الجنازة، ثم نسخ بعد. خطأ السنة: الإضافة بمعنى "في" أي من الخطأ في السنة، يعني مخالفة للسنة؛ فإن السنة كما تقدم في الآثار: هو المشي أمام الجنازة، أو الخطأ مصدر بمعنى التجاوز عن الشيء، مضاف إلى مفعوله بمعني أخطأ السنة، وفي "البدائع": أما كيفية التشييع، فالمشي خلف الجنازة أقضل عندنا، وقال الشافعي: المشي أمامها أفضل؛ لرواية الزهري المتقدمة، وهذا حكاية عادة، وكانت عادتهم اختيار الأفضل، ولأنهم شفعاء الميت، والشفيع أبدأ يتقدم، ولأنه أحوط للصلاة؛ لما فيه من التحرز عن الفوات، ولنا: ما روى ابن مسعود موقوفاً عليه، ومرفوعاً إلى رسول الله ﷺ أنه قال: الجنازة متبوعة وليست بتابعة، ليس معها من تقدمها، وروي عنه: "أنه ﷺ كان يمشى خلف جنازة سعد بن معاذ"، وروى معمر عن طاوس عن أبيه قال: "ما مشي رسول الله ﷺ حتى مات إلا خلف الجنازة"، وعن ابن مسعود: "فضل المشي خلف الجنازة على المشي أمامها، كفضل المكتوبة على النافلة"، ولأن المشي خلفها أقرب إلى الاتعاظ؛ لأنه يعاين الجنازة، فيتعظ، فكان أفضل، والمروي عن النبي ﷺ لبيان الجواز، وتسهيل الأمر على الناس عند الازدحام، وهو تأويل فعسل أبي بكر وعمر هما؛ لما روي عن عبد الرحمن بن أبي ليلي أنه قال: "بينما أنا أمشى مع على خلف الجنازة، وأبو بكر وعمر يمشيان أمامها، فقلت لعلى: ما بال أبي بكر وعمر يمشيان أمام الجنازة؟ قال: إنهما يعلمان أن المشي خلفها أفضل من المشي أمامها، إلا أنهما يسهلان على الناس"، ومعناه: أن الناس يتحرزون عن المشي أمامها تعظيماً لهما، فلو اختار المشي خلف الجنازة لضاق الطريق على مشيعيها، وأما قوله: "إن الناس شفعاء الميت فينبغي أن يتقدموا"، فيشكل هذا بحالة الصلاة؛ فإن حالة الصلاة حالة الشفاعة، ومع ذلك لا يتقدمون الميت، بل الميت قدامهم، وقوله: "وهذا أحوط للصلاة"، قلنا: عندنا إنما يكون المشي خلفها أفضل إذا كان بقرب منها بحيث يشاهدها، وفي مثل هذا لا تفوت الصلاة، ولو مشى قدامها كان واسعاً؛ لأن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر فعلوا ذلك في الجملة، غير أنه يكره أن يتقدم الكل عليها؛ لأن فيه إبطال متبوعية الجنازة من كل وجه. قلت: وما قيل: "إن المشي أمام الجنازة أحوط للصلاة" خلاف الظاهر، بل الظاهر أن المشي خلفها أحوط للصلاة؛ لأن الذي أمامها لا يشعر بالصلاة إذا صلى الذي مع الجنازة، =

النَّهْيُ أَنْ تُتْبَعَ الْجَنَازَةُ بِنَارِ

٥٣٠ - مَالَكُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا قَالَتْ لأَهْلِهَا:
 أَجْمِرُوا ثِيَابِي إِذَا مِتُّ، ثُمَّ حَنِّطُونِي، وَلا تَذُرُّوا عَلَى كَفَنِي حِنَاطًا، وَلا تَتْبَعُونِي بِنَارٍ.

= وأما الذي خلفها، فلا بد أن يدرك الصلاة، وحديث ابن مسعود المذكور بلفظ: الجنازة متبوعة الحديث، أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد وإسحاق وأبو يعلى وابن أبي شيبة، قاله العيني، وقال أيضا: أثر طاوس رواه عبد الرزاق، وهو وإن كان مرسلاً فهو حجة عندنا، وقال الحافظ في "الفتح": روى سعيد بن منصور وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبزى عن علي قال: "المشي خلفها أفضل من المشي أمامها، كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ" إسناده حسن، وهو موقوف، له حكم المرفوع، لكن حكى الأثرم عن أحمد أنه تكلم في إسناده.

وقال ابن رشد في "البداية": وأحد أهل الكوفة بما رووا عن علي في تقديم أبي بكر وعمر في. وقوله: "إنهما ليعلمان ذلك، ولكنهما يسهلان على الناس"، وقوله: "فضل الماشي خلفها كفضل صلاة المكتوبة"، وروي عنه أنه قال: قدمها بين يديك، واجعلها نصب عينيك، فإنما هي موعظة وتذكرة وعبرة، وبما روي أيضا عن ابن مسعود في قال: سألنا رسول الله في عن السير مع الجنازة، فقال: الجنازة متبوعة وليست بتابعة وحديث المغيرة بن شعبة مرفوعاً: الراكب يمشي أمام الجنازة، والماشي خلفها وأمامها وعن يمينها ويسارها قريباً، وحديث أبي هريرة، قال: "امشوا خلف الجنازة"، وهذه أحاديث يصححولها ويضعفها غيرهم. قلت: لا شك أن الروايات وردت بكلا المعنيين، والترجيح بالمعني هم يقولون: هم شفعاء، والشفيع يكون قدام المشفوع له، ونحن تقول: هم مشيعون، والمشايع والمودع يكون وراء المودع، وقد وردت الروايات الكثيرة في التشبيع، على أن في المشي خلفها استعداد للمساعدة والمعاونة في حمل الجنازة عند الحاجة، على أن في صلاة الجنازة مع كونها شفاعة تقدم الميت، كما تقدم في كلام "البدائم"، وبسطه القاري.

النهي أن تتبع إلخ: وفي النسخ المصرية بزيادة لفظ: "عن" قبل "أن تتبع" وهي ببناء المجهول أو المعلوم محتملان، "الجنازة بنار" وكان من فعل النصارى وشعار الجاهلية، فمنع عن ذلك للتشبه بهم، قاله ابن عبد البر، ولما فيه من التفاؤل بالنار، قاله ابن حبيب. أجمروا إلخ: بفتح الهمزة وسكون الجيم وكسر الميم أي بحروا "ثيابي" أي كفني "إذا مت" قال الباحي: يحتمل أن يكون ذلك منها على وجه التعليم بالسنة على وجه الأمر ببلوغها، والتحذير من التقصير عنها، ويحتمل أن يكون على وجه الوصية لمن قد علم جواز ذلك، وتريد تجميرها بالعود وغير ذلك مما يتبحر به، "ثم حنطوني" قال في "المجمع": الحنوط والحناط: ما يخلط من الطيب لأكفان الموتى وأحسامهم خاصة، ومنه حديث: "أي الحناط أحب إليك؟ قال: الكافور، وحنط ابن عمر" - بمهملة وتشديد نون - أي طيبه بالحنوط، وهو مخلوط من كافور وصندل ونحوهما، وقال الباحي: الحنوط ما يجعل في جسد الميت وكفنه، ح

٥٣١ - مالك عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُتْبَعَ بَعْدَ مَوْتِهِ بِنَارٍ. قَالَ يَحْيَى: سَمِعْت مالكاً يَكْرَهُ ذَلكَ.

التَّكْبيرُ عَلَى الْجَنَائِزِ

٥٣٢ - مَالِك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:......

من الطيب والمسك والعنبر والكافور، وكل ما الغرض منه ريحه دون لونه؛ لأنه المقصود منه ما ذكرنا من الرائحة دون التحمل باللون، وقال أبو عمر: أحاز الأكثر المسك في الحنوط وكرهه قوم، والحجة في قوله ﷺ: أضيب الطيب المسك، "ولا تذروا" من ذررت الحب والملح إذا فرقته أي لا تنثروا "على كفني حناطاً" - بكسر الحاء - ككتاب، لغة في الحنوط، قال المجد: الحنوط كصبور، وككتاب كل طيب يخلط للميت، قال الباحي: يجعل الحنوط بين أكفانه كلها، ولا يجعل على ظاهر كفنه؛ لأن الحنوط لمعنى الريح لا اللون، "ولا تتبعوني بنار" وكذا أوصى بالنهى عن ذلك جماعة من الصحابة؛ لما ورد النهى في ذلك مرفوعاً.

أن يتبع: ببناء المجهول "بعد موته بنار"، وقد ورد عنه مرفوعا عند أبي داود: ولا تتبع الحنازة بصوت ولا مار، ولا يمشى بين يديها، قال ابن القطان: لا يصح وإن كان متصلاً؛ للجهل بحال ابن عمير راويه عن رجل عن أبيه عن أبي هريرة هذا، لكن حسنه بعض الحفاظ، ولعله لشواهده، قاله الزرقاني. يكره ذلك: أي اتباعها بنار في بحمرة أو غيرها، وعن أبي بردة قال: "أوصى أبو موسى حين حضره الموت فقال: لا تتبعوني بمحمر، فقالوا: أو سعمت فيه شيئاً؟ قال: نعم، من رسول الله و والله و إسناده أبو حريز شامي مجهول، قاله الشوكاني. التكبير على الجنائز: قال القاضي عياض: اختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات إلى تسع، قال ابن عبد البر: وانعقد الإجماع بعد ذلك على أربع، وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى بالأمصار على أربع على ما جاء في الأحاديث الصحاح، وما سوى ذلك عندهم شذوذ لا يلتفت إليه، وقال: لا نعلم أحداً من فقهاء الأمصار قال بخمس إلا ابن ورفعه إلى النبي في "النيل"، وقال الزرقاني: اختلف السلف في عدده، فغي "مسلم" عن زيد بن أسلم: "يكبر خمساً"، وعلى الصحابة خمساً، وعلى سائر الناس أربعاً"، وللبيهقي عن أبي وائل: "كانوا يكبرون على عهد رسول الله وعلى الصحابة خمساً، وعلى سائر الناس أربعاً"، وللبيهقي عن أبي وائل: "كانوا يكبرون على عهد رسول الله على سعاً وخمساً وستاً وأربعاً، فجمع عمر الناس على أربع كأطول الصلاة"، قال العيني بعد ذكر حديث الباب: به احتج جماهير العلماء، منهم: محمد بن الحنفية وعطاء بن أبي رباح ومحمد بن سيرين والنحعي وسويد بن غفلة والثوري وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، ويحكى ذلك عن عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله وزيد بن ثابت وجابر وابن أبى أو في والحسن بن على والبراء بن عازب وأبى هريرة وعقبة بن عامر، وذهب قوم إلى أفا خمس، وجابر وابن أبى أو في والحسن بن على والبراء بن عازب وأبى هريرة وعقبة بن عامر، وذهب قوم إلى أفا خمس، و

أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ لِلنَّاسِ في الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فيهِ،.....

= منهم: عبد الرحمن بن أبي ليلي وعيسي مولى حذيفة وأصحاب معاذ بن حبل، وأبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة، وهو مذهب الشيعة والظاهرية، وقال ابن قدامة: لا يختلف المذهب أنه لا يجوز الزيادة على سبع تكبيرات، ولا النقص من أربع، والأولى أربع لا يزاد عليها، واختلفت الرواية فيما بين ذلك، فظاهر كلام الخرقي: أن الإمام إذا كبر خمساً تابعه المأموم، ولا يتابع في زيادة عليها، رواه الأثرم عن أحمد، وروى حرب عن أحمد: إذا كبر خمساً لا يكبر معه، ولا يسلم إلا مع الإمام، وممن لا يرى متابعة الإمام في زيادة على أربع: الثوري ومالك وأبو حنيفة والشافعي، واحتج من ذهب إلى الزيادة على الأربع بما ورد في بعض الروايات، والجواب عنها: أنما منسوخة، قال الطحاوي بإسناده عن إبراهيم قال: قبض رسول الله ﷺ والناس مختلفون في التكبير على الجنازة، لا تشاء أن تسمع رجلاً يقول: سمعت رسول الله ﷺ يكبر سبعاً، وآخر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يكبر لحمساً، وآخر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يكبر أربعاً، فاختلفوا في ذلك، فكانوا على ذلك حتى قبض أبو بكر هُه، قلما ولي عمر ﴿ ورأى اختلاف الناس في ذلك شق عليه جداً، فأرسل إلى رجال من أصحاب رسول الله ﷺ فقال: إنكم معاشر أصحاب رسول الله ﷺ، متى تختلفون على الناس يختلفون من بعدكم، ومتى تجتمعون على أمر يجتمع الناس عليه، فانظروا أمراً تحتمعون عليه فكأنما أيقظهم، فقالوا: نعم ما رأيت يا أمير المؤمنين، فأشر علينا، فقال عمر الله: بل أشيروا أنتم على، فإنما أنا بشر مثلكم، فتراجعوا الأمر بينهم، فأجمعوا أمرهم على أن يجعلوا التكبير على الجنائز مثل التكبير في الأضحى والفطر أربع تكبيرات، فأجمع أمرهم على ذلك، فهذا عمر ا قد رد الأمر في ذلك إلى أربع تكبيرات بمشورة أصحاب رسول الله ﷺ بذلك عليه، وهم حضروا من فعل رسول الله ﷺ ما رواه حذيفة وزيد بن أرقم، فكأن ما فعلوا من ذلك عندهم هو أولى مما قد كانوا علموا، فذلك نسخ لما كانوا قد علموا؛ لألهم مأمونون على ما قد فعلوه كما كانوا مأمونين على ما رووا.

نعى إلى أحر بالموت، وفيه حواز النعي، ولذا بوب عليه البخاري: "الرجل ينعي إلى أهل الميت بنفسه"، قال الحافظ: فائدة هذه الترجمة الإشارة إلى أن النعي ليس ممنوعاً كله، وإنما نحي عما كان أهل الجاهلية يصنعونه، فكانوا يرسلون من يعلن بخبر موت الميت على أبواب الدور والأسواق، والحاصل: أن محضه ثم ياء ثقيلة كياء النسب، فإن زاد على ذلك فلا، "النجاشي" بفتح النون وتخفيف الجيم وبعد الألف شين معجمة ثم ياء ثقيلة كياء النسب، وقبل: بالتخفيف، ورجحه الصغاني، وحكى المطرزي تشديد الجيم عن بعضهم وخطأه، كذا في "الفتح"، وقال العيني: بفتح النون وكسرها، كلمة للحبش تسمي كها ملوكها، والمتأخرون يلقبونه الأبحري، قال ابن قتيبة: هو بالنبطية، وبسط الكلام على لفظه، ومعناه يلقب كها ملوك الحبشة واسمه صحمة بن أبحر ملك الحبشة، أسلم على عهده في ولم يهاجر إليه، وكان رداً للمسلمين، "للناس" أي أخبرهم بموته "في اليوم الذي مات" النجاشي "فيه" في رحب سنة تسع، وبه قال ابن جرير وجماعة، وفي "الخميس": ذكر الواقدي عن سلمة بن الأكوع: =

وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى، فَصَفَّ بِهِمْ، وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ.

٥٣٣ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ مِسْكِينَةً مَرضَتْ،

= أن النحاشي توفي في رجب سنة ٩هـ، منصرف رسول الله ﷺ عن تبوك، "وخرج بهم" أي بالناس بعد صلاة الصبح كما تقدم قريباً "إلى المصلى" وفي رواية ابن ماجه: "فخرج وأصحابه إلى البقيع"، قال الحافظ: والمراد بالبقيع: بقيع بطحان، أو يكون المراد بالمصلى موضعاً معداً للحنائز ببقيع الغرقد غير مصلى العيدين، والأول أظهر، "قصف بحم" لازم، والباء بمعنى "مع" أي صف معهم، أو متعد والباء زائدة للتوكيد أي صفهم، قاله الزرقاني.

وكبر أربع تكبيرات: فيه أن تكبير صلاة الجنائز أربع، وهو المقصود من الحديث، قاله الزرقاني، وفي الحديث ثلاثة مسائل: إحداها ما قاله العيني: إن في الحديث حجة للحنفية والمالكية في منع الصلاة على الميت في المسجد؛ لأنه ﷺ خرج بمم إلى المصلي، فصف بمم وصلي، ولو ساغ أن يصلي عليه في المسجد لما خرج بمم إلى المصلي. وثانيتها: أنه لم يذكر في هذه القصة السلام عن الصلاة، واستدل به بعضهم على أنه ﷺ لم يسلم في هذه الصلاة، والأئمة متفقة على السلام فيها، لكنهم اختلفوا في العدد كما سيأتي الكلام عليها في أثر ابن عمر اللهما. وثالثتها: ما قاله الزرقاني: إن في الحديث الصلاة على الميت الغائب عن البلد، وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر السلف، وقال الحنفية والمالكية: لا تشرع، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء، قال الحافظ: وعن بعض أهل العلم إنما يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه الميت أو ما قرب منه، لا ما إذا طالت المدة، حكاه ابن عبد البر، وقال ابن حبان: إنما يجوز ذلك لمن كان في جهة القبلة، فلو كان بلد الميت مستدبر القبلة مثلاً لم يجز، وقال ابن رشد في "البداية": أكثر العلماء على أنه لا يصلي إلا على الحاضر، وقال بعضهم: يصلي على الغائب؛ لحديث النجاشي، والجمهور على أنه خاص بالنجاشي وحده، وقال الشيخ ابن القيم: لم يكن من هديه 🎉 الصلاة على كل ميت غائب، فقد مات خلق كثير من المسلمين، وهم غيب، فلم يصل عليهم، وصح عنه ﷺ أنه صلى على النجاشي صلاته على الميت، فاختلف في ذلك على ثلاثة طرق، أحدها: أن هذا تشريع منه، وسنة للأمة الصلاة على كل غائب، وهذا قول الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه، وقال أبو حنيفة ومالك عيرًا: هذا خاص به، وليس ذلك لغيره، قال أصحابهما: ومن الجائز أن يكون رفع له سريره، فصلى عليه، وهو يرى صلاته على الحاضر المشاهد، وإن كان على مسافة من البعد، والصحابة وإن لم يروه، فهم تابعون للنبي ﷺ، قالوا: ويدل على هذا أنه لم ينقل أنه كان يصلي على كل الغاتبين غيره، وتركه سنة، كما أن فعله سنة، ولا سبيل لأحد بعده إلى أن يعاين سرير الميت من المسافة البعيدة، ويرفع له حتى يصلى عليه، فعلم أن ذلك مخصوص به.

فَأُخْبِرَ رَسُولُ الله ﷺ بِمَرَضِهَا، قالَ: وَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَعُودُ الْمَسَاكِينَ، وَيَسْأَلُ عَنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ يَعُودُ الْمَسَاكِينَ، وَيَسْأَلُ عَنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ فَخُرِجَ بِحَنَازَتِهَا لَيْلًا، فَكَرِهُوا أَنْ يُوقِظُوا رَسُولُ الله ﷺ أَخْبِرَ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِهَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله ﷺ عَرْهَا، وَكَبْرَ أَنْ نُخْرِجَكَ لَيْلاً فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله! كَرِهْنَا أَنْ نُخْرِجَكَ لَيْلاً وَنُوقِظَكَ، فَخَرَجَ رَسُولُ الله عَلَى قَبْرِهَا، وَكَبَّرَ أَنْ بَعْرِجَكَ لَيْلاً وَنُوقِظَكَ، فَخَرَجَ رَسُولُ الله عَلَى قَبْرِهَا، وَكَبَّرَ أَنْ بَعْ يَكْبِيرَاتٍ.

أن يوقظوا إلخ: إحلالاً لشأنه الأكبر، بل كان على لا يوقظ عن منامه؛ لاحتمال الوحي، "فلما أصبح رسول الله الخبر" ببناء المجهول "بالذي كان من شأنها" بعد سؤاله عنها، كما في رواية ابن أبي شبية، وكان الذي أجاب عن سؤاله أبو بكر الصديق هيء، قاله الحافظ، "فقال: على ألم آمركم أن تؤذنوني بها" قال ذلك تنبيهاً لما فات عنهم من امتثال أمره الشريف، "فقالوا" اعتذاراً لما فعلوا: "يا رسول الله! كرهنا أن نخرجك" من الإخراج بالخاء والجيم المعجمتين في جميع النسخ الموجودة عندناً "ليلاً" أي في ظلمة الليل، "ونوقظك" ولابن أبي شببة "فقالوا: أتيناك لنؤذنك بها، فوجدناك نائماً، فكرهنا أن نوقظك وتخوفنا عليك ظلمة الليل، وهوام الأرض"، ولا ينافي هذا قوله في حديث أبي هريرة عند البخاري: "فحقروا شأنها"، وكأنهم صغروا أمرها، زاد عامر بن ربيعة، قال: فقال رسول الله على: فلا تفعلوا، لا يموتن رسول الله على: فلا تفعلوا، لا يموتن فيكم ميت ما كنت بين أظهركم إلا آذنتموني به، فإن صلاق عليه له رحمة، أخرجه أحمد، قاله الزرقاني.

حتى صف إلخ: فصلى، "وكبر أربع تكبيرات" وفيه الترجمة، وأما الصلاة على القبر، فقال بمشروعيته الجمهور، منهم: الشافعي وأحمد وابن وهب ومالك في رواية شاذة، والمشهور عنه منعه، وبه قال أبو حنيفة والنخعي وجماعة، وعنهم إن دفن قبل الصلاة شرع، وإلا فلا، قاله الزرقاني، وقال ابن القاسم: قلت لمالك: فالحسديث = ٥٣٤ - مَالك أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ الرَّجُلِ يُدْرِكُ بَعْضَ التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ، وَيَفُوتُهُ بَعْضُهُ، فَقَالَ: يَقْضى مَا فَاتَهُ مِنْ ذَلِكَ.
الزهري وبه قال الجمهور

الذي جاء في الصلاة عليه؟ قال: قد جاء، وليس عليه العمل، وأجابوا عن الحديث بأن ذلك من خصائصه، ورده ابن حبان بأن ترك إنكاره على على من صلى معه على القبر دليل على جوازه لغيره، وأنه ليس من خصائصه، وتعقب بأن الذي يقع بالتبعية لا ينهض دليلاً للأصالة، والدليل على الخصوصية ما زاده مسلم وابن حبان في حديث أبي هريرة: فصلى على القبر، ثم قال: إن هذه القبور ثملوءة ظلمة على أهلها، وإن الله ينموها هم بصلاتي عليهم، وفي حديث زيد بن ثابت المذكور قريباً: فإن صلاتي عليه له رحمة، وهذا لا يتحقق في غيره، وقال مالك: ليس العمل على حديث السوداء، قال أبو عمر: يريد عمل المدينة، وما حكي عن بعض الصحابة والتابعين من الصلاة على القبر إنما هي آثار بصرية وكوفية، و لم بحد عن مدني من الصحابة فمن بعدهم أنه صلى على القبر، قال ابن رشد في "البداية": فأما أبو حنيفة فإنه جرى في ذلك على عادته فيما أحسب، أعني من رد الأخبار الآحاد التي تعم بها البلوي إذا لم تنتشر، ولا انتشر العمل بها، وذلك أن عدم الانتشار إذا كان خبراً شأنه الانتشار قرينة توهن الخبر، وتخرجه عن غلبة الظن بصدقه إلى الشك فيه، أو إلى غلبة الظن بكذبه أو نسخه، قال الانتشار قرينة توهن الجرى، وقالنا: إنها من كتابنا هذا في وجه الاستدلال بالعمل، وفي هذا النوع من الاستدلال الذي يسميه الحنفية عموم البلوى، وقلنا: إنها من حنس واحد.

ها فاته من ذلك: أي التكبير، فقال مالك وأكثر الفقهاء مثل قول الزهري، وقال ابن عمر والحسن وربيعة والأوزاعي: لا يقضي، قاله الزرقاني، قال العيني: وبه قال السختياني وأحمد في رواية، ولو جاء وكبر الإمام أربعاً ولم يسلم، لم يدخل معه وفاتته الصلاة، وعند أبي يوسف والشافعي يدخل معه، ويأتي بالتكبيرات نسقاً إن خاف رفع المجنازة، وفي "المحيط": عليه الفتوى، قال الباجي: إذا تم ما أدرك من صلاة الجنازة قضى ما فاته من التكبير خلافاً للحسن، والدليل على ما نقوله: إن هذه صلاة، فإذا فات المأموم بعض أركافاً قضاه بعد تمام ما أدرك مع الإمام كصلاة الفريضة، وقال ابن رشد: اختلفوا في الذي يفوته بعض التكبير على الجنازة في مواضع، منها: هل يدخل بتكبير أم لا؟ ومنها: هل يقضى ما فاته أم لا؟ وإن قضى فهل يدعو بين التكبير أم لا؟ فاتفق مالك، وأبو حنيفة والشافعي على أنه يقضي ما فاته من التكبير، إلا أن أبا حنيفة يرى أن يدعو بين التكبير المقضى، ومالك والشافعي يريان أن يقضيه نسقاً، وإنما اتفقوا على القضاء؛ لعموم قوله في: ما أدركتم فصلوا. وما فاتكم ومالك ومن أد كان غير مؤقت، قال: يقضى التكبير والدعاء، قال: يقضى التكبير وما فاته من الدعاء، ومن أخرج الدعاء من ذلك إذ كان غير مؤقت، قال: يقضى التكبير فقط؛ إذ كان هو المؤقت، فكان تخصيص الدعاء من ذلك الإكان أبا بخصيص العام بالقياس، فأبو حنيفة أخذ بالعموم وهؤلاء بالخصوص.

مَا يَقُولُ الْمُصلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ

٥٣٥ - مَالِك عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ كَيْفَ تُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ؟ فَقَالَ أَبُو هُــرَيْرَةَ: أَنَا لَعَمْرُ الله أُخْبِرُكَ أَتَّبِعُهَا مِنْ أَهْلِهَا، فَإِذَا وُضِعَتْ

ما يقول المصلي إلى: قالت الحنفية كما في "الدر المعتار": ركنها شيئان: التكبيرات الأربع والقيام، فلم تجز قاعداً اللا عذر، يرفع يديه في الأولى فقط، ويشنى بعدها، ويصلي على النبي هي بعد الثانية، ويدعو بعد الثالثة، ويسلم بعد الرابعة مستدلاً بما في "تلخيص الحافظ"، قال الشافعي: أخبرني مطرف، عن معمر، عن الزهري قال: أخبرني أبو أمامة أنه أخبره رجل من الصحابة: أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر، ثم يقرأ بفائحة الكتاب سراً في نفسه، ثم يصلي على النبي في ويخلص الدعاء للحنازة في التكبيرات لا يقرأ في شيء منهن، ثم يسلم سراً، وأخرجه الحاكم من وجه آخر، ولفظه من طريق الزهري، عن أبي أمامة بن سهل أنه أخبره رجال من أصحاب رسول الله في السلم تسليماً خفياً، والسنة أن يكبر الإمام، ثم يصلي على النبي في ويخلص الدعاء في التكبيرات الثلاث، ثم يسلم تسليماً خفياً، والسنة أن يفعل من ورائه مثل ما فعل إمامه، قال الزهري: سمعه ابن المسيب، فلم ينكره، قال: وذكرته لمحمد بن سويد، فقال: وأنا سمعت الضحاك بن قيس يحدث عن حبيب بن مسلمة في صلاة صلاها على وذكرته لمحمد بن سويد، فقال: وأنا سمعت الضحاك بن قيس يحدث عن حبيب بن مسلمة في صلاة صلاها على الميت مثل الذي حدثنا أبو أمامة، وضعفت رواية الشافعي بمطرف، لكن قواها البيهقي في "المعرفة" بما رواه في "المعرفة" من طريق عبيد الله بن أبي زياد الرصافي، عن الزهري بمعني رواية مطرف، وقال إسماعيل القاضي في "لمعرفة" من طريق عبيد الله بن أبي أمامة يحدث سعيد بن المسيب قال: إن السنة في الصلاة على النبي في أمامة يحدث سعيد بن المسيب قال: إن السنة في الصلاة على النبي على النبي المعرفة على طريق الدعاء. ولا يقرأ إلا مرة واحدة، ثم يسلم، قلت: وما ورد من قراءة الفائحة محمول عند الحنفية على طريق الدعاء.

لعمر الله إلى: بفتح العين المهملة وسكون الميم، هو العمر بضم العين، قال في "النهاية": ولا يقال في القسم إلا بالفتح، وقال الراغب: العمر بالضم والفتح واحد، ولكن خصص الحلف بالثاني، وقال أبو القاسم الزجاجي: العمر الحياة، فمن قال: لعمر الله، فكأنه قال: أحلف ببقاء الله، "أخبرك" أي بزيادة عن سؤالك تكميلاً للفائدة، "أتبعها" بشد التاء وصيغة المتكلم، أي أسير معها "من أهلها"؛ لما ورد في اتباع الجنائز من الفضائل الكثيرة، وأصل الاتباع المشي متابعة. فإذا وضعت: ببناء المجهول أي إذا وضعت الجنازة على الأرض، "كبرت" بضم التاء أي تكبيرة الافتتاح، "وحمدت الله" عزوجل بعدها، "وصليت على نبيه" بحد التكبيرة الثانية، ثم أدعو بالدعاء الآتي بعد التكبيرة الثالثة، وهذا عند الحنفية؛ إذ هذا التفصيل مستحب عندهم، وفي "الشرح الكبير" للمالكية: ندب ابتداء الدعاء الواجب بحمد الله تعالى، والصلاة على نبيه محمد الله عزوجل، وصليت على نبيه، الله عريرة على مسلك المالكية: كبرت الله أربع مرات، وبعد كل تكبيرة حمدت الله عزوجل، وصليت على نبيه، ا

كَبَّرْتُ، وَحَمِدْتُ الله، وَصَلَّيْتُ عَلَى نَبيِّهِ، ثُمَّ أَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ، وَابْنُ عَبْدِكَ، وَابْنُ أَمَتِكَ، كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ به، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَرِدْ فِي إحْسَانِهِ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِ، اللَّهُمَّ لا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ.

٥٣٦ - مَالِكَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمعْتُ سَعيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى صَبِيٍّ لَمْ يَعْمَلْ خَطِيئَةً قَطُّ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

= ودعوت بهذا الدعاء، "ثم أقول" ومحل الدعاء بعد التكبيرة الثالثة عند الحنفية، وبعد كل تكبير عند المالكية، "اللهم إنه عبدك، وابن عبدك، وابن أمتك" فيه مزيد الاستعطاف؛ فإن شأن الكرام السادات الصفح عن عبيدهم، ولا أكرم منه عزوجل "كان يشهد أن لا إله إلا أنت، وأن" سيدنا "محمداً عبدك ورسولك"، وقد وعدت بالجنة من يشهد بذلك، "وأنت أعلم به" منا ومنه، "اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه" أي ضاعف أجره، "وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته" أي أعف عنها، فإنك عفو كريم تحب العفو، فلا تؤاخذه بما، "اللهم لا تحرمنا" بفتح التاء والضم لغة "أجره" أي أحر الصلاة عليه أو شهود جنازته أو أجر المصيبة بموته، "ولا تفتنا بعده" أي لا تجعلنا مفتونين بعد الميت، بل اجعلنا معتبرين بموته عن موتنا، ومستعدين لرحلتنا، ولا يوقت شيء من الدعاء عند الأئمة إيجابًا، نعم يوقت عندهم استحبابًا، ويندب دعاء أبي هريرة هذا عند المالكية، كما صرح به في فروعهم من "الشرح الكبير" وغيره، وفي "الدر المختار" من فروع الحنفية: ويدعو بعد الثالثة بأمور الآخرة، والمأثور أولى، قال ابن عابدين: ومن المأثور: اللهم اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأنثانا إلخ، وروي هذا الدعاء عن أبي هريرة مرفوعا عند أحمد والترمذي وأبي داود وابن حبان والبيهقي وغيرهما، وقال الحاكم: له شاهد صحيح من حديث عائشة، كذا في "النيل".

لا تحومنا: بضم الناء وفتحها، والفتح أشهر. على صبى إلخ: على حنازة صبي، قال الباحي: الصلاة على الصبي قربة له، ورغبة في إلحاقه بصالح السلف، ولا خلاف في وجوب الصلاة عليه، " لم يعمل خطيئة قط" أي أبدأ لموته قبل البلوغ، وقال ﷺ: رفع القلم عن الثلاث عن الصبي حتى يُعتلم، وقال عمر ﴿ الصغير يَكتب له الحسنات، ولا يُكتب عليه السيئات"، قال ابن حجر: صفة كاشفة؛ إذ لا يتصور في غير بالغ عمل ذنب، وقال القاري: يمكن أن يحمل على المبالغة في نفي الخطيئة عنه ولو صورة، وقال الدسوقي: يؤخذ من هذا أن الأطفال يسألون، وقيل: لا يسألون، وقيل: بالوقف، =

٥٣٧ - مَالِكُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ لا يَقْرَأُ فِي الصَّلاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ.

- وهو الحق؛ لأنه لم يرد نص بشيء، وفي "الدر المختار" من فروع الحنفية: الأصح أن الأنبياء لا يسألون ولا أطفال المؤمنين، وتوقف الإمام في أطفال المشركين، قال ابن عابدين: أشار إلى أن سؤال القبر لا يكون لكل أحد، "فسمعته" أي أبا هريرة "يقول" في دعائه بعد الحمد والصلاة، "اللهم أعذه" أي أجره "من عذاب القبر" قال ابن عبد البر: عذاب القبر غير فتنته بدلائل من السنة الثابتة، ولو عذب الله عباده أجمعين لم يظلمهم، وقال بعضهم: ليس المراد بعذاب القبر ههنا عقوبته، بل مجرد الألم بالغم والهم والحسرة والوحشة والضغطة، وذلك يعم الأطفال وغيرهم.

كان لا يقوأ إلخ: شيئًا من القرآن "في الصلاة على الجنازة" واختلفوا في قراءة الفاتحة على صلاة الجنازة، قال ابن بطال: وممن كان لا يقرأ في الصلاة على الجنازة وينكر عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن عمر وأبو هريرة 🎭، ومن التابعين عطاء وطاؤس وسعيد بن المسيب وابن سيرين وسعيد بن جبير والشعبي والحكم، وقال ابن المنذر: وبه قال مجاهد وحماد والثوري، وقال مالك: قراءة الفاتحة ليست معمولاً بما في بلدنا في صلاة الجنازة، وعند محكول والشافعي وأحمد وإسحاق: يقرأ الفاتحة في الأولى، وقال ابن رشد في "البداية": وسبب اختلافهم معارضة العمل للأثر، وهل يتناول اسم الصلاة صلاة الجنائز أم لا؟ أما العمل فهو الذي حكاه مالك عن بلده؛ إذ قال: قراءة فاتحة الكتاب فيها ليس بمعمول به في بلدنا بحال، وأما الأثر فما رواه البخاري عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال: "صليت خلف ابن عباس على جنازة، فقرأ بفاقعة الكتاب، فقال: لتعلموا ألها السنة"، فمن ذهب إلى ترجيح هذا الأثر على العمل، وكان اسم الصلاة يتناول عنده صلاة الجنازة، وقد قال ﷺ: لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب رأى قراءة فاتحة الكتاب فيها، ويمكن أن يحتج لمذهب مالك بظواهر الآثار التي نقل فيها دعاءه علي على الجنائز، ولم ينقل فيها أنه قرأ، وعلى هذا تكون تلك الآثار كلها معارضة لحديث ابن عباس، ومخصصة لقوله ﷺ: لا صلاة إلا بفائحة الكتاب، قال الأبي: اختلف هل تفتقر لقراءة الفائحة، وبه قال الشافعي؛ لشبهها بالصلاة في الافتقار إلى الإحرام والسلام، وأسقطها مالك؛ لشبهها بالطواف في أنما لا ركوع فيها ولا سحود، فهي فرع بين أصلين، احتج الشافعي لمذهبه بأن ابن عباس قرأها، ثم قال: "أردت أن أعلمكم أنها سنة"، وأجيب بأنه يحتمل أنه أراد الصلاة لا القراءة، وفي "البدائع": لنا ما روي عن ابن مسعود: أنه سئل عن صلاة الجنازة هل يقرأ فيها؟ فقال: "لم يوقت لنا رسول الله ﷺ قولاً ولا قراءة"، وفي رواية: "دعاء ولا قراءة، كبر ما كبر الإمام، واختر من أطيب الكلام ما شئت"، وفي رواية: "واختر من الدعاء أطيبه"، وروي عن عبد الرحمن بن عوف وابن عمر: أنهما قالا: "ليس فيها قراءة شيء من القرآن"، ولأنما شرعت للدعاء، ومقدمة الدعاء الحمد، والثناء والصلاة على النبي ﷺ لا القراءة، وقوله على: لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب لا يتناول صلاة الجنازة؛ لأنما ليست بصلاة حقيقة، وإنما هي دعاء واستغفار للميت، ألا ترى أنه ليس فيها الأركان التي تتركب منها الصلاة من الركوع والسجود، إلا ألها تسمى صلاة؛ لما فيها من الدعاء، وحديث ابن عباس معارض بحديث ابن عمر وابن عوف، وتأويل ما روى جابر من القراءة أنه كان قرأ على سبيل الثناء، لا على سبيل القراءة، وذلك ليس بمكروه عندنا.

الصَّلاةُ عَلَى الْجَنَائِزِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ

٣٨٥ - مَالك عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ خُويْطِ وَ فَالِيَةِ، فَأَتِيَ بِحَنَازَتِهَا بَعْدَ حُويْطِ وَ أَمْيرُ الْمَدِينَةِ، فَأَتِيَ بِحَنَازَتِهَا بَعْدَ صَلاةِ الصُّبْحِ، فَوُضِعَتْ بِالْبَقِيعِ، قَالَ: وَكَانَ طَارِقٌ يُعَلِّسُ بِالصَّبْحِ، قَالَ ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ: ضَلاةِ الصَّبْحِ، قَالَ ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ: فَسَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ يَقُولُ لأَهْلِهَا: إِمَّا أَنْ تُصَلُّوا عَلَى جَنَازَتِكُمْ الآنَ، وَإِمَّا أَنْ تُصَلُّوا عَلَى جَنَازَتِكُمْ الآنَ، وَإِمَّا أَنْ تَصَلُّوا عَلَى جَنَازَتِكُمْ الآنَ، وَإِمَّا أَنْ تَصَلُّوا عَلَى جَنَازَتِكُمْ الآنَ، وَإِمَّا أَنْ تُصَلُّوا عَلَى جَنَازَتِكُمْ الآنَ، وَإِمَّا أَنْ تُصَلُّوا عَلَى جَنَازَتِكُمْ الآنَ، وَإِمَّا أَنْ تُصَلِّوا عَلَى جَنَازَتِكُمْ الآنَ، وَإِمَّا أَنْ تُصَلُّوا عَلَى جَنَازَتِكُمْ الآنَ، وَإِمَّا أَنْ تُصَلُّوا عَلَى جَنَازَتِكُمْ الآنَ، وَإِمَّا أَنْ تُصَلُّوا عَلَى جَنَازَتِكُمْ الآنَ، وَإِمَّا أَنْ اللهُ عُرَاكُوهَا حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ.

٥٣٩ - مَالِكَ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ قَالَ:

الصلاة على الجنائز إلخ: واختلف الأئمة في الصلاة على الجنازة في الأوقات المنهية، قال الخطابي: ذهب أكثر أهل العلم إلى كراهة الصلاة على الجنازة في الأوقات التي تكره الصلاة فيها، وروي عن ابن عمر وهو قول عطاء والنخعي والأوزاعي، وكذلك قال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وأما عند الحنفية فلا يجوز صلاة الجنازة في الأوقات الثلاثة إلا أن تحضر فيها، وأما غير هذه الثلاثة من الأوقات المكروهة، فيحوز فيها مطلقاً.

أن زينب إلى: ربيبة النبي الله النوفيت" سنة ثلاث وسبعين، وحضر ابن عمر جنازها، ثم توفي ابن عمر في هذه السنة في الحج بمكة "وطارق" بن عمرو المكي الأموي "أمير المدينة" المنورة - زادها الله شرفاً وشرافة - ذكر الواقدي بسنده: أن عبد الملك بن مروان جهز طارقاً في سنة آلاف إلى قتال من بالمدينة من جهة ابن الزبير، فقصد خير فقتل بها ست مائة، وقال خليفة: بعثه عبد الملك إلى المدينة، فغلب له عليها، وولاه إياها سنة ٧٧هـ، ثم عزله في سنة ٧٣هـ، وولي الحجاج بن يوسف، "فأتي" ببناء المجهول "بجنازها" أي زينب "بعد صلاة الصبح، فوضعت بالبقيع" أي بقيع الغرقد، "قال" ابن أبي حرملة: "وكان طارق" الأمير المذكور "يغلس بالصبح" أي يصليها في الغلس، "قال" محمد "بن أبي حرملة: فسمعت عبد الله بن عمر" في "يقول لأهلها: إما أن تصلوا على جنازتكم الآن" أي قبل طلوع الشمس، "وإما أن تتركوها حتى ترتفع الشمس" لكراهة الصلاة عند طلوع الشمس، وقد أخرج ابن أبي شيبة: "أن جنازة وضعت فقال ابن عمر: أين ولي هذه الجنازة ليصل عليها قبل أن يطلع قرن الشمس"، وأخرج عن ميمون قال: "كان ابن عمر يكره الصلاة على الجنازة إذا طلعت الشمس وحين تغيب".

يُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَة بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ إِذَا صُلِّيتَا لِوَقْتِهِمَا.

الصَّلاةُ عَلَى الْجَنَائِزِ فِي الْمَسْجد

يصلى إلى بيناء المحهول على ما في جميع النسخ التي بأيدينا من الهندية والمصرية والمتون والشروح، "على الجنازة بعد" صلاة "العصر، وبعد" صلاة "الصبح إذا صليتا لوقتهما" قال الباجي: قوله: "إذا صليتا" يحتمل أن يريد صلاة الحسر الجنازة بعد الصبح وبعد العصر، وذلك أولى من أن يريد به إذا صليت الصلاتان: صلاة الصبح وصلاة العصر لوقتهما؛ لأنه قد تصلى الصلاتان في آخر وقتهما، ولا يصلى بعدهما على الجنازة، إلا أن يريد به إذا صليتا في أول وقتهما، وهو تكلف من التأويل، والأول أظهر، قلت: لكن المتبادر من الألفاظ الثاني، قال محمد بعد أثر الباب: وكذا نأحذ، لا بأس بالصلاة على الجنازة في تينك الساعتين ما لم تطلع الشمس، أو تتغير الشمس بصفرة للمغيب، وهو قول أبي حنيفة، وقال الحافظ: ومقتضاه ألهما إذا أحرتا إلى وقت الكراهة عنده لا يصلى عليها حينذ.

الصلاة على الجنائز إلج: قال الزرقاني تبعاً للحافظ في "الفتح": الجمهور على حواز الصلاة على الجنائز في المسجد، وهي رواية المدنيين وغيرهم عن مالك، وكرهه في المشهور، وبه قال ابن أبي ذئب وأبو حنيفة، وكل من قال بنجاسة الميت، وقال ابن رشد: وسبب الخلاف في ذلك حديث عائشة الآتي عند مالك في "الموطأ"، وحديث أبي هريرة: أن رسول الله في قال: من صلى على جنازة في المسجد، فلا شيء له، وحديث عائشة بأبت، وحديث أبي هريرة غير ثابت، أو غير متفق على ثبوته، لكن إنكار الصحابة على عائشة يدل على اشتهار العمل بخلاف ذلك عندهم، ويشهد لذلك بروزه في للمصلى لصلاته على النجاشي، قلت: حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود والطحاوي وابن ماجه وابن أبي شيبة، قال محمد في موطئه: ولا يصلى على جنازة في المسجد، وكذلك بلغنا عن أبي هريرة، وموضع الجنازة بالمدينة خارج المسجد، وهو الموضع الذي كان النبي في يصلى على الجنازة فيه، يعني اتخاذه في مصلى مخصوصاً للجنائز بجنب المسجد، يؤيد كراهته بالمسجد، وإلا لم يحتج إلى خلاج المسجد إلا لعذر، وكلا الأمرين حائز، والأفضل الصلاة عليها خارج المسجد.

أن يمر: ببناء المحهول "عليها بسعد بن أبي وقاص" الزهري آخر العشرة موتاً "في المسجد"؛ لأن حجرتها الشريفة داخل المسجد "حين مات" أي سعد في قصره بالعقيق سنة ٥٥هـ على المشهور، وحمل إلى المدينة على أعناق الرجال ليدفن بالبقـيع، وذلك في إمارة معاوية، قاله القاري قال الباجي: وإنما أمــرت بذلك؛ لامتناعها هي -

فَأَنْكُرَ ذَلِكَ النَّاسُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: مَا أَسْرَعَ النَّاسَ؟ مَا صَلَّى رَسُولُ الله ﷺ عَلَى سُهَيْل بْنِ بَيْضَاءَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ.

- وسائر أزواج النبي على من الخروج مع الناس إلى حنازته؛ لكراهية خروجهن إلى الجنائز، "لتدعو له" قال الباجي: يحتمل أن تريد بذلك أن تصلي عليه بحيث يمكنها في الصلاة عليه من حجرتها، ويحتمل أن تريد به الدعاء خاصة، فإذا قلنا بالقول الأول فإنه يقتضي صلاة النساء على الجنائز، وهذا الذي يقتضيه مذهب مالك، وقال الشافعي: لا يصلي النساء على الجنائز، والدليل على صحة ذلك: أن هذه صلاة يصح أن يفعلها الرجال، فصح أن يفعلها الرجال قال ابن القاسم وأشهب: يجوز أن يفعلها النساء دون الرجال؟ قال ابن القاسم وأشهب: يجوز ذلك، وإن اختلفا في صفتهما، قلت: وعند الحنفية يسقط فرضها بصلاة شخص واحد، رجلاً كان أو امرأة، صرح به في "الشامي" وغيره، قلت: لكن لفظ الدعاء نص في معناه، وإرادة الصلاة منه بعيد، فما ورد من لفظ الصلاة في هذه القصة المراد بحا الدعاء، وإنما أمرت بالإمرار لتدعو له بحضرته؛ لأن مشاهدته تدعو إلى الإشفاق والاجتهاد له، ولذا يسعى إلى الجنائز، ولا يكتفى بالدعاء في المنزل.

فأنكر ذلك إلخ: أي إدحاله في المسجد "الناس عليها" أي على عائشة، "فقالت عائشة: ما أسرع الناس" هكذا في أكثر النسخ التي بأيدينا من المصرية والهندية، وفي بعض النسخ المصرية: "ما أسرع ما نسى الناس"، والأوجه الأول، قال الباجي: يحتمل أن تريد به ما أسرعهم إلى الإنكار والعيب، ويحتمل أن تريد ما أسرع نسيالهم لحكم ما أنكروه عليها، قال ابن وهب: ما أسرع الناس تريد إلى الطعن والعيب، قال: وسمعت مالكاً يقول: يعين ما أسرع ما نسوه من سنة نبيهم ﷺ قال ابن عبد البر: أي إلى إنكار ما لا يعلمون، وروي: "ما أسرع ما نسى الناس" قاله الزرقاني، "ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل" بضم السين مصغراً "بن بيضاء إلا في المسجد" وفي رواية لمسلم: "إلا في حوف المسجد"، وعنده من طريق آخر: "على ابني بيضاء سهيل وأخيه"، وعند ابن مندة: "سهل" بالتكبير، وبه حزم في "الاستيعاب"، وزعم الواقدي أن سهلا المكبر مات بعده ﷺ، وقال أبو نعيم: اسم أحي سهيل صفوان، ووهم من سماه سهلاً، و لم يزد مالك في روايته على ذكر سهيل، كذا في "الإصابة"، قال الباحي: تريد أي عائشة بذلك الحجة لما أنكروه، ويحتمل من وجهين، أحدهما: أن يصلي عليها، وهي أي الجنازة في المسجد. والثاني: أن يصلي وهو في المسجد، والجنازة خارج المسجد، وعلى هذا حمله من أنكر إدخالها في المسجد، فإن صلى عليها وهي في المسجد، فقد قال الداودي: تمضى الصلاة ويسقط الفرض، وقال الحافظ: وحملوا الصلاة على سهيل بأنه كان خارج المسجد، والمصلون داخله، وذلك جائز اتفاقًا، وفيه نظر؛ لأن عائشة استدلت بذلك؛ لما أنكروا عليها أمرها بالمرور بجنازة سعد على حجرتما لتصلي عليه، قلت: ما أول به الباجي صلاته ﷺ على سهيل بأن الجنازة كانت خارج المسجد، وحكى الحافظ الإجماع على جوازه لا يوافق مختار الحنفية، قال في "الدر المختار": وكرهت تحريماً، وقيل: تنزيهاً في مسجد جماعة، هو أي الميت فيه وحده أو مع القوم، -

٥٤١ - مَالِكُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: صُلِّيَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ في الْمَسْجِدِ.

جَامِعُ الصَّلاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ

٥٤٢ – مَالِكَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَعَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ وَأَبَا هُرَيْرَةَ

- واختلف في الخارجة عن المسجد وحده أو مع بعض القوم، والمختار الكراهة مطلقاً، قال ابن عابدين: سواء كان الميت فيه أو خارجه، وهو ظاهر الرواية، وفي رواية: لا يكره إذا كان الميت خارج المسجد، فتحمل الصلاة على سهيل، وأخيه عندنا الحنفية ما تقدم في كلام الحافظ: ألها كانت لأمر عارض أو لبيان الجواز، قال ابن عابدين: إنما تكره في المسجد بلا عذر، فإن كان فلا، ومن الأعذار: المطركما في "الحانية"، والاعتكاف كما في "المبسوط" وغيره، يعني اعتكاف الولي ونحوه ممن له حق التقدم، ولغيره الصلاة معه تبعاً له، وإلا يلزم أن لا يصليها غيره، وهو بعيد. وقال أيضاً: حقق الطحاوي أن الجواز كان، ثم نسخ، وتبعه في "البحر"، وانتصر له الشيخ عبد الغني في رسالته "نزهة الواجد في حكم الصلاة على الجنائز في المساجد"، وأثبت نسخه العيني في "شرح المبخاري"، وقال الحلبي: حديث عائشة واقعة حال لا عموم لها؛ لجواز كون ذلك لضرورة، وفي "الزيلعي على الكنز": حديث عائشة حجة لنا؛ لأن الناس الذين هم أصحاب رسول الله اللها مديث ابن البيضاء أنه عليه كان الكراهة معروفة بينهم لما عابوا، وقال شمس الأثمة: تأويل حديث ابن البيضاء: أنه عليه كان معتكفاً، وحكى الطحطاوي عن "شرح الموطا" للقاري: ينبغي أن لا يكون خلاف في المسجد الحرام، فإنه معتكفاً، وحكى الطحطاوي عن "شرح الموطأ" للقاري: ينبغي أن لا يكون خلاف في المسجد الحرام، فإنه معتكفاً، وحكى الطحطاوي عن "شرح الموطأ" للقاري: ينبغي أن لا يكون خلاف في المسجد الحرام، فإنه المساحد عليه في قوله تعالى: ﴿ إنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاحِدُ الله والان المناذة، قال: وهذا أحد وجوه إطلاق في الصلاة علي ابني البيضاء.

صلى إلى: ببناء المجهول "على" جنازة "عمر بن الخطاب" صلى عليه مولاه صهيب "في المسجد" وروى ابن أبي شيبة وغيره: "أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد، وأن صهيباً صلى على عمر في المسجد، ووضعت الجنازة بحاه المنبر"، قال ابن عبد البر: وذلك بمحضر من الصحابة من غير نكير، يعني فيكون إجماعاً سكوتياً، وقال الباحي: معنى حديث الباب ما تقدم من أن يكون صلى عليه، وهو خارج المسجد، والمصلون عليه في المسجد، ويحتمل أن يكون صلى عليه في الموضع الذي دفن فيه، وقد كان من المسجد، وله الآن حكم المقابر، وكذلك المسجد إذا كان فيه مقبرة، فلا بأس أن يصلى في موضع المقابر منه على ميت، وفي "البرهان": صلاة الصحابة على أبي بكر وعمر أن في المسجد كانت لعارض دفنهما عند رسول الله الله الله على أبي بكر وعمر أن في المسجد كانت لعارض دفنهما عند رسول الله الله المسجد كانت لعارض دفنهما عند رسول الله المسجد كانت لعارض دفنهما عند رسول الله المسجد كانت لعارض دفنهما عند رسول الله المسجد المسجد المسجد كانت لعارض دفنهما عند رسول الله المسجد المسجد المسجد كانت لعارض دفنهما عند رسول الله المسجد المسجد المسجد كانت لعارض دفنهما عند رسول الله المسجد المسجد المسجد المسجد المسجد كانت لعارض دفنهما عند رسول الله المسجد المسجد المسجد المسجد المسجد المسجد المسجد المسجد كانت لعارض دفنهما عند رسول الله المسجد ا

كَانُوا يُ<mark>صَلُّونَ عَلَى الْجَنَائِزِ</mark> بِالْمَدِينَةِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، فَيَجْعَلُونَ الرِّجَالَ مِمَّا يَلِي الإمَامَ، وَالنِّسَاءَ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ.

٥٤٣ - مالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا صَلَّى عَلَى الْجَنَائِزِ يُسَلِّمُ حَتَّى يُسْمِعَ مَنْ يَلِيهِ.

يصلون على الجنائز: العديدة مرة واحدة "بالمدينة" المنورة - زادها الله شرفاً وشرافةً وبهجةً ونوراً - قال الباجي: يحتمل أن يكون عثمان وأبو هريرة يصليان عليها للإمارة، وأن يكون عبد الله بن عمر كان يصلي عليها؛ لصلاحه وخيره، ويحتمل أن يكون ذلك؛ لأن كل واحدة منهم كانت له جنازة في الجملة، والجنازة يصلى عليها بثلاثة معان: الولاية، وهي الإمارة، والثاني الولاء والتعصيب الثالث التعصيب والدين، فمن حضره رجل مشهور بالصلاح، ولم يحضره الوالي، ولا ولي؛ فإن أحق الناس بالصلاة عليه الرجل الصالح؛ لما يرجى من بركة دعائه وفضله وصلاته للميت، فإن اجتمع هؤلاء ثلاثتهم في جنازة، فأحقهم بالصلاة عليه الوالي، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، "الرحال والنساء" بدل من "الجنائز"، يعني ألهم كانوا يجمعون الجنائز، فيصلون عليها صلاة واحدة تجزئ عن إفراد كل واحد منهم بصلاة، ولا خلاف في جواز ذلك، قاله الباجي، "فيحعلون الرحال مما يلي القبلة" وعلى هذا أكثر العلماء، وقال به جماعة من الصحابة والتابعين، وقال ابن عباس وأبو هريرة وأبو قتادة: هي السنة، وقول الصحابي ذلك له حكم الرفع.

يسلم إلى: سلام التحليل من الصلاة حهراً "حتى يسمع من يليه" وكذا كان أبو هريرة وابن سيرين، وبه قال أبو حنيفة والأوزاعي ومالك في رواية ابن القاسم، وكان علي وابن عباس وأبو أمامة بن سهل وابن جبير والنخعي يسرونه، وقال به الشافعي ومالك في رواية، ويعلم المأمومون تحلله بانصرافه، قاله الزرقاني، قال الأبي: السلام متفق عليه، وإنما اختلفوا في عدده، فقال مالك والجمهور والشافعي في أحد قوليه: يسلم واحدة، وقال أبو حنيفة والثوري وجماعة من السلف: يسلم تسليمتين، واختلف قول مالك هل يجهر به الإمام؟ وبه قال ابن حبيب، وبالسر قال الشافعي، قال العيني: وأما التسليم، فمذهب أبي حنيفة أنه يسلم تسليمتين، واستدل له بحديث عبد الله بن أبي أوف: "أنه يسلم عن يمينه وشماله، فلما انصرف قال: لا أزيدكم على ما رأيت رسول الله من يصنع، أو هكذا يصنع" رواه البيهقي، وقال الحاكم: حديث صحيح، وفي "المصنف" بسند حيد عن حابر بن زيد والشعبي وإبراهيم النحعي: ألهم كانوا يسلمون تسليمتين، وفي "المعرفة"؛ روينا عن ابن مسعود أنه قال: "ثلاث كان رسول الله في يفعلهن تركهن الناس، إحداهن: التسليمة واحدة، روي ذلك عن كانوا يسلمون التسليمة واحدة، روي ذلك عن الصحابة والتابعين، قال: وهو قول أحمد وإسحاق، ثم هل يسر بها أو يجهر؟ فعن جماعة من الصحابة والتابعين، قال: يسمع بما من يليه، وعن أبي يوسف: لا يجهر كل الجهر، ولا يسر كل الإسرار.

٥٤٤ - مَالِكَ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لا يُصَلِّي الرَّجُلُ عَلَى الْحَنَازَةِ **إلا وَهُوَ طَاهِر**.

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْت مالكا يَقُولُ: لَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُ أَنْ يُصَلَّى عَلَى وَلَدِ الزِّنَا وَأُمِّهِ.

مَا جَاءَ فِي دَفْنِ الْمَيِّتِ

٥٤٥ – مَالك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ تُوْفِي يَوْمَ الاثْنَيْنِ وَدُفِنَ يَوْمَ الثُّلاثَاءِ،....

إلا وهو طاهر: من الحدث الأكبر والأصغر، ونقل ابن عبد البر الاتفاق على اشتراط الطهارة فيها إلا عن الشعبي؛ لأنه دعاء واستغفار، فيجوز بلا طهارة، ووافقه إبراهيم بن علية، وهو ممن يرغب عن كثير من قوله. علمي ولد الزنا وأمه: قال الباجي: وهذا كما قال: إن ولد الزنا من جملة المسلمين، والموالاة لا تنقطع بيننا وبين أهل الكبائر، وكيف! ولا ذنب لولد الزنا في أمره، وهذا قول جمهور الفقهاء إلا قتادة، فقال: لا يصلي عليه، أما أمه فإنه يصلي عليها أيضاً، غير أنه يستحب أن يجتنب الصلاة عليها أهل الفضل والعلم، قال ابن عبد البر: ولا أعلم فيه خلافاً. توفي يوم الاثنين: كما في الصحيح عن عائشة وأنس الله الاحلاف فيه بين العلماء، قاله الزرقاني، وكذا حكى عليه الإجماع غير واحد من أهل العلم، قال الطبري في تاريخه: أما اليوم الذي مات فيه رسول الله ﷺ فلا خلاف بين أهل العلم بالإخبار فيه أنه كان يوم الاثنين من شهر ربيع الأول، غير أنه اختلف في أي الأثانين كان موته ﷺ، وقال الحافظ في "الفتح": وكانت وفاته يوم الاثنين بلا خلاف من ربيع الأول، وكاد يكون إجماعاً، لكن في حديث ابن مسعود عند البزار: "في حادي عشر رمضان"، قلت: لكن الصواب الأول، نعم اختلفوا في تاريخ الشهر على أقوال، والمشهور عند أهل الفن ثابي عشر، "ودفن يوم الثلاثاء" اختلف في وقت دفنه ﷺ. ففي "الموطأ" ما تقدم وروي عن عائشة أنما قالت: "ما علمنا بدفن رسول الله ﷺ حتى سمعنا صوت المساحي ليلة الثلاثاء في السحر، وروي عن محمد بن إسحاق أنه قال: قبض رسول الله ﷺ يوم الاثنين، فمكث ذلك اليوم وليلة الثلاثاء ويوم الثلاثاء، ودفن في الليل أي ليلة الأربعاء، وقيل: دفن يوم الثلاثاء حين زاغت الشمس، وفي "كفاية الشعبي" صلوا عليه يوم الأربعاء، ثم دفن، وفي "تفسير الزاهدي": توفي يوم الاثنين ودفن يوم الخميس، كذا في "تاريخ الخميس"، قال المناوي: ليلة الأربعاء عليه الأكثر، ووراءه أقوال، وكذا حكى القاري عن "حامع الأصول" أنه هو الأكثر، وقال ابن كثير: القول بدفنه يوم الثلاثاء غريب، والمشهور عن الجمهور: أنه دفن ليلة الأربعاء، "وصلى عليه" ﷺ "الناس أفذاذاً" جمع فذ "لا يؤمهم أحد" أحرجه البيهقي عن ابن عباس وابن سعد عن سهل بن سعد، =

وَصَلَّى عَلَيه النَّاسُ أَفْذَاذًا لا يَؤُمُّهُمْ أَحَدٌ، فَقَالَ نَاسٌ: يُدْفَنُ عِنْدَ الْمِنْبَرِ، وَقَالَ آخَرُونَ: يُدُفَنُ بِالْبَقِيعِ، فَحَاءَ أَبُو بَكْرِ الصِّدِّيقُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "مَا دُفِنَ نَبِيٍّ يَطُّ إِلَّا فِي مَكَانِهِ اللَّهِ عَلَيْهِ تَوُفِي فِيهِ"، فَحُفِرَ لَهُ فِيهِ، فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ غُسْلِهِ أَرَادُوا نَرْعَ قَمِيصِهِ، فَطُّ إِلَّا فِي مَكَانِهِ اللَّذِي تُوفِي فِيهِ"، فَحُفِرَ لَهُ فِيهِ، فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ غُسْلِهِ أَرَادُوا نَرْعَ قَمِيصِهِ، فَسَمِعُوا صَوْتًا يَقُولُ: لا تَنْزِعُوا الْقَمِيصَ، فَلَمْ يُنْزَعْ الْقَمِيصُ، وَغُسِّلَ، وَهُوَ عَلَيْهِ ﷺ.

وعن ابن المسيب وغيره، وللترمذي: "أن الناس قالوا لأبي بكر: أنصلي على رسول الله؟ قال: نعم، قالوا:
 وكيف نصلي؟ قال: يدخل قوم فيكبرون ويصلون ويدعون، ثم يدخل قوم فيصلون فيكبرون ويدعون فرادى"،
 ولابن سعد عن على: "هو إمامكم حياً وميتا فلا يقوم عليه أحد"، قاله الزرقاني.

فقال ناس إلخ: أي بعض الصحابة "يدفن عند المنبر"؛ لأن عنده روضة من رياض الجنة، فناسب دفنه عنده، وفي "الخميس": اختلفوا في موضع دفنه أيمكة أو المدينة أو القدس، "وقال آخرون: يدفن بالبقيع" المدفن المعروف بالمدينة المنورة، قيل: هذا أول اختلاف وقع بين الصحابة، "فجاء أبو بكر الصديق، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما دفن" ببناء المجهول "بني قط" بشد الطاء "إلا في مكانه الذي توفي فيه" أخرجه ابن سعد عن عكرمة عن ابن عباس، وكذا عن عروة عن عائشة، وأخرج الترمذي عن أبي بكر مرفوعاً: ما قبض الله تعالى نبياً إلا في موضع الذي يحب أن يدفن فيه، وأخرجه ابن ماجه بلفظ: ما مات نبي إلا دفن حيث قبض، ولذا سأل موسى ربه عند موته أن يدنيه من الأرض المقدسة؛ لأنه لا يمكن نقله إليها بعد موته، بخلاف غير الأنبياء، فينقلون من بيوتهم إلى المدائن، فهذا من خصائص الأنبياء، كما ذكره غير واحد، قال ابن العربي: وهذا الحديث يرد قول الإسرائيلية: إن يوسف نقله موسى من مصر إلى آبائه بفلسطين، إلا أن يكون ذلك مستثنى إن صح، قاله الزرقابي، وقال القاري: أما يوسف علي فقبره في المحل الذي قبض فيه، وإنما نقل إلى آباته بعد بفلسطين، فلا ينافيه الحديث، "فحفر له فيه" أي في موضع الوفاة، وهو الحجرة الشريفة - زادها الله نوراً وبحجة - "فلما كان عند غسله" ﷺ "أرادوا نزع قميصه" كداهم في ذلك، قال الباحي: فيه دليل على أن هذه كانت سنة الغسل عندهم؛ لأن النبي ﷺ أقام بين أظهرهم عشرة أعوام، ولا بد لاتصال الموت عندهم في الرجال والنساء من أن يعرفوا حكم الغسل، "فسمعوا صوتاً يقول: لا تنزعوا القميص، فلم ينزع" ببناء المجهول "القميص" نائب الفاعل، قالت عائشة: "لما أرادوا غسل رسول الله ﷺ اختلفوا فيه، فقالوا: والله ما ندري أنجرد رسول الله ﷺ من ثيابه، كما نجرد موتانا، أو نغسله وعليه ثيابه، فلما اختلفوا ألقي الله عليهم النوم حتى ما منهم رجل إلا وذقنه في صدره، وكلمهم مكلم من ناحية البيت لا يدرون من هو؟ أن اغسلوا النبي ﷺ، وعليه ثيابه، فقاموا إلى رسول الله ﷺ فغسلوه، وعليه قميصه"، وفي "المشكاة": "يصبون الماء فوق القميص، ويدلكونه بالقميص"، كذا في "الخميس"، "وغسل" ﷺ، "وهو" أي القميص "عليه ﷺ".

٩٤٦ - مَالَكُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ بِالْمَدِينَةِ رَجُلانِ أَحَدُهُمَا يَلْحَدُ، وَالآخَرُ لا يَلْحَدُ، فَقَالُوا: أَيُّهُمَا جَاءَ أُوَّلاً عَمِلَ عَمَلَهُ، فَجَاءَ الَّذِي يَلْحَدُ، فَلَحَدُ، وَالآخَرُ لا يَلْحَدُ، فَقَالُوا: أَيُّهُمَا جَاءَ أُوَّلاً عَمِلَ عَمَلَهُ، فَجَاءَ الَّذِي يَلْحَدُ، فَلَحَدُ لِرَسُولِ الله عَلَيْ.

٥٤٧ - مَالك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ: مَا صَدَّقْتُ بِمَوْتِ رَسُول اللهِ ﷺ حَتَّى سَمِعْتُ وَقْعَ الْكَرَازِينِ.

رجلان: أي حفاران للقبور، "أحدهما" وهو أبو طلحة زيد بن سهل الأنصاري "يلحد" بفتح أوله وثالثه، كمنع يمنع من لحد، وبضم أوله وكسر ثالثه من ألحد أي يحفر في جانب القبر، قال البخاري: سمي اللحد؛ لأنه في ناحية، "والآخر" وهو أبو عبيدة بن الجراح، أحد العشرة المبشرة "لا يلحد" بل يشق، ويحفر في وسط القبر، قال الباجي: يقتضي أن الأمرين جائزان، ولو كان أحدهما محظوراً لما استدام عمله، ومثل هذا لا يخفي عن النبي ﷺ من عمله؛ لأنه من الأمور الظاهرة لا سيما والذي كان لا يلحد من أفضل الصحابة، وأكثرهم اختصاصاً بالنبي ﷺ، وروي عن مالك اللحد والشق كل واسع، واللحد أحب إلي، "فقالوا" أي الصحابة يعني اتفقوا بعد أن اختلفوا في الشق واللحد على أن "أيهما جاء أولاً" هكذا في النسخ الهندية، وفي المصرية: "أول" وهو مختار الزرقاني؛ إذ قال: يمنع الصرف للوصف ووزن الفعل، وروي "أولاً" بالصرف، وقال القاري: قيل: الرواية بالضم؛ لأنه مبني كقبل، ويجوز الفتح والنصب، "عمل عمله" أي من اللحد أو الشق، "فحاء الذي يلحد" أي قبل الآخر كما سبق في علم الله تعالى من اختياره لمختاره ﷺ، "فلحد" بفتح الحاء "لرسول الله ﷺ، وروى ابن سعد عن أبي طلحة قال: اختلفوا في الشق واللحد للنبي ﷺ فقال المهاجرون: شقوا كما تحفر أهل مكة، وقالت الأنصار: الحدوا كما يحفر بأرضنا، فلما اختلفوا في ذلك قالوا: اللهم خر لنبيك ابعثوا إلى أبي عبيدة وأبي طلحة، فأيهما حاء قبل الآخر، فليعمل عمله، فجاء أبو طلحة، فقال: والله إني لأرجو أن يكون قد خار لنبيه أنه كان يرى اللحد فيعجبه، وبمعناه عن ابن عباس عند ابن ماجه وابن سعد، وكذا عن عائشة عند ابن ماجه وابن سعد، وأنس عند ابن ماجه، وعن سعد بن أبي وقاص عند مسلم وغيره بلفظ: "الحدوا لي لحداً وانصبوا على اللبن نصبًا، كما فعل برسول الله ﷺ، وعن عائشة وابن عمر عند ابن أبي شيبة بلفظ: "أن النبي ﷺ أوصى أن يلحد له"، وعن المغيرة بن شعبة عند ابن أبي شيبة بلفظ: "لحد بالنبي ﷺ، وعن أبي بردة عند البيهقي قال: "أدخل النبي ﷺ من قبل القبلة، وألحد له لحداً، ونصب عليه اللبن نصباً" ذكرها العيني وغيره.

الكرازين: بفتح الكاف، فراء، فألف، فزاي معجمة، فتحتية، فنون أي المساحي، جمع كرزين بفتح الكاف وتكسر، ولعلها أخذتها دهشة كما وقع لعمر، وقال: لم يمت النبي ﷺ، قال الباجي: تريد أنها كانت تكذب ذلك، وكذلك فعل أكثر الصحابة، وكان أشد الناس فيه عمر، حتى جاء أبو بكر، فحقق موته.

٥٤٨ - مَالِكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: رَأَيْتُ ثَلاثَةَ أَقْمَارٍ سَقَطْنَ فِي حُحْرَتِي، فَقَصَصْتُ رُؤْيَايَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قَالَتْ: فَلَمَّا تُوفِي رَسُولُ الله ﷺ وَدُفِنَ فِي بَيْتِهَا، قَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: هَذَا أَحَدُ أَقْمَارِكِ، وَهُوَ خَيْرُهَا. وَسُولُ الله ﷺ وَدُفِنَ فِي بَيْتِهَا، قَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: هَذَا أَحَدُ أَقْمَارِكِ، وَهُو خَيْرُهَا. وَ٤٩ - مَالِكُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِمَّنْ يَثِقُ به: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ وَسَعِيدَ بْنَ زَيْدِ ابْنَ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ تُوفِيا بِالْعَقِيقِ، وَحُمِلًا إِلَى الْمَدِينَةِ، وَدُفِنَا بِهَا.

رأيت إلخ: في المنام "ثلاثة أقمار سقطن في حجرتي" هكذا في أكثر النسخ الموجودة عندي، وكذا في "المصفي"، "والباجي" و"التنوير" بالتاء، وعزاه في الحاشية لأكثر رواة "الموطأ"، فهو بضم الحاء وسكون الجيم: القطعة من الأرض المحجورة بحائط، ولذلك يقال لحظيرة الإبل: حجرة، فعلة بمعنى مفعول كالغرفة والقبضة، كذا في "البيضاوي"، وفي نسخة الزرقاني: حجري أي بفتح الحاء أو بكسرها، وعزاه في الحاشية عن "المحلى" لبعض رواة "الموطأ" بمعين ما في يديك من الثوب أو الحضن، "فقصصت" بضم التاء "رؤياي على أبي بكر الصديق"؛ لأنه كان عالما بالتعبير ماهراً في ذلك، قال ابن عبد البر: يحتمل أنه لم يجبها حين قصت عليه، ويحتمل أنه أجمل لها الجواب، وتقدم في رواية قاسم: "أنه سكت"، "قالت: فلما توفي رسول الله ﷺ ودفن في بيتها قال لها أبو بكر: هذا أحد أقمارك" التي رأيتها في المنام، "وهو خيرها" أي أفضل الثلاثة، والثاني أبو بكر والثالث عمر رشم. توفيا بالعقيق: موضع بقرب المدينة المنورة، "وحملا" أي كل واحد منهما بعد موته "إلى المدينة" المنورة، "ودفنا هما" قال الباجي: يحتمل نقلهما؛ لكثرة من كان بالمدينة المنورة من الصحابة؛ ليتولوا الصلاة عليهما، ويحتمل أن يكون لفضل اعتقدوه في الدفن بالبقيع، أو ليقرب على من لهم من الأصل زيارة قبورهم والدعاء لهم، واختلفوا في نقل الميت من موضع إلى موضع، فكرهه جماعة وجوزه آخرون، وقيل: إن نقل ميلاً أو ميلين فلا بأس به، وقيل: ما دون السفر، وقيل: لا يكره السفر أيضاً، وعن عثمان: أنه أمر بقبور كانت عند المسجد أن تحول إلى البقيع، وقال: توسعوا في مسجدكم، وعن محمد: أنه إثم ومعصية، وقال المازري: ظاهر مذهبنا جواز نقل الميت من بلد إلى بلد؛ لنقل سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد من العقيق إلى المدينة، وفي "الحاوي": قال الشافعي: لا أحب نقله إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس، فاختار أن ينقل إليها لفضل الدفن فيها، قال البغوي وغيره: يكره النقل، وقال الدارمي والبغوي وغيرهما: يحرم نقله، قال النووي: هذا هو الأصح، و لم ير أحمد بأساً أن يحول الميت من قبره إلى غيره، وقال: قد نبش معاذ امرأته، وحول طلحة، وخالف الجماعة في ذلك، قاله العيني، وقال السرخسي: قول محمد بن مسلمة دليل على أن نقله من بلد إلى بلد مكروه، والمستحب أن يدفن كل في مقبرة البلدة التي مات بها، ونقل عن عائشة الله الله الله الله الله عبد الرحمن: =

٥٥ - مَالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: مَا أُحِبُّ أَنْ أَدْفَنَ بِالْبَقِيعِ، لأَنْ أُدْفَنَ بِعَيْرِهِ أَحَبُ إَنَّ أَدْفَنَ فِيه، إِنَّمَا هُوَ أَحَدُ رَجُلَيْنِ، إمَّا ظَالِمٌ فَلا أُحِبُ أَنْ أَدْفَنَ مِعْهُ، وَإِمَّا صَالِحٌ فَلا أُحِبُ أَنْ تُنْبَشَ لِي عَظَامُهُ.

الْوُقُوفُ لِلْحَنَائِزِ وَالْجلوسِ عَلَى الْمَقَابِرِ

٥٥١ - مَالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، عَنْ نَافِعِ ابْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِم، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الْحَكَم، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يَقُومُ فِي الْجَنَائِزِ ثُمَّ جَلَسَ بَعْدُ.

- "لو كان الأمر فيك إلى، ما نقلتك ولدفنتك حيث مت"، قال صاحب "الهداية": يكره النقل؛ لأنه اشتغال بما لا يفيد بما فيه تأخير دفنه، وكفى بذلك كراهة، قال القاري: فإذا كان يترتب عليه فائدة من نقله إلى أحد الحرمين، أو إلى قرب قبر أحد من الأنبياء، أو الأولياء، أو ليزوره أقاربه من ذلك البلد وغير ذلك، فلا كراهة إلا ما نص عليه من شهداء أحد، أو من في معناه من مطلق الشهداء.

أدفن بالبقيع: المدفن المشهور بالمدينة المنورة؛ "لأن" بفتح اللام، و"أن" مصدرية "أدفن في غيره" أي غير البقيع "أحب إلي من أن أدفن فيه"، وليس ذلك لكراهية الدفن فيها، كيف وهي بقعة مباركة، بل لامتلائها بالمقابر، فلا يكون الدفن فيه إلا بنبش المدفون السابق، ولذلك قال: "إنما هو" أي المدفون قبلي في ذلك الموضع "أحد رجلين إما ظالم فلا أحب أن أدفن معه"؛ لأنه قد يعذب في قبره بظلمه، فأتأذى بذلك، "وإما صالح، فلا أحب أن تنبش لي عظامه" قال الباجي: كره عروة الدفن بالبقيع لا لكراهية البقعة، وإنما ذلك لأنه لم يكن بقي فيه موضع إلا قد دفن فيه، فكره الدفن به لهذا المعنى؛ لأنه لا بد أن تنبش له عظام من دفن في ذلك الموضع قبله، فإن كان ظالمًا كره بحاورته، وإن كان صالحاً كره أن ينبش له؛ لأنه يعظم نبش عظام الصالح من أجله؛ لحرمته وصلاحه، وأن يكون للظالم حرمة أيضاً، إلا أن كراهيته لمجاورته أعظم، فلذلك علق الكراهية لمجاورته، ولا تكره مجاورة الرجل يكون للظالم حرمة أيضاً، إلا أن كراهيته لمجاورته أعظم، فلذلك علق الكراهية لمجاورته، ولا تكره مجاورة الرجل الصالح، فلذلك لم يكره إلا نبش عظامه له.

كان يقوم الخ: ويأمر بذلك كما صح من حديث عامر بن ربيعة وأبي سعيد وأبي هريرة الله ولابن أبي شيبة عن يزيد بن ثابت: "كنا معه ولله فطلعت حنازة، فلما رآها قام وقام أصحابه حتى بعدت، والله ما أدري من شأنها، أو من تضايق المكان، وما سألناه عن قيامه"، وفي الصحيحين عن جابر: "مر بنا جنازة، فقام لها النبي وقمنا، فقلنا: إنها جنازة يهودي، قال: إذا رأيتم الجنازة فقوموا، زاد مسلم: أن الموت فزخ، وفي الصحيحين: =

٢٥٥ - مَالِكُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يَتَوَسَّدُ الْقُبُورَ، وَيَضْطَحِعُ عَلَيْهَا.

= عن سهل بن حنيف وقيس بن سعد قال على: أليست نفساً، وللحاكم عن أنس، ولأحمد عن أبي موسى مرفوعاً: إنما قمنا للملائكة، ولأحمد وابن حبان والحاكم عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: إنما قمنا إعظاما للذي يقبض النفوس، ولابن حبان: الله الذي يقبض الأرواح، ولا منافاة بين هذه التعاليل؛ لأن القيام للفزع من الموت فيه تعظيم لأمر الله، وتعظيم للقائمين بأمره في ذلك، وهم الملائكة، ومقصود الحديث: أن لا يستمر الإنسان على الغفلة بعد رؤية الميت؛ لما يشعر ذلك بالتساهل بأمر الموت، فمن ثم استوى فيه كون الميت مسلماً أو غير مسلم قال القرطبي: معناه أن الموت يفزع منه، وقال غيره: جعل نفس الموت فزعاً مبالغة كما يقال: "رجل عدل"، قال البيضاوي: مصدر حرى بحرى الوصف؛ للمبالغة، أو فيه تقدير أي ذو فزع، ويؤيد الثاني رواية ابن ماجه: أن للموت فزعا. والحاصل: أن هذه التعاليل كلها مجتمعة، "ثم جلس بعد" بالبناء على الضم، قال البيضاوي: يحتمل المعني بعد أن حاوزته وبعدت عنه، ويحتمل أنه كان يقوم في وقت، ثم تركه أصلاً، وعلى هذا فيكون فعله الأحير قرينة في أن الأمر بالقيام للندب، أو نسخ للوجوب المستفاد من ظاهر الأمر، والأول أرجح؛ لأن احتمال الجحاز أولى من دعوى النسخ، قال الحافظ: والاحتمال الأول يدفعه ما رواه البيهقي من حديث علي: أنه أشار إلى قوم قاموا أن يجلسوا، ثم حدثهم بالحديث، ولذا قال بكراهة القيام جماعة، كذا في "الزرقاني" قال الباجي: الجلوس في موضعين، أحدهما: لمن مرت به، والثاني: لمن يتبعها، فهل يقوم لها حتى توضع؟ فقد روي عن النبي ﷺ القيام لها في الموضعين، روى أبو سعيد الحدري: أن رسول الله ﷺ قال: إذا رأيتم الجنازة فقوموا، فمن تبعها فلا يجلس حتى توضع، ثم روي عنه بعد ذلك حديث على المذكور فيه: "أنه جلس بعد أن كان يقوم"، واختلف أصحابنا في ذلك، فقال مالك وغيره من أصحابنا: إن حلوسه ناسخ لقيامه، والحتاروا أن لا يقوم، وقال ابن الماجشون وابن حبيب: إن ذلك على وجه التوسعة، وإن القيام فيه أجر، وحكمه باق، وما ذهب إليه مالك أولى لحديث على ١٠٠٠.

بلغه أن على إلخ: قال الزرقاني: بلاغه صحيح، وقد أخرجه الطحاوي برجال ثقات عن على الله الروايات يتوسد القبور" أي يجعلها وسادة، "ويضطجع عليها" قال الباجي: وهذا أكثر من الجلوس، واختلفت الروايات والآثار في الجلوس على القبر، وأثر على المذكور صريح في الجواز، وأخرج البخاري في صحيحه تعليقاً، قال عثمان بن حكيم: أخذ بيدي خارجة، فأحلسني على قبر، وأخبرني عن عمه يزيد بن ثابت، قال: إنما كره ذلك لمن أحدث عليه، قال الحافظ: وصله مسدد في مسنده الكبير، وبين فيه سبب إخبار خارجة لعثمان بن حكيم بذلك، ولفظه: حدثنا عيسى بن يونس، حدثنا عثمان بن حكيم، حدثنا عبد الله بن سرجس وأبو سلمة بن عبد الرحمن: "أفما سمعا أبا هريرة يقول: لأن أجلس على جمرة، فتحرق ما دون لحمي حتى تفضي إلى أحب إلى من أن أجلس على قبر"، قال عثمان: فرأيت خارجة بن زيد في المقابر، فذكرت له ذلك، فأخذ بيدي إلخ، وهذا إسناد صحيح، وفي "البخاري" أيضاً قال نافع: "كان ابن عمر يجلس على القبور"، قال الحافظ: وصله الطحاوي =

= من طريق بكير بن عبد الله الأشج: أن نافعاً حدثه بذلك، ولا يعارض هذا ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه قال: "لأن أطأ على رضف أحب إلى من أن أطأ على قبر"، ويخالف ما تقدم ما أخرجه أحمد عن عمرو بن حزم الأنصاري مرفوعاً: لا تقعدوا على القبور، وفي رواية قال: رآبي رسول الله ﷺ متكتاً على قبر، فقال: لا تؤذ صاحب هذا القبر، وما أخرجه مسلم عن أبي مرثد الغنوي: لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها"، وما أخرجه جماعة إلا البخاري والترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً: لأن يقعد أحدكم على جمرة، فتحرق ثيابه، فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر، وما أخرجه مسلم، وأحمد والنسائي وأبو داود والترمذي، وصححه عن جابر: "لهي النبي ﷺ أن يجصص القبور وأن يقعد عليه"، وفي هذا المعني آثار كثيرة عن الصحابة والتابعين، ذكرها ابن أبي شيبة وغيره ما احتجنا إلى إيرادها، اكتفاء على ذكر الروايات المرفوعة في ذلك، قال الطحاوي: ذهب قوم إلى هذه الآثار، وقلدوها، وكرهوا من أجلها الجلوس على القبور، وأراد بالقوم الحسن البصري ومحمد بن سيرين وسعيد بن جبير ومكحولاً وأحمد وإسحاق وأبا سليمان، ويروى ذلك أيضاً عن عبد الله وأبي بكرة وعقبة بن عامر وأبي هريرة وجابر، وإليه ذهب الظاهرية، وقال ابن حزم في "المحلم": ولا يحل لأحد أن يجلس على قبر، وهو قول أبي هريرة وجماعة من السلف، ثم قال الطحاوي: وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: لم ينه عن ذلك لكراهة الجلوس على القبر، ولكنه أريد به الجلوس للغائط أو البول، وذلك جائز في اللغة، يقال: جلس فلان للغائط، وجلس فلان للبول، وأراد بالآخرين: أبا حنيفة ومالكاً وعبد الله بن وهب وأبا يوسف ومحمداً، وقالوا: ما روي عن النهي محمول على ما ذكرنا، ويحكى ذلك عن على بن أبي طالب وعبد الله بن عمر ﴿ واختلف أهل النقل في بيان مسلك الحنفية، قال النووي في "شرح المهذب": إن مذهب أبي حنيفة كالجمهور، قال الحافظ: وليس كذلك، بل مذهب أبي حنيفة وأصحابه كقول مالك، كما نقله عنهم الطحاوي، قال العيني في "شرح البخاري": وتحقيق الكلام في ذلك ما قاله الطخاوي باب الجلوس على القبور، ثم ذكر القائلين بكراهة الجلوس ومستدلاتهم، ثم قال: قال الطحاوي: وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: لم ينه عن ذلك لكراهة الجلوس على القبر، ولكنه أريد به الجلوس للغائط أو البول، وذلك جائز في اللغة، يقال: جلس فلان للغائط، وجلس فلان للبول، ثم ذكر في حجتهم حديث أبي أمامة أن زيد بن ثابت قال: "هلم يا ابن أخي! أخبرك إنما نحي النبي ﷺ عن الجلوس على القبور لحدث غائط أو بول" ورجاله ثقات، ثم قال: فبين زيد في هذا الجلوس المنهي عنه في الآثار الأول، ثم روي عن أبي هريرة، وأجاب مما أورد عليه الحافظ، ثم قال: وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، فعلى هذا ما ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وطء القبور حرام، وكذا النوم عليه ليس كما ينبغي؛ فإن الطحاوي هو أعلم الناس بمذاهب العلماء، ولاسيما بمذهب أبي حنيفة. وقال ابن عابدين: قال في "الفتح": يكره الجلوس على القبر ووطؤه، وحينئذ فما يصنعه من دفنت حول أقاربه حلق من وطء تلك القبور إلى أن يصل إلى قبر قريبه مكروه، = قَالَ مَالك: وَإِنَّمَا نُهِيَ عَنْ الْقُعُودِ عَلَى الْقُبُورِ فيمَا نُرَى لِلْمَذَاهِبِ.

= ويكره النوم عند القبر وقضاء الحاجة، بل أولى، وكل ما لم يعهد من السنة، والمعهود منها ليس إلا زيارتها، والدعاء عندها قائماً، وفي "خزانة الفتاوى": عن أبي حنيفة: لا يوطأ القبر إلا لضرورة، ويزار من بعيد ولا يقعد، وإن فعل يكره، وذكر في "الحلية" عن الإمام الطحاوي: أنه حمل ما ورد من النهي عن الجلوس لقضاء الحاجة، وأنه لا يكره الجلوس لغيره جمعاً بين الآثار، وأنه قال: إن ذلك قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، ثم نازعه بما صرح في "النوادر" "والتحفة" "والبدائع" و"المحيط" وغيره من أن أبا حنيفة كره وطئ القبر والقعود أو النوم أو قضاء الحاجة عليه، وبأنه ثبت النهي عن وطئه والمشي عليه، وذكر العيني كلام الطحاوي المار، ثم قال: فعلى هذا مناس عليه، وبأنه ثبت النهي عن وطئه والمشي عليه، وذكر العيني كلام الطحاوي المار، ثم قال: فعلى هذا الناس بمذاهب العلماء، ولاسيما بمذهب أبي حنيفة، قال ابن عابدين: لكن قد علمت أن الواقع في كلامهم التعبير بالكراهة لا بلفظ الحرمة، وحينئذ فقد يوفق بأن ما عزاه الإمام الطحاوي إلى أثمتنا الثلاثة من حمل النهي على الكراهة لا بلفظ الحرمة، وحينئذ فقد يوفق بأن ما عزاه الإمام الطحاوي إلى أثمتنا الثلاثة من حمل النهي على الخلوس لقضاء الحاجة يراد به نحي قريم، وما ذكره غيره من كراهة الوطئ والقعود يراد به كراهة النزيه، وغاية ما فيه إطلاق الكراهة على ما يشمل المعنيين، وهذا كثير في كلامهم.

وإنما نحيي إلى المناه المجهول "عن القعود على القبور" في الروايات المتقدمة وغيرها "فيما نرى" بضم النون أي نظن، قال الزرقاني: قلت: ويحتمل الفتح أي نعلم، زاد في رواية ابن وضاح، والله أعلم، "للمذاهب" بالميم في أكثر النسخ، جمع مذهب، غلبت على المواضع التي يذهب إليها لأجل الحدث، وفي بعض النسخ: بدون الميم على زنة الفاعل أي التي يذهب إلى قضاء الحاجة، قال الباجي: معنى ذلك أن علي بن أبي طالب كان يتوسد على القبور، ويضطجع عليها، وهذا أكثر من الجلوس الذي تضمنه ظاهر الحديث الذي تعلق به ابن مسعود وعطاء في منع الجلوس على القبور، فتأول مالك النهي عن الجلوس على القبور إلى الجلوس عليها لقضاء الحاجة، وقد قال مثل قول مالك بن القبور، فتأول مالك النهي عن الجلوس على القبور إلى الجلوس عليها لقضاء الحاجة، وقد قال مثل قول مالك بن بالجلوس القعود عند الجمهور، وقال مالك: المراد بالقعود الحدث، وهو تأويل ضعيف أو باطل، قال الخوفي: المراد يوهم انفراد مالك بذلك، وكذا أوهمه كلام ابن الجوزي حيث قال: جمهور الفقهاء على الكراهة خلافاً لمالك، واحتج الطحاوي بأثر ابن عمر أخرجه البخاري: "بأنه كان يجلس على القبور"، وعن علي نحوه، وعن زيد بن ثابت مرفوعاً: "إنما نحى البخاوس على القبور لحدث غائط أو بول"، ورحال إسناده ثقات.

فَمَا يَجْلِسُ آخِرُ النَّاسِ حَتَّى يُؤْذَنُوا.

النَّهْيُ عَن الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ

٥٥٤ - مَالَكُ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ جَابِرِ بْنِ عَتِيكٍ، عَنْ عَتِيكِ بْنِ الْحَارِثِ، وَهُوَ جَدُّ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ جَابِرٍ أَبُو أُمِّهِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَتِيكٍ أَخْبَرَهُ، وَهُوَ جَدَّهُ قَدْ غُلِبَ عَلَيْه، فَصَاحَ به، ...

آخر الناس إلخ: أي آخر من مع الجنازة من المشيعين "حتى يؤذنوا" قال الباجي: قوله: "فما يجلس آخر الناس، حتى يؤذنوا" يدل على أن الإسراع بالجنازة مشروع، وقد تقدم، وقوله: "حتى يؤذنوا" يريد يؤذنوا بالصلاة عليها، وقال الداودي: حتى يؤذن لهم بالانصراف بعد الصلاة، وإنما كان ذلك في صدر الإسلام؛ لأنهم كانوا لا يبنون القبور، وإنما كان أدلاؤه ورد التراب، وهذا لا يلبث الناس فيه، وما ذكره ليس بصحيح؛ لأنه قال: فلا يجلس آخر الناس، ولا يقال: آخر الناس فيمن صلى على الميت، وانتظر أن يؤذن لهم؛ لأنهم كلهم سواء، وإنما يقال ذلك فيمن يأتي بين يدي الجنازة، فيصل أولاهم قبل أن يصل آخرهم، فربما لم يجلس أولاهم حتى يدرك آخرهم، فتوضع الجنازة، ويؤذنوا بالصلاة عليها، وقال بعض المشايخ: قوله: ما علمنا على الجنازة إذناً لكنه أحب؛ لما فيه من إطابة قلب الولى، قلت: وما حكى عن الإمام مالك أنه لا ينصرف حتى يستأذن أن الانصراف قبل الصلاة مكروه مطلقاً، سواء حصل طول في تجهيزها أو لا، كان الانصراف لحاجة أو لغير حاجة، كان الانصراف بإذن من أهلها أم لا، وأما بعد الصلاة وقبل الدفن فيكره إن كان بغير إذن من أهلها، والحال ألهم لم يطولوا، فإن كان بإذن من أهلها، فلا كراهة طولوا أو لا، وإن طولوا فلا كراهة كان بإذن أهلها أم لا، وفي "الكبيري" من فروع الحنفية: ولا ينبغي أن يرجع من جنازة حتى يصلي عليها، وبعد ما صلى لا يرجع إلا بإذن الأولياء، هذا ذكروه في عامة كتب الفتاوي وغيرها، وفي "المحيط": قبل: الرفق أن يسعه الرجوع بغير إذنهم، أقول: هذا هو الموافق للأحاديث، وعليه الجمهور، ولا أعلم لهم في المنع مأخذاً إلا إن حصل الوحشة لأهل الميت بسبب الرجوع، فينبغي أن يراعي ذلك، وإلا ففي الصحيحين: من أتبع جنازة مسلم حتى يصلي عليها، فله قيراط، ومن أتبعها حتى تدفن فله قيراطان، وإذا منع الرجوع بغير إذنهم، فربما يكون له ضرورة يتعسر عليه شهود الدفن بسببها، فيترك الصلاة عليها أيضاً، فيحرم من أجرها، وهذا مما لا يعقل.

فوجده إلخ: أي عبد الله "قد غلب عليه" أي غلبه الألم حتى منعه إحابة النبي ﷺ، قاله الزرقاني تبعاً للباجي، وفي "البذل": أي غشي عليه، "فصاح به" أي ناداه، "فلم يجبه" قال الشيخ في "المصفى": أي بسبب الغشي، "فاسترجع رسول الله ﷺ لما أصيب فيه أي قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، وقد أثنى الله تعالى على من قال مثل =

فَلَمْ يُجِبْهُ، فَاسْتَرْجَعَ رَسُولُ الله ﷺ وَقَالَ: غُلِبْنَا عَلَيْكَ يَا أَبَا الرَّبِيعِ، فَصَاحَ النِّسْوَةُ، وَبَكَيْنَ، فَلِمْ يُجِبُهُ، فَاسْتَرْجَعَ رَسُولُ الله ﷺ: "دَعْهُنَّ، فَإِذَا وَجَبَ فَلا تَبْكِيَنَّ بَاكِيَةً"،

= هذا عند المصيبة، فقال: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِيلِ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ ﴾ (البقرة:١٥٥، ١٥٦)، وكان ﷺ مشفقاً على أصحابه محباً فيهم، فإذا أصيب واحد منهم استرجع، "وقال: غلبنا" ببناء المجهول أي صرنا مغلوبين لأمر الله تعالى وقضائه وقدره بموتك، كذا في "البذل"، قال الباجي: يحتمل أنه أراد التصريح بمعنى استرجاعه وتأسفه عليك "يا أبا الربيع" كنية لعبد الله بن ثابت، "فصاح النسوة وبكين" لما رأين من حاله، وتيقن موته، ولعله حركهن لذلك ما سمعن من استرجاعه ﷺ، وفيه إباحة البكاء بالصياح، "فجعل جابر بن عتيك يسكتهن" لما عرف من نهي النبي ﷺ عن النباحة، ولم يكن صياحهن، والله أعلم من ذلك، "فقال رسول الله ﷺ جابر: "دعهن" يبكين وذلك - والله أعلم - لما أن بكاءهن لم يكن في حد النهى بكلام قبيح أو نياحة.

فإذا وجب إلخ: أي مات "فلا تبكين باكية" لئلا يتشبه بالنياحة المعروفة، وإلا فمجرد البكاء بعد الموت مباح، ثبت جوازه بالروايات، بكي ﷺ على ابنه إبراهيم، وعلى ابنة بنته زينب، وقال: هي رحمة جعلها الله في قلوب عباده، ومر بجنازة يبكي عليها فانتهرهن عمر فقال: دعهن؛ فإن النفس مصابة، والعين دامعة، والعهد قريب قاله أبو عمر، وكره الشافعية البكاء بعد الموت لهذا الحديث، قال النووي في "شرح الأذكار": قد نص الشافعي والأصحاب على أنه يكره البكاء بعد الموت كراهة تنزيه ولا يُعرم، وتأولوا حديث: فلا تبكير باكية على الكراهة، وسيأتي البسط في مسلكهم في آخر الباب، "فقالوا: يا رسول الله! وما الوجوب؟" الذي أردت بقولك: "فإذا وجب"، "قال: إذا مات" قال الخطابي: أصل الوجوب السقوط، قال تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبِتُ خُنُوبُها﴾ (الحج:٣٦) قال الباجي: يُحتمل أن يكون ﷺ منع من بكاء مخصوص عند الوجوب، وهو ما جرت به العادة من الصياح والمبالغة في ذلك بالويل والثبور، فتوجه نهيه إلى ذلك البكاء قلت: والأوجه عندي المنع؛ إذ ذاك من البكاء ذات الصوت مطلقاً، وإن كان مباحاً؛ سداً للباب وتحرزاً عن التشبه بالنوائح، "فقالت ابنته: والله إن" مخففة من المثقلة "كنت لأرجو أن تكون شهيداً" قال الباجي: أحبرت قوة رجائها في الشهادة؛ لما كانت ترى من حرصه على الجهاد ومبادرته إليه، وقد كان قضى جهازه للغزو، فأشفقت مما فاته من ذلك، "فإنك كنت قد قضيت" أي أتممت "جهازك" بفتح الجيم وكسرها: ما تحتاج إليه في سفرك للغزو، والخطاب لأبيها، قال في "الفتح": الجهاز بفتح الجيم وتكسر، ومنهم من أنكره هو ما يُعتاج إليه في السفر، وقال في "النور": بكسر الجيم أفصح من فتحها، بل لحن من فتح، قاله الزرقاني، قلت: وقرأ السبعة في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا حَهَزَهُمُ بحهازهِم، (بوسف:٧٠) الفتح، وفي "الكبير": قال الأزهري: القراء كلهم على فتح الجيم، والكسر لغة ليست بحيد، وقال المجد: جهاز الميت والعروس والمسافر بالكسر والفتح ما يحتاجون إليه.

قد أوقع أجره إلح: قال الباجي: يحتمل المعنيين، أحدهما: أن أجره قد جرى له بمقدار العمل الذي نواه على حسب ما كان يكون له من الأجر أن لو عمله، فتكون النية بمعنى المنوي. والثاني: أنه أوقع له من الأجر بقدر ما يجب لنيته، إلا أن هذا الوحه أظهر من جهة اللفظ، والأول أظهر من جهة المعنى، وقال ابن عبد البر: فيه أن المتحهز للغزو إذا حيل بينه وبينه يكتب له أجر الغزو على قدر نيته، والآثار في ذلك متواترة صحاح، منها: قوله للخ ي تبوك: إن بالمدينة قوماً ما سرتم مسيراً، ولا أنفقتم من نفقة، ولا قطعتم وادياً إلا وهم معكم، حبستم العذر، وفي "مسلم" عن أنس مرفوعاً: من طلب الشهادة صادقاً أعطيها ولو لم تصبه أي أعطي ثواتها ولو لم يقتل، وأصرح منه ما أخرجه الحاكم بلفظ: من سأل القتل في سبيل الله صادقاً، ثم مات، أعطاه الله أجر شهيد، وللنسائي من حديث معاذ مثله، وللحاكم من حديث سهل بن حنيف مرفوعاً: من سأل الله الشهادة؟ الله مناز ل الشهداء وإن مات على فراشه، قاله الزرقاني، "وما تعدون الشهادة؟" قال الباحي: سألهم عن معني الشهادة؟ الميختير بذلك علمهم، ويفيدهم من هذا الأمر ما لا علم لهم به، "قالوا: القتل في سبيل الله، فقال رسول الله في ال السيوطي في إن شهداء أمني إذن لقليل كذا زاده ابن ماجه في رواية جابر بن عتيك بوجه آخر، وكذا في حديث أبي هريرة. "الشهداء سبعة" تقدم في باب العتمة والصبح أن العدو في أمثال ذلك لا يكون للحصر، قال السيوطي في "الشهداء في ذلك لا يسعها هذا الأوجز، نعم! سيأتي في آخر الحديث تلخيص ما أطلق عليه الشهادة في تلك "التنوير": وقد جمعتهم، فناهزوا الثلاثين، قلت: سماها أبواب السعادة في أسباب الشهادة، وجمع العيني الروايات "الروايات، "سوى القتل في سبيل الله" أي سوى الشهادة الحقيقية.

المطعون إلخ: الميت بالطاعون "شهيد"، وفي "التمهيد": عن عائشة مرفوعاً: إن فناء أمتي بالطعن والطاعون، قالت: يا رسول الله! أما الطعن فقد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: غدة كغدة البعير تخرج في المراق والأباط، من مات منها مات شهيدا، وقال القاري: أخرج أحمد عن أبي موسى مرفوعاً: فناء أمتي بالطعن والطاعون، قيل: يا رسول الله! هذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: وخز أعدائكم من الجن، وفي كل شهادة، "والغرق" بفتح الغين وكسر الراء: الغريق في الماء "شهيد، وصاحب ذات الجنب" مرض معروف، ويقال له: الشوصة، كذا في "الفتح"، قال القاري: هي قرحة أو قروح تصيب الإنسان داخل جنبه، ثم تفتح ويسكن الوجع، وذلك وقت الهلاك، ومن علاماتها الوجع تحت الأضلاع، وضيق النفس مع ملازمة الحمى والسعال، وهي في النساء أكثر، "

وَالْغَرِقُ شَهِيدٌ، وَصَاحِبُ ذَاتِ الْحَنْبِ شَهِيدٌ، وَالْمَبْطُونُ شَهِيدٌ، وَالْحَرِقُ شَهِيدٌ، وَالْحَرِقُ شَهِيدٌ، وَالْمَرْقُةُ تَمُوتُ بِجُمْع شَهِيدٌ".

- وفي "المجمع": ذات الجنب الديبلة والدمل الكبيرة التي تظهر في باطن الجنب، وتنفجر إلى داخل، وقلما يسلم صاحبها، وذو الجنب من يشتكي جنبه بسبب الدبيلة، وذات الجنب صارت علماً لها، وإن كانت في الأصل صفة مضافة، وورد: أن القسط مداواة لها "شهيد، والمبطون" عن شريح: أنه صاحب القولنج "شهيد، والحرق" بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين: المبت بتحريق النار "شهيد، والذي يموت تحت الهدم" بفتح الدال وتسكن البناء المهدوم "شهيد".

بجمع إلى: هو بضم الجيم وسكون الميم، وقد تفتح الجيم وتكسر أيضاً، كذا في "الفتح"، وفي "المجمع": الضم اشهر الثلاثة، قال الحافظ: هي النفساء، وقيل: التي يموت ولدها في بطنها، ثم تموت بسبب ذلك، وقيل: التي تموت عذراء، والأول أشهر، وفي "المسوى": المعني ألها ماتت مع شيء بحموع فيها غير منفصل عنها، فيحتمل الحمل والبكارة، قال القاري: الجمع بالضم يمعني المجموع، كالذخور يمعني المذخور، وكسر الكسائي الجيم، والمعني ألها ماتت مع شيء بحموع فيها غير منفصل عنها من حمل أو بكارة أو غير مطموثة، وقال بعض الشراح: الرواية بضم الجيم أي تموت وولدها في بطنها، وقيل: هو الطلق، وقيل: تموت بالولادة، وقيل: بسبب بقاء المشيمة في حوفها، وهي المسماة بالخلاص، وقيل: تموت بجمع من زوجها أي ماتت بكراً لم يفتضها زوجها، "شهيد" فالمذكور في حديث جابر هذا ثمانية أنواع مع الشهادة الحقيقية، ولخص الزرقاني تبعاً لشراح البخاري، وقال في آخرها: فهذه سبع وعشرون خصلة سوى القتل في سبيل الله، ذكر الحافظ أن طرقها جيدة، وأنه وردت خصال أخرى في أحاديث لم أعرج عليها لضعفها.

ليعذب ببكاء الحي: الظاهر أنه مقابل الميت، ويحتمل معنى القبيلة، فاللام بدل من الضمير أي حيه وقبيلته، فيوافق رواية ابن أبي مليكة ببكاء أهله، قاله الزرقاني، قال العيني: الكلام فيه على أقسام، الأول: قول ابن عمر على وجهين، أحدهما: أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه، والآخر: أن الميت ليعذب ببكاء الحي عليه، واللفظان مرفوعان، فهل يقال: يحمل المطلق على المقيد؟ ويكون عذابه ببكاء أهله عليه فقط؛ ليكون الحكم للرواية العامة، وأنه يعذب ببكاء الحي عليه، سواء كان من أهله أم لا؟ وأجيب بأن الظاهر جريان حكم العموم، وأنه لا يختص ذلك بأهله، هذا كله بناء على قول من ذهب إلى أن الميت يعذب بالبكاء عليه، وإنما جعلنا الحكم أعم من ذلك، =

فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَغْفِرُ الله لأبي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أَوْ أَخْطَأَ،

= ولم نحمل المطلق على المقيد؛ لأنه لا فرق في الحكم عند القائلين بعذاب الميت بالبكاء أن يكون الباكي عليه من أهله أو من غيرهم، بدليل النائحة التي ليست من أهل الميت، وما ورد في عموم النائحة من العذاب، بل أهله أعذر في البكاء عليه؛ لقوله ﷺ في حديث أبي هريرة عند النسائي وابن ماجه: دعهن يا عمر؛ فإن العين دامعة، والقلب مصاب، والعهد قريب، وهذا التعليل الذي رخص لأجله في البكاء خاص بأهل الميت، وقوله: "ببكاء أهله عليه" خرج مخرج الغالب الشائع؛ إذ المعروف أنه إنما يبكي على الميت أهله. الثاني: هل لقوله: "الحي" مفهوم حتى أنه لا يعذب ببكاء غير الحي، وهل يتصور البكاء من غير الحي، ويكون احترازا بالحي عن الجمادات؛ لقوله عزوجل: ﴿فما بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّماءُ والْأَرْضُ ﴾ (الدحان:٢٩)، فمفهومه أن السماء والأرض يقع منهم البكاء على غيرهم، وعلى هذا فيكون هذا بكاء على الميت، ولا عذاب عليه بسببه إجماعاً، وقد روى ابن مردويه في تفسيره مرفوعاً: ما من مؤمن إلا له بابان في السماء باب يحرج منه رزقه، وباب يدخل فيه كلامه وعمله، فإذا مات فقداه، وبكيا عليه وتلا هذه الآية: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾، وأما تصور البكاء من الميت، فقد ورد مرفوعاً: إن أحدكم إذا بكي استعبر له صويحبه، والمراد بصويحبه الميت، ومعني استعبر إما على بابه للطلب بمعنى طلب نزول العبرات، وإما بمعنى نزلت العبرات، وباب الاستفعال يرد على غير بابه أيضاً. الثالث: جاء في حديث ابن عمر: "الميت يعذب ببكاء أهله عليه"، وفي بعض طرق حديثه في "مصنف ابن أبي شيبة": "من نيح عليه، فإنه يعذب بما نيح عليه"، فالرواية الأولى عامة في البكاء، وهذه الرواية خاصة في النياحة، فههنا يحمل المطلق على المقيد، فتكون الرواية التي فيها مطلق البكاء محمولة على البكاء بنوح، ويؤيد ذلك إجماع العلماء على حمل ذلك على البكاء بنوح، وليس المراد مجرد دمع العين، ومما يدل على أنه ليس المراد عموم البكاء: قوله عليه: إن الميت ليعذب ببعض بكاء أهله عليه، فقيده ببعض البكاء، فحمل على ما فيه نياحة؛ جمعاً بين الأحاديث، ويدل على عدم إرادة العموم من البكاء بكاء عمر بن الخطاب، وهو راوي الحديث بحضرة النبي ﷺ، وكذلك بكاء ابن عمر، فقد روى ابن أبي شيبة عن نافع قال: كان ابن عمر في السوق، فنعي إليه وائل بن حجر، فأطلق حبوته، وقام وعليه النحيب، قلت: وحكى عليه الإجماع غير واحد من شراح الحديث، قال الشوكاني: إن النووي حكى إجماع العلماء على الحتلاف مذاهبهم: أن المراد بالبكاء الذي يعذب الميت عليه، هو البكاء بصوت ونياحة، لا محرد دمع العين.

فقالت عائشة: رداً على ابن عمر: "يغفر الله لأبي عبد الرحمن" كنية ابن عمر الله الدمته تمهيداً، ودفعاً لما يوحش من نسبته إلى النسيان والخطأ، "أما" بالتخفيف للتنبيه أو للافتتاح يؤتى بها لمجرد التأكيد، "إنه لم يكذب" أي لم يتعمده حاشاه من ذلك، وإلا فالكذب عند أهل السنة: الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عمداً أو نسياناً، ولكن الإثم يختص بالعامد، "ولكنه نسى" أصل الحديث أو مورده الخاص، وهو الأوجه، "أو أخطأ" في الفهم وإرادة العام، -

إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ الله ﷺ بِيَهُودِيَّةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا، فَقَالَ: "إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا".

الْحِسْبَة في الْمُصِيبَةِ

٥٥٦ - مَالِكَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ

= "إنما" كان أصل القصة أنه "مر رسول الله ﷺ بيهودية يبكي عليها أهلها، فقال: إنحم" أي اليهود "ليبكون عليها" هكذا في النسخ الهندية بصيغة الغائب، وفي النسخ المصرية بلفظ الخطاب إلى اليهود: "إنكم لتبكون عليها"، "وإنما لتعذب في قبرها" أي بسبب كفرها لا بسبب البكاء، قال النووي بعد ذكر اختلاف السياق في حديث البكاء: هذه الروايات من رواية عمر بن الخطاب وابنه عبد الله، وأنكرت عائشة ونسبتها إلى النسيان والاشتباه، وأنكرت أن يكون النبي ﷺ قال ذلك، واحتجت بقوله تعالى: ﴿وَلا تَرَرُ وَازَرَةٌ وَزُرَ أُخْرِي﴾ (الأنعام:١٦٤)، قالت: وإنما قال النبي ﷺ في يهودية: إنما تعذب، وإنم يبكون يعني أنما تعذب بكفرها في حال بكائها، لا بسبب بكائها، واختلف العلماء في هذه الأحاديث، فتأولها الجمهور على من أوصى بأن يبكى عليه، وأما من بكي عليه من غير وصيته منه فلا يعذب؛ لقوله تعالى: ﴿ولا تزرُ وازرةٌ وزْر أَخْرِي﴾، ثم ذكر الأقوال الأحر في ذلك، ولا شك أن حديث العذاب من البكاء مروي بعدة روايات، منها: حديثا عمر وابنه أخرجهما الشيخان وغيرهما بألفاظ مختلفة، ومنها: حديث أنس عند مسلم: "أن عمر قال لحقصة: أما علمت أن رسول الله ﷺ قال: المعول عليه يعذب في قبره" زاد ابن حبان: "قالت: بلى"، وحديث المغيرة عند الشيخين بلفظ: من نيح عليه، فإنه يعذب بما نيح عليه يوم القيامه، لفظ مسلم، ولأحمد بسياق آخر، قال الخطابي: يحتمل أن يكون الأمر في هذا على ما ذهبت إليه عائشة؛ لأنما قد روت أن ذلك إنما كان في شأن اليهودي، والخبر المفسر أولى من المحمل، ثم احتجت بالآية، ويحتمل أن يكون ما رواه ابن عمر صحيحاً من غير أن يكون فيه خلاف للآية، وذلك ألهم كانوا يوصون أهليهم بالبكاء، والنوح عليهم، وكان ذلك مشهوراً من مذاهبهم، قلت: رد رواية ابن عمر مشكل سيما إذ هي مروية عن عدة صحابة، وأيا ما كان، فاختلف العلماء في ذلك على عدة أقوال، ذكر العيني في شرحه: للعلماء فيه ثمانية أقوال، والسيوطي في "شرح الصدور" تسعة أقوال، وما ظفرت عليها في كلام شراح الحديث تزيد على عشرة، إن شئت فارجع إلى المطولات.

الحسبة في المصيبة: قال أبو عمر: الحسبة: الصبر والتسليم، وفي "المجمع": الحسبة اسم من الاحتساب، وهو في الأعمال الصالحات، وعند المكروهات البدار إلى طلب الأجر بالتسليم والصبر، أو باستعمال أنواع البر طلباً للثواب، وقال المجد: الحسبة بالكسر الأجر، واسم من الاحتساب، واحتسب فلان ابناً أو بنتاً إذا مات كبيراً، فإن مات صغيراً قيل: افترطه، واحتسب، بكذا أجراً عند الله، اعتده ينوي به وجه الله تعالى، وقد وردت في فضل من مات له ولد فاحتسب روايات كثيرة ذكرها العيني في "شرح البخاري" عن تسعة وثلاثين صحابياً.

قَالَ: "لا يَمُوتُ لأَحَدٍ مِنْ الْمُسْلِمِينَ ثَلاَثَةٌ مِنْ الْوَلَدِ، فَتَمَسَّهُ النَّارُ إلا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ". ٥٥٧ - مَالك عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ السَّلَمِينَ أَللَاثَةٌ مِنْ الْوَلَدِ، السَّلَمِينَ أَللَاثَةٌ مِنْ الْوَلَدِ،

لا يموت لأحد إلخ: ذكر أو أنثى "من المسلمين" قيد به ليخرج الكافر، قال الحافظ: لكن هل يحصل ذلك لمن مات له أولاد في الكفر، ثم أسلم؟ فيه نظر، ويدل على عدم ذلك حديث أبي ثعلبة قال: قلت: يا رسول الله! مات لي ولدان، قال: من مات له ولدان في الإسلام أدخله الله الجنة، أخرجه أحمد والطبراني، "ثلاثة" وهل هو حكم ما عدا الثلاثة سيأتي في الحديث الآتي "من الولد" قال الزرقاني: بفتحتين يشمل الذكر والأنثى الصلبية على الظاهر؛ لرواية النسائي من حديث أنس: "ثلاثة من صلبه"، وكذا في حديث عقبة بن عامر، وفي دحول أولاد الأولاد بحث، "فتمسه النار" بالنصب حواباً للنفي، وقال القاري: بالنصب والرفع، قال ابن الملك: أي لا يدخلها، والمعنى ههنا: نفى الاجتماع لا اعتبار السببية، قال الأشرف: إنما ينصب فاء المضارع إذا كان بين ما قبلها وما بعدها سببية، ولا سببية ههنا؛ إذ لا يجوز أن يكون موت الأولاد ولا عدمه سبباً لولوج أبيهم النار، فيحمل الفاء على معنى واو الجمع، قال الحافظ: وفيه نظر؛ لأن السببية حاصلة بالنظر إلى الاستثناء؛ لأن الاستثناء بعد النفي إثبات، فكأن المعنى: أن تخفيف الولوج مسبب عن موت الأولاد، "إلا تحلة القسم" بفتح المثناة الفوقية وكسر المهملة وتشديد اللام أي ما ينحل به القسم، وهو اليمين، وهو مصدر حلل اليمين أي كفرها، يقال: حلل تحليلا وتحلة وتحلاً بغيرها، والثالث شاذ، قال أهل اللغة: يقال: فعلته تحلة القسم أي قدر ما حللت به يميني، و لم أبالغ، قال العيني: معنى تحلة القسم ما ينحل به القسم، وهو اليمين، وهذا مثل في القليل المفرط في القلة، وقيل: الاستثناء بمعنى الواو أي لا تمسه النار قليلًا ولا كثيرًا، ولا تحلة القسم، وجوز الفراء الأخفش بحيء "إلا" بمعين الواو، والجمهور على الأول، وبه جزم أبو عبيد وغيره، وقالوا: المراد به قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَاردُهَا﴾ (مريم:٧١)، ويدل عليه ما عند عبد الرزاق عن الزهري في آخر هذا الحديث: "إلا تحلة القسم يعني الورود"، قال القاري: قال بعض الشراح من علمائنا: التحلة بكسر الحاء مصدر كالتحليل، والمعنى: إلا مقدار ما يبرأ الله تعالى قسمه فيه بقوله: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ إِلَّا وَاردُهَا ﴾ (مريم: ٧١)، وقيل: إلا زمانا يسيراً يمكن فيه تحلة القسم، فالاستثناء متصل كما هو الأصل، ثم جعل ذلك مثلاً لكل شيء يقل وقته، والعرب تقول: فعلته تحلة القسم أي لم أفعل إلا مقدار ما حللت به يميني، و لم أبالغ.

ثلاثة من الولد إلخ: أو أقل من ذلك، كما سيأتي، "فيحتسبهم" قال القاري: بالرفع لا غير، والفاء للتسبيب بالموت، وحرف النفي منصب على السبب والمسبب معاً، قال الباجي: بيان لصفة من يؤجر بمصابه في ولده، وهو أن يحتسبهم، وأما من لم يحتسبهم و لم يرض بأمر الله فيه، فإنه غير داخل في هذا الوجه، وفي "الاستذكار": -

فَيَحْتَسِبُهُمْ إِلَّا كَانُوا لَهُ جُنَّةً مِنْ النَّارِ"، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ عِنْدَ رَسُولِ الله ع يَا رَسُولَ الله! أَوْ اثْنَانِ؟ قَالَ: "أَوْ اثْنَانِ".

٥٥٨ - مَالك أَنَّهُ بَلَغَـهُ عَنْ أَبِي الْحُـبَابِ سَعِيدِ بْن يَسَارِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله على قَالَ "مَا يَزَالُ الْمُؤْمِنُ يُصَابُ فِي وَلَدِهِ وَحَامَّتِهِ، حَتَّى يَلْقَى الله، وَلَيْسَتْ لَهُ خَطِيئَةٌ.

= ساق مالك هذا الحديث لقوله: "فيحتسبهم"، فجعله تفسيراً للحديث قبله، وهكذا شأنه في كثير من "الموطأ"، قال الحافظ: وقد عرف من قواعد الشرعية: أن الثواب إنما يترتب على النية، فلا بد من قيد الاحتساب، والأحاديث المطلقة محمولة على المقيدة، قلت: ولذا قيد البخاري في صحيحه الترجمة بالاحتساب، "إلا كانوا له جنة" بضم الجيم وشد النون أي وقاية "من النار"، وفي رواية أبي سعيد عند البخاري: كانوا لها حجابا من النار، "فقالت امرأة عند رسول الله ﷺ " لم أقف على تعيين السائلة؛ لكثرة من سأل عن ذلك، "يا رسول الله! أو اثنان"؟ ولفظ البخاري من حديث أبي سعيد: فقالت امرأة: واثنان؟ قال: واثنان، قال الحافظ: أي وإذا مات اثنان ما الحكم؟ قال: والاثنان أي وإذا مات اثنان فالحكم كذلك، "قال" رسول الله ﷺ: "أو اثنان"، الظاهر أنه بوحي أوحي إليه في الحال، وبه جزم ابن بطال وغيره، ولا بعد في نزول الوحي في أسرع من طرفة عين، ويحتمل أنه كان عالما بذلك، لكنه أشفق عليهم أن يتكلوا؛ لأن موت الاثنين غالباً أكثر من موت الثلاثة، ثم لما سئل عن ذلك لم يكن بد من الجواب، قال ابن التين تبعاً لعياض: هذا يدل على أن مفهوم العدد ليس بحجة؛ لأن الصحابية من أهل اللسان و لم تعتبره؛ إذ لو اعتبرته لانتفي الحكم عندها عما عدا الثلاثة، لكنها جوزت ذلك فسألته، والظاهر ألها اعتبرت مفهوم العدد؛ إذ لو لم تعتبره لم تسأل، والتحقيق أن دلالة مفهوم العدد ليست يقينية، وهي محتملة، ومن ثم وقع السؤال عن ذلك.

في ولده إلخ: بفتح الواو واللام وبضم فسكون أي أولاده، قاله القاري، "وحامته" بفتح الحاء المهملة والميم المشددة ففوقية أي قرابته وخاصته، جمع حميم، كذا ضبطه شراح "الموطأ"، وفي "الدر" للسيوطي برواية "الموطأ"، والبيهقي في "الشعب": ما يزال المؤمر يصاب في ولده وحامته حتى يلقى الله، الحديث، "حتى يلقى الله وليست له خطيئة" قال الباجي: يحتمل أن يريد أنه يحط لذلك عنه خطاياه، حتى لا يبقى له خطيئة، ويحتمل أن يريد أنه يحصل له على ذلك من الأجر ما يزن جميع ذنوبه، فيلقى الله تعالى وليس له ذنب، يزيد على حسناته، فهو بمنــزلة من لا ذنب له، وإنما هذا لمن صبر واحتسب، وأما من سخط و لم يرض بقدر الله تعالى، فإنه أقرب إلى أن يأثم، لتسخطه، فيكثر بذلك سائر آثامه، وهذا تفسير للحديثين المتقدمين.

جَامِعُ الْحِسْبَةِ فِي الْمُصِيبَةِ

٥٥٩ - مَالِكُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: لِيُعَزِّ الْمُسْلِمِينَ فِي مَصَائِبِهِمْ الْمُصِيبَةُ بِي".

جامع الحسبة إلى: قال المجد: الحسبة بالكسر: الأجر، واسم من الاحتساب، وقال الراغب: الحسبة: فعل ما يحتسب به عند الله تعالى، أي الأحاديث المتفرقة في الأجر، والاحتساب عند المصيبة، قال الأبي في "شرح مسلم": المصيبة: ما أصاب من خير أو شر، لكن اللغة قصرها على الشر، وبه قال الباجي، كما سيأتي في شرح الحديث. ليعز إلى: بضم الياء من التعزية، وهي الحمل على الصبر والتسلي، والعزاء بالمد: الصبر، "المسلمين في مصائبهم" جمع مصيبة، وهو ما أصاب من الشر، كما تقدم، "المصيبة بي" لأن كل مصيبة دونها، ولا شك فيه، وذلك إما لأن كل مصاب به عنه عوض، ولا عوض عنه على، أو لأن بموته انقطع خبر السماء، وهو من الصحابة: ما نفضنا أيدينا من تراب قيره من الكرنا قلوبنا.

من أصابته مصيبة: قال الباجي: هذا اللفظ موضوع في أصل كلام العرب لكل من ناله شر أو حير، ولكنه مختص في عرف الاستعمال بالرزايا والمكاره، قال الزرقاني: أي مصيبة كانت؛ لقوله في: كل شيء ساء المؤمن فيو مصيبة رواه ابن السين، وفي "مراسيل أبي داود": أن مصباح النبي في طفئ، فاسترجع، فقالت عائشة: إنما هذا مصباح، فقال: كل ما ساء المؤمن، فهو مصيبة، "فقال كما أمره الله" ولفظ مسلم: فيقول ما أمره الله به، قال الأبي: يحتمل الأمر أنه بوحي في غير القرآن، ويحتمل أن الأمر مفهوم من الثناء على قائل ذلك؛ لأن المدح على الفعل يستلزم الأمر به، والمراد على الظاهر قوله تعالى: ﴿وَبَشَر الصّابرينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتُهُم مُصِيبة ﴾ (البقرة: ٥٥١)، قال الطبيي: فإن الأمر في الآية؟ قلت: لما أمره بالبشارة، وأطلقها؛ ليعم كل مبشر به، وأخرجه مخرج الخطاب؛ ليعم كل أحد، نبه على تفخيم الأمر، وتعظيم شأن هذا القول، فنبه بذلك على كون القول مطلوباً، وليس الأمر إلا طلب الفعل، وأما التلفظ بذلك مع الجزع فقبيح وسخط للقضاء، قال القاري: والأقرب أن كل ما مدح الله تعالى في كتابه من خصلة يتضمن الأمر بها؛ لما أن المذمومة فيه تقتضي النهي عنها، وأما قوله: "التلفظ بذلك مع الجزع قبيح" فمردود؛ لأن ذلك من باب خلط العمل الصالح بالعمل السوء، كالاستغفار مع الإصرار، قال تعالى: ﴿وَآخر سَبُناعَسى الله أن يُتوبَ عَلْيهم إنَّ الله غَفُورٌ رحيه ﴿ (التوبه: ١٠٤).

فَقَالَ: كَمَا أَمَرَ الله: ﴿إِنَّا لِللهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾، اللَّهُمَّ أُجُرْنِي في مُصِيبَتِي، وَأَعْقِبْنِي خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا فَعَلَ الله ذَلِكَ بِهِ"، قَالَتْ أَم سُلْمة: فَلَمَّا تُوُفِي أَبُو سَلَمَة، قُلْتُ ذَلك، ثُمَّ قُلْتُ: وَمَنْ خَيْرٌ مِنْ أَبِي سَلَمَة، فَأَعْقَبَهَا اللهُ رَسُولَهُ ﷺ، فَتَزَوَّجَهَا.

إِنَّا لللهُ إِلَى بِهِ الظّهرِ أَنه من جملة ما أمره الله به، كما تقدم في كلام الباجي، قال ابن حجر في "شرح في الآخرة، "اللهم" الظاهر أنه من جملة ما أمره الله به، كما تقدم في كلام الباجي، قال ابن حجر في "شرح المشكاة": هو الظاهر، "أجربي" بقصر الهمزة وبضم الجيم، أو بمد الهمزة وكسر الجيم، والراء ساكنة، وفي "المجمع": بسكون الهمزة وضم جيم إن كان ثلاثياً، وإلا فيفتح همزة ممدودة وكسر جيم، وآجره يؤجره إذا أصابه وأعطاه الأجر والجزاء، وكذا أجره يأجره، وقال عياض: الأكثر أنه مقصور لا يمد، وقال الأصمعي: الأكثر المد، ومعنى آجره: أعطاه أجره، قال الأبي: فعلى أنه ثلاثي فالهمزة ساكنة؛ لأنها أصلية دخلت عليها همزة الوصل، وأما كل ومر وخذ، فالثلاثة جارية على خلاف القياس؛ لكثرة الاستعمال. "في مصيبتي" قال القاري: الظاهر أن "في" بمعنى باء السببية، "وأعقبني" بسكون العين وكسر القاف "خيراً منها" يعني اجعل الخير عوضاً من الظاهر أن "في" بمعنى باء السببية، "واخلف لي خيرا منها"، "إلا فعل الله ذلك به" ولفظ مسلم: إلا أخلف الله له خيرا، "قالت أم سلمة: فلما توفي أبو سلمة" تعنى زوجها، وهو عبد الله بن عبد الأسد بن هلال القرشي المخزومي، أخو النبي من رضاع ثويبة.

قلت ذلك إلى: الكلام المذكور من الاسترجاع وغيره، "ثم قلت" في نفسي أو باللسان تعجباً، "ومن خير من أبي سلمة" ولفظ رواية مسلم: "أي المسلمين خير من أبي سلمة، أول بيت هاجر إلى رسول الله ﷺ، قال الأبي: تعجبت لاعتقادها أنه لا أخير من أبي سلمة، ولم تطمع أن يتزوجها رسول الله ﷺ، فهو خارج من هذا العموم، وتعني بقولها: "من خير من أبي سلمة" بالنسبة إليها، فلا يكون خيراً من أبي بكر ﷺ لأن الأخرير في ذاته قد لا يكون خيراً لها، ويحتمل أن تعني أنه خير مطلقاً، والإجماع على أفضلية أبي بكر ﷺ إنما هو على من تأخرت وفاته عن رسول الله ﷺ، وهل هو أفضل ممن تقدمت وفاته فيه خلاف، فلعلها أخذت بأحد القولين، وقولها: "أول بيت هاجر" يدل أنما أرادت أنه أفضل مطلقاً بالنسبة إليها، قلت: والأوجه عندي أن الخيرية باعتبار نفسها، ولذا لما خطبها الصديق الأكبر والفاروق الأعظم ردت عليهما، كما حكى ذلك في التاريخ.

فتزوجها: وفي رواية لمسلم: "فلما مات أتيت النبي ﷺ، فقلت: إن أبا سلمة قد مات، قال: قولي: اللهم اغفرلي، وله، وأعقبني منه عقبى حسنة، فقلت: فأعقبني الله من هو خير منه محمداً ﷺ، اختلف أهل التاريخ في زمان نكاحها على أقوال. ٥٦١ - مَالكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: هَلَكَتْ امْرَأَةٌ لِي، فَأَتَانِي مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبِ الْقُرَظِيُّ يُعَزِّينِي بِهَا، فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ فَقَيةٌ عَالِمٌ عَابِدٌ مُحْتَهِدٌ، وَكَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ، وَكَانَ بِهَا مُعْجَبًا، وَلَهَا مُحِبًّا، فَمَاتَتْ، فَقِيهٌ عَالِمٌ عَابِدٌ مُحْتَهِدٌ، وَكَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ، وَكَانَ بِهَا مُعْجَبًا، وَلَهَا مُحِبًّا، فَمَاتَتْ، فَوَجَدَ عَلَيْهَا وَحُدًا شَدِيدًا، وَلَقِي عَلَيْهَا أَسَفًا حَتَّى خَلا فِي بَيْتٍ، وَغَلَّقَ عَلَى نَفْسِهِ، فَوَجَدَ عَلَيْهَا وَحُدًا شَدِيدًا، وَلَقِي عَلَيْهَا أَسَفًا حَتَّى خَلا فِي بَيْتٍ، وَغَلَّقَ عَلَى نَفْسِهِ، وَاحْتَحَبَ مِن النَّاسِ، فَلَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَإِنَّ امْرَأَةً سَمِعَتْ بِهِ فَحَاءَتُهُ،

محمد بن كعب إلح: ابن سليم بن أسد أبو حمزة "القرظي" بضم القاف وفتح الراء المهملة وبالظاء المعجمة، نسبة إلى قريظة اسم رجل، "يعزيني بها، فقال: إنه كان في بني إسرائيل رجل فقيه عالم عابد بحتهد" في العبادة، "وكانت له امرأة" أي زوجة، "وكان بها معجباً" وفي "المجمع": أعجبته المرأة أي استحسنها؛ لأن غاية رؤية المتعجب منه تعظيمه واستحسانه، "ولها محباً" أي يحبها كثيراً، "فماتت، فوجد" أي حزن عليها "وجداً" أي حزناً "شديداً، ولقي عليها أسفاً" أي حزناً وتلهفاً شديداً، وأصل الأسف: ثوران دم القلب شهوة الانتقام، فمتى كان ذلك على من عليها أسفاً" أي حزناً وتلهفاً شديداً، وأصل الأسف: ثوران دم القلب شهوة الانتقام، فمتى كان ذلك على من وقعه انقبض فصار حزناً، ولذلك سئل ابن عباس عن الحزن والمغضب، فقال: مخرجهما واحد، واللفظ مختلف، قاله الراغب، "حتى خلا في بيت وغلق" بالتشديد للمبالغة أي والمغضب، فقال: مخرجهما واحد، واللفظ مختلف، قاله الراغب، "حتى خلا في بيت وغلق" بالتشديد للمبالغة أي قفل "على نفسه" الباب، قال الراغب: أغلقت الباب وغلقته على التكثير، وذلك إذا أغلقت أبواباً كثيرة، أو أغلقت باباً واحداً مراراً، أو أحكمت إغلاق باب، "واحتجب من الناس، فلم يكن يدخل عليه أحد" لسد الباب.

سيعت به: أي بذلك الفقيه وسمعت حاله، "فحاءته، فقالت: إن لي إليه حاجة أستفتيه" أي ذلك الفقيه "فيها" أي في تلك الحاجة، "ليس يجزيني" بضم أوله من أجزأ بمعنى أغنى أي ليس يغنيني، وبفتح أوله من جزى نقلهما الأخفش لغتين بمعنى واحد، فقال: الثلاثي بلا همز لغة الحجاز، والرباعي المهموز لغة تميم، "فيها" أي في تلك الحاجة "إلا مشافهته" أي خطابه بالشفاه بلا واسطة، "فذهب الناس، ولزمت" تلك المرأة "بابه" أي باب ذاك الفقيه، "وقالت: ما لي منه بد" قال أهل اللغة: معنى قولهم: لابد من كذا أي لا انفكاك ولا فراق منه ولا مندوحة عنه أي هو لازم جزماً، قال الجوهري: ويقال: البد العوض، كذا في "تمذيب الأسماء واللغات" للنووي، "فقال له" أي للفقيه "قاتل: إن " نافية أي ما "أردت إلا مشافهته، أي للفقيه "قاتل: إن ههنا امرأة أرادت أن تستفتيك" في حاجة لها، "وقالت: إن " نافية أي ما "أردت إلا مشافهته، وقد ذهب الناس، وهي لا تفارق الباب، فقال: ائذنوا لها، فدخلت عليه، فقالت: إني جنتك أستفتيك في أمر، قال الفقيه: "وما" الأمر "هو؟ قالت: إني استعرت من جارة لي حلياً" بفتح فسكون، قال المجد: الحلي بالفتح: ما يزين به الفقيه: "وما" الأمر "هو؟ قالت: إني استعرت من جارة لي حلياً" بفتح فسكون، قال المجد: الحلي بالفتح: ما يزين به من مصوغ المعدنيات أو الحجارة، جمعه حلى كدلى أو هو جمع والواحد حلية كظبية، "كنت ألبسه" بفتح الباء، وأعيره" الناس "زماناً" أي حقبة من الدهر، "ثم إلهم" أي أصحاب الحلى "أرسلوا" أي قاصداً "إلي" بشد الياء = "وأعيره" الناس "زماناً" أي حقبة من الدهر، "ثم إلهم" أي أصحاب الحلى "أرسلوا" أي قاصداً "إلي" بشد الياء =

مَا جَاءَ في الاختِفاءِ وهو النبش

٥٦٢ - مَالِكُ عَنْ أَبِي الرِّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

الاختفاء إلخ: قال الباجي: الاختفاء فعل النباش، ومعناه: الإظهار، يقال: خفيت الشيء إذا أخرجته عما يستر، وأظهرته وخفيته إذا سترته، وقال ابن عبد البر: خفيت الشيء إذا أظهرته، وأخفيته سترته، وقيل: خفيت يمعنى سترت وأظهرت، وفي "الجمع": المختفى النباش عند أهل الحجاز، من الاختفاء: الاستخراج، أو من الاستتار؛ لأنه يسرق خفية.

^{- &}quot;فيه" أي في طلب الحلي "أفأؤديه" بهمزة الاستفهام "إليهم؟ فقال: نعم والله" أكد فتواه بالقسم؛ لما يظهر من المستفتي آثار الظلم؛ إذ يسأل منع صاحب الحلي حقه، "فقالت: إنه" أي الحلي "قد مكث عندي زماناً" فهل أؤدي بعد ذلك أيضاً؟ "فقال" الفقيه: "ذلك" بكسر الكاف "أحق لردك إياه" أي الحلي "إليهم" أي إلى ملاك الحلي "حين أعاروكيه" بإشباع كسرة الكاف ياء كما قالوا في حديث امرأة ربطت الهرة، فقال: لا أنت أطعمتيها، ولا سقيتيها ولا أنت أرسلتيها"، وقال الرضي: وبعض العرب يلحق بكاف المذكر إذا اتصلت بماء الضمير ألفاً، وبكاف المؤنث ياءه. "زماناً" قال: "فقالت" المرأة: "أي" بفتح فسكون نداء للقريب "يرحمك الله أفتأسف على ما أعارك الله" عزوجل، "ثم أخذه منك، وهو أحق به منك"؛ لأنه تعالى مالكه، وقد أودعك إياه، وقال لبيد:

وما المال والأهلون إلا ودائع ولا بد يوماً أن ترد الودائع "فأبصر" الفقيه "ما كان فيه" من الوجد والأسف، "ونفعه الله عزوجل بقولها" رحمها الله.

أَنَّهُ سَمِعَهَا تَقُولُ: لَعَنَ رَسُولُ الله ﷺ الْمُخْتَفي وَالْمُخْتَفيةَ يَعْنِي نَبَّاشَ الْقُبُورِ. ٥٦٣ - مَالِكَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ: كَسْرُ عَظْم الْمُسْلِم مَيْتًا كَكُسْرِهِ وَهُوَ حَيٌّ. قال مالك: تَعْنِي في الإثم.

جَامِعُ الْجَنَائِز

٥٦٤ - مَالِكَ عَنْ هِشَام بْنِ عُرْوَةً، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ الله ﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ، وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إلَى صَدْرِهَا، وَأَصْغَتْ إِلَيْهِ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي، وَارْحَمْنِي، وَأَلْحِقْنِي بِالرَّفِيقِ الأَعْلَى".

لعن رسول الله ﷺ إلخ: قال الباجي: اللعن الإبعاد في أصل كلام العرب، وهو مستعمل في الإبعاد من الخير، فلعن رسول الله ﷺ المختفي إنما هو الدعاء عليه بالإبعاد من رحمة الله، "المختفي والمختفية" بالخاء المعجمة فيهما اسم فاعل من الاختفاء، وقال بعضهم: يروى المختفي بخاء معجمة وحاء مهملة، والاحتفاء بالمهملة: اقتلاع الشيء، وكل من يقتلع شيئاً، فهو محتف، والذي عليه الناس بالخاء المعجمة، قاله الزرقاني، وقال المجد: احتفي البقل اقتلعه من الأرض، لغة في الهمز "يعني نباش القبور" قال ابن عبد البر: هذا التفسير من قول مالك، ولا أعلم أحداً يخالفه في ذلك، كذا في "التنوير". ككسره: أي العظم "وهو حي" قال الباجي: يريد أن له من الحرمة في حال موته مثل ما له منها حال حياته، وإن كسر عظامه في حال موته يحرم كما يحرم كسرها حال حياته.

تعني إلخ: عائشة بقولها: "ككسره" التشابه "في الإثم" وقد رواه القضاعي كما تقدم، وكذا في "ابن ماجه" من حديث أم سلمة رضي الله مرفوعاً بلفظ: كسر عظم الميت ككسر عظم الحي في الإثم، قال الباجي: يريد مالك أنهما لا يتساويان في القصاص وغيره، وإنما يتساويان في الإثم، وقال الزرقاني: الاتفاق على حرمة فعل ذلك به في الحياة والموت لا في القصاص والدية، فمرفوعان عن كاسر عظم الميت إجماعاً، وكذا قال الطحاوي في مشكله، وحاصله: أن عظم الميت له حرمة مثل حرمة عظم الحي، لكن لا حياة فيه، فكان كاسره في انتهاك الحرمة ككاسر عظم الحيى، ويعدم القصاص والأرش؛ لانعدام المعني الذي يوجبه من الحياة.

وهو مستند إلى صدرها: أي عائشة، "وأصغت" بإسكان الصاد المهملة وفتح الغين المعجمة أي أمالت عائشة سمعها "إليه" ﷺ "يقول"، وفي رواية: "وهو يقول": ِ"اللهم اغفرلي وارحمني" فيه ندب الدعاء بمما، ولاسيما عند الموت، وإذا دعا بذلك النبي ﷺ، فأين غيره منه، وقد أمر به النبي ﷺ في سورة النصر، "وألحقني" بممزة القطع = - "بالرفيق الأعلى" وفي رواية للبخاري: "فجعل يقول: في الرفيق الأعلى حتى قبض، ومالت يده"، واختلفوا في معنى الحديث، فقال الجوهري: الرفيق الأعلى: الجنة، ويؤيده ما وقع عند ابن إسحاق: "الرفيق الأعلى الجنة"، وقال الخطابي: الرفيق الأعلى هو الصاحب المرافق، وهو ههنا بمعنى الرفقاء يعني الملائكة، قال الحافظ: وفي رواية أبي موسى عند النسائي، وصححه ابن حبان: "فقال: أسأل الله الرفيق الأعلى الأسعد مع حبريل وميكائيل وإسرافيل، وظاهره: أن الرفيق المكان الذي تحصل المرافقة فيه مع المذكورين، وزعم بعض المغاربة: أنه يحتمل أن يراد بالرفيق الأعلى: الله عزوجل؛ لأنه من أسمائه، كما أحرج أبو داود ومسلم من حديث عبد الله بن مغفل، رفعه: إن الله رفيق يحب الرفق، والرفيق يحتمل أن يكون صفة ذات كالحكيم، أو صفة فعل.

ما من نبي إلخ: فالرسول بالأولى "يموت حتى يخير" بضم أوله، بناء للمفعول أي يخير بين الدنيا والآخرة، وقيل: بين منازل الآخرة، والأوجه الأول، كما سيأتي، "قالت" عائشة: "فسمعته" وهو "يقول" في مرضه الذي توفي فيه، وقد أخذته بحة شديدة: "اللهم الرفيق الأعلى" بالنصب، أي أختار واخترت، أو بالرفع كما في "المجمع" أي مختاري، "فعرفت أنه ذاهب" إلى الآخرة ولا يختارنا، قال الباحي: يحتمل أن يكون أراد به أنه يخير بين المقام في الدنيا وبين الانتقال إلى ما أعد الله له، وقد بينت ذلك عائشة بقولها: "فعلمت أنه ذاهب"، ويحتمل أن يريد به التخيير في منازل الآخرة، فاختار الله الرفيق الأعلى، وقولها: "فعرفت أنه ذاهب" يريد أنها علمت أن ذلك إنما كان جواب التخيير الذي حير، فكان ذلك انقضاء عمره.

عرض عليه إلى: قال الباجي: العرض لا يكون إلا على حي، ولا يصح على الميت؛ لأنه يحتاج أن يعلم ما يعرض عليه، ويفهم ما يخاطب به، وذلك لا يصح من الميت، وقد تقدم من حديث أنس عن النبي على أن الميت إذا وضع في قبره، وتولى عنه أصحابه، وأنه ليسمع قرع نعالهم، فأتاه ملكان يقعدانه، الحديث، وهذا يدل على إحباء الميت ومخاطبته، وفي "زهر الربي": قيل: هذا العرض على الروح وحده، ويجوز أن يكون مع جزء من البدن، ويجوز أن يكون عليه مع جميع الجسد، فترد إليه الروح، كما عند المسألة حين يقعده الملكان، "مقعده" أي أظهر له مكانه الحناص من الجنة أو النار، وهو لا ينافي عرض مقعد آخر فرضياً، كما ورد في حديث أنس مرفوعاً: إن العبد إذا وضع في قبره، وتولى عنه أصحابه أتاه ملكان الحديث، وفيه: "فيقال له: انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله به مقعداً من الجنة، فيراهما جميعا، "بالغداة والعشى" أي في الغداة وفي العشى، والمراد: وقتهما، وإلا فالموتى لا صباح عندهم ولا مساء، "

إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْحَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْحَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، يُقَالُ لَهُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ الله إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٥٦٧ – مَالك عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "كُلُّ ابْنِ آدَمَ ت**َأْكُلُهُ الأَرْضُ،** إِلَّا عَجْبَ الذَّنَبِ، مِ**نْهُ خُلِقَ،** وَفِيهِ يُرَكَّبُ".

 قال الباحي: يحتمل أن يريد بذلك كل غداة وكل عشي، وذلك لا يكون إلا بأن يكون الإحياء لجزء منه، فإنا نشاهد الميت ميتاً بالغداة والعشي، وذلك يمنع إحياء جميعه وإعادة حسمه، ولا يمنع أن تعاد الحياة في حزء أو أجزاء منه، وتصح مخاطبته والعرض عليه، ويحتمل أن يريد بالغداة والعشي غداة واحدة يكون العرض فيها.

إن كان إلخ: الميت "من أهل الجنة فمن أهل الجنة" اتحد فيه الشرط والجزاء لفظاً، فلا بد من تقدير، قال التوربشني: التقدير: فمقعد من مقاعد أهل الجنة يعرض عليه، وقال الطببي: الشرط والجزاء إذا اتحدا لفظاً دل على الفخامة، فالمعنى: من كان من أهل الجنة فيبشر بما لا يكتنه كنهه، ويفوز بما لا يقدر قدره، "وإن كان" الميت "من أهل النار، فمن أهل النار" أي فالمعروض عليه مقعد من مقاعد أهل النار، "يقال له" أي لكل واحد منهما: "هذا مقعدك حتى يبعثك الله إلى يوم القيامة" كذا في رواية يجيى بلفظ: "إنى"، واختلفت نسخ البخاري فيها.

تأكله الأرض: يحتمل أن يريد به يفني أي تعدم أجزاؤه بالكلية، ويحتمل أن يراد به يستحيل، فتزول صورته المعهودة، فيصير على صفة حسم التراب، ثم يعاد إذا ركبت، قال إمام الحرمين: لم يدل قاطع سمعي على تعيين أحدهما، ولا بعد أن تصير أحسام العباد بصفة أحسام التراب، ثم تعاد بتركيبها إلى المعهود، "إلا عجب الذنب" بفتح العين المهملة وسكون الجيم بعدها موحدة، ويقال له: عجم بالميم أيضاً عوض الباء، هو عظم لطيف في أصل الصلب، وهو رأس العصعص، وهو مكان رأس الذنب من ذوات الأربع، وفي حديث أبي سعيد الخدري عند ابن أبي الدنيا وأبي داود والحاكم مرفوعاً: إنه مثل حبة الخردل، قال ابن عقيل: لله في هذا سر لا يعلمه إلا الله؟ لأن من يظهر الوجود من العدم لا يحتاج إلى شيء يبني عليه، ويحتمل أن يكون ذلك جعل علامة للملائكة على إحياء كل إنسان بجوهره، وهذا كله على قول الجمهور؛ إذ قالوا: إن عجب الذنب لا يأكله التراب.

منه خلق: أي ابتداء خلقه، ولا يعارضه حديث سلمان: "إن أول ما خلق من آدم رأسه"؛ لأنه يجمع بينهما بأن هذا في حق آدم، وذاك في حق بنيه، أو المراد بقول سلمان: نفخ الروح في آدم لا خلق جسده، كذا في "الفتح"، "وفيه يركب" وفي المصرية: "منه يركب" أي خلقه عند قيام الساعة، وأخرج ابن ماجه بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً: ليس شيء من الإنسان إلا يبلى إلا عظم واحد، وهو عجب الذنب، ومنه يركب الخلق يوم القيامة، قال الباجي: عجب الذنب لا تأكله الأرض من أحد من الناس وإن أكلت سائر جسده؛ لأنه أول ما خلق من الإنسان، وهذا الذي يبقى منه ليعاد تركيب الخلق عليه.

٥٦٨ - مَالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالك الأَنْصَارِيِّ أَنهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ كَعْبَ بْنِ مَالك الأَنْصَارِيِّ أَنهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ طَيْرٌ يَعْلَقُ فِي شَجَرِة الْجَنَّةِ حَتَّى يُرْجِعَهُ اللهُ إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ يَبْعَثُهُ".

٥٦٩ - مَالِكُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ:

قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

نسمة المؤمن: بفتح النون والسين المهملة أي روحه، وفي "المجمع": بفتحتين: الروح والنفس، وكل دابة فيها روح، وفي "كتاب أبي القاسم الجوهري": النسمة الروح والنفس والبدن، وإنما يعني في هذا الحديث الروح، وفي "المرقاة" عن النووي: هي تطلق على ذات الإنسان حسماً وروحاً، وعلى الروح مفردة، وهو المراد ههنا؛ لقوله: "حتى يرجعه الله في حسده"، "طير" وفي بعض الروايات: "طائر"، وفي أخرى: "كطير بحضر"، وفي أخرى: "في صورة طير بيض"، قاله القاري، "يعلق" بالتحتية صفة "طير"، ورواية الأكثر بفتح اللام كما قال ابن عبد البر، وروي بضمها، قال: والمعنى واحد، وهو الأكل والرعي، وقال السيوطي: بضم اللام أي تأكل العلقة بضم المهملة هي ما يتبلغ من العيش، وقال البوني: معنى رواية الفتح تأوي، والضم ترعى، وقال السهيلي: بفتح اللام يتشبث بها، ويرى مقعده منها، ومن رواه بضم اللام فمعناه: يصب منها العلقة من الطعام، وقال الباجي: إنه يتعلق بها، يرده إليه "يوم يعثه" أي يوم القيامة، فإذا نفخ في الصور نفخة البعث يرجع كل روح إلى حسده" أي يرده إليه "يوم يعثه" أي يوم القيامة، فإذا نفخ في الصور نفخة البعث يرجع كل روح إلى حسده، كما ذكر يرده إليه "يوم يعثه" أي عند حضور أجله، كما سياتي "أحبت لقاءه" وأنت خبير بأن المودة إذ تكون من الجانين أحب عبدي لقائي" أي عند حضور أجله، كما سياتي "أحبت لقاءه" وأنت خبير بأن المودة إذ تكون من الجانين أحب عبدي لقائي" أي عند حضور أجله، كما سياتي "أحبت لقاءه" وأنت خبير بأن المودة إذ تكون من الجانين أحب عبدي لقائي" أي عند حضور أجله، كما سياتي "أحبت لقاءه" وأنت خبير بأن المودة إذ تكون من الجانين أحب عبدي لقائي" أي عند حضور أجله، كما سياتي "أحبت لقاءه" وأنت خبير بأن المودة إذ تكون من المحانين المهاء أو المنابق المحدد المحدد المحددي الله المحددي المحدد المحددي الله المحددي المحدد المحددي الكلام على أن

أحب عبدي لقائي" أي عند حضور أجله، كما سيأتي "أحببت لقاءه" وأنت خبير بأن المودة إذ تكون من الجانبين تتأكد المحبة، وتصفو الخلة، وتذهب مذلة الأجنبية، وتزول الغيرية أصلاً، وبسط شراح البخاري الكلام على أن الشرط ليس سبباً للجزاء، بل الأمر بالعكس، وأولوه بالإخبار أي أخبره بأني أحببت لقاءه، "وإذا كره لقائي كرهت لقاءه" زاد في حديث عبادة في الصحيحين: فقالت عائشة: إنا لنكره الموت، قال في: ليس ذاك، ولكن المؤمن إذا حضره الموت بشر برضوان الله وكرامته، فليس شيء أحب إليه مما أمامه، فأحب لقاء الله وأحب الله لقاءه، وإن الكافر إذا حضر بشر بعذاب الله وعقوبته، فليس شيء أكره إليه مما أمامه، فكره لقاء الله وكره الله لقاءه، قليس شيء أكره إليه مما أمامه، فكره لقاء الله وكره الله لقاءه، قليه قلم أن لا محظور في الكراهة الطبعية.

إِذَا أَحَبُّ عَبْدِي لِقَائِي أَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ، وَإِذَا كَرِهَ لَقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ".

٥٧٠ - مَالَكُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ:
 "قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطَّ لأَهْلِهِ: إِذَا مَاتَ فَأَحْرِقُوهُ، ثُمَّ أَذْرُوا نِصْفَهُ فِي الْبَرِّ وَنِصْفَهُ فِي الْبَرِّ
 وَنِصْفَهُ فِي الْبَحْرِ، فَوَالله لَئِنْ قَدَرَ اللهُ عَلَيْهِ لَيُعَذّبَنَّهُ عَذَابًا لا يُعَذّبُهُ أَحَدًا مِنْ الْعَالَمِينَ،

قال رجل إلخ: وفي حديث أبي سعيد الخدري عند البخاري: "أن رجلاً كان قبلكم رغده الله مالاً كثيراً" الحديث، وفي أخرى له: "ذكر رجلاً فيمن سلف أو قيمن كان قبلكم آتاه الله مالاً وولداً" الحديث، ويقال: إنه هو آخر رجل خروجاً من النار كما ذكره الحافظ في "الفتح"، "لم يعمل حسنة قط" وفي رواية البخاري: كان رجل يسرف على نفسه، وفي أخرى له: ثمن كان قبلكم يسيء الظن بعمله، وفي أخرى له: قال: فإنه لم يبتنو عند الله خيرا فسرها قتادة لم يدخر، قال الزرقاني: ليس فيه ما ينفي التوحيد عنه، والعرب تقول مثل هذا في الأكثر من فعله، كحديث: لا يضع عصاه عن عاتقه، وفي رواية: لم يعمل خيرا قط إلا التوحيد قاله أبو عمر، "لأهله" وفي رواية أبي سعيد عند البخاري: فلما حضر قال لبنيه: أي أب كنت لكم، قالوا خير أب قال إلخ، "إذا مات فأحرقوه" بالأمر من الإحراق في النسخ الهندية، وفي المصرية: "فحرقوه" بأمر من التحريق، وفيه التفات. ومقتضى الكلام: إذا مت فحرقوني، "ثم أذروا" قال الحافظ: بممزة قطع وسكون المعجمة من أذرت العين دمعها، وأذريت الرجل عن الفرس، وبالوصل من ذروت الشيء، ومنه: ﴿تُذُرُوهُ الرِّيَاحُ﴾ (الكهف:٥٥)، وفي رواية حذيفة عند البخاري: فذرون، قال الحافظ: بالتخفيف بمعنى الترك، والتشديد بمعنى التفريق، "نصفه في البر، ونصفه في البحر" وفي رواية حذيفة عند البخاري: إذا أنا مت فأجمعوا لي حطباً كثيراً، وأوقدوا فيه ناراً، حتى إذا أكلت لحمى، وخلصت إلى عظمى، فامتحشت، فخذوها، فاطحنوها، ثم انظروا يوماً راحاً فاذروه في اليم إلخ، قال الباجي: وذلك على وجهين، أحدهما: على وجه الفرار مع اعتقاده أنه غير فانت، كما يفر الرجل أمام الأسد مع اعتقاده أنه لا يفوته سبقاً، ولكنه يفعل نماية ما يمكنه فعله. والوجه الثاني: أن يفعل هذا حوفاً من البارئ تعالى وتذللًا، ورجاء أن يكون هذا سببًا إلى رحمته، ولعله كان مشروعًا في ملته، "فوالله لتن قدر الله عليه" بخفة دال وشدها من القدر، وهو القضاء لا من القدرة والاستطاعة "ليعذبنه" بنون التأكيد "عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين" قال الخطابي: قد يستشكل هذا، فيقال: كيف يغفر له وهو منكر للبعث والقدرة على إحباء الموتى؟ والجواب: أنه لم ينكر البعث، وإنما جهل، فظن أنه إذا فعل به ذلك لا يعاد، فلا يعذب، وقد ظهر إيمانه باعترافه بأنه إنما فعل ذلك من خشية الله تعالى. فلما مات الرجل: الموصي "فعلوا" أي بنوه وأهله "ما أمرهم به" من التحريق وغيره، "فأمر الله" عزوجل "البر فحمع ما فيه، وأمر" الله "البحر، فحمع ما فيه" ولفظ البخاري: "فأمر الله تعالى الأرض، فقال: اجمعي ما فيك منه، ففعلت فإذا هو قائم"، وفي أخرى له: فقال الله: كن، فإذا رجل قائم، "ثم قال" الله عزوجل: "لم فعلت هذا؟ فقال: من خشيتك يا رب" وفي رواية البخاري عن أبي هريرة: يا رب! خشيتك حملتني، "وأنت أعلم" أن ذلك لم يكن إلا من خشيتك، قال ابن عبد البر: وذلك دليل على إيمانه؛ إذ الخشية لا تكون إلا لمؤمن، بل لعالم، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى الله مَنْ عنادِهِ الْعَلَمَاءُ ﴿ (فاطر: ٢٨)، ويستحيل أن يُخافه من لا يؤمن به، "قال: فغفر له"، وفي حديث أبي سعيد عند البخاري: فما تلافاه أن رحمه، وفي أخرى له: فتلقاه رحمة.

كل هولود: أي من بني آدم؛ لما روي عن أبي هريرة بلفظ: "كل بني آدم"، وقال القاري: أي من الثقلين، "يولد على الفطرة" يشمل جميع المولودين، وحكى ابن عبد البر عن قوم: أنه لا يقتضى العموم، وأن المراد كل من يولد على الفطرة، وله أبوان غير مسلمين نقلاه إلى دينهما، فالتقدير كل مولود يولد على الفطرة، وأبواه يهوديان مثلاً، فإنهما يهودانه ويرد هذا القول الروايات الصحيحة الواردة بلفظ أصرح في المقصود، فلفظ البخاري: ما من مولود إلا يوهد على الفطرة، ولمسلم: ما من مولود إلا وهو على الملة، وله بطريق آخر: ليس من مولود إلا على هذه الفطرة، حتى يعرب عنه لسانه، واختلف المشايخ في المراد من الفطرة، قال الراغب: أصل الفطر الشق طولاً، يقال: فطر فلان كذا فطراً، أو أفطر، وهو فطوراً، وفطر الله الخلق هو إيجاده الشيء وإبداعه على هيئة متر شحة لفعل من الأفعال، فقوله: ﴿فُولُونُ الله من موقة الإيمان، وهو المشار إليه بقوله: ﴿وَلِينُ سَأَلْتُهُمْ مَنْ من معرفته تعالى، وفطرة الله هي ما ركز فيه من قوته على معرفة الإيمان، وهو المشار إليه بقوله: ﴿وَلِينُ سَأَلْتُهُمْ مَنْ طفرت عليها في كلام شراح الحديث سيما العلامة العيني ترجع إلى القولين، أحدهما: ما تقدم من حكاية ابن عبد ظفرت عليها في كلام شراح الحديث سيما العلامة العيني ترجع إلى القولين، أحدهما: ما تقدم من حكاية ابن عبد طفرت عليها في كلام شراح الحديث سيما العلامة العيني عن طائفة قال: واحتجوا بحديث أبي بن كعب مرفوعاً: الغلام الذي قتله الخضر عليلا طبعه الله تعالى يوم طبعه كافراً، ويموت مؤمنا، ومنهم من يولد كافراً، ويميئ مؤمنا، وموت مؤمنا، ومنهم من يولد كافراً، ويميت مؤمنا، ومنهم من يولد كافراً، ويميوت مؤمنا، قامنا، ومنهم من يولد كافراً، ويميوت مؤمنا، قامنا، ومنهم من يولد كافراً، ويميوت مؤمنا، قامنا، قامنا

فَأَبُوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، كَمَا تُنَاتَجُ الإِبِلُ مِنْ بَهِيمَةٍ جُمْعَاءَ هَلْ تُجِسُّ فيهَا مِنْ جَدْعَاءَ"؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ الله! مقطوعة الأذن

- وأورد عليهم قوله ﷺ: كل بني آدم يولد على الفطرة، وأحابوا بأنه غير صحيح، ولو صح لما فيه حجة أيضاً؛ لجواز الخصوص. وثانيهما: قول الجمهور: إنه على العموم، واحتجوا بما تقدم من روايات العموم الصحيحة كما تقدم، وأجابوا عن حديث سعيد ابن منصور بوجهين، الأول: في سنده ابن جدعان، والثاني: أنه لا يعارض المعموم؛ لأن الأقسام الأربعة راجعة إلى علم الله تعالى؛ فإنه قد يولد الولد بين مؤمنين، والعياذ بالله يكون قد سبق في علمه تعالى غير ذلك، وكذلك من ولد بين كافرين، وإلى هذا يرجع غلام خضر ﷺ، "فأبواه" أي المولود، والفاء إما للتعقيب أو للسببية، أي ما يكون من تغير فبسبب أبويه، أو حزاء شرط مقدر أي إذا تقرر ذلك، فمن تغير كان أبواه يغيرانه إما بتعليمهما إياه أو بترغيبهما، قال الباجي: يحتمل ذلك وجهين، أحدهما: ألهما يرغبانه في اليهودية، ويحببان ذلك إليه حتى يدخلانه فيه. والثاني: أن كونه تبعاً لهما في الدين يوجب الحكم له بحكمهما، فيستن بسنتهما، ويعقد له عقد الذمة، وخص الأبوان بالذكر؛ للغالب، فلا حجة فيه لمن حكم بإسلام الطفل الذي يموت أبواه كافرين، كما هو قول أحمد، فقد استمر عمل الصحابة ومن بعدهم على عدم التعرض لأطفال أهل الذمة، كذا في "الفتح"، "يهودانه" بتشديد الواو أي يعلمانه اليهودية، ويجعلانه يهودياً "أو ينصرانه" زاد في الصحيحين وغيرهما: "أو يمجسانه"، "كما تناتج" بفوقية فنون فألف ففوقية فحيم أي يولد، صفة لمصدر محذوف، "وما" مصدرية أي يولد على الفطرة ولادة مثل نتاج البهيمة، أو يغيرانه تغييراً كتغييرهم البهيمة، وقيل: حال أي مشبها شبه ولادته على الفطرة بولادته البهيمية السليمة، غير أن السلامة حسية ومعنوية، وعلى التقديرين أي المفعولية والحالية الأفعال الثلاثة أي "يهودانه" وما عطفت عليه تنازعت في "كما تنتج" المفيد لتشبيه ذلك المعقول بهذا المحسوس المعاين؛ ليتضح به أن ظهوره بلغ في الكشف والبيان مبلغ هذا المحسوس المشاهد، قاله القاري، قال المحد: نتجت الناقة كعُني نتاجاً وأنتجت، وقد نتجها أهلها، وفي "المجمع": نتجت الناقة ولدت، فهي منتوجة، وانتجت حملت، فهي نتوج، والناتج للإبل كالقابل للنساء، "الإبل" بالرفع "من بميمة" لفظ: "من" زائدة، "جمعاء" قال الزرقاني: بضم الجيم وسكون الميم والمد نعت لبهيمة أي سليمة الأعضاء كاملتها لم يذهب من بدلها شيء، سميت بذلك؛ لاجتماع سلامة أعضائها من نحو جدع وكي، قاله القاري، "هل تحس" بضم أوله وكسر ثانيه أي تبصر، وفي رواية: هل ترى فيها "من جدعاء؟" بفتح الجيم وإسكان المهملة والمد أي مقطوعة الأنف أو الأذن أو الأطراف، والجملة صفة أو حال أي بهيمة سليمة مقولاً في حقها هذا القول، وفيه نوع من التأكيد، يعني كل من نظر إليها قال هذا القول؛ لظهور سلامتها، قال الباجي: يريد لا جدعاء فيها من أصل الخلقة، وإنما تجدع بعد ذلك ويغير حلقها، كالمولود يولد على الفطرة، ثم يغير بعد ذلك أبواه، فيهودانه أو ينصرانه. يهو دانه: بتعليمهما أو لكونه تبعاً لهما في الدين.

أَرَأَيْتَ الَّذِي يَمُوتُ وَهُوَ صَغِيرٌ؟ قَالَ: "الله أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ".

أرأيت إلخ: أي أخبرنا، من إطلاق السبب على المسبب؛ لأن مشاهدة الأشياء طريق إلى الإخبار عنها، "الذي يموت وهو صغير" لم يبلغ الحلم أيدخل الجنة؟ وقال الباجي: سألوه عن حال الصغير الذي لا يعقل صرف أبويه له عن الفطرة إلى دينهما، ما يكون حاله في الآخرة؟ وقد قال الله تعالى: ﴿وَلا تَزِرُ وَارْزُةٌ وَزْرِ أُخْرِي﴾ (الأنعام:١٦٤)، فكيف يعذهم بذنوب آبائهم؟ "قال" ﷺ: "الله أعلم بما كانوا عاملين" الحتلفوا في معناه، قال ابن قتيبة: أي لو أبقاهم فلا تحكموا عليهم بشيء، قال الباجي: يريد أن الله عالم بما كانوا يفعلونه لو أحياهم حتى يعقلوا، ويمكنهم العمل، وفي هذا إخبار عن أنه لا طريق لنا إلى معرفة مصيرهم في الآخرة، إلا من جهة إخبار الله لنا، وأنه لا يعاقبهم بذنوب آبائهم، وإنما يفعل بمم ما يريد بمم من التفضل عليهم والتكليف لهم في الآخرة، ثم يجزيهم بذلك، أو يكون جزاؤه لهم ما سبق في علمه تعالى أنه كان يوفقهم له من الضلال أو الهدى، إلا أن قوله ﷺ: الله اعلم بما كانوا عاملين أظهر في أن حزاءهم يكون على ما علم الله تعالى منهم ألهم كانوا يفعلونه لو بلغهم حد التكليف، وقال غيره: أي علم أقم لا يعملون شيئاً، ولا يرجعون فيعملون، أو أخبر بعلم الشيء لو وجد كيف يكون، ولم يرد ألهم يجازون بذلك في الآخرة؛ لأن العبد لا يجازي بما لم يعمل، أو معناه: أنه علم ألهم لم يعملوا ما يقتضي تعذيبهم ضرورة أنهم غير مكلفين، قاله الزرقاني. قوله: "الله أعلم بما كانوا عاملين" حاصله - والله أعلم - أن دخول الجنة قد يكون لأجل الأعمال، وقد يكون لغير ذلك من العوارض، فالسؤال لم يكن إلا عن الدخول المرتب على الأعمال، فأحاب: ألهم ليس منهم عمل حتى يدخلوا الجنة دخول كذا، وأما مطلق الدخول المتحقق في النوع الثاني، فلم يتعرض له، ولم ينكره عنهم، بل أثبته بقوله: كل مولود يولد على الفطرة. فإنحم لما ولدوا على الفطرة، ولا معتبر بما صدر عنهم حالة الصغر كانوا مثلهم قبل الولاد، ومن البين أنهم قبل ولادهم لم يكونوا في النار، فلا يكونون فيها بعد الولاد أيضاً إذا ماتوا صغاراً، وذلك لما قلنا: إن ما كُنّ من الكفر غير محزي عليه، وما ظهر من أفعالهم لا يعتد به، فلم يبق الحكم فيهم إلا ما كان قبل الولاد، فترك بيانه اتكالاً على ما هو الظاهر، وعليه يحمل قوله: "هم من آبائهم"؛ فإلهم ليس لهم من الحكم إلا ما كان لآبائهم، وهو الدخول المرتب على الأعمال، وكذلك في المؤمنين وأولادهم، ولما لم يكن للذراري أعمال لم يكن لهم الدخول المرتب عليها، والحاصل: ألهم شاركوا الآباء في الدخول المرتب على الأعمال، فالمؤمنون وأولادهم وكذا المشركون وأولادهم كلهم شركاء فيما بينهم في أن الدخول مرتب على الأعمال، فأعمال المؤمنين الحسنة أدخلتهم الجنة، وأعمال المشركين السيئة أدخلتهم النار، والذراري من النوعين لم تكن لهم أعمال حتى يترتب الدخول في إحدى الدارين المرتب عليها، وأما الدخول بغير ذلك فغير متعرض به، فينظر فيه إلى نصوص آخر، فرأينا قوله ﷺ: كل مولود يولد على الفصرة، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذَّبِينَ حَتَّى نَبْعَثُ وَسُولًا ﴾ (الإسراء:١٥) ينفيان العذاب عنهما جميعاً، فانتفى بذلك دخول ذراري المشركين النار رأساً، كما كان انتفى الدخول المرتب على الأعمال، وليس مجرد الفطرة كافيا في دخول الجنة، -

٥٧٢ - مَالكُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله عَنْ قَالَ: "لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ، فَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ". ٥٧٣ - مَالكُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ الدِّيلِيِّ، عَنْ مَعْبَدُ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالك، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بْنِ رِبْعِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ هُوَ عَلَيْهِ بِحَنَازَةٍ،

= فلم يثبت بذلك الدحول في شيء، فينظر إلى نصوص أخر تثبت دحول الجنة، ولا ينافيه ما ورد في رواية حديمة حين سألت عن ولدها الذي مات في الجاهلية، فقال: هو في النار؛ لأن كل مرتبة هي بالنسبة إلى ما فوقها نار، والعرب تسمى كل شدة ناراً، ولا شك أن أصحاب الأعراف في شدة إذا قاسوا أحوالهم بأحوال أهل الجنة، وإن ثبت دحول ذراري المشركين الجنة كان غير مخالف لقوله أيضاً؛ فإن دحولهم هناك لما كان غير مضاف إلى استحقاق، وكانوا كالعبيد والغلمان، ولم يكن لهم ما يكون للمؤمنين وأطفالهم من الإكرام والنعيم كان ذلك شدة لهم، وكذلك قوله من الإكرام والنعيم كان ذلك شدة لهم، وكذلك قوله من الإكرام في النار أو في الجنة، فنقول: إنما كتب قبل حلقهم ألهم في الجنة من غير عمل عملوه، وإنما رد على عائشة هي؛ لأنها تكلمت بما ليس لها به علم وإن كانت مصيبة فيما قالته.

لا تقوم الساعة: هذا إحبار منه بي بكثرة الفتن وشدةا بين يدي الساعة، "حتى يمر الرجل" ذكر الرجل للغالب، وإلا فالمرأة يمكن أن تتمنى الموت لذلك أيضاً، لكن لما كان الغالب أن الرجال هم المبتلون بالشدائد، والنساء محجبات لا يصلين نار الفتنة خصهم، "بقبر الرجل" قال الحافظ: يؤخذ منه أن التمني المذكور إنما يحصل عند رؤية القبر، وليس ذلك مراداً، بل فيه إشارة إلى قوة هذا التمني؛ لأن الذي يتمنى الموت بسبب الشدة التي تحصل عنده قد يذهب ذلك التمني، أو يخف عند مشاهدة القبر والمقبور، فيتذكر هول المقام، فيضعف تمنيه، فإذا تمادى على ذلك دل على تأكد أمر تلك الشدة عنده، حيث لم يصرفه ما شاهده من وحشة القبر، وتذكر ما فيه من الأهوال عن استمراره على تمني الموت، "فيقول" المار: "يا ليتني" كنت ميتاً "مكانه" أي مكان صاحب القبر، وهذا يحتمل وحهين، الأول: أن يكون ذلك عند ظهور الفتن، وخوف ذهاب الدين، لغلبة الباطل وأهله، وتغير الناس، وظهور المعاصي، فيتمنى الرجل الموت للنحاة منها. والثاني: أنه يقع البلاء والشدة حتى يكون الموت الذي هو أعظم المصائب أهون على المرء في محله أن الكسر أفصح، قال الحافظ في "الفتح": لم أقف على اسم المار ولا الممرور بحنازته، "فقال" أي "مستريح" بحذف المبتدأ أي هو مستريح، "ومستراح منه" الواو بمعنى "أو" المتنويع، قال ابن الأثير: يقال: أراح الرجل واستراح إذا رجعت إليه نفسه بعد الإعياء، "قالوا" أي الصحابة، قال الحافظ: لم أقف على اسم السائل منهم بعينه: "يا رسول الله! ما المستريح وما المستراح منه؟" أي ما معناها؟ الحافظ: لم أقف على اسم السائل منهم بعينه: "يا رسول الله! ما المستريح وما المستراح منه؟" أي ما معناها؟ ح

فَقَالَ: "مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاحٌ مِنْهُ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله! مَا الْمُسْتَرِيحُ وَالْمُسْتَرَاحُ مِنْهُ؟ قَالَ: "الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ يَسْتَريحُ مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا وَأَذَاهَا إِلَى رَحْمَةِ الله، وَالْعَبْدُ الْفَاجِرُ يَسْتَريحُ مِنْهُ الْعِبَادُ وَالْبِلادُ وَالشَّحَرُ وَالدَّوَابُّ".

٥٧٤ - مَالِكَ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ الله أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ لَمَّا مَاتَ عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ، وَمُرَّ بِحَنَازَتِهِ: "ذَهَبْتَ، وَلَمْ تَلَبَّسْ منْهَا بِشَيْءٍ".

٥٧٥ - مَالك عَنْ عَلْقَمَةَ بْن أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّه أَلَهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قَامَ رَسُولُ الله ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَلَبِسَ ثِيَابَهُ، ثُمَّ خَرَجَ، .

= "قال: العبد المؤمن" كامل الإيمان أو كل مؤمن "يستريح" أي يجدُ الراحة بالموت "من نصب" بفتحتين "الدنيا" أي من تعبها ومشقتها "وأذاها" أي كالحر والبرد، فهو من عطف العام على الخاص "إلى رحمة الله" تعالى أي ذاهباً وواصلاً إليها، "والعبد الفاجر" أي الكافر أو العاصى "يستريح منه" أي من شره "العباد" من جهة ظلمه عليهم، أو من جهة أنه حين فعل منكراً إن منعوه آذاهم وعاداهم، وإن سكتوا عنه أضر بدينهم ودنياهم، قال الداودي: إنهم يستريحون مما يأتي به من المنكر، فإن أنكروا عليه نالهم أذاه، وإن تركوا أثموا، "والبلاد"؛ لغصبها ومنعها، أو بما يحصل من الجدب والفساد لمعاصيه، "والشحر"؛ لقلعه إياها غصباً، أو غصب لمرها، أو بما يحصل من الجدب، فيهلك الحرث والنسل، "والدواب"؛ لاستعماله لها فوق طاقتها، وتقصيره في علفها وسقيها، أو للحدب بمعاصيها.

ومو إلخ: ببناء المجهول، "بجنازته" 🚓 على النبي ﷺ "ذهبت" بتاء الخطاب "و لم تلبس" بحذف إحدى التائين، ولابن وضاح: "تتلبس" بتائين، قاله الزرقاني، وفي "المجمع": ما يتلبس به طعام أي لا يلزق به؛ لنظافة أكله، ومنه حديث: "ذهب ولم يتلبس من الدنيا بشيء" "منها" أي من الدنيا "بشيء" قال الباجي: يريد - والله أعلم - الدنيا؛ فإنه لم ينل منها شيئًا؛ لموته في أول الإسلام قبل أن يفتح على المسلمين الدنيا، فيتلبسون بما مع زهده فيما كان يناله منها.

قام رسول الله ﷺ إلخ: أي من فراشه "ذات ليلة، فلبس ثيابه، ثم حرج، قالت" أي عائشة ﷺ: "فأمرت" ببناء المتكلم "جاريتي بريرة" بموحدة مفتوحة ورائين مهملتين، أولاهما: مكسورة، والثانية: مفتوحة بينهما تحتية ساكنة، وفي آخرها هاء، صحابية مشهورة. "تتبعه" ﷺ، قال الباجي: أمرها حاريتها باتباعه ﷺ يحتمل أن تكون علمت بإباحة ذلك؛ لما رأته خرج إلى موضع لا يمكن الستر فيه من الناس؛ لحواز تصرفهم في الطرقات والصحاري، =

قَالَتْ: فَأَمَرْتُ جَارِيَتِي بَرِيرَةَ تَتْبَعُهُ، فَتَبِعَتْهُ حَتَّى جَاءَ الْبَقِيعَ، فَوَقَفَ فِي أَدْنَاهُ مَا شَاءَ الله أَنْ يَقِفَ، ثَمَّ انْصَرَف، فَسَبَقَتْهُ بَرِيرَةُ، فَأَخْبَرَتْنِي، فَلَمْ أَذْكُرْ لَهُ شَيْئًا حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ أَنْ يَقِف، ثُمَّ انْصَرَف، فَسَبَقَتْهُ بَرِيرَةُ، فَأَخْبَرَتْنِي، فَلَمْ أَذْكُرْ لَهُ شَيْئًا حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إنِّي بُعِثْتُ إلَى أَهْلِ الْبَقِيعِ لأُصَلِّيَ عَلَيْهِمْ.

٥٧٦ – مَالَكُ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: أَسْرِعُوا بِجَنَائِز كم،

- فاستحازت الاطلاع على أثره، والتسبب إلى معرفة ما خرج له ذلك، ولو دخل موضعاً ينفرد فيه لما دخلت عليه، ولا تبعته فيه، ويحتمل أن تكون أرسلتها لاتباعه؛ لتستفيد علماً مما يفعله في ذلك الوقت من صلاة أو غيرها، ويحتمل ان يكون غيرة منها وحوفاً أن يأتي بعض حجر نسائه، وقد روي في ذلك، "فتبعته" أي تبعت بريرة النبي ﷺ "حتى حاء البقيع" بالباء الموحدة، "فوقف في أدناه" أي في أقربه "ما شاء الله أن يقف، ثم انصرف" رسول الله ﷺ من البقيع، "فسبقته بريرة، فأخبرتني" بما فعل رسول الله ﷺ، "فلم أذكر له" ﷺ "شيئاً حتى أصبح، ثم ذكرت ذلك له، فقال: إني بعنت إلى أهل البقيع لأصلى عليهم" قال ابن عبد البر: يحتمل أن الصلاة ههنا الدعاء والاستغفار، وأن تكون كالصلاة على الموتى خصوصية له ﷺ؛ لأن صلاته على من صلى عليه رحمة، فكأنه أمر أن يستغفر لهم، وللإجماع على أنه لا يصلي أحد على قبر مرتين، ولا يصلي أحد على قبر من لم يصل عليه إلا بحدثان ذلك، وأكثر ما قيل فيه: ستة أشهر، قال: وأما بعثه ومسيره إليهم، فلا يدري لمثل هذا علة، ويحتمل أن يكون ليعلمهم بالصلاة منه عليهم؛ لأنه ربما دفن منهم من لم يصل عليه كالمسكينة، ومثلها من دفن ليلاً و لم يشعر به؛ لبكون مساوياً بينهم في الصلاة، وجاء في حديث حسن يدل على أن ذلك كان منه حين خير، فخرج إليه كالمودع للأحياء والأموات، ثم أخرجه عن أبي مويهة مرفوعاً: إنى قد أمرت أن أستغفر لأهل البقيع، فأستغفر لهم، ثم أنصرف، فأقبل على، فقال: يا أبا مويهة! إن الله قد خيرين في مفاتيح خزائن الدنيا والخلد فيها، ثم الجنة ولقاء ربي، فاخترت لقاء ربي، فأصبح من تلك الليلة بدأ وجعه الذي مات منه 🌿 وفي "الحاشية" عن "المحلي": كانت القصة قبل موته بخمسة أيام، قلت: ويحتمل أن يكون غير ذلك؛ لأن الظاهر أن مثل هذه القصة وقعت مراراً. أسوعوا إلخ: بممزة قطع "بجنائزكم" نقل ابن قدامة: أن الأمر فيه للاستحباب بلا خلاف بين العلماء، وشذ ابن حزم فقال بوجوبه، والمراد بالإسراع شدة المشي، وعلى ذلك حمله بعض السلف، وهو قول الحنفية، قال صاحب "الهداية": ويمشون بما مسرعين دون الخبب، وفي "المبسوط": ليس فيه شيء مؤقت، غير أن العجلة أحب إلى أبي حنيفة 👶، وعن الشافعي، والجمهور: المراد بالإسراع ما فوق سجية المشي المعتاد، ويكره الإسراع الشديد، ومال عياض إلى نفي الخلاف، فقال: من استحبه أراد الزيادة على المشي المعتاد، ومن كرهه أراد الإفراط فيه كالرمل.

فَإِنَّمَا هُوَ خَيْرٌ تُقَدِّمُونَهُ إِلَيْهِ أَوْ شَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ.

تم كتاب الجنائز والحمد لله

تقدمونه: قال الزرقاني: كذا في الأصول، والقياس تقدمونها أي الجنائز "إليه" أي الحير، وهو الثواب والإكرام الحاصل له في قبره، فيسرع به ليلقاه قريباً، قال ابن مالك: روي "إليها" بتأنيث الضمير على تأويل الخير بالرحمة أو الحسنى، قال السندي على البخاري: الظاهر أن التقدير: فهي خير أي الجنازة بمعنى الميت؛ لمقابلته بقوله: فشر، وحينئذ لا بد من اعتبار الاستخدام في ضمير "إليه" الراجع إلى الخير، ويمكن أن يقدر: فلها خير، أو فهناك خير، لكنه لا تساعده المقابلة، "أو شر تضعونه عن رقابكم" فلا مصلحة لكم في مصاحبته؛ لأنحا بعيدة من الرحمة، ويؤخذ منه ترك صحبة أهل البطالة وغير الصالحين، وفيه ندب المبادرة بدفن الميت، لكن بعد تحقق أنه مات، أما مثل المطعون أو المسبوت والمفلوج، فينبغي أن لا يسرع بدفنهم حتى يمضى يوم وليلة؛ ليتحقق موتهم، كذا في "الفتح".

تم كتاب الجنائز ولله الحمد أولا وأخرًا، وعليه التكلان.

فهرس المحتويات

صفحة	النوضوع	صفحة	الموضوع
97	الوضوء من قبلة الرجل امرأته		كتاب وقوت الصلاة
99	العمل في غسل الجنابة	٥	وقوت الصلاة
1.5	واحب الغسل إذا التقى الختانان	19	وقت الجمعة
1.4	وضوء الجنب إذا أراد أن ينام	71	من أدرك ركعة من الصلاة
1.9	إعادة الجنب الصلاة وغسله	77	ما جاء في دلوك الشمس وغسق الليل
110	غسل المرأة إذا رأت في المنام	7 £	جامع الوقوت
114	جامع غسل الجنابة	**	النوم عن الصلاة
17.	التيمم	TE	النهي عن الصلاة بالهاجرة
177	العمل في التيمم	TY	النهي عن دخول المسجد بريح الثوم
179	تيمم الجنب		كتاب الطهارة
177	ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض	44	العمل في الوضوء
100	طهر الحائض	٤٦	وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة
127	جامع الحيضة	£ 9.	الطهور للوضوء
11.	ما جاء في المستحاضة	٥ ٤	ما لا يجب فيه الوضوء
101	ما جاء في ٻول الصبي	٥٧	ترك الوضوء مما مست النار
105	ما جاء في البول قائما وغيره	٦.	جامع الوضوء
100	ما جاء في السواك	7 7	ما جاء في المسح بالرأس والأذنين
	كتاب الصلاة	۷۵	ما جاء في المسح على الخفين
101	ما جاء في النداء للصلاة	AY	العمل في المسح على الخفين
177	النداء في السفر وعلى غير وضوء	٨٣	ما جاء في الرعاف والقيء
144	قدر السحور من النداء	Λ£	العمل في الرعاف
141	افتتاح الصلاة	۲۸	العمل فيمن غلبه الدم من جرح
19.	القراءة في المغرب والعشاء	٨٨	الوضوء من المذي
195	العمل في القراءة	٩١	الرخصة في ترك الوضوء من الودي
191	القراءة في الصبح	9.7	الوضوء من مس الفرج

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
771	فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ	199	ما جاء في أم القرآن ,,,,,,,,
770	ما جاء في العتمة والصبح	7 . 7	القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر
777	إعادة الصلاة مع الإمام	7 - 9	ترك القراءة خلف الإمام
221	العمل في صلاة الجماعة	* 1 1	ما جاء في التأمين خلف الإمام
777	صلاة الإمام وهو جالس	3 / 7	العمل في الجلوس في الصلاة
444	فضل صلاة القائم على صلاة القاعد	77.	التشهد في الصلاة
78.	ما جاء في صلاة القاعد في النافلة	777	ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام
737	الصلاة الوسطى	444	ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيا
737	الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد	789	إتمام المصلي ما ذكر إذا شك في صلاته
701	الرخصة في صلاة المرأة	7 2 7	من قام بعد الإثمام أو في الركعتين
TOT	الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر	7 2 0	النظر في الصلاة إلى ما يشغلك عنها
409	قصر الصلاة في السفر	7 5 9	العمل في السهو
418	ما يجب فيه قصر الصلاة	701	العمل في غسل يوم الجمعة
٣٧.	صلاة المسافر إذا لم يجمع مكثا	709	ما جاء في الإنصات يوم الجمعة
TVI	صلاة المسافر إذا أجمع مكثا	777	ما جاء فيمن أدرك ركعة يوم الجمعة
777	صلاة المسافر إذا كان إماما أو وراء إمام	3 7 7	ما جاء فيمن رعف يوم الجمعة
277	صلاة النافلة في السفر بالنهار	777	ما جاء في السعي يوم الجمعة
TVA	صلاة الضحى	AFY	ما جاء في الإمام ينزل بقرية يوم الجمعة
474	جامع سبحة الضحى	779	ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة
710	التشديد في أن يمرّ أحد بين يدي المصلي	740	الهيئة وتخطي الرقاب واستقبال الإمام
444	الرخصة في المرور بين يدي المصلي	7 7 7	القراءة في صلاة الجمعة والاحتباء
797	سترة المصلي في السفر	7 7 9	الترغيب في الصلاة في رمضان
498	مسح الحصباء في الصلاة	7.7.7	ما جاء في قيام رمضان
440	ما جاء في تسوية الصفوف	79.	ما جاء في صلاة الليل
r97	وضع اليدين إحداهما على الأخرى	797	صلاة النبي ﷺ في الوتر
444	القنوت في الصبح	۲. ٤	الأمر بالوتر
٤	النهي عن الصلاة والإنسان يريد حاجته	717	الوتر بعد الفحر
٤٠١	انتظار الصلاة والمشي إليها	414	ما جاء في ركعتي الفجر

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
0.7	الأمر بالوضوء لمن مس القرآن	٤٠٦	النهي عن الجلوس لمن دبحل المسجد
٥.٥	الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء	٤٠٨	وضع اليدين على ما يوضع عليه الوجه
0.7	ما جاء في تحزيب القرآن	٤ - ٩	الالتفات والتصفيق في الصلاة عند الحاجة
0.1	ما جاء في القرآن	214	ما يفعل من جاء والإمام راكع
017	ما جاء في سحود القرآن	٤١٤	ما جاء في الصلاة على النبي ﷺ
376	ما جاء في قراءة قل هو الله أحد	٤١٨	العمل في جامع الصلاة
277	ما جاء في ذكر الله تعالى	173	جامع الصلاة
071	ما جاء في الدعاء	250	حامع الترغيب في الصلاة
279	العمل في الدعاء	103	العمل في غسل العيدين والنداء فيهما
٥٤٣	النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر	207	الأمر بالصلاة قبل الخطبة في العيدين
	كتاب الجنائز	800	الأمر بالأكل قبل الغدو في العيد
०१९	غسل الميت	٤٥٥	ما حاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين
700	ما جاء في كفن الميت	٤٦٠	ترك الصلاة قبل العيدين وبعدهما
700	المشي أمام الجنازة	+ 7 3	الرخصة في الصلاة
009	النهي أن تتبع الجنازة بنار	173	غدو الإمام يوم العيد وانتظار الخطبة
٠, ٥٥	التكبير على الجنائز	£7.7	صلاة الحنوف
070	ما يقول المصلي على الجنازة	V73	العمل في صلاة كسوف الشمس
AFO	الصلاة على الجنائز بعد الصبح وبعد العصر	AV3	ما جاء في صلاة الكسوف
079	الصلاة على الجنائز في المسجد	EAT	العمل في الاستسقاء
0 1 1	جامع الصلاة على الجنائز	211	ما جاء في الاستسقاء
٥٧٣	ما جاء في دفن الميت	٤٨٨	الاستمطار بالنجوم
٥٧٧	الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر	193	النهي عن استقبال القبلة
941	النهي عن البكاء على الميت	£9.4	الرخصة في استقبال القبلة لبول أو غائط
7.40	الحسبة في المصيبة	590	النهي عن البصاق في القبلة
019	جامع الحسبة في المصيبة	٤٩٦	ما جاء في القبلة
790	ما جاء في الاختفاء وهو النبش	291	ما جاء في مسجد النبي 🏂
790	جامع الجنائز	٥	ما جاء في خروج النساء إلى المساجد

المطبوعة ملونة مجلدة		طنی شده تمکین مجلد			
الموطأ للإماع محمد رمجلدين	الصحيح لمسلم (٧مجلدات)	صن حصين	تغییرعنی (۱ مبله)		
الموطأ للإمام مالك والمجلدات	الهداية (ممحلدات)	ن -ن نليم الاسلام (مكتل)			
مشكاة المصابيح (١عمعلدات)	التبيان في علوم القرآن				
تفسير البيضاري	شرح العقائد	سائل نبوی شرح شائل ترندی شه			
تيسير مصطلح الحديث	تفسير الجلالين (٣مجلدات)	بشتی زیور (تین حضے) پیش			
المسند للإمام الأعظم	مختصر المعاثي رمبلدين	بشتی زیور (نمثل) ت	لسان القرآن (اول، دوم، سوم)		
الحسامي	الهدية السعيدية	علم الحجاج	نضائل حج ہے		
نور الأنوار رمجلدين			رنگين كار ذكور		
كنز الدقائق (٣مجلدات)	أصول الشاشي	آ داب المعاشرت	حيات السلمين		
نفحة العرب	شرح التهذيب	زادالسعيد	تعليم الدين		
مختصر القدوري	تعريب علم الصيغه	- روضة الادب	جزاء الانكمال		
نور الإيضاح	البلاغة الواضحة	فضائل ج	المجامه (پچينالگانا) (مديدايديش)		
ديوان الحماسة	ديوان المثني				
النحو الواضح (ابتدائيه، ثانويه)	المقامات الحريرية	معين الفلسفيه	الحزب الأعظم (مينے گی رتب پر) (مبینی) ا		
10 110 33	آثار السنن	خيرالاصول في حديث الرسول	الحزب الأعظم (من كارتيب ير) (مين)		
كرتون مقوي		معين الاصول	ملتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم)		
السراجي	 شرح عقود رسم المفتي	تيسير إكنطق	عربي زيان كا آسان قاعده		
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية	فوائد كميه	فاري زبان كا آسان قاعده		
تلخيص المفتاح	المرقاة	ببشتي گو ڄر	تاریخ اسلام		
دروس البلاغة	زاد الطالبين	علم الخو	علم الصرف (اولين ، آخرين)		
الكافية	عوامل النحو	جمال القرآن	عربي صفوة المصادر		
تعليم المتعلم	هداية النحو	بین رئ تسهیل انمبتدی	رب رباستارو جوامع الكلم مع چبل ادعيه مسنوند		
مهادئ الأصول	إيساغو جي		N N		
مبادئ الفلسفة	شرح مائة عامل	تعليم العقائد	عربي كامعلم (اقال دوم اسوم الجهارم)		
	متن الكافي مع مختصر الشا	سيرانسحابيات	نام حق		
	هداية النحو رمع الخلاصة والنما	پندنامه	كريما		
	المعلقات السبع	صرفساير	آ سان أصول فقه		
بعون الله تعالى	ستطع قاسا	125	تيسير الابواب		
٥/ كر تون مقوي	ملونة مجلدة	ميزان ومنشعب	قصول اكبري		
الجامع للتر مذى		الح سررة	نماز دلل		
سکتل قرآن مجید حافظی ۵اسطری	شوح الجامي	سورة ليس	عم پارو		
	بيان القرآن (نمتل)	•	عم پاره درس		
Books in English Tafair-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3) Lissar	I-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)	آسان نماز	تورانی قاعده (حیمونا/بردا)		
Key Lisaen-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3) Al-Hizi		منزل	تيسير المبتدي		
Al-Hizbui Azam (Small) C Cover)		د/مجلد	Stok		
Other Languages Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)	Fazait-e-Aamal (Carmes)		1		
Muntakhab Ahdees (German) (H. Binding)		منتخب إحاديث	اكرام مسلم		
To be published Shortly In		فعثائل اتلال	مفتاح لسان القرآن (اول، دوم ,سوم)		

Al-Hizbul Azam (French) (Coloured)